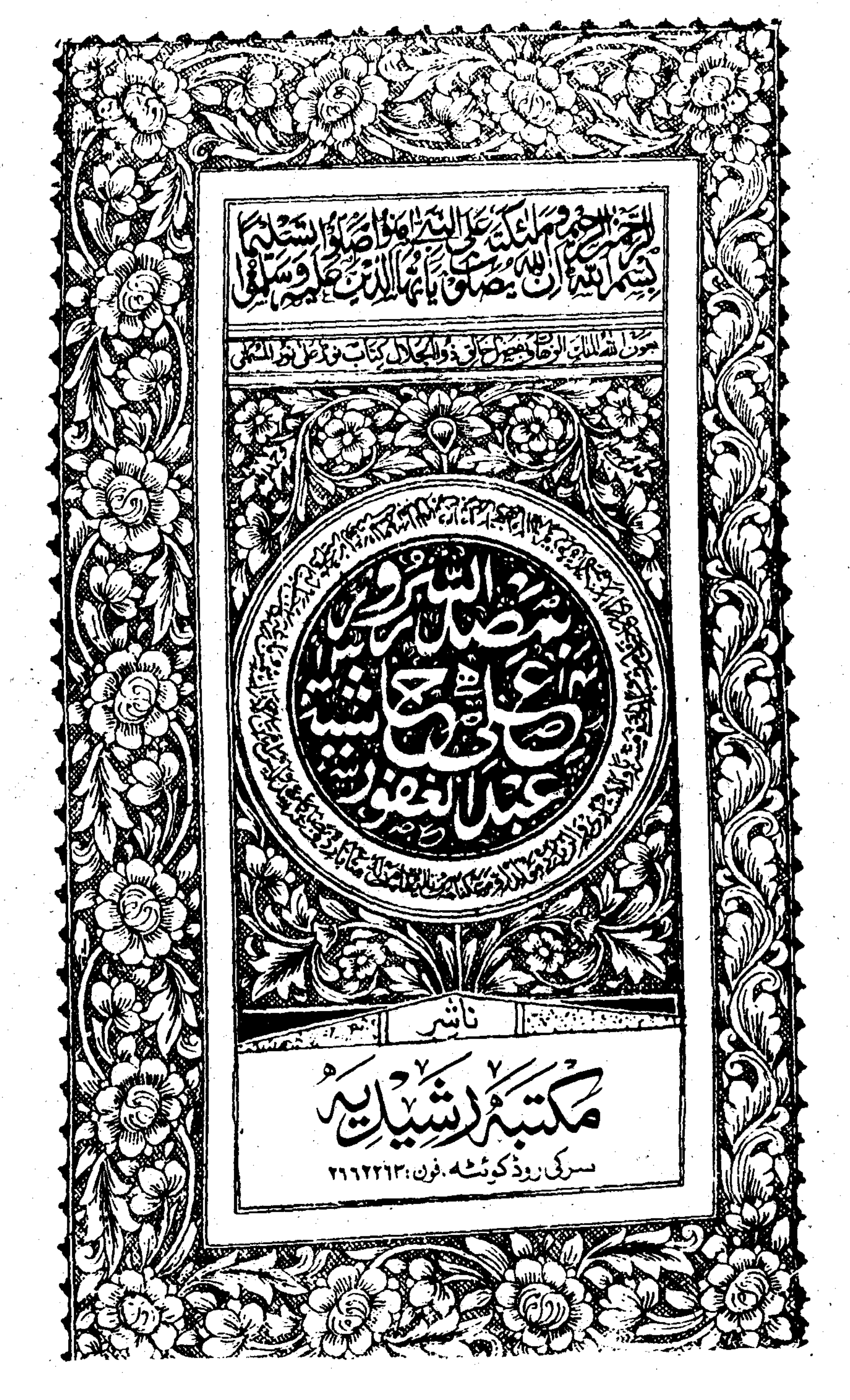

بسم الله الرحمن الرحيم
مصدر السرور
على حاشية ١٣١٢ھ
عبد الغفور
مكتبة رشيدية
سركى روڈ كوئٹه. فون: ٧٦٦٢٢٦٣


بسم الله الرحمن الرحيم إن الله وملئكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ناشر
مکتبہ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون: ۲۶۶۲۲۶۳

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمد من كان له ضمير مجهوله ظاهرا • فصار بستر المجهول وبارزه كليهما قاهرا • ومن بفضله يكون لذنوب
عباده غافرا • ويعطى رفع الدرجات من يعلم معنى كلامه باطنا وظاهرا • وينصب يوم التنادلوزن العمل
ميزانا قادرا • ويبصر الجر فى الجر ظاهرا وساترا • ويجعل كلمته عليى فكانها فوق الفوق طائرا • ويصير
السماء المبنى على الارض ليلا ونهارا دائرا • ويخمد الظبظاب فلا يكون شيئا غابرا • ويجزى عامل الشر جزاء
لا يكون فيه فتيلا خاسرا • ويعطى فاعل الخير جزاء لا يخطر خاطرا • ويعيى الملغاء عن ايراد نظير كلامه باهرا
باهرا • ونصلى على من شرشر الكفر شرشرة غائرا • وزلزل بريزه قصر كسرى فصار لكاسرا • ووصل لهمات
حقوق العبودية فلو رأت فيها قاصرا • وكان سرها الحرف بنيان الكفر قاشرا • وفعل فعل الخيرات فصار طهارته
ظاهرا • واشتق اسمه من الحمد فحمد الحمد حمدا وافرا • ولن يوجد الموصول اليه فى الطوع عبدا ماهرا • وقد
كان لبناء دين الاسلام بانيا وعامرا • وعلى آله واصحابه الذين لم يكونوا فى رضائه حينا ما فاترا • وكانوا فى
الايصال اليه تعالى نبراسا ناضرا • اما بعد فيقول ذو البضاعة الكاسدة • وذو التجارة الباردة • الذى
ليس له من الادراك شمس بازغة • كان جبلت له طبيعة وقريحة زايغة • الموسوم بعبد الله بن ابرار
ادخلهما الله فى زمرة الاخيار • الكاكاخيلى منسبا • والحنفى مشربا • والفشاورى موطنا • والزيارتى مولدا
ومسكنا • انه لخطر فى خاطرى الخاسر • والمرود فى بالى الخادر • اوان قراءة حاشية قدقام العلماء الشهوق
ذكاوة وفطانة ودراية للسمى بعبد الغفور • اعطاه الله تعالى موجبات الفرح والسرور وابعده عن
احزان الهموم والحرور • على الفوائد الضيائية للحبر النحرير • فريد دهره الطاهر الطرير • اللهم اعطه قصورا
وجنة ولذانا وحورا • لدى من احرز قصبات السبق عن الاقران • ويشار فى دهره فى محافل العلماء بالبنان •
وبذل جهده فى تحصيل العلوم الدينية لرضاء الخالق المنان • فصار فى زمرة العلماء كالانسان للانسان وكانت
بينه وبين والدى نسبة الاخوة • اللهم اعطهما فى دار السلام سلوة • ان اظهر ما تحت استار مباد لها مستترة
، واذكر ما لم يكن فيها مصرحة ومذكورة • وافصل مجملاتها • والخص معضلاتها • لكن قصور باعنى • وقلة

له منزل

ع متعلق بقوله ١٢ منه

ع مفعول بالفراغة ١٢ منه

الفعل ١٢ منه

بضاعتى * بهو فى عن الاقامة فى هذا الميدان * ومن الاقبال الى هذا الامر العظيم الشأن * الا انى
لما رأيت كتب المتقدمين * غير خالية عن شكوك المتأخرين * فحكم لى بالى على اسعاف ذلك المطلوب * و
اعطى السلوة فى فعل ذلك الامر المذكور * بان لو صار مكتوبك هذا لاسهم شكوك المعاصرين * فلا باس
لانه على هذه المثابة جميع كتب المصنفين * ومن اجل تلاطم امواج العلائق * وتراكم الحوادث والعوايق *
مضت برهة لم اسعف فيها المرام * ولم يأت جرجر النيل بالالتيام * حتى اغتنمت قلعة من الدهر * ووجدت
فرصة من العصر * فشرعت فى تحرير ما هو المطلوب * وتقرير ما هو المرغوب * اخذا من الحواشى السابقة مع
ما لاح من الخطرات الفايقة * ولما اقتصرت همم الطلبة على قراءة تلك الحاشية الى بحث المرفوعات * فاقتصرت
على شرح معضلات هذا القدر المقرو والمشكلات * فجاء المشروح بحمد الله كتابا عديم النظير * ومجموعه كان لحل
تلك الحاشية مبين * وما ابرئ نفسى ان النفس لامارة بالسوء * وسميته بمصدل السر على حاشية
عبد الغفور * اللهم اعطه من بين حواشيها نورا على نور * والمرجو من لا يضع القدم فى طريق الاعتساف
ان يكون الخطائى بالاغلاف وينظر فيه بنظر الاعطاف * وتوسلت به الى حضرة من نضر رياض ملكه بمياه
العدالة والانصاف * وانمحى عن وجه ارض الافغانستان رسوم الجور والاعتساف * وصار بلدة الكابل
لاقامته فيها احسن البلاد * اللهم ابق ولايته الى يوم التناد * ناصر الشريعة والملة والدين * واقتفى على اثار
سيد الانبياء والمرسلين * وخضع جباه الامراء والرؤساء دون سرادقات جلاله * والكحل اعين العلماء والفضلاء
من تراب ساحة كماله * وسد تدبيره جنود ياجوج الطغيان * وزال عدله عن الآفاق ظلمة العدوان * وجعل
يديه مبسوطتين فينفق كيف يشاء * فكاد انفاقه يصيب الى اوج الجوزا * ولنعم ما قيل شعر ما نوال الغمام
وقت ربيع * كنوال الامير يوم سخاء * فنوال الامير بدرة عين * ونوال الغمام قطرة ماء * واعز العلوم بحيث
لم يعززه قبله انس ولا جان * واعطى العلماء ما لا اعين رأت ولا آذان * سمعت ولا خطرت فى الاذهان *
قطع كما ينبغى دار الكفرة والالحاد * وجاهد فى سبيل الله تعالى حق الجهاد * وينطبع فى سيفه صور الفتح و
الظفر * ويزيل رعبه الكلف من وجه القمر * الامير ابن الامير ابن الامير امير عبد الرحمن لا زالت
ارادته الصائبة موافقة لفضل القادر الديان * ولان المطالب الخفية بالنسبة الى فكرة الصائب بينة * والادلة
العلية بالنظر الى عطائه الغالب هينة * فحضرته بتوسل ذلك المجموع احرى واولى * وما توفيقى الا بالله هو
حسبى ونعم الوكيل ونعم المولى ونعم النصير * **قال الشارح** قدس سره بسم الله الرحمن الرحيم افتتح الكتاب
بالتسمية والتحميد اتباعا لقول الرسول السعيد وجريا على فعل الصحابى فى القرآن المجيد اما الثانى فظاهر
واما الاول فلما قال النبى صلى الله عليه وسلم من كل امر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم وايضا قال كل امر
ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم فان قيل ان الحديث الاول يقتضى البدأ بالتسمية والثانى يقتضى البدأ
بالتحميد والبدأ بشيئين ممتنع كما هو الظاهر على الكل قلنا المراد بالبدأ فى الحديث الاول البدأ الحقيقى

تقديم الشئ على جميع ما عداه ولذا قدمت التسمية على كل ما عداها من التحميد وغيره والمراد بالبداء في الثاني

البداء الاضافي اعني تقديم الشئ على بعض ما عداه كالمقصود والقرينة على هذا فعل عثمان رضي الله عنه في

كتاب الله تعالى ويمكن ان يجاب بان المراد بالبداء في الحديثين البداء العرفي وهو ذكر الشئ قبل المقصود والبداء

بهذا المعنى مما يتصور بالامور المتعددة فان قيل ان المامور به في الحديث الاول البدأ بما هو اسم الله تعالى والابتداء

ههنا ليس الا بلفظ الاسم بل بالباء والاسم ليس من اسمائه تعالى قلنا ان لفظ الاسم مقحم اى زائد كما في قول الشاعر

ثم اسم السلام عليكما فكان الابتداء بلفظ الله وهو من اسمائه تعالى كما هو الظاهر ثم اعلم ان الباء في البسملة اما

متعلقة بالابتداء نظرا الى ان المامور به هو الابتداء باسم الله فالتقدير ابتدأ او ابتدائي باسم الله الخ والثاني

موافق لظاهر قوله الحمد لوليه والاول موافق لاصله واما متعلقة بالتبرك نظرا الى انه هو الادخل في التعظيم

مع حصول المقصود الذي هو الابتداء باسم الله تعالى فالتقدير اتبرك او تبركي بسم الله والامر في المواقعة

مثل ما مر سابقا فان قلت لم ترك العاطف بين البسملة والحمدلة قلنا لان قوله الحمد مفعول للقائل المحذوف

الذي هو حال من ضمير ابتدأ او ابتدائي او من ضمير اتبرك او تبركي وايراد العاطف بين العامل والمعمول

غير صحيح ثم اعلم ان الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري واعترض على هذا بوجهين احدهما ان

هذا التعريف لا يصدق على حمده تعالى في مقابلة صفاته الذاتية لانها ليست اختيارية له تعالى لان كلما

هو مسبوق بالعدم وعلى هذا يلزم نسبة الجهل وعدم القدرة وغيرهما من الامور التي تعالى الله تعالى عن ذلك

علوا كبيرا اليه تعالى وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على الاخبار عن اتصاف الفاعل المختار بالجميل على الجميل الاختياري

مع انهم صرحوا على ان الحمد من قبيل الانشاء والجواب عن الاول بوجوه الاول ان المراد بالجميل الاختياري ما يكون

فاعله مستقلا فيه وان صدر عنه بالايجاب والله تعالى مستقل في صدور الصفات عنه تعالى غير محتاج الى الغير

والا لا يكون واجبا بل ممكنا وان كان هذا الصدور صدورا بالايجاب وصدور الصفات عنه تعالى بطريق الايجاب

ليس بنقص كما تقرر في مقره والثاني ان المراد بالاختياري المختاري اي المنسوب الى المختار ولو في غير هذا الجميل

الثالث ان الحمد الواقع في مقابلة صفاته الذاتية واقع في مقابلة افعالها حقيقة وافعالها اختيارية له تعالى

والجواب عن الثاني ان التعريف بالاعم جائز اذا كان الغرض امتياز المعرف عن بعض ما عداه والمقصود فيما نحن فيه

امتياز الحمد عن الذم والمدح المحض وهو حاصل بهذا التعريف وعرفا هو الفعل المنبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه

منعما وبين المعنيين عموم من وجه وهو الشكر لغة وكلاهما محتمل ههنا الا ان جعله من الحمد رأس الشكر لكون

مورده الاصل والعمدة في البيان والاظهار يقتضي حمل الحمد على الاول واما عموم متعلق الحمد فيعارضه عموم

مورد الشكر فيتساقطا وبهذا ظهر وجه اختيار لفظ الحمد على لفظ الشكر واما وجه ايثار لفظ الحمد على لفظ المدح

فهو الدلالة على اختيارية وليه المستدعية لاتصافه بالصفات الاربعة اعني القدرة والارادة والعلم والحيوة

انتهى ما فيد من قول الفاضل المدقق قوله الحمد الخ ضمير قوله راجع الى الشارح فان قلت لا بد من ذكر المرجع

قيل الضمير والذكر ههنا منتف قلت لما اراد المحشي شرح كلامه فكانه كان مذكورا ويمكن ان يرجع الضمير الى القائل وهو مفهوم من لفظ القول فكانه مذكور ضمنا وهذا القدر يكفي والاحتمال الاول باعتبار الاصل والثاني باعتبار ذكر المرجع ضمنا في اللفظ قال الفاضل المدقق ان قول المحشي قوله مبتدأ او قوله الحمد بدل منه وخبر المبتدأ محذوف وهو اقول في شانه وقوله مصدر العلوم خبر مبتدأ محذوف وهو هي هذا المبتدأ والخبر الى هذه الحاشية مقول اقول انتهى بحاصله وكثيرا ما يخطر بالبال ان القول اما بالمعنى المصدري الذي يعبر عنه في الفارسية بگفتن او بمعنى المقول وعلى الاول لا يصح الابدال لان قوله الحمد مقول لا قول كما هو الظاهر وعلى الثاني وان صح الابدال لكن فيه خدشتين اخريين الاولى ان المراد اما الحمد فقط او مع قوله لوليه فان كان الاول فلا يصح لان المقول لا يكون الا جملة والحمد جزء منها لا عينها وعلى الثاني لا يصح افراد شرح هذا القول وشرح قوله لوليه بقوله قوله كما فعله المحشي وثانيتهما ان المقول لا بد له من القول سابقا وهو ههنا منتف الا ان يقال انه اختار الشق الثاني لكن المقول ههنا ليس بالمعنى الاصطلاحي الذي هو يذكر بعد القول ويكون جملة بل بالمعنى اللغوي الذي يعبر عنه بالفارسية بگفته شده فلا يرد شيء مما ذكر والله اعلم بالصواب قوله مصدر العلوم اي مصدر الفعل للفاعل المعلوم اي المعلوم من اللفظ ففي العبارة حذف الموصوف والمضاف وكذا الحال في مصدر المجهول اي مصدر فعل الفاعل المجهول اي غير المعلوم من اللفظ كذا افيد من قول الفاضل المدقق وههنا شك وهو ان المناسب للفاضل المحشي ان يقدم قوله واللام للجنس او الاستغراق على قوله مصدر العلوم ليطابق الشرح والمشروح الا ان يقال نظر الفاضل المحشي الى ان الحمد معروض واللام عارض له ومرتبة المعروض مقدمة على مرتبة العارض فلهذا قدم الفاضل المحشي شرح المعروض على شرح العارض اصلا واولا ان المشهور ان للمصدر معان مصدر المعلوم والمجهول ويسمى ايضا بالمصدر المعلوم والمجهول والمبني للفاعل والمفعول وبيانه انه اذا احدث الفاعل فعلا فيحصل له صفة الايجاد وللمنفعل صفة القبول وكل منهما لا يخلو من ثلث احتمالات لان الاول اما ان يعتبر معه الاضافة الى الفاعل فيسمى بالمصدر المبني للفاعل ويعبر عنه بصيغة اسم الفاعل مع الياء المصدرية كالضاربية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة فيسمى بمصدر المعلوم اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المعلوم وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد قيام الحدث المصدري بالفاعل والمآل واحد والثاني اما ان يعتبر معه الاضافة الى المفعول فيسمى بالمصدر المبني للمفعول ويعبر عنه بصيغة اسم المفعول مع الياء المصدرية كالمضروبية اولا فاما ان يعتبر معه صلاحية تلك الاضافة فيسمى بمصدر المجهول اولا فيسمى بالحاصل بالمصدر المجهول وقد يفسر بالهيئة الحاصلة بعد وقوع المعنى المصدري على المفعول والمآل واحد فيعبر عن معنى الحمد على التقادير الاول في الفارسية ستودن زيد وعلى الثاني ستودن وعلى الثالث سپاس وستائش وعلى الرابع ستوده شدن عمرو وعلى الخامس ستوده شدن وعلى السادس ستودگی شدگی هكذا قال مولانا ظهور الله وثانيا ان ارادة كل واحد من هذه المعاني صحيحة في هذا المقام كما يفهم من الحواشي على حاشية الزاهد على شرح التهذيب وتوجيه عدم تعرض الفاضل المذكور بعضها اذكره ان شاء الله تعالى

فانتظر وثالثا ان فى تقديم ذلك الاحتمال اشارة الى ترجيحه بوجوه منها انه اظهر لان قوله الحمد لوليه معللا من حيث حمل الولية بحذف الفاعل والفعل معربفا واعتبار صلاحية نسبة المصدر اعنى الحمد الى الفاعل وتبديل النصب بالرفع وادخال الالف واللام عليه لصحة الابتدائية والباعث على العدول فصل الدوام والاستمرار ومنها انه اكثر بحسب الاستعمال ومنها انه اشمل لانه يجيئ من اللازم والمتعدى بخلاف مصدر المجهول لانه لا يجيئ من اللازم ومنها انه اوفق بقوله والصلوة على نبيه لانه مصدر معلوم كما لا يخفى والله اعلم **قوله** واللام للجنس او الاستغراق اى لتعريف الجنس او الاستغراق وبالتقييد يدفع ما يتوهم من العبارة من كون الجنس او الاستغراق موضوعا له للام والامر ليس كذلك قيل ههنا شك وهو ان كون اللام للجنس او الاستغراق لا يخلو اما ان يكون على جميع الاحتمالات الصحيحة المرادة ههنا من لفظ الحمد او يكون على احتمال كونه مصدرا معلوما والاول لا يصح لان الحمد اذا كان مصدرا مبنيا للفاعل فحينئذ لو كان اللام للجنس او الاستغراق لكان المعنى ان جنس الحامدية او كل فرد منه مختص بولى الحمد ويفهم منه كون ولى الحمد حامدا لا محمودا وهو لا يناسب مقام المدح بل اللام على هذا التقدير يكون للعهد الخارجى والمشار الفرد الكامل من الحامدية وهو حامدية تعالى لنفسه كما صرح بهذا مولانا محمد زاهد فى حاشيته على الحاشية الجلالية حيث قال وعلى هذا التقدير يكون اللام للعهد الخارجى وفيه اشارة الى الحامدية الكاملة وهى حامدية تعالى لذاته انتهى والثانى ايضا كما ترى لانه لا يعلم على هذا حال الاحتمالات الاخر وهذا لا يناسب والجواب باختيار الشق الاول لكن المراد من الاحتمالات غير الاحتمال المذكور والقرينة ظهور عدم مناسبة كون اللام على هذا التقدير للجنس او الاستغراق وفيه انه ليس فى هذا فرق بين كون الحمد مصدرا مبنيا للفاعل او مصدرا معلوما لانه اذا كان مصدرا معلوما ويكون اللام للجنس او الاستغراق فايضا يفهم منه كون ولى الحمد حامدا لا محمودا الا ان معنى قوله الحمد لوليه ان الحمد قائم بوليه وصادر منه كما يقال الضرب لزيد والسخاوة لعمرو يعنى انهما قائمان بهما فعلى هذا ينبغى ان يكون اللام للعهد الخارجى ايضا وايضا انه لو كان اللام للجنس والاستغراق على جميع الاحتمالات فالمناسب ذكر هذا القول بعد ذكر جميعها كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان اللام للاختصاص وهو اعم من ان يكون بالقيام والصدور او الوقوع والمتعارف فى هذا القول للمعنى الاخير سيما فى لسان الشرع بخلاف غيره من الفاظ المصادر كالضرب والسخاوة فانه لم يظهر فيه عرف الجمهور واهل الشرع على المعنى الاخير وعن الثانى ان الاكتفاء فى اللاحق بالذكر سابقا شائع فيما بينهم هذا ما ظهر لى فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اى كل حمد الخ دفع توهمين احدهما ان كون اللام للجنس غير ملائم من وجهين الاول انه يعلم من عبارة الفاضل المحشى بصيغة هذا ان الاستغراق ملائم وغيره غير ملائم فلو كان الجنس ايضا ملائما للزم التناقض والثانى ان تخلف الفرد عن الجنس بمعنى انه يختص الجنس بشيئ ولا يختص الفرد به جائز وهذا التخلف لا يلائم مقام المدح له تعالى والثانى ان كون اللام للاستغراق ايضا غير ملائم لاما يذهب اليه الوهم من ان الاستغراق يحتاج الى القرينة ولا قرينة ههنا لتحقق القرينة وهى ان هذا المقام مقام المدح واللائق به اثبات جميع المحامد لا الطبيعة ولا الفرد مبهما

النقل

كان اوغير معين بل لاحتمال ارادة الاستغراق العرفي وهو غير ملائم وحاصل الدفع عن التوهم الاول من
الوجه الاول ان المراد من الجنس ههنا ليس معناه بل اللازم وهو اختصاص الافراد كلها ولا فرق بين هذا و
الاستغراق فلا يلزم التناقض ومن الوجه الثاني ان تخلف الفرع عن الجنس جائز اذا اريد به موضوع المهملة
القضاياتية اعني مطلق الشئ لاستناد احكام الافراد اليه فباختصاص بعض الافراد يختص الجنس ايضاً واما اذا
اريد به موضوع الطبيعة اعني الشئ المطلق فلا لعدم صحة استناد احكام الافراد اليه فباختصاص البعض لا يختص
الجنس بل لا بد في اختصاصه من اختصاص الكل ومراد النحويين من لام الجنس ليس الا هذا لان الاعتبار الاول من
مخترعات الحكماء فاختصاص الافراد لازم للجنس والمراد ههنا اللازم كما سبق وحاصل الدفع من التوهم الثاني
ان المراد من الاستغراق الحقيقي لا العرفي بقرينة المقام فيلائم وتمام تقريره بما يعلم ان هذا التفسير تفسير على كلا
الوجهين وقال بهذا مولانا عبد الحكيم ومولانا المدقق ايضاً وهذا التعميم مستفاد من اللام والله اعلم بحقيقة
المقام **قوله** من الازل الخ دفع ما يتوهم من ان افراد الحمد المختصة بولي الحمد اما الافراد الصادرة في الماضي كلها او
بعضه واما الصادرة في زمان الحال واما الصادرة في المستقبل كالبعض وعلى الاول يخرج الباقي وهكذا على
الباقي يخرج الباقي والخروج لا يناسب المدح وحاصل الدفع عن البيان تعني ان الازل ما يضيق القلب عن
تقدير بدايته من الازل وهو التضييق والابد ما ينافر القلب من تقدير نهايته من الابد وهو المفوض فان جعل
الازل مبدأ بالنظر الى الطرف المتصل بالحال والابد منتهاها بالنظر الى غيرها الجزئي يلزم خروج المحامد الماضية و
المستقبلة وان جعل المبدأية والمنتهائية بالنظر الى الوسط فمع قطع النظر عن جهالته يلزم الاستحالة المذكورة
بالنظر الى البعض كما ان الاول بالنظر الى الكل وان جعل الازل مبدأ بالنظر الى الطرف الآخر والابد منتهى بالنظر اليه
ايضاً فيلزم البداية وعدمها والنهاية وعدمها والجواب ان بداية الحمد من الازل كناية عن عدم انتهائه
في جانب الماضي وان انتهائه الى الابد كناية عن عدم انتهائه في جانب المستقبل ولا يلزم في الكناية تصديق المعنى
الحقيقي كما صرح به في التلويح وهذا التعميم مستفاد من اسمية الجملة لانه لقصد الاستمرار والدوام والله
اعلم بحقيقة المرام **قوله** من اي حامد كان دفع ما يتوهم من ان الافراد الحمد المختصة بولي الحمد اما الافراد الصادرة
من الانسان وحده او من الجن وحده او من الملك وحده او من الاثنين او من الثلثة وعلى كل تقدير يخرج
البعض وهو الباقي من المذكور والافراد الصادرة من الواجب سبحانه والخروج غير ملائم بيان الدفع
ظاهر قال مولانا عبد الحكيم وفيه اشارة الى ان اختلاف الاعراض باعتبار محالها لا يعتبر في العرف والا
لكان هذا العموم داخلا في عموم كل حمد انتهى قال عمي نور الله مرقده حاصله ان افراد الحمد على قسمين قسم
يختلف بحسب الحقيقة كما اذا حمد زيد لعمرو بانه عالم شجاع حسن الوجه كريم الى غير ذلك وقسم يختلف بحسب
المحل كما اذا حمد زيد وعمرو وبكر وغيرهم لخالد بانه عالم فلو كان تغاير الاعراض باعتبار المحال معتبرا في العرف
لم يحتج الى التعميم الثالث لانه مندرج في التعميم الاول انتهى وذهب القاصر يحكم بان هذا التغاير لو كان

معتبرا فی العرف لکن الاحتیاج الی التعمیم الثالث ثابت لدفع التوهم المذکور کما یظهر بالتأمل وهذا التعمیم
مستفاد من ترک الفاعل لقصد العموم والله اعلم **قوله** او القدر المشترک وهو الذی لم یعتبر فیه النسبة الی
الفاعل او الی متعلق آخر کما یعلم من قول الشیخ الرضی حیث قال ان المصدر موضوع للحدث الساذج من غیر
اعتبار نسبة الی الفاعل او الی متعلق آخر والفعل ماخوذ فی مفهومه النسبة وضعا فان اعتبر من حیث انه منسوب
الی الفاعل فهو مبنی للفاعل وان اعتبر نسبة الی متعلق آخر فهو مبنی للمفعول واذا لم یعتبر شیء منهما فهو القدر
المشترک قال القاضی محمد مبارک فی حاشیته علی حاشیة مولانا محمد زاهد علی شرح التهذیب وهو لیس بین المصدرین
ذاتی مشترک لانهما من مقولتین متباینتین وهما الفعل والانفعال انتهی یعنی لو کان بینهما ذاتی مشترک للزم کون
المقولات اجناسا عالیة متباینة والتقرر خلاف هذا الا ان یقال هذا اذا کان المراد من الفعل والانفعال المعنی
الاصطلاحی واما اذا کان المراد منهما المعنی اللغوی اعنی التأثیر والتأثر فیجوز ان یوجد معنی مشترک ذاتی بینهما
بلا اشکال فتامل کذا قال بعض الافاضل **قوله** فان مقام الخ دفع ما یتوهم من ان ذکر کون الحمد مصدرا
معلوما کاف فی حمده تعالی فلم ذکر الفاضل المحشی الاحتمالات الاخر بیان الدفع ان الملائم لمقام حمده تعالی
الاستیعاب اعنی ارادة جمیع محتملات اللفظ وهذا لا یحصل الا بذکر جمیع الاحتمالات فلذا ذکرها لکن بقی
شیء وهو ان المناسب علی هذا ذکر هذا القول بعد قوله ویحتمل ان یکون حاصلا بالمصدر الخ لان الاحتمالات
ذکرت تم هناک الا ان یقال قد یجری حکم الکل علی الاکثر فان قیل ان بذکره الفاضل المحشی لم یحصل الاستیعاب
لان من محتملات اللفظ کون الحمد مصدرا مبنیا للمفعول او للفاعل وحاصلا بالمصدر المجهول والفاضل
المحشی لم یذکرها قلنا ان ذکر المصدر المعلوم والمجهول بعینه ذکر المصدر المبنی للفاعل والمبنی للمفعول لان معنی
الاخیرین بعینه معنی الاولین لکن من حیث اضافتهما الی الفاعل والمفعول کما یدل علی هذا قول مولانا محمد زاهد
حیث قال ومعنی الاخیرین بعینه معنی الاولین لکن من حیث اضافتهما الی الحامد والمحمود انتهی وذکر الحاصل بالمصدر
المعلوم هو بعینه ذکر الحاصل بالمصدر المجهول لانهما متحدان ذاتا ومختلفان اعتبارا لان الامر الحاصل بالمصدر
له اعتباران احدهما الترتب علی الایقاع ویقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المعلوم وثانیهما الترتب علی الانفعال
ویقال له بهذا الاعتبار الحاصل بالمصدر المجهول ولعل هذا من قول مولانا محمد مبارک واذا عرفت هذا علمت
ان بذکر الفاضل المحشی حصل الاستیعاب اعلم ان قول الشارح الحمد لولیه علی کل احتمال من الاحتمالات یحتمل
الانشاء والاخبار لکن الاول اوفق بالحدیث وهو قوله عم کل امر ذی بال الحدیث لان مضمونه ان یبتدأ فی امر ذی
بال بحمد الله والابتدأ بالشیء احداثه وانشائه فی الاول فمن جعل قول الحمد لولیه کلاما انشائیا بان یکون
منقولا الیه من الاخبار کالفاظ العقود فهو اشترط وبه یحصل الامتثال بالحدیث صراحة بخلاف ما اذا
جعل اخبارا فلا لکونه ملزوما للانشاء لان الاخبار عن الحمد حمد یحصل فیه الامتثال بالحدیث لکن ضمنا فالاول
اوفق بالحدیث موافقة کاملة والله اعلم **قوله** مرجع الضمیر راجع الی الله تعالی لکونه مضمرا فی الضمیر او لشهرته

على الالسنة او للذكر في التسمية قوله سبحانه الظاهر انه اسم بمعنى التسبيح ومنصوب بفعل مضمر
وهو سبحت فالمعنى سبحت سبحانا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه واضيف الى المفعول والتسبيح
التنزيه وهو التبري عن السوء فالمعنى تنزهته تنزيها عن السوء قوله ويحتمل ان يكون الحاصل بالمصدر
قال مولانا عبد الحكيم المعنى المصدري من مقولة الفعل او الانفعال فهو امر غير قار الذات والحاصل بالمصدر
الهيئة القارة المترتبة عليه فالحمد بالمعنى المصدري ستودن والحاصل بالمصدر سپاس وليس المراد
الاثر الذي يترتب على المعنى المصدري كالالم على الضرب انتهى حاصله ان المعنى المصدري داخل تحت مقولة
الفعل وهو التاثير التجددي او مقولة الانفعال وهو التأثر التجددي اي قبول الاثر من غيره شيئا فشيئا يعني
ان المصدر معنى مركب من الجنس والفصل وجنسه العالي الفعل او الانفعال وفصله الذي يميزه عن غيره
هو امر غير قار الذات اي غير مجتمع الاجزاء في آن واحد على سبيل الاجتماع وان كانت موجودة على
سبيل الاجتماع بحسب مجموع ازمنتها والحاصل بالمصدر هيئة قارة مجتمعة الاجزاء مترتبة عليه وليس ترتبه
كترتب الالم الذي هو اثر الضرب عليه لان الالم الذي يوجد بعده مغاير له ذاتا ومصداقا والحاصل
المترتب على المصدر عينه ذاتا ومصداقا وليس التغاير بينهما الا باعتبار الاطلاق والتقييد اي اعتبار
حيثية التلبس في المصدر وعدمه في الحاصل وبينهما علاقة مخصوصة يستنبط احدهما عن الآخر و
الله اعلم قوله سپاس وستايش اقول وبالله التوفيق انه لا وجه لتعرض الفاضل المحشي لتغيير
هذا الاحتمال دون الاحتمالات الاخر فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال الشارح قدس سره
لوليه اللام فيه ليست متعلقة بالحمد حتى يكون جزء محذوفا بعد قوله لوليه لانه على هذا يلزم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده بل متعلقة بمحذوف وهو ثابت وهو الخبر وبعد الحذف اقيم المتعلق مقامه
قوله اي المحري دفع ما يتوهم من ان الولي اما بمعنى الناصر المحب او متولي امر الخلائق كما قال في مجمع
الغرائب في شرح المشارق في شرح الاسماء الحسنى الولي المحب والناصر وقيل معناه متولي امر الخلائق انتهى
وارادة كل من هذه المعاني مما يأباه الذوق السليم لان تفسير الولي بهذه المعاني يوجب التصريح بما
الصفتي على ان تفسير الولي بالمعنى الثالث يأباه اضافة وليه نوع اباء فلا يصح قول الشارح لوليه
بيان الدفع ان عدم الصحة ثابت اذا كان الولي بمعنى من المعاني المذكورة اما اذا كان الولي بمعنى المحري
فلا كما هو الظاهر والولي ههنا بهذا المعنى واعترض عليه بوجهين احدهما ان الولي بمعنى المحري لم يوجد في
كتب اللغة نعم يفهم من الصحاح وشمس العلوم كونه بمعنى احرى حيث قال في شمس العلوم ولي الشيء فهو
اذا صار اولى به وفي الصحاح وهو اولى به واحرى ولا يخفى من التفاوت بين المحري والاحرى والثاني ان
الولي بمعنى المحري ليس من اسمائه تعالى فاطلاقه عليه تعالى غير صحيح لان اسمائه تعالى توقيفية اي موقوفة
على السمع والجواب عن الاول ان الولي بمعنى المحري موجود في كتب اللغة حيث قال في كتاب الخلاصة

بالدستور ولی باران دوم ونراد ارفنا قال المعترض من انه لم یوجد فی کتب اللغة لیس بصحیح وعن الثانی ان تفسیره بالحری مبنی علی قصد المعنى الوصفی دون ذاته تعالی بخصوصه وان کان منحصراً فی ذاتها المقدسة بخصوصها ادعاء ومثل هذا الاطلاق لا یتوقف علی السمع نقله العلامة الدوانی فی حواشی المطالع عن الامام الرازی علی ان استعمال مبدأ الاشتقاق کاف فیه والله اعلم قوله بجنس الحمد فی زیادة لفظ الجنس اشارة الی دفع ما یتوهم من ان ضمیر لولیه راجع الی الحمد وفیه احتمالان احتمال الجنسیة علی تقدیر کون اللام للجنس واحتمال المستغرقیة علی تقدیر کونها للاستغراق ومآل کلا التقدیرین واحد وهو الاستغراق کما یرشدک الیه قول الفاضل المحشی فی الحاشیة السابقة ای کل حمد لکن فی الاول بطریق الکنایة وفی الثانی بطریق الصراحة فالحاصل ان کل فرد من افراد الحمد مختص باللائق بکل فرد من افراده وهذا المفهوم وان کان مفهوما عاما فی الظاهر لکنه مختص بالواجب تعالی بحسب الادعاء بل بحسب نفس الامر فیفهم من هذا ان الواجب تعالی لایتجلی فرد من افراد الحمد وغیره تعالی لیس کذلک و هذا یتصور بوجهین احدهما ان لا یثبت فرد من افراد الحمد فی غیره تعالی والثانی ان یثبت البعض لا یثبت البعض الآخر وهذا ینافی المقصود لان المقصود السلب الکلی من الغیر لا السلب الجزئی بیان الدفع ان الضمیر راجع الی الحمد الذی ارید به الجنس المستعمل فی المعنى الحقیقی لا فی الکنائی فالحاصل ان الواجب تعالی لایق بجنس الحمد ویفهم من هذا ان اللیاقة بجنس الحمد منتف فی غیره تعالی وهذا عین المقصود لان هذا لا یتصور الا بوجه واحد هو السلب الکلی لانه لو وجد فرد واحد من الحمد فی غیره تعالی لم یختص الجنس بالواجب لوجود الجنس فی ذلک الفرد والمفروض خلافه لا یقال ان الشیء الصالح للمرجعیة اعم من ان یراد به الجنس او الاستغراق فینبغی ان یکون الراجع ایضا اعم لانا نقول عموم المرجع لا یدل علی عموم الراجع کما فی قوله تعالی وبعولتهن احق بردهن فان الشیء الصالح للمرجعیة اعم من ان یکون مطلقات بالطلاق الرجعی او البائن و الضمیر راجع الی المطلقات بالطلاق الرجعی لان الرد لا یکون الا فی هذا النوع کما قال به المفسرون هکذا ینبغی ان یفهم هذا المقام والله اعلم قوله ولا یخفی الخ دفع ما یتوهم من ان الشائع المشهور فیما بین القوم ان یقولوا الحمد لله فلم عدل الشارح عنه وقال الحمد لولیه وحاصل الدفع ان العدول لنکات اشار الفاضل المحشی الی النکتة الاولی بقوله من اظهار الخ بیانها ان فی الحمد لولیه اظهار العظمة والجلال بترک التصریح باسمه تعالی وکلما هذا شانه فیکون هو اولی مما لیس بهذه المثابة کالحمد لله مثلا فینتج من الشکل الاول ان الحمد لولیه اولی او اعتقاد العظمة والجلال بترک التصریح باسمه تعالی وکلما هذا شانه الخ والعظمة والجلال علی التقدیر الاول یکون من قبیل مثل ضربته تادیبا وعلی الثانی یکون من قبیل قعدت عن الحرب جبنا قوله بترک التصریح لان قیل ان اضافة الترک الی التصریح استغراقیة فیفهم من هذا ان فی کل عبارة ترک التصریح باسمه تعالی فیها فیکون النکات المذکورة موجودة فیها والامر لیس کذلک لان فی الحمد لمن قهر علی العلمین التعلیق المذکور

منتف والحال ان ذلك الترك واقع فيه قلنا ان الاضافة عهدية والمراد الترك الواقع فى الحمد لوليه ان قيل لم لم يقل ولا يخفى مافى ترك اسمه تعالى ونزاد لفظ التصريح قلنا انه لولم يزد التصريح للزم الكذب لان اسمه تعالى ليس بمتروك بمطلقا اى سواء كان صراحة اوايماء لان الولى من اسمائه تعالى وان لم يكن منها بالمعنى المراد ههنا وهو الحرى كما علمت سابقا قوله باسمه تعالى سبحانه آن قيل ان الباء لا تقع صلة الترك فكيف جيء باسمه قلنا ان الباء صلة التصريح لا الترك قوله من التعظيم والاجلال آن قيل لم زاد لفظ الاجلال عقيب التعظيم قلنا ان العظمة على قسمين عظمة الجمال وعظمة الجلال والموجب للاعراض عن التصريح بالاسم عظمة الجلال لا العظمة مطلقا كما لا يخفى فالزيادة ضرورى قوله وادعاء التعين اشارة الى النكتة الثانية بيانها ان فى الحمد لوليه ادعاء تعين ذاته المقدسة فى نفس الامر وعند السامع لان تكون ما صدق عليه الحرى بجنس الحمد وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله وان الوهم قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى للتعين انتهى ولما كان يرد عليه ان هذه العبارة اذا كانت تفسيرا فالمراد بالمفسر والمفسر يكون معنى واحد اوهو اما التعين النفس الامرى او التعين عند السامع وكل واحد منهما لا يصلح نكتة للترك لان احد التعينين لو وجد ولم يوجد الاخر فالمناسب التصريح اما بالنظر الى نفس الامر كما اذا وجد التعين عند السامع او بالنظر الى السامع كما اذا وجد التعين فى نفس الامر اعرض عن ذلك الفاضل المدقق وقال ما حاصله ان المراد بالتعين فى المعطوف هو الذى يكون عند السامع وفى المعطوف عليه هو الذى يكون فى نفس الامر والنكتة ادعاء التعينين آن قيل لا يلزم من تعين الشيء فى نفس الامر وعند السامع بوصف او بذاته ان يتعين بجميع الاوصاف فلم لا يجوز ان يتعين الواجب تعالى فى نفس الامر وعند السامع بوصف ولا يتعين بثبوت كل افراد الحمد له تعالى قلنا ان المراد من التعين المضاف اليه الادعاء ليس مطلقه بل الذى يكون ما صدق عليه الحرى بجنس الحمد فلا يرد ما قاله المعترض والله اعلم قوله وتعليق الحمد آه اشارة الى النكتة الثالثة بيانها ان فى الحمد لوليه تعليق الحمد بما يشعر بالعلية وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فالحمد لوليه اولى منه قوله صريحا آن قيل لم زاد الفاضل المحشى لفظ الصريح ولم يقل تعليق الحمد بما يشعر بالعلية قلنا انه لو قال كذلك لما كانت هذه النكتة مفيدة لترجيح الحمد لوليه على الحمد لله لان التعليق المذكور ثابت فيه ايضا لان اسم الجلالة علم للذات المستجمع لجميع صفات الكمال فالتعليق به فى قوة التعليق بالمستجمع والاستجماع علة الحمد آن قيل لو قال الشارح الحمد لله الولى لحصل التعليق المذكور ايضا فلم قال ما قاله قلنا ان المراد من التعليق المذكور ليس مطلقه اعنى اعم من ان يكون فى المرتبة الاولى او الثانية بل فى المرتبة الاولى وذلك منتف فى العبارة المذكورة كما هو الظاهر والله اعلم قوله وغرابة الاسلوب الاسلوب بالضم بمعنى الطريق كما يفهم من منتخب اللغات وهذه العبارة اشارة الى النكتة الرابعة بيانها ان فى الحمد لوليه غرابة الاسلوب وكلما هذا شانه فهو

اولى مما ليس بهذه المثابة فينتج ان الحمد لوليه اولى مما ليس بهذه المثابة اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى
فلان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو جديد وكل جديد لذيذ فينتج ان كلما فيه غرابة الاسلوب فهو لذيذ
وههنا مقدمة صادقة وهي كل لذيذ اولى من الغير فنضمها كبرى لتلك النتيجة هكذا كلما فيه غرابة الاسلوب
فهو لذيذ وكل لذيذ اولى من الغير فينتج كلما فيه غرابة الاسلوب يكون اولى من الغير وهل هذا الا المطلوب
وبما قررنا ظهر ان قول الفاضل المحشي لكون الجديد لذيذا اشارة الى كبرى القياس الذى هو دليل كبرى
القياس الاول وقوله التى تجلب الطباع اليه اشارة الى دفع منع يرد على كبرى القياس الاول بان من الاساليب
الغريبة ما تكون مشتملة على التطويل والايجاز او التعقيد او غير ذلك والحال انه لا يوجد الاولوية فيها
بيان الدفع ان المراد من الاساليب الغريبة ما لا تكون مشتملة على تلك الصفات بل تكون جالبة الطبيعة
الى نفسها ولا شك فى تحقق الاولوية فى هذا القسم من الاساليب الغريبة والتقييد لا ينقض كلية الكبرى و
تكرار الحد الاوسط لان التقييد راجع الى الحكم كما قال صاحب القطبى فى قولهم التضمن والالتزام تابعان
والتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون المتبوع فطالع ثمه هذا ما ظهر لى فى هذا المقام ولا يخفى ان هذه
الوجوه كلها يفيد ترجيح الحمد لوليه على الحمد مع الاصل العبارات الاخر كلها لاحتمال وجدان كل هذه الوجوه
فى العبارة الاخرى ايضا فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره والصلوة على
نبيه ان قيل لم زيد الصلوة ولم اوردت متصلا بالحمد قلنا اما الاول فلوجهين احدهما ما قال القاضى
عياض فى شفائه من ان من مواطن الصلوة التى مضى عليها الامة ولم ينكرها احد الصلوة على النبى صلعم
وعلى آله فى الرسائل وثانيهما ما ورد فى رواية ابى موسى المدنى على ما فى مفتاح الحصن انه قال النبى صلعم
كل كلام لا يبدأ فيه بالصلوة على فهو اقطع ممحوق من كل بركة لا خير فيه واما الثانى فايضا من وجهين الاول
ان الحمد نسبة بين الحامد وبينه تعالى والصلوة نسبة بين المصلى وبين نبيه تعالى فالمناسب جعلها
متصلا به والثانى انه لما كانت الافادة والاستفادة موقوفة على المناسبة ولا مناسبة بين المبدأ
المنزه غاية التنزه والنفس المكدرة غاية الكدورة لا جرم وجب التوسل من متوسط ذى جهتين وكان
احسن الوسائل الوسيلة بالصلوة على النبى صلعم فلذا شاع بين المصنفين التوسل بايراد الصلوة
بعد التحميد ثم اعلم انه ان كان المراد بالصلوة عليه التى امرنا الله تعالى بها فى قوله تعالى يا ايها الذين
امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اظهار شرفه وتعظيمه كما ذهب اليه بعض المفسرين يكون قوله والصلوة على
نبيه جملة خبرية والصلوة حاصلة بها كما ان قوله الحمد لوليه جملة خبرية والحمد حاصل به فيكون عطف
الخبرية عليها وان كان المراد بها طلب نزول افاضة الخير يكون قوله والصلوة الخ مستعملا فى معنى اللهم
صل على نبيه كناية ومجازا اى تكون جملة انشائية بعلاقة ان معنى هذا القول ملزوم لنزول الصلوة على
نبيه كما ان قوله الحمد لوليه مستعمل فى الحمد الحاصل به كناية او مجازا فيكون عطف الانشائية عليها

وان كانتا مختلفتين فى الطلبية وغيره ان قيل قال النبى صلعم كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذماء فلم لم يورده الشارح ههنا قلنا لعل الشارح حمل الخطبة على الخطبة المنبرية المتعارفة فى زمنه صلعم او اشار الى ان هذا الحديث ضعيف وان رواه ابو داود والترمذى كما قيل فلم يجب العمل به فان قيل ان الضمير فى نبيه لا يخلو اما ان يرجع الى الولى او الى الحمد فان كان الاول فيلزم الانتشار فى الضمائر وهو غير مستحسن وان كان الثانى فهو ظاهر البطلان لان النبى ليس الا لله والحمد ليس من اسمائه قلنا انا نختار الشق الاول وانتشار الضمائر فى الخطب جائز بل واقع كما يظهر على المتأمل فيها والله اعلم **قوله** اى الرحمة دفع ما يتوهم من ان المراد من الصلوة اما صلوة الملائكة او صلوة العباد او صلوة الوحوش وعلى كل التقادير يلزم المخالفة عن المامور به بيانه انه لما وردت اية يا ايها الذين امنوا صلوا عليه الاية سئلت الصحابة عن النبى صلعم كيف نصلى عليك يا نبى الله فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى ال محمد والصلوة فى هذا الحكم منسوب الى الله تعالى كما هو الظاهر فكان المامور به هذه الصلوة فالصرف الى الغير يكون مخالفة عنه بلا ريب ويلزم على صلوة المذكورين على الجناب المحمدى صلعم كما يقتضيه كلمة على وهذا خلاف الواقع وحاصل الدفع ان المراد من الصلوة صلوة الله تعالى فلا يلزم المحذور ان قيل من اى وجه يعلم من عبارة الفاضل المحشى ان المراد من الصلوة صلوة الله تعالى قلنا من التفسير بمعنى الرحمة لان من المشهور ان صلوة الملائكة الاستغفار والعباد الدعاء والوحوش التسبيح والله تعالى الرحمة **قوله** وافاضة الخير دفع ما يتوهم من ان معنى الرحمة رقة القلب والله تعالى منزه من القلب فكيف يصح تفسير الصلوة بالرحمة وحاصل الدفع ان المراد من الرحمة افاضة الخير مجازا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم **قوله** نازلة دفع ما يتوهم من ان كلمة على متعلقة بالصلوة فيكون خبرها محذوفا بعد قوله على نبيه فيلزم حذف الخبر من غير سد شئ مسده ويكون مخلا بالمقصود لان المقصود الاخبار عن نزول الصلوة على نبيه او طلبه لا الاخبار عن ثبوت الصلوة عليه او طلبه وحاصل الدفع ظاهر اعترض عليه ان النزول هو الحركة من العالى الى السافل وهو من خواص الجواهر والافاضة من المعانى المصدرية الاعتبارية الانتزاعية فكيف يصح اسناد النزول اليهما واجيب عنه بوجوه احدها ان هذه العبارة مثل قولهم فى تعريف العلم حصول صورة الشئ فكما ان المراد هناك الصورة الحاصلة ليوافق المذهب المنصور من كون العلم من مقولة الكيف كذلك المراد ههنا الخير الفائض والخير الفائض الاثر والنور من الجواهر فصح الاسناد وثانيها ان المضاف الى الضمير محذوف وهو الاثار وهى عبارة عن الانوار وهى لكونها جواهر يصح اتصافها بالنزول وثالثها ان الاسناد الى الضمير مجاز عقلى باعتبار المحل والله اعلم قال الشارح على نبيه اعلم ان النبى اما ماخوذ من النباء متحركة بمعنى الاخبار وعلى هذا يكون النبى بمعنى الالامرية وضع لانسان بعثه الله تعالى على عباده للتبليغ لانه انما يخبر اخبارا عن الله تعالى او من النبوة بمعنى الارتفاع وعلى هذا يكون ناقصا واويا ثم وضع للمعنى المذكور لارتفاعه

نذانه اوهو منقول من النبي بمعنى الطريق ثم وضع للمعنى المذكور لانه طريق اليه تعالى قوله من
النبوة بمعنى الرفعة بكسر الراء وهو الارتفاع كما في منتخب اللغات رفعة بالكسر بلندى تى بلند قال
شد ن آن قيل هل جاء النبوة بمعنى الارتفاع في كتاب من كتب اللغة قلنا نعم لانه قال في شمس العلوم
النبوة الارتفاع آن قيل قال في الصحاح والقاموس النبوة والنباوة ما ارتفع من الارض اى الارض المرتفعة
وايضا قال في المنتخب نبوة خبر دادن وزمين بلند هم وادف بناوة فلم قيد المحشي النبوة بمعنى الرفعة
ولم يتركه على الاطلاق حتى يكون النبي مشتقا من النبوة بكلا المعنيين قلنا لئلا يحتاج الى مئونة
الاشتقاق بالواسطة لان النبوة اذا كان بمعنى ما ارتفع من الارض يكون اشتقاق النبي منه بالواسطة
بان يقال نقل النبوة من هذا المعنى الى معنى الرفعة او الى معنى الارتفاع ثم اشتق النبي منه آن قيل ان في
اشتقاق النبي ثلثة احتمالات كما علمت فلم اختار المحشي احدها وترك الباقيين قلنا اما ترك كون النبي
مشتقا من النبا فلورود الاعتراض عليه وهو انه لا يصح جمعه على هذا بانبياء وهو ثابت وان
اجيب بان الهمزة لما ابدلت بالياء والتزم الابدال جمع ما لامه حرف علة[له] كعبيد واعباد واما ترك كون النبي
منقولا من النبي بمعنى الطريق لاحتياجه مئونة النقل كما يدل على ان في الاحتمال الثالث نقلا دون
الاولين قول جلال الملة والدين في شرح العقائد ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه آن قيل ان النقل
في الاولين ايضا موجود غايته انه من العام الى الخاص اعنى من المخبر المطلق او المرتفع المطلق الى الخاصين
قلنا ليس في الاولين نقل لان المراد ان النبي مشتق من النباء بمعنى الاخبار او من النبوة بمعنى الارتفاع
ثم وضع للمعنى المذكور فليس ههنا نقل وليس المراد انه اشتق النبي بمعنى المخبر اذا كان النبا الاخبار او بمعنى الارتفاع
اذا كان من النبوة بمعنى الارتفاع ثم نقل عنه الى المعنى المذكور ونظيره كما يقال ان الناس مشتق من الانس
فليس المراد ان الناس وضع لمعنى الانس اولا ثم نقل الى المعنى المشهور فما وهم المعترض انه لا مخلص عن النقل
في الاولين ايضا غايته انه من العام الى الخاص فبعيد نعم ان النقل من المعنى اللغوى الاصلى الى العرفي
الاصطلاحي متحقق في المعاني الثلثة ولا كلام فيه وانما الكلام في المعنى الذى وضع له هذا اللفظ بخصوصه
او نقل منه الى الاصطلاحي فانه غير ثابت من الاشتقاق كذا افيد من الاعلام والله اعلم بحقيقة المرام قوله
وهو الخ ان قيل ان الضمير لا يخلو اما ان يرجع الى النبي الخاص المراد ههنا وهو خاتم النبيين او الى النبي
مطلقا والاول يستلزم عموم المعرف بالكسر من المعرف بالفتح مع انه لابد فيهما من المساوات وعلى الثاني
يكون التعريف بالاخص مع انه لابد فيهما من المساوات لان من النبيين من بعثه الله تعالى لكمال نفسه
من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن عمرو بن نفيل قلنا انا نختار الشق الاول والمراد بالعباد كلهم
ولا نبي مبعوث الى الكل سوى خاتم النبيين فحصل المساوات وقيل في الجواب ان التعريف بالاعم جائز كما
قال صاحب السلم والحق جوازه بالاعم وغيره من العلماء ايضا صرحوا على ان التعريف بالاعم جائز وانا نختار

[له] مثال للجمع الذى وجد فيه التغيير للبدل اللازم لان القياس اعواد لان العيد اجوف واوى الاصل لما ابدل الواو بالياء لزم ابقاؤه اعياد كذا فهم من الحصى الرائق ١٢ منه

الشق الثاني ونقول ان المبعوث اليه اعم من ان يكون مغايرا حقيقيا عن المبعوث او اعتباريا والتغاير الثاني
موجود فيمن بعثه الله تعالى لكمال نفسه لانه من حيث انه مبعوث مغاير عن نفسه من حيث انه مبعوث عليه
والله اعلم **قوله** في الشرع اي في اصطلاح اهل الشرع فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** عبارة اي معتبرة بها فلا
يرد ما يرد فافهم **قوله** انسان اعلم انه كان التخصيص بالانسان اما لان الكلام في نبوته او لانه لم يثبت نبوة
الملك واما الجن فنفي النبوة عنهم متفق عليه كذا في الحاشية الكمالية ثم لا يذهب عليك ان عدم نبوة
الملك لا ينافي بالفضل المذكور اما الرسالة والسفارة فهي متحققة في الملك بلا ريب فان جبرائيل رسول الله الى حبيبه صلعم وغيره من الانبياء
وان احتج في صلاته انه يلزم من هذا فضيلة الملائكة على النبي لان الملك على هذا يكون معلما والنبي متعلما والمعلم افضل من المتعلم فالجواب ان المعلم
هو الله تعالى والملك انما هو مبلغ والله تعالى افضل من النبي وثانيا انه قال القرطبي وقع الاختلاف في نبوة
اربع نساء مريم وآسيه وسارة وهاجرة وزاد العلامة المتقن السراج بن الملقن في شرحه المسمى بعمدة
الاحكام حوا وام موسى وذهب اهل التحقيق ان الذكورة شرط للنبوة خلافا لابي الحسن الاشعري واستدلوا
عليه بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك الا رجالا نوحي اليهم وبان النساء ناقصات العقل والدين والنبي يكون
اعقل زمانه واكمل اقرانه وبان الانوثة تنافي الدعوة والاشتهار فهذه النساء على القول الراجح من اولياء
الله تعالى وقد صرح به في فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت وشرح فقه الاكبر واذا دريت هذا فاعلم ان اختيار
لفظ الانسان على الرجل لانهما سيان في الغرض فلعلهما اخذ منه وفيه رمز الى انه لو ثبت نبوة المرأة لكان هذا
التعريف شاملا لها ايضا على ان لفظ الانسان ينبئ عن التعظيم فان قلت ان الاولى رجل بدل الانسان اذ
لا يكون الا رجلا لكن اذكره مولانا عبد الحكيم في حل المعاقد والله اعلم **قوله** على عباده ان قيل ان البعث بمعنى
الارسال وصلته الى دون على فالاولى لعباده قلنا ذكر في منتخب اللغات بعث بالفتح برانگيختن
وفرستادن وبيدار كردن وشكر والمناسب للمعنى الاول على كما ان المناسب للثاني اللام والمراد ههنا هو الاول
فلا محذور **قوله** للتبليغ اللام عوض عن المضاف اليه اي لتبليغ ما اوحي اليه واللام للنفع والحكمة لا
للغرض فان الاشاعرة قالوا لا يجوز تعليل افعاله بشيء من الاغراض فالمعنى ان المصلحة في بعثة الانبياء
هو هذا التبليغ وان لم يترتب في البعض لمصالح لا يعلمها الا هو كما نقل ان بعض بني اسرائيل ماتوا قبل
الوصول الى من ارسلوا اليهم وههنا شبهة تقريرها ان المراد بالوحي اما المعنى الاصطلاحي الشرعي وهو
كلام الله تعالى المنزل على نبي من انبيائه فيلزم اخذ المحدود في الحد وهو لاستلزامه الدور باطل او المعنى
اللغوي وهو الالقاء في القلب وهذا ايضا كما ترى لان ذلك الالقاء ليس بمخصوص بالنبي فلا فائدة في اقحامه
والجواب عنها بوجهين الاول باختيار الشق الثاني والاختصاص مستفاد من السابق فان البعث للتبليغ
مخصوص بالنبي والثاني باختيار الشق الاول ويقال ان تصور الوحي الشرعي يتوقف على تصور النبي بوجه
ما لا بهذا الوجه فلا يلزم الدور ثم اعلم انه لما قيد الوحي بقوله اليه فلا يشمل من امر بتبليغ ما اوحي لا اليه

بل الى غيره كما قيل في بي شئ على نبينا وعليه السلام انه كان مأمورا بتبليغ ما اوحى الى موسى عليه السلام مع انه نبي آلالهم الا ان يقال ان ما اوحى الى غيره اوحى اليه حكما فتأمل اوحى بعد التقييد بقيد النبية فافهم قوله

ويظهر مما ذكرنا الخ دفع ما يرد على الشارح من ان المشهور فيما بين القوم في هذا المقام التصريح باسمه صلى الله عليه وسلم فلو لم يصرح الشارح باسمه صلى الله عليه وسلم وقال والصلوة على نبيه دون والصلوة على محمد صلى الله عليه وسلم وحاصل الدفع ان عدم التصريح لنكات الاولى ان في عدم التصريح اظهار العظمة والجلال او اعتقادهما وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثانية ان فيه ادعاء تعيين ذاته الشريفة لان تكون ما صدق عليه النبي الذي يصلي عليه في نفس الامر وعند السامع وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الثالثة ان فيه تعليق الصلوة صريحا واولا بما يشعر بالعلية وكلما هذا شانه فهو اولى مما ليس بهذه المثابة فعدم التصريح اولى الرابعة ان فيه غرابة الاسلوب وكلما هذا شانه فهو اولى من غيره فعدم التصريح اولى الخامسة ان فيه حسن الموافقة مع فقرة الحمد وكلما هذا شانه فهو اولى فعدم التصريح اولى ان قيل لو قال الشارح والصلوة على رسوله لحصلت النكات المذكورة ايضا فلم اختار الشارح ذلك على هذا قلنا ان في هذه العبارة لا يحصل تلك النكات لان منها النكتة الخامسة وهي لا يحصل فيها كما هو الظاهر على ان في عبارة الشارح اشارة الى صلوح الرسالة للعلية ايضا ولو قال والصلوة على رسوله لا يحصل تلك الاشارة لان الرسالة فوق النبوة ومن علية الفوق لا يحصل علية التحت بخلاف العكس كما لا يخفى هكذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هذا اصح اذا فرق بين الرسول والنبي بكون الاول اخص من الثاني واما اذا لم يفرق بينهما بهذا الوجه بان يكونا مترادفين كما قيل وفرق بينهما بكون الثاني اخص من الاول كما قيل ايضا فلا يصح ولا يخفى ان هذه الوجوه كلها يفيد الترجيح بالنظر الى العبارة المشهورة التي هي والصلوة على محمد لا بالنظر الى العبارات كلها لامكان حصول تلك النكات في العبارة الاخرى ايضا قوله في الفقرة السابقة في المنتخب فقره با لفقر استخوان مهره پشت دز يوے كه بعضى استخوان پشت سازند ويارهٔ از نسر بمنزله مصراع بيت انتهى والمراد ههنا هو الثالث فان قيل ان الفقرة السابقة عبارة عن الحمد لوليه وهو قول الشارح لا الفاضل المحشي فلا يصح قوله ما ذكرنا وان سلم ان هذا القول قول الفاضل المحشي باعتبار المزج كما هو عادة المصنفين فلا نسلم ان مما ذكره يعلم وجه ترك الالف لان ما ذكره فيها هو الالف واللام والحمد واللام والولي والضمير ولا يعلم ذلك الوجه من شئ منها قلنا ان العبارة بحذف المضاف وهو المشهور فالتقدير مما ذكرنا في شرح الفقرة الاولى فلا يلزم المحذور فتأمل قوله باسمه الباء صلة التصريح كما هو المتبادر وانما قال ذلك لان فيها ايماء الى اسمه صلى الله عليه وسلم لانه جاء لفظ النبي في اسمائه الشريفة لكن لا بذلك المعنى قوله حسن الموافقة الاضافة بيانية والالف واللام في الموافقة بدل عن المضاف اليه والمعنى ان فيه موافقة فقرة الصلوة بفقرة الحمد في ترك التصريح

باسمهما قصد تعليق الحمد والصلوة به **قال** الشارح قدس سره وعلى آله ان قيل قال النبي صلى الله عليه
وسلم ومن فصل بيني وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي فالمناسب للشارح ان يقول وآله لئلا يكون مخالفا
من الحديث ومحروما عن الشفاعة قلنا ان الظاهر ان هذا الحديث موضوع فان في اكثر الاحاديث الصحيحة
المذكورة فيها الصلوة على النبي وآله ادخلت كلمة على على آله كما لا يخفى على من تتبع الاحاديث ورد بما يعارض بالقلب
بان معنى الحديث من فرق بيني وبين آلي بعلى بان لم يصل الآل على كلمة على لم ينل شفاعتي والله اعلم **قوله**
اي اهل بيته زعم ما يرد على الشارح من انه قال صلى الله عليه وسلم من صلى صلوة ولم يصل علي وعلى اهل بيتي
لم يقبل رواه ابو جعفر عن مسعود فالمناسب للشارح ان يقول والصلوة على نبيه واهل بيته لئلا يكون مخالفا
عن الحديث وبعيدا عن القبول وحاصل الدفع ان الآل بمعنى اهل البيت فلا يكون مخالفا ولا بعيدا عن القبول
واهل البيت عبارة عن اولاده وازواجه وخدمه **قال** الشارح قدس سره واصحابه ان قيل لم عدل عن
لفظ الصحابة الى الاصحاب مع ان الاول غالب الاستعمال في اصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قلنا لئلا
يحتاج في اضافتها الى الضمير الى التجريد لان لفظ الصحابة بسبب غلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه الصلوة
والسلام كالعلم لهم فلو قال وصحابته لاحتاج الى التجريد وايضا فيه موافقة مع الآل في ترك التصريح باسمهم
ثم في جمع الآل والاصحاب في صلوة جمع بين رد الخوارج والروافض الاول بالاول والثاني بالثاني **قوله** كطاهر
واطهار خبر مبتدا محذوف اي هما كطاهر واطهار والاليق تقديم الثاني على الاول ليوافق الممثل له الا ان يقال
نظر الفاضل المحشي ههنا الى الاصل الذي هو تقديم المفرد على الجمع ان قيل لا نسلم الاستشهاد لانه يحتمل ان يكون
الاطهار جمع طهر بمعنى طاهر كما قيل به في شرح الكشاف قلنا ليس المقصود الاستشهاد لان المقام مقام خطابي يكفي
فيه الاحتمال وهو ههنا موجود او اجيب بان هذا تنظير لا استشهاد **قوله** مخفف صاحب متعلق بالاخير والتخفيف
باعتبار حذف الالف او متعلق بالاول ايضا والتخفيف باعتبار الحذف وتبديل الكسرة بالسكون **قوله** بناء
مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير بنينا بناء فهو متعلق بكليهما ولا ادري وجها قويا لتعرض الفاضل المحشي
لتعريف النبي وعدم تعرضه لتعريف الصحابي وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الايمان و
يكون من الثقلين فالملئكة ليست من الاصحاب وكذا من رآه ولم يؤمن به حال حيوته وامن وارتد ومات عليه
لا يكون من الاصحاب والرؤية اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الصحابي الاعمى كعبد الله بن مكتوم كذا افاد البرجندي
فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** على ما قيل في هذا التعبير اشارة الى الضعف ووجه ما اشار اليه
مولانا جلال الدين حيث قال الفاعل يجمع على افعال كما صرح به سيبويه ومثل بصاحب واصحاب وارتضاه الزمخشري
والرضي فالقول بانه جمع صحب بالسكون او صحب بالكسر اسم جمع مخفف صاحب انما نشأ من عدم التفحص هكذا ذكره
القهستاني في شرح المختصر انتهى بعبارته **قال** الشارح قدس سره للتادبين باداب قال مولانا جلال الدين بمعنى
ونظيره بشأنهم حيث تادبوا بتاديبه صلى الله عليه وسلم كما قال صلى الله عليه وسلم ادبني ربي فاحسن تاديبي التعبي

ثم قوله للتأدبين بآدابه اما صفة الاصحاب او الآل او المجموع والمراد بالآداب اما آداب نفس النبي صلى الله عليه وسلم او آداب درسه والمراد بآداب درسه تبليغ الكتاب والاحكام هكذا قال مولانا عبد الرحمن **قوله** الآداب نگاه داشتن حد هر چیزی آه قيل ان كان المراد حصر معنى الادب في المعنى المذكور فهو غير مسلم لانه ذكر في المنتخب ادب بفتحتين طور پسنديده و فرهنگ و دانش و مهمانی خواندن و شگفت و نگاه داشتن حد هر چیزی انتهى وان لم يكن الحصر مرادا فلم لم يذكر الفاضل المحشي معانيه الباقية قلنا نختار الشق الثاني وعدم ذكر معانيه الباقية لعدم ملائمتها ههنا كما هو الظاهر ان قيل فعلى هذا لا يصح قول الشارح المتأدبين بآدابه لان الآداب جمع وهو يقتضي تعدد الافراد وتعددها منتف في الادب بهذا المعنى كما لا يخفى قلنا الالف واللام عوض عن المضاف اليه والتقدير ادب كل شيء نگاه داشتن حد هر چیزی واما ادب شيء فنگاه داشتن حد چیزی والله اعلم بالصواب **قوله** اي الذين ثبت آه دفع ما يرد على الشارح من ان توصيف الآل والاصحاب او المجموع بقوله للتأدبين بآدابه لا يخلو اما ان يكون توصيف صريح او توصيف تقديري فعلى الاول يلزم ان يكون كل من الآل او الاصحاب او المجموع متأدبا بجميع آدابه صلى الله عليه وسلم لما تقرر ان الجمع المعرف والمضاف للاستغراق اذا لم يكن قرينة العهد الخارجي فيفهم ان كل واحد من الآل او الاصحاب او المجموع متصف بكل من آداب النبي صلى الله عليه وسلم بناء على ما تقرر ان الجمع اذا قابل الجمع يكون كل من افراد الجمع الثاني في كل من افراد الجمع الاول وذلك باطل في نفسه كما هو الظاهر ومستلزم لاستواء جميع الآل او الاصحاب او المجموع في المرتبة والفضل وذا باطل ويلزم ان يكون واحد منهم متأدبا بادب واحد وآخر بآخر لما تقرر ان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد وهو مع قطع النظر عن عدم صحة استواء جميع الآل او الاصحاب او المجموع مع الآداب باطل كما هو الظاهر وعلى الثاني فمع قطع النظر عن خروج بعض الاصحاب او الآل عن الصلوة وعن الاستحالتين المذكورتين في الشق الاول يلزم الكذب لانه ليس فرد من الآل او الاصحاب او المجموع غير متأدب بادب النبي صلى الله عليه وسلم لان من الآداب الاسلام وهو متحقق في الكل وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزم المحذور لان الجمع الاول باق على حاله والاسناد مجازي من قبيل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا والجمع الثاني مأول بتأويل الجنس بقرينة اشارة الى بقاء الجمع الاول على حاله وكون الاسناد مجازيا قول الفاضل المحشي اي الذين الخ والى تأويل الجمع الثاني قوله والانصباغ بصبغة حيث اورد صيغة المفرد ويكون حاصل المعنى ان جنس ادب النبي صلى الله عليه وسلم ثابت فيما بين الآل او الاصحاب او المجموع ولا شك في ذلك واعترض ههنا انه اذا كان الاسناد مجازيا فما الحاجة الى تأويل الجمع الثاني بالجنس الا ان يقال ان من الآداب الآداب التي هي مختصة بذات النبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل الى الآل والاصحاب فلو اكتفى بالمجاز ولم يؤول لفهم ان ذلك الادب ايضا ثبت بينهما وهو خلاف الواقع نعم لو قرر الاعتراض بطريق العكس لورد ولا يندفع فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** نقاشهم الخ دفع ما يتوهم من ان الانصباغ

بصبغ الغير محال لان الصبغ من الاعراض وقيام العرض بمحلين على تقدير عدم انتقال ذلك الصبغ
من ذلك الغير وانتقال العرض على تقدير انتقال ذلك العرض من ذلك الغير من الممتنعات وحاصل الدفع
انهم رضي الله عنهم لكمال العشق بالنبي صلى الله عليه وسلم فانون في ذاته صلى الله عليه وسلم فصبغاته صلى
الله عليه وسلم صبغاتهم رضي الله عنهم لا يقال كيف يصح قول الفاضل المحشي في ذاته صلى الله عليه وسلم لان الفناء
في الله وفي النبي وفي الشيخ في اصطلاح الصوفية عبارة عن تبدل الصفات دون الذات لانا نقول هذا
مبني على وحدة الوجود كما هو مذاق الشارح وتفصيل ذلك الوحدة مذكور في كتب علماء التصوف لا نطول
الكلام بذكره والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قال** الشارح قدس سره وبعد الخ هذا من الظروف
الزمانية المقطوعة عن الاضافة لفظا المبنية على الضم واذا حذف المضاف اليه لفظا ومعنى يكون معربا واذا
كان مذكورا يكون منصوبا على الظرفية اي ونشرع بعد الحمد والصلوة فيما يتعلق بالتاليف فنقول هذه فالفاء
هذه للتفصيل لا للجزاء بناء على توهم اما او تقديرها في نظم الكلام كما قيل لان توهم اما لم يعتبره احد من النحويين
وتقديرها مشروط بكون ما بعد الفاء امرا او نهيا ناصبا لما قبلها او مفسرا له صرح به الرضي هكذا ذكره
القهستاني في شرح المختصر قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو ربك فكبر وثيابك فطهر وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته
بتقدير اما واما قولك زيد فوجد فالفاء فيه زائدة وقوله وقائلة خولان فانكح على كلامين عند سيبويه وعلى
زيادة الفاء عند الاخفش انتهى هكذا ذكره مولانا جمال الدين قدس سره **قوله** اي ما سيتلى عليك فيه
ما يرد على الشارح من ان هذه من اسماء الاشارة فاما ان يشار بها الى الالفاظ التي اوردها الشارح في الفوائد
الضيائية وحدها او المعاني وحدها او النقوش وحدها او المركب من اثنين اثنين او المركب من الثلثة وكل منها
لا يصح لان ضمير تسميتها راجع الى المشار بهذه او الى الفوائد وعلى كلا التقديرين يفهم من هذا ان الفوائد
الضيائية اسم للالفاظ وحدها مطلقة سواء كانت مرتبة بترتيب الشارح اولا او المعاني وحدها مطلقة
سواء كانت مرتبة بهذا الترتيب اولا او الباقي مطلقا وهو خلاف الواقع لان تلك الالفاظ والمعاني او
الباقي لو كانت مرتبة بغير الترتيب الذي رتبها الشارح به لم يكن الفوائد الضيائية اسما لها كما هو الظاهر
ويتوهم ان الفوائد الضيائية اسم لواحد من تلك الاحتمالات السبعة المذكورة الذي قام بمحل مخصوص
كذهن الشارح ولكا ترى لانه هذا القائم بمحل اخر فانه لم يكن الاسم المذكور اسما له وهو خلاف الواقع او كان الاسم
المذكور مشتركا بين هذا الشخص وذلك الشخص او كان من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص وكلاهما
خلاف الاصل وحاصل الدفع ان المشار اليه بهذه اما تلك الالفاظ وحدها والمعاني وحدها او المجموع لكن
لا مطلقة بل من قبيل التلو والتلوليس لا المرتبة بالترتيب الخاص الذي صدر من الشارح ولما جاء الفاضل
المحشي بصيغة المجهول فعلم ان خصوصية المحل ليس معتبرا في اسامي الكتب حتى يلزم المحذور المذكور

فان قيل ان الاحتمالات ههنا سبعة كما ذكرت فلو فسرت كلمة ما التى فى عبارة الفاضل المحشى بالثلثة
من تلك الاحتمالات ولم يفسر بالباقى منها ايضا قلنا ان احتمال النقوش وحدها او مع غيرها ساقط من البين
عند المحققين لعدم قصد التدوين به كما يدل عليه قول مولانا محمد حسن فى شرح السلم حيث قال واحتمال النقوش
ساقط من البين لعدم قصد التدوين بها انتهى واعترض ههنا بوجهين الاول ان تفسير كلمة ما التى فى عبارة
الفاضل المحشى بالمعانى او المركب منها ومن الالفاظ لا يصح لان التلو صفة الالفاظ وحدها لا المعانى كما هو
الظاهر الثانى ان الاشارة بهذه التى فى كلام الشارح الى الالفاظ وحدها او المركب منها ومن المعانى لا يصح
لان الشارح حمل الفوائد على هذه والفوائد صفة المعانى وحدها كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن الاول
بان التلو اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة والثانى موجود فى المعانى كما يفهم من الكتب وعن الثانى
بان العبارة على ذينك الاحتمالين من قبيل حذف المضاف والتقدير دوال فوائد فلا يرد ما يرد فان قيل
الاشارة بهذه الى الالفاظ وحدها او المعانى او المجموع لا يصح لان هذه اسم اشارة وضع للمشار اليه الموجود
المحسوس بالحس الظاهر وكل منها ليس بمحسوس بالحس الظاهر على ان المعانى ليست بموجودة قلنا انها
نزلت منزلة المبصر لكمال امتيازها وصيرورتها نصب العين كالمشاهد والمعانى موجودة بوجود الالفاظ
ان كانت الخطبة خطبة الحاقية وبالوجود الذهنى ان كانت ابتدائية والاستقبال على الاول بالنظر
الى المخاطب انما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** يفيض
الخ يرد ههنا ان هذه العبارة اما ان يكون تفسير الفيض بفتح الفاء الذى هو المصدر او الفائدة وكلاهما لا يصح
اما الاول فلان الفيض مصدر وهو موضوع للحدث وهو فى هذا المقام ما يعبر عنه فى الفارسية بگرفتن
ودادن از دانش ومال لا ان چه گرفته وداده شود الخ واما الثانى فلان الفائدة صيغة اسم الفاعل المؤنث
فهو موضوع للحدث والذات ونسبة الاول الى الثانى فمعناه على هذا آن كسى كه دادن وگرفتن ميكند
از دانش ومال لا ما ذكره الفاضل المحشى كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب باختيار الشق الثانى ولا يلزم
المحذور لانه لم لا يجوز ان يكون المعنى المذكور فى كلام الفاضل المحشى معنى لفظ الفائدة بعد نقلها من المعنى
الوصفى اليه ان قيل ان الفائدة بالمعنى المذكور لم يوجد فى كتب اللغة لانه قال فى التاج الفيد زيادة
شدن ومنه الفائدة وفى القاموس فادت له فائدة اى حصلت قلنا ان ما ذكره الفاضل المحشى موافق
بما ذكره فى الصراح حيث قال الفائدة آنچه داده وگرفته شود از مال ودانش انتهى اقول وبالله التوفيق ان
هذه العبارة محتملة لمعنيين الاول ان الفائدة الشئ الذى اخذ من الغير واعطى الاخذ ذلك الشئ الغير
كما يقتضيه تقديم قوله گرفته على قوله داده الثانى ان الفائدة الشئ الذى اعطى للغير واخذ هذا الغير
ذلك الشئ كما يقتضيه عبارة الصراح بعينها والموافقة للمشهور من ان الفائدة ما استفيد من الغير
مطلقا سواء افاد الغير اولا وعلى كلا المعنيين يكون الاخذ من الغير لازما فى الفائدة اما على الاول

فظاهر وآما على الثانى فبالنظر الى الغير مران ماذكره الشارح يحتمل ان يكون بعضه ماخوذا من الغير
وبعضه من خواص طبعه فلا يلائم الاول ويحتمل ان يفهمه الغير بطبعه الخاص به فلا يلائم الثانى فلا
يلائم ايراد لفظ الفوائد ههنا الا ان يقال ان الشارح سمى الكل فوائد بالنسبة الى المستفيدين من كلامه
لا بالنسبة اليه نفسه اعلم ان المعنى اللغوى للفائدة ماذكره الفاضل المحشى وآما المعنى العرفى فما يترتب على
الفعل سواء فعل ذلك الفعل لاجله اولا كالاستظلال بالسرير الذى يصنع للجلوس عليه بخلاف الغرض
لانه عبارة عما فعل الفعل لاجله ترتب عليه اولا فبينهما عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى على المتأمل والظاهر
ان المراد ههنا هو المعنى اللغوى اى معان مستفادة من مطالعة كتب القوم والافكار والحمل على المعنى العرفى
لا يخلو عن خفاء اذ لا يوجد ههنا ما يترتب عليه هذه المعانى المذكورة فى الشرح الا ان يقال ان هذا
الشئ الفكر والمطالعة والله تعالى اعلم **قال** الشارح قدس سره بحل مشكلات الكافية فان قيل ان
بعضا من مواضع الكافية من المشكلات ولم يتعرض الشارح لشرحها فضلا عن الانحلال كما يظهر من مطالعة
شروحها فكيف يصح قوله وافية قلنا ان المراد من المشكلات المشكلات التى فى نظر الشارح قدس سره
فيصح قوله هكذا فهم من حاشية مولانا جلال الدين فى هذا المقام اقول وبالله التوفيق وكذا الحال فى قوله
وافية فتامل **قوله** بمعنى الاشباه يرد فى هذا المقام ان هذه العبارة اما بفتح الهمزة وسكون الشين بدون
التاء جمع شبه كما وجدت فى نسخة او بكسر الهمزة مع التاء مصدر باب الافتعال كما وجدت فى نسخة اخرى
وكلتاهما لا تصح آما الاولى فلانه على هذا اما ان يقرأ مدخول كلمة من بكسر الهمزة او بفتحها وعلى الاول ان صح
قوله المشكل من الاشكال بكسر الهمزة لكن لا يصح قوله بمعنى الاشباه بفتح الهمزة لان الاشكال الذى هو
مصدر بمعنى الدخول فى الشكل كما يعلم من كلام صاحب بحر الفوائد حيث قال وآما المشكل فهو الداخل فى
الاشكال جمع شكل بفتحتين وهو المثل والشبه انتهى وعلى الثانى وان صح قوله بمعنى الاشباه لكن لا يصح قوله
المشكل من الاشكال بفتح الهمزة لان المشكل صيغة اسم الفاعل وهو يشتق من المصدر لا من غيره كما هو
المقرر فى علم الصرف والمصدر بكسر الهمزة لا بفتحها وآما الثانية فلان الاشكال سواء كان بكسر الهمزة او
بفتحها لم يوجد بمعنى الاشتباه بل بمعنى الدخول فى الشكل كما يعلم من عبارة بحر الفوائد المذكورة قبيل
هذا فلا يصح قوله بمعنى الاشتباه وعلى تقدير الفتح لا يصح المشكل من الاشكال ايضا ويمكن ان يجاب عن
هذا الايراد بان كلتا النسختين صحيحتان آما الاولى فلان المراد من الاشتقاق الاشتقاق بالواسطة و
كون الاشكال بفتح الهمزة مشتقا منه للمشكل ثابت لانه مشتق من الاشكال بكسر الهمزة وهو الدخول فى
الاشكال والاشباه فالاشكال بفتح الهمزة جزء للاشكال بكسر الهمزة واشتقاق الشئ من الكل اشتقاق
بالواسطة من الاجزاء وعلى هذا يصح قراءة مدخول من بفتح الهمزة اولان المراد من المعنى المعنى التضمنى
وكون الاشباه معنى تضمنيا للاشكال بكسر الهمزة ثابت كما يعلم من كلام بحر الفوائد وعلى هذا يصح قراءة

مدخول من بكسر الهمزة اما الثانية فلان المراد من المعنى اعم من ان يكون معنى اصليا يعنى قبل النقل او فرعيا
يعنى بعده والاشتباه معنى فرعى للاشكال كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم ولله الرحمن الرحيم قوله
لانه يشبه الباطل اى يدخل فى الشبه الذى هو الباطل على النسخة الاولى او يشبه بالباطل على النسخة الثانية
فيحصل المطابقة فان قيل ان المشابهة بين الباطل والحق الخفى فى جواز الارادة من العبارة او فى جواز الثبوت
فى نفس الامر كما يعلم من عبارة الفاضل المدقق والحال ان بعد شرح الشارح يعلم ان الحق الخفى مراد فى
هذا المقام دون الباطل وبعد النظر الصحيح يعلم ان الحق الخفى ثابت فى نفس الامر لا الباطل فلا يصح المشابهة
فى هذين الامرين بين ذينك الامرين لان وجه الشبه يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به وهذان الامران
لا يوجدان فى الباطل كما علم من السابق قلنا ان هذين الامرين يكونان وجهى الشبه قبل شرح الشارح وقبل
النظر الصحيح واما بعدها فلا وتحقق هذين الامرين فى الباطل قبل ذينك الامرين موجود كما هو الظاهر قوله
والتاء فى الكافية هل السائل الى دفع ما يرد فى هذا المقام وهو ان الكافية علم الكتاب المخصوص وهو مذكر
فالملائم عدم ايراد التاء فيها لان العلم لما هو علم له تحاصل الدفع انا لا نسلم ان التاء فى لفظ الكافية للتانيث
حتى يلزم المخالفة فيلزم عدم الملائمة بل التاء فيه للمبالغة او للنقل ولئن سلم ان التاء فيه للتانيث فلا نسلم
انه علم للكتاب بل هو علم للرسالة المخصوصة ولفظ الرسالة مؤنث كما هو الظاهر اقول وبالله التوفيق تعالى ان الملائمة
ثابتة ولو كان لفظ الكافية علما للكتاب لانه عبارة عن الالفاظ وحدها او المعانى وحدها او المجموع فهو مؤنث
باعتبار المعنى وان كان مذكرا باعتبار اللفظ والله اعلم بالصواب قوله للمبالغة بيان الترديد فى الاحتمالات
الثلثة ان لفظ الكافية فى الاصل صيغة اسم فاعل مؤنث ثم جعل علما فان اعتبر زيادة التاء حين النقل
فهى اما للمبالغة فى الكفاية فى النحو الشارع فيه لان زيادة المبانى تدل على زيادة المعانى غالبا او للنقل من
الوصفية الى الاسمية وان اعتبرت سابقة عليه فهى اما للمبالغة المذكورة او للتانيث ما هو علم له ومعنى
كون التاء للنقل انهم اذا نقلوا كلمة من الوصفية الى الاسمية ادخلوا التاء فيه كالحقيقة والذبيحة وجعلنا
كون النقل امرا ثانويا كالتانيث ثم الظاهر ان اعتبار النقل يجوز زيادة التاء لا موجب لها ولذا لم تدخل فى
اسود وارقم كذا قال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق قوله باعتبار الرسالة او الطائفة فان كل كتاب
طائفة من الالفاظ او المعانى او المجموع فان قيل لم وسط احتمال النقل وقدم احتمال المبالغة واخر احتمال التانيث
قلنا ان للنقل جهتين عدم جزالة المعنى وعدم الحاجة الى الاعتبار الزائد فبالجهة الاولى تكون اخس من المبالغة
لان فيها جزالة المعنى وعدم الحاجة الى زيادة الاعتبار وبالجهة الثانية تكون اشرف من التانيث لان الحاجة فيه
ثابتة والجزالة فيه منفية فالتانيث اخس من النقل والمبالغة فلذا اخر عنهما والنقل اخس من المبالغة فقط
فلذا اخر عنه فقط لكن افهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه تقديم احتمال
المبالغة والنقل على احتمال التانيث انهما اشارتان الى الجواب بعدم التسليم وهو اشارة الى الجواب بالتسليم

كما علمت ومن المتقرر فى مقره ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فكذا ما هو اشارة
الى الجواب الاول يكون مقدما على ما هو اشارة الى الجواب الثانى وأما وجه تقديم المبالغة على النقل فهو ان
المبالغة محتملة فى حال اعتبار زيادة التاء حين النقل وقبله بخلاف النقل لانه محتمل فى حال اعتبار زيادة
النقل لا قبله كما علمت ايضا وهذا الوجه وجه لتقديم المبالغة على التانيث ايضا هذا ما ظهر لى حين تسويد
هذه البياض والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره العلامة قال مولانا جمال الدين صفة
مكافية بتقدير الكاينة **قوله** تاؤه للمبالغة دفع ما يرد على الشارح من ان التاء فى لفظ العلامة اما ان يكون
للمبالغة او النقل او التانيث وكلها لا يصح اما الاول فلانه على هذا يلزم ان يطلق هذا الاسم على اسمه تعالى
لانه جدير بالمبالغة فى العلم والحال انه لا يطلق على الله سبحانه وأما الثانى فلانه على هذا يلزم ان يكون هذا
الاسم علما للمصنف لان النقل فرع الاسمية والحال ان العلمية له غير ثابتة وأما الثالث فهو الظاهر من ان
يبين بالاستدلال فحاصل الدفع ان التاء فيه للمبالغة وعدم الاطلاق على الله سبحانه لمانع وهو توهم
التانيث والله سبحانه منزه عنه وعن توهمه كما هو الظاهر قال الفاضل السهارنفورى ان المناسب ان يعلل
عدم الاطلاق بقولنا لعدم ورود الشرع به لان توهم التذكير قايم فى ترك التاء ايضا وهو مما يجب تنزيهه تعالى
عنه انتهى وقيل فى الجواب ان التذكير قياس التانيث فاطلاق لفظ ينبئ عن التعظيم اولى من اطلاق
لفظ ينبئ عن النقصان وهذا الجواب مما لا يرضى به الذهن السليم والوجدان المستقيم والله العالم الكريم
فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا وبما ذكره المحشى من ان التاء فى لفظ العلامة للمبالغة دفع ما يخطر
بالبال ان الواجب على الشارح المشتهر بالتاء لانه صفة العلامة وهو مؤنث فيجب ان يكون صفة ايضا
مؤنثا لان التطابق بين الصفة والموصوف واجب **قوله** كناية الخ دفع ما يرد فى هذا المقام من ان المشارق
جمع مشرق وهو بمعنى طلوع الشمس لانه ماخوذ من الشروق بمعنى الشمس والمغارب جمع مغرب وهو بمعنى محل الغروب
سواء كان الشمس او القمر وهذا ان المحلان خارجان عن فلك الشمس فلك القمر واشتهار المصدر فى هذين المحلين
غير معلوم فيلزم الاطراء فى المدح وهو باطل كما تقرر فحاصل الدفع ان المراد بالمشارق والمغارب ليس معنيهما
الحقيقيين حتى يلزم الاطراء بل المعنيان الكنائيان وهما جميع الارض والعلاقة بينهما ملزومية الاول للثانى
فى التحقق وتبعية له لانه قد ورد النقل فى خلق السموات بانها خلقت من دخان وهو من الارض فلا يلزم
الاطراء فان قيل ان الاطراء يلزم على هذا ايضا لان من جميع الارض ما فوقها واشتهار المصنف فيها غير معلوم
قلنا ان العبارة بحذف المضاف وهو الوجه فالتقدير كناية عن جميع وجه الارض فان قيل ان الاطراء يلزم
على هذا ايضا لان من وجه الارض ما لا يسكن فيه اهل العلم واشتهار المصنف فى ذلك المكان غير معلوم قلنا
ان المراد من جميع وجه الارض الوجه الذى يسكن فيها اهل العلم بعد ظهوره الى يوم الشارح لا مطلقا حتى يلزم
الاطراء ولا يخفى على العامل فائدة هذين القيدين فان قيل لم جعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض

ولم يحصل الاشتهار فيهما كناية عن الاشتهار فى جميع الارض قلنا لانه لا علاقة بين الاشتهارين فرب
مشتهر فى العالم الاسفل غير مشتهر فى العالم الاعلى وبالعكس هذا ما لخصت من قول الفاضل المدقق فى
هذا المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كما فى قوله تعالى دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق والمغارب
وارادة جميع الارض ليس بواقع فى كلام الفصيح فتوجيه عبارة الشارح بمثل هذا التوجيه غير ملايم وحاصل
الدفع انه واقع فى كلام الله سبحانه حيث قال رب المشارق والمغارب واراد جميع الارض ولا افصح منه تعالى
فيلايم توجيه عبارة الشرح بذلك التوجيه بقى وجه ارادة جميع الارض من المشارق والمغارب المذكورين فى
كلامه سبحانه ذهو ان المقصود من كلامه سبحانه رب المشارق والمغارب اظهار كمال القدرة على التبديل
يدل عليه ما بعده من انا لقادرون على ان نبدل خيرا منهم والاظهار المذكور انما يظهر بجعل المشارق والمغارب
كناية عن جميع الارض لانهما بالمعنيين الحقيقيين قليلان من جميع الارض وفى تبديل الاكثر اظهار الكمال
الذى ليس فى تبديل الاقل كذا فهم من قول الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان المشارق والمغارب
مجازا عن جميع فلك الشمس فلك القمر لعلاقة الجزئية والكلية لظهر كمال القدرة ايضا بل هو اكثر
مما سبق لاعظمية الفلك من الارض كما تقرر فى مقره الا ان يقال ان الفلك تابع والارض اصل كما يعلم
من النقل المذكور فى الحاشية السابقة بلا فصل ويعلم من القدرة بتبديل الاصل يعلم القدرة بتبديل الفرع
ايضا بخلاف العكس فلذا جعل المشارق والمغارب كناية عن جميع الارض لا عن الفلكين اعلم ان هذه
الكناية يحتمل احتمالين الاول ان يجعل المشارق كناية عن نصف وجه الارض الشرقى ويجعل المغارب كناية
عن نصف وجه الارض الغربى الثانى ان يعطف المغارب على المشارق اولا ثم يجعل مجموع المعطوفين
كناية عن جميع وجه الارض والله سبحانه اعلم **قوله** وتوجيه الجمع الخ فيه دفع ما يتوهم من ان ذكر المشارق
والمغارب وارادة جميع الارض منهما على طريق الكناية لا يصح لان امكان المعنى الحقيقى شرط فى المجاز و
الكناية والمعنى الحقيقى ههنا ليس بممكن لان المشرق واحد وهو الطرف الذى اذا قام الشخص متوجها الى الكعبة
فى بلادنا يكون خلفه والمعلوم من الجمع المقول ههنا تعدده وهكذا حال المغرب اعنى انه واحد وهو الطرف
الذى يكون قدام الشخص اذا كان بالهيئة المذكورة فى بلادنا والمعلوم من الجمع المقول ههنا تعدده وحاصل
الدفع غنى عن البيان قال الفاضل المدقق واعلم انه قد تقرر فى الاصول انه لا يشترط فى الكناية والمجاز امكان
المعنى الحقيقى فلا حاجة الى توجيه الجمع فى لفظ المشارق والمغارب كما فعل المحشى انتهى اقول وبالله التوفيق
ان الامكان المذكور وان لم يشترط عند الكل لكنه امر مستحسن كما ان وجه التسمية ليس بشايع ومطرد لكنه
امر مستحسن فلعل التوجيه يكون للاستحسان لا للوجوب وهو العالم بالقلوب او مبنى الفاضل المحشى كلامه
على مذهب صاحبى ابى حنيفة رضى الله عنهم فانهما اشترطا امكان المعنى الحقيقى للمجاز كما هو المثبت فى
الاصول **قوله** من اول السرطان الخ ههنا ان كلمة من وضعت لابتداء الغاية والى لانتهائها فالكلمتان

اما تتعلقان بالاستغراق المجموعي او بالاستغراق الافرادي وكلاهما لا يصحان اما الاول فلانه على هذا
يكون المعنى ان مجموع مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى وان
كان صحيحا لان ابتداء المجموع باعتبار الجزء الاول وانتهائه باعتبار الجزء الآخر في الجزئيين المذكورين يصح
الابتداء والانتهاء من المكانيين المخصوصين لكن الاستغراق المجموعي ليس بمذكور ههنا حتى يصح تعلق
تينك الحرفين به واما الثاني فلانه لا يصح المعنى على هذا التقدير لانه يكون المعنى على هذا ان كل واحد من
مطالع الشمس مبتدأة من اول السرطان ومنتهية الى اول الجدى وهذا المعنى غير صحيح كما هو الظاهر وان صح
التعلق به لذكره وقد يمكن ان يجاب عنه بان هذان الحرفان متعلقان بالاستغراق المجموعي وهو وان لم يكن
مذكورا صريحا لكنه مذكور في ضمن الاستغراق الافرادي الذي دل عليه قول الفاضل المحشي في كل يوم
وهذا القدر كاف في التعلق والسرطان غاية القرب من القطب الشمالي والجدي غاية القرب من القطب
الجنوبي **قوله** وهي الضمير عايد الى المطالع المدلول عليها بقوله مطلعا وكلام الفاضل المحشي بيان للمطالع
الكلية لا الجزئية لانها الشمس من خلق الدنيا الى فنائها فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** مائة واثنان وثمانون
قال الفاضل المدقق قال الامام الزمخشري في اسرار التنزيل واما قوله تعالى رب المشارق والمغارب فيحتمل ان الاول ان المراد منها مطالع الشمس
والقمر والنجوم والثاني ان المراد منها مطالع الشمس ومغاربها وذلك لان الشمس من اول اليوم الذي يكون فيه النقطة من السرطان وهو
اليوم الاول من الصيف الى ان تحصل في النقطة الاولى من الجدي وهو يوم الاول من الشتاء ومجموعها
ستة اشهر كل يوم تطلع من مطلع آخر وذلك مائتان وثمانون مطلعا ثم انها في اول الشتاء الى اول الصيف
وهو ايضا ستة اشهر ترجع وتعود وتطلع من تلك المطالع باعيانها ولما كان للشمس مائة وثمانون
مشرقا ومائة وثمانون مغربا كان المراد من قوله رب المشارق والمغارب هذه المشارق وهذه المغارب انتهى
وعلى هذا الاوجه للفظ اثنان الواقع في كلام الفاضل المحشي والله سبحانه اعلم **قوله** ثم تعود عطف على
ما سبق بحسب المعنى كانه قيل تطلع من اول السرطان الى اول الجدى ثم تعود **قوله** كذلك اشارة الى
انها تمكث في العود حيث تمكث في الذهاب ولا تمكث فيه حيث لا تمكث فيه **قوله** ومن ثم تثنيته يحتمل
ان يكون هذا ارتقيا في دفع التوهم الذي يتوهم عند قول المحشي كما في قوله تعالى رب المشارق والمغارب
وبيناه سابقا فتذكر **قوله** كناية عن جميع الارض وهذه الكناية متعينة للاحتمال الاول من الاحتمالين
المذكورين في كناية قوله تعالى رب المشارق ولا يجري ههنا الاحتمال الثاني لان تخلل الرب يمنعه كما هو
الظاهر ولا ادري وجه لم ههنا للعدول عن المعنى الحقيقي الى المعنى الكنائي الى الآن بخلاف ما سبق فان ثم
القرينة على الكناية موجودة وهي قوله تعالى انا لقادرون الآية كما مر تقريره فافهم لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا **قوله** مشرقي الذهاب الخ او على ارادة مشرقي الصيف والشتاء ومغربيهما كما في المدارك و
الكشاف **قوله** للكل اي لكل المطالع **قوله** خواجه دفع ما يرد على الشارح من ان هذا المقام مقام توجيه

المصنف وللشيخ معان يعبر عنها في الفارسية به پير وانكه سن پيري در وظاهر شود وانكه از پنجاه سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده يا به آخر عمر وليس في الشيخ بهذا المعنى وصف كثير كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الشيخ ههنا بمعنى خواجه وهو بمعنى المعظم والمراد من التعظيم التعظيم بحسب المرتبة ولا شك ان في الشيخ بهذا المعنى وصفا كثيرا للمصنف فلا يرد ما قلت فان قلت ان الشيخ بمعنى خواجه جاء في كتب اللغة ام لا قلنا انه جاء لانه قال في المنتخب شيخ بالفتح پير وخواجه وانكه سن پيري در وظاهر شود وانكه از پنجاه سال گذشته باشد وبهشتاد نرسيده باشد يا به آخر عمر انتهى اعلم انه يفهم من عبارة الفاضل المدقق طريق السؤال بالطريق الآخر الذي يرد عليه ما اورده ولو قرب بالتقرير الذي ذكرنا فلا يرد عليه ما اورده فتأمل في عبارته حتى يظهر لك تقرير السؤال والايراد الذي اورده وعدم الايراد بهذا التقرير والله سبحانه اعلم **قوله** قال قدس سره الخ دفع ما يرد على الاصل من ان التغمد بمعنى الغرق في الرحمة كما يعلم من كتب اللغة فالمناسب ان يقال تغمده الله في غفرانه لان صلة الغرق كلمة في لا كلمة الباء وحاصل الدفع ان التغمد ههنا بمعنى الستر وصلته كلمة الباء لا كلمة في وهو ايضا من معانيه كما قال في منتخب اللغات ان شئت الاطلاع فارجع اليه **قوله** يعني ستر الله دفع ما يرد على قول الشارح في الحاشية ههنا من ان التغمد اذا كان بمعنى الستر فاما ان يحذف المضاف وهو الذنب من ضمير المفعول يعني تغمد ذنبه بغفرانه اولا فان كان الاول يلزم سببية الشيء لنفسه اذا كانت الباء للسببية او آلية الشيء لنفسه اذا كانت للآلة او مصاحبة الشيء لنفسه اذا كانت للمصاحبة بناء على ان الغفران ستر الذنب وكل منها باطل لان كلا منها نسبة يقتضي تغاير الطرفين وليس فيما بين الشيء ونفسه تغاير وان كان الثاني فيلزم ان يكون الغفران سببا لستر نفس المغفور او آلة لها او مصاحبا له لا لذنبه وهو خلاف الواقع لان الغفران ستر ذنب المغفور لا ستر نفسه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزم واحد من المحذورات الثلثة لان المراد من الغفران ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو اللائق بجنابه او الناشي من محض فضله فيلزم سببية الخاص للعام على الاحتمال الاول او آليته له على الثاني او مصاحبة له على الثالث وكل واحد منها جائز لان الخاص والعام متغايران او انا نختار الشق الثاني ولا يلزم المحذور لان التغمد ههنا ليس بمعناه بل بمعنى الاحاطة مجازا بعلاقة اللزوم لان الستر تابع وملزوم للاحاطة فيكون حاصل المعنى احاطه الله بغفرانه يعني جعل الله غفرانه شاملا للمصنف ولا يخفى ان في هذا المعنى قدح والى الدفع باختيار الشق الاول اشار الفاضل المحشي بقوله يعني ستر الى قوله من غير سابقة عمل وباختيار الشق الثاني اشار بقوله ويجوز الى قوله شاملا له قال الفاضل المدقق يمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر وهو ان يجعل الباء بمعنى اللام والمعنى ستره الله لاجل ستر ذنبه كما ورد في الحديث ان الله تعالى يدني المؤمن فيضع عليه كنفه ويستره فيقول اتعرف ذنب كذا فيقول نعم اي رب حتى قرره

بذنوبه ورأى في نفسه انه هلك فقال الله تعالى سترتها عليك في الدنيا وانا اغفرها لك اليوم فيعطى له كتاب حسناته انتهى اقول وبالله التوفيق يمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بوجه آخر بان الباء للمقارنة والغفران بمعنى الستر فيكون المعنى ستر الله تعالى ذنوبه مقارنا بغفرانه ولا شبهة في صحة ذلك المعنى كذا افهم من قول جمال الدين ويمكن ان يدفع باختيار الشق الثاني بوجه آخر ايضا وهو ان يجعل ستر ذنب المغفور ستره مجازا وتوسعا وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ما كان منه كلمة ما عبارة عن الذنوب وتذكير الضمير في الفعل الذي بعدها باعتبار اللفظ والا فاعتبار معناه يقتضي التانيث كما هو الظاهر **قوله** بجنابه في القاموس الجناب الفناء والى الصراح جناب بالفتح درگاه والعرب اذا ارادوا ان يذكروا اسم احد من العظماء تعظيما واحتراما اضافوا الجناب اليه كان لا يمكن ذكر اسمه لعلو قدره الا بذكر اسم جنابه وعتبته كذا ذكره شيخنا عبد الحق في شرح المشكوة **قوله** او الناشي الخ فان قيل ان الغفران اللائق بجنابه تعالى الناشي من محض فضل الله سبحانه حينئذ اللائق بجنابه تعالى لا يصح الترديد بينهما لانه يكون بين المتغايرين وهما واحد قلنا ان التغاير بينهما ثابت بان الاول اعم من الثاني لان غفران الذنوب مع تبديلها بالحسنات واضعافها مضاعفة مع سبق عمل لائق بجنابه وليس ناشيا من محض فضله بالمعنى المذكور كما هو الظاهر والاخذ في الترديد لانه بين العام والخاص جائز **قوله** سابقة السابقة والسبقية والسبق بمعنى واحد كما يفهم من الكتب فالمعنى من غير سبق عمل فان قيل ان الغفران الناشي من محض فضله ينفي الغفران الذي مع سبق عمل والغفران الذي مع لحوق عوض فلم خصصه المحشي بالنفي الاول قلنا لعدم تصور الثاني في شانه تعالى كما هو الظاهر لمن له ادنى تأمل وتميز **قوله** قال في التاج الخ يحتمل ان يكون في هذه العبارة اشارة الى التعريض على ما قال الشارح في الحاشية بان ما ذكرت من ان معنى التغمد الستر المطلق مخالف لما ذكر في التاج من انه بمعنى ستر الذنوب فيمكن ان يجاب عن قبل الشارح ان المطابقة بما في التاج غير لازم بل الكلام يستشهد من اهل اللغة كما ذكر ويحتمل ان يكون الستر المطلق ايضا معنى التغمد في كتاب ثقة من ثقات اهل اللغة ونقل الشارح منه **قوله** فلا بد حينئذ من التجريد الخ دفع ما يتوهم من ان التغمد اذا كان ستر الذنب يلزم سببية الشئ لنفسه او الية له او مصاحبة له على الاحتمالات الثلثة في الباء بناء على ان الغفران ايضا ستر الذنب وكل واحد من هذه الامورات باطل وحاصل الدفع ان المقصود من الغفران ليس مطلقه بل الغفران الخاص وهو اللائق بجنابه او الناشي من محض فضله من غير سابقة عمل ولو لم يقصد به هذا المعنى فلا بد حينئذ من التجريد في التغمد من بعض المعنى وهو الذنب وجعله بمعنى الستر مطلقا او جعله كناية من الاحاطة فان ستر ذاته بالغفران يلزم ان يكون محاطا به لا ستر ذنوبه كذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم قال الفاضل المدقق ما حاصله ان المراد من التجريد التجريد عن

من بعض معناه وهو الذنب والمعنى ستر الله ذنوبه بستره بكنفه كما ورد فى الحديث لا التجريد فى التغمد لان
بمجرد التجريد فيه لا يصح الكلام كما لا يخفى بل لا بد على هذا من ان يكون السلام كناية عن الاحاطة وقول الفاضل
المحشى كما فى قوله تعالى الخ بيان نظير التجريد انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق ان بمجرد التجريد فى الغفران
ايضا لا يصح الكلام كما لا يخفى على المتأمل بل لا بد من التقييد للستر بقيد الكنف كما قيده الفاضل المذكور نفسه
فالتجريدان سيان فى عدم صحة الكلام بمجردهما وعلى الاول اى التجريد فى التغمد يلزم حمل العبارة على ما هو الظاهر
من كون قول الفاضل المحشى كما فى قوله تعالى الخ مثالا للتجريد فى الاول بقرينة الثانى بخلاف الثانى اى التجريد
فى الغفران لانه على هذا لا يكون مثالا بل نظيرا لان التجريد فى قوله تعالى تجريد فى الاول بقرينة الثانى و
هذا خلاف الظاهر فما قاله مولانا عبد الحكيم اظهر ولم يقل بالتجريد فى التغمد فيما اذا كان التغمد عبارة عن الستر
المطلق وحذف المضاف ولم يقصد بالغفران الغفران الخاص لانه يلزم الجمع فيه بين الامور الثلثة التى
كل واحد منها خلاف الاصل حذف المضاف والتجريد والكناية والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله**
كما فى قوله تعالى تمثيل التجريد فى الاول بقرينة الثانى اما وجه التجريد فى قوله تعالى فهو ان الليل مأخوذ فى مفهوم
السرى لان السير فى الليل مجرد عن الليل وكان بمعنى السير مطلقا **قوله** قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشى
دفع الاعتراض الذى يورد على قول الشارح فى الحاشية ههنا ولقد ذكرناه فانتظره منتظرا واما غرض الشارح فبيان
لفظ معنى البحبوحة **قوله** يعنى جعل الله الخ اشارة الى دفع الاعتراضات الثلثة واحد منها يرد على قول
الشارح فى الحاشية واثنان منها يردان على قوله فى الاصل اما الاول فهو ان الواو فى قوله وهى من كل شئ الخ
اما التفسير او العطف وعلى الاول يكون الحاصل ان للبحبوحة معنى واحدا وهو وسط كل شئ وخياره وعلى الثانى
يكون الحاصل ان للبحبوحة معنيين احدهما وسط الدار بخصوصه اعم من ان يكون هذا الوسط خيارا او لا
وثانيهما وسط كل شئ لكن لا مطلقا بل خياره لا سبيل الى الاول لان بين مفهومى هاتين العبارتين عموم و
خصوص من وجه كما يظهر على المتأمل وتفسير واحد من العام والخاص من وجه بالآخر مما لا يعرف نظيره
فى الكتب وكذا لا سبيل الى الثانى لانه على هذا ينبغى للشارح ان يذكر العبارة الثانية لان المناسب له ان يذكر
المعنى المراد فى هذا المقام لا مطلق المعنى والمراد ههنا المعنى الثانى كما يظهر على المتأمل واما الثانيان اى
اللذان يردان على الاصل فاحدهما ان قوله اسكن مشتق من الاسكان وهو مصدر باب الافعال وهمزته
يجئ للسلب فيكون المعنى ان لا يسكنه الله تعالى فى وسط الجنة وهذا دعاء عليه عم من جانب الشارح
وهذا لا يناسب منصبه وثانيهما ان اسكن مشتق من السكون الذى هو ضد الحركة فعلى هذا يكون المعنى
ان يجعله الله تعالى فى وسط الجنة ساكنا لا متحركا وهذا ايضا لا دعاء عليه لا يناسب للشارح فى حق المصنف
لان الحركة فى الجنة ايضا من النعم كما هو الظاهر وحاصل الدفع عن الاعتراض الذى يرد على الحاشية
انا نختار الشق الاول وليس بين هذين المفهومين عموم وخصوص من وجه بل مساوات لان اضافة

المجبوحته الى الدار فى العبارة الاولى بطريق التمثيل لا لافادة ان لا يستعمل المجبوحة الا فى الدار ثم
توهم المعترض والمراد بالوسط ليس مطلقة بل الخيار بناء على ان الاضافة عهدية فيحصل المساواة وتفسير
احد المتساويين بالآخر شائع فيما بين القوم اذا كان فى المفسر نوع خفاء وهو ههنا متحقق كما هو الظاهر
وعن الاعتراض الاول الذى يرد على الاصل ان همزة باب الافعال كما يجئ للسلب كذلك يجئ للصيرورة
كما هو المثبت فى علم الصرف فههنا للصيرورة فيستقيم المعنى بلا خلل وعن الاعتراض الثانى الذى يرد على
الاصل ان اسكن مشتق من السكنى لا من السكون والشخص الذى له السكنى فى مكان قد يتحرك فيه وقد
يسكن فلا يكون دعاء عليه والدفع الاول يعلم من قوله خيار جنانه والثانى يعلم من ايراد المفعول الثانى للجمل
لانه فى حال ذكر المفعول الثانى يكون بمعنى الصيرورة كما انه حال عدم الذكر يكون بمعنى الخلق كما تقرر فى
مقره ولا يستفاد الصيرورة من قول الشارح اسكنه بجبوحته الخ الا من الهمزة فتكون للصيرورة والثالث
يعلم من قوله يسكن له هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره نظمتها الضمير
راجع الى الفوائد او الى ما اشير اليه بهذه والمآل واحد كما لا يخفى واعلم ان هذه الجملة والجملة الآتية
المعبرة عنها بقوله وسميتها جملتان مستأنفتان واقعتان فى جواب سؤالين الاول ما الباعث على نظم الفوائد
فى سلك التقرير وسمط التحرير والثانى ما اسمها فالجملة الاولى جواب السؤال الاول والثانية جواب السؤال
الثانى وبهذا يظهر ان الاثبات فى الجملة الاولى متوجه الى قوله للولد العزيز **قوله** النظم در رشته
كشيدن مروارید و جواهر لا مطلقا كما يدل على هذا قول صاحب المنتخب نظم بهم پيوستن در كشيدن جواهر
برشته و سخن را وزن و ترتيب دادن و شعر و رشته مرواريد و گروه مردم و نام رشته كوكب از جوزا انتهى ثم
فى هذا المقام ان مراد الفاضل المحشى ان كان حصر معنى النظم فى المذكور فهو لا يصح لما علم من المنتخب من
ان له معانى اخر ايضا وان كان بيان المعنى المراد ههنا فالمناسب ان يذكر المعنى المذكور ثانيا فى المنتخب
فههنا ايضا لا لارادة ايضا صحيحة فى هذا المقام كما يظهر على التأمل ويمكن ان يجاب عنه بانا نختار الشق
الثانى ولا يلزم المحذور لان الاشارة الى ان بسائط كلامه كالدرر ايضا مقصود وذا لا يحصل الا بارادة المعنى
الاول دون الثانى كما لا يخفى فلله المجيب كره والله اعلم بالصواب **قوله** استعير الخ اعلم ان الاستعارة عبارة
عن اللفظ المستعمل فيما يشبه بمعناه الحقيقى كاطلاق لفظ الاسد على زيد باعتبار مشاركتهما فى وصف
الشجاعة وهى على اربعة انحاء احدها الاستعارة بالكناية وهى اضمار التشبيه فى النفس وترك جميع اركانه
سوى المشبه وثانيها التخييل وهو اثبات لازم المشبه به للمشبه المذكور وثالثها التصريح وهو ذكر
المشبه به وارادة المشبه بالقرينة اللفظية ورابعها الترشيح وهو ان يذكر ملايم المستعار منه فى المستعار
المستعار والمراد من الاستعارة ههنا الاستعارة المصرحة لانه شبه التأليف بالنظم فى حصول اجتماع
المتفرقات بهما فذكر المشبه به وهو النظم واراد المشبه وهو التأليف بالقرينة اللفظية وهو لفظ التفر

فان قيل انه يعلم من عبارة الفاضل المحشي ان التأليف معنى مجازي للنظم لان الاستعارة قسم من اقسام
المجاز مع ان المعلوم من المنتخب انه معنى حقيقي له لانه بعينه هو المعنى الثاني المذكور فيه لان التأليف
والترتيب متحدان كما هو المذهب الراجح قلنا يعلم من عبارة المنتخب ان ترتيب الكلام مطلقا سواء كان
مرتب المعاني او لا متناسقة الدلالة او لا معنى حقيقي للنظم ويعلم من عبارة الفاضل المحشي ان ترتيب الكلام
المرتب المعاني المتناسق الدلالة معنى مجازي للنظم وربما يكون المعنى العام معنى حقيقيا والخاص معنى مجازيا
كما لا يخفى على من القى السمع وهو شهيد واما فائدة هذا القول فظاهرة لا تحتاج الى البيان والله اعلم قوله
بسائط كلامه كلمات كانت تلك البسائط او جملا لان المراد بالبسيط البسيط الاضافي وهو الذي لا يكون
له اجزاء او يكون لكن اقل من اجزاء المضاف اليه يعني بالنسبة الى مجموع كلامه لا ما لا جزء له اصلا
والمراد من الكلام الكلام الواقع عليه النظم ههنا لا مطلقا قوله المترتبة المعاني بان يلاحظ ولا ما يناسب
بحسب المقام ان يلاحظ سابقا مثلا يناسب لحاظ المسند في مقام القصر قبل المسند اليه وقس
على هذا قوله المتناسقة للدلالات بان يكون كلها خارجة عن مقام التعقيد لا ان يكون جميعها
في مرتبة واحدة من مراتب الوضوح حتى يرد ما يرد فتأمل قوله وفي هذه الاستعارة الخ دفع لما يتوهم
من انه ما الباعث على الشارح في اختيار هذه الاستعارة وحاصل الدفع ان الباعث الاشارة الى
ان بسائط كلامه كالدرر فيحصل ترغيب الطلبة الى كتابه تماما وجه الاشارة فهو استعمال النظم في الدرر
قوله في الصفاء والغلاء قال الفاضل المدقق ان كلمة في بمعنى الباء التي هي للسببية وليست داخلة
على وجه الشبه لان ما دخلت هي عليه مختص بالدرر ووجه الشبه يجب ان يكون مشتركا بين المشبه
والمشبه به انتهى بعبارته اقول وبالله التوفيق قال في منتخب اللغات صفا بالفتح پاك وبيغش شدن
وسنگ سخت بزرگ ونام كوهي است انتهى وايضا قال فيه غلا بالفتح گران شدن نرخ كالاء وما هي است
كوتاه وآنكه تير را دور اندازد وتيري كه در فتن بلند شود دور ودور انتهى ولا يعلم من ما تين العبارتين
تخصيص الصفاء والغلاء بالدرر كما قال به الفاضل المدقق فالاحسن ان يجعل كلمة في داخلة على وجه
الشبه لان الصفاء والغلاء مشتركان بين المشبه والمشبه به ولعل كلامه رحمه الله وان لم احصله قوله
ترغيبا للطلبة دفع ما يتوهم من ان مدح هذا الكتاب لا يليق بجناب الشارح قدس سره وحاصل الدفع
غني عن البيان قال الشارح قدس سره في سلك التقرير وسمط التحرير اقول وبالله التوفيق ان هذه
العبارة ظرف لغو متعلقة بنظمتها سواء كان النظم بمعنى التأليف المذكور كما اختاره الفاضل المحشي او
بالمعنى اللغوي مع التجريد عن در رشته وجواهر وكلا ادري وجها لما قاله الفاضل المدقق ان النظم اذا
كان مستعملا في التأليف يكون قوله في سلك الخ ظرفا مستقرا والتقدير منخرطة في سلك الخ وان جعل
مستعملا في المعنى اللغوي مع التجريد عن در رشته وجواهر يكون الظرف المذكور لغوا فافهم انتهى فان

قيل ما السر في ايراد الشارح السلك مع التقرير و السمط مع التحرير ولم يفصل العكس قلنا لما كانت نفاسة المعاني مستفادة من قوله وافيه بجل الخ ونفاسة الالفاظ مستفادة من قوله نظمتها لم يورد في جانب التقرير الذي له تعلق باللفظ والمعنى اللفظ الذي يدل على النفاسة وهو السمط لانه عبارة عن الخيط الذي فيه الجواهر او اللالي او الخوارز يا جزاً لعدم الاحتياج اليه بل اورد السلك الذي هو عبارة عن الخيط الذي ليس فيه شئ ولما لم يكن نفاسة النقوش مستفادة مما سبق اورد في جانب التحرير الذي له تعلق بالنقش اللفظ الذي يدل على النفاسة وهو السمط لما ذكر للاحتياج اليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق **قوله** السلك اي السلك الذي بكسر السين بهذا المعنى لا مطلقا سواء كان بالفتح او بالضم لانه اذا كان بالفتح او الضم كان بمعنيين اخرين قال في منتخب اللغات سلك بالكسر رشته وبالفتح كشيدن چيزى بچيزے وبالضم وفتح لام بچه كبك انتهى ولعدم ملايمة المعنيين الذين احدهما على تقدير الفتح والاخر على تقدير الضم في هذا المقام كما لا يخفى على المتامل اختار الفاضل المحشي المعنى المذكور على تقدير الكسر لانه ملائم في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** والتقرير فهمانيدن فالتقرير مصدق المعلوم والتحرير مصدق المجهول والمعنى جمعت كالدرر الفاظ هذا الكتاب مقربا بالقرئ لمعناه في ذهن السامع ومضبوطا بقيد الكتابة **قوله** والاضافة دفع ما يتوهم من ان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من كما في خاتم فضة واضافة بمعنى في كما في ضرب اليوم واضافة بمعنى اللام كما في غلام زيد وواحد منها لا يصح في هذا المقام كما لا يخفى على المتامل وحاصل الدفع ان الاضافة من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه كما في لجين الماء وهذه الاضافة بيانية او دعائية كما صرح به مولانا عصام الدين في شرح خطبة الهداية ووجه التشبيه انه كما يجمع اللالي في السلك كذلك يجمع الالفاظ في التقرير والتحرير والله اعلم بالضمير **قوله** بكسر السين انما قال بكسر السين لانه بالفتح والضم جاء بمعان اخر كل منها لا يراد ههنا قال في منتخب اللغات سمط بالفتح دور كردن موے بره وبزغاله باب گرم براى بريان كردن وآميختن چيزے وتيز كردن كارد در فتن حلاوت شير ومزه نگردانيدن وخاموش بودن مرد ومرد سبك وبره خشت پخته وبره وبزغاله و بالضم جامه ايست از صوف انتهى **قوله** شبه يعنى خرزه **قوله** والمراد الكتابة يعنى ليس المراد به نقش خط برگه فتن رخم نقش الخط حقيقة اى الهيات واصلا مه بل الكتابة فلا يرد ما يرد فتامل **قوله** والاضافة كالاضافة الخ وههنا سوال وجواب على طبق مامر في حاشية قوله والاضافة من باب آه فافهم حتى يظهر لك **قال** الشارح فرس سرح الولد متعلق بنظمت اي نظمتها لاجل نفع الولد وقرابته كذا قال مولانا جمال الدين وقد سبق منا الاشارة اليه فتذكر والنظم لاجل نفع شخص لا ينافي ترتب نفع الغير على المنظوم فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** ارجمند وگرامى قال مولانا نوح الحق العزيز هو الغالب القوى واصل العز الشدة والغلبة وهو المراد بوصف جل شانه بالعزيز وقد يكون بمعنى نفاسة القدر وهو المناسب ههنا كما اشار اليه الفاضل المحشي بالاقتصار على هذا المعنى حيث قال وهو ارجمند وگرامى وكم ياب انتهى **قوله** كضياء البيت دفع ما يتوهم من ان ضياء الدين

لقب لولد الشارح واللقب عبارة عما يشعر بالمدح او الذم والثانی غیر مناسب فی هذا المقام والاول غیر موجود لان اضافة الضياء الى الدين من قبيل اضافة الضوء الى المضيئ كضوء الشمس وليس فی هذه الاضافة مدح كما لا يخفى على من له فكر صائب فی العلوم وحاصل الدفع انا لا نسلم ان اضافة الضياء الى الدين من قبيل الاضافة المذكورة بل من قبيل اضافة الضياء الى ما يهتدى به اليه ان كان الضياء محمولا على معناه كما فی ضياء البيت ومن قبيل اضافة المضيئ الى ما يهتدى به اليه ان كان الضياء بمعنى المضيئ كما فی سراج البيت ووجود المدح على هذين التقديرين من الاضافة مما لا يخفى على المتامل **قوله** كانه ضياء يهتدى الخ الظاهر ان هذا معنى ضياء الدين على تقدير ان يكون مثل ضياء البيت ويحتمل ان يكون هذا معنى له على كلا التقديرين على سبيل البدلية لان الضياء المذكور فی كلام الفاضل المحشی ان كان بمعناه كان هذا معنى ضياء الدين اذا كان مثل ضياء البيت وان كان بمعنى المضيئ كان هذا معنى له اذا كان مثل سراج البيت والله اعلم **قال الشارح** قدس سره من موجبات الخ ان قيل لم زاد الشارح لفظ الموجبات ولم يقل حفظه الله تعالى عن التلهف والتاسف مع ان بزيادة هذا اللفظ يطول الفقرة الثانية على الاولى بكثير قلنا انه لو لم يزد الشارح لفظ الموجبات لكان المعنى حفظه الله تعالى عن التلهف والتاسف سواء تحققت موجباتهما اولا وهذا المعنى غير صحيح لان الحفظ عنهما مع تحقق موجباتهما غير معقول عن الكل فضلا عمن هو حديث السن كالولد العزيز لان الموجبات عبارة عن الاسباب والعلل ووجود المعلولات والمسببات مع وجود اسبابها ضرورى كما تقرر فی مقره فلهذا زاد الشارح لفظ الموجبات فان قيل فعلى هذا يلزم تطويل الفقرة الثانية على الاولى وهو غير جائز قلنا لا نسلم عدم الجواز لانه واقع فی كلام البارى تعالى حيث قال لقد جئتم شيئا ادا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الارض وتخر الجبال هدا فان الفقرة الثانية طويلة عن الاولى كما هو المصرح فی كلام العلامة التفتازانی فی بحث البديع وكلامه افصح منه تعالى فعلم ان المساواة ليس بشرط والله اعلم بالصواب واليه المرجع والماب **قوله** التلهف ريغ خوردن دفع ما يرد على الشارح من ان التلهف والتاسف كليهما بمعنى احد وهو الحزن فجمعهما غير حسن بل يكفى احدهما وحاصل الدفع انا لا نسلم انهما بمعنى احد بل الاول موضوع لمعنى والاخر موضوع لاخر ويمكن ان يجاب عنه على تقدير التسليم بان ايراد الالفاظ المترادفة فی الخطب جائز بل يورث حسنا كما تقرر فی مقره فان قيل ان مولانا عبد الحكيم فرع على قول الفاضل المحشی هذا ان التلهف هو الحزن الحاصل على فوات المطلوب والتاسف الحزن الحاصل على نزول المكروه حيث قال فالتلهف الحسرة والحزن على فوات المطلوب والتاسف الحسرة والحزن على نزول المكروه انتهى وهذا التفريع ليس بصحيح لانه لا يعلم من عبارة الفاضل المحشی هذا الفرق كما هو الظاهر واجيب عنه بان اندوهگين شدن يقال فی العرف فی الغايب ودريغ خوردن فی النازل فيصح التفريع لان الفاضل المحشی ذكر اندوهگين شدن فی التلهف ودريغ خوردن ذكر فی التاسف كذا فهم من قول الفاضل المدقق آقولى حب الله التقی فيه انه على هذا ايضا لا يصح التفريع المذكور لان الفاضل المحشی ذكر ريغ خوردن ايضا فی التلهف فعلى هذا

يستعمل التلهف فی الحزن الحاصل بسبب فوات امرا ونزوله لا فی الحزن الحاصل بسبب فوات امر فقط کما
قاله المفرع بعوضه اسم الفاعل الا ان یقال در یغ خوردن یستعمل اصطلاحا فی الغایت ایضا وفیه نظر وهو انه علی
هذا یلزم ان یکون التأسف مستعملا فی الحزن الحاصل بسبب فوات امرا ونزوله لا فی الحزن الحاصل بسبب
نزول امر فقط لان در یغ خوردن ایضا من معانیه کما یعلم من عطف کلمه درد علی در یغ فی کلام الفاضل المحشی
فتامل لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قال** الشارح قدس سره وسمیتها ان قیل ان ضمیر سمیتها راجع الی الفوائد
او الی المشار الیه بهذه کما نظمتها وکل منهما لا یخلو اما ان یکون عبارة عن قول الشارح اعلم الی اخر الکتاب او عن
قوله بسم الله الرحمن الرحیم الحمد لولیه الی اخر الکتاب فان کان الاول یلزم خروج الخطبة من المسمی بالفوائد
الضیائیة وهو خلاف الظاهر اذ المتقرر ان الخطبة داخلة فی مسمی الکتاب وان کان الثانی یلزم دخول البسملة
والاخبار عن التسمیة ووجهها فی المسمی هو باطل کما لا یخفی علی من له ادنی تأمل قلنا انا نختار الشق الثانی لکن
قید الحیثیة المسماتیة مراد ههنا والبسملة وذلک الاخبار ووجه التسمیة لیست بجمیعها لان یدخل فی المسمی
فلا یرد الایراد والله اعلم بالصواب والیه المرجع والمآب **قال** الشارح قدس سره بالفوائد الضیائیة ای
بالفوائد التی لها نسبة الی ضیاء الدین لان نظمها لاجله لا یقال ان الترکیب الاضافی اذا نسب فانما ینسب
الی الجزء الاخیر وهو المضاف الیه فکیف نسب ههنا الی الجزء الاول وهو الضیاء ولم ینسب الی الجزء الاخیر
وهو الدین لانا نقول انما ینسب الترکیب الاضافی الی المضاف الیه اذا کان المقصود فیه ذلک واما اذا کان
المقصود فیه هو المضاف ینسب حینئذ الیه والمقصود ههنا هو هذا فان المقصود انه ضیاء الدین کذا قال
مولانا عبد الرحمن **قال** الشارح قدس سره لانه لهذا الجمع الخ قیل الاولی ترک لفظ الجمع لانه لا فائدة فیه
الا اخراج الفقرتین عن المساوات انتهی وفیه بحث من وجوه ثلثة الاول ان قول هذا القائل مشعر بحصول
ترکه مع انه لیس کذلک کما لا یخفی والثانی ان نسبة الاخراج عن المساوات الی لفظ الجمع غیر متعین بل
دائرة بینه وبین لفظ التألیف بل المناسب ان ینسب الیه والثالث انه لو ترک واحد من لفظ الجمع والتألیف
لتوهم ان مراد الشارح باسم الاشارة جمعها فی سمط التحریر لقربه باعتبار الاخر فلم یعلم کون الولد کالعلة
الغائیة لجمعها فی سلک التقریر بخلاف ما لو اتی بهما فان المراد بواحد منهما جمعها فی سلک التقریر وبالاخر
جمعها فی سمط التحریر واما حال عدم المساوات بین الفقرتین فقد عرفت والله سبحانه اعلم بحقیقة التحریر
والتقریر **قوله** ای لا نفی التسبب الخ دفع ما یتوهم من ان الکاف للتشبیه ولا تشبیه بین ضیاء الدین
والعلة الغائیة فی امر لان الاول من الاعیان والثانی من المعانی فلا یصح ایراد الکاف ههنا وحاصل الدفع
ان التشبیه بینهما موجود فی التسبب ای کما ان العلة الغائیة سبب المعلول کذلک ضیاء الدین سبب لهذا
الجمع فان قیل فعلی هذا یلزم ان یکون ضیاء الدین عین العلة الغائیة لا مشابها بها قلنا ان العینیة بینهما
منتفیة لان ضیاء الدین متقدم علی هذا الجمع فی الوجود الخارجی بخلاف العلة الغائیة لانه متأخر عن معلوله

فی ذلک الوجود ومقدم فی الوجود الذهنی کالجلوس للسریر **قوله** والبعث فیه دفع مایتوهم من المنافاة بین ضیاء الدین والعلة الغائیة فی التسبیب لیست بموجودة لان السبب مایکون مؤثرا ولیس للعلة الغائیة تاثیر کما تقرر وحاصل الدفع ان المراد من التسبیب البعث والباعثیة للعلة الغائیة موجودة کما هو الظاهر **قوله** التی تکون باعثة فیه اشارة الی تحقق وجه الشبه وهو البعث فی المشبه به وهی العلة الغائیة **قوله** ای الباعث المحرک انما وصف الباعث بالمحرک لیخرج العلة الفاعلیة فانه لا یقال له المحرک وان کانت باعثة **قال** الشارح قدس سره وسائق للمهتدین **قال** مولانا عبد الرحمن السائق بمعنی الباقی ویحتمل ان یکون بمعنی الجمیع فیدخل فیه ضیاء الدین یوسف ایضا فحینئذ یکون تمیما بعد تخصیص انتهی **قال** الشارح قدس سره من اصحاب التحصیل ای تحصیل العلوم باللغة العربیة فهو احتراز عن اصحاب الصنایع وعن اصحاب تحصیل العلوم باللغة الغیر العربیة فلا یرد ما یرد ههنا فتامل **قال** الشارح قدس سره وما توفیقی الخ الواو اعتراضیة فلما کان اسناد هذا النظم اللطیف والتالیف الشریف الی نفسه سببا لتبجح النفس وعجبها عقب الاسناد المذکور بهذا القول لدفع ذلک ومعنی هذا القول ما کونی موفقا الا بمعونة تعالی وما اعتمادی فی امر علی احد الا علیه تعالی ومارجوعی الی احد الا الیه تعالی وما قیل ان العربی وما توفیقی الا من الله واستقرأ اهل اللسان نسبة الفعل او شبهه الی الفاعل بالباء لان تدخل الالة فلا یحسن ضربی بزید فمردود لان الحصر ممنوع وکفی فی رده قوله تعالی کفی بالله شهیدا **قوله** التوفیق الخ هذا معناه اللغوی واما معناه العرفی فعند المتکلمین الدعوة الی الطاعة وعند بعضهم خلق القدرة علیها وعند بعضهم جعل الاسباب موافقة للمطلوب الخیر کذا قاله السید ابو الفتح وقاضی ارتضی علیخان فی حاشیتیهما علی شرح التهذیب ان شئت الاطلاع فلیرجع الیهما ومذاق الفاضل المحشی فی هذه الخطبة بیان المعانی اللغویة للالفاظ دون العرفی فلذا اقترض المعنی اللغوی دون العرفی والا فارادتهما صحیحة فی هذا المقام فالمناسب التعرض لهما والله اعلم **قوله** للمطلوب **قال** الفاضل المدقق ای لما ینبغی ان یطلبه العقول السلیمة وهو لا یکون الا خیرا فلا یرد انه یشترط فی التوفیق ان یکون المطلوب خیرا فانه اذا کان شرا یقال له الخذلان انتهی اقول حاصله التوفیق انه لو کان مراد الفاضل المحشی بیان للمعنی العرفی له فالمناسب ان یحمل قوله المطلوب علی المطلوب الخیر کما فعله الفاضل المذکور لاشتراط خیریة المطلوب فی المعنی العرفی للتوفیق ولو کان بیان المعنی اللغوی له کما هو مذاق الفاضل المحشی فی هذه الخطبة فلا حاجة الی ذلک الحمل لعدم اشتراط خیریة المطلوب فی المعنی اللغوی للتوفیق کما علمت فی الحاشیة السابقة بلا فصل هذا ما یخطر بالبال والله اعلم بحقیقة المقال **قوله** الحسب بعض بسند به بون الخ دفع ما یتوهم من ان الحسب علی ما قال فی القاموس بمعنی تعدد مفاخر الاباء او المال او الدین او الشرف فی الفعل وکل منها لا یستقیم فی هذا الموضع کما لا یخفی وحاصل الدفع ظاهر اعلم ان قول الفاضل المحشی بیان للمعنی المراد فی هذا المقام ولم یتعرض لحاله بمعنی اسم الفاعل کالحذف وذو لدفع توهم عدم صحة الحمل لان الحسب اذا کان بمعنی اسم الفاعل او حذف ذو کان المجاز مجازا فی الطرف الذی هو عبارة عن استعمال الکلمة فی غیر ما وضعت له مع القرینة کالخلق

بمعنى المخلوق ومجازا بالحذف وإذا كان بمعناه كما فسره الفاضل المحشي كان المجاز مجازا في النسبة الذي
هو عبارة عن اسناد فعل او معناه الى ملابس له غير الفاعل والمفعول به مع نصب قرينة مانعة من اسناده الى
ما هو له كزيد عدل والمجاز في النسبة ابلغ من ذينك المجازين اعني المجاز في الطرف والمجاز بالحذف كما تقرر
في مقره فلاجل تحصيل البلاغة لم يتعرض لجعل الحسب بمعنى اسم الفاعل او حذف ذو والله اعلم **قوله والجملة**
عطف الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان جملة نعم الوكيل اما ان تكون معطوفة على جملة وهو حسبي او على حسبي
فان كان الاول فلا يصح لان الجملة الثانية انشائية لان افعال المدح وضعت لانشاء مدح والجملة الاولى وهي
وهو حسبي جملة اخبارية كما هو الظاهر ولا يجوز عطف الانشائية على الخبرية لكمال الانقطاع بينهما وان كان الثاني
فهو ايضا لا يصح لانه اما باعتبار تضمن حسبي معنى يحسبني او بدونه فان كان الاول فلا يصح للوجه المذكور آنفا
في الشق الاول وان كان الثاني فلا يصح ايضا لانه مستلزم لعطف الجملة على المفرد وهو غير جائز لما مر من كمال
الانقطاع بينهما وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولا يلزم ما قاله المورد لان المخصوص بالمدح محذوف وان
المختلج ببالك ان هذا لا يدفع الاعتراض لان نعم الوكيل جملة انشائية بعد حذف المخصوص ايضا فازاله بان مراد
الفاضل المحشي من حذف المخصوص بالمدح حذفه مقدما عليه ليكون وهو مبتدأ ونعم الوكيل خبره لما تقرر ان
المخصوص اذا كان مقدما يكون متعينا للابتدائية او موخرا لكن على مذهب من جعله مبتدأ وما قبله خبره واما
اذا كان المخصوص مبتدأ على اي تقدير وكان نعم الوكيل خبره يكون العطف من قبيل عطف الخبرية على الخبرية لا
من قبيل عطف الانشائية على الخبرية وفيه انه بعد تقدير المبتدأ مقدما او موخرا [illegible] نعم الوكيل
مقول في حقه ذلك يكون الجملة ايضا انشائية اذ الجملة الاسمية التي خبرها انشاء انشائية كما ان [illegible]
فعلية بحسب المعنى كيف لا ولا فرق بين نعم الرجل زيد وبين نعم الرجل في ان مدلول كليهما النسبة الغير المحتملة
للصدق والكذب وبعد التأويل لا يكون المعطوف جملة نعم الوكيل بل جملة متعلق خبرها نعم الوكيل واعتراض
المعترض انما هو في عطف نعم الوكيل على الله بعد التأويل يفوت انشاء المدح العام الذي وضع فعل المدح لانشائه
بل يصير للاخبار بالمدح الخاص وهو انه مقول في حقه نعم الوكيل وانا نختار الشق الاول من الشق الثاني ولا يرد
ما قلتم لان هذه الجملة جملة خبرية لها محل من الاعراب وعطف الانشائية على الخبرية التي لها محل من الاعراب
جائز كما قيل في قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل وههنا اعتراض وجواب اما الاول فهو ان الموجب لمنع العطف
كمال الانقطاع وهو باق في صورة يكون الجملة الخبرية فيها محل من الاعراب فما الوجه في جوازه واما الثاني فهو ان
الجملة التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات لان نسبها ليست مقصودة بالذات فلا التفات فيها الى الاختلاف
بالانشائية والاخبارية بل هذه الجمل في حكم المفردات التي وقعت موقعها فيجوز عطف تلك الجمل بعضها على
بعض كالمفردات ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان هذا العطف من قبيل عطف القصة على القصة
وهذا مبني على ما بينه السيد قدس سره نقلا عن صاحب الكشاف ان يعطف جمل مسوقة لغرض على جمل مسوقة

لغرض آخر للمناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن من غير نظر الى كون الجمل خبرية او انشائية وفيه ان المفهوم من هذا كون كل من المعطوف والمعطوف عليه جملا متعددة في ذلك العطف وهذا الكون مفقود ههنا فكيف يصح هذا الجواب الآن يقال قديراد بعطف القصة على القصة عطف حاصل مضمون احدى الجملتين على حاصل مضمون الاخرى من غير نظر الى اللفظ وقال بهذا صاحب شرح التلخيص في بحث الفصل والوصل ووصفه بالدقة والحسن ولا يبعد ان يجاب عن اصل الاعتراض بان الجملة الاولى وان كانت خبرية صورة لكنها واقعة في محل الدعاء والمقصود منه انشاء الكفائية لا الاخبار بانه تعالى كاف في نفس الامر وهو ظاهر وقد اجيب ايضا عن اصل الاعتراض باختيار الشق الثاني من الترديد الثاني ولا يلزم المحذور وهو عطف الجملة على المفرد لان الجمل التي لها محل من الاعراب سواء كانت انشائية او اخبارية يجوز عطفها على المفردات كما صرح به السيد السند وفيه ان كون نعم الوكيل من الجملة التي لها محل من الاعراب موقوف على عطفه على حسبي كما لا يخفى فكيف يكون عطفها على المفرد معللا بكونها من الجمل التي لها محل من الاعراب والله اعلم **قوله** لتضمنه معنى الفعل فان قلت يلزم التدافع بين كلامي الفاضل المحشي لانه يعلم من العبارة السابقة ان الحسب بمعناه والمجاز مجاز في النسبة ويعلم من هذه العبارة ان الحسب بمعنى محسني والمجاز مجاز في الطرف وهل هذا الا التدافع قلت ان المعلوم من العبارة الاولى الاشارة الى ما هو المختار فيما بينهم في مثل هذا المقام والمعلوم من العبارة الثانية الاشارة الى الجواز ويدل على ما قلنا قول الشيخ عبد القاهر في قول الخنساء انما هي اقبال وادبار من ان جعلهما بمعنى اسم الفاعل او حذف المضاف اخراج للكلام الى الامر الضعيف اي القبيح **قال الشارح** قدس سره اعلم ان الخ فهو دفع ما يرد على المصنف من ان المتقرر فيما بينهم ان المخالفة عن قول السلف وفعلهم في نوع الخطاء بل عينه فلم خالف المصنف عنهم وذلك لان من عادتهم كتابة الحمد في اوائل الكتب والمصنف لم يكتب الحمد في اول كتابه وحاصل الدفع ان هذه المخالفة مخالفة لنكتة وهي الهضم والمخالفة لنكتة عن قول السلف وفعلهم جائزة **قال الشارح** قدس سره رسالته هذه انما قيد بقيد هذه لان الرسالة المسماة بمختصر الاصول للمصنف ما صدرها المصنف بالحمد **قال الشارح** قدس سره بان جعله جزءا منها يحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انا لا نسلم ان للمصنف لم يصدر رسالته هذه بالحمد لان قولنا الحمد لله ونحوه ليس حمدا لكونه مشتملا على لفظ الحمد بل يكون حمدا لكونه منبئا عن التعظيم ومظهرا عن الصفات الكمالية لله تعالى لان الحمد اظهار صفات الكمال له تعالى فكلما يكون مظهرا ومنبئا عن التعظيم يكون حمدا والمصنف اورد التسمية في اول كتابه ولا خفاء في اظهار الصفات الكمالية له تعالى في ضمن التسمية فيكون المصنف اتيا بالحمد في اول رسالته هذه وحاصل الدفع ان المراد من التصدير التصدير على وجه الجزئية فان قلت ان هذا التصدير حصل في ضمن التسمية قلت لعل المصنف لم يكتب التسمية في اول رسالته هذه فضلا عن ان يجعلها جزءا على التفصيل

المذكور فان اختلج ببالك انه على تقدير عدم كتابة التسمية لا يحصل العمل بالسنة وهو كل امر ذى بال
لم يبدأ فيه باسم الله فهو اجزم فازله بان العمل بالسنة يكفى فيه ان يذكر التسمية باللسان او يخطرها بالبال
او يكتبه على قصد التبرك من غير ان يجعله جزأ من الكتاب كذا افهم من قول جمال الدين ويحتمل ان يكون
الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد على ما قاله بعض الشارحين لم يبدأ بالحمد له هضما للنفس
بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يبدأ بها على سننهم وليس ذا بال حتى
يكون بترك الحمد اقطع انتهى من ان الابتداء بالحمد مما ورد به الشرع والتزمه السلف وترك ما ورد به
الشرع والتزمه السلف للهضم مما ليس للمسلم اليه سبيل وهل هذا الامثل ان لا يصوم ولا يصلى احد
هضما لنفسه بتخييل انه ليس فى سلك العقلاء البالغين وحاصل الدفع ان المراد بعدم التصدير على
على وجه الجزئية وهو ليس مما ورد به الشرع لان المامور به فى الحديث الابتداء بالحمد مطلقا كما سيعلم
من عبارة الشارح واما التزام السلف التصدير على وجه الجزئية فلا يعلم منه الا الاستحباب وترك المستحب
للهضم جائز كذا فهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم بالحق **قوله** اى ترك اه دفع ما يرد على الشارح
من ان قوله هضما اما مفعول له ليصدر او للمنفى لا سبيل الى الاول لانه يلزم على هذا بناء على ان النفى اذا دخل
على كلام يكون فيه قيد يتوجه ذلك النفى الى هذا القيد واما المقيد فيبقى على حاله ان الشيخ لم يفعل التصدير
الذى للهضم واما مطلقه اى الذى للهضم او لنكتة اخرى ففعل وهذا المفهوم غير مطابق للمقصود وغير صحيح فى نفسه
لان مطلقه منفى اى لم يفعل لان المراد التصدير على وجه الجزئية وكذا لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يكون
المعنى الحرفى معللا وقد تقرر ان المعانى الحرفية لعدم استقلالها ليست محلا للتعليل وحاصل الدفع ان هضما
مفعول له للفعل المستفاد من الفعل المنفى بل من حيث انه منفى وذلك المستفاد ترك فان قيل ما السر فى
التعبير عن ذلك الفعل المستفاد بترك لا بانتفى قلت ليتحقق شرط انتصاب المفعول له وهو اتحاد فاعله
فاعل عامله عند الجمهور وعلى تقدير التعبير بانتفى لا يحصل هذا الشرط لان فاعل انتفى ههنا هو التصدير
فاعل الهضم ههنا الشيخ بخلاف ما اذا عبر عن الفعل المستفاد بترك لان فاعل الترك والهضم كليهما ههنا
الشيخ كما هو الظاهر كذا افهم من حاشية مولانا المدقق ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان توجه النفى
الى القيد وان كان متبادرا لكن قد يقع الاستعمال على خلافه نحو قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور
ولا تطع كل حلاف مهين فان النفى ههنا توجه الى المقيد والقيد كليهما والا يلزم محبة المختال الغير الفخور
وعدم النهى عن اطاعة الحلاف الغير المهين وكل من هذين الامرين مما لا يخفى فساده ويمكن ان يقال
فى الجواب عن اصل الاعتراض بان توجه النفى الى القيد انما يكون فى موضع يصلح ذلك القيد فيه لكونه قيدا
للفعل فى حال الاثبات كما فى ضربته تأديبا وههنا لا يوجد هذا لان الهضم لا يصلح ان يكون علة للتصدير
بل يكون علة لعدم التصدير كما هو الظاهر من اقال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق **قوله** وغلب الكسر الخ

ـه لا بعض ان يكون على وجه الجزئية كالا ينبغى موجود كما لا يخفى منه
ـه النفى والنهى فى حكم واحد فيجعل الشارع منه

اشارة الى ان قوله بتخييل ظرف لغو متعلق بعضها وليس ظرفا مستقرا صفة للنفس **قوله** من حيث انه مصنف
اشارة الى دفع ما يرد من ان عبارة الشارح من حيث انه كتابه لدفع ما يختلج بالبال من ان كتاب المصنف مساو
كتب السلف بل هو ازيد عليها كما لا يخفى وجه فالمناسب التصدير والحال ان ذلك المختلج لا يندفع بتلك
الحيثية لان هذه الحيثية حيثية اطلاقية لان ما قبلها وما بعدها امر واحد ومفاد الحيثية والمحيث في تلك
الحيثية امر واحد فكما لا يندفع ذلك المختلج بالمحيث كذلك لا يندفع بالحيثية وحاصل الدفع ان هذه الحيثية
حيثية تقديرية بجعل الاضافة فيما قبل الحيثية على الاطلاق وفيما بعد الحيثية على الاختصاص باعتبار
المصنوعية وحكم الحيثية والمحيث في الحيثية التقديرية مغاير فيجوز ان لا يحصل الدفع بالمحيث ويحصل
بالحيثية والله اعلم وههنا بحث وهو ان السلف استحسنوا تصدير الرسائل بالحمد من حيث الاشتمال على
المسائل لا من حيث انها من مصنوعات الانام الكملة الا ترى انهم لا يكتبون الحمد في المكاتبات وان كانت من
مكتوبات الرجال العظام والاشتمال على المسائل في كتاب الشيخ موجود فلا ينفع التخييل المذكور في محل التصدير
المأمور ويفهم جواب هذا البحث من قول الفاضل المدقق وهو ان الشيخ خيل ان الابتداء بالحمد استحسنوا في
كتاب مصنوع لرجل كامل واما الذي يكون لرجل غير كامل كانا فالتصدير فيه ليس بمستحسن وفيه ان في هذا
التخييل انتقاص السلف بذميمة العجب الذي هم بريئون منه فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله**
فانهم انما الخ والدليل عليه انهم يتركون التصدير فيما لا يعنون بشانه كالمكاتبات والامور الخسيسة وتقييد
الامر في الحديث بذي بال **قوله** لكن بقي توهم الخ آن قيل لم عبر بالتوهم ولم يقل لكن بقي اعتراض الخ
قلنا لانه قد اندفع هذا الاعتراض سابقا بقول الشارح بان جعله جزأ فلم يبق الا التوهم وسبقت الاشارة
مني الى دفعه آو نقول ان هذا الاعتراض بني على جعل الباء صلة للابتداء في الحديث فيفيد كون الحمد جزأ
للمبتدأ وهذا الجعل توهم اذ لا يوجد ذلك الا فيما هو من قبيل الالفاظ والمأمور به في الحديث الابتداء بالحمد
في كل امر ذي بال سواء كان من قبيل الالفاظ او لا بل الباء للملابسة الشاملة للاخطار بالبال فيكون المأمور
به ملابسة امر ذي بال بالحمد سواء كان مع التلفظ او لا والتلفظ اعم من ان يكون مع الكتابة او لا والاول
اعم من ان يكون في ضمن التسمية او لا واعم من ان يكون بطريق الجزئية لا في ضمن التسمية او بقصد التبرك
من غير ان يجعله جزأ كذا فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم مع زيادة من المذنب القاصر والعجب من
الفاضل المدقق في هذا المقام انه قال سابقا في شرح قول الشارح بان يجعله جزأ ان اعتراض ترك
الامتثال بالحديث الوارد على الشيخ مندفع بقول الشارح هذا ويقول في هذا المقام ان ذلك الاعتراض
ليس بمندفع بالقول السابق بل بقول الشارح ولا يلزم واورد للتعبير بالتوهم وجها بان النفس لما اعتادت
استفادة الحمد في اوائل الكتب من لفظ الحمد وما اشتق منه ونحوه بعد البسملة توهمت وجزمت خبرا غير
مطابق بانه ترك الامتثال بالحديث انتهى والله اعلم **قوله** اي اقطع فيه اشارة الى ان قول الشارح اقطع

تفسير الاجزم هو اقع في الحديث **قوله** لا يتم اشارة الى ان المراد انتفاء البركة لا قطع الجسة **قوله**
ان المامور به الخ اشارة الى ان الحديث المذكور جملة جزئية وضعا مستعملة في معنى الامر فكانه قال عليه
السلام ابتدئوا في كل امر ذي بال بحمد الله بطريق الكناية **قوله** التلفظ ان قيل انا لا نسلم ان المامور
به التلفظ بالحمد بل المامور به الملابسة به سواء كانت مع التلفظ او لا كما تقرر
سابقا فلا يصح قول الفاضل المحشي المامور به التلفظ قلنا انه مبني على التنزل عن كون المامور به مطلق
الملابسة الشاملة للاخطار بالبال كذا افهم من قول الفاضل المدقق **قوله** ترك الاول الخ الاول التصدير
مع الكتابة والثاني هو مع عدم الكتابة ولا يلزم من ترك ذلك ترك هذا لجواز ان يقول الشيخ بالحمد ولا
يكتبه فيحصل الامتثال بالحديث فلا يرد الاعتراض **قال الشارح** قدس سره بتخييل الخ ان قلت ان
التحميد من العبادات وتركها من شهوات النفس فكيف تنهضم النفس به قلت ان الهضم في تخييل ان كتابته
ليس ككتب السلف لا في نفس ترك التحميد على ان النفس ربما تشتهي الى العبادة ويكون حظها في مباشرتها
اكثر منه في تركها لما ترجي من قبول الخلق والاشتهار فيما بينهم بالصفات الحميدة وغير ذلك كذا قال مولانا
نوح الحق قال مولانا جمال الدين يمكن ان يقال التحميد وان كان عبادة الا انه من حيث انه يبتدأ به
امر غير ذي بال ليس بعبادة لان ابتدائه تحقير كالصلوة في ارض الغير فانه من حيث انه صلوة عبادة
الا انه من حيث انه غصب حرام انتهى قال الفاضل المدقق فيه ان الهضم وان كان حاصلا بالتخييل
المذكور لكن لا نسلم مدخلية الهضم في ترك التصدير المذكور فان التخييل المسطور يقتضي الترك المذكور
مع قطع النظر عن حصول الهضم فان النفس اطوع للخيالات انتهى اقول وبالله التوفيق ان الامر كما قال
ذلك الفاضل يعني ان عدم التصدير حاصل بذلك التخييل الا ان الهضم لازم لذلك التخييل كما
هو الظاهر واسناد المعلول الى لازم العلة شائع فيما بينهم كما ان اسناده الى العلة شائع والله اعلم
بالصواب **قال الشارح** قدس سره لجواز اتيانه الخ بان يخطر بالبال حال التصنيف او يقول باللسان
استقلالا او في ضمن التسمية ولم يكتب او يقول باللسان لكن في ضمن التسمية ان قيل ان شمول قول الفاضل
للشق الاول والثاني مسلم لكن لا نسلم للشق الثالث لان قول الشارح بعيد هذا وهو من غير ان يجعل جزأ
ابعد عنه لان الحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوب بها فكيف لا يحصل الجزئية قلنا انهم اجمعوا و
اتفقوا على ان التسمية خارجة ليست بجزء من الكتاب فالحمد اذا كان حاصلا في ضمن التسمية المكتوب بها
لا يكون هذا مستلزما بالجزئية الحمد من الكتاب فلا يوجد الاباء لذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين
اقول وبالله التوفيق ان الاتفاق المذكور في كلامه غير مسلم لانه ذكر في مصابيح الدجى في لواء الهدى ان
الجمهور على ان التسمية جزء من الكتاب كما ان الحمد جزء منه واختار صدر الشريعة في تنقيح الاصول خروجها
من الكتاب ومال اليه العلامة سعد الملة والدين التفتازاني في شرح تلخيص المعاني انتهى وتعليم رجحها

من هذه العبارة ان خروج التسمية من الكتاب غير متفق عليه بل مخالف لقول الجمهور فالحق ان قول الشارح بجواز اتيانه بالحمد الخ شامل للشق الاول والثانی کما قال به الفاضل المدقق والله اعلم بالصواب **قال الشارح** قدس سره وبدأ بتعريف الخ دفع ما يتوهم من انه لم قدم المص تعريف الكلمة والكلام على مباحث الاسم والفعل والحرف ولم يقدم تعريف غيرهما عليها وحاصل الدفع ان المصنف يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما لا عن احوال غيرهما لا وحده ولا مع احوال الكلمة والكلام فلذا اقدم تعريفهما فقط لان البحث عن احوالهما يتوقف عليه واما الاعتراض على توقف البحث على التعريف والجواب عنه فسيأتی فی كلام الفاضل المحشي آه قيل ان بدأ مشتق من البدأ وهو والابتداء معناهما التصدير يقال بدأت الكتاب بكذا اى جعلته في اوله وهو لا يتصور بامرين فكيف يصح قول الشارح وبدأ بتعريف الخ وايضا لا نسلم ان المصنف بدأ بتعريف الكلمة والكلام لتأخر تعريفهما عن التسمية قلنا ان المراد من البدء البدأ العرفی وهو ذكر الشئ قبل المقصود والابتداء بهذا المعنى يمكن بامور متعددة ولا ينافی التأخر عما لا يكون مقصودا والله اعلم **قال الشارح** قدس سره فی هذا الكتاب آه قيل ان البحث عن احوال الكلمة والكلام ليس يختص بهذا الكتاب بل فی جميع علم النحو فالمناسب للشارح ان يقول لانه يبحث فی علم النحو لئلا يتوهم التخصيص قلنا على تقدير كون هذه العبارة موهمة التخصيص ان الشارح لو قال فی علم النحو لاحتاج هذا الوجه الى مقدمة خارجة وهی ان هذا الكتاب فی علم النحو بخلاف ما اذا قيل فی هذا الكتاب لانه لا يحتاج الى مقدمة خارجة كما هو الظاهر والمحتاج الى الخارج اخس من غيره فلهذا قال هذا دون ذلك والله اعلم **قوله** وبدأ بتقسيمها آه دفع ما يتوهم من ان البدء بتعريف الكلمة والكلام كان للوجه المذكور فی الشرح لكن البدء بتقسيمها لای وجه كان وحاصل الدفع ان تقسيمها من تتمة تعريفهما والشئ اذا ذكر مع تتمته يوضح ايضاحا كاملا فلاجل حصول هذه الفائدة بدأ بتقسيمهما ايضا وانما كان تقسيم الشئ تتمة لتعريفه لان التعريف تصوير الشئ من حيث مفهومه والتقسيم تصويره من حيث صدقه على الافراد كذا قال الفاضل المدقق آه قيل لم لم يتعرض الشارح لوجه البدء بتقسيمهما قلنا من المتعارف فيما بينهم ان ذكر وجه البداية بالشئ فوق ذكر وجهها بتتمته فاحال الشارح وجه البداية بتقسيمها على الطالب المتفكر والله اعلم **قوله** او لتحصيل الخ فيه اشارة الى الدفع الثانی للتوهم المدفوع بقول الفاضل المحشي وبدأ الخ وحاصل هذا الدفع ان البحث فی هذا العلم قد يكون عن احوال الكلمة والكلام انفسهما كما يقال الكلمة اما معربة او مبنية والكلام اما انشائی او خبری وقد يكون عن احوال اقسامهما كما يقال الحروف مبنية والتقييدی اما اضافی او توصيفی فمتی لم يقسمهما كيف يبحث عن احوال اقسامهما والله اعلم **قال الشارح** قدس سره لانه يبحث فی هذا الكتاب عن احوالهما المراد بالبحث عن احوالهما حملها عليهما كما فی قولهم الكلمة اما معربة او مبنية **قوله** ای عن احوال الخ دفع ما يرد

على الشارح من انه ان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام فقط لا عن احوال غيرهما فلا نسلم هذه
المقدمة لانه كما يبحث في هذا العلم عن احوالهما كقولهم الكلمة منقسمة الى الاقسام الثلثة والكلام منقسم الى
المركب من اسمين او اسم وفعل كذلك يبحث عن احوال انواعهما كقولهم الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور
والكلام الخبرى قد يقع جملة اسمية وكذلك يبحث عن احوال انواع انواعهما كقولهم المرفوع منه الفاعل
الكلام الذى يكون الخبر فيه جملة لابد فيه من عايد وكذلك يبحث عن احوال الاعراض الذاتية لهما وانواعهما وانواع
انواعهما كما لا يخفى وان اراد انه يبحث عن احوال الكلمة والكلام مع الغير فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى خاص
وهو البحث بتعريف الكلمة والكلام والدليل عام يقتضى البحث بتعريفهما وتعريف غيرهما وحاصل الدفع انا نختار
الشق الاول ولا يرد ماذكره المورد لان المراد من الاحوال احوال المنسوبة الى الكلمة والكلام واحوال انواعهما واحوال انواع
انواعهما واحوال الاعراض الذاتية لهما واحوال انواعهما واحوال انواع انواعهما وان لم تكن منسوبة اليهما من حيث الانفراد
لكنها منسوبة اليهما مع المتقابلات مثلا اذا اخذ المحمول فى مسئلة الاسم اما مرفوع او منصوب او مجرور ووضع مقابلة
وهو عدم هذا المفهوم المردد يكون من احوال الكلمة وهكذا القياس **قوله** من حيث انها آه دفع ما يرد من ان تلك
الاحوال الخمسة ترجع الى احوال الكلمة والكلام بملاحظة تلك الحيثية لكن يحتمل ان يكون البحث عن تلك الاحوال
بل من حيث انها احوال انواع الكلمة والكلام انفسهما واحوال انفس انواع انواعهما واحوال انفس الاعراض
الذاتية لهما واحوال انفس انواع الاعراض الذاتية لهما واحوال انفس انواع انواع الاعراض الذاتية لهما
فيصح الاشكال وهو عموم الدليل وخصوص المدعى وحاصل الدفع ان البحث فى هذا العلم عن تلك الاحوال
المنسوبة الى الكلمة والكلام من حيث انها منسوبة اليهما ولا يبحث فى هذا العلم من تلك الاحوال من حيث
انها من منسوبات غيرهما وهى انواعهما وانواع انواعهما واعراضهما الذاتية وانواع اعراضهما الذاتية وانواع انواع
اعراضهما الذاتية فاندفع الاشكال هذا ما يخطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال وقيد الحيثية يستفاد من جعل
محط الفائدة الاختصاص المستفاد من الاضافة اوهما تقرر ان الامور المختلفة بالاعتبار يجب قيد الحيثية فيها كذا
قال مولانا عبد الحكيم **قوله** سواء ثبتت آه فان قيل المناسب للفاضل المحشى ان يقول سواء ثبتت لانفسهما
او اقسامهما او انواع اقسامهما او اعراضهما الذاتية او انواع اعراضهما الذاتية او انواع انواع اعراضهما الذاتية كان
البحث فى هذا العلم يكون على هذا النمط والطريق كما لا يخفى فلم اورد قسمين من هذه الاقسام وترك الباقى منها قلنا
ان الباقى ما يندرج فى القسم الثانى لان الكلمة والكلام مع انواع اقسامهما او مع العرض الذاتى لهما او مع نوع العرض
الذاتى لهما او مع نوع نوع العرض الذاتى لهما قسم من مطلق الكلمة والكلام فكان الفاضل المحشى لم يترك قسما
من تلك الاقسام واما ما قاله الفاضل المدقق من قوله ولما كان البحث فى علم النحو اما عن العوارض الذاتية
لهما او عن العوارض الذاتية لاقسامهما اكتفى الفاضل المبرهن بالقسمين انتهى بعبارته فانكار عما هو بديهى او
مسلم عندهم والله اعلم بالصواب **قوله** من حيث انها اقسامهما بقى لا من حيث انفسهما فان اثبات تلك

الاحوال لاقسامهما من حيث انفسها لا يصلح ان يكون قسما للبحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انها منسوبة اليهما هكذا قال الفاضل المدقق اقول هذا التصريح بما علم ضمنا من الحيثية السابقة فتامل **قوله** وفيه اشارة اه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول لانه يبحث عن احوالهما من حيث انه يعرف بهما كيفية التركيب العربي صحة وسقما لانه اذا قال لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فيعلم ان موضوع علم النحو الكلمة والكلام والحال ان التعريف والمعاني والبيان والبديع ايضا موضوعها الكلمة والكلام فلابد من اعتبار قيد الحيثية حتى يتميز موضوعه عما عداه وحاصل الدفع ان المقصود بالذات للشارح ليس بيان الموضوعية حتى لابد من التقييد بل مقصوده بالذات بيان وجه البدأ بتعريفهما واما بيان الموضوعية فلاجل الاستطراد بطريق الاشارة فلا احتياج الى التقييد فان قيل لا يحصل الاشارة في هذه العبارة الى كونهما موضوعي علم النحو لان الموضوع ما يبحث في العلم عن اعراضه الذاتية ومن هذه العبارة يعلم البحث عنهما في هذا الكتاب لا في العلم قلنا انه يحصل الاشارة من هذه العبارة بملاحظة المقدمة الخارجية وهي ان هذا الكتاب في علم النحو وقد بينا وجه التعبير بالاشارة التي هي الدلالة الخفية والله اعلم بالصواب **قوله** رد يعني الشارح رد على من قال اه وصرح وجه البدأ بتعريف الكلمة والكلام **قوله** الكلمة او الكلام يعني احدهما لا مجموعهما ذهابا عن لزوم تعدد الموضوع للعلم الواحد الذي مما لا يجوزه العقل اذ التعدد لا يخلو اما ان يعتبر معه جهة وحدة اولا وعلى الثاني يكون مدة علما واحدا كعلم علم المنطق وعلم الحساب علما واحدا وعلى الاول لا يخلو اما ان يجعل ذلك المتعدد موضوعا ويلاحظ فيه جهة الوحدة او يجعل المفهوم الواحد المأخوذ من تلك الجهة الواحدة موضوعا للعلم ويجعل ذلك المتعدد من افراده وعلى الاول يشتبه على العقل انه يجوز ان يكون سوى المتعدد امر آخر داخل في تلك الجهة فيزيد الموضوع على ما فرض موضوعا وعلى الثاني يكون الموضوع امرا واحدا لا متعددا هذا خلف ويمكن الجواب باختيار الشق الاول من الترديد الثاني بانا لما تتبعنا الفن الذي يكون الموضوع فيه متعددا ملحوظا بجهة واحدة ما وجدنا امرا آخر وراءه يكون له دخل في تلك الجهة التي اعتبرت معه فما زاد الموضوع حينئذ على قدر ما فرض باحتمال ان يكون امرا آخر كذلك على ان الاحتمال لا يمنع كون المتعدد الملحوظ بتلك الجهة موضوعا للفن هكذا قال مولانا ظهور الله في حاشيته على حاشية الزاهد على شرح التهذيب والله اعلم **قوله** لعدم اختصاص اه وجه الرد على من قال اه وحاصله ان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن اعراضه الذاتية وفي النحو ان يبحث عن احوال الكلمة والكلام كليهما لا عن احدهما فكون موضوع علم النحو احدهما تحكم ودعوى بلا دليل **قوله** وجعل البحث اه دفع ما يتوهم من ان لا نسلم ان المبحوث عنه في علم النحو كلاهما لكن البحث عن احدهما راجع الى البحث عن الآخر مثلا احوال الكلمة راجعة الى الكلام باعتبار انها اجزاؤه ومن المتقرر ان احوال الجزء ترجع الى احوال الكل فيكون الموضوع احدهما لا كلاهما وحاصل الدفع ان في جعل البحث عن احدهما راجعا الى الآخر تكلفا كثيرا لان كلا منهما مبحوث عنه في العلم بطريق الكثرة وبكل منهما يعرف كيفية التركيب العربي فجعل البحث عن احدهما تابعا للآخر تكلف بلا ضرورة واما

البحث عن احوال المركب الغير الاسنادی فلقلته لیس علی هذه المثابة فجعل البحث عنه راجعا الی البحث عن احدهما لا یلزم مثل ذلک التکلف ولاجل هذا لم یعد قسما برأسه عن الموضوع بل راجعا الی احدهما **قال** الشارح قدس سره فمتی لم یعرفا اه هذه العبارة اشارة الی وجه الکبری المطوی للصغری المعبر عنها بقوله لانه یبحث عن احوالهما فی هذا الکتاب وتقریر الاستدلال ان الکلمة والکلام مما یبحث عن احوالهما فی هذا الکتاب وکلما یبحث عن احواله فی هذا الکتاب یکون سبب معرفته مقدما علی البحث عنه فینتج ان الکلمة والکلام یکون سبب معرفتهما مقدما علی البحث عنه وهذا بعینه معنی قوله وبدأ بتعریف الکلمة والکلام فثبت المطلوب والصغری من هذا الدلیل ظاهرة والکبری خفیة فاشار الشارح الی اثباتها بقوله فمتی لم یعرفا اه وحاصله ان البحث عن احوال الکلمة والکلام موقوف علی سبب معرفتهما وکلما هو موقوف علی سبب معرفتهما یکون مؤخرا عنه ینتج ان البحث عن احوالهما یکون مؤخرا عن سبب معرفتهما وهذا معنی الکبری هذا ما ظهر لی وقت هذا التسوید فی تقریر الاستدلال والله اعلم بحقیقة الحال **قوله** ای لم یتصور اه فیه اشارة الی دفع ما یرد علی الشارح من ان مدلول نقش یعرفا اما ان یکون مشتقا من المعرفة او من التعریف لا سبیل الی کل واحد منهما اما الاول فلانه علی هذا وان یتم الملازمة لان البحث موقوف علی المعرفة لکن لا یتم التعریف وهو سوق الدلیل علی وجه یستلزم المدعی لان المدعی البدأ بتعریف الکلمة والکلام وهذا لا یلزم من الدلیل بل یلزم منه البدأ بما هو سبب معرفتهما سواء کان تعریفا او غیره وعلی فرض کونه تعریفا اعم من التعریفین الذین ذکرهما المصنف للکلمة والکلام لان تعریفهما لیسا بمنحصرین فیما ذکره المصنف واما الثانی فلانه علی هذا لا یتم الملازمة لان البحث لا یتوقف علی التعریف بل علی المعرفة بوجه کما هو الظاهر وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول والتعریب تام لان المراد من التعریف المذکور فی کلام الشارح ههنا لیس معناه الاصطلاحی بل ما یکون سببا للمعرفة بطریق ذکر الخاص وارادة العام فیکون حاصل عبارة الشارح وبدأ بسبب معرفة الکلمة والکلام لانه الخ فیتم الملازمة والتقریب کلاهما ویمکن ان یجاب باختیار الشق الثانی ویتم الملازمة لان المراد من البحث المذکور فی قول الشارح کیف یبحث عن احوالهما البحث علی وجه البصیرة والبحث علی وجه البصیرة لا یحصل الا بالتعریف فتتم الملازمة هکذا قال الفاضل المدقق اقول وفیه بحث وهو انا سلمنا ان البحث علی وجه البصیرة لا یحصل الا بالتعریف لکن توقف البحث علی خصوص التعریف الذی ذکره المصنف غیر مسلم والله اعلم **قوله** لم یصح البحث اه فیه اشارة الی دفع ما یرد علی الشارح من ان متی من کلم المجازاة کما یدل علیه عبارة المصنف فی بحث الفعل وهی تدخل علی الفعلین یسمی اولهما شرطا والثانی جزاء وکیف من الالفاظ الموضوعة للاستفهام کما یدل علیه عبارة تلخیص المفتاح فی بحث الانشاء وعبارة الکافیة ایضا حیث قال فیها وکیف للحال استفهاما والاستفهام قسم من الانشاء والانشاء لا یصلح للجزائیة کما تقرر عند السید السند من انه لا بد فی الجزاء الواقع انشاء من التاویل فیجعل هذا من قول مولانا عبد الحکیم المتعلق بقول الفاضل المحشی هذا مبنی الخ الذی ذکره ذیل قول الشارح

فمتى لم يعرفا كيف اه لانه يستلزم لكون الانشاء اخبارا وحاصل الدفع انا نسلم ان كيف من الفاظ
الاستفهام لكنه ليس ههنا بمعناه وهو طلب حصول صورة الشئ فى الذهن بل بمعنى الانكار وهو على هذا
لا يكون من الانشاء كما يدل عليه عبارة تلخيص المفتاح ايضا ان شئت الاطلاع عليه فلترجع اليه والمراد من
الانكار عدم الامكان فيكون معنى قول الشارح فمتى لم يعرفا الخ فمتى لم يعرفا لم يصح البحث عنهما فيكون صحيحا
بلا ريب ولعل هذا الدفع يكون على التسليم والا فعند المحقق التفتازانى والشارح الرضى يصح وقوع الجزاء
انشاء بلا تأويل كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى ذلك المقام والله اعلم **قوله** عن الاحوال المنسوبة
الخ قد عرفت وجه زيادة قيد النسبة وقيد الحيثية فتذكر **قوله** ولما ثبت الخ دفع ما يرد من انا سلمنا
تتميم الملازمة والتقريب على تقدير ارادة سبب المعرفة من التعريف المذكور فى كلام الشارح لكن يرد
انه ما السر فى ايراد هذين التعريفين الذين ذكرهما المصنف للكلمة والكلام مع ان الواجب هو المعرفة
كما يحصل بهما يحصل بغيرهما ايضا وحاصل الدفع انا نسلم انه ليس مقتضى الدليل هذين التعريفين بخصوصهما
لكن المصنف ذكرهما لتحصيل ما هو الواجب ولما كان من المتقرر فيما بين المتكلمين ان الفاعل المختار ان
يرجح احد المتساويين على الاخر بمجرد ارادته فيجوز للمصنف ان يختار هذين الطريقين وان مساويهما
غيرهما فانه فرض ان تحصيل ما هو الواجب كما يحصل التعريفين الذين ذكرهما المصنف كذلك يحصل بغيرهما
والله اعلم **قوله** ان قيل اه منع الملازمة المدلول عليها بقوله ولما ثبت الخ حاصله انا لا نسلم انه اذا كان
الواجب التصور عرفا لتحصيل ما هو الواجب لان ما هو الواجب وهو التصور بوجه ما حاصل قبل التعريف لان
تعريف كل شئ موقوف على تصور ذلك الشئ كيلا يلزم التوجه الى نحو المجهول المطلق فلو كان ما هو الواجب
حاصلا بالتعريف يكون التعريف سببا له والسبب ليس بموقوف على المسبب بل الامر بالعكس قال مولانا
عبد الحكيم لا يخفى ان البحث عن الاحوال المنسوبة من حيث انهما كذلك موقوف على تصورهما بوجه ما ليتمكن من اثبات الاحوال المخصوصة لهما والتعريف انما يتوقف على تصورهما مطلقا فلا ورود لهذا البحث بعد
اعتبار قيد الحيثية فى قوله لم يصح البحث عن احوالهما الخ فالاولى اسقاط الحيثية او اسقاط هذا البحث
الذى تكلف فى دفعه باعتبار حال المتعلم الغير المخاطب وهو الحق انتهى اقول وبالله التوفيق ان فى توقف
البحث عن الاحوال المنسوبة اليهما من حيث انهما كذلك على تصورهما بوجه ما ولا مطلقا مجال طلب التنبيه
والدليل فان ثبت باحدهما يكون مسلما والا فلا وايضا ان الترديد بين اسقاط هذا البحث واسقاط قيد
الحيثية ليس فى موضعه لان قيد الحيثية لو اسقط وقيل فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما لورد الاعتراض وهو ان احوال انواع الكلمة والكلام واحوال انواع انواعهما واحوال اعراضهما الذاتية واحوال انواع اعراضهما الذاتية
واحوال انواع انواع اعراضهما الذاتية من احوالهما كما سبق مع انه لا بد فى اثبات تلك الاحوال للانواع ولانواع
الانواع وللاعراض الذاتية ولانواع الاعراض الذاتية ولانواع انواعها من تصورها لا من تصور الكلمة والكلام هذا

التعريفين

على الاول بالنظر الى كونه للمدعى بعينه والثانى بالنظر الى كونها نظرية ١٢ منه

ماظهر لي في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اجيب الخ حاصله اثبات الملازمة بزيادة قيد على المتعلم فيكون المعنى واذا ثبت وجوب تصورهما عرفا لتحصيل ما هو الواجب على المتعلم واما قول المعترض ان تعريف كل شئ موقوف على تصوره فنقول ان هذا التوقف توقف بالقياس الى المعلم دون المتعلم **قوله** فاذن الخ دفع دخل وهو ان التعريف على هذا يكون بالنظر الى السامع مفيدا وبالنظر الى المخاطب غير مفيد وهل هذا الا خرق الاجماع وحاصل الدفع ان التعريف مفيد بالنظر اليهما لكن بالنظر الى احدهما افاد اصل المعرفة وهو السامع وبالنظر الى الآخر وهو المخاطب افاد زيادة المعرفة **قوله** اصل المعرفة **قال** لانا نقول الحق وفيه ان السامع اذا سمع لفظ المحدود فان لم يفهمه بوجه من الوجوه فكيف يستفيد مما القي اليه من الحد وان فهمه واقله انه شئ ما واريد حده فهمه بوجه قبل الحد وايضا المتعلم ان كان متوجها الى ما يفيده المعلم فيلزم علمه به بوجه من الوجوه تحرزا عن لزوم التوجه نحو المجهول المطلق والا فلم يحصل له علم لاشتراط تلقي الذهن الى ما يصغي اليه في كسب العلوم فتامل انتهى **قال** الشارح قدس سره وقدم الكلمة الخ دفع ما يرد من ان الكلمة والكلام اذا كانا مبحوثين عنهما في هذا الكتاب على السواء اي من غير ان يكون البحث عن احدهما مثل البحث عن الاسناد الجزئي اي اقل ما سبق فما الوجه في تقديم الكلمة على الكلام مع ان كون الكلام مفيدا وكون الكلمة غير مفيدة يقتضي تقديمه عليها وحاصل الدفع ان الكلمة جزء بالنظر الى الافراد والمفهوم من الكلام بالنظر الى افراده ومفهوم الاول من الاول والثاني من الثاني والجزء يكون مقدما على الكل بالطبع فقدمت الكلمة على الكلام في الوضع ليوافق الوضع الطبع اقول وبالله التوفيق انه لا ورود لهذا الاعتراض لان المثبتات فيما بين المتكلمين ان الفاعل المختار ترجيح احد المتساويين على الآخر بمجرد الارادة الا ان يقال ان الشارح مبنى كلامه هذا على مذهب الحكماء وهو امتناع ترجيح احد المتساويين بمجرد الارادة من غير مرجح فاجاب بما اجاب به لكن فيه ان وجه الترجيح موجودة في كل من الكلمة والكلام اما في الكلمة فما ذكره الشارح واما في الكلام فكونه مفيدا دون الكلمة فيكونان متساويين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لكون افرادها الخ وههنا شك وهو ان جزئية افراد الكلمة مثل زيد وعمرو من افراد الكلام مثل جاء زيد وذهب عمرو مسلم لكن جزئية مفهوم الكلمة وهو لفظ وضع لمعنى مفرد على ما ذكره المصنف من مفهوم الكلام وهو ما تضمن كلمتين بالاسناد على ما ذكره ايضا غير مسلم لان الجزء ما يكون موجودا في الكل والمفهوم الاول ليس بموجود في المفهوم الثاني كما هو الظاهر وحله ان للمفهوم على نوعين اجمالي وهو ما يعبر به عن امور متعددة بلفظ واحد وتفصيلي وهو يعبر به عن امور متعددة بالفاظ متعددة والمراد من المفهوم المضاف الى ضمير الكلمة المفهوم الاجمالي ومن المضاف الى ضمير الكلام المفهوم التفصيلي ولا شك ان المفهوم الاجمالي للكلمة جزء من المفهوم التفصيلي للكلام لاخذ لفظ الكلمتين الذي هو تثنية الكلمة في المفهوم التفصيلي للكلام فان قيل ان الكلمة ثنيت في تعريف الكلام والمفهوم الاجمالي لكونه امرا كليا

واحد لا يثنى ولا يجمع ثم ان الكلمة المأخوذة فى تعريف الكلام لاخذ مثناه فيه ليس مفهوما اجماليا او تفصيل
جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام بذلك الطريق ايضا فعاد الاشكال قلنا ان للمفهوم الاجمالى اعتبارين
اعتباره من حيث هو واعتباره من حيث انطباقه على الافراد وعلى الاول لا يثنى ولا يجمع وعلى الثانى يثنى ويجمع
على قياس سائر الكليات والمراد ههنا الثانى هكذا افهم من قول الفاضل المدقق قال مولانا جمال الدين فى
دفع الشك ما حاصله ان معنى عبارة الشارح ان افراد الكلمة الكلية جزأ من افراد الكلام الكلى ومفهوم الكلمة
الجزئية كزيد مثلا مفهوم جزء من مفهوم الكلام الجزئى كزيد قائم مثلا بطريق صنعة الاستخدام ولا يخفى
صحة هذا المعنى على من له ادنى لب والله اعلم **قوله** اى سواء نظرا ه دفع ما يرد على الشارح من ان المراد بتقديم
الكلمة على الكلام اما تقديم تعريفها على تعريفه فقط كما هو المناسب لقوله وبدأ بتعريف الكلمة الخ او تقديم
تعريفها مع تقسيمها على تعريفه مع تقسيمه كما هو المناسب لما صدر من المصنف كما لا يخفى فان كان الاول
فالمعطوف والمعطوف عليه لا يخلو اما ان يكون كل منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما دليلا واحدا وعلى الاول
يرد ان الدليل الاول المذكور بقول الشارح لكون افرادها جزأ من افراده لا يثبت المدعى وهو تقديم تعريف
الكلمة على تعريف الكلام لان جزئية افراد شئ من افراد شئ آخر لا يقتضى تقديم تعريف الشئ الاول على تعريف
الاول الشئ الثانى كما ان افراد المفرد اجزاء لافراد المركب مع ان تعريف المركب يكون مقدما على تعريف المفرد كما يرى
فى كتب صناعة الميزان وعلى الثانى يلزم استدراك الجزء الاول من الدليل بعين الدليل الذى ذكرنا آنفا وان
كان الثانى فايضا نقول ان المعطوف والمعطوف عليه اما ان يكون كل منهما دليلا مستقلا او يكون مجموعهما
دليلا واحدا وعلى الاول يرد ان كلا من الدليلين لا يثبت المدعى وهو تقديم تعريف الكلمة وتقسيمها على
تعريف الكلام وتقسيمه بل يثبت جزئيها الدليل الاول يثبت الجزء الثانى اعنى تقديم التقسيم لان التقسيم
يكون بالنظر الى الافراد والدليل الثانى يثبت الجزء الاول اعنى تقديم التعريف لان التعريف يكون بالنظر
الى المفهوم وعلى الثانى يرد ان المناسب للشارح على هذا ان يقول لكون مفهومها جزأ من مفهومه وافرادها
جزأ من افراده لان التطابق فى هذا الطريق لان تقدير العبارة على هذا هكذا وقدم تعريف الكلمة وتقسيمها
على تعريف الكلام وتقسيمه وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول من الشق الاول لكن المراد من الدليل
ليس الدليل الموجب حتى يرد ما ذكره المورد بل اعم من ان يكون موجبا او مصححا فالدليل الاول مصحح والثانى
موجب ولا شك فى مصححية الاول والشاهد على هذا تقديم صاحب ايساغوجى المفرد على المركب ويمكن ان يجاب
باختيار الشق الثانى من الشق الثانى ولا ايراد لان النشر على غير ترتيب اللف ايضا شائع فيما بينهم هذا ما يفهم
من الحواشى المكتوبة فى هذا المقام اقول وبالله التوفيق ان الدليل الاول اذا كان مصححا والثانى موجبا يكون
مجموع الدليلين دليلا واحدا لان المصحح لا يكفى فى وجود الشئ بل لا بد فى وجوده من المرجح فيكون ذلك الجواب
جوابا باختيار الشق الثانى من الشق الاول فى الواقع والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** ولا يخفى ان

المتقدم الخ قال الفاضل المدقق يريد ان الكلمة بالنظر الى الافراد متقدمة بحسب الوجود الخارجي على
الكلام بالنظر الى الافراد وبالنظر الى المفهوم متقدمة بحسب الوجود الذهنی على الكلام بالنظر اليه فما بالنظر
الى الاول يحصل من تقديمها فی الكتابة توافق الوجودات الاربعة اعنی الكتبي واللفظي والذهنی والخارجي
فی التقدم اما الخارجی والكتبی فتوافقهما ظاهر واما اللفظي والذهنی فلان التلفظ بالمكتوب من النقوش
يكون على ترتيب الكتابة غالبا وهو لا يكون الا بالوجود الذهنی على ترتيبه وبالنظر الى الثانی يحصل من تقديمها
فی الكتابة توافق الوجودات ما عدا الوجود الخارجی انتهى وعلى هذا يكون هذه العبارة من الفاضل المحشي اشارة
الى وجه اختيار الشارح طريقة اللف والنشر الغير المرتب حيث قال لكون افرادها الخ ولم يقل لكون مفهومها
جزأ من مفهومه وافرادها جزأ من افراده ومن هذا ينقدح ان المختار عند الفاضل المحشی ان مدعى الشارح
بيان وجه البداية بتعريف الكلمة مع تقسيمها لا بيان وجه البداية بتعريفها فقط كما هو الظاهر لان الصادر من
المصنف ذلك لا هذا فالمناسب للشارح بيان وجه ذلك لا بيان وجه هذا هذا من سوانح الوقت والله اعلم قال
المصنف قدس سره الكلمة لفظ ههنا شك وهو ان الكلمة فی قوله مبتدأ ولفظ خبره ومن المتقرر ان المطابقة
بينهما شرط فی التذكير والتانيث وغير ذلك وههنا لم يوجد كما لا يخفى وحله ان للمطابقة بينهما مشروطة بشروط
وهی لم يوجد ههنا فلا ضير فی عدم المطابقة وان اردت استيفاء شرائط المطابقة فاستمع لما نقول ان
شرائطها بين المبتدأ والخبر على سبيل الاستقراء خمسة على الاجمال وسبعة على سبيل التفصيل اثنان
منها عدميان فی جانب المبتدأ واثنان منها عدميان فی جانب الخبر اما فی جانب المبتدأ فاحدهما ان لا
يكون ضميرا اذ فی الضمير قد يراعى المرجع وقد يراعى الخبر وان كان هذا اولى وثانيهما ان لا يكون جملة كقولك
سواء كان الامر كذا او لم يكن فان قولك كان الامر كذا او لم يكن جملة وقعت مبتدأ وسواء خبره واما فی
جانب الخبر فاحدهما ان لا يكون مما يستوی فيه التذكير والتانيث كالفعيل بمعنى المفعول او الفعول بمعنى
الفاعل وثانيهما ان لا يكون مستويا فيه التذكير والتانيث بعارض كافعل من وهذان الشرطان ما يؤديان
بعبارة واحدة وهی ان لا يستوی فيه التذكير والتانيث فيكونان بمنزلة شرط واحد والثلثة منها وجودية
وهی كلها فی جانب الخبر احدها ان يكون الخبر مشتقا وما فی حكمه وهو الاسم المنسوب لانه فی حكم المشتق
فی اقتضائه الموصوف وكون جملة بدون واسطة فی اوله كالمشتق وثانيها ان يكون حاملا للضمير وثالثها
ان يكون الضمير راجعا الى المبتدأ وهذان الشرطان ايضا يؤديان بعبارة واحدة وهی ان يكون حاملا للضمير المبتدأ
فصار ان شرطا واحدا فشرائط المطابقة التی فی جانب الخبر ليست بموجودة وعلى تقدير التنزل فاللفظ مصدر
يستوی فيه المذكر والمؤنث وتراعى للنص الاختصار فيه هذا كله ما وجدته فی بعض الحواشی قال الشارح
قدس سره قيل هی والكلام الخ فی هذه العبارة اشارة الى الاختلاف فی اشتقاق لفظي الكلمة والكلام وعدم
اشتقاقهما وفی ايراد لفظ قيل اشارة الى ضعف وجه الاشتقاق كما سيطلعك ان قيل انهما مذكوران فی كلام الشارح

له ای بالنظر الى الثانی
كما فی تسمية بالعلمية
لان تركه والا فالمبتدأ لا
يكون جملة لانه هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية
١٢ منه

فلو لم يقل قيل هما مشتقان الخ قلنا ان الشارح نظر الى عبارة المصنف لا الى عبارته وآلمذكور فى كلام المصنف
الكلمة فقط فلذا اضمرت والكلام ليس بمذكور فى عبارته ههنا فلهذا اظهر اعلم ان الاشتقاق على نوعين علمى
وعملى آما العلمى فماذكره الفاضل المحشى فى شرح هذا القول بقوله الاشتقاق ان تجد الخ وسيأتى ماله وما
عليه فى شرح كلامه ان شاء الله تعالى وآما العملى فماذكره الفاضل السمرقندى فى حواشى التلويح من ان تأخذ
من اللفظ ما يناسبه فى حروفه الاصول مرتبته كانت اولا فجعله دالا على معنى يناسب معناه فالمأخوذ مشتق
والمأخوذ منه مشتق منه ولابد لمعرفتنا من علامة وهى التناسب المذكور مع رد احدهما الى الآخر ولا يخفى
ان الموجود ههنا من القسمين العلمى دون العملى كما قاله الفاضل المدقق **قوله** الاشتقاق ان تجد الخ فقوله
ان تجد بين اللفظين تناسبا بمنزلة الجنس يتناول المقصود وغيره وقوله فى احد المدلولات الثلثة بمنزلة
الفصل يخرج اللفظين الذين بينهما تناسب فى جميع الحروف الاصلية دون احد المدلولات الثلثة كالبرد
بفتح الباء والراء والبرد بالضم لان الاول يعبر عن معناه بالفارسية بتگرگ والثانى يعبر عن معناه بالفارسية
بجامۂ مخطط وبال ملخ وكالضرب بمعنى الدق والضرب بمعنى الذهاب فلا يقال ان احدهما مشتق من الآخر
وقوله واشتراكا فى جميع الحروف الاصلية بمنزلة الفصل الآخر يخرج اللفظين الذين بينهما مناسبة فى المعنى
دون اللفظ نحو القعود والجلوس فلا يقال لاحدهما انه مشتق من الآخر لفقدان المناسبة بينهما فى الحروف الاصلية
وآعترض على هذا التعريف بوجوه الاول ان الاشتقاق بين الكلمة والكلام والكلم اشتقاق علمى لا عملى فالمناسب
ان يعرف الاول دون الثانى كما هو الظاهر وآلثانى ان الاشتقاق صفة اللفظ ووجدان المناسبة صفة
المخاطب فكيف يعرف ما هو صفة اللفظ بما هو صفة المخاطب لان بين المعرف لابد من الاتحاد ولا اتحاد
بين وصفى الشيئين المتغايرين وآلثالث ان هذا التعريف يصدق على كل من الضارب والمضروب فى المعنى
المذكور بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما مشتقا من الآخر وآلرابع ان التعريف يكون للتوضيح وكلمة او
للشك والابهام فلا يناسب ايرادها ههنا وآلخامس ان هذا التعريف يصدق على المقتل الذى هو مصدر
ميمى بالنسبة الى القتل مع انه ليس بمشتق منه ويمكن ان يجاب عن هذه الوجوه كلها آما عن الاول فهو
ان الناظم المهتدى معرفة الاشتقاق العلمى دون العملى لان العمل من افعال المنتهى دون المبتدى فلذا فسر
الفاضل المحشى الاول دون الثانى وان وجد ههنا ازاد دون ذلك وآما عن الثانى فهو ان العبارة بحذف المبتدأ
المضاف الى الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد الخ او بحذف المبتدأ الثانى
المضاف الى ضمير الاشتقاق والتقدير علامة الاشتقاق او مصداقه ان تجد الخ ولا شك فى صحة المعنى على
كلا التقديرين كما لا يخفى على المتأمل وآما عن الثالث فهو ان قيد رد احدهما الى الآخر او ابتغاء اخذ احدهما
من الآخر لعلاقة مراد ههنا لكنه ترك لشهرتها وللاشارة الى انه ليس بداخل فى التعريف بل هو لبيان تعيين
المشتق والمشتق منه لان المردود مشتق والمردود اليه مشتق منه وكل من هذين الامرين غير موجود فى مادة

لـه كذا قال المولانا عبد الحكيم وعلى هذه النسخة لا اعتراض منه

النقص كما يعلم من عدم قول قائل بالاشتقاق بين تلك الالفاظ المعلوم بالاستقراء واما عن الرابع
فهو ان كلمتنا وههنا لبيان انواع المحدود الصغير والكبير والاكبر لا للشك والابهام والمنافى التقرر كلمتنا او
هذه الا تلك الى الاول اشار بقوله الاشتقاق ان تجد الى قوله مرتبا والى الثانى بقوله اوغير مرتب والى الثالث
بقوله او اشتراكا فى اكثر الحروف واما عن الخامس فهو ان قيد مع نوع من التغاير فى المعنى مراد ههنا
الا انه ترك لشهرته وهو مفقود بين المقتل والقتل فتامل واما ما قاله مولانا عبد الحكيم من ان قيد التغاير مفهوم
من لفظ تناسبا فمخدوش بان دلالته لفظ التناسب على التغاير التزامى وهو مهجور فى العلوم فضلا عن
التعريفات والله اعلم بالصواب **قوله** فى احد المدلولات الثلثة اى فى المدلول المطابقى بان يكون
المدلول المطابقى للمشتق مناسبا للمدلول المطابقى او التضمنى او الالتزامى للمشتق منه او فى المدلول
التضمنى بان يكون هذا المدلول للمشتق مناسبا لواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه او فى المدلول
الالتزامى بان يكون هذا المدلول للمشتق مناسبا بواحد من المدلولات الثلثة للمشتق منه هذا ما يخطر
بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** كنعق من نعق الاول صوت الغراب والثانى صوت الحمار **قوله**
وقد اشار الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه لم ترك اسم قايل هذا القول وقال قيل هى
والكلام الخ وحاصل الدفع ان هذا القول ضعيف ومن المتقرر انه اذا يشار الى ضعف قول
فلا يصرح باسم قايله فلاجل الاشارة الى ضعف هذا القول ترك الشارح التصريح باسم قايل هذا القول
وقال ما قاله **قوله** الى بعد هذا الاشتقاق الخ ان قيل ان الخدشة فى الدليل لا يستلزم الخدشة فى
المدعى لجواز ثبوتها بدليل اخر كما هو المتقرر فيما بين العلماء والشارح ضعف دليل الاشتقاق فلم
لا يجوز ان لا يكون القول بالاشتقاق ضعيفا وان كان الدليل الذى ذكره الشارح له ضعيفا لجواز
ثبوته بدليل اخر غير ضعيف كما يعلم من استدلال الفاضل المحشى على ذلك الاشتقاق بالدليل الاخر
بعيد هذا فلا يناسب للشارح ان يشير الى ضعف القول بالاشتقاق بقوله قيل الخ قلنا انه ليس مراد الشارح
الاشارة الى ضعف القول بذلك الاشتقاق مطلقا اى سواء كان من الوجه الذى ذكره الشارح او غيره
بل المراد الاشارة الى ضعف ذلك الاشتقاق من الوجه الذى ذكره الشارح ولا شك فى ضعفه من هذا
الوجه كما بين الفاضل المحشى وهذا الجواب ينفع على تقدير كون الوجه المذكور فى الشرح من كلام
القايل لا من الشارح ولا من غيره غير القائل بذلك الاشتقاق والا فلا وجه لنسبة الضعف الى قول
القائل بذلك الاشتقاق فافهم والله اعلم **قوله** وذلك لان الخ حاصل ما ذكره الشارح فى بيان وجه
التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام والكلم بقوله لتاثير الخ ان المدلول الالتزامى لها وهو تاثير معانى
افرادها المشتق منه بالمدلول المطابقى للكلم فى كون كلمتها فرد التاثير فلذا اشتقاقها منه واما ترك بيان التناسب
فى الحروف وان كان لابد منه فى الاشتقاق فلظهوره وحاصل وجه البعد الذى ذكره الفاضل المحشى ان

المراد من الصغير والكبير والاكبر ما يناسب الصغير مما التقابل بين نوعى الاسم ١٢ منه

ههنا امور ثلثة احدها تاثير معانى افراد الكلمة والكلام مطلقا اى سواء كان يصحبه الالم او يصحبه اللذة وثانيها تاثير يصحبه اللذة وثالثها تاثير يصحبه الالم فان كان التشبيه بين الاول من هذه الامور الثلثة والجرح فهو لا يصح لان التاثير المطلق قد يصحبه الالم وقد يصحبه اللذة فتشبيهه بالجرح الذى يصحب الالم دائما ترجيح بلا مرجح كما هو الظاهر وان كان بين الثانى من هذه الامور والجرح فهو ايضا لا يصح لان تشبيه التاثير الذى يصحبه اللذة بالجرح مع قطع النظر عن بعده عن الفهم لانه باعتبار مايترتب على معانى بعض افرادهما وعن عدم لزومه لشئ من معانيهما فان تاثير المعانى باللذة يختلف بحسب الاشخاص والاوقات ايضا ترجيح بلا مرجح بل المناسب تشبيهه بالفرح كما لا يخفى وان كان بين الثالث من هذه الامور والجرح فهذه التشبيه بعيد عن الفهم لانه باعتبار مايترتب على معانى بعض افرادهما غير لازمة لشئ من معانيهما فان تاثيرها بالالم يختلف بحسب الاشخاص والاحوال والله اعلم بحقيقة الحال قوله مع ان المناسب الخ حاصل ماذكره الفاضل المحشى فى بيان التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام والكلم بالوجه المناسب ان المدلول الالتزامى للكلمة والكلام بالنظر الى انفسهما لا بالنظر الى معانى افرادهما الذى هو تاثير قرع الاسماع ونقش الصور فى الاذهان مشترك مع المدلول الالتزامى للكلم الذى هو تاثير القرع والنقش فى كون كل من التاثيرين من مستتبعات القوة التى هى مدلول الكاف واللام والميم فلهذا التناسب اشتق الكلمة والكلام من الكلم ان قيل اذا كان المدلول الالتزامى لهذه الالفاظ الثلثة مشتركا فى كونه من مستتبعات القوة فما السر فى اشتقاقهما منه دون اشتقاقه منهما قلنا ان اشتمالهما على الزيادة من حيث الحروف والسكنات سبب اشتقاقهما منه دون اشتقاقه منهما فافهم من قول مولانا المدقق ويخطر بالبال ان كون التاثير لهذه الالفاظ الثلثة بالنظر الى انفسها من مستتبعات القوة مخالف للواقع لوجدان تاثير القرع والنقش فى الالفاظ التى ليس فى جوهر حروفها دلالة على القوة كزيد عمرو كما هو الظاهر لمن له ادنى تامل ويمكن ان يقال ان معنى قول الفاضل المحشى من مستتبعات القوة من لوازمها واللازم كما يكون مساويا كذلك قد يكون اعم كما هو المقرر فوجدان تاثير القرع والنقش فى الالفاظ التى ليس فى جوهر حروفها دلالة على القوة مما لا يضر وعدم الاشتقاق بين تلك الالفاظ لاجل فوات المناسبة اللفظية والله اعلم قوله ان تاثير انفسها وجدت ههنا نسختان احدهما انفسهما بضمير التثنية والثانية انفسها بضمير الواحد المؤنث ومآل كلتا النسختين الى امر واحد وهو ارادة انفس هذه الالفاظ الثلثة لانه على الاولى يكون الكلمة والكلام على طرف واحد والكلم على طرف اخر فيصح التعبير عنها بضمير التثنية وعلى الثانية يرجع الضمير الى المجموع وهو بتأويل الجماعة واحد مؤنث قوله بقرع الاسماع الباء للبيان والقرع والنقش مصدر للمعلوم ومايترتب آه معطوف على تاثير انفسهما كذا قال مولانا المدقق قوله نقش الصور الخ اى صورها وانما قلنا على مذهب من قال ان ارتسام الصور مطلقا سواء كانت الكليات

او الجزئيات فى الاذهان دون الحواس والافعلى مذهب من قال ان ارتسام صور الجزئيات فى الحواس
يكون صور هذه الالفاظ الثلثة لكونها من الجزئيات فى الحواس دون الاذهان هذا ما ظهر لى والله اعلم
قوله من الافعال هى جذب الملايمات ودفع المنافرات والاقدام والاحجام وغيرها ذلك قوله والانفعالات
هى التالم والتلذذ والانقباض والانبساط والفرح والغم وغير ذلك قوله على اى وجه كانت اى نفس هذه
الالفاظ الثلثة من تقديم الكاف على اللام وبالعكس والميم على اللام وبالعكس وهكذا فى الكاف والميم
قوله من مستتبعات خبر ان قوله التى هى مدلول اه والمراد من المدلول المدلول الالتزامى فانها
القوة من المدلولات الالتزامية لان الكاف من الحروف الشديدة واللام والميم من الحروف المجهورة
وهذا اجتماعهما يحصل القوة كما هو الظاهر قوله فان تقاليبها الخ وهى اللمك بتقديم اللام على الميم ثم
الكاف والملك بتقديم الميم على اللام ثم الكاف والكمل بتقديم الكاف على الميم ثم اللام والمكل بتقديم الميم
على الكاف ثم اللام والكلم بتقديم اللام على الكاف ثم الميم ولا شك فى تحقق القوة فى معانى هذه الالفاظ
فان الاول جلاء يكتحل به العين والاكتحال يوجب قوة البصر والثانى سخت كردن خمير فيحصل القوة والثالث
بمعنى التام ووجود القوة فيه ظاهر والرابع بمعنى قلة ماء البير وقلة مائها لا يجئ الا من قوتها وعدم رخاوتها
والخامس بمعنى مشت زدن ولا يجئ هذا الا من القوة كذا فهم والله اعلم قوله فالكلمة الخ فذلكة وحاصل
لما سبق وفى قوله متساوية الاقدام اشارة الى ان بين التاثيرين تشابها وكلام صاحب القيل لا يقبل الارجاع
الى هذا الوجه لكونه نصا فى التشبيه فلا يكون على هذا متساوية الاقدام لان المشبه به يكون اقوى من
المشبه اللهم الا ان يجعل المعطوف مع العاطف بعد قوله كالجرح وهو قوله وبالعكس وايضا لفظ معانيهما
اباء عن الارجاع الى هذا الوجه اللهم الا ان يراد بمعانيهما انفسا هذين اللفظين بعلاقة الدالية والمدلولية فافهم
قوله وقد عبر الخ لا يلايم هذا الارجاع لان التعبير المذكور يقتضى تشبيه تاثير معانى افرادهما الذى يصيبه
الالم والمراد بقوله لتاثير معانيهما عند الارجاع يكون تاثير القرع والنقش فلا يحصل التائيد اللهم الا ان يقال
وجه التائيد ان الشاعر لما شبه بعض تاثيرات معانيهما افرادهما بالجرح فلا اعتبار تشبيه تاثير انفسهما بالجرح
المذكور بالجرح مساغ وبالجملة الارجاع وان كان بعيدا من اللفظ الا ان جزالة المعنى يقتضيه وصوب السيد
السند قدس سره فى حواشى المطول فقال راع جزالة المعنى وان احوجك الى تكلفات كثيرة والله اعلم هكذا قال
الفاضل المدقق مع نوع تغير قوله الجرح بفتح الجيم الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من انه يعلم من قوله
لتاثير معانيهما فى النفوس كالجرح ان للجرح تاثيرا مثل تاثير الكلمة والكلام والحال ان الجرح بمعنى خستگى وزخم
وليس لهذين المعنيين تاثير بل هما امران مرتبان على التاثير وهو خسته كردن كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الجرح
ههنا بفتح الجيم وهو بمعنى خسته كردن لا بضمها حتى يكون بمعنى خستگى او زخم كما قال فى المنتخب جرح بالفتح خسته كردن
وطعن كردن در گواهى وعدالت وكسب كردن وبالضم خستگى وزخم جرح وجم جمع انتهى قال الشارح قدس سره

الا انه لا يستعمل بدون زيادة الواو فيقال الكمال ومنه

لتاثير الخ العبارة بحذف المضاف اى معانى افرادهما واعترض عليه بعض الافاضل بانه لا يكون لمعانى افراد
الكلمة والكلام تاثير فى النفوس بل لمعانى افراد الكلام فقط لانه لا يكون لمعانى افرادهما تاثير فى النفوس
بدون النسبة التامة واذا انسبت الكلمة الى اخرى نسبة تامة فلا يحصل الا الكلام واجيب عنه بانا لا نسلم عدم
التاثير بدون النسبة الا ترى الى المحترقين بنار عشقه تعالى ووجدهم وانقباضهم عن التوجه الى الاغيار انهم
يرقصون عند مجرد سماع اسمه تعالى والى المظلوم غاية الظلم انه ينقبض عند مجرد سماع اسم ظالمه وان سلمنا فنقول
ان التاثير فى النفوس اعم من ان يكون بطريق الاصالة او بطريق التبعية ولا شك فى وجود الثانى فى معانى افراد
الكلمة كما لا يخفى على من له ادنى لب فى العلوم لان تاثير الكل يستلزم تاثير الاجزاء والله اعلم قال الشارح قدس
سره وقد عبر الخ ان قيل قال الشارح الكافية فى ان قايل هذا الشعر امير المؤمنين على بن ابى طالب كرم الله وجهه فالواجب
على الشارح ان يقول قال على كرم الله وجهه لان التعبير عنه رضى الله عنه ببعض الشعراء تخفيف له وتخفيف
الصحابة رض ذنب عظيم قلنا لعل هذا لم يبلغ الى الشارح فلذا قال ما قاله كذا فهم من قول مولانا عصام الدين وقد
يجئ التعبير بلفظ البعض للتعظيم ايضا كما فى قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات كما تقرر فى علم المعانى
فلم لا يجوز ان يكون هذا التعبير من هذا القبيل واما جواز انشاد الشعر وصدقه فمذكور فى التفاسير بل فى قوله تعالى
والشعراء يتبعهم الغاوون الاية فى سورة الشعراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها قوله يعنى ان ذلك
الخ دفع ما يرد على الشارح من ان الغرض من قوله لتاثير معانيهما بيان التناسب المعنوى بين الكلمة والكلام
والكلم وهو قد تم بقوله كالجرح فلا حاجة الى قوله وقد عبر بعض الخ فلم ذكره وحاصل الدفع ان هذه العبارة
تقوية الكلام السابق وتائيد له لانه يعلم منه ان هذا التشبيه علاقة معتبرة بين الفصحاء لا انه مجرد احتمال
عقلى قوله علاقة معتبرة ان قيل ان التشبيه لغة واصطلاحا عبارة عن الدلالة على مشاركة امر لامر فى شئ
خاص مطلقا بالكاف ونحوه والعلاقة بين المستعار والمستعار منه المشابهة التى هى عبارة عن المشاركة المذكورة
فكيف يصح حمل العلاقة على التشبيه قلنا المراد بالتشبيه المشابهة من قبيل ذكر لفظ الدلالة وارادة المدلول
عليه كذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله جمع جراحته دفع ما يرد من ان الجرح لا يجمع على الجراحات بل على الجروح
كما علمت من قول صاحب منتخب اللغات المذكور لك سابقا ويعلم من قول المصنف فى الشافية ايضا فى بحث
الجمع فكيف يصح قول الشاعر جراحات الخ وحاصل الدفع غنى عن البيان قال الشارح قدس سره ولا يلتام
فى الاصل يلتئم من لئم مهموز العين فقلبت الهمزة الفا على خلاف القياس كذا قال مولانا عصمة الله فى المنتخب
التيام با هم يكديگر پيوسته شدن وبهم آمدن واستوار كردن سر زخم را انتهى وصحح قول ما جرح اللسان ما اثره
ما اثره اللسان على طريقة الاستعارة التبعية بان شبه التاثير بالجرح واشتق من لفظ الجرح الذى هو بمعنى التاثير
لفظ الفعل اعنى جرح ولفظ لا يلتام ملايم للمشبه به فهو ترشيح قال الشارح قدس سره والكلم جنس لما
اشار الى الاختلاف فى اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم بتسكين اللام اشار الى الاختلاف فى كون لفظ الكلم

مفرد الكلم بكسر اللام ويعلم من الاختلاف مما قال الشارح لان كون الكلم جنسا مستلزم لعدم كون لفظ
الكلمة مفرد الكلم وكونه جمعا مستلزم لكون لفظ الكلمة مفرد الكلم واعلم ان كلا من الفريقين قايل بان الكلم
جمع معنوى لا مفرد ولا مثنى ولا اسم جمع اما عدم كونه اسم جمع فلان من المتقرر انه يفرق بينه وبين واحده
بالتاء واسم الجمع لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء فينتج الى ان الكلم لا يكون اسم جمع واما عدم كونه مفردا
ومثنى فلعدم استعماله فى معناهما وهو الواحد والاثنان ولعدم كونه مثنى دليل اخر ايضا وهو عدم لحوق علامة
التثنية فى اخره مع كونه من الاسماء المتمكنة واما كونه جمعا معنويا فلانه لا يستعمل الا فيما فوق الاثنين بقى
ان الكلم هل هو جمع صيغى اى اصطلاحى وهو ما لا يكون اسم جمع ويكون موضوعا لما فوق الاثنين او
جنس وهو ما يكون موضوعا للماهية المعراة عن الوحدة والكثرة بحيث يجوز اطلاقه على الواحد والاثنين وعلى
ما فوقهما فذهب الجمهور الى الاول وذهب صاحب الصحاح واللباب الى الثانى قوله لكن لم يستعمل الخ استدراك
لما يتوهم من انه كيف يكون الكلم جنسا والحال انه يطلق على الواحد والكثير والكلم لا يطلق الا على ما فوق الاثنين
وحاصل الدفع ان الاطلاق على الواحد والكثير فى الجنس بالنظر الى الوضع واما بالنظر الى الاستعمال ايضا فكلا
وتخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين ليس الا فى الاستعمال واما بالنظر الى اصل الوضع فيجوز ان يطلق
على الواحد والاثنين وبالجملة ان تخصيص اطلاق الكلم بما فوق الاثنين لا يضر الجنسية والله اعلم قوله الا
فيما فوق الاثنين لا مخالفة بين كلامى الشارح والفاضل المحشى الا فى اللفظ والتوافق فى اللفظ غير لازم لان
مآل ما فوق الاثنين والثلثة فصاعدا واحد لان المراد بالفوقية اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة
كما يظهر على من له ادنى تامل فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لا جمع انما عقب
الجنس بقوله لا جمع ليحصل التقابل بقول صاحب الصحاح واللباب بطريق الصراحة لانه قال بجنسية
الكلم صراحة وان استلزم الجنسية عدم الجمعية والجمعية عدم الجنسية قال الشارح قدس سره
كتمر وتمرة متعلق بالمنفى لا بالنفى لان التمر جمع والتمرة مفرده كما يدل عليه عبارة صاحب المنتخب فى باب التاء
مع الراء ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها ومتعلق بالنفى لان التمر ليس بجمع كما يفهم من قول المصنف
فى بحث الجمع من هذا الكتاب حيث قال فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح ويخطر بالبال ان المناسب للشارح
ان يورد المثال المتيقن للجمعية ان كان مراده تمثيل المنفى والمتيقن للجنسية ان كان مراده تمثيل النفى لان
التوضيح فى هذا الطريق وان كان التفطن فى ما فصلنا والله اعلم قال الشارح قدس سره اليه يصعد الخ
الضمير راجع الى الله تعالى لانه هو المذكور سابقا حيث قال الله تعالى من كان يريد العزة فلله العزة جميعا واما
ما قيل الضمير راجع الى العرض فليس بسديد لعدم ذكره سابقا والمراد من الكلم كلمة التوحيد وقيل الكلم الطيب
يتنا ول الذكر والدعاء وقراءة القرآن وعنه عليه السلام هو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر اذا قالها العبد عرج بها الملك الى السماء رفيها بوجه الرحمن فاذا لم يكن له عمل صالح لم يقبل واعرض عنه

المراد منه الاول والثانى للاول فى كلام الشارح فلا يبعد فافهم منه وهشيار ارادة الفوقية بالذات من الفرق ۱۲ منه

ههنا الاول ان الصعود الحركة من السافل الى العالى فيعلم من هذا ان تعالى لواجب فى جهة العلو تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا الثانى ان اضافة الصعود الى الكلم لا يصح لانه يختص بالجواهر وهو ليس منها و
اجيب عن الاول بأن الصعود الى الله مجاز عن قبوله تعالى اياه وليس بالمعنى الحقيقى حتى يفهم منه
اثبات الجهة وبان العبارة بحذف المضافين من الضمير والتقدير والى محل عرض الاعمال عليه تعالى يصعد
الخ وعن الثانى بان العبارة بحذف المضاف وهو الصحيفة والتقدير واليه يصعد صحيفة الكلم ولا
شك فى جوهريتها هذا كله مافهم من قول القاضى البيضاوى فى تفسير هذه الاية مع نوع زيادة وتغير والله
اعلم **قوله** فانه لو كان جمعا الخ اشارة الى وجه الاستدلال بهذه الاية على جنسية الكلم وحاصله انه
لو كان جمعا لوجب تانيث صفته ولو وجب هذا التانيث لم يذكر صفته فينتج ان الكلم لو كان جمعا لم يذكر صفته
ويجعل هذه النتيجة مع قولنا والتالى باطل قياسا استثنائيا منتجا لنقيض المقدم الذى هو المطلوب اما الكبرى
من القياس الاول فظاهرة واما الصغرى منه فلان الطيب صفة الكلم والمطابقة بين الصفة والموصوف
ضرورى فى التذكير والتانيث والكلم على تقدير جمعية يكون مؤنثا فوجب تانيث صفته واما الصغرى من
القياس الثانى فظاهرة واما الكبرى منه فلقوله تعالى واليه يصعد الكلم الطيب هذا مافهم من حاشية للمدقق
المدقق ويخطر بالبال ان الكلم مؤنث على تقدير تاويله بالجماعة واما على تقدير تأويله بالجمع فلا وهذا
ايضا يفعل فيه كما يخفى والله اعلم **قوله** وبدليل انه ليس الخ تقرير الاستدلال انه لو كان جمعا صيغيا لكان
من اوزان الجمع والتالى باطل فالمقدم مثله وههنا ادلة اخر احدها انه لو كان جمعا لم يكن جمع قلة لان
اوزانها محصورة والكلم ليس منها بل يكون على تقدير جمعية جمع كثرة ومن المتقرر ان جمع الكثرة لا يصغر
على لفظه بل يرد فى حال التصغير الى واحده والكلم فى حال التصغير لا يرد الى واحده فلا يكون جمع كثرة ولما لم يكن
جمع قلة ايضا فلا يكون جمعا وثانيها ان الكلم لو كان جمعا لم يجز عود ضمير الواحد اليه والتالى باطل فالمقدم
مثله والثالث انه لو كان جمعا لرد فى النسبة الى الواحد والتالى باطل فالمقدم مثله هذا مانقل مولانا جمال الدين
عن الرضى واعترض ههنا ان هذه الادلة كلها ينفى الجمعية ولا يثبت الجنسية والمطلوب هذا دون ذلك
واجيب عنه ان اثبات الجنسية مستفاد من انتفاء الواسطة المعلوم مما سبق فتذكر **قوله** واليه ذهب
صاحب الصحاح فانه قال الكلم لا يكون اقل من ثلث كلمات لانه جمع كلمة **قال الشارح** قدس سره حيث
لا يقع الا ان اريد عدم الوقوع من حيث الوضع فهو ممنوع كيف وجاز ان يكون عدم الوقوع من حيث
الاستعمال كما صرح به الشارح الرضى فى مباحث الجمع وان اريد من حيث الاستعمال فهو غير مفيد كذا
قال مولانا جمال الدين **قال الشارح** قدس سره فصاعدا ذكر فى بعض الحواشى ان صاعدا حال و
عامله محذوف وتقدير الكلام لانه لا يقع الا على الثلث فيزداد ما يقع هو عليه صاعدا انتهى كذا قاله
الفاضل المدقق **قال الشارح** قدس سره والكلم الطيب مأول انه يحتمل ان يكون معناه ان لفظ البعض

مقدر فی نظم الآیة ویحتمل ان یکون معناه ان الکلم مأول ببعض الکلم وایا ما کان ان کان هذا القول منعا لمقدمته من دلیل الخصم فیدفع هذا المنع بان الظاهر هو ما ذکره الخصم من کون الکلم جنسا والحمل علیه متعین ما لم یوجد صارف والصارف غیر موجود ههنا وان کان جوابا عما قیل کیف یصح القول بانه جمع مع تذکیر الوصف فیرد علیه ان ترک الظاهر وهو کون الطیب صفة للکلم وادعاء خلافه وهو کونه صفة للبعض لابد له من دلیل حتی یتم وما قیل فی الدلیل اذ الصاعد الی الحضرة العالیة هو المقبول من الکلم الطیب لا جمیعها فلابد من اعتبار حذف المضاف وتقدیر البعض فهو صفة للمضاف المحذوف لیس بتام لانه ان اراد ان الصاعد هو الطیب لا جمیع الکلم من الخبیث والطیب فلابد من التقدیر قلنا الآیة الکریمة لا تدل علی صعود الجمیع حتی یکون ما ذکره دلیلا علی التقدیر کیف والمنصوص علیه بالصعود ههنا الکلم الطیب لا مطلقه سواء کان طیبا او خبیثا وان اراد ان الصاعد هو المقبول من الطیب لا جمیعه فالتقدیر ضروری لیفید صعود بعضه جدا لتقدیم قلنا ان الامر لیس کذلک اذا الطیب حینئذ صفة البعض ولا فرق بین ان یقال الیه یصعد الکلم الطیب او الیه یصعد بعض الکلم الطیب فی ان اللازم هو صعود الطیب بتمامه فظهر ان ارتکاب التقدیر کما یفید ما لاجله یرتکب فارتکابه مما لا حاصل له فضلا من ان یکون ضروریا مثبتا بالدلیل کذا قال مولانا جمال الدین **قوله** فان الصاعد آه غرض الفاضل المحشی ایراد الدلیل علی ترک الظاهر وادعاء خلافه المعلومین فی الحاشیة السابقة ویرد انه ان اراد بیان المناسبة بین المشبه والمشبه به کما هو الظاهر من کلامه اذ حاصله ان الکلم الطیب لما کان بعضا بالنسبة الی مطلق الکلم جاز ان یذکر ویراد به بعض الکلم الطیب کما یذکر الرحمة ویراد منه الاحسان فلا مناقشة فیه لکن الکلام فی باعث التاویل والتشبیه المذکور ما لا حاجة الیه الا ان یقال انه قصد زیادة الایضاح وان اراد بیان القرینة علی التاویل الواجب فاذکره لیس بتام کما لا یخفی والتشبیه المذکور ایضا لا یجدی فی ذلک نفعا هکذا قال مولانا جمال الدین **قوله** الی العمل الخ فی زیادة هذه العبارة اشارة الی دفع الاعتراض المذکور سابقا فی حاشیة قول الشارح الیه یصعد الکلم الخ فتذکر **قوله** ککلمة التوحید ان قیل کیف یصح تمثیل بعض الکلم بکلمة التوحید لانها جملة والکلمة لا تکون جملة کما هو الظاهر والکلم جمع کلمة قلنا ان الکلم لیس جمع کلمة بالمعنی المصطلح بل بالمعنی اللغوی والکلمة بالمعنی اللغوی یطلق علی الکلام کما قال صاحب الالفیة واحده کلمة والقول عم + وکلمة بها کلام قد یؤم **قوله** تاویل الرحمة الخ هذا التاویل لاجل ان الخبر من اسماء الذین هما فاعل وصل بینهما موخبره فی التذکیر والتانیث والمطابقة لازمة بینهما فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث کذا فی مابین اسم ان وخبرها او لاجل عدم صحة اضافة الرحمة الیه لانه رقة القلب وهو تعالی منزه عنه القلب ویمکن ان یجاب عن هذا الاعتراض بدون التاویل بانه قیل فی الرضی یجوز فعیل بمعنی فاعل علیه ای علی فعیل بمعنی مفعول فیحذف منه التاء کما یحذف فی علی تقدیر کونه بمعنی مفعول **قال** الشارح قدس سره واللام فیها للجنس وجه ذکر اللام وحده دون الالف سیأتی فی کلام الشارح نفسه

تحت قول المصنف ومن خواصه دخول اللام اعلم ان اللام على قسمين اسمي وحرفي فالاسمي ما يدخل على اسم
الفاعل واسم المفعول والحرفي ما بخلافه ثم الحرفي على نوعين زائد وغير زائد فالزائد هو الذي لا يحصل النقصان
في المعنى بسقوطه عن اللفظ كما في قول علي كرم الله وجهه لقد امرّ على اللئيم يسبني * فمضيت ثمة قلت لا يعنيني و
غير الزائد ما بخلافه ثم الزائد على نوعين لازم وغير لازم كلاهما اما عوض وغيره فالزائد اللازم العوض كاللام في لفظ
الله اما زيادتها فلان التعريف حصل بالعلمية واما لزومها فلانها جزء من العلم والاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامكان واما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه في الاصل اله ثم حذفت الهمزة وعوضت عنها
اللام ثم ادغمت اللام في اللام فصار الله والزائد اللازم الغير العوض كاللام في لفظ النجم والصعق والثريا اما وجه
الزيادة واللزوم فمثل ما ذكر في لام لفظ الله واما وجه عدم العوضية فظاهر والزائد الغير اللازم العوض كاللام في
الناس في يا ايها الناس اما زيادتها فلان التعريف حصل بحرف النداء واما عدم لزومها فلانها ليست جزءا من الكلمة
اذ يقال في سعة الكلام ناس واما عوضيتها فلانها عوض عن الهمزة لانه في الاصل اناس والزائد الغير اللازم الغير
اللازم كاللام في الغلامان في قول الشاعر فيا الغلامان اللذان فرا * اياكما ان تكسبان شرا * اما زيادتها فلان
التعريف حصل بحرف النداء واما عدم لزومها فلانها ليست جزءا من العلم واما عدم عوضيتها فلانه لم يحذف
عن هذا اللفظ شيء وغير الزائد على اربعة جنسية وهي التي يشار بها الى ماهية الشيء مع قطع النظر عن
الافراد كاللام في الرجل في الرجل خير من المرأة واستغراقية وهي التي يشار بها الى ماهية الشيء باعتبار تحققها في
جميع افرادها كاللام في الانسان في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الآية وعهدية ذهنية وهي التي يشار بها
الى الفرد المعلوم في ذهن المتكلم كاللام في الذئب في قوله تعالى اني اخاف ان يأكله الذئب وعهدية خارجية وهي
التي يشار بها الى الفرد المعلوم بين المتكلم والمخاطب كاللام في الرسول في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول
واذا عرفت هذا فاعلم ان قول الشارح واللام للجنس اه دفع ما يرد على المصنف من ان اللام الداخلة
على الكلمة ليست مندرجة تحت شيء من اقسام اللام فكيف يصح ايرادها ههنا اما الاسمي فلانها لا تدخل الا على اسم
الفاعل والمفعول ولفظ الكلمة ليس شيئا منهما كما هو الظاهر واما الحرفي الزائد فلانها هي التي لا يحصل بسقوطها النقصان
وههنا يحصل لانه تنكير المبتدأ واذا انتفى المقسم انتفى اقسامه واما الحرفي الغير الزائد فلان الجنسي والاستغراقي منه يلزم
الكثرة والتاء للوحدة وبينهما منافات وعلى الثاني يحصل التعريف للافراد وهو مخالف للواقع لان التعريف انما يكون للماهية
واما العهد الذهني فهو مستلزم لتنكير المبتدأ لانه في حكم النكرة كما تقرر مع الاستحالة المذكورة وهي عدم لزوم التعريف
للماهية واما العهد الخارجي فمنتف لاستدعائه سبق المعهود وهو منتف ههنا مع الاستحالة المذكورة وحاصل الدفع ان اللام حرفي
غير زائد جنسي ولا منافات بين الجنس والوحدة كما سيجيء والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب قوله هذا الوجه الخ اشارة
الى دفع ما يرد ههنا من ان ههنا احتمالان كما ذكرهما الشارح نفسه بل احتمالات ثلثة كون اللام للجنس وكونه
للعهد الخارجي وكونه للاستغراق فما الوجه في تقديم الجنس وحاصل الدفع ان احتمال الجنسية مختار و

كلما هو مختار يناسب تقديمه فينتج ان احتمال الجنسية يناسب تقديمه اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فلان
احتمال الجنسية مناسب لمقتضى المقام وكلما هو مناسب لمقتضى المقام يكون مختارا فاحتمال الجنسية يكون
مختارا والكبرى من هذا القياس ظاهرة واما الصغرى منه فاشار الفاضل المحشي الى اثباتها بقوله لان الخ
وسنذكر حاصله انشاء الله تعالى **قوله** لان المقام الخ والمراد من المقام مقام البداية بتعريف الكلمة
والكلام بالمعنى المصطلح عليهما لانه يبحث في هذا الكتاب من احوالهما بالمعنى المصطلح عليهما لا بالمعنى اللغوي
ولا مطلقا **قوله** لا تعريف الفرد الخ حاصل هذا الدليل الموعود سابقا ان اللام في الكلمة اذا كانت للعهد
الخارجي بارادة الكلمة الجارية على السنة النحاة فاما ان يكون الكلمة بالمعنى المصطلح او بالمعنى اللغوي
وهو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مهملا كان او موضوعا كما قال مولانا جامي او بعض ما يطلق عليه هذا
اللفظ فان كان الاول فلا يصح كون اللام للعهد الخارجي لان المعهود الخارجي يجب ان يكون حصة معينة
من مفهوم المعرف باللام والكلمة الجارية على السنة النحاة ليست حصة من مفهومها بل عين مفهومها
كما هو الظاهر وان كان الثاني والثالث فيصح كون اللام للعهد الخارجي لان الكلمة الجارية على السنة النحاة
قسم من الكلمة بالمعنى اللغوي او بعض ما يطلق عليه هذا اللفظ لكنه مخالف لمقتضى المقام لان مقتضاه تعريف
المعنى المصطلح عليه لا غيره واذا كانت للاستغراق فاما ان يراد ان كل الافراد معرفته او يراد ان المعرف هو الماهية
لكن ادخلت لام الاستغراق عليه ليفيد بيان الجمعية كما يدخل لفظ الكل او ما يؤدي مؤداه على المعرف
لبيان منعية فان كان الاول فلا يصح كون اللام للاستغراق لان التعريف لا يكون للافراد و[illegible] بل
للماهية ويجاب كما تقرر وان كان الثاني فيصح لان التعريف قد كان للماهية لكنه مخالف لمقتضى المقام لان
مقتضاه تعريف المعنى المصطلح عليه مطلقا سواء كان مع ذكر ما يفيد الجمعية او لا بخلاف لام الجنس لانه
موافق لمقتضى المقام فيكون مختارا بقي شيء في بالي وهو ان لام العهد الخارجي ولام الاستغراق اذا كانتا سيان
في الصحة والمخالفة من مقتضى المقام فما السر في تعرض الشارح للاول دون الثاني فتامل لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا **قوله** لام العهد اضافة اللام الى العهد الخارجي للعهد الخارجي اشارة الى لام الكلمة **قوله**
والتعريف الخ عطف على المقام والغرض من هذه العبارة الزهراء الى دفع ما يتوهم من ان مختارية الجنس
من العهد الخارجي والاستغراق مسلم لما ذكر لكنه مختاريته من لام العهد الذهني غير مسلم فلم لا يجوز ان
يراد من الكلمة المعنى المصطلح عليه ويشار بها الى فرد غير معين من مفهومها بناء على المعنى فيوافق مقتضى
المقام ويكون اللام للعهد الذهني دون الجنس وحاصل الدفع ان كون اللام للعهد الذهني ههنا باطل لان
الاشارة بها الى فرد غير معين عند المخاطب والتعريف لا يكون للفرد مطلقا اعم من ان يكون معينا او غيره
بل يكون للطبيعة ان قيل فعلى هذا لا يصح كون اللام للعهد الخارجي ايضا لان الاشارة بها ايضا الى فرد لكنه
معين بل هي بعدم الصحة اولى لاخذ التعيين في المشار بها مع انك قلت انها صحيحة لكنها مخالفة من مقتضى المقام

قلنا ان المشار بها ههنا هو الفرد النوعي للكلمة بمعناها اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ لا الفرد الشخصي وهذا
لا يصلح للمعرفية واما ذلك فهو صالح له فلا ايراد نعم يبقى شيآن في بالي احدهما انه لم لا يجوز ان يكون اللام في الكلمة للعهد
الذهني ويشار بها الى الفرد النوعي الغير المعين للكلمة بالمعنى اللغوي او بمعنى ما يطلق عليه هذا اللفظ واما عدّ الشارح
هذا الاحتمال عن مقتضى المقام فمشترك مع احتمال لام العهد الخارجي وثانيهما ان قوله والتعريف عطف على المقام
فيكون تقديرا لكلام هذا الوجه هو المختار من العهد الذهني لان التعريف آه وظاهر ان هذا الدليل لا يقتضي مختارية
بل وجوبه الا ان يراد من الاختيار الوجوب والله اعلم **قوله** فاللام للجنس تفريع على ما سبق قال مولانا عبد الحكيم
وفي عطف الطبيعة على الجنس اشارة الى انه ليس ههنا بالمعنى الاعم الشامل للطبيعة والاستغراق والعهد الذهني
انتهى وفيه بحث وهو ان الجنس المتفرع على نفي كون اللام للاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني لا يحتمل
المعنى العام فلا يتم القول بان ذلك العطف لتلك الاشارة فالوجه للعطف ان يقال لانه للاشارة الى ان لام الجنس
يسمى باسمين لام الجنس ولام الطبيعة كذا افهم من حاشية الفاضل السيالكوتي والله اعلم **قوله** والقابل آه يعني
ذلك آه اى كون التاء للوحدة وحاصل هذا المنع ان التاء في الكلمة وان كانت تدل على الوحدة في اللغة لكن الكلمة لما
نقلت في العرف الى اللفظ ومنع الموصوف والمجموع لعدم التاء اسما لهذا المعنى صارت تاء لفظ الكلمة كدال لفظ زيد في عدم
الدلالة على شيء فدلالة التاء على الوحدة تكون غير مسلمة **قوله** في المعنى العرفي اى الاصطلاحي للكلمة
قوله خصوصا مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره خص هذا المنع من بين المنوع الثلثة التي ذكر اثنان منها في
كلام الفاضل المحشي وواحد منها في كلام الشارح عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة الى اللفظ وقال الوحدة
غير ملحوظة لتصريحهم بان الوحدة غير مرادة **قوله** ولئن سلم آه يعني ولو سلم دلالة التاء على الوحدة في لفظ الكلمة
لكن لا نسلم ان هذه الدلالة معتبرة ههنا كما ان لفظ العبد والله دال على الوحدة في لفظ عبد الله حين علميته لكن
هذه الدلالة ليست بمرادة في هذا الحين ولذا يكون مفردا في هذا الحين كيف والكلمة وقعت ههنا معرفة
ومن المقرر ان التعريف لا يكون الا للمعرفة فالتاء في لفظ الكلمة ههنا تجردت عن معنى الوحدة لتجرد اسماء الاجناس
في مقام التعريف عن الوحدة لئلا يلزم التعريف للفرد ان كان اسم الجنس معرفا او بالفرد ان كان معرفا **قوله**
على تقدير وضعها الخ دفع ما يتوهم من ان تجرد اسماء الاجناس عن الوحدة يقتضي سبق وجودها في تلك الاسماء
وهي منتفية فيها لانها موضوعة للطبيعة والوحدة مدلول التنوين التنكيري فحاصل الدفع ان في اسماء الاجناس
مذهبين احدهما ما ذكره المتوهم وثانيهما انها موضوعة للفرد المنتشر والتجريد مبني على هذا المذهب اعلم ان
الفرد المنتشر يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين احدهما فرد غير معين من الكلي اى شخص منه غير معين
في نفسه من غير صنع بحيث يطابق كل شخص منه على وجه البدلية دون الاجتماع كمسوس الطفل بين الاصابع
اذ يعتبر في مفهومه قيد غير معين اعني مفهوم الفردية مضافا الى الكلي كانسان ما مثلا فيكون معناه انسان واحد
بالتشخص اى شخص كان فيمكن ان يكون في نفسه زيد او عمرو او غيره والآخر فرد معين في نفسه غير معين

ـه الفرد يعين لاسم الجنس والجنس ان اسم الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء والجنس لا يطلق على القليل والكثير واسم الجنس لا يطلق على الكثير على سبيل الاجتماع بل على سبيل البدل كرجل مثلا فيعلم هذا يكون كل اسم جنس جنسا بدون العكس كما قال الرضي في بحث التمييز ١٢ منه

عند العقول كالشبح الحاصل لضعيف البصر وهذا الابهام ان يكون فى نفسه ايا ما كان من اشخاص الانسان بل هو فى نفسه انسان او غيره نعم يصح عند العقل ان يكون ايا منهم على سبيل الاشتراك والتجويز الذهنى من حيث انه غير معلوم التعين كذا قال قاضى محمد مبارك فى حاشية على حاشية الزاهد على شرح المواقف **قوله** وليس التاء آه فيه اشارة الى الرد على الفاضل الهندى حيث منع التجريد فى التاء من معنى الوحدة بدليل ان التاء نصة فى الوحدة **قوله** بدليل كلمتين حاصل الدليل انه لو كانت التاء نصة فى الوحدة لما جاء كلمتين وتمرتين لان مدلولهما الاثنية ومدلول التاء على هذا يكون الوحدة وبينهما منافات كما هو الظاهر قال الفاضل الچلپى فيه نظر وهو ان دلالتهما على عدم نصوصية التاء فى الوحدة على تقدير ان يكون الوحدة المدلولة للتاء بشرط لا اما اذا كانت لا بشرط شئ كما هو الظاهر من كون الوحدة المدلولة للنكرة لا بشرط شئ فلا انتهى ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بان احداث هذه الاعتبارات من وظايف الفلاسفة دون الادباء فالظاهر من كون الوحدة مدلول التاء هو عدم وجود شئ آخر معه والله اعلم ويمكن ان يرد قول الفاضل الهندى بوجه آخر بانه لو كانت التاء نصة فى الوحدة لما جاء كماة للجنس وكلم للواحد كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** هذا جواب الخ دفع ما يتوهم من انه لما كان ههنا منع كون التاء للوحدة على تقدير التسليم منع اداتها من التاء فلم لم يجب الشارح بهذا الطريق وحاصل الدفع ان جواب الشارح جواب على تقدير التنزل والتسليم فكانه اجاب الشارح بذلك الطريق ايضا اعلم ان قوله واللام للجنس آه دفع اعتراض يرد على المصنف وقررناه سابقا وتحقيق المقام ودفع القدح فى كون اللام للجنس والتاء للوحدة بقوله ولا منافات الخ فعلى الاول يصح قول الفاضل المحشى هذا جواب الخ لان لهذا الاعتراض اجوبة ثلثة وعلى الثانى لا يصح لانه ليس للقدح فى كون اللام للجنس والتاء للوحدة بعد الحكم بان التاء للوحدة الا جواب واحد وهو الجواب بعدم المنافات الآن يقال ان الظاهر هو الاحتمال الاول لان دأب الشارح فى هذا الكتاب دفع الاعتراضات الواردة على المصنف بعبارة مختصرة فلذا حمل الفاضل المحشى على الاحتمال الاول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لجواز اتصاف آه المراد من الاتصاف الاخبار لان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فلا يلزم التدافع بين عبارتى الشارح اما وجه التدافع وهو انه يجب على الشارح ان يقول الجنس الواحد والواحد الجنس بان اتصاف فاذا قال بالاخبار يلزم التدافع **قوله** طبعية كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يتصف الجنس بالواحد لانه اخذ الكثرة فى مفهومه وحاصل الدفع ان الكثير قد يتشابه اجزاؤه مع الكل فى الاسم بمعنى يكون اسم الكل والجزء واحدا فكما يطلق هذا الاسم على الكل فكذلك يطلق على كل جزء منه كالماء فانه يطلق على البحر وعلى كل قطرة منه وحاصل الدفع ان المراد من الوحدة اعم من ان يكون طبعية او صناعية والاول وان لم يتحقق فى الجنس لكن الثانى متحقق فيه والوحدة الطبعية ما يكون خلقية اى من غير مدخلية فعل العباد والصناعية ما يكون بمدخلية فعل العباد كالسرير وكالمفهومات الاصطلاحية المعبرة بها عن امور متعددة وبما ذكر ظهر ان قول الفاضل المحشى او غير ذلك اشارة الى تقسيم آخر للوحدة لكونها حقيقية اى لا كثرة فى معروضها بوجه من الوجوه

او اعتبارية كاعتبار العسكر واحدا كذا قال مولانا نور الحق والله اعلم بالحق **قوله** فيه نظر اه حاصل النظر ان المراد
من الوحدة في قول الشارح لجواز اتصاف الخ اما الوحدة الفردية التي هي مدلول التاء او الوحدة الجنسية فان كان الاول
فلا نسلم الاتصاف لان معروض تلك الوحدة الشخص والجنس ليس بشخص كما هو الظاهر وان كان الثاني فالاتصاف
مسلم لكن لا يستلزم المدعى وهو عدم المنافاة بين الجنس والوحدة التي هي مدلول التاء اعني الوحدة الفردية
قوله هذه الوحدة اي الوحدة التي يتصف الجنس بها **قوله** مدلول الهاء عبّر عن التاء بالهاء لانها يصير في حال
الوقف هاء كما تقرر في مقره **قوله** فانها اي الوحدة التي هي مدلول التاء **قوله** جنسية والوحدة التي وصفت
الجنس جنسية **قوله** ويمكن ان يجاب اه حاصل الجواب باختيار الشق الثاني والوحدة الجنسية وان لم تكن مدلول
التاء بحسب اصل اللغة لكنها مدلول التاء ههنا بحسب الاصطلاح لان الكلمة لما نقلت من المعنى اللغوي الذي
هو ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا مع الوحدة الشخصية الى المعنى الاصطلاحي الذي هو لفظ وضع الخ فيكون التاء
ايضا منقولة من الوحدة الشخصية الى الوحدة الجنسية والا لم يتم نقل الكلمة واذا تقرر هذا فيتلازم الدليل المذكور
قوله النحاة جمع ناح بمعنى عالم النحو كقضاة جمع قاض ودعاة جمع داع **قوله** ويلزم من ذلك الخ اشارة الى ضعف
هذا الجواب بان الشارح قال فيما سبق ان نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر ويلزم من هذا الجواب ان
لا يكون نسبة الكلمة الى الكلم كنسبة التمرة الى التمر لان الوحدة في التمرة وحدة فردية بخلاف وحدة الكلمة على
هذا لان الوحدة فيها جنسية ولعل وجه التمريض المشار بقوله يمكن هذا اقول لا يخفى ضعف هذا التضعيف لانا
لا نسلم ان مراد الشارح بالتشبيه تشبيه الكلمة الاصطلاحية بالتمرة لانه لم لا يجوز ان يكون المراد به تشبيه الكلمة
اللغوية والوحدة فيها شخصية كما عرفت وان سلمنا ذلك فلا نسلم ان المراد بالتشبيه التشبيه في كل الامور حتى
يلزم عدم تمام التشبيه بل في الفرق بالتاء وعدمه وهو ثابت ولعل وجه ضعف هذا الجواب ان هذا الجواب يعلم
منه ان التاء ملحقة بلفظ الكلمة قبل النقل وهو لم يثبت الى الآن لم لا يجوز ان تكون ملحقة بها بعده **قوله** يعني
ان بين الخ فيه اشارة الى دفع التوهمين الذين يردان على كلام الشارح الاول ان هذا القول اعني والواحد بالجنسية
غير مناسب في هذا المقام بوجهين الاول عدم الحاجة اليه لانه يكفي لاثبات المدعى اتصاف الجنس بالوحدة
والثاني عدم التطابق لما سبق لان المطابق له والوحدة بالجنس كما هو الظاهر لمن له ادنى مسكة والثاني ان الشاهد
الذي صدره الشارح بقوله يقال الخ مخالف لما هو شاهد له ايضا بوجهين الاول ان المذكور فيما هو شاهد له لفظ
الوحدة والجنسية والمذكور في الشاهد لفظ الواحد والجنس وبينهما تغاير كما لا يخفى والثاني ان المذكور فيما هو شاهد
له لفظ الاتصاف المثبت في الشاهد الصدق وبينهما ايضا تغاير وحاصل الدفع ان مراد الشارح ان بينهما تصادقا
والمراد من الوحدة الواحد من قبيل ذكر المبدء وارادة المشتق ومن الجنسية الجنس بجعل الياء للنسبة
والتاء للتانيث والنسبة من قبيل نسبة المسمى الى الاسم والتقدير بالماهية المسماة بلفظ الجنس وبمن الاتصاف
الصدق لان الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف وعليك بتطبيق هذا الدفع بالتوهم الثاني

ولا يخفى انه اذا كان المراد من الاتصاف الصدق فيكون قول الشارح يقال من قبيل اللف والنشر الغير المرتب وهذا الطريق ايضا متعارف عندهم فافهم فانه من سوانح الوقت **قوله** اصلا اى موضوعا **قوله** وضعا اى محلا **قال** الشارح قدس سره اللفظ فى اللغة الرمى دفع ما يرد على المصنف من ان حمل اللفظ على الكلمة غير صحيح لتمصنف وحمل المصدر اما على المصدر الذى هو مراد فه كما فى قولك القعود جلوس او على المصدر الذى هو حصته كما فى قولك الضرب الشديد ضرب والكلمة ليست مرادفة اللفظ كما هو الظاهر ولا حصته منه لانها حصة الملفوظ كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان للفظ معنيين معنى فى اللغة ومعنى فى العرف والاصطلاح ومصدريته بالاعتبار الاول لا باعتبار الثانى والمراد ههنا الثانى لا الاول فتامل **قوله** ورمى الشئ آه اشارة الى التعريض على الشارح بان للفظ معان ثلثة فى اللغة فلم ذكر الشارح المعنى الواحد منها وترك الباقين الآخرين مع حصول قوة المناسبة بين المنقول عنه والمنقول اليه على تقديرهما ويمكن ان يجاب من قبل الشارح بما افاده مولانا عبد الحكيم نور مرقده الله الرحيم وحاصله ان لفظ اللفظ موضوع للرمى المطلق دون رمى الشئ من الفم حرفا وصوتا ودون رمى الحرف من الفم وهو التكلم فلذا قال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى اما وجه عدم وضعه لهذين المقيدين فهو انه ان وضع لهما فيكون استعماله فى المطلق كما ثبت من اللغة اما بطريق الاشتراك بان كان موضوعا له ايضا او بطريق المجاز بان لم يوضع له ويستعمل فيه بعلاقة الاطلاق والتقييد وكلاهما خلاف الاصل بالنظر الى الحقيقة لانهما محتاجان الى القرينة وان اختلفا فى امر الاحتياج لان احتياج المشترك الى القرينة لتعيين المراد بخلاف احتياج المجاز لانه للفهم كما تقرر بخلاف الحقيقة فانه غير محتاج الى القرينة وكلما هو محتاج الى شئ فهو خلاف الاصل فوضع لفظ اللفظ لذينك المقيدين يكون خلاف الاصل فلا يكون موجودا لان وجدان خلاف الاصل من العقلاء غير معقول واما اذا كان موضوعا للمطلق فلا يكون استعماله فى ذينك المقيدين بطريق الاشتراك او المجاز لان استعمال المطلق فى المقيد حقيقة انتهى ولا يذهب عليك ان استعمال المطلق فى المقيد حقيقة اذا لوحظ المقيد من حيث انه مطلق واما اذا لوحظ المقيد من حيث انه مقيد كما هو المناسب للمقيد فلا فوقع القرار على ما عنه الفرار وبما قال الفاضل المدقق ادام الله فيوضه وحاصله ان لفظ اللفظ استعمل فى اللغة فى المعانى الثلثة ولم يعلم انه لاى معنى وضع ومن المتقرر ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز فحمله على الحقيقة والمجاز اولى لانه علم بالاستقراء غلبته وحمل المجاز على الاشتراك والمظنون الحاق الشئ بالاعم الاغلب فعلم بمعونة تينك المقدمتين ان الواحد فى تلك المعانى الثلثة حقيقى معنى والباقى معنى مجازى والمناسب لحقيقته المطلق لمناسبة لها فى كثرة الموارد يعنى كما ان موارد الحقيقة تكون اكثير بسبب وضع اللفظ له كذلك موارد تحقق المطلق اكثر بسبب قلته موانعه بالنظر الى الخاص لان موانع العام موانع الخاص مع الزيادة كما تقرر فيكون المطلق من بين تلك المعانى الثلثة وهو الرمى معنى حقيقيا فلذا قال الشارح اللفظ فى اللغة الرمى انتهى آه لا يخفى عليك ان وجود الموارد ليس بلازم للحقيقة فضلا عن كثرتها

كما ترى فى المجازات المتروكة الحقايق فاذا عرفت هذا فلا يحصل المناسبة بين المطلق والحقيقة حتى يتعين المطلق لحقيقته من بين تلك المعانى الثلثة كما قال ذلك الفاضل المدقق وبما يفهم من كلام مولانا ابو البقاء طيب الله مضجعه صاحب الجود والعطاء من ان معنى اللفظ فى اصل اللغة الرمى المطلق واما المقيدان المذكوران ظناً بمعنيين له فى اصل اللغة بل بعد النقل ومراد الشارح ههنا بيان معنى لفظ اللفظ فى اصل اللغة فلذا قال اللفظ فى اللغة الرمى انتهى ولا يخطر ببالك ان من شروط النقل الهجران فى المعنى الاول وهو ليس بموجود ههنا اذ لفظ اللفظ يستعمل فى المطلق ايضا فكيف يكون ذلك المقيدان معنيين للفظ اللفظ بعد النقل كما يفهم من قوله لانا نقول ان هذا الشرط فى النقل الى الاصطلاح وايضا قد تقرر ان النقل لا يكون من اللغة الى اللغة وبما اقول ان مقصود الشارح ههنا ليس بيان المعانى اللغوية للفظ اللفظ قصدا حتى يتم تعرض الفاضل المحشى عليه بل مقصوده دفع الايراد الذى قررناه فى الحاشية السابقة بلا فصل عن المصنف ويكفى فيه بيان المعنى الواحد اما بيان وجه هذا المعنى اى المطلق بخصوصه دون واحد من مقيديه فهو الشرافته لكثرة الموارد فتامل وانصف بعين قادحة التقليد عن الصدق لان الرجال يعرفون ببيان الحق لا الحق ببيان الرجال **قوله** الشئ سواء كان حرفا او غيره **قوله** والتكلم اى الحرف من الفم ففى هذه المعانى تعميم وتخصيص على سبيل التدريج كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره الكلمة الخ دليل كون اللفظ بمعنى الرمى المطلق **قال** الشارح قدس سره اى رميتها اى من الفم وغيره **قوله** المفهوم من كلام الخ الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الاعتراض على الشارح بمنع النقل فى عرف النحاة مستندا بالمفهوم من كلام الشيخ الرضى **قوله** ثم استعمل آه لا يخفى عليك ان سياق هذه العبارة دال على ان استعمال اللفظ لغة فى الملفوظ به ليس بطريق الحقيقة بل بطريق المجاز كما يشهد به الوجدان السليم كيف لا ولو كان الملفوظ به معنى حقيقيا للفظ لكان فى قول الفاضل المحشى وهى الشئ من الفم الخ قصور فى معرض التعريض على الشارح بالقصور وهو بعيد عن شان كل عاقل فضلا عن مثل الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** هو المراد ههنا لعدم صحة حمل اللفظ على الكلمة على تقدير كونه بمعنى التكلم وان خطر ببالك ان الملفوظ به معنى مجازى للفظ كما ثبت آنفا واخذه فى التعريف شنيع فكيف يكون مرادا ههنا فادفعه بان اخذ المجاز فى التعريف ليس بشنيع مطلقا بل مع عدم القرينة وههنا وجدت وهى الحمل من البليغ والله اعلم **قوله** فعلى هذا اى على المفهوم من كلام الشيخ الرضى **قوله** لا يكون فيه نقل لا فى اللغة ولا فى عرف النحاة فلا وجه للتخصيص بالثانى الواقع فى كلام الفاضل المدقق اما الاول فلما تقرر من ان درجة المنقول تكون احوط من درجة المنقول عنه لا مساوية معها ولا زائدة عليها ولو وجد نقل اللفظ من المعنى اللغوى الى المعنى اللغوى الآخر لكانت درجتهما مساويته وهو خلاف ما تقرر واما الثانى فلعدم الحاجة اليه لان كلما هو داخل فى ما يتلفظ به الانسان الخ فهو داخل فى الملفوظ به الذى يستعمل اللفظ فيه لغة فاى حاجة الى النقل ان قيل ان وجه التخصيص بالثانى ان المقصود من هذا القول منع النقل المثبت فى كلام الشارح وما هو الا النقل فى عرف النحاة قلنا ان منع ذلك النقل يثبت بمنع المطلق بالطريق الاولى فلا حاجة الى التخصيص والله اعلم

قوله لا يقال آه اثبات للمقدمة الممنوعة وحاصله ان نقل اللفظ في عرف النحاة موجود ومحتاج اليه لانه لو لم ينقل الى
ما يتلفظ لخرج المنوي عن تعريف الكلمة لانه ليس بملفوظ به لغة لان الملفوظ به في اللغة هو الملفوظ به الحقيقي و
المنوي داخل في الكلمة اتفاقا فيكون خروجه عنها خلاف المجمع عليه فيكون باطلا فيحتاج الى النقل قوله لانا نقول آه
حاصله انا كما في ما يتلفظ به الانسان تعميما من الحقيقي والحكمي به يدخل المنوي كذلك في الملفوظ به تعميم من الحقيقي
والحكمي وبه يدخل المنوي فهما سيان في الدخول على تقدير وعدمه على تقدير آخر فاي حاجة الى النقل قال مولانا عبد الحكيم
نور مرقده الرحيم ما حاصله ان ارادة العام من الملفوظ به اما على تقدير المجاز او على تقدير النقل لا سبيل الى الاول لان
اخذ المجاز في التعريفات شنيع وقبيح فتعين الثاني فثبت القول بالنقل الممنوع واجاب عن هذا الفاضل المدقق ادام
الله فيوضه بما حاصله انا نختار الشق الاول والشناعة عند عدم وجود القرينة وهي موجودة ههنا وهي الاتفاق
على ان المنوي كلمة ويخطر ببالي ان الملفوظ به كان معنى مجازيا للفظ اللفظ كما علم سابقا واذا كان ارادة العام منه
بطريق المجاز كما فهم من قول هذا الفاضل المدقق كان للمجاز مجاز وهو خلاف ما تقرر عند الكل ويمكن ان يجاب عن هذا
الوهم بما يخطر بالبال ايضا من انه لا يكون للمجاز مجاز اذا لم يكن الاول مشهورا بمنزلة الحقيقة واما اذا كان
مشهورا فيكون له مجاز كما ترى في الصلوة المنسوبة الى الله تعالى لانه بمعنى الرحمة مجاز لان الصلوة في الاصل الدعاء
ثم صارت الرحمة مجازا من الاحسان هذا ما يختلج في ذهن القاصر في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام قوله
المراد باللفظ اي باللفظ الذي هو بمعنى الملفوظ به قوله لفظا اي ملفوظا به قوله ولعل الخ اشارة الى جواب هذا المنع
باثبات المقدمة الممنوعة بان اللفظ اذا ذكر في محاورات النحاة لم يفهم منه في عرفهم الا المعنى الشامل للملفوظ به
الحقيقي والحكمي دون غيره وهل هذا الا معنى النقل فوجد النقل في اللفظ فلذا قال الشارح ثم نقل الخ قوله النقل
اي نقل اللفظ في عرف النحاة لانه هو المحتاج قوله النحاة اشارة الى ان اهل اللغة اذا ذكروا اللفظ في محاوراتهم يفهم
منه هذا المعنى اي المعنى الشامل والآخر ايضا فلا يوجد النقل في اصطلاحهم كما لا يخفى ووجه عدم الصحة قد
ذكر سابقا قال الشارح قدس سره ابتداء منصوب على انه مفعول مطلق لنقل فان قلت ان هو اشتراك المنصب
اشتمال معنى الفعل عليه هذا ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكيف ينصب قلت انه مفعول مطلق مجازا باعتبار
الموصوف المحذوف وهو النقل والاشتمال عليه موجود ثم يأول بالمنسوب وبالمشتق ليصح توصيف النقل به
وهذه المعاملة مثل المعاملة في قول المصنف وقد يحذف جوازا وغير ذلك قوله فيكون الخ الضمير راجع الى
التسمية المفهومة من النقل المفهوم من قول الشارح ثم نقل اما اللزوم الثاني فظاهر واما اللزوم الاول فلان اللفظ
اذا نقل من معنى الى معنى آخر يكون المعنى الآخر مسمى به كما ان المعنى الاول مسمى به اولا وبهذا اندفع ما يخطر بالبال
من ان ضمير يكون اما ان يكون راجعا الى الابتداء او الى النقل لا سبيل الى الاول كما هو الظاهر ولا سبيل الى الثاني لان
التسمية ليست بلازمة للنقل والله اعلم قوله من قبيل آه اي من جملة تسمية الخ فلا يرد ما قيل فافهم قوله تسمية
المسبب الخ لان الرمي المطلق باعتبار بعض الافراد الذي هو التلفظ سبب لحصول ما يتلفظ به باعتبار بعض افراده

وهو الحقيقي فان قلت ان السبب لحصول ما يتلفظ به الخ ليس الا التلفظ وهو فرد من افراد الرمي المطلق ولا يستند احكام الافراد للشيء المطلق المأخوذ ههنا بل الى مطلق الشيء الغير المأخوذ ههنا كما تقرر فكيف يستند النسبة الى الرمي المطلق حتى يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب قلنا ان هذا تدقيق فلسفي غير معتبر عند الادباء بل عندهم الشيء المطلق ومطلق الشيء سيان في استناد احكام الافراد اليهما ومن اجل عدم اعتبار التدقيق الفلسفي عند الادباء صارت اقسام الدلالة عندهم اربعة والا فاقسام الدلالة خمسة كما هو المثبت في مقره ولا يخفى قلق ما في حاشية مولانا عبد الحكيم نور مرقده الله الرحيم ههنا لان التلفظ ليس بمنقول عنه حتى يحتاج الى اثبات سببية الآن يقال ان اثبات سببية اثبات سببية مطلقة الذي هو الرمي المطلق كما ثبت في الكتاب هذا ما يخطر في الفؤاد والله اعلم بحقيقته المراد **قوله** او من قبيل اطلاق الرمي المطلق متعلق بكسر اللام على ما يتلفظ به باعتبار بعض افراده وهو الحقيقي لان المراد من التعلق في عرفهم تعلق الفعل او شبهه بغير الفاعل وهو ههنا موجود لان الرمي مصدر وهو شبه الفعل وما يتلفظ مفعوله وتعلق المصدر بالمفعول امر ثبت وههنا سؤال وجواب على طبق ما مر فتامل قال الفاضل المدقق ادام الله فيوضه ما حاصله ان من المتقرر فيما بينهم ان المفعول شرط المصدر المتعدي وهو مشروط به فيكون من قبيل تسمية الشرط باعتبار بعض افراده باسم المشروط ايضا واذا اختلفا جهتا التوقف لان المفعول من حيث التحقق مسبب عن المصدر ههنا ومن حيث الذات شرط لم يثبت الدور لانه توقف كل واحد من الشيئين على الآخر من جهته ولعله وههنا ايضا سؤال وجواب على طبق ما مر فتامل ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** فليس فيه آه بخلاف الوجه الثاني فان فيه نقلا من اللفظ الى الملفوظ ومنه الى ما يتلفظ ولا يخفى ان استعمال اللفظ في الملفوظ ليس الا بطريق المجاز كما يعلم من عبارة الشارح او بعد جعله الخ اذ لو كان بطريق النقل لكان المناسب له ان يقول او بعد نقله الى الملفوظ فالوجهان سيان في عدم مؤنة تعدد النقل فيهما فان قلت انه اذا كان استعمال اللفظ في الملفوظ بطريق المجاز فكيف يصح النقل الثاني لان المعنى المجازي غير قابل لان يكون منقولا عنه قلت اذا اشتهر المعنى المجازي فيصح النقل عنه كما يصح المجاز منه ويكفي الاشتهار لان المقام ظني فيكفي فيه الاحتمال واذا كان من المتقرر ان النقل لا يكون طاريا الا على اللغة فكيف يصح القول بان اللفظ نقل اصطلاحيا من المعنى المصدري الى الملفوظ ونقل اصطلاحيا منه الى ما يتلفظ لانه على هذا يكون النقل الثاني واردا على الاصطلاح لا احتمال كون الملفوظ معنى لغويا يوجب النقل من اللغة الى اللغة وهو خلاف ما ثبت في مقره من كل عاقل فضلا عن ينعقد عليه الا تامل الآن يراد من النقل المعنى اللغوي فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم يساعده قول الفحول **قال** الشارح قدس سره او بعد الخ اي يسمى الملفوظ الذي هو بمعنى المرمي باللفظ الذي هو بمعنى الرمي اولا ثم يسمى ما يتلفظ به الخ باللفظ والتسمية الاولى من قبيل تسمية المسبب باسم السبب ومن قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق او من قبيل تسمية الشرط باسم المشروط **قوله** فيكون الخ اي فيكون تسمية ما يتلفظ الخ باللفظ من قبيل تسمية الخاص باسم العام والمراد من العام والخاص العام والخاص من وجه لان بين الملفوظ الذي هو بمعنى الرمي وبين ما يتلفظ به الخ عموما وخصوصا من وجه مادة الاجتماع اللفظ الحقيقي كزيد ومادة افتراق الاول عن الثاني النواة الملقاة من الفم او غيره ومادة

افتراق الثانی من الاول اللفظ الحکمی ای المنوی قوله وهذا اقرب آه ای تسمیة الخاص باسم الع
اقرب من تسمیة المسبب باسم السبب او المتعلق باسم المتعلق وکذا من تسمیة الشرط باسم المشروط
لان الحمل الذی هو مقتضی الاتحاد یوجد بین العام والخاص لا بین الامور الاخر المذکورة فعلم هذا
هذا ان بین الاولین علاقة لیست فی کل واحد من الاخریین وهی علاقة الاتحاد من وجه فلذا
تکون هذه العلاقة اقرب فیکون لکل واحد من الاحتمالین وجه ترجیح ومرجوحیة اما وجه الترجیح
فی الاول فهو عدم تعدد النقل واما وجه مرجوحیته فهو بعد العلاقة واما وجه الترجیح فی الثانی
فهو قرب العلاقة واما وجه مرجوحیته فهو تعدد النقل والله اعلم قوله بمعنی الرمی الباء للتلبس ای
اللفظ المتلبس بمعنی الرمی من الفم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع له ولا وجه لتفسیر الفاضل
المدقق ههنا بقوله ای معنی اللفظ المتلبس بمعنی الرمی من الفم وبمعنی التکلم تلبس الموضوع بالموضوع
له انتهی لان معنی اللفظ لیس بموضوع بل الموضوع هو اللفظ والله اعلم قوله ابتداء او بواسطة
والعلاقات فی الاحتمال الاول من کلا المعنیین وفی الثانی منهما هی العلاقات المذکورة سابقا
فی الکتاب والحاشیة الا ان فی الاحتمال الثانی من المعنی الثانی المراد من العام والخاص العام
والخاص مطلقا لان التکلم باخص مطلقا مما یتلفظ به الخ لشموله المنوی بخلافه فیکون التسمیة
علی هذا من قبیل تسمیة العام المطلق باسم الخاص المطلق فتدبر حتی ینکشف لک الامر قوله التلفظ
کفتن اعلم ان فیما بین القوم عدة مقدمات تلقتها المحققون بالقبول احدها ان معرفة المعرَّف
بفتح الراء موقوف علی معرفة المعرِّف بکسرها وثانیها ان معرفة المعرَّف موقوف علی معرفة
اجزائه ان کان له اجزاء وثالثها ان معرفة المزید موقوف علی معرفة المجرد ورابعها ان الموقوف
علی موقوف الشیء موقوف علی ذلک الشیء وان کان بوسائط کثیرة وخامسها ان معرفة
المشتقات موقوف علی معرفة المبادی واذا نقشت هذه المقدمات علی صفحة الخاطر
فاستمع لما یلقی الیک من ان عبارة الفاضل المحشی هذه دفع ما یرد فی هذا المقام من انه
لا یصح نقل اللفظ الی ما یتلفظ به الخ لانه مستلزم للدور وهو محال کما تقرر فالمستلزم له
ایضا یکون محالا کما ثبت ایضا فی مقره ووجه الاستلزام ان معرفة اللفظ علی هذا یکون
موقوفا علی معرفة ما یتلفظ الخ ومعرفته موقوف علی معرفة اجزائه ومنها یتلفظ ومعرفته
موقوف علی معرفة التلفظ ومعرفته موقوف علی معرفة اللفظ فتوقف معرفة اللفظ علی اللفظ
وهل هذا الا الدور وحاصل الدفع انا نسلم المقدمات کلها لکن نقول التلفظ مزید اللفظ
بالمعنی اللغوی الخاص اعنی کفتن لا الاصطلاحی فمعرفة اللفظ یکون موقوفا علی اللفظ بالمعنی
اللغوی والموقوف علی التلفظ هو اللفظ بالمعنی الاصطلاحی فلا یحصل الدور لتغایر الموقوف

وللمودة فى حليمة والله اعلم **قوله** والباء للتعدية دفع ما يتوهم من ان الباء فى ما يتلفظ به ان كانت للسببية فيكون اظهار ما فى الضمير لفظا لانه السبب للتلفظ وان كانت للآلة فيلزم ان يكون اللسان لفظا لانه الآلة للتلفظ وان كانت للمصاحبة فيلزم ان يكون تحريك اللسان مثلا لفظا لانه يصاحب التلفظ وكل من هذه الامور ليس بلفظ فلا يكون تعريف اللفظ مانعا عن دخول الاغيار ولا متناولا لشىء من افراد المعرف وحاصل الدفع ان الباء للتعدية ليست للسببية ولا للمصاحبة ولا للآلة فلا يلزم المحذور كما لا يخفى على من له وجدان سليم وفهم مستقيم اعلم ان للتعدية معنيين احدهما جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله وثانيهما ايصال الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر والمراد ههنا الثانى **قوله** وليس فيه الخ ان قيل لا حاجة الى هذه العبارة لانه علم مفادها مما سبق يعنى التلفظ كفتى قلنا ان فيه تصريحا بما علم ضمنا وهو شايع فيما بينهم لنكتة وهى رعاية طبايع المستفيدين لان الذكى يعلم مما سبق والمتوسط يعلم من هذه العبارة والغبى يعلم من قوله لان التلفظ الخ والله اعلم **قوله** دور وهو توقف الشيء على نفسه اما بواسطة واحدة كما اذا توقف آ على ب وب على آ وهو الدور المصرح او بوسايط كما اذا توقف آ على ب وب على ج وج على آ وهو الدور المضمر وهذا القدر كاف فى هذا المقام **قوله** الذى هو الخ يخطر بالى ان المعلوم مما سبق ومن كتب اللغة عدم وجدان هذا المعنى للفظ لغة فكيف قال الفاضل المحشى الذى هو الكلام او الحرف الا ان يقال ان هذه العبارة من قبيل اقامة الشرط مقام المشروط يعنى ان التكلم معنى لغوى للفظ وهو واقع على الكلام والحرف فهو مفعوله وللمفعول شرط المصدر كما تقرر فاقام الفاضل المحشى للمفعول مقام المصدر والله اعلم **قوله** اعلم انهم الخ الغرض من هذه العبارة ان تعريف المصنف على مذهب من قال ان الحركة الاعرابية من الكلمة كالرضى ومن تبعه صحيح واما على مذهب من لم يعدها منها فليس بصحيح لعدم كونه مانعا عن دخول الغير وهو الحركة الاعرابية وذهن القاصر يحكم على ان الامر بالعكس لانه لما اعتبر فى التلفظ التعلق بالكلام او الحرف فيخرج بقيد اللفظ عن تعريف الكلمة ما ليس بكلام وحرف كالحركة الاعرابية فلا يكون التعريف جامعا لافراده لخروج الحركة الاعرابية والجواب الآتى من الفاضل المحشى ليس بسديد كما سيظهر لك ان شاء الله تعالى **قوله** اختلفوا آه ومنشأ هذا الاختلاف اختلاف آخر وهو اعتبار وضع الحركة الاعرابية للفاعلية والمفعولية والاضافة وعدمه فمن ذهب الى الاول كالرضى ومن تبعه ذهب الى انها من الكلمة ومن ذهب الى الثانى وقال ان الموضوع للفاعلية مثلا هو اللفظ الموصوف بالحركة الاعرابية لا هى ذهب الى انها ليست من الكلمة لعدم الوضع فيها المأخوذ فى تعريف الكلمة **قوله** فى ان الحركة فى العبارة تحذف والتقدير فى اختيار احد شقى ان الحركة الخ فلا يرد ان احد جانبى المختلف فيه اذا كان هذا الترديد فاين الجانب الآخر **قوله** الشكل

الخ حاصل الاشكال ان هذا التعريف على هذا المذهب غير مانع من دخول الغير لانه يدخل في الحركة
الاعرابية لكونها لفظا وضع لمعنى مفرد مع انها ليست بكلمة على هذا المذهب وآه وجهه ان ورود هذا
الاشكال مشكل لان صاحب هذا المذهب لا يسلم الوضع فى الحركة الاعرابية كما علم مما سبق فكيف يصدق
التعريف عليها ويمكن ان يجاب بان المراد من الوضع للمعنى المأخوذ فى تعريف الكلمة اعم من ان يكون وضعه له
او وضع موصوله له والثانى متحقق الحركة الاعرابية كما يعم الوضع المأخوذ فى تعريف الدلالة المطابقية من
وضع مهملة لعينه او وضع اجزائه لاجزائه بحيث يطابق اجزاء اللفظ اجزاء المعنى ليدخل دلالة المركب
فى المطابقة او يجاب بان وروده الاشكال مبنى على شهرة الامر يعنى ان وضع الحركة الاعرابية للمعانى امر
مشهور فيما بينهم فبالنظر الى هذه الشهرة اورد الفاضل المحشى الاشكال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وقد
اجيب الخ حاصل الجواب ان التعريف غير صادق على الحركة الاعرابية لخروجها بقيد اللفظ لانه لا بد فيه
من التعلق بالكلام او الحرف والحركة ليست شيئا منها **قوله** وفيه بحث آه حاصل البحث ان خروج الحركة
الاعرابية بقيد اللفظ ممنوع لان المراد من اللفظ اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا كما يدل عليه قول الشارح
والثانى فيما يشاركه الملفوظ الحقيقى فى الاحوال والحركة الاعرابية مشاركة له فى الدلالة التى هى حال من
الاحوال فكيف يخرج بقيد اللفظ **قوله** اذ ظاهر الخ انما قال ظاهر الان باطن قوله او حكما لا يدخلها لان المراد
من اللفظ الحكمى المشارك للفظ الحقيقى فى احواله المختصة به والدلالة ليست من الاحوال المختصة للحقيقى
فى الدوال الاربع او المشارك له فى الحكم النحوى كالاسناد والمؤكدية وكونه معطوفا عليه وكونه
ذا حال وغير ذلك وشيء منها ليس بموجود فى الحركة الاعرابية كما هو الظاهر ويخطر بالبال والله
اعلم بحقيقة الحال انه كما لا يدخل باطن **قوله** او حكما كذلك لا يدخل ظاهر الان الحكمى والحقيقى
من اقسام التلفظ والمعتبر فيه على الاطلاق التعلق بالكلام او الحرف كما علم من تحقيق الفاضل
المحشى سابقا والحركة الاعرابية ليست شيئا منهما فيخرج عن المقسم فكيف يدخل فى القسم لان قسيمه
من المقسوم المستقيم لانا نقول ان ثبت الاعتبار المذكور فى الحقيقى فقط فيكون لبحث الفاضل المحشى
وجه لكنه لم يثبت بعد وهذا هو الموعود سابقا **قوله** انما قيد به الخ دفع لما يرد على الشارح من ان
اخذ قيد الانسان فى تعريف اللفظ غير سديد لانه به يخرج كلمات الله تعالى والمليكة والجن من اللفظ
مع انها منه كما هو المتقرر ومعلوم من الشرح ايضا وحاصل الدفع ان ذلك القيد ليس للاحتراز بل
للتقريب تصوير اللفظ اى حصول ماهية على وجه القرب فى الذهن لا لغة الناس بينهم وههنا شك
وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه دفع هذا الوهم بقوله وكلمات الله تعالى آه
وحله ان جواب الشارح على تقدير عدم التسليم يعنى انا لا نسلم ان كلمات الله تعالى والمليكة
والجن ليست مما يتلفظ به الانسان وجواب الفاضل المحشى على تقدير التسليم يعنى ان سلم عدم كونها

مايتلفظ به الخ فاقول ان قيد الانسان ليس للاحتراز بل للتقريب او نقول ان جواب الشارح للاعتراض
الذي يرد على قيد يتلفظ بان التلفظ مختص بما يخرج من الفم كما قال الرضي فيخرج كلمات الله تعالى
لتنزهه عن الفم وجواب الفاضل المحشي للاعتراض الذي منشائه قيد الانسان وتقريره مذكور
ههنا هذا ما يخطر ببال هذا المستهان لاجل هزم جنود اهل الطغيان **قال** الشارح قدس سره
حقيقة اوحكما دفع ما يتوهم من ان المتبادر من التلفظ الحقيقي وحمل التعريفات على ما هو المتبادر
منها واجب فيخرج عن اللفظ الضمائر المنوية لعدم التلفظ بها حقيقة وهل هذا الا خلاف المتقرر
وحاصل الدفع ان حمل التعريف على المتبادر واجب اذا لم يضر والضرر ههنا موجود وهو المخالفة
عن المتقرر فيترك على اطلاقه وتعميمه من الحقيقي والحكمي اعلم ان تسمية الملفوظ به الحقيقي بما
يتلفظ به الخ بطريق الحقيقة وتسمية الملفوظ به الحكمي بما يتلفظ به الخ بطريق المجاز باعتبار مشاركته له
في الاحكام والاحوال من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به كتسمية الهيكل المخصوص باسم الاسد
بطريق الحقيقة والرجل الشجاع به بطريق المجاز فاورد عليه ان المراد مما يتلفظ الخ اما ما يتلفظ به
بطريق الحقيقة او بطريق المجاز او كليهما والاول لا يصح لخروج الملفوظ به الحكمي والثاني لا يصح لخروج
الملفوظ به الحقيقي والثالث لا يصح للزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز واجيب عنه بان المراد منه
ما يصدق عليه هذا المفهوم بطريق عموم المجاز اعم من ان يكون الصدق بطريق الحقيقة كما في الحقيقي
او بطريق المجاز كما في الحكمي هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** اي تلفظا حكميا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان نصب حقيقة او حكما لا يخلو اما ان يكون بالظرفية او بالحالية او بالمصدرية
وكل منها لا يصح اما الاول فلما تقرر من ان الظرف لا يكون الا زمانا او مكانا وحقيقة وحكما ليسا بشيء منهما واما
الثاني فلان الحالية ههنا لا يكون الا من الانسان او من الضمير الراجع اليه ما وهو ضعيف بنظر الى ان الحال
لا يكون الا من الفاعل او المفعول وكل منها لا يصح لان المعتبر في الحال هو صحة حمله على ذي الحال وهو
ههنا غير صحيح كما لا يخفى واما الثالث فلعدم وجدان شرط نصبه ههنا وهو اشتمال معنى الفعل على
معنى المصدر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثالث لكن ليس كل واحد من حقيقة او حكما مفعولا مطلقا
باعتبار نفسه حتى يشترط فيه ذلك الاشتمال بل باعتبار موصوفه وهو ههنا التلفظ فيشترط اشتمال معنى
الفعل على هذا الموصوف وهو ههنا موجود لان المعنى يتلفظ مشتمل على معنى التلفظ كما هو الظاهر وقد
ورد انه لا يصح توصيف التلفظ بالحقيقة والحكم لان المعتبر بين الموصوف والصفة هو صحة الحمل
وهو ههنا غير موجود كما هو الظاهر اول الفاضل المحشي الحكم بالحكمي هذا ولكنه يظهر لي وجه
تخصيص هذه الحاشية بقوله او حكما والحال ان اللازم على الفاضل المحشي الاشارة الى تاويل
حقيقة او حكما كليهما او الاشارة الى التأويل في الاول اكتفاء عن الثاني به لان الاكتفاء عن

اخذ شيئ فى الثانى بذكره فى الاول شايع بخلاف العكس **قوله** حقيقة اى بطريق الحقيقة **قوله**
فى الاحوال كالاسناد اليه والمؤكدية وكونه معطوفا عليه وكونه ذا حال وغير ذلك **قال**
الشارح قدس سره مهملا كان اوموضوعا دفع مايرد على المصنف من انه لاحاجة الى قيد
الوضع فى تعريف الكلمة لانه يجوز ان يكون المراد من اللفظ هو اللفظ الموضوع وحاصل الدفع
ان المراد من اللفظ مطلقه لان الشيئ اذا ذكر مطلقا فقد يترك على اطلاقه كما تقرر فى علم
الاصول وانما قدم المهمل على الموضوع مع شرف الموضوع واعتبار الوضع فى الكلمة لان المقصود
من التعميم ههنا ادخال المهمل فى اللفظ اذ لا تردد فى ادخال الموضوع فيه فذكره اهم ولتقديم مرتبة
الاهمال على الوضع لان اللفظ اولا يكون غير موضوع ثم يوضع لمعنى هذا ما قال مولانا عصمت الله **قوله**
قال قدس سره الخ غرض الفاضل المحشى من نقل هذه الحاشية رفع الاعتراض الوارد على آخرها كما سيأتى
ان شاء الله تعالى واما غرض الشارح قدس سره منها فبيان وجه العدول عن العبارة المشهورة وهو مهملا
كان او مستعملا **قوله** ولا يلزم الخ لان اللفظ الذى وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ليس بمهمل كما هو الظاهر
ولم يستعمل لان معناه هو المستعمل بالفعل او الاستعمال بالفعل ليس بموجود فيه كما هو المفروض
قال الفاضل المدقق فى بيان الاستحالة فى لزوم الواسطة فلم يكن هذا التقسيم مثل التقسيمين الاخيرين
فى الانحصار انتهى اقول وبالله التوفيق فى بيان الاستحالة انه يلزم خروج هذا اللفظ عن الكلمة لانه
وان دخل فى اللفظ بالتعميم الاول لكنه يخرج عنه بالتعميم الثانى لان المراد من الاستعمال ليس
استعمال اللفظ بل استعماله فى المعنى وهو خلاف المفروض واذا خرج عن اللفظ فكيف يدخل فى الكلمة
لان اللفظ جنسها واذا خرج الشيئ عن الجنس ولا يدخل فى النوع كما تقرر مع ان ذلك اللفظ من
الكلمة كما يشعر به اخذ المصنف الوضع فى تعريف الكلمة لا الاستعمال والله اعلم **قوله** فقوله الخ اشارة
الى دفع مايرد على قول الشارح فى الحاشية قبل ان يستعمل من ان الاستعمال اما بمعنى كاربردن
كما قال به الفاضل المدقق او جعل اللفظ معمولا وتعيينا للمعنى كما قال به الفاضل الكوهستانى
وكل منها لا يصح ههنا اما الاول فلعدم انحصاره بكاربردن لفظ فى ارادة المعنى منه بل وضع له سواء اريد
منه اولا ايضا بكاربردن لفظ فيلزم الكذب فى معنى العبارة كما لا يخفى وعدم الواسطة لان هذا اللفظ
ايضا مستعمل لانه بكار برده شده ولا خفاء فى صدق هذا المفهوم على هذا اللفظ واما الثانى فلان
الاستعمال بهذا المعنى عين الوضع فيلزم الاستحالتان المذكورتان سابقا من الكذب فى معنى العبارة
وعدم الواسطة كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاستعمال ههنا بالمعنى الثالث وهو اطلاق اللفظ
وارادة المعنى منه فلا يلزم الكذب وعدم الواسطة هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق
والفاضل الكوهستانى هذا هو الموعود سابقا والله اعلم **قوله** فالمستعمل فى عباراتهم الخ

الغاء فنهيه وهذا بيان ارادة الموضوع من المستعمل يعنى ان المراد بالمستعمل فى كلامهم ما يصح
استعماله على طريق المجاز المرسل بعلاقة الشرطية لان صحة الاستعمال شرط الاستعمال بالفعل او
بعلاقة الأول والرجوع كما فى من قتل قتيلا فله سلبه لان صحة الاستعمال ليؤل ويرجع الى الاستعمال
بالفعل **قوله** ما يصح استعماله ان قلت يلزم التدافع بين كلام الشارح فى الحاشية وكلام الفاضل المحشى
لان الشارح قال ان المراد بالمستعمل الموضوع والفاضل المحشى قال ان المراد ما يصح استعماله قلت
لا تدافع لان المراد الشارح بارادة الموضوع من المستعمل ما يشمل ارادة ما يساويه ومساواة
ما يصح استعماله للموضوع معلوم هذا ما يفهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** تسمية العام الخ
اى العام من وجه وهو الموضوع باسم الخاص من وجه وهو المستعمل ان كان المراد من الوضع
الوضع الشخصى لانه على هذا يكون بين الموضوع والمستعمل فيه عموما من وجه مادة الاجتماع
اللفظ الموضوع الذى اطلق واريد منه المعنى ومادة الافتراق من جانب الموضوع اللفظ الذى
وضع لمعنى ولم يستعمل فيه ومادة الافتراق من جانب المستعمل اللفظ الذى استعمل فى المعنى
المجازى لعدم تحقق الوضع الشخصى فيه او مطلقا ان كان المراد من الوضع اعم من ان يكون
شخصيا او نوعيا لانه على هذا يكون النسبة بينهما العموم والخصوص مطلقا لعدم افتراق المستعمل
من الموضوع كما لا يخفى هذا ما سنح لى وقت المطالعة آن قلت ان تسمية العام باسم الخاص
ليست بموجودة ههنا لان المستعمل ليس باسم الموضوع كما هو الظاهر قلت ان المراد
بالتسمية ههنا اطلاق الاسم لا وضع الاسم هذا ما يفهم من قول الفاضل المدقق **قال الشارح**
قدس سره مفردا كان او مركبا دفع ما يرد على المصنف من انه لا حاجة الى قيد الافراد فى التعريف
الكلمة لخروج ما يخرج به بقيد الافراد لان الظاهر منه المفرد وحاصل الدفع ان الشئ قد يذكر
ويراد منه مطلقا على ما تقرر فى علم الاصول فبناء على هذا يراد من اللفظ مطلقه اى سواء
كان مفردا او مركبا آعلم ان كلمة او فى تعريف اللفظ للتعميم لا للشك فلا يرد ما يرد فافهم **قوله**
قيل انما الغرض صاحب هذا القول رفع ما يرد على الشارح من انه لا يصح اطلاق اللفظ
على المركب من حرفين او الحرف والمركب من الكلمتين او الكلمات بل يصدق على الذى لا جزء له كهمزة
الاستفهام لان اللفظ اسم جنس وقع منكرا مفردا واسم الجنس اذا وقع منكرا مفردا موضوع
لواحد من جنسه وهو ليس الا الذى لا جزء له لان الذى له جزآن او اكثر آحاد لا واحد كما
هو الظاهر فلا يصدق الا عليه وحاصل الدفع ان اللفظ مصدر ولا فرق بين الواحد والكثير
فيه لانه موضوع للحدث المطلق فكما يصدق على الذى لا اجزاء له كذلك يصدق على الذى له
جزآن او اكثر واما غرض المحشى من نقل هذا القول فهو الاشارة الى تمريضه وجره

والعام مطلقا هو الموضوع والخاص مطلقا هو المستعمل منه

فالمراد من الجمع المذكور فى قول الفاضل المحشى جمع اللغوى والجماعة بخلاف العطوف ١٢ منه

الاول ما قال الفاضل المدقق والفاضل الكوهستانى ايضا قال بمضمونه وحاصله انه يعلم من قول
هذا القايل ان المعنى المصدرى للفظ مراد ههنا وملحوظ مع ان الامر ليس كذلك لان اللفظ
ههنا بالمعنى المصطلح وهو ما يتلفظ به الانسان الخ ولا خفاء فى استواء صدق هذا المفهوم
على المفرد والمركب فلا حاجة الى لحاظ المعنى المصدرى اقول بالله التوفيق انه لا يعلم من
قول هذا القايل ان المعنى المصدرى للفظ مراد ههنا بل يعلم منه خلافه لانه قال فى الاصل
وجوابه جواب على تقدير التسليم يعنى لا نسلم اولاً ان اللفظ ههنا اسم الجنس لانه ههنا
ما يتلفظ به الخ وهو ليس باسم جنس ولا خفاء فى صدق ما يتلفظ به الخ على المركب وان
سلم فنقول ان اللفظ فى الاصل مصدر والواحد والكثير فى المصدر مستويان الثانى
ما قاله الفاضل مولانا نور الحق من ان الجنس الواقع فى التعريف مجرد عن معنى الوحدة
فلا اشكال فكانه اشار الى هذا بقوله قيل انتهى ويخطر بالبال ان هذا الكلام جواب
عن اصل الاعتراض لا بيان خدشة فى قول ذلك القايل حتى يعرض به كما لا يخفى الثالث
ما سنح به خاطرى وهو انه اذا لاحظ المعنى المصدرى وان كان على سبيل الفرض والتسليم
فلا يصح اطلاقه لا على الذى لا جزء له ولا على الذى له جزآن او اكثر لان حمل المعانى
المصدرية على الذوات غير متعارف عندهم فتامل لعل الحق لا يتجاوز ويظهر فى فواد
هذا المستهان لاجل هزم جنود اهل الطغيان جواب آخر عن اصل الاعتراض وهو ان اللفظ
من المنتشر فى الكل انه كما يصدق على واحد من افراده كذلك يصدق على كثيرين من افراده
فمجموع الحرفين او الحروف او الكلمتين او الكلمات لفظ كما ان الحرف الواحد لفظ والتحقيق فى هذا
المنتشر مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه وانما طوينا الكلام فى هذا المقام لانه
من مزال الاقدام قوله اى الملفوظ الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم تطبيق المثال
وهو كزيد وضرب للممثل له وهو اللفظ لان المعتبر فى المثال صدق الممثل له عليه لكونه
من افراده والصدق ههنا منتف لان اللفظ مصدر وحمل المصادر على الذوات غير متعارف
وحاصل الدفع ان اللفظ ههنا ليس بالمعنى المصدرى بل بمعنى الملفوظ ولا خفاء فى
صدقه لكونه مشتقا وهكذا المراد من اللفظ الحكمى الملفوظ به الحكمى لاجل دفع هذا التوهم
ولا امهرى وجها قويا لما قاله مولانا عبد الحكيم وتبع لمضمونه الفاضل الكوهستانى
حيث قال فسره بذلك ليصح مقابلة بالحكمى والا فكلاهما لفظ حقيقى لكونهما فردين له انتهى
لانه مخالف لصريح كلام الشارح قدس سره حيث قال فكان لفظا حكما لا حقيقة واما
قوله لكونهما آه فايضا مما لا يصح لان الافراد على قسمين متعارفة وغير متعارفة والحمل فى

الكلى والمقسم انما يكون بحسب الحقيقة على الافراد المتعارفة واما على الافراد الغير المتعارفة
فلا كما لا يخفى على من له ادنى مهارة فى علم الميزان الا ان يقال ان ههنا امران اللفظ والملفوظ
والمنوى لفظ حقيقة ملفوظ حكما والظاهر لفظ وملفوظ حقيقة كما هو المتقرر عند النحاة ولفظا
فى قول الشارح فكان لفظا حكما بمعنى ملفوظ فالمعنى فكان ملفوظا حكما لا حقيقة فلا خلل فتامل
والله اعلم قال الشارح قدس سره كزيد وضرب يرد ههنا ان المناسب للشارح ان يذكر مثال
الحرف ايضا او يكتفى على المثال الواحد قيل فى الجواب ترك مثال الحرف اكتفاء بالكاف والواو
فى كزيد وضرب ولا يخفى بعد هذا الجواب لان ذكر الكاف والواو ليس بعنوان التمثيل
فكيف يفهم منه مثال الحرف واجاب عن اصل الاعتراض مولانا عصمت الله بقوله ويمكن
ان يقال ليس مقصوده ذكر جميع اقسام الكلمة حتى يجب عليه ان يذكر مثال الحرف ايضا
بل المراد ان يذكر مثال اللفظ الحقيقى والحكمى انتهى ولا يخفى بعده ايضا لانه لما لم يكن مقصوده
ذكر جميع الاقسام فالمناسب الاكتفاء بالواحد اقول وبالله التوفيق ان المقصود للشارح قدس
سره تمثيل اللفظ الحقيقى الذى يكون عمدة فى الكلام لاصالته والحرف لا يقع عمدة فيه لا مسندا
ولا مسندا اليه كما هو المتقرر فلذا لم يذكر مثاله والله اعلم بالصواب قال الشارح قدس
سره اذ ليس من مقولة الخ هذا مع المعطوف عليه وهو قوله واجروا عليه الخ تعليل لكون
المنوى لفظا غير حقيقى وكونه لفظا حكميا اعلم ان المدعى ههنا مركب من جزئين احدهما
المنوى ليس لفظا حقيقيا وثانيهما انه لفظ حكمى والى اثبات الاول اشار بقوله اذ ليس الخ
بطريق الشكل الثانى الذى لا يشترط فيه ايجاب الصغرى بل اختلاف المقدمتين فى الكيف
وكلية الكبرى وتقريره ليس المنوى من مقولة الحرف والصوت وكل لفظ حقيقى من
مقولتها فينتج ليس المنوى بلفظ حقيقى وهل هذا الا الجزء الاول ويمكن اثباته بطريق
الشكل الاول بالتزام جعل هذه القضية موجبة سالبة المحمول وتقدير الموضوع
فى عبارة الشارح هكذا المنوى ليس من مقولة الحرف والصوت وكلما ليس
من مقولتها لا يكون لفظا حقيقيا فالمنوى لا يكون لفظا حقيقيا والى
الجزء الثانى اشار بقوله واجروا الخ بطريق الشكل الاول الذى يشترط فيه ايجاب
الصغرى وكلية الكبرى وتقريره ان المنوى اجروا عليه احكام اللفظ وكلما
اجروا عليه احكام اللفظ فهو لفظ حكمى فكان المنوى لفظا حكميا وهل هذا
الا الجزء الثانى وعليك ما ثبات المقدمات فى الشكلين ان خفيت عليك قوله
الذى هو اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الصوت

ويجوز ان يكون مقولة الحرف والصوت مادة فى محمول الصغرى وموضوع الكبرى كما يدل عليه الجمع فافهم

ان الصوت والحرف متحدان فما الفائدة فی ذکر الاول بعد الثانی وحاصل الدفع انا لا نسلم الاتحاد
الصوت اعم ونفی الاخص لا یستلزم نفی الاعم وفی اللفظ الحکی لا بد من نفیهما ان قلت
لم لم یکتف الشارح قدس سره بنفی الصوت فقط مع انه یوافق المقصود لان نفی الاعم
یستلزم نفی الاخص قلت ان اسلوب الشارح مفید للمبالغة لان نفی الاعم بعد نفی الاخص
یفید المبالغة کما تقرر فلاجل افادة تلک المبالغة سلک الشارح ذلک الاسلوب **قوله**
اعم من الخ اعلم اولا ان المراد من العموم العموم المقید بقید الاطلاق اعنی العموم
المطلق لا المقید بقید من وجه اعنی العموم من وجه ولا الاعم من قید الاطلاق ومن قید
من وجه اعنی مطلق العموم من الشقین الاخیرین اما الاول فلمخالفة الواقع کما لا یخفی
واما الثانی فلانه وان کان یصدق باعتبار فرد وهو العموم المطلق لکن یتوهم صدقه
باعتبار فرد آخر وهو العموم من وجه وهو مخالف للواقع فلاجل هذا التوهم لا یکون مرادا
وثانیا ان المراد من العموم العموم بحسب الصدق والوجود کلیهما ان فسر الحرف بصوت
یعتمد علی المخارج وبحسب الوجود فقط ان فسر الحرف بکیفیته عارضة للصوت واما
الاول فلانه کلما یصدق علیه الحرف وکلما یوجد فیه الحرف یصدق علیه الصوت
ویوجد الصوت فیه لکون الصوت جنسا او عرضا عاما للحرف وماخوذا فیه ولا عکس
بطریق الکلیة اعنی لا یلزم ان کلما یصدق علیه الصوت او یوجد الصوت فیه یصدق
علیه الحرف او یوجد الحرف فیه الا تری الی منهق الحمار مثلا فان الصوت یصدق علیه ویوجد
فیه ایضا مع ان الحرف لا یصدق علیه ولا یوجد فیه واما الثانی فلان المراد من الکیفیة الکیفیة
المعتمدة علی المخارج العارضة للصوت لا الکیفیة مطلقة والکیفیة المعتمدة الخ لا توجد بدون
الصوت ولا عکس کما فی ینهق الحمار مثلا ولا عموم علی هذا بحسب الصدق لان الصوت علی
هذا یکون معروضا للکیفیة التی هی الحروف وحمل المعروض غیر متعارف بل الامر بالعکس
ومما قررنا ظهر اندفاع ما یختلج بالبال من ان العموم بحسب الصدق وبحسب الوجود
علی التفسیر الاول مسلم واما العموم بحسب الوجود علی التفسیر الثانی فغیر مسلم لان الکیفیة
لازمة للصوت کما هو الظاهر علی من له ادنی مسکة ووجه الاندفاع تقیید الکیفیة بالمعتمدة
علی المخارج لا منافیة بلازمة للصوت فتامل فان الحق احق بالقبول وان لم یساعده
قول الفحول **قوله** ولا ادری الخ هذا انکار عن قول الشارح اذ لیس منه الخ
فی صورة عدم العلم بانه راجع المنوی تحت المقی لتا المعنیة لا فی صورة عدم
العلم مطلقا وقوله قال المصنف تائید له فتفهم عن الفاضل المحشی من هذه العبارة الواقعة علی

له وفیه مسامحة منشأها ان الحرف والصوت مترادف ومحصل الصغری ان موضوع الکبری فلا یرد ما یرد فافهم ١٢ منه

له الاول ناظر الی الاول والثانی الی الثانی ١٢ منه

الشارح قدس سره وحاصله ان المنوی مندرجة تحت مقولة من المقولات لان المصنف
قال فی الایضاح ان المنوی هو المحذوف والمحذوف مندرج تحت المقوله فکذا المنوی لکن
انه راجع تحت المقولة المعینة ۰۰ لا ادری فلا وجه لقول الشارح اذ لیس مقولة الحرف
والصوت وما یجاب عن قبل الشارح قدس سره بان المنوی لا یکون مندرجا تحت المقوله
لان المقولات اقسام الموجود الخارجی والمنوی لیس بموجود خارجی فکیف یصح انه اجزاء
تحت واحد منها فغیر سدید لان المذهب التحقیق ان المقولات اقسام الموجود النفس
الامری لا الموجود الخارجی کما لا یخفی علی من له مهارة فی العلوم الحکمیة ولا خفاء فی الوجود
النفس الامری للمنوی کیف وانه اعتبر تعلق الوضع به والاتصال بالفعل کما قاله مولانا
عبد الحکیم وهذان الامران فی المعدوم الصرف من المستحیلات والاکتفاء فی هذا المقام
بهذا القدر من الکلام اولی لئلا یخل بالمرام **قوله** قال المصنف آه فی الایضاح لما کان باب
المفعول باعتبار مفعولیته حکمه الحذف من غیر تقیید بقیل عند عدم التلفظ به محذوف فی کل
موضع ولما کان الفاعل باعتبار فاعلیته حکمه الوجود فعند عدم التلفظ به یحکم بانه موجود الا
فالضمیر فی قولك زید ضرب فی الاحتیاج الیه کالضمیر فی قوله تعالی ولکم فیها ما تشتهی الانفس
وان کان احدهما فاعلا والآخر مفعولا انتهی اقول وبالله التوفیق ومنه الوصول الی التحقیق ان
هذه العبارة دالته علی ما قاله المحشی من غیر خفاء بل بطریق صراحة کما لا یخفی علی من تامل
فی هذه العبارة ولعل الذی بتبین مراد المصنف من هذه العبارة بطریق یوافق کلام القوم علم
هذا البیان بطریق الکشف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اصلا ای لا بنفسه کزید ولا
باعتبار لفظ دال علیه کمعنی زید والواو فی قوله وله یوضع آه للتعلیل ای لتعلیل ان المنوی
لیس من مقولة الحرف والصوت باعتبار لفظ دال علیه وحاصله انه لیس المنوی من مقولته
الحرف والصوت باعتبار لفظ دال علیه لانه لم یوضع له لفظ دال علیه وکلما لم یوضع له اللفظ
الدال علیه فلا یکون هو من مقولته الحرف والصوت باعتبار اللفظ الدال علیه فالمنوی
لا یکون من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال علیه وهل هذا الا المطلوب ویرد ههنا انه لا حاجة
فی اثبات عدم کون المنوی لفظا حقیقیا الی انتفاء مقولة الحرف والصوت منه باعتبار
اللفظ الدال علیه لان اللفظ الحقیقی یکون من مقولتهما باعتبار نفسه لا باعتبار اللفظ الدال
علیه والا لکانت المعانی ایضا الفاظا حقیقیة کما لا یخفی ولم یسمع هذا من احد الی الان ویمکن
ان یجاب بانا نسلم ان المقصود یتم بالذی قاله المورد لکن الشارح قصد المبالغة فلذا
نفی کونه من مقولتهما باعتبار اللفظ الدال علیه هذا ما ظهر لی فی هذا المقال والله اعلم بحقیقة الحال

لمولانا عبد الحکیم ۱۲ منه

قوله خاص اشارة الى رفع مایرد علی قول الشارح ولم یوضع له لفظ من ان لفظ الضمیر موضوع له فلا یصح هذا القول وحاصل الدفع ان المراد لیس نفی اللفظ له مطلقا بل نفی اللفظ الخاص به والضمیر لیس خاصا به لوضعه للباب ایضا قال الفاضل المدقق انما قید به لانه وضع له لفظ بوضع عام کلفظ الضمیر انتهی اقول لم یقل الفاضل المحشی بوضع خاص حتی یکون قوله موافقا لقوله **قوله** فکما لا یکون آه فذلکة ونتیجة لقوله الشارح ولما کان عدم کون المنوی من مقولة الحرف والصوت باعتبار نفسه اظهر جعله شبها به والا فالتقدیر فلا یکون الخ **قوله** لکن جعلوا الخ اشارة الى دفع مایرد ههنا من ان القوم یقولون ان المنوی فی زید ضرب هو وفی اِضرِبْ انت وفی اَضْرِبُ انا وفی نضرب نحن فان کان مرادهم ان نفس هذه الالفاظ منویة فیرد المنع علی المشبه به وان کان مرادهم ان معان هذه الالفاظ منویة فیرد المنع علی المشبه وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانی ولا یرد المنع علی المشبه لان المراد بالعبارة الخاصة العبارة الخاصة بطریق الملکیة وتلک الالفاظ عبارات له بطریق العاریة فلا ورود وههنا شک وهو انه لا حاجة الى هذا الدفع لان الشارح نفسه قد رفع هذا الایراد بقوله وانما عبروا الخ اللهم الا ان یقال ان هذا مبنی علی الغفلة والاغماض والله اعلم **قوله** مثلا هو ای انا ونحن **قوله** کنایة عنه ای تعبیرا بعلاقة المشارکة فی المرفوعیة **قوله** فهو عاریة تفریع علی المقدر ای کنایة عنه بطریق الاستعارة فهو عاریة فلا یرد مایرد فتامل **قوله** عطف علی الخ اشارة الى دفع مایتوهم من ان قول الشارح واجروا علیه اما ان یکون معطوفا علی قوله وانما عبروا الخ او یکون معطوفا علی قوله ولم یوضع وعلی کلا التقدیرین یکون من تتمة قوله اذ لیس من الخ وهذا القول تعلیل کون المنوی غیر لفظ حقیقی کما سبق کما سبق فیکون قول الشارح واجروا ایضا من تتمته فیبقی تعلیل کون المنوی لفظا حکمیا فلا یصح التفریع الذی بعد هذا وحاصل الدفع انه معطوف علی قول الشارح لیس من الخ فیکون من داخل اذ والمعطوف علیه علة کون المنوی غیر لفظ حقیقی والمعطوف علیه کون المنوی لفظا حکمیا وسبق تقریرهما فتذکر فلا یوجد البقاء المذکور ولا عدم صحة التفریع المذکور فتامل **قوله** والمراد باحکامه الخ اشارة الى دفع مایرد من ان الدوال الاربع متشارکة مع اللفظ الحقیقی فی الدلالة فتکون الفاظا حکمیة مع انه لم یقل احد بذلک وحاصل الدفع ان المراد من الاحکام الاحکام النحویة بقرینة البحث والدلالة لیست منها فلا تکون تلک الدوال الفاظا حکمیة **قال** الشارح قدس سره فکان لفظا تفریع علی سبیل اللف والنشر الغیر المرتب واختار هذا الطریق اشارة الى ان المقصود الاصلی ههنا اثبات کون المنوی لفظا حکمیا واما نفی کونه لفظا حقیقیا فتبعی او لان یحصل الاتصال بین المتفرع

والمتفرع عليه بقدر الامكان والله اعلم **قال** والمحذوف لفظ انما قال ذلك لئلا يتوهم انه الجز المحذوف فی المنوی **قوله** اذ على تقدير شرط كان يرد على قول الشارح لانه قد يتلفظ به الخ ان هذا الدليل لا يثبت المدعى لان المدعى كون المحذوف مطلقا ای اعم من ان يكون محذوفا بالحذف الواجب او الحذف الجايز لفظا حقيقته والا لم يكن المحذوف بالحذف الواجب من الكلمة وهل هذا الا خرق الاجماع والدليل يثبت كون المحذوف بالحذف الجايز لفظا حقيقته لانه مما يتلفظ به الانسان فی بعض الاحيان واما المحذوف بالحذف الواجب فليس مما يتلفظ به الانسان والا لم يكن محذوفا بالحذف الواجب فلا يكون لفظا حقيقة فلا يكون الدليل مثبتا للمدعى بل لجزئه اشار الفاضل المحشی الی دفعه بقوله اذ على تقدير الخ وحاصل الدفع ان الالف واللام فی قول الشارح الاحيان بدل من المضاف اليه وهو الوجود لكن الوجود اعم من ان يكون على سبيل التحقيق كما فی المحذوف الذی يخرج من كتم العدم الی وطن الوجود او على سبيل التقدير كما فی المحذوف الذی لا يخرج من صفحة الليس الی بقعة الايس والمحذوف بالحذف الواجب وان لم يكن مما يتلفظ به الانسان فی بعض احيان وجوده على سبيل التحقيق لكن مما يتلفظ به الانسان فی بعض احيان وجوده على سبيل التقدير فيكون الدليل مثبتا للمدعى والله اعلم **قوله** وجوده فی الخارج الخ قال مولانا نور الحق وفيه انه لا معنى لوجوده فی الخارج الا التلفظ به فلا معنى قوله على تقدير وجوده فی الخارج يتلفظ به الانسان الكهم الا ان يراد على تقدير قصد ايجاده فی الخارج انتهى والمراد من وجوده فی الخارج وجوده من عالم البشر اذ على تقدير وجوده فی الخارج لا من عالم البشر لا يتلفظ به الانسان كذا قال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره فی بعض الاحيان يرد ههنا ان لفظ بعض الاحيان مستدرك لان قد الی للتحقيق مع التقليل يفيد معناه ويمكن ان يجاب بان كلمة قد ههنا لمجرد التحقيق كما فی قوله تعالی قد يعلم الله وبان قوله بعض الاحيان بيان لفظة قد ولما لم يكن التقليل مرادا لا فی الفاعل ولا فی المفعول ولا فی الفعل فرثيت الاعراض عن الاجوبة الثلثة التی ذكرت فی حاشية مولانا عبد الحكيم احری واولی والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكلمات الله تعالی الخ لما كان يرد ههنا ان تعريف الكلمة غير جامع لافرادها لان من افرادها كلمات الله تعالی والتعريف لا يصدق عليها لاخذ اللفظ فيه وهو على ما قاله الرضی مختص بما يخرج من الفم[1] والله تعالی منزه عن الفم اشار الشارح الی دفعه بقوله وكلمات الله تعالی الخ وهذا الدفع يقرر بثلثة تقريرات الاول ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون فی كل الاوقات او فی بعضها وتلك الكلمات وان لم تكن متلفظة ای خارجة من الفم فی كل الاوقات لكنها متلفظة فی بعضها وهو اوقات الوصول الی الانسان فيصدق التعريف عليها

[1] لان اللفظ عرفا ما يتلفظ به الانسان والتلفظ مختص بما يخرج من الفم فكذا اللفظ ولاجل هذا يقال يتكلم الله ولا يقال تلفظ الله ١٢ منه

والثاني ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون بالفعل او ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وتلك الكلمات وان لم تكن مما يتلفظ بها اى مما يخرج من الفم بالفعل لكن من شانها ان يتلفظ بها الانسان فان قيل ان كلمات الله تعالى ليست من جنس الحروف والاصوات والتلفظ لا يكون بدونها فكيف يكون من شان تلك الكلمات تلفظ الانسان بها قلت هب لكن من شان نوعها التلفظ بها وهذا القدر كاف او بناء الكلام على مذهب الحنابلة والكرامية وبجوع بيان هذين المذهبين والثالث ان المراد من التلفظ اعم من ان يكون حقيقة او حكما ثما فى المشارك للمتلفظ الحقيقى فى الاحكام والاول وان لم يوجد فى تلك الكلمات لكن الثانى موجود فيها كما لا يخفى على الاولى النهى والى هذه التقريرات اشار الفاضل المحشى ولما لم يكن فى قول الشارح قدس سره قيد يدل على اختياريته لواحد من التقريرات الثلثة المذكورة بل يحتاج كل واحد منها الى التقدير يحمل كلام الشارح على كل من هذه التقريرات اولى اعلم ان هذا اذا لم يوجد قيد فى بعض الاحيان فى نسخته الشارح كما انه غير موجود فى نسخته التى عندى واما اذا وجد كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم فيكون قول الشارح حينئذ مشيرا الى اختياريته التقرير الاول فيحتاج حينئذ الى ما قاله مولانا عبد الحكيم فى ترك تعرض الشارح الى التقريرين الاخرين والله اعلم **قوله** اى فى اللفظ اشارة الى رفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح ان يقول وكلمات الله تعالى داخلته فيها اى فى الكلمته لان الاعتراض على خروج تلك الكلمات عن الكلمته لا عن اللفظ وحاصل الدفع ان منشاء خروج تلك الكلمات عن الكلمته هو اللفظ لاختصاصه بما يخرج من الفم كما سبق فلذا قال الشارح وكلمات الله داخلته فيه لا فيها والله اعلم **قوله** بمقتضى هذا التعريف اى ما يتلفظ به الانسان وهذه العبارة اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لا حاجة الى التكلمات المذكورة فى دفع خروج كلمات الله تعالى عن الكلمته لان اللفظ اذا كان بمعنى ما يتكلم به فلا يرد الاعتراض لعدم اختصاص التكلم بما يخرج عن الفم كما ان التلفظ مختص به آن قلت ان عدم ورود الاعتراض غير مسلم لان التكلم مطلقا وان لم تكن مختصة بما يخرج من الفم لكن تكلم الانسان مختصة به كما هو الظاهر والماخوذ ههنا هو الثانى دون الاول قلت ليس المراد من الاعتراض مطلقه بل الاعتراض الذى يرد بدون قيد الانسان وهو فى ما يتلفظ به موجود دون ما يتكلم به كما لا يخفى وحاصل الدفع ان جواب الشارح على تعريف اللفظ بما يتلفظ به لا مطلقا وهو مختص بما يخرج من الفم فاحتيج الى ما فعله الشارح والله اعلم **قوله** لانها مما يتلفظ بها وسبق حاصل هذا فى الحاشية المتعلقه بقول وكلمات الله وكذا حاصل نظيريه فلا مفيد **قوله** الانسان اورد هذا لاتمام التعريف لا لان له دخلا فى الجواب لان الاعتراض بقيد التلفظ فالجواب

بالمتصرف فيه بالتعينات الثلثه والله اعلم **قوله** في بعض الاحيان وهي احيان الوصول الى
الانسان **قوله** وان كانت بالقياس الخ لا يقال يصدق عليها بالقياس اليه سبحانه انهاما يتلفظ
بها الانسان على تقدير وجودهما من البشر من تلك الحيثية لانا نقول وجودهما من عالم البشر
من تلك الحيثية محال كما لا يخفى والمراد من التقدير التقدير الممكن كذا قال الفاضل المدقق **قوله**
وعلى هذا القياس الخ ان قيل كيف يقاس كلمات الملئكة والجن على كلمات الله تعالى لان الاولين
لا يرد الاعتراض عليهما بقيد[له] التلفظ لانهما خارجان من الفم بخلاف كلمات الله تعالى قلنا ان
المراد بالقياس هو القياس في اجراء الوجوه الثلثة لا في ورود الاعتراض الذي منشائه
قيد التلفظ كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق هكذا الحال في قول
الشارح وعلى هذا القياس كلمات الخ والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان الممكن لما كان
مغايرا عن الواجب فالكلمات التي تكون قايمته به ومتلفظته له تكون مغايرة عن الكلمات
التي تكون قائمته به تعالى ومتكلمته له تعالى فكيف يصدق على كلمات الله انها متلفظة في بعض
الاحيان او من شانها ان يتلفظ وحاصل الدفع ان المحل والمكان سيّان في عدم تغاير الحال
والتمكن بتغايرهما عند الادباء كما انه لا يختلف المتمكن باختلاف المكان عند الفلاسفة
فيصدق على الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى انها متلفظة في بعض الاحيان او من شانها
ان يتلفظ بها اقول وبالله التوفيق اولا ان عدم تغاير كلمات الانسان وكلمات الله تعالى في
حيز الخفاء بل في حيز الامتناع لتفاوتهما بالحدوث والقدم وكون الاول جنس الحروف
والاصوات بخلاف الثاني وغير ذلك الا ان يقال ان بناء كلام الشارح على ثبوت القيام لكلمات
الله سبحانه تعالى به كما ذهب اليه الحنابلة كما سيعلم من كلام الفاضل المحشي وثانيا انه يعلم
من قول الفاضل المحشي قبيل هذا ان عدم صدق التعريف على الكلمات التي تكون مقيسته
اليه سبحانه لا يضر واذا كان الامر كذلك فاين الحاجة الى الجواب والله اعلم بالصواب **قوله**
الاولين قال الفاضل المدقق وجه التخصيص بهما انه لا ورود لهذا الاعتراض على الوجه
الثالث لان ما تكلم به الحق سبحانه ما تلفظ به الانسان حكما انتهى اقول وبالله التوفيق ان
التلفظ الحكمي يجئ فيما هو مشارك للملفوظ به الحقيقي في الاحكام من الاسناد اليه والعطف عليه
والتاكيد وكونه ذا حال والابدال وغير ذلك كما قال الفاضل المحشي وتلك الامور منتفية
في الكلمات التي تكون متكلمته له تعالى لما تقرر انه ليس في الازل الا امر واحد بسيط ينقسم
الى الاخبار والامر والنهي والاستفهام والنداء بحسب التعلقات الحادثة كما لا يخفى على من
طالع كتب العقايد فكيف تكون متلفظة حكما الا ان يبنى كلام الشارح على مذهب الحنابلة

له واما بقيد الانسان فيخرج كلمات الله عليها فيجاب بالوجوه الثلثة ان كان قيد الانسان في التعريف للاحتراز واما اذا كان للتعميم كما قال الفاضل المحشي فلا حاجة الى الجواب ١٢ منه

والكفاية والله اعلم **قوله** ثم لا يخفى الخ فيه اشارة الى التحقيق **قوله** هذا الاعتذار اى الاحتمال لدخول كلمات الله تعالى فى تعريف الكلمة بالتعميمات الثلثة **قوله** اذا ثبت ان آه ثم ما ذهب اليه الحنابلة لانهم يقولون ان كلمات الله تعالى هى هذه الكلمات المتلوة والالفاظ المذكورة ولما منعوا جواز قيام الحوادث بذاته تعالى قالوا بقدمها وان كان مخالفا للبداهة والكرامية لانهم يقولون ان كلام الله تعالى هو المكتوب فى صحايفنا والمقرو بالسنتنا وجوزوا قيام الحوادث بذاته تعالى وان كان مخالفا للبرهان وللتحقيق مقام آخر ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه **قوله** ما عليه المحققون من ان القايم بذاته تعالى مدلول هذه الالفاظ المذكورة بهذا الترتيب وهو قديم وهذه الالفاظ حادثة قايمة لغيره سبحانه وتعالى وعلى ما ذهب اليه المحققون لا حاجة الى الاحتيال لعدم ورود الاعتراض على القايم به تعالى لعدم شمول المقسم له لانه مدلول الكلمات لا هى **قوله** او نقض الخ فيكون المراد من كلمات الله هى الكلمات المعلومة له تعالى لا لغيره بانها كلمات وليست بمتلفظة لعدم خروجها من الفم وان كان النقض بما فى علم غيره من صاحب الفم ولا حاجة الى الاحتيال ايضا لانها كما تكون كلمات تكون متلفظة **قوله** او بما يظهر آه عطف على بما فى علمه اى نقض بما يظهر فى غير صاحب الفم بانها كلمات وليست متلفظة لعدم خروجها من الفم ويكون المراد من كلمات الله ح ع الكلمات التى صدرت لا نها من صفات الله تعالى الظاهرة فى غير صاحب الفم مثل الجمادات والجوانب كما نقل وان كان النقض بما يظهر من صاحب الفم فلا حاجة الى الاحتياج لانها كما تكون كلمات تكون متلفظة اى خارجة من الفم والله اعلم ووجه الاحتياج الى الاعتذار عند هذه الامور ان الظاهر من عدم تقييد الكلمة المعرفة بغير القايمة بذاته تعالى او المعلومة خاصة له تعالى او الظاهرة فى غير الانسان ان المعرف مطلق الكلمة الشاملة لها ايضا وكون تدوين النحو لمعرفة احوال الالفاظ التى يتلفظ بها الانسان لا يمنع ذلك على ان اخذ الكلم مطلقا فى تعريف النحو يدل على ان الغرض منه احوال الالفاظ مطلقا اى مع قطع النظر عن قيامها بالانسان والتخصيص خلاف الاصل لا يصار اليه بلا ضرورة والله سبحانه اعلم كذا قال الفاضل المدقق قال الفاضل الكوهستانى ما حاصله ان المراد بالاعتذار هو الاعتذار الذى صدر من الفاضل المحشى بقوله لان القول الخ يعنى ان هذا الاعتراض انما يرد اذا ثبت احد الامرين اما قيام الكلمات بالله تعالى او النقض بما يقوم بمحل هو فى علم الله تعالى وغير معلومة لنا او بمحل هو غيرنا لكن معلومة لنا اذ على كل تقدير من هذه التقادير يلزم اختلاف المحل فيرد الاعتراض فيحتاج الى الاعتذار انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق

[illegible] ولا يخفى ... منه القيد

انه يعلم من قوله انه على عدم هذه التقادير لا يحتاج الى هذا الاعتذار وان احتاج الى الاعتذار الذى صدر من الشارح بقوله وكلمات الله الخ والامر ليس كذلك كما بيناه فلا تفعل ولا تكن من المقلدين فان التقليد جهل عند المحققين **قال** الشارح قدس سره والدوال الاربع اعلم اولا انه لما كان المفهوم من كلام الرضى ان المعترض اورد قيد اللفظ للاحتراز عن الدوال الاربع لانها دالة بالوضع على معانيها فلو لم يورد قيد اللفظ فى تعريف الكلمة لكان التعريف غير مانع لصدقه على تلك الدوال مع انها ليست من الكلمة واجاب عن الاعتراض الوارد عليه بان لفظ اللفظ فى الكلمة جنس والاحتراز بالجنس غير متعارف فيما بين العلماء لان ايراده لا يكون الا للشمول بان الجنس والفصل اذا كان بينهما عموم من وجه يجوز الاحتراز بالجنس وههنا كذلك لوجود اللفظ والوضع لمعنى فى اللفظ الموضوع لمعنى وافتراق الاول عن الثانى فى اللفظ المهمل وافتراق الثانى عن الاول فى الوضع الغير اللفظى اشار الشارح قدس سره الى رد هذا القول وحاصله ان تعسف جعل الجنس فصلا فى صورة جاز كون النسبة بينهما عموما من وجه مستغنى عنه لان اللفظ جزء اول من اجزاء التعريف والدوال الاربع غير داخلة فيه فلا حاجة فى صلاحيته ما لفتته التعريف الى اعتبار اخراجها بقيد اللفظ لان ما لفتته التعريف على ما قاله الفاضل المدقق عبارة عن عدم صدق التعريف على اغيار المعرف وهذا كما يحصل باعتبار اخراج الاغيار بقيود فكذلك يحصل باشتماله على قيد لا يدخل الاغيار فيه وان لم يعتبر اخراجها به والثانى ههنا موجود فاين الاحتياج وفيه انه على هذا لا حاجة الى اعتبار الاخراج بالفصول لان الاغيار لا تدخل فيها ايضا مع انه صادر عن الكل الا ان يقال ان هذا النكتة بعد الوقوع فان قلت اذا كانت الدوال الاربع غير داخلة فى اللفظ فلا معنى لاخراجها به لان الاخراج يقتضى سبق الدخول فالمناسب للشارح ان يقول فى الرد فلا معنى لاخراجها به لا انه لا حاجة اليه وان يحصل الرد به ايضا لانه يوهم ان الاخراج صحيح لكن لا احتياج اليه والامر ليس كذلك كما سبق آنفا قلت ان الاخراج صحيح ههنا لانه بين الجنس والفصل ههنا عموم من وجه وفى هذه الصورة يمكن تقدير المقدم مؤخرا والمؤخر مقدما فالدخول موجود وان كان على سبيل التقدير والدخول الذى هو مقتضى الاخراج اعم من ان يكون حقيقة كلام الشارح والدوال الاربع آه بان لفظ الدوال اما جمع الدال او الدالة وكلاهما لا يصح اما الاول فلان الجمعية وان كانت صحيحة على هذا التقدير لكن اجراء الصفة المؤنثة وهى دالة غير صحيح لان بعض موصوفها مذكر وهو الخط والعقد واجيب عنه بوجوه الاول انا نختار الشق الاول اعنى ان لفظ الدوال جمع دال وفاعل اذا كان صفة بغير ذوى العقول كما ههنا يجمع على هذا الجمع اعنى فواعل كوائم على دوائم نص عليه الفاضل الچلپى فى حواشيه على المطول

والثانى انا نختار الشق الثانى اعنى ان لفظ الدوال جمع دالة وايراد الصفة المؤنثة باعتبار تغليب الموصوف المؤنث وهى النصيبة والاشارة على الموصوف المذكر وهو ما عداهما والمذكر وان كانت اصلا لكنه فرع فى استعمال صيغته جمع المؤنث فيه نص عليه الفاضل الحداد فى حاشية المتعلقة بهذا المقام والثالث ان موصوف لفظ دالة هى الجموع اعنى الخطوط وكذا نظايرها لا المفردات كما يدل على هذا تفسير الشارح بالجموع فالجمعية وايراد الصفة المؤنثة كلاهما صحيحان وهذا الجواب ايضا باختيار الشق الثانى وثالثا انه اعترض على كلام الشارح والدوال آه بان حكم عدم الاحتياج الى اعتبار الاخراج غير مختص بالدوال الاربع بل جار فى كل موضوع لمعنى غير لفظ كالعقود التى تعقد لحفظ المقصود ومعنى العقود المذكورة فى كلام الشارح يجئ فانتظره فما وجه التخصيص واجيب عنه بان العبارة بحذف العاطف والمعطوف والتقدير والدوال الاربع وكذا امثاله اقول وبالله التوفيق ويمكن ان يكون العبارة بحذف المضاف اى وامثال الدوال الاربع الخ ويمكن ان يقال مقصود الشارح الرد على الرضى كما عرفت وفيه ذكر الدوال الاربع فقط فلذا اكتفى الشارح بها فقط لكن بقى مساغ طلب الوجه للرضى فافهم واحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجده فى غير هذا التعليق ولا تمل بالاطناب فى هذا المقام لانه من مزال الاقدام **قال** الشارح قدس سره الخطوط وهى النقوش التى فى الاوراق وهى موضوعة للالفاظ **قال** الشارح قدس سره والعقود والمراد منها هى العقود التى يحصل بانضمام بعض الاصابع ببعض وهى موضوعة لمراتب الاعداد ودالة عليها مثلا اذا انضم راس السبابة براس الابهام منه فتدل على عشرة واذا انضم بمؤخر ظفرها فتدل على عشرين واذا انضم راس الابهام بالمفصل الاول من جانب الراس من السبابة فتدل على عشرين وهكذا اغير ذلك من الانضمامات تدل على مراتب الاعداد كما تقرر **قوله** جمع نصبة لا ادرى وجها قويا لتعرض الفاضل المحشى لبيان جمعية النصب وتفسيره للنصبة وتركه لبيان الثلث الاخر من الدوال الاربع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** الذى هو اول آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تفريع عدم الاحتياج على عدم دخول الدوال الاربع فى اللفظ كما صدر من الشارح لا يصح لان اللفظ لو كان متأخرا و الوضع متقدما بان قال الكلمة هى الموضوعة لمعنى مفرد لفظا لاحتاج الى اخراجها بقيد اللفظ ليكون التعريف مانعا وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ ليس مطلقه بل الذى هو اول اجزاء التعريف وفى ذلك التفريع على عدم دخولها فى الجزء الاول صحيح كما سبق منا الاشارة اليه فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح والدوال الاربع فتذكر فان قلت لم ترك الشارح هذا الوصف قلت للظهور والله اعلم **قوله** فيه اى فى اللفظ الموصوف بالصفة المذكورة ليعم كونه لم يجئ تاليا للمقدم المذكور **قوله** فى تعميم التعريف يحتمل ان يكون فى هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان الدوال الاربع اذا كانت غير داخلة فى اللفظ الذى هو اول اجزاء التعريف

له وجه التخصيص ماهو المشهور من ان اكثر وجوه تقدم الدوال الاربع فى الفضل والاحتياج على الفضل يمكن ما هو التحقيق يمكن تقدم غير الدوال الاربع على الفضل مطلقا كالعقود من عقد ... سواء كان بينهما تقدم مطلقا او من وجه ١٢ منه

له صفة موضوع ١٢ منه

لم يحتج الى اعتبار اخراجها به لانه لم لا يجوز ان يكون هذا الاعتبار محتاجا اليه فى فهم المبتدى المتعلم لانه لا يفهم
الا بان يقول له ان هذا احتراز عن هذا الشئ وذلك احتراز عن ذلك الشئ وحاصل الدفع ان المراد من النفى الا
الاحتياج ليس النفى مطلقا بل فى صلاحية التعريف وهى غير محتاجة الى اعتبار ذلك وان كان المتعلم محتاجا اليه
والمراد من التصحيح ليس الا التصحيح بطريق المانعية لان الاعتراض ليس الا بهذا الطريق والظهور وعلم يصح بعد
القيد والله اعلم **قوله** الى اعتبار الخ ان قلت ما الفائدة فى عدول الفاضل المحشى عما قاله الشارح حيث قال
الى اعتبار اخراجه ولم يقل فلا حاجة الى قيد يخرجها كما قاله الشارح قلت فائدة العدول تنصيص الشارح على
معنى الاحتراز لان الصادر منه اعتبار الاخراج باللفظ لا الاخراج به فى نفس الامر فيكون فى عبارة الشارح
حذف المضاف وهو الاعتبار **قوله** الى اخراجه ان قيل ان الضمير راجع الى الدوال الاربع فالا نسب ان يقول
الى اخراجها لان الدوال جمع والجمع بتاويل الجماعة مؤنث قلنا ان الضمير ليس براجع الى الدوال بل الى
كل واحد من الخط والعقد والنصبة والاشارة وفيه ان هذا التوجيه فى الاولين يتم لمذكريتهما واما فى
الثانيين فلا لمؤنثيتهما الا ان يقال ان من المقرر انما بالتاء اذا لم يستعمل بدونها جاز التذكير والتانيث فى
وصفه فكذا فى ضميره او يقال فى الجواب من اصل الاعتراض ان الضمير راجع الى الدوال باعتبار تاويلها بالمذكور
باعتبار تاويلها بالجمع والجمع بهذا التاويل مذكر كما نص عليه الرضى فيصح ارجاع ضمير المذكر اليه **قوله** هذا
تعسف والتعسف من وجهين الاول ان الوضع لمعنى مفرد وان كان اعم من اللفظ بالعموم من وجه فى نفس الامر
لكنه ليس ههنا اعم منه لان هذا الوضع فى هذا التعريف وقع وصفا للفظ كما هو شان كل فصل فالوصف
المذكور فى هذا التعريف فى مقام الفصل اما ان يكون مباينا مع جنسه او اعم منه من وجه او اعم منه مطلقا
او مساويا له او اخص منه مطلقا والاربعة الاول لا يخفى سخافتها اما الاول ففساده اظهر من البيان واما
الثانى فلان الفصل اذا وقع صفة للجنس كان الجنس ماخوذا فيه فكيف يتصور العموم من وجه واما الثالث
ففساده ايضا ظاهر واما الرابع فلان التركيب من امرين متساويين غير واقع بل غير ممكن كما تقرر فى محله
فبقى الاحتمال الخامس وهو مستلزم للمطلوب الثانى ان الاحتراز بالجنس فى هذه الصورة لا يتصور الا
بجواز اعتبار الجنس فصلا والفصل جنسا وهو غير صحيح لانهما متغايران من حيث المفهوم والاحكام كما لا يخفى
فكيف يكون الشئ الواحد بالنظر الى الشئ الواحد جنسا وفصلا كما هو مقتضى هذا الجواز والى الان لم
يتيسر لى العلم بالوجه المنقول من السلف فى التعسف فلذا كتبت ما سنح به خاطرى فلا تسرع بالرد والقبول
لان هذا من افعال الفحول **قال** الشارح قدس سره وانما قال لفظه الا اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف
اخذ كتابه من المفصل والموافقة بين الماخوذ والماخوذ منه امر مستحسن عند المصنفين والمخالفة
منه فى قوة الخطاء عند المحققين فلم خالف المصنف عن المفصل حيث قال لفظة والمصنف قال لفظ وحاصل
الدفع ان الموافقة بين الماخوذ والماخوذ منه مستحسن اذا كان مقصود مصنفيهما واحدا وههنا ليس كذلك

له ولا يخفى فائدة القيد اما الاول فلان الوصف فى بعض المواضع قد يكون مساويا كما يكون بجهة اللزوم او الذم و كذلك الثانى فلانه يجوز مساوات الوصف مع الموصوف الذى هى جنس اجزاء التعريف كما يكون فيه غير مفاد ١٢

له اى عدم السرعة ١٢ منه

لان المصنف لم يرد الوحدة فى الكلمة فادخل عبد الله فيها بخلاف صاحب المفصل حيث اراد الواحدة
فاخرجه عنها وآن لم اخف من تشويش ذهن المبتدى لاوردت مثال المخالفة بين المأخذ والمأخوذ منه
لاجل اختلاف المقصود ممن يعتقد عليه الافاضل والله اعلم قوله اما لان الخ تقرير هذا الدليل ان
المصنف لم يقصد الوحدة لان مثل عبد الله علما داخل فى الكلمة عنده فلو قصد وحدة اللفظ فى
تعريف الكلمة لكان خارجا عنها فلم يكن التعريف جامعا آن قلت ان دخوله علما فيها مرتب على عدم
ارادة الوحدة فيها كما لا يخفى على المتأمل فكيف يكون ذلك دليلا على هذا قلت ان الاستدلال كما
يكون من جانب العلة على المعلول كما يقال هذا محموم لانه متعفن الاخلاط وكلما هو متعفن الاخلاط
فهو محموم فهذا محموم فكذا يكون من جانب المعلول على العلة كما يقال هذا متعفن الاخلاط لانه محموم
وكلما هو محموم فهو متعفن الاخلاط فهذا متعفن الاخلاط فلم لا يجوز ان يكون هذا الاستدلال من
هذا القبيل والله اعلم قوله عند من قال اى صاحب المفصل ولا بدّ له من قصد الوحدة بذكر
اللفظة كيلا يبطل منع التعريف قوله واما لما سيأتى فى حاشية قوله فانه لا يقال له لفظة واحدة
تقرير هذا الدليل انه على ارادة الوحدة يرد الاعتراض وكلما يرد عليه الاعتراض فلا بدّ ان يحترز عنه
فارادة الوحدة لا بد ان يحترز منها فلذا قال المصنف لفظ ولم يقل لفظة وأما ذلك الاعتراض فشرح
فى قول المحشى هناك بطريق الوضاحة فلا نذكره ههنا آن قلت ان هذا الدليل دليل من جانب العلة
على المعلول كما يخفى والاصل فى الدليل هذا القسم كما تقرر فى مقره فالمناسب للفاضل المحشى تقديمه
فلم اخره قلت اخره للاشارة الى ضعف هذا الدليل لان الاعتراض وان كان واردا على ارادة الوحدة
لكنه مندفع كما سيأتى من الفاضل المحشى فنفسه فانتظره او للاشارة الى قوة هذا الدليل لان من داب
بعض المصنفين ان الدليل القوى يذكر مؤخرا كصاحب الهداية والله اعلم قال الشارح قدس سره
والمطابقة غير لازمة الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان من المتقررات فيما بينهم ان المطابقة بين
المبتدأ والخبر لازم فى التذكير والتانيث فالواجب على المصنف يقول الكلمة لفظة فحصل التطابق
وعدم قصد الوحدة لاينافى هذا القول لاحتمال ان يستعمل فى التانيث فقط اى بدون الوحدة وحاصل
الدفع ان المطابقة مشروطة بالشروط وهى منتفية ههنا كما سيأتى وجهه فلذا قال لفظ قوله وطابقة
الخبر الخ او للاستيناف والجملة الاستينافية وقعت جواب سوال سائل كانه قال ان المطابقة
منتفية بشرط الاشتقاق ام بجاوزه وفى ضمن هذا الجواب تعريض على الشارح بان شروط المطابقة
ثلثة فلم خص الشارح واحدا منها بالذكر اجاب عنه الفاضل المدقق بان انتفاء الاشتقاق ملزوم
لانتفاء الباقيين وهو الاسناد وعدم التساوى بخلاف واحد من هذين الباقيين فانه ليس بملزوم
لانتفاء ما سواه فلاجل هذا اللزوم خصّ الشارح نفى الاشتقاق من بين الشروط انتهى اقول

له ومن قطب الملة والدين الرازى حيث خالف عن صاحب المطارحات فى دليل بطلان كون المعنى السلبى جزءا من كون علة ما منعها عن قوله ان شئت الاطلاق فاحمله الى القطبية ١٢ منه

وبالله التوفيق ان ملزومية نفي الاشتقاق لنفي الاسناد مسلم واما لنفي عدم تساوي التذكير والتانيث فغير
مسلم لانه لم لا يجوز ان يكون غير مشتق بل جامدا ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كلفظ رجل والجواب عن
ذلك التعريض الفاضل الكوهستاني بان مقصود الشارح منع لزوم المطابقة وهو يحصل بانتفاء شرط ما
وفيه انه على هذا يطلب وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر ويمكن ان يجاب عن اصل التعريض بان في عبارة
الشارح حذف المعطوف مع العاطفين والتقدير لعدم الاشتقاق والاسناد وعدم التساوي والقرينة
على حذفهما شهرة اشتراط المطابقة بهذه الامور الثلثة واما وجه تخصيص نفي الاشتقاق بالذكر فهو استلزامه
لنفي الاسناد هذا ما ظهر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وما في حكمه الواو العاطفة بمعنى او والفاصلة
وما في حكمه هو المنسوب والمراد من نفي الاشتقاق في كلام الشارح اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا **قوله**
وقد انتفت ههنا الثلثة اما الاول فلان اللفظ مشتق منه وليس بمشتق كما هو الظاهر واما الباقيان فلانه
مصدر ومن المتقرر فيه انه لا يضمر فيه ويستوي فيه المذكر والمؤنث **قال** الشارح قدس سره مع كون
اللفظ اخصر دليل آخر لعدم قول المصنف لفظة آه قلت لما كان هذا دليلا آخر فلم لم يورد الشارح بعنوانه
حيث لم يقل لكون اللفظ اخصر قلت لمداخلته ما سبق وهو عدم قصد الوحدة مع عدم لزوم المطابقة
في هذا الدليل وحاصله ان المصنف غير قاصد للوحدة والمطابقة غير لازمة واللفظ اخصر من اللفظة
وبناء المتن على الاختصار فلذا قال لفظ واما ما سبق فيكفي وحده في دليل عدم القول بلفظة والله اعلم
قال الشارح قدس سره الوضع آه آن قيل ان غرض الشارحين من التفسيرات بعد اجزاء المعرفات هو
معرفتها لانها موقوفة على معرفة الاجزاء والماخوذ في التعريف ههنا هو وضع بصيغة الفعل فالمناسب
للشارح ان يفسر ذلك الفعل لا مبدأه قلنا ان الفعل مشتق ومعرفة المشتق لا يحصل الا بمعرفة المبدأ فلذا
فسر الشارح المبدأ والله اعلم **قوله** في اللغة آه اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب له ان يفعل
ههنا مثل ما فعل في اللفظ من بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي كليهما وتخصيص شيء آه ليس المعنى اصطلاحيا
كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة ويمكن ان يجاب منه بانه يجوز ان يكون المعنى اللغوي للوضع مشهورا في
زمان الشارح فللشهرة تركه لان الترك لاجل الشهرة شايع **قوله** في حيزه في المنتخب حيز بالفتح وتشديد
يا مكسورة كرانه هر چيز ومكان والمراد ههنا هو الثاني **قوله** فكان الواضع آه اشارة الى بيان وجه المناسبة
بين المعنى اللغوي والاصطلاحي وحاصله ان المعنى مشبه بالحيز في الاستقرار يعني كما ان الشيء مستقر في
المكان كذلك اللفظ مستقر في المعنى فتخصيص اللفظ بالمعنى مشبه بجعل الشيء في الحيز والمكان فلاجل هذه
المشابهة استعمل اللفظ الموضوع للجعل المذكور وهو الوضع في التعيين المسطور وانما اورد هذه العلاقة
بصيغة التمريض وهي كان لان الاظهر والاوضح ان يجعل اللفظ مشبها بالحيز لان الحيز كما انه غير مقصود
كذلك اللفظ غير مقصود وكما ان المتحيز مستور فيه كذلك المعنى مستور فيه ومن هذا يقال ان الالفاظ

قوالب المعاني لا العكس وأما الاستقرار فليس بمختص به لانه كما ان اللفظ مستقر في المعنى كذلك المعنى مستقر فيه والله اعلم **قوله** تعينه اي بسبب التعيين الخاص وهو التخصيص المذكور فالاضافة للعهد انما عبّر عنه به اشارة الى ان الاولى للشارح ان يقول تعيين شئ لشئ ليظهر تعلق قوله لمعنى بوضع كما قال مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره شئ بشئ المراد من الشئ الاول الدال والمراد من الثاني المدلول والمعنى ولم يقل تخصيص لفظ لان الوضع غير مختص به كما تقرر آن قيل ان الوضع مختص بالمعنى فلم لم يقل تخصيص شئ بالمعنى قلنا لاجل حصول المشاكلة **قوله** ملحوظا بخصوصه اشارة الى دفع مايتوهم من ان المتبادر من تخصيص شئ بالمعنى هو التخصيص الذي لا يكون باعتبار الامر الاعم اي الوضع الخاص وحمل التعريف لا يكون الا على ما هو المتبادر فيخرج منه وضع المشتقات كضارب مثلا لانه لم يوضع لذات قام به الضرب بخصوصه بل باعتبار ملاحظة بامر اعم وهو كل لفظ على وزن فاعل في مادة متصرفة وحاصل الدفع ان الشئ كما يحمل على ما هو المتبادر عنه فكذلك قد يترك على الاطلاق وهو المراد ههنا فلا يلزم عدم الخروج وهكذا القول في قول الفاضل المحشي بعيد هذا سواء كان آه لكن بادنى تغير يعني ان هذا القول ايضا لدفع مايتوهم من ان المتبادر من المعنى هو المعنى بخصوصه اعني ما لا يكون ملحوظا باعتبار امر اعم فيخرج وضع المضمرات لان المعنى فيها ملحوظ باعتبار الامر الاعم على المذهب المنصور وهو وضعها للجزئيات لكن باعتبار ملاحظتها بمفهومات كلية وبيان الدفع ظاهر آعلم ان الله قد يكون الوضع خاصا والموضوع له خاصا ايضا كوضع زيد للذات المخصوصة وقد يكون كل منهما عاما كقول الواضع كل فاعل موضوع لذات من قام به الفعل وقد يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا كوضع اسماء الاشارة مثلا فان الواضع لاحظ اولا الامر الكلي لكن لا لان يوضع اللفظ له بل لاجل ان يلاحظ جزئياته بواسطة ووضع ذلك اللفظ لكل من تلك الجزئيات المندرجة تحته وقد يكون الوضع خاصا والموضوع له عاما كوضع الانسان للمفهوم الكلي قيل والحق انه داخل في القسم الاول هكذا قال صاحب السلم في المنهية ولا يخفى اشارة الفاضل المحشي الى تلك الاقسام الاربعة على الفطن العارف والله اعلم بالصواب **قوله** كهيئة المفردات الخ يحتمل ان يكون المراد بالمفردات المشتقات لان هيئتها ملحوظة بعمومها فيكون كلا المثالين للقسم الثاني ويحتمل ان يكون المراد بها ما سوى المشتقات لكن اذا كان استعمالها بطريق الحقيقة كزيد لان هيئة ملحوظة بخصوصها فيكون الاول مثالا للاول والثاني للثاني هكذا قال الفاضل الكوهستاني وايراد المثال لكل نوع مرجح للاحتمال الثاني والقرب مرجح للاول والمسئول من العزيز العلام ان يحصل لي العلم على وجه ايراد الفاضل المحشي المثال لهذين النوعين او نوع وتركه للاخرين **قوله** ولا يدخل الخ اشارة الى دفع مايتوهم من ان تعريف الكلمة غير مانع من دخول الاغيار لانه صادق على المحرفات مثل قلف وطلف ولعلته محرفات قفل وطفل ونعته لانها الفاظ وضعت لمعان مفردة مع انها ليست بكلمات كما هو المتقرر وتأمل النافع

انما غير داخلته فى للوضع الذى هو مأخوذ فى الكلمته لان الوضع جعل الدال للمعنى بطريق الحقيقته وهذا
الجعل منتف فيها لان المحرف الاول لم يقصد جعلها للمعنى بل قصد بها بتوهم انها مجعولته للمعنى واذا كانت
خارجته عن الوضع فلا يصدق التعريف عليها فيكون مانعا ويحتمل ان يكون فى هذه العبارة رد على الفاضل
الرضى حيث اورد قيد التواطؤ لاخراج المحرفات بانه لاحاجته الى هذا القيد لانتفاء الجعل فيها والله
اعلم بما فى صدور عباده **قوله** ان قلت الخ حاصل السوال ان الشئ الاول عبارة عن الدال والثانى عبارة
عن المدلول فالباء ان كان داخلا على المقصور فيلزم حصر المدلول فى الدال فيخرج عن هذا التعريف وضع
المرادف لعدم انحصار المدلول فى داله لوجوده فى دال آخر وان كان داخلا على المقصور عليه فيلزم حصر الدال
فى المدلول فيخرج عنه وضع المشترك لعدم انحصار داله فى مدلوله لوجوده فى مدلول آخر اعلم اولا ان
مبنى هذا السؤال على القول بوجود المرادف والمشترك ولو قال بعدمهما كما ذهب اليه البعض فلا يرد
السوال راسا وثانيا انه لما كانت الارادة مرجحته فى المتساويين بدون الاحتياج الى امر آخر كما هو المقرر
عند المتكلمين جاز للفاضل المحشى ان يقدر مشتق الدخول على المقصور لان دخول الباء على المقصور والمقصور
عليه متساويان وهذا لانا ان نظرنا الى لفظ التخصيص فيكون الباء داخلته على المقصور عليه وان نظرنا الى
الاستعمال الاكثر فيكون الباء داخلته على المقصور فلكل وجهته والله اعلم **قوله** على المقصور اه ان
قيل ان القصر عند علماء البيان منحصر فى قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف وليس
شئ من الدوال والمدلول صفة للآخر فكيف يكون احدهما مقصورا على الآخر قلت ان المراد من قصر
المعنى على الدال قصره على مدلوليته هذا الدال اعنى ان هذا المعنى لا يكون مدلولا لدال آخر ومن قصر
الدال على المعنى قصره على كونه دالا على هذا المعنى اعنى لا يكون هذا الدال دالا على معنى آخر ولا شك ان
المدلوليته وكونه دالا صفته للمعنى والدال الاول للاول والثانى للثانى فيكون كلا القصرين مندرجين
فى قصر الموصوف على الصفته كذا فهم من قول الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قوله** فى واحد اى فى مدلوليته
واحد بخلاف المضاف ليكون داخلا فى قصر الموصوف على الصفته كما سبق **قوله** لوجوده فى كليهما اى لوجود
مدلوليته فى كليهما وهذا ايضا بخلاف المضاف للفايدة المذكورة **قوله** فى شئ من المعنيين اى فى دلالته
شئ من المعنيين **قوله** لوجوده فى كليهما اى لوجود دلالته اللفظ المشترك على كلا المعنيين **قوله** والحاصل
ان الخ الغرض من هذا الحاصل بيان معلومية مورد الايراد بخصوصه لئلا يتوهم وروده على الجزء الايجابى
لكونه اسبق جزئى التخصيص او على كليهما او على القدر المشترك بينهما فيلزم خلاف الحق كما هو الظاهر
قوله لا يوجد فى كل وضع ان قيل لا نسلم عدم وجدان الجزء السلبى فى كل وضع لوجود الجزء السلبى
الذى يفيده التخصيص فى وضع غير المرادف والمشترك كما لا يخفى قلت ان مفاد قوله لا يوجد الخ رفع الايجاب
الكلى وهو لا ينافى الايجاب الجزئى وليس معناه السلب الكلى الذى ينافى الايجاب الجزئى كما لا يخفى على من له ادنى مهارة

له هذا هو الفرق بين كلام السيد قدس سره والمنقول فى حاشية مولانا عبد الحكيم ١٢ منه

فی کتب المیزان فلا یرد الاعتراض قوله یمکن الخ قال الفاضل المدقق تصدیر هذه الاجوبة بلفظ الامکان یدل علی انها تفید صحته اتیان لفظ التخصیص لا رجحانه علی لفظ التعیین انتهی قوله بتجرید التخصیص الخ حاصل هذا الجواب ان القصر غیر مراد ههنا لان المفید له هو الجزء السلبی فی التخصیص وهو عدم الوجدان فی شئ آخر والتخصیص ههنا مجرد عنه ومستعمل فی الجزء الایجابی فقط وهو وجدان شئ فی شئ ولا ریب فی تحقیق الجزء الایجابی فی وضع الالفاظ کلها سواء کان وضع المرادف او المشترک او غیر ذلک فلا یلزم خروج المرادف علی تقدیر والمشترک علی تقدیر آخر وهذا الجواب باختیار الشق الثالث لعدم ارادة القصر حتی یکون الباء داخلة علی المقصور والمقصور علیه قوله وان التخصیص الخ اشارة الی الجواب الثانی وحاصل هذا الجواب ان القصر مراد لکن باعتبار الجعل وفی حینه ولا شک ان قصر المعنی علی لفظ واحد واللفظ علی معنی واحد فی المرادف والمشترک حین الجعل موجود لان الاوضاع فیهما مترتبة فلا یکون فی زمان واحد لمعنی واحد الا لفظ واحد وکذا لا یکون للفظ واحد فی زمان واحد الا معنی واحد والتعدد حاصل فی زمان آخر فلا یقدح فی القصر المراد ههنا وهذا جواب باختیار کل من الشقین کما لا یخفی قوله بحسب الجعل ای الوضع قوله لا بحسب الحکم ای الاثر المترتب علیه وهو الاستعمال قوله ولما کانت الاوضاع الخ من متممات الجواب الثانی ویحتمل ان مقدم هذه الشرطیة وهو کون الاوضاع فی المشترک والمرادف مرتبة ممنوع لانه لم لا یجوز ان یوضع الالفاظ المتعددة کالالفاظ المترادفة لمعنی واحد فی آن واحد ویوضع اللفظ الواحد کاللفظ المشترک لمعان فی آن واحد وما قاله الفاضل الکوهستانی فی اثبات هذا المقدم من ترتب الاوضاع فی المرادف مبنیا والمشترک علی تقدیر کون الواضع عبدا فلما تقرر من ان النفس فی آن واحد لا تتوجه الی شیئین فکیف یجوز وضع اللفظین لمعنی واحد واللفظ الواحد لمعان فی آن واحد لانه لا یتصور الا بالتوجه الی شیئین فی آن واحد وهو باطل والمستلزم للباطل باطل وعلی تقدیر کون الواضع واجبا سبحانه فلان الحکمة فی احداث الموضوعات اللغویة هو التفهیم والافهام زائد ان علی المقصود والمعنیان مخلان بالفهم فامتنانه تعالی علینا اولا بوضع لفظ واحد لمعنی واحد ثم للفوائد وضع اللفظین لمعنی واحد ویوضع اللفظ الواحد لمعان وهل هذا الا الترتیب فلا یخفی سخافته ورکاکته اما سخافته الاول فلان عدم توجه النفس فی آن واحد الی شیئین جزما مشهور عند الفضلاء هو الحق کما ذهب به الامام الرازی فی المباحث المشرقیة ونقل علامة یحیی البهاری فی تعلیقاته علی حاشیة الزاهد فی بحث الادراک ان شئت الاطلاع فارجع الیه واما الثانی فلان الفوائد التی لاجلها وضع الله اللفظ المرادف والمشترک اما ان یکون معلومة له تعالی حین الجعل الاول اولا لا سبیل الی الثانی لان علمه تعالی لا یعزب عنه مثقال ذرة شئ من الاشیاء فکیف یخرج من علمه تعالی تلک الفوائد ولا سبیل الی الاول فلان تلک الفوائد اما ان تحصل موجودة لزوم الزیادة علی المقصود والاخلال بالفهم اولا فان کان الثانی فسلم ما

له متعلق بکلیهما ۱۲ منه

له بان تکون تلک الفوائد مقاصد ضروریة له ۱۲ منه

ان لا يوجد المرادف والمشترك فى الزمان الثانى ايضا للزوم مهما فى هذا الزمان ايضا وان كان الاول فيلزم عدمهما
فى الزمان الاول ايضا لرعايته تلك الفوايد فلا يحصل الترتيب الذى ادعاه ذلك الفاضل وههنا وجه آخر
لتزييف قول ذلك الفاضل بان الحصر المستفاد من قوله غير صحيح لانه لم لا يجوز ان يكون الوضع من العباد
المتعددة وعدم الترتيب على هذا ظاهر غير خفى على من له ادنى مسكة ويمكن ان يجاب عن الاختلاج
بان كذب المقدم لا يؤثر فى كذب الشرطية كما تقرر فى كتب صناعة الميزان بل مدار صدقها على اللزوم
وهو ههنا موجود لانه لو كانت الاوضاع فى المرادف والمشترك مترتبة فلا خفاء فى انه على هذا التقرير
لا يتحقق فى زمان الجعل الاول والثانى الا مجعول واحد ومجعول له واحد اما فى الاول فظاهر واما فى الثانى
فلان الجعل من الافعال وبقاءها ممتنع كما تقرر والله اعلم بالصواب **قوله** وبان التخصيص الخ اشارة الى الجواب
الثالث وحاصله تسليم ارادة القصر فى زمان الاستعمال يعنى انا نسلم ان القصر مراد فى زمان الاستعمال لكن
القصر اضافى لا حقيقى ولا خفاء فى ان القصر الاضافى متحقق فى المرادف والمشترك اما فى الاول فلان المعنى
مقصور على كل من اللفظين بالنسبة الى اللفظ الذى لم يوضع له واما فى الثانى فلان اللفظ مقصور على كل
معنى من المعانى بالنسبة الى المعنى الذى لم يوضع له هذا اللفظ وهذا ايضا جواب باختيار كل من الشقين والله
اعلم **قوله** وبان معنى آه اشارة الى الجواب الرابع وحاصله انا سلمنا ارادة القصر حين الاستعمال بطريق
الحقيقة لكن الحيثية مرادة سواء كانت الباء داخلة على المقصور او المقصور عليه فان كان الاول فمرجع
التعريف مقصورية المعنى على اللفظ من حيث المدلولية اى من حيث انه مدلول هذا اللفظ وان كان
الثانى فمرجعه قصر اللفظ على المعنى من حيث الدلالة اى من حيث انه دال على هذا المعنى ولا شك فى وجود
القصر الحقيقى بالحيثية فى المرادف والمشترك اما الاول فلان مدلولية المعنى من لفظ غير مدلولية من
لفظ آخر لانه نسبة وتغايرها بتغاير المنتسبين كما تقرر واذا تغاير فوجد القصر واما الثانى فلان دالية لفظ
على معنى غير دالية على معنى آخر بعين ما ذكرناه آنفا واذا تغاير فوجد القصر ومما ذكرنا من حواصل الاجوبة
يظهر وجه الترتيب بينها لمن له ادنى مهارة فى علم المناظرة لان المتقرر فيها ان جواب عدم التسليم يكون مقدما
على جواب التسليم **قوله** فيما كان وضعه الخ ظرف مستقر وقع صفة للشبهة وكلمة ما مصدرية
والعبارة بحذف المضاف والتقدير من الشبهة الواردة فى صورة كون الوضع الخ وتقريرها ان وضع
الخ وتقريرها ان وضع المبهمات يخرج عن تعريف الوضع سواء كانت الباء داخلة على المقصور او المقصور
عليه اما الاول فلعدم قصر معانيها عليها لوجود الفاظ اخر بازائها كمعنى زيد مثلا فانه وضع له لفظ زيد
ولفظ هو مثلا اذا رجع اليه واما الثانى فلعدم قصرها على واحد من المعانى لان الجزئيات المتكثرة كلها
معانيها على المذهب المنصور وغرض الفاضل المحشى من قوله وما ذكرنا الخ ان الاجوبة المذكورة سابقا
واندفعت هذه الشبهة ايضا آه قيل ان من الاجوبة جوابا باختيار الشق الثانى فى الجواب الثانى يعنى كون الباء داخلة

لعدم لزوم الزيادة
آه الزيادة فى المرادف
والاختلال بالفهم فى
المشترك ١٢ منه

على المقصور عليه وهو غير جار فى هذه المادة لان الواضع وضع لفظ هو مثلا بوضع واحد الجزئيات المتكثرة فاحتمال
الترتيب ساقط حتى يقال ان القصر فى زمان الجعل موجود فكيف يصح قول الفاضل المحشى ومما ذكرنا آه قلنا ليس
المراد مما ذكرنا مطلقه بل هو الذى يجرى فى هذه المادة فعدم اجراء البعض فى اجراء الباقى لا يضر والله اعلم **قوله**
اى حال كون الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الباء للسببية فيكون مفاد هذه العبارة سببية مفهوم هذه
الشرطية اعنى لزوم فهم الشيء الثانى لاطلاق الشيء الاول او احساسه للتخصيص وهل هذا الا خلاف
الواقع لان اللزوم بسببه كما هو الظاهر لمن له فكر صائب وحاصل الدفع ان الباء ليست للسببية بل
للملابسة وقعت مع مدخوله حالا باعتبار المتعلق عن الشيء الاول فيكون تقدير الكلام عين ما ذكر فى كلام الفاضل
المحشى فلا يرد ما توهم ولم يجعله حالا عن التخصيص لانه ليس بفاعل ولا مفعول والحال لا يجئ الا منهما كما
تقرر وعن الشيء الثانى لانه مفعول بالواسطة بخلاف الشيء الاول لانه مفعول بالذات كما هو الظاهر فهو
بالحالية اولى واحرى والله اعلم **قوله** وبه يخرج اى بقيد الحيثية **قوله** يخرج تخصيص الخ يعنى لو لم
يذكر الشارح هذه الحيثية لكانت حروف الهجاء موضوعة لغرض التركيب لوجدان تخصيص شيء بشيء
فيها والامر ليس كذلك لان الدلالة على الموضوع له من لوازم الوضع وهى ليست بموجودة فيها كما هو
الظاهر فلو كانت موضوعة لوجد الملزوم بدون اللازم وهو محال وبذكر هذا القيد خرجت تلك
الحروف عن الوضع لعدم وجدان فهم غرض التركيب عنها مع الطلق كما لا يخفى فان قيل ان كلام الشارح
يدل على تحقق الوضع فيها لانها يخرج عن الكلمة بقيد المعنى واخراج المخرج قبيح عند المحققين قلنا انه اعادة
مبنى على التنزل وتسليم كونها موضوعة والا فعدم تحقق الوضع فيها ظاهر للوجه الذى ذكرناه آنفا **قوله**
وسمع اشارة الى دفع ما يتوهم من ان لزوم فهم الشيء الثانى للاطلاق فى كل الاوقات كما هو مفاد كلمة متى
غير صحيح لان من الاوقات الاوقات المجتمعة مع عدم السمع والفهم فيها ليس بموجود لان السمع من شرط
الفهم ووجود المشروط بدون الشرط غير صحيح وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المعطوف مع العاطف وهو قوله
وسمع وانما حذف لاجل ظهور ان الفهم بدون السمع باطل فاندفع ما توهم **قوله** بغير السمع اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان الاحساس اعم من السمع لشموله للبصر والشم والذوق واللمس وفى مقابلة العام
بالخاص بكلمة او غير متعارفة عند المحصلين فلا يصح التعريف لاشتماله على الامر الغير المتعارف وحاصل
الدفع ان الاحساس مقيد بقيد عدم السمع لان العام اذا قوبل بالخاص فيكون المراد منه ما سوى هذا الخاص
كما تقرر **قوله** وفيه تنبيه الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان حاصل هذه الشرطية لزوم فهم الشيء الثانى
لاحساس الشيء الاول فما الفائدة فى ارتكاب هذه التكلفات وعدم القول بالاحساس فقط وحاصل الدفع
ان فيما اختاره الشارح تنبيها على قسمى للموضوع من اللفظ وغيره **قوله** والا الخ اى وان لم يكن المقصود التنبيه
على قسمى الموضوع **قوله** فان قلت آه حاصل هذا السؤال ان تعريف الوضع غير صادق على شيء من افراده

لان الشرطيته الكليته التى اخذت فيه لا يصدق الا اذا انضم العلم بالتخصيص للمقدم والانضمام ليس
بموجود كما هو الظاهر فالصدق غير متحقق واذا لم يصدق الشرطيته فلا يصدق التعريف على شئ لكفاية
كذب الجزئى فى كذب الكل ووجه صدق عدم الشرطيته الا اذا انضم الخ ان متى لعموم الاوقات ومن
اوقات الاطلاق هى الاوقات التى لم يعلم السامع بالتخصيص فيها ولا يحصل الفهم فيها لان العلم بالتخصيص
من شروط الفهم كما ان السمع من شروط فلا يصدق الا بالانضمام وهو المدعى **قوله** قلنا الخ وحاصل هذا
الجواب ان الانضمام وان لم يكن فى اللفظ لكنه مراد فى المعنى فوجد ما هو شرط صدق الشرطية فيحصل
صدق التعريف لعدم موجب كذبه **قوله** كل البعد فان كان بعيدا فى الجملته لان التعريف آب من الحذف
لانه للوضاحته وفى ارادة الحذ وفات اخلال بالفهم **قوله** ان التخصيص الخ وههنا شك من وجهين الاول
انا لا نسلم ان العبارة ظاهرة فى ان التخصيص علاقته بما يثبت الدلالة بل هى ظاهرة فى انه علاقته بما يثبت
فهم الشئ الثانى من الاول واين الدلالته من الفهم لانه اما صفة الدال او السامع بخلاف الفهم فانه
صفته المعنى لان المراد منه الانفهام كما تقرر والثانى ان التخصيص موجود فى حروف الجارة والدلالة
غير موجودة فيها كما فهم من قول الفاضل المحشى سابقا فكيف يكون التخصيص علاقته بما يثبت
الدلالة والجواب عن الاول ان الدلالته مفسرة بالتفسيرات الثلثة احدها كون الشئ بحالته يلزم
من العلم به العلم بشئ آخر وعلى هذا يكون صفته الدال والثانى فهم السامع المعنى من اللفظ وعلى هذا يكون
صفة للسامع والثالث فهم المعنى من اللفظ اى انفهامه وعلى هذا يكون صفة للمعنى والمراد منها ههنا
هو الثالث وهو متحد مع الفهم فلا يرد ما ورد وعن الثانى ان الالف واللام فى التخصيص للعهد والمعهود
التخصيص الحيث بالحيثية المذكورة فى الشرح وهو ليس بموجود فى حروف الجار كما علم سابقا فلا يرد
الايراد والله اعلم **قوله** فكانه الخ انما اورد بكلمته الشك لعدم قول الشارح به ظاهرا **قوله** متى اطلق
وسمع **قوله** او احس بغير السمع **قوله** وعلم ذلك التخصيص ان قيل كيف ينظم العلم بالتخصيص الى
الشرط لانه على هذا يكون موقوفا عليه لفهم المعنى وهو موقوف عليه للعلم بالتخصيص لانه نسبة والعلم
بها لا يحصل الا اذا علم المنتسبين فيلزم الدور قلنا ان فهم المعنى من الدال موقوف على العلم بالتخصيص
وهو موقوف على فهم المعنى مطلقا فلا يحصل الدور لتغاير الموقوف والموقوف عليه **قوله** ان لم يكن مفهوما
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الوضع لا يصدق على شئ من افراده لان متى لعموم الاوقات
ومن اوقات الاطلاق هى التى يكون الشئ الثانى فيها مفهوما وحاصلا وفى هذه الاوقات لا يمكن الفهم
لاستلزامه تحصيل الحاصل وحاصل الدفع ان قيد عدم فهم الشئ الثانى مراد فى جانب المقدم فلذا اعترض
وفيه ان قيد العلم بالتخصيص ايضا مراد فى جانب المقدم كما علم آنفا وهو موقوف على العلم بالشئ الثانى
وفهمه فكيف يجامع المقدم الممكن مع عدم العلم بالشئ الثانى لانه مستلزم لجامعيته الشئ الممكن للتعريض

يعني العلم بالشيء الثاني وعدم العلم به فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** او فهم منه فهم آه اشارة
الى الجواب الاخر عن التوهم المذكور وحاصله ان الفهم ليس بمعناه وهو حصول الصورة من الشيء عند العقول
بل بمعنى الالتفات فلا يقال انه اذا كان المعنى مفهوما قبل الاطلاق فحينئذ لو فهم يلزم تحصيل الحاصل
الحاصل بل يقال انه يلزم الالتفات الى الحاصل ولا شك في جوازه فان قيل ان من الاوقات الاوقات
التي يكون المعنى فيها ملتفتا اليه ففي هذه الاوقات لا يمكن الالتفات اليه لانه يستلزم الالتفات الى
الملتفت فلا يصدق تعريف الوضع على شيء من افراده قلنا ان الشدة والضعف يجريان في الالتفات
فبالالتفات الثاني يحصل الشدة ويزول الضعف ولا شبهة في الجواز بهذا النحو ويمكن ان يجاب عنه
بان الشيء الثاني عند الاطلاق في حالته الالتفات ملتفت بالتفات جديد لا بالالتفات الحاصل والتفات
الملتفت بالالتفات الجديد جائز كما تقرر وفيه انه من الاوقات الاوقات التي تكون الالتفات فيها
الى الشيء الثاني متصفته بالشدة وفي هذه الاوقات لا يمكن ان يلتفت بالالتفات الشديد فلا يصدق التعريف
على فرد آه الا ان يقال ان مراتب الشدة غير واقفة عند حد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فيل
يخرج عنه الخ الغرض من هذا القول الاعتراض على التعريف بانه غير جامع لافراده لان منها وضع الحرف
وهو ليس بحيث متى اطلق وسمع او احس بغير السمع وعلم التخصيص ولم يكن المعنى مفهوما يفهم منه المعنى
لان كلمة متى لعموم الاوقات ومن الاوقات الاوقات التي لم يذكر ضميمة الحرف معها وفي هذه الاوقات
لا يمكن الفهم لان ضم الضميمة من شروط الفهم ووجود المشروط بدون الشرط كما ترى فلا يكون التعريف
جامعا لافراده وحاصل الجواب الذي صدره الشارح بقوله اجيب الخ ان المراد من الاطلاق ليس مطلق
بل المقيد بالصحيح والاطلاق الحرف بدون الضميمة ليس بصحيح فعدم فهم المعنى لا يضر في هذه الاوقات
لعدم شمول المقسم لها لا يقال اذا قلنا من حرف جر او مركب من حرفين يكون الاطلاق اطلاقا صحيحا
مع انه لا يفهم معنى من منه في هذا الاطلاق فبقي الاشكال بحاله لانا نقول المراد بالاطلاق الصحيح الاطلاق
الصحيح الذي لاجل ارادة المعنى الحرفي والاطلاق المذكور ليس كذلك بل هو لاجل ارادة لفظه ولذا صح
وقوعه محكوما عليه والله اعلم **قوله** وكذا وضع الفعل اشارة الى التعريض بان الاعتراض كما يرد على
وضع الحرف فكذلك يرد على وضع الفعل والاسماء المتضمنة لمعنى الحرف وما كان وضعها عاما وما
وضع له خاصا لان الشرطية الكلية التي اخذت في التعريف لا تصدق على هذه الاشياء لان متى لعموم
الاوقات ومن الاوقات الاوقات التي لم يذكر الفاعل مع الفعل والضميمة مع الاسماء التي تكون
متضمنة لمعنى الحرف وكم لم يوجد الاشارة في اسماء الاشارة التي كان وضعها عاما وما وضعت له خاصا
فيها وفي هذه الاوقات لا يفهم معاني هذه الاشياء منها لعدم وجود شرط الفهم اما عدم فهم معنى
الفعل فلان المأخوذ فيه النسبة الى فاعل معين اي معين كان ولا شك ان هذه النسبة لا يفهم

له وهو ذكر الفاعل
في الفعل والضميمة
في الاسماء التي تكون
متضمنة لمعنى الحرف
وبيان الاشارة في
اسماء الاشارة بعض

بدون ذكر الفاعل وأما معاني الاسماء المتضمنة للحرف فلانها اذا كانت متضمنة اليه تكون كالحرف فلا تفهم بدون
الضمية وأما معاني اسماء الاشارة فعدم فهم تلك المعاني منها بدون الاشارة فظاهر ويمكن ان يجاب بان هذه
الاشياء مثل الحرف في السوال والجواب فمن السوال على الحرف والجواب عنه ينساق الذهن الى السوال
على تلك الاشياء والجواب عنه ولم يعكس الامر لان الحرف كالعلم في الاحتياج الى الغير بالنسبة اليها والى هذا
الجواب اشار الفاضل المحشي حيث قال باعتبار الة لانه على النسبة كالحرف وقال والجواب منها كالجواب عن الحرف
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره متى اطلق الخ لا يقال حق العبارة ان يقول متى اطلق او احس لان الاحساس
ايضا معتبر في العلوم لانا نقول قيد احس لتناول الموضوعات الغير اللفظية كما سبق والحروف من الموضوعات
اللفظية التي قيد اطلق لتناولها فلا حاجة في الحرف الى قيد احس كما لا يخفى كذا قال مولانا عصمت الله
قال الشارح قدس سره بل اذا اطلق قال مولانا عصام الدين الاولى متى اطلق مع ضمية ضم انتهى اقول
وبالله التوفيق يحتمل ان يكون وجه ما قاله التفنن في العبارة **قوله** ولا يجاب الخ هذا جواب آخر عن
النقض بالحرف وحاصله ان اللازم لفهم الشئ الاول سواء كان من طريق الاطلاق والسمع او الاحساس من
غير السمع هو فهم الشئ الثاني لكن لا بالوجه الذي يكون معنى له به بل بالوجه الذي يكون ملحوظا به حالة
الوضع ولا شك في ان ملحوظية معاني الحروف حالة الوضع لها باعتبار الامور الكلية لعدم انضباط خصوصياتها
وعدم وجدان بعضها في زمان الواضع مثلا معنى مِنْ هو الابتداء الخاص الذي بين السير والبصرة وغيره
لكن اذا لوحظ بالامر الكلي اعني الابتداء المطلق للعلة المذكورة وهذه الامور الكلية لا تحتاج الى الضميمة
لاستقلالها فيكون معنى الحرف بالوجه الملحوظ حالة الوضع مفهوما قبل انضمام الضميمة وحاصل الرد الذي
اشار الفاضل المحشي اليه بقوله لان قوله الخ ان متى اطلق آه في تعريف الوضع اشارة الى الغاية وفهم معاني
الحروف بالوجوه الملحوظة حالة الوضع ليس غايته لجهلها لان غرض الواضع من وضع الحروف لمعانيها هو
فهمها بخصوصها لا فهمها بالامور الكلية كما لا يخفى ويحتمل ان يكون هذا الجواب جوابا للنقوض المذكورة في
قول الفاضل المحشي ايضا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولا يبعد الخ جواب آخر عن النقض بالحرف
وفي ضمنه يحصل الرد على الجواب الاول وحاصله ان المراد بالاطلاق هو الاطلاق الذي يكون في المحاورات
وهذا الاطلاق للحرف لا يكون بدون الضميمة فخروج اطلاق الحرف بدونها لا يضر **قوله** يعني انه لا حاجة
الخ اشارة الى الفرق بين الجوابين بان الاول مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد بخلاف الثاني **قوله**
فان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ان كان التقييد مطلقا غير محتاج اليه فالجواب الاول والثاني
سيان في الاشتمال على الامر الغير المحتاج اليه وهو التقييد لان الجواب الثاني ايضا مشتمل على التقييد لان مآله
الى ان المراد من الاطلاق الاطلاق في محاوراتهم وان كان التقييد بالاطلاق الصحيح غير محتاج اليه فيحتاج الى
البيان وهو منتف وحاصل الدفع انا نختار الشق الاول ولكن قلت ان الجوابين مشتملان على التقييد فيكونان

له بلا ضم الضميمة لاحتياجها كما سبقت منا ١٢ منه

سه بانه مشتمل على الامر الغير المحتاج اليه ١٢ منه

سيان فنقول انه لاتقييد فى الجواب الثانى لان الاستعمال فى المقاصد متبادر من الاطلاق والتبادر ملاحظته يكون
ذالك معنى هذا فكيف يكون تقييدا بخلاف الاطلاق فى التعميم لانه ليس بمتبادر من الاطلاق فلا يكون ذالك معنى
هذا فيكون تقييدا والله اعلم **قوله** والاستعمال فيها الخ فيها الخ اشارة الى ان الكبرى محذوفة فى كلام الشارح
قدس سره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المعنى ما يقصد الخ الغرض من هذه العبارة الى قوله ولما كان الخ
بيان المعنيين للفظ المعنى ليوضح المعرف لان وضاحته بوضاحة معرفه ووضاحته بوضاحة اجزائه فان
قيل المناسب تقديم المعنى اللغوى المشار اليه بقوله فهو اما مفعل الخ على المعنى الاصطلاحى المرموز بقوله
المعنى ما يقصد بشئ لتقدم اللغة على الاصطلاح قلنا ان الشارح نظر الى التطويل وعدمه والاول متحقق
فى المعنى اللغوى والثانى فى الاصطلاحى وتقديم غير المطول على المطول شايع فيما بينهم وان كان الامر بالعكس
فى نفس الامر ههنا والله اعلم **قوله** ويراد به صريحا الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف المعنى من ان
الظاهر من قصد الشئ هو القصد الذى لا يكون فى ضمن شئ آخر وبتبعية فيخرج المعنى التضمنى والالتزامى
مع انهما معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قوله** سواء كان الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
الظاهر من القصد القصد الذى يكون بواسطة الوضع فيخرج المعنى الطبعى والعقلى لعدم الوضع فيهما
مع انهما معدودان من المعنى والدفع غنى عن البيان **قوله** وغيرها من المعانى الطبعية كوجع الصدر
لاح اح والعقلية كوجود اللافظ الدال المسموع من وراء الجدار **قوله** كما اذا سمعت من السعال بمعنى انه
كرر مثال للمعنى العقلى ولعل وجه ترك مثال المعنى الطبعى من غير اللفظى وجود الاختلاف فى وجوده
كما تقرر فى صناعة الميزان وبايراد مثال العقلى من غير اللفظى اشار الى تعميم الشئ المأخوذ فى تعريف المعنى
من اللفظ وغيره فلا يرد ان الطبعى من غير اللفظى وان كان مختلفا فيه لكنه من اللفظى متفق عليه فلم لم يورد
المثال له ويمكن ان يجاب بانه على هذا التقدير ان اورد المثال العقلى باللفظى فلا يحصل الاشارة المذكورة
وان اورده من غير اللفظى فيحصل التشويش والله اعلم **قوله** واردت به حضور الخ اشارة الى دفع ما يرد
من ان دلالة السعال على الحضور ليس بعقلى لانه هو الانتقال من الاثر الى المؤثر وبالعكس كما تقرر وليس
شئ منها بموجود ههنا وحاصل الدفع ان السعال وان لم يكن علة للحضور فى نفس الامر لكنه علة له على تقدير
ارادته به **قوله** وقال بعضهم آه فصل غرض هذا البعض من زيادة لفظ الفعلية دفع الاعتراض الوارد على
الشارح بان الظاهر من القصد القصد الذى يكون بالفعل فيخرج عنه المجازات المتروكة الحقايق كالمضمرات
واسماء الاشارة على مذهب ولسهولة الامر فى عبارة الشارح بالتعميم ضعف الفاضل المحشى قول هذا
البعض ما التعبير بلفظ البعض بقى شئ فى هذا المقام وهو انه اذا كان المراد التعميم كما هو مراد الشارح ومصرح
قول البعض ينبغى ان يكون الجدار معنى للفظ زيد لانه يصح ان يراد به مع انه لا قايل به احد من اهل الميز
فضلا عن العالمين ويمكن ان يجاب بان المراد من الصحة الصحة التى تكون بسبب العلاقة المعتبرة عندهم

وهي الوضع والطبع والعقل وكل منها منتف في الصورة المذكورة كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره
اسم مكان قال مولانا عصام الدين ما حاصله انه لا وجه لتخصيص الشارح بجعل المعنى اسم مكان لانه كما يصح
ان يكون اسم مكان كذلك لا مانع من ان يكون اسم زمان الا ان يقال ان الشارح ذكر الخاص واراد العام اي
الظرف اعم من ان يكون زمانا او مكانا فلا تخصيص في كلامه فان قيل كيف يصح كوننا المعنى اسم مكان او اسم
زمان والحال انه لا علاقة بين ما يقصد بشئ ومكان القاصدية او زمانه على تقدير ان يشتق الظرف
من المصدر المعلوم وبين ما يقصد بشئ ومكان المقصودية وزمانه على تقدير ان يشتق الظرف من
المصدر المجهول والعلاقة مما لا بد منها ههنا لانه يوجد النقل من المعنى اللغوي الى الاصطلاحي والنقل
موقوف على العلاقة قلنا ان العلاقة ههنا موجودة وهي تعلق القصد بهما **قوله** من المصدر المعلوم
مضاء على الاول مكان القاصدية وعلى الثاني مكان المقصودية **قال** الشارح قدس سره او مصدر
ميمي ان قيل ان عطف المصدر الميمي على قوله مفعل بكلمة او لا يصح لان او للترديد ولفظ المعنى على
تقدير كونه مصدرا ميميا ايضا مفعل كما هو الظاهر قلنا انا لا نسلم انه عطف على المفعل بل عطف على اسم
المكان ولفظ المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا ليس باسم المكان كما هو الظاهر فيصح الترديد ان قيل ان على
هذا يلزم الانتشار في المعطوفات لان قوله او مخفف الا عطف على قوله اما مفعل وقوله مصدر ميمي يكون
معطوفا على قوله اسم مكان ويلزم المخالفة من الطريق المتعارف وهو تصدير المعطوف عليه بكلمتا ما
بلفظة اما قلنا ان الانتشار شايع كما فعل الشارح نفسه في قول المصنف ومن خواصه دخول اللام الخ
كما لا يخفى وعدم التصدير ايضا متعارف كما يعلم من عبارة المصنف حيث قال واما قبل المعطوف عليه
لازمته مع اما جايزة مع او **قوله** المصدر المعلوم او المجهول على الاول يكون بمعنى القاصدية اي كون
الشئ قاصدا وعلى الثاني يكون بمعنى المقصودية اي كون الشئ مقصودا **قال** الشارح قدس سره بمعنى
المفعول ان قيل ان كون المعنى على تقدير كونه مصدرا ميميا بمعنى المقصود لا يخلو اما ان يكون في اللغة
او في الاصطلاح وكلاهما لا يصح اما الاول فلان المصدر موضوع للحدث لا للذات وقع ذلك الحدث عليه
الذي هو معنى المفعول واما الثاني فلان لفظ المعنى في الاصطلاح موضوع للمقصود من الشئ لا لمقصود
مطلقا كما علمت آنفا من قول الشارح قلنا ان المقصود معنى لفظ المعنى بعد النقل لا في اصل اللغة ولا في
الاصطلاح **قوله** يجوز ان لا يعتبر الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان في لفظ المعنى على تقدير كونه
مصدرا ميميا احتمالين كما في لفظا على كونه منقولا من المعنى المصدري الى ما يقصد لشئ ابتداء او بعد
كونه بمعنى المفعول فلم اختار الشارح احد هذين الاحتمالين مع ان في مختاره تعدد النقل ويمكن ان
يجاب من قبل الشارح بانه لم يرد قيد فقط حتى يتيقن النقل الى المقصود ثم منه الى ما يقصد لشئ
بل قال بمعنى المفعول فيحتمل ان يقدر المتعلق وهو من شئ فيحصل الاحتمال الاول ويحتمل ان لا يقدر

فيحصل الاحتمال الثاني ولله درّ الشارح حيث أدّى الاحتمالين بعبارة واحدة هذا ما خطر لي بعون الملك المنعم
قوله مؤنته النقل اي مؤنته تعدد النقل فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره او مخفف معنى
عطف على قوله اما مفعل في التخفيف بحذف احدى اليائين وقلب الكسرة فتحة والياء الفا **قوله** تخفيفا
غير قياسي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المعنى بالتشديد كالمرمى بالتشديد فاذا جاز في المشدد الاول
التخفيف فلم لا يجوز في الثاني وحاصل الدفع ان التخفيف غير قياسي فلا يقاس عليه شيء آخر **قوله** والذي جرأه
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه ما الباعث على ذكر الشارح هذا الاحتمال مع انه مشتمل على التخفيف الغير
القياسي وحاصل الدفع ان الباعث عليه في ذكره هو الميل الى جانب المعنى لانه حينئذ يكون منقولا عن العام
المطلق المحمول بحسب[1] المواطاة الى الخاص كذلك بلا مؤنته تعدد النقل بخلاف الاحتمالين الاولين فان
النقل في اولهما من احد المتباينين المتشاركين في تعلق القصد الى الآخر وفي الاحتمال الثاني في احدهما تعدد
النقل وفي الآخر نقل من العام المطلق المحمول بحسب[2] الاشتقاق الى الخاص كذلك ولا شك في حسن العلاقة
الاولى من العلاقتين الثانيتين ومذمته تعدد النقل لا يقال على تقدير ان يكون المعنى اسم مكان من معنى
المجهول يكون بمعنى محل المقصودية فيكون نقله منه الى المعنى الاصطلاحي بعينه النقل المذكور في الصدر
لانا نقول على ذلك التقدير يكون بمعنى مكان المقصودية لا بمعنى محل المقصودية وشتان بينهما فان
محلها من قام به فهو صادق على المقصود بخلاف مكانها فانه غير صادق عليه هكذا قال الفاضل المدقق
قوله واستعمال آه عطف على قوله الميل الى جانب المعنى وفيه اشارة الى الباعث الآخر على ذكر هذا
الاحتمال يعني ان استعمال المشدد بمعنى المخفف كثير واقع فيقال معنيّ الكلام ومعناه واحد فيحتمل ان
يكون المعنى مخفف معنى اسم مفعول **قال** الشارح قدس سره ولما كان المعنى مأخوذا الخ اعلم ان هذه
العبارة دفع سوال يرد ههنا وله تقريران احدهما ان المعنى مأخوذ في الوضع فذكره بعده مستدرك لا حاجة
اليه وثانيهما انه لا يصح ارتباط المعنى بالوضع لانه انما يقتضي مفعولا واحدا بواسطة حرف الجر وهذا
المفعول داخل في مفهومه فكيف يرتبط قوله لمعنى بقوله وضع وحاصل الدفع ان كلا من هذين الامرين
انما يثبت اذا لم يجرد الوضع من قيد المعنى واما اذا جرد منه فلا يلزم شيء منهما وثانيا ان التقرير الاول
مخدوش من وجوه احدها انه لو كان الداعي والباعث على الشارح بالقول بالتجريد عدم الحاجة للزم
الدور لان ذكر المعنى على هذا التقدير يتوقف على التجريد المتوقف على ذكر المعنى بعده وثانيها ان ذلك
يندفع بادنى التفات لانه يمكن ان يقال ان ذكر المعنى بعده للتصريح بما علم ضمنا والنكتة التصريح بالقيد
الاحترازي على الاستقلال وثالثها ان التعليل بعدم الاحتياج مع صحته بعد امكان الارتباط لا يخلو
عن ضعف لقوة الثاني وضعف الاول ورابعها ان ذلك مشعر عرفا بصحته ولا صحة له في الواقع وثالثا
انه اعترض على الشارح ههنا بان المأخوذ في الوضع الشيء لا المعنى فكيف يقال لما كان المعنى مأخوذا الخ

[1] اي بلا واسطة زوال حمل الاشتقاق ١٢ منه
[2] كذلك ان حمل المعاني المصدرية على ما يكون حصة للعرض بحسب الاشتقاق شائع ١٢ منه

قلنا فی جوابه لیس المراد من الاخذ الاخذ اللفظی بل اعم منه ومن المعنوی وآلمعنی وان لم یؤخذ فی الوضع
لفظا لکنه ماخوذ فیه معنی لان الشیٔ الثانی المذکور فی مفهوم الوضع عبارة عن المعنی کما لا یخفی اما وجه
التعبیر عن المعنی بالشیٔ فقد مرّ وآیضا انه قال مولانا عصام الدین ما حاصله ان المعنی کما هو ماخوذ فی
الوضع فذکره بعده مبنی علی التجرید فکذلک اللفظ ماخوذ فیه فاسناده الیه مبنی علیه ایضا فلو لم
یتعرض الشارح الیه واجاب عن ذلک مولانا جمال الدین بان التجرید ههنا ایضا مراد لکن الشارح
احاله علی المقایسة فلذا ترکه فان قلت فلو لم یعکس الامر قلت لیس مقصود الشارح بیان التجرید
فقط بل المقصود جعل قوله لمعنی قیدا احترازیا فتعرض لتجرید ما له دخل فی الاحتراز واحال التجرید
علی المقایسة فیما لیس له دخل فی ذلک واجاب عن اعتراض مولانا عصام الدین مولانا عبد الحکیم
ورده علی مولانا جمال الدین بان التجرید فی اسناد الوضع الی ضمیر اللفظ لیس بمتصور بحیثه لان التجرید
انما یجیٔ اذا ذکر الماخوذ بعد ذکر الماخوذ فیه بدون افادة شیٔ آخر وههنا افاده وهو التعیین بکونه لفظا
ساان ذکر الفاعل بعد الفعل لیس مبنیا علی التجرید لان الماخوذ فی الفعل فاعل معین ایّ معین کان
والمذکور معین انتهی اقول وبالله التوفیق ان قول مولانا عبد الحکیم لا یخلو عن حزازة من وجهین احدهما
ان الشیٔ الاول الماخوذ فی الوضع کما انه عام من اللفظ وغیره وباسناد الوضع الی ضمیر اللفظ خص به
فکذلک الشیٔ الثانی الماخوذ فی الوضع عام من المعنی وغیره کغرض الترکیب فی حروف الهجاء وبذکر المعنی
بعده خص به فان لم یکن فی اسناد الوضع الی ضمیر اللفظ تجرید فکذلک لا یکون فی ذکر المعنی بعده تجرید
وثانیهما ان الماخوذ فی الفعل النسبة الی الفاعل لا الفاعل فکیف قال مولانا عبد الحکیم ان الماخوذ فی
الفعل فاعل معین ایّ معین کان لانه لو کان الفاعل ماخوذا فی الفعل فاما ان یؤخذ معه النسبة
اولا والاول باطل لانه یزید علی هذا الجزاء مفهوم الفعل علی ثلثه وهذا خرق الاجماع والثانی
ایضا باطل لانه یکون المعنی المطابقی للفعل علی هذا التقدیر مستقلا لان عدم استقلاله لیس
الا باخذ النسبة فیه ولیس فلیس وهل ذلک الا تهافت خامسًا انه یرد ههنا ان التجرید خلاف الاصل
وخلاف الاصل لا یرتکب بدون النکتة فما هی ههنا قلنا هی تکثیر الفایدة وهی جعل قوله مفردا
صفة اللفظ والمعنی هذا ما لخص من الاسفار مع زیادة والله اعلم بحقیقة الاسرار **قوله** حتی یکون
المراد آه دفع ما یرد من ان المحال لازم علی تقدیر التجرید ایضا لان الشرطیة فی الوضع والمعنی
ماخوذ فیها فمتی کانت الشرطیة موجودة فی الوضع یلزم المحال وهو عدم الحاجة او عدم الارتباط
وحاصل الدفع ان المراد بالتجرید لیس التجرید عن المعنی فقط بل التجرید عنه حال کونه متلبسا لان
التجرید عن الشرطیة ایضا **قوله** لانها قید دفع ما یرد من انه اذا کان المراد التجرید عن الشرطیة ایضا
فلم لم یتعرض الشارح الیه وحاصل الدفع ان التجرید عن المعنی مستلزم للتجرید عن الشرطیة لانها قید

بالنظر اليه فلذا تركه ومّا سبق من الفاضل المحشي من كون بحيث آه حالا عن الشئ الاول هو بحيث مع
الشرطية وههنا قيدية الشرطية فقط فلا يرد ما يتوهم من التدافع **قوله** مقيس الى الشئ المتروك لان
الحكم في الشرطية ثابت في الجزاء عند الادباء والنحاة والجزاء قوله فهم منه الشئ الثاني ولحاظ الشئ الثاني
الذي هو الشئ المتروك كاين في هذا القول اولاً لانه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله فهم فالجدير والاليق
ان يكون الشرطية قيدا له اولان قوله بحيث متى اطلق الخ صفة للشئ الثاني باعتبار التعلق لا الاول الحقيقي
وان كان الشيآن معتبرين فيه ولا يتوهم تعلق قوله بحيث بالتخصيص لانه على هذا يلزم تعلق الحرفين
من جنس واحد بشئ واحد وهو من المستقبحات عندهم ولذا كان ذلك القول صفة للشئ الثاني يكون
قيدا له والوجه الثاني مما سنح به خاطري والله اعلم **قوله** فتركه مستلزم الخ آن قيل ان الضمير في تركه
راجع الى الشئ المتروك فيكون المعنى فتركه الشئ المتروك وهل هذا الا ترك المتروك وهو من المتروك فيما
بينهم قلنا ان ترك المتروك اذا كان بترك مغاير للترك الاول وآما اذا كان بهذا الترك فليس بمتروك بل واقع
وهذا كما يقال في تحصيل الحاصل التفات الملتفت فافهم **قوله** وبذكر المعنى الخ دفع ما يرد من ان القول
بالتجريد مضر لان المأخوذ في تعريف الكلمة هو الوضع بجميع معناه لا ببعض معناه وحاصل الدفع انه اذا
كان المعنى مذكورا بعد الوضع فعاد معنى الوضع وبيّن الفاضل المحشي وجه العود بنفسه فافهم **قوله**
لان تخصيص شئ آه آن قيل ان تخصيص شئ بشئ فقط ليس معنى الوضع لان الشرطية المذكورة في كلام
الشارح ايضا مأخوذة فيه فلا يصح قول الفاضل المحشي لان تخصيص شئ بشئ هو الوضع قلنا ليس المراد من
التخصيص التخصيص الذي بدون الشرطية بل معها لكن لم يتعرضها لان ذكر القيد الذي تكون الشرطية مقيسة
بالنظر اليه وهو المعنى مستلزم لذكرها كما ان تركه مستلزم لتركها ويرد ههنا ان تخصيص شئ بشئ مع
الشرطية موجود في المجازات لان لفظ الاسد مثلا خص للرجل الشجاع بحيث متى اطلق مع القرينة الصارفة
عن معناه وهو الحيوان المفترس فهم منه الرجل الشجاع مع ان الوضع مفقود فيها واجيب عنه بان المراد من
فهم الشئ الثاني عند اطلاق الشئ الاول الفهم الذي يكون من هذا التخصيص لا غير والفهم ههنا من القرينة
لا من التخصيص والله اعلم **قوله** اي بما يقصد آه دفع ما يرد من انه اذا كان الوضع تخصيص شئ بشئ خرج
عن الوضع تخصيص لفظ بلفظ وحاصل الدفع ان المعنى ما يقصد بشئ سواء كان لفظا او غيره وليس
المراد من القصد ما يكون بالفعل بل صحته لئلا يخرج الحقايق المتروكة كما في المجازات المتروكة الحقايق
والله اعلم **قوله** وانما قيل بالتجريد الخ غرض هذه العبارة الرد على من قال الباعث على الشارح
بالقول بالتجريد عدم الحاجة لقوله لمعنى لاشتمال الوضع عليه وحاصل الرد ان الباعث عدم
الارتباط بين قوله لمعنى وقوله وضع لا عدم الحاجة وبيان وجه كون الباعث ذلك لا هذا قد سبق
منا في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولما كان المعنى الخ فتذكر **قوله** لاشتماله عليه الخ يرد ههنا

ان اشتمال شئ علی شئ وذکره بعده لا یقتضی التجرید الا تری الی الفعل والفاعل حیث لا تقتضی ذکر
الفاعل بعد الفعل التجرید مع ان الفعل مشتمل علی الفاعل واجیب عنه بان اشتمال شئ علی شئ وذکره
بعده من غیر افادة شئ آخر یقتضی التجرید وذکر الفاعل بعد الفعل لیس بهذه المثابة لانه یفید التعیین
والتمیین شئ آخر لان المعتبر فی الفعل فاعل معین ای معین کان وفیه ما سبق من ان المعتبر فی الفعل النسبة
الی الفاعل لا نفس الفاعل لانه لو کان معتبرا فی الفعل فاما ان یعتبر معه النسبة اولا فعلی الاول یزید
الاجزاء علی الثلثة وعلی الثانی یکون المعنی المطابقی مستقلا وکلاهما فی الفعل خلاف ما تقرر فیه والله
اعلم **قوله** وارتکاب التجرید الخ دفع ما یرد من ان دفع الاعتراض الوارد علی المصنف الذی یقرر بتقریر
ما سبق بیانها منا فی الحاشیة المتعلقة بقول الشارح ولما کان المعنی الخ بوجهین احدهما التجرید وثانیهما
جعل الوضع بمعنی الصوغ بعلاقة اللزوم فلم اختار الشارح التجرید ولم یتعرض للآخر وحاصل الدفع
ان ارتکاب التجرید اقرب من کون الوضع بمعنی الصوغ وکلما هو اقرب فالتعرض الیه یکون مختارا فلذا
اختار الشارح التجرید اما الکبری فظاهرة واما الصغری فلوجوه احدها ان التجرید قریب الی الحقیقة لکون
مدلول لفظ الوضع علی هذا جزأ من المدلول المطابقی له وکلما هو قریب الی الحقیقة یکون اقرب فالتجرید
یکون اقرب وثانیها ان[1] فی امثال هذا المقام شیوع التجرید وکلما هو شایع فهو اقرب وثالثها ان التجرید
فیه کشف الاحتراز بکل من جزئی الوضع لانه خرج بالتخصیص المهملات و ..... الدال بالطبع والعقل
وبالمعنی حروف الهجاء بخلاف جعل الوضع بمعنی الصوغ لانه لا یحصل الاحتراز به عن شئ وکلما فیه
کشف الاحتراز بالجزئین فهو اقرب ورابعها انه لا فایدة فی ذکر الوضع علی هذا التقدیر لان الصوغ یفهم
من اللفظ ثم لا یخفی فلا یکون فیه فایدة الا تعلق قوله المعنی به واما الوضع علی تقدیر التجرید ففیه هذه
الفایدة مع الاحتراز فیکون التجرید اقرب لحصول الفایدتین به والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
فخرجت المهملات وههنا ابحاث الاول ان المناسب ذکر هذه العبارة بعد شرح قول المصنف وضع قبل
شرح قوله لمعنی لانه لا دخل لقید المعنی فی خروج المهملات لانها تخرج بقید الوضع کما هو الظاهر والثانی
انه لا حاجة الی قول الشارح والالفاظ الدالة بالطبع بعد قوله المهملات لان هذه الالفاظ مهملات لان
المهمل ما لا یکون دالا بالوضع علی معنی والثالث انه یلزم التدافع بین قولی الشارح لانه قال ههنا فخرجت
المهملات وقال بعید هذا المقام وبقیت حروف الهجاء والحال انها مهملات علی ما عرفت من تعریف المهمل
والجواب عن الاول انا نسلم ان المناسب کما قاله الباحث لکن الشارح اورد هذه العبارة فی هذا المقام
اشارة الی ان الوضع مفقود فی المهملات والالفاظ الدالة بالطبع مطلقا ای سواء کان وضعا
مجردا عن الشئ الثانی اولا وهذه الاشارة لا یحصل علی تقدیر ایراد تلک العبارة بعد شرح قوله وضع
والجواب عن الثانی ایضا بطریق التسلیم لکن صرح بذلک القول لمزید الاهتمام ببیان خروجها لان

[1] ای ان التجرید شایع فی امثال هذا المقام ۱۲ منه

فيها عن بين التباس بالكلمة لانها دالة مثل الكلمة وعن الثالث ان قول الشارح فخرجت المهملات قضية
مهملة وهي في قوة القضية الجزئية لا الكلية كما تقرر فلا يلزم التدافع اقول وبالله التوفيق ان المهمل لو كان
معرفا بالتعريف المذكور لكان الجواب من البحث الثالث ما ذكره المجيب وان كان معرفا بما لا يكون موضوعا
كما هو المشهور لكان الجواب عن ذلك البحث بعد تسليم كون حروف الهجاء مهملة لان الوضع موجود
في هذا الحرف لانها موضوعة لغرض التركيب والله اعلم **قوله** وكذا الالفاظ الخ دفع ما يرد من انه كما يخرج
الالفاظ الدالة بالطبع فكذلك يخرج الالفاظ الدالة بالعقل فلم لم يتعرض الشارح الى خروجها وحاصل
الدفع ان المعطوف مع العاطف مقدر في كلام الشارح آه قيل ان التقدير لا بد له من قرينة لانه خلاف
الاصل فاتيت القرينة في هذا المقام قلنا ان القرينة الدليل لانه عام جرى في الالفاظ الدالة
بالطبع والالفاظ الدالة بالعقل كليهما واشار الفاضل المحشي الى هذا السوال والجواب بقوله كما يدل
عليه الدليل والله اعلم **قوله** فقط اي من غير مدخلية شيء آخر من الوضع والطبع وانما زاد قيد فقط
ليصح تخريجها عن الكلمة وتقابلها بالالفاظ الدالة بالطبع واما اذا لم يزد ذلك القيد فلا يصح كلا
الامران لان الالفاظ الدالة بالوضع الفاظ دالة بالعقل ايضا بمعنى ان للعقل دخلا في دلالتها فلا
يصح الاخراج وكذا الالفاظ الدالة بالطبع دالة بالعقل ايضا بذلك المعنى فلا يصح المقابلة كما
لا يخفى على من هو من اهل النهى **قوله** ولك ان تجعل الطبع آه دفع آخر للتوهم المندفع بقول الشارح
وكذا الالفاظ الخ وحاصل الجواب ان المراد بالطبع ليس ما هو المشهور اعني المقابل للوضع والعقل
كليهما بل المقابل للاول فقط والالفاظ الدالة بالطبع على هذا المعنى شاملة للالفاظ الدالة بالعقل
قال الشارح قدس سره وتخصيص الخ في تعقيب الوضع بالتخصيص اشارة الى ان انتفاء الوضع فيها
لانتفاء التخصيص لا لانتفاء الشرطية فقط فيها **قوله** اي حروف آه اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يصح
اضافة الحروف الى الهجاء لان الاضافة على ثلثة اقسام اضافة بمعنى من واضافة بمعنى في واضافة بمعنى
اللام وانتفاء الاولين في حروف الهجاء ظاهر واما الثالث فهو ايضا منتف فيه لان من لوازمه
التخصيص وتلك الحروف مختصة بغرض التركيب لا بالهجاء وحاصل الدفع ان الهجاء هو العد باساميها
وهذا العد يجري في هذه الحروف فبهذه الملابسة اضيفت اليه فيكون الاضافة بمعنى اللام لادنى
ملابسة **قوله** تعد باساميها ان قيل ان الهجاء العد مطلقا اي سواء كان باساميها او لا كما قال في
الاساس الهجاء تعداد الحروف مطلقا فالمناسب ترك قوله باساميها قلنا ان الفاضل المحشي بنى كلامه
على كلام الطيبي لانه قال الهجاء تعداد الحروف باساميها **قوله** وهي حروف المباني دفع ما يرد من ان
المشهور ان الحروف على نوعين احدهما حروف المباني وثانيهما حروف المعاني وحروف الهجاء خارج
عنهما وهذا الاخرق للمشهور الذي هو في قوة المنظام وحاصل الدفع ان حروف الهجاء ليس بخارج

عن ذينك القسمين لانها مندرجة فى حروف المبانى بل عينها فلا يكون هذا الا تغير الاسماء وليس فيه شئ من
الخطاء والله اعلم قال الشارح قدس سره اذا وضعها لغرض التركيب وههنا شك من وجهين احدهما ان
كثيرا من حروف الهجاء موضوعة لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجارة وواو القسم وبائه وتائه وغيرها
فكيف يصح الاحتراز عنها وثانيها انها اذا كانت موضوعة لغرض التركيب فيكون هو معناها فلا يصح الاحتراز عنها
والجواب عن الاول انه ليس المراد من اخراج حروف الهجاء اخراج كلها بل اخراج بعضها الذى لا يكون موضوعا
لمعنى كما يدل عليه توصيفها بقوله الموضوعة لغرض التركيب قبيل هذا وعن الثانى ان غرض الشئ لا يكون
معناه لان المعنى ما يقصد بشئ لا ما لاجله الشئ والا لكان حروف الهجاء كلها مترادفة ولا قايل به والله اعلم
قال الشارح قدس سره فان قلت الخ ايراد على جامعية التعريف حاصله ان تعريف الكلمة غير جامع
لانه يخرج عنه الكلمة التى وضعت بازاء لفظ لا بازاء معنى كلفظ الاسم فانه موضوع لزيد مثلا وكلفظ
الفعل فانه موضوع لضرب مثلا وكلفظ الحرف فانه موضوع لمن مثلا وحاصل الجواب ان المراد من
المعنى ليس ما هو مقابل اللفظ كما يتوهم من اكثر العبارات بل هو اعم منه لان المعنى عبارة عما
يقصد من الشئ سواء كان ذلك المقصود لفظا او غيره ويرد ههنا ان المخل لجامعية التعريف هو
وضع الكلمات بازاء الالفاظ لا وضع بعض الالفاظ بازاء بعض آخر فالمناسب للشارح ان يقول بعض
الكلمات بدل بعض الالفاظ والجواب عنه بان المراد من الالفاظ الكلمات بطريق ذكر العام وارادة
الخاص او بطريق ان اللام فيها للعهد اشارة الى الالفاظ الموضوعة لمعنى مفرد قوله فيه اغماض
الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر المعنى سابقا بما يقصد بالشئ وكلمته ما عامة يتناول
اللفظ وغيره فالمعترض اما يسلم العموم او لا فان كان الاول فكيف يعترض وان كان الثانى فكيف
يسلم الجواب بالعموم وحاصل الدفع ان المعترض يسلم العموم لكنه اغمض عنه فاعترض ان
قيل ما الباعث على الاغماض قلنا الباعث التنبيه على ان تقابل اللفظ والمعنى الذى يتوهم من
قول المصنف لفظ وضع لمعنى ومن اقوال غيره تقابل وهمى لا يقدح فى كون اللفظ من افراد
المعنى ولا يكون ذلك التقابل قرينة على تخصيص ما الموصولة فى تعريف المعنى بما عدا اللفظ
واما ما قاله مولانا عبد الحكيم فى تقرير الدفع من ان الاعتراض مبنى على الاغماض من العموم
بحمل ما على ما عدا اللفظ الخ فلا يخلو عن شئ لان الجواب اعادة العموم والاغماض بذلك الحمل
يستلزم عدم تسليمه هذا ما فهمه والله اعلم قال الشارح قدس سره المعنى ما يتعلق الخ
وههنا ايرادان احدهما ان حمل ما يتعلق به القصد على المعنى لا يخلو اما ان يكون حملا اوليا
او حملا شايعا والاول باطل لانه يقتضى اتحاد مفهومى الموضوع والمحمول وهذا منتف ههنا لان
مفهوم المعنى ما يقصد بشئ ومفهوم ما يتعلق به القصد اعم منه لانه شامل لمكان القصد فانه

وما يقصد بشئ وما يقصد بنفسه لا بشئ وأما الثاني فهو لا يخلو اما ان يكون من قبيل حمل المساوي على
المساوي كما في قولنا الانسان ناطق او من قبيل حمل العام على الخاص كما في قولنا الانسان حيوان والاول
باطل لما عرفت من انتفاء المساوات بين ذينك المفهومين والثاني مسلم لكن لا يلزم من عموم ما يتعلق به
القصد عموم المعنى كما لا يلزم من عموم الحيوان عموم الانسان وثانيهما ان قول الشارح المعنى ما يتعلق
به القصد اشارة الى صغرى القياس وقوله وهو اعم اشارة الى كبراه كما لا يخفى والحال ان هذه القضية
طبعية لان العموم من اللفظ وغيره من محمولات طبيعته ما يتعلق به القصد وعوارضه لا من
محمولات افراده ومن المتقرر ان الطبعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول فكيف ينتج ذلك القياس
الى قولنا المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فالجواب عن الايراد الاول باختيار الشق الاول من
الشق الثاني بان اللام في لفظ القصد للعهد والمعنى ما يتعلق به القصد بشئ فيحصل المساوات
فان قيل ان المساوات لا يحصل باخذ قيد بشئ فيما يتعلق به القصد لان عمومه ليس بترك
هذا القيد فقط حتى يحصل باخذه المساوات بل بشموله مكان القصد وآلته بخلاف ما يقصد
بشئ كما سبق قلنا ان عموم ما يتعلق به القصد من ما يقصد بشئ باعتبار شمول ذلك لذينك
الامرين بخلاف هذا اذ المراد تقييد ذلك المفهوم بقيد بشئ وأما اذ قيد به فلا كما لا يخفى وحصله
والجواب عن الايراد الثاني بمنع كون قول الشارح وهو اعم قضية طبعية لان موضوعه كلمته هو
وهو من الضماير والضماير داخلة في الجزئي على المذهب التحقيق كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة
في علم الميزان فيكون هذه القضية شخصية والقضية الشخصية تنتج في كبرى الشكل الاول كما
يقال هذا زيد وزيد انسان فهذا انسان ولحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد في غير هذا التعليق
قال الشارح قدس سره فان قلت[1] آه اعتراض آخر على جامعيته التعريف بانه يخرج عن تعريف
الكلمة الكلمة التي وضعت بازاء معنى مركب كلفظ الجملة والجزء فانهما موضوعان لزيد قائم
مثلا بعد كونهما موضوعة لمعنى مفرد وحاصل الجواب ان المعاني المركبة التي وضعت الكلمة كلفظ
الجملة بازائها اعتباران اعتبار بالنظر الى معانيها واعتبار بالنظر الى اللفظ الموضوع بازائها
وتلك المعاني باعتبار الاول خارجة عن التعريف وبالاعتبار الثاني مفردة داخلة في التعريف
لعدم دلالة جزء اللفظ الموضوع بازائها على جزئها كما لا يخفى ولا شناعة في كون الشئ الواحد
مفردا ومركبا بالاعتبارين الا ترى الى لفظ عبد الله فانه مفرد بالنظر الى الوضع العلمي مركب بالنظر
الى الوضع التركيبي فان قلت ان محل ورود هذا الاعتراض قول المصنف مفرد فالمناسب ايراده
بعد شرح قوله مفرد لا ههنا قلت اورده الشارح ههنا بوجهين احدهما الاشتراك في الجواب الذي
عبر عنه الشارح بقوله وقد اجيب آه للايراد الذي ذكره مناسب ههنا وثانيهما ان هذا السؤال فشامل

[1] اعلم ان مورد هذه الشبهة انما يكون اذا كان تقييد الافراد وضده قيدا للمعنى اما بحقيقته او بحاله المستتبعة واما اذا كان الافراد قيدا للفظ بالاعتبار فلا يرد المذكور في لفظ الجملة والجزء صفحة ١٢ منه

من الجواب للاعتراض الاول لانه اذا عمم المعنى من اللفظ وغيره توهم ان لفظ زيد قايم مثلا يعنى لفظ الجزمثلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمات للمفردة ان قيل ان ذكر المفردة بعد ذكر الكلمات مستدرك لان الكلمات لا تكون الا مفردة قلت ذكر لفظ المفردة تصريح بما علم ضمنا وان قلت لابد فى هذا التصريح من النكتة فاين هى ههنا قلت النكتة الاشارة الى ان هذا النقص باعتبار قيد الافراد كما ان النقص الاول باعتبار قيد المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وقد اجيب عن الاشكالين الخ جواب آخر وحاصله انا لا نسلم ان لفظ الاسم والفعل والحرف والجز والجملة والقياس والعكس والقضية مثلا موضوع لزيد وضرب ومن وزيد قايم والعالم متغير وكل متغير حادث وبعض الحيوان ناطق بل تلك الالفاظ موضوعة لمعان ومفاهيم كلية مثل كلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة لا تدل على معنى فى نفسه وما يحتمل الصدق والكذب وقول مؤلف من قضايا يلزم عنها لذاتها قول آخر وتبديل الموضوع بالمحمول والمحمول بالموضوع مع بقاء الصدق بحاله وقول يقال لقايله انه صادق فيه او كاذب مثلا فلا يتحقق مادة النقض ولا بد للنقض من المادة المتحققة وان عاد المعترض ويقول ان هذه المفاهيم ايضا الفاظ مركبة فوجدت مادة النقض فيقال فى جوابه ان المفهوم ما حصل فى العقل من الشئ فهو صورة بسيطة غير مركبة واما ما ذكر فهو تعبير عنها ويراد ههنا ان من المتقرر فى علم المناظرة ان جواب عدم التسليم يكون مقدما على جواب التسليم فالمناسب للشارح ان يذكر هذا الجواب قبل الجوابين السابقين ويمكن ان يجاب عنه بان تقديم جواب عدم التسليم اذا كان مختصا باعتراض واما اذا كان مشتركا بين اعتراضين ولهما جوابان يختصان بهما فالمتعارف فى ذكر ذلك الجواب بعد هذين الجوابين والله اعلم **قوله** اى فى مقام الخ دفع ما يتوهم من ان المشار اليه بلفظ ههنا ليس الا الاشكالين وعدم وجدان لفظ موضوع بازاء لفظ سواء كان مفردا او مركبا فيهما لا يدل على عدمه فى نفس الامر والا لم فنبى عن البيان **قوله** بالالفاظ والكلمات ان قيل لا نقص بالالفاظ والكلمات لتعريف الكلمة فكيف يصح قول الفاضل المحشى قلنا ان المراد بالالفاظ الالفاظ التى وضعت بازاء الفاظ وبالكلمات الكلمات التى وضعت بازاء الفاظ مركبة بحمل اللام فيهما على العهد والنقص بهما موجود فيصح قول الفاضل المحشى وايراد المفردة بعد الكلمات للتصريح بما علم ضمنا كما سبق **قال** الشارح قدس سره ولا يخفى الخ ايراد على الجواب المشترك وحاصله ان الوضع بازاء الالفاظ وان لم تكن موجودة فى الالفاظ المذكورة سابقا لكنها موجودة فى الضماير اذا رجعت الى الفاظ مخصوصة سواء كانت مفردة او مركبة او الى الفاظ مركبة والموصولات اذا عبرت بها عن الالفاظ واسماء الاشارة والمعرف باللام اذا اشرت بها الى الفاظ اشارة حسية او اشارة ذهنية لانها اذا رجعت الى الفاظ

له لف ونشر على الترتيب ١٢ منه
ته هكذا على ... ١٢ منه

او عبرت بها عنها او اشرت بها اليها يكون هي موضوعته بازاء تلك الالفاظ فيتحقق مادة النقض ويمكن
ان يجاب بانه يحتمل ان يكون الجواب المذكور مبنيا على ما ذهب اليه البعض من ان الضماير وامثالها
موضوعة لمفاهيم كلية بشرط استعمالها في الجزئيات فلا يتحقق مادة النقض والله اعلم قال الشارح
قدس سره مخصوصة او مركبة في بعض النسخ الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة وفي بعضها الى الفاظ مخصوصة
مفردة كانت او مركبة والظاهر ان النسختين الاخيرتين من تصحيفات الناسخين لان هذه العبارة اشارة الى
الاعتراضين المذكورين في الشرح الذين بناء اولهما على كون الالفاظ موضوعته اليها مطلقا اي سواء كانت
مفردة او مركبة وبناء ثانيهما على كون الالفاظ موضوعته اليها حال كونها مركبة وعلى هاتين النسختين لا يحصل
الاشارة اليهما كما هو الظاهر نعم لو وجد مركبة مكرر الكانت لهذه النسخة وجه هذا ما ظهر لي والله اعلم قوله
اي مشخصة دفع ما يتوهم من ان المراد بقوله مخصوصة المفردة لان التقابل بين المفرد والمركبة فاذا وقع المخصصة
في مقابلة المركبة كان المراد من المشخصة المفردة فالسر في ترك الشارح لفظ المفردة وايراد لفظ المخصوصة بدله
مع ان الظاهر تقابل المتروك مع المذكور لا تقابل المذكور مع المذكور فحاصل الدفع انه ليس المراد بقوله مخصوصة
المفردة لان هذه العبارة اشارة الى النقض الاول وهو غير موقوف على الافراد بل كما يرد حال كون
الالفاظ الموضوعته اليها مفردة كذلك يرد حال كونها مركبة وبالجملة اذ منظور الشارح ههنا ليس ذكر
المتقابلين بل الاشارة الى النقضين المذكورين في كلام الشارح ههنا وان لم يحصل التقابل وخابايراد
مخصوصة لا مفردة لان الخصوص اعم من الافراد والتركيب هذا ما يخطر بالبال ويعلم من كلام مولانا
المدقق ان هذا القول من الفاضل المحشي لدفع ما يرد من انه كيف يصح توصيف الالفاظ بالمخصوصة
والحال انها ليست لها الماهيات الكلية ببيان الدفع انه لم يرد بالخصوص الخصوص النوعي حتى ينفي
ينفي الماهية بل الخصوص الشخصي وهو موجود للالفاظ لانها هي الهويات الشخصية انتهى وهذا ليس
بخال عن القلق لان وجود الخصوصيات بدون الماهية الكلية من المستحيلات كما تقرر في مقره
فالاصل في جواب الايراد منع عدم وجدان الماهية النوعية للالفاظ والله اعلم قوله من حيث
انها متخصصة الحشية اطلاقية او ردت للتاكيد المورد لدفع توهم ارادة المفردة من المتخصصة المقابلة
بالمركبة بقرينته التقابل بين المفردة والمركبة قوله لان النقض الخ استدلال على ارادة المشخصة
من المخصوصة تقريره ان الاشارة الى النقض الاول كاينة بلفظ مخصوصة ولا يحصل الا بتفسيرها
بالمشخصة فالاشارة الى النقض الاول لا يحصل الا بتفسير المخصوصة بالمتخصصة اما الاولى فظاهرة
واما الثانية فلانه لو لم يفسر المخصوصة بالمشخصة بل يفسر بالمفردة لكان للافراد دخل في النقض
الاول والامر ليس كذلك قوله اي في مقام الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تفريع عدم
المفهوم الكلي على كون الوضع في الضماير وامثالها عاما والموضوع له خاصا غير ظاهر لان الضماير مثلا كما يجي

الى الالفاظ فكذلك يرجع الى المفهوم الكلى ووجوده فى هذا الحين ظاهر وحاصل الدفع ان تفريع الحمل المذكور على الكون المذكور ليس مطلقا بل اذا رجع الى الفاظ مخصوصة او مركبة وعدم الوجدان فى هذه الصورة ظاهر **قال الشارح** قدس سره فى الحقيقة انما قال فى الحقيقة لان المفهوم الكلى الموضوع له مجازا باعلاقته الوضع لجزئياته موجود كما يقال ان هو موضوع لما تقدم ذكره **قال الشارح** قدس سره وهو اما مجرور قدم هذا الاحتمال على الاحتمالين الاخيرين نظرا الى قرب المفرد لما هو قيد له والا فالظاهر تقديم الاحتمال المتوسط لان المشهور كون الافراد والتركيب من صفات الالفاظ **قال الشارح** قدس سره ومعناه ما لا يدل الخ ههنا اعتراضات ثلثة احدها ان صاحب المتوسط عرف المعنى المفرد بما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه والشارح خالف عنه حيث ترك لفظ المعنى وقال على جزئه فما السر فى ذلك وثانيهما ان التعريف غير جامع لافراده اذ يخرج عنه معنى ضرب مثلا الذى هو الحدث والنسبة والزمان لان لفظ ضرب مركب من المادة والصورة والاول دال على الحدث والثانى دال على الزمان والنسبة فيدل جزء اللفظ على جزئه وثالثها ان التعريف غير مانع اذ يدخل فيه مدلول الدال العقلى والطبعى لانه لا يدل جزء الدال على جزئه كما هو الظاهر والجواب عن الاول ان العدول والمخالفة لورود الاعتراض على صاحب المتوسط وهو لزوم المعنى للمعنى لان الضمير فى معناه راجع الى المعنى وعن الثانى ان المراد بالجزء الجزء الذى يكون مرتبا فى السمع والمادة بالنظر الى الهيئة ليست بهذه المثابة والطريق وعن الثالث ان المراد بجزء اللفظ جزء اللفظ الموضوع بجعل الاضافة للعهد اى ما لا يدل جزء لفظه الدال بالوضع لا بالعقل او الطبع او اعم من الاقسام الثلثة والجواب عن صاحب المتوسط بجعل اضافة المعنى الى ضميره من قبيل اضافة الوجود الى الوجود اعنى الاضافة البيانية **قوله** من حيث انه جزء لفظه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الحيوان الناطق اذا جعل علما لشخص انسانى يكون معناه مفردا كما تقرر وحاصل ان تعريف المعنى المفرد لا يصدق عليه لان جزء هذا اللفظ اعنى الحيوان مثلا دال على معناه وهو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة وهذا المعنى جزء من الشخص الانسانى الذى فرض معنى لفظ الحيوان الناطق لان الشخص الانسانى مركب من الانسان والتشخص والانسان مركب من الحيوان والناطق فيكون الشخص الانسانى الذى فرض معنى لفظ الحيوان الناطق مركبا من الحيوان والناطق والتشخص لان جزء الجزء جزء وهكذا الحال فى الناطق فيكون جزء اللفظ المعنى دالا على جزئه فلا يصدق تعريف المعنى المفرد على معنى الحيوان الناطق فى ذلك الفرض مع انه من افراده وحاصل الدفع ان قيد الحيثية مراد ههنا بقرينة شيوع ارادته فى التعريفات فيكون حاصل التعريف عدم دلالة جزء لفظ المعنى من حيث انه جزئه على جزئه وكون معنى الحيوان الناطق الذى هو الشخص الانسانى الذى فرض معنى مفردا ليس الا باعتبار الوضع العلمى وبهذا الاعتبار لا يدل جزء لفظه كالحيوان مثلا على جزئه

لان ذلك الجزء لو دل على جزئيه بهذا الاعتبار لانتفى هو لانتفاء ذلك الاعتبار والامر ليس
كذلك لان دلالته موجودة حين التركيب التوصيفي ايضا ويمكن ان يجاب بان المراد من الدلالة
الدلالة القصدية وهي منتفية في الحيوان الناطق حال كونه علما لنفس انسانى كما لا يخفى بوجه
على من له مهارة في علم الميزان **قوله** علما لنفس انسانى قيّد بالقيد الاول لان معنى الحيوان
الناطق حيوان غير مرضية ليس لمعنى مفرد فلو دل جزء اللفظ على جزئه لم يكن مفرداً وقيد بالقيد الثانى
لانه لو كان علما لجزء معين مثلا لم يدل جزء اللفظ على جزء معناه وهو الجزء المعين كما لا يخفى ولعلك
دريت من هذا ان قيد الانسان ليس بضرورى بل الاعتراض بالحيوان يرد بالنظر الى جميع افراد
الحيوان سواء كان انسانا او فرسا او غيرهما من افراد الحيوان نعم قيد الانسان ضرورى
بالنظر الى الاعتراض بالناطق فافهم **قوله** وذلك لانك آه اعلم انه قيل في تقرير اعتراض الشارح
ان من المتقررات فيما بينهم ان الشيء المتصف بصفة اذا تعلق به معنى مصدرى يفهم منه ان
تلك الصفة تكون حاصلة لذلك الشيء قبل المعنى المصدرى المتعلق بذلك الشيء فيفهم
ههنا بمقتضى تلك القاعدة ان الافراد حاصل للمعنى قبل الوضع والامر ليس كذلك لان الوضع
مقدم على الافراد كما صرح به الشارح بعيد هذا ولا يخفى ان جواب الشارح يوافق هذا التقرير
لكن لما يرد عليه ان القبلية ليس بمتساق الى الفهم بل هو باطل لان قولنا جاء في الرجل الراكب لا يدل
في العرف على ان الركوب مقدم على المجيء ذاتا او زمانا بل يدل على ان الرجل متصف بالركوب
حال المجيء فعدل الفاضل المحشى عن ذلك التقرير وقال في تقرير الاعتراض وذلك آه يعني ان من
المثبتات فيما بينهم ان اذا اتصفت من شيء اعني المعنى ههنا بما فيه معنى الوصفية اعني الافراد
ههنا وعلقت به معنى مصدريا اعني الوضع ههنا يفهم منه في العرف ان ذلك الشيء اعني
المعنى موصوف بتلك الصفة اعني الافراد حال تعلق ذلك المعنى المصدرى اعني الوضع
لا بسببه والامر ههنا ليس كذلك لان الوضع سبب الافراد فان قيل ان هذا التقرير لا يطابق
كلام الشارح لانه يدعى القبلية كما ينادى عبارته على هذا با على نداء نعم لو ادعى ان الاتصاف
حاصل حين الوضع لا بسببه فيطابق ذلك التقرير كلام الشارح وليس فليس قلنا ان قول الشارح
قبل الوضع من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فان اتصاف المعنى بالافراد في الزمان المتقدم
على الوضع كما قال به الشارح ظاهرا يستلزم كون ذلك الاتصاف لا بسبب الوضع لانه
لو كان بسببه لما تقدم عليه لان المسبب لا يتقدم على السبب وقوله المتصف صيغة اسم فاعل
وهو قد يكون للحال وهو المراد ههنا وليس المراد به زمان التكلم كما هو الظاهر فيراد بحال
تعلق ذلك المعنى به فيكون معنى عبارة الشارح انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف

بالافراد والتركيب حال تعلق الوضع به لا ان الوضع سبب لذلك الاتصاف فيكون مبنى الاعتراض على سببية الوضع للافراد وعدمه فيطابق ذلك التقرير اى تقرير الفاضل المحشى كلام الشارح فان قيل لا يطابق جواب الشارح لهذا التقرير لانه يفهم منه ان اتصاف المعنى بالافراد حين الوضع ليس بحسب الحقيقة بل بحسب المشارفة والقرب كما فى من قتل قتيلا فله سلبه والحال ان زمان الوضع والافراد متحد كما قاله الشارح حيث قال لكنه مقارن له بحسب الزمان قلنا ان زمان الوضع امر ممتد اذ زمانه وقت تصور اللفظ وتصور المسمى وتعيينه فيكون المعنى متصفا بالافراد باعتبار المشارفة والقرب باعتبار الجزء الاول الذى هو تصور اللفظ ومقارنته الوضع والافراد باعتبار الجزء الآخر من زمان الوضع ولا مناقشة فى هذا اذ المقارنة بين الشيئين فى الزمان عبارة عن ان يكون زمان احدهما بعينه زمان الآخر او جزء من زمانه فلا مخالفة واجيب عن المخالفة بين ما ادعاه الشارح من القبلية وما يفهم من كلام الفاضل المحشى بان كون الشيئ المتصف بصفة حال تعلق المعنى المصدرى به لا بسببه يحتمل احتمالين احدهما ان تكون تلك الصفة حاصلة لذلك الشيئ قبل تعلق المعنى المصدرى وممتدة الى ذلك التعلق وثانيهما ان تكون تلك الصفة حاصلة له بعد التعلق ذلك لكن ابتداء حصولها من ذلك التعلق فيحمل عبارة الفاضل المحشى على الاحتمال الاول فيحصل القبلية التى ادعاها الشارح والمقارنة التى ادعاها الفاضل المحشى وعلى هذا يكون لفظ قبل فى عبارة الشارح على معناه فان قيل فعلى هذا يكون مقتضى القاعدة توهم تقدم الافراد على الوضع فلا يطابق معه قول الفاضل المحشى حيث قال لظهور المراد فى وجه ايراد يوهم اذ يفهم من قوله ان مقتضى القاعدة القبلية لا بسببه امر بين لكن لظهور المراد وهو كون الافراد بعد الوضع وبسببه صار وهميا قلنا ان هذا القول صدر من الفاضل المحشى بطريق التنزل والتسليم يعنى لا نسلم اولا ان القاعدة يقتضى ذلك الامر اقتضاء بينا بل يقتضى اقتضاء وهميا ولئن سلم فنقول قال يوهم بظهور المراد فاحفظ هذا التقرير الذى هو من خواص مولائى وعمى فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** اذا عبرت الخ يرد ههنا ان هذا التعبير لا يخلو اما ان يكون من قبيل تعبير المعنى باللفظ او يكون بمعنى الاخبار وكلاهما باطلان ههنا اما الاول فلانه يستلزم ان يكون المعبر عنه متروكا والمعبر به موجودا وههنا كلاهما موجودان وهما المعنى والمفرد كما هو الظاهر واما الثانى فلان الموجود ههنا الاتصاف دون الاخبار كما هو الظاهر ايضا ويفهم من كلام الفاضل المدقق فى جواب هذا الايراد بان المراد بالتعبير ما يشتمل التوصيف والاستعمال ويخطر بالبال ان المراد الاخبار وهو ههنا موجود

اذ الاوصاف قبل العلم اخبار كما ان الاخبار بعد العلم اوصاف والاخبار لا يوجد بدون
الاخبار ههنا وان كان ضمنا والله اعلم **قوله** او غيرها من المشتقات والمصدر **قوله** ثم انما
قال آه دفع مايرد من ان القاعدة اذا اقتضت امرا يكون ذلك الامر مدلولا ومقتضى لها
فالمناسب للشارح ان يقول وفيه انه يدل او وفيه انه يقتضي بدل يوهم وحاصل الدفع انه
قال الشارح يوهم لان ارادة المعنى المجازي يعني اتصاف المعنى بالافراد باعتبار المشارفة
والقرب ظاهرة ههنا بحسب المقام فكان المعنى الحقيقي المدلول والمقتضى للقاعدة ههنا
امر وهمي لا يتبادر اليه الذهن ونظير هذا المجاز المتعارف بالنظر الى الحقيقة المتروكة والله
اعلم **قال** الشارح قدس سره فينبغي الخ اشارة الى دفع الاعتراض الذي ذكره الشارح
بقوله وفيه انه يوهم الخ وحاصل الدفع ان قبلية الاتصاف على الوضع او معيته معه لا يستبين
يعلم من هذه العبارة اذا كانت على المعنى الحقيقي واما اذا اريد منها المعنى المجازي فلا
يعلم منها ذلك فالمراد ههنا المعنى المجازي وايراد ينبغي بالنظر الى هذا الوجه المخصوص والا
فاللازم ان يقول يجب بدل فينبغي لان التعبير واجب فلا يرد مايرد فتأمل **قوله** وهو
مجاز بطريق المشارفة دفع ما يتوهم من ان المجاز المرتكب في مثل مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ
المجاز باعتبار مايؤول وهو لا يتصور ههنا لانه عبارة عن اطلاق الشيء الذي يوجد لشيء
آخر بعد تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء الآخر مع المهلة في زمان ذلك التعلق على
ذلك الشيء الآخر والافراد لا يوجد للمعنى بعد الوضع مع المهلة لان زمان الوضع و
الافراد واحد نعم الوضع مقدم على الافراد بحسب الذات وحاصل الدفع ان المجاز
المرتكب في مثل مَنْ قَتَلَ الخ مجاز بطريق المشارفة وهو عبارة عن اطلاق الشيء الذي يوجد
لشيء آخر بسبب تعلق المعنى المصدري بذلك الشيء الآخر بلا مهلة فان قيل فعلى هذا
يبطل الحصر للمجاز المرسل في اربعة وعشرين نوعا كما نطق به الكتب لوجود قسم آخر وهو
المجاز بطريق المشارفة قلنا انه قسم من المجاز باعتبار مايؤول وقيد مع مهلة فيه ممنوع
بل هو اعم من ان يكون فيه مهلة اولا فافهم فانه من سوانح الوقت لكن الاشارة اليه موجودة في
حاشية مولانا نور الحق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره على انه صفة اللفظ يرد ههنا
ان الرفع كما يتصور بكون المرفوع صفة اللفظ فكذلك يتصور بكونه جزء مبتدأ محذوف هو لفظه فلم
لم يتعرض الشارح اليه واجيب عنه بانه محتاج الى الحذف وهو خلاف الاصل فلذا لم يتعرض اليه اقول وبالله
التوفيق ان الاحتياج للحذف لا يصلح ان يكون وجها لعدم التعرض لان الحذف كثيرا ما يفعل كما لا يخفى على
من ينظر في الكتب بل الوجه ان مقصود الشارح من ذكر الاحتمالات الثلثة في المفرد ذكر احتمالين مع ما على

ناظر الى التعريض
للاعتراض الاول
والثاني للثاني عامد

وجه يفيد كون المفرد قيد اللفظ فقط او المعنى فقط وذكر احتمال واحد منهما على وجه يفيد كون المفرد محتملا لهما

اى اللفظ والمعنى وعلى تقدير تصوير الرفع يكون المفرد جزء مبتداء محذوف وهو هو ولا يحصل فيه ذلك المقصود

لان هو يحتمل ان يكون راجعا الى اللفظ ويحتمل ان يكون راجعا الى المعنى وانما كان ذلك مقصود الشارح

لانه على هذا الطريق يحصل التفنن وهو الموافقة فى صفة الوحدة بخلاف ما اذا تعرض الشارح لرفع

مفرد على كونه جزء مبتدا محذوف لانه على هذا لا يحصل الموافقة فى صفة الوحدة لانه على هذا يكون لكون

المفرد قيد اللفظ او المعنى احتمال لان فافهم ولا تسرع بالرد والقبول لان عدم السرعة من اعمال الفحول

قال الشارح قدس سره ما لا يدل جزئه انما لم يقل جزء اللفظ لانه يلزم على هذا ان يكون للفظ لفظ

لان ضمير لفظه راجع الى ما او هو عبارة عن اللفظ وما قيل ان ذلك الكون جايز بل واقع الا ترى ان اللفظ

هو اذا رجع الى اللفظ مفردا كان او مركبا يقع ذلك الكون فغير سديد لان الجواز المذكور فيما اذا اوحظ

كون اللفظ الثانى معنى اللفظ الاول وههنا ليس كذلك لانه لو كان كذلك لا ستدرك لفظ المعنى فى قوله

على معناه بل يضر لانه يصدق على زيد قايم حين رجع لفظ هو اليه انه لفظ لا يدل جزء لفظه على جزء

جزء معناه فيكون مفردا او هل هذا الا خرق الاجماع هذا ما حصل لى حين تسويد هذا البياض **قوله** من

حيث انه ههنا سؤال وجواب دفعه على التحقيق ما مر الا ان السؤال فيما مر من جانب المعنى وههنا من جانب اللفظ

فتامل والظاهر انه لا حاجة للفظ لا يدل فى اخذ الحيثية **قوله** على جزء معناه متعلق بكلتى لا يدل

فى الحيث والحيثية **قوله** المفهوم غرض الفاضل المحشى من هذه العبارة الايراد على الرضى بانه يفهم من قوله

ان الافراد والتركيب من صفات المعنى فى عرف النحاة والمشهور ليس كذلك واجاب عن هذا الايراد

مولانا عبد الحكيم بان قول الرضى هذا ان المشهور بين المنطقيين جعل الافراد والتركيب صفة اللفظ

فيقال اللفظ المفرد والمركب ولا ينبغى ان يخترع فى الحدود الفاظ غريبة بل الواجب استعمال المشهور المتداول

لان الحد للتبيين انتهى ولا يدل هذه العبارة على ان الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة لانه

لم يتعرض للاصطلاح النحاة ففهم ذلك عن كلامه افتراء عليه ويمكن ان يجاب من جانب الفاضل المحشى

بان الرضى وان لم يتعرض للاصطلاح النحاة صريحا لكنه يفهم من قيد عند المنطقيين ان الحكم عند غيرهم غيره

عندهم والفاضل المحشى ما ادى العبارة بل ادعى الفهم كما ينادى على هذا عبارته وفى الفهم

ذلك القدر كاف ومقصود الرضى من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بانه جعل الافراد صفة

للمعنى وهو خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد والجواب من جانب المصنف اولا بانا لا نسلم ان جعل

الافراد صفة للمعنى خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد لان المعلوم من كلامه كما سبق وههنا ان

الافراد والتركيب من صفات المعنى عند النحاة والمصنف نحوى فيتكلم باصطلاحهم والذى ذكره الرضى

فى هذا الاصطلاح خلاف المتعارف كما هو المعلوم من كلام الرضى فلا يكون مخلا بالغرض من الحد

وثانيا بانا لو سلمنا ان ذلك الجعل خلاف المتعارف ومخل بالغرض من الحد بناء على احتمال توافق اصطلاح
النحاة مع اصطلاح المنطقيين فنقول ان المص لم يجعل الافراد صفة المعنى لانه يحتمل ان يكون صفة اللفظ
هذا ما ظهر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من بيان نكتة لان المتكلم بهذا الكلام بليغ كما هو
المعلوم من اقواله والدائر بالسنة الخواص والعوام فلا يظن به ان يخلو اختياره هذه الخصوصية من
نكتة كذا في حاشية مولانا عصام الدين مع زيادة **قال** الشارح قدس سره جملة فعلية فعلها ماض فلا
يرد ما يرد فتأمل **قوله** وكانه النكتة اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان تقديم المفرد على الجملة فيما اذا
كانا نعتين لشيء واحد واجب كما صرح بهذا مولانا المدقق فاللازم على المصنف ان يقول لفظ مفرد وضع
لمعنى وحاصل الدفع ان وجوب تقديم النعت المفرد على النعت الجملة فيما اذا خلا تقديم الجملة عن النكتة
واما اذا كان في تقديمها نكتة فليس تقديم المفرد بواجب والنكتة ههنا موجودة وهي الاشارة الى تقدم
الوضع على الافراد **قوله** ايضا اي كما انه نكتة في اختيار كون احد الوصفين جملة فعلية فعلها ماض و
الآخر مفردا **قوله** في تقديم الوضع آه ان قيل ان تقديم الوضع ليس خلاف الاصل حتى يحتاج الى نكتة
بل ايراده في عنوان الجملة مع تأخير المفرد خلاف الاصل محتاج الى النكتة قلنا ان المراد من الوضع
هو الذي يكون في قالب الفعل مع الفاعل مقدما على المفرد فيكون جملة مقدمة على المفرد والله اعلم
قوله اوكانه الخ يعني اوكان النكتة في تقديم الوضع على الافراد عدم اعتبار حسنه بدون الوضع و
الضمير راجع الى النكتة لانها لا تستعمل بدون التاء وما هذا شانه يستوي فيه المذكر والمؤنث و
التوجيهان لعلهما يكونان من توجيهات الفاضل المحشي فيكون ايراد لفظ كان الموجب للشك في الموضعين
بناء على عادة المصنفين من تصدير الوجوه المورد تحت عنوان القسم بكلمة الشك والتمريض هضما للنفس
ويحتمل ان يكون كلمة كان للقطع واليقين لان هذه الكلمة تجيء بهذا المعنى ايضا كما لا يخفى على من طالع
الكتب ولا يخفى ان الدليل الاول اشارة الى الدليل الاني والثاني الى الدليل اللمي والله اعلم **قوله**
فاستعيراه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان الوضع ليس بمقدم على الافراد في الزمان الذي هو
مدلول الماضي فكيف يكون هذه النكتة مطابقة للواقع وحاصل الدفع ان اللفظ الماضي مستعار
من السبقة الزمانية الى السبقة الرتبية وهي موجودة ههنا لان الوضع سبب الافراد كما سبق بقي
شيء وهو ان التقدم المستفاد من الماضي ليس بالنسبة الى زمان التكلم لا زمانيا ولا رتبيا والا لزم
خروج الكلمات الموضوعة لمعنى مفرد بعد تكلم المصراد حين تكلمه عن التعريف لانه ليس وضعها المعا
المفردة مقدما على تكلم المصنف بوضع لمعنى مفرد لا زمانا ولا رتبة الا ان يقال ان السبقية الرتبية ليست
بالنسبة الى زمان التكلم بل بالنسبة الى ما يقارنه وهو الافراد ولا شك في تحقق السبقية الرتبية بالنسبة اليه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واما نصبه الخ عطف على مقدر تقديره والمفرد اما مجرور او مرفوع

او منصوب اما جره فعلى انه صفة للمعنى واما دفعه فعلى انه صفة للفظ واما نصبه فعلى انه الخ والظاهر ان يقول
او منصوب لكن غير الاسلوب اشارة الى مرجوحية احتمال النصب لعدم موافقة رسم الخط واما عدم الصحة
بالنظر الى الظاهر فكل الاحتمالات فيه متساوية الاقدام كما لا يخفى **قوله** فان قلت الخ حاصل الاعتراض ان من
المتقررات فيما بينهم كون الحال بجنب الفاعل الذى فرض كونه ذا حال له فيما هو صالح للحالية عن الفاعل والمفعول
فالالتزم على تقدير ارادة كون المفرد حالا عن الضمير المستكن فى وضع ان يقول الكلمة لفظ وضع مفرد
المعنى واذا لم يقل كذلك فعلم انه ليس بحال عنه فذلك التوجيه للنصب توجيه قول القائل بما لا يرضى
واشتراط ذلك الكون لدفع الالتباس **قوله** قلنا الخ جواب لذلك الاعتراض بعدم التسليم حاصله
انا لا نسلم اشتراط كون الحال بجنب الفاعل فى المادة المذكورة عند كل النحاة فان عند البعض منهم يجوز
ذكر الحال بجنب المفعول فى المادة المذكورة لان رتبة الحال التاخر عن الفاعل والمفعول وان كان حالا
عن الفاعل واما الالتباس فيرتفع بالقرينة سواء كانت حالية او مقالية والقرينة ههنا كون الافراد و
التركيب من صفات اللفظ كما هو المشهور بين المنطقيين كما قال به الشارح الرضى كما سبق والظاهر
توافق الاصطلاحين واذا عرفت هذا فلم لا يجوز ان يكون توجيه النصب من الشارح فى ذلك التوجيه مبنيا على
قول ذلك البعض والله اعلم **قوله** ولئن سلم الخ جواب آخر لذلك الاعتراض بطريق التسليم يعنى انا لو
سلمنا اشتراط ذلك الكون حين عدم تحقق قرينة معلومية ذى الحال وههنا تحققت كما ذكر الفاضل
المحشى او حين تغير المعنى بجعله حالا عن القريب اعنى المفعول والتغير ههنا منتف كما قال به الفاضل
المحشى ايضا لان المقصود دفع الالتباس هو حاصل فى الاول اعنى تحقق القرينة والالتباس ليس بموجود فى
الثانى اعنى سقام التغير لرجوعه الى شئ واحد والتسليم بناء على عدم الاعتداد بقول ذلك البعض لعدم صحة
هذا القول حين عدم تحقق القرينة والله اعلم **قوله** صفة اللفظ اى عند النحاة **قوله** او اذا الخ كلمة او
ههنا اعنى احد الامرين لان كلا من المعطوف والمعطوف عليه كاف فى الاشتراط المذكور فى الصورة
المسطورة فكون او الفاصلة بمعنى الواو الواصلة ليس بسديد وان صدر من الفاضل المدقق والله اعلم
قال الشارح قدس سره او من المعنى عطف على قوله من المستكن وانما اعاد الجار لئلا يتوهم عطفه على وضع
فلا يرد ما يرد فانهم **قوله** تبع الشارحين الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كيف يكون المفرد حالا عن المعنى
والحال ان المعنى نكرة والحال عن النكرة مشروط بشروط ذكرها الشارح فى بحث الحال وكل منتف منها
ههنا كما لا يخفى حاصل الدفع ان الشارح ترك ههنا مذهبه وتبع الشارحين الآخرين والحال وقوع عن النكرة
عندهم غير مشروط بل صحيح مطلقا **قوله** سيذكره من كون النكرة موصوفة او معنية عنها المعرفة او مستثناة
او واقعة فى حيز استفهام او واقعة قبل الا الداخلة على الحال او مقدما عليها الحال واما بينه الفاضل
المدقق وان كان صحيحا فى نفسه لكن ليس مما ذكره الشارح كما لا يخفى على من طالع بحث الحال والله اعلم **قوله**

نكرة آه قيل ان تقديم الحال على ذى الحال النكرة ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاء فى رجل ابوه قائم راكبا اتفاقا فكيف يصح هذا التعليل قلنا ان المراد من النكرة النكرة المحضة اى الغير المخصصة والنكرة فى المثال المذكور ليست بنكرة محضة فلذا جاز ذلك المثال آه قيل ان التقديم على النكرة المحضة ايضا ليس بواجب عندهم لصحة قولنا جاء فى زيد ورجل على راكبين اتفاقا قلنا ان المراد من النكرة النكرة التى لا تكون مشاركة مع المعرفة فى الحال وهذا ليس بموجود فى المثال المذكور كما لا يخفى فلذا جاز والله اعلم **قوله** هذا اى وجوب تقديم الحال على صاحبها **قوله** مطلقا يعنى سواء كان مجرورا بالاضافة او مجرورا بحرف الجر وسواء كان معرفة او نكرة **قال** الشارح قدس سره فانه مفعول آه دفع ما يتوهم من ان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول والمعنى ليس بشئ منهما فكيف يصح حالية المفرد عنه وحاصل الدفع غنى عن البيان **قوله** واللام واسطة الخ دفع ما يتوهم من تعلق قول الشارح بواسطة اللام بقوله على انه حال لان الحالية بالواسطة غير معلوم بانه متعلق بقوله فانه مفعول **قوله** ومعمولا له تعميم بعد تخصيص والنكتة فيه الاشارة الى ان دفع مثل ذلك الاعتراض موقوف على اثبات المعمولية على الاطلاق لا المفعولية على الخصوص **قوله** فاتحد عامل آه فاندفع ما قيل من ان العامل فى المعنى هو اللام الجارة وعامل الحال لا يكون الا فعلا او شبهه او معناه على ما تقرر فصح الحالية اتحاد العامل لان الاتحاد ههنا موجود لان المعنى مفعول للوضع الذى هو عامل فى الحال ايضا **قال** الشارح قدس سره وجه صحته دفع ما يتوهم من ان المفرد لا يكون حالا من المستكن فى وضع او من المعنى لان الوضع مقدم على الافراد ومن شروط صحة الحالية المقارنة بين عامل ذى الحال والحال بيان الدفع ظاهر **قوله** فان المركبات آه دفع ما يرد من ان الشارح لا يخلو اما ان يريد بالمركبات الالفاظ المركبة او المعانى المركبة والاول خارجة بقيد الوضع لعدم الوضع فيها والثانى لا يشمله الجنس وهو اللفظ كما هو الظاهر فاسناد خروج المركبات الى قيد المفرد كما وقع من الشارح لا يخلو عن شئ لانه على الاول يلزم اخراج المخرج وعلى الثانى اخراج ما لم يشمله الجنس والحال ان الفصل يخرج ما يشمله الجنس حاصل الدفع ان المراد من المركبات الالفاظ المركبة وخروجها بقيد الوضع غير مسلم لان المراد من الوضع المأخوذ فى التعريف اعم من ان يكون شخصيا اى بلا واسطة امر كلى كوضع زيد للمعنا او نوعيا اى بواسطة امر كلى كوضع المشتقات ولا خفاء فى وجود الوضع النوعى فى الالفاظ المركبة والله اعلم **قوله** كما اشرنا اليه انما لم يقل كما صرحنا عليه لان المعلوم فيما سبق اى فى حاشية التخصيص كون هيئة المركبات موضوعة بالوضع النوعى وهى جزء المركب لا عينه لكن فيه اشارة خفية الى كون المركب موضوعا بالوضع النوعى لان ملاحظة الكل بلا واسطة بدون ملاحظة الجزء بلا واسطة محال بل اذا لوحظ الجزء بواسطة الامر الكلى يلاحظ الكل كذلك فان قلت اذا كانت الهيئة جزءا من المركب فلا يكون لفظا لان الهيئة ليست بلفظ والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا فلا يشمله اللفظ الذى هو الجنس فكيف يخرج بقيد المفرد كما قال الشارح

قلت لا نسلم ان الهيئة ليست بلفظ لانه ما يتلفظ به اما بنفسه او بجزوضه والهيئة داخلة فی الشق
الثانی والله اعلم **قوله** ومثل رجل بالتنوين اشارة الی دفع ما يتوهم من ان مثل الرجل وقايمة وبصری
اللفظ الذی يكون مركبا من الكلمتين التين لهما وجود فی الخط والتلفظ لكن يعد لشدة الامتزاج
لفظا واحدا فعلی هذا لا يدخل اللفظ الذی يكون مركبا من المنون والتنوين فی هذا المثل لعدم الوجود
الخطی لاحد جزئيه وهو التنوين فلا يكون خارجا عن تعريف الكلمة وهذا خلاف المتقرر وحاصل
الدفع ان فی العبارة تقديرا للمعطوف مع العاطف فلا محذور والله اعلم **قوله** لان لام الخ ناظر
الی المذكور فی الشرح اولا **قوله** والتنوين ناظر الی المذكور فی كلام الفاضل المحشی المقدر فی كلام الشارح
قوله واما تاء التانيث ناظر الی المسطور فی الشرح ثانيا وثالثا لكن مع الزيادة على المصرح **قوله** الف الخ
راجع الی التانيث يعنی الالف للمقصورة والممدودة لكن لا يظهر وجهه لعدم ايراد مثال مع ايراد مثال
لعلامة التثنية والجمع **قوله** فذهب الشيخ واستدلال الفريقين لعله يكون مذكورا فی المبسوطات
وفی دليل الشارح الرضی وهو ذكره ان معانيها مبهما يعلم ههنا ايضا فافهم **قوله** ايضا كما ان اللام والتنوين
من حروف المعانی **قوله** على المعنی المقصود من التانيث والنسبة والتثنية والجمعية **قوله** الا انه الخ
دفع ما يتوهم من ان نسبة هذه المعانی الی تلك الحروف بطريق الدلالة ثابت فيما بينهم ولو لم يكن
هذه الحروف موضوعة بازائها لما نسبت الدلالة اليها وحاصل الدفع ان هذه النسبة من قبيل نسبة
الشیء الی السبب **قوله** كما نسب الطلب الخ مع ان الدال على الطلب والمطاوعة مجموع الصيغة لجا
والمطاوعة عبارة عن حصول اثر عند تعلق الفعل المتعدی بمفعوله كما فی قطعته فانقطع **قال الشارح**
قدس سره وامثالها يرد ههنا ان ذكر الامثال مستدرك لان المثل ذكر سابقا ويخطر بالبال ان
هذا الايراد انما يرد اذا كان لفظ الامثال معطوفا مثلا على الرجل وقايمة وبصری واما اذا كان
اذا كان مرفوعا مبتدا وما بعد له جزءه ويكون هذه الجملة مستانفة لبيان مثل الاشياء الثلثة فلا
يرد ذلك الايراد نعم يرد ان المناسب ذكر هو بدل امثالها لتقدم المرجع الا ان الشارح وضع الظاهر موضع
المضمر لئلا يتوهم تخصيص بيان مثل الرجل فقط واما ايراد لفظها وارجاعه الی الامثال المفهوم من
لفظ المثل فغير ظاهر هذا ان لم يقرع سمعك نكته لعل الحق لا يتجاوزه فاحفظ ولا تلتفت الی ما
قيل او يقال فان كله لا يغنی من جوع **قال الشارح** قدس سره جزأ اللفظ جری الشارح ههنا بما هو
المشهور فی تعريفی المفرد والمركب وفی السابق جری علی ما هو الحق عنده فلا يرد ان الظاهر ان يقول
جزئه كما هو المناسب لما مر فی تفسير اللفظ المفرد والله اعلم **قوله** كان المراد بالاعراب الخ دفع ما يرد
على الشارح من انه يعلم من عبارته انه لولا الامتزاج بين كلمتی رجل والرجل وقائمة وبصری وغير
ذلك مما هو مثلها لكانتا معربتين باعرابين والامر ليس كذلك لان احدی الكلمتين فی تلك الالفاظ

مستحقة للبناء فلولا الامتزاج لكانتا مكيفتين بكيفية البناء والاعراب وحاصل الدفع ان المراد من
الاعراب ليس معناه بل المعنى الاعم الشامل للاعراب والبناء اعنى الكيفية مثلا فمعنى قول الشارح
واعرب باعراب واحد كيف بكيفية واحدة ولا شك فى صحة هذا لانه لولا الامتزاج لزمت الكيفيتان
لتينك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات وقد يجاب عن ذلك الايراد بانه انما يرد اذا كان لفظ الواحد
صفة الاعراب واما اذا كان مضافا اليه للاعراب فلا وههنا مضاف اليه ولا يخفى انه على هذا يفهم
من العبارة انه لولا الامتزاج لاعرب باعراب لفظين وهذا مما لا يصح ههنا فتامل قوله والحاصل
انه الخ دفع ما يرد من ان ارادة الكيفية من الاعراب مما لا نفع لانه على هذا لا يجئ لقول الشارح
باعراب واحد معنى لان تلك الالفاظ متكيفة بكيفيتين كما لا يخفى والمستفاد من العبارة على هذا
كونها متكيفة بكيفية واحدة وحاصل الدفع ان المراد من التكيف بكيفية واحدة كما هو المستفاد
من كلام الشارح عدم اعطاء الحال اللائق بتينك الكلمتين اعنى جزئى تلك الكلمات لان هذا من
لوازم ذلك كما لا يخفى وهذا العدم موجود فى تلك الالفاظ والكلمات كما لا يخفى فيصح عبارة الشارح
قوله فان الحرف الخ دليل عدم الاعتبار وحاصله ان الجزء الاخير فى قائمة مثلا اعنى التاء مستحق
للبناء ولم يعط البناء لها والجزء الاول اعنى قائم مستحق للاعراب ولم يعط له بل فعل بالعكس فلم يعتبر
حاله اللائق بكل من جزئى قائمة والله اعلم قوله ولا يخفى الخ ايراد على الحاصل وحاصله ان عدم
الاعطاء الاعتبار المذكور انما يجرى فى بعض تلك الكلمات ككقائمة واما فى البعض الآخر كالرجل
والمثنى والمجموع فلا لانه اعطى لكل من جزئيها حاله اللائق به لان المستحق للاعراب فى لفظ
الرجل الجزء الاخير والاعراب اعطى له والجزء الاول منه اعنى الالف واللام مستحق للبناء وهو
اعطى لهذا الجزء وكذلك فى رجل الا ان المستحق فيه للاعراب الجزء الاول وللبناء الجزء الثانى وكذا فى
المثنى والمجموع لان المستحق للاعراب فيهما مفردهما الذى هو الجزء الاول لهما والاعراب اعطى له لانهما
علامتى التثنية والجمع وهاتان العلامتان اعطيتا له كما لا يخفى والمستحق للبناء فيهما علامتيهما التين هما
الجزآن الاخيران لهما واعطاء البناء لهما ظاهر فوجد اعطاء الحال اللائق لكل جزء من جزئى تلك الكلمات
فى بعض تلك الكلمات فكيف يصح انه لم يعط لكل من الجزئين حاله اللائق به فى تلك الكلمات كما هو المعلوم من
العبارة والله اعلم قوله هذا اى عدم اعتبار الحال اللائق بكل من الجزئين قوله وفيه تامل قال الفاضل
المدقق ما حاصله ان هذا الايراد انما يرد اذا كان عدم الاعتبار المذكور مرادا فى كل من الالفاظ وهو غير
مقطوع به لم لا يجوز ان يكون المراد ان هذا العدم موجود فيما بين تلك الالفاظ كما يقال بنو فلان قتلوا
زيدا بمعنى ان قتله ثابت فيما بينهم لا ان كلا قاتله وهو غير مناف لعدم وجدان ذلك العدم فى بعض تلك
الالفاظ ولا يخفى انه لا يحسم مادة الاشكال عن مقال الشارح ويحتمل ان يكون فى تلك العبارة اشارة الى ان الفرق

فی حد مراعطاء الحال اللائق بکل من الجزئین بین قلیة وبصرے وحلی وحمراء وبین الرجل ورجل والمثنی والمجموع
غیر سدید لان الاعراب الموجود فی النوع الثانی اعراب المجموع لا اعراب جزء منه فیخلو کل من جزئیہ عن حالہ اللائق
بہ وھی کونہ متکیفا بکیفیۃ براسہ لا فی ضمن شیئ آخر ھذا من سوانح الوقت واللہ اعلم **قولہ** ان قلت آہ اعتراض
علی کون عبداللہ حال العلمیۃ معربا باعرابین بانہ فی ھذہ الحالۃ کلمۃ واحدۃ وجد منہ فیہا کالزاء من زید
والکلمۃ الواحدۃ لایتعدد فیہا الاعراب فعبداللہ فی ھذہ الحالۃ لایتعدد فیہا الاعراب اما الصغری فظاہرۃ فلم
یتعرض لاثباتہا الفاضل المحشی واما الکبری فلان تعدد الاعراب لایتحقق الا بتعدد المقتضی لانہ اثرہ ومعلولہ وتعدد
المقتضی فی الکلمۃ الواحدۃ فی الحالۃ الواحدۃ من المستحیلات لانہ یفضی الی توارد العلل علی المعلول الواحد فتعدد الاعراب
فی الکلمۃ الواحدۃ من المستحیلات فثبت الکبری بضمہا الی الصغری دلیل الکبری اشار بقولہ وتعدد المقتضی الی کبراہ
اشار بقولہ ولا تعدد آہ ھذا اظہر لی فی تطبیق کلام الفاضل المحشی بقانون الاستدلال واللہ اعلم بحقیقۃ الحال
قولہ ما توجہ الخ کلمۃ ما نافیۃ او استفہامیۃ انکاریۃ والمآل الی امر واحد وھو عدم رکون عبداللہ فی حال العلمیۃ
معربا باعرابین **قولہ** ولا تعدد الخ ولعدم کون الاضافۃ مرادۃ فی حال العلمیۃ خرج المضاف عن المقتضی فلا یرد علیہ
فتامل **قولہ** قلنا الخ حاصل الجواب انا لا نسلم کون عبداللہ فی حال العلمیۃ کلمۃ واحدۃ لانہ فی ھذہ الحالۃ
علم والعلم یعتبر فیہ حال الوضع السابق وعبداللہ فی حال العلمیۃ یعتبر فیہ حال الوضع السابق وھو فی الوضع
السابق کلمتان فلا خدشۃ فی کونہ معربا باعرابین ومعنی قول الشارح علی ھذا التقدیر انہ اعرب باعرابین احدہما
باعتبار الوضع الاضافی والآخر باعتبار الوضع العلمی **قولہ** وقال صاحب الخ اشارۃ الی الجواب الآخر من الاعتراض
المسک بقولہ فان قلت آہ علی طریق التسلیم یعنی انا سلمنا ان عبداللہ حال العلمیۃ کلمۃ واحدۃ لکن الباطل
فی الکلمۃ الواحدۃ اعرابان علی الاصالۃ واما اذا کان احدہما بطریق الاصالۃ والآخر بطریق الحکایۃ کما فی نحن فیہ فلیس
بباطل واما وجہ اختیار الآخر للاعراب الحکائی فہو کونہ علی ہیئۃ الوضع السابق لان التغیر فیہ لا یوجد کما لا یوجد
الآن ومعنی قول الشارح علی ھذا انہ اعرب باعرابین احدہما اصلی والآخر حکائی **قولہ** لما کان الخ اعتذار عما یختلج فی القلب
من ان محل الاعراب ھو الآخر فالمجری فی الوسط بانہ للتعذر **قولہ** کما اظہر اعراب غیر آہ دفع ما یتوہم من ان ترجیح
اجراء الاعراب فی الوسط باشتغال الآخر بالحرکۃ انما یسلم اذا ثبت لہ مثال لو لم یثبت لہ مثال فلا یسلم وحاصل الدفع
ان المثال لہ ثابت وھو اظہار اعراب غیر بما اضیف الیہ غیر بل ما نحن فیہ اولی لان ھذا اجراء الاعراب للکل علی الجزء وثانی
فی المثال اجراء اعراب المضاف الیہ علی المضاف ولا یخفی تفاوت العلاقتین **قولہ** فلیس لعبداللہ الخ تفریع علی قول صاحب
اللباب والمراد من الاعراب الواحد بطریق الاصالۃ **قولہ** اعلم ان الخ الغرض من ھذہ العبارۃ بیان غرض علم النحو
المعلوم نسبۃ عکس ما فعلہ المصنف کما قالہ الشارح یعنی ان غرض علم النحو بیان معرفۃ احوال اللفظ وتعیین
اعرابہ فاللائق بہ ادخال ما کان لفظہ واحدا واعرابہ ایضا واحدا فی تعریف الکلمۃ سواء کان وحدۃ علی سبیل
الحقیقۃ او من شدۃ الامتزاج واخراج ما کان لفظہ متعددا او اعرابہ ایضا متعددا فاخراج ما یعد لشدۃ الامتزاج

لفظا واحدا او يكون معناه متعددا كما هو الظاهر عن تعريف الكلمة وادخال ما يكون لفظه متعددا ومعناه
واحدا كعبد الله مثلا في تعريف الكلمة كما فعله المصنف اهمال لجانب اللفظ وميل لجانب المعنى فلا يتأتى
ذلك الغرض والله اعلم **قوله** ولا يخفى الخ اعتراض على الشارح بان اخراج كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظا
واحدا عن تعريف الكلمة ليس باهمال لجانب اللفظ لانه قسمان احدهما ما لا يكون كل من جزئه متكيفا بالكيفية
اللائقة به ككتابة ومثله وثانيهما ما يكون كل من جزئيه متكيفا بالكيفية اللائقة به ورعاية جانب اللفظ يقتضي
خروج القسم الثاني لانه متكيف بالكيفيتين اللتين اقتضاهما في الزمان السابق بخلاف القسم الاول لانه
اذا كان كل من جزئيه غير متكيف بالكيفية التي كانت له من قبل يكون الكل متكيفا بالكيفية الواحدة فلتأ
ادخاله فيكون اخراجه اهمالا لجانب اللفظ ولا يذهب عليك ان الفرق بين القسمين ليس بجيم كما بينا
سابقا بل كل منهما سواء سيان في عدم كون كل من جزئيه متكيفا بكيفيته والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره العارف بالغرض الخ المراد من العارف المصدق والا فكيف يصح تعديته بواسطة الباء لانه متعد
بنفسه ولا يخفى تعدية المصدق بواسطة الباء **قال** الشارح قدس سره وما ادرده الخ كلمة ما مبتدأ
وجزءه فمثل عبد الله خرج عنه والفاء لاجل كونه اسما موصولا بفعل وهو اورد وكلمة حيث حكاية و
الغرض من هذه العبارة ان عبارة المفصل حسن بالنظر الى عبارة المصنف لان هذا مشتمل على قبحين بخلاف
ذلك وان لم يكن حسنا في نفسه لاشتماله على قبح واحد **قوله** وفيه انه الخ اعتراض على خروج عبد الله بقيد
اللفظة من التعريف وحاصله ان المراد من اللفظة لا يخلو اما ما لا يكون له جزء اصلا كهمزة الاستفهام واما
ما يكون له نوع وحدة سواء كانت حقيقية او اعتبارية واما ما يكون له وحدة خاصة كالوحدة من حيث
الاعراب وكل منها غير مفيد اما الاول فلانه على هذا يخرج كثير من افراد المعرف عنه كما هو الظاهر واما
الثاني فلانه على هذا لا يخرج عبد الله لان فيه ايضا وحدة وهي الوحدة الاعتبارية باعتبار كونه علما
لشخص واحد واما الثالث فلعدم وجود القرينة على هذه الارادة ويمكن ان يجاب عنه باختيار الشق
الثالث بارادة الوحدة العرفية والقرينة التبادر لان المتبادر من الوحدة في الاصطلاح هي الوحدة
العرفية ولا شك ان هذه الوحدة ليست بموجودة في عبد الله بخلاف سائر افراد المعرف والله اعلم
قوله نذر بالنون والذال المعجمة بمعنى النادر **قوله** ان قلت الخ جواب باختيار الشق الثالث وحاصله
ان المراد من اللفظة ما له خصوص وحدة بان يتكلم به دفعة والقرينة لفظ اللفظة لانه المرة ولا يخفى ان
التكلم بعبد الله بدفعتين لا بدفعة واحدة فيخرج عن التعريف **قوله** قلت آه رد ذلك الجواب وحاصله
ان لعبد الله حالين حال الاضافة وحال العلمية وهو في الحال الثاني يجب ان يتكلم به دفعة واحدة
لان المراد مما يتكلم به دفعة ان لا يذكر جزأ منه لمعنى والآخر لمعنى آخر لا ما يتكلم به آنا واحدا والا
لخرج كثير من افراد المعرف عنه ولا شك في تحقق هذا المعنى المراد في عبد الله حال العلمية **قوله** اللهم

الخ رد ذلك الرد واثبات الجواب المصنف بقوله ان قلت اه وحاصل الرد ان المراد من اللفظة التی
للمرة ما يتكلم به دفعة لكن لا مطلقا بل مع عدم وجود مصحح التكلم به على سبيل الدفعتين وفی عبد
الله لما وجد هذ المصحح ظاهر وهو الوضع الاول فلا رد ولعدم القرينة على هذ القيد صدر
رد الرد بلفظ اللهم المشعر بالضعف واما ما قاله الفاضل المدقق فی وجه ايراد اللهم من انه
على تقدير حمل لفظ اللفظة التی للمرة على هذ المعنى يلزم توجه النفی الی المقيد لا القيد والشايع هذا
لا ذاك فمما لست احصله لان القيد فی الواقع التاء التی للوحدة والمقيد اللفظ والواحدة تاكيد
الوحدة التی تدل عليها التاء وللنفی فی عبد الله الوحدة لا اللفظ حتى يرجع النفی الی المقيد واسامح
قوله ای سامحة دفع ايراد مقرر بتقريرين احدهما انه كيف يتصور بقاء قايمة وبصری داخلا فی تعريف
الكلمة والحال ان كل واحدة منهما مركبة من كلمتين فيكون لفظا لا لفظة واحدة والماخوذ فی التعريف
هذا وثانيهما ان البقاء على سبيل الدخول يقتضی سبق الدخول ولا شئ قبل اللفظة حتى يدخل فيه و
يبقى فيها وحاصل الدفع على التقرير الاول ان كل واحدة من تينك الكلمتين امتزجتا امتزاجا شديدا فصارتا
كلمة واحدة فتصور الدخول باعتبار هذه المسامحة وهذا المجاز وحاصل الدفع على التقرير الثانی ان لفظ
اللفظة مركب من جزئين اللفظ والتاء فكل واحد من ذينك اللفظين داخل فی الجزء الاول وباق فی الجزء
الثانی باعتبار ارادة الواحدة الا عمة من الحقيقية والامتزاجية فنسب بقاء الدخول فی الجزء الی
الكل مسامحة ومجاز اوهكذا الحال فی قول الشارح فمثل عبد الله خرج عنه لان الخروج يقتضی سبق
الدخول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فاخرجه بقيد الافراد ان قيل ان اخراج صاحب المفصل
قايمة وبصری بقيد الافراد ممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون الافراد فی كلامه محتملا لكونه قيدا اللفظ كما فی
عبارة المصنف وعلى هذ الا يخرج لان افراد اللفظ متحقق فی مثل قايمة قلنا ان الوحدة باعتبار تعميمها
من الحقيقية والامتزاجية متحققة فيه واما الافراد فلا لان دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى موجودة فيه ومع
هذا كيف يتحقق الافراد وايضا لفظ المفرد فی كلام صاحب المفصل لا يجوز ان يكون قيدا للفظ لان اللفظة
الذی قاله صاحب المفصل مؤنث وللمفرد مذكر فلا يحصل التطابق على تقدير كونه قيد اللفظة ولان
لفظ اللفظة فی كلامه معرف والمفرد فيه منكر والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بتركه الضمير راجع
الی قيد الافراد والمراد من الترك الترك الذی يكون مع لحاظ جامعية التعريف ومانعية فلا يرد انه
لو ترك قيد الافراد لدخل فی التعريف المركبات التامة التی تعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة كضربت
وضرب او ضربوا والتالی باطل فالمقدم مثله واما ما قاله الفاضل المدقق فی تمثيل الترك الذی مع لحاظ جامعية
التعريف ومانعيته من ان اللفظة الدالة على معنى بالوضع الغير المشتمل على الاسناد ففيه انه على هذا يخرج
الفعل من التعريف لانه مشتمل على الاسناد الا ان يقال ان المراد من الاشتمال الاشتمال الذی يكون

فی قول الشارح فلفظة بقاله لفظ واحد ١٢ منه

كلمة من بيان ١٢ منه

تعريف المصنف و تعريف المفصل منه

هذا شروع في القياس منه

مع ذكر المسند والمسند اليه في هذه اللفظة وعدم ذلك الاشتمال متحقق في الفصل كما لا يخفى هذا ما ظهر لي والله اعلم بمراد الفاضل قال الشارح قدس سره واعلم الخ اشارة الى دفع الايراد تقريره انه يلزم احد الامرين في التعريفين اما القصور واما الزيادة لان الدلالة ان كانت معتبرة في الكلمة لكان تعريف المصنف قاصرا لعدم ذكرها في تعريفها وان لم يكن معتبرة فيكون تعريف صاحب المفصل مشتملا على الزيادة لذكرها فيه وحاصل الدفع ان الدلالة معتبرة في الكلمة ولا يلزم القصور في تعريف المصنف لان ذكر الوضع والوضع يستلزم الدلالة فذكره كانه ذكرها بخلاف صاحب المفصل لانه ذكر الدلالة اولا وهي لا تستلزم الوضع فلا بد من ذكرها ثانيا فان قيل ان الافراد يستلزم الوضع كما ذكره الشارح من ان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فالمناسب الاكتفاء بقيد الافراد فجوابه ان مراد الشارح قدس سره فيما ذكره ان اتصاف المعنى الموضوع له بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع لا ان اتصاف المعنى مطلقا كذلك هكذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره لان الدلالة الخ تقرير كلام الشارح على قانون الاستدلال ان المتصلة اللزومية التي هي مفاد قوله ان الوضع يستلزم الدلالة وهي متى تحقق الوضع تحققت الدلالة صادقة لانه متى تحقق الوضع تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر ومتى تحقق كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر تحققت الدلالة فينتج متى تحقق الوضع تحققت الدلالة اما الصغرى فلان الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني كما قاله الشارح وهذا الفهم وذلك الكون متلازمان فلزوم احدهما الشيء بعينه لزوم الآخر له واما الكبرى فلان الدلالة الخ هكذا قول الشارح لان الخ دليل كبرى القياس المطوي وقوله فمتى تحقق الوضع نتيجة ذلك القياس قال الفاضل المدقق ما حاصله ان في تعريف الدلالة قيدين آخرين وهما قيد بحيث اذا علم وقيد عند العلم بالعلاقة لكنه تركهما لظهورهما والتقدير كون الشيء بحيث اذا علم يفهم منه شيء آخر عند العلم بالعلاقة اقول وبالله التوفيق لا حاجة الى ذكر هذين القيدين لان كون الشيء متصفا بقيد فهم شيء آخر منه يستلزم تحقيق ما يتوقف الفهم عليه سواء كان علما بالشيء الاول او علما بالعلاقة او غير ذلك والله اعلم قوله وهي ثلثة اقسام الغرض من هذا القول الاشارة الى وجه استلزام الوضع الدلالة دون العكس لان الدلالة منقسمة الى الوضعية وغيرها فيكون اعم منها وهي تكون اخص منه واستلزام الاخص للاعم بدون العكس ظاهر قوله بسبب جعل جاعل اي وضع الواضع الدال بازاء المدلول وليس المراد من الوضع الوضع بعينه والا تخرج دلالة المركبات والمشتقات عن الاقسام فلا يكون التقسيم حاصرا لانتفاء القسمين الاخيرين فيهما بل اعم منه سواء كان الوضع شخصيا او نوعيا والوضع الاعم موجود فيهما كما هو المتقرر في مقره قوله والطبيعية كدلالة اح اح على السعال وركض لدلالته على مشاء الملفت قوله بهذا المعنى اي المذكور من الجعل والصدم فلا يرد ان فيما سبق شيئين وذلك هذا السماع

الاشارة المفردة **قال الشارح** قدس سره فبعد ذكر الوضع الخ فان قيل ان المفهوم مما سبق فى الشرح ان
الوضع فى التعريف بحيث يتناول حروف الهجاء العارية عن الدلالة فلا يصح ان ذكر الوضع يغنى عن
ذكر الدلالة قلنا ان الوضع المذكور فى التعريف هو الوضع للمعنى المطلق والمذكور يغنى عن الدلالة
كفاية ومثله **قال الشارح** قدس سره لكن الدلالة استدراك مما يتوهم من استلزام الوضع والدلالة
يكون من الجانبين فكما انه لا حاجة الى الجمع فى هذا الكتاب كذلك لا احتياج فى المفصل فيكون حينئذ
مشتملا على الزيادة المغنية عنها لانه جمع بينهما وحاصل الاستدراك غنى عن البيان **قال الشارح**
قدس سره كدلالة لفظ ديز الخ انما اورد اللفظ المهمل فى مثال العقلى ليتمحض فهم وجود اللافظ
بالدلالة العقلية بكمال الخصوصية بخلاف ما يكون اللفظ الدال معنى فانه يدل دلالة وضعية على ذلك المعنى
فيكون هناك دلالتان وان كان مدلول كل من الدلالتين مغايرا للمدلول الآخر **قوله** اولم يدل الخ اى
لم يدل لفظ ديز فى هذه الحال على وجود اللافظ بالدلالة العقلية واما مطلق الدلالة فثابتة فلا يرد
ما يرد فافهم **قوله** كما قال السيد قدس سره الخ قال مولانا جمال الدين ما حاصله ان حوالته عدم الظهور
الدلالة او عدمها على السيد السند كما صدر من الفاضل المحشى ليس على ما ينبغى لان عباراته فى حاشية
شرح الشمسية وفى حاشية شرح المطالع وفى حاشية على شرح التلخيص منادية باعلى نداء على عدم الظهور
لا عدم الدلالة كما لا يخفى على من طالعها اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشى ادعى ههنا امرين عدم
اظهار الدلالة وعدمها فلعله قوى الامر الاول بقول السيد قدس سره واثبت الامر الثانى بقوله فان
وجود الخ فيكون قوله كما قال السيد قدس سره الخ متعلقا بقوله لم يظهر وقوله فان الخ متعلقا
بقوله لم يدل لا كما قال الفاضل المدقق ان قوله فان الخ علة لاستلزام السماع المذكور لاحدهما الخ لانه
يحتاج الى تقدير لفظ المجرد فى قوله لا من اللفظ كما فعله ذلك المدقق والتقدير خلاف الظاهر ومبناه
قول السيد على عدم المنافاة بين طريقين لشئ واحد ومبناه قول الفاضل المحشى فان الخ على التنافى
لان الطرق علل وتواردها من المستحيلات كما تقرر والله بما فى صدور العباد ومنه المبدأ واليه المعاد
قال الشارح قدس سره اى الكلمة اشارة الى دفع ما يتوهم من رجوع الضمير فى هى الى لفظ وضع
الخ اعنى المفهوم التفصيلى للكلمة باعتبار قربه بالنظر الى الجزء الاخير فيرد انه على هذا لا يحصل المطابقة
بين الراجع والمرجع لتذكره ولا تصح الحمل لان المفهوم التفصيلى مركب ولا شيئ من المركب باسم وفعل
وحرف وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الكلمة اعنى المفهوم الاجمالى فيحصل المطابقة ويصح الحمل
ان قلت ان الكلمة اسم باعتبار دخول اللام عليها فيلغو حمل الاسم عليها ولا يصح حمل الفعل والحرف
عليها قلت ان التقسيم ليس للكلمة باعتبار لفظها بل باعتبار مصداق مفهومها والاقسام الثلثة فيه
متصورة بل واقعة **قال الشارح** قدس سره اى منقسمة دفع ما يرد من ان هى مبتداء واسم جزءه

انما قال العمل لان هذا التوجيه مخالف للظاهر بعبارة الفاضل المحشى لكن لما كان لاجل التصحيح فلا بأس به ١٢ منه

وضل وحرف عطف عليه وهذا مستلزم لحمل الخاص على العام وهو كما ترى بيان الدفع ان ذلك
المحذور يلزم اذا كان الربط مقدما على العطف وههنا العطف مقدم على الربط فالمجموع قوله اسم
وفعل وحرف وان اختلج ببالك انه على هذا كيف يصح العطف لان المعطوف ما قصد بالنسبة
مع متبوعه وههنا لم ينسب المطبوع الى شيء على ذلك التقدير وكيف يصح اجراء الرفع على كل
من الاسم والفعل والحرف والمنقول من المصنف في هذا المقام اجراء الرفع عليهم فالرافع له بان
الاسم جزء في الظاهر وهذا كاف في عطف الفعل والحرف عليه وكاف ايضا في اجراء الرفع على كل
من الاسم والفعل والحرف اقول وبالله التوفيق ان حمل الخاص على العام ثابت كما في القضية
المهملة كقولنا الانسان زيد فاللازم ان يبين وجه عدم صحة حمل الاسم وكذا الفعل والحرف
على الكلمة بوجه آخر والله اعلم بالصواب قوله السر في تثليث آه دفع ما يرد ههنا من ان المراد
من التقسيم لا يخلو اما ان يكون الى الاقسام الاولية او اعم منها ومن الثانوية وكلاهما لا يصحان
اما الاول فلان الاقسام الاولية للكلمة اثنان كما يرشدك اليه عبارة المصنف حيث قال لانها
اما الخ فكيف يصح قول الشارح الى هذه الاقسام الثلثة واما الثاني فبيان بطلانه ظاهر لعدم
انحصار الاعم في الثلثة وحاصل الدفع ان المراد من التقسيم التقسيم الى الاقسام التي تكون
احوالها تامة متباينة من غير لحاظ كونها اولية او ثانوية والاقسام التي احوالها تامة متباينة ثلثة
فلذا ثلث القسمة اي جعل الاقسام ثلثة ان قيل ان احوال القسم الثاني متباينة ايضا فلم لم يدخل
اقسامه في القسمة وكذا اقسام القسم الاول والقسم الثاني قلنا ان المراد من التقسيم ليس التقسيم
الى الاقسام التي تكون احوالها تامة متباينة فقط بل مع قيد تخالف هذه الاشياء مادة وصورة
للكلام وليس هذا الا فيما بين الاقسام الثلثة فثلث القسمة اما تباين الاسم والفعل والحرف
مادة للكلام فهو باعتبار ان الاسم يصح ان يقع كلا مادتيها اعني مسند او مسند اليه وان الفعل
يقع احد مادتيه اعني مسند لا مسند اليه وان الحرف لا يصح ان يقع مادة له اصلا واما
تباين هذه الاشياء صورة للكلام فهو باعتبار ان الحرف يتصور فيه ان يكون صورة للكلام
كما في صورة الاعراب بالحرف على مذهب من يجعله من الروابط بخلاف اخويه فانه لا يتصور
فيهما ذلك الكون ان قيل ان الرابط قد يكون اسما كما في زيد هو قائم وقد يكون فعلا كما في زيد
كان قائما فيكون ذلك الكون في اخوي الحرف ايضا متصورا قلنا ان بناء الكلام على مذهب
من يجعل الاعراب رابطا ومع هذا كيف يسلم كون هو وكان من الرابط وعلى تقدير تسليم كونهما
من الروابط فلا نسلم ان هو على هذا التقدير وكان ايضا عليه اسم وفعل بل هو على ذلك التقدير
وكان عليها ايضا في قالب الاسم والفعل كما تقرر في محله فلا يتصور ذلك الكون في اخوي الحرف

لكن لا يحصل الفرق فی هذا الوصف بين هذين الاخوين هذا ما ظهر لی والله اعلم **قوله** تثليث
القسمة اضافة التثليث الى القسمة باعتبار الاقسام الحاصلة من القسمة لا باعتبار نفسها والا لكم
لانها واحدة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** يفهم من الخ دفع ما يرد من انه
لا بد فی تقدير شیء من القرينة واين القرينة ههنا على تقدير لفظ منحصرة وحاصل الدفع
ان القرينة على تقدير هذا اللفظ السكوت فی معرض البيان يعنی ان المص سكت ولم يبين
قسما آخر للكلمة والحال ان هذا الموضع موضع بيان اقسامها فعلم ان القسم الآخر غير موجود
والكلمة منحصرة فی الاسم والفعل والحرف بقی شیء وهو انه على تقدير لفظ منقسمة
ايضا لا بد من القرينة لانه ايضا تقدير فما هی وما وجه عدم تعرض الفاضل المحشی لبيان
قرينة تقديره الا ان يقال ان القرينة ثمه موجودة لان من عادات المصنفين ان يوردون
التقسيم بعد التعريف لوضاحة المعرف فعلى هذه العادة يذهب الذهن الى ان قول المصنف
وهی اسم وفعل وحرف تقسيم للكلمة لانه بعد تعريفها ولعل وجه ترك الفاضل المحشی التعرض
له يكون هو الظهور كما ان المصنف ترك اداة التقسيم وهی كلمة اما واو باعتبار ان كون
الاسم والفعل والحرف اقساما للكلمة امر ظاهر فلا حاجة الى ايراد ما هو مشعر
على كونها اقساما بينها والله اعلم **قوله** ويتعلق به الخ ای بالحصر المفهوم من السكوت
والغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المقرر سابقا
من عبارة المصنف قد حصل بتقدير لفظ منقسمة فما الحاجة الى تقدير لفظ منحصرة وما
الفائدة فيه وحاصل الدفع ان فائدة ذلك التقدير صحة تعلق قول المصنف لانها اما ان
تدل الخ به لان هذا القول لا يصح تعلقه بلفظ منقسمة المقدر لان هذا القول دليل والدليل
لا يكون الا للتصديق والتقسيم لكونه عبارة عن احداث الكثرة فی الوحدة من قبيل التصور بخلاف ما اذا قدر
منحصرة لانه على هذا يصح تعلق ذلك القول بهذا اللفظ اعنی الحصر لانه لكونه عبارة عن اثبات شیء لشیء مع نفی
ما عداه عنه من قبيل التصديق وان اختلج فی ذهنك ان المناسب للشارح ان يقدر لفظ منحصرة ابتداء بعينه
بدون تقدير لفظ منقسمة لان ذلك التقدير كاف فی دفع هذا الاعتراض والاعتراض السابق
المدفوع بقوله منقسمة فازله بان الحصر لا يتعقل بدون التقسيم كما لا يخفى على من يرجع
الى وجدانه فيكون تقدير منقسمة ضروريا ويمكن ان يدفع ذلك الاختلاج بان تقدير
لفظ منحصرة فی اول الوهلة من قبيل نزع الخف قبل الوصول الى الماء لانه يرد على قول
المصنف وهی اسم وفعل وحرف اولا الاعتراض الذی يدفع بتقدير منقسمة كما
قرر سابقا لا الاعتراض الذی يدفع بتقدير منحصرة لانه يرد حين يقال لانها

ثم اشار الى دفع ما يرد فی هذا المقام من ان الظاهر ايراد كلمة او فی الاقسام لان الكلمة اما اسم او فعل او حرف فالمناسب للمصنف ان يقول وهی اسم او فعل او حرف ١٢ منه

لانها اما ان الخ فدفعه قبل الورود لايكون الا من القبيل المذكور والله اعلم بما فى الصدور **قوله** هذا الحصر عقلى اعلم ان الحصر على اقسام عقلى و قطعى و استقرائى و جعلى اما الاول فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من مجرد ملاحظة مفهومات الاقسام اى من غير الاستعانة بامر آخر بان يكون دائرا بين النفى والاثبات ولا يكون اقسامه زايدا على الاثنين واما الثانى فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل غير التتبع واما الثالث فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من الدليل الذى هو التتبع والاستقراء واما الرابع فهو ما يحصل الجزم بالانحصار فيه من ملاحظة تباينها وتخالف اعتبرها القاسم بين الاقسام **قوله** وتوجيه الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يصح كون هذا الحصر عقليا لان المتقرر فيه عدم زيادة الاقسام على اثنين والدوران بين النفى والاثبات وكلا الامران منتفيان ههنا وحاصل الدفع ان يكون هذا الحصر عقليا ليس باعتبار نفسه بل باعتبار ما يكون هذا الحصر فى قوته وهو التقسيمان التقسيمين منه احدهما ان الكلمة اما اسم او ليس باسم وثانيهما ان ما ليس باسم اما فعل او ليس بفعل بطريق آخر وهو ان الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسه اولا وما كانت دالة على معنى فى نفسه اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة اولا وكلا الامران لعينه الدوران بين النفى والاثبات وعدم الزيادة على قسمين موجودان فيما كان هذا الحصر فى قوته فلا بعد فى كون هذا الحصر عقليا باعتبار افادة ذلك الاعتبار والله اعلم **قوله** الدليل اى دليل الحصر الذى ذكره المصنف بقوله لانها اما ان تدل الخ **قوله** وان ابيت الخ منشاء الاباء عدم كون القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف لانه مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وعدم كون القسم الثانى من التقسيم الاول وكذا القسم الثانى من التقسيم الثانى منحصرا فى الحرف والاسم للعلة المذكورة فافهم **قوله** فالظاهر انه قطعى لاستفادة الجزم بالانحصار فيه من دليل غير التتبع وهو قول المصنف لانها الخ وانما قال الظاهر لان هذا الحصر فى الحقيقة استقرائى لان التقسيمين المذكورين فى وجه الحصر وان كان دايرين بين النفى والاثبات نظرا الى الظاهر الا ان القسم الثانى من التقسيم الاول مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الحرف وكذا الثانى من التقسيم الثانى مفهوم سلبى يجوز ان يكون اعم من الاسم فلا يكون ذلك الدليل دالا على عدم وجدان القسم الآخر ولا يدفع هذا الكلام بقول الفاضل المحشى اذ ليس الخ لانه يفيد حصر هذه الاقسام الثلثة بالمفهومات الحاصلة من التقسيمين لا حصرها فيهما هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** اذ ليس الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا يكون هذا الحصر قطعيا لان كونه قطعيا على تقدير استفادته من قول المصنف لانها الخ لان الظاهر عدم وجه ان الدليل الآخر عليه فى هذا الاستفادة غير ثابتة لان المفهوم من ذلك القول

له اى دليل يدل عليها حتى يتم ما هنا فتأمل

ع ناظر الى اللطيف الآخر كما ان الاول ناظر الى الاول ١٢ منه

الحصر بين كلمة دلت على معنى فى غيرها وكلمة دلت على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة لا بين الاسم والفعل والحرف فحاصل الدفع ان هذه الالفاظ الثلثة موضوعة لتلك المفهومات الثلثة فى عرف النحاة وليست لها مفهومات اخر فالحصر بين تلك المفهومات حصر بينها فيكون هذا الحصر مستفادا من قول المصنف لانها اما ان تدل الخ فيكون قطعيا **قال** الشارح قدس سره لما كانت الخ فيه اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لا يصح قول المصنف فى وجه الحصر الثانى الحرف لان الثانى عبارة عن كلمة لا تدل على معنى فى نفسها وهذا المفهوم يصدق على امرين احدهما ما لا يدل على معنى اصلا والثانى ما يدل على معنى لكن لا يدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها والامر الثانى وان كان حرفا لكن الامر الاول ليس بحرف كما هو الظاهر فلا يصح قول المصنف الثانى الحرف وحاصل الدفع ان هذا المفهوم وان صدق على ذينك الامرين فى الواقع لكن لا يصدق ههنا الا على الثانى منهما لان الكلمة يعتبر فيها الوضع وكلما يعتبر فيه الوضع يعتبر فيه الدلالة فينتج ان الكلمة يعتبر فيها الدلالة وعليك باثبات المقدمتين واذا كان الامر كذلك فكيف يكون الحرف عبارة عما لا يدل على معنى اصلا الذى هو الامر الاول لانه قسم من الكلمة **قال** الشارح قدس سره فى اما ان قيل لا يصح ايراد الفاء فى جزاء لما كما هو المتقرر فكيف اوردها الشارح فى جزائها قلنا ان المتقرر عدم ايراد الفاء فى جزاء لما اذا كانت ماضيا لفظا ومعنى واما اذا كانت جملة اسمية فتكون مقرونة باذا او الفاء كما ذكره السيد السند فى حواشى شرح المفتاح والجزاء ههنا جملة اسمية فلذا اصدرها الشارح بالفاء ويمكن ان يجاب بان الجزاء محذوفة والتقدير لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة اعتبرت الدلالة فيها وقوله فى جزاء شرط محذوف اى اذا كان الامر كذلك فى اما الخ والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من صفتها اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بينهم ان يكون جزءان محمولا على اسمها لانها فى الاصل مبتداء وجزؤ الخبر يكون محمولا على مبتدائه وههنا لا يصح الحمل لانه مستلزم لحمل صرف الوصف على الذات لانه يؤل كلمة تدل بواسطة ان المصدرية الداخلة عليها بالدلالة الذى هو صرف الوصف وحاصل الدفع ان فى العبارة تقديرا وفى حال التقدير يلزم حمل الجملة على الذات ولعدم حصر صفة الكلمة فى الدلالة وحدها اورد الشارح كلمة من والحاجة اليها لان الدفع يحصل بتقدير الصفة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قيل التقدير الخ غرض القايل من ذلك التقدير دفع الاعتراض المقرر آنفا من جانب المصنف فتقدير هذا القايل تقدير المضاف ما فى جانب اسم ان كما فى التقديرين الاولين او فى جانب جزءها كما فى التقدير الثالث وغرض الفاضل المحشى من نقل هذا القول بيان تزييفه وشناعته

قوله ان تقدير الشرح وهو التقدير في جانب جزانّ لان الجار والمجرور مع معموله وهو ان تدل او مبتدأ وهو ايضا ان تدل جزانّ **قوله** فلا يناسب الخ لان المقصود تقسيم الكلمة وعلى تقدير تقدير الحال او الدلالة يكون المقصود تقسيمها لا تقسيم الكلمة ويمكن ان يجاب عن جانب القايل بان تقسيم حال الشئ او دلالته يستلزم تقسيمه كما لا يخفى بل المقصود ههنا تقسيم الكلمة لكن لا باعتبار نفسها بل باعتبار صفة من الصفات وحال من الاحوال فقول القايل مستلزم للمقصود ومؤد اليه والله اعلم **قوله** ولا القول الخ لان الثاني على هذا التقدير يكون عبارة عن عدم الدلالة وهو ليس بحرف كما هو الظاهر والاول على خلافه التقدير يكون عبارة عن الدلالة وهو ليس باسم حين عدم الاقتران وفعل حين الاقتران كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بانه ليس المراد من الثاني عدم الدلالة بنفسه بل باعتبار شئ يكون عدم الدلالة حالا له ولا شك في كون الشئ الذي يكون عدم الدلالة حالا له حرفا وكذا الحال في الاول والله اعلم **قوله** ويستدعي عطف على قوله لا يناسب **قوله** من الاول وهو تقدير الحال **قوله** بانه ليس المراد من الحال الحال مطلقا بل الحال التي يحصل بها اختلاف الاقسام الاقسام[illegible] وصورة الكلام ولا شك في انحصارها في الدلالة على معنى في نفسه وعدمها كما فهم ما سبق والله اعلم **قوله** ودلالتها الخ علة قوله عدم صحة الحمل ويمكن ان يجاب بانه لا شك في استحالة حمل عدم الدلالة مطلقا على الدلالة واما حمل عدم الدلالة الخاص على الدلالة كما فيما نحن فيه فلا استحالة فيه كما يقال وجود شئ اما وجود في الخارج او ليس بوجود فيه او يقال الحيوان اما حيوان ابيض او ليس بحيوان بيض هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** مع ان الضرورة الخ وجه آخر لبطلان تقدير المضاف في جانب الاسم سواء كان تقدير الحال او الدلالة ويمكن ان يجاب بان تهيوء النفس لدفع الشر من بد والامر ايضا من المستحسنات **قوله** واما تقدير الذات الخ عطف على قوله واما تقدير الحال **قوله** فيخالف الخ لان زيادة ان المصدرية على الفعل انما يكون لان يجعل ذلك الفعل نصا في المعنى الحدثي المتجدد ويجعل ذلك المعنى الحدثي صفة اي محمولا وعلى فرض تقدير الذات يكون الصفة للكلمة الحاصل بالمصدر الغير المتجدد الثابت في ذات الكلمة كما لا يخفى على من له ذوق سليم فيحصل المنافات اقول وبالله التوفيق بان المنافات انما يحصل اذا كان صفتية الفعل الداخلة عليها كلمة ان ثابتة لشئ فيقدر الذات بعد ثبوت تلك الصفتية واما اذا كان التقدير لتصحيح الصفتية فليس بمناف لعدم وجود شئ آخر سابقا حتى ينافيه والله اعلم **قوله** وكذا اجمل الخ عطف على قوله تقدير الذات والتقدير في اجمل ان تدل بمعنى الدال فيخالف ما اقتضاه زيادة ان مثل المخالفة في تقدير الذات وذلك الجمل الكلام الاعتراض المدفوع بقول الشارح قدس سره من صفتها قال مولانا عبد الحكيم في بيان المنافات ما حاصله ان الزيادة يجعل الفعل نصا في الامر المتجدد واسم الفاعل يدل على الثبوت وفيه نظر ظاهر ومن نصف

له وانه يحل في مقام الحال عدم الدلالة على معنى في نفسه بعض الدلالة ١٢ منه

الحدوث معتبر في اسم الفاعل كما يدل عليه عبارة المصنف فيما بعد فكيف يدل على الثبوت فالاحسن
ما قاله الفاضل المدقق في وجه المنافات من ان زيادة ان يدل على عدم قصد المتكلم لاثبات حالته الى اسم
ان والا لكفى ايراد تدل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قال السيد الخ غرض السيد قدس سره الاعتراض على
المقدرين بان التقدير مستغنى عنه والجواب عن الاعتراض الوارد ههنا بانه لا يلزم دخول حرف الوصف
على الذات لان الفعل المدخول عليه كلمة ان ليس بمصدر تحقيقه وغرض الفاضل المحشي من نقل
كلام السيد الرد عليه بقوله ولا يخلو عن خدشة كما سيجيء بيانه **قوله** اذ ليس في الخ لان النسبة التامة
معتبرة في الفعل على سبيل الجزئية بخلاف المصدر لانها ليست بجزء منه وقد تعتبر معه على سبيل
التقييد كما هو الظاهر **قوله** ولا يخلو عن الخ لان الفعل المدخول كلمة ان يصح وقوعه مسندا اليه
ومع[له] اعتبار النسبة التامة فيه كيف يكون مسندا اليه **قال** الشارح قدس سره كاين اشارة الى دفع
ما يتوهم من ان كلمة في في قول المصنف في نفسها متعلقة بكلمة تدل فيفيد كون الدلالة مظروفة
في الكلمة والامر ليس كذلك اذ الدلالة نسبة بينهما وبين المعنى وليست مظروفة في شيء منهما
وحاصل الدفع انها متعلقة بمحذوف وهو كاين مثلا وهذا المحذوف اما صفة المعنى او حال منه فانه
مفعول به بواسطة حرف الجر لا يقال ان الحال من المنصوبات والقاعدة في كتابتها رسم الالف بعدها
اذا لم يكن في آخرها تاء او همزة بعد الالف كما في سواء والالف ههنا ليست بمكتوبة في آخر الكاين مع عدم
وجدان التاء والهمزة في آخره فكيف يصح كونه حالا لانا نقول ان هذه القاعدة في المنصوبات المتيقنة
واما المنصوبات المحتملة فليست تلك القاعدة في كتابتها فلا يضر عدم كتابة الالف بعد الكاين لكونه حالا
كما في لفظ المفرد الواقع في عبارة المصنف في تعريف الكلمة حيث قال الشارح بحالية مع كتابة الالف
في آخره والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد[٢] الخ دفع ما يتوهم من ان كلمة في تجعل مدخولها
ظرفا لما قبلها كما هو الظاهر المتقرر وههنا لا يصح الظرفية لان مدخولها ههنا باعتبار المال هو الكلمة
والكلمة ليست بظرف زمان ولا مكان والظرف منحصر فيهما وحاصل الدفع ان الظرف على نوعين حقيقي
ومجازي والكلمة وان لم تكن ظرفا حقيقيا لانحصاره في الزمان والمكان والكلمة ليست شيئا منهما لكنها
ظرف مجازي اي مشابهة بالظرف الحقيقي في عدم الاحتياج الى شيء آخر يعني كما ان الظرف غير محتاج في
حق الاشتمال على المظروف الى شيء آخر فكذلك الكلمة لا تحتاج في حق الدلالة على المعنى الى شيء آخر فيصح
ادخال كلمة في على الكلمة ان قلت لا يصح تفسير كون المعنى بان تدل عليه لان كون المعنى صفة المعنى ومعنى
ان تدل الدلالة الكلمة ودلالة الكلمة صفة الكلمة وتفسير صفة احد الشيئين بصفة الشيء الآخر لا يعقل
قلت ان كون المعنى مطلقا صفة المعنى واما كون المعنى في نفس الكلمة كما ههنا فهو صفة الكلمة فيصح التفسير
او بطريق آخر وهو ان دلالة الكلمة مطلقة صفة الكلمة واما دلالة الكلمة على المعنى كما ههنا فهو صفة المعنى فيصح التفسير

[له] اي على سبيل التفصيل واما على سبيل الاجمال فليس بمناف وقوعه مسندا اليه ١٢ منه

[٢] له واما اعتبار الحالية فلفظ النفس المضاف الى ضمير الكلمة لكونها ما بين الشيء ونفسه اتحاد الا ان المال دخول في على الكلمة ١٢ منه

كما ذلك فهم من كلام السيد السند فى شرح الساغوجى فى بحث الدلالة والله اعلم **قوله** او مركب
اشارة الى دفع مايرد من ان بعض الحروف كحروف الشرط والحروف المشبهة بالفعل وغيرهما يخرج عن
القسم الثانى ويدخل فى القسم الاول لان عدم الاحتياج الى الكلمة موجود فيهما لانهما محتاجة الى المركب
وحاصل الدفع ان فى العبارة حذف العاطف مع المعطوف ويمكن ان يراد من انضمام كلمة ههنا اعم
من انضمامها براسها او فى ضمن المركب فح لاحاجة الى انضمام او مركب كذا قال الفاضل السهارنفوري
ويمكن ان يجاب بان الشارح اكتفى ههنا بالقدر الاقل كذا قال مولانا عصام الدين والله اعلم **قوله**
اليها متعلق بالانضمام **قال** الشارح قدس سره ان لا فيه اشارة الى دفع مايرد على المصنف من ان كلمتا وكلمة
لا كليتهما من الحروف العاطفة فيلزم اجتماع حرفى العطف على معطوف واحد بل لا معطوف فى عبارة
المصنف وحاصل الدفع ان كلمة لا خرجت ههنا من كونها حرف عطف وجعلت جزأ من المحمول كما فى
زيد لا حجر وكلمة او لعطف كلمة لا مع مدخولها المقدر وهو تدل على تدل فيكون التقدير او ان لا تدل
ولعدم صحة الحمل ههنا ايضا قدر الشارح قوله من سبقتها ههنا ايضا ضم الحمل وهكذا الحال فى قوله او
لا يقترن والله اعلم **قوله** استيناف آه اشارة الى دفع مايرد من انه لا وجه لايراد حرف العطف فى
بيان حال المقابل الاول من الترديد الاول والثانى وعدم ايراده فى الثانى منهما وحاصل الدفع ان الوجه
موجود وهو ان الجملة التى فى بيان حال المقابل الثانى من الترديدين مستانفة فلذا لم يصدرها بحرف
العطف واما الجملة التى فى بيان حال المقابل الاول منهما فمعطوفة على الجملة الاستينافية فلذا صدرها
بحرف العطف والله اعلم **قوله** معطوفا على الخ والجامع على هذا التقدير كون كل من المعطوف والمعطوف عليه
جوابا عن سوال مقابل ويخطر بالبال ان السائل ليس عمله اما ان يجعل قوله ما الاول وما الثانى سوالا
واحدا او يجعل سوالين فان كان الاول فلا يصح وقوع الجملة المستانفة جوابا وكذا المعطوفة عليها لانه
على هذا التقدير يكون كل منهما جوابا والحال انه لا يبين فى كل منهما الا جزأ السوال لا كله كما لا يخفى على
من له ادنى بصيرة وان كان الثانى فلم يصح العطف لان قوله الثانى الحرف جواب لسوال الثانى وبحكم
العطف يكون قوله والاول آه ايضا جوابا له وفساد هذا مما لا يخفى على كل احد اللهم الا ان يثبت المخالفة بين
المعطوف والمعطوف عليه فى كون احدهما جوابا بالسوال والآخر لآخر والله اعلم **قوله** وما ان آه اى لك
ان تجعل قوله الثانى الحرف والاول اه كذا او كذا بمجموعة جوابا عن السوال بان يكون الجواب مؤخرا عن
العطف اى عطف قوله والاول اه كذا او كذا على الجملة الاستينافية والجامع على هذا كون كل من
المعطوف والمعطوف عليه جزأ الجواب **قال** الشارح قدس سره اعنى الابتداء ويرد ههنا ان تفسير معنى
من والى بالابتداء والانتهاء لا يصح لانهما معنيان اسميان مستقلان كما تقرر ومعنى الحرف غير مستقل واجيب
بان المراد من الابتداء والانتهاء خصوصياتهما حال تصورهما تبعا لا اصالة لا انه على هذا يكونان نايدا من المعانى

له اى بجعل تقدير الاستيناف ١٢ منه

الاسمية لكن جرت العادة على تفسير معانى الحروف بامثال ماذكر تسهيلا على المتعلمين كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين **قال** الشارح وانما سمى الخ آن قيل ان الحرف اذا كان فى الجانب المقابل للاسم والفعل فكذلك الاسم والفعل يكونان فى الجانب المقابل للحرف فينبغى تسميتهما ايضا بالحرف قلنا ان هذا اطراد وجه التسمية من الامور الشايعة فيما بينهم فكيف يثبت هذا الانبحاء **قوله** يقال الخ الغرض من هذا القول ايراد الشاهد على كون الحرف موضوعا للطرف فقول الفاضل المحشى اى طرفه يكون من اجزاء المقول لا من عند نفسه والا فلا يفيد الاشهاد كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو فى طرف فهذا الاطلاق يكون من قبيل اطلاق اسم الظرف على المظروف **قوله** لانه قد يقع الخ قال الفاضل السهارنفورى اقول لفظة قد ههنا غير واقعة موقعها لانه يكون جزأ منه البتة لان الكلام عند المصنف ما تضمن كلمتين بالاسناد ولان الجانب المقابل للكلام هو جانب الكلمة والاسم والفعل والحرف مستاوية الاقدام فى وقوع كل واحد منها فى ذلك الجانب انتهى قال مولانا نور الحق وفيه ان وقوعها جزأ فيه لاينافى المقابلة بل المقابلة بالكلام اتم فانه يفيد فايدة تامة والحرف ابعد من الافادة التامة انتهى اقول وبالله التوفيق انا لانسلم كون الحرف جزأ من الكلام البتة لانه يحتمل ان يكون قيد فقط مرادا فى عبارة المصنف كما يشعر به عبارة الشارح قدس سره بعيد هذا حيث قال ظاهر عبارة المصنف وان سلم فيحتمل ان يكون لفظ قد للتحقيق كما فى قوله تعالى قد يعلم الله لا للتعليل حتى ينافى كون الحرف جزأ من الكلام البتة واما الجواب من الاعتراض الثانى فهو ان الفاضل المحشى لم يقل اى فى جانب مقابل بل قال اى فى جانب والاسم والفعل لكونهما من اجزاء الكلام ليسا فى جانبه كما هو الظاهر ومن هذا علم جواب اعتراض مولانا نور الحق بان وقوعها جزأ ينافى الجانبية وان لم ينافى المقابلة والمقول ههنا ذاك لا هذا والله اعلم بالصواب فى كل الابواب **قال** الشارح قدس سره ذلك المعنى دفع ما يرد من ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول وهو عبارة عن اللفظ وهو غير مقترن باحد الازمنة الثلثة كما هو الظاهر فكيف يصح عبارة المصنف وحاصل الدفع انا سلمنا ان ضمير يقترن راجع الى القسم الاول الذى هو عبارة عن اللفظ لكن المراد من اقترانه باحد الازمنة الثلثة ليس اقترانه به بنفسه بل باعتبار معناه ولاشك فى اقترانه به **قوله** لما اعتبر الخ غرض الفاضل المحشى من هذه العبارة بيان فوايد القيود الثلثة التى ذكر المصنف واحد منها وهو الاقتران وذكر الشارح اثنين منها وهما قيد فى انفسه وقيد عنها بانه لو لم يعتبر فى حد الفعل هذا القيود لما كان حدا مانعا اما على تقدير عدم اعتبار الاقتران الذى ذكره المصنف فلانه يصدق على مثل ضارب وضراب امس لانه شئ يدل على معنى فى نفسه متلبس باحد الازمنة الثلثة كما لا يخفى مع انه ليس بفعل واذا اعتبر الاقتران فلا يصدق هذا على ذلك لان الموجود فيه التلبس لا الاقتران كما لا يخفى واما على تقدير عدم اعتبار قيد فى انفسه فلانه يصدق على ضرب مصدرا لان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة فى التحقق مع انه ليس بفعل

ع لئن يقول والقسم الاول لما انه يتلبس باحد الازمنة الثلثة ١٢ منه

كما هو الظاهر وخروجه على تقدير اعتبار ذلك القيد ظاهر واما على تقدير عدم اعتبار قيد عنها فلانه يصدق
على ضارب اذا افهق مع فهم معناه فهم الزمان ان معناه مقترن باحد الازمنة الثلثة في الفهم كما لا يخفى مع انه
ليس الفعل لكن ذلك الاقتران ليس ناشيا عن تلك الكلمة لانه لو كان كذلك لوجد معه في كل الاوقات
والامر ليس كذلك فباعتبار هذا القيد خرج عن تعريف الفعل هذا حاصل ما ذكره الفاضل المحشي اقول
وبالله التوفيق لا وجه لعدم تعرض الفاضل المحشي لفائدة قيد هو بين تلك القيود وهو قيد ذلك المعنى
والتعرض الى ما هو مقدم عليه وهو الاقتران والى ما هو مؤخر عنه وهو قيد في الفهم وقيد عنها فتامل لعل الله
يحدث بعد ذلك امرا وطريق الترتيب وعدمه في النشر متعارف فلا يرد ما قيل ولو اخر الاول عن الثاني لكان
اظهر ليكون النشر على ترتيب اللف انتهى والله اعلم **قال** المصنف قدس سره الازمنة الثلثة اعترض
ههنا بان موصوف اسماء الاعداد ومبتدئها وذي حالها بمنزلة تميزها كما تقرر والمتقرر في العدد الذي
هو من الثلثة الى العشرة انه يذكر اذا كان تميزه مؤنثا ويؤنث اذا كان تميزه مذكرا وموصوف الثلثة
الذي هو بمنزلة تميزه ههنا لكونه جمعا مؤنث لان الجمع بتأويل الجماعة مؤنث فالاولى ان يقول الازمنة
الثلث بغير التاء واجيب بان من المتقرر ان التميز اذا كان جمعا فينظر في تذكيره وتانيثه الى مفرده فان كان
مذكرا فيؤنث ذلك العدد مع مثاله وان كان مؤنثا فيذكر ذلك العدد مذكرا له كما نص على هذا مولانا عبد الحكيم
في حاشية على شرح المواقف ومفرد الازمنة وهو الزمان مذكر فلا خدشة في ايراد لفظ الثلثة بالتاء اقول
وبالله التوفيق ان تانيث الجمع باعتبار تاويله بالجماعة وهذا التاويل تاويل غير لازم لانه قد يأول
بالجمع فيكون الجمع على هذا مذكرا كما لا يخفى على من ينظر في الكتب الخادر بيت هذا اعلمت ان تانيث الثلثة
لو كان لهذا الوجه لكان له ايضا مسلك والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى حين الخ بيان لحاصل المعنى لعدم
الزيادة على ما سبق وما قاله مولانا عبد الرحمن هذه العبارة لدفع المناقشة المتوجهة على لفظ الماضي من ان المراد
من المقارنة في قوله مقارنا له هو مقارنة الجزء للكل وفهم احد الازمنة من لفظ الماضي على سبيل الوصفية
لا الجزئية انتهى ففيه انه لا يعلم ارادة مقارنة الجزء للكل في قوله مقارنا من قول الشارح حتى يدفع به
الاعتراض المذكور نعم ان فهم منه بطريق التصوف فله وجه **قال** الشارح قدس سره مأخوذا من السمو
بحركات السين وسكون الميم وتخفيف الواو واما ما قال مولانا عبد الحكيم بضمتين وتشديد الواو ففيه بحث بوجوه
الاول انه لا ينطبق على الطريق الذي ذكره الفاضل المحشي لاخذ الاسم عنه لانه لا حاجة على هذا الى نقل
حركة السين الى الميم لصحة الوقف لانه متحرك بنفسه الثاني انه يلزم على هذا حذف المشدد من الآخر وهو
غير معهود الثالث ان هذا القول منه مناقض لما قاله في حاشية التفسير البيضاوي بضم السين وكسرها وسكون
الميم انتهى فلا يتم الاعتماد عليه والله اعلم **قوله** اى سمي سماء فهم ما يتوهم من ان الظاهر ان نصب مأخوذا على
الحالية وهذا لا يتم لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به والاسم ههنا ليس بشيء منهما لانه مبتدأ

وهو قوله الثانی وحاصل الدفع انه مفعول ثان لسمی المستفاد من المقام والتقدیر سمی الثانی اسما حال کونه
ماخوذا من السمو **قوله** واصله اه بیان طریق اخذ الاسم من السمو **قوله** بحرکات السین ای الضمة والفتحة
والکسرة قال مولانا عبد الحکیم معترضا علی الفاضل المحشی ولا یجوز ان یکون اصل اسم سَمْوا بفتح السین
لان فعلا بفتح الفاء اذا کان صحیح العین یجمع علی افعل وفعول کفلس وافلس وفلوس انتهی یعنی ان جمع
الاسم علی اسماء ای افعال لا افعل وفعول فکیف یصح ان یکون بفتح الفاء ویمکن ان یجاب عنه بانه یعلم
من عبارة المصنف فی الشافیة ان الغالب فی جمع فعل بفتح الفاء افعل وفعول کما لا یخفی علی من طالعها
لا الانحصار فلم لا یجوز ان یجیٔ افعال فیه ایضا علی طریق القلة ولم ینظر الفاضل المحشی الی القلة والکثرة فقال
بحرکات السین والله اعلم **قوله** حذفت الواو ان قیل ان الواو ههنا غیر محذوفة لانها لو حذفت لما اجری
الاعراب علی المیم لان المحذوف کالملفوظ فعلی تقدیر الاعراب اجراء علی المیم یلزم اجرائه علی الوسط قلنا ان
هذا فی المحذوف بالحذف القیاسی واما المحذوف علی خلاف القیاس لمجرد التخفیف فلیس کالملفوظ فلا
یلزم من اجراء الاعراب علی ما بقی اجرائه علی الوسط **قوله** الوقف لانه یستدعی الحرکته کما ثبت فی محله
قوله ولانه یرفع المسمی وجه ثان لتسمیة القسم الثانی باسم الاسم وحاصله ان من الاولی ان یوجد
المعنی اللغوی للاسم فی مسماه والمعنی اللغوی للاسم الرفعة وهی موجودة فی مسمی القسم الثانی دون
مسمی الفعل والحرف لاستقلال معناه المطابقی بخلاف معنیهما کما لا یخفی فلذا سمی القسم الثانی بلفظ
الاسم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حیث یترکب منه الخ ان قیل کیف یترکب الکلام من الاسم وحده
والحال ان الکلام یقتضی المسند والمسند الیه وهما امران متغایران لا یصح ان یکون شیٔ واحد عینا معهما قلنا
لیس المراد انه یترکب الکلام من الاسم وحده بدون شیٔ آخر بل المراد انه یترکب منه بدون الاحتیاج الی الفعل
والحروف بخلاف ترکیبه من الفعل فانه لا یوجد بدون الاحتیاج الی الاسم والمراد من الکلام اعم من ان
یکون مفیدا او لا فیحصل الکلام من تکرار الاسم بشخصه کما فی الانسان انسان او زید زید فلا حاجة الی ما قاله
مولانا عبد الرحمن ای من نوع الاسم انتهی نعم لو قید الکلام بالمفید کما هو الظاهر لزم الاحتیاج الیه والله اعلم **قال**
الشارح قدس سره وقیل من الوسم حذفت الواو لکثرة الاستعمال ثم عوضت عنها الهمزة ونوقش فیه بان ایراد
همزة الوصل عوضا عن الحرف التی حذفت من اول الکلمة لم یعهد فی کلام العرب **قوله** ویدفعه الخ الغرض من
هذه العبارة بیان ضعف هذا المذهب الذی اشار الیه الشارح بقوله قیل وتمریضا بانه غنی عن البیان
قوله وارتکاب الخ دفع ما یرد من ان اشتقاق سمی ویجیٔ جمع الاسم علی اسماء لا یدل کل منهما علی ضعف
المذهب الثانی لانه یحتمل ان یکون اصل اسم وسم لکن لاجل قصد التخفیف بالحذف انتقل فاء الکلمة
الی لامها موضع الحذف ثم صار هذا النقل نسیا منسیا وردت هذه الواو فی موضع اللام اذ حذفها من ذلک المکان
وحاصل الدفع ان هذا النقل بعید عن الفهم لعدم انسیاق الذهن الیه لکونه خلاف الاصل فلا یرتکب اقول

وبالله التوفيق ان ايراد لفظ القلب ههنا غير مناسب لانه نقل شئ الى موضع شئ منقول هذا الشئ الى موضع
ذلك الشئ وههنا لم ينقل الى فاء الكلمة لامها وان انتقل فاؤها الى لامها الآن يقال ان المراد من القلب النقل
قال الشارح قدس سره لتضمنه الخ آن قيل ان ما تضمن الفعل الاصطلاحي هو الفعل بفتح الفاء والاسم
بكسر الفاء يعني ان ما تضمنه الفعل الاصطلاحي ليس باسم وما هو الاسم فليس الفعل الاصطلاحي
بمتضمن له فكيف يصح قول الشارح لتضمنه الخ قلنا ان الفعل بكسر الفاء مصدر ايضا يدل عليه قوله تعالى
واوحينا اليهم فعل الخيرات الآية ويعلم من كلام صاحب المنتهى ان الفعل بكسر الفاء اسم وبفتح الفاء مصدر
والله اعلم قوله باسم المدلول المراد من المدلول المدلول التضمني فلا يرد ان مدلول الفعل الاصطلاحي
الزمان والنسبة والحدث والفعل ليس اسم هذا المجموع كما هو الظاهر قال المصنف قدس سره
وقد علم الخ انما قال علم ولم يقل عرف لانه جرى العادة على استعمال العلم في ادراك الكليات والمركب
والمعرفة في ادراك الجزئيات والبسيط وههنا الادراك المركب لان الحد ههنا مركبة من الجنس والفصل
قوله الواو للاعتراض اشارة الى دفع ما يرد من كلمة الواو للعطف والمذكور فيما سبق لا يصلح شئ منه
لكونه معطوفا عليه كما لا يخفى على من له وجدان سديد وحاصل الدفع ان هذه الواو للاعتراض لا للعطف
فلا يقتضي المعطوف عليه ان قيل كيف يصح كون هذه الواو للاعتراض والحال انه يشترط في الاعتراض
ان تكون بين كلام واحد او بين كلامين متصلين معنى وكلاهما منتف ههنا كما لا يخفى قلنا هذا الشرط غير
متفق عليه لان الزمخشري قال بجواز وقوع واو الاعتراض لا بين كلام واحد او بين كلامين متصلين بمعنى
لانه حكم بكون الواو للاعتراض وفي قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم ولا فخر لي وكذا ادريت هذا فلم
لا يجوز ان يكون قول الفاضل المحشي مبنيا على قول الزمخشري والله اعلم قوله لتنبيه الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان الاعتراض لا يكون الا لنكتة وهي مفقودة ههنا وحاصل الدفع ان النكتة
موجودة ههنا وهي التنبيه في حق من لا ينتفع بالاشارة لان طبايع الناس مختلفة بعضها يعلم
الحد ومن مجرد وجه الحصر وبعضها يعلم منه اذا نبه له بان الحد ويعلم منه وبعضها يعلم من
التصريح بما افهم ليجعلني من ينتفع بالاشارة ويمكن ان تكون النكتة في ايراد ذلك القول التنبيه
على ملاحظة وجه الحصر ترغيبا للطالبين في تعلمه والله اعلم بما في صدره باسماء قوله او للعطف آه دفع
ثان للايراد المذكور فقوله الواو للاعتراض حاصل هذا الدفع ان هذه الواو للعطف لكن لا على المذكور
بل على متعلق اللام في قول المحشي لانها الخ والتقدير انحصرت الكلمة في الاقسام الثلثة لانها الخ وقد علم
بذلك آه او على جملة علم انحصار الكلمة المستفادة من الدليل والتقدير علم انحصار الكلمة وقد علم
بذلك والجامع بين الجملتين على التقديرين انهما وقعتا في جواب سوال السائل الذي نشأ من السابق اما
على الاول فلانه لما قال وهي اسم الخ سأل سائل لم كانت الكلمة منحصرة في الاقسام الثلثة

والحصر سينقا دمن السكوت فى معرض البيان كما سبق فاندفع ما يختلج ان المصنف لم يورد اداة الحصر فى
ذلك القول فمن اين نشاء ذلك السوال فقال انحصرت الكلمة فى تلك الاقسام لانها اما الخ ولما
اورد الدليل على الحصر سأل سايل أيعلم من هذا الدليل حدود الاقسام الثلثة ام لا فقال وقد علم
الخ فلما اوردا ومعلومية الحد دمع ايراد الدليل كما يخفى كان ذلك الايراد منشاء لذلك السوال واما
على الثانى فلانه ينشاء من ايراد الدليل سوالان احدهما أيعلم الانحصار من هذا الدليل ام فاجاب
بانه يعلم انحصار الكلمة منه وثانيهما أيعلم الحد ود من هذا الدليل ام لا فاجاب بانه يعلم من ذلك الخ
وفيه ان عطف شئ على ما يكون جوابا لسوال يقتضى ان يكون ذلك الشئ جوابا لذلك السوال ايضا
وهذا لا يصح ههنا كما لا يخفى الا ان يقال ان اشتراك المعطوف مع المعطوف عليه انما هو فى الاحكام اللفظية
الحاصلة للمعطوف عليه من السابق لا فى كل الاحكام والله اعلم **قوله** وعلى هذا التقدير الخ لان المقارنة
التى هى من شروط صحة الحالية متحققة بين العلمين لا بين نفس الانحصار وعلم الحد وبذلك الدليل
قوله الباء للاستعانة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان الحد ولاجل انعدام الحكم فيها كما هو المتقرر من
قبيل التصور والمشار اليه بذلك وجه الحصر وهو من قبيل التصديق لوجود الحكم فيه وعدم معلومية
التصور من التصديق من المشهورات فيما بينهم فكيف يصح قول المصنف وقد علم بذلك الخ وحاصل
الدفع ان الباء فى قوله بذلك للاستعانة لا للسببية ومعلومية التصور من التصديق بان يكون
التصديق سببا له خلاف ما هو المشهور واما اذا كانت تلك المعلومية باستعانة التصديق فليس
بمخالف عما هو المشهور ويمكن ان يجاب بان الدليل القاطع على امتناع اكتساب التصديق من التصور
وبالعكس لم يقم الى الآن كما تقرر فى صناعة الميزان فيجوز ان تكون الباء للسببية والله اعلم ويمكن ان يجاب بان
المشار اليه بذلك التقسيم[له] لا دليل الحصر وهو من قبيل التصورات **قوله** ووضع اسم الخ فيه اشارة الى
دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون من المحسوسات بالبصر ودليل الحصر امر معقول ليس محسوسا بالبصر
فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب ايراد الضمير بدله بيان الدفع ظاهر **قوله** واختار ذلك الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان المشار اليه بذلك يكون بعيدا ودليل الحصر قريب فلا يصح استعمال ذلك فيه بل المناسب
ايراد هذا بدله وحاصل الدفع ان البعد على قسمين مكانى ورتبى والرتبى موجود ههنا كما لا يخفى **قوله** اضافة
الحد الخ الغرض من هذه العبارة الى آخرها ايضاح قول المصنف فى بعضه بيان الواقع وفى بعضه ازالة الخفاء
كما فى قوله كل واحد لانه يشك ههنا ان اضافة كل الى واحد لا يخلو اما ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى
فى وكل منها لا يستقيم فى هذا المقام اما الثالث فلانه يقتضى ظرفية المضاف اليه للمضاف وانتفائها ظاهر
واما الثانى فلانه يقتضى صحة حمل المضاف اليه على المضاف وعدم صحة الحمل ههنا ايضا ظاهر اذ لا يصح ان
يقال الكل احد واما الاول فلانه يقتضى المغايرة بين المضاف والمضاف اليه وظهور اللام بينهما وكلا الامرين

[له] اى التقسيم الذى فى معنى وجه الحصر ١٢ منه

منتقضان ههنا اما الثانی فلان کلمة کل لازمة الاضافة وعلی تقدیر اظهار اللام یقطع عن الاضافة کما
هو الظاهر واما الاول فلان الکل عبارة عن المضاف الیه والحاصل اذ الته الخفاء ان الاضافة بمعنی اللام
واشتراط ظهورها فیه ممنوع کما حققه الشارح قدس سره فی بحث المجرورات بل من شرائطها افادة الاختصاص
وهی موجودة ههنا واما التغایر فثابت ههنا لان کلمة کل لاحاطة جزئیات ما اضیفت الیه وافراده
والتغایر بین الافراد والکل مما لا یخفی علی من له ادنی بصیرة ولا یتوهم انه علی هذا یصح الحمل لان الکل یکون
محمولا علی جزئیاته فیکون الاضافة بمعنی من لا بمعنی اللام لان الحمل علی ما یکون الکل لاحاطته لانه الجزئی
لما اضیف الیه کل لا علی الکل الذی هو المضاف ههنا والحمل فی الاضافة بمعنی مِنْ یکون من المضاف الیه
علی المضاف وفیه ان الکل ههنا اذا کان عبارة عن جزئی الواحد لانه لاحاطته یکون عینه فالحمل علی
هذا الجزئی حمل علی الکل والله اعلم **قوله** للتبعیض بقرینة دخولها علی ضمیر الجمع لان الدخول علی ضمیر
الجمع بعینه دخول علی الجمع والدخول علی الجمع قرینة کون من للتبعیض کما سیأتی من الفاضل المحشی
ذیل قول المصنف ومن خواصه دخول اللام **قال** الشارح قدس سره لکنه مقترن آه یرد ههنا
ان کلمة لکن لدفع توهم ناش عما سبق وههنا لم ینشأ مما سبق ان الفعل کلمة دلت علی معنی فی نفسه
غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة حتی یدفع بکلمة لکن واجیب بان التوهم المذکور وان لم ینشأ
عما سبق لکن التوهم الاخر ناش عنه وهو کفایة الدلالة علی معنی فی نفسه فی الفعل لانه لما ذکر فی
مقابلة الحرف التی کفی فیها عدم الدلالة علی معنی فی نفسه فتوهم ان الدلالة علی معنی فی نفسه یکون
کافیا فی الفعل فدفع هذا التوهم بقوله لکنه مقترن یعنی ان ذلک الدلالة فقط لیس بکاف فی
کون الکلمة فعلا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فالکلمة مشترکة لما کان الغالب فی الحد انضمام
الممیز الی المشترک بل الواجب عند المتاخرین القائلین بعدم جواز التعریف بالممیز وحده تعرض الشارح
قدس سره للامر المشترک والممیز کلیهما فی حدود الاقسام الثلثة للکلمة فلا یرد ما قیل ان الحد لیس
بموقوف علی المشترک والممیز وانضمامه الیه بل یکفی فیه الممیز وحده فتعرض الشارح للامر المشترک
والممیز کلیهما مستغنی عنه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والاسم ممتاز الخ یرد ههنا انه لما قال
والحرف ممتاز عن اخویه بعدم الاستقلال فی الدلالة فهم منه ان الفعل والاسم مستقلان فلا حاجة
الی قوله والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال والی قوله والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وکذلک
لما قال وعن الاسم بالاقتران فهم منه ان الاسم غیر مقترن فلا حاجة الی قوله وعن الفعل بعدم
الاقتران واجیب بان المقصود ههنا تحصیل المفاهیم لکل من الاقسام الثلثة واللازم من قوله والحرف ممتاز
الخ ومن قوله وعن الاسم بالاقتران لیس الا کون الاستقلال معتبرا فی اصل الاسم والفعل وکون
عدم الاقتران معتبرا فی اصل الاسم لا فی مفهومیهما والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولیس المراد الاشارة

له ناظر الی قوله الاول ۱۲ منه
سه ناظر الی قوله الثانی ۱۲ منه

الى دفع ما يرد فى هذا المقام من ان حكم المصنف بمعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة مع دليل الحصر ليس بصحيح اذ المستفاد منه لكل واحد منها ليس الا ما به الاشتراك وما به الامتياز والمركب منهما ولا يلزم ان يكون حدا بل جاز ان يكون حداً وجاز ان يكون رسما فالمعلوم بالقطع ليس الا الاعم منهما وهو المعرف فلا يصح قول المصنف وقد علم بذلك حد كل واحد منها وحاصل الدفع انه ليس المراد بالحد فى علم النحو ما هو مصطلح المنطقيين بل مصطلح النحاة وهو عبارة عن معرف جامع مانع سواء كان بالذاتيات او بالعرضيات ولا مناقشة فى تخالف الاصطلاحين فصح قول المصنف وقد علم الخ لان كتابه لما كان فى علم النحو يكون عباداته على مصطلحات هذا العلم او انه ليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع على سبيل المجاز من قبيل ذكر الخاص وارادة العام لا المعنى الحقيقى اعنى ما يكون بالذاتيات ويمكن ان يجاب بان الحكم بمعلومية الحد لكل واحد من الاقسام الثلثة فى هذا المقام بالمعنى الذى هو مصطلح المنطقيين صحيح لان هذه الاقسام الثلثة امور اصطلاحية والقاعدة فيها ان تحصل مفهوماتها اولا ثم يوضع اسامیها بازائها فلا يكون لها ماهيات وحقايق سوى مفهوماتها والتحقيق موضع آخر والله اعلم قوله اى فى هذا المقام الغرض من هذه العبارة ان كلمة ههنا فى كلام الشارح يحتمل احتمالين احدهما ان يكون اشارة الى علم النحو وثانيهما ان يكون اشارة الى هذا المقام والفرق بينهما ان ذكر الحد ههنا على الاحتمال الاول يكون على سبيل الحقيقة الاصطلاحية وعلى الثانى على سبيل المجاز قوله لان المركبات تعليل ايراد قيد ههنا اعم من ان يكون مشيرا الى هذا الفن او الى هذا المقام قال الشارح قدس سره والله در الخ كلمة يمدح بها العرب شخصا اذا رأوا منه امرا عجيبا وعظيما ومدح المصنف ههنا بانه راعى جانب الذكى بالاشارة وجانب المتوسط بالتنبيه وجانب الغبى بالتصريح وهذا امر عجيب حيث لم يحل منه رعاية طبيعته من الطبائع ولا يخلو واحد عن الاستفادة من كلامه وهذه الرعاية هى النكتة فى اتيان المصنف بالامور الثلثة فلا يرد ان بناء المتون على الاختصار فلم جمع المصنف بين الامور الثلثة والله اعلم قوله الدر فى اللغة الخ لما كان فى المعنى اللغوى للدر خفاء لتعرض الفاضل المحشى لذلك المعنى لكن فى تعرضه لكون اللبن معنى لغويا للدر وعدم تعرضه لكون المطر معنى لغويا له مع مجيئه بهذا المعنى ايضا كما قال الشارح الرضى الدر ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن او من السحاب من المطر اشكال ولانه كما لا يصح استعمال الدر ههنا بمعنى اللبن لعدم وجوده للمصنف بل يراد منه المعنى المجازى وهو الخير الكثير فكذلك لا يصح استعمال الدر ههنا بمعنى المطر وارادة ذلك المعنى المجازى منه صحيح ايضا بل هذه الارادة منه اولى لان كثرة خيريته غير مختص بقوم دون قوم بخلاف كثرة خيرية الدر بمعنى اللبن لانه مختص بالعرب مثلا فينبغى ان يكون الدر بمعنى المطر كما ينبغى ان يكون بمعنى اللبن ويراد منه الخير الكثير على كلا التقديرين فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله وفيه خير كثير الخ دفع ما يتوهم من ان اضافته الدر بمعنى اللبن الى المصنف كما وقع من الشارح قدس سره

له الحد فهو مركب من الذاتيات والرسم ما هو مركب من العرضيات كما هو مبين فى بيان ما يتركب منه من المعرف ١٢ منه

لا يصح لان اللبن ليس بموجود للمصنف كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الدر ههنا المعنى المجازى وهو الخير الكثير والعلاقة بين اللبن والخير الكثير لزوم هذا الذاك بالنسبة الى العرب اذ به معاشهم وليس المراد من الدر ههنا المعنى الحقيقى حتى لا يصح الاضافة وصحة اضافة الدر بالمعنى المجازى الى المصنف مما لا يخفى **قوله** الخير اى الخير الكثير كما يدل عليه قوله وفيه خير كثير ولان الخير الكثير هو الذى يتعجب منه فيضاف الى الله تعالى باعتبار انه هو المنشئ للعجائب **قوله** مجازا ولم يتعرض الفاضل المحشى لاحتمال كونه منقولا لغويا لانه مخالف مما تقرر من ان اللفظ اذا دار بين المجاز والنقل فحمله على المجاز اولى فما قاله مولانا عبد الحكيم او منقولا لغويا فيكون لغة طارية انتهى خلاف الاولى والله اعلم **قوله** اى لا كثير خيره ففى الاول تجريد من الخير وفى الثانى من الكثرة هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** وذلك لان الخ دفع ما يتوهم من ان الخير الكثير اذا كان من المصنف فيكون ثابتا له لا لله تعالى فلا يصح قول الشارح ولله در المصنف وحاصل الدفع ان هذا الاثبات على سبيل عادة العرب لان من عاداتهم انهم اذا رأوا شيئا عجيبا من شخص يثبتون هذا الشئ الى الله تعالى للاشعار على ان غير الله تعالى لا يقدر على اصدار مثل هذا الامر العجيب فصدوره منه لاقتداره تعالى عليه **قوله** وقد يقال اللام الخ ومبنى ان هذا الوجه ضعيف لانه على هذا لا يظهر وجه كون دخول اللام على لفظ الله لانه ليس بمتعجب ولا بمتعجب منه كما هو الظاهر فكلام التعجب يدخل على احدهما والله اعلم **قوله** الصفات الكاملة من الفصاحة والبلاغة **قال** المصنف الكلام ما تضمن الخ اللام فى الكلام للجنس اى جنس الكلام ما تضمن الخ او للعهد اى الكلام المصطلح بين النحاة واختار تضمن على تركب من وجوه احدها وهو ما اختاره الشيخ الرضى انه اخصر لاستغنائه عن صلة من ويرد عليه ان المصطلح عليه لفظ الافراد والتركيب دون التضمن والاولى التلفظ بالمصطلح عليه وايضا تركب اخصر لان الاكتفاء عن قوله كلمتين به بان يقول ما تركب بالاسناد صحيح بخلاف تضمن لان الاكتفاء به عنه غير صحيح وثانيهما ان تضمن يشمل لمثل اضرب ولا تضرب دون تركب لان المركب منه لا يكون الا ملفوظا حقيقته وثالثها ان التركيب يستعمل حقيقة فى الاجسام والتضمن فى غير الاجسام فهو اليق ههنا من تركب لان الكلمتين غير الاجسام والتضمن حقيقته فيه فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد او ما فيه الاسناد لكان اخصر قلت فى هذا توهم صدق الكلام على جزئه لان الاسناد صفة يتعلق بكل جزء وانما قال بالاسناد ولم يقل بالنسبة لانه لو قال بالنسبة لم يكن الحد مانعا لوجود النسبة فى التركيب الاضافى والتوصيفى وليس شئ منهما كلاما كذا فى حاشية مولانا عبد الرحمن **قوله** لم يعطفه دفع ما يتوهم من ان المناسبة بين الكلام والكلمة موجودة وهى كونهما موضوعى علم النحو فالمناسب ان يعطف الكلام على الكلمة ويقول والكلام وحاصل الدفع ان هذا فصل آخر من الكلام فالمناسب قطعه عما سبق فلذا قطعه فان قيل لما كان هذا فصلا آخر من الكلام فالمناسب ان يعنون بعنوان الفصل كما هو الدأب فى الكتب قلنا ان للمصنف جرى ههنا على عادته فى هذا الكتاب وهو ترك الباب والفصل فى صدر المباحث

ولا مناقشة لان لكل وجهة هو موليها والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في اللغة الخ دفع ما يتوهم من ان تعريف
الكلام بما تضمن كلمتين بالاسناد غير صحيح لان زيدا كلام لانه عبارة عما يتكلم به مع انه ليس بمتضمن للكلمتين
بالاسناد كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان للكلام معنيين احدهما لغوي والاخر اصطلاحي والمقصود ههنا بيان
الكلام بالمعنى الاصطلاحي فلا ضير في عدم صدق ما تضمن الخ على زيد لانه كلام بالمعنى اللغوي فان قيل
لم لم يتعرض الشارح قدس سره للمعنى اللغوي للكلمة وتعرض للمعنى اللغوي للكلام قلنا ان التعرض لمعناها اللغوي
من الشارح قدس سره قد وجد لان معناها اللغوي يعلم من بيان اشتقاقها من الكلم بتسكين اللام بمعنى الجرح
وهذا البيان موجود منه قدس سره كما هو الظاهر لكن يخطر بالبال ان من بيان الاشتقاق كما يعلم معناها اللغوي
كذلك يعلم معناه اللغوي فما السر في الاكتفاء عن ذكر معناها اللغوي ببيان الاشتقاق وعدم الاكتفاء عن ذكر
معناه اللغوي بذلك البيان الا ان يقال انه قد يكتفى عن السابق بالذكر في اللاحق فيجوز ان يكتفي الشارح عن
بيان المعنى اللغوي للكلمة ببيان المعنى اللغوي للكلام وهذا على تقدير مجيئ الكلمة بمعنى ما يتكلم به في اللغة مثل
الكلام ولو لم تجئ الكلمة بذلك المعنى في اللغة فالاولى ان يقال ان الشارح قدس سره قد اكتفى عن ذكر المعنى
اللغوي المعلوم من خلال الاشتقاق في الكلمة والكلام كليهما ببيان الاشتقاق سابقا وتعرض للمعنى اللغوي
الآخر للكلام ههنا لان المعنى اللغوي الآخر موجود له دون الكلمة والله اعلم **قوله** ثم استعمل الخ دفع ما يتوهم من
ان كون الكلام في اللغة بمعنى ما يتكلم به غير صحيح لانه يقال كلمته كلاما حال كون الكلام مفعولا مطلقا ولو كان
ما يتكلم به لم يصح كون كلاما مفعولا مطلقا كما لا يخفى على من له بصيرة وحاصل الدفع ان مقصود الشارح ان الكلام
في اصل اللغة بمعنى ما يتكلم به وان عرض له في الاستعمال كونه بمعنى المصدر والقول المذكور مبني على الاستعمال
قوله كاعطى عطاء اي كالعطاء في اعطى عطاء فلا يرد ما يرد فافهم والمقصود من هذه العبارة الاستشهاد على
وضع لفظ في اصل اللغة لمعنى ثم وضعه في الاستعمال لمعنى آخر **قال** الشارح قدس سره اي لفظ دفع ما يتوهم
من ان تعريف الكلام يصدق على ظرف الكلمات لان كلمة ما عبارة عن الشئ لانتفاء قرينة الخصوص وذلك
الظرف شئ تضمن كلمتين بالاسناد مع انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن اللفظ وذلك
الظرف ليس بلفظ فلا صدق والقرينة اشتهار كون الكلمة والكلام من اقسام اللفظ والايراد المندفع بذلك
التفسير يقرر على المشهور بان التعريف يصدق على الجدار الذي كتب فيه زيد قائم لانه شئ تضمن كلمتين بالاسناد
لكن بعض الاخلاء قال لي ان في الجدار نقش الكلمتين لا الكلمتين فكيف يصدق التعريف عليه فغيرت
ذلك الايراد عن التقرير المشهور الى ما قررته لك سابقا لاجل تطييب نفسه وان كان للتقرير المشهور وجه
وهو لحمل حكم الدال على المدلول مساهلة او يقال ان هذا اي عدم وجدان الكلمتين في الجدار جواب آخر للايراد
ولعل وجه عدم رضاء الشارح به انه لا يقطع مادة الاشكال كما لا يخفى من العلماء المتبحرين الا ترى ان القرآن عند
عامة الاصوليين وهو الصحيح عبارة عن النظم والمعنى جميعا والحال انهم يوردون في تعريفه المكتوب في المصاحف

له فقد القال ١٢ منه
له وهو الفاضل
عبد العزيز اليماني الكرمن

وكتابته النظم في المصاحف ليس باعتبار نفسه بل باعتبار داله وهو النقش او يقال ان هذا اى عدم وجدان الكلمين في الجواب لمنع الايراد ونقل وجهه عدم اخذه الشارح به انه لا يعلم مادة الاشتمال كما لا يخفى ولا عجب في هذا لانه واقع والله اعلم قال الشارح قدس سره تضمن ذكر الشارح تضمن مع ان مفهوم تفسيره اللفظ لانهم يعدون ذكر الموصوف بدون الصفة من المكروهات فلا يرد عليه فافهم قوله تضمن الكل الخ دفع دخل مقرر بتقريرين احدهما ان المراد من التضمن تضمن الكلي لجزئياته كما يقال الانسان متضمن لزيد وعمرو وغيرهما من جزئياته فلزم ان يصدق الكلام على كل واحد من الكلمتين لان صدق الكلي على جزئياته امر لازم وذلك الصدق منتف كما هو الظاهر وثانيهما ان التعريف يصدق على نعم في جواب من قال اقام زيد فانه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد تضمن المفيد المفاد انه ليس بكلام وحاصل الدفع ان المراد من التضمن ههنا تضمن الكل لاجزائه وهذا ليس بموجود في كلمة نعم المقول في جواب من قال اقام زيد كما هو الظاهر والكل لا يوجد في هذا التضمن كما لا يخفى فاندفع التقريران والله اعلم قال الشارح قدس سره حقيقة او حكما اى تضمن كلمتين حقيقة بان تكون الكلمتان اللتان تضمنهما ذلك اللفظ كلمتين حقيقيتين او تضمن كلمتين حكما بان لا تكون تانك الكلمتين كلمتين حقيقيتين سواء كانتا حكميتين او احديهما حقيقية والاخرى حكمية والكلمة الحكمية عبارة عما يعم التعبير عنه بالكلمة الحقيقية والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من انه يخرج عن التعريف مثل قولهم زيد قائم نقيضه زيد ليس بقائم ومثل قولهم زيد ابوه قائم ومثل قولهم جسق مهمل لان كلا منها ليس بمتضمن للكلمتين لان الاول متضمن للجملتين والثاني لجملة وكلمة والثالث لمهمل وكلمة والتغاير بين الجملة والمهمل والكلمة مما لا يخفى على احد مع ان كلا منها من افراد الكلام وحاصل الدفع ان المراد من تضمن اللفظ الذي كلمته عبارة عنه لكلمتين اعم من ان تكون تضمنه لها حقيقة او حكما بالمعنيين الذين ذكرا والاول وان لم يوجد في تلك الصور الثلث لكن الثاني موجود فيها لانه يعم التعبير عن طرفي الاول بالكلمة الحقيقية بان يقال هذا ذاك او هو هو وعن الطرف الواحد في الثاني والثالث بالكلمة الحقيقية بان يقال زيد فخ او ذا مهمل فيوجد تضمن اللفظ لكلمتين في تلك الصور حكما وربما يورد ههنا بان مثل ضربت زيدا في الدار تاديبا بجموعه كلام مع انه ليس بمتضمن كلمتين لانه تضمن الكلمات كما هو الظاهر فالتعريف لا يكون جامعا والجواب ان المصنف اكتفى بالقدر الاقل ولم يدع ان اجزاء الكلام لا يكون زائدا على كلمتين وايضا لما تضمن الكلمات صدق انه تضمن كلمتين لان كلمتين موجودتان في الكلمات كما هو الظاهر وايضا يمكن ان يقال ان الكلام في مثل ضربت زيدا في الدار تاديبا هو ضربت وما بقي خارج عن الكلام والله اعلم قال الشارح قدس سره اى يكون اشارة الخ دفع ما يرد في هذا المقام من ان الكلام عبارة عن الكلمتين بالاسناد لتفسيره بما تضمن كلمتين بالاسناد مما لا يصح لانه يستلزم اتحاد المتضمن بصيغة اسم الفاعل والمتضمن بصيغة اسم المفعول وحاصل الدفع ان الكلام عبارة عن مجموع الكلمتين بالاسناد لا عن كل واحد واحد والمتضمن بصيغة اسم المفعول كل واحد واحد فلا يلزم الاتحاد قوله فان التثنية اختصارا آه دفع ما يتوهم من ان اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن بصيغة المفعول امر لا دليل عليه بل الدليل على اعتبار المجموع فيه لان المصنف اداه بلفظ واحد ولم يلاحظ فيه

الاجتماع لكان المناسب اثنه بلفظين وحاصل الدفع ان المصنف ادى المتضمن بصيغة اسم المفعول على صيغة
التثنية ومن المتقرر ان صيغة التثنية مختصرة العطف فكانه قال ما تضمن كلمة وكلمة والحكم في العطف يكون
على كل واحد واحد مع قطع النظر عن الآخر فكذا فيما هو مختصر عنه فيوجد الدليل على اعتبار واحد واحد في جانب المتضمن
بصيغة اسم المفعول واسما علم **قوله** قيل ولو الخ قائل هذا القول السيد السند في حواشيه على الرضي ولعل غرض
الفاضل المحشي من نقل هذا القول بيان وجه عدول الشارح عنه بقوله لا يخفى آه وسيجيء بيانه انشاء الله تعالى
ولعل غرض ذلك القائل الرد على من اوّل في عبارة المصنف بمثل التاويل الذي كتب الشارح قدس سره ههنا لدفع ايراد
اتحاد المتضمن والمتضمن في تفسير الكلام بما تضمن الخ بان لزوم اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن لا يخلو اما ان يكون مبنيا
على كون الباء في قول المصنف بالاسناد للاستعانة او يكون مبنيا على كونها للمصاحبة اي بمعنى مع فان كان
الاول يكون فعل ذلك المأول الدافع مستغنى عنه لانه لا يلزم على هذا التقدير اتحاد المتضمن والمتضمن
حتى يحتاج الى الدفع بفعل التاويل لان المتضمن بالكسر مجموع الكلمتين والاسناد لان المتضمن بالاستعانة
لا يكون بدونه والمتضمن بالفتح مجموع الكلمتين فقط وان كان الثاني يكون عبارة المصنف محتاجا الى التاويل
لكن لا الى التاويل الذي ذكره ذلك المأول بل الى ان يقال المتضمن بالكسر مجموع الاجزاء الثلثة اعني
الكلمتين والاسناد الذي هو الهيئة والمتضمن بالفتح كل واحد من تلك الاجزاء الثلثة كما لا يخفى وبيان وجه
العدول سيجيء عن قريب انشاء الله تعالى **قوله** الى هذا التاويل الاولى اسقاط لفظ هذا **قوله** الهيئة الاجتماعية
الاسناد لانه هو المدخول لكلمة الباء فيفهم على تقدير كونها بمعنى مع معية الاسناد مع الكلمتين لا معية الهيئة
الاجتماعية لان الباء التي فرض كونها بمعنى مع ليست بداخلة على تلك الهيئة ويؤيد تلك الارادة ما وقع في
بعض النسخ لفظ الاسناد بدل الهيئة فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** ولا يخفى الخ اشارة الى وجه عدول الشارح
عن قول ذلك القائل بيانه ان قول ذلك القائل مبني على جعل الهيئة بمعنى الاسناد جزءا من الكلام سواء
كانت الباء للاستعانة او للمصاحبة وهذا الجعل مستلزم للمحذور وهو كون الكلام لفظا مجازا لا حقيقة لانه
على هذا يكون مركبا من اللفظ وغيره لان الاسناد ليس بلفظ كما لا يخفى فاعرض الشارح عن كلام ذلك القائل وبنى
كلامه على عدم كونه جزءا منه فاحتيج الى التاويل المذكور في الشرح سواء كانت الباء للاستعانة كما هو المذكور
في الشرح لان السببية فرع الاستعانة او المصاحبة اي بمعنى مع لان معيتها الشيء مع الشيء لا يدل على الجزئية
قوله لا يكون الكلام آه لان الاسناد ليس بلفظ والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظا **قوله** بل مسامحة
باعتبار ان اكثر اجزائه الفاظ **قوله** فيما اذا تركب آه اشارة الى الرد على من قال ان اتحاد المتضمِّن والمتضمَّن
يلزم في جميع افراد الكلام اي سواء كان مركبا من كلمتين او اكثر لان الكل عبارة عن الاجزاء سواء كانت
قليلة او كثيرة فاذا قيل انه متضمن لها يلزم الاتحاد في الكلام المركب من كلمتين والكلام المركب من اكثر منهما
وحاصل الرد ان لزوم الاتحاد في صورة واحدة وهي ما كان الكلام مركبا من كلمتين لان الكلام اذا كان

كان مركبا من اكثر منهما لا يلزم الاتحاد ذلك لان المتضمن بصيغة اسم الفاعل يكون هو الاكثر و المتضمن بصيغة اسم المفعول يكون كلمتان نعم لو قال المصنف الكلام ما تضمن ما فيه الاسناد لكان الاتحاد ذلك لازما في جميع افراد الكلام كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم فان قيل ان الكلام فيما كان مركبا من اكثر من كلمتين هو الكلمتان وما بقي خارج عنه كما تقرر فيلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد قلنا مسلم على ان الكلام عند المصنف في الصورة المذكورة هو المجموع لا الكلمتان فقط فلا يلزم ذلك الاتحاد في جميع الافراد هذا من مقترحات طبيعتي الكاسدة حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى تضمنا آه اشارة الى احداث احتمال آخر وهو كون قول المصنف بالاسناد مفعولا مطلقا للتضمن باعتبار الموصوف المحذوف وهو التضمن مقابل لما هو الظاهر من عبارته وهو تعلق قوله بالاسناد بقوله تضمن والله اعلم **قوله** ويجوز ان يكون الخ اعترض على هذا القول بانه على هذا ينتقض تعريف الكلام على غلام زيد في غلام زيد قايم لانه يصدق عليه انه لفظ تضمن كلمتين حال كونه ملابسا بالاسناد مع انه لكونه مركبا اضافيا ليس من افراد الكلام ويخطر بالبال ان هذا النقض مندفع لان المراد من الاسناد الاسناد الذي يكون بين الكلمتين اللتين تضمن لهما الكلام وهاتان الكلمتان في المثال المذكور غلام زيد وقايم لا غلام وزيد لانه ليس بينهما اسناد والله اعلم **قوله** اى ضم آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان النسبة عبارة عن الثبوت و الانتفاء وهما ليسا من صفات الالفاظ والا لكان قولهم زيد قايم كاذبا في جميع الاوقات لعدم ثبوت لفظ قايم لفظ زيد كما هو الظاهر فلا يصح اضافتها الى احدى الكلمتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من النسبة المعنى اللغوي وهو الضم والضم من صفات الالفاظ فيصح اضافتها الى احدى الكلمتين وعلى هذا اطلاق المنسوب والمنسوب اليه على الالفاظ بطريق الحقيقة وعلى المعاني بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال او ان العبارة بحذف المضاف وهو المدلول والتقدير نسبة مدلول احدى الكلمتين ولا شك في صفتية النسبة للمعنى والمدلول فيصح الاضافة وعلى هذا التقدير اطلاق المنسوب والمنسوب اليه على المعاني بطريق الحقيقة وعلى الالفاظ بطريق المجاز تسمية المدلول باسم الدال **قوله** الكلمة الحكمية لما كان معنى الكلمة الحكمية خفيا ففسره الفاضل المحشي لازالة خفائه **قوله** لا يقال آه حاصله ان تعريف الاسناد غير جامع لانه يخرج عنه الاسناد الذي في الجملة الشرطية لان طرفيها غير كلمتين لان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهما ليسا من الالفاظ التي وضعت لمعان مفردة لا بالفعل ولا بالقوة اما انتفاء الاول فظاهر واما انتفاء الثاني فلان المفرد بالقوة ما يصح التعبير عنه بالمفرد لكن مع بقاء نوع اى الحكم السابق اعني ان كان حمليا فيكون بعد التعبير ايضا حمليا وان كان شرطيا فبعد التعبير ايضا يكون شرطيا وهذا الامر منتف في طرفي الشرطية لان الحكم بعد التعبير بالمفرد يصير حمليا وكان في السابق شرطيا كما لا يخفى فلا

مفعو احتمال ۱۲ منه

بان يكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه ۱۲ منه

يصدق على اسناد الشرطية انه نسبة احدى الكلمتين الخ وأما ما قاله مولانا عبد الحكيم فى وجه الاخراج لكونه
اسنادا بين الجملتين الخ فغير صحيح لان ادوات الشرط تخرج المقدم والتالى عن كونهما جملتين بل هذا غير لازم
فى الشرطية لا قبل دخول الادوات ولا بعد دخولها كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة فى صناعة الميزان ويخطر
ببالى ان هذا الاعتراض كما يرد على تعريف الاسناد بعد كونه جامعا كذلك يرد على تعريف الكلام بانه غير جامع
لافراده لانه يخرج عنه الكلام الشرطى لانه ليس بتضمن للكلمتين بعين ما ذكرنا سابقا ويمكن الجواب عن هذا
الاعتراض فى كلا المقامين بانه ليس المقصود تعريف الاسناد والكلام مطلقا بل تعريف الكلام الحملى والاسناد
الذى يقع فى الحمليات نظرا الى ما هو الغالب والله اعلم **قوله** لان الشرط الخ جواب لاعتراض المصنف بقوله لا يقال
فيكون اللام متعلقة بلا يقال آه وحاصله ان المتقرر فيما بين النحاة ان الحكم فى الشرطية كائن فى الجزاء والشرط
قيد له بمنزلة الظرف او بمنزلة الحال للمسند فيه فقد يقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود انه
موجود وقت طلوع الشمس او حال كون الشمس طالعة واطراف الجزاء من الكلمات اما حقيقة كما اذا كان
الجزاء مركبا من المفردات بالفعل او حكما كما اذا كان مركبا من المفردات بالقوة فيصدق التعريف على الاسناد
فى الشرطية والباعث على النحاة فى هذا الحكم ان الحكم لو كان فى الشرطية بين المقدم والتالى كما يقوله المنطقيون
للزم كون الانشاء محكوما به فى مثل قولهم ان جاءك زيد فاكرمه وهذا اللازم باطل عند النحاة بل عند الكل كما
صرح به مولانا حمد الله والجواب عن قبل المنطقيين ان مثل هذا القول مؤول بان جاءك زيد فيستحق
الاكرام وغير ذلك من التاويلات **قوله** على زعمهم انما قال على زعمهم لان الميزانيين قالوا ان الحكم بين
المقدم والتالى قال السيد السند فى حواشى شرح التلخيص لا خلاف بين الميزانيين واهل العربية كيف
وقد صرح النحويون بان كلم المجازاة تدل على سببية الاول ومسببية الثانى وفيه اشارة الى ان المقصود
هو الارتباط بين الشرط والجزاء ففى القضية الشرطية الحكم بين المقدم والتالى بالاتفاق انتهى بخصوصه
فلا يعم قول الفاضل المحشى على زعمهم وان شئت توجيه جار تخليلك بحاشية مولانا حمد الله رحمه الله
فى باب التصديقات من متن سلم العلوم لانه يعلم توجيه جار منها ولا تذكره لا فضائه الى التطويل
والتشويش فى المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** ولذا قالوا الخ ولو كان الحكم بين المقدم والتالى لم
يعم القولان المذكوران لان الاسم والفعل من اقسام الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد واطراف الشرطية
ليست من الالفاظ المفردة كما هو الظاهر فيكون المسند اليه على هذا التقدير غير اسم ويكون الكلام
مركبا لا من اسمين ولا من اسم وفعل وفى قول مولانا عبد الحكيم ههنا مثل ما ذكرنا سابقا فتذكر **قوله**
ولو جعل الرابط فيه اشارة الى ان الايراد بخروج الاسناد الذى فى الجملة الشرطية عن تعريفه على مذهب
الميزانيين وارد غير مندفع ثم اقول وبالله التوفيق ان هذا الايراد يرد عليهم اذا كانوا يعرفون الاسناد
بما ذكر واما اذا لم يعرفوه بل عرفوه بنسبة امر الى آخر ايجابا او سلبا كما قاله صاحب ميزان المنطق وغيره

فلا يرد ذلك الايراد عليهم كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** اذلا يصح الخ اشارة الى دفع ما يرد من
ان طرفى الشرطية وان لم تكونا كلمتين حقيقة لكنهما كلمتان حكما لان الكلمة الحكمية ما يصح التعبير
عنها بمفرد ويصح وقوعه موقعها والتعبير بالمفردين عن طرفى الشرطية صحيح كما يقال هذا اى الشمس
طالعة مثلاً ذاك اى ملزوم النهار موجود مثلاً وتعميم الكلمة من الحقيقية والحكمية مراد كما يومى
اليه عبارة الشارح قدس سره حقيقة او حكما كما قررنا لك فيصدق التعريف على الاسناد الذى
فى الجملة الشرطية فكيف يخرج وحاصل الدفع ان التعبير بالمفردين عن طرفى الشرطية غير صحيح لانه
ليس المراد بالتعبير التعبير مطلقا بل مع بقاء نوعية الحكم وههنا لا يبقى نوعيته بعد التعبير لان الحكم
قبل التعبير كان بطريق التعليق وبعد التعبير بطريق البتّ والحمل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** والدليل
على آه حاصله ان من المتقرر ان صدق الشرطية لا يتوقف على صدق التالى بل على العلاقة بين
المقدم والتالى فلو كان الحكم فى الجزاء والشرط قيد المسند فيه اما بمنزلة الحال او الظرف كما هو
مزعوم اهل العربية لزم صدق المقيد مع كذب مطلقه وهو من المستحيلات مثلاً قولنا ان
ضربتنى ضربتك صادق مع عدم وجود ضرب المتكلم للمخاطب ايضا اى كما يصدق عند وجود
هذا الضرب ففى وقت عدم وجود ذلك الضرب اذا قيل هذا القول ويكون الحكم فى الجزاء كما هو
مزعوم اهل العربية يكون تقدير هذا القول ضربتك وقت ضربك اياى وهذا التقدير مستلزم
لصدق المقيد مع كذب مطلقه اما صدق المقيد فلانه معنى ان ضربتنى ضربتك وهذا صادق فكذا
ما هو معناه واما كذب مطلقه وهو ضربتك فلفرض عدم صدور ضرب المتكلم ووجوده للمخاطب
هذا والتحقيق موضع آخر واما الدليل على ان الحكم فى الجزاء فقد مرّ ذكره فتذكر **قال** الشارح
قدس سره الى الاخرى يرد ههنا ان تعميم الكلمة من الحقيقية والحكمية كما هو مراد فى جانب المنسوب
كذلك مراد فى جانب المنسوب اليه فالاظهر للشارح ان يقول نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما
الى الاخرى كذلك ويمكن ان يجاب بان ذلك التعميم مراد فى جانب الاخرى اعنى المنسوب اليها ايضا
الا انه اكتفى عن ذكره ههنا بذكره قبيله والاكتفاء عن ذكر شيء بسبب ذكره سابقا شايع فيما بينهم
فكيف لا يكون الاكتفاء بالذكر سابقا بمسافة قليلة جائزا والله اعلم **قوله** اى من شانه اشارة الى دفع
ما يرد ههنا من انه يخرج عن تعريف الاسناد الاسناد الذى فى الجمل الواقعة اخبارا وصفاتا وصلات
لان ذلك الاسناد لا يفيد المخاطب لانه ليس هذا المقصود بالافادة بل المفيد والمقصود بالافادة
الاسناد الذى بينها وبين مبتدائها والاسناد الذى فى الجمل المعلومة للمخاطب لان هذا الاسناد ايضا
لا يفيد المخاطب لان الافادة تحصيل العلم للغير واذا كان حاصلا له فلا معنى للتحصيل له وحاصل
الدفع ان المراد بالافادة اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة والمواد المنقوضة بها كل منها مفيد بالقوة

اى فقط صدق المسند ١٢

جمع صلة ١٢ منه

البعض عبارة الافادة ١٢ منه

بالقوة اما المادة الاولى فهى مفيدة على تقدير كون اسنادها مقصود الذاتها واما المادة الثانية
فمفيدة على تقدير عدم علم المخاطب بها والله اعلم **قوله** الصرفة اشارة الى دفع ما يتوهم من ان مثل
قولنا جسق مهمل وزيد قايم جسق لان موضوعية المركب يكون بموضوعية جميع اجزائه او بعض الاجزاء
فى هذين التركيبين مهمل فيكونان من المهمل وما كلاما ان الا ان الثانى مشتمل على حشو فخروج المهملات
يستلزم خروج فرد الشئ منه وهذا من المستحيلات وحاصل الدفع ان المراد بالمهملات الخارجة المهملات
الصرفة وهى التى لا تكون فيها لفظ موضوع والمهملان المذكوران ليسا بمهملين صرفين لوجود اللفظ الموضوع
فيهما فلا يكونان خارجين واذا عرفت هذا عرفت ان فى عبارة الفاضل المحشى تقديرا وهو واما المركب
من كلمتين ومهمل فلم يخرج وكذلك المركب من كلمة ومهمل ولعل وجه عدم الذكر الاكتفاء بقول الشارح
قدس سره فيما بعد لانه ذكر ان جسق مهمل كلام لانه بمنزلة هذا اللفظ مهمل والله اعلم بما فى الصدور
واليه مرجع الامور **قوله** فلم يخرج لانه يصدق على هذا المركب انه تضمن كلمتين بالاسناد اما
التضمن لكلمتين فظاهر لوجود زيد وقايم الذين هما كلمتان فيه واما بالاسناد فلان زيد قايم متضمن
للكلمتين بالاسناد كما هو الظاهر وهو جزء من هذا المركب فبسبب حصول الجزء اعنى الاسناد ههنا
لان الباء للسببية بسبب حصول الكل كما هو المتقرر فاذا كان الجزء اعنى زيد قايم بالاسناد يكون الكل
اعنى ذلك المركب بالاسناد ايضا والله اعلم **قوله** اى محكية بها ان قيل لم عدل الفاضل المحشى عن
التعريف المشهور للخبر والانشاء اعنى ما يحتمل الصدق والكذب وما لا يحتملهما الاول للاول والثانى
للثانى مع ان المشهور بالاتيان اولى قلنا ان المشهور يكون اولى بالاتيان اذا كان خاليا عن الخدشة
والمشهور ههنا ليس بخال عنها لوجهين الاول انه يخرج عن تعريف الخبر قولنا الله واحد والسماء فوقنا
والارض تحتنا والكل اعظم من الجزء وغير ذلك من الاقوال التى لا تحتمل الكذب والثانى ان هذا التعريف
دورى لان الصدق عبارة عن مطابقة الخبر الواقع فقط فاخذ الخبر فى تعريف الخبر فلذا عدل الفاضل
المحشى عن التعريف المشهور واما توجيه المشهور فاما عن الخدشة الاولى ان الخبر ما يحتمل الصدق و
الكذب باعتبار نفس المفهوم وهو ثبوت شئ لشئ مع قطع النظر عن خصوصية الطرفين واحتمال
تلك الاقوال بالنظر الى نفس مفهوماتها معها للصدق والكذب كليهما ثابت كما لا يخفى واما عن الثانية فلانا
لا نسلم ان الصدق عبارة عما ذكر بل هو عبارة عن مطابقة الحكم للواقع ويمكن ان يجاب عن الاولى
بان الواو الواصلة فى التعريف بمعنى او الفاصلة فلا يضر عدم احتمال تلك الاقوال الكذب والله اعلم
قال الشارح قدس سره وحيث اى ايضا لما اشار اليه سابقا بقوله حقيقة او حكما وكلمة حيث
للشرط وقوله دخل جزاء الشرط لكن استعمال حيث للشرط بدون كلمة ما قليل وزمانية ظرف لقوله
دخل وعلى هذا تكون الواو فى المعنى داخلة على دخل والتقدير ودخل فى التعريف الاشياء المذكورة

وقت كون الكلمة اعم من ان تكون حقيقة او حكما او مكانية او تطيلية وهي اولى كما لا يخفى وجهه والله اعلم
قال الشارح قدس سره في التعريف اعلم انه يرد على تعريف الكلام انه يخرج عنهما كان المسند
فيه جملة او شبهها لعدم كونه متضمنا الكلمتين بل لكلمة وجملة وكذلك يرد على تعريف الاسناد انه
يخرج عنه الاسناد الذي يكون في كلام يكون مسنده جملة لعدم كونه نسبة الكلمة بل نسبة الجملة
وبالتعميم يندفع كلا النقضين كما هو الظاهر والظاهر من كلام الشارح انه اراد دفع النقض بالكلام
حيث قال مثل زيد ابوه قائم ولم يقل مثل الاسناد في زيد ابو قائم وكذلك سائر عباراته فظهر ان ما
قال الفاضل المدقق ههنا من قوله اي في تعريف الاسناد اسناد مثل الخ يعني اسناد ابوه قائم الى زيد
وهكذا في البواقي فاندفع ان دخول مثل زيد ابوه قائم في تعريف الكلام لا يتوقف على تعميم الكلمتين
اذ هو مشتمل على كلمتين حقيقيتين بينهما اسناد انتهى غير مناسب عن مثل هذا الشخص العظيم شأنه
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الكلمة المفردة قيد واقع، وليس باحترازي لان الكلمة لا تكون
الا مفردة **قوله** جملة يرد ههنا ان الاجمال يقتضي التعدد والنسبة امر واحد بسيط فكيف
يصدق عليها انها مجملة في تلك القضايا اقول وبالله التوفيق اخبار تلك المركبات مشتملة على النسبة
كما هو الظاهر فيوجد علاقة الجزئية والكلية بين تلك الاخبار والنسبة فلم لا يجوز ان يكون المراد
من النسبة ههنا الجزء واطلاق الكل على الجزء لاجل تركيبه مما قد يعم فيكون الحاصل ان الاخبار في
تلك المركبات مجملة والمراد من تلك المركبات مجموع زيد ابوه قائم والله اعلم **قوله** وهو المفرد
ومما يدل على ذلك قول صاحب سلم العلوم حيث قال ان الرابع اللفظ المفرد لا يدل على التفصيل
اصلا والجمل تحقق قضية احادية وان شئت التفصيل فارجع اليه مع شروحه **قال** اعني
قائم الاب يرد ههنا ان قائم الاب ايضا مركب فيلزم القرار على ما عنه الفرار اجيب عنه بان
المراد القائم المضاف اي بحيثية الاضافة لانه ليس المقصود ههنا القائم مطلقا لا المضاف والمضاف
اليه جميعا فان قيل قد ثبت في مقره ان الصفة المشبهة واسم الفاعل واسم المفعول اذا ارتفع ما بعدها
فلا ضمير فيها واما اذا نصب وجر بالاضافة ففيها ضمير ففي قائم المضاف الى الاب يكون ضمير راجعا
الى زيد فيكون مركبا وان خرج عنه المضاف اليه قلنا ان اضمار الضمير في الصفة في الحالين المذكورين
انما يكون وقت دلالته صفة السبب على صفة المسبب كما في زيد حسن الوجه واما اذا لم يدل
فلا ضمير فيها كما هو المتقرر ولا شك ان قائم الاب قيام الصفة فيه بالسبب لا يدل على صفة
المسبب كما هو الظاهر فلا يلزم التركيب حال خروج المضاف اليه عنه والله اعلم **قوله** او ذا
اشارة الى ان التاويل ليس بمختص بالمذكور بل يكون بغيره ايضا بل هو الاولى لعدم وروده اعتراض
عود التركيب عليه **قوله** ولا يصح القول الخ الغرض من هذه العبارة الرد على من قال معترضا على الشارح

انه لا حاجة فى ادخال جسق مهمل وديز مقلوب زيد الى تأويل المسند اليه فيما بهذ اللفظ لان
من المتقررات ان اللفظ اذا اريد به نفسه يكون علما لها فيكون موضوعا وحاصل الرد انا لا نسلم
انها دالة على انفسها لان الدلالة نسبة يقتضى التغاير بين الدال والمدلول عليه والتغاير منتف
بين الشئ ونفسه اولا ان وجدان كل متلفظ بلفظ مراد نفسه شاهد بعدم قصده دلالته على
نفسه بل مقصوده احضاره لا بواسطة دال واذا انتفت الدلالة بناء على ان التغاير الاعتبارى يكفى
فى طرفى النسبة وهذا التغاير متصور ههنا لان اللفظ من حيث التلفظ به دال ومن حيث كونه
حاصلا فى الذهن مدلول وان دعوى البداهة فى موضع الخلاف غير مسموع فنقول ان هذا الدلالة
ليست بالوضع فلا يكون جسق وديز كلمة فيحتاج فى الادخال الى التأويل ونرد ههنا ان دلالة اللفظ
على نفسه اذا لم تكن بالوضع كما ذكرت والحال انها ليست بالعقل ولا بالطبع فيختل الحصر العقلى
فى الاقسام الثلثة اما انتفاء الاول فلانها منحصرة فى دلالة الاثر على المؤثر او بالعكس ولا تاثير ههنا
واما انتفاء الثانى فلعدم مدخلية الطبع ههنا ويمكن ان يجاب بان هذه الدلالة مندرجة فى العقلى
لانها فى الحقيقة دلالة اللفظ على الاعتبار الذى بسببه التغاير وهو حال من احواله والاثر من اثاره
هذا خلاصة ما ذكر فى هذا المقام **قوله** حتى لا يحتاج متعلق بالنفى **قوله** لا حقيقة متعلق
بالنفى **قوله** بل هى الخ دفع ما يتوهم من ان اللفظ اذا كانت غير دالة على انفسها كانت انفسها
مجهولة فينبغى ان لا يصح الحكم عليها مع ان الحكم عليها بالاحوال العارضة لها صحيح كما يقال زيد ثلاثى
وغير ذلك وحاصل الدفع ان الحكم يقتضى الحضور فى الذهن للمحكوم عليه مطلقا سواء كان باعتبار
داله او باعتبار نفسه والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود فيصح الحكم بهذا الاعتبار
والله اعلم **قوله** ودعوى آه دفع ما يتوهم من ان ثبوت هذه الدلالة فى الالفاظ المهملة
لا ينافى مهمليتها لان مهمليتها بالنظر الى المعنى وهذه الدلالة بالنظر الى نفسها وحاصل الدفع ان ثبوت
هذه الدلالة وان كان بالنظر الى نفسها لكنه يستلزم موضوعيتها لانفسها وهذا مخالف عما هو المفهوم
من مقالاتهم فى مباحث الالفاظ فلا يسمع تلك الدعوى **قوله** فى مباحث الالفاظ فانهم
عرفوا وضع اللفظ فى تلك المباحث بانه جعل اللفظ بازاء المعنى لا بازاء شئ **قوله** لم تكن اسماء
لان الاسم قسم من الكلمة وهى لفظ وضع لمعنى مفرد **قوله** فكيف آه لان هذه الاشياء
من خواص الاسم **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان هذه الخواص خواص الاسم لكن اعم من
ان يكون اسما حقيقة او اسما تأويلا وهذه الالفاظ اسماء تأويلية لان وقوع الاسم موقعها
صحيح كما لا يخفى فلذا قبلت تلك الالفاظ خواص الاسم **قوله** او ان الاخبار الخ اى عن الالفاظ
المطلقة فيكون هذا الكلام من قبيل قول المصنف ومن خواص الاسم الاسناد الى الشئ والغرض

اى فى نفس الامر منه

من هذه العبارة ذكر الجواب الثاني وحاصله ان هذه الخواص خواص اضافية للاسم بالنظر الى غيره
اذا كان هذا الغير موضوعا للمعنى ومستعملا فيه فلا يقدح وجودها في المهملات لعدم الوضع فيها
وفي الالفاظ التي تكون موضوعة لمعنى لكن لم تستعمل فيه لانه اريد بها انفسها كالفعل والحرف
الذين اريد بهما انفسهما لا معانيهما في كون تلك الخواص خواصا للاسم **قال** الشارح قدس سره
اعلم ان كلام آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان كتابه ماخوذ من
المفصل والمتقرر ان المأخوذ لا يكون مخالفا عما مأخوذ منه في المعنى والمفهوم وههنا معنى عبارة المصنف
مخالف عن مفهوم عبارة المفصل لان المفهوم من ظاهر عبارة المصنف ان ضربت زيدا قايما بمجموعه
كلام لانه يصدق على هذا المجموع انه لفظ تضمن كلمتين بالاسناد بخلاف عبارة المفصل لانه قال
في تعريفه هو المركب من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى والمتبادر من هذه العبارة ان
الكلام لا يكون مشتملا على امر سوى تينك الكلمتين فيصدق التعريف على ضربت فقط ويمكن
ان يجاب بان المراد من الكلمتين اعم من ان تكونا حقيقيتين او حكميتين كما هو المثبت والمذكور سابقا
فيصدق تعريف المفصل على مجموع ضربت زيدا قايما لان الشيء مع متعلقاته امر واحد حكمي او بان
قيد فقط مراد في عبارة المصنف فتعريفه ايضا لا يصدق الا على ضربت فقط والله اعلم **قوله**
لا يخفى عليك آه ايراد على المصنف بانه يلزم على مذهبه القول بتحقق افراد الكلام في فرد واحد
منه وهو ضربت زيدا قايما احدها ضربت لانه تضمن كلمتين بالاسناد والآخر ضربت زيدا لانه
يصدق عليه ايضا انه تضمن كلمتين بالاسناد والثالث ضربت زيدا قايما للعلة المذكورة وتحقق
الافراد في الفرد الواحد مع وحدة الاسناد من المستبعدات ولا يلزم هذا على صاحب المفصل
لان الكلام في كل من هذه الصور هو ضربت عنده ويمكن ان يجاب عن قبل المصنف بانا لا نسلم
وحدة الاسناد في الصورة المذكورة لان الاسناد في ضربت زيدا قايما مغاير عن الاسناد في ضربت
زيدا والاسناد في هذا مغاير عن الاسناد في ضربت لان للمتعلقات دخلا في تحصيل تغاير الحكم
الذي هو الاسناد ولذا يعتبر اتحاد الوحدات الثمانية المشهورة في التناقض وقولهم ضربت
قوم رجلا وهو قايم ليس مجموعه كلاما واحدا عند صاحب المفصل حتى يلزم فيه تحقق افراد
الكلام بل كلامات متعددة لتعدد الاسناد فظهر سخافة ما قاله مولانا عبد الحكيم فافهم والله اعلم
قال الشارح قدس سره اعلم ان صاحب آه لعل الغرض من هذه العبارة يكون اشارة الى حسن
عبارة المصنف حيث ينطبق على كلا المذهبين في الكلام والجملة من الترادف والعموم والخصوص
لان اللام في قوله بالاسناد ان كان للجنس فيكون المعنى ما تضمن كلمتين بجنس الاسناد سواء كان
مقصودا لذاته او لا انطبق الحد على مذهب الترادف وان كان للعهد وكان المعهود الاسناد

متعلق بقوله لا يصح ١٢ منه

قوله قوم حال من الضمير في ضربت و البارز في [illegible] حال عن [illegible] وهو قائم حال عن [illegible] ١٢ منه

المقصود لذاته انطبق على مذهب العموم والخصوص لكن حمله على المذهب الثانى بعيد كل البعد لوجوه الاول ان القرينة على كون المعهود باللام الاسناد المقصود لذاته مفقودة وبدون القرينة كيف يشار باللام الى هذا الاسناد والثانى ان المصنف قال فى بحث حرفى الاستفهام ولهما صدر الكلام والحال ان قول زيد أقام ابوه صحيح فيما بينهم مع ان قام ابوه فى هذا التركيب على هذا لا يكون كلاما لان الاسناد فيه ليس بمقصود لذاته بل المقصود اسناده الى زيد والثالث ان حروف الشرط لها صدر الكلام مع ان الشرط ليس بكلام عند النحويين بل الكلام عندهم الجزاء كما قاله المحقق سابقا هذا ما ظهر لى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اخبارا او اوصافا او صلات او احوالا **قوله** او جملة قسمية دفع ما يتوهم من ان المعلوم من عبارة الشارح نظرا الى بيانه لما صدق عليه الجملة بالجمل التى محل لها من الاعراب ان ما صدق عليه الجملة منحصر فى الجمل التى لها محل من الاعراب والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان بيان الشارح لمصداق الجملة بتلك الجمل وقصره بها ليس لتخصيصها بل لاجل ان التعرض فى مقام التمثيل لما فوق الاثنين لا يليق بهذا الشرح لان بيانه على الايجاز كذا يفهم من الحاشيتين المشهورتين اقول وبالله التوفيق ان الشارح قدس سره لو اورد فى بيان ما صدق عليه الجملة نوعا من الجمل التى لها محل من الاعراب ونوعا من الجمل التى لا تكون لها محل من الاعراب لكان احسن والله اعلم **قوله** وهو الجزاء على زعمهم والدليل من جانب النحويين على ان الحكم فى الجزاء ان الحكم لو كان بين الشرط والجزاء للزم كون الجزاء انشاء فى مثل ان جئت زيدا فاكرمه وكون الجزاء كما ترى كما سبق والدليل من جانب اهل التحقيق انه لو كان الحكم فى الجزاء والشرط قيدا له حالا او ظرفا كما يقوله من يقول ان الحكم فى الجزاء للزم صدق المقيد مع كذب مطلقه فى مثل قولنا ان كان زيد حمارا كان ناهقا كما لا يخفى على من رأى كتب الميزان واستقصاء هذا المطلب بايراد الدلائل من الجانبين مع اجوبة كل منها مما لا يليق بهذا المقام **قوله** من الشرط والجزاء فيرد على هذا التقدير ان تعريف الكلام لا يكون جامعا لافراده لانه يخرج منها الكلام الشرطى لانه ليس بمتضمن الكلمتين كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان هذا التعريف تعريف الكلام الحملى لا للكلام مطلقا سواء كان حمليا او شرطيا او بان فى العبارة حذفا والتقدير ما تضمن كلمتين او غير مفردين بالاسناد **قال** الشارح قدس سره اى لا يحصل الا فى ضمن الاشارة الى دفع ما يرد فى هذا المقام من ان الاتيان صفة ذوات الروح والكلام ليس منها فايراده فى هذا المقام غير مناسب وحاصل الدفع ان المراد من الاتيان الحصول مجازا بعلاقة اللزوم **قال** الشارح قدس سره اى الكلام دفع ما يرد من ان المشار اليه فى هذا المقام هو الكلام وهو قريب فالمناسب ايراد هذا الموضوع للقريب لا ذلك الموضوع للبعيد وحاصل الدفع ان المشار اليه الكلام لا الاسناد والكلام بعيد فايراد ذلك مناسب **قوله** اشار بذلك اى اشار الشارح

قوله ٢ فتغير وان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود النهار موجود صحا لكون الشمس طالعة او وقت كونها طالعة ١٢ منه

قوله ٣ ان زيد ما لا الحق الذى هو المطلق كاذب كما هو الظاهر ودنيا فقط كونه هو المقيد صادق كما لا يخفى ١٢ منه

بذلك الواقع فی عبارة المصنف ولا حاجة الی ما ارتکبه الفاضل المدقق لان کون اسم الاشارة من کلام
المشیر لیس بشرط فی اشارته به الی شیئ کما لا یخفی وفی هذا المقام اشارة الی دفع ما یقال من انه لم لم یشر الشارح
قدس سره بذلك الواقع فی عبارة المصنف الی تعریف الکلام او الی التضمن او الی الاسناد وحاصل الدفع
ان الشارح قدس سره لم یجعل ذلك اشارة الی احد الامور الثلثة المذکورة لوجوه احدها ان الکلام
المصنف من قوله الکلام الخ الی قوله الاسم آه مسوق لبیان الکلام فالاشارة الی ما سیق الکلام لاجله
اولی وثانیها ان ذلك موضوع للاشارة الی بعید والکلام ای لفظه بعید فی هذه الامور الاربعة
فالاشارة الی تقسیم الکلام بعد تعریفه کما ان قوله وهی اسم وفعل وحرف اشارة الی تقسیم الکلمة
بعد تعریفها فرعایته هذا الاسلوب یقتضی ان یکون ذلك اشارة الی الکلام لیکون هذا الکلام مثل
الکلام السابق والله اعلم **قوله** ولبعده الخ قال مولانا نور الحق وهو لیس بوجه تام اذ الموصول و
التضمن ایضا بعیدان والابعدیه لیست بشرط فی الاشارة بذلك انتهی اقول وبالله التوفیق ان البعد
فی الابعد موجود وهذه العلة علة مصححة لا مرجحة بخلاف الآخرین فلا یرد ما اورده فافهم **قوله**
وانما صرح آه دفع لما یرد فی هذا المقام من انه لم خالف المصنف فی تقسیم الکلام عن تقسیم الکلمة حیث
اورد اداة الحصر فی تقسیم الکلام ولم یورده فی تقسیم الکلمة وحاصل الدفع ان المفهوم من تعریف
الکلام انه یکون مرکبا من کلمتین والترکیب من الکلمتین متصور علی انحاء ستة کما لا یخفی وکل من الانحاء
الستة لیس بکلام بل الکلام منها الاثنان فلدفع وهم کون کل من الانحاء الستة کلاما کما یتوهم من تعریفه
اعتنی المصنف بشان الحصر فاورد اداته فی تقسیم الکلام بخلاف تعریف الکلمة ومما یورد ههنا ان
المخالفة بین تقسیم الکلام وتقسیم الکلمة ثابتة من وجه آخر وهو ان المصنف اورد دلیل الحصر لتقسیم
الکلمة ولم یورده لتقسیم الکلام فما السر فی هذا واجاب عن هذا الایراد مولانا نور الحق بقوله ولم
یورد دلیل الحصر تنبیها علی بداهته حیث یظهر بادنی تأمل فی تعریف الکلام المعتبر فیه الاسناد المقتضی
للمسند والمسند الیه انتهی اقول وبالله التوفیق انه ان نظر الی الاسناد الذی هو مأخوذ فی تعریف
الکلام لکفی ذلك النظر فی دفع کون الانحاء الاربعة کلاما فلا یحتاج الی ایراد اداة الحصر فی تقسیم بل
الحق فی الجواب عندی ان المصنف اکتفی عن ذکر دلیل الحصر ههنا حوالة علی طبیعة الذکی وذکر دلیل
الحصر فی تعریف الکلمة نظرا الی غیر الذکی ورعایة الطبایع من عادة المصنف کما لا یخفی والله اعلم
بما فی صدور العباد والیه المرجع یوم البدأ والمعاد **قال** الشارح قدس سره فی ضمن دفع ما یرد من
ان الاشارة بلفظ ذلك الی الکلام لا یصح لان الاسمین اما الاسم والفعل لیس الا عین الکلام فیلزم اتیان
الشیئ فی نفسه وهذا غیر معقول لان الاتیان یقتضی تغایر الطرفین والشیئ ونفسه متحدان وحاصل
الدفع علی ما یفهم من حاشیة الفاضل المحشی ان الکلام عام وکل واحد من الاسمین اما الاسم والفعل

خاص والمغايرة بين الخاص والعام مما لا يخفى فيتصور اتيان الكلام بين الاسمين او الاسم والفعل **قوله** حقيقة او حكما اشارة الى دفع ما يرد من ان حصر اتيان الكلام فى الاسمين او الاسم والفعل كما فعله المصنف غير صحيح لان قولنا زيد قايم نقيضه زيد ليس بقايم كلام مع انه مركب من غير الاسمين وغير الاسم والفعل وحاصل الدفع ان المراد من الاسم اعم من ان يكون اسما حقيقة او اسما حكما بان يؤول بالاسم والقسم الاول وان لم يكن موجودا ههنا لكن الثانى موجود لانه يؤول زيد قايم بهذا ويؤول نقيضه زيد ليس بقايم بذلك فيقال هذا ذاك فهذا الكلام يكون مركبا من اسمين والله اعلم **قوله** وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح من ان تقدير لفظ الضمن لا يدفع المحذور لانه كما يستحيل اتيان الشيئ فى نفسه كذلك يستحيل اتيان الشيئ فى ضمن نفسه كما لا يخفى على من له ذهن سليم وحاصل الدفع ان لفظ الضمن يستعمل بحسب العرف فيما بين العام والخاص فاذا قدر الشارح لفظ الضمن فكانه قال ان اتيان الكلام فى الاسمين مثلا اتيان الشيئ فى خاصه وهذا ليس بمستحيل كما عرفت وجهه ورد بما يورد ههنا ان ادخال كلمة فى على الاسمين يوجب كون الاسمين ظرفا للكلام وكذا ادخالها على الاسم والفعل وظرفية الخاص للعام يصح اذا كان الخاص خاصا مطلقا ولا يصح اذا كان الخاص خاصا من وجه لان الاحاطة على المظروف لازمة للظرف والاحاطة تحصل فى الخاص المطلق لا فى الخاص من وجه كما لا يخفى والاسمان وكذا الاسم والفعل خاص من وجه من الكلام مادة الاجتماع زيد قايم وضرب زيد ومادة افتراق الكلام عن الاسمين فى المثال الثانى وعن الاسم والفعل فى المثال الاول كما هو الظاهر ومادة افتراق الاسمين عن الكلام فى مقول زيد قايم اذا كان على سبيل التعداد والاسم والفعل عن الكلام فى مقول زيد ضرب اذا كان على سبيل التعداد فكيف يصح ايراد كلمة فى ههنا واجيب بان المراد من الاسمين الاسمان الذان يكون بينهما اسناد تام لا مطلق الاسمين والمراد من الاسم والفعل الاسم والفعل الذان يكون بينهما اسناد ومع هذا القيد يكون كل واحد من القسمين خاصا مطلقا من الكلام كما لا يخفى فيصح ادخال كلمة فى عليه والله اعلم **قوله** وانما قدم دفع لما يرد من ان المصنف بليغ كما هو المدار على الالسنة وصرح به مولانا عصام الدين ايضا كما نقلت لك سابقا وفعل البليغ لا يخلو عن نكتة فما هى فى تقدير الكلام المأتى فى ضمن الاسمين على الكلام المأتى فى ضمن الاسم والفعل وحاصل الدفع ان النكتة فى التقدير المفعول استحقاق جزئى ذلك الكلام للتقدير بخلاف جزئى هذا الكلام لان المستحق فيه للتقدير هو احد الجزئين وهو الاسم بخلاف الجزء الآخر واستحقاق الاسم للتقدير باعتبار انه يقع مسندا ومسندا اليه بخلاف الفعل لانه لا يقع الا مسندا والله اعلم **قوله** انما قدم الاسم الخ دفع لما يرد من ان قول المصنف او اسم وفعل اشارة الى الجملة الفعلية كما ان قوله الا فى اسمين اشارة الى الجملة الاسمية والفعل مقدم فى الجملة

الفعلية كما هو الظاهر فالمناسب للمصنف ان يقدم الفعل فی ذلك القول ليوافق الوضع الطبع
وحاصل الدفع ان المصنف نظر الی ان الاسم وان كان متأخرا عن الفعل فی الذكر فی الجملة الفعلية
لكنه مقدم عليه فی الرتبة لكونه مسند اليه فقدم فی الذكر فی ذلك القول لاجل ذلك النظر والله
اعلم **قوله** واما تقديم الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه تقديم الفعل علی الاسم كما وقع
فی النسخة الاخری فی بيان القسم الثانی للكلام ليصح كلتا النسختين **قوله** الذكر ای ذكر المتن
قوله الواقع ای الواقع فی الامثلة **قوله** لتقدم آه ای فی الذكر فی الامثلة **قال** الشارح
قدس سره فان التركيب الخ دفع لما يرد من ان ايراد ادة الحصر غير محتاج اليه بل لا يصح لان الحصر
انما يكون للمنكر عن الحكم او الشاك فيه والسامع خالی الذهن عن اتيان الكلام فی ضمن الاسمين
او اسم وفعل لعدم دليل انكاره وشكه فی الحكم وحاصل الدفع ان دليل الانكار والشك موجود
ههنا وهو ان تعريف الكلام يقتضی تحققه فی اثنين من اقسام وتركيبه منها وهو ينصو علی الاحتمالات الستة
فكيف يكون الكلام موجودا فی الاثنين من هذه الاحتمالات الستة فقط كما هو الدائر علی الالسنة فلذا
اورد المصنف اداة الحصر وجعل الكلام انه ربما ينزل غير المنكر منزلة فيتكلم معه مثل التكلم مع المنكر
اقول وبالله التوفيق انه لو كان الاسناد المأخوذ فی تعريف الكلام واقتضائه للمسند والمسند
اليه وعدم كون الحرف لا مسندا ولا مسندا اليه وعدم كون الفعل مسندا اليه فی نظر السامع
لم يوجد له دليل الانكار والشك كما لا يخفی علی من له ذهن سليم وربما يورد ههنا ان الكلام
قد يحصل فی الزائد من الاثنين من الاسمين او الاسم والفعل فيبطل الحصر اقول وبالله التوفيق
ان المراد من الاسمين اعم من ان يكونا اسمين حقيقيين او حكميين بان يصح التعبير عنهما بلفظين مفردين
كما سبق والزائد علی المسند والمسند اليه فی الكلام المركب من الزائد من اثنين ان كان من متعلق
او متعلق واحد منهما فيصح التعبير هناك عن المتعلق والمتعلق بلفظ واحد فيكون اجزاء ذلك الكلام
فی الواقع اثنين لا زائدا وان لم يكن كذلك فهو حشو لا اعتبار له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المسند
اليه مفقود والمراد من المسند اليه ذاته لا ذاته مع هذا الوصف وذات المسند اليه بدون
هذا الوصف لا يستلزم المسند فلا يرد ان فی هذا القسم كما ان المسند اليه مفقود كذلك المسند
مفقود لكونهما متضايفين كما لا يخفی وهكذا الحال فی قوله احدهما مفقود **قال** الشارح قدس سره
ونحو يا زيدا آه اشارة الی دفع ما يرد من ان يا زيد كلام عندهم كما هو المتقرر والحال انه مركب
من اسم وحرف كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف ولا يتأتی ذلك الخ وحاصل الدفع ان هذا
الكلام متنفذ بادعو زيدا او ادعو فعل فيكون مركبا من الاسم والفعل ولما كان يرد عليه ان
الاسم فی الكلام الذی يكون مركبا منه ومن الفعل يكون مسندا اليه وزيد ليس فی هذا الكلام

بیان اعم من اثنین

مسند اليه فكيف يكون هذا الكلام مركبا من اسم وفعل اشار الشارح قدس سره الى دفعه بقوله الذي
هو المنوي في ادعو زيدا بما يرد ههنا ان قوله من حرف كلام وهو مركب من حرف وهو من واسم وهو
حرف واجيب عنه بان كلمة من التي وقعت في هذا التركيب علم لمن التي تكون في التراكيب فيكون اسما
فلا ايراد والله اعلم **قوله** المنقول الى الانشاء دفع مايرد من انه كيف يكون يا زيد بتقدير ادعو الذي
هو المركب التام الخبري والحال انه لو كان كذلك لكان محتملا للصدق والكذب لان ادعو الذي في ضمن
كون يا زيد بتقديره محتمل لهما ولكان هذا الكلام خطابا مع ثالث اعني سوى المنادى لان ادعو زيدا لخطاب
معه كما لا يخفى على صاحب القريحة السليمة واللازمان باطلان فالملزوم مثلهما وحاصل الدفع انه يلزم
هذان الامران اذا كان يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي هو المركب التام الخبري والامر ليس كذلك لان
يا زيد بمعنى ادعو زيدا الذي نقل من الاخبار الى الانشاء قبل التلفظ بيا او بعده او حينه وعلم من
هذا ان في عبارة الفاضل المحشي قصورا والله اعلم بما في الصدور **قال** الشارح قدس سره اي كلمة
دفع مايرد من ان كلمة ما الواقعة ههنا عبارة عن الشيء لانتفاء قرينة كونها عبارة عن الشيء الخاص فيكون
مرجع تعريف الاسم الى ان الاسم شيء يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهذا
يصدق على كل من الدوال الاربع والمركب كما لا يخفى والحال انه ليس باسم فلا يكون التعريف مانعا
وحاصل الدفع ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والقرينة كون الاسم قسما منها ويرد على الشارح ان كلمة ما
مشتركة بين الموصولة والموصوفة وغير ذلك ومن المتقرر ان ارادة احد المعاني من المشترك بلا
قرينة غير صحيح فمن اي قرينة فسر الشارح كلمة ما بالموصوفة حيث فسرها بالنكرة التي هي معنى الموصوفة
واجاب عن هذا الايراد الفاضل المدقق بقوله ولما كان الموصول مجهول المراد والصلة تفسره والمجهول
اذا فسر بشيء كان المراد هو ذلك الشيء من الابتداء فلا يصلح جنسا بالنسبة الى المفسر بخلاف الموصوف
فان الصفة يغيره من العموم الى الخصوص ويقصره على بعض افراده بعد ما تناول الكل فيصلح جنسا باعتبار
التناول ويصلح الصفة فصلا باعتبار قصره على البعض فسرها بالنكرة احترازا عن لزوم الاقتصار على
الفصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان هذا الكلام مخدوش من وجوه احدها ان محذور
الاقتصار على الفصل كما ينبئ عنه ذلك الكلام غير مسلم الا ترى ان احد انحاء الحد الناقص هو التعريف بالفصل
وحده كما لا يخفى على من رأى كتب صناعة الميزان وثانيها ان المخرج للاغيار في هذا التعريف هو قوله في
نفسه وقوله غير مقترن كما يصرح الشارح به بعيد هذا بقوله فبالصفة الاولى الخ لا قوله دل على معنى
بل دل فقط واذا دريت هذا فنقول انا نسلم ان الموصول لا يصلح للجنسية لكن بالنظر الى الصلة ولا
نسلم ان الموصول والصلة كليهما معا لا يصلح للجنسية بالنظر الى شيء آخر فما هو المحذور غير لازم وما هو
اللازم غير محذور وثالثها ان كون الصفة مغيرة للموصوف من العموم الى الخصوص ومقصرة له على بعض

الاضراب بالنظر الى ان الصلة في الحقيقة دل ١٢ منه

افراده فی الصفة المطلقة غیر مسلم الا تری الی الصفة فی قوله تعالی بسم الله الرحمن الرحیم والحمد لله رب
العلمین وغیر ذلک بل هذه القاعدة فی الصفة المخصصة و الصفة ههنا اعنی قوله دل علی معنی بلا
فقط لیست بمخصصة لان الدلالة علی معنی معتبرة فی الکلمة مطلقا کما لا یخفی فلا فرق بین الموصولة والموصوفة
فی عدم صحة الجنسیة بالنظر الی الصلة و الصفة ویمکن ان یقال من جانب ذلک الفاضل انه نظر الی
ان المتعلق بکسر اللام من تمام المتعلق بفتحها فیکون قوله فی نفسه وقوله غیر مقترن من متممات دل علی
معنی فاذا کان صلة یلزم القصر علی الفصل وحده واذا کان صفة فلا یلزم فیحصل الجواب عن الاخیر
واما الجواب عن الاول فهو انه لعل الکلام مبنی علی مذهب من لم یجوز التعریف بالفصل وحده کما
قال مولانا عبد الحکیم والتعریف بالفصل وحده مذهب خداج والعجب من الفاضل المدقق یجب
ان ابد علی ذلک انه قال بعید هذا القول فی تلک الحاشیة ثم المراد بها لفظ الکلمة من حیث الدلالة
علی معناها لا معناها والا یلزم الاقتصار علی الفصل لان الجنس قسم الکلی الذی هو قسم المفرد انتهی
لوجهین احدهما ان الکلی قسم المفهوم المفرد بل للمفهوم لا اللفظ المفرد وان ذهب الیه البعض کما صرح
ایساغوجی کما لا یخفی علی من له مسکة فی صناعة المیزان والمناسب علی هذا ان یراد من الکلمة معناها
لا لفظها وثانیهما انه علی تقدیر ارادة لفظ الکلمة لا یصح الحکم لان الاسم لیس معرفا بلفظ الکلمة الدالة
علی معنی الخ والا یلزم اقتصار الاسم فی لفظ الکلمة الا ان یقال فی الجواب عن الاول ان اطلاق الکلی علی معنی
الکلمة الدالة علی معنی فی نفسه غیر مقترن الخ کمعنی الانسان وعلی لفظها کالانسان کلیهما موجود کما لا یخفی
فلا خدشة فی ارادة لفظ تلک الکلمة کما وقع من ذلک الفاضل وعن الثانی ان مراده ان الاسم عبارة
عن لفظ الکلمة الدالة علی معنی فی نفسه غیر الخ کلفظ زید وعمرو وبکر وغیر ذلک ولیس مراده ان الاسم
عبارة عن لفظ الکلمة المرکب من هذه الحروف حتی یلزم الاقتصار والله اعلم **قوله** والا لدخل
الخ بیان الایراد الذی اشیر الی دفعه بقوله ای کلمة وقررته لک سابقا فی صدر الحاشیة السابقة بلا فصل
قوله والقرینة دفع توهم نشیئ عن البیان **قال** الشارح قدس سره کان اشارة الی دفع ما یرد من ان
قوله فی نفسه اما ان یکون ظرفا لغوا متعلقا بدل او ظرفا مستقرا حالا عن ضمیر دل باعتبار المتعلق وهو
کائن او غیره وکلاهما لا یصحان اما الاول فلان کلمة فی علی هذا اما ان یکون بمعنی الباء فیکون مآل التعریف
الی ان الاسم کلمة دلت علی معنی بنفسها ای من غیر حاجة الی شیئ آخر وهذا المعنی وان کان صحیحا لکن
ان ادعی کون کلمة فی بمعنی الباء بطریق الحقیقة فهذا خلاف المذهب المختار من ان الباء معنی مجازی
لکلمة فی وان ادعی کونها بمعنی فی بطریق المجاز فیلزم اخذ المجاز الغیر المشهور فی التعریف واما ان
یکون بمعنی الظرفیة المجازیة یعنی ان الکلمة لما کانت دالة علی المعنی من غیر حاجة الی شیئ آخر فکانت
کالظرف للمعنی لانه لا یکون محتاجا فی حق الاشتمال علی المظروف الی شیئ آخر فیکون حاصل التعریف

بیان وجه استحالة الشق الثانی فیما ابینا لکماله منه

على هذا ان الاسم كلمة دلت على معنى فى حد ذاتها من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى غير صحيح لان الدلالة ليست للكلمة فى حد ذاتها بل بالقياس الى الوضع كما هو الظاهر وأما ان يكون بمعنى الظرفية الحقيقية وانتفاؤها اظهر من البيان لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست بشيئ منهما وأما الثانى وهو شق الحالية فلانه على هذا ايضا يكون قيد للدلالة لما تقرر ان الحال يكون قيد العامل ذى الحال فيرد عليه ما يرد على الثانى اى الظرفية المجازية وحاصل الدفع انه ظرف مستقر متعلق بكائن لكنه ليس حالا من ضمير دل حتى يرد عليه ما اورد بل هو صفة للمعنى فان قيل من اين يعلم ان الشارح جعل قول المصنف فى نفسه باعتبار المتعلق صفة المعنى لا حالا عن ضمير دل قلنا انه يعلم من قاعدة الخط لانه لو جعل حالا لكان للازم ان يكتب بالالف لان كتابة المنصوب بالالف فان قيل من اين يعلم انه جعل صفة للمعنى والحال انه يجوز ان يكون خبر مبتداء محذوف وهو هو قلنا ان هذا محتاج الى المحذوف والحذف خلاف الاصل اعلم انه لو جعل قوله فى نفسه باعتبار المتعلق حالا عن المعنى لم يرد عليه ايضا شيئ لكن الشارح لم يرتكبه ليحصل التطابق بين قيدى المعنى بان يكون صفتين له هذا البعض فهم من حاشية الفاضل المحشى وبعض هذا القى به خاطرى والله اعلم

قوله جعله الخ دفع ما يرد من ان عبارة المصنف وهى قوله فى نفسه محتملة لاحتمالات ثلثة هى كونه فى نفسه ظرفا لغوا متعلقا بدل وكونه حالا باعتبار المتعلق عن ضمير دل وكونه باعتبار المتعلق صفة المعنى فلم اختار الشارح الاحتمال الاخير ولم يتعرض الى الاولين وحاصل الدفع ان فى الاحتمالين الاولين ورود المحذور فلذا لم يتعرض لهما وبيان ورود المحذور فى الاحتمالين الاولين وبيان وجه جعل الشارح عبارة المصنف اعنى قوله فى نفسه صفة المعنى قدمنا ذكرها فى الحاشية السابقة بلا فصل فتذكرها

قوله ما دل بنفسه اى من غير حاجة الى شيئ آخر وهذا المعنى على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه بمعنى الباء **قوله** او فى حد ذاته هذا على تقدير كون كلمة فى فى قول المصنف فى نفسه مستعملة فى الظرفية المجازية بان يشبه الكلمة الغير المحتاجة فى حق الدلالة على معنى الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى عدم الاحتياج ولم يتعرض لكون كلمة فى فى ذلك القول مستعملة فى الظرفية الحقيقية لظهور فساده لانحصار الظرف فى الزمان والمكان والكلمة ليست شيئا منهما كما هو الظاهر **قوله** معتبرا فى حد ذاته اقول وبالله التوفيق انه كما يجيئ احتمال استعمال كلمة فى فى الظرفية المجازية على تقدير الحالية كما ذكره الفاضل المحشى فكذلك يجيئ احتمال كون كلمة فى بمعنى الباء على هذا التقدير فيكون المعنى الاسم كلمة دلت على معنى حال كونها معتبرة بنفسها فالمناسب أن يتعرض الفاضل المحشى لهذا الاحتمال ايضا او ان يبين وجه عدم صحته على هذا التقدير الا ان يقال وجه عدم التعرض له الظهور والله اعلم **قوله** المذهب المختار ان ادعى كون كلمة فى

البعض الاول تقرير السؤال والبعض الآخر ما زاد عليه ١٢ منه

للمحشى كى ينافى الحاشية السابقة ١٢ منه

بمعنى الجزاء حقيقة لان المذهب المختار للمصنف ان كلمة فى موضوعة للظرفية الحقيقية والموارد التى حكم
فيها يكون كلمة فى بمعنى الباء اوعلى اوالّلام من موارد الظرفيه المجازية كما ينطق به كلام الرضى فكون
الباء معنى مجازيا للكلمة فى لامعنى حقيقيا **قوله** اومجازا غير مشهور ان ادعى كون كلمة فى بمعنى الباء
مجازا اقول وبالله التوفيق يعلم من قول الفاضل المحشى هذا وجه استحالة الشق المتروك فى احتمال
كون **قوله** فى نفسه حالا وهوكون فى بمعنى الباء فتأمل **قوله** وان الدلالة عطف على قوله ان فى
الخ فيكون داخلا تحت اللام التعليلية اقول وبالله التوفيق هذا القول بظاهره وجه لبطلان الشق
الثانى من الشق الاول وهواستعمال كلمة فى فى الظرفية المجازية لذكرعبارة فى حد ذاته فى ذلك القول
والشق المذكور من الشق الثانى وهويعينه الاحتمال المذكور آنفا وفى الواقع وجه لبطلان الكل لان
الدلالة اذا كانت ثابتة للكلمة بالقياس الى الوضع فلايكون دلالتها بنفسها كما فى الشق الاول من الاول
ولامعتبرة بنفسها كما فى الشق المتروك من الثانى لان معناها ان تكون الدلالة بمحض الكلمة وخلوصها
من غير مدخلية الغير قال مولانا عبد الحكيم لايقال ان الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة فيكون الكلمة
دالة على معنى من ذاتها لانا نقول الوضع معتبر فى مفهوم الكلمة لافيما صدقت عليه فى التعريف انما هو
للماهية بالقياس الى تحققها فى افراده لا للماهية من حيث طبيعتها انتهى **قوله** مع الخ وجه آخر
لبطلان الاحتمالين بكلا شقيه وحاصله ان قوله فى نفسه على تقدير ان يكون ظرفا لغوا متعلقا
بيدل سواء كانت كلمة فى بمعنى الباء اومستعملة فى الظرفية المجازية وعلى تقدير ان يكون ظرفا
مستقرا حالا من ضمير دل بالتعميم المذكور يكون من متعلقات الدلالة اما على الاول فظاهر
واما على الثانى فلان الحال من قيود عامل ذى الحال كما هو المتقرر فيفهم منه ان دلالة الحرف على المعنى
ليست بنفسها ولافى حد ذاتها وكذا ليست معتبرة فى حد ذاتها ومعتبرة بنفسها لان القيد المخرج
للحرف ليس الاهذا القيد والشيئ انما يخرج ماينافيه لامايوافقه فيفهم ان الحرف قاصر فى الدلالة
والحال ان القصور فى دلالة الحرف ليس بموجود لان الدلالة الوضعية تابعة للوضع والاسم و
الفعل والحرف كلها متساوية الاقدام فى الوضع كما لايخفى والله اعلم **قوله** مبنية على الخ اقول وبالله
التوفيق ان صحة تلك المعانى مبنية على القصور المذكور مع ملاحظة كون كل من المعانى
المذكورة قيدا مخرجا للحرف عن الاسم والا فلا فتأمل **قوله** ولاقصور الخ الواو للحال **قوله**
وذلك الاحتياج آه دفع مايتوهم من انه لم لايجوز ان يكون احتياج المعنى الحرفى الى الغير
فى التصور فى التصور والالتفات مستلزما لاحتياج الدلالة فيكون قاصرا والدفع غنى عن البيان
قوله وبالوضع الخ دفع مايتوهم من انه لم لايجوز ان يثبت بالوضع حاجة اخرى فتكون
هى مستلزمة لاحتياج الدلالة والدفع غنى عن البيان **قوله** بالذات انما قال بالذات لان

اى مدلوله الكلمة ١٢ منه

احتیاج المعنی فی التصور والالتفات الی الغیر ینسب الی احتیاج الدلالة لکن بالغرض لا بالذات **قوله**
ولا یلزم الخ اقول وبالله التوفیق ان هذا القول عطف علی قوله وذلک الاحتیاج آہ فیکون دفعا آخر
للتوهم المندفع بهذا القول وحاصله ان احتیاج المعنی فی التصور الی الغیر لا یستلزم لاحتیاج الدلالة
والا لکان القصور فی الدلالة موجودا فی کثیر من الاسماء لتوقف معانیها فی الفهم علی الغیر فلا یکون التعریف
جامعا لکن بقی شیئ وهو طلب الفرق بین المعانی الاسمیة الموقوفة فهمها علی شیئ آخر والحرفیة ایضا
کذلک الا ان یقال ان الفرق بینهما موجود وهو ان الغیر فی المعانی الحرفیة ذو الآلة والمعنی الحرفی
آلة لتعرف حاله بخلاف الغیر فی تلک المعانی الاسمیة فانه لیس بهذه المثابة کما ستعلم والله اعلم
قوله فان کثیرا الخ کمعنی العمی فان فهمه یتوقف علی تصور الغیر وکالابوة فان فهمها موقوف علی النبوة
وکالنبوة فان فهمها موقوف علی الابوة وغیر ذلک **قوله** کتقدم آہ ای کالمرجع المتقدم **قوله** لفظا
کالمرجع المتقدم فی ضمیر الغائب والعقیلة فی الحرف **قوله** او غیرہ کالبصر فی العمی والخطاب فی المضمر
المخاطب التکلم فی المضمر المتکلم والاشارة فی اسم الاشارة والبنوة فی الابوة وبالعکس **قوله** ذلک
القصور مفعول مستلزم وفاعله ما بعدہ **قال** الشارح قدس سرہ ای فی نفس آہ دفع ما یرد من
ان ضمیر فی نفسه لا یخلو اما ان یرجع الی الاسم او الی کلمتها او الی ما هی تعبیر عنه وهو الکلمة او الی المعنی
وکل منها لا یصح اما الاول فلانه مستلزم للدور لانه علی هذا یکون المعرف ماخوذا فی المعرف
کما هو الظاهر واما الثانی فلوجهین احدهما انه یلزم التکرار فی التعریف وهو شنیع اما الشناعة
فظاهر واما اللزوم فلان المفهوم من قوله ما دل علی معنی مدلولیة المعنی لما واذا کان الضمیر راجعا
الی ما یلزم مدلولیة المعنی لما ایضا لان من قواعدهم ان المعنی اذا انسب الی شیئ بواسطة کلمة فی
یکون المنسوب مدلولا والمنسوب الیه دالا وثانیهما ان ذلک مستلزم لکون الکلمة ظرفا وهذا
باطل لانحصار الظرف فی الزمان والمکان والکلمة لیست واحدة منهما واما الثالث فلوجوه ثلثة الثانی
منها ما ذکرنا آنفا والثالث انه علی هذا یلزم المخالفة بین الراجع والمرجع فی التذکیر والتانیث والموافقة
بینهما من الشرائط واما الرابع فلانه مستلزم للزوم ظرفیة الشیئ لنفسه مع قطع النظر عن عدم صحة
ظرفیة المعنی مطلقا ای سواء کان لنفسه او لغیرہ للانحصار المذکور وحاصل الدفع ان الضمیر راجع الی ما
ولا یلزم التکرار لان المدلولیة التی فهمت من قوله ما دل علی معنی المدلولیة المطلقة من قید فی نفسه
او فی غیرہ والمدلولیة التی فهمت من قوله علی معنی فی نفسه المدلولیة المقیدة بقید فی نفسه وذکر المقید
بعد المطلق لا یعد من التکرار واما لزوم الظرفیة فهو ایضا مندفع لانه لیس المراد بالظرفیة الظرفیة
الحقیقیة بل المجازیة کما سبقت الاشارة الیه من الشارح فی شرح دلیل الحصر والی الجز الاول من
الحاصل اشار الشارح قدس سرہ بزیادة لفظ النفس فی التفسیر والی الجزء الثانی لم یشر لذکرہ فیما

فيماسبق هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره يعني الكلمة دفع مايرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى مادل والحال ان مادل امران كما لا يخفى والضمير مفرد وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى ما وذكر دل استطرادى لكونه وصفا لما وذكر الموصوف بدون الصفة مستكره عندهم **قال** الشارح قدس سره فتذكير الضمير الفاء بمعنى الواو والغرض من هذه العبارة دفع مايرد من انه كيف يرجع ضمير في نفسه الى ما التي هي عبارة عن الكلمة لانه على هذا لا يحصل التوافق بين الراجع والمرجع في التذكير والتانيث وحاصل الدفع ان تذكير الضمير باعتبار لفظ ما ولفظه مذكر وان كان معناه ههنا مؤنثا **قال** الشارح قدس سره الموصول يرد ههنا انه علم مما سبق ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت فيه بالنكرة ويفهم من هذه العبارة انها موصولة حيث صرح بلفظ الموصول فيلزم التدافع واجيب عنه بوجوه احدها ان تصريح الشارح ههنا بلفظ الموصول اشارة الى انه يصح كون كلمة ما ههنا موصولة كما يصح كونها موصوفة وبالجملة ان هذه العبارة اشارة الى الاحتمال الآخر ومثل هذا لا يعد تدافعا وثانيها ان اطلاق لفظ الموصول على كلمة ما صحيح بالنظر الى المقامات الاخر وان لم يجعل ههنا موصولة وثالثها ان الشارح لم يجعل كلمة ما موصوفة والتفسير بالنكرة لا يدل على هذا لان الموصول كالمعرف باللام يجيئ للعهد الذهني ايضا اقول وبالله التوفيق انه على هذا ليس الحاجة الى اختيار كون ما ههنا موصولة كما ينبئ عن هذا قول الشارح الموصول والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فان المصنف الخ فيه اشارة الى احداث احتمال آخر في ضمير قول المصنف في نفسه وهو ارجاعه الى المعنى يرد ههنا انه على هذا يلزم ظرفية الشيئ لنفسه كما هو الظاهر ويلزم كون المعنى مدلولا ودالا لانه يفهم من مادل على معنى مدلولية المعنى كما هو الظاهر ويفهم من قوله على معنى كاين في نفسه كون المعنى دالا لان من المتقررات فيما بينهم ان المعنى اذا نسب الى شيئ بواسطة في يكون المنسوب دالا والمنسوب اليه مدلولا والمنسوب اليه على تقدير ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى هو المعنى لا غير بل يلزم التكرار ايضا لانه فهم مدلولية المعنى مرتين كما لا يخفى وجهه والجواب عن الكل ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية لا الظرفية الحقيقية والمعنى اذا لم يحتج في المفهومية عن الكلمة الى شيئ آخر يكون كالظرف في عدم الاحتياج في حق الاشتمال على المظروف لنفسه والمتقرر المذكور انما في كلمة في مطلقة اى سواء كانت للظرفية الحقيقية او المجازية بل في التي تكون للظرفية الحقيقية اقول وبالله التوفيق ان كلمة في موضوعة للظرفية فاذا كانت مستعملة في الظرفية المجازية سواء كان على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى كما مر آنفا او الى الكلمة كما سبق يلزم اخذ المجاز في التعريف وهو من الشنايع الا ان يبنى هذا على مذهب من قال ان كلمة في موضوعة للظرفية المطلقة وان لم يكن هذا المذهب مختار المصنف هذا ما ظهر لي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى مادل على معنى الخ اشارة الى دفع مايرد من ان قول المصنف في نفسه ظرف مستقر متعلق بكاين مثلا كما سبق والظاهر من الكون الخارجي

كلمة بل للانتقال لا للاضراب ١٢ منه

فاذا كان الضمير راجعا الى المعنى فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى غير محتاج فى الكون الخارجى الى شيئ آخر فيكون تعريف الاسم مختصا باسماء الواجب سبحانه لثبوت عدم الاحتياج الى شيئ آخر فى الكون الخارجى فى معانى تلك الاسماء دون اسماء الاشياء الأُخر لان معانى كل هذه الاسماء محتاجة فى ذلك الكون الى شيئ آخر وهو الواجب سبحانه وتعالى والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد من الكون الكون الاعتبارى وهو المفهومية من اللفظ فيكون حاصل التعريف ان الاسم كلمة دلت على معنى غير محتاج فى المفهومية من اللفظ الى شيئ آخر ولا شك فى حصول هذا فى اسماء الاشياء الأُخر ايضا هذا ما ظهر لى من حاشية المدقق مع نحو تغير والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وبالنظر اليه دفع ما يرد من ان الاعتبار يكون بمعنى رعاية الحال كما فى قوله تعالى فاعتبروا يا اولى الابصار ولكن هذا المعنى ليس بمناسب فى هذا المقام كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الاعتبار ههنا بمعنى النظر كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** اى ملحوظا اشارة الى دفع ما يرد من ان الاعتبار اذا كان مفسرا ههنا بالنظر فلا يكون تعريف الاسم جامعا لان الظاهر من النظر النظر البصرى وهذا غير موجود فى معانى اسماء الاشياء كلها لان من الاسماء العنقاء مثلا والنظر البصرى الى معناه ليس بموجود كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من النظر الذى فسر الاعتبار به هو الملاحظة والملاحظة ما يثبت فى معانى الاسماء كلها فلا نقض ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح قدس سره بانه لو جعل قوله فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بملحوظ لكفى عن مؤنة زيادة الاعتبار اولا ثم تفسيره بقوله وبالنظر اليه والله اعلم **قوله** فى حد ذاته اشارة الى دفع ما يرد من انه على تقدير ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى يلزم ظرفية الشيئ لنفسه سواء كان قول المصنف فى نفسه ظرفا مستقرا متعلقا بكائن ونحوه بالاعتبار وفسر بقول الشارح وبالنظر اليه او متعلقا بملحوظ وحاصل الدفع ان المراد من الظرفية الظرفية المجازية حيث شبه المعنى المفهوم من الكلمة من غير حاجة الى شيئ آخر بالظرف الغير المحتاج فى حق الاشتمال على المظروف الى شيئ آخر فى عدم الاحتياج لكن يلزم اخذ المجاز فى التعريف الا ان يبنى الكلام على مذهب من جعل كلمة فى موضوعة للظرفية المطلقة كما سبق فتذكر **قوله** لا فى ضمن غيره اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر من قوله على معنى ملحوظ فى حد ذاته ان لا يكون هذا المعنى محتاجا فى الملحوظية الى الغير اصلا فلا يكون التعريف جامعا لانه يخرج منه الاسماء التى توقفت معانيها على الغير وسبق من الفاضل المحشى امثلتها وحاصل الدفع ان المراد من عدم الاحتياج فى الملحوظية الى الغير عدم الاحتياج الى الغير فى الملحوظية احتياج الآلة الى ذى الآلة وهذا الاحتياج مفقود فى معانى تلك الاسماء فلا نقض والقرينة على هذا قوله كما فى مقابله لان المراد من المقابل الحرف والمعنى فيه آلة لملاحظة حال الغير كما لا يخفى على من له بصيرة والله اعلم **قوله** كما فى مقابله اى مقابل على معنى فى نفسه وهو الحرف لا مقابل الاسم فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اى الذات الملحوظة اشارة الى احالة

احتمالات ثلثة في قول المصنف في نفسها احدها الصفتية للدار باعتبار المتعلق وثانيها كونه حالا عن الدار
مابلا تأويل كما هو مذهب ابن المالك النحوي من جواز الحال من المبتدأ بلا تأويل كما هو مذهب الجمهور
وثالثها كونه ظرفا للفعل المستفاد من نسبة الجز الى المبتداء الاول للاول والثاني للثاني والثالث
للثالث والله اعلم **قوله** لا باعتبار امر خارج تفسير لقوله في حد ذاتها سواء كان في الاحتمال الاول
او في الثاني او في الثالث اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشي لا في ضمن الغير لكان موافقا لما
سبق والله اعلم **قوله** واعترض الخ حاصل هذا الاعتراض ان المصنف صرح بان قولهم على معنى
في نفسه مشابه بقولهم الدار في نفسها وهذه المشابهة ليست بتامة لانه يقال في مقابلة الاول
على معنى في غيره ولا يقال في مقابلة الثاني الدار في غيرها **قوله** نقيض قولهم يرد ههنا ان نقيض
كل شيء رفعه فنقيض الانسان اللاانسان كما تقرر في مقره وقولهم على معنى في غيره ليس رفعا لقولهم
على معنى في نفسه كما هو الظاهر فكيف يكون نقيضا له واجيب عنه بان المراد من النقيض ههنا المنافي
مطلقا لا المعنى العرفي عند المنطقيين كما يدل عليه قول الفاضل المحشي حيث قال ولا يقال في مقابلة
قولك الخ والله اعلم **قوله** في الموضعين احدهما ما دل على معنى في نفسه والثاني الدار في نفسها **قوله**
واحد لمعنى يلزم الاسناد الى الغير بكلمة في في مقابليهما **قوله** ذلك اى الاتحاد في المؤدى **قوله**
ملحوظا في نفسه اى بعدم كونه مرآة لملاحظة حال الغير **قوله** ملحوظا في غيره اى كونه مرآة لملاحظة حال
الغير **قوله** مع كونه اى كون ذلك الغير **قوله** لحكمها اى لتفاوت حكمها **قوله** وكذا لحكمها اى
الحكم ايضا غير قابل لان ينسب الى الغير بكلمة في **قوله** بل المقصود آه كلمة بل هذه للاضراب كما ان
كلمة بل في السابق للترقي وحاصل الجواب انه ليس المقصود التشبيه في كل الامور بل في اعتبار الامر الخارج
معهما تارة وعدمه اخرى وان كان في اعتبار الامر الخارج معهما فرق لان اعتبار الغير في المعنى من وجه
كونه آلة له واعتباره في الدار من وجه دخله في زيادة القيمة ونقصانه والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره ولذلك قيل الخ اى لاجل التفسير المذكور لتعريف الاسم قيل في تعريف الحرف وتفسيره
بما سيأتي بعض لما عرف الاسم بقوله ما دل على معنى في نفسه وفسر بالتفسير المذكور الذي ماله الى عدم
كون هذا المعنى آلة لشيء آخر عرف الحرف المقابل له بقوله ما دل على معنى في غيره وفسر بالتفسير الآتي
الذي ماله الى كون هذا المعنى آلة لشيء آخر **قال الشارح** قدس سره اى حاصل فيه دفع كون قوله
في غيره ظرفا لغوا متعلقا بدل **قال الشارح** قدس سره اى باعتبار الخ دفع ما يتوهم من انه لا يصح
حصول معنى شيء في غير ذلك الشيء وبيان الدفع ان المعنى الحرفي لما كان باعتبار الغير من جهة كونه
آلة له فيكون ذلك الغير مشتملا على ذلك المعنى فكأنه فيه لان المقصود يكون مشتملا على ما هو
وسيلة وآلة له لانه ينتفي بانتفائه كما ينتفي المشتمل عليه بانتفاء المشتمل اقول وبالله التوفيق ان

الشارح لو قال اى باعتباره فى متعلقه لا باعتبار نفسه لكان موافقا لما سبق كما لا يخفى على المتأمل
الصائب **قال** الشارح قدس سره ويحصوله الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الظاهر عدم اعتبار
الامر الخارج مع المعنى الاسمى اصلا واعتباره مع المعنى الحرفى كما ينادى على الاول قوله باعتبار امر
خارج وعلى الثانى قوله اى باعتبار متعلقه فلا يكون تعريف الاسم جامعا وتعريف الحرف مانعا
لان الامر الخارج معتبر فى كثير من المعانى الاسمية كتقدم المرجع فى ضمير الغائب والتكلم فى ضمير المتكلم
وغير ذلك وحاصل الدفع ان المراد من اعتبار الامر الخارج مع المعنى الحرفى كونه آلة لذلك الامر الخارج
ومن عدم اعتباره مع المعنى الاسمى عدم كونه آلة له سواء لم يعتبر اصلا او اعتبر لكن لا يكون المعنى الاسمى
آلة له والله اعلم **قوله** اى كما ان الموجود الخ لعل الغرض من هذه العبارة دفع سوالين احدهما
ان قول الشارح فى الخارج متعلق بقوله موجودا فيكون هذا القول من متعلقات اسم أنّ فاللازم
ان يقول قايم بذاته بالرفع ليكون خبر أنّ لا بالنصب كما هو المثبت فى الشرح والثانى ان القيام بالغير
ما يتصور والقيام بنفسه مما لا يتصور لان القيام نسبة لا يتصور الا بين شيئين متغايرين والشيئ
ونفسه متحدان فكيف يصح قول الشارح قايما بنفسه بيان الدفع عن الاول ان فى الخارج متعلق
بموجود فهو من متعلقات اسم أنّ واما قول الشارح قايما بذاته بالنصب فهو خبر ليكون المقدر
ههنا وهو مع اسمه وهو الضمير المستتر فيه وجزء جزء أنّ والتقدير كما ان موجودا فى الخارج يكون
قايما بذاته كالجواهر وقايما بغيره كالاعراض الخ فصح نصب قايما بذاته كما هو المثبت فى الشرح
وبيان الدفع عن الثانى ان المراد بقيام الشيئ بالغير كونه وصفا له وتابعا له فى الوجود كالبياض
والثوب والمراد بقيام الشيئ بنفسه عدم كونه تابعا للغير فى الوجود كالجسم فلا يرد ما اورد فلا تغفل
ثم اعلم ههنا ان المناسب للفاضل المحشى ان يقول اى كما ان الموجود الخارجى قد لا يكون وصفا لامر
تابعا له وقد يكون الخ لان المطابقة بين الحاشية والشرح يحصل بهذا الطريق اجيب بان الشارح
نظر الى شرافة القايم بنفسه فقدمه والفاضل المحشى نظر الى عدميته فاخره والله سبحانه اعلم **قوله**
فى الملاحظة مراد هذه العبارة ان المعنى الحرفى ليس بتابع فى الوجود للغير لان لهما صورتين فى
الذهن على الاستقلال كما لا يخفى **قوله** وفيه تشبيه الخ بيان الواقع والمراد من المعقول المعنى
الاسمى والمعنى الحرفى والمراد من المحسوس الجوهر والعرض لانهما محسوسان لكن احدهما بالذات والآخر
بالواسطة كما لا يخفى على من له بصيرة فى العلوم الحكمية **قوله** ويظهر اه اشارة الى دفع لسؤال
استعمال كلمة فى ههنا لان نفس المعنى ليس ظرفا لا لنفسه ولا لشيئ آخر لان الظرف اما زمان او مكان
ونفس المعنى ليس شيئا منهما والغير اعنى المتعلق ليس بظرف لمعنى الحرف واستعمال كلمة فى يكون
فى الظروف وحاصل الدفع ان المعنى الحرفى مشابه بالعرض فى اصل التبعية لشيئ آخر وان كان بينهما

التبعيتين فرق لان الاول تبعية في الملاحظة والثاني تبعية في الوجود فيصح ان ينسب ذلك المعنى
الحرفي لذلك الشيء بكلمة في كما ينسب العرض التابع للجوهر الى الجوهر بكلمة في والمعنى الاسمي شبيه
بالجوهر في عدم التبعية لشيء آخر فيصح ان ينسب الى نفسه بكلمة في كما ينسب الجواهر الى نفسه
بتلك الكلمة وان احتلج ببالك انه لا معنى لانتساب الشيء الى نفسه بكلمة في لان هذا يقتضي الظرفية
والشيء لا يكون ظرفا لنفسه كما هو الظاهر فاز ح بان مرجع نسبة الشيء الى نفسه بكلمة في عدم
قيامه بغيره وعدم كونه آلة لشيء آخر والله اعلم **قوله** آخر سوى ما فهم مما سبق وهو انه لما كان
المعنى الاسمي مفهوما من الكلمة من غير حاجة الى شيء آخر فيشبه الظرف في عدم الاحتياج لانه في
حق الاشتمال على المظروف لا يكون محتاجا الى شيء آخر فيصح استعمال كلمة في فيه لانه يكون ظرفا
مجازا ولما كان المعنى الحرفي آلة لشيء آخر وهو ذو الآلة يكون محيطا ومشتملا عليه احاطة المقصود على
غيره وهي الاحاطة المجازية من حيث اتفائه باتفائه كما هو المتقرر في المحيط والمحاط فيصح استعمال
كلمة في في ذلك الشيء الآخر وجعله ظرفا للمعنى الحرفي وههنا كلمات أخر لا نذكرها خوفا للاطناب
والله اعلم بالصواب **قوله** بهذا المعنى المشار اليه بهذا كون المعنى الحرفي مشابها بالعرض وكون
الغير مشابها بالجوهر كما هو المذكور فيما سبق والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان كلا من
الامرين المترتبين على كون المعنى الحرفي آلة من عدم صلاحيته لكونه محكوما عليه وبه ومن ذكر المتعلق
بخصوصه غير صحيح اما الاول فلان المحكوم عليه في قولنا كل رجل كذا آلة لملاحظة افراد الرجل من زيد
وعمرو وبكر وغير ذلك واما الثاني فلان ذكر هذه الافراد بخصوصها غير لازم معه وحاصل الدفع
ان المراد بآلتية المعنى الحرفي وتبعية للغير تبعية مثل تبعية العرض للجوهر يعني كما ان العرض والجوهر
موجودان في انفسهما لكن وجود احدهما تابع لوجود الآخر فكذلك يجب ان يكون المعنى الحرفي و
الغير حاصلان في الذهن بصورتين في انفسهما لكن يكون صورة احدهما تابعة لصورة الآخر وفي
مادة النقض ليس الحاصل في الذهن الا صورة واحدة فان كان هذا الحاصل محكوما عليه لم
يجب معه ذكر ما هو آلة له فلا يقدح في ما ذكر والله اعلم **قوله** والمراد بالغير دفع ما يتوهم من
ان المراد بالغير الحال بقرينة ما سيأتي في قول الشارح قدس سره وجعله آلة لتعرف حالهما
الخ فيلزم كون المعنى الحرفي آلة لحال نفسه وهو خلاف الواقع والدفع غني عن البيان فان قيل انه
يلزم التدافع بين الحاشية وقول الشارح بل بين قوليه لانه ذكر فيها ان المعنى الحرفي آلة لملاحظة
المتعلق نفسه وذكر فيه انه آلة لملاحظة حاله لا نفسه قلنا ان التدافع ليس بلازم لان ملاحظة
المتعلق يكون على طريقين احدهما بنفسه والآخر باعتبار حاله والمراد في الحاشية الطريق الثاني لا
الاول **قوله** ملتفت بالذات يرد ههنا انه لا فسلم لزوم الالتفات في المحكوم عليه والمحكوم به

بل اللازم فيهما الحصول بالذات آلا ترى الى ان المحكوم عليه فى القضية المحصورة هو الطبيعة على المذهب التحقيق مع انها غير ملتفتة بالذات ودعوى البداهة غير مسموعة ويمكن ان يجاب عن ذلك الايراد بان الحصول بالذات ايضا منتفى فى المعنى الحرفى لان حصوله تابع لحصول المتعلق هذا ما ظهر لى ثم قال الفاضل المدقق ثم المراد بالصلاحية المثبتة والمنفية الذاتية كما يجئ فى كلامه قدس سره فلا يرد النقض بالحدث الذى دل عليه الفعل لانه من حيث انه قصدا وملحوظ فى ذاته ولم يصلح لان يحكم عليه و ذلك لانه يقتضى صحة الحكم عليه وبه اذا اخذ فى حد ذاته وان لم يقع محكوما عليه اذا اخذ مع اعتبار الواضع ان يكون مسندا ابدا لئلا يلزم خلاف وضعه وكذا بالضمائر المرفوعة المتصلة لانها لا تصلح لان يحكم بها ووجه عدم ورود النقض مستفاد بما سلف آنفا على انه يمكن ان يقال الواو فى قوله وبه بمعنى او فلا نقض والله سبحانه اعلم انتهى **قوله** تفسير لقوله آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المقصود يتم على قوله مستقلا بالمفهومية فلم زاد الشارح ملحوظا فى ذاته والدفع عنى عن البيان لكن بقى شئ وهو ان مقتضى البلاغة وجود النكتة فى ايراد التفسير فاقول بتوفيق الله تعالى فى بيانها ان الشارح اذا قال مستقلا بالمفهومية فتوهم ان المراد بالمفهومية الفهومية من اللفظ وهذا لا يصح لان الكلمات كلها متساوية الاقدام فى ذلك كما سبق فقال لدفع هذا الوهم ملحوظا فى ذاته يعنى ان المراد من الاستقلال بالمفهومية الملحوظية فى ذاته والله اعلم **قال الشارح** قدس سره ولزمه تعقل آه دفع ما يرد من ان الملحوظ فى ذاته لا يحتاج الى شيئ آخر ولا يلزمه تعقل غيره والابتداء ليس كذلك لانه يلزمه تعقل المتعلق وهو ما منه الابتداء والابتداء محتاج اليه وان لاحظ العقل قصدا وبالذات فكيف يكون الابتداء مستقلا بالمفهومية وملحوظا فى ذاته وحاصل الدفع ان تعلق ما منه الابتداء على نحوين احدهما على سبيل الاجمال والآخر على سبيل التفصيل والمنافى للاستقلال هو الثانى واللازم للابتداء هو الاول والله اعلم **قوله** لان المتعلق آه دفع ما يرد من ان قول الشارح من غير حاجة الى ذكره غير صحيح لان الابتداء اذا لزمه تعقل متعلقه وان كان اجمالا وتبعا فيحتاج الى ذكره بلفظه لان تعقل الشيئ يكون من لفظه وحاصل الدفع ان المتعلق الاجمالى مفهوم من لفظ الابتداء فما الحاجة الى ذكره بلفظه ثم لو لم يفهم من لفظ الابتداء لكانت الحاجة الى ذكره بلفظه ماسة للزومه له **قوله** ولما كان دفع ما يرد من ان فهم المتعلق من لفظ الابتداء ضمنى ومن لفظه صريحى والصريح اولى من الضمنيات فلم لا يذكر لفظه ويكتفى بفهمه ضمنا وحاصل الدفع ان التفات المتعلق فى هذه الملاحظة اعنى ملاحظة الابتداء قصدا وبالذات تبعى فيكتفى بفهمه تبعا ايضا **قوله** لو كان اى المتعلق ايضا **قوله** لا يحتاج آه اى لفهم هذا المتعلق **قوله** ذكر متعلقه قال الفاضل المدقق وضع الظاهر موضع المضمر احترازا عن توهم رجوع الضمير الى لفظ الابتداء فان كون المتعلق

ملتفتا بالذات لا يقتضي ذكر لفظ الابتداء بل ذكر المتعلق بضم كلمة اخرى الى لفظ الابتداء انتهى اقول
وبالله التوفيق انه لو اريد من المتعلق الابتداء ويكون الباء بمعنى مع ويكون المراد من الكلمة الاخرى
الكلمة الدالة على المتعلق لكان له ايضا وجه ووضع الظاهر موضع المضمر على هذا يكون لبعد
المرجع والله اعلم **قوله** ليدل عليه الضمير راجع الى الكلمة بتاويلها بالمضموم فلا يرد ما يرد عليه فافهم
قال الشارح قدس سره فقط كلمة قط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه
جزاء شرط محذوف اى اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله
معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظا آخر ايضا على هذا المعنى
كلفظ الاول قلت الحصر اضافى بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون
مدلول من اما المراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر آخر فى كونه دالا عليه وقوله لا حاجة فى الدلالة
الخ بيان له **قوله** من حله على كذا قيل ما حاصله ان فى هذه العبارة اشارة الى دفع ما يرد من ان الدلالة
صفة اللفظ فيكون المعنى ولا حاجة للفظ الابتداء فى دلالته على المعنى اذا لاحظه العقل قصدا و
بالذات الى ضم كلمة اخرى دالة على متعلقه ويفهم من هذا ان الابتداء اذا لاحظه العقل من حيث انه حالة
بين السير والبصرة كان اللفظ الدال عليه وهو كلمة من محتاجا الى ضم كلمة اخرى فى الدلالة على معناه
وحاصل هذا ان القصور فى دلالة الحرف والمتقرر خلاف ذلك لان الدلالة تابعة للوضع والالفاظ
كلها متساوية الاقدام فى الوضع وحاصل الدفع ان الدلالة فى قوله ولا حاجة فى الدلالة صفة المتكلم
فيكون المعنى ولا حاجة للمتكلم حين افادته للسامع فى دلالته لفظ الابتداء على معناه المقصود بالذات
الى لفظ آخر ويفهم من هذا ان المتكلم محتاج حين الافادة فى دلالة اللفظ الموضوع للابتداء الملحوظ
حالة بين السير والبصرة الى كلمة اخرى ولا غبار عليه قال الفاضل المدقق زاد على هذا القول والتحقيق
بان ما ذكره هذا القائل لا يعين كون الدلالة صفة المتكلم لجواز كون الدلالة عليه مصدرا مجهولا
صفة للمعنى ايضا ولا غبار عليه لان احتياج المعنى تصورا والتفاتا الى الغير يستلزم احتياجه فهما من
اللفظ الى ذلك الغير فتدبر انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود القائل دفع الايراد وبيان غرض
المحشى لا حصر الدفع فى هذا الطريق فقط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا الخ اى استقلال
المعنى بالمفهومية وملاحظته بالذات بمعنى انه اذا انتقلت الكلمة الموضوعة بازاء المعنى الى الذهن السامع
انتقل معناها اليه من غير حاجة الى شيء آخر فيكون الكلمة كالظرف للمعنى وهذا المعنى وان كان
معنى مجازيا الا انه لما شاع قولهم الالفاظ قوالب المعانى باعتبار انفهامها منها صادت كلمة فى مجاز
متعارف فيجوز استعمالها فى التعريف كذا قال مولانا عبد الحكيم **قوله** يعنى انها ليس الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان الحصر انما يكون لدفع احتمال آخر والاحتمال الآخر هنا ليس بموجود فكيف يستقيم

الحصر المنصوص بقول الشارح وهذا هو المراد الخ وحاصل الدفع ان الاحتمال الآخر موجود ههنا فالحصر يكون فى محله **قوله** حتى يخلو اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاحتمال الآخر اذا كان موجودا فلم لا يجوز ان يراد ذلك الاحتمال وحاصل الدفع ان من المرادة ذلك الاحتمال يلزم المحذور ان كما بينها الفاضل المحشى بنفسه فيكون الحصر المذكور فى الشرح مستقيما والله اعلم **قوله** الكلام قال مولانا عبد الحكيم لم يقل حتى يلزم استدراك **قوله** فى نفسه اشارة الى انه حينئذ يخلو تمام التعريف عن الفائدة اذ كون المعنى لولا للاسم يفهم من كلمة ما انتهى ولعل وجهه ان كلمة ما عبارة عن الكلمة والدلالة على المعنى معتبرة فى مفهومها وهذه الدلالة مستلزمة لذلك الكون وفيه ان من اجزاء التعريف كلمة ما وهى على هذا لا يخلو عن الجدوى قال مولانا المدقق ما حاصله ان الكلام عبارة عن توصيف ما يدل على معنى فى نفسه لان كل كلمة دالة على معنى بالوضع انتهى وفيه ان الكلام من الكلام اللفظ بل هو المأخوذ فى تعريفه فالتوصيف ليس بلفظ ويحتمل ان يكون المراد من الكلام الكلام الذى يكون كون المعنى فى نفس الكلمة مضمونا له وهو فى نفسها لانه فى الاصل كاين فى نفسها ومضمون هذا ليس الا الكون فى نفس الكلمة والله اعلم **قوله** الجدوى اى الفايدة الجديدة لان فايدة فى نفسه على ذلك التقدير تكون معلومة مما دل على معنى **قوله** ويدخل الحرف لعدم وجود القيد المخرج له على ذلك التقدير فى تعريف الاسم **قوله** انها الضمير راجع الى الكلمة التى نسب المعنى اليها بكلمة فى يعنى كلمة الاسم والفعل لا الى الكلمة مطلقة حتى يرد ما يرد فافهم **قوله** تنتقل معها يعنى بعد العلم بالوضع **قوله** كظرف اى ظرف ملو **قوله** فلذا اى لتشبيه الكلمة بالظرف فى الانتقال **قوله** فمعناه انه وليس معناه ان المعنى الحرفى مدلول الغير لانه لا يخفى بطلانه **قوله** لم ينتقل معها الضمير راجع الى الحرف بتأويل الكلمة اقول وبالله التوفيق انه اذا لم ينتقل المعنى مع الحرف الى ذهن السامع بل يكون الانتقال حين ذكر الغير يلزم القصور فى دلالة الحرف والمذكور فيما سبق انه لا قصور فى دلالة الحرف فيلزم التدافع فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لا من حيث هو هو اشارة الى دفع ما يرد من ان الضمير فى لاحظه راجع الى الابتداء المخصوص كما سيظهر لك والحالية بين السير والبصرة مثلا لازمة له فما الحاجة الى قول الشارح من حيث هو حالة بين السير والبصرة وحاصل الدفع ان الحالية بينهما مثلا وان كانت لازمة له فى نفس الامر لكن يمكن اعتبار من حيث هو هو فى الابتداء الخاص ايضا فلا بد من اعتبار كونه حالة بين السير والبصرة ليخرج ذلك الاعتبار لان الابتداء الخاص فى ذلك الاعتبار معنى اسمى والله اعلم **قوله** وهو معنى قائم آه قال مولانا عبد الحكيم عطف تفسيرى لقوله هو هو اى لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه بهذا الاعتبار معنى اسمى ملحوظ فى ذاته ونسبته الى السير والبصرة

قوله الابتداء الخاص من حيث انه مفهوم من المفهومات ومعنى من الاشياء ١٢ منه

ملحوظة تبعا اى باعتبار انها رابطة بينهما ملحوظة تبعا لهما على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم
به فانها من حيث انها قايمة بالطرفين ملحوظة بتبعهما لا يمكن حصولها فى الذهن بدونهما مدلولة
للرابط بخلاف ما اذا لوحظت فى حد ذاتها وجعل قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانها حينئذ يكون
مدلولا اسميا يدل عليها بقولنا النسبة التى بين الطرفين ويصح ان يكون محكوما عليها وبها انتهى
اقول وبالله التوفيق ان مراده ان مجموع الاعتبارين فى الابتداء الخاص الذين يكون باحدهما معنى
اسميا وبالآخر معنى حرفيا فلا خدشة عليه لكن من اين يعلم ان عبارة معنى قايم بالسير بالقياس
الى البصرة يفهم منه الاعتبار الذى يكون الابتداء الخاص به معنى اسميا حتى يكون عطفيا تفسيريا
لقوله من حيث هو هو بل المعلوم من العبارة فى استشهاده وضع هذه العبارة للاعتبار الذى
يكون الابتداء الخاص به معنى حرفيا لان النسبة التى كانت مدلولة اسمية مدلولية لقولهم النسبة
التى بين الطرفين بذكر بين دون القيام والنسبة التى كانت مدلولة حرفية النسبة فى حال قيامها
بالطرفين بذكر القيام دون البين وان كان مراده وضع هذه العبارة اى معنى قايم بالسير بالقياس
الى البصرة للاعتبار الاستقلالى فى الابتداء الخاص فهذا امر آخر لا بد له من الاثبات فالاولى ان يفهم
الفاضل المحشى من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المناسب لك ان تقول واذا لاحظ العقل
من حيث انه معنى قايم بالسير بالقياس الى البصرة لان ذكر لفظ القيام متعارف فى الاعتبار الغير الاستقلالى
وذكر لفظ بين متعارف فى الاستقلالى كما يعلم من قول مولانا عبد الحكيم فى بيان استقلال النسبة
وعدمها هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا البيان والله اعلم **قوله** اى لتعرف آه اشارة الى دفع
ما يرد من ان المعلوم من عبارة الشارح ان بين الابتداء الخاص وحال السير والبصرة تغايرا لانه
جعل آلة له وآلة الشيء يكون مغايرا له والامر ههنا ليس كذلك لان الحال ههنا ليس الا الابتداء كما
يخفى وحاصل الدفع ان المراد بالحال ليس الا الابتداء وترد ههنا امران الاول انه اذا اريد من الحال
الابتداء فما فايدة اضافة الحال الى ضمير السير والبصرة كما فعله الشارح قدس سره حيث قال لحالهما
والثانى انه يلزم آلية الشيء لنفسه وهذه من المستحيلات والجواب عن الاول ان المقصود ليس آلية
الابتداء لنفسه من حيث ذاته بل من حيث كونه حالة للطرفين فظهر فائدة الاضافة وعن الثانى ان الابتداء
الخاص باعتبار الوجود العقلى آلة لنفسه باعتبار كونه حالة للطرفين فحصل التغاير وان كان اعتباريا
فلا يلزم آلية الشيء لنفسه الى الاول اشار الفاضل المحشى بقوله لا من حيث هو هو والى الثانى
بقوله بل من حيث هو الخ قال الفاضل المدقق اى لتعرف حقيقته وهو الابتداء المطلق عبر عنه
بنفسه لان الحصة عبارة عن الحصة الكلية والخصوصية خارجة عنها انتهى اقول وبالله التوفيق
ان التغاير بين الحصة والطبيعة وان كان اعتباريا لا امر ثبت فيهم فارادة الطبيعة من الحصة

من غير ضرورة داعية غير سديدة آن قيل ان الضرورة ههنا داعية وهو لزوم التبة الشيئ لنفسه قلنا هذا لا يندفع بتلك الارادة لان الفاضل المحشي يقول بعيد هذا بل من حيث انه حال للطرفين والمفهوم منه ليس الا آلتية الحصة للحصة والله اعلم **قوله** ومن منسوبا تهما اشارة الى دفع مايرد من ان حال الشيئ ما يكون قايما به والابتداء ليس قايما بالسير والبصرة فكيف يكون حالهما وحاصل الدفع ان المراد من الحال المنسوب والمنسوبية في الابتداء الى السير والبصرة يحمل الملحوظ منه عليهما وهو المبتدى والمبتدى منه **قوله** اى معنى الخ اشارة الى دفع مايرد من ان المراد بالمفهومية المفهومية من اللفظ واذا كان غير مستقل فيه بل يحتاج الى الشيئ آخر يلزم منه القصور في الدلالة والدفع غني عن البيان ولم يفسره بغير الملحوظ في ذاته وان اقتضت المقابلة التفسير به لشمولها الفعل ايضا **قوله** اى لا يمكن اشارة الى دفع مايرد من ان تعقل الابتداء الخاص لا يتوقف على ذكر اللفظ الموضوع بازائه فضلا عن ان يتوقف على ذكر متعلقه لان تعقل الشيئ هو حصوله في العقل وهو لا يتوقف على الالفاظ التي يعبر بها عنه كما لا يخفى ومن انه لا حاجة الى قول الشارح ولا ان يدل عليه لان مفاد العبارتين واحد وحاصل الدفع انه ليس المراد تعقل المتكلم بل تعقل السامع اللفظ الموضوع بازاء الابتداء الخاص في توقف تعقله بهذه الحيثية على ذكر المتعلق مما لا يخفى على احد واذا اريد هذا فلا يلزم التكرار ايضا لان مفاد الاول امتناع انفهامه بدون ذكر متعلقه ومفاد الثاني امتناع افهامه بدون ضمه **قوله** وبذلك انتقل اشارة بذلك الى تعقل المتعلق الذي يتوقف عليه تعقل الابتداء الخاص بالنظر الى السامع **قوله** لكونه ملتفتا بالذات علة لقوله صريحا يعني لو كان المتعلق ملتفتا بالتبع لكفت دلالة الابتداء عليه كما قاله الفاضل المحشي سابقا واما وجه كونه ملتفتا بالذات لان الابتداء في هذه الالفاظ ملتفت بتبعه فلو كان هو ايضا ملتفتا بالتبع لزم وجودهما بالعرض بدون ما بالذات والله اعلم **قوله** ولعموم الخ عطف على قوله لكونه ملتفتا الخ فيكون الغرض من هذه العبارة ذكر الدليل الآخر لقوله صريحا وحاصله ان وضع كلمة من مثلا يعني بواسطة الامر الكلي والموضوع له خاص وهو الجزئيات وخصوصية الموضوع له لا يستفاد فيما كان وضعه عاما وما وضع له خاصا بدون الضميمة فلا بد من ذكر المتعلق ليكون ضميمة والفرق بين الدليلين مذكور في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها اما كون هذا الوضع عاما فلان كونه خاصا يستلزم تصور الوضع حين الوضع امورا لا تحصى وهذا باطل سواء كانت النفس قديمة او حادثة لوجود مرتبة العقل الهيولاني وفيه ان ثبوت هذا التالي على تقدير حدوث النفس واما على تقدير قدمها فكلا كما لا يخفى على من له بصيرة في صناعة الميزان **قوله** لانها لا تستعمل الخ اشارة الى دفع مايرد من انه من اي يعلم وضع كلمة من للجزئيات لم لا يجوز ان تكون موضوعة للمفهوم الكلي مع انه يلزم من وضعها للجزئيات اشتراكها والقول بالاشتراك فيما ليس

ابعاد من احد وحاصل الدفع ان كلمة من مستعملة فى الجزئيات ولا يستعمل فى المفهوم الكلى فالاستعمال دليل الوضع واما القول بالاشتراك فليس بصحيح لان تعدد الوضع من شرائط الاشتراك والوضع ههنا واحد كما لا يخفى آن قيل ان الاستعمال لو كان دليل الوضع لكان المعنى المجازى ايضا موضوعا لتحقق الاستعمال فيه والامر ليس كذلك قلنا ان الاستعمال على قسمين احدهما بلا قرينة والآخر معها ودليل الوضع هو الاول الموجود ههنا وفى المجازات الثانى الذى ليس بدليل الوضع والله اعلم

قوله والقول الخ دفع ما يرد من ان المجازات المتروكة الحقايق من الجائزات عندهم فلم لا يجوز ان يكون كلمة من موضوعة للمفهوم الكلى ولا تستعمل فيه اصلا وحاصل الدفع ان القول بذلك المجاز يحتاج فى مادة نص الواضع بوضع لفظ لمعنى لم يستعمل هذا اللفظ فى هذا المعنى اصلا فيها ونص الواضع على وضع كلمة من للمفهوم الكلى لم ينقل من احد فيكون القول بهذا الاحتمال مما لا ضرورة اليه فى بدو الضرورة لا يصح هذا القول قال الفاضل المدقق فى وجه عدم الضرورة فى هذا الاحتمال هذا لانه لم يرو من الواضع نص على وضعه لمعنى كلى كذلك ولم يستعمل فيه ولا يثبت الوضع الا بالنص حتى انتهى اقول وبالله التوفيق انه لا حاجة الى قوله ولم يستعمل فيه بل كيف يذهب الوهم اليه لانه لا يكون على تقدير الاستعمال مجازا متروك الحقيقة والله اعلم قوله ثم الظاهر الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه يلزم المخالفة بين الحاصل والمحصول لانه يعلم من الثانى انه لا فرق بين الموضوع له للفظ الابتداء والموضوع له لكلمة من الالفاظ كما لا يخفى والمفهوم من الاول ان الموضوع له للفظ الابتداء معنى كلى والموضوع له لكلمة من معنى جزئى ولا يخفى ما بين الكلى والجزئى من المغايرة وهل ذلك الا المخالفة وحاصل الدفع ان المغايرة بينهما من المسلمات فيما بينهم لكن اذا كان الجزئى جزئيا حقيقيا والجزئى ههنا جزئى اضافى فلا مغايرة بين الكلى والجزئى الاضافى الا فى العنوان والمراد من الاضافية الاعتبارية قوله لانها حصص آه هذا دليل لكون تلك الجزئيات اضافية اى اعتبارية وحاصله ان تلك الجزئيات جزئيات الابتداء كما هو الظاهر وكلما هى جزئيات الابتداء تكون حصصا لان الابتداء معنى مصدرى لا جزئيات له الا الحصص كما تقرر فى مقره فينتج القياس الاول الا ان تلك الجزئيات حصص وكلما هى حصص فهى جزئيات اعتبارية لان الحصة عبارة عن الطبيعة المقيدة بقيد بكون القيد خارجا عنها والتقيد داخلا فيها فينتج الى ان تلك الجزئيات جزئيات اعتبارية وهل هذا الا المطلوب والله اعلم قوله لوحظت تبعا بيان الواقع ولا دخل له فى الاستدلال والله اعلم قوله واثبات الافراد آه اى الافراد الحقيقية فلا يرد ما يرى من التدافع فى العبارة بان المحشى اثبت الافراد له آنفا قوله والظاهر ايضا آه اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان قيد المتعقلة من حيث انها الخ مما لا حاجة اليه لان تلك الجزئيات فى انفسها تأبى عن الالتفات قصدا وحاصل الدفع انا لا نسلم الاباء بل الظاهر الجواز لان من المتقررات

اى استعمال الالفاظ الموضوعة باذاتها للموضوع لها فى انفسها فلا يجوز فيها الانفهام كلامهم ما يرد

ان كل مفهوم يلاحظه العقل تبعا ليمكن ان يلاحظه قصدا **قوله** لكن الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الملاحظ القصدى اذا كان جائزا فى تلك الجزئيات فما الباعث على الشارح فى ايراد هذا القول وحاصل الدفع ان فى صورة الملاحظة القصدى يخرج تلك الجزئيات عن كونها من المعانى الحرفية والشارح ههنا فى صدد بيان المعانى الحرفية **قوله** قيل ان معنى الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول الاشارة الى التعريض على الظاهر الاول بانا لا نسلم كون معنى من جزئيات الابتداء فضلا عن ان تكون من الجزئيات الاضافية لانه لو كان من جزئياته لكان الابتداء محمولا عليه وهو باطل لان معنى من لا يصلح لان يكون محكوما عليه ويمكن ان يجاب بان استحالة حمل الابتداء على معنى من اذا كان فى لباس من المسلمات واما اذا لم يكن فى لباسها فغير مسلمة لانه يقال الابتداء الخاص ابتداء **قوله** بل الابتداء من لوازمه يخلو بالبال ان كون شئ لازما لشئ آخر لا ينافى كون الشئ الثانى من افراد الشئ الاول لان الكلى منقسم الى الذاتى والعرضى المنقسم الى اللازم والمفارق ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من اللوازم اللوازم الغير المحمولة بالحمل المواطاة وبين اللازم الغير المحمول بذلك لشئ وفرديته له منافاة كما لا يخفى على من طالع كتب الميزان **قوله** واما فى نفسه الخ يحتمل ان يكون المراد من هذا القول التعريض على الظاهر الثانى والجواب عنه مثل الجواب الاول **قال** الشارح قدس سره واذا عرفت هذا الخ اعلم ان ههنا علوم اربعة علم ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية وعلم ان المراد بكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وعلم ان المراد من كينونة المعنى فى غيره عدم الاستقلال بالمفهومية وعلم ان المراد من كينونة المعنى فى غير الكلمة عدم دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها وكل منها مستفاد مما سبق اما الاولان فمما قاله المصنف مع محصوله الى قول الشارح واذا لاحظه العقل واما الثانيان فمن قوله واذا لاحظه العقل الى قوله وهذا هو المراد بقولهم مرآة كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله** وعلمت الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه كما يعلم مما سبق ان المراد بكينونة المعنى الخ كذلك يعلم مما سبق ان المراد بكينونة المعنى فى غيره عدم الاستقلال وبكينونة المعنى فى غير الكلمة عدم الدلالة فلم لم يقل الشارح قدس سره وعلمت ان المراد بكينونة المعنى فى غيره الخ على قياس ما قاله مع نحو تغير وحاصل الدفع ان فى العبارة تقديرا العاطف مع المعطوف وانما قدره لان الضد لقرب خطوره بالبال مع الضد الآخر والله اعلم **قوله** من المعانى او فى الخ قال مولانا عبد الحكيم معترضا على الفاضل المحشى بان قوله من المعانى وقوله او فى كلمة اخرى بيان للغير الا ان الاول على تقدير رجع الضمير الى المعنى والثانى على تقدير رجع الضمير الى ما التى هى عبارة عن الكلمة فما الوجه فى ايراد كلمة من فى المبين الاول وكلمة فى فى المبين الثانى وكذلك ما الوجه فى تعريف المبين الاول وتنكير الثانى ولجاب الفاضل المدقق عن اعتراضه بان قول الفاضل المحشى وفى كلمة اخرى عطف على قوله فى غيره وليس عطفا

على من المعانى حتى يكون بيانا للغير كالمعطوف عليه فلا يرد ما يرد تعريفهم من قوله من المعانى بطريق الامر ان الضمير اذا رجع الى المعنى يكون المعنى موصوف الغير ومن قوله او فى كلمة اخرى بطريق الاشارة ان الضمير اذا رجع الى الكلمة يكون الكلمة موصوفة للغير اقول وبالله التوفيق ان استعمال احد حروف الجارة موضع الآخر شايع فيما بينهم وكون النكرة الموصوفة فى حكم المعرفة ايضا شايع فيحتمل ان يكون كلمة فى بمعنى من فلا يوجد المخالفة بين المبينين فى المعنى وان كان المناسب للفاضل المحشى ان يذكر مآل العلم الرابع ايضا لان المذكور مآل العلم الثالث كما سبق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهذا هو الظاهر يرد ههنا ان وجه ظهور عبارة المفصل فى ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى كما هو المفهوم من المحصل لا يخلو اما ان يكون عدم المسبوقية بوجه الحصر كما هو الظاهر من عبارة الشارح واما ان يكون قرب المرجع ورد العبارة الى ما هو المشهور وحمل العبارة على ما هو ملاك امتياز الحرف عن اخويه كما قال بها الفاضل المحشى فان كان الثانى فلا فرق فى عبارة المصنف وعبارة المفصل لجريان تلك الوجوه فى عبارة المصنف ايضا فلو كانت عبارته ظاهرة فى ارجاع الضمير الى كلمة ما وعبارة المفصل ظاهرة فى ارجاع الضمير الى المعنى وان كان الاول فلا نسلم الاستلزام لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور ارجاع الضمير الى كلمة ما لا على ظهور ارجاع الضمير الى المعنى وبينهما من التفاوت ما لا يخفى واجيب عنه باختيار الشق الثانى بان يقال انا نسلم جريان هذه الوجوه فى عبارة المصنف ايضا لكن ههنا شئ آخر وهو الموافقة مع ما سبق بخلاف عبارة المفصل لعدم وجدانه هناك والموافقة مع ما سبق امر معروف بهذا التقرير ظهر ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقيتها آه ليس علة للظهور كما سيصرح به الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** الى ما هو المشهور فان الشايع عندهم الشئ فى نفسه لا الشئ فى نفس داله **قوله** وحملها الخ المراد من الحمل الحمل بطريق الصراحة والا فقد سبق من الشارح قدس سره ان مآل الاحتمالين واحد وهو الاستقلال بالمفهومية فى المعنى الاسمى والفعلى وعدم الاستقلال فى المعنى الحرفى فكيف يقال على احتمال رجع الضمير الى المعنى يحصل الحمل على ما هو مدار الامتياز وعلى احتمال رجع الضمير الى كلمة ما لا يحصل الحمل المذكور هذا ما ظهر لى والله اعلم **قوله** اى لم يصرف الخ اشارة الى دفع ما يرد على الشارح بان الظاهر من قوله لعدم مسبوقيتها الخ انه تعليل لظهور عبارة المفصل فى ارجاع ضمير فى نفسه الى المعنى وهو غير مستلزم له لان العدم المذكور يدل على عدم ظهور كون ما مرجعا اليها لا ظهور كون المعنى مرجعا اليه كما لا يخفى على المتأمل الصايب وحاصل الدفع ان قول الشارح قدس سره لعدم مسبوقيتها ليس علة للظهور المذكور بل علة لعدم الصرف عن الظاهر المقدر ههنا اقول وبالله التوفيق لو فهم عدم ظهورية كون ما مرجعا اليها من هذا التعليل وظهورية كون المعنى مرجعا اليه من عدم القول بالفصل لكان لتعلق قول الشارح لعدم الخ بقوله

اى اولى بالمال منه

ظاهرة ايضا وجه قال مولانا عبد الحكيم ولا يخفى ان المناسب ان يكون مناط هذه الحاشية قوله لعدم مسبوقيتها انتهى ويعلم من قول الفاضل المدقق ان المناسبة مع هذا القول موجهة ايضا لانه تقدير للجزء الآخر لهو المذكور في هذا القول والتقدير وهو اى معنى الاخير غير مصروف عن الظاهر لعدم مسبوقيتها الخ اقول وبالله التوفيق ان عدم الصرف عن الظاهر موجود في عبارة المفصل لا في هواى المعنى الاخير فالمناسب ان يكون غير مصروف عن الظاهر خبرا لعبارة المفصل ويكون التقدير وعبارة المفصل غير مصروف آه لا لقوله وهو فالجواب عن اعتراض مولانا عبد الحكيم باحداث احتمال كون تعلق هذه الحاشية بقوله وارجاع الضمير الخ من اعمال الناصحين قال الشارح قدس سره وبما سبق الخ اشارة الى دفع ما يرد على تعريف الاسم جمعا وتعريف الحرف منعا فان فوق وقدام وخلف وتحت الى غير ذلك من الاسماء اللازمة للاضافة اسماء مع ان معانيها متعلقة بالنظر الى غيرها الذى هو المضاف اليه لا بالنظر الى نفسها فتخرج عن الاسم وتدخل فى الحرف وحاصل الدفع ان حالها كحال الابتداء المطلق فكما ان لزوم تعلق المتعلق الاجمالى فيه غير مضر لاستقلاله كما سبق كذلك لزوم تعقل المتعلق الكلى الاجمالى لها غير مضر لاستقلاليتها واسميتها قوله كذلك المشار اليه بكذلك الاستقلال بالمفهومية اذ لا دخل فى صحة الاخبار عن شىء وبه لكون ذلك الشيء كليا اذ الاخبار عن الجزئيات اذا كانت مستقلة ايضا واقع كذا افهم من الحاشيتين اقول وبالله التوفيق ان من المتقررات فيما بينهم ان حكم المجموع يكون غير حكم الجزء فلو جعل المشار اليه بكذلك مجموع كون معانيها كلية ومستقلة بالمفهومية لكان له ايضا وجه لانه لا شك فى ترتب صحة الاخبار على هذا المجموع وان لم يكن لكل واحد من الاجزاء دخل فى الترتب قوله لازمة الظرفية اى لا تستعمل الا مفعولا فيه قوله لانا نقول الخ وحاصل الدفع ان الاستقلال يقتضى صحة الحكم بالنظر الى الذات فامتناع الحكم بالنظر الى العارض لا يضر الاستقلال والموجود ههنا الامتناع بالنظر الى العارض لا بالنظر الى الذات قوله المفهوم المستقل اقول وبالله التوفيق يعلم من ههنا ان المشار اليه بكذلك السابق الاستقلال فقط والله اعلم قوله ذلك العارض المراد من العارض ما يمتنع انفكاكه سواء كان داخلا او خارجا لا الخارج الممتنع الانفكاك كما هو المشهور فلا يرد ما يرد فافهم قوله كمتى فانه موضوع للزمان الذى فعل فيه من حيث انه فعل فيه قوله او خارجا طارئا فى الاستعمال قوله كالظروف المذكورة فان قدام مثلا موضوع للمكان المتقدم مطلقا الا انه لا يستعمل فيه الا اذا فعل فيه من حيث انه فعل فيه قال الشارح قدس سره لكن لما جرت الخ هذا استدراك لما يتوهم من ان ذكر المتعلق اذا كان غير واجب فى تلك الاسماء لكون معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية فلم يكون المضاف اليه لازما عليها لها كما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذكر المضاف

يعنى ان تعقل المتعلق لازم لها فى الجملة اجمالا وتبعا وتفصيلا لا حاجة اليه لكنه لا يضر حاشية مولانا عبد الحكيم وحاشية مولانا المدقق ١٢ منه

الیه لانهما طلبنا لها کما هو المتقرر وحاصل الدفع ان لزوم ذکر المضاف الیه فی العادة لفهم الخصوصیة لا لفهم اصل المعنی **قوله** یعنی ان العادة الخ دفع ما یتوهم من ان التقریر المذکور جار فی الحروف ایضا بان یقال لم لا یجوز ان تکون الحروف موضوعة لمعان کلیة مستقلة بالمفهومیة لکن العادة جرت فی استعمالها فی متعلقات خاصة لانها الغرض من وضعها فذکر المتعلق لفهم الخصوصیة لا لفهم اصل المعنی فلا فرق بین تلک الاسماء اللازمة الاضافة والحروف بکون الاول مستقلة والثانی غیر مستقلة وحاصل الدفع ان جریان العادة فی الاسماء اللازمة الاضافة ثابت بانها تستعمل فی المفهومات الکلیة ویستفاد الخصوصیة من ذکر المضاف الیه وجریان العادة بهذه النحو فی الحروف غیر معقول والا لصح الاخبار عنها کما فی قولنا ابتداء سیر البصرة موجود لان الابتداء فی هذا القول مستعمل فی المعنی الکلی والخصوصیة مستفادة من ذکر المضاف الیه فالاخبار عنه صحیح والاخبار عنها لیس بصحیح **قوله** فتامل اشارة الی انه لم لا یجوز ان یکون امتناع الاخبار عنها بالنظر الی العارض لا بالنظر الی الذات کما فی تلک الاسماء اللازمة الاضافة بعینها فلا فرق بین تلک الاسماء والحروف والله اعلم

قال الشارح قدس سره ولما کان الفعل الخ اشارة الی دفع ما یرد ههنا من ان قوله غیر مقترن الخ مما لا حاجة الیه لان ارادة لاخراجه لان معنی الفعل مرکب من النسبة وهی غیر مستقلة والمرکب من المستقل وغیر المستقل غیر مستقل فلا یدل علی معنی فی نفسه لان المراد منه المعنی المستقل وحاصل الدفع ان المراد من المعنی فی قوله علی معنی فی نفسه المعنی التضمنی ولا شک فی استقلال المعنی التضمنی للفعل کما لا یخفی فلا یکون القید الاول المذکور فی التعریف مخرجا للفعل فثبت الحاجة الی اخراجه بالقید الآخر وههنا بحث وهو ان تعریف الاسم غیر مانع لدخول الفعل فیه لانه یدل علی معنی تضمنی مستقل غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو الزمان لان اقتران الشیء بنفسه غیر معقول ویمکن ان یجاب بان قوله غیر مقترن الخ فی حد الاسم فی قوة السلب الکلی فالاقتران الماخوذ فی الفعل یکون فی قوة الایجاب الجزئی لانه نقیضه فمعنی تعریف الاسم انه کلمة دلت علی معنی تضمنی مستقل لا یکون فرد من افراده مقترنا باحد الازمنة الثلثة وهذا لا یصدق علی الفعل لان معناه التضمنی الذی هو الزمان وان کان غیر مقترن باحد الازمنة الثلثة لکن المعنی التضمنی الآخر الذی هو الحدث مقترن بذلک الاحد والله اعلم **قوله** یعنی انه الخ الغرض من هذه العبارة علی ما یخطر بالبال تقریر الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما کان الخ وتقریر جوابه لکن مع ادنی تغیر وهو الذی اشار الیه بقوله ما یشمل المعنی التضمنی **قوله** ما یشتمل ایماء الی دفع ما یرد ههنا من انه اذا ارید بالمعنی فی قول المصنف علی معنی فی نفسه المعنی التضمنی کما هو ظاهر کلام الشارح قدس سره فیخرج کثیر من الاسماء عن حد الاسم وهی الاسماء التی تکون معانیها بسیطة لعدم وجود المعنی التضمنی لتلک الاسماء وحاصل الدفع ان

ای الفرق بین الاسماء اللازمة الاضافة و الحروف ۱۲ منه

ای المطابق للتبادر ههنا ۱۲ منه

مقصود الشارح من قوله ولما كان الخ عدم ارادة خصوص المعنى المطابقي من المعنى في قول المصنف
على معنى في نفسه لا تخصيصه بالمعنى التضمني كما هو المتوهم من ظاهر عبارة الشارح قدس سره
اعلم ان استلزام الدلالة التضمنية وكذا الالتزامية للمطابقية امر ثبت فيما بين المنطقيين وغير
مثبت عند الاصوليين واهل العربية لان الدلالة المطلقة تابعة عند هؤلاء للارادة ولا استلزام
بين ارادة المعنى التضمني وارادة المعنى المطابقي كما لا يخفى على من له بصيرة بخلاف المنطقيين فان
الدلالة المطابقية وحدها تابعة للارادة واذا دريت هذا علمت ان التطويل الذي ذكر في الحاشيتين
المشهورتين مستغنى عنه وفي ذلك التطويل كلمات أخر لكن ترك التعرض لها لاجل افضائه الى
التطويل اولى والله اعلم **قوله** لان المعنى المطابقي اقول وبالله التوفيق رئيت في بعض الكتب ان
المعنى المطابقي للفعل امر واحد اجمالي يحلله العقل الى الزمان والحدث والنسبة الى فاعل ولا يخفى
ان هذا الامر الواحد الاجمالي امر مستقل فلو اريد بالمعنى في قوله ما دل على معنى في نفسه المعنى المطابقي
يصح له ايضا وجه والله اعلم **قال الشارح** قدس سره في الفهم فايدة القيدين قدم تذكر
قال المصنف باحد الازمنة الثلثة اعلم انه ينظر في تانيث المعدود وتذكيره اذا كان جمعا الى
مفرده فان كان مذكرا فيؤنث العدد له وان كان مؤنثا فيذكر العدد له والمفرد ههنا مذكر وهو الزمان
فلا بعد ان الواجب ان يقول باحد الازمنة الثلث بدون التاء لان القاعدة في اسماء الاعداد من
الثلث الى العشر ايراد المذكر للمؤنث والمؤنث للمذكر والله اعلم **قوله** زمانا انت فيه اشارة الى
دفع ما يرد ههنا من ان تعريف الاسم غير جامع لافراده لخروج نحو المقتل والمضرب والصبوح
والغبوق عنه لاقترانه باحد الازمنة الثلثة الذي هو زمان وقوع الفعل في الاولين والصباح
والمساء في الثانيين وحاصل الدفع ان المراد باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال
ولا اقتران باحدها في هذه الاسماء في الفهم كما لا يخفى فلا نقض والله اعلم **قوله** وشرة
الخ دفع ما يتوهم من ان المراد بالازمنة الثلثة اذا كان الماضي والحال والاستقبال فالمناسب
ان يفسر الشارح قدس سره بها فلم لم يفسرها بها والدفع غني عن البيان **اقول** وبالله التوفيق
ان الشارح قدس سره فرط لما يقابلها ففعل عدم التفسير ههنا للاكتفاء بما سبق في وجه الحصر **قوله**
وهو بعيد لوجهين احدهما انه على هذا يكون قيدا الدلالة لا للمعنى على ما هو قاعدة الحال فيفهم ان لعدم الاقتران
تاثيرا في الدلالة على المعنى والامر ليس كذلك كما لا يخفى وثانيهما انه على هذا يكون ذلك القيد مغايرا لقيد
عن القيد الاول بناء على ما اختاره الشارح وهذا من الركاكة عندهم قال مولانا عبد الحكيم في
وجه البعد لان الاصل في الحال الانتقال فيوهم ان معنى في نفسه قد لا يكون مقترنا بالمعنى الا ان...
وقد يكون والاسم هو الكلمة الدالة على ذلك المعنى في الحال الاول وهذا كما ترى انتهى ولا ادري

وقد حاشية الزاهد على حاشية المواقف ١٢ منه

وربما توهم ان الفعل لكونه احد الازمنة الثلثة اذا فسر الثلثة بزمان وقوع الفعل ومعلوم ان الزمان الذي لا يختلف فيه الوقوع واللا وقوع ١٢ منه

وهما احد الازمنة الثلثة اذا فسرناها بما وجد فيها او بعدها ٢ منه

له وجها لان الانتقال يكون في الحال من ذي الحال الاول والاسم ههنا ليس بذي الحال والله اعلم
قال الشارح قدس سره والمراد بعدم الاقتران آه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان تعريف الاسم
وكذا تعريف الفعل غير جامع لافراده وغير مانع عن دخول اغياره لان الاسماء الافعال من الاسماء
مع ان تعريف الفعل يصدق عليها لاقترانها بالزمان والافعال المنسلخة عن الزمان من الافعال
مع ان تعريف الاسم يصدق عليها لعدم اقترانها بالزمان وحاصل الدفع ان المراد بعدم الاقتران
المأخوذ في الاسم والاقتران المأخوذ في الفعل الاقتران وعدمه بحسب الوضع الاول ولا شك
في تحقق عدم الاقتران بحسب الوضع الاول في اسماء الافعال وفي تحقق الاقتران بحسب الوضع الاول
في الافعال المنسلخة فلا يختل جمع التعريفين وكذا منعهما والله اعلم **قوله** اي المراد بعدم الاقتران
آه اشارة الى دفع اعتراضات ثلثة ترد ههنا الاول ان ضمير غير مقترن راجع الى المعنى مطلقا اعني
اعم من ان يكون مستقلا او لا والدليل على ذلك ان الاستقلال في المعنى يفهم من قول المصنف
في نفسه وهو صفة على حدة لقوله معنى فيصدق التعريف الاسم على الفعل لانه يدل على معنى في نفسه
وهو الحدث وعلى معنى غير مقترن باحد الازمنة الثلثة وهو المعنى المطابقي له اذ لا معنى لاقتران
الشيء بجزئه والا يلزم اقتران الشيء بنفسه لان الجزء موجود في الكل فاذا كان الكل مقترنا بجزء في
ضمنه يكون الجزء الذي هو عين الجزء المقترن به مقترنا ايضا بذلك الجزء وهل هذا الا اقتران الشيء
بنفسه والثاني ان الاول يقتضي الثاني لانهما متضايفان فعلى هذا اي اذا اخذ عدم الاقتران بالنظر
الى الوضع الاول يلزم تعدد الوضع في كل اسم فيخرج كثير من افراد المعرف التي لا تعدد فيها عن المعرف
والثالث ان الظاهر من الوضع الاول وضع الاسم فيخرج عن تعريف الاسم اسم الفعل الذي
يكون الوضع السابق فيه وضع الجار والمجرور مثل عليك او وضع المركب ويخرج يزيد ويشكر علمين
لان الوضع الاول فيهما وضع الفعل لانهما في الاصل مضارعان من زاد يزيد وشكر يشكر بيان الدفع عن
الاول ان الضمير في غير مقترن راجع الى معنى في نفسه اعني المعنى الموصوف بصفة في نفسه اعني المعنى
المستقل لا الى مطلق المعنى بقرينة ما سبق في شرح وجه الحصر حيث فسر المستكن في يقترن بذلك المعنى
المدلول عليه بنفسها وقدره بعد قول المصنف اولا قوله يقترن ذلك المعنى والمعنى في نفسه في الفعل
وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يصدق تعريف الاسم على الفعل وبيان الدفع عن
الثاني ان المراد بالاول ليس معناه حتى يقتضي الثاني بل المراد منه الغير المسبوق والاول بهذا المعنى
لا يقتضي الثاني فيكون التعريف جامعا وبيان الدفع عن الثالث ان المراد من الوضع الاول اعم من
ان يكون وضع الفعل او وضع الاسم او المركب او الجار والمجرور فيدخل اسماء الافعال ويزيد و
يشكر علمين في تعريف الاسم والى الدفع الاول اشار بقوله المعنى المستقل والى الثاني بقوله اي الوضع

الغير المسبوق آه والى الثالث بقوله سواء كان الخ هذا ما لخص عن الكتب حين سفر الجبال واطلع
بحقيقة الحال **قوله** المعنى المستقل اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشى ان يقول
اى المراد بعدم الاقتران عدم اقتران المعنى المستقل وبالوضع الاول الوضع الغير المسبوق ليكون
ظاهرا فى المقصود فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** فيدخل فيه الخ متفرع على تعميم
الوضع الاول بحيث يشمل الوضع الفعلى كذا فى حاشية الفاضل المدقق **قوله** غير مقترن
لان الاقتران فى الفهم فرع وجود المقترن به وهو المعنى العلمى ولا وجود لمعناها العلمى بحسب الوضع
الاول ويرد هنا ان المعنى الاسمى العلمى كما لا يكون متصفا بالاقتران بالنظر الى الوضع الاول لعدم
وجوده فيه كذلك لا يكون متصفا بعدمه للعلة المذكورة بعينها لان اتصاف شيء بشيء اعم من
ان يكون وجوديا او عدميا يقتضى وجود الموصوف فكيف يكون تعريف الاسم صادقا على يزيد
ويشكر بالنظر الى الوضع العلمى اجيب عنه بان المراد من قوله غير مقترن سلب الاقتران لا ثبوت
عدمه على ان كلمة غير للسلب لا للعدول فالقضية المنعقدة منه سالبة بسيطة لا موجبة معدولة
والسالبة البسيطة لا تقتضى وجود الموضوع بل يصدق عند عدمه ايضا فيصدق التعريف عليهما
قوله ودخل فيه الخ متفرع على تعميم الوضع الاول بحيث يشمل وضع اسم وبعضهم مركب
اضافى او جار ومجرور **قوله** وفيه بحث آه حاصله ان معانى الافعال المنسلخة عن الزمان بعد
الانسلاخ انشائية كما تقرر وتصدق على هذه المعانى الانشائية انها غير مقترنة بحسب الوضع الاول
بالزمان لعدم وجودها فيه كما ان المعنى العلمى ليزيد ويشكر غير مقترن بالزمان بحسب ذلك الوضع
لعدم وجوده فيه فدخلت هذه الافعال فى الاسم والامر ليس كذلك وحاصل الدفع ان المراد
من اقتران المعنى اقتران المعنى المستقل كما سبق والمعنى المستقل فى الافعال المنسلخة عن الزمان
ليس الا ما يقارنه صفة الانشاء الذى هو الحدث الذى هو المقارنة ههنا ولا شك فى وجود
هذا المعنى الحدثى فى الوضع الاول واقترانه بالزمان بحسبه فخرجت هذه الافعال عن الاسم ودخلت فى الفعل والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ اى فى دفع الاعتراض الوارد على تعريف الاسم
بانه غير جامع لا فادة لخروج نحو يزيد ويشكر علمين واسماء الافعال عنه لاقترانهما بالزمان وغير مانع
عن دخول الغير لدخول الافعال المنسلخة عن الزمان فيه لعدم الاقتران بالزمان وحاصل الدفع ان
المراد بعدم الاقتران عدمه بحسب الوضع ولا شك ان يزيد ويشكر علمين غير مقترنين بالزمان
بحسب الوضع وهو الوضع العلمى وان اسماء الافعال غير مقترنة به بحسب الوضع لعدم وضعها
لمعانيها الفعلية وان الافعال المنسلخة عن الزمان مقترنة به بحسب الوضع الذى هو الوضع الثانى
الفعلى لعدم وضعها بازاء المعانى الانشائية اقول وبالله التوفيق ان يزيد ويشكر كما يصدق عليهما

انهما غير مقترنين بالزمان بحسب الوضع الذى هو الوضع الحلمى كذلك يصدق عليهما انهما مقترنان
بالزمان بحسب الوضع الذى هو الوضع الفعلى السابق فيصدق عليهما تعريف الفعل كما يصدق
عليهما تعريف الاسم الا ان يقال لا بعد ورود فى اجتماع الامرين المتنافيين فى شئ واحد بالنظر الى الحيثيتين
كما تقرر والله اعلم **قوله** اصل الوضع يرد ههنا ان الظاهر من قوله اصل الوضع هو الوضع المقدم
لانه يكون اصلا بالنظر الى الوضع المؤخر فلا يصح تفريع دخول يزيد ويشكو عليين فى الاسم لانهما
فى الوضع المقدم مقترنان بالزمان اجيب عنه بان اضافة الاصل الى الوضع اضافة بيانية و
التقدير بحسب الاصل الذى هو الوضع وان الحاصل بالك ما الفايدة فى زيادة لفظ الاصل فاجيب
بانه لو قال بحسب الوضع لم يصح تفريع دخول اسماء الافعال لان استعمالها فى المعانى الفعلية يطلق
عليه الوضع ايضا لكنه طار ليس باصل كذا افهم والله اعلم **قوله** اذ لا وضع لها بل المجوز الاستعمال
الشايع الذى هو بمنزلة الوضع **قوله** وحينئذ يكون الخ دفع ما يتوهم من ان اسماء الافعال كيف
تدخل فى الاسم بحسب الوضع الاول والحال ان بعض تلك الاسماء بحسب ذلك الوضع مركبات
والاسم من اقسام المفرد وحاصل الدفع ان الحكم باسميتها باعتبار التغليب اعلم ان هذا الوهم
والدفع يجريان فى جواب الشارح ايضا ولعل وجه الترك هو الاعتماد على المتفكر والله اعلم **قوله**
بمنزلة المطابق المجوز الاستعمال الشايع الذى هو بمنزلة الحقيقة **قوله** ولما كان الخ دفع لما يتوهم
من ان تصحيح عبارة المتن اذا كان ممكنا بهذا الطريق فلم لم يسلك به الشارح والدفع غنى عن البيان **قوله**
بعيد لان المعانى الفعلية اذا كانت متبادرة من اسماء الافعال وتكون هى مستعملة فيها بلا قرينة
والمعانى الانشائية اذا كانت متبادرة من الافعال المنسلخة عن الزمان وتكون هى مستعملة فيها بلا
قرينة تكون كل واحد منها موضوعة لكل واحد منهما لان التبادر والاستعمال بلا قرينة من اقوى
امارات الوضع **قوله** كما يقتضيه ظاهر الخ حيث قال اسماء الافعال ما كان بمعنى الامر او الماضى
وقال افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم وقال افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر
رجاء او حصولا او اخذا فيه واما قال ظاهر عبارته الخ لانه يحتمل ان يكون المراد بالاول ما كان مستعملا
بمعنى الامر او الماضى بدليل المستعمل فيه لا تلبس الموضوع بالموضوع له وان يكون اللام
فى الثانى والثالث للعاقبة لا الصلة للوضع كذا ذكر فى حاشية الفاضل المدقق **قوله** ولهذا اى
لاجل ان بعد شئ وعدم رضاء المصنف به موجب لترك ذلك الشئ لم يجب الشارح قدس سره
عن شبهة اسماء الافعال بالطريقين الآخرين **قوله** بمعنى المصادر فاضافة الاسماء الى الافعال
للملابسة ان الافعال ملحوظة مع معانيها **قوله** قال الشيخ الخ وجه آخر لعدم اختيار الشارح
قدس سره الجواب الاخير كذا قال الفاضل المدقق **قوله** الذى جعله آه دفع ما يتوهم من ان

الافعال اذا كانت مؤدية لمعانی الافعال فلم لم تكن افعالا وحاصل الدفع ان الباعث على عدم كونها
افعالا مخالفتها لصيغ الافعال وعدم التصرف فيها كالتصرف فی الافعال وقبولها لما لا يقبل الافعال
كالتنوين ولام التعريف وكون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا فی الاصل والمراد من قبول اسماء
الافعال لما لا يقبل الافعال قبول بعضها فلا يرد ان اكثرها لا يقبل التنوين وبعضها لا يقبل اللام
قال الشارح الهندی فی بحث اسماء الافعال ما حاصله ان الباعث على عدم كون اسماء الافعال
افعالا انها موضوعة لالفاظ الافعال لا لمعانيها فلا تكون افعالا ولما لم يكن وضعها لالفاظ الافعال
مختارا عند الفاضل المحشی كما يدل عليه نقل كلام الشارح الرضی فی الحاشية السابقة الدال
على تزييف كلام الشارح الهندی لم يسلك الفاضل المحشی بذلك الطريق والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره لان جميعها آه دليل كون اسماء الافعال داخلة فی حد الاسم وحاصله ان كلها فی الوضع
الاول اما مصادر اصلية او نقلية او ظرفی او جار ومجرور وكل منها غير مقترنة باحد الازمنة الثلثة
قال الشارح قدس سره الاصلية المراد من الاصلية اعم من ان تكون حقيقة او حكما فلا يرد ان عدّ رويد
من المصادر الاصلية ليس بصحيح لانها ليست من المصادر فی الاصل والمراد من النقل الصريح ان يثبت
استعماله فی المعنى المصدری ومن النقل الغير الصريح ان لا يثبت استعماله مصدرا الا انه شبيه
به بان يكون على وزنه نحو هيهات على وزن قوقاة يرد ههنا ان الاستعمال فی المعنى المنقول عنه
ينافی النقل لان من شرائطه هجران الاستعمال فی المعنى الاول كما تقرر ويمكن ان يجاب عنه بانه لا
يجوز ان يكون هذا الاستعمال من غير الناقل وما هو من شرائط النقل فهو هجر من الناقل لا مطلقا
كما لا يخفى اعلم انه لو كان المراد من الاستعمال الاستعمال الذی يكون قبل النقل لم يكن لهذا السؤال
والجواب مساغ لانه من ضروريات النقل وان كان المراد الاستعمال الذی يكون بعد النقل
فيكون لهما مساغ والله اعلم **قوله** وهو مصغر ارواد دفع ما يتوهم من ان رويد ان كان مصغر
ارواد لا يكون للمستعمل والحال ان مصدر باب الافعال قياسی وليس رويد منه وحاصل الدفع
ان رويد مصغر مصغر ارواد ومصغر المصدر مصدر ايضا كما تقرر **قوله** تصغير ترخيم دفع
ما يتوهم من ان رويد كيف يكون مصغر ارواد والحال ان فی التصغير يكون زيادة على ما يصغر
وفی رويد نقصان من ارواد وحاصل الدفع ان هذا التصغير تصغير ترخيم وهو ان يحذف الزوائد
اولا ثم يصغر فنقصان الحروف عما يصغر لا ينافيه **قوله** ای ارفق رفقا يخطر بالبال ان الفاضل
المحشی قال آنفا فی تفسير ارود ای ارفق ففی قوله ثانيا ای ارفق يلزم التكرار ويمكن ان يدفع بانه
ليس المقصود من هذه العبارة تفسير ارود حتی يلزم التكرار بل المقصود منه تقدير العامل فی
رويد زيد فعلى هذا يكون التنوين فی رفقا عوضا عن المضاف اليه والله اعلم **قوله** ولو كان الخ

لانها فی الاصل كلمة اصوات ثم نقلت الى المصادر ١٢ منه

وههنا شك وهو ان هذا المعنى اى قوله ارفق رفقا اما ان يكون معنى المكبر او يكون معنى المصغر و
كلاهما باطلان اما الاول فلانه لا وجه لقوله صغيرا على هذا التقدير كما هو الظاهر واما الثانى فلانه
لا يصح على هذا الايراد كلمة لو كما لا يخفى على العارف على استعمالها ويمكن ان يجاب عنه بان هذا معنى
الباب مع قطع النظر عن خصوصية المكبرية والمصغرية وان اختلج فى صدرك انه على هذا اما
الحاجة الى الايراد **قوله** ولو كان الخ فاز له بانه اورد لدفع توهم ان الرفق الصغير لا يكون معنى
الباب كما هو المتبادر من الاطلاق لان المطلق ينصرف الى الكامل وهو ههنا غير الصغير او لدفع
توهم ان الصغر والكبر من خواص الاجسام والرفق ليس منها فسر الفاضل المحشى قوله صغيرا بقوله
قليلا والله اعلم **قوله** اى لم يثبت الخ دفع ما يتوهم من ان الظاهر من النقل الغير الصريح ان يكون
منقولا لكن يكون فى نقله خفاء ولا بد للنقل من المنقول عنه الذى هو المعنى المصدرى ههنا وهو
منتف فى هذا القسم فكيف يكون منقولا عنه الى المعنى الفعلى وحاصل الدفع انا نسلم لزوم
المنقول عنه للنقل لكن اعم من ان يكون حقيقة او حكما والمعنى المصدرى الحكمى موجود ههنا وان انتفى
الحقيقى كما لا يخفى **قوله** لكنه يشبه استدراك لما يتوهم من انه اذا لم يثبت استعماله مصدرا
فكيف يصح النقل منه وحاصل الدفع ان المنفى هو المصدر الحقيقى واللازم للنقل اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والثانى موجود ومعنى قوله يشبه يقرب ويظن **قوله** لانه قام الخ دفع ما يتوهم
من انه اذا لم يثبت استعماله مصدرا فما القرينة اولا على نقله من شئ الى المعنى الفعلى وثانيا على
نقله من المعنى المصدرى اليه وحاصل الدفع ان القرينة على كلا الامرين موجودة اما الاول على
فهى ان صيغ هذا القسم مخالفة من صيغ الافعال فلا بد ان يكون منقولا الى المعنى الفعلى عن شئ
واما على الثانى فهى ان الاشبه والمظنون ان يكون الشئ الذى نقل هذا القسم منه الى المعنى الفعلى
مصدرا للمناسبة بين هذا القسم من اسم الفعل والمصدر وزنا ولان اخت هذا القسم مصدر
فالمظنون ان يكون هو مصدرا ايضا **قوله** فاصل آه دفع ما يتوهم من انه كيف يكون هيهات على وزن
قوقات مع ان الالف فى الثانى عوض عن الياء وفى مقابلة اللام الثانية فتكون اصلية والف الاول
زايدة وحاصل الدفع ان الالف فى هيهات ايضا عوض عن الياء فى مقابلة اللام الثانية فتكون على
وزنه **قوله** على فعلل اى ماضى هذا الباب مصادره لا مطلق صيغه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله**
اى تقدم بمعنى قدم الذى هو متعد فلا يرد انه اذا كان امامك بمعنى تقدم فلا وجه لنصب
زيد بعده لانه لازم **قال الشارح** قدس سره ونحو آه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعريف
الاسم يصدق على المضارع مثل يضرب لانه كلمة تدل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة
الثلثة لانه مشترك بين زمانى الحال والاستقبال فيكون مقترنا بزمانين لا بواحد وحاصل الدفع انا

الذى هو المعنى التضمنى الحدث ١٢ منه

لا نسلم او لا انه مشترك بين ذينك الزمانين بل هو موضوع لاحدهما وفى الآخر مجاز فيكون مقترنا بحسب الوضع بواحد ولو سلم الاشتراك لقلنا ان الاقتران بالزمان الواحد الماخوذ فى الفعل اعم من ان يكون بالاصالة او فى ضمن الآخر والمعتبر فى الاسم نفى هذا الاعم والاقتران بواحد من الازمنة مهنا موجود فى المضارع على تقدير الاشتراك وان لم يكن الاقتران به امتثالا موجودا فى المضارع على هذا التقدير ترد ههنا انه كيف يتصور الاشتراك فى المضارع بين زمانى الحال والاستقبال لان الاشتراك يقتضى الوضع ولا وضع للمضارع بازائهما اتفاقا واجيب عنه بانه ليس المراد من اشتراكه بينهما اشتراكه بينهما فقط بل اشتراكه بينهما مع النسبة والحدث ولعدم تعلق الغرض بذكرهما مع شهرة اخذهما فيه لم يتعرض لذكرهما والله اعلم **قوله** وهو الراجح الغرض بيان الرجحان فى احتمالات المضارع اقول وبالله التوفيق ان من المتقرر ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والحقيقة والمجاز يحمل على الثانى لا على الاول لكثرة الثانى بالنظر الى الاول فكيف يكون احتمال الاشتراك راجحا على احتمال الحقيقة والمجاز كما قال الفاضل المحشى ويفهم عن عبارة الشارح قدس سره مرجوحية احتمال الاشتراك ايضا كما لا يخفى فانتظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ثم كونه حقيقة فى الحال مجازا فى الاستقبال هو الظاهر لان المضارع اذا خلى عن القرائن يحمل على الحال ولا يبادر الى الاستقبال الا بقرينة وهذا امارات الحقيقة والمجاز وقيل حقيقة فى الاستقبال مجاز فى الحال لخفائه حتى اختلف فيه كذا فى حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** جزء قدم الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان قوله من خواصها اما ان يكون مبتدء وقوله دخول اللام خبره او يكون الامر بالعكس وكلا الاحتمالين باطلان اما الاول فللزوم كون المبتدء حرفا لان كلمة من حرف واما الثانى فللزوم تقديم الشيء الذى حقه التاخير من غير نكتة وهو من المستقبحات وحاصل الدفع انه جزء والنكتة فى تقديم الخبر الاهتمام بشان هذا الجزء وافادة هذا القصر وهو مبتدء بتاويل كلمة من بلفظ البعض واورد ههنا ايرادات الاول ان الاهتمام بشان شيء لا يقتضى تقديمه مالم يبين وجهه وههنا ما هو الثانى ان القصر مستفاد من لفظ الخواص فما الحاجة الى افادة القصر بتقديم ما حقه التاخير الثالث ان كون من مبتدءا باعتبار تاويله بلفظ البعض غير شايع وحمل العبارة على غير الشايع من المستقبحات اجيب عن الاول بان الاهتمام بشان هذا الجزء من وجوه احدها كون الكلام فى الخواص والثانى كون قوله من خاصه محط الفايدة لانه الجزء وثالثها التنبيه من اول الامر على ان المسند خبر لا نعت ورابعها التشويق الى ذكر المسند اليه وعن الثانى ان فى العبارة حينئذ لو انتقل اما لافادة تاكيد الحصر وهو لا زالة توهم التردد الحاصل من توهم وجود الخواص سوى الاشياء الى الفعل والحرف على ما بين فى محله وعن الثالث ان الكون المذكور وان كان غير شايع لكنه واقع

من يعتقد عليه الاناضل كالزمخشرى فى قوله تعالى ومن الناس من الآية قال مولانا جلال الدين وليس
للقصر كما قيل والا لا فادان دخول اللام وما بعده مقصور على بعض خواصه فيكون كلاما مع
من يزعم انه كل خواصه وليس فليس تم اقول وبالله التوفيق ان افادة البعضية واجبة على تقدير
كون قوله ومن خواصه مبتداء واما على تقدير كونه جزا فغير واجب فكيف يكون كلام المصنف
ومن خواصه الخ كلاما مع من يزعم انه كل خواصه وفيه ان دخول كلمة من على الجمع قرينة كونها
تبعيضية وهذا الدخول فى كلا الاحتمالين موجود فافادة البعضية من هذه العبارة فى كلا الاحتمالين
ثابت على ان المفهوم من كلام الشارح ومن كلام الفاضل المحشى ارادة البعضية على تقدير كونه جزا
ايضا حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق هذا ملخص وتصرف والله اعلم **قوله** ولا يبعد ان
الخ لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى ترجيح احتمال كون كلمة من مبتداءة بانه يفهم منه فايدة وهى
ان الخواص المذكورة للاسم قليلة من المتروكة لان كلمة مِنْ على هذا الاحتمال يكون ماولة بلفظ البعض
والمتعارف فى لفظ البعض المضاف الى الكل ان يكون مصداقه اقل مما بقى فى المضاف اليه واما اذا جعل
خبرا فلا يفهم من تلك الكلمة ذلك لعدم التأويل بلفظ البعض اقول وبالله التوفيق ان البعضية مرادة
على احتمال كونها جزا ايضا كما يستفاد من كلام الشارح قدس سره ومن كلام الفاضل المحشى فيما سيأتى
حيث جعلا كلمة من تبعيضية على الاطلاق فافادة هذه الفايدة من هذه العبارة على احتمال و
عدمها على آخر تحكم الا ان يقال ان القاعدة المذكورة فى لفظ البعض وعلى تقدير الابتداء
تكون تلك الكلمة مأولة بلفظ البعض بخلاف تقدير الجزئية نعم لو خصت القاعدة المذكورة بلفظ
البعض ولا تكون فى المؤول به لم يحصل الترجيح بذلك والله اعلم يرد ههنا ان هذه الفايدة مستفادة
من ذكر لفظ الخواص وبيانها بخمسة منها كما سيعلم لك فلا يحصل الترجيح فى ما بين الاحتمالين بافادة
احدهما لتلك الفايدة دون الآخر اجيب عن ذلك الايراد بان المراد من الافادة الافادة من
اول الوهلة وهى لا تحصل الا على احتمال كون كلمة من مبتداءة كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره
منها بصيغة اشارة الى دفع ما يرد ههنا من انه لم جمع المصنف بين جمع الكثرة وكلمة من ولم يقل
وخواصه بعدم ذكر كلمة من وكذا لم يقل وخاصته بعد ما ايراد جمع الكثرة وكلمة مِنْ وكذا
ومن خاصته بايراد كلمة مِنْ وعدم ايراد جمع الكثرة وحاصل الدفع ان فى ايراد جمع الكثرة تنبيها
على كثرة الخواص بحيث يتجاوز العشرة وهذا التنبيه لا يحصل بالاحتمالين الاخيرين لعدم وجود
جمع الكثرة فيهما وفى ايراده من اشارة الى ان المذكور بعض من هذه الخواص لا كلها وهذا
التنبيه لا يحصل بالاحتمال الاول فى السوال واورد ههنا بعض الفضلاء بان التنبيه على كون
المذكور بعضا من الخواص يستفاد من ذكر جمع الكثرة وبيانها باقل مما وضعت له وهو احد

ويحتمل بعضها الاحتمال
ويمكن الجزء عن فاد
بعينها الجزء من خواصه
التقدير ويحتمل الجو
كثيرة منها
منه

عشر فصاعدا الان المذكور فی الکتاب خمسة وأجيب عن هذا الايراد بان المراد من التنبيه التنبيه من اول
الوهلة وهذا لا يحصل من ذكر جمع الكثرة وفی حاشية الفاضل المدقق كلمات اخر لدفع هذا الايراد لا
نذكرها مخافة التشويش والله اعلم **قوله** التی تجاوز العشرة اشارة الى دفع ما يرد من ان الكثرة مأخوذة
من الجمع مطلقا سواء كان جمع قلة او كثرة فكيف يكون هذا التنبيه باعثا على ايراد صيغة جمع الكثرة بخصوصها
وحاصل الدفع ان المراد من الكثرة التی تجاوز العشرة وهی لا تستفاد من ايراد جمع القلة كما هو الظاهر
قوله قال انها آه اشارة الى دفع ما يتوهم من عدم وجود الخواص زائدة على ما ذكر والدفع
غنی عن البيان **قوله** قريبا من ثلثين ان شئت الاطلاع على التفصيل فارجع الى حاشية مولانا عبد الحكيم
قوله بقرينة دخولها اشارة الى دفع ما يتوهم من انه من اين يعلم ان من هذه تبعيضية لم لا يمكن ان
تكون للتبيين وغيره من معانيها والدفع غنی عن البيان ويرد ههنا انه يفهم من هذا الكلام انه كلما دخلت
كلمة من على الجمع فيكون تبعيضية والامر ليس كذلك لانها مع دخولها على الجمع قد تكون للتبيين كما
فی قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ويمكن ان يقال لا نسلم ان المراد من الاوثان معنى الجمعية
بل المراد به جنس الوثن بدليل دخول لام الجنس عليه صرح به مولانا عبد الرحمن فی حاشية شرح
قول المصنف والتبيين فی بحث الحروف وايضا المدعی وهو كون من للتبعيض ظنی لاحتمال كونها للتبيين بان
يستعمل جمع الكثرة فی معنى جمع القلة فيكفی له الدليل الظنی وهو دخولها على الجمع لانه يفيد الظن
على كون من للتبعيض وان لم يفد القطع والله اعلم **قوله** فلو دخلت على الخ الفاء لتعليل كون
الدخول على الجمع قرينة كون من للتبعيض يرد ههنا انه يفهم منه ان كلمة من كلما دخلت على المفرد
لكانت ابتدائية اتصالية وليس كذلك كما لا يخفى على من تتبع مواقع استعمال كلمة من اجيب عنه
بان الكلية ليست مرادة بل المراد ان كلمة من لو دخلت على المفرد ههنا بان يقال ومن خاصته لكانت
ابتدائية اتصالية كما سيظهر لك آنفا اعلم اولا ان من الابتدائية على قسمين احدهما ما يكون اتصالية
وهی ما كان مجرورها مبدأ الشیء باعتبار اتصاله به كما فی قوله عليه السلام انت منی بمنزلة هارون
من موسى وثانيهما ما يكون غير اتصالية وهی ما كان مجرورها مبدأ الشیء بغير الاتصال كما فی قوله تعالى
وما بكم من نعمة فمن الله لان الله تعالى مبدأ لسوق النعمة بالمخاطبين من غير الاتصال بينهما وثانيا انه
لو قيل ههنا ومن خاصته دخول اللام لكانت ابتدائية اتصالية لعدم استقامة المعانی الاخر اما
انتفاء التبيين وابتداء الغاية فظاهر واما انتفاء التبعيض فلعدم كون الفرد ای دخول اللام وامثاله
بعض الكلی ای الخاصة واما انتفاء الغير الاتصالية لانها قسم من الابتدائية والمبدئية فيها لازمة و
عدم كون الكلی مبدأ لوجود الفرد من المثبتات فيما بين القوم لان المثبت فيما بينهم عكس ذلك ای
كون الفرد مبدأ الكلی والفرد اتصال بالكلی فيكون ابتدائية اتصالية هذا ما لخص والله اعلم **قوله**

يشهد عليه آه اى على كون كلمة من للتبعيض على تقدير دخولها على الجمع والابتدائية الاتصالية على تقدير دخولها على المفرد فى بعض المواضع ووجه الشهادة ان كلمة من فى القول الاول للتبعيض لان المتر فى من التبعضية ان يكون المذكور قبل المجرور بها او بعده بعض المجرور وفيه كذلك وليس فيه الا الدخول على الجمع فتكون من فيه للتبعيض وكلمة من فى القول الثانى ابتدائية اتصالية لانها لا تصلح للتبيين ولا الغاية وهذا ظاهر ولا التبعيض لعدم كون المفرد بعض الكل ولا لكونها غير اتصالية لعدم كون الكل مبدأ لوجود الغير بل الامر بالعكس وللمفرد اتصال بالكل ولم يوجد فيه الا الدخول على المفرد فتكون من فيه ابتدائية اتصالية كذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قوله** لا يقال الخ اعتراض على قول الشارح ومن التبعيضية الخ بيانه غنى عن الذكر يرد ههنا ان بناء هذا الاعتراض اما ان يكون على المذهب المشهور من الفرق بين جمع الكثرة وجمع القلة فى جانب القلة وكلا الاحتمالين باطلان اما بطلان الثانى فظاهر لان مرتبة اقل جمع الكثرة على هذا ثلثة كما ان مرتبة اقل جمع القلة هذا العدد فلا يصح قوله لان مرتبة اقل جمع الكثرة عشرة واما بطلان الاول فلان المشهور ان اقل جمع الكثرة احد عشر لا عشرة وصرح الشارح بهذا فى بحث الجمع ايضا فلا يصح قوله عشرة ويفهم من حاشية الفاضل المدقق جواب هذا الايراد بانا نختار الشق الاول ونقول ان اضافة المرتبة الى لفظ الاقل لادنى ملابسة اى مرتبة قبيل اقل جمع الكثرة عشرة ولا شك فى صحة هذا القول كما لا يخفى على المتأمل ونظير هذه الاضافة قول الفقهاء كره الصلوة وقت الزوال اى قبيل الزوال وهكذا الحال فى قوله فلا نسلم ان اقل مرتبة العشرة هذا ملخص والله اعلم **قوله** عشرة والمذكور خمسة فكيف يصح **قوله** ومن خواصه الخ **قوله** لانا نقول الخ اشارة الى الاجوبة الثلثة الاول انا لا نسلم انه يفهم من عبارة القلة انه لو لم يات بكلمة من لكان الحكم صحيحا لكنه يكون عاريا عن التنبيه المذكور مستندين بان التنبيه لا ينافى ان يكون الاتيان بها سببا آخر لصحة الحكم فلا يفهم انه لو لم يذكر لصح الحكم والثانى انا نسلم الفهم المذكور بناء على ان السكوت فى موضع البيان يفيد القصر لكن يحتمل ان يكون بناء عبارة المصنف على تقدير عدم ايراد من على مذهب البعض من انه لا فرق بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة فيصح قول المصنف على هذا ومن خواصه دخول اللام لان المذكور ليس باقل من ثلثة وهى المرتبة الاقلة على هذا الحكم مطلقا والثالث انا نسلم الفرق المذكور بين جمع القلة والكثرة فى جانب القلة بناء على انه التحقيق المثبت فيما بينهم لكن يحتمل ان يكون المراد من هذا الجمع الكثرة جمع القلة لان استعمال كل منهما مقام الآخر كثير **قوله** فذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان استعمال جمع الكثرة مقام جمع القلة مجاز وهو خلاف الاصل فلا يصار اليه وحاصل الدفع ان المجاز على قسمين احدهما المجاز الغير المتعارف وخلاف الاصل لا يصار اليه وثانيهما المجاز المتعارف وهو ليس بخلاف الاصل لا سيما فى العبارة

لا يخفى ان هذا الموضع بيان علة ايراد كلمة من فى قول المصنف ومن خواصه فلا يرد انه وجه آخر غير التنبيه المذكور او لحصر العلة فيه ومنه

بل بمنزلة الحقيقة والمجاز ههنا من قبيل القسم الثانى فلا محذور وآذا دريت هذا علمت ان المجاز الغير الخير
هو المجاز المتعارف والله اعلم **قوله** تفسير لما يتضمنه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاختصاص
عبارة عن الوجدان فى شيء وعدم وجدانه فى غير ذلك الشيء فيكون قوله ولا يوجد فى غيره مأخوذا فى معنى
قوله ما يختص به فذكره بعده مستدرك وحاصل الدفع ان هذا من قبيل التصريح على ما علم ضمنا وهو
من الشائعات فيما بينهم ويرد ههنا ان التصريح على ما علم ضمنا يكون لنكتة فما هى ههنا واجيب عنه بان النكتة
ههنا دفع توهم عدم الجزء السلبى الذى يعبر عنه بقوله ولا يوجد فى غيره فى الاختصاص بناء على دخول
الباء فى قوله ما يختص به على المقصور كما هو الشائع فى استعمال كلمتها بان الباء داخلة على المقصور
عليه والجزء السلبى مأخوذ فى الاختصاص كالثبوتى قال الفاضل المدقق وانما لم يجعل الفاضل المبرور
قوله ولا يوجد فى غيره تفسيرا لكلا جزئى معنى ما يختص به بناء على ان كلمة النفى فى ولا يوجد فى غيره يكون
متوجها الى القيد وهو الغير كما هو القاعدة فيكون معنى ولا يوجد فى غيره ان يوجد فيه ولا يوجد
فى غيره لان الجزء الثبوتى لا يحتاج الى التفسير فان الجزء الثبوتى على تقدير دخول الباء على المقصور و
الجزء الثبوتى على تقدير دخول الباء على المقصور عليه مثلا زمان بخلاف الجزئين السلبيين على
التقديرين انتهى اقول وبالله التوفيق ان النفى اذا توجه الى القيد ونفيه بقى مطلقه كما لا يخفى على من له
بصيرة وهو ههنا الوجود لا الوجود فيه فكيف يكون معنى قوله ولا يوجد فى غيره على تقدير توجه النفى
الى القيد الذى هو فى الغير ان يوجد فيه ولا يوجد فى غيره كما قال ذلك الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
وانما لم يقل الخ اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان المناسب للشارح قدس سره ان يفسر الخاصة بما
يوجد فى شيء ولا يوجد فى غيره لتوهم الدور فيما قاله لان قوله يختص مشتق من الاختصاص وهو مأخوذ
من الخصوص او الخصوصية او التخصيص وهذه الالفاظ الثلثة كما فى الصراح بمعنى خاصه كردن
فيتوقف معرفة المعرف على معرفة المعرف وهل هذا الا الدور وان كان هذا الدور يدفع بان
الخاصة المعرفة الخاصة التى تكون بالمعنى الاصطلاحى والمأخوذة فى التعريف الخاصة التى تكون
بالمعنى اللغوى والاستدراك وان يدفع بما قاله الفاضل المحشى قبيل هذا بلا فصل وحاصل
الدفع ان الاشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوى والاصطلاحى ثابت فيما قاله الشارح بخلاف
التعريف الذى لم يقله وهذه الاشارة من الامور التى تراعى فيما بين القوم فلذا قال ما قاله ولم يقل
ما لم يقله **قوله** باخذه فيه الباء متعلقة بالاشارة ويحتمل ان تكون متعلقة بالمناسبة فيكون
على هذا متعلق الاشارة محذوفا والضمير الاول وهو الذى فى قوله مأخذه راجع الى اللغوى والضمير
الثانى وهو الذى فى قوله فيه راجع الى العرفى وحاصله ان المعنى اللغوى للخاصة مأخوذ فى المعنى العرفى
لها لانها بالمعنى الاول ضد العامة شاملة للذاتى والعرضى وبالمعنى الثانى عبارة عن الامر الخارج المحمول

---

[1] متعلق بالدفع ١٢ منه

[2] لانه اذا دخلت الباء على المقصور الذى هو ذو الخاصة لان الضمير يرجع اليه يكون هو مقصورا على الخاصة والعكس يكون مسكوتا عنه فيحتمل العموم ١٢ منه

[3] اى استدراك قوله ولا يوجد فى غيره ١٢ منه

الذی یوجد فی شیء ولا یوجد فی غیره کما هو عرف اهل المیزان او الخارج الذی یوجد الخ کما هو عرف
النحاة وفی کلا العرفین اُشیر امر ایدعلی للمعنی اللغوی هو الخروج اما مکمل کما فی الاول او بدونه کما فی الثانی
فیکون معنی المعنی مأخوذا من کلا العرفین وملحوظا فی کلیهما ولکن المعنی العرفی الثانی یکون ملحوظا فی المعنی العرفی الاول ماخوذا منه
کما لا یخفی وههنا الفرق بین یختص ولا یوجد فی غیره وما یوجد فیه ولا یوجد فی غیره فی وجود الاشارة الی اخذ المعنی
اللغوی فی الاصطلاحی الاول وعدمه فی الثانی لان کلمة ما لو کانت عبارة عن الخارج المحمول الخ او
الخارج الذی الخ فی کلا التعریفین لکان کل واحد منهما تعریفا بالمساوی، وخاصا عن المعنی اللغوی ثم ان
کانت عامة بحیث یتناول الداخل والخارج والمحمول وغیره لکان کل منهما تعریفا بالعام وعینا للمعنی اللغوی
فالفرق تحکم اللّهم الا ان ینظر الی الالفاظ فیحصل الفرق **قوله** ولم یتحاش آه اشارة الی دفع ما یرد
من ان کلمة ما فی التعریف عامة لعدم القرینة علی الخصوص فیصدق التعریف علی الناطق بالنسبة الی
الانسان مع انه لیس من الخاصة لا فی عرف النحاة ولا فی عرف اهل المیزان لاعتبار الخروج فیما علی حسب
کلا الفریقین کما سبق فلا یکون التعریف مانعا عن دخول الغیر وحاصل الدفع ان شمول التعریف لما هو
لیس من الخاصة کالناطق لیس بضائر لانه علی هذا یکون التعریف تعریفا بالاعم وهذا جائز اذا کان المقصود
الامتیاز عن بعض ما عداه وههنا کذلک لان المقصود ههنا تمییز الخاصة عن الجنس والعرض العام وهو حاصل
والله اعلم **قوله** وذلک ان تخصیص آه اشارة الی الجواب الآخر عن الاعتراض المدفوع بقوله ولم یتحاش
آه وحاصله ان کلمة ما فی التعریف عبارة عن الخارج المحمول والقرینة ههنا المثال وهو قول الشارح
کالکاتب وشهادة الامثلة علی الاحکام غیر عزیزة فیما بینهم والناطق لیس بخارج عن الانسان فکیف
یصدق التعریف علیه **قوله** ولا یخفی الخ اعلم ان الشارح الهندی قال فی شرح قول المصنف ومن
خواصه هی جمع خاصة وهی کلیة مقولة علی افراد حقیقة واحدة قولا عرضیا وغیره من الشراح
الذین نحوه سلکوا مسلکه ایضا فاورد علیه ان عدّ ما ذکره المصنف فی الکتاب من الخواص غیر صحیح
لان الخاصة اذا کانت کلیة تکون محمولة بالمواطاة علی ما هی خاصة له لان المعتبر فی الکلی هو الحمل
بالمواطاة کما هو المتقرر فی علم صناعة المیزان والمذکورات لیست بمحمولة علی الاسم بهذا الحمل کما
هو الظاهر فلدفع هذا الایراد قال الفاضل المحشی ولا یخفی وحاصله ان ذکر الخواص المذکورة فی
کتاب المصنف من قبیل ذکر المبدا وارادة المشتق ومشتقات تلک المذکورات محمولة علی الاسم
بالمواطاة کما لا یخفی وهذا المجاز شایع مشهور لا شناعة فی اختیاره هذا ما فهم من الحواشی
اقول وبالله التوفیق ان مراد الفاضل المحشی من المعنی العرفی اما المعنی العرفی لاهل المیزان کما
هو ظاهر عبارته لانه یرتکب التجوز علی هذا التقدیر فلا یتم قوله کما هو ظاهر لان الظاهر
لکل انسان ان یتکلم علی اصطلاحه لا علی اصطلاح غیره فکیف یکون مراد المصنف بالخاصة الخاصة

عطف علی تقدیر کون الاول علی الخاصة بمصطلح المعترف واهل المیزان والثانی علی تقدیر کون المعترف الخاصة المصطلحة للنحاة ۱۲ منه

ای انهم ایضا جعلوا الخاصة خاصة اهل المیزان ۱۲ منه

التى تكون عند اهل الميزان وقوله وانطباق الشارح عليه لان منهم الشارح الرضى ولم يتعرض هو للمعنى العرفى لاهل الميزان وقوله ويؤيده لفظ الحد لان لفظ الحد ههنا ليس بالمعنى المصطلح لاهل الميزان بل المراد به المعرف الجامع المانع كما سبق من الشارح قدس سره او المعنى العرفى للنحاة وعلى هذا ان يصح قوله كما هو ظاهر الامر وقوله ويؤيده لفظ الحد لكن لا يصح قوله لكان عد المذكورات الخ لان الحمل ليس بماخوذ فى الخاصة فى عرف النحاة بل هى عبارة عن الخارج الذى يوجد فى شيئ ولا يوجد فى غيره كما سبق فما الحاجة الى ارتكاب المسامحة بذكر المبدأ وارادة المشتق ولعمرى ان كلام الفاضل المحشى ههنا لا يخلو عن الاضطراب والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره وهى اما شاملة اشارة الى دفع ما يرد من ان عد المذكورات من الخواص غير صحيح لان الظاهر من الخاصة ان تكون شاملة لجميع افراد ذى الخاصة وشيئ من هذه المذكورات ليس بهذه المثابة بالنظر الى الاسم كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره كالكتابة آه يرد ههنا ان القوة عبارة عن استعداد حصول شيئ مع عدم حصوله بالفعل فلا يجامع الفعل فكيف يكون شاملة لجميع افراد الانسان لان منها ما تكون كاتبة بالفعل واجيب عنه بان المراد بالقوة ههنا الامكان لا المعنى المذكور والامكان ليس بمناف للفعل كما لا يخفى فتكون شاملة لجميع افراد الانسان **قوله** اى اللام الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر خروج المضاف اليه عن الحكم المتعلق بالمضاف مثل جاءنى غلام زيد فالظاهر المستفاد من عبارة المصنف بناء على ذلك المتقرر ان تكون اللام خارجة عن الخواص ويكون الدخول منها وهل هذا الا خرق الاجماع لان الاجماع منعقد على ان الثلثة الاول من الخواص اللفظية والدخول ليس منها كما لا يخفى وحاصل الدفع ان اضافة الدخول الى اللام من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير ومن خواصه اللام الداخلة يعنى اللام لكن باعتبار دخولها على الاسم وهذا مثل ما يقال فى حصول صورة الشيئ فى العقل المقول فى تعريف العلم لانه يرد على هذا ان تعريف العلم بهذا التعريف غير صحيح لان العلم من مقولة الكيف والحصول ليس من هذه المقولة فاجيب بان اضافة الحصول الى الصورة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والتقدير الصورة الحاصلة يعنى الصورة باعتبار حصولها والصورة من مقولة الكيف ولما كان الغرض الموافقة مع ذلك الاجماع المذكور عد اللام من الخواص فسر الفاضل المحشى بالتفسير الذى فعله والا فكون دخول اللام من الخواص مستلزم لكون اللام منها ايضا لان اللام لا يوجد فى شيئ بدون الدخول واذا كان الدخول خاصة للاسم فكيف يوجد اللام فى غيره فلم يحتج الى التفسير بل الحسن عدمه لانه على هذا يكون متضمنا الخاصتين والله اعلم **قوله** وانما قال ذلك آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد اذا كان كون اللام من الخواص فلم لم يقل المصنف ومن خواصه اللام مع ان بناء المتون على الاختصار فحاصل

وأما قوله وانطباق الشارح عليه فلا يصح هنا لانه لا يرضى الشارح السندى وهو لم يتعرض للخاصة بالمعنى العرفى للنحاة ١٢ منه

اى لو لم يكن الغرض الموافقة بالاجماع ١٢ منه

معنى خاصة الاسم المختص ومن خواصه دخولها على الاسم ١٢ منه

الدفع ان ذات اللام ليس بوصف للاسم بل هو وصف له باعتبار الدخول والمتبادر من الحكم بكون الشئ خاصة لشئ ان يكون الشئ الاول وصفا للشئ الثاني وذات اللام ليس وصفا للاسم فذكر الدخول مما لا بد منه فان قيل ان المحتاج اليه اذا كان ذكر الدخول واللام كليهما فلم لم يقل المصنف ومن خواصه اللام الداخلة مع ان المقصود يحصل به ايضا قلنا ان ما قاله لا ان فيه اشعار الى ما هو سبب النعتية من اول الامر بخلاف ما لم يقله فيكون ذلك اولى من هذا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي لام التعريف اشارة الى دفع ما يرد ههنا من ان عد اللام من الخواص غير صحيح لان الخاصة ما يوجد فيه ولا يوجد في غيره واللام يوجد في الفعل ايضا نحو ليقوم وليضرب وحاصل الدفع ان المراد من اللام لام التعريف والموجود في الفعل لام الامر لام الابتداء ولام التاكيد فما هو الخاصة غير موجود في غير الاسم وما هو الموجود فيه ليس بخاصة للاسم يرد ههنا ان المصنف ذكر اللام مطلقا فمن اي وجه يراد منه لام التعريف اجيب عنه بوجوه الاول ان اللام في اللام عوض عن المضاف اليه والتقدير دخول لام التعريف وفيه انه لا يلائم القراين من الجر والتنوين وغيرهما لان اللام فيها ليست عوضا عن المضاف اليه ويحتاج الى قرينة خصوص المضاف اليه الذي هو التعريف والثاني ان اللام في اللام للعهد الخارجي اشارة الى اللام التي شاع في العرف استعمال اللام المطلق فيه وهو لام التعريف بخلاف ما عداه فانه يستعمل بالاضافة كما يقال لام الابتداء ولام الامر ولام جواب القسم وفيه ان كون لام التعريف شايعا فيما بينهم من مطلق اللام بحيث يتبادر منه هو لا غير ممنوع ولو سلم فلا حاجة الى تفسيره بلام التعريف والثالث ان اللام فيها للعهد الذهني اشارة الى فرد مبهم من جنس اللام وحينئذ تفسير الشارح قدس سره يكون بيانا للواقع لا بيانا لمستعمله اللفظ فانه على هذا يكون مستعملا في الفرد المبهم والاحسن ان يقال دخول الالف واللام ويجعل اللام فيها للجنس كما هو في قراينها لانه على هذا يخرج لام الامر ولام الابتداء ولام التاكيد عنها بقيد الالف لانها ليست معها ويتناول لام التعريف ولام الموصول والالف واللام الزايدتين كما في الحارث مثلا والالف واللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم والالف واللام التي هي عوض كما في الله وهذا التناول موجب الحسن لان كلها من خواص الاسم وقد يقال ان التناول للام الموصولة مضر لانها لا تدخل الا على الفعل في صورة الاسم كما حقق في موضعه ويؤيد هذا تقييد الشارح الرضي بقيد الحرفية بعد ما قيدها بكونها للتعريف احترازا عن اللام الموصولة فكيف يكون التناول لهذه اللام موجبا للحسن الا ان يقال ان الاسم الذي هو ذو الخاصة اعم من ان يكون اسما صورة فقط او صورة ومعنى كليهما فعلى هذا يكون اللام الموصولة ايضا من خواص الاسم لانها لا تدخل الا على فعل في صورة الاسم هذا ما الحسن والله اعلم **قوله** بيانه الخ قد مر كما انه في الحاشية السابقة بلا فصل فتذكر **قوله** او للعهد الخارجي فيه ايضا ما مر في

السابقة فتذكر **قوله** والتفسير متعلق بالاحتمال الاخير **قوله** لا بيان لما آه لان اللفظ على هذا
يستعمل في الفرد المبهم **قال** الشارح قدس سره ولو **قال** الخ اشارة الى التعريض على المصنف وبيانه
اظهر والجواب عن جانب المصنف انه ليس بقاصد لذكر جميع الخواص ومن مؤيدات هذا ايراده من التبعيضية
في قوله ومن خواصه آه فعدم الشمول لا يضره وفيه ان عدم الضرر وان كان ثابتا ومسلما لكن في ذكر الخواص
بلفظ واحد حسنا لا يخفى وللمناسب للمصنف البليغ ان يذكر ما هو الحسن هذا ما ظهر لي آه ان القصر والله
اعلم **قال** الشارح قدس سره لكان الخ اى لكان مدخول الدخول شاملا للميم او لكان بيان الخواص في ملاحظة
الاختصاص الميم كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق لو كان الضمير في كان راجعا الى القول المفهوم من
قال لصح الكلام ايضا **قوله** في لغة حمير اشارة الى دفع ما يتوهم من انه كيف يكون حرف التعريف شاملا
للميم لانها لم يجئ للتعريف وحاصل الدفع انها جاءت للتعريف في لغة حمير وان لم تجئ له في لغة غيرهم وحمير
بالكسر وسكون ميم وفتح يا قبيله اليست از قبايل كذا في الرشيدي **قوله** وشاملا ايضا عطف على قوله لكان
شاملا وهذا العطف مبني على الامتزاج الذي من عادات الشارحين مع عبارة المتون والمحشين مع
عبارة الشرح فلا يرد ما يرد فافهم والغرض من هذه القول بيان الوجه الآخر لترجيح قول حرف التعريف
على قول دخول اللام وههنا سوال وجواب على طبق ما مر في الحاشية المتعلقة بقول الشارح ولو قال
الخ **قوله** لكنه لم يتعرض الخ اشارة الى استدراك ما يتوهم من ان الشمول اذا حصل لحرف النداء
بقول حرف التعريف فلم لم يتعرض الشارح في وجه ترجيح هذا القول على قول المصنف لهذا الوجه مع انه
في صدد بيان وجهه وحاصل الاستدراك ان اختصاص حرف النداء بالاسم ظاهر بحسب العقل
فمفهومية هذا الاختصاص من قول لا يصير داعيا الى ترجيح هذا القول على القول الذي لا يفهم منه ذلك
الاختصاص والمراد من الشمول الشمول الصريحي وهو لا يثبت على تقدير القول المفروض لانه تعرض للاعم
صريحا وهو ليس تعرض للاخص صريحا كما لا يخفى هذا ما لخص والله اعلم **قوله** فان القابل الخ اما ان
ان الفعل والحرف غير قابل للنداء فلان المطلوب به اقبال ملحوظ قصدي ولا شيء من معنى الفعل والحرف
بملحوظ قصدي واما ان قبول النداء غير شامل لجميع معاني الاسماء فلان منها غير قابل للاقبال كما لا يخفى
فلا يكون قابلا للنداء كذا قال الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد من الاقبال المأخوذ في
تعريف المنادى اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان ينزل منزلة من له صلاحية الاقبال كما لا يخفى
فلا يبقى في معاني الاسماء ما لا يقبل نعم بعض الالفاظ كالمعرف باللام لا يقبل دخول حرف النداء
بالنظر الى القواعد النحوية مثلا في ذلك البعض يلزم على تقدير دخول حرف النداء عليه اجتماع
آلتي التعريف فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** في جواب الخ اشارة الى دفع ما يتوهم
من ان مجيء الميم للتعريف انما هو في لغة الحمير والنبي عليه الصلوة والسلام لم يكن من هذه القبيلة

لكان غير شامل للميم ١٢ منه

وهو دخول حرف التعريف ١٢ منه

فكيف استعمل الميم للتعريف والدفع غنى عن البيان **قال** الشارح قدس سره لعدم شهرته لا يقال
ان عدم الشهرة لا يكون سببا للترك بل قد يجعل سببا للبيان كما اذا قصد بلوغ غير المشهور الى حد الشهرة لانه
بالبيان يبلغ الى حد الاشتهار والشهرة قد تجعل سببا للترك لان المشهور باعتبار شهرته غير محتاج
الى البيان لانا نقول مثل هذه التصنيفات يكون للمبتدى لا للمنتهى وما هو المشهور يكون اسهل للمبتدى
فايراده فيه اولى والله اعلم **قوله** لاختصاصه وجه آخر لعدم التعرض وفي العطف كلام مثل ما سبق
فتذكر وهكذا الامر في قوله ويجوز ان يقال الخ فافهم **قال** الشارح قدس سره وفي اختيار اللام الخ
هذه العبارة محتملة لاحتمالين احدهما ان هذه العبارة جملة مستانفة وقعت في جواب سوال سائل
تقريره ان علة اختصاص اللام بالاسم كونها اداة للتعريف وهي في المشهور الالف واللام كلتاهما
لا اللام وحدها فلم لم يقل المصنف دخول الالف واللام وحاصل الدفع ان في اداة التعريف خلافا
والمختار مذهب سيبويه واداة التعريف على مذهبه اللام وحدها لا الالف واللام وثانيهما
ان هذه العبارة عطف على قوله لعدم شهرته وكلمة في بمعنى اللام لانها قد تجيء بهذا المعنى كما لا
يخفى فالتقدير ولاختياره الخ فتكون هذه العبارة على هذا نكتة اخرى لعدم التعرض للميم بقوله
دخول حرف التعريف كما ان عدم شهرة الميم للتعريف نكتة لعدم التعرض لها والله اعلم **قوله** اي
في ضمن آه الغرض من هذه الحاشية ان عبارة الشارح قدس سره وفي اختياره الخ محتملة للاحتمالين المذكورين
في الحاشية السابقة بلا فصل لان لفظ الاختيار لا بد له من الصلة فان قدرت صلته قول على حرف
التعريف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور ثانيا من ذينك الاحتمالين وان قدرت صلته قول على الالف
واللام او قول على الالف لكان اشارة الى الاحتمال المذكور اولا قال الفاضل المدقق ما حاصله ان الاولى
في تقدير صلة الاختيار قوله على حرف التعريف وقوله على الالف واللام وقوله على الالف جميعا
لانه لو جعلت الصلة احدها يبقى وجه الاخر وهو ايضا هذه الاشارة والاحالة على المقايسة خلاف
الاصل اقول وبالله التوفيق ان بقاء وجه الاخر غير مضر لان الشارح ما اراد استيفاء جميع مطالب
المصنف الا ترى ان الشارح ترك وجه اختياره لهذه الخواص المذكورة من بين الخواص وبينه
الفاضل المحشي كما سيجيء وامثال ذلك لا يعد ولا يحصى والاحالة على المقايسة غير غريبة ايضا بل واقعة في
كتاب المصنف في مواضع كما لا يخفى ولا ادري وجها لزيادة لفظ الضمن في الاول وتركه في الثاني فتامل
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** على الالف واللام ولعدم الاعتداد على مذهب المبرد لظهور
ضعفه لم يقل الشارح قدس سره وعلى الالف فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره هي اللام
وحدها لكنهم قيد السكون كما يعلم مما يجيء هذا الحصر المستفاد من هذه العبارة اضافي اي
ليست الهمزة او مجموع الهمزة واللام فلا يرد ان حرف النداء ايضا يكون اداة التعريف كما في المختصر

ومعنى ان هذا العطف مبني على المرجح الذي علم من العاوة ١٢ منه

في الحاشية السابقة بلا فصل ١٢ منه

قوله لان نقيض الخ خلاصة الدليل ان من المستحسنات توافق دليلي النقيضين في الاوصاف كما تقرر ودال التنكير الذي هو نقيض التعريف حرف واحد وهو التنوين لا اثنان وساكن لا متحرك فالمستحسن ان يكون دال التعريف ايضا حرفا واحدا لا اثنين فيبطل مذهب الخليل وساكنا لا متحركا فيبطل مذهب المبرد اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل يثبت مذهب سيبويه من بين المذاهب الثلثة المذكورة في الشرح في اداة التعريف ولا يثبت نفس مذهب سيبويه مع قطع النظر عن ذلك لان الاستحسان المذكور يدل على كون دال التعريف حرفا ساكنا اي حرف ساكن كان اي لاما او غيره لا خصوص اللام والله اعلم **قوله** حرف اي حرف واحد ساكن لا متحرك وهو التنوين **قوله** في الدال اي في صفات الدال وهي الوحدة والسكون في نفسه فلا يرد ما يتوهم فانهم **قوله** ويتوافق تصريح بما علم ضمنا **قال** الشارح قدس سره لتعذر الابتداء قال الفاضل مير ابو البقا انت تعلم ان تعذر الابتداء بالساكن لا يقتضي زيادة الحرف لانه يندفع بالتحريك ايضا الا ان يجاب عنه بان دفعه بالتحريك ههنا لا يجوز اذ لو حرك بالكسرة لالتبس بلام الجارة ولو حرك بالفتحة لالتبس بلام الابتداء ولو حرك بالضمة لزم الثقل لان الضمة في غاية الثقل فلا بد من زيادة الهمزة لكونها من حروف الزوايد واقواها اقول وبالله التوفيق ان هذا منقوض بلام الامر ولام الاستغاثة فان الالتباس فيهما بلام الجارة ولام الابتداء موجود اللهم الا ان يجعل المجيب موجها لا مستدلا لان النقض لا يرد على المستدل كما هو قانون اهل المناظرة كذا قال مولانا حافظ دراز والله اعلم **قوله** مفتوحة رمز الى دفع ما يتوهم من الاهداء الهمزة كيف تكون همزة وصل لانها تكون مكسورة وهذه الهمزة مفتوحة وحاصل الدفع انا نسلم كسرتها في الاصل لكنها جعلت مفتوحة للخفة لانها كثيرة الاستعمال فالخفة تناسبها **قوله** مكسورة اي مع عدم المانع فلا يرد النقض بانصر لان كون العين مضمومة مانع عن كسرة الهمزة للزوم الخروج من الكسرة الى الضمة على تقديرها لان الساكن كالميت فلا اعتبار له ولم يجعل فتح العين مانعا لعدم اللزوم المذكور ولئلا يلتبس بالهمزة القطعية كذا قيل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فقد ذهب آه اي ذهب الخليل الى ان اداة التعريف كلمة أَلْ على وزن هل وهمزتها في الاصل قطعية جعلت وصلية للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها او يقال ان الحذف مع المذكور وهو اللام لزوم معاملة الهمزة كما فهم من حاشية مولانا عصام الدين غير مضر للهمزة القطعية لانه كلا حذف والله اعلم **قوله** وايضا لو لم يكن الخ في هذا المقام تقدير والتقدير فقد ذهب الخليل الى انها أَلْ كبَلْ لان الاصل في الحروف عدم التغير والتصرف وايضا لو لم يكن الكلمة حرفين الدليل الاول للظهور ومثل هذا واقع في كلام الله تعالى وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اعلم انه يرد على هذا المذهب ان اداة التعريف لو كانت أَلْ كهل لما صح الحذف لكن لا كمذهب المبرد لان حذف الجزء لكثرة الاستعمال اخف من حذف الكل

لا يحمل تلك الكثرة **قوله** وفيه ان حذفه آه وهو انه انما لم يكسر لان الخفة مطلوبة فيها الكثرة استعمالها
قوله بضعفه ولم يقل ويبطله لان الحذف شايع لا واجب يدل عليه شيوع حذفها **قوله** والعلامة
آه تقدير الكلام هكذا الا انها علامة التعريف والعلامة لا تحذف الا انه كثيرا يحذف في الصغرى لكونها
صلة الموصول **قال** الشارح قدس سره وانما اختص الخ يرد هنا ان المناسب ان يقول وانما اختص
دخول اللام لان المصنف اختصه بالاسم لا مطلق حرف التعريف واجيب عنه بان اختصاص الاعم
بشيء من وجه يستلزم اختصاص الاخص به من ذلك الوجه كما تقرر فلا منافات **قوله** سمعت عن
آه الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره من وجهين الاول انه يفهم من كلامه ان اللام مطلقة
لتعيين المعنى المستقل والامر ليس كذلك الا ترى ان اللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به نفسه
كالمعرف بالتعريف اللفظي ليست لتعيين فضلا من ان يكون لتعيين المعنى المستقل لان اللفظ فيه حضر
في التلفظ من غير احتمال الشركة فلا حاجة الى التعيين الثاني ان المصرح في كلام الشارح ان اللام لتعيين
المعنى المستقل المدلول عليه مطابقة والامر ليس كذلك الا ترى ان الصفات يدخل عليها اللام مع
ان المعنى المستقل فيها ليس مدلولا مطابقيا لها كما لا يخفى والاعتراض بالوجه الثاني يفهم من عدم كون
المعنى المستقل بالمطابقي في كلام الفاضل المحشي المنقول من البعض اقول وبالله التوفيق يمكن الجواب
عن الوجه الاول بان الشارح قدس سره قال ان حرف التعريف الخ فالمفهوم من كلامه ان اللام
التي تكون للتعريف تكون موضوعة لتعيين المعنى المستقل واللام الداخلة على اللفظ الذي اريد به
نفسه ليست للتعريف كما صرح به ذلك الفاضل الذي نقل الفاضل المحشي كلامه فكيف يكون كلامه
منافيا لكلام الشارح قدس سره وعن الثاني بان المعنى المطابقي للصفات معنى مستقل لان النسبة ملحوظة
فيها اجمالا والنسبة بهذا اللحاظ لا تنافي الاستقلال قال السيد قدس سره في حاشية على المطول ان النسبة
في الفعل بطريق التفصيل وفي الاسم بطريق الاجمال والمركب من المستقل وغيره غير اذا كانت النسبة
بطريق التفصيل بخلاف ما اذا كانت بطريق الاجمال انتهى مع اذني تغير احفظ واغتنم هذا التقرير
لعلك لا تجد في غير هذا التحرير **قوله** الذي الخ صفة المقتصر والمراد به المفصل **قوله** ان اللام
آه قال مولانا عبد الحكيم بكسر الهمزة لكونه مفعول ناقلا والنقل بمعنى القول على سبيل الحكاية
ولذا ادخل الفاء في خبره ومفعول سمعت محذوف انتهى اقول وبالله التوفيق يحتمل ان تكون
تلك الكلمة بفتح الهمزة لكونها مفعول سمعت ويكون مفعول النقل محذوفا واما معلومية الكسر
من ادخال الفاء في الخبر فليست مما حصل له وجها لان المكسورة ملحقة بليت ولعل عند سيبويه
في منع دخول الفاء على الخبر واما عند غيره فدخول الفاء في خبره جائز فكيف يكون قرينة لمنع
دخول الفاء على ان المفتوحة كما وقع من البعض غير مثبت كما يعلم من كلام الشارح قدس سره

تأييد لكون المعنى المطابقي للصفات مستقلا ١٢ منه

دفع ما يتوهم من ان الكسرة في ان بعد القول والحكاية للتعيين والفتح غير جائز عند البيان ١٢ منه

بما هو نعم لو ثبت من الفاضل المحشي الكسر فلا وجه الا ما قاله ولا يجوز ان يتنازع السمع والقول في قوله ان اللام الخ لانه على تقدير قراءة الكسر لا يكون مفعولا للسمع وعلى تقدير قراءة الفتح لا يكون مفعولا للقول وشرط صحة التنازع كون الاسم معمولا لكلا الفعلين بلا تغير كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اريد به معناه الخ المراد من المعنى المعنى الذى يصلح للتعين لا مطلقة فلا يرد النقض بالام الداخلة على العلم كالعباس فانها لو كانت للتعين لزم تعين المعين وهو من المستحيلات **قوله** ومنحصرة في الجنس الخ هنا ان اللام الداخلة على اللفظ الذى اريد به معناه اذا كانت للتعين فكيف يكون منحصرة في الجنس والعهد لان التعين انما يتصور على ما هو المشهور على انحاء اربعة مشهورة الجنس والاستغراق والعهد الخارجي والعهد الذهني ويمكن ان يجاب بان الاطلاق الجنس على معنى اعم من الجنس المشهور والاستغراق والعهد الذهني ايضا ثابت فيما بينهم فيمكن ان يراد من الجنس هنا المعنى الاعم وهو الماهية سواء كانت من حيث هو مع قطع النظر عن الافراد او من حيث تحققها في ضمن جميع الافراد او من حيث تحققها في ضمن فرد غير معين ومن العهد العهد الخارجي فيصح الحصر بلا ريب **قوله** على اللفظ الالف واللام في اللفظ عهدية اشارة الى اللفظ الذى اريد به نفسه المفهوم مما سبق بطريق المفهوم المخالف ولا شك في قلة هذا القسم فلا يرد ان دخول اللام لا يكون الا على اللفظ فلا معنى لقوله فانها قد تدخل على اللفظ هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** ولا تعين فيه الخ يعنى انه لا حاجة في اللفظ الى التعين لانه حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فلا يرد ان نفي التعين وسلبه عن اللفظ غير صحيح لانه متعين كما لا يخفى هذا ايضا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** بالتعريف اللفظي وهو تعريف مفهوم اللفظ وتبيينه بلفظ اشهر منه كقولنا الغضنفر الاسد هذا عند من يقول بان المقصود بالتعريف اللفظي افادة التصديق بالموضوعة فان المراد بالمعرف اللفظي عنده اللفظ فيعنى الغضنفر الاسد ان لفظ الغضنفر موضوع لمعنى الاسد واللفظ قد حضر بالتلفظ من غير احتمال الاشتراك فلا تعين واما عند من يقول بان المقصود منه التصور فلا لان المراد بالمعرف اللفظي عنده مدلوله فيجوز ان يعرف بلام الحقيقة كذا في حاشية الفاضل المدقق **قوله** هكذا قالوا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان المناسب للشارح قدس سره ان يثبت اختصاص حرف التعريف بالاسم بلا ضعف فيه وهذا الوجه لا يخلو عن الضعف لورود الاعتراضات عليه وان كانت مدفوعة وحاصل الدفع ان مقصود الشارح وغرضه اثبات المدعى بالطريق المنقول الذى يعتمد عليها الا نام كالرضي ومن حذا حذوه ولو ان كان ضعيفا لان النقل يوجب الشهرة وكثيرا ما يعتبر المشهور الضعيف اولى من القوى الغير المشهور والله اعلم **قوله** وفيه الخ الغرض منه الاعتراض على الشارح قدس سره بان المراد من لفظ بقية المذكور في كلامه اما معناه الحقيقي وهو دلالة اللفظ على تمام ما وضع له او غيره وهو دلالة اللفظ على المعنى المقصود سواء كان موضوعا له او غيره وكلاهما باطلان اما الاول فلانه يوجب

اشارة الى ان التعين على ما هو المشهور على انحاء اربعة ومنها ما هو المشهور والعهد الخارجي فيمكن من حيث فردها او غيرها من حيث ... في ضمن جميع الافراد ... ١٢ منه

لعدم دخول اللام على اللفظ الذى استعمل فى المعنى المجازى وهو خلاف المثبت فيما بينهم لانه يقال رأيت
الاسد الرامى ولا يقدح واما الثانى فلانه يوجب دخول اللام على الفعل الذى جُرِّدَ عن الزمان والنسبة
واستعمل فى الحدث فقط على سبيل القياس وهذا لم يثبت ويمكن ان يجاب باختيار الشق الاول بان استلزم
ارادة المعنى الحقيقى من لفظ المطابقة لعدم دخول اللام على اللفظ الذى اريد به المعنى المجازى غير مسلم
لانه ايضا مطابق لان الوضع المأخوذ فى تعريف المطابقة اعم من ان يكون شخصيا او نوعيا والاول وان لم
يتحقق فى المعنى المجازى لكن الثانى تحقق فيه وهذا القدر يكفى ههنا وللتحقيق مقام آخر ورأيت فى بعض الحواشى
ان بين تجريد الفعل عن النسبة واستعماله فى الحدث تناقضا لان الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا
بل عبارة عن الامر المنسوب الى الفاعل فيكون النسبة مأخوذة فيه اقول وبالله التوفيق ان هذه
مؤاخذة لفظية لا تليق بشان المحصلين لان للمعترض ان يقول على الفعل المجرد عن الحدث والنسبة
واستعماله فى الزمان والله اعلم **قوله** معناه الخ تذكير الضمير بناء على تأويل المطابقة باللفظ وعلى
النظر الى انه مصدر يستوى فيه المذكر والمؤنث **قوله** وليس كذلك لانه يقال رأيت الاسد الرامى
قوله المجرد الخ ذكر هذا المجرد على سبيل التمثيل لانه كما يرد الاعتراض على الفعل المذكور كذلك يرد
على الفعل المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فى الزمان فقط بل عن النسبة فقط وجوابه جوابه **قوله**
قياسا انما قال قياسا لانه لا مانع من سماع دخول اللام على الفعل المجرد من الزمان والنسبة المستعمل فى
الحدث فقط او المجرد عن النسبة والحدث المستعمل فى الزمان فقط وان لم يسمع كما لا يخفى **قوله** اللهم الخ
اى لا مخلص من هذا الاعتراض فى وقت من الاوقات الا فى ان يقال الخ وحاصله الجواب باختيار الشق
الثانى بانا نسلم جواز دخول اللام على الفعل المجرد عن النسبة قياسا بالنظر الى هذه الحالة لكن نمنع هذا
الدخول عليه بالنظر الى وضعه السابق والحالة الاولى ووجه التمريض المشار اليه بقوله اللهم انه مما لا يخفى
لان رعاية الحالة الاولى وعدم رعاية الحالة الثانية بعيدة لكن مع هذا واقعة فى اسماء الافعال والافعال
المنسلخة عن الزمان فافهم **قوله** وضعه اى الوضع السابق والا فالوضع ثابت فى حالة التجريد ايضا
لانه مجاز والوضع النوعى فيه موجود كما تقرر **قوله** او يقال الخ عطف على قوله ان يقال فيكون جوابا
آخر وحاصله ان فرض تجريد الفعل عن النسبة فرض عقلى محض غير صحيح فى الاستعمال ومادة النقض يجب
ان تكون متحققة كذا قال مولانا عبد الحكيم **قال** الشارح قدس سره وهذه الخاصة لما بين الشارح سابقا
ان الخاصة على قسمين شاملة وغير شاملة اراد ان يبين حال اللام بل كل الخواص المذكورة فى المتن دفعا
للتوهم اندراجها فيما ليست مندرجة تحته **قال** الشارح قدس سره فان حرف التعريف الخ يرد
ههنا ان حرف النداء من جملة حرف التعريف كما هو الظاهر مع انه يدخل على المضمر المنفصل كما فى يا هو
وعلى اسم الاشارة كما فى يا هذا الرجل وعلى الموصول كما فى من اَجْلِكِ يا التى فكيف يصح قول الشارح

بل هذا اصطلاح مستقل ان هذا عليه مطابق مدلول عليه ١٢ منه
بهذا المعنى ١٢ منه
حاشية مولانا المرحوم ١٢ منه
ما قطر دراك ١٢ منه
فالاولى ان يكون نظر صحيحا ويكون الافعال الناقصة داخلا فى الحد
وكلا الامرين خلاف ما تقرر ١٢ منه
يرد عليه قول الفاضل فيما سيأتى حيث قال تجريد الفعل عن النسبة لانه ذكر النسبة فقط ١٢ منه

فان حرف الخ ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من حرف التعريف ههنا اللام بقرينة المقام او يقال ان
حرف النداء ليس من جملة حرف التعريف مطلقا بل اذا قصد به التعريف كما تقرر والمراد من حرف
التعريف ههنا ما هو للتعريف مطلقا وقيل في الاعتراض ان اللام تدخل على الموصولات مثل الذي
والتي فانهما في الاصل لذي ولتي الا ان يقال ان هذا ليس بمتفق عليه بل مما ذهب اليه البعض **قال** ﺁﻩ
قدس سره وكذا الخ معنى مثل اللام في انها غير شاملة الخواص الباقية لا في انها لا تتحقق في الضماير
وامثالها فلا يرد ما يرد فافهم وقيل ان الاسناد اليه خاصة شاملة للاسم لوازم صلاحية الاسم
وفيه ان بعض الاسماء لا يصلح للاسناد اليه وان كان الاسناد بالقوة كاسماء الافعال والساير بمعنى
الباقي والاضافة بمعنى اللام فلا يرد ما يتوهم من ان الساير بمعنى الجميع والاضافة بمعنى من فيلزم تشبيه الشيء
بنفسه وبطلان لفظ الخمس الاول بالنظر الى التوهم الاول والثاني بالنظر الى الثاني فافهم ولا تسرع
بالرد والقبول **قوله** اعلم الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان عدّ اكثر ما ذكر في المتن من الخواص ليس بصحيح
لان الخاصة ما يوجد في ذي الخاصة ولا يوجد في غيرها واكثر المذكورات موجودة في غيرها اما الاسناد
والاسناد اليه فكما في الجسق في قولهم الجسق مهمل واما الجر والتنوين فكما في الجسق في قولهم حكمنا بجسقٍ
بانه مهمل وحاصل الدفع ان الخاصة كما انها منقسمة الى الشاملة وغيرها كذلك منقسمة الى الحقيقية
والاضافية والمذكورات خواص اضافية للاسم يعني انها لا توجد في غير الاسم الذي اريد به معناه فاما
غير الاسم الذي لم يرد به معناه سواء لم يكن له معنى كالمهمل او كان لكن لم يرد منه بل اريد به مجرد اللفظ
فوجودها فيه غير مضر وبالجملة ان وجد ان الخاصة في غير ذي الخاصة مضر للخاصة الحقيقية لا الخاصة
الاضافية والمراد ههنا هذا لا ذاك **قوله** نعم آه تقرير وتصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة
وقعت جوابا لسوال مقدر وهو ان تلك الخواص اذا كانت موجودة في غير الاسم فمن اي جهة
تعدّ من الخواص **قوله** ولذلك طوى آه الظاهر ان ضمير طوى راجع الى الشارح والاطراد ان يقال
كلما وجدت تلك الخواص وجد الاسم والانعكاس ان يقول كلما انتفت تلك الخواص انتفى الاسم
يرد ههنا ان طوى الاطراد مبني على عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية وطوى الانعكاس مبني على عدم
كونها خواص شاملة فالمناسب للفاضل المحشي ان يقول ولذلك طوى الانعكاس من غير زيادة الا الخ
لان عدم كون تلك الخواص خواص حقيقية غير مذكور في كلام الشارح فكيف يشير الفاضل المحشي
بذلك الواقع في كلامه اليه ويمكن ان يجاب بانا لا نسلم ان ضمير طوى راجع الى الشارح بل الضمير
راجع الى الفاضل المحشي بجعله نفسه غايبا للاحتراز عن نسبة الفعل الى نفسه صراحة لانه الموجب
للتعجب وان اختلج ببالك انه على هذا يلزم عدم التعرض للانعكاس لان طويه مبني على عدم كون تلك
الخواص خواص شاملة وهذا غير مذكور في كلام الفاضل المحشي بل مذكور في كلام الشارح

فالانزم ان يقول ولذلك طوى الاطراد من غير زيادة الانعكاس فلزله بان الفاضل المحشي جعل
كلام الشارح كلامه بناء على الامتزاج الذى هو من العادات فلذلك ذكر الاطراد والانعكاس
كليهما وان قيل ان المناسب على هذا ان يقول ولذينك بالتثنية لان المشار اليه امران لا امر واحد
قلنا ان الفاضل المحشي أوّل ذينك الامرين بالمذكور ويحتمل ان يكون كلمة طوى على صيغة المجهول فانه
فانه من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** ثم اعلم الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان خواص الاسم كثيرة
فما النكتة فى اختيار المصنف هذه الخواص الخمس وترك ما بقى منها وحاصل الدفع ان ذكر هذه الخواص
مشتمل على فائدة ليست فى غيرها وهى تضمن كل واحد للخواص الاخر الكثيرة كما سيعلم لك فيكون ذكرها
اولى لان القليل الكثير الفوائد اولى من الكثير القليل الفوائد كما لا يخفى **قوله** لان كلا منها الخ فى العبارة
حذف مضاف فى مواضع والتقدير لان اختصاص كل منها متضمن لاختصاص خواص كثيرة فان اختصاص
اللام متضمن لاختصاص انواع التعريف وهكذا الحال فيما بعد وجه تضمن اختصاص اللام اختصاص
انواع التعريف ان اختصاص اللام لا يتم الا باختصاص معناه كما لا يخفى وهو التعريف واختصاصه
مستلزم لاختصاص انواعه من تعريف العلم وتعريف الاضافة وتعريف النداء وتعريف الميم
فى لغة وتعريف اللام وتعريف المبهم لانه لا وجه للفرق بين تعريف وتعريف يرد ههنا ان اختصاص
اللام كما هو متضمن لاختصاص انواعه المذكورة كذلك متضمن لاختصاص اصنافه من لام الجنس
والاستغراق والعهد الخارجى فالمناسب للفاضل المحشي ان يقول لانواع التعريف واصنافه
ويمكن ان يجاب عنه بان الالف واللام فى قوله دخول اللام للجنس المندرج فيه جميع اصناف اللام
المذكورة وليست اشارة الى صنف معين لعدم القرينة عليه فيكون قول المصنف دخول اللام
متضمنا لجميع اصنافه بطريق العبارة فيكون زيادة قوله واصنافه مستغنى عنه بل يكون مضرا والله اعلم
قوله والجر آه عطف على اللام يعنى ان اختصاص الجر متضمن لاختصاص حروف الجر لان الجر اثر
لحرف الجر فلو لم يختص الجر بالاسم ولم يختص حرف الجر به لزم وجود الاثر بدون المؤثر وهو من
المستحيلات يرد ههنا ان اختصاص الجر كما هو متضمن لاختصاص حروف الجر بالوجه المذكور كذلك
اختصاص حروف الجر متضمن لاختصاص الجر بالوجه المذكور بعينه لانه لا مؤثر فى الجر سوى حرف الجر
فكيف يكون هذا التضمن وجه الاختيار ذكر الجر على ما عداه من الخواص واجيب عنه بانا لا نسلم انحصار
مؤثر الجر فى حرف الجر كما يعلم من عبارة الشارح قدس سره واما الاضافة اللفظية فلا يكون اختصاص
حروف الجر متضمنا لاختصاص الجر لذلك الوجه بعينه اقول وبالله التوفيق انا سلمنا انحصار مؤثر
الجر فى حرف الجر وتضمن الثانى لاختصاص الاول لكن نقول اختصاص الجر اولى بالذكر لانه يكون
متضمنا لخواص كثيرة وهى حروف الجر بخلاف اختصاص حروف الجر لانه يكون متضمنا لاختصاص

اتى فيها اختيم اليه هو قوله الجر والتنوين والاضافة والاسناد اليه ١٢ منه

حتى لو اشير الى صنف معين لا يكون متضمنا لاختصاص جميع الاصناف فيكون على عبارة الفاضل المحشي تصحيح حيث يترك ذكر اختصاص اصنافه ١٢ منه

خاصة واحدة وهي الجر والله اعلم **قوله** اصنافه الخ المراد باصناف التنوين ليست جميعها لان تنوين الترنم من اصناف التنوين وهو ليست بمختصة بالاسم بل تجئ فيه وفيما عداه كما لا يخفى فلا يتم ما يرد فاقهم ولعل المراد باصناف التنوين تنوين التمكن وتنوين التنكير وتنوين العوض وتنوين المقابلة والمراد بمعانيها التمكن والتنكير والعوضية والمقابلة ويخطر بالبال ان الالف واللام في قوله التنوين للجنس المندرج تحته جميع اصنافه سوى الترنم كاللام في قوله اللام كما سبق وليست اللام في قوله التنوين اشارة الى صنف معين لعدم القرينة عليه كما لا يخفى فيكون التنوين باصنافه مذكورا بطريق العبارة فلا حاجة الى قول الفاضل المحشي لاختصاص اصنافه الا ان يقال ان المراد باصناف التنوين ليست نفسها بل معانيها كما يدل على هذا زيادة الفاضل المحشي قوله ومعانيها والفرق بين الاصناف والمعاني قد سبق ويمكن ان يجاب بان المقصود من ذكر اختصاص التنوين يتضمن اختصاص اصنافه بما زوجه اختياره علما سواء من الخواص المتحركة مما ليس تحته اصناف كحرف تاء التانيث المتحركة لا بما زوجه اختياره على اصنافه حتى يقال ان جميعها مذكورة بطريق العبارة فكيف يصح ذلك الاختيار لكن فيه بحث وهو ان مثل هذا الكلام يجري فيما سبق فالمناسب للفاضل المحشي زيادة **قوله** لاصنافه هناك ايضا لا الاكتفاء بقوله لانواع التعريف الا ان يقال ان هذه نكتة بعد الوقوع فتأمل ولا تسرع بالرد والقدح لان هذا التحرير حين احتراق قلبي بنار البعد والهجران عن الاولاد والاقارب والاقتران فلعله لا يخلو عن الخطاء والذلل والله اعلم **قوله** كونه موصوفا قال مولانا عبد الحكيم فان الموصول وذا الحال في الحقيقة يكون مسندا اليه للصفة والحال والمفعول مسند اليه للفعل المبني للمفعول والتميز عن النسبة منقول عن الفاعل او المفعول فلا يصلح لشئ منها الا ما يصلح ان يكون مسندا اليه انتهى **قوله** وايضا الخ دفع آخر للتوهم المدفوع بقوله اعلم آه وبيانه ظاهر ولا نطيل الكلام بذكر المزايا الكثيرة المبينة في علم المعاني لتلك الخواص لئلا يورث التشويش وان شئت الاطلاع عليها فارجع الى متن التلخيص المصنف في ذلك العلم **قوله** اراد بالجر الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان تقدير الشارح قدس سره بدخول لاجل صحة كون الجر معطوفا على اللام مستغنى عنه لان الجر جاء مصدرا مجهولا ايضا فيكون المعنى على هذا كون الشئ مجرورا ولا شك في صحة هذه العبارة ومن خواص الاسم كونه مجرورا واما الكلام في ان الحكم بكون الاسم مجرورا من خواص الاسم لا طائل تحته فيجي بيانه دفعه في قوله الاسناد اليه بادنى تغير فانتظره وحاصل الدفع انا نسلم ان الجر جاء مصدرا مجهولا ايضا لكن ارادة الحركة والحرف منه اظهر فلاجل هذا الظهور اراد الشارح قدس سره من الجر الحركة والحرف فقدر لفظ الدخول لان المتبادر من الحكم باختصاص شئ بشئ ذلك بحسب الاتصاف ولا اتصاف للاسم بنفسهما المرادين من الجر والله اعلم **قوله** من الاختصاص

م اقا في قوله فان اللام آه بان يقال ان الالف واللام في قوله ومدخول اللام كان للجنس المندرج فيه جميع اصنافه من ذكر اختصاص التنوين يتضمن اختصاص الاسم بما زوجه اختيار علمها سواء من الخواص المتحركة مما ليس تحته اصنافه بما زوجه اختيار لا على اصنافه ١٢ منه

اليه اى نسبة شيئ الى ما وجد الجرفيه وليس المراد من الاضافة الاضافة النحوية فافهم **قوله** لفظا
او محله خلاصة الكلام ان عبارة المصنف والجر اما مجرور او مرفوع اما جره فليس الا من وجه واحد
وهو عطف على لفظ اللام واما رفعه فمن وجهين احدهما العطف على محل اللام وهو الفاعلية
للدخول وثانيهما العطف على دخول اللام **قوله** وقس عليه يعنى ان التنوين جاء على معنيين ايضا
احدهما نون ساكنة يتبع حركة آخر الكلمة وثانيهما كون الشيئ منونا وعلى الاول يكون عطفا على اللام
لفظا ومحلا تحت الدخول لان نفس النون لا تصح ان تعد من الخواص لما سبق وعلى الثانى يكون عطفا
على دخول اللام لكن المعنى الاول اظهر فلذا حمل الشارح عليه وزاد قيد الدخول والله اعلم **قوله**
ولهذا قدمه آه دفع ما يتوهم من ان بين اللام والتنوين تقابلا واحد المتقابلين يكون اقرب خطورا بالبال
مع المقابل الآخر فالانسب للمصنف ان يقدم التنوين على الجر واورد بعد اللام ووجه التقابل
بين التنوين واللام اما كون اللام علامة للتعريف وكون التنوين علامة للتنكير واما عدم اجتماعهما فى
كلمة واحدة واما كون الصدر محل اللام والآخر محل التنوين وحاصل الدفع ان التنوين والجر اذا
اوجدا فى الكلمة يكون التنوين مؤخرا عن الجر كما لا يخفى ومناسبة الوضع بالطبع يصير من المهمات
فيما بينهم فلاجل تحصيل هذه المناسبة قدم الجر على التنوين اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشى
لو قدم بيان وجه تقديم اللام وآخر وجه تقديم غيرها لكان احسن واوفق فافهم لعل الله يحدث
بعد ذلك امرا **قوله** ولتضمنه خواص كثيرة يخطر بالبال انه يعلم من عبارة الفاضل المحشى المذكور
سابقا ان تضمن الاضافة لخواص كثيرة وتضمن الاسناد اليه لخواص قليلة لانه بين فيهما ان الخواص
التى يتضمن لها الاضافة خمسة والتى يتضمن لها الاسناد اليه اربعة فكيف يصح ما قاله ولعل لكلامه وجه
وان لم احصله الآن والله اعلم بما فى صدور عباده **قال** الشارح قدس وانما اختص دخول الجر
الخ اى الجر باعتبار الدخول لئلا يرد ما يرد على قول المصنف دخول اللام وقد مر منا فتذكر وهكذا
الحال فى قوله دخول حرف الجر والله اعلم **قوله** اى حرف آه اشارة الى دفع ما يرد من ان
اضافة الحرف الى الجر لا تصح لان الحرف المضاف اما ان يكون من جملة حروف المبانى او من جملة
حروف المعانى والاول لا يصح لان الجر ليس غرض حرف من حروف المبانى حتى يضاف اليه والثانى
ايضا لا يصح لان الجر ليس معنى حرف من حروف المعانى حتى يضاف اليه وحاصل الدفع ان اضافة الحرف
الى الجر من قبيل اضافة المؤثر الى الاثر ان كان المراد من الجر المعنى الاسمى الذى هو الحركة او الحرف
او من قبيل اضافة المؤثر الى تأثيره ان كان المراد منه المعنى المصدرى وهو الافضاء ولا يخفى ما بين
الاثر والتأثير من الفرق والله اعلم **قوله** ويعضد الاول اى يقويه لعل وجه تقويه قولهم
حرف الجزم للاحتمال الاول فى قولهم حرف الجر اشتهار لفظ الجزم فى المعنى الاسمى وعدم

اشتهار في المعنى المصدري والله اعلم واما ما بينه الفاضل المدقق في وجه تقوية هذا القول
للاحتمال الاول في قوله هو حرف الجر فلا يخلو عن خدشة لان الجزم لو كان بمعنى الاسكان كما هو
من معانيه كما قال في المنتخب جزم بالفتح بريدون وعاجز وبيدل شدن وساكن كردن حرف را وتجا
اضافة الحرف الى الجزم من قبيل اضافة المؤثر الى التأثير لم يرد عليه شيئ كما لا يخفى **قال** الشارح
قدس سره في الجر مر أعلم ان المجرور في مايد الى حرف الجر وقوله لفظا وتقديرا قيد الضمير
ولا يجوز ان يكون قيد المجرور لانه لا ينحصر في اللفظي والتقديري اذ قد يكون المجرور مجرورا محليا **قال**
الشارح قدس سره كما في الاضافة أورد التمثيل بالاضافة المعنوية دون اللفظية ودون كليهما
لان لتقدير حرف الجر في الاضافة المعنوية متفق عليه بخلاف اللفظية على ما لا يخفى والتمثيل
بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره ودخول حرف الجر آه لما كان ظاهر عبارة الشارح غير
مفيد للمدعى على قانون الاستدلال لانه لو جعل قوله لانه اثر حرف الجر صغرى وقوله ودخول
حرف الجر كبرى لكان منتجا الى ان الجر اثر يختص بالاسم وهذا مركون هذا الامر مدعى ظاهر فاقول بتوفيق
الله تعالى في تقرير كلام الشارح ان قوله لانه اثر حرف الجر صغرى القياس وكبراه محذوف وقوله فلا
لان الجر اثر حرف الجر وكلما هو اثر حرف الجر يكون مختصا بالاسم فينتج الى ان الجر يكون مختصا بالاسم اما
الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلان اثر حرف الجر لو لم يكن مختصا بالاسم لوجد الاثر بدون المؤثر
واللازم باطل فالملزوم مثله ولما كان يرد على الملازمة المذكورة في القياس الاستثنائي انه لا يلزم
من عدم اختصاص اثر حرف الجر بالاسم وجود الاثر بدون المؤثر لانه يجوز ان لا يكون المؤثر الذي
هو حرف الجر مختصا بالاسم فاشار الشارح قدس الى دفعه بقوله ودخول حرف الجر مختص الخ
هذا القول منه قدس سره اشارة الى اثبات الملازمة المذكورة في دليل كبرى المطوية ههنا هذا
غاية وسعي في تصحيح كلام الشارح على قانون الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال يرد على القول المذكور
لكن وجود الاثر آه ان المراد من معية الاثر مع المؤثر اما المعية الزمانية او المعية المكانية لا سبيل
الى الثاني لان الشمس المؤثر في الضياء موجودة في السماء والضياء الذي هو اثرها يوجد في الارض
ولا سبيل الى الاول لانه لا ينافي وجود الجر في الفعل والحرف كما لا يخفى والجواب ان المعتبر هو الاول
لكن حرف الجر مؤثر ضعيف لا يؤثر مع اختلاف المكان بينه وبين اثره بخلاف الشمس والله اعلم
قال الشارح قدس سره واما الاضافة الخ دفع ما يرد من ان الضمير في قوله لانه اثر الخ اما ان يكون
راجعا الى الجر المطلق او الى الجر الذي فيما سوى الاضافة اللفظية فان كان الاول فلا نسلم ان الجر
المطلق هو اثر حرف الجر لانه موجود في الاضافة اللفظية وحرف الجر ليس بموجود فيه لا لفظا ولا
تقديرا وان كان الثاني فلا يطابق الدليل المدعى لان المدعى اختصاص الجر المطلق والدليل يفيد

بناء على ان تكون الاولى جميع الجر اثره يعني جنس في الانتاج والكلام يتشكل لعدم تكرر الاوسط كما هو الظاهر في عبارة الشارح ومعنى قولنا لان اثر حرف الجر لو لم يكن آه ١٢ منه

لا يقال انه يحتمل ان يعمل حرف الجر على اسم في زمان ووجد اثره في ذلك الزمان في الفعل والحرف ١٢ منه

اختصاص الجر الخاص وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الجر الخاص الذى هو فيها سوى الاضافة اللفظية والدليل المذكور ليس دليلا لكل المدعى بل لجزئه وجزئه الآخر اعنى الجر الذى ليس اثر حرف الجر يثبت اختصاصه من دليل آخر وحاصل هذا ان ذلك الجر مختص بالاضافة اللفظية والاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية المختصة بالاسم ومخالفة الفرع من الاصل بان لا يختص بالاسم بل يختص بمقابله اويعم من المحالات يرد ههنا ان اللام مقدرة فى الاضافة اللفظية ايضا عند المصنف كما يعلم من كلامه فى المجرورات فلا حاجة الى هذا الجواب لان الجر المطلق اثر حرف الجر على مذهبه ويمكن ان يجاب عنه بان هذا الجواب على تقدير التنزل والتسليم لا مطلقا يرد ههنا ان كلمة اما التفصيل كما هو المتقرر والتفصيل يقتضى التعدد كما هو الظاهر فاللازم على الشارح ان يذكر لكلمة اما هذه عديلة اخرى ليحصل التعدد اجيب بانا نسلم اقتضاء كلمة اما التعدد لكن اعم من ان يكون ظاهرا اومقدرا والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود لان تقدير عبارة الشارح هكذا ومن خواص الاسم دخول الجر مطلقا اما الجر فيما سوى الاضافة اللفظية فلانه اثر الخ واما الجر الذى فى الاضافة اللفظية فلانها الخ هذا ما لخص من الحواشى والله اعلم **قوله** اى اما الجر الخ دفع مايتوهم من ان كلمة اما التفصيل ما اجمله المتكلم واجمال الاضافة كما يعلم من كلام الشارح واما الاضافة الخ غير ثابت لا من المصنف ولا من الشارح كما لا يخفى فكيف يصح قوله واما الاضافة الخ وحاصل الدفع ان عبارة الشارح غير محمولة على ظاهرها بل فيه تقدير اى اما الجر الذى ليس اثر حرف الجر كما فى الاضافة الخ واجمال الجر ثابت بقوله ومنها دخول الجر **قوله** كما فى الاضافة يرد ههنا ان الظاهر من الكاف التمثيل والظاهر منه عدم انحصار الممثل فيه والامر ههنا ليس كذلك لان الجر الذى ليس اثر حرف الجر مختص بالاضافة اللفظية اجيب عنه بان هذا من قبيل قوله تعالى واذكروا الله كما هدىكم اى على ما هداكم كذا قال عمى واستاذى نور الله مرقده والله اعلم **قوله** او لانه لا يكون الخ علة اخرى لاختصاص الجر الذى ليس اثر حرف الجر بالاسم وحاصله ان هذا القسم من الجر لا يكون الا فى الفاعل او المفعول والحرف والفعل ليسا بصالحين لكليهما اما عدم كونهما صالحين للفاعل لانه مسند اليه للفعل ولا شئ منهما يسند اليه كما هو الظاهر واما عدم كونهما صالحين للمفعول لانه يصح ان يسند اليه كما اذا حول الفعل المعلوم بالمجهول ولا شئ منهما بصالح للمسند اليه كما لا يخفى والله اعلم **قوله** بيان للمخالفة دفع مايتوهم من ان قول الشارح قدس سره بل لا يختص غير صحيح لان الظاهر منه ان هذا بيان لعدم المخالفة وهذا العدم لا يثبت منه كما لا يخفى والدفع غنى عن البيان **قوله** متصورة اشارة الى ان كلمة او فى قول الشارح او يزيد عليه لانفصال

الحقيقى **قوله** بقسميها بيان لما فى قوله بما يخالف **قوله** مقابل دفع ما يتوهم من ان تفسير الشارح قدس سره لقوله ما يخالف بقوله اعنى الفعل وجعل قوله ان يزيد عليه الخ مقابلا لقوله بان يختص آه كلاهما باطلان لان الفرع لو اختص بشئ اعم من الاسم والفعل فانما يصدق عليه انه مختص بما يخالف ما يختص به الاصل لان بين العام والخاص مخالفة من وجه وحاصل الدفع ان المراد من المخالفة فى قول الشارح المقابلة وهى منتفية بين العام والخاص على ما لا يخفى فلا يصدق على الصورة المفروضة انه مختص بما يخالف اى بما يقابل ما يختص به الاصل والله اعلم **قوله** الاسم بيان ما فى قوله ما يختص به والواو فى قوله وهو الذى آه للتعليل اى لتعليل تفسير ما فى ما يختص به بالاسم **قوله** الاضافة المعنوية اشار به الى ان المراد بالاصل المذكور فى الشرح الاضافة المعنوية **قوله** ذلك القسم اشارة الى ان قوله اعنى الفعل تفسير لكلمة ما فى ما يخالف الخ **قوله** لعدم استقلال الخ قد مر وجه كون معنى الفعل اسما مستقلا ومعنى الحرف غير مستقل فى تعريف الاسم فتذكر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** على الاصل اشار بهذا الى ان الضمير المستتر فى يزيد راجع الى الفرع والضمير المجرور فى عليه راجع الى الاصل الذى هو الاضافة المعنوية **قوله** بان يدخله والفعل يرد ههنا ان الدخول هو الذكر فى الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما غير متصور ان ههنا اى فى الاضافة اللفظية الذى هو الفرع لكونه امرا مصدريا انتزاعيا فكيف يصح قوله بان يدخله لان الضمير المستتر راجع الى الفرع الذى هو الاضافة اللفظية ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من دخول الفرع دخول ما هو فيه اعنى الجزء لا نفسه والدخول يتصور فى الجزء على ما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره باقسامه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد من التنوين اما ان يكون التنوين بجميع اقسامه او التنوين ببعض اقسامه وكلا الشقين باطلان اما الاول فلان من جملتها تنوين الترنم وهو غير مختص بالاسم كما هو الظاهر واما الثانى فلانه لا قرينة على تعين ذلك البعض وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانى اعنى ان المراد من التنوين بعض اقسامه وهو ما سوى تنوين الترنم والقرينة موجودة وهى ذكر تنوين الترنم فى آخر الكتاب على وجه يظهر منه وجه عدم اختصاص هذا التنوين بالاسم وجعل اللاحق قرينة على السابق مما قد يفعل فيما بينهم ولا يخفى ما فى عبارة الشارح رحمه الله وقوله وسيجئ الخ من الرمز الى هذه القرينة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره تعريفه وهو نون ساكنة يتبع آخر الكلمة **قوله**

اى العضو من اجزاء اللفظ باو ١٢ منه

وبيان اقسامه وهي تنوين الترنم وتنوين التمكن وتنوين العوض وتنوين المقابلة وتنوين التنكير
قال الشارح قدس سره يظهر من الاظهار ويحتمل ان يكون من الظهور لكن العائد على
هذا يكون محذوفا وهو منه **قال** الشارح قدس سره جهة اختصاص وهي ان تنوين
التمكن دال على كون الاسم منصرفا وتنوين العوض عبارة عما لحق آخر الاسم عوضا
عن المضاف اليه وتنوين التنكير يفرق بين المعرفة والنكرة وتنوين المقابلة عبارة عما
يقابل نون جمع المذكر السالم ولا يخفى على من له ادنى بصيرة عدم وجود ان كل
من هذه الامور المذكورة في غير الاسم **قال** الشارح قدس سره وجهة عدم
الخ وهي ان تنوين الترنم عبارة عما لحق آخر المصاريع وآخر الابيات اعم من ان
يكون هذا الآخر اسما وغيره **قال** الشارح قدس سره بالرفع دفع ما يتوهم
من ان قول المصنف الاسناد اليه اما يكون بالجر للعطف على لفظ اللام او بالرفع
للعطف على محله وكل منهما لا يصح لانه على كلا التقديرين يكون ذلك القول
اعني الاسناد اليه مما اضيف اي نسب اليه الدخول واضافة الدخول الى الاسناد
اليه لا يصح لان الدخول عبارة عن التذكر في الاول او اللحوق بالآخر وانتفاء كليهما
في الاسناد اليه ظاهر وحاصل الدفع ان ذلك القول بالرفع لكنه معطوف
على الدخول لا على محل اللام حتى يكون مما نسب اليه الدخول **قال** الشارح قدس
سره لان الخ قيل ان غير المتبادر من الدخول كون الشيء موجودا في شيء آخر قطع النظر
عن التكلم الاول واللحوق في الآخر واذا حمل عليه فجاز عطف الاسناد اليه على
مدخول الدخول وهو اللام تامل لكن اقال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس
سره في الاسناد وفي بعض النسخ الاسناد اليه وهذا اولى لان من انتفاء التذكر في الاول
واللحوق بالآخر في الاسناد الذي هو نسبة بين الطرفين لا يلزم انتفاؤهما في الاسناد اليه
الذي هو في احد الطرفين والمدعى هو هذا دون ذلك اقول وبالله التوفيق ان المراد من
الاسناد الواقع في بعض النسخ الاسناد الذي هو في المتن وهو مقيد بقوله اليه لا مطلق
فمآل كلتا النسختين واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وكذا في الاضافة
يعني مثل عطف الاسناد اليه العطف في الاضافة يعني ان قول المصنف الاضافة معطوف
على الدخول لا على مدخوله **قال** الشارح قدس سره والمراد به كون الخ اشارة
الى دفع ما يورد في هذا المقام من ان الضمير في اليه راجع الى الاسم لان الكلام مسوق
لذكر خواصه فمعنى قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ومن خواص الاسم الاسناد

الى الاسم وهذا ان حمل وترك على الظاهر فهو باطل لان الاسناد الى الاسم يوجد فى الفعل بل يكون فيه دايما وان كان المراد منه كون الاسم مسند اليه بناء على ان هذا من لوازم الاسناد الى الاسم كما لا يخفى لخلا الحكم بمن خواص الاسم على الاسناد اليه بهذا المعنى عن الفايدة لان ذالك فى غاية الظهور كما لا يخفى وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاسم والمراد من الاسناد الى الاسم كون الاسم مسند اليه ولا يلزم خلو ذلك الحكم عن الفايدة لانه كثيرا ما يذكر شيء بخصوصه ويراد الحكم على نوعه والاعم منه كما يقال زيد ملزوم للضاحك بالذات لانه ذكر زيد وهو امر خاص واريد منه الامر الاعم منه وهو الانسان لانه الملزوم بالذات للضاحك كما لا يخفى فلم لا يجوز ان يذكر ههنا كون الاسم مسند اليه ويراد منه كون الشيء الذى اضيف اليه الكون ليس الا الاسم فى نفس الامر كما لا يخفى وفيه انه فكما يخلو ذلك الحكم عن الفايدة بذكر الاسم كذلك يخلو باراده الشيء من الاسم لاتحاد المآل فى نفس الامر فان له بان الشيء قد يكون له اعتبار ان يكون الحكم بشيء عليه باعتبار مفيد او باعتبار آخر لغوا كما ترى فى الانسان لانه اذا اخذ من حيث انه جسم يكون الحكم عليه بالحيوانية مفيدا واذا اخذ من حيث انه حيوان يكون ذلك الحكم عليه لغوا فلم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل بل منه وقد اجيب عن اصل الاعتراض بانا لا نسلم ان الضمير راجع الى الاسم بل الى الشيء فلا يخلو ذلك الحكم عن الفايدة وفيه ان هذا بعيد لعدم ذكر الشيء فى الكلام ومخالف لما سيق اليه الكلام كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان ما كتب فى بعض الحواشى المتعلقة بهذا الكلام من ان حاصل جواب الشارح ان الضمير راجع الى الشيء لا يخلو عن شيء والله اعلم بكل شيء واليه مرجع كل شيء **قوله** كما يقتضيه متعلق بالمنفى لا بالنفى كما لا يخفى **قوله** سياق الكلام فان الكلام مسوق لبيان خواص الاسم **قوله** والا اى وان لم يرد كون الشيء مسند اليه **قوله** لخلا الحكم ان اريد من الاسناد كون الاسم مسند اليه من قبيل ذكر احد المتلازمين وارادة الآخر منه كما لا يخفى او بطل ان ترك على الظاهر وهو الاسناد الى الاسم كما سبق ولعل وجه ترك الفاضل المحشى شق البطلان عدم سبق الذهن اليه لظهور بطلانه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وتوجيه ذلك دفع ما يتوهم من ان الضمير اذا رجع الى الاسم فيكون معنى عبارة المصنف كون الاسم مسند اليه فباى طريق اريد منه كون الشيء مسند اليه وحاصل الدفع ان لهذه الارادة طريقا فيما بينهم الاول انه كثيرا ما يذكر الخاص لاجل الحكم عليه

وهو ان كون الشيء مسند اليه لا يتحقق الا فى الاسم ١٢ منه

بشئ ويراد الحكم على ما اعم منه كما فى المثال المذكور والثانى انه كثيرا ما يعتبر الحكم المتعلق بالمضاف
قبل الاضافة والنسبة ثم يعتبر الاضافة والنسبة اعلم ان الحكم ههنا قول المصنف ومن خواصه المضاف
قوله الاسناد والمضاف اليه ضمير الاسم واذا اعتبر تعلق هذا الحكم بذلك المضاف قبل اضافته يفيد
قول المصنف ومن خواصه الاسناد اليه ان من خواص الاسم الاسناد الى الشئ لان الاسناد اذا لم يقيد بقيد
الى الاسم يكون مقيدا بقيد الى الشئ لانه لابد له من الصلة وغيره غير مسلم فبواحد من هذين الطريقين
يراد من قول المصنف الاسناد الى الاسم يعنى كون الاسم مسندا اليه كون الشئ مسندا اليه والله اعلم
قوله ومطلقه الذى هو الشئ او اللفظ الموضوع لمعنى **قوله** وفايدة الخ دفع ما يرد من انه لم لم
يقل المصنف ومن خواصه كون الشئ مسندا اليه فيخلو عن تكلف ارادة كون الاسم مسندا اليه من الاسناد
اليه عن تكلف ارادة كون الشئ مسندا اليه من كون الاسم مسندا اليه والدفع غنى عن البيان **قوله**
وان لا تعرض آه عطف على قوله انه اخصر فيكون هذا دفعا آخر للايراد المذكور فى الحاشية السابقة
بلا فصل والمراد من التعرض المنفى التعرض الصريحى والله اعلم **قوله** وهو الشئ او اللفظ الموضوع
لمعنى **قوله** او ان الحكم الخ عطف على قوله ان الخاص فيكون اشارة الى التوجيه الآخر **قوله**
كما يقال الخ اعلم ان الباحث عليهم فى القول بتقديم الحكم المتعلق بالمضاف على الاضافة فى المثل
المشهور انه لو ترك على حاله للزم الدور فيه لان معرفة لحية الرجل متاخرة عن معرفة الرجل
ضرورة تاخر معرفة المضاف من حيث انه مضاف عن معرفة المضاف اليه فلو كانت اللحية
علامة للرجل لكانت معرفتها متقدمة على معرفته لان علامة الشئ تعرف اولا ثم ذلك
الشئ فيلزم تقدم معرفة الرجل على نفسه وهل هذا الا الدور واذا قطع النظر عن اضافة اللحية
الى الرجل لم يكن معرفتها متاخرة عن معرفته والله اعلم **قوله** ان معناه الخ رأيت فى بعض
الحواشى معترضا صاحبه على الفاضل المحشى ان المثل المشهور من قبيل قولهم على التمرة مثلها زبدا
فان فى جانب المبتداء الذى هو قوله لحيته ضميرا الى متعلق الجزء الذى هو الرجل فعلى هذا المناسب
للفاضل المحشى ان يقول ان لحية الرجل علامة وتلك العلامة علامة الرجل كما لا يخفى على المتأمل
اقول وبالله التوفيق ان المناسب على ذلك التقدير بعينه ما قال الفاضل المحشى لان التجريد عن الاضافة
يكون فى جانب المبتداء نعم لو كان علامة الرجل مبتداء ولحية خبرا لكان المناسب ما ف
وان اختلج فى قلبك انه كيف يصح كون لحيته مبتداء وعلامة الرجل خبرا له مع ان من المتقرر ان
المبتداء والجزء اذا كانا معرفتين يجب تقديم المبتداء على الجزء فان له بان المبتداء ههنا نكرة
لان لحاظ الاضافة بعد الحكم نعم لو قال الفاضل المحشى ان معناه علامة الرجل لحيته لكان
احسن **قوله** وبالجملة الباء زايدة واللام عوض عن المضاف اليه وقوله يجب بحذف فان كان

الخ يريد
ملزوم للفناحات
بالذات ١٢ منه

يعنى لما كان ضمير اليه راجعا
الى الاسم كان الاسناد
اليه بمنزلة الاسناد
الى الاسم فيكون هذا
قول المصنف فلا يرد
ما يرد فافهم ١٢ منه

يعنى لان معرفة الرجل
متقدمة على معرفة
اللحية بحكم التقدمة
الاولى ومعرفتها متقدمة
على معرفة الرجل بحكم
المقدمة الثانية و
التقدم على المتقدم على
الشئ متقدم على ذلك
الشئ على ما تقرر ١٢ منه

يعنى ان قوله اللحية
مبتداء وعلامة
الرجل خبره قدم عليه
تقديما واجبا ١٢ منه

يعنى اى على تقدير كون اللحية
مبتداء وعلامة الرجل
خبرا ١٢ منه

فی تنعم بالمعیدی الخ والتقدیر ومحصل الکلام انه الخ **قوله** قبل النظر کما فی الوجه الثانی **قوله**
او بعده کما فی الوجه الاول **قوله** المذکور اعلم ان ههنا نسختین احدیهما کون وثانیتهما مذکور اما
الاولی فظاهرة واما الثانیة فغیر صحیحة بظاهرها لان الذکر لا یکون فی الطبایع الا ان یکون مشتقا
من الذکر بضم الذال لا من الذکر بالکسر علی ما لا یخفی وتوصیف الشیٔ لدفع الاضمار قبل الذکر
علی تقدیر رجوع الضمیر الی الشیٔ **قوله** بعید لانه مخالف للسوق واما ما قال نور الحق فی وجه
البعد لعدم ذکره فی الکلام فغیر سدید لان الذکر فیه لیس بشرط للارجاع کما لا یخفی
قال الشارح قدس سره وانما اختص الخ یرد ههنا ان کون الشیٔ مسندا الیه لیس خاصة للاسم
لوجوده فی الفعل الذی ارید به معناه کما فی قول الشاعر تسمع بالمعیدی خیر من ان تراه لان قوله
تسمع مبتداء وخیر خبره وهو فعل واجیب عنه بانهما اول بالمصدر بتقدیر ان والتقدیر سماعک
بالمعیدی خیر وان اختلج فی صدرک ان مواضع تقدیر ان عدها المصنف فی کتابه وهذا لیس
منها فکیف یقدر ان فیه فازله بان المصنف ذکر المواضع القیاسیة لتقدیر ان وهذا سماعی لیس
بقیاسی فعدم اندراجه تحتها غیر مضر وبان المعدود فی الکتاب هو المشهور من المواضع وهذا
من المواضع الغیر المشهورة والله اعلم **قوله** یعنی ان العرب الخ دفع ما یرد علی الشارح من انه
ان اراد ان الفعل وضع للکون المذکور فهو باطل لان الکون المذکور خارج عما وضع له کما یعلم
ممن کلما تسمع بمجرد السمع وان اراد ان الفعل وضع لمعناه والغرض من وضعه لمعناه افادة هذا
الکون فممنوع کیف وان کل شیٔ موضوع لمعناه لافادته لا لافادة شیٔ آخر کما هو الظاهر فکیف
یکون الغرض من وضع الفعل لمعناه افادة ذلک الکون مع کونه موضوعا له وحاصل الدفع ان
المضاف الی الفعل وهو لفظ المعنی محذوف والمراد من الوضع الالفاظ لانه لازم له والمراد من
المسند المنساق الیه والمرتبط به للعلاقة المذکورة والتقدیر لان معنی الفعل لوحظ ابدا بانه
مساق ومرتبط لشیٔ آخر فلو جعل الشیٔ الآخر مساقا ومرتبطا بالفعل للزم خلاف ما هو المثبت
فیه ابدا والتالی باطل فالمقدم مثله ولما کان الاحظون للمعانی الحکما العربیة العرب
لا غیرهم زاد الفاضل المحشی لفظ العرب وقال یعنی ان العرب آه والا فالالفاظ غیر مختص بالعرب
ولا یرد ان ما ذکره الشارح لیس دلیلا علی المدعی وهو اختصاص الاسناد الیه بالاسم لانه
یلزم منه عدم وجدانه فی الفعل لا فی الحرف ایضا وهو ایضا من المدعی لانه قد مر من
الشارح فی الحاصل والمحصول ان معنی الحرف آلی غیر مستقل وکلما هذا شانه لا یصلح لان
یکون محکوما علیه ومحکوما به فلا حاجة الی اقامة الدلیل علی عدم کون الحرف مسندا الیه
لانه هو المحکوم علیه والله اعلم **قوله** منساق الی الشیٔ اعا ابدا وکذا الحال فی منساق الیه

لو فتنا الاول عبارة عن الملاحظة ومتعلقة الذهن والثانی عبارة عن التلفظ ومتعلقة اللسان ١٢ منه

حیث یقولون ان الفعل یدل علی الزمان والنسبة والحدث ١٢ منه

فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره اى كون الشئ آه اشارة الى دفع ما يرد من ان المراد بالاضافة اما المعنى الذى وضع لفظ الاضافة له على الظاهر وهو النسبة واما كون الشئ مضافا واما كون الشئ مضافا اليه بعلاقة ان المضاف والمضاف اليه طرفا النسبة التى وضع لفظ الاضافة لها على الظاهر وكل منها لا يصح اما الاول فبطلانه ظاهر لا يخفى على العاقل واما الثانى والثالث فلانهما يوجدان فى الفعل مثل مررت بزيد ويوم ينفع الصادقين الآية الاول للاول والثانى للثانى وحاصل الدفع ان المراد من الاضافة كون الشئ مضافا لكن لا مطلقا بل بتقدير حرف الجر ليس بخاصة وما هى الخاصة فلا يوجد فى الفعل وان اختلج فى صدرك ان ارادة هذا القيد اى قيد بتقدير حرف الجر من لفظ الاضافة ارادة من غير قرينة لانه لا قرينة فى لفظ الاضافة على هذا القيد فكيف يراد كون الشئ مضافا بتقدير حرف الجر والشيوع من اقوى القراين فافهم **قال** الشارح قدس سره ووجه اختصاصها الخ حاصل هذا الوجه ان لوازم الاضافة مختصة بالاسم كما سيجئ بيان هذا الاختصاص فلو لم يختص الاضافة به لوجد الملزوم بدون اللازم وهذا باطل لان المتقرر فى اللازم ان يكون مساويا للملزوم او اعم منه وتحقق احد المتساويين بدون الآخر وتحقق الاخص بدون الاعم باطل كل منهما كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من التعريف الخ اما وجه اختصاص تعريف بالاسم فهو انه على اقسام معدودة مشهورة سلب كل منها عن الفعل والحرف مما لا يخفى على العاقل واما وجه اختصاص التخصيص بالاسم فهو انه عبارة عن قلة الافراد وهذا لا يتصور فى الفعل والحرف اما فى الاول فلانه لا يراد منه الا الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد ولا بد للتخصيص الذى هو عبارة عن قلة الافراد من النظر اليها كما هو الظاهر واما فى الثانى فلان معناه جزئى شخص غير قابل لشركة الافراد على ما لا يخفى فكيف يقبل قلتها واما وجه اختصاص التخفيف بالاسم فهو انه لا يكون الا بحذف التنوين وما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع او بحذف الضمير بتعويض اللام عنه وكل من هذه الامور لا يتصور فى غير الاسم على ما لا يخفى فالتخفيف به لا يتصور فيه ايضا والله اعلم **قوله** المراد بالتخصيص الخ دفع ما يرد من ان الحكم باختصاص التخصيص بالاسم كما صدر من الشارح غير صحيح لانه عبارة عن التقييد وتقليل الجهات وهذا يوجد فى الفعل كما فى صورة تقييده بالمفعول والظرف والحال وحاصل الدفع ان التخصيص اذا عد فى فوايد الاضافة يكون عبارة عن تقليل اشتراك الافراد لا عن التقييد وتقليل الجهات وتقليل اشتراك الافراد لا يتصور فى الفعل لان المراد به الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد وهو بهذه الحيثية غير صالح لتقليل الافراد كما هو الظاهر وبما ذكر ظهر ان الواو فى قوله

[Margin notes:]

اعنى ان المثال الاول مثال لكون الفعل مضافا وهو اول فى المثال الثانى وهو مثال الثانى والمثال الثانى مثال لكون الشئ مضافا اليه فى الفعل وهو ثان للثالث ١٢ منه

اشارة الى عدم تسليم الشيوع ١٢ منه

ناظر الى كون اللازم مساويا ١٢ منه

ناظر الى كون اللازم اعم من الملزوم ١٢ منه

سواء كان بالحذف او بالتعويض ١٢ منه

الفاضل المحشي ولا يراد الخ يعني اللام التحليلية فيكون ذلك القول تعليلا للمقدمة المقدرة وهو قولنا ونقليل اشتراك الافراد لا يتصور في الفعل ولظهور عدم تصور ذلك التقليل في الحرف او لتطبيق الجواب بالسوال لم يتعرض الفاضل المحشي لعدم تصور ذلك التقليل في الحرف قال مولانا جمال الدين في دفع اصل الاعتراض اعلم ان التخفيف بحذف النون ونون التثنية والجمع وحذف الضمير وتعويض اللام منه لازم الاضافة اللفظية والتعريف مع التخفيف والتخصيص معه لازم الاضافة المعنوية فالموجود في الفعل وهو التخصيص فقط ليس من لوازم الاضافة وما هو من لوازم الاضافة فليس بموجود في الفعل فالايراد بعدم اختصاص التخصيص بالاسم ليس على ما ينبغي انتهى والله اعلم

قوله ولا يراد بالفعل الخ يرد ههنا ان المراد بالطبيعة ليس الا الحدث والفعل موضوع له وللزمان وللنسبة كما هو المشهور فكيف يصح قول الفاضل المحشي بانه لا يراد من الفعل الا الطبيعة اجيب بان معنى العبارة ان لا يراد بالفعل الا معناه المشتمل على الطبيعة من حيث هو مع قطع النظر عن الافراد ولا خدشة في هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يقبل التخصيص لانه لا بد له من النظر الى الافراد التي قطعت النظر عنها في المعنى المراد من الفعل **قوله** فيه تامل الغرض من هذا القول الاشارة الى الايراد على المذكور سابقا من ان المراد بالتخصيص المعدود في فوايد الاضافة تقليل اشتراك الافراد بان هذه الايرادة مستلزمة لعدم صحة قولهم ضرب يوم زيد يريد به نفس الطبيعة مع قطع النظر عن الافراد لان الاضافة في هذا القول اضافة معنوية الى النكرة والاضافة المعنوية الى النكرة تفيد التخصيص على ما تقرر والتخصيص بمعنى تقليل اشتراك الافراد لا يوجد في القول المذكور على الغرض المذكور لان ذلك التقليل يقتضي النظر الى الافراد وفي القول المذكور على الغرض المذكور قطع النظر عن الافراد واللازم باطل لجواز القول المذكور على الغرض المذكور فالملزوم وهو ارادة تقليل اشتراك الافراد من التخصيص المعدود في فوايد الاضافة مثله فعلم ان المراد بالتخصيص المعدود في فوايد الاضافة معنى اعم من تقليل الافراد والتقييد ولما كان للمتوهم ان يتوهم ان بطلان تلك الارادة من التخصيص المعدود في فوايد الاضافة لا يضر المطلوب الذي هو كون التخصيص الذي هو من لوازم الاضافة من خواص الاسم منه يجوز ان يكون التخصيص بالمعنى الاعم من تقليل الافراد والتقييد من خواص الاسم والمقصود اثبات المطلوب فدفع الفاضل المحشي ذلك التوهم بان ذلك البطلان

وهو التخصيص مع التخفيف ١٢ منه

البطلان يعرف ذلك المطلوب لان التخصيص بالمعنى الاعم من التقليل والتقييد يوجد في الفعل باعتبار
بعض الافراد وهو التقييد وبما ذكرظهر ان قول الفاضل المحشي لجواز ان الخ اشارة الى بطلان اللازم
وقوله ولا شبهة آه اشارة الى وجه الملازمة المقدرة ههنا وكلمة من في قوله ان هذا النوع من
التخصيص بيانية والتقدير ولا يخفى ان هذا التخصيص الخ والمشار اليه بهذا هو التخصيص بالمعنى
الاعم المعلوم ههنا هذا ما ظهر لي حين او المشار اليه بهذا هو التخصيص الضمير **قوله** مريدا به نفس الخ اي مع
قطع النظر عن الفرد والباء ملابسة في الضمير الافراد واحترز بهذا القيد عن ان يريد من الضرب معنى الضارب
في قولهم ضرب يوما او المضروب لانه على هذا يكون اضافة لفظية مفيدة للتخفيف فلو لم
يوجد التخصيص بمعنى تقليل الافراد فيه لم يثبت الملازمة المقدرة وعن ان يريد من الضرب
الطبيعة من حيث تحققها في الافراد لانه على هذا لا يثبت الملازمة المقدرة ايضا كما لا يخفى
قوله ان قلت الخ الغرض منه الرد على قوله ولا يخفى آه وتقوية التوهم المدفوع بهذا
القول في الحاشية السابقة وحاصله ان التخصيص الجاري في الفعل باعتبار بعض افراده
الذي هو التقييد ليس باعتبار معناه المطابقي كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذي
هو الحدث ولا شك انه معنى اسمي فلم يوجد التخصيص في غير الاسم **قوله** قلت المعنى الخ
وحاصل الجواب انا نسلم ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار المعنى المصدري
لكن لا نسلم التفريع وهو قوله فلم يوجد الخ لانه انما يتم لو كان المعنى المصدري قابلا للتخصيص
في قالب المصدر فقط والامر ليس كذلك لان المعنى المصدري في قالب الفعل مقيد بالزمان
الذي هو مدلول تضمني للفعل كما هو الظاهر ولا فرق بين تقييد وتقييد فاذا جاز تقييده
بالزمان المدلول عليه للفعل جاز تقييده بالمفعول والظرف والحال في قالب الفعل ايضا
فلم يكن التخصيص مطلقا من خواص الاسم **قوله** وايضا آه جواب اخر لاعتراض المصدر
بقوله ان قلت الخ وحاصله ان جريان التخصيص بمعنى التقييد في الفعل باعتبار معناه التضمني
الذي هو الحدث لو كان غير مضر لعدية التخصيص مطلقا من خواص الاسم لم يصح النقض الآتي
من الشارح المقرر فيما بين القوم على كون الاضافة من خواص الاسم بانه واقع في الفعل
كما في قولهم مررت بزيد لان للمخصصين ان يقولوا ان الاضافة ليس للفعل اعني مررت
باعتبار معناه المطابقي كما هو الظاهر بل باعتبار معناه التضمني الذي هو المرور وهو معنى
اسمي فلم يوجد الاضافة في غير الاسم واللازم اعني عدم صحة النقض باطل لانه تكلف
في دفعه ولو كان باطلا لم يتكلف في دفعه فالملزوم مثله فثبت ان جريان التخصيص في
الفعل وان كان باعتبار معناه التضمني الاسمي مضر لعدية التخصيص مطلقا من خواص الاسم ارادة

له واشير الى معلوميته بقول فعلم ۱۲ منه
ثم اعني بعلم الضمير ۱۲ منه

والتخصيص الخاص الذى هو تقليل الافراد بالجملة كما بينه الفاضل المحشى بنفسه فثبت الاعتراض فلا جواب الا ما علم من قول مولانا بجمال الدين المذكور سابقا فتذكر وافهم قوله الا بين المذكور والمراد معنا اسمى فلم يوجد الاضافة الا فى الاسم قوله وذلك الخ الغرض من هذه العبارة بيان وجه اختصاص التخفيف بالاسم بيانه ظاهر والمراد مما يقوم مقامه نونا التثنية والجمع لانه كما تتم الكلمة بالتنوين كذلك تتم بهما ويرد ههنا على ما يخطر بالبال ان المذكور فى بحث الاضافة ان التخفيف قد يكون فى المضاف وبحذف التنوين او ما يقوم مقامه منه وقد يكون فى المضاف اليه وهو بحذف الضمير عنه واستتاره فى الصفة المضاف وقد يكون فى كليهما وهو بكلا الامرين المذكورين وعبارة الفاضل المحشى ههنا مخالف عن ذلك المذكور حيث جعل التخفيف مطلقا بحذف التنوين او ما يقوم مقامه والجواب انه لا مخالفة لان الاضافة ههنا مفسرة بكون الشئ مضافا فالتخفيف اللازم للاضافة بهذا المعنى هو تخفيف المضاف لا المطلق وذلك ليس الا حذف التنوين او ما يقوم مقامه منه كما يعلم من بحث الاضافة بعينه فتأمل لعل الحق لا يجاوزه قوله واما الحسن الوجه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان عد التعريف والتخصيص والتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه من لوازم الاضافة بمعنى كون الشئ مضافا غير صحيح لان كون الشئ مضافا موجود فى الحسن الوجه وكل من لوازمه المذكورة منتفية فيه اما الاولان فلانهما من لوازم كون الشئ مضافا بالاضافة المعنوية والاضافة فى الحسن الوجه اضافة لفظية واما الثالث فلان سقوط التنوين من الحسن ليس الا باللام كما تقرر وحاصل الدفع ان يكون الشئ مضافا فى الاضافة اللفظية الآخر غير منفك عن التخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه ففى مثل الحسن الوجه وان لم يوجد التخفيف المذكور لكنه حمل على نظائره من الاضافات اللفظية الآخر طرد الباب فكانه وجد التخفيف فيه ايضا وبالتقرير المذكور ظهر اندفاع ما يخطر بالبال من انه لا حاجة فى مثل الحسن الوجه الى الحمل على طرد الباب لان التخفيف بحذف الضمير عن المضاف اليه واستتاره فى الحسن موجود كما لا يخفى هذا ما ظهر لى آوان تحرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام قوله لا بمعنى ناعت وهو النسبة التى يصح اخذ نعت المضاف والمضاف اليه من نفسها وهو المنسوب والمنسوب اليه الاول للاول والثانى للثانى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح من ان ايراد كلمة انما التى هى للحصر غير مناسب ههنا لانها انما تورد فى المحتمل لامرين لان بايرادها ينفى احدهما ويثبت الآخر وقول المصنف والاضافة لا يحتمل الا احتمالا واحدا وهو ارادة كون الشئ مضافا لان ارادة كون الشئ مضافا اليه منه يحتاج الى تقدير اليه لا قرينة عليه وحاصل الدفع ان الحصر ليس بالنسبة الى تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا اليه بل بالنسبة الى تفسيرها بالامر الذى بين المضاف

قوله الذى هو تقليل الافراد من التخصيص المعدود فى نوع الاسم اما تقليل الافراد او تعيين نوعيته ومن التقييد والاول باطل لانه مستلزم لبطلان تعدد فى ضرب اليوم وهو فى الكتاب والثانى غير مختص بوجود فى الفعل كما فى ضربت ضربا بالمفعول والظرف والحال ثم وعنوان المراد من التخصيص المعدود فى خواص الاسم بالمعنى الذى يكون فى الفعل بلا تخفيف والموجود فى الفعل التخصيص وفقا فالتوجيه بعد ومن اللوازم والمعلق عليه وجوده بكون اللازم بالملل ١٢ منه

والمضاف اليه وذلك القول محتمل لدفعهم الحصر وقيها نه اذا كان الحصر بالنسبة الى تفسير الاضافة بالنسبة
لم يتم التقريب لانه لا يلزم من مجئ الفعل او الجملة مضافا اليه مجئ الاضافة بمعنى النسبة فيهما للتغاير الظاهر
بينه وبين المضاف اليه الا ان يقال ان معنى اختصاص النسبة بالاسم ان واحدا من طرفيها لا يكون الا اسما
كما صرح به مولانا عصام الدين فلما كان كون الشئ مضافا اليه موجودا في الفعل والجملة لم يكن النسبة
مختصة بالاسم فيتم التقريب والظاهر الموافق مع ما في حاشية مولانا عصام الدين ان الحصر في مقابلة
كون الشئ مضافا اليه ولما كان الاكتفاء عن ذكر الشئ في اللاحق بسبب ذكره في السابق كثيرا شايعا
فيما بينهم فلم لا يجوز ان تكون كلمة اليه مقدرة ههنا بقرينة ذكرها في قول المصنف والاسناد اليه
وان اختلج ببالك انه على تقدير تقدير اليه لا يحتمل العبارة الاحتمال كون الشئ مضافا فازله بان
احتمالها هذا الاحتمال ثابت باعتبار ان ارادة الجزء من الكل امر شايع والله اعلم **قوله** انما لم الخ اشارة
الى الاعتراض الذى مر تقريره فى الحاشية السابقة بل فصل المدفوع بقوله لا بمعنى ناعت **قوله**
اذ لا دليل متعلق بالنفي ود ليل لعدم الجعل وقد مر منا الدليل فتذكر **قوله** العطف على الخ اشارة
الى جواب ما يرد من ان الدليل على تقدير كلمة اليه موجود وهو العطف على الاسناد لان كلمة اليه على
هذا يكون متعلقا بهما وحاصل الدفع ان هذا العطف بعيد من وجهين احدهما ان الظاهر على هذا تاخير
كلمة اليه عنهما وثانيهما انه مخالف عن السياق لان سوق الكلام على عطف خاصة على خاصة والاسناد
والاسناد بلا قيد اليه ليس بخاصة كما لا يخفى **قوله** ولقوله الخ عطف على قوله اذ لا دليل فيكون هذا دليلا
ثانيا لعدم الجعل المذكور وحاصله انه لو كان الحصر بالنسبة الى كون الشئ مضافا اليه فلا يليق للشارح
قدس سره عن هذا ان يقول فالاضافة بمعنى كون الشئ مضافا اليه من خواص الاسم اقول وبالله التوفيق
ان قوله فالاضافة الخ ليس تفريعا على قوله وقد يقال الخ فقط حتى يكون المناسب للشارح ما ذكره
الموجه بل هو تفريع على مجموع ما سبق من اختصاص كون الشئ مضافا بالاسم وكون الشئ مضافا
اليه به لان المراد ما هو بتقدير حرف الجر وان الواقع فى الفعل والجملة بتاويل المصدر اولا
للاول والثانى للثانى والله اعلم **قوله** ولان المصنف الخ عطف اذ لا دليل الخ او عطف على لقوله
قدس الخ وعلى كلا التقديرين يكون هذا القول وجها ثالثا لعدم الجعل المذكور وحاصله ان
المصنف ردد عبارة المفصل بين تفسير الاضافة بكون الشئ مضافا وبين تفسيره بمعنى ناعت
المضاف والمضاف اليه وهو النسبة كما يظهر من نقل الفاضل المحشى لكلام المصنف على المفصل ههنا
فالمناسب للشارح ان يردد عبارة المصنف فيما ردد فيه بنفسه وهو ليس الا كون الشئ مضافا
والمعنى الناعت ليكون توجيها لكلام الشخص على ما ينوى به ولى ههنا ايضا كلام لكن لا نذكر
نحن فى مجادلة اهل العصر وان كانت غير معتبرة عند العقلاء والله اعلم **قوله** او اراد الجميع

قوله والتحديد بناء على القاعدة المشهورة ان المعرفة اذا اعيدت معرفة ١٢ منه

قوله وهو بالاضافة بمعنى ما الاضافة بالمعنى الثانى وبالجميع المعنى ... بكون الشئ مضافا وبين كون التقريب والا لم يتحقق اضافة ... الى الفعل والجملة ... وجود النسبة ... كون الشئ مضافا ... ان يقال ... المراد بالاضافة ... النسبة ... عليها ... الجميع ... بكون الشئ مضافا او مضافا اليه ١٢ منه

اى الكونين المذكورين آنفا **قوله** ان قلت الخ اعتراض على قول المصنف اواراد الجميع بان الاضافة لفظ واحد والكونان المذكوران معناه وارادة المعنيين من اللفظ الواحد فى اطلاق واحد غير جائز عندهم فكيف يراد الجميع من لفظ الاضافة **قوله** قلنا الخ وحاصل الجواب ان ارادة المعنيين من لفظ واحد غير جائز اذا كانت على سبيل الاستقلال واما اذا كانت تلك الارادة بان يراد من اللفظ معنى يشمل ذينك المعنيين سواء كان المعنى معنى حقيقيا كما فى الادعاء الاول او معنى مجازيا كما فى الادعاء الثانى فلا ضير فيه بل هو واقع وههنا كذلك اعنى ان ارادة المعنيين من لفظ الاضافة ليست على سبيل الاستقلال بل فى ضمن معنى آخر لان المراد من الاضافة الحالة التى بينهما وهى النسبة اما على سبيل الحقيقة بان يدعى وضع لفظ الاضافة لها او على سبيل المجاز وهذه الحالة شاملة للمضاف والمضاف اليه لانها قد تقاس الى الاول فيعبر عنها بكون الشئ مضافا وقد تقاس الى الثانى فيفسر بكون الشئ مضافا اليه[١] ومن اعتراض الفاضل المحشى وجوابه هذين ظهر ان الترديد الواقع فى عبارة المصنف انما اراد المضاف او اراد الجميع هو الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت لان الفاضل المحشى لم يثبت ارادة الجميع من لفظ الاضافة الا بارادة النسبة منها وما هى الا المعنى الناعت ولو حمل عبارة المصنف على مذهب من جوز عموم المشترك لم يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وبين المعنى الناعت والله اعلم **قوله** يدعى انما قال يدعى لان وضع لفظ الاضافة للنسبة غير معلوم فالادعاء بالنسبة الى المعطوف وهو قوله وان لفظ الاضافة آه لا بالنسبة الى المعطوف عليه وهو قوله انما يجوزه **قوله** او يدعى انما قال يدعى ههنا لانه صرف اللفظ عن معناه الحقيقى بلا قرينة **قوله** وحمل الخ اشارة الى دفع ما اجيب عن الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ بان ارادة الجميع اى كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا اليه من لفظ الاضافة تكون محالة اذا كانت على سبيل الاجتماع واما اذا كانت على سبيل البدل فلا استحالة فيه كما تقرر فى مقره بان ارادة الارادة[٢] على سبيل البدل بعيدة لا يساعده لفظ الجميع **قوله** اشارة الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لا يخلو ما ان يتبع المصنف فالمناسب له ان يقول لان الفعل لان المضاف اليه على زعم الفاضل المحشى[٣] عند المصنف فى مثل يوم ينفع الصادقين هو الفعل او يتبع غيره فالمناسب له ان يقول لان الجملة لانها المضافة اليها فى القول المذكور عند هذا الغير فالجملة الترديد غير مناسب وحاصل الدفع ان مقصود الشارح الاشارة الى اختلاف القولين لا بيان حال نفسه وهى لا يحصل الا بالترديد والمراد بالاختلاف الوجود فالمعنى اشارة الى وجود القولين كما سيجئ فى حاشية الفاضل المحشى **قوله** ذهب المصنف آه اقول وبالله التوفيق ان عبارة المصنف فى الايضاح شرح المفصل المنقول ههنا بظاهره يدل على ان المضاف اليه عنده هو الفعل كما لا يخفى وعبارته فى متن الكافية

[١] بل يفهم الترديد بين كون الشئ مضافا وكون الشئ مضافا ومضافا اليه وهذه المقابلة نظير المقابلة بين العام والخاص كما لا يخفى وقد تقرر انه اذا قوبل العام بالخاص يراد منه خاص غير ذلك الخاص فكذا يراد من المقابل الثانى ههنا كون الشئ مضافا اليه فقد تردد بين كون الشئ مضافا وبين كون الشئ مضافا اليه ١٢ منه

[٢] اى ارادة الارادة المعانى ١٢ منه

[٣] اشارة الى ما فيه على ما سيجئ ١٢ منه

يدل على ان المختار عنده ان المضاف اليه هو الجملة حيث قال والظروف المضافة الى الجملة الخ فمن اى وجه رجح الفاضل المحشي عبارة الايضاح شرح المفصل على عبارة الكافية وحكم بان المختار عند المصنف ان المضاف اليه هو الفعل مع[۱] ان ارجاع عبارة الايضاح شرح المفصل الى عبارة الكافية ممكن بالوجه الغير المتبادر لان اطلاق الفعل على مجموع الفعل والفاعل شايع فيما بينهم فيحتمل ان يراد من الفعل الواقع فى عبارة الايضاح هو مع الفاعل لا وحده وليس هذا الا الجملة فتامل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله كما نقلناه من عبارة الايضاح فى الحاشية السابقة بلا فصل قوله قال الشيخ الرضى آه لعل الغرض من هذا القول تائيد القول الثاني قوله الظاهر آه اقول وبالله التوفيق الظاهر ان المضاف اليه فى قولهم اتيتك يوم قدم زيد هو الفعل ولو نظر الشيخ الرضى الى ان الفاعل بمنزلة الجزأ من الفعل وهو غير تام بدون الفاعل والشئ لا يثبت له حكم من الاحكام قبل تمامه لكان له وجه والله اعلم قوله كما ان الاسمية آه اقول وبالله التوفيق انما جعل وقوع الجملة الاسمية مشتبها به لانه لو جعل جزأه اعنى المبتداء مضافا اليه فقط لكان[۲] اللازم اجراء حكم المضاف اليه وهو الجر على ذلك الجزأ واللازم باطل كما هو الظاهر فكذا الملزوم فكان وقوع الجملة الاسمية مضافا اليها امرا ظاهرا قوله اليه الزمان الضمير فى اليه راجع الى الالف واللام والزمان مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضافا والتقدير فالمصدر الذى اضيف اليه الزمان قال الشارح قدس سره هذا الخ يرد ههنا ان هذا اسم اشارة مفرد والمذكور فى السابق شيان فكيف يشار بهذا اليهما واجيب عنه بان الاشارة الى قوله يوم ينفع او الى احد الامرين قوله ينبغى آه الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المعلوم من كلامه ضعف القول بالتاويل فى صورة اضافة اسم الزمان الى الفعل او الجملة كما يشعر بهذا اللفظ قد يقال والامر ليس كذلك اعنى ان التاويل فى الصورة المذكورة ليس بضعيف بل قوى لوجوه ثلثة آحدها انه لو لم يأول لوجد كون الشئ مضافا اليه فى غير الاسم كما هو الظاهر فيوجد الجر فيه ايضا لانه من لوازم الاضافة اليه على ما تقرر فيخالف السابق من اختصاص الجر بالاسم قال مولانا عبد الحكيم فى تضعيف هذا الوجه ما حاصله انا لا نسلم المخالفة على تقدير وجود الجر فى غير الاسم اعنى الفعل او الجملة لان المختص الجر اللفظى او التقديرى والموجود فى ذلك الغير الجر المحلى فالموجود غير المختص والمختص غير الموجود قال الفاضل المدقق فى تزييف ذلك التضعيف ما حاصله ان المختص بالاسم مطلق الجر لان دليل الاختصاص مقتضى لاختصاص مطلق الجر لا الجر الخاص كما لا يخفى مع ان مراد الفاضل المحشي المخالفة عن ظاهر السابق ولا شك فى لزومه وثانيها انه لو لم يأول الفعل او الجملة بالمصدر للزم المخالفة من قول المصنف الواقع فى بحث المجرورات فى تعريف المضاف اليه حيث قال المضاف اليه كل اسم الخ قال مولانا عبد الحكيم

[۱] وهذا الارجاع يدفع التناقض بين عبارتى المصنف فى الكافية والايضاح شرح المفصل ۱۲ منه

[۲] وان اختار بعضهم انه يجوز كون المبتداء مجرورا لفظا او محلا فان لم يجعل من باب الحمل على الوجه الا هو من باب العربية فى الاسماء المعربة عند البعض ولعل هذا القول يكون مبنيا على مذهبه ۱۲ منه

حاصله انه لا يلزم المخالفة لان المعرب فيما سياتى ليس مطلق المضاف اليه بل الذى هو قسم من المعرب
بقرينة ان المصنف فى صدد المجرورات التى تكون من اقسام المعرب والمضاف اليه فى مثل ينفع الصادقين
ليس من اقسام المعرب نعم كونه اسما ليس بمخالفة كما لا يخفى اقول وبالله التوفيق ان المضاف اليه فى ذلك
القول لو كان فعلا للزم المخالفة قطعا لان الفعل الواقع فيه اعنى المضارع معرب ولو اراد الفاضل
المحشى المخالفة عن ظاهر كلام المصنف فيما سياتى لم يتوجه اليه قول مولانا عبد الحكيم لان الظاهر
تفسيره مطلق المضاف اليه وثالثها انه لو لم يوجد ذلك التاويل للزم المخالفة عما هو مقتضى معنى الفعل
بالنظر الى الذات والمخالفة تلك من المستحيلات اما بطلان اللازم فظاهر واما الملازمة فلان
معنى الفعل يقتضى بالنظر الى الذات ان يكون منسوبا الى شئ كما تقرر ومر ايضا فلو جعل مضافا اليه
لكان منسوبا اليه وهل هذا الا المخالفة قال مولانا عبد الحكيم وان معنى الفعل اعنى الحدث ضطاباء بى
عن كونه مضافا اليه لا عتبار كافى الفعل من حيث كونه منسوبا واما الحدث بعد نسبة الى الفاعل لا نسل
اباءه عنه كيف ويقع مسندا اليه فى قولك تسمع بالمعيدى الخ انتهى بعبارته قال الفاضل الدقيق ملحاصله
ان عبارة المصنف فى اماليه يدل على ان ذاته مطلقا مقتض لان يكون منسوبا الى شئ اخر فلما المثال
المذكور فقد قيل ان الفعل فيه مستعمل فى المعنى المصدرى كما ان الفعل فى قوله تعالى سواء عليهم
ءانذرتهم ام لم تنذرهم مستعمل فى المعنى المصدرى فالفرق اختراع انتهى اقول وبالله التوفيق
ان الوجه الثالث يثبت به تاويل الفعل الواقع مضافا اليه بالمصدر لا الجملة والمدعى تمامه وبما سبق
ثبت اعتراض الفاضل المحشى على الشارح فالجواب ما قال مولانا عصام الدين نور الله مرقده بقوله
ان الشارح لا ينازع فى ترجيح التاويل واشار بكلمة يقال الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى
من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا ولا
ضرورة يدعو اليه فانه لم يلتزم ذكر استيفاء الخواص فليحمل على ما هو الظاهر اختصاصا انتهى اغتنم
هذا التقدير الانيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق وبالله التوفيق ومنه الوصول الى
التحقيق قوله قال الشيخ الرضى آه اقول وبالله التوفيق لعل غرض الفاضل المحشى من نقل
كلامه الاشارة الى ان القول بالتاويل ضعيف لان الدليل المصدر بقوله قيل القول
بثباته رد عليه من ينعقد عليه الانامل وهو الشيخ الرضى بقوله واما انا الخ فيكون هذا
القول فى المعنى معارضة مع قول الفاضل المحشى ينبغى آه والله اعلم قوله والدليل الخ
حاصله ان المتقرر فيما بينهم ان اكتساب تعريف المضاف من تعريف المضاف اليه فلو كان المضاف
اليه فى مثل ينفع الصادقين آه الفعل وحده او هو مع الفاعل لم يكن المضاف معرفا لان الفعل
فقط او مع الفاعل من التعريف واللازم باطل لمجئ صفة مثل هذا المضاف معرفة كما فى اتيتك

له الا ان يقال ان مراده من المعرب الاسم المعرب بقرينة انه جعل القرينة كون المصنف فى صدد المجرورات الا المجرور (ولا يكون الا الاسماء) ١٢ منه

له حاصل قوله ان اقتضاء ذات معنى الفعل للنسبة الى شئ آخر مسلم فيما اذا لم يكن منسوبا الى الفاعل واما اذا كان منسوبا اليه فلا نسلم الا ترى الى صحة وقوعه مسندا اليه فى مثل تسمع بالمعيدى الخ فلو وقع مضافا اليه بعد اعتبار النسبة الى الفاعل لم يلزم المخالفة من اقتضاء معنى الفعل ١٢ منه

ی مرکد مرنین الحمار اوالبارح فالمقدم مثله فعدم ان المضاف الیه فی مثل هذا القول هو المصدر والشیخ الرضی رد علیها ای علی ذلك الدلیل بقوله واما انا الخ حاصله ان هذا المثال مصنوع غیر معلوم الصحة والشاهد لابد له من الصحة کما لایخفی **قال** الشارح قدس سره قسمان اشارة الی دفع مایرد من ان هو مبتداء ومعرب جزء ومبنی عطف علیه وهذا مستلزم لحمل الخاص علی العام لان المعرب خاص من الاسم کما هو الظاهر وذلك غیر جائز لان ذلك الحمل اما ان یکون حملا اولیا او یکون حملا شایعا وانتفاء الاول لوجود التغایر فیما بین الخاص والعام ظاهر واما انتفاء الثانی فلان اللازم فیه ان یکون الموضوع فرد المحمول او یکون افراد الموضوع افراد المحمول کما تقرر والعام بالنظر الی الخاص لیس کذلك بیان الدفع ان الخبر مجموع قول المصنف معرب ومبنی لا معرب فقط اعنی ان العطف مقدم علی الربط لا الربط علی العطف ومآل ذلك الی ان الاسم قسمان وان اختلج ببالك انه علی هذا کیف یصح العطف ای عطف مبنی علی معرب لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه وههنا لم ینسب المتبوع الی شیء وکیف یصح اجراء الرفع علی کل واحد من معرب ومبنی لانه لایکون جزءا مع ان المقول من المصنف فیه الرفع فازله بان معرب جزء فی الظاهر وهذا کاف فی عطف شیء وهو مبنی علیه وکذا کاف فی اجراء الرفع علیه والله اعلم **قوله** من الاعراب الخ اشارة الی دفع مایرد من ان المعرب بضم الاول وفتح ماقبل الآخر لحن من القول وغلط لان هذا الوزن لایشتق الا من الافعال بکسر الهمزة وهو ههنا لیس الا الاعراب وهذا لیس بصالح لان یشتق منه شیء لانه اما عبارة عن الحرکة او الحرف کما ذهب الیه المصنف او عبارة عن اختلاف الآخر کما ذهب الیه غیره وهذان المعنیان لیسا بصالحین لان یشتق منهما شیء اما الاول فلانه جامد کما هو الظاهر والجامد لایشتق منه شیء واما الثانی فلان الاختلاف وان کان معنی مصدریا لکنه لیس بصالح للاشتقاق لان الاشتقاق من المعنی المصدری یکون اما بطریق القیام او بطریق الوقوع وکل منهما غیر موجود فی الاختلاف اما الاول فلانه قایم بجزء المعرب لا به واما الثانی فلانه صفة لازمة لا متعدیة کذا فهم من حاشیة الفاضل المدقق فلا یصح اشتقاق لفظ المعرب بای معنی اخذ من الاعراب وان اختلج ببالك ان الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقیق واقع فیما بینهم کما فی قولهم لیل مقمر فلم لایجوز ان یکون لفظ المعرب من هذا القبیل فازله بان القیاس علی هذا کسرة ماقبل الآخر لا فتحته کما یشهد به الشاهد المذکور بعینه وبالجملة ان لفظ المعرب بضم الاول وفتح ماقبل الآخر لحن من القول وحاصل الدفع انا نسلم اختصاص اشتقاق هذا الوزن بالافعال الذی هو الاعراب ههنا لکن کونه بالمعنیین المذکورین فقط غیر مسلم بل له معان ثلثة اخر ایضا واشتقاق لفظ المعرب منه باعتبار هذه المعانی احدها الاظهار وثانیها ازالة الفساد

سله ای لایکون اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب باعتبار انه متحقق فی الوسم ۱۲ منه

سله وکلها صالحة لان یشتق منه شیء لانه من المعانی المصدریة الصالحة لذلك کما لایخفی ۱۲ منه

سله حیث اشتق لفظ المقمر من القمر باعتبار نسبة التحقق ای باعتبار ان القمر متحقق فی اللیل ۱۲ منه

وثالثها جعل الاعراب بمعنى الحركة او الحرف فى الكلمة ولفظ المعرب ان اشتق من الاعراب بالمعنيين الاولين من هذه الثلثة يكون اسم مكان والعلاقة موجودة لان الاسم المعرب محل اظهار المعانى المقتضية للاعراب كالفاعلية والمفعولية والاضافة ومحل ازالة فساد الالتباس بين بعض المعانى مع بعض وان اشتق من الاعراب بالمعنى الثالث يكون اسم مفعول معناه مجعول فيه الاعراب ولا شك ان الاسم المعرب ما جعل فيه الاعراب وان اخترت ذ بالك ان معنى الاعراب الظهور والفساد لا الاظهار وازالة الفساد كما يقال عرب الرجل اذا بيّن ووضح وعربت معدته اذا فسدت فازلة بان همزة باب الافعال قد يكون للتعدية وقد يكون للازالة كما فى اشكيته والظهور اذا كان متعديا يكون اظهارا والفساد اذا كان زائدا يتحقق فيه ازالة الفساد فعلم ان الهمزة فى الاعراب بالمعنى الاول للتعدية وبالمعنى الثانى للازالة يرد ههنا ان اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بهذه المعانى لا يصح لان هذه المعانى تقتضى[1] وجود الاعراب بالفعل فى الاسم المعرب على ما لا يخفى على المتأمل وذلك الوجود ليس بلازم فى ذلك الاسم اصلا كما يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وسيجىء من الشارح التصريح بهذا ويمكن ان يجاب بان المراد من الاظهار وازالة الفساد وجعل الاعراب فى الكلمة اعم من ان يكون بالفعل او بالقوة ولا شك ان الاسم المعرب محل الاولين من هذه الامور الثلثة بالقوة مطلقا سواء اجرى الاعراب عليه اولا وصالح لجعل الاعراب فيه ايضا وهذا ولا تنقبض عن التطويل لانه مع الفائدة لا يخلو عن التفصيل **قوله** من الاعراب ولم يتعرض لشق الاشتقاق من الاعراب العرفى باعتبار نفسه لظهور بطلانه وتفصيل شق الاشتقاق من المعنى العرفى بكلا شقيه اعنى باعتبار نفسه وباعتبار نسبة التحقق قد مرّ فلا حاجة الى الاعادة **قوله** وفيه انه لو جاز الخ لعل الغرض من هذا القول الاشارة الى ما يراد على قول المصنف فى الايضاح لان القياس معرب بكسر الراء وحاصله ان اشتقاق لفظ المعرب من الاعراب بالمعنى المصطلح باعتبار نسبة التحقق اذا كان جائزا كما قال فلا نسلم ان القياس كسر الراء لانه لم لا يجوز ان يكون اسم مكان بفتح الراء والحال ان معناه صحيح لان الاسم المعرب مكان تحقق الاعراب الاصطلاحى كما هو الظاهر اللهم الا ان يدعى ان القياس فى الاشتقاق من الجوامد باعتبار نسبة التحقق صيغة الصفة وهى بكسر الراء والشاهد على تلك الدعوى وجدان لفظ المعرب صيغة الصفة لا بصيغة اسم المكان مع ان معناه صحيح فى هذه الصورة ايضا على ما لا يخفى هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** من البناء لعل الغرض من هذه العبارة دفع توهم كون لفظ المبنى بضم الاول وفتح ما قبل الآخر ماخوذا من الانباء وهو الافعال بقرينة ان مقابله وهو المعرب بهذه الصفة لان المقرر على الالسنة بخلاف ذلك كما لا يخفى **قوله** المقصود فيه دفع ما يتوهم من ان المعنى الحقيقى للفظ البناء ما يعبر عنه فى الفارسية به برآوردن ولا مناسبة بين المبنى المصطلح والبناء

[1] اما اقتضاء المعنى الثالث فظاهر واما اقتضاء الاولين فلان اظهار المعانى المقتضية للاعراب وازالة الفساد لا يتحققان الا باجراء الاعراب واجرائه ليس الا وجوده ١٢ منه

لانه قد يكون للقرار وقد يكون لعدمه كما لا يخفى وعدم القرار لا يوجد فى المبنى المصطلح والدفع عرى عن
البيان **قوله** وذلك الخ يرد ههنا ان المبنى اذا كان مأخوذا من البناء بمعنى برآوردن فالصواب للفاضل المحشى
ان يقول لانه شبه بالبناء فى قصد القرار وعدم التغير وان يترك زيادة صوغه فى قالب الخ لانه يوهم
المخالفة لانه يفهم من القول الاول اعنى من البناء ان لفظ المبنى مأخوذ من البناء بمعنى براوردن ويفهم
من القول الثانى اعنى صوغه فى قالب الخ انه مأخوذ من البناء بمعنى صوغ اللفظ فى قالب هيئة لا تتغير
واجيب بان مقصود الفاضل المحشى ان لفظ المبنى مأخوذ من البناء بمعنى براوردن المقصود منه قرار
المبنى وعدم تغيره لكن لا مطلقا بل بعد النقل منه الى صوغ اللفظ فى قالب هيئة لا تتغير فلا منافاة
كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** صوغه اى صوغ مادته فلا يرد ان الضمير راجع
الى المبنى وهو مركب من المادة والهيئة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه على ما لا يخفى **قوله** الفاء للتفسير
دفع ما يرد من ان المناسب ترك الفاء لانه يقتضى الشرط سابقا وهو منتف ههنا وحاصل الدفع
ان المقتضى للشرط الفاء الجزائية وهذه الفاء فاء تفسيرية فالموجود غير مقتض للشرط والمقتضى
غير موجود **قوله** والمصحح الخ دفع ما يرد من ان الفاء فى الحقيقة للتعقيب مع الوصل وبين المفسر والمفسر
اتحاد على ما لا يخفى فما الوجه المصحح لدخول الفاء على المفسر وحاصل ان الاتحاد بينهما بالذات وهذا
الاتحاد لا ينافى بعدية المفسر بالكسر عن المفسر بالفتح فى الذكر والمصحح لذلك الدخول هذه البعدية
قوله ذلك المفسر قال مولانا عبد الحكيم ثم انه وقع فى النسخ التى رأيناها كون ذكر ذلك المفسر ولا يظهر
فائدة زيادة اسم الاشارة انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الفاضل المحشى لو كان بيان مصحح
دخول الفاء فى هذا المقام واحالة بيانه فى المقامات الاخر على فهم المتعلم لظهر لايراده وجه كما لا يخفى
فافهم وان اختلج ببالك ان المناسب على هذا لفظ هذا دون ذلك لان المفسر قريب فادفعه بان المفسر
للاعتناء بشانه صار كانه بعيد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الذى هو الخ اشارة الى دفع ما يرد
من ان تعريف المعرب بالمركب الذى لم يشبه الخ غير صحيح لان من المعربات المضارع والتعريف لا يصدق عليه
لان موصوف المركب الاسم كما ستعلم وجهه والاسم المركب لا يصدق على المضارع وحاصل الدفع انه ليس المراد
بالمعرب المعرب مطلقا بل الذى هو قسم من الاسم وهو الاسم المعرب والمضارع ليس على هذا المثابة فعدم
شمول التعريف له غير مضر لان المعرف خاص غير متناول له **قوله** يعنى ان اللام ولما شرط الخ كان يتوهم من ظاهر
عبارة الشارح تقدير الصفة التى هو قوله الذى هو قسم من الاسم والحال ان التقدير خلاف الاصل دفع
الفاضل المحشى بان مقصود الشارح جعل اللام الداخلة على لفظ المعرب للعهد ليس جزء مقصوده التقدير حتى
يقال انه خلاف الاصل ومن هذا المقام يعلم جواب ما يرد على قول المصنف وهو معرب ومبنى من ان
المقصود من هذا القول تقسيم الاسم الى المعرب والمبنى وهذا باطل لان كلا منهما عام من الاسم

له رأيت فى بعض النسخ مكان ذكر المفسر بعد ذكر المفسر بدون اسم الاشارة منه

موجود فی الفعل کما هو الظاهر قسم الشئ لایکون عاما من المقسم فهو ای الجواب ان المعرب والمبنی قید القسمین لا انفسهما وعموم قید القسم من المقسم فهو باطل کما یقال الحیوان اما حیوان ابیض او حیوان غیر ابیض والتقدیر وهو اسم معرب واسم مبنی ولاخدشة فی هذا والله اعلم قوله لانه لو لم یکن اللام الداخلة علی لفظ المعرب للعهد والاشارة الی قسم الاسم الذی هو الاسم المعرب للزم الخروج عن البحث وایضا للزم عدم کون التعریف جامعا ثم مر تقریره فی الحاشیة المتعلقة بقوله الشارح فتذکر قوله بقرینة المقام دفع ما یتوهم من ان المرکب مقتض لتقدیر الموصوف العام لا الخاص فتقدیر الموصوف الخاص للمرکب فی هو الاسم کما وقع من الشارح غیر ملایم وحاصل الدفع ان عدم الملایمة فیما کان تقدیر الخاص بلا قرینة واما مع القرینة فلا یکون غیر ملایم بل یکون اولی وملایما والقرینة علی تقدیر الموصوف الخاص ههنا موجودة وهی کون المقام مقام بیان احوال الاسم واقسامه قوله وینقدح به الخ دفع ما یتوهم من ان القرینة هنا تعین تقدیر الاسم لا انها ترجحه کما لایخفی ولابد فی وجود الشئ من المعین والمرجح کلیهما والثانی منتف ههنا وحاصل الدفع ان المرجح ایضا موجود وهو انه لو لم یقدر الاسم لکان التعریف غیر مانع لدخول مبنی الاصل فیه لانه یصدق علیها انه شئ مرکب لم یشبه مبنی الاصل کما بین الفاضل المحشی وجه الصدق بنفسه اقول وبالله التوفیق ان تقدیر الموصوف الخاص للمرکب کما یدفع بطلان الطرد بدخول مبنی الاصل کذلک یدفع بدخول زید قایم مثلا وبدخول المضارع المرکب مع الغیر لانه یصدق علی کل واحد منهما انه مرکب لم یشبه مبنی الاصل کما هو الظاهر وکذلک یدفع الاعتراض المشهور وان اخذ المقسم فی تعریف الاقسام مما لابد منه والمعرب قسم من الاسم فلم یوخذ الاسم فی تعریفه بان الاخذ اعم من ان یکون لفظا او تقدیرا والثانی موجود ههنا ولتقدیر الموصوف الخاص فوائد اخر لایخفی علی المتامل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشی الیها ظهورها والله اعلم قوله وکما یندفع الخ رمز الی التعریض علی الشارح بان جعل الدفع للاعتراض المذکور بتقدیر الاسم من مرجحاته لیس بصحیح لانه یحصل بالقید الاخر الذی لابد منه ههنا ایضا وهو ترکیب یتحقق معه عامله والی جواب هذا الاعتراض اشار بقوله فتذکر الاسم الخ قوله اذ لاعامل لمبنی الاصل لعل مراد الفاضل المحشی من العامل العامل الذی له تاثیر فی اللفظ او فی التقدیر لا مطلق العامل والا فیرد الاعتراض علی عجبنی ان ضرب زید فافهم قوله وقیل فی دفعه الخ وحاصل هذا الدفع ان التعریف مطرد لا یصدق علی مبنی الاصل بان لها افرادا ثلثة بعضها یشبه بعضا فلا یصدق علیها انه لم یشبه مبنی الاصل وفی الحقیقة فی هذا الدفع ایضا اشارة الی التعریض علی الشارح بان تقدیر الاسم لدفع بطلان الطرد المذکور

ای دفع بطلان الطرد بدخول مبنی الاصل ۱۲ منه
لانه لان بعضها مشابه بنفسه حقیقة وبعضها مشابهة المبنی بنفسه ۱۲ منه

ولا حاجة اليه بعد مرصد ق التعريف على مبنى الاصل **قوله** وفيه بحث الغرض منه رفع ذلك الجواب وحاصله ان المراد بالمشابهة المنفية فى تعريف المعرب ليس مطلقها والا لم يصدق تعريف المعرب على غير المنصرف لان له مشابهة بمبنى الاصل اعنى الامر والماضى فى وجود الفرعيتين مع انه من افراده بل لا يصدق على فرد من افراده لان لكلها مشابهة بمبنى الاصل فى التسمية من الكلمة كما هو الظاهر بل المشابهة التى تكون مؤثرة وموجبة للبناء على ما فصل صاحب المفصل وسيجئ فى بحث المبنيات فلو كان بعض اقسام مبنى الاصل مشابها ببعضه بتلك المشابهة[1] ما قال ذلك الدافع للزم الدور وسيجئ بيانه ولم يكن بناء كل من اقسام مبنى الاصل بنفسه بل يكون بعارض المشابهة والاول باطل والثانى خلاف الفرض فيصدق على مبنى الاصل انه مركب لم يشبه مبنى الاصل فلا بد من اخذ قيد الاسم ليدفع بطلان الطرد **قوله** والا للزم الدور بيانه انه موقوف على مقدمة مسلمة تلقيها العقول بالقبول وهى ان الموقوف على موقوف الشئ موقوف على ذلك الشئ فلو كان بناء الماضى مثلا موقوفا على بناء الحرف مثلا[2] وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الامر مثلا وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى لكان بناء الماضى يكون موقوفا على بناء الماضى هذا الا الدور وثبوت الدور فى غير هذه الصورة[3] ظاهر غير خفى ولذا لم يتعرض اليه **قال** الشارح الذى ركب اه اشارة الى ان الالف واللام فى لفظ المركب اسم بمعنى الذى والى دفع توهم مقرر بتقرير من حدها ان توصيف الاسم بالمركب غير صحيح لان المركب مقابل الاسم كما لا يخفى واحد المتقابلين لا يكون صفة للآخر على ما هو الظاهر وثانيهما ان هذا التعريف يصدق على مثل بعلبك لانه مركب لم يشبه مبنى الاصل مع انه ليس بمعرب عند المصنف كما قال مولانا عبد الحكيم وحاصل الدفع ان المراد من المركب المركب مع الغير لا من الغير فمقابل الاسم والصادق على مثل بعلبك هو الثانى لا الاول فلا خدشة فى التوصيف ولا نقض بالتعريف **قوله** المركب يطلق اه الغرض من هذه العبارة التمهيد الى الاعتراض المصدر بقوله واعترض عليه الخ والمراد من الاطلاق الاطلاق على سبيل الحقيقة والمجاز يعنى كون المركب فى احد المعنيين حقيقة وفى الآخر مجازا بناء على ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز والاشتراك والنقل يحمل على الاول على ما هو المثبت فيما بين القوم والفاضل المحشى اشار الى ذلك ايضا حيث حكم فى الاعتراض بان المتبادر المعنى الثانى لان التبادر علامة الحقيقة فيعلم منه ان المعنى الثانى حقيقة والاول مجاز والله اعلم **قوله** على المفهوم بدل من قوله على الخبر **قوله** كما يقال اه تطبيق فى صورة معينة له ثم استبعاد كون اسم الجزء او الكل واحدا **قوله** واعترض الخ حاصل الاعتراض التعريف غير مانع لانه يدخل فيه مثل بعلبك مع انه ليس بمعرب لانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل لان المتبادر من المركب المركب من الغير وهو صادق على مثل بعلبك كما هو الظاهر والالفاظ فى التعريفات يحمل على المتبادر وكذا يرد عليه ان توصيف الاسم بالمركب لا يصح لان المراد

[1] وجه كونه مشابها بالحرف وهكذا فى الباقى ١٢ منه

[2] وهو ان يكون بناء الماضى موقوفا على بناء الحرف وبناء الحرف يكون موقوفا على بناء الماضى وان يكون بناء الماضى موقوفا على بناء الامر وبناء الامر يكون موقوفا على بناء الماضى ١٢ منه

[3] صح ما عطف عليه ١٢ منه

[4] وتوهم عدم ارادة المعنى الغير المتبادر من لفظ المركب ١٢ منه *

منه هو الذی رکب من الغیر للتبادر وهو من مقابلات الاسم فکیف یوصف الاسم به وکذا یرد علیه ان
التعریف لا یکون جامعا لخروج زید فی جاء فی زید لانه لیس مرکبا من الغیر والمتبادر هو هذا والجواب
ان تبادر المعنی الثانی من لفظ المرکب وحمل الالفاظ علی ما هو المتبادر فی التعریف مسلم لکن اذا لم یوجد
القرینة الصارفة عن ارادة هذا المعنی المتبادر فیه واما اذا وجدت تلک القرینة فغیر مسلم وههنا وجدت
وهی حمل المرکب علی المعرب لمن ینعقد علیه الا نامل **قوله** علی مثل بعلبک المراد من مثل بعلبک هو الاسم
المرکب من کلمتین الذی لم یناسب مبنی الاصل مناسبة مؤثرة فی منع الاعراب اقول وبالله التوفیق ان فی
بعلبک لغاتا ثلثة احدها وهو الافصح بناء الجزء الاول واعراب الجزء الثانی مع عدم الانصراف وثانیها
اعراب الجزئین مع اضافة الجزء الاول الی الثانی وعدم انصرافه وثالثها اعراب الجزئین مع اضافة
الجزء الاول الی الثانی وانصرافه وان اردت الاطلاع علی وجوه هذه اللغات فارجع الی بحث المرکبات واذا
عرفت هذا فاعلم ان مورد الاعتراض هی اللغة الاولی لان بعلبک علی اللغتین الاخیرتین من افراد
المعرب فصدق التعریف علیه غیر مضر لکن بقی شیء وهو انه اذا رکب مع الغیر مثلا ان یقال هذا بعلبک
یلزم ان یکون معربا لانه یصدق علیه انه مرکب مع الغیر ولم یشبه مبنی الاصل والامر لیس کذلک فانتظر
لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قال الشارح** قدس سره ترکیبا یتحقق الخ دفع ما یتوهم من ان التعریف
غیر مانع لدخول غلام فی غلام زید بسکون المیم لانه مرکب مع الغیر ولم یشبه مبنی الاصل وحاصل
الدفع ان المراد من الترکیب مع الغیر لیس مطلقه بل الذی یتحقق معه عامله وهذا منتف فی مادة
النقض کما هو الظاهر فلا یرد النقض به قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا القید لیس مما وجدت
علیه القرینة ولیس مما یسبقه الذهن فکیف یعتبر فی التعریف اقول وبالله التوفیق ان الذهن السلیم
یحکم علی ان فی ترکیب شیء مع شیء لا بد من العلاقة اما بان یکون احدهما عاملا فی الآخر او بان یکون
معمولی امر ثالث لئلا یکون الترکیب کوضع الحجر فی جنب الانسان یعنی لا یکون ترکیبا واقعیا بل اعتباریا
فلا یسبق الذهن الی ارادة الترکیب المطلق من قوله المرکب بل الی الخاص الذی هو مع العامل فلذا
اخذ الشارح قید ترکیبا یتحقق معه عامله فی التعریف والله اعلم **قوله** لم یقل ترکیبا الخ دفع ما یتوهم
من ان قول الشارح ترکیبا یتحقق معه آه لدفع النقض علی غلام فی غلام زید وهو یحصل بان یقول
ترکیبا معه عامله فلم لم یقله مع انه اخصر والاخصر المفید لفائدة اولی من الاطول المفید لها وحاصل
الدفع ان قول ترکیبا معه عامله وان یصح الطرد لکن یبطل العکس لانه یخرج علی هذا القول المعرب الذی
یکون عامله معنویا لانه لا ترکیب للفظ مع المعنی بخلاف قول ترکیبا یتحقق معه عامله لانه یصح الطرد
والعکس فیکون هو اولی بل یکون واجبا علی ما لا یخفی **قوله** یبعد الخ دفع ما یتوهم من ان قول ترکیبا مع عامله
یصح العکس ایضا لانه یمکن ان یراد من الترکیب مع العامل انضمامه معه بمعنی تحقق العامل منه

له وهذا علی ما صاب عن النکل فافهم ١٢ منه
له لانه یعلم من هذا الحمل انه لیس المراد من المرکب المرکب من الغیر لانه لا یصح حمله علی المعرب الذی هو قسم من الاسم الذی هو قسم من الکلمة التی فسرت بلفظ وضع لمعنی مفرد علی ما لا یخفی ١٢ منه
له رد نبیه ... النقض عن غلام فی غلام زید ١٢ منه
له لما یصح الطرد ١٢ منه

معه فلا يضرهما عامله معنوي وحاصل الدفع ان هذه الارادة بعيدة لان المتبادر من التركيب مع العامل
انضمامه معه بان يذكر في التركيب لا بمعنى تحقق العامل معه ولانه ونزيد يدعو الى تفسير المركب بلفظ
يكون فهم المراد منه بعيدا **قوله** فسر الاشتباه اشارة الى دفع ما يرد من ان بيان مراد شخص من كلامه من غير
قرينة التصريح منه على ارادة ذلك المراد ومن غير معلوميته من الكلام الآخر له غير مناسب فلم فعله
الشارح وحاصل الدفع ان التصريح من المصنف على ارادة المناسبة من المشابهة موجود فلذا فسر الشارح
قوله لم يشبه بقوله اى لم يناسب الخ **قوله** بالمناسبة اللام للعهد اى بالمناسبة المؤثرة في منع الاعراب
قوله التي هي اعم لتحقق المناسبة المؤثرة في منع الاعراب في الوجوه الخمسة التي هي غير المشابهة كما لا يخفى
وفي هذا القول رمز الى وجه ارادة المناسبة من المشابهة وهي علاقة العموم بينهما **قوله** في ذلك الخ اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان المصنف لم فسر المشابهة المأخوذة على طريق السلب في تعريف المعرب بالمناسبة ولم تترك
على معناها وتبع الشارح المصنف ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو ترك المشابهة على حالها لدخل في تعريف
المعرب ما يكون متضمنا لمبنى الاصل كاين وما يكون واقعا موقعه كنزال وما يكون مشابها للواقع
موقعه كفجار وما يكون واقعا موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم وما يكون مضافا اليه كعذاب يوم اذ كان كل
من هذه الامور مركب مع الغير ولم يشبه مبنى الاصل كما لا يخفى مع انها كانت محسوبة من المبنيات ولما
المناسبة فمتحققه في كلها فبتفسير المشابهة بالمناسبة يخرج هذه الامور عن تعريف المعرب واسطاعم
قوله ولذا اى لاجل ان مانع الاعراب هو الثاني لا خصوصية الاول **قال** الشارح قدس سره مناسبة الخ
اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقرر في مقره ان الاعدام تعرف بالملكات والملكة ههنا المناسبة وهي
بعمومها ليست بمرادة والا لم يصدق التعريف على فرد من افراد المعرب لان كلها مناسبة لمبنى الاصل في وجه
من الوجوه بل المراد نوع المناسبة وهو لم يعلم فيلزم الجهالة في التعريف وحاصل الدفع انا نسلم ان المراد
نوع المناسبة وهو المناسبة المؤثرة منع الاعراب فلا يلزم الجهالة في التعريف **قوله** مبنية في الخ اشارة
الى دفع ما يرد من ان تقييد الشارح لا ينفي الجهالة لان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير معلوم فيلزم
القرار على ما عنه الفرار وحاصل الدفع ان المناسبة المؤثرة في منع الاعراب غير مجهول لانها بينت في بحث
المبنيات وان لم يتبين ههنا والبيان غير ضروري في محل التعريف فتأمل **قوله** فلا يلزم الخ تفريع
على قول الشارح مناسبة مؤثرة لكن بعد تقييد القول الفاضل المحشي مبنية في الخ **قوله** ولم تتبين وان
وان بين بان يقول اراد بالمناسبة القوية ما يكون باحد الوجوه البينة في كلام صاحب المفصل فلا يوجد في
الجهالة في التعريف على هذا التقدير ايضا كما لا يخفى **قوله** فان للقوة عله لقوله يلزم **قوله** عرضا واسعا لان
القوة والضعف من الامور النسبية فكم من قوي يكون بالنسبة الى ما فوقه ضعيفا وكم من ضعيف يكون بالنسبة
الى ما دونه قويا **قوله** وليس بعمومه الخ والا لا نتقض التعريفان طردا وعكسا فافهم **قال** الشارح

لو اشارة الى ان البيان في بحث المبنيات ليس بواقع من المصنف فالجهالة بالنظر الى عبارته لا زمة فافهم ١٢ منه

ثم احدها المتضمن لمبنى الاصل كاين وثانيها واقع موقعه كنزال وثالثها مشاكلته للواقع موقعه كفجار ورابعها وقوعه موقع ما شبهه كالمنادى المضموم وخامسها الاضافة اليه منه ١٢ منه

قدس سره اى المبنى اشارة الى دفع ما يتوهم من ان اضافة المبنى الى الاصل اما ان يكون من قبيل زيد
مضروب الغلام يعنى اضافة اسم المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله اويكون من زيد مضروب الدار
يعنى اضافة اسم المفعول الى الظرف او يكون زيد مضروب لتاديب يعنى اضافة اسم المفعول الى
علته وعلى هذا يكون الاصل بمعنى القانون لانه لا معنى لعلتية اصل لشئ بالمعنى الظاهر اى لذلك
الشئ كما لا يخفى وكل منها غير صحيح اما الاول فلانه يقتضى ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل
يكون اصله مبنيا وفساده لا يخفى لان الحرف لا اصل له والماضى والامر ان وجد لهما الاصل فهو
المصدر لكنه ليس بمبنى واما الثانى فلانه يقتضى ان لا يكون مبنيا الآن بل يكون مبنيا فى الاصل وفيه
ايضا فساد لانه مبنى الآن كما هو الظاهر واما الثالث فلانه يقتضى ان يكون بناء مبنى الاصل لاجل القاعدة
والقانون وذلك غير مسلم ولئن سلم فلا وجه للتخصيص بهذه الامور الثلثة لانه لا شئ من المبنى الا وبنائه
مبنى على القاعدة وحاصل الدفع انا نختار شقا رابعا وهو ان اضافة المبنى الاصل اضافة بيانية والتقدير
لم يشبه مبنيا هو الاصل فى البناء فلا يرد شئ مما ذكر فان اختلج فى قلبك ان المعلوم من تفسير الشارح ان المضاف
اليه للمبنى هو الاصل المقيد بقيد فى البناء وعلى ذلك التقدير كيف يكون اضافة المبنى الى الاصل اضافة
بيانية لان من شرطها العموم والخصوص من وجه بين المضاف والمضاف اليه وهو على المفهوم من كلام
الشارح منتف لان الاصل فى البناء لم يوجد غير مبنى حتى يتحقق مادتى الافتراق ومادة الاجتماع فاذله
بان الشارح لم يرد ان الاصل قبل الاضافة مقيد بقيد فى البناء حتى يرد ما ذكر بل اراد ان الاصل قبل
الاضافة مطلق وبعد اضافة المبنى اليه يصير مقيدا بقوله فى البناء وبين الاصل الاصل المطلق والمبنى
عموم وخصوص من وجه كما لا يخفى هذا ما استفيد من الحواشى بعون الملك الوهاب وهو اعلم بالصواب
قوله لم يفسر الخ دفع ما يتوهم من ان الشارح لم خالف الشارح الرضى حيث فسر قول المصنف مبنى الاصل
بما اصله البناء والشارح فسر بالمبنى الذى هو الاصل فى البناء وحاصل الدفع ان المخالفة لاجل ورود الامرين
الذين سيأتى حاصلهما على ذلك التفسير قوله لانه بهذا الخ هذه العبارة اشارة الى احد الامرين الذين يردان
على تفسير الشارح الرضى حاصله انه لو فسر عبارة المصنف بما اصله البناء يلزم عدم انحصار مبنى الاصل فى الثلثة
الامر والماضى والحرف بل يتناول جميع الافعال لان اصل كلها البناء عند البصريين الذين بناء اكثر مسايل
هذا المتن على مذهبهم وفى عدم الانحصار فساد ان احدهما خرق الاجماع لانه منعقد على تفسير مبنى الاصل
بالامور الثلثة بل بالاربعة الرابع الجملة وثانيهما النقض على جمع التعريف باسم الفاعل واسم المفعول
والمصدر وجميع باب غير المنصرف فافهم قوله لان فيه الخ هذه العبارة اشارة الى الثانى الامرين الذين يردان على تفسير
الشارح الرضى حاصله ان من المتقرر فى مقره ان اطلاق المشتقات على ما هو متصف بمبدأ الاشتقاق بالفعل
على سبيل الحقيقة وعلى ما من شانه ان يتصف به على سبيل المجاز وخلاف الظاهر فلو فسر عبارة المصنف الذى

ك لان كل من هذه الامور مناسب بالمعانى الذى هو مبنى الاصل بهذا المعنى كما لا يخفى منه

يتبادر منه بناء على تلك القاعدة اطلاق مبنى الاصل على ما هو مبنى بالفعل بحسب الاصالة بما اصله البناء فلزم حمل العبارة على خلاف الظاهر لان المتبادر من هذا التفسير اطلاق المبنى على ما اصله ان يبنى سواء كان مبنيا بالفعل اولا وهذا المعنى خلاف الظاهر من عبارة المص كما هو الظاهر فلا ضرورة داعية الى حمل العبارة على خلاف الظاهر لوجود التفسير الموافق له كما فعله الشارح والله اعلم **قوله** كما زعم المصنف اشارة الى دفع ما يرد من ان تفسير الشارح لمبنى الاصل بالماضى والامر والحرف غير صحيح لان من جملته الجملة فلابد ان يزيدها الشارح وحاصل الدفع انه تبع المصنف والجملة على مذهبه ليست من جملة مبنى الاصل فلذا تركها **قوله** من حيث هي هي اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الجملة معربة عند الكل لانها واقعة موقع المفرد فلا يصح عدها من جملة مبنى الاصل وحاصل الدفع ان فى الجملة اعتبارين احدهما اعتبارها واقعة موقع المفرد وثانيهما اعتبارها من حيث هي هي والاعراب على الاعتبار الاول والعد من جملة مبنى الاصل على الاعتبار الثاني فلا استحالة **قال** الشارح قدس سره وليس الغناء اشارة الى دفع ما يرد من ان صدق القول باعراب الاسماء المعدودة من صاحب الكشاف غير معقول لان المعرب ما اجرى عليه الاعراب فسلب جريان الاعراب من تلك الاسماء ظاهر والدفع غنى عن البيان **قوله** يعنى ان الخ اشارة الى دفع اعتراضات اربعة ترد على عبارة الشارح احدها انه يلزم بناء على ما يفهم من عبارة الشارح على العلامة الدال الى ان لا يكون الاسماء الجارى عليها الاعراب بالفعل معربة لعدم تحقق ما هو شرط الاعراب وهو مجرد الصلاحية عنده فى تلك الاسماء لان الموجود فى تلك الاسماء الصلاحية مع الجريان بالفعل لا مجرد الصلاحية وثانيهما ان المعرب عنده ما لم يشبه مبنى الاصل سواء ركب مع الغير اولا وسواء تحقق معه عامله اولا لا ما صلح لاستحقاق الاعراب بعد التركيب فمن اين يعلم ان العلامة اعتبر مجرد الصلاحية فى كون الشيء معربا كما وقع من الشارح وثالثها ان الصلاحية عبارة عن استعداد حصول الشيء مع عدم حصوله بالفعل فباعتبارها فى كون الشيء معربا يلزم ان لا يكون الاسماء الجارى عليها الاعراب بالفعل معربة لانتفاء الصلاحية فيها كما لا يخفى ورابعها ان الاستحقاق فى اللغة بمعنى سزاوار بودن وهذا المعنى هو الصلاحية بعينه فيستفاد من العبارة انه اعتبر الصلاحية لصلاحية الاعراب ولا معنى لهذه العبارة وحاصل الدفع عن الاول المشار اليه بلفظ الاكتفاء ان اعتبار مجرد الصلاحية فى كون الشيء معربا عند العلامة ليس بطريق الشرطية حتى يلزم المحذور بل بطريق الاكتفاء يعنى انه لو لم يوجد شيء آخر سوى هذه الصلاحية لكان وجوده ايضا كافيا فى كون الشيء معربا فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثاني المشار اليه بلفظ المحقق ان اعتبار الصلاحية ليس فى مفهوم المعرب حتى يلزم على العلامة على هذا الاعتبار ان يعرف المعرب بما صلح لاستحقاق الاعراب بل فى تحقق المعرب والتفسير المذكور سابقا للمعرب لا ينافى اعتبار الصلاحية فى مصداقه فلا يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الثالث المشار اليه بلفظ القابل ان الصلاحية ليس بمعنى الاستعداد

حتى لا يجامع الفعل فيلزم المحذور بل بمعنى الامكان والقبول وهو لا ينافى الفعلية كما هو المتقرر فى مقره فلا
يلزم المحذور وحاصل الدفع عن الرابع المشار اليه بلفظ اسباب الاعراب انه ليس المراد من الاستحقاق معناه
حتى يلزم المحذور بل ما به الاستحقاق للاعراب وهو اسباب الاعراب من قبيل ذكر المسبب وارادة
السبب فيكون التقدير فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاسباب الاعراب ولاخدشة فى معنى هذه
العبارة فلا يلزم المحذور وهذا ما لخص عن الحواشى والله اعلم **قوله** اسباب الاعراب وهى التركيب وتحقق
العامل وعدم المشابهة مبنى الاصل ويرد ههنا بناء على ان اضافة الاسباب الى الاعراب للجنس وهو
يتحقق بتحقق فرد ما انه يلزم ان يكون مبنى الاصل معربا لكونه قابلا لعدم المشابهة مبنى الاصل الذى
هو من جملة اسباب الاعراب وان يكون هؤلاء مثلا ايضا معربا لكونه قابلا[١] للتركيب وتحقق العامل الذين
هما من جملة اسباب الاعراب وكل من الامرين خلاف المتقرر كما هو الظاهر واجيب بان المثبت فيما بينهم
ان الجمع المضاف الى المعرفة يتعين للاستغراق اذا لم يكن قرينة خلافه والقرينة ههنا منتفية فيفيد
ان الاعراب يتحقق بكون الشئ قابلا لجميع اسباب الاعراب والقبول لجميع منتف فى مبنى الاصل ومثل
هؤلاء لعدم وجود العامل ووجود المناسبة الاول فى الاول والثانى فى الثانى فافهم **قوله** سواء
وجدت آه اى كل اسباب الاعراب بطريق الايجاب الكلى فعلى هذا معنى قوله اولم تكن آه رفع ذلك
الايجاب وهو لا ينافى الايجاب الجزئى كما تقرر فلا يرد ان كل الاسباب ليس[٢] بمنتف فى نبين فى حال
التعداد لانه وجد فيه عدم المناسبة مبنى الاصل الذى من جملة اسباب الاعراب **قوله** كزيد حيث تحقق
التركيب فى العامل وعدم المناسبة **قال** الشارح قدس سره واعتبر المصنف الصلاحية قال مولانا
عصمت الله لا حاجة ههنا الى ذكر الصلاحية اذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون الصلاحية
قال مولانا عبد الحكيم فى دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان فائدة اعتبار الاستحقاق
بعد الصلاحية التصريح على ان مقابله منقسم الى قسمين احدهما ما انتفى فيه الصلاحية
بمعنى القابلية كهؤلاء وثانيهما ما انتفى فيه الاستحقاق بمعنى ما به يستحق الاعراب الذى هى
اسباب الاعراب كالاسماء[٣] المعدودة واخراج كل منهما عن المعرب قصدا فتامل **قال**
الشارح قدس سره ولهذا اخذ آه اقول وبالله التوفيق ان المراد بالتركيب التركيب مع العامل
لما اشار اليه الشارح سابقا ومع قيد عدم المشابهة مبنى الاصل كما هو المصرح فى عبارة
المصنف فلا يرد ما يختلج بالبال من ان اعتبار المصنف حصول الاستحقاق بالفعل بمعنى ما به
يستحق الاعراب مع الصلاحية لا يقتضى اخذ التركيب فقط فى تعريف المعرب بل هو مع
السببين الاخيرين كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره واما وجود الاعراب بالفعل
آه دفع ما يتوهم من ان المصنف كما اعتبر وجود الاسباب مع الصلاحية فكذلك يعتبر وجود

---

[١] على ما سبق ١٢ منه
[١] اى وجود العامل فى مبنى الاصل ووجود المناسبة فى مثل هؤلاء ١٢ منه
[٢] بطريق السلب الكلى ١٢ منه
[٢] لانه ليس بعادم لعدم المناسبة الذى هو من جملة اسباب الاعراب لوجدان المناسبة فيه وان لم يتحقق العامل والتركيب معه ١٢ منه
[٣] لانتفاء العامل والتركيب معه فيهما وان وجد فيهما عدم المناسبة ١٢ منه
[٣] لانه يعد من جملة اسباب الاعراب ١٢ منه

وجود الاعراب بالفعل فيكون الشئ معربا بالتلازم الواقع بين اسباب الاعراب وسببها الذى هو
الاعراب فيلزم ان لا يكون زيد فى جاءنى زيد بالسكون على الوقف معربا بالعدم وجود الاعراب بالفعل
فيه كما هو الظاهر والدفع غنى عن البيان لكن بقى شيئ وهو ان اعتبار وجود الاسباب مع الصلاحية فى كون
الشئ معربا وعدم اعتبار سببها الذى هو الاعراب فى هذا الكون مما لا يليق بشان العاقل خصوصا للمصنف
لان المسبب يكون جامعا للسبب بحيث لا يخالفه اصلا ومن ههنا يقال انه لا معرب عند المصنف
الا وقد يكون الاعراب فيه لفظا وتقديرا الا ان يقال ان مراد الشارح الاعراب الخاص فيكون تقرير
كلامه واما وجود الاعراب اللفظى بالفعل فى كون الشئ معربا فلم يعتبره احد فلا يرد المحذور لان
اسباب المعرب لا يقتضى الاعراب اللفظى بل الاعراب مطلقا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لم تعرب الخ اى لم تجر الاعراب اللفظى على الكلمة والحال انها معربة اى مما يصلح اجراء الاعراب اللفظى عليه
ولو اعتبر وجود الاعراب اللفظى فى كون الشئ معربا لم يكن الحكم المذكور فى قوله وهى معربة صحيحا
فافهم **قال** الشارح قدس سره وانما عدلنا الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان المشهور عند
الجمهور فى تعريف المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل والمخالفة عن السواد الاعظم فى قوة
الخطاء فلم خالفهم المصنف وحاصل الدفع ان المخالفة بلا نكتة فى قوة الخطاء واما المخالفة مع
النكتة كما سيجيئ بيانها فهى عين الصواب فلذا خالفهم **قوله** كالجمهور قصدا ان الغرض من هذا الكلام
بيان مخالفة المصنف الجمهور **قوله** فى ذلك اى فى تعريف المعرب بما اختلف آخره باختلاف العوامل ومن
ههنا يعلم انه لا حاجة الى قول الفاضل المحشى فتوهم الخ لان التوهم المذكور بعينه الوقوع السطور
كما لا يخفى بل ايراده موجب التشويش والله اعلم **قوله** من لفظ المعرب حيث زعموا انه مشتق
ومأخوذ من قولهم اعربت الكلمة اذا اجريت الاعراب فيها فيكون معنى لفظ المعرب على هذا ما جعل فيه
الاعراب وهو عبارة عن اختلاف آخر الاسم او ما به الاختلاف على اختلاف المذهبين فيكون المعنى ما جعل
فيه الاختلاف ومفاد هذا المعنى وما يختلف آخره واحد على ما لا يخفى فوقعوا فيما وقعوا والله اعلم
قوله ووجود الاعراب عطف على قوله لفظ المعرب فيكون داخلا تحت كلمة من ودليلا للوقوع
كما ان المعطوف عليه دليل له وحاصل هذا الدليل ان الجمهور لما وجدوا الاعراب بمعنى الاختلاف او ما به
الاختلاف على الاختلاف فى افراد المعرب فتوهموا ان المعرب ما وجد فيه الاختلاف لان الاعراب
الاختلاف ومفاده ومفاد ما يختلف الخ واحد فوقعوا فيما وقعوا اعلم ولا ان الفاضل المحشى كلمة
كان المشعر بالشك لان المعلوم من لفظ المعرب على زعم الجمهور الذى مر ذكره فى الحاشية المتعلقة بقول
الفاضل المحشى من لفظ المعرب ومن وجود الاعراب فى افراد المعرب كونه ما يختلف آخره لا كونه ما يختلف
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له ذهن وقاد والجمهور قصدوا الثانى لا الاول فلا يكون الا

الاضافة بيانية منه

اى التردد بناء على اختلاف المذهبين منه

ان المذكور ان منشائين قطعيين وثانيا ان المراد من الاعراب اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا وهو موجود
فى كل افراد للمعرب كما هو المتقرر فلا حاجة الى تقييد الافراد بالكثيرة كما وقع من مولانا عبد الحكيم ومولانا
المدقق وثالثا ان ما وقع من مولانا المدقق تعريضا على مولانا عبد الحكيم الذى حاصله ان المعطوف والمعطوف عليه
كل منهما دليل واحد لا دليلان مستقلان واثبت المدعى بما اثبته لا يخلو عن اختلال لان المدعى الوقوع
المشكوك كما ينطق به كلمة كان وكل منهما مستقل لافادة هذا المدعى وكيف تقريره منا لا الوقوع المقطوع
حتى لا يكون مستقلا بل لا يكون المجموع على هذا التقدير ايضا دليلا مثبتا له فافهم وبعد قلادة التقليد
لان الرجال يعرفون بالحق لا الحق بالرجال **قوله** ولم يعرفوا الخ اى لم يعرفوا ان الاختلاف من العوارض المفارقة
المعرب وارجاع الضمير الى الاختلاف باعتبار كونه مفهوما من الكلام قال الفاضلان فى وجه كون الاختلاف
من العوارض المفارقة انه يقال لمن قال ضرب خالد جعفر باسكانهما لم تعرب الكلمة اى لم تختلف وهى معربة
اى مما يختلف ولو كان من العوارض اللازمة لم يصح نفى الاعراب عن الكلمة الذى وقع فى هذا القول اقول
وبالله التوفيق ان هذا القول مؤيد كون الاختلاف من العوارض اللازمة لان مقبولية هذا القول فى
حق ذلك القائل من اجل القدح عليه ونسبة الخطية اليه ولو كان الاختلاف من العوارض المفارقة
فى الواقع لم يوجد للقدح ونسبة الخطية معنى كما لا يخفى فالوجه فى عدم كون الاختلاف من العوارض
اللازمة انه قد يتركب الاسم ابتداء مع العامل وهو كذلك لان الاختلاف لم يوجد فى الصورة المذكورة
بل الموجود فيه حدوث الاعراب كما سيجيء من الشارح نفسه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
لان الغرض الخ هذا وجه العدول بيانه موقوف على عدة مقدمات مسلمة عند العقول السليمة احدها
ان الغرض من قواعد علم النحو معرفة احوال اواخر الكلم الجزئية الواقعة فى التراكيب بجعلها كبريات لصغريات
سهلة الحصول مثلا حال آخر زيد فى جاء فى زيد رفع وهذا يعرف من قاعدة تامة وهى كل فاعل مرفوع بجعلها
كبرى لصغرى سهلة الحصول هكذا زيد فى جاء فى زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد مرفوع وثانيها ان الغرض
من تعريفات موضوعات هذه القواعد معرفتها بوجه صالح لان يكون وسطا للحكم الذى هو محمول تلك القواعد
بالاكبر على الاصغر الذى هو موضوع صغرى سهلة الحصول مثلا الغرض من تعريف موضوع قولهم كل
فاعل مرفوع وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به معرفة الفاعل الذى هو الموضوع
على وجه صالح لان يكون وسطا للحكم بالاكبر على الاصغر فيقال زيد فى جاء فى زيد فاعل اى ما اسند الخ
وكل فاعل اى ما اسند الخ فهو مرفوع فزيد مرفوع وثالثها ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة
احكام المعرب وكل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل من قواعد علم النحو واذا عرفت هذا فاعلم
ان الغرض من قولهم كل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل الذى هو من جملة قواعد النحو بناء على
المقدمة الثالثة معرفة احكام الكلم الجزئية الواقعة فى التراكيب بناء على المقدمة الاولى بان يقال

اولهما اللفظ المعرب ثانيهما وجود الاعراب ١٢ منه

اى بيان السبب المشكوك دون عصر فيما وقع منه ١٢ منه لانه يلزم فى التعريف الحقيقة ان يكون جامعا لافراد المعرف وان يكون مانعا عن دخول غيره فى افراده ومن جهة عدم يكون تعريفه صحيحة ١٢ منه

هذا ای زید فی جاء فی زید مثلا معرب وکل معرب ما اختلف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف
العوامل وان الغرض من تعریف المعرب معرفته بوجه صالح لان یجعله وسط الحکم الاکبر الذی هو
الاختلاف علی الاصغر الذی هو هذا او آه اعلمت هذا فاعلم ان تعریف الجمهور للمعرب لایجتنی
فیه ذلک الغرض لانه لیس بوجه صالح للجعل المذکور لانه لوکان المعرب بالتعریف المذکور لهم
وسط الحکم الاکبر الذی هو الاختلاف علی الاصغر الذی هو هذا لکان المعنی للقول المذکور هذا
معرب ای ما اختلف آخره باختلاف العوامل وکل معرب ای ما اختلف آخره باختلاف العوامل
ما اختلف آخره باختلاف العوامل فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل فیلزم اتحاد
النتیجة والصغری فیلزم تقدم الشیء علی نفسه لان المتقرر تقدیم الصغری علی النتیجة بخلاف تعریف
المصنف للمعرب لانه یتصور فیه ذلک الغرض لانه یرجع الحاصل الی هذا معرب ای مرکب
لم یشبه مبنی الاصل وکل معرب ای لم یشبه مبنی الاصل ما اختلف آخره باختلاف العوامل
فهذا ما اختلف آخره باختلاف العوامل ولا استحالة فی ذلک کما لایخفی فلذلک عدل المصنف
عن تعریف الجمهور هذا ما ظهر لی آه ان هذا التصویر فی بیان حاصل قول الشارح والله اعلم قوله
ای معرفة تتبع آه لما ورد علی الشارح ههنا امور الاول ان المشار الیه بکذلک معرفة عدم
التتبع المفهوم من شرط قوله من لم یتتبع ومعرفة عدم السماع المفهوم من قوله ولم یعرف آه
فیکون المعنی فان العارف باحکامها معرفة عدم التتبع ومعرفة عدم السماع مستغن عن النحو
ولاخفاء فی فساد هذا المعنی لان معرفة عدم التتبع وعدم السماع لایکون الا بالنحو فکیف یثبت
الاستغناء الثانی ان حصر غرض النحو الذی هو معرفة احوال اواخر الکلم بالنسبة الی من یتتبع
لغة العرب وبالنسبة الی من لم یعرف احکامها بالسماع منهم کما وقع من الشارح غیر صحیح
لان من تتبع لغة العرب ولم یعرف احکامها ایضا محتاج الی تعلم النحو الثالث ان المفهوم بطریق
المفهوم المخالف من قول الشارح فان العارف الخ ان من لم یعرف الاحکام بالتتبع وبالسماع
فهو محتاج الی النحو ولایخفی ما فیه من ان نفس النحو لیس بمحتاج الیه بل المحتاج الیه تعلمه کما هو
الظاهر الرابع ان احتیاج غیر العارف بالتتبع والسماع واستغناء العارف بهذین السببین
لیس الا بالنظر الی التصدیقات بالمسایل الکلیة والقواعد المدونة فقط اعنی من غیر احتیاج الی
الدلایل وهی حکایة عن علم النحو لانفسه کما تقرر من ان العلم عبارة عن التصدیقات بالمسایل لکن
عن علیتها واسلها لاعن ادلتها فهی حکایة عن العلم لانفسه فذکر النحو لیس بمناسب فحصل المحشی
کلام الشارح بحیث یندفع عنه تلک الامور فحاصل دفع الامر الاول ان المشار الیه بکذلک
معرفة التتبع ومعرفة السماع لامعرفة عدم التتبع وعدم السماع فیکون المعنی فان العارف باحکامها

معرفة تتبع وسماع مستغن الخ ولا خفاء فی صحة هذا المعنی وحاصل دفع الامر الثانی ان المقصود
من قول الشارح من لم يتتبع لغة العرب آه من لم يعرف احكامها بالتتبع اما بان لم يتتبع او تتبع
ولم يعرف بقرينة مقابله وعديله وهو قوله ولم يعرف آه فلا يلزم المحذور وهو بطلان الحصر وحاصل
دفع الامر الثالث ان فی العبارة تقدير المضاف فيكون المعنی فان العارف باحكامها كان للمستغن
عن تعلم علم النحو فالمفهوم منه ان غير العارف محتاج الی تعلم النحو فلا يلزم المحذور وهو اثبات
الاحتياج الی نفس النحو وحاصل دفع الامر الرابع ان التصديقات بالمسايل المدونة اما ان تكون
مع الدلايل او من غيرها فان كان الاول فهی علم النحو وتعلمه تعلمه علی سبيل الاتفاق وان كان الثانی
فهی ايضا علم النحو علی مذهب تعلمه تعلمه علی ذلك المذهب فلا يلزم المحذور وهو فی ذكر النحو فاحفظ
هذا التقرير لعلك لا تجد فی غير هذا التحرير والله اعلم **قوله** ما جمعه المدون اشارة الی ان النحو
عبارة عن المسائل المدونة والقواعد المرتبة بل عن التصديق بها كما لا يخفی **قوله** بخلاف من لم
آه انما ترك بخلاف من لم يعرف الاحكام بالسماع مع انه لا بد منه ايضا لانه ايضا محتاج الی تعلم
المدون لان المقصود الفاضل المحشی تفسير عبارة الشارح وهو من يتتبع فلا يرد عليه بطلان
الحصر كما مر تقريره منا لا بيان استيفاء من هو محتاج حتی يلزم عليه ذكر بخلاف من لم يعرف الخ واما علم
قوله علم النحو ای تعلم علم النحو علی حذف المضاف وهكذا فيما سيأتی **قال الشارح** قدس سره
ولا فايدة الخ اشارة الی دفع ما يرد من ان العارف بالاحكام من التتبع والسماع لا يستغنی عن النحو لانه
يعرف فيه مصطلحات اهل النحو مثل الفاعل والمبتداء والخبر لما هو مرفوع والمفعول والحال والتميز لما هو
منصوب فی غير ذلك وآه الدفع غنی عن البيان **قوله** فيه اشارة الخ فيه دفع ما يرد علی الشارح من ان
ههنا فسادان احدهما فی نفس التعريف كما قيل ان معرفة اختلاف الآخر يتوقف علی معرفة المعرب
لان الالف واللام فی الآخر عوض عن المضاف اليه وهو المعرب فلو عرف المعرب بذلك الاختلاف
للزم الدور والثانی فی المقصود من التعريف كما قال الشارح ومر منا تقريره فلم اختار الشارح بيان
فساد الثانی وترك بيان فساد الاول مع كون الثانی شنيعا والاول اشنع كما لا يخفی وحاصل الدفع انه لا فساد
فی نفس التعريف لعدم توقف معرفة الاختلاف علی معرفة المعرب لموقوف علی معرفة الاختلاف علی تقدير
تعريف المعرب به لانه يمكن ان يعلم الاختلاف من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب فلاجل عدم الفساد فی نفس التعريف
اختار الشارح بيان الفساد فی المقصود وان قيل ان معرفة الاختلاف وان لم يتوقف علی معرفة المعرب بالنظر الی
المتتبع لكنه موقوف عليه بالنظر الی غير المتتبع والمتتبع الغير العارف وتدوين النحو له فالفساد فی اصل التعريف
لازم مرفوع مرد علی الشارح ما ورد فقلنا فی دفعه ان التصديق بتحقيق الاختلاف فی افراد
المعرب موقوف علی التصديق بانها معربة بالنظر الی غير

المتبهم لا تصور الاختلاف على تصور المعرب الذى هو موقوف على تصور الاختلاف على تقدير التعريف به كما لا يخفى فلا يلزم الفساد فى اصل التعريف فلم يرد على الشارح ما ورد والله اعلم **قوله** من تعريف المعرب الخ لان المعرب من جملة موضوعات مسايل علم النحو والمتقرر فيما بين القوم ان المقصود من تعريفات موضوعات المسائل ان يعلم الموضوعات بوجوه صالحة لتعدية احكام المسائل الى جزئيات تلك الموضوعات بضم صغريات سهلة الحصول الى تلك المسائل فالمقصود من تعريف المعرب ليس الا هذه التعدية مثلا الفاعل موضوع مسئلة علم النحو وهى قول علماء هذا العلم كل فاعل مرفوع فالمقصود من تعريفه ان يحصل وسطا لاثبات حكم هذه المسئلة الذى هو الرفع لجزئيات الفاعل الذى هو موضوع تلك المسئلة به ضم صغرى سهلة الحصول اليها هكذا هذا فاعل اى ما اسند اليه الفعل او شبهه على جهة قيامه به وكل فاعل مرفوع فهذا مرفوع فتعريف الفاعل بما هو مرفوع لا يصح لانه لا يتصور منه تحصيل ذلك الغرض كما لا يخفى **قوله** بان هذا او ذلك مما الخ هذا اذا كان اختلاف الآخر باختلاف العوامل من جملة احكام مسايل علم النحو بان يقع قولنا كل معرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل من مسايل علم النحو والا فلا يلزم ان يكون الغرض من تعريف المعرب معلومية بوجه صالح لتعدية حكم الاختلاف الى جزئياته لان المتقرر كون الغرض من تعريفات الموضوعات بوجوه صالحة لاحكام المسائل لا من كل شئ ولا لكل شئ كما مر والله اعلم **قوله** وكل معرب الخ اى كل جنسه مبنى الاصل **قوله** للزوم الخ اما بمرتبتين ان كان التقدم متحققا فى ضمن الدور الذى يتحقق ههنا على تقدير او بمرتبة ان كان فى ضمن غير الدور كما لا يخفى **قوله** اما فى ضمن قال الفاضل المدقق الاول على تقدير ان يكون النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى والكبرى وهيئة التأليف بالواسطة كما هو الظاهر او على كل من هذه الثلثة بالذات ولا توقف لها بالنسبة الى مجموعها كما هو الظاهر خلافا لمن توهم على المجموع بعد توقفها على كل من هذه الثلثة ويكون المقصود فى الصغرى الحكم بمفهوم الاختلاف من حيث الاجمال والثانى على تقدير ان يكون النتيجة متوقفة على كل من هذه الثلثة ويكون الحكم فى الصغرى الحكم بنفس مفهوم الاختلاف كما فى الكبرى والله سبحانه اعلم انتهى وهيهنا فى بعض الحواشى المكتوبة على حاشية ذلك الفاضل هذا الكلام العجيب انه على هذا التقدير يكون النتيجة متوقفة على الصغرى بالذات وبالواسطة والصغرى ايضا تكون متوقفة على النتيجة لان مفهوم الاختلاف من حيث الاجمال الذى هو المراد فى الصغرى مقيد ومفهوم الاختلاف الذى هو مراد فى النتيجة مطلق والمقيد موقوف على المطلق بخلاف ما اذا كان الحكم فى الصغرى بنفس مفهوم الاختلاف فانه حينئذ يكون النتيجة موقوفة على الصغرى ولا وجه للتوقف من جانب الصغرى على النتيجة فلا يلزم الدور انتهى اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان المتقرر فى مقره ان الدور عبارة عن توقف الشئ على ما يتوقف على ذلك الشئ فان كان بدرجة واحدة كما اذا توقف آ على ب وب على آ فهو دور مصرح يلزم فيه تقدم الشئ على نفسه بمرتبتين وان كان بدرجتين او درجات فهو دور مضمر يلزم فيه تقدم الشئ على نفسه بمراتب ثلثة او ما

فوقها كما اذا توقف آ على ب وب على ج وج على آ ويعلم من هذا التقرير ان الدرجة لا تنهدم في الدور
مطلقا واذا عرفت هذا فاعلم ان النتيجة ان كانت موقوفة على الدليل الذي هو موقوف على اجزائه
التي من جملتها الصغرى التي هي عين النتيجة ههنا فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن الدور المصرح وان كانت موقوفة
على الصغرى التي هي عينها فيلزم تقدم الشيء على نفسه في ضمن غير الدور لعدم تحقق الدرجة التي لا تنهدم
في الدور مطلقا وان تاملت حق التأمل وانصفت حق الانصاف وبعدت قلادة التقليد عن العنق ظهر لك
انما قال الفاضل المدقق ههنا غير لائق بشانه وتدقيقه والله اعلم **قوله** وكل معرب اي كل ما اختلف
آخره باختلاف العوامل **قوله** لزم ان يكون الخ يرد ههنا انه يلزم ايضا ان لا يكون الحكم في الكبرى مفيدا
لكون مفهوم الوسط والموضوع نفس مفهوم الاكبر والمحمول واجاب عن هذا الايراد الفاضل الشهير
بانه يكفي لافادة الحكم الفرق بالاجمال والتفصيل كما في الحد والمحدود **قوله** ابتداء اي بلا واسطة ان
قلنا ان النتيجة موقوفة على الصغرى والكبرى وهيئة التأليف من غير توقف على المجموع الذي هو الدليل
قوله او بواسطة الدليل يعني ان قلنا ان النتيجة موقوفة على الدليل بالذات وعلى كل من الصغرى
وهيئة التأليف بالواسطة يكون النتيجة متأخرة عن الصغرى بالواسطة **قوله** وقد اشار الخ الغرض
من هذه العبارة تطبيق كلام الشارح على البناء الذي ذكره الفاضل المحشي ودفع الايراد الذي ورد على كلامه
من انه ان اراد بمعرفة المعرب معرفة مفهوم المعرب فلا يصح ارجاع ضمير انه اليه لظهور عدم كونه مختلف
الآخر وان اراد بها معرفة ما صدق عليه هذا المفهوم لا يتم التقريب اذ الكلام في تعريف المعرب بمفهومه
ولا يصح كلام الشارح اذ لا يلزم ان يكون المقصود من معرفة ما صدق عليه المعرب انه مما يختلف
آخره باختلاف العوامل كما لا يخفى على من له فهم مستقيم وذهن سليم وبيان الدفع بان غرض الشارح
اختيار الشق الثاني والتقريب تام اذ المراد معرفة ما صدق عليه مفهوم المعرب من حيث انه معرب وهو
معرفة ان هذا وذاك معرب هذا لا يحصل بدون معرفة المعرب وكذا كلامه صحيح لان الحيثية
اذا كانت مرادة فيكون المقصود من معرفة المصداق كونه ما يختلف آخره باختلاف العوامل على ما لا
يخفى والله اعلم **قوله** والى الوسط المراد بالوسط الوسط الغرضي فلا يرد ان الاختلاف ليس بوسط
لانه يلزم على تقدير كونه وسطا تقدم الشيء على نفسه والله اعلم **قوله** اي بسبب اه اشارة الى ان الباء في
قول الشارح بمعرفة هذا الخ للسببية **قوله** فان التصديق الخ دفع ما يتوهم من ان المعرفة المتقدمة متحققا
عن معرفة ان هذا وذاك معرب كما سبق وهذه المعرفة علم تصديقي كما لا يخفى واكتسابه من التصور مستحيل
كما تقرر فكيف يحصل من معرفة الاختلاف الذي هو علم تصوري وحاصل الدفع ان المراد من الحصول التوقف
ولا شك ان التصديق بهذا معرب موقوف على تصور المعرب لانه اما شطره او شرطه وتوقف الشيء على كل منهما ظاهر اما الاول
على مذهب الامام في التصديق والثاني على مذهب الحكماء فيه كما لا يخفى على من له ادنى مهارة في علم الميزان

وكذلك على الكبرى وهيئة التأليف ١٢ منه

ودفعهما انه يجوز ان يعرف بالمعرب معنى المحمول بما يختلف آخره باختلاف العوامل ١٢ منه

وغرض هذا القول يشير الى معلومية حيثية من تحقيق الفاضل المحشي من فهم ١٢ منه

فالمحال وهو الاكتساب غير مراد وما هو المراد وهو التوقف غير محال والله اعلم **قوله** لا يقال الخ
هذا الجواب من جانب الجمهور بان تعريفهم المعرب بما يختلف آخره باختلاف العوامل لا محذور فيه لانه وان كان
يلزم على تقدير هو اتحاد الصغرى والنتيجة فيلزم تقدير الشئ على نفسه كما مر تقريره لكن لا استحالة
فيه لان بينهما فرقا بحسب الاجمال والتفصيل لان الصغرى عبر فيها عن ما اختلف آخره آه بلفظ المعرب الذى يدل على
ذلك اجمالا لان دلالة المحدود على الحد اجمالى كما تقرر والنتيجة عبر فيها عن معنى ما اختلف آخره الخ بلفظ
ما اختلف آخره فيكون دلالة هذا على ذلك دلالة تفصيلية لان دلالة لفظ الحد على معناه تفصيلى كما
تقرر ايضا فيكون الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة وهذا القدر يكفى فى دفع لزوم تقدم الشئ على نفسه
والله اعلم **قوله** لانا نقول الخ حاصله ان هذا التغاير بالاجمال والتفصيل ههنا غير مفيد نعم لو كان
التفصيل حاصلا فى التعريف لكان مفيدا لكن الامر ههنا ليس كذلك لان الحكم بنفس مفهوم الاختلاف على
هذا او ذاك الذى هو مفهوم النتيجة اعم من ان يعبر عنه بلفظ المعرب او بلفظ ما يختلف الخ موقوف
على كلية الكبرى وايجاب الصغرى وهما اى نفس مفهوم الاختلاف واحدة فى صورتى الاجمال والتفصيل اى
فى الصغرى والنتيجة فمن توقف النتيجة على الصغرى يلزم تقدم الشئ على نفسه من غير شبهة **قال**
الشارح قدس سره اى من جملة احكامه دفع ما يرد من ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب للاستغراق
فمفاد العبارة ان كل حكم المعرب الاختلاف والامر ليس كذلك لان حكم الاسماء المعدودة بحدوث
او لا حدوث الاعراب لا الاختلاف كما سيجئ من الشارح قدس سره وحاصل الدفع ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب
ليست للاستغراق فمن وجود الاختلاف فى بعض الافراد لا يضر ومن ههنا يعلم ان ما سيجئ من الشارح
بقوله فان قلت الخ مبنى على الاغماض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واثاره دفع ما يتوهم من ان
الاحكام جمع الحكم وهو عبارة عن النسبة التامة الخبرية او عن التصديق او عن المحكوم عليه او عن المحكوم
به وارادة كل منها فى هذا المقام غير ملايم كما لا يخفى وحاصل الدفع ان المراد من الحكم ههنا الآثار التى
والاختلاف من جملته كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره المترتبة عليه يرد ههنا ان الاختلاف اثر العامل
مترتب الاعليه لان اثر الشئ لا يترتب الا على ما هو مؤثر فيه فكيف يصح قوله المترتبة عليه لانه يفيد ترتب الاختلاف على
المعرب وهو ليس بمؤثر فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يقال ان كلمة على بمعنى فى متعلقة بمحذوف وهو لفظ الموجودة
وكلمة على التى هو صلة لفظ المترتبة محذوفة والتقدير واثاره المترتبة على العامل الموجودة فى المعرب ولا يخفى استبعاده ومن
ههنا يعلم ان اضافة الحكم الى ضمير المعرب اضافة بمعنى فى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
من حيث هو معرب دفع ما يرد من ان عد الاختلاف من احكام ذات المعرب ليس بصحيح لان ذاته
ليس الا الهوية الشخصية الخارجية والاختلاف باختلاف العوامل لا يتصور فيه كما هو الظاهر
فكيف يكون الاختلاف حكما له وحاصل الدفع ان الاختلاف حكم المعرب من جهة كونه معربا لا من

جهة كونه هوية خارجية وغير ذلك ويرد ههنا ان التعريف ليس الا للاسم المعرب فالمناسب ان يقال من حيث هو اسم معرب لا معرب مطلقا ويمكن ان يقال ان هذا الحكم لما كان موجودا في المعرب مطلقا قال الشارح من حيث هو معرب بخلاف التعريف لانه وان كان بحسب ظاهره عام موجود في المعرب مطلقا لكن لو ترك على عمومه للزم الحد ومن كما مرة فتذكر **قال** الشارح قدس سره اي الحرف دفع ما يرد من ان هذا الحكم ليس بشامل للمثنى والمجموع احد من اختلاف آخرها الذي هو النون كما هو الظاهر مع ان المتقرر شمول هذا الحكم لهما ايضا وحاصل الدفع ان المراد اختلاف الحرف الذي هو آخر المعرب والنون فيهما ليس آخره بل هو حرف مستقل كالتنوين فعدم الاختلاف فيه لا يضر **قال** الشارح قدس سره ذاتا اشارة الى دفع دخل وهو ان الحرف الآخر في زيد هو الدال وهو لا يختلف باختلاف العوامل كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الاختلاف اعم من ان يكون ذاتا او صفة والاول وان لم يوجد لكن الثاني موجود كما لا يخفى **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما والمراد من الحقيقي والحكمي في كل من المتقابلين اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا فيكون الاختلاف على ثمانية وجوه اختلاف ذاتي لفظي حقيقي نحو جاء في اخوك ورأيت اخاك ومررت باخيك والاختلاف ذاتي لفظي حكمي نحو جاء في مسلمون ورأيت مسلمين ومررت بمسلمين والاختلاف ذاتي تقديري حقيقي مثل جاء في ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم والاختلاف ذاتي تقديري حكمي نحو جاء في صالحو القوم ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم والاختلاف صفتي لفظي حقيقي نحو جاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد والاختلاف صفتي لفظي حكمي نحو جاء في احمد ورأيت احمد ومررت باحمد والاختلاف صفتي تقديري حقيقي نحو جاء في فتى ورأيت فتى ومررت بفتى والاختلاف صفتي تقديري حكمي نحو جاء في حبلى ورأيت حبلى ومررت بحبلى فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** المراد بالتبديل لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بانه لو قال اي آخر المعرب حقيقة او حكما لكفى لان المراد باختلاف آخر المعرب حقيقة وتبدله تبدل ذات الدال على المعاني المعتورة سواء كان ذلك الدال حرفا او حركة الاول في جاء في ابوك ورأيت اباك ومررت بابيك والثاني في جاء في زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وباختلاف آخر المعرب حكما وتبدله تبدل دلالة الدال على المعاني المعتورة مع بقاء ذاته سواء كان ذلك الدال حرفا او حركة الاول في رأيت مسلمين ومررت بمسلمين جمعا وتثنية لان الدلالة في هذين المثالين متبدلة وذات الدال باقية لان الدلالة المقصودة في اول هذين المثالين دلالته على المفعولية وفي الثاني منهما دلالته على الاضافة كما هو الظاهر والثاني في رأيت احمد ومررت باحمد فتفصيل الشارح من ايراد التعميم من الحقيقي والحكمي

حاشیہ: يعني خرج منه اي من الحكم ايضا الاسم المعرب ١٢ منه

ولكن يلزم من فوات القرع على العموم عندي ١٢ منه

فی للقامین تفصیل لا طایل تحته آلا ان یقال ان الشاهر لاحظ ههنا جانب غیر الذکی وآلفائدة بالنسبة
الیه محققة بلاریب والله اعلم **قوله** تبدل دلالته یرد ههنا انه لاحاجة الی قوله مع بقاء الذات
فی تفسیر التبدل الحکمی لا تمام تعریفه فلم قال واجیب عنه بان تبدل الدلالة موجودة فی تبدل الحقیقی
ایضا لان تبدل الذات مستلزم لتبدل الدلالة فلو اکتفی فی تعریف التبدل الحکمی بتبدل الدلالة
لتوهم عدم المقابلة بینهما وهی من المثبتات وانما قید بقید المقصودة احترازا عن دلالته علی لاتفظه
لانه لوکان التبدل الحکمی عبارة عن هذا التبدل وحده اومع تبدل دلالته المقصودة ایضا للزم
ان لا یکون فی رئیت مسلمین ومررت بمسلمین اذا کان صادرا عن شخص واحد تبدل حکمی وهذا باطل
کن افهم من حاشیة مولانا المدقق والله اعلم **قوله** ای حالة الخ دفع مایرد من ان اطلاق لفظ الصفة
ههنا غیر مناسب لانه عبارة ههنا عن الحرکة وهو لیس بصفة للحرف لانها لیست قایمة بالحرف وحاصل
الدفع ان المراد بالصفة المعنی المجازی وهو التابع ولاشك فی ان الحرکة تابع للحرف لانها لا توجد الا
بعده کمالا یخفی لا المعنی الحقیقی وهو القایم بالموصوف حتی یرد مایرد **قوله** لا تقوم بالحرف آه لوجهین
احدهما ما قال مولانا عبد الحکیم بقوله لکونها متأخرة عنه فی التلفظ ولذا یتلفظ بالحرف حالة الوقف
من غیر الحرکة انتهی وثانیهما ما قاله الفاضل المدقق بقوله والا لزم قیام العرض بالعرض وهو باطل
انتهی **قوله** ما یقوم به الحرف وهو المتکلم فی متعارف العرف والهواء المقروع فی المخارج فی التحقیق
کذا قال مولانا عبد الحکیم **قال** المصنف باختلاف العوامل یرد ههنا ان عد هذا الحکم من احکام المعرب
لیس بصحیح لانه لیس بموجود فی فرد من افراده لان وجوده فیه یقتضی دخول العوامل الثلثة علیه لانها
اقل افراد الجمع المستعمل ههنا وهذا باطل اجیب بان اللام فی لفظ العوامل للجنس واللام الجنسی اذا دخل
علی الجمع یبطل معنی الجمعیة کما تقرر فمفاد عبارة المصنف وحکمه ان یختلف آخره باختلاف العامل فلا
ایراد والله اعلم **قوله** اجیب بانه صلر اسما حاصل الجواب ان العامل وان کان بحسب الظاهر صفة لکنه
جعل فی التعریف اسما لما به یتقوم المعنی الخ فلا ضیر فی جمعیته بالعوامل قال مولانا عبد الحکیم قیل فی الجواب
انه یجوز ان یکون عوامل جمع عاملة کما فی قوله علیه السلام لیس فی العوامل والحوامل صدقة لان العامل
قل ما یکون غیر کلمة لکن عدم مجیء عاملة فی کلام النحاة یرفع هذا الاحتمال انتهی وفیه نظر لا یخفی علی المتتبع
کلام النحاة کیف وقد وقع فی کلام المصنف فی بحث الاستثناء حیث قال البقاء الامر العامله هی لاجله
قوله به خرج الخ الغرض من هذه العبارة ان مقصود الشارح من قوله الداخلة علیه دفع ما اورد
علی المصنف من ان الاختلاف متحقق فی قول السایل عن زید فی جاء نی زید وهو من زید ومنا فی قوله عن
عمرو فی رأیت عمروا وهو منا عمروا ومبنی فی قوله عن بکر فی مررت ببکر وهو منی بکر لاختلاف باختلاف العوامل
مع الکلمة من بیت بمعربة فکیف یصح عد الاختلاف بالاختلاف من جملة احکام المعرب بان العامل

ولو بعد تثنیة وجمعیته
وزن فاعلة لفاعل
کما لا یخفی ١٢ منه
دفع ما یتوهم من ان
الجمعیة وان کانت صحیحة
علی هذا لکن لا یصح
التوصیف ١٢ منه

من العوامل العوامل الداخلة على المختلف وفي الصورة المذكورة دخول العوامل بالمستفهم عنه
بكلمة من لا بها ويحتمل ان يكون الغرض من هذه العبارة دفع ما ورد على المصنف من ان آخر المستفهم
عنه بكلمة مَن في جاءني زيد مَنْ زيدٌ ورأيت زيدا مَنَ زيدا ومررت بزيد مَنْ زيدٍ يختلف باختلاف
العوامل مع ان المتقرر ان هذه الحركات حركات حكائية لا حركات اعرابية وبيان الدفع ظاهر
وقيل ان تقييد قول المصنف بقيد الداخلة عليه مضر لانه يخرج اختلاف آخر المبتداء والخبر لانه
ليس باختلاف العوامل الداخلة عليه لان الدخول عبارة عن الورود بالاول والآخر وهو لا يتصور
في العامل المعنوي كما هو الظاهر قال الفاضل المدقق ويمكن ان يجاب بان المراد بالدخول ما يشمل
الحكمي انتهى قال الفاضل مولانا عبد الحكيم في دفع هذا الاعتراض ما حاصله ان تركيب المبتداء والخبر
ان كان ابتدائيا يعني بلا سبقية دخول العوامل اللفظية عليهما فعدم وجود الاختلاف باختلاف
العوامل الداخلة عليه فيهما ليس بمضر كما لا يخفى لان الموجود فيهما على هذا التقدير حدوث الاعراب
وان كان بعد دخول العوامل اللفظية عليهما فذكر الدخول على هذا التقدير مبني على تغليب العامل
اللفظي بالعامل المعنوي والله اعلم **قوله** اختلاف منوّنا اورد ههنا ايرادان الاول ان اخراج
اختلاف منو ومنا ومني بقيد الداخلة عليه اخراج المخرج لان ضمير آخره المذكور في قول المصنف
وحكمه ان يختلف آخره راجع الى المعرب وكلمة من ليست بمعربة والثاني ان اجراء اعراب المستفهم
عنه على كلمة من يكون في صورة كونه نكرة كما هو المعلوم من كلام الرضي فكيف يصح **قوله** كجاءني
زيد ورأيت عمروا ومررت ببكر لانها اعلام **قال** مولانا عبد الحكيم في دفع الاول المراد من الضمير
المعرب لا بخصوصه بل بنوعه انتهى ويمكن ان يقال ان هذا القول صدر من الفاضل المحشي بطريق
الاغماض عن ارجاع ضمير آخره الى المعرب هو من الامور التي يفعل فيما بينهم كما لا يخفى قال الفاضل
المدقق في جواب الثاني ان ايراد الاعلام الثلثة في الامثلة مبني على تنكيرها بتأويلها بالمسمى بها والباعث
على ذلك الاشارة الى ان التنكير المأخوذ في الضابطة شامل للتأويلي ايضا انتهى ومولانا عبد الحكيم
قال ما قال ذلك الفاضل في دفع الثاني **قوله** كما ينبئ عنه الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لا قرينة
على تقدير قيد في العمل فلم قدره الشارح وحاصل الدفع ان القرينة موجودة وهي لفظ العوامل
لانه جمع العامل وهو وان صار اسما في العرف لما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب لكن فيه رائحة الوصفية
الاصلية فهو باعتبارها ينبئ وقرينة على الحيثية التي مفادها بعينه مفاد قيد في العمل كانه قيل
باختلاف العوامل من حيث انها عوامل والله اعلم **قال** الشارح قدس سره نصب المنصوب على
المنصوب كالخلق بمعنى المخلوق خبر مبتدأ محذوف والتقدير كل واحد منهما منصوب على التمييز
او على المصدرية ويحتمل ان يكون على صيغة الماضي المجهول والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد

ومن ههنا يفهم ان الضمير في عليه راجع الى ما هو متصف بالاختلاف وهو المعرب لا الى المعرب لئلا يلزم التزاع على ما عنه الفاضل المحشي ١٢ منه

على المصنف من ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل للعوامل اما بجعل كل منهما تميزا عن نسبة الآخر الى لفظ العوامل او يكون كل منهما باعتبار الموصوف مفعولا مطلقا وهذا لا يصح لان العوامل ليست منحصرة فى اللفظى والتقديرى لانها قد تكون معنوية كما فى المبتدأ والخبر والمضارع فى حالة الرفع ولانه يخالف السابق واللاحق اما الاول فلان المقصود بيان احكام المعرب لا بيان احكام العوامل واما الثانى فلان الظاهر من قوله الآتى وهو التقدير فيما تعذر واللفظى فيما عداه انه اشارة الى ما يشير اليه **قوله** لفظا او تقديرا وهو ليس تفصيلا للعوامل فلو جعل قوله لفظا او تقديرا تفصيلا له للزم المخالفة كما هو الظاهر وحاصل الدفع انا لا نسلم ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل للعوامل بل تفصيل لآخر المعرب اما بجعل كل منهما تميزا عن نسبة يختلف الى لفظ الآخر او يكون كل منهما مفعولا مطلقا باعتبار الموصوف المحذوف فلا يرد المحذور ولما كان من الامور المثبتة فى التميز جعله فاعلا معنويا اذا كان عن نسبة الى الفاعل ومن الامور المثبتة فى المفعول المطلق اشتماله على الفعل عليه قال فى شق التميز اى يختلف لفظ آخره الخ وفى شق المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ هذا او الله اعلم **قوله** اى صورة آخره دفع ما يرد من ان الواجب على الشارح ان يقول اى يختلف لفظ آخره بجعل آخره بدلا عن لفظ او عطف بيان له لان اللفظ الذى هو التميز هو ما انتصب عنه الذى هو آخره لا من متعلقاته والمتقرر ان التميز اذا كان عينا لما انتصب عنه فاذا رد الى اصله يجعل المنتصب عنه بدلا عنه او عطف بيان له كما قال الشارح الرضى فان قصدنا ان نرد التميز فى هذه الامثلة كلها الى اصله حيث كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التميز الى مركزه لا الاصل جعلنا ما انتصب عنه التميز ان كان نفسه بدلا منه او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وكفى زيد رجلا وطاب اب زيد وطاب زيد ابا وان كان التميز متعلقا لما انتصب عنه اما وصفا او غيره اضفنا التميز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابو زيد وواله زيد فطاب زيد ابا واما و نفسا اذ جعلنا النفس المتعلق له حيث هو اضافتها اليه انتهى وحاصل الدفع ان المراد من اللفظ هنا جزؤه الذى هو الكلمة بجوهر المادة والصورة حتى يكون عينا للآخر واذا اريد الصورة الذى هو جزء آخر المعرب من اللفظ الذى هو عينه يكون التميز من متعلقات للمنتصب عنه فيصح اضافة التميز اليه حين نردهما الى مركزهما الاصليين هذا ما فهمت من الحاشيتين المشهورتين ولى ههنا كلام وهو ان نقش الاضافة وعطف البيان والابدال ههنا واحد كما لا يخفى فمن اين يعلم قراءة الشارح بالاضافة حتى يرد السؤال فيحتاج الى الجواب والله اعلم **قوله** اختلف آخره اعلم ان ههنا امرين احدهما التعميم المصرح بقوله سواء كان لفظا او تقديرا والثانى التنبيه على تقديره المذكور بقوله اى يختلف آخره فلا ولد الدفع ما يرد ههنا من انه يخرج من التعريف على الاختلاف اللفظى والتقديرى اختلاف عصا وقاض ولفظ كما يجيء المقدوف لفظ الآخر فهذه الاسماء كما هو الظاهر مختلف تقديرا الآخر فيها لان آخر المعرب فى الاخيرين

لو جعل التقسيم اثنا الآخر ١٢ منه

قوله كان الصحيح ان يقول اى يختلف لفظ آخره بالاضافة ١٢ منه

هذا ناظر الى الحل ١٢ منه

منهاليس الا الحرف والحرف ليس مختلف فيهما ولان الظاهر من تقدير الآخران يكون هو مختلفا فقط واختلاف الحرف فقط منتف فى الاولين منهما اعنى قاض وعصا وحاصل الدفع ان المراد باختلاف تقدير الآخر اعم من ان يكون بحسب تقدير نفسه فقط او بحسبه مع تقدير صفته او بحسب تقدير صفته فالاضافة لادنى ملابسة والثانى لدفع توهم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره فى التعميم المذكور بان المنقسم التقدير المطلق لاتقدير الآخر هذا ما لخص عن حاشية الفاضل المدقق مع بعض ماسنح به خاطرى والله اعلم **قوله** كمافى مسلمى اى رفعا بانه قدر فيه ان الياء المدغمة عين الواو التى هى الاعراب اللفظى **قوله** كمافى عصا وقاض الاول مطلقا اى فى الاحوال الثلث والثانى رفعا وجرا فانه قدر ان اصل الاول فى الاحوال كلها عصو مع الحرف والحركة واصل الثانى فى الحالين قاضى مع الحرف والحركة **قوله** كمافى حبلى وغلامى فانه قدر فيهما تلبس آخرهما بالحركة من غير تقدير حرف اما فى غلامى فظاهر واما فى حبلى فلان المقصورة فيهما زائدة غير منقلبة من الواو والياء **قوله** فان آخرها الخ اشارة الى دفع مايرد ههنا من ان عد حبلى وغلامى من اقسام الاختلاف بحسب التقدير غير صحيح لانه من اقسام الاختلاف وهو عبارة عن الاعراب ووجوده فيهما ممتنع اما فى الاول فلاشتغال محل الاعراب فيه بالسكون اللازم واما فى الثانى فلاشتغال محل الاعراب فيه بالحركة وحاصل الدفع ان التقدير بمعنى الفرض فالاختلاف بحسب التقدير بمعنى الاختلاف بحسب الفرض ولا منع من هذا فيهما لان فرض الممتنع جايز كما تقرر فان قيل اذا كان فرض الممتنع جائزا فليفرض الاختلاف فى مثل هولاء ويكون من المعربات وهو خلاف المتقرر قلنا ان فرض الاختلاف فى مثل هولاء فرض ممتنع بالتوصيف لوجود المانع من هذا الفرض فيه وهو المشابهة بمبنى الاصل بخلاف فرض الاختلاف فى حبلى وغلامى لانه فيهما فرض ممتنع بالاضافة لعدم المانع من الفرض فيهما وان وجد المانع من قبول الاعراب فيهما ولا يخفى من الفرق ما بين هذين الامرين فلا خدشة فى كون احدهما ممتنعا والآخر جايزا ونظير ذلك فى فرض الجزئى صادقا على كثيرين وفرض الكليات الفرضية كاللاشئ صادقة على كثيرين والله اعلم **قوله** اى اختلافا آه اشارة الى دفع مايرد من ان اضافة الاختلاف الى اللفظ والتقدير غير صحيح لان الظاهر من نسبة الاختلاف الى الشئ ان يكون هو من آثاره واللفظ والتقدير ليسا بموثرين فى الاختلاف حتى يكون هو من آثارهما وحاصل الدفع ان الاضافة لادنى ملابسة وهى وقوع الاختلاف فى اللفظ والتقدير وذهن القاصير يحكم بعدم جريان وجه تأويل اللفظ بالصورة المذكورة فيما سبق فى هذا المقام كما لا يخفى فلعل وجه التأويل ههنا الموافقة مع ماسبق والله اعلم **قوله** وانما لم يقل الخ دفع مايرد من ان المقصود من هذا القول اى يختلف الخ تعميم كونه لفظا وتقديرا منصوبين على المصدرية وهو يحصل ايضا بان يقول اى يختلف اختلافا ملفوظا ومقدرا بحذف الموصوف فلم اختار الشارح ما اختاره مع كونه مخالفا للظاهر كما مر وجهه فى الحاشية السابقة بلا فصل وحاصل الدفع ان هذا القول وان كان يصح

هذا ناظر الى عصا وغلامى ١٢ منه

واى ان التقدير ومصدر ليس بمعنى التقدير وليس بمعنى التقدير اذ لا مقدر فى حبلى ولا حاجة الى الفرض ١٢ منه

المصدرية لكن فيه مجازا لان الاختلاف امر معنوى ليس بمتصف بالملفوظية والمقدرية الا باعتبار سببه وهو الحركة او الحرف بناء على مذهب فى الاول بخلاف الوجهين المذكورين فى الشرح لانه لا مجاز فيهما كما لا يخفى وذهب القاصر بحكم مجد وشية هذا الاحتمال من وجه آخر وهو انه محتاج الى تأويل اللفظ و التقدير بالملفوظ والمقدر بخلاف ماذكره الشارح لانه لا حاجة فيه الى تأويل اللفظ بالمصدر فى نفسه وان احتيج بالنظر الى الموافقة مع ما سبق واما تقدير الاختلاف فهو مشترك بين هذا الوجه والوجه الذى ذكره الشارح فى شق المصدرية والله اعلم **قوله** ملفوظ وكذا مقدر مجازا لان الامر المعنوى كما لا يتصف بكونه ملفوظا كذلك لا يتصف بكونه مقدرا كما يعلم من قول الفاضل المحشى فى هذا الحاشية ولعل وجه الترك الاكتفاء بمعلوميته مما سبق لكن فيه ما فيه فافهم **قوله** لو جعلت الخ دفع ما يرد ان كون الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه على الاطلاق غير صحيح لان سبب الاختلاف قد يكون حركة وهي ليست بملفوظة لان اللفظ عبارة عن صوت يعتمد على المخارج من حروف فصاعدا والحركات ابعاض حروف المد فلا تكون من الالفاظ وحاصل الدفع ان فى كون الحركة من الالفاظ خلافا والحكم المذكور على مذهب كونها من الالفاظ وتفسير اللفظ على هذا اما يتلفظ به والله اعلم **قوله** ولم يجعل الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان الاقرب لقوله لفظا او تقديرا العوامل والتعميم منهما ثابت فيهما ايضا فلم اختار الشارح كونه لفظا و تقديرا تفصيلا لآخر المعرب ولم يجعل تفصيلا للعوامل وحاصل الدفع انه لو جعل لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل لزم القصور فى التعميم ولزمت المخالفة من الكلام الآتى وهو قوله التقدير الخ كما لا يخفى على والله التوفيق ومن زينك الوجهين بعينهما لم يجعل لفظا او تقديرا تفصيلا لاختلاف العوامل ولعل وجه عدم تعرض الفاضل المحشى الى هذا الاحتمال الاحالة على فهم المتعلم من ذكر زينك الوجهين مجد وشية هذا الاحتمال او كون هذا الاحتمال مجد وشا من الوجه الآخر الذى هو معلوم مما سبق ايضا وهو كون الاختلاف ملفوظا باعتبار سببه وهو العوامل ههنا والله اعلم **قوله** اى سواء كانت آه بيان حاصل المعنى او الاشارة الى ان قول المصنف لفظا او تقديرا على تقدير كونه تفصيلا للعوامل خبر كان المحذوف مع اسمها **قوله** لانه قد يكون معنويا الغرض من هذه العبارة بيان علة عدم انحصار العامل فى الملفوظ والمقدر قال مولانا عبد الحكيم تعريضا على الفاضل المحشى هذا على تقدير ان يكون المقدر بمعنى المحذوف كما هو الشايع فى استعماله مقابلا بالملفوظ واما لو كان بمعنى المفروض سواء كان محذوفا او لا فيشمل المعنوى ايضا لكنه خلاف الظاهر انتهى قال الفاضل المدقق فى تزييفه **قوله** ان المعنوى غير داخل فى المقدر المعنى اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلان العامل المعنوى الذى هو التجرد مثل الحى والصفات الثابتة له سبحانه ولا يقال انها مفروضة انتهى والله اعلم **قوله** ولانه لا يلائم الخ وجه آخر لعدم جعل قول المصنف لفظا او تقديرا تفصيلا للعوامل وحاصله ان قوله الآتى التقدير فيما تعذر واللفظى الخ

وهو يجعل الحركة لفظا او تقديرا ومنه وهو شئ كونه لفظا و تقديرا لمنصوص عليه المصدرية بحذف المؤخر ١٢ منه

اشارة الى ان المقصود كان الاكتفاء فالمناسب ان يكتفى وان اثبات فتعيم ايضا لانه يعلم مما سبق ايضا الا ان يقال ان النكتة مقارن لا ينافى ١٢ منه

بيان اقسام الاعراب التي هي الاعراب اللفظي والاعراب التقديري فلو جعل قوله لفظا او تقديرا ههنا
تفصيلا لاختلاف الآخر لفهم منه انواع الاعراب فيكون هذا الكلام موافقا وملائما بلاحقه
ولو جعل تفصيلا للعوامل للزم عدم الملائمة لان هذا القول لا يكون عين اللاحق ولا ما يفهم هذا
اللاحق منه ومن هذا يعلم وجه قول الفاضل المحشي اشارة الى ما يشير اليه قوله لفظا او تقديرا **قوله**
وذلك لان الظاهر وجه الظهور كمال اتصال الكلام اللاحق بالكلام السابق واما ما قاله مولانا عبد الحكيم في
وجه الظهور بناء على ان الاصل في اللام للعهد فلا يخلو عن اختلال لانه لو كان اللام في القول الآتي للعهد
لكان المناسب للفاضل المحشي ان يقول اشارة الى قوله لفظا او تقديرا والله اعلم **قوله** ورأيت جلي
الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان المناسب ان يورد مثال الاختلاف التقديري الحكمي من الحركة
وبالحرف بان ذكر مع قوله رأيت احمد قوله رأيت جلي ومررت بجلي ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي
القوم لا انه قال ان مقصود الشارح الامتحان على المتعلم فاورد مثال الاختلاف اللفظي الحكمي في الاعراب
بالحركة والاعراب بالحرف واحال على فهمه مثال الاختلاف التقديري الحكمي في الاعراب بالحركة والاعراب
بالحرف ومن ما ذكرنا يعلم ان في تعريض الفاضل المحشي على الشارح بالقصور قصورا كما لا يخفى على المتأمل
قوله اى مدلول هاتين آه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعلق قول الشارح مثنى او جمعا بمسلمين
في رأيت مسلمين وكذا به في مررت بمسلمين كما هو المراد ههنا غير صحيح لانه ان قرأ بصيغة التثنية في الموضعين
فلا يتناول الجمع وان قرأ بصيغة الجمع فيهما فلا يتناول التثنية كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد
به في الموضعين مدلول نقش مسلمين وهو محتمل لكليهما كما لا يخفى وشيوع هذا التأويل فيما بينهم اظهر
من الشمس وابين من الامس وههنا وجه آخر ذكره مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى حاشيته
قوله اى علامة هي آه اشارة الى دفع ما يرد من ان الفتحة اذا كانت علامة النصب كما هو الظاهر من
عبارة علامة النصب يثبت العلامة للعلامة لان النصب علامة المفعولية وبطلان هذا ظاهر لا يخفى على من له
العقل وحاصل الدفع ان المحذور يلزم اذا كانت الاضافة بمعنى اللام واما اذا كانت بيانية فلا والاضافة
ههنا بيانية فلما جعلت الاضافة بيانية يكون النصب علامة ولا بد لها من ذي العلامة فلذلك عين متعلقه
وصف الفاضل المحشي النصب بقوله الذي دل الخ والله اعلم **قوله** وقس عليه آه في ورود مثل الاعتراض
والجواب المذكورين في الحاشية السابقة بلا فصل **قال** الشارح قدس سره فان قلت آه هذا الاعتراض
مبني على الاغماض عن قوله اي مرحلة احكامه فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** فان قلت الخ الغرض من هذا
القول جواب اعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت آه وحاصله ان الاختلاف الآخر باختلاف العوامل
حكم عام شامل لكل فرد من افراد المعرب اما في صورة التركيب مع العامل ثانيا فظاهر واما في صورة
التركيب مع العامل ابتداء فلان كون ذلك التركيب مسبوقا بتحقق العامل المعنوي في التركيب الآخر

وضمير قوله اشارة الى قوله لفظا او تقديرا له
منه

اشارة الى ان الفنون لطالب لا يحصل بعلم شمول الحكم لانه يجوز ان يحصل له احكاما كثيرة شاملة ويكون ذلك الحكم مستحضرا ١٢ منه

وان اختلج فی صدرک ان المعترض معترض بصورة ترکیب المعرب مع العامل ابتداء وفی صورة الجواز
المذکور کیف یکون الترکیب ابتداء قلنا له بان فی تلک الصورة ترکیبا مع العامل ابتداء لان الترکیب
فی الصورة الاولی منتف لانه لا یمکن الترکیب بین اللفظی والعامل المعنوی کما لا یخفی ویرد ههنا ان مسبوقیة
عامل الترکیب علیها ابتداء بترکیب یتحقق معه عامله امر احتمالی والجواب بالامر الاحتمالی غیر متعارف واجیب
بان الجواب اذا کان بطریق المنع فیکفی فیه الاحتمال والجواز وههنا کذلک لان المعترض بقوله فان
قلت الخ کان ناقضا لشمول الحکم المذکور لجمیع افراد المعرب مستندا علیه بصورة الترکیب مع العامل
ابتداء فیکفی فی الجواب منع عدم الشمول مستندا الی الجواز المذکور هذا ما لخص والله اعلم **قوله**
بالترکیب الذی الخ یرد علیه ههنا ان الواجب ان یقول بالترکیبین الذین یتحقق معه عاملان
معنویان فیهما لان تحقق العاملین المعنویین فی ترکیب واحد منه من المستحیلات واجیب عنه
بان اللام للجنس فلا حاجة الی التثنیة والله اعلم **قوله** عاملان معنویان یختلج بالبال انه لا حاجة
الی ایراد التثنیة لان الاختلاف یتحقق بکون الترکیب مع العامل ابتداء مسبوقا بترکیب یتحقق
مع ذلک المعرب عامل معنوی واحد کما لا یخفی الا ان یقال نظر الفاضل المحشی الی ظاهر لفظ العوامل
فافهم **قوله** وذلک لا یستلزم الحمد لله علی وجدان ما خطر ببالی ههنا فی حاشیة مولانا جمال الدین
من ان قول الفاضل المحشی وذلک الخ ممنوع کیف والاسم المرکب مع عامله ابتداء اذا کان مسبوقا
بالعامل المعنوی فذلک الاسم فی ترکیب یتحقق فیه العامل المعنوی یکون مرفوعا وفی الثانی یکون
اما منصوبا او مجرورا فیتحقق اختلاف العامل واختلاف الآخر ان قلت یتحقق فیهما اختلاف العامل
لا العوامل لان العاملین المعنویین من حیث وحدة اثرهما فی حکم عامل واحد قلت المراد اختلاف
جنس العامل لکن بقی ان وجود الاختلاف غیر متیقن اذ یحتمل ان یکون العامل اللفظی الثانی ایضا رافعا
الا ان هذا اعتراض آخر صحیح واما ما حکم به الفاضل المحشی من ان الاختلاف غیر موجود اصلا فیما
اذا کان الاسم المرکب مع عامله ابتداء مسبوقا بالعامل المعنوی فغیر صحیح ولعمری ان الفاضل
المحشی لم یأت ههنا بما هو مناسب بحاله والله اعلم **قوله** لان عمل الخ لان العامل المعنوی علی
ما علیه السواد الاعظم عامل المبتدا والخبر وعامل المضارع اذا تجرد عن النواصب والجوازم و
کلاهما لا یعملان الا عمل الرفع کما هو الظاهر فالمعنوی لا یعمل الا عمل الرفع وبالتقیید المذکور یکون التعلیل
الذی هو فی حاشیة مولانا عبد الحکیم مستغنی عنه **قال** الشارح قدس سره قلت هذا الخ ویعلم
من حاشیته مولانا الفاضل المدقق جوابا آخر لاعتراض الشارح المصدر بقوله فان قلت الخ وهو انه
یجوز ان یکون المعرب الذی رکب مع العامل ابتداء فی کلام شخص مرکبا مع العامل الآخر ایضا
ابتداء فی کلام شخص آخر ومع عامل آخر کذلک فی کلام شخص آخر ویکون زمان الثلث واحدا

وعلى هذا لا شك فى شمول الحكم المذكور لكل افراد المعرب والله اعلم **قوله** لا زماله وشامل لجميع
ازمنه **قوله** ان قلت الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض المصدر بقوله فان قلت المذكور فى
الشرح وحاصله ان المعرب يقبل وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فى كل الاوقات حتى ينتقض بالصورة المذكورة
بل المطلق فيحتمل ان يريد ان اختلاف الآخر باختلاف العوامل فى وقت من الاوقات وزمان من الازمنة
حكم المعرب ولا شك فى شمول هذا الحكم المراد للصورة المنتقضة فلا نقض بها **قوله** قلنا الخ الغرض
من هذا القول تزييف هذا الجواب وحاصله ان فى هذا التوجيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة وهو من
المستقبحات فيما بينهم وتردد ههنا ان فى هذا التوجيه حمل الكلام على الظاهر لا الصرف عنه لان المتفهم فى
عرف ان القضية اذا كانت خالية عن الجهات يكون المتبادر منها فعلية النسبة وكونها فى وقت ما واجيب
بانا نسلم ان المتبادر من القضية الخالية فعلية النسبة لكن بالمعنى المقابل للامكان لا بالمعنى المقابل للدوام
المراد فى ذلك التوجيه فما هو المراد ليس بمتبادر وما هو المتبادر ليس بمراد والله اعلم **قوله** مع
انه بعد ذلك التقييد آه اشارة الى تزييف آخر لذلك الجواب وحاصله ان الاختلاف بالاختلاف
وان قيد بوقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكنه لا يكون شاملا لكل فرد من افراد المعرب
على سبيل القطع لانه يجوز ان يتحقق معرب لا يتحقق معه عوامل فى شىء من الازمنة ووقت من
الاوقات اما بان يتحقق معه عامل واحد او تحقق معه اثنان لان الاختلاف باختلاف العوامل
يتحقق بوجود الثلث والله اعلم **قوله** نعم قابليته الخ تقرير لما سبق من عدم شمول الحكم المذكور
مع التقييد المسطور وما بعده جملة مستانفة وقعت جوابا لسوال سائل كانه قيل هل يمكن جعل الحكم
المذكور شاملا لكل فرد من افراد المعرب فاجاب بانه لو اريد بالاختلاف قابليته لكان شاملا ولا زما **قوله**
ولما كان المتبادر الخ اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاختلاف اذا كان شاملا على تقدير ارادة
القابلية فلم لم يتعرض الشارح فى الجواب لهذا الطريق وحاصل الدفع ان فى هذا التوجيه صرف الكلام
عن المتبادر من غير ضرورة لان المتبادر من القضية الخالية عن الجهات فعلية النسبة لا قابليتها وامكانها
كما تقرر فى مقره **قوله** قيل المراد الخ الغرض من هذا القول جواب الاعتراض الذى ذكر فى الشرح بقوله
فان قلت الخ وحاصله ان الحكم الذى ذكره المصنف للمعرب عام شامل للصورة المذكورة ايضا لان
المراد بالاختلاف الذى ذكر فى مختلف التغير والتبديل سواء كان من الحال البنائى الى الحال الاعرابى او من الحال
الاعرابى الى الحال الاعرابى وبالاختلاف الذى ذكر صراحة الوجود بطريق التجريد لان الاختلاف هو
التغير عن الحال الثانى وبالعوامل الجنس بقرينة دخول اللام عليه فيكون مرجع عبارة المصنف ان المعرب
وحكمه ان يتغير آخر المعرب بوجود العامل ولا شك فى وجود هذا فى الصورة المنقوضة فلا نقض **قوله** قد
عبر الخ اشارة الى دفع ما يرد من انه لو كان المراد بالاختلاف الوجود فما الباعث فى ذكر الاختلاف وارادة الوجود عنه

بطريق التهديد وحاصل الدفع ان الباعث صنعة المشاكلة التي قد تكون هي اهتم في عبارة البلغاء الذين من
جملتهم المصنف **قوله** فان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان ارادة الجنس بالعوامل مستلزم لجمع
المتنافيين لان العوامل جمع والجمع ملزوم الكثرة والجنس يطلق على القليل والكثير فلا يكون ملزوم
الكثرة وبين ملزومية الكثرة وعدمه منافات كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الجمعية ههنا
بطل بواسطة اللام نعم لو كانت الجمعية باقية واريد الجنس للزم جمع المتنافيين **قوله** ولا يخفى
بعد ذلك الخ اي المذكور من الامور الثلثة اما الاول فلان المتبادر من قول المصنف ان يختلف آخره
اي آخر المعرب اتصافه به بعد صيرورته معربا فالمتبادر من الاختلاف التغير من الحال الاعرابي الى الحال
الاعرابي الآخر لا من حال الى حال مطلقا واما الثاني فلانه ارتكاب مجاز بلا ضرورة واما الثالث فلان
نسبة الاختلاف الى العوامل ينادي باعلى نداء على ارادة الجمعية فكيف يحكم ببطلانه وذهن
القاصر يحكم بان الامر الثالث من المذكورة الامور في قول ذلك القائل حق بلا مرية لانه لو اريد الجمع
لخرج كل فرد من المعرف لان المراد من العوامل العوامل الداخلة على المعرب ومعمول ما فوق الواحد على
المعرب الواحد من المستحيلات كما مر في الحاشية المتعلقة بقول المصنف باختلاف العوامل **قوله**
اي من خواصه الخ دفع ما يتوهم من كون هذا الحكم من الخواص الحقيقية الغير الشاملة للاسم المعرب
والامر ليس كذلك لوجوده في المضارع ايضا وحاصل الدفع ان المراد من قول الشارح ان هذا الحكم
ليس الخ ان هذا الحكم من الخواص الاضافية للاسم المعرب بالقياس الى المبني فوجوده في المضارع لا يضر
لكن ههنا شيء وهو انه لا يحصل على هذا انطباق هذا الكلام باعلاء الشارح في شمول هذا الحكم وعدمه
الا في كونه حقيقيا او اضافيا الا ان يقال ان العبارة بحذف الصفة الاخرى للخواص والتقدير اي من
خواصه الشاملة الاضافية فلا يلزم المحذور وههنا شيء آخر وهو ان هذا الحكم حكم المعرب مطلقا
لا حكم الاسم المعرب كما ينادي عليه قول الشارح من حيث هو معرب حيث لم يقل من حيث هو اسم معرب
ولا شك في كون هذا الحكم خاصة حقيقية للمعرب وان لم يكن للاسم المعرب فاذا عرفت هذا فيكون
تفسير الفاضل المحشي مستغنى عنه والله اعلم **قوله** ولذلك قال الخ اي ولاجل كون الحكم المذكور خاصة
اضافية غير شاملة قال الخ يرد ههنا ان كون الحكم المذكور من الخواص الاضافية الغير الشاملة لا يقتضي
العدول عن ذكر لفظ الخاصة ههنا الى ذكر الحكم لاحتمال ان يذكر الخاصة ويراد منها الخاصة الاضافية الغير
الشاملة كما ان المصنف ذكر فيما سبق لفظ الخواص واراد به الخواص الغير الشاملة بل الخواص الغير الشاملة
الاضافية بالنظر الى الاكثر لان كل ما ذكر في الكتاب من الخواص الغير الشاملة كما سبق من الشارح
نفسه واكثرها من الخواص الاضافية كما سبق من الفاضل المحشي ويعلم من حاشية مولانا المدقق جواب
هذا الايراد بان كون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة الاضافية يقتضي العدول من ذكر لفظ الخاصة

المذكور لفظ الحكم لانه ان قال المصنف ههنا وخاصته فاما ان يشير الى الفرد الكامل وهو الخاصة الحقيقية الشاملة او يترك على الاطلاق لا سبيل الى الاول لعدم كون الحكم المذكور من ذلك القبيل كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثانى لانه يستلزم تحقق المطلق فى الفرد الانقص وهو الخاصة الغير الشاملة الاضافية بخلاف ما سبق من قوله ومن خواصه لانه لو اترك على اطلاقه لما يلزم المحذور المذكور لان بعض ما ذكر فى السابق من الخواص الشاملة كالاسناد اليه فيحتمل ان يتحقق المطلق باعتباره انتهى بحاصله ويخطر ببالى ان هذا القول منه مخالف عن صريح عبارة الشارح وهو قوله وكذلك فى سائر الخواص فالاولى فى الجواب ان يقال ان الكون المذكور يقتضى العدول المسطور لانه لو قال ههنا وخاصته لاوجب التشويش والاخلال بالفهم لان الظاهر من الخاصة الخالصة الخاصة الحقيقية الشاملة لكن بقى شئ وهو انه على هذا يكون المناسب فيما سبق العدول من لفظ الخواص الى لفظ الاحكام ايضا الا ان يقال ان هذا الطريق من المصنف اشارة الى جواز الطريقين فى مثل ذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ولا يخفى ان الخ اشارة الى التعريض على الشارح بان الحكم على سبيل القطع والجزم بكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة غير صحيح لانه لو ثبت تحقق العوامل فى الصورة المفروضة المتفوهة فى وقت من الاوقات وزمان من الازمنة وكان معنى عبارة المصنف وحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل فى وقت من الاوقات وزمان من الازمنة لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة لكل فرد من افراد المعرب كما هو الظاهر ومما قررنا ظهر ان فى عبارة الفاضل المحشى تقدير المعطوف على قوله اذ لو تحقق الخ وهو قولنا وكان معنى الخ لعدم اتمام المقصود بدون تقديره كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة لكن بقى شئ آخر وهو ان حكم الشارح على سبيل القطع والجزم بكون الحكم المذكور من الخواص الغير الشاملة كما انه غير صحيح لما ذكر الفاضل المحشى كذلك غير صحيح لو كان التركيب مع العامل ابتداء مسبوقا بالتركيب الذى يتحقق معه عاملان معنويان او يكون المراد بالاختلاف الاول التغير وبالاختلاف الثانى الوجود وبالعوامل الجنس لكان الحكم المذكور من الخواص الشاملة كما لا يخفى على المتأمل وبالجملة ان ما ذكره الفاضل المحشى وما ذكرنا فى التعريض على الشارح كلها جوابات لاعتراض الشارح الذى ذكره بقوله فان قلت الخ وذكر الفاضل المحشى كلها ودفعها الشارح فى تعرضه الى واحد منها فى التعريض على الشارح وعدم تعرضه الى الاخيرين فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لكنها الخ دفع توهم شمول تلك الخاصة لكل وقت واشارة الى توجيه الحكم المذكور بانه لم يرد بالخاصة الشاملة الشاملة لكل فرد كما هو المصطلح العرفى فى اللفظ بل الشاملة لكل وقت **قال** الشارح قدس سره اى حركة او حرف اشارة الى دفع ما يرد ما يرد من ان تعريف الاعراب غير مانع لصدقه على العامل والمعنى المقتضى للاعراب لان كلا منهما يختلف آخره به والدفع عنى عن البيان ههنا انه على هذا يلزم ارادة امرين متغايرين من لفظ واحد

ويتحقق فى حاشية مولانا المحقق عصمة الله ان يعمم من احدهما كون الاسناد اليه من الخواص الشاملة ومن الاخرى كونه من الخواص الحقيقية وما هو المذكور متعلق بالاولى ١٢ منه

وهوما فى الطلاق واحد وهو من المستحيلات آجيب بأن المراد من كلمة ما ههنا هو الحركة لكن على حذف
المعطوف والعاطف اعنى او حرف وكلمة او للتنويع والتقسيم فلا يرد ان كلمة او للشك والتشكيك
وكل منهما ينافى التعريف **قوله** كان القرينه الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان كلمة ما عامة وارادة
الخاص من العام يحتاج الى القرينة لانه مجاز والمجاز لا يكون بدون القرينة وكذا الحذف ايضا فالاصل
يحتاج الى القرينة والقرينة على ارادة الحركة من كلمة ما وكذا على حذف او حرف منتفية فكيف يصح هذه
الارادة وهذا الحذف وحاصل الدفع ان القرينة بكلا قسميها اعنى الحالية والمقالية على كلا الامرين
المذكورين موجودة اما الحالية فهى شهرة كون الاعراب من قبيل الحركة او الحرف واما المقالية فهى
ما سيذكره المصنف فى بيان ضبط اعراب الاسماء من ان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب
بالحرف واذا وجدت القرينة فصحت تلك الارادة وذلك الحذف يرد ههنا ان المتقرر تقديم
القرينة المقالية على الحاليه فلم قدم الفاضل المحشى ههنا الحالية على المقالية آجيب بان تقرر تقدم
المقالية على الحالية مسلم اذا لم تكن المقالية مخدوشة مطلقا والمقالية ههنا مخدوشة كما اشار
الفاضل المحشى الى مخدوشيتها بقوله ولا يخفى بعده **قوله** ولا يخفى بعده لان المذكور فيما سيأتى
تقسيم الاعراب الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فى الحقيقة فلو كان ذلك المذكور قرينة
على ما فى التعريف من تلك الارادة وذلك الحذف للزم توقف التعريف على التقسيم وهو خلاف
المتقرر فيما بينهم من كون التقسيم موقوفا على التعريف **قوله** اعترض عليه الخ حاصله ان تعريف
الاعراب غير جامع لخروج اعراب المثنى والمجموع عنه لعدم صدق ما اختلف آخره به الذى هو
التعريف عليه لان اخرهما النون كما هو الظاهر وهو غير مختلف بل المختلف الحرف السابق عليه
وحاصل الجواب ان النون مشابه بالتنوين فى كون كل منهما ما يتم به الكلمة ويسقط عند الاضافة
والتنوين لاجل كونه كلمة برأسها يعتبر اختلاف الحرف الذى يكون قبله لا اختلاف نفسه فكذا
يعتبر اختلاف الحرف الذى يكون قبل النون لا اختلاف نفسه وذلك متحقق فى المثنى والمجموع
فلا يلزم المحذور **قوله** ولعلهم ارادوا الخ اشارة الى دفع ايرادين يردان على جوابهم احدهما
ان المشابهة بين التنوين والنون مستلزم للمحال وهو الجمع بين الالف واللام والتنوين فى المثنى
والمجموع المعرفين باللام لان النون فيهما على تقدير المشابهة يكون بمنزلة التنوين والمستلزم للمحال
محال فلا يصح الجواب المبنى على المشابهة بين النون والتنوين وثانيهما ان النون فى المثنى والمجموع
علامة التثنية والجمع وعلامة الشيء يكون من متمماته فيكون هو آخرهما فكيف يعتبر اختلاف الحرف
الذى يكون مقدما عليه وحاصل الدفع عن الاول ان المراد من المشابهة بين النون والتنوين [illegible]
فى بعض الاوقات وهو وقت خلو المثنى والمجموع من الالف واللام لا فى كل الاوقات فلا يستلزم تلك

المشابهة المحال وعن الثانى ان فى النون جهتين جهة المشابهة وجهة كونه علامة وآعتبار اختلاف الحرف الذى هو قبله بالجهة الاولى لا بالجهة الثانية ولا مطلقا والله اعلم **قوله** لامتناع الخ دليل لقوله وذلك الخ وتقديره انه لو كان النون فى الصورتين المذكورتين بمنزلة التنوين فى المفرد للزم اجتماع اللام والتنوين التنزيلى **قال** الشارح قدس سره اى آخر المعرب دفع توهم ارجاع ضمير آخره الى اليوم عليه ان كلمة ما عبارة عن الحركة والآخر لها معدوم كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف **قال** الشارح قدس سره من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية لأن آخر المعرب من حيث ذاته لا يختلف بالحركة او الحرف ولما قاله الشارح بعيد هذا افافهم **قال** الشارح قدس سره ذاتا او صفة منصوبان على التميز من نسبة اختلف الى آخره او على المصدرية فان قيل آخر المعرب فى صورة الاعراب بالحرف الحرف الآخر الذى هو الاعراب فيلزم سببية الشئ لنفسه قلت المغايرة موجودة لان آخر المعرب وان كان فى نفس الامر عبارة عن الحرف الآخر الذى هو الاعراب لكنه بحسب الظاهر اعم بخلاف الحرف الآخر الذى هو الاعراب لانه اخص والله اعلم **قوله** اما فى الآخر الخ الغرض من هذه العبارة بيان مثالى الاختلاف الذاتى والصفتى ليتضح حق الاتضاح **قوله** اى تحوله الخ قال الفاضل المدقق فسّر الاختلاف بالتحول لان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعددا او آخره واحد بخلاف التحول وهو التغير وهو من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم انتهى اقول وبالله التوفيق ان هذا الفاضل ان اراد ان فاعل الاختلاف لابد ان يكون متعددا بحسب اللفظ فهو غير مسلم كيف ويقال اختلف زيد من الصحة الى المرض مع ان زيدا ليس بمتعدد بحسب اللفظ وان اراد ان التعدد لازم فاعل الاختلاف بان يكون فيه وجوه صالحة للتعدد فهذا مسلم لكنه موجود ههنا لان آخر المعرب له صفات الرفع والنصب والجر مثلا كما انه لزيد صفات الصحة والمرض مثلا فكما يصح ان يقال فيه اختلف زيد من حال الصحة الى حال المرض فكذلك يصح ان يقال اختلف الآخر من الرفع الى النصب ومن النصب الى الجر فالاولى ان يقال فسر الاختلاف بالتحول لئلا يرد عليه ان لا يكون حركة زيد فى التركيب الابتدائى اعرابا لعدم تحقق الاختلاف فيه بخلاف التحول الذى هو التغير لانه لاجل عمومه من ان يكون من الحركة ومن السكون الى الحركة يوجد فى تلك الحركة ولو فسر الفاضل المحشى الاختلاف بالتحول فى الحاشية السابقة لكان انسب **قوله** وكذا وصف الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان فى العبارة قصورا لان الاعراب كما يتوجه بالعامل والمقتضى فكذلك يتوجه بوصف كونه معربا وبالمتكلم وبالتكلم لان لكل من هذه الاشياء حتى اختلف آخر المعرب به وحاصل الدفع ان فى العبارة حذف المعطوف مع العاطف فلا قصور وبما قررنا ظهر انتفى عبارة الفاضل المحشى ايضا قصورا فافهم **قوله** قال قدس سره يرد ههنا اشكال وهو ان التعرض بعنوان الحاشية انما كانت مخالفة عما تكون هى حاشية له فلا اعتداد بها والمخالفة ههنا مرجح

لان الشرح يدل على ان تخصيص كلمة ما بالحركة امر راجح وابقائها على العموم مرجوح بل ممتنع لان كلمة او للامتناع والحاشية يدل على العكس كما لا يخفى ويمكن ان يجاب بان تعارض عدم الاعتداد بالحاشية المخالفة مسلم فيما اذا لم يكن احد القولين بطريق النقل والآخر من عند نفسه واما اذا كان كذلك فهو غير مسلم وههنا كذلك لان القول المذكور في الشرح بطريق النقل من كلام الشارح الهندي والمذكور في الحاشية على اختياره كذا افهم والله اعلم **قوله** لكنه يشكل اجيب عن هذا الاشكال بوجوه اما ان المراد من الحروف حرف العلة الساكنة والباء ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر وثانيها ان المراد من الحروف حرف الآخر والباء ليست في الآخر كما لا يخفى وثالثها ان المراد من الحرف حرف من حروف المباني والباء ليست من تلك الحروف بل من حروف المعاني كما لا يخفى ومجال الجرح واسع مذكور في حاشية مولانا عبد الحكيم ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليها **قوله** حرفا واحدا ما كان التنوين في لفظ الحرف المحذوف بعد تفسيره كلمة ما في عبارة الشارح للوحدة فلاجل ذلك وصف الفاضل المحشي الحرف بالوحدة والله اعلم **قوله** فالاولى الخ انما قال قال فالاولى دون فالصواب لان لاحتمال التخصيص ايضا وجها كما عرفت اولا لان احتمال التعميم ايضا عند وش لاجل ورود الاعتراضات التي سيذكرها الفاضل المحشي على هذا الاحتمال فلا يكونوا صوابا **قوله** الى السببية القريبة الخ ولا يرد عليه مجموع العامل والمقتضي والاعراب لان المركب من القريب البعيد لا يطلق عليه اسم القريب كما لا يطلق على مجموع الجدار والسقف الجدار او السقف والله اعلم **قوله** المفهومة صفة السببية من غير لحاظ وصفه الذي هو لفظ القريبة لان الباء ليس لها دخل في فهم القرب منها هذا ما خطر ببالي والله اعلم **قوله** الموصولة يرد ههنا ان المفهوم من الشرح ان كلمة ما موصوفة حيث فسرت بالنكرة والمفهوم من الحاشية انها موصولة كما هو المصرح فيلزم المخالفة بين الشرح والحاشية اجيب بان حكم الموصول حكم الالف واللام وهما قد يكونان للعهد الذهني فيفسران بالنكرة فكذلك قد يكون للموصول للعهد الذهني فيفسر بالنكرة فلا يعلم من التفسير بها كون كلمة ما موصوفة وههنا كلمات اخر مذكورة فيما سبق فتذكر **قوله** ولك ان تجعل الخ اشارة الى دفع الاعتراض الذي دفعه الشارح بقوله اي حركة او حرف ومر تقريره وحاصل الدفع ان حرف الباء الواقعة في ما اختلف الخ للآلة والعامل والمعنى المقتضي ليسا بآلتين اما الاول فلانه في عرف النحاة بمنزلة العلة المؤثرة ولذا يسمونه عاملا والفرق بين العلة المؤثرة والآلة غير خفي على العاقل واما الثاني فلما تقرر من ان آلة الشيء يكون سببا قريبا لذلك الشيء والمعنى المقتضي ليس سببا قريبا للاختلاف لان الاعراب واسطة بينه وبين ذلك الاختلاف وهذا الجواب كما يدفع الاعتراض الوارد بالعامل والمعنى المقتضي فكذلك يدفع الاعتراض الوارد على المتكلم لكونه علة مؤثرة لا آلة والله اعلم

قوله اما لخروج العامل الخ على تقدير جعل الباء للآلة تقرير الاستدلال ان العامل بمنزلة
العلة المؤثرة وكلما هذا شانه لا يكون آلة فالعامل لا يكون آلة اما الكبرى فظاهرة واما الصغرى فبينها
الفاضل المحشي بقوله فان النحاة **قوله** وليس علة آه الغرض منه بيان وجه زيادة لفظ المنزلة فى
قوله فان النحاة الخ **قوله** واما لخروج المقتضى الخ اى على تقدير جعل الباء للآلة تقرير الاستدلال
ان آلة الشئ سبب قريب ولا شئ من المقتضى بسبب قريب فلا شئ من الآلة بمقتضى **قوله** فان
قيل الخ حاصله انه لو كان المراد من السبب المفهوم من الباء السبب القريب للزم ان لا يكون التعريف
مانعا عن دخول الغير لصدقه على العلة التامة للاختلاف مع انه ليس باعراب اما الثانى فلان
العلة التامة مركبة من الاعراب وغيره وكل ما هذا شانه لا يكون اعرابا فالعلة التامة لا يكون
اعرابا واما الاول فلان السبب القريب ما لا يوجد الواسطة بينه وبين مسببه والعلة التامة للاختلاف
بهذه المثابة كما لا يخفى ويخطر بالبال ان هذا الاعتراض ليس بوارد لان مادة النقض لا بد لها من الوجود
والعلة التامة ليست بموجودة فى الخارج لتركبه من الشرائط ورفع الموانع وغيرها فتكون مركبة من
الوجودى والعدمى وكل ما هو مركب منهما يكون عدميا والاعدام ليست بموجودة فيه كما هو المقرر
قوله ليس الخ وحاصل الدفع ان اطلاق السبب القريب على العلة التامة ليس بصحيح لانه لا سببية
لا سببية لاجزائها واجزائها مركبة من القريب والبعيد اى القريب والبعيد متحققان فيها فالعلة التامة
ليست فى نفسها قريبة ولا بعيدة بل قريبة باعتبار الجزء الذى هو سبب قريب بعيدة باعتبار الجزء الذى
هو سبب بعيد فيكون التعريف مانعا عن دخول الاغيار اقول وبالله التوفيق ان اتصاف العلة التامة
بالسببية نفسها باعتبار سببية اجزائها واما اتصافها بوصف السببية من القرب والبعد فلم لا يجوز
ان يكون باعتبار حال نفسها كما ان اتصاف العلة التامة بالعلية باعتبار علية الاجزاء واما اتصافها
بوصف العلية من الاتمام والنقصان فباعتبار حال نفسها والا يلزم ان لا يكون العلة التامة موصوفة
بالاتمام لان كلا من الاجزاء متصف بصفة النقصان والله اعلم **قوله** نحو لو ثبت الخ تقريره لما
وما بعده جواب لما يقال هل هناك مادة يصح النقض بها على تعريف الاعراب ام لا وحاصل الجواب
انه لو ثبت السبب القريب سوى الاعراب يصح النقض به يرد ههنا ان استعمال كلمة لو ههنا غير
مناسب لانها تدل على الامتناع ولا امتناع ههنا لوجود السبب القريب ههنا سوى الاعراب كالتكلم
تجيب عنه بوجهين الاول ما قاله مولانا عبد الحكيم واما التكلم فالظاهر انه يتوسط الاعراب بينه
وبين الاختلاف لكونه آلة فى وصول اثر التكلم الى المعرب انتهى الثانى ما قاله الفاضل المدقق والتكلم
بالاعراب ايجاد للاعراب الذى هو سبب للاختلاف انتهى **قوله** لا يقال لو كان الخ حاصله ان
المرادة السببية القريبة من السببية المفهومة من الباء فى قول المصنف به غير صحيح كما **قال** الشارح

قدس سره لانه مستلزم لعدم صدق التعريف على المعرف اعنى الاعراب لانه ليس بسبب قريب للاختلاف
لان المتقرر فى هذا السبب انه يكون مستلزما للمسبب والاعراب ليس بمستلزم للاختلاف لان
الاسم اذا ركب مع العامل ابتداء فيوجد الاعراب فى هذه الصورة ولا يوجد الاختلاف كما هو
الظاهر فكيف الاستلزام **قوله** لانا نقول الخ حاصله انا لا نسلم الاستلزام بين السبب القريب
للشئ وبين ذلك الشئ لان السبب القريب للشئ ما انعقد علاقة العلية بينه وبين ذلك الشئ ولا
يخفى ان هذا المفهوم لا يقتضى الاستلزام فيجوز ان يكون الاعراب سببا قريبا للاختلاف ولا يكون
مستلزما له فصحت ارادة السببية القريبة ولعمرى ان كلام الفاضل المحشى ههنا لا يخلو عن اختلال
لانه يفهم من قوله لا بينه وبين سببه بقرينة المقابلة انه لو كان السبب القريب للشئ ما انعقد علاقة
العلية بينه وبين سببه لفهم منه الاستلزام ولا يخفى ان هذا المفهوم ايضا لا يقتضى الاستلزام بل هو
اولى بعدم اقتضاء الاستلزام الخ لان المراد بالعلاقة المذكورة فى تفسير السبب القريب اما العلاقة
التى بها يستصحب السبب القريب مع سببه او اعم وعلى الاول يكون ذلك المفهوم مقتضيا
للاستلزام وعلى الثانى يكون كل من العامل والمقتضى ايضا سببا قريبا لانعقاد علاقة العلية بينه
وبين الاختلاف فيعود اصل الاشكال الا ان يقال ان معنى قول الفاضل المحشى لا بينه وبين سببه
انه لا يتخلل الواسطة بين ذلك الشئ وبين سببه فيكون هذه العبارة من تتمة التعريف لا تعريفا آخر
مستقلا فلا يرد ما يرد كذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم الا ان هذا خلاف مذاق العبارة
ومقتضى التعريف من التوضيح لكنه مقام التوجيه والله اعلم **قوله** لا يقال آه حاصله ان
صيغة الماضى الصادرة من المصنف ههنا غير صحيحة لانها تدل على تقدم الاختلاف على الاعراب وهو
فاسد لان الاختلاف اما متأخر عن الاعراب او مقارن له فلا يصدق التعريف على فرد منه
قال مولانا عبد الحكيم فى توجيه ايراد الفاء ما حاصله انه لما كان هذا السوال متفرعا ومترتبا
على ما سبق من عدم استلزام السبب القريب للمسبب اورد كلمة الفاء ويرد ههنا ان السبب
القريب اعنى الاعراب لو كان مستلزما للمسبب اعنى الاختلاف فايضا الصحيح فى العبارة
ما يختلف الخ بدل ما اختلف آه لان الاختلاف لا يتقدم على الاعراب ان كان مستلزما للاختلاف
فالاصل فى توجيه الفاء انها لمجرد التعقيب فى الذكر لكن بقى شئ وهو انه اذا قيل يختلف آه
يفهم منه تأخر الاختلاف عن الاعراب مع انهما قد يكونان متقارنين وانه اذا كان الوجه فى ايراد الفاء
الايذان بمجرد التعقيب فلا يظهر وجه ايراد الفاء فى الاعتراض الذى وقع فى الوسط والله اعلم
قوله ان قيل الخ هذا جواب الاعتراض المعنون بقوله لا يقال اولا وحاصله انا لا نسلم
عدم صدق التعريف على المعرف لو كان الاعراب سببا قريبا وانما يلزم ذلك لو كان للعامل

من الاختلاف التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه والامر ليس كذلك لان المراد من الاختلاف
اعم منه ومن المذكور على وجه التفصيل فى قول الفاضل المحشى بعينه وفى صورة التركيب بنا
وان لم يوجد الاختلاف بالمعنى الخاص لكنه موجود بالمعنى الاعم كما لا يخفى **قوله** ومن
التحول من عدم الى آه قال مولانا عبد الحكيم بيان لجميع اقسام الاختلاف استطرادا ولا دخل له فى
الجواب انتهى وفيه انه لو قيد الاسم الذى ركب مع العامل ابتداء بكونه معربا بالحركة او الحرف
فى السابق لكان الامر كما قاله ولو لم يقيد بالقيد المذكور لذلك لدخل لجميع ما ذكر فى دفع الاعتراض
الوارد على الكل والله اعلم **قوله** ومن علامة الى آه فان الياء فيهما علامة المفعولية نصبا
والاضافة جرا يرد ههنا انه لم لا يجوز ان يكون الف التثنية واو الجمع مندرجا فى هذا الشق بان
يكون الالف قبل التركيب علامة التثنية وبعد علامة الاعراب كذا الواو واجيب بان هذا
الجواز غير صحيح لانه مستلزم لحذف علامة التثنية والجمع ومن المتقرر ان العلامة لا تحذف
قوله قلنا هذا الجواب حاصله انا نسلم صدق التعريف على المعرف لو فسر الاختلاف بمطلق
التحول لكن يلزم على هذا التوجيه قول القائل بما لا يرضى به قايله وحمل العبارة على ما هو خلاف المتبادر
اما الاول فلان الاختلاف عند المصنف التحول عن الحركة او الحرف بخصوصه كما سيجئ بعيد هذا
واما الثانى فلان من المتقرر انه اذا علق فعل او شبهه بصفة يستفاد منه ان ما تعلق به كان متصفا
بمفهوم تلك الصفة قبل تعلق هذا المعلق فبمعونة هذا التقرير يفهم ان طرو الاختلاف فى الاسم
بعد كونه معربا وتقدم الاعراب لا يتصور الا اذا فسر الاختلاف بالتحول الخاص والله اعلم **قوله**
الشارح قدس سره وبقيد الحيثية الخ الغرض من هذه العبارة بيان فايدة قيد الحيثية كما اشرنا
اليه سابقا ايضا **قوله** وان تحول الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اخراج حركة نحو
غلامى بقيد الحيثية مما لا يناسب لان الاختلاف فيه بمعنى موجود وسيجئ بيانه بيان الدفع ان الاختلاف
اى التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة وان كان موجودا فيه بهذه الحركة لكن ليس من حيث انه
معرب بل من حيث انه قبل ياء المتكلم ولذا كانت هذه الكسرة موجودة فيه قبل التركيب ايضا والمعتبر
فى الاعراب اختلاف آخر المعرب من حيث انه معرب فاخراج تلك الحركة بقيد الحيثية مما لا
بد منه بيانا وجه التحول من الحركة الاعرابية الى الكسرة فى نحو غلامى ان الكلام ليس فيه حال عدم
تركيبه مع العامل لان فيه فى هذه الحال تحولا من السكون الى الكسرة اعنى من الحال البنائى فيخرج
بضمير آخره الراجع الى المعرب بل الكلام فيه فى حال تركيبه مع العامل وحقه فى هذه الحال
ان يعرب بالاعراب اللفظى لعدم كونه متشابها بمبنى الاصل ومقصورا لكن لما اشتغل محل
الاعراب بالكسرة تحول اعرابه اللفظى الى الكسرة وان اختلج ببالك ان الكسرة فى نحو غلامى موجودة

قبل تركيبه مع العامل فكيف يتحول اعرابه اللفظي اليها فاز له بان المراد من تحول الاعراب اللفظي الى الكسرة بقائها على ما كانت قبل التركيب عليه اورد ههنا ان ايراد ان الوصلية ههنا ليس بجيد لان المتقرر فيها ان الحكم يكون في نقيض مدخولها بطريق الاولوية وههنا ليس كذلك لان حركة نحو غلامي اذا لم يكن التحول من الحركة الاعرابية موجودا فيه بسبب تلك الحركة يكون التحول من السكون فيخرج بضمير آخره الراجع الى المعرب لا بقيد الحيثية واجاب الفاضل المدقق عن هذا الايراد بان ان الوصلية ههنا متعلقة بخروج حركة نحو غلامي لا بخروجها بقيد الحيثية ولا شك في اولوية خروج حركة نحو غلامي على تقدير عدم وجود التحول المذكور فيه والله اعلم **قوله** وكذا اخرج آه تعريض على الشارح بانه قصر في ذكر فايدة قيد الحيثية لانه كما يخرج بها حركة نحو غلامي كذلك يخرج بها جر الجوار كجر ارجلكم بسبب وقوعه في جوار رؤسكم فانه تحول من النصب بسبب اغسلوا لكونه معطوفا على وجوهكم الى الجر فاختلف به آخر المعرب لكن لا من حيث انه معرب بل من حيث انه جار رؤسكم او اشارة الى ان في عبارة الشارح تقدير المعطوف مع العاطف لدفع ذلك الاعتراض وعلى الاول الجواب من قبل الشارح ان مقصوده عدم كون ما ذكر في التعريف بلا فايدة وهذا يحصل بذكر الفايدة الواحدة له ليس مقصوده استيفاء ذكر الفوايد حتى يكون للتعريض وجه والله اعلم **قوله** واما حركات الخ دفع ما يتوهم من ان ياء المتكلم وتاء التانيث وياء النسبة وعلامتي التثنية والجمع كما انها متساوية في اقتضاء حركة ما قبلها فكذلك تكون متساوية في القيد المخرج فلم خصص خروج حركة نحو غلامي بقيد الحيثية والدفع غني عن البيان **قوله** ليست معربة الضمير راجع الى ما باعتبار المعنى ووجه عدم الاعراب عدم وجود العامل في ما لحقته تلك الادوات كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي المنقول في حاشية مولانا عبد الحكيم ههنا **قوله** وان ابيت الخ لعل منشاء الاباء ارادة المعرب في الجملة وما قبل هذه الادوات وان لم تكن معربة قبل لحوقها لعدم وجود العامل لكنها معربة بعد لحوقها لوجود العامل حينئذ **قال** الشارح قدس سره لانه معرب دفع ما يرد من ان حركة نحو غلامي خارج بضمير آخره لانه راجع الى المعرب وغلامي ليس بمعرب بل هو مبني لكسبه البناء من المضاف اليه وبيان الدفع ان ذلك المضاف بعد التركيب مع العامل معرب عند المصنف وان كان مبنيا عند البعض ومن هذا ظهر فايدة زيادة قيد على اختيار المصنف ههنا كما يفهم من حاشية مولانا عصمة الله ومعنى اختلاف هذه الحركة اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة **قوله** لوجود آه الغرض من هذه العبارة اثبات كون اختلاف المعرب بسبب هذه الحركة بحيثية كونه قبل ياء المتكلم لا بحيثية كونه معربا وحاصله ان هذا الاختلاف لو كان من جهة كونه معربا لم يتقدم على

العامل والتالى باطل كما هو الظاهر فالمقدم مثله يرد ههنا ان الامر اللازم فى هذه الاثبات اثبات القبلية بالنظر الى مطلق العامل فما النكتة فى تعرض لفاضل المحشى لاثبات القبلية بالنظر الى العامل الخاص اولاً واضرابه عنه وتعرضه الى مطلق العامل ثانيا والجواب عنه انه لما ذهب بعض القوم الى ان اعراب نحو غلامى فى حالة الجر لفظى فيتوهم ان انخراج حركة نحو غلامى مطلقا اعنى بالنظر الى الاحوال الثلث ليس بمناسب فلاجل الرد على ذلك البعض ودفع ذلك التوهم فعل ما فعل واسطه قوله وكن الحال فى الصورتا آه يعنى حركات ماقبل تاء التانيث وياء النسبة وعلامتى التثنية والجمع والمعنى انها خارجة بقيد الحيثية لان هذه الحركات لما كانت موجودة قبل العوامل فلم يكن الاختلاف فى هذه الحركات من حيث الاعراب بل من حيث الكون قبل هذه الادوات وهذا القول من الفاضل المحشى على تقدير الابلاء المذكور فلا يرد ما يرد فتامل قال الشارح قدس سره وبهذا القدر الخ دفع ما يرد من ان قوله ليدل آه اما ان يكون داخلا فى الحد بان لا يتم الحد بدونه او لا يكون داخلا فان كان الاول فيلزم التدافع فى كلامى المص لانه قال فى الامالى ليس هذا من تمام الحد ويلزم ايضا مجئ هذا القيد لان القيود فى التعريفات تكون للاحتراز وهو غير موجود كما لا يخفى وان كان الثانى فلا بد من فايدة بيانه فمرهذا القول للتعريف والدفع غنى عن البيان قال الشارح قدس سره اختلاف فضم آه اى اختلاف مأخوذ فى وضع الاعراب اى مفهومه وهو ما اختلف آخره به كذا قال مولانا جمال الدين قوله جمع معنى اشارة الى دفع ما يرد من ان المتقدمين فيما بينهم ان فى هذه العبارة رمزا الى وجه جعل الاعراب فى آخر الاسم ولا يفهم وجه هذا الجعل منها لان المعانى جمع المعنى ومعناه ما يقصد بشئ وهذا لا يكون متأخرا عنه بيان الدفع ان المعانى جمع المعنى بمعنى ههنا ما يقوم بالشئ فيستفاد منها الصفتية والانسب بدال الصفة ان يكون متأخرا عن دال الموصوف فيعلم منها وجه جعل الاعراب فى آخر الاسم وان اخذ المعانى بمعنى المعنى ما يقصد بشئ كيف يراد منه ما يقوم بشئ فانه له بان المراد عليه موجود كما يقال الصفة ما تدل على ذات باعتبار معنى قايم به قوله معطوف اه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قوله واللام فى ليدل جملة مستانفة مستقلة موجبة للتدافع مع السابق واللاحق اما الثانى فلانه قال فيما سيأتى فاللام فيه متعلق بقوله اختلف الخ واما الاول فلانه اذا كان مقصود المصنف التنبيه المذكور فيفهم منه تعلق اللام بقوله اختلف كما لا يخفى وحاصل الدفع منع كون هذا القول جملة مستانفة بل هو داخل تحت النفى المصرح بقوله لا انه الخ قوله على اسم ان آه اما على المحل القريب فيكون اللام منصوبا او على المحل البعيد فيكون مرفوعا وعلى الثانى عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة قوله اى وضع الاعراب آه اشارة الى دفع ما يرد من ان تعلق اللام بالوضع مما لا يعقل لان وضع الاعراب ليس للدلالة على المعانى المعتورة كما لا يخفى

على من نظر الى اعراب المضارع وحاصل الدفع ان المراد من وضع الاعراب وضعه في الاسماء لا وضعه
مطلقا وذلك ليس بمتخلف عن الدلالة كما لا يخفى ومثل هذا الاعتراض والجواب وارد على تقدير
تعلق اللام بالاختلاف ايضا والله اعلم **قوله** ويتعين به المعاني الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
المعاني المعتورة تعلم من العامل ومن القرينة فلا يصح تعليل وضع الاعراب لكن الاختلاف
بالدلالة على المعاني وحاصل الدفع ان المراد بالدلالة الدلالة القوية يعني الدلالة التي لا يحتاج
الى استعانة العامل والقرينة لا الدلالة مطلقا **قوله** وذلك الخ اشارة الى دفع ما يرد من ان
وضاحة المعاني في انفس الاسماء ليس بمقصود فمن اين يثبت الاحتياج الى الدلالة القوية وحاصل
الدفع ان نظام المعاش والمعاد بافادة المعاني واستفادة فاتضاح تلك المعاني في الاسماء يكون
معتنى بشانه فمست الحاجة الى الدلالة القوية على تلك المعاني **قال** الشارح قدس سره المفهوم
من فحوى الكلام فيه دفع بعض تعلق اللام بالوضع لعدم ذكره **قال** الشارح قدس سره فلتة
بعيد والخطور ببالي في وجه البعد والله اعلم بما في بال الشارح انه اذا كانت اللام متعلقة
بالوضع فيفهم منه كون الدلالة على المعاني موضوعا له للاعراب فهو كما ترى لان الرفع والنصب
والجر التي هي الاعراب موضوعة للفاعلية والمفعولية والاضافة لا للدلالة عليها **قوله** لا اصالة
ولا تبعا قال الفاضل المدقق اما الاول فظاهر واما الثاني فلانه ليس في التعريف امر يستتبع اعتباره
انتهى وكثيرا ما يخطر في ذهني القاصر منع عدم النظر التبعي للوضع مستندا بان الوجه ان ما ذكر جزء ما علم
ان المفهوم من تلك العبارة ان الاعراب موضوع لهذا المفهوم وعبارة الشارح المفهوم من فحوى الكلام
ايضا يقويه الا ان يقال ان هنا وضعين وضع نفس الاعراب ووضع الجزئيات والمتعلق للام في قوله
ليدل الخ هو الثاني لا الاول لان المعاني المتصفة بصفة الاعتوار ليست مدلولة لها لنفس الاعراب
بل لجزئياتها كما سيظهر من الشرح وحاشية الفاضل المحشي بعيد هنا فالمفهوم غير متعلق والمتعلق
غير مفهوم والله اعلم **قوله** فيه ان الاختلاف الخ حاصل الاعتراض ان ارجاع الضمير في قوله ليدل
الى الاختلاف كما صدر من الشارح توجيه قول المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من عبارته ان الاعراب
ما به الاختلاف لا الاختلاف كما ذهب اليه بعض المتأخرين وعلى تقدير الارجاع المذكور يكون
الاعراب عبارة عن الاختلاف عند المصنف ايضا للاتفاق على ان الدال على المعاني هو الاعراب **قوله**
اللهم ان يقال الخ حاصل الجواب ان نسبة الدلالة الى الاختلاف على تقدير ارجاع الضمير اليه ليس
بطريق الحقيقة حتى يلزم المحذور المذكور بل بطريق المسامحة والمجاز فلا يلزم المحذور المذكور لان الدال
بحسب الدال على المعاني في الاعراب هو الدال على سبيل الحقيقة ولما كان الظاهر من النسبة النسبة
بطريق الحقيقة صدر هذا الجواب بكلمة اللهم المشعر بالضعف والله اعلم **قوله** ووجه ذلك

الخ الغرض من هذه العبارة تفسير المسامحة ضرب لانه يحتمل امورات كثيرة كما لا يخفى يعنى ان نسبة الاعراب
الى الاختلاف من قبيل نسبة الشئ الى شرطه لان شرط كون الاعراب دالا على المعانى المختلفة هو اختلافه
لان نفسه دال على نفس المعانى **قوله** قال المصنف الغرض من نقل قول المصنف بيان وجه العدول
عن تعريف بعض المتأخرين الى ما قاله المصنف بوجوه الاول ما ذكر بقوله لان الاختلاف الخ والثانى
بقوله ولان الاختلاف الخ والثالث بقوله ويمكن ان يقال الخ تقرير الوجه الاول ان الاعراب علامة
للمعانى المعتورة على المعرب فى العلامة تكون موجودة لانها اذا كانت موجودة يظهر دلالتها على ذى العلامة
فينبغى ان الاعراب يكون موجودا ولا شئ من الاختلاف بموجود بكونه من المعانى المصدرية التى لا وجود
لها الا فى الذهن كما تقرر فينتج الى لا شئ من الاعراب ما ختلاف وهو المقصود **قوله** ولان الاختلاف
الخ وجه ثان للعدول وحاصله ان تفسير الاعراب بالاختلاف لا يصح لانه مستلزم لعدم تحقق
الاعراب فى الاسم الذى ركب اولا مع العامل لان الاختلاف هو التحول من حركة او حرف الى
غيره وهو مفقود فى الصورة المفروضة كذلك لا يصدق على الحركة والحرف الموجودين فيها انهما ما به
الاختلاف بمعنى التحول بالمعنى المذكور كما لا يخفى على من له ادنى تأمل وبالجملة ان تعريفنا المصنف
و بعض المتاخرين سواسيان فى الشمول وعدمه للصورة المفروضة **قوله** ويمكن ان يقال الخ وجه
ثالث للعدول وحاصله ان المناسبة بين المعنى اللغوى والعرفى للشئ امر مهتم فيما بينهم وهو لا يحصل
على تقدير كون الاعراب عبارة عن الاختلاف لان الاعراب فى اللغة اما بمعنى الاظهار او الوضاحة او
بمعنى ازالة الفساد ولا شئ من الاختلاف بموضح ومزيل بالذات بخلاف ما به الاختلاف اعنى الحركات
والحروف فكون الاعراب عبارة عن ما به الاختلاف اولى من الاختلاف والفرق بين الوجوه الثلثة
ان الاول والثالث يوجبان عدم مناسبة جعل الاختلاف اعرابا والثانى يوجب عدم صحته كما قال الفاضل
المدقق وفيه ما فيه فتذكر **قوله** قال الشيخ الرضى الخ حاصل قوله الاستدلال على كون الاعراب
عبارة عن الاختلاف بيان المتقرر فيما بينهم ان الضدين المتقابلين اذا فسر شئ يكون المقابل الآخر مفسرا بمقابل
ذلك الشئ وههنا البناء المقابل للاعراب عبارة عن عدم الاختلاف فيعلم من ذلك المتقرر ان يكون الاعراب
عبارة عن الاختلاف لا عن ما به الاختلاف وغرض الفاضل المحشى من نقل هذا القول تزييفه والله
اعلم **قوله** وفيه نظر الخ هذا رد كلام الشيخ الرضى وحاصله ان المتقرر المذكور فيما بين المتقابلين
لكن اذا لم يمنع مانع وهو ههنا موجود كما سبق بيانه فلذا جعل فى ذلك الفصل المصنف الاعراب بما به
الاختلاف ولم يفسره بالاختلاف **قوله** ليناسبه عدم المناسبة بالنظر الى الوجه الاول والثالث
وعدم الصحة بالنظر الى الوجه الثانى وقد مر ما فيه منى فتذكره **قوله** واما المبنى الخ دفع ما يتوهم
من انه كان المعرب شيآن الاختلاف وسببه كذلك فى المبنى شيآن عدم الاختلاف وسببه يعنى

الحركة والسكون فی آخره فاذا فسر الاعراب بسبب الاختلاف فلو لم يفسر البناء بسبب عدم الاختلاف مع ان العمل بالتقرر المذكور بين المتقابلين يحصل على هذا كما لا يخفى بيان الدفع ان سبب عدم الاختلاف غير موجود فی المبنی والله اعلم **قوله** ای البقاء آه دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بينهم ان البناء من الوجوديات وعلى هذا يكون من العدميات بيان الدفع ان التفسير تفسير باللازم **قوله** اذ لا حاجة دفع ما يرد من ان وجود شیء من الممكنات بدون السبب من المستحيلات فكيف يوجد عدم الاختلاف الذی من الممكنات بدون السبب كما هو المفهوم من الحصر بيان الدفع ان الممكن على قسمين وجودی وعدمی ووجوب وجود السبب على الاستقلال للاول واما الثانی فيكفی فيه عدم علة الوجود كما تقرر فی العلوم الحكمية وعدم الاختلاف عدمی بالنظر الى نفسه وان كان وجوديا بالنظر الى تفسيره بالبقاء على حاله واحدة **قوله** وليس الحركة الخ لان عدم الاختلاف لا يقتضی السبب آقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشی لو بدل الواو بالفاء وقال فليس الحركة لكان احسن لان عدم كون الحركة والسكون سببا لعدم الاختلاف فهم مما سبق آلا ان يقال قصد الفاضل المحشی بهذه العبارة جواب قول الشارح الرضی ولا يطلق البناء الخ صراحة بان عدم اطلاق البناء على الحركات والسكون بعلاقة عدم كونها سببی عدم الاختلاف بخلاف الحركات فی المعرب لانها اسباب الاختلاف والله اعلم **قوله** على الحركات آقول وبالله التوفيق لو زاد او السكنات لكان الحق كلامه موافقا لسابقه والله اعلم **قوله** والتقابل الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب اذا كان مفسرا بسبب الاختلاف والبناء مفسرا بعدم الاختلاف فينتفی المقابلة بين الاعراب والبناء والمقابلة بينهما من المتقررات والدفع غنی عن البيان **قال** الشارح قدس سره يعنی الفاعلية الغرض من هذه العبارة رد كلام الشارح الرضی حيث فسر المعانی المعتورة بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه الرد انه على تفسيره يلزم المخالفة بين كلامی المصنف لانه يعلم من كلامه ههنا على هذا ان تلك المعانی عبارة عن الكونين المذكورين ويفهم من كلامه بعد هذا فی الرفع علم الفاعلية ان تلك المعانی عبارة عن الفاعلية والمفعولية والاضافة ويمكن ان يجاب عن قبل الشارح الرضی بانه لو جعلت الياء فی الفاعلية والمفعولية للنسبة والتاء لتانيث الموصوف وهو الخصلة لكان تفسير الرضی موافقا بقول المصنف كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق **قوله قال** الشارح الرضی لعل غرض الفاضل المحشی من نقل كلام الشارح الرضی التعريض على الشارح بان المعانی المعتورة مفسرة فی كلام الرضی بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة او بواسطة ولعل وجه التعريض ان بهذا التفسير لا احتياج الى تعميم الفاعل والمفعول من الحقيقی والحكمی بخلاف ما فعل الشارح من الفاعلية فی العدول آه الا ان يقال لا غاية فيه للموافقة مع ظاهر الكلام الآتی كما سبق والله اعلم

قال الشارح قدس سره على صيغة اسم الفاعل الغرض من هذه العبارة على كلام الفاضل الهندى
حيث اختار صيغة اسم المفعول فى لفظ المعتورة توضيح وجه الرد يأتى فى توضيح رد الفاضل المحشى على
الكلام المردود فانتظره **قوله** كما توهم الخ كلمة كما وحتى متعلقتان بالمنفى وحاصله ان لفظ الكلام
لو قرأ على صيغة اسم الفاعل لفهم منه كون المعانى آخذة للاسماء وطارية عليها على سبيل المناوبة
ولو قرأ على صيغة اسم المفعول لفهم كون الاسماء آخذة وطارية على المعانى وكونها مطروة عليها الامر
وكلا الامرين ظاهران والمراد من الاخذ فى قوله تأخذها التعلق لعدم تصور الاخذ فى الاسماء والله اعلم
قوله وذلك الخ رد على الكلام المنفى ببيانه ان الدلالة على المعانى المعتورة علة غائية لاختلاف
كما ينادى عليه عبارة المصنف ويفهم من تقييد المعانى بالمعتورة فى العلة الغائية ان للاعتوار دخلا فى
اختلاف الاعراب بل كونه علة له لان محط الفائدة فى الكلام المقيد هو القيد كما تقرر فى مقره ولا
اعتوار على تقدير كونه مبنيا للفاعل يصلح للدخلية بل العلية وعلى تقدير كونه مبنيا للمفعول لا
يصلح للعلية لان طرو المعانى على الاسماء الذى هو العلة للاعراب يفهم من الاعتوار على تقدير
كونه مبنيا للفاعل بخلاف كونه مبنيا للمفعول لانه يفهم منه على هذا كون المعانى مطروا عليها
فالمتعين صيغة اسم الفاعل لا المفعول لكن بقى شئ وهو انه ما الشر فى ان طريان المعانى على
الاسماء مقتض للاعراب وطريان الاسماء على المعانى غير مقتض له فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
قوله يقتضى الاعراب العبارة بحذف المضاف اى يقتضى اختلاف الاعراب فلا يرد ان المعتورة
للمعانى المشعر بالاختلاف مقتض لاختلاف الاعراب لا لنفسه **قوله** ويوافقه الرواية رد على
الرد الآخر على متوهم صيغة اسم المفعول بانه مخالف عن المروى عن المصنف **قوله** الى ما ذكرنا
من ان علة اختلاف الاعراب هو اعتوار المعانى بمعنى كونها طارية لا بمعنى كونها مطروا عليها ووجه
الارشاد انه يفهم من الكلام الشارح الرضى وجوب العلامة للطارى لا للمطرو عليه **قوله** فى الكلمة
الظاهر ان كلمة فى متعلقة بمقدر وهو الكائنة اى المعانى الكائنة فى الكلمة قد يطرأ الخ ويحتمل ان يكون
متعلقة بيطرأ اى المعانى يطرأ فى الكلمة بعضها على بعض والله اعلم **قوله** قد يطرأ قال الفاضل المدقق
فى كلمة قد اشارة الى قسم آخر وهو ان يكون فى كلمة معنيان او اكثر غير طار احدهما على الآخر كما فى
الكلم المشتركة ومثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعانى من الآخر لان وضعها لاحد
المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما
انتهى ومضمون ذلك فى حاشية مولانا عبد الحكيم ايضا موجود اقول وبالله التوفيق ان الوجدان
السليم يحكم على ان لزوم العلامة لارادة احد المعانى الطارية على سبيل التعين من بينها لا شك
ان ارادة احد معانى الكلم المشتركة على سبيل التعين محتاج الى العلامة فالظاهر ان كلمة قد للتحقيق

كما فى قوله تعالى قد يعلم الله **قوله** على بعض الخ اقول وبالله التوفيق ان المفهوم من هذا الكلام ان المعانى
بعضها طارى وبعضها مطروّة عليها والعلامة لابد للطارى ليكون ميزا له من المطروّ عليه لا للمطروّ عليه
اما الحكم الاول فان الطارى لطريانه لا ينتقل الذهن من نفس الكلمة اليه فلابد له من علامة واما الحكم
الثانى فان المطروّ عليه لاصالته مفهوم من نفس الكلمة فلا حاجة فى افهامه منها الى علامة اخرى وهذا المفهوم
مخالف لما فى نفس الامر لانه لم يوجد معنى مطروّا عليه غير محتاج الى العلامة فى الفاعلية والمفعولية والاضافة
والتصغير والتكسير لان العلامة لازمة لكل منها كما لا يخفى فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ومن
ثم الخ اى من اجل ان الطارى لابد له من العلامة يحتاج المجاز الى القرينة اى العلامة دون الحقيقة لكونه
مطروّا عليه اقول وبالله التوفيق ان عبارة صاحب سلم العلوم يدل على ان الحقيقة له علامة ايضا حيث
قال وعلامة الحقيقة التبادر والعراء عن القرينة انتهى فافهم **قوله** والطارى آه اقول وبالله
التوفيق لو قال الشارح الرضى فالطارى بايراد الفاء لكان احسن لان هذا مقام التفصيل والتاييد
فيه ايراد الفاء لا سيما اذا كان بعد الاجمال والله اعلم **قوله** لا يلزم ان الخ لانه اذا كان غير لازم
فلو كان علامته ثقيلة للزم ثقل ايضا **قوله** كما فى المثنى وكذا فى المجموع وغيرها **قوله** على معنى
فى المضاف من التعريف وقت كون المضاف اليه معرفة والتخصيص وقت كونه نكرة والتخفيف وقت كون
الاضافة لفظية وعلى هذا يكون المراد من المضاف اعم من ان يكون مضافا او نفسه ولو كان المراد منه المعنى فقط
لكان تفسير المعنى فى المضاف بالاولين من تلك الثلثة فقط والله اعلم **قوله** وان كان الخ عطف على
المفهوم مما سبق يعنى ان كان الطارى غير لازم فحاله ما عرفت وان كان لازما فان الخ **قوله** لانها تطلب
الخ ولا اتباع فى الصورة المفروضة لوحدة الطارى فيها **قوله** بالحكمة اى العدالة والانصاف **قوله** ا
علامة والسر فى كون العلامة اخف وثابتة فى جوهر الكلمة ولازمة هو لزوم الطارى لان اللزوم
يقتضى الامور الثلثة كما لا يخفى على من له ادنى مسكة **قوله** لازمة صفة بعد صفة لعلامة **قوله**
فى الاسم لانه اذا وقع فى الكلام يعرض له معان هى كونه عمدة تارة وفضلة اخرى وكونه فاعلا ومفعولا
ومضافا اليه وغير ذلك **قوله** ابعاض حروف المد اى الفتحة والضمة والكسرة لما اشتهر ان الواو
مركب من الضمتين والالف من الفتحتين والياء من الكسرتين **قوله** التى لم تجلب فيه ما يرد من انه اذا
كانت العلامة فى البعض حروف المد يكون ثقيلة لا خفيفة فكيف يكون اخف وبيان الدفع انها اذا لم
تقلب من الخارج يكون الثقل مجبورا والله اعلم **قوله** ومن هذا التقرير آه وهو ان المقتضى للاعراب
هو كون المعنى الطارى اللازم احد الشيئين او الاشياء وهذا لا يوجد الا فى الاسم لان المعنى الطارى
اللازم فى الفعل وهو كونه عمدة واحد فلا حاجة الى العلامة وكذا فى الحرف **قال** الشارح
قدس سره عن تضمين الخ اشارة الى دفع ما يرد على المصنف من ان الاعتوار متعد بنفسه كما يقال اعتوروا

وان المتخلص بالات ان
المذكور منها القرينة
المنكور منه والمذكور
لا العلامة صاحب
وعبارة صاحب العلامة
العلامة وجود العلامة
لا القرينة بل كما ...
عنها فاثر له ... المراد
من القرينة منها العلامة
كما ... السابق والاوحق ١٢ منه

... لا الاعراب بالحرف
... ان الاعراب بالحركة
ثقيل من الاعراب بالحرف
كما هو الظاهر ١٢ منه

... ان المعنى الطارى
... اللازم فيه امر واحد
وهو كونه غير عمدة
١٢ منه

والشئ وتعاوره فكيف يصح **قوله** للعتوة عليه بيان الدفع ان ايراد كلمة على مبنى على تضمين الاعتوار معنى الاستيلاء والورود وهما يتعديان بعلى كما لا يخفى قال العلامة التفتازانى فى حاشية الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بفعل معناه الحقيقى مع معنى فعل آخر مناسب له وطريق الارادة ان يجعل المتضمن فى مكانه وللمتضمن حالا او بالعكس فالتقدير ههنا على الاول ليدل على المعانى المعتورة واردة ومستولية عليه وعلى الثانى ليدل على المعانى الواردة والمستولية عليه حال كونها معتورة **قوله** فان آخذ الشئ دفع ما يقال من ان فى التضمين لا بد من المناسبة بين المتضمن والمتضمن وهى ههنا مفقودة بيان الدفع ان المناسبة ههنا موجودة لان معنى الاعتوار الذى هو المتضمن هو الاخذ فى الاصل فمناسبة معنى الاستيلاء مع الاخذ امر ظاهر لكن بقى شئ وهو ان اللازم على الفاضل المحشى ان يبين المناسبة بين الاخذ والورود ايضا الا ان يقال ان العلاقة بينهما لاجل ظهورها متروكة والله اعلم **قوله** ومثله الطريان اى مثل معنى الورود والاستيلاء الطريان فى التعدية بعلى فيجوز ارادة الطريان من الاعتوار فالغرض من هذا النقل بيان مثل معنى الورود والاستيلاء **قال** الشارح قدس سره يقال اعتوروا الشئ الغرض من هذه العبارة بيان المعنى اللغوى للاعتوار والرمز الى الباعث على التضمين فافهم **قوله** الاعتوار ليست الخ يرد ههنا ان هذا التفسير مفهوم من كلام الشارح بل مصرح فيه كما لا يخفى فما الفائدة الا ان يقال ان فيه رعاية من لا مهارة له فى الكلام العربى مع مهارته فى الكلام الفارسى والله اعلم **قوله** وقد يجعل ههنا الخ دفع ما يقال من ان المشتهر فيما بينهم ان فى التضمين لا يترك المعنى الحقيقى كما سبق وارادة المعنى الحقيقى للاعتوار ههنا غير صحيح كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف على المعانى المعتورة وحاصل الدفع ان الاعتوار مستعار للتعلق على سبيل المناوبة ان لوحظ تشبيه المستعار والمستعار منه فى صفة خاصة وهى المناوبة او مجاز مرسل ان لوحظ لزوم المناوبة للاعتوار فيكون على هذا من قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم فتأمل **قوله** اى جعل آه دفع ما يرد من ان المفهوم من قول الشارح ان الاعراب يجعل فى آخر الاسم والامر ليس كذلك لان من الاعراب بالحروف الامر ونحو وهى نفس الاولى كما هو الظاهر بوجوه ثلثة حاصل الاول ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لانه الاصل لا مطلقة ولا شك فى جعل ذلك فى الآخر وحاصل الثانى ان الاعراب مطلقا فى الآخر لان المراد من الجعل اعم من ان يكون جعل الحال فى المحل كما فى الاعراب بالحركة او جعل الكلى فى ضمن الجزئيات كما فى الاعراب بالحروف لان للاعراب بالحروف اى لتحققه بحسب المفهوم جزئيات وهى الاول والواسط والآخر فاذا جعل فى الآخر جعل الكلى فى ضمن جزئيه وحاصل الثالث ان العبارة بحذف المضاف وهو الجانب فى لا شك فى جعل الاعراب مطلقا فى جانب الآخر والله اعلم

قوله وذلك بناء الخ دفع ما يرد من ان الاعراب ليس بدال على صفة المسمى والمدلول لانه

دال على الفاعلية وللمفعوليه والاضافة وهى عبارة عن كون الشئ عمدة او فضلة وهما من صفة الدال
فلا يصح قول الشارح والاعراب على صفة وحاصل الدفع ان فى الفاعلية ومقابليها احتمالا فى
انهما من صفات المدلول او من صفات الدال وقول الشارح مبنى على الاول **قوله** فقال جعل
الاعراب الخ دفع ما يتوهم من ان دليل جعل الاعراب فى آخر الاسم واحد وعلى تقدير كون
الفاعليه ومقابليها من صفات الدال يلغو حديث المدلول والمسمى فى الدليل كما هو الظاهر و
حاصل الدفع انا لا نسلم ان الدليل على كلا التقديرين واحد **قوله** لان الدال على الخ قال
الفاضل المدقق يعنى اذا ذكر الموصوف والدال على وصفه ينبغى ان يذكر الدال على وصفه بعد ذكر الموصوف
رعاية لبعدية مدلوله عنه اقول وبالله التوفيق ان الحكم بالانبغاء المشعر بالتخلف مطلقا غير صحيح
لان المراد بالوصف لو كان الوصف النحوى فالبعدية واجبة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** فان قيل
الخ حاصله انه يفهم من قول الشارح ان الدال على صفة المسمى الذى هو الاعراب متأخر عن
دال المسمى والامر ليس كذلك لان الاعراب على قسمين اعراب بالحركة واعراب بالحرف والاول
مع الآخر والثانى نفس الآخر فلا يتحقق التأخر **قوله** لا يجاب الخ جزاء لقوله فان قيل وقوله
بل يجاب معطوف عليه وحاصل الجواب ان مقصود الشارح بيان حال الاعراب بالحركة لانه
الاصل لاجل كونه خفيفا ومراده من التأخر فى قوله ان يكون الدال عليه متأخرا التأخر الذاتى
الذى هو عبارة عن تبعية شئ لشئ آخر واحتياجه له ولا شك فى تحقق التأخر الذاتى فى الاعراب
بالحركة لتبعيته فى الوجود للحرف **قوله** لانا نقول الخ رد الجواب المصدر بقوله لا يجاب الخ
حاصله انه اذا كان المراد من التأخر التأخر الذاتى فلو جعل الاعراب فى الحرف الاول او الوسط
لتحقق فى التأخر الذاتى ايضا كما هو الظاهر فلا يتعين الآخر للاعراب السر فيه ان تأخر الحركة
انما هو بالنظر الى الحرف الذى يتبعه وهذا لا يختلف فى صورة كون الحرف المتبوع اولا او وسطا او
آخرا ويخطر بالبال ان تلك الحركة بالنظر الى الحرف المتبوع وان كان لا يختلف لكن التأخر بالنظر الى
الاسم الذى هو المقصود ههنا يختلف لان الاعراب اذا كان فى الحرف الآخر من الاسم يكون متأخرا
عن جميع اجزائه وهذا مستلزم للتأخر عن الاسم بخلاف ما اذا كان فى الاول والوسط كما لا يخفى
قوله بل يجاب الخ حاصله ان مراد الشارح من الاعراب الاعراب بالحركة لكونه اصلا والمراد
من التأخر التأخر الزمانى كما هو الظاهر ولا شك فى تأخر الحركة بالزمان عن الحرف لان الحركات ابعاض
حروف المد كما هو الاولى من كلام الشارح الرضى ولو كان هناك بعد الحرف الآخر قيد لكان هذا
الحرف متأخرا عن ذلك بالتأخر الزمانى فكذا البعض ويخطر بالبال ان حكم الجزء بالكل حرف قد يكون
مختلفا كما ترى فى الحبل المركب من الاشعار فلم لا يجوز ان يكون هذه الصورة من ذلك القبيل **قوله**

اما من الآخر فظاهر و اما من الوسط فلان الحرف الآخر متأخر عنها والمتأخر عن متأخر الشئ متأخر عنه ١٢ منه

اى لتأخر الزمانى ... [illegible]

واذا اشبعتها الخ الغرض منه تائيد كون الحركة بعد الحرف حاصله ان المتقدم في صورة
الاشباع لا يزيد شيئ بل هو تلفظ بالحركة مقدار التلفظ بها مرتين او اكثر والتأخر في صورة الاشمام
موجود فكذا في صورة مدمه لكن من اجل الاتصال الشديد وكونه بعض الحرف يتوهم المعية
والله اعلم **قوله** ويمكن ان يجاب الخ هذه العبارة اشارة الى الجوابين الآخرين والفرق بينهما ان
في الاول تقييد التأخر بقيد قدر الامكان والبقاء الدال على حاله وفي الثاني تقييد الدال بقيد
والبقاء التأخر على حاله كذا فهم من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** بقدر الامكان
والقدر الممكن في تأخر الحركة عن الدال على المسمى ان تكون متلفظة مع جزئه الاخير لان الحركة ليست
متلفظة بالاستقلال **قوله** فان التأخر الخ دفع ما يرد من ان المراد من التأخر اذا كان التأخر عن
الحرف الاخير فكيف يصح قول الشارح فالانسب ان يكون الدال عليها متأخرا عن الدال عليه
الدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره من اعربه اذا اوضحه لا بمعنى الاصطلاحي ماخوذ من
اعربه بمعنى اوضحه هو الاعراب بمعنى الاظهار اي منقول منه للعلاقة وبهذا التقرير اندفع ما يقال ان هذا
يدل على اشتقاق المصدر من الفعل وهذا ليس ما ذهب اليه البصريون بل ذهب اليه الكوفيون وهذا مذهب
غير مختار كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق انه يعلم من تقريره اشتقاق المصدر من
المصدر وهذا مما لم يذهب اليه احد فالاصل في الجواب عن اصل الاعتراض ان يقال ان بين
الاشتقاق والاخذ فرقا والمراد ههنا الثاني والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي انواع
الاعراب دفع ما يرد من ان الضمير في قول المصنف وانواعه راجع الى الاختلاف والاختلاف ليس
منحصرا في الرفع والنصب والجر كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى الاعراب لا الى الاختلاف
قال الشارح قدس سره الاسم الخ دفع ما يرد من ان انواع الاعراب ايضا ليست بمنحصرة
في الرفع والنصب والجر لان الجزم ايضا من انواعه وحاصل الدفع ان المراد من انواع الاعراب انواع
اعراب الاسم بقرينة البحث ولا شك في انحصارها في الثلثة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
ثلثة دفع ما يرد من ان الظاهر من عبارة المصنف ان قوله وانواعه مبتدأ وقوله رفع خبره وقوله
نصب معطوف عليه وقوله جر اما معطوف على قوله نصب او على قوله رفع وبالجملة ان كل
اسم من هذه الالفاظ الثلثة محمول على قوله وانواعه وهذا الحمل غير صحيح لاستلزامه حمل الفرد
على الجمع وحاصل الدفع ان العطف مقدم على الربط في تلك العبارة فيكون خبر انواعه في الواقع
مجموع تلك الالفاظ الثلثة الذي يعبر عنه بلفظ الثلثة وما بعده وحده الا كل واحد كما هو
المتوهم في الظاهر **قوله** اشار به الخ بيان فائدة زيادة لفظ الثلثة **قوله** ان مجموع الخ
ههنا اشكال مشهور وهو ان الجزء اذا كان مجموع الالفاظ الثلثة فالمستحق لاعراب الرفع على

ههنا الترديد مبني على ان حصول المسافات باشمام الحركات الثلث والاشمام يحتمل ان يكون مقدار حركة او اكثر فعلم هذا ما قاله مولانا المدقق ما سياتي ١٢ منه

على الجزئية هو المجموع لا كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة فلم كان هذا مرفوعا كما هو المروى عن المصنف ويفهم من حاشية مولانا المدقق دفع ذلك الاشكال بانا نسلم ان المستحق لاعراب الخ هو المجموع لكن لما لم يصلح لاجراء الاعراب عليه واجرائه على بعض الاجزاء يستلزم الترجيح بلا مرجح اجرى الاعراب على كل واحد من اجزائه الذى هو كل واحد من تلك الالفاظ الثلثة والله اعلم قوله فيكون العطف آه يرد ههنا ان تقديم العطف فرع صحته والصحة ههنا مفقودة لان الخبر اذا كان هو المجموع فالمنسوب ليس الا هو لا قول المصنف دفع فلا يصح عطف نصب عليه لان المعطوف مقصود بالنسبة مع متبوعه وليس فليس وهكذا الكلام فى قول المصنف وجر الا ان يقال النسبة فى تعريف المعطوف اعم من ان يكون حقيقة او من حيث الصورة والاولى وان كان مفقودا ههنا لكن الثانى موجود قال الشارح قدس سره هذه الاسماء الخ دفع ما يرد من ان اللازم على المصنف ان يقول وانواعه رفع ونصب وجر وواو والف وياء بيان الدفع ان هذه الاسماء كما يطلق على الحركات كذلك يطلق على الحروف قوله اعلم ان الخ الظاهر منه تاييد قول الشارح والله اعلم قوله اعرابية كانت الخ يرد ههنا ان قول الفاضل المحشى اعرابية كانت الخ اما ان يكون تعميما لقوله فمرتبانية كما هو الظاهر للقريب اما ان يكون تعميما ثانيا للحركات كما ان قوله سواء كانت تعميما اولا لها والاول لا يصح لانه يلزم على هذا عموم القسم من المقسم لشموله الغير الاعرابية للبنائية ايضا والثانى كما ترى لانه يستلزم خلو هذا التعميم من الفائدة لان مفادهما واحد كما لا يخفى والجواب باختيار الشق الاول ان يقال ان القسم فى الواقع غير البنائى الغير الاعرابى لا غير الاعرابى مطلقا كما يقال الحيوان اما ابيض او غيره مع ان القسم الحيوان الابيض لا الابيض مطلقا وباختيار الشق الثانى ان يقال ان الفائدة فى التقسيم الثانى التعميم فى التصريح بهما اعلم قوله لكنها اذا اطلقت الخ هذا بمنزلة الاستثناء عما سبق فيكون الكلام السابق غير تام ويرد منه والاعتراض على الكلام الغير التام ليس بدقيق وان كان صادرا من المدقق فظهر ان ما فى حاشية الفاضل المدقق من الاعتراض والجواب تطويل بلا طائل والله اعلم قوله ولا يختص بها الخ دفع ما يرد من ان اسماء الرفع والنصب والجر اذا كانت مختصة بالحركات الاعرابية فيلزم الفساد فى بيان انواع اعراب الاسم فى عبارة المصنف كما هو الظاهر وسبق منا بيانه وحاصل الدفع ان الاختصاص من جانب الحركات الاعرابية بهذه الاسامى موجود لان التعبير عنها بالضمة والفتحة والكسرة بقرينة واما الاختصاص من جانب هذه الاسامى فليس بموجود بل هى اعم من الحركات والحروف والفائدة فى زيادة لفظ المعنى فى قوله بل معناها الاشارة الى كون هذه الاسامى مشتركة معنوية قوله عموم من وجه قال الفاضل المدقق مادة الاجتماع حركات الاعرابية

اى اذا اريد التصحيح واما اذا الفاظ الجزئية فلا يصح هو من ...
عطف على ... ١٢ منه

والمراد من المعنى ... للمفعولية ... ١٢ منه

وكذا الحركات ... الاسماء المبنية ١٢ منه

والاوساط ومادة افتراق الرفع واخويه الحروف الاعرابية انتهى هذا لحال النسبة بين الضمة والرفع وآما بيان النسبة بين الضمة والضم فهو ان بينهما عموم وخصوص مطلقا فانهما يجتمعان في الحركات البنائية ويصدق الضمة على الحركات الاعرابية دون الضم واما بيان النسبة بين الضم والرفع فهو ان بينهما نسبة المباينة لاختصاص احدهما بالحركات البنائية بخلاف الآخر لانه لا يطلق على تلك الحركات هذا اما هو المشهور والله اعلم **قوله** بتلك الاسامي الخ الظاهر ان المراد من تلك الاسامي الرفع والنصب والجر ولله در الفاضل المحشي حيث اورد وجه تسمية الحركات الثلث بالرفع واخويه بحيث يعلم منه وجه تسميتها بالضم والفتح والكسر بل بالضمة والفتحة والكسرة ولو ذكر الكسرة قبل الجر بان يقول والثالثة بكسر الفك الاسفل ويتبعه جره وخفضه لكان اوفق بما سبق فافهم لان كل ذلك من سوانح الوقت **قوله** ويتبعه رفعهما اى يلزمه رفعهما من مكانهما لزوم الموقوف عليه للموقوف **قوله** وفي الجزم قطع الخ اى الجزم الاصطلاحي الذي هو قطع الحركة يرد ههنا ان الجزم اذا كان بمعنى قطع الحركة فيلزم ظرفية المقيد للمطلق وفي العبارة حذف العاطف مع المعطوف والتقدير وفي الجزم قطع الحركة والحرف لان الجازم كما قد يقطع الحركة كذلك قد يقطع الحرف **قوله** والاخيران بالبنائي اقول وبالله التوفيق انه يلزم على هذا العلم السكون الذي في الوسط اى في وسط الكلمة من الاسم وهو من خلاف شان اللسان العربي ولو عمم السكون من البنائي لم يلزم ذلك **قال** الشارح قدس سره ولا تطلق على الحركات الخ تاكيد النفي المفهوم من قوله مختصة بالحركات او اشارة الى الاختصاص الاضافي **قوله** هذا عند البصرية دفع ما يرد من ان عدم اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية غير صحيح عند اهل الكوفة فلا يصح حكم الشارح بعدم الاطلاق مطلقا وحاصل الدفع ان مراد الشارح من عدم الاطلاق عدمه عند البصرية لا مطلقا وهو صحيح **قوله** فالكل في الكل الالف واللام في كليهما عوض عن المضاف اليه وهو الاسماء والحركات الاول في الاول والثاني في الثاني والتقدير فكل الاسماء من الضمة والفتحة والكسرة والضم والفتح والكسر والرفع والنصب والجر يستعمل في كل الحركات سواء كانت في الاوائل او الاوساط او الاواخر اعم من ان يكون من جهة العامل اولا **قوله** بل في الحركات الخ دفع ما يرد من ان الضمة والفتحة والكسرة اذا كانت مستعملة في الحركات البنائية بطريق الغلبة فخلت حركات اوائل الكلم واوساطها من الاسماء لانتفاء استعمال الضم والفتح والكسر والرفع والنصب والجر فيها حاصل الدفع ان المراد من الحركات البنائية الحركات الغير الاعرابية من قبيل ذكر الخاص وارادة العام والله اعلم **قوله** بالقرينة دفع ما يرد من انه يفهم من كلام الشارح استعمال الضمة والفتحة والكسرة

اشارة الى ان ههنا قول آخر وهو الذي يعارض قول الشارح ذيل قول المصنف والقائم الخ من عدم الفرق بين الضم والضمة كالاعراب [illegible] بان رفعت الشفة الاعلى عن مكانها وخفضت ورفعت الشفة السفلى من مكانها واستعلت منه

حيث لم يعتمد قوله تعين القرينة ١٢ منه

فى الحركات الاعرابية من غير قرينة تكن على سبيل القلة والامر ليس كذلك لان الاستعمال
بدون القرينة غير موجود فيها لا على سبيل القلة ولا على سبيل الكثرة كما لا يخفى وحاصل الدفع
ان فى العبارة تقديرا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى علامة آه دفع ما يرد من ان كون الرفع
علم الفاعلية لا يصح لان علم الشئ يكون محمولا على ذلك الشئ والرفع ليس بمحمول على الفاعلية كما
هو الظاهر وحاصل الدفع ان العلم ههنا بمعنى العلامة لا بالمعنى الذى اراده المورد **قال** الشارح
قدس سره كون الشئ الخ اختار كون الياء مصدرية لانه توجيه لا غبار عليه بخلاف جعل الياء النسبة
فانه لا يخلو عن خدشة اذ يصير المعنى هكذا الرفع علامة الاشياء المنسوبة الى الفاعل وفيه محذوران
احدهما كون الرفع علامة لذوات الاشياء وثانيهما ان لا يكون الرفع علامة للفاعل ويمكن الدفع بان
يقال الرفع علامة الخصلة المنسوبة الى الفاعل وهى كونه فاعلا حقيقة او حكما وكونه فاعلا منسوب
الى الفاعل لانه صفة له فاندفع المحذوران **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من
ان الرفع موجود فى غير الفاعل كالمبتداء والخبر وغيرهما ذلك فكيف يكون علامة له وحاصل الدفع ان الحكمى
من الفاعل ليس نفسه بل ما يكون عمدة فى الكلام فلا يلزم المحذور اقول وبالله التوفيق هذا الجواب مبنى
على تسليم المساوات بين العلامة وذى العلامة والا فالعلامة قد يكون اعم كما ترى فى الشمس والضياء
والنار والحرارة فلا يضر وجود الرفع فى غير الفاعل والله اعلم **قوله** وذلك اذا كان الخ دفع ما يتوهم
من ان التعميم لا يفيد لان الفاعل حكما عبارة عما يسند اليه حكم الفاعل من عدم جواز الحذف فالمبتداء
والخبر ليسا بهذه المثابة كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان المراد من الفاعل الحكمى ما يكون عمدة فى الكلام
وملحقات الفاعل من المبتداء والخبر وغيرهما كلها عمدة لان كون الشئ عمدة لا يتصور الا اذا كان
مسندا او مسندا اليه ولا شك فى وجود هذين الامرين فى تلك الملحقات فالتعميم يكون مفيدا لكن
بقى شئ وهو ان تفسير الفاعلية بكون الاسم عمدة على ما يعلم من هذا المقام مخالف عن قول الشارح
والاعراب على صفته اى على صفة المسمى لان كون الاسم عمدة من صفات الدال كما فهم من قول
الفاضل المحشى سابقا الا ان يقال ان هذا التفسير من الفاضل المحشى مبنى على قول الشيخ الرضى من كون الفاعلية
من صفات الدال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** وهذا الوصف آه دفع ما يرد من ان الفاعلية اذا
كانت مفسرة بكون الاسم عمدة كما يعلم من هذا المقام فيكون هذا الوصف مقتضيا للرفع والامر ليس
كذلك لانه لو كان مقتضيا لما تخلف الرفع عنه وهو موجود كما ترى فى اسم ان وخبر كان وخبر ما
ولا المشبهتين بليس واسم لا التى لنفى الجنس حاصل الدفع ان الاقتضاء مسلم لكن قيد عدم وجود المانع
مراد فى استحالة ذلك التخلف وههنا ثمه لوجود المانع وهو المشابهة بالفضلة كما ستعلم والله اعلم
قوله ولا يخفى ان الخ دفع ما يتوهم من انما النكتة فى عدول الشارح عن جواب الاعتراض

المراد من الاعتراض
الوارد ههنا الاعتراض
المدفوع بقول الشارح
حقيقة او حكما وقد
مر بيانه فى الكتابة
١٢ منه

الوارد على قول المصنف فالرفع علم الفاعلية بان وجوده فى غير الفاعل بطريق الاستعارة فلا يضر
فى كون الرفع علم الفاعلية آلى الجواب المصدر بقوله حقيقة او حكما حاصل الدفع ان الاصل فى
علامة كل شئ ان يكون علامة له بطريق الاصالة وعلى ذلك الجواب يكون الرفع علامة الفاعل
بطريق الاصالة وعلامة الملحقات بطريق الاستعارة فيلزم خلاف الاصل بخلاف جواب الشارح
لان العلامة التى هى الرفع ههنا باعتبار ذلك الجواب يكون فى كل المواضع علامة بطريق الاصالة
كما لا يخفى والله اعلم **قوله** ثم الرفع الخ تصديق لما سبق وما بعده جملة مستانفة وقعت جواب
السوال مقدر كانه قيل لهذا القول منشاء وفى بعض النسخ لم يوجد هذه العبارة هكذا فى حاشية
مولانا عبد الحكيم **قوله** احق لان العمدية فى الفاعل والفضلية فى المفعول كاملان كما هو الظاهر
قوله ومن جعل الخ دفع ما يرد من انه قد يجاب عن الاعتراض الوارد على قول المصنف فالرفع علم
الفاعلية بان الباء للنسبة والعبارة بحذف الموصوف والتقدير فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل
وهى كون الاسم عمدة ولا عذر فى ذلك لان ملحقات الفاعل ايضا عمدة فما النكتة فى العدول وحاصل
الدفع انه لا مخالفة بين هذين الجوابين فى المعنى وتوجيه الشارح اقرب لعدم احتياجه الى التقدير
فلذلك اختار ما قال والله اعلم **قوله** اقرب قال الفاضل المدقق لانه لا يحتاج الى التقدير بخلاف
توجيهه ولا يذهب عليك ان توجيه الشارح يحتاج الى التعميم الذى لا ينتقل الذهن اليه بسهولة
بخلاف توجيهه انتهى اقول وبالله التوفيق ان شيوع التقدير بخلاف التعميم فى امثال هذا المقام
يوجب مساوات التوجيهين والله اعلم **قال** الشارح قدس سره حقيقة او حكما دفع ما يرد من
ان النصب يكون موجودا فى غير المفعول ايضا فكيف يصح قول المصنف والنصب علم المفعولية بيان
الدفع ان المراد من المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان يكون فضلة فى الكلام وكون الاسم
الذى يوجد النصب فيه فضلة ظاهر **قوله** وذلك فيما اذا كان الخ دفع ما يتوهم من ان المفعول
الحكمى عبارة عن الاسم الذى يستند اليه حكم المفعول الحقيقى والاسم الموصوف بهذه الصفة غير
موجود لان المفعول الحقيقى له اقسام كثيرة ولكل منها احكام على حدة متغايرة عن احكام الآخر فكيف
يوجد فى الاسم الواحد حاصل الدفع ان لنا حكما واحدا مشتركا بين جميع اقسام المفعول الحقيقى وهو
كون الشئ فضلة فاذا كان هذا الحكم موجودا فى اسم يكون مفعولا حكميا والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره اى كون الشئ مضافا اليه دفع ما يرد من ان الاضافة لا يخلو اما ان يكون بمعنى النسبة
او بمعنى كون الشئ مضافا او بمعنى كون الشئ مضافا اليه والكل غير صحيح اما الاول فلان الظاهر ان علامة
كل شئ يكون فى اللفظ الموضوع له وهو منتف فى الاضافة بمعنى النسبة فكيف يكون الجر علامة له
واما الثانى فلانه على هذا لا يصح المقابلة لان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا واما الثالث

لم لا يجوز ان من كون علامة له بطريق الاصالة والحقيقة ١٢ منه

اى المراد منه ما قلنا سابقا ١٢ منه

فلانه محتاج الى تقدير اليه والتقدير بلا قرينة مما لا يفعل حاصل الدفع انا نختار الشق الثانى المشعر والقرينة على التقدير موجودة وهى المقابلة والله اعلم **قوله** بقرينة المقابلة دفع ما يرد من ان ارادة كون الشئ مضافا اليه من لفظ الاضافة لا يصح لانه محتاج الى التقدير ولا قرينة عليه وبدونها لا يصح فالدفع ظاهر مما بينا **قوله** لا كون الشئ مضافا فان المضاف قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا **قوله** وانما لم يقل الخ دفع ما يرد من ان الاعتراض بعدم مساوات العلامة كما يرد فى الفاعلية والمفعولية كذلك يرد فى الاضافة لوجود الجر فى غير المضاف اليه وهو المبتدأ فى بحسبك زيد والفاعل فى كفى بالله فلم لم يصرح الشارح فى هذا المقام ايضا وان كان مقصوده الاكتفاء فى اللاحق بسبب الذكر فى السابق فالمناسب ان لا يصرح فى المفعولية ايضا والدفع بوجهين بيان الاول ان المراد من الجر هو الجر الذى يكون اعرابا وهذا لا يكون الا من العامل الذى له تأثير فى المعنى وفى صورتى النقض المذكورتين العامل زائد غير مؤثر فى المعنى فلا نقض لانه لا يكون الجر الذى حصل منه اعرابا وبيان الثانى ان المراد من الجر الجر الذى يكون مفيد الفائدة والجر الموجود فى تينك الصورتين لزيادة غير مفيد والله اعلم **قوله** مبنى الخ تعريض على الشارح بانه يفهم من كلامه فى هذا المقام ان الرفع فى الفاعل بطريق الاصالة وفى ملحقاته بطريق الاستعارة والتشبيه لان تعليل قلة الفاعل بالوحدة لا يصح الا بان يراد من الفاعل الفاعل الحقيقى كما هو الظاهر والمفهوم من كلامه السابق ان الرفع فى الفاعل وملحقاته كليهما بطريق الاصالة فيلزم التدافع الا ان يقال لما كان هذا ان الكلامان صادرين من النحاة فلم لا يجوز ان يكون الكلام السابق من الشارح اشارة الى احدهما والكلام اللاحق منه الى الآخر فلا تدافع والله اعلم **قوله** بحسب الاقسام لان اقسام الفاعل الاعم من الحقيقى والحكمى ثمانية كما لا يخفى واقسام المفعول الاعم من الحقيقى والحكمى اثنا عشر كما هو الظاهر على من له ادنى مهارة فى علم النحو ولما كانت النكات المذكورة فى هذا العلم اكثرها نكات بعد الوقوع فانه فع ما فى حاشية مولانا عبد الحكيم فافهم **قوله** وكذا الكلام الخ فان تعليل تخصيص النصب بالمفعول على هذه العلة مبنى على اصالة النصب فى المفعول ولو ترك قوله لانها خمسة وقال والمفعول حقيقة او حكما كثير بحسب الاقسام لم يكن مبنيا عليها كذا فى حاشية مولانا المدقق **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الوجه الآخر لاختصاص الرفع بالفاعل **قوله** فناسب العدة لقوتها **قوله** اى مجهولا دفع ما يرد من ان باب الاعطاء يتعدى الى المفعول الثانى بلا واسطة حرف الجر فلا يصح دخول اللام على القليل والدفع منفهم بتقريرين الاول ان للقليل مفعول ثان باعتبار المتعلق الذى هو المجهول المفهوم من الاعطاء لا باعتبار نفسه حتى يرد ما يرد وان اختلج ببالك ان المجهول ليس الا القليل والمفعول الثانى من باب الاعطاء يكون مغايرا عن الاول فكيف يكون المجهول مفعولا ثانيا فانه

بان محيط الفائدة هو وصف المجعولية لا ذات المجعول والمتحد مع المتقبل هذا لا ذاك والثانى ان
الاعطاء متضمن للجعل والمفعول الثانى للاعطاء محذوف والتقدير اعطى الثقيل القليل حال كون ذلك
الثقيل مجعولا للقليل وفى كلا التقريرين نظر وهو ان الجعل مثل الاعطاء فى التعدية لمفعولين بنفسه وما
قيل فى الجواب عن اصل الاعتراض ان اللام لتقوية زيدت العمل فمدفوع بان من المتقرر ان لام
التقوية انما تدخل عند تقدم المعمول لانه على هذا يخرج عن سلك المعمولية ولا تقدم ههنا والله
اعلم **قوله** ولذا اى للتعامل **قوله** او ضعيف هذا اشارة الى الوجه الآخر لاختصاص النصب
بالمفعول مقابل لقوله اولا ولك ان تقول الخ **قوله** انما احتيج آه دفع ما يرد من ان المفعولية
اذا كانت عبارة عن كون الشئ فضلة كما هو المفهوم مما سبق فالنصب يكون علامة للمضاف اليه
ايضا لكونه فضلة كالمفعول فجعل الجر علامة للمضاف اليه كما صدر ههنا وتبعهم المصنف لغو بيان
الدفع انا نسلم كون المضاف اليه فضلة لكنه فضلة بواسطة الحرف بخلاف المفعول فانه فضلة لا
بواسطة الحرف والمراد من المفعول الفضلة لا بواسطة الحرف بقرينة قول المصنف والجر علم المضاف
اليه فلا يكون ذلك الجعل لغوا والله اعلم **قوله** فلانه اقتضاء الخ المراد من الاقتضاء التعلق كاقتضاء
اقتضاء المسند اليه المسند وبالعكس لعدم كون هذا القسم من الاقتضاء موجودا فيما بين الفعل
والمضاف اليه كما هو الظاهر **قوله** وليس عمدة اى ليس مسندا ولا مسندا اليه وكلما كان كذلك
فهو فضلة **قوله** ولما كانت الخ دفع ما يرد من ان اقتضاء الفعل للمضاف اليه غير صحيح لانه يلزم
على هذا وجود المؤثرين الذين هما الفعل والحرف على متأثر واحد وهو المضاف اليه بيان الدفع
ان المضاف اليه له جهتان جهة اللفظ وجهة المحل فلو كان عمل ذينك المؤثرين فى اللفظ فقط او فى
المحل فقط لكان محالا واما لو كان عمل احدهما فى اللفظ والآخر فى المحل كما فيما نحن فيه فلا يكون
محالا **قوله** ففى ظاهره لعدم الفصل بينه وبين الحرف **قوله** ففى محله للفصل بينه وبين
الفعل بذلك الحرف ويحتمل ان يكون وجه عمل الحرف فى اللفظ والفعل فى المحل ضعف الحرف و
قوة الفعل **قوله** ويظهر الخ اى يظهر فى اللفظ نصبه المحلى فى صورة حذف الخافض كما فى قوله تعالى
واختار موسى قومه اى من قومه **قوله** ثم يخرج آه رمز الى وجه عدول المصنف عن قوله والجر علم
الفضلة بواسطة بان الجر قد يخرج من علامة الفضلة ويكون ملازمة للمضاف اليه فقط كما فى الصورتين
التين ذكرهما الفاضل المحشى ويعلم من هذا وما بعده ان النسبة بين الفضلة بواسطة والمضاف اليه
عموم وخصوص من وجه **قوله** ويبقى علما للمضاف اليه قال الفاضل المدقق اى دالا على كونه مضافا
اليه فى الاصل فاندفع انه قد سبق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف فبين الخروج المذكور و
البقاء المسطور منافات انتهى اقول وبالله التوفيق انه يعلم من كلام الفاضل المدقق ان ربما فى

مادة الاجتماع مررت بزيد ومادة الافتراق عن نحو المضاف اليه غلام زيد ومادة الافتراق عن نحو ضربت الفضلة بواسطة الحرف والمفعول معه ١٢ منه

غلام زيد مضاف اليه فى الاصل فى الحال وهو خلاف ما تقرر واشتهر فالاصل فى الجواب ان القول
السابق ان المضاف اليه فضلة بواسطة الحرف قضية مهملة ليست بكلية فالخروج المذكور بالبقاء
المسطور لا يكون من المنافات المذبور والله اعلم بالصدور **قوله** فان الفعل الخ دفع ما يرد من ان
اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فيكون المتعلق بزيد مع عدم كونه عمدة موجودا ولا معنى للفضلة الا
هذا فكيف يخرج هذا الجر عن كونه علما للفضلة حاصل الدفع انا نسلم ان الاصل هكذا لكن صار نسيا منسيا
فلا يوجد معنى الفضلة **قوله** كمر بزيد على بناء الماضى المجهول لان زيدا مضاف اليه لكونه اسما نسب
اليه الفعل بواسطة الحرف وليس بفضلة لانه نايب مناب الفاعل وان كان فى الاصل فضلة **قوله**
وكان قياس الخ دفع ما يرد من ان المفهوم مما سبق ان الجر علامة الفضلة بواسطة الحرف والامر ليس
كذلك لان المستثنى بالا اذا كان غير مفرغ والمفعول معه فضلتان بواسطة الحرف كما هو الظاهر
وليسا بمجرورين حاصل الدفع انا نسلم المفهوم لكن قيدا اذا لم يمنع مانع فى كون الجر علامة للفضلة
بواسطة الحرف مراد والمانع فى تينك الصورتين موجود كما قاله الفاضل المحشى والله اعلم **قوله**
اذا كان غير مفرغ لان المفرغ ليس بمنصوب على الاطلاق بل يكون معربا على حسب العوامل كما هو
المشهور **قوله** لا منهما اى كل واحد منهما وان المبتدأ ضميرهما لا يشترط المطابقة فى هذه الصورة
كما تقرر فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** غير مختص ولو عمل الواو على الجر لكانت مختصة بالاسم
لعدم وجود الجر فى غير الاسم **قوله** وكان الا آه ولو عملت الجر لكان دخولها على الفضلة لازما **قوله**
ما بعدهما منصوبا لان النصب اعراب الفضلة فلا يرد ان عدم اعمالهما لا يقتضى كون ما بعدهما منصوبا
لانه لم لا يجوز ان يكون مرفوعا **قوله** احتيج الى الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما بين القوم ان الجزء تعريف
شئ اذا كانت مجهولة تعرف فيما بعد بحصول معرفة ذلك التعريف والعامل ليس بجزء من تعريف الاعراب
فلم عرف بين الدفع ان العامل وان لم يكن جزأ من تعريف الاعراب لكنه جزأ من حكم المعرب بل من تعريفه ايضا لان
المراد من المركب المذكور فى تعريفه المركب الذى ركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله كما فى الشرح نفسه فمست
الحاجة الى تعريف العامل **قوله** متكرر الخ التذكر ناظر الى الحكم والارادة ناظرة الى التعريف كما هو الظاهر
قوله وانما اخره الخ دفع ما يتوهم من ان اخذ العامل فى حكم المعرب وتعريفه يقتضى ذكر تعريف العامل
عقيب بيان ذينك الامرين متصلا فلم اخره عن تعريف الاعراب بين الدفع ان المقصود ههنا بيان الاختلاف
لانه حكم المعرب والعامل سبب بعيد له والاعراب سبب قريب له والمتقرر ان السبب القريب يكون
واسطة بين المسبب والسبب البعيد فلاجل الموافقة مع ذلك المتقرر وسط الاعراب واخر العامل فى
الفضل الاخذ المذكور والاتصال ممنوع لابد فى اثباته من دليل **قوله** لانه سبب ناظر الى الاحتياج بيان
الحكم لان احتياج التعريف ليس بالنظر الى الاختلاف حتى يكون كون العامل سببا بعيدا له مقتضيا

للتأخر عن الاعراب كما لا يخفى ولو نظر الى حال وجود السبب البعيد والقريب لحكم با ولوية تقديم بيان
العامل على الاعراب لان الاول مقدم على الثانى فى الوجود كما هو الواضح على الذهن الثاقب فافهم
لان لكل وجهة هو موليها ولم يتعرض الفاضل المحشى لوجه تأخير العامل عن الاعراب على تقدير احتياج
تعريف المعرب اليه ولعله ان الاعراب مبدأ المعرب الذى هو مذكور اولاً والعامل مأخوذ فى التعريف
الذى ذكر مؤخرا عن المعرب هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** العلل للاختلاف **قوله** كما
قالوه اى كون ذكر العلل الاربع مقصودًا ويؤيد ذلك ما وقع فى عبارة اللباب ان شئت الاطلاع فارجع
اليه **قوله** فان المعرب الخ ليس المراد بالمادة المادة الحقيقية وكذا ليس المراد بالصورة الصورة الحقيقية
بل لتنزيلها منزلتهما لا يرد ان الاختلاف عبارة عن الانتقال من حالة الى حالة من المعلوم ان كلا من المعرب والاعراب
خارج عن الانتقال فكيف يكون مادة وصورة له كذا فهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
تأخيره اى وجه تأخيره الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان استيفاء ذكر العلل الاربع للاختلاف يحصل
بغير هذا الترتيب الخاص ايضا فلم اختاره حاصل الدفع انا نسلم حصول الاستيفاء المذكور بغيره لكن الترتيب
لكن فيه يلزم المخالفة بين الوضع والطبع فان قيل لزوم المخالفة فى صورة تقديم العامل الذى هو فاعل
الاختلاف على مادة وصورته مسلم لانهما موجدان لماهية الشئ بخلاف الفاعل لانه موجد لوجود
الشئ والماهية تكون مقدمة على الوجود وفى صورة تقديم العامل على الغاية لا يلزم المخالفة بل الموافقة
فيه لان غاية الشئ تكون مؤخرة فى الوجود عن ذلك الشئ بخلاف فاعله قلنا ان ذكر الغاية ههنا بتبع
ذكر صورة الاختلاف لا قصدا فلزوم المخالفة فى الصورة لزوم فى الغاية نعم لو اريد ذكر الغاية قصدا
لكان الامر كما قاله المعترض والله اعلم **قوله** اولانها الخ وجه ثان لتأخير بيان العامل عن الغاية بانها
مقصودة بالذات من الاختلاف بخلاف فاعله فالمناسب ان يقدم الغاية على الفاعل والعجب من الفاضل
المدقق ههنا حيث قال ههنا ما يشعر بتقديم الغاية على الاختلاف لا العامل مع ان سوق الكلام اليه كما هو
الظاهر والله اعلم **قوله** والمراد بيان الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل غير جامع لخروج عامل
المضارع عنه لان المعانى المقتضية مختصة بالاسم حاصل الدفع ان مراد المصنف ليس تعريفا لعامل
مطلقا بل تعريف عامل الاسم فلا يضر خروج عامل المضارع وان اختصاص المعانى المقتضية بالاسم ليتحقق
قوله وينبغى الخ الباعث على هذا الكلام ازالة تحير السامع لانه لما كان التعريف المذكور فى المتن تعريفا
للعامل الخاص على تقدير فتحير السامع فى ان تعريف مطلق العامل ما ذا والله اعلم **قوله** مما اقتضاه الخ
الاقتضاء فى الاسم والشبه فى الفعل المضارع **قوله** وايضا المراد الخ دفع ما يرد من ان تعريف العامل
لا يصدق على العامل فى مثل قولنا بحسبك زيد فانه لم يحصل بسببه المعنى المقتضى اما الفاعلية والمفعولية فظاهر
واما الاضافة فلان بحسبك ليس مضافا اليه والدفع غنى عن البيان ويمكن ان يقال ان الاضافة وان لم تكن

موجودة فيه حقيقة لكنها موجودة فيه حكما حيث اجرى حكم المضاف اليه عليه وهو الجر كذا في حاشية
مولانا عصمت الله **قوله** تقديم الجار الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قوله به من متعلقات
يتقوم فالمناسب تأخيره عنه والدفع غني عن البيان وفي ضمن هذا الغرض رد على من قال ان التقديم للحصر **قوله**
للاهتمام اقول وبالله التوفيق ان الامر خلاف ما يفهم من الحاشيتين المشهورتين من ان الاهتمام ليس بمعنى الاعتناء
بشانه لانه لا يصير وجها للتقديم ما لم يبين وجهه بل بمعنى كونه نصب العين للمتكلم انتهى بالحاصل لان الاعتناء
بالشان كما لا يصير وجها للتقديم ما لم يبين وجهه فكذلك كونه نصب العين لا يصلح وجها له ما لم يبين وجهه
كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة بل يؤيد ما قلنا عين ما وقع في تينك الحاشيتين حيث قال مولانا عبد الحكيم
في وجه كونه نصب العين لكونه مقصودا بالبيان وقال مولانا المدقق في وجه ذلك لان الفعل يتم بهذا الامر
ارادة ما هو المشهور من الاهتمام وتبيين وجهه بما هو مذكور في تينك الحاشيتين في وجه نصب العين و
الله اعلم **قوله** اذ لا مدخل له في التعريف قال مولانا عبد الحكيم في وجه عدم دخل الحصر في التعريف
لان المقصود منه تصوير المفهوم وتنقيشه في ذهن السامع فلا حكم فيه والحصر منوط بافادة الحكم حقيقيا
كان او اضافيا انتهى بالمقصود ورد عليه الفاضل المدقق بقوله وفيه ان في التعريف احكاما ضمنية فيجوز
ان يكون الحصر بالنظر اليها والقول بان الحصر يقتضي الحكم القصدي غير مسلم والمختار في وجه العدم ان
الحصر ليس بذاتي للعامل ولا يتوقف عليه امتيازه عن غيره لان جعل الباء للآلة كافية في الامتياز انتهى
بالحاصل اقول وبالله التوفيق اما اولا فان هذا الحصر ليس بالنسبة الى الاحكام الضمنية التي في التعريف
كما لا يخفى وجهه واما ثانيا فان الحصر كما هو ليس بذاتي وموقوف عليه للامتياز فكذلك الاهتمام كما لا
يخفى على من له وجدان سليم وفهم مستقيم فترجيح وجه التقديم بالاهتمام على الحصر لا يكون سديدا
فانظر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت الخ حاصله ان الظاهر من الباء السببية ولا
شك ان كلا من الاسناد وما قام به المعنى المقتضي والمركب منهما والمركب من العامل واحد الامور المذكورة
سببية في الجملة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير **قوله** واحد
الامور اقول وبالله التوفيق يبقى ههنا شق آخر وهو التركيب من العامل ومجموع الامور المذكورة
من الاسناد وما قام به للمعنى المقتضي والمركب منهما والله اعلم **قوله** قلنا الباء للآلة حاصل الجواب
ان الباء في به للآلة ولا شك ان كلا من الصور المذكورة ليس بآلة بالنظر الى تقوم المعنى المقتضي فلا
خلل في التعريف **قوله** اي ما عدوه آلة دفع ما يرد من انه على تقدير كون الباء للآلة لا يصدق
التعريف على شيء من افراد المعرف لان العامل في عرف النحاة مؤثر لا آلة وحاصل الدفع ان المراد
من الآلة ليس ما هو المسمى به حتى يرد ما ذكر بل المراد من الآلة ما عدوه آلة لتأثير المتكلم واحداثه
المعاني المذكورة في الاسم وان لم يسموه آلة بل مؤثرا لغرض من الاغراض ولا شك في كون العامل

من هذا القبيل والله اعلم **قوله** لا يقال الخ رد لجواب بان المراد من الآلة اذا كان ما يعدونه آلة ويعتقدون انه آلة فيتوقف التعريف على تتبع اللغة ليعلم المعدود من الآلة وغيره كما هو الظاهر وذلك التوقف محال لانه مفوت للغرض من تدوين علم النحو ومبطل ما قيل في عدول المصنف عن تعريف الجمهور للمعرب اما الاول فلان الغرض من التدوين تحصيل ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التراكيب من لم يتتبع لغة العرب لم يعرف احكامها بالسماع منهم واما الثاني فلان تعريف المصنف يتوقف على معرفة العامل لكونه مأخوذا في المراد بالمركب المأخوذ في تعريفه وهي متوقفة حينئذ على جميع ما عدوه آلة فلا يكون الوجه المذكور صالحا لان يصير وسطا لمن لم يتتبع لغة العرب **قوله** مأخوذ اي مراد فلا يرد ما يرد فتأمل **قوله** لانا نقول الخ تقوية للجواب المردود بقوله لا يقال آه حاصله ان المدونين حصروا العوامل وضبطوها وهذا الحصر والضبط كفى من التتبع فلا يتوقف التعريف عليه فلا يلزم المحذور **قوله** لا يخفى الخ اعتراض على المصنف بانه لو قال العامل ما يقوم المعنى المقتضي للاعراب لم يرد عليه الاعتراض المصدر بقوله ان قلت الخ لان مناط الجواب عن ذلك الاعتراض كون العامل آلة وهذا الكون منصوص في القول المتروك الذي فرض مقوليته مع حصول الاختصار الذي هو من مقاصد اهل المتون **قوله** لانا نقول الخ يرد ههنا ان كون العبارة نصا في الآلة مسلم اذا اريد بالمقوم المقوم المجازي واما اذا اريد بالمقوم المقوم الحقيقي الذي هو المتكلم فممنوع والسند عدم تسمية المقوم الحقيقي بالآلة الا ان يقال عدم وجدان تسمية المتكلم بالعامل في اصطلاح النحاة قرينة ظاهرة على ان المراد بالمقوم المقوم المجازي والجواب عن نجاة المصنف في القول المتروك توهم كون المتكلم عاملا لانه هو المقوم الحقيقي والله اعلم **قوله** لعل الغرض من هذه العبارة تزييف الجواب المصدر بقلنا الباء للآلة وكذا تزييف **قوله** ولا يخفى آه بان الباء في قوله به في تعريف العامل اذا كانت للآلة وبان يقال العامل ما يقوم آه يفهم منه ان العامل يقال له آلة في كل الاوقات والامر ليس كذلك لانه قد يقال فيما بينهم ان العامل علامة لما يحدثه المتكلم في اللفظ والله اعلم **قوله** ويتفرع عليه الخ لما ذكر ان فيما بين النحاة قد يقال له آله وقد يقال له علامة فرع عليه ما تقرر واشتهر في العامل من كونه مقدما على المعمول رتبة ومن كونه لفظيا بطريق الاحقية ومن عدم كونهما للمعمولية من جهة واحدة واما ما ذكر في الحاشيتين المشهورتين لغرض الفاضل المحشي من قوله اعلم الخ ففيه خدشة وهي ان الكلام انما سبق في كون العامل آلة فالمناسب ان يذكر في ذيل قوله اعلم آه ما يكون للآلية دخل فيه ولا يذكر قوله وقد يقال انه علامة ولا قوله ومن كونه علامة الخ فافهم ولا تشرع بالرد والقبول **قوله** من ان رتبة الخ وقد يتأخر لغرض الاعراض على ما بين في مقره **قوله** من حيث الخ وان لم يكن من حقها التقدم من جهة اخرى كما لا يخفى على من تفكر في علامات الاشياء **قوله** ومن كونه علامة الخ يعني ان كون العامل لفظيا بطريق الاحقية

قوله لان الغرض من التدوين معرفة من لم يتتبع لغة العرب المعرب بوجه ضابط ان يكون وسطا للاحكام الجارية عليه وتعريف المصنف صالح له دون تعريف الجمهور على ذلك من كونه وسطا فتذكر ١٢ منه

قوله انما قال توهم لان المعمول الحقيقي كما هو الفاعل ١٢ منه

يتفرع على كون العامل علامة لا على كونه آلة لان العلامة دالة على الشئ والاصل فى الدال ان يكون ظاهرا بخلاف الآلة **قوله** ايضا اى كما يظهر منه التقدم فى الرتبة **قوله** لا يتصور الخ لان الاعراب دال على صفة مدلول المعرب سماه كما هو المفهوم من عبارة الشارح او على صفة لفظه كما هو المفهوم من قول الشيخ الرضى وايا ما كان فله فرط اتصال بالمعرب فلا يتخلل بينهما من العامل وغيره وان تأملت فى الحاشيتين المشهورتين ظهرلك الاختلال[1] فى عبارتهما فافهم **قوله** بمعنى الخ دفع ما يرد من انه اذا امتنع انعقاد علاقة العاملية والمعمولية بين شيئين فلا يوجد العامل والمعمول وهو خلاف الواقع والدفع غنى عن البيان **قوله** التقدم الخ فيلزم تقدم الشئ على نفسه كما لا يخفى **قوله** الا بجهتين استثناء من الامتناع **قوله** كما فى كلمة الخ يرد ههنا ان كلمة الشرط يطلق على حرف الشرط وهو غير صالح للمعمولية وان الشرط يطلق عليه ايضا فلا يوجد ههنا شيآن وبالجملة ان المثال غير مطابق للممثل الا ان يقال ان المراد من كلمة الشرط اسم الشرط والمراد من الشرط فعل الشرط فيوجد الصالح للمعمولية والشيآن فلا يلزم المحذور ولعل الفاضل المحشى اكتفى بالمثال فى دفع المحذور والله اعلم بالصدور **قوله** التعليق اى تعليق الجزاء بالشرط **قوله** عاملا وعلامة عمله سقوط النون من كلمة تدعون **قوله** الفعل اى الدعوة والضمير فى عليه راجع الى واحد من اسمائه **قوله** بجهتين اى جهة العاملية من جهة تضمنه معنى ان وجهة المعمولية من جهة وقوع الفعل عليه والله اعلم

قال الشارح قدس سره اى يحصل الخ دفع ما يرد من ان الباء للتعدية ويتقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير فيفيد ان العامل ما يقوم به المعنى المقتضى للاعراب فلا يصدق التعريف على شئ من افراد العامل لان المعنى المقتضى قائم بالمعرب لا به وحاصل الدفع انا لا نسلم ان يتقوم مشتق من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء للتعدية بل هو مشتق من التقوم بمعنى الحصول والباء ليست[2] للتعدية فلا يلزم المحذور والله اعلم **قوله** فسر التقوم دفع ما يرد من ان عبارة المصنف محتملة لامرين احدهما كون يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير وجعل الباء للتعدية وثانيهما كونه مشتقا من التقوم بمعنى الحصول وجعل الباء للآلة فلم اختار الشارح الثانى وترك الاول مع انه هو الظاهر وحاصل الدفع انه لو فسر الشارح عبارة المصنف بالاحتمال الاول لفهم منه قيام المعنى المقتضى بالعامل والامر ليس كذلك فلذا اختاره اقول وبالله التوفيق انه لو كان يتقوم مشتقا من التقوم بمعنى القيام بالغير والباء المذكورة فى به للآلة وباء التعدية تكون مقدرة لكان ايضا لعبارة المصنف وجه والله اعلم **قوله** لا بالقيام بالغير وكناية بالقيمة ولكن لظهور عدم مناسبة ههنا لم يتعرض لفاضل المحشى لنفى هذا الاحتمال ههنا

[1] اما الاختلال فى عبارة حاشية مولانا عبد الحكيم فهو القصور ... واما فى عبارة حاشية مولانا ... فهو ... على عبارة الشارح ... والله اعلم ١٢ منه

[2] ... الاول بعد ... الفاضل ... ١٢ منه

ان الفاضل المحشی حکم فی السابق بان السلو للآلة وبعد لحاظ ذلک لا یذهب الذهن الی الاشتقاق یتقوم
من التقوم بمعنی القیام بالغیر کما لا یخفی وجهه فلا حاجة الی نفی هذا الاحتمال الا ان یقال ان الفاضل
المحشی اغمض عن ذلک المقام فقال ما قاله والله اعلم **قوله** کما یقتضیه اصل اللغة یرد ههنا ان القیام
بالغیر معنی التقوم فی العرف لا فی اللغة فکیف یصح قول الفاضل المحشی کما یقتضیه اصل اللغة واجاب مولانا
المدقق عن هذا الایراد بان من المتقرر فی علم الاصول ان العرف قاض ورابح علی اللغة فی صورة المعارضة
بینهما فبهذه الجهة یکون العرف اصل اللغة فیصح تعبیر الفاضل المحشی اقول وبالله التوفیق ان عدم علم
شخص بشیء لا یستلزم عدم وجود ذلک الشیء کما تقرر فیما بین العقلاء فلم لا یجوز ان یکون معنی التقوم
الذی هو القیام بالغیر یکون موجودا فی اللغة وعلم الفاضل المحشی به ولم یصل ذلک الی المورد والله اعلم
قوله لاشتقاقه متعلق بقوله یقتضیه **قوله** لیس قایما ولو فسر بذلک التفسیر لفهم منه
ذلک فیکون قوله وذلک اشارة الی وجه النفی **قال** الشارح قدس سره ای معنی الخ دفع ما یرد
من ان الظاهر من اللام هو التعریف والتعین فیحتمل التعریف لان ماهیة العامل لا یقتضی المعنی المعین
من المعانی المقتضیة للاعراب کما هو الظاهر حاصل الدفع ان اللام للعهد الذهنی وهو فی حکم النکرة
فیکون المعنی العامل ما به یتقوم معنی من المعانی المقتضیة للاعراب ولا محذور فی هذا **قوله** انما قید
الخ دفع ما یرد من ان مقصود الشارح بالتفسیر الذی یشعر علیه کلمه ای التفسیریة الاشارة الی کون
اللام ههنا للعهد الذهنی وهو حصل بقوله معنی من المعانی فما الفایدة فی زیادة لفظ المعتورة حاصل
الدفع ان المقصود من زیادة هذا اللفظ الاشارة الی علة اقتضاء المعانی الاعراب لان نفسها لیست
مقتضیة له کما لا یخفی والمراد من التقیید التقیید الضمنی لان التقیید الصریحی للمعانی لا للمعنی والضمیر فی له
راجع الی لفظ المعتورة هذا ما سنح بخاطری والله اعلم **قوله** کما ذکرناه ای فی حاشیة قول المصنف
المعتورة **قوله** لان له استدعاء الخ لانه مسند والکلام لا یتم بدون المسند الیه **قوله** ای
بالفعل دفع ما یرد من ان الضمیر فیه راجع الی رایت فیعلم منه ان مجموع الفعل والفاعل عامل وهو
خلاف مرایم القوم حاصل الدفع ان الضمیر راجع الی الفعل الذی فی رایت لا الی مجموع رایت او
الی المجموع وکون مجموع الفعل والفاعل عاملا وان کان خلاف مذهب البصریة لکن مما ذهب
الیه الکوفیة فلا یکون خلاف مرایم کل القوم والله اعلم **قوله** لانه صار الخ اما علی الفعل فلما مر
ان الفضلة هو الذی تعلق به الفعل ولا یکون مسندا ولا مسندا الیه واما علی الفاعل فلانه لو
لوجب اقامة ذلک الاسم مقامه لان الکلام لا یتم بدون ذکر المسند والمسند الیه والفعل
مسند یرد ههنا ان صیرورته فضلة بمجموع الفعل والفاعل لا یقتضی کونه معمولا فلا یتم التقریب اجیب
بان العامل ما به یتقوم المعنی المقتضی وهو فی المفعول المفعولیة وهو کون الاسم فضلة بلا واسطة

والنکتة فی الموضعین بیان ضعف قول المصنف علی ظن الشیخ ١٢ منه

حرف فباثبات كونه فضلة يثبت المفعولية فيتم التقريب **قوله** اى فى لفظه دفع مايرد من ان المتقرر
فيما سبق ان المجرور مفعول بواسطة حرف الجر والعامل فيه الفعل ويعلم من هذا المقام ان العامل
فيه حرف الجر فيلزم التدافع حاصل الدفع ان التدافع معدوم لان عاملية الفعل المعلوم مما سبق
فى محل المجرور وعاملية حرف الجر المعلوم من هذا المقام فى لفظ المجرور **قوله** هذا اى كون الحرف
الجار عاملا فى لفظ المجرور **قوله** وجاز اعمال الخ دفع استبعاد كون المقدر عاملا **قوله** لوقوع
المضاف الخ يعنى ان المضاف اذا وقع موقع حرف الجر المقدر فيكون ملفوظا بالنظر اليه فلا استبعاد
فى كونه عاملا كما ان نصب المضارع بان المقدرة ضعيف كما تقرر واذا وقعت فاء السببية او واو
الجمع موقعها جاز النصب بها مطردا **قوله** ولذا يكتب آه يعنى ان المتقرر فيما بين القوم ان المضاف
يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف اليه المعرفة والنكرة الاول من الاول والثانى من الثانى وهذا
يدل على ان حرف الجر المقدرة صارت نسيا منسيا لانها لو لم تكن نسيا منسيا لم يكتب ذينك الامرين من
ذلك المضاف اليه كما فى صورة الاظهار واذا كانت نسيا منسيا فكيف تكون عاملة والله اعلم **قوله**
المذكور الخ دفع مايرد من ان الفاء من حروف العطف للجمع مع الترتيب بلا مهلة فيستفاد منها الترتيب
بين كون العامل معرفا وما به يتقوم الخ وكون المفرد المنصرف والجمع الخ وسخافة هذا مما لا يخفى بيان
الدفع ان هذا الفاء بيانية اقسام انواع الاعراب فى جملة تلك الاقسام وتفصيلها لان لكل من انواع الاعراب
اقساما مثلا للرفع الضمة والواو والالف ولكل من تلك الاقسام المجملة مثلا للضمة المفرد المنصرف
والجمع المكسر المنصرف والجمع مع الترتيب بلا مهلة يتحقق بين المبين والمبين فيصح ايراد الفاء بينهما
لكن بقى شئ وهو انه على هذا يكون هذا الكلام معطوفا على قول المصنف وانواعه رفع الخ لان
الفاء البيانية والتفصيلية لعطف المبين والمفصل على المجمل كما يعلم من المغنى فلو لم يفصل بين
ذينك الكلامين بقوله العامل ما به يتقوم الخ لكان احسن الا ان يقال انه على هذا لوقع التشويش
فى بيان استيعاب العلل للاختلاف الذى هو من جملة المقاصد كما سبق لان هذا البيان طويل الذيل والله
اعلم **قوله** اقسام للرفع ثلثة الضمة فى المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف والواو فى الاسماء الستة
والالف فى المثنى وللنصب اربعة الفتحة فى المنصرف والجمع المكسر المنصرف والكسرة فى الجمع المؤنث
السالم والالف فى الاسماء الستة والياء فى المثنى والجمع وللجر ثلثة الكسرة فى المفرد المنصرف والجمع
المكسر المنصرف والفتحة فى غير المنصرف والياء فى الاسماء الستة والمثنى والجمع **قوله** والا وان تاملت
فى الحاشية السابقة ظهرت لك الاعلة **قال الشارح** قدس سره الذى لم يكن الخ دفع مايرد ههنا
من انه لو نظر الى الكلام السابق للمصنف من تعريف الكلمة لكان المراد من المفرد المذكور ههنا بقرينته
ما لا يكون مركبا ولو نظر الى الكلام اللاحق الواقع فى المنادى بحث او بحث القير لكان المراد من المفرد ما

بيان الكلام البتى ١٢ منه

يقابل المضاف او مايقابل الجملة الاول بالنظر الى الاول والثانى بالنظر الى الثانى وكل من هذه المرادات لا يصح ههنا لان كلا من المثنى والمجموع مثلا مفرد بهذه المعانى عند جماعة كما سبق مع انه ليس بمعرب بالحركة بيان الدفع ان للمفرد معنى آخر ايضا وهو ما لا يكون مثنى ولا مجموعا والمراد ههنا هذا المعنى ولله در المصنف حيث اتى بمعانى المفرد كلها فى مواضع متركنا به **قوله** المفرد الخ دفع ما يتوهم من انه لا معنى للمفرد الا ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فما الاحتياج الى تفسير الشارح والدفع غنى عن البيان **قوله** ما يقابل المركب الاول فى تعريف الكلمة والثانى فى بحث التمييز والثالث فى بحث المنادى كما لا يخفى على من رأى عبارة الكافية ولو اخر الفاضل المحشى الثانى وقدم الثالث لكان اوفق بعبارة المصنف **قوله** والمراد ههنا الخ دفع ما يتوهم من ان المفرد اذا جاء بالمعانى الاربعة فيكون استعماله مخلا بالفهم فلا يناسب للمصنف ايراده بيان الدفع ان الاخلال عند وجود عدم قرينة ارادة المعنى المعين والقرينة على تلك الارادة وهى المقابلة ههنا موجودة فلا اخلال **قوله** ان قيل الخ حاصل هذا الاعتراض ان المفرد اذا اريد به ما لا يكون مثنى ولا مجموعا فيشمل الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع فيجب ان يقيد بقيد غير الاسماء الستة وغير ما الحق بالمثنى والمجموع لانهما معربان بالحروف فاذا لم يقيد كان حكم المصنف باطلا أجيب بان المراد بالمفرد المفرد من كل وجه والصورتان المنقوض بهما لا منبائهما عن التعدد ليستا بمفردتين من كل وجه والله اعلم **قوله** فلا يجاب الخ حاصل الجواب الاول ان قول المصنف فالمفرد المنصرف الخ قضية مهملة وهى فى قوة الجزئية كما تقرر فلا يضر خروج بعض افراد موضوعها عن محمولها والسر فى عدم الضرر ان الحكم لا يكون على ذلك البعض بل على البعض الآخر وحاصل الجواب الثانى المشار اليه بقوله او ان الاسماء الخ ان قول المصنف الخ قضية كلية كما هو الظاهر ولا يضر خروج الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والمجموع من الحكم المذكور للمفرد لان شمول الحكم لجميع افراد الموضوع الذى هو من مقتضى القضية الكلية موجود فيهما لان الاسماء الستة فى حال عدم الاضافة وكذا بعض ما الحق بالمثنى وهو كلا فى حال الاضافة الى المظهر معربان بالحركة لكن فى الاول لفظى وفى الثانى تقديرى وان اختلج فى بالك ان الحكم المذكور للمفرد لا يشملهما فى غير تينك الصورتين فكيف يصح كون قول المصنف ذلك قضية كلية فاز له بان مقتضى كلية القضية الشمول لجميع افراد الموضوع مطلقا اى سواء كان فى كل الاوقات او بعضها لا الشمول فى كل الاوقات والله اعلم **قوله** وبعض ما الحق الخ انما قال بعض ما الحق لان البعض الآخر منه وهو اثنان واثنتان وثنتان وجميع ما الحق بالجمع وهو اولو وعشرون واخواتها خارجة عن الحكم قطعا ففى هذه العبارة اشارة الى تزييف هذا الجواب **قوله** لان مقام الخ تعليل النفى يعنى ان التوجيهين المذكورين وان كان صحيحين بالنظر الى نفس عبارة المصنف لكن النظر الى المقام

ضبط اقسام انواع الاعراب فی محالها یابی عن ذینک التوجیهین لان الظاهر علی هذا مساوات الحکم للموضوع
وللمساوات ینافی الاهمال وعدم الشمول فی بعض الاوقات والله اعلم **قوله** مع ان ذکره آه اشارة
الی تزییف الجواب الثانی وحاصله ان غیر المنصرف فی حال الاضافة والتعریف باللام اعرابه کاعراب
المفرد المنصرف کما لا یخفی واذا لم یکن مقتضی الکلیة شمول الحکم لافراد الموضوع فی جمیع الاوقات یکون
قید المنصرف لاخراج غیر المنصرف الذی لا یکون مضافا ولا معرفا باللام لا لاخراج غیر المنصرف
المطلق لانه قد یکون معربا باعراب المفرد المنصرف کما اذا کان مضافا ومعرفا باللام والتکلم المتبادر
ان قید المنصرف لاخراج غیر المنصرف المطلق اعترض بعض المشتغلین بقراءة حاشیة الفاضل
المحشی لدی علی بان ای محذور فی کون قید الانصراف لاخراج بعض اقسام غیر المنصرف بل المحذور
فی کون قید الانصراف لاخراج الغیر المنصرف المطلق لانه یفهم من العبارة علی هذا ان غیر المنصرف
المطلق لا یکون معربا باعراب المفرد المنصرف والامر لیس کذلک لانه وقت کونه مضافا ومعرفا باللام
معرب کاعراب المفرد المنصرف کما لا یخفی فلا یصح العلاوة فقلت بعون الله تعالی وتوفیقه ان
صحة تلک العلاوة بالنظر الی ظاهر عبارة المصنف کما یشعر علیه قول الفاضل المحشی کما هو الظاهر
ولا شک ان الظاهر من عبارة المصنف ان قید المنصرف لاخراج غیر المنصرف المطلق لا بالنظر الی نفس
الامر لان قید الانصراف بالنظر الی نفس الامر لاخراج بعض اقسام غیر المنصرف وهو ما لا یکون مضافا
ولا معرفا باللام وان اختلج بالبال ان البعض الغیر المخرج من اقسام غیر المنصرف لا یطلق علیه المنصرف
فکیف لا یکون قید المنصرف مخرجا لذلک البعض فاذله بان المراد من المنصرف ههنا ما هو منصرف
حکما او ما لا یکون فیه علتان الخ والمنصرف بهذا المعنی یصدق علی ذلک البعض والله اعلم **قوله**
بل یجاب الخ حاصل هذا الجواب ان موضوع قول المصنف فالمفرد الخ وهو المفرد وان کان شاملا
للاسماء الستة وما الحق بالمثنی والمجموع فلا بد من قید یخرجها لعدم شمول الحکم لها لکن ذکر حکمها
فیما بعد ینادی باعلی نداء علی ان المراد بالمفرد ما سواها علی طریقة التخصیص او النسخ والله اعلم **قوله**
ان قیل الخ ردّ الجواب للمصنف بقوله بل یجاب بانه اذا اکتفی عن القید المخرج للاسماء الستة وما
الحق بالمثنی والمجموع بذکر حکمها فیما بعد فلم یورد المص القید المخرج لها فلم لم یکتف بذکر حکم غیر
المنصرف فیما بعد بان ترک قید الانصراف المخرج لغیر المنصرف فتم ان الاختصار المطلوب للمصنف
فی هذا الطریق **قوله** اجیب الخ حاصل الجواب ان غیر المنصرف کثیر الافراد بالنظر الی الاسماء
الستة وما الحق بالمثنی والمجموع کما هو الظاهر فلو اکتفی فی الاحتراز عنه بذکر حکمه فیما بعد لوقع
الغلط والتشویش فی الکلام الکثیر بخلاف ما لو اکتفی فی الاحتراز عن الاسماء الستة وما الحق بالمثنی
والمجموع بذکر حکمهما فیما بعد لان هذا الاکتفاء موجب لوقوع الغلط والتشویش فی الکلام القلیل

یعنی بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب والکسرة حالة الجر ۱۲ منه

وبينهما من التفاوت ما لا يخفى **قوله** مع ان الخ علاوة في الرد وتقريرها ان مطلوب المصنف الاختصار في العبارة فلاجل هذا اكتفى في الاحتراز عن الأمر القليل وهو الاسماء الستة وما الحق بالمثنى والجمع بذكر حكمه في اللاحق ولو لم يكن مطلوبه الاختصار لكان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لذلك الامر ايضا **قوله** والمالم يقل الخ دفع ما يرد من ان قيد الانصراف لما كان مرادا في المحلين فلم لم يقل فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان مع ان حصول الاختصار الذي هو مطلوب المصنف في هذا الطريق والدفع عن هذا الايراد بوجوه ثلثة لكن كلها مخدوشة كما ستعلم بيانها الاول ان مطلوب المصنف في هذا المقام ذكر اجملة اقسام انواع الاعراب باسماء مختصة بها يعني لا يشترك معها فيها غيرها وهذا المطلوب يحصل بالقول المذكور ولا يحصل بالقول المتروك اقول وبالله التوفيق ان الاشتراك في كل اجزاء الاسم مفقود في العبارتين وفي جزئه الذي هو الانصراف موجود فيهما فالفرق ليس بفرق والله اعلم وبيان الثاني انه لو قال المصنف فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان يلزم الفصل بين الصفة وهو قوله منصرف فان موصوفه وهو مجموع المفرد والجمع بما ليس بصفة لذلك الموصوف وهو المكسر لانه صفة الجمع وحده والفصل بين الموصوف والصفة بما ليس بصفة من القبائح قال الفاضل المدقق وفيه ان المنصرف فان يجوز ان يكون صفة لمجموع المفرد والجمع المكسر فحينئذ يكون المكسر من تتمة الموصوف انتهى اقول وبالله التوفيق لما كان المكسر صفة لجزء الموصوف فلم يكن اجنبيا عنه من كل الوجه فلم لا يجوز ان يكون هذا الفصل غير قبيح وبيان الثالث انه لو قال فالمفرد والجمع المكسر المنصرف فان لتوهم ان واحدا من المفرد والجمع غير منصرف لكن المصنف عبر عنه بالمنصرف لاجل تغليبه على ذلك وهذا غير مراد بخلاف ما قاله فانه صريح في ان قيد الانصراف مراد فيهما فيوافق المراد قال مولانا عبد الحكيم في بيان توهم التغليب حاصله ان توهم التغليب موجود في القول المذكور بان يقال عبر عن المفرد المنقسم الى المنصرف وغير المنصرف وكذا عن الجمع المنقسم اليهما بالمنصرف تغليبا فاحفظ هذا التقرير لانه غير موجود في غير هذا التحرير **قوله** نوع تلقيب انما زاد لفظ النوع لان التلقيب الحقيقي لا يتصور بدون ذكر اللقب الحقيقي وهو معلوم الانتفاء ههنا **قوله** وهو بعيد جدا الغرض من هذا الكلام تزييف الوجه الثالث بان هذا الوجه لا يرجح القول المذكور على القول المتروك لانه ان نظر الى مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف في حكم الاعراب فلا يجيء لتوهم التغليب مجال كما هو الظاهر على من له ذهن مستقيم وان لم ينظر الى مقام الفرق فكما في المتروك توهم التغليب فكذا في المذكور توهم المشاكلة يعني ان الانصراف في المفرد او الجمع غير مراد وفي احدهما مراد لكن المصنف قال به فيهما للمشاكلة والله اعلم **قوله** فيكون الخ يعني ان الضمير في ساءت راجع الى النار وهي غير صالحة لكونها مرتفقا لان الارتفاق عبارة عن نصب المرفق تحت الخد للاستراحة وانتفاء الاستراحة في النار

ای بالنسبة الى بقية المنصرف. منه

او كما ان اللازم عليه التصريح بالقيد المخرج لذلك الامر ايضا وهو غير المنصرف. ١٢ منه

معلوم لكن الله تعالى ذكر الارتفاق للمشاكلة قوله وحسنت مرتفقا **قوله** الا انه الخ تعريض على الشارح لكن في عنوان يعلم منه ان تفسير الشارح له وجه ايضا اما بيان التعريض فهو ان تفسير الشارح الجمع المكسر غير جامع ومانع اما الاول فلخروج فلك عنه لان بناء الواحد فيه سالم لان واحده ليس الا هو واما الثاني فلانه يدخل فيه سنون وثبون وضربات لان بناء الواحد فيها ليس بسالم كما اشتهر واما بيان وجه كلام الشارح فهو ان المراد من عدم السلامة عدم السلامة في حال الجمعية واعم من ان يكون حقيقة او تقديرا ولا شك في تحقق عدم السلامة تقديرا في فلك كما اشتهر فيما بين القوم من ان ضمته ان اعتبرت مثل ضمة اسد كان جميعا وان اعتبرت مثل ضمة قفل كان مفردا وعدم عدم السلامة في سنين وثبين وضربات لان التغيرات الواقعة فيها ليس في حال الجمعية بل بعدها قال الفاضل المدقق في وجه خروج سنين وثبين وضربات عن تفسير الشارح اما الاول فلان كون بناء الواحد فيه سالما ملزوم لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء فذكر الملزوم واراد اللازم انتهى اقول وبالله التوفيق ان المذكور في تفسير الشارح عدم سلامة بناء الواحد وملزوميته لكون آخر واحده ملحوقا للواو والنون او الالف والتاء ممنوع لا سلامة بناء الواحد وبالجملة ان المذكور غير ملزوم والملزوم غير مذكور فهما اعلم **قوله** لخفتها يعني ان الاعراب علامة فالاحق في العلامة ان يكون اخف والحركة خفيفة بالنظر الى الحروف فالحركة يكون اصلا في كونها علامة فيكون اصلا في كونها اعرابا لكن بقي وجه طلب الاخفية الخفة في العلامة ولعله ان العلامة لما كانت مقصودة لاجل ما هي علامة له لا لاجل نفسها فالاحق فيها ان تكون خفيفة **قوله** ولانها ابعاض يعني ان الحركات اجزاء ومقومات الحروف وهي متقومة بها والمتقوم يكون اصلا بالنظر الى المتقوم فالحركة تكون اصلا بالنظر الى الحروف **قوله** وفيه الخ رد على الوجه الثاني المقول لاصالة الاعراب بالحركة بالنظر الى الاعراب بالحروف وحاصله ان المراد بالبعضية اما البعضية الحقيقية او اعم من ان تكون حقيقية او وهمية فان كان الاول فبعد تسليمه يقتضي الاصالة بالنظر الى الذات لا في كونها علامة وان كان الثاني فلا نسلم ان البعضية الوهمية يقتضي الاصالة اقول وبالله التوفيق انه لو قال الفاضل المحشي في دفع ذلك الوجه وفيه ان البعضية اعم من ان تكون حقيقية او وهمية يقتضي الاصالة بحسب الذات لا بكونها علامة لكان اولى لان الابعاض ايضا يقتضي الاصالة بالنظر الى الذات لكن بحسب التوهم لا بحسب الواقع ويمكن ان يجاب بان الاصالة اذا ثبت في شيء من جهة فالمظنون فيه اثبات الاصالة من جهة اخرى ايضا ما لم يوجد مانع ووجوده ههنا غير ظاهر للناظر خطابي فلم يكتف بهذا القدر فافهم ولا تسرع بالرد والقبول لان هذا اليسير من

الهامش:

ف لانه عبر عنه بصيغة اسم التفضيل ١٢ منه

ف الاول جمع سنة بفتح السين والثاني جمع ثبة بضم الثاء و الثالث جمع ضربة بسكون الراء ١٢ منه

ف لان يقال نظر الفاضل المدقق الى ما هو متبادر الى الجمع ١٢ منه

ف اي حقيقة ١٢ منه

اعمال القول **قوله** قال قدس سره غرضه لفاضل المحشي من نقل كلام الحاشية توضيحه **قوله**
هذا التركيب الخ هذه العبارة اشارة الى سوال وجواب اما السوال فهو ان في هذا التركيب يلزم
عطف الاسمين على معمولى عاملين مختلفين لعاطف واحد ويجوز جوازه هنا وهذا من المستحيلات
فكيف يصح عبارة المصنف واما الجواب فهو ان استحالة ذلك العطف مطلقا يعني ان المجرور سواء
كان مقدما او لا ليس مما ذهب اليها المصنف بل ذهب الى استحالة ذلك العطف اذا لم يكن المجرور
مقدما والمجرور ههنا مقدم فيصح عبارته على مذهبه **قوله** وذلك الخ لما كان وجود العاملين
ههنا غير ظاهر لان المذكور ثمه احد العاملين اعني الباء احتياج كلام الحاشية الى بيانه وتوضيحه فقال
الفاضل المحشي في بيانه وذلك الخ **قوله** والعامل الخ فيكون المجرور مقدما **قوله** والعامل
فيه هو الاعراب الاحتمال الاول والثالث جاريان على الاحتمالات الثلثة في قول المصنف رفعا
ونصبا وجرا والاحتمال الثاني جار على الاحتمالين الظرفية والحالية في ذلك القول لان كفاية العامل
العامل المفهوم الملحوظ في ضمن ذلك الاحتمالين بخلاف المصدرية كما تقرر **قوله** والقرينة عليها
الخ دفع ما يرد من انه من اين يعلم الاعراب حتى يكون مقدرا فيكون عاملا والدفع غني عن البيان
قوله في الظرف المستقر قال الفاضل المدقق وهو قوله بالضمة وعامله كائنان الواقع خبرا عن المفرد
المنصرف والجمع المكسر المنصرف انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة الفاضل المحشي ينادي باعلى نداء
على ان الاعراب المقدر ليس بعامل في الظرف المستقر مع انه لو كان معنى عبارة المصنف اعرب
المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة حالة الرفع او حال كونهما مرفوعين او اعرابه رفع
يكون الاعراب المقدر عاملا في الظرف ايضا كما يحكم به من له ذهن سليم نعم لو كان معنى عبارة
المصنف فاعراب هذين القسمين كائن بالضمة فلم يكن الاعراب المقدر عاملا في الظرف الا ان
يقال ان عبارة الفاضل المحشي محمول على الظاهر من المقابلة بين عاملية الاعراب المقدر بصيغة المصدر
لا اعرب ان يكون في ذلك القالب وفي قالب الفعل وعاملية عامل الظرف ولا شك في تحقق المقابلة
بين هذين الامرين هذا ما سنح بخاطري والله اعلم بالصواب **قال** الشارح قدس سره اي محل
الرفع دفع ما يرد ههنا من ان نصب رفعا ونصبا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الظرفية او على الحالية او
على المصدرية وكلها لا يصح اما الاول فلان الظرف على قسمين زمان ومكان والرفع والنصب والجر
ليس بواحد منها كما هو الظاهر واما الثاني فلانه يقتضي الفاعل او المفعول والحمل على ذي الحال له
وكلا الامرين ههنا منتفيان اما الاول فلان للمفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر مبتدا و لا فاعل ولا مفعول
واما الثاني فلعدم صحة الحمل بين المفرد المنصرف والرفع وعديليه كما هو الظاهر وكذا بين الجمع المكسر
والرفع وعديليه واما الثالث فلان من شروط اشتمال معنى عامله عليه اشتماله على معناه

يعني ان قوله رفعا ونصبا وجرا سواء كان نصبها الا ظرفا او مصدرا فعاملية الاعراب المقدر لا في الظرف فيما صح عاملية الاعراب المقدر حيث يصح على التقديرين الاولين ولا يصح على الاخيرين لان عامل المفعول المطلق يكون ملفوظا ومعنى ١٢ منه

قوله المتعلق فتحاشيه المصدر اصله التعلق به الظرف ومعنى ما يكون من متعلقات المبتدا او متعلقات فلم يوجد الجملة ١٢ منه

وفقد انه ظاهر ههنا وحاصل الجواب ان الشقوق كلها صحيحة لكن عبارة المصنف ليست على ظاهرها
اما على الاول فيقدر المضاف وهو الحالة مثلا فيكون الرفع وكذا النصب والجر ظرفا باعتبار المضاف
واما على الثاني فيقدر اعرب او نحوه فيكون المفرد المنصرف وكذا ما عطف عليه مفعولا لما يعمل
عاملا له ويؤول الرفع بالمرفوع والنصب بالمنصوب والجر بالمجرور ليصح الحمل واما على الثالث فيقدر
اعرب في الاعراب فالتقدير اعرب المفرد المنصرف وكذا الجمع المكسر المنصرف بالضمة اعراب رفع والفتحة
اعراب نصب والكسرة اعراب جر فيكون الرفع مفعولا مطلقا باعتبار المضاف المقدر لاعرب
المقدر وكذا ما يليه **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل الحاشية بيان غرض الشارح منها
وهو الاشارة الى لحاظ معنى الاعراب ههنا **قوله** على معنى انه اعرب الخ الغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان النصب على الحالية او المصدرية لا يصح لان كلا منهما مقتض لوجود العامل وهو ههنا
غير موجود فبيان الدفع انه بقرينة المقام يقدر اعرب ههنا فيوجد العامل **قوله** مرفوعين اوّل
الرفع بالمرفوع ليصح الحمل على ذي حالة **قوله** اعراب رفع قدّر الاعراب لتحقق الاشتمال الذي
هو من شروط كون اللفظ مفعولا مطلقا **قوله** وقد اشار بقوله اما الاشارة الى ملاحظة
الاعراب في شق الحالية بقوله على معنى آه فظاهر حيث قيد به واما الاشارة الى ملاحظة الاعراب
في شق المصدرية فلان قوله او اعرب عطف على اعرب هذا فيكون تحت قوله على معنى ايضا لكن
بقي شيء وهو ان عبارة الحاشية على معنى الخ مقتض لحاظ الاعراب ههنا اعم من ان يكون في قالب
المصدر او قالب الفعل واعم من ان يكون مقدرا في نظم الكلام او لم يقدر كما قال الفاضل المحشي
بنفسه وهذا اللحاظ كاف في شق الحالية لا في شق المصدرية كما لا يخفى الا ان يقال ان مقتضى ما
ما قلت لكن يعلم التقدير في شق المصدرية من خارج هذا ما خطر ببالي والله اعلم **قوله** ولا يخفى
الخ اعتراض على الشارح بان عبارة المصنف على شق المصدرية وحدها يفيد من غير مقدمة خارجية
فيكون الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا بخلاف تلك العبارة على شق الحالية والظرفية لانه
لم ينظر اليها مقدمة خارجية وهي ان الملابسة ههنا ملابسة العام بالخاص لا يفيد ذلك
فالمناسب تقدير شق المصدرية على مقابليه والله اعلم **قوله** لا المصدرية يعني ان عبارة
المصنف على شق المصدرية يفيد الكون المذكور واما على شق الظرفية والحالية فلا يفيد واورد
مولانا عبد الحكيم لافادة شق المصدرية الكون المذكور وجها ورده عليه الفاضل المدقق فادرجه
عن نفسه لتلك الافادة وجها ان شئت الاطلاع على ذلك فارجع الى حاشيتيهما ولو تأملت فيهما
وجدت قلادة التقليد عن العنق لظهر لك ان الاحتمالات كلها متساوية الاقدام في افادة الكون
المذكور بعد المقدمة الخارجية وعدمها مع عدمها والله اعلم **قوله** اذا كان متلبسا قوله باسم

اي وفي شق المصدرية لانه في المضاف فيكون قد يقدر اعرابا للمفرد التقدير اعرابا والجمع المكسر المنصرف اعرابا بالرفع الذي هو الضمة وهو متلبس بالضمة ولا شك ان اعراب الرفع اعم من الضمة لوجوده في الواو مثلا ايضا فلو كان هذا التلبس تلبس العام بالخاص لاتحاد الرفع والضمة وهو فلا ١٢ منه

التوفيق انه يعلم من هذا ان لحاظ التلبس ضروری لکنه اعم من ان یکون تلبس العام بالخاص وغیره فان کان الاول فیفید کون الحرکات الثلث عین الرفع والنصب والجر وان کان غیره فلا یفید مع ان الاعراب لو قدر ههنا فی قالب الفعل فلا احتیاج الی لحاظ التلبس بل یکون قوله بالضمة متعلقا به وان قدر فی قالب المصدر فیکون لحاظ التلبس ونحوه محتاجا الیه لکن یفهم من العبارة علی هذا تلبس الاعراب حالة الرفع او حال مرفوعیة المفرد والجمع بالضمة لا تلبس الرفع الا ان یقال ان هذا القول من الفاضل المحشی مبنی علی تقدیر الاعراب فی قالب المصدر وعلی الاتحاد بین الاعراب والرفع بناء علی ان ذلک العام متحقق فی ضمن هذا الخاص کما اشار الیه بقوله الذی هو الرفع واسماعیل

قوله قدمه الخ فهم مایرد من ان الجمع المؤنث السالم کما انه معرب بالحرکتین کذلک غیر المنصرف معرب بالحرکتین مع ان حرکتی غیر المنصرف اخف من حرکتی ذلک الجمع کما لا یخفی فالمناسب تقدیم غیر المنصرف علی ذلک الجمع حاصل الدفع ان الامر کما قلت لکن ههنا وجوها اخر فلاجلها اخر المصنف ما فصله الاول ان المصنف بصدد بیان اعراب اقسام الاسم المعرب وغیر المنصرف لاجل المشابهة بالفعل فی الفرعیتین کما تقرر منحط عن درجتها فلذا اخر وفیه ان هذا الوجه یقتضی تأخر ذکر غیر المنصرف عن کل الاقسام مع انه قدم علی البعض کما تری الا ان یقال من جهة کونه معربا بالحرکة قدم علی ما هو معرب بالحروف والثانی ان الاصل فی باب الاعراب ما هو معرب بالحرکات الثلث مع التنوین فی الاحوال الثلث ومخالفة غیر المنصرف معه اکثر من مخالفة الجمع المؤنث السالم کما ذکر الفاضل المحشی بنفسه فیکون ذلک منحطا فی الدرجة من هذا فلذا اخر عنه والثالث ان فی الجمع السالم ارتباط المقابلة والملابسة کلیهما مع القسمین الاولین لا بالنظر الی الجزء الاول من الاول والجزء الثانی من الثانی والثانی باعتبار الجزء الاول من الثانی بخلاف غیر المنصرف فانه فیه ارتباط المقابلة فقط مع القسمین الاولین باعتبار الجزئین الثانیین ومنها تقدیم الجمع مقابل بالفرد وغیر المنصرف مقابل بالمنصرف والمفرد مقدم علی المنصرف اعلم ان الوجوهات الثلث الاول من قبیل قعدت عن الحرب جبنا والوجه الرابع من قبیل ضربته تأدیبا واما وجه تقدیم المفرد المنصرف والجمع المکسر المنصرف علی کل الاقسام فکونهما معربا بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث ولعل لاجل الظهور ترک فاحفظ هذا التحقیق لا یستعمله لا تجد فی غیر هذا التعلیق **قوله** بخلاف جمع المؤنث فانه لم یترک فیه التنوین وان ترک فیه احدی الحرکات وفیه ان تنوین الاصل هو تنوین التمکن کما انه متروک فی غیر المنصرف فکذلک متروک فی الجمع المؤنث السالم لان التنوین فیه لیس تنوین التمکن کما تقرر فلا یفید هذا الوجه ترجیح الجمع المؤنث السالم علی غیر المنصرف الا ان یقال ان تنوین الجمع مشابه بتنوین الاصل

یمکن ان یقال ان تعلق قوله بالضمة بالاعراب المقدر فی قالب الفعل لا ینافی لحاظ التلبس کما لا یخفی فیکون محوجا والله اعلم ١٢ منه

فی الصورة وان اختلفا فی الصفة **قوله** باعتبار الجزأ الاول متعلق بمقابل ومناسب علی
الشارح **قوله** باعتبار الجزأ الثانی ای الواقع فی غیر الموضع الاول اقول وبالله التوفیق انه
قوله باعتبار الجزأ الثانی لوکان قید الثانی ویکون المقابلة بین تمام جمع المؤنث السالم وبالجزأ
الثانی الجمع المکسر لکان لعبارة الفاضل المحشی ایضا وجه **قوله** قال قدس سره لعل غرض
الفاضل المحشی من نقل الحاشیة دفع مایرد علیها کما سیأتی فانتظر **قوله** السالم قوله الخ
دفع مایرد من ان السالم صفة المؤنث کما هو الظاهر وهو خلاف مصطلح النحاة حیث
وصفوا الجمع بالمکسر والسالم لاغیره بهما والدفع غنی عن البیان **قوله** حتی یکون المعنی و
من اللفظ وان لم یوجب الخلل فیه لکن خلاف مصطلح النحاة **قوله** اذا جمع الخ انما قید به
لان عدم التغیر فی الاحوال کلها غیر مراد کما تری التغیر فی حال التصغیر وغیره ولیدخل فیه
مثل سنون وامثاله لان التغیر الواقع فیه لیس فی حال الجمعیة بل بعدها کما سبق لکن افهم من
الحاشیتین المشهورتین والله **قوله** وجاز توصیف الخ دفع مایرد ههنا من انه کیف صح توصیف
الجمع بالسالم مع انه معرب باللام والجمع مضاف الی المعرف باللام فیکون فی درجة التعریف
انقص عنه لان تعریفه من اجل الاکتساب عنه ونقصان الموصوف من الصفة من المستقبلات
عند النحاة لما تقرر ان الموصوف اخص او مساو وحاصل الدفع ان نقصان مرتبة المکتسب
من المکتسب عنه مذهب المبرد لا مذهب الجمهور وکلام الحاشیة مبنی علی مذهبهم لا علی
مذهبه واما علی مذهبه فمثل هذا المقام یحمل علی البدل والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره وهو ما یکون بالالف والتاء دفع مایرد علی المصنف من ان سجلات وعرفات معربة
بالضمة رفعا والکسرة جرا مع انهما لیسا من جمع المؤنث السالم اما الاول فلانتفاء جمعیته
للمؤنث لانه جمع سجل وهو مذکر واما الثانی فلانتفاء الجمعیة فیه لانه علم الجبل الذی علیه
وقوف الحاجین وان نحو سنین لیس بمعرب بالضمة حالة الرفع والکسرة حالة النصب والجر
کما هو الظاهر مع انه من جمع المؤنث السالم لانه جمع المؤنث سالم عن التغیر لان المراد من التغیر
التغیر حال الجمعیة کما سبق والتغیر فیها بعد الجمعیة وحاصل الدفع ان المراد من جمع المؤنث
السالم ما یکون بالالف والتاء فی اصطلاح النحاة وان کان الامر کما قال المعترض بحسب اللغة
فلا یلزم المحذور ان **قوله** سواء کان الخ دفع مایرد من ان مراد الشارح کون جمع المؤنث السالم
بالالف والتاء بعد کونه جمعا لمؤنث فیخرج سجلات وعرفات عن حکمه مع ان الامر لیس کذلک
والدفع غنی عن البیان **قوله** سجل علی وزن قمطر یعنی فربه **قوله** عرفات فانه کان فی الاصل
جمع عرفة ثم صار علما للجبل الذی علیه وقوف الحاجین **قوله** ولا یخفی الخ لعل الغرض من

اشارة الی الوجه الاخیر لان للوجود فیما نحن فیه ان سنین خارج عن جمع المؤنث السالم کما سیأتی فی قول الفاضل المحشی فیحصله یکون مضمرا ١٢ منه

هذه العبارة **قوله** من قال فى دفع الاعتراض الوارد على المصنف بان سنين جمع للمؤنث
السالم كما هو الظاهر مع انه معرب بالحروف بان فى العبارة تقدير مضاف والتقدير صيغة جمع
المؤنث السالم بالضمة ولا شك ان نحو سنين وان لم يكن جمعا للمؤنث سالم عن التغير كما علمت لكن صيغته
ليست صيغته جمع المؤنث السالم لانها ما تكون بالالف والتاء لا بالواو والنون بان تفسير الشارح
لجمع المؤنث السالم كاف فى دفع ذلك الاعتراض كما انه كاف فى دفع الاعتراضين الآخرين فلا
حاجة الى القول بالتقدير مع انه خلاف الاصل والله اعلم **قوله** بحسب العرف اى يكون
معنى جمع للمؤنث السالم فى عرف النحاة ما يكون بالالف والتاء وان كان معناه فى اللغة ما يكون
جمعا فى الحال لمؤنث سالم عن التغير اذا جمع **قوله** او بحسب عموم المجاز وهو عبارة عن ان يراد
من اللفظ معنى مجازى يكون المعنى الحقيقى فردا منه ويخطر ببالى ان بين المعنى الحقيقى لجمع المؤنث السالم
وهو ما يكون جمعا فى الحال لمؤنث سالم عن التغير اذا جمع والمعنى المراد ههنا عموم وخصوص من وجه
مادة الاجتماع مسلمات ومادة الافتراق من جانب المعنى الحقيقى سنين ومادة الافتراق من جانب
من جانب المعنى المراد سبعلات فان كان المراد من الفردية المأخوذ فى معنى عموم المجاز الفردية التى تشمل
الفردية الاخص من وجه فيصح لعبارة الفاضل المحشى وجه وان حمل على الظاهر من كون فرد الشئ اخص
مطلقا منه فلا يجئ له وجه هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** وهو صيغة الخ فيكون
التقدير صيغة الجمع المؤنث السالم **قوله** او معطوف الخ فيكون التقدير جمع المؤنث السالم وما كان
على صيغته بالضمة الخ **قوله** الى تقدير المضاف انما لم يقل او حذف معطوف لان الثانى هو حذف
المعطوف اعنى ما كان على صيغته يخرج الثانى فانه باطل لانه وان كان لا يتناوله هذا المعطوف لكن
يتناوله جمع المؤنث السالم كذا فى حاشية الفاضل المدقق **قال الشارح** قدس سره ولم يحترز
به اى بالسالم ويحتمل ان يرجع الضمير الى جمع المؤنث السالم وقدر الاسم المعرب فى العبارة حتى يكون
التقدير الاسم المعرب الذى هو جمع للمؤنث السالم بالضمة آه فلا يرد ان الاحتراز فرع الدخول ولا
شئ قبل الجمع المؤنث السالم حتى يدخل فيه كذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله **قال الشارح**
قدس سره فانه قد علم الخ اى المنصرف المذكور سابقا فانه قد علم انه معرب بالحركات الثلث
فالعلم مسند الى المكسر باعتبار حكمه لا اليه بنفسه واما المكسر الغير المنصرف فهو داخل فى غير
المنصرف فاندفع ما قيل الاحتراز ليس لانه علم وسيعلم بل لانه لا يشاركه فى هذا الحكم على
ان يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف كذا افاد مولانا جمال الدين **قوله** اى لغا خلى وطمعه دفع ما يرد
من ان غير المنصرف قد يكسر فى حالة الجر فكيف يعم غير المنصرف بالضمة والفتحة وحاصل الدفع
ان مراد المصنف ان غير المنصرف مع قطع النظر عن العوارض معرب بالضمة والفتحة وهذا

متعلق بالمرجع ١٢ منه

حينئذ لان انكسارة فى سالة العوارض و متعلق بقوله بحذف الواو بمعنى مع والتقدير اى اذا
خلى من العوارض ونزل مع طبعه فيكون من قبيل قوله تعالى انتهوا خيرا لكم **قال** الشارح فقد صرح
فاعراب هذه الاسماء آه يعلم من اكثر الحواشى المتعلقة بهذا المقام ان هذه العبارة من الشارح
لدفع ما يرد على المصنف بان المعلوم منه ان الحكم على الجزئيات وهو مع قطع النظر عن عدم
المناسبة يلغو بالنظر الى الواو وبالنظر الى قوله مضافة لاشتمال تلك الجزئيات عليهما وكونها
مضافة الى غير ياء المتكلم الاول للاول والثانى للثانى ويمتنع بالنظر الى الالف والياء لامتناع
وجودهما فى تلك الاسماء حال وجود الواو فيها كما هو الظاهر بان عبارة المصنف من قبيل ذكر
الجزئى وارادة الكلى يعنى ان مقصود المصنف الحكم على الاسماء الستة بلا لحاظ اشتمالها على الواو
واضافتها الى غير ياء المتكلم ولا شك فى صحة هذا الحكم وافادته ولو تاملت تامل الانصاف
لظهر لك ان هذه العبارة من الشارح لا يدفع ذلك الايراد لان الشارح اورد اسم الاشارة
فيكون اشارة الى الاسماء الستة المذكورة فى عبارة المصنف فيكون هذه العبارة من الشارح
مورد الاعتراض كعبارة المصنف بلا فرق نعم لو قال الشارح ههنا فاعراب الاسماء الستة لكان
المعلوم من الحواشى وجه هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا البياض والله اعلم فالاولى فى بيان
غرض الشارح من هذا التقدير بيان وجه حالية قول المصنف مضافة آه من اخوك آه والله
اعلم **قوله** اى لا بخصوصها دفع ما يرد من ان كلمة هذه اشارة الى الاسماء التى ذكرت فى
المتن وهى مشتملة على الواو والاضافة الى غير ياء المتكلم كما هو الظاهر فيلغو الحكم عليها بالواو
وكذا التقييد بقوله مضافة الى غير ياء المتكلم ويمتنع الحكم عليها بالالف والياء وحاصل الدفع
ان الامر كذلك لكن كثيرا ما يحكم على شخص ويراد منه الحكم على نوعه ومطلقه وههنا كذلك فههنا
حكم على شخص اخوك آه واريد النوع والمطلق اى الاسماء الستة فيكون معنى عبارة المصنف
اعراب الاسماء الستة بالواو ولا شك فى صحة هذا المعنى والله اعلم **قوله** قيل فى توجيهه
آه لما كان فى ذكر الخاص وارادة العام منه بعد وجه تلك الارادة لدفع ذلك الاستبعاد ولما
كان هذا الوجه غير مرضى للفاضل المحشى كما يعلم من قوله وفيه ما مر عنون بلفظ قيل **قوله**
وفيه ما مر اى فى بحث الكلام فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح فانه فى حكم هذا اللفظ **قوله**
او بالحركة التقديرية دفع ما يرد من ان المنقول عن سيبويه كون الاسماء الستة معربة بالحركات
التقديرية والمنقول عن الكوفيين كونها معربة بالحركات التى هى قبل حروف المد وما قاله المصنف
مخالف عن كليهما والمخالفة من السواد الاعظم من غير الباعث فى قوة الخطاء وحاصل الدفع
ان الباعث ههنا موجود وهو العدول الى ما هو خلاف الاصل فى ذينك القولين وهى

التقدير فى الاول ولزوم الاعراب فى الوسط فى الثانى فلاجل ذلك ابا عنهما الف المستقر عن كليهما والله اعلم **قوله** للزوم الخ نشر على غير ترتيب اللف **قوله** مع الغنى متعلق باللزوم والعدول على سبيل التنازع **قوله** اى ما يصغر منها دفع ما يتوهم من ان اضافة صيغة المصغرات الى ضمير الاسماء الستة للاستغراق فيفيد ان كل واحد منها يصغر والامر ليس كذلك لان ذو لا يصغر كما تقرر فى مقره وحاصل الدفع ان الاضافة للجنس هو يتحقق بتحقق فرد ما فلا يضر عدم تصغير ذو واذا كان التصغير موجودا فى بعض الاسماء الستة والله اعلم **قوله** عينه ولامه الضميران عائدان الى ما يصغر فلا يرد ان اللائق ان يقول عينها ولامها لان الضمير راجع الى المصغرات وذهب القاصر عليكم على ان ذكر عينه استطرادى لا دخل له فى المقصود وهو تحريك اللام فى مصغرات الاسماء الستة **قوله** ليتم وزن الخ اعلم ان العلة الاصلية فى تحريك العين واللام فى المصغر الاحتراز عن التقاء الساكنين لان من اللازم الياء الساكنة فيما بين العين واللام من صيغته والله اعلم **قوله** يجب سكونه والسكون والحركة لا يجتمعان فى حرف واحد فلا يمكن جعل المصغر منها معربا بالحروف **قوله** لتشابه الحركة الاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل السكون والحاصل ان الاصل فى الاعراب الاعراب بالحركة كما تقرر فلو كان فى مادة بالحروف لاجل جهة فيجب ان يكون ذلك الحرف مشابها الحركة والحرف المشابه بالحركة ليس الا الحرف الساكن لانهما خفيفان الحرف الساكن بالنظر الى المتحرك والحركة بالنظر الى الحرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وانما لم يصرح الخ دفع لما يعود من ان اعراب الاسماء الستة اذا لم يكن بالواو والالف والياء مطلقا بل حال كونها مكبرة وموحدة فلم لم يصرح المصنف بهذين القيدين بان يقول اخوك الى آخر الاسماء الستة مكبرة وموحدة بالواو والالف والياء وحاصل الدفع ان المصنف اكتفى عن ذكر ذينك القيدين بالمثال حيث اوردها فيه مكبرة وموحدة ويختلج بالبال ان المصنف لو قال الاسماء الستة بالواو والالف والياء مثل جاءنى اخوك ورايت اخاك ومررت باخيك وهكذا لكان لما قاله الشارح وجه واما على ما قاله المصنف فليس لقول الشارح وجه لانتفاء الامثلة كما هو الظاهر الا ان يقال ليس المراد من الامثلة ما كانت معنونة بعنوان المثال بل ما كانت صالحة للتمثيل والله اعلم وان اختلج فى قلبك انه لم لم يذكر المصنف الاسماء الستة مقطوعة عن الاضافة ولم لم يقل الاسماء الستة المكبرة الموحدة المضافة الى غير ياء المتكلم فان له بانه لو ذكرها مقطوعة عن الاضافة لتوهم استعمال ذو غير مضاف وهو خلاف المنقول ولو قال الاسماء لخلت العبارة عن فائدة اشتمالها بالمثال وان كان فى حال الرفع وعن فائدة هذا بيان المستعمل لاعراب فم بالواو

قوله فيجب السكون فى بعض الحال لاعرابها ١٢ منه

قوله يرد عليه ان الاضافة لازمة فى ذو وحينئذ لا يتوهم منه وما هو عند الارادة نفسه فلا توهم كما هو هذا قول المصنف فى بحث المجرورات وذو لا يضاف الى مضمر ١٢ منه

والالف والياء لانه لايهتدى اليه بنفسه كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره و
مضافة عطف على قوله موحدة وهذا التقييد بالنظر الى ذو للتحقيق وبالنظر الى البواقى للاحتراز
كما لا يخفى **قوله** فيه تغيير النظم الخ تعريض على الشارح بان فى كلامه تغير نظم المتن وهو ليس
من داب الشارح والمراد من النظم النظم الذى وجد فى اكثر النسخ لاحتمال وجدان نسخة فيها
تقدم قوله مضافة عن قوله بالواو عند الشارح فنقلها كما فى حاشية مولانا عصام الدين **قوله**
وذلك آه اشارة الى الجواب عن التعريض المذكور بان تغيير نظم المتن من الشارح لاجل علة
ليس بعزيز لانه واقع فى كلام الشارحين كما لا يخفى على من يطالع كتبهم والعلة ههنا موجودة
وهى ان قول المصنف مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو معد ود من جملة العامل
المعنوى عند الجمهور وتقديم الحال على العامل المعنوى من المستحيلات عند سيبويه
فلاجل تلك العلة قدم الشارح الظرف الذى اخره المصنف ليصح عبارته والله اعلم
قوله فى الظرف بان يكون قوله بالواو متعلقة بكاينة وينتقل الضمير بعد حذفها الى ذلك
القول **قوله** وحينئذ يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة توجيه عبارة المتن بان عبارته محمولة
على التقديم الذى هو من سهو الناسخين والتاخير الذى هو ايضا بطريق السهو والغفلة فيكون
هذا القول جملة معترضة بين الجمل المذكورة وتفريعه بقوله فلذا لقدمه ما اخره ومن هذا لمن
مضافة ما فى الحاشيتين من ان التقديم فى المتن لرعاية اتصال القيود لان التقديم اذا كان ممتنعا
فكيف يصح لتلك الرعاية والله اعلم **قوله** التقديم والتاخير اى التقديم والتاخير بطريق السهو
والغفلة **قوله** فلذا اى لاجل ان قوله مضافة حال من المستتر فى الظرف الذى هو من جملة
العامل المعنوى وتقديم الحال على العامل المعنوى ممتنع قدم قوله بالواو على قوله مضافة
قوله اولان الممازج آه اشارة الى الجواب الآخر عن التعريض المذكور على تقدير تسليم جواز
تقديم الحال على العامل المعنوى الذى هو الظرف وحاصله ان عبارة المصنف وان كان صحيحة
لكن للممازج تغيير النظم لنكتة كالعناية او حسن الموقع او موافقة الاسلوب وكل منها موجودة هنا
اما الاول فلان العناية بذكر محال الاعراب واقسامه اكثر من عناية بيان شروطها فى مقام بيان محال
الاعراب واقسامه واما الثانى فان حسن الموقع يقتضى ذكر شرط الاعراب معا واما الثالث
فان موافقة الاسلوب السابق يقتضى كون الجزء متصلا بالمبتدأ **قوله** ولا يخفى الخ لعل
الغرض من هذه العبارة الرد على الجواب الاول للتعريض المذكور بانه لا حاجة الى حمل كلام
المصنف على التقديم والتاخير لانه يحتمل ان يكون قوله مضافة حالا من معمول الاعراب المتقدم
من المقام او المقدر فى نظم الكلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولم يكتف الخ اشارة

قوله الظاهر فيه وفى نظائره فتدبر

قوله ويمكن ان يجاب عن التعريض بان التقديم لاجل الغفلة عن الاشتمال لكمال الترتيب كما حققه فى القيود وكذا مولانا عصام الدين فى حاشيته منه

قوله واما الجواب الاول فخلاصته على التسليم فقبل الشارح لانه اما لاجل ان نظم المتن قوله مضافة تقديم موجب بقوله بالواو على سهو الناسخين للمتن واما لاجل النكات المذكورة على تقدير امتناع الاول ... تقديم الحال على العامل المعنوى الذى هو الظرف كما هو مذهب سيبويه والثانى على تقدير جواز ذلك كما هو مذهب الاخفش منه

قوله ولم يكتف ... اى الاول ...

الى دفع مايرد من ان المصنف اذ اكتفى عن قيد المكبرية وللوحدية بذكر المثال فلم لم يكتف عن قيد الاضافة الى غير ياء المتكلم به ايضا وحاصل الدفع ان المصنف لو اكتفى عنه به لا يهما التوهم لا ختصاص اعراب الاسماء الستة بالواو والالف والياء بحال اضافتها الى ضمير المخاطب المذكر الواحد او المؤنث الواحد او لفظ مثل المال لانها المذكور في المثال وهذا التوهم غير مطابق لما في نفس الامر كما لا يخفى قوله تفصيله الخ اشارة الى دفع مايرد من ان المذكور في المتن كما هو مشتمل على خصوصية المضاف اليه فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ياء المتكلم فلم لا يجوز ان يفهم منه الثاني فيصح الاكتفاء من هذا القيد بالمثال ايضا وحاصل الدفع ان المذكور كما هو مشتمل على عدم تلك الاضافة فكذلك مشتمل على عدم الاضافة الى ضمير الغايب والمتكلم واسم الظاهر فقصد العدم الاول من المثال في غاية الخفاء والله اعلم قوله خصوصية المضاف اليه يعلم من الحاشيتين تفسيرة بضمير المخاطب المذكر الواحد وهو مخالف لما هو الظاهر لان الحم مضاف الى ضمير المخاطب المؤنث وذو مضاف الى لفظ المال والله اعلم قوله وليس لاحتراز الخ اشارة الى الفرق يعني ان بين المكبرية والمصغرية وكذا بين الموحدية والمثنية والمجموعية علاقة التضاد والانتقال من الضد الى نفي ما يضاده في غاية القرب قوله ولان الحرف الخ اقول وبالله التوفيق ان هذا الدليل من الفاضل المحشي يفيد ما افاده قول الشارح لانها لما جعل الى قوله وانما اختارها الخ يعني ان هذين الدليلين كليهما لا يفيد المدعى بدون ليحاد المقدمات الاتية في كلام الشارح ويحتمل الكلام ان كليهما ليسا بدليلين مستقلين لاثبات المدعى بل هما جزآه ومن هذا يعلم سخافة ما في حاشية مولانا عبد الرحمن ان شئت الاطلاع عليها فارجع اليه قوله كحركتين او اكثر هذا الترديد مبني على ان حصول المدات باشباع الحركات الثلث والاشباع يحتمل ان يكون مقدار حركتين او اكثر قوله ان يستبد المثنى اي يستقل في دفع الكراهة اذ فيه يلزم مزية الفرع على الاصل قال الشارح قدس سره لمشابهتها المثنى الخ يرد ههنا ان الانباء عن التعدد في المثنى غير الانباء في الاسماء الستة لان طرفي التعدد في المثنى جزئي المعنى بخلافهما في الاسماء الستة لان معناها واحد ووجه الشبه لا بد ان يكون مشتركا والجواب ان وجه الشبه هو الانباء عن التعدد سواء كان طرفاه جزئي المعنى او يكون المعنى احد الطرفين الاول في المثنى والثاني في الاسماء الستة فان قلت لما كان اعراب تلك الاسماء لشبه المثنى وجب ان لا يستوي في الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى في الاعراب بالحروف لكنها استوت في الحروف الثلث بناء على اصالتها ذاتا لكونها مفردة ولذلك قدمها على المثنى ثم قوله بالواو والالف والياء محمول على الاسماء

له الاول فيما سوى علم وفوق الثاني في العلم والثالث في المشتق ذو ١٢ منه

لانه اعرابها بالواو والالف والياء سواء كانت مضافة الى ضمير المخاطب او الى ضمير الغائب او الى ضمير المتكلم او الى اسم الظاهر ١٢ منه

عه وهو كون بعض الاسماء معربة بالحروف ١٢ منه

العام وهو قضية موجبة فمفهومها ارتفاع النفي ورفع جانب السلب فيكون معناه ان اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بطريق الوجوب فيتناول الوجوب كما فى ابوك واخوك وذو مال والجواز كما فى فوك وهنوك وحموك كذا فى حاشية مولانا المدقق ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والفاضل المدقق ان الشارح لو لم يزد لفظ المعانى وقال لمشابهتها المثنى فى كونها منبئة عن تعدد لكانت الاسماء الستة من قبيل الملحقات بالمثنى ككلا اقول وبالله التوفيق انه يعلم من هذا ان الانباء فى الملحقات باعتبار المعانى والالفاظ كليهما بخلاف الاسماء الستة اذ فيها اعتبار الاول فقط والامر ليس كذلك لان لفظ كلا ليس بمنبئ عن التعدد لا من جهة المادة ولا من جهة الصورة لوجود مادة وصورته فى الكامل انتفاء التعدد فيه كما لا يخفى فالاصل فى توجيه زيادة لفظ المعانى بيان الواقع لا الاحتراز ولاجل الفرق بين انبائها اى هذه الاسماء الستة وبين انباء كلا كما يظهر لم تكن من الملحقات ووجه الانباء عن التعدد فى الاسماء الستة ان الاخ ينبئ عن الاخ والاب عن الابن والحم عن المرأة او زوجها والفم والهن عن صاحبهما وذو عن الصاحب عما يصاحبه ولم يقل الشارح فى كون معانيها مستلزمة التعدد لان المتبادر منه امتناع الانفكاك فى التعقل وذلك غير متحقق فى الفم والهن لعدم كونهما من مقولة الاضافة كذا افهم من الحواشى المكتوبة فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة

قوله دون فم اى حال كون تلك الاسماء متجاوزة عن فم لانه وان كان فى آخره حرف صالح للاعراب لان اصله فوه ثم حذف الواو بلا عوض كما فى الصحاح لكن معناه غير منبئ عن التعدد اقول وبالله التوفيق ان الاخ كما يقتضى الاخ والاب الابن فكذلك الفم يقتضى اليد والى الذى يلقى فيه والله اعلم **قوله** ويظهر الخ دفع ما يرد من ان علة كون الاسماء الستة معربة بالحروف اذا كانت المشابهة بالمثنى فى الانباء عن التعدد فالمناسب ان يكون تلك الاسماء معربة بتلك الاعراب حال القطع عن الاضافة ايضا لوجود العلة وهو الانباء فى تلك الاسماء فى تلك الحالة ايضا وحاصل الدفع ان وجود الانباء فى حال عدم الاضافة مسلم فى تلك الاسماء لكنه غير ظاهر وفى حال الاضافة ظاهر والشئ الغير الظاهر بمنزلة العدم فلذلك خص الاعراب بالحروف بحال الاضافة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولوجود الخ يتعلق بالعدول ان الواو بمعنى مع واللام زائدة والغرض من هذا القول دفع ما يرد فى هذا المقام من وجهين الاول ان الانباء عن التعدد موجود فى الاسماء الاخر ايضا كالوالد والولد والعم وغير ذلك فما الوجه فى اختيار تلك الاسماء الستة والثانى ان هذه الاسماء الستة لو جعلت معربة بالحركات لكانت مخلصة لان اجتلاب تكلف الحروف الاجنبية من الخارج انما هو للاحتراز عن الكلفة

قوله لو لم يزد الى ان قال الخ ١٢ منه

وفى هامش الصفحة:

قوله ويعلم من قول المصنف فى بحث المعربات انا لا نكون الا عاما اه

قوله فعم ما يرد من ان الاسماء الستة اذا كان انباؤها باعتبار المعنى فلم لم تكن من الملحقات كما ان الملحقات تلك الاسماء تكون ... اه

١٢ منه

من المهمات فيما بينهم وحاصل الدفع عن الوجه الاول ان في الاسماء الاخر التي هي منبئة عن التعدد تكلف اجتلاب الحروف للاعراب من الخارج لعدم وجود الحرف الصالح للاعراب في اواخرها بخلاف الاسماء الستة والاحتراز عن التكلف مهم لهم فلذا لم يجعل تلك الاسماء معربة بالحروف وعن الوجه الثاني أن الحرف الصالح للاعراب وان لم يوجد في الاسماء الستة بحسب الظاهر لكنه موجود فيها بحسب الاصل كما لا يخفى فلا يوجد فيها تكلف الاجتلاب من خارج على تقدير كونها معربة بالحروف فجعلت معربة بالحروف والله اعلم **قوله** فاستراحوا يعني انها اذا وجدت الحروف الصالحة للاعراب في اواخر الاسماء الستة وجعلت تلك الحروف اعرابا فاستراحوا الخ **قوله** حروف اجنبية في هذه العبارة رمز الى ان الاحتراز من كلفة الحروف التي هي اواخر الاسماء الستة ليست بحاصلة لانها كانت محذوفة نسيا منسيا كما سيصرح الفاضل المحشي به في هذه الحاشية فلو اكتفى عن الضميمة المشار اليها بقوله مع ان اللام الخ بهذه العبارة لكان ادق والله اعلم **قوله** مع ان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان الاستراحة عن ذلك التكلف موجبة للمخالفة عن اصل الاعراب بالحروف وهو الاعراب بالحركة لان فيه تكلف الاجتلاب كما لا يخفى وحاصل الدفع ان تكلف الاجتلاب كانه موجود في اكثر الاسماء الستة وهو ما سوى ذو ولان لامها اذا كانت محذوفة في الاربعة الاول من تلك الاسماء ومبدلة بالميم في واحد منها وهو فم فاتيانها لاجل اجراء الاعراب عليها ليس الا تكلف الاجتلاب والله اعلم **قوله** لانها كانت مبدلة في الصحاح واذا افرد وها لم يحتمل الواو التنوين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما وقالوا فم وفمان وفموان ولو كان الميم عوضا من الميم لما اجتمعا انتهى وهذا القول يتادى باعلى نداء على خلاف ما قاله الفاضل المحشي الا ان يقال ان الواو التي اجتمعت مع الميم ليست ما هي عوض عنها والا فالمناسب ان يقدم الواو على الميم في الجمع بل تلك الواو واو اخرى زيدت في الجمع على خلاف القياس هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي الخ لما كان بينهما اختلاف في ان الواو التي في اواخر الاسماء الستة في حالة الرفع هي الواو التي هي لام الكلمة ام غيرها والواو الاخرى بدل عن لام الكلمة او عينها اشار الفاضل المحشي الى ذلك الخلاف ورجحانه بالقول الثاني من ذينك القولين حيث اجاب عن الاعتراض الوارد على المصنف الذاهب الى ذلك القول والله اعلم **قوله** والعين في الباقيين اي ذو وفم اقول ربما يتوهم انه لا بدل في ذو بان اصله ذوو وحذفت الضمة من الواو الثاني للثقل ثم حذفت تلك الواو لالتقاء الساكنين الواو والتنوين ثم سكنت الواو الاول ليصح جعلها اعرابا ثم ابدلت

غرض الخلاف بالبلوغ لا يتعلق في كون الالف والياء بدلين عن الواو ١٢ منه

الفتحة بالضمة للمناسبة ثم حذفت التنوين لكان للفظ العين في لفظ ذو وجه وأما اذا اميل
كمل نيته سكتوبابان اصل ذو ذوَوٌ وجعلت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم اسكنت
الواو الثانية استثقالا وحذفت الالف لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين ثم ابدلت
الفتحة بالضمة فقيل ذو فلا يبقى للفظ العين في ذو وجه كما لا يخفى والله اعلم **قوله**
كونها اي الالف والواو قوله من لام الكلمة اى فى الاربعة الاول **قوله** وعينها فى الاخيرين
قوله وجعل ما قبلها الضمير فى قبلها ومن جنسها راجع الى حروف الاعراب يعنى ان الفتحة
التى قبل اللام والعين فى الاصل ابدلت بالضمة والكسرة للتخفيف **قوله** لان دليل الاعراب
الاضافة بيانية والمعنى لان دليل المعانى المعتورة الذى هو الاعراب او الاعراب بمعنى كون
الكلمة معربة فالمعنى لان دليل كون الكلمة معربة فلا يرد ان الظاهر من الاضافة كونها بمعنى
اللام وهى لا يصح ههنا لعدم الدليل للاعراب وحاصل الدليل ان الاعراب دال على وصف
المعنى كما سبق والدال على وصف الشئ يكون متأخرا عنه فلا يكون الاعراب من سنخ
الكلمة لان سنخ الشئ لا يؤخر منه **قوله** سنخ بكسر السين المهملة والنون والخاء المعجمة
الاصل **قوله** بدل من سنخ الكلمة وهو لام الكلمة فى الاربعة الاول وعينها فى الباقيين **قوله**
وهو الاعراب اى مرفوعية الكلمة ومنصوبيتها ومجروريتها **قوله** كالتاء فى بنت لانها عوض
عن الواو لان اصل بنت بنو وهى لا يفيد التانيث **قوله** ولا يبقى الخ دفع ما يرد من ان اللام
والعين لما كانتا حذفتا وفتحتا من لفظ ذو وفوك فبقيا على حرف واحد والاسم على الحرف
الواحد ليس بموجود فى كلام العرب والدفع ظاهر البيان **قوله** واعترض عليه الخ اى
على ما قال المصنف بيان الاعتراض ظاهر قال مولانا عبد الحكيم فيه ان التخفيف حاصل
بالابدال ايضا اقول وبالله التوفيق حصول التخفيف فى ابدال الواو التى هى اصل كل الاسماء
الستة بالالف ظاهر واما فى صورة ابدالها بالواو والياء فغير ظاهر والله اعلم وللفاضل
المدقق فى تزييف قول مولانا عبد الحكيم كلام ان شئت الاطلاع عليه فارجع الى حاشية
قوله وله ان الخ اى للمصنف فى الجواب عن اعتراض الشيخ الرضى ان يقول وحاصل
الجواب ان قياس لام الاسماء الستة على علامتى المثنى والمجموع قياس مع الفارق فان تينك
العلامتين من حروف المعانى الحقتا بالمفرد للدلالة على التثنية والجمع بخلاف لامات الاسماء
لانها لا تدل على شئ من اجزاء المعنى قال مولانا جمال الدين اقول فيه بحث لان كونهما من حروف
المعانى ممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون الدال مجموع الصيغة والنسبة اليهما لان تلك الدلالة تفهم
عند تبدلهما ولو سلم فكونهما من حروف المعانى مانع من كونهما من سنخ الكلمة على الاطلاق

ممنوع كيف وياء التصغير والف الجمع وللفاعل وواو المفعول نحو رجيل ومساجد وضارب ومضروب
مع الحركات تدل على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول ولكن احروف المضارعة تدل على
معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا صرح به الرضى ومنع كونها من سنخ الكلمة بديهي البطلان
ولو سلم فكونها من حروف المعاني ليس الا مختلفا فيه فيكفي له ان يقول اي محذور في جعل الاعراب
من سنخ الكلمة كما جعل في المثنى والمجموع من سنخهما ولو عند البعض انتهى **قال** الشارح
قدس سره وما يلحق به تعريض على المصنف بان المناسب له ان يقول المثنى وما يلحق به لان
الاشتمال المطلوب للمصنفين يحصل به ويمكن ان يجاب من جانب المصنف بان هذا القول
موهم كون اعراب كلا وكلتا كالمثنى في حال الاضافة الى المظهر لو لم يذكر قيد مضافا الى مضمر
وكون اعراب اثنين واثنتين كالمثنى مقيدا بحال الاضافة الى المضمر لو ذكر قيد مضافا الى
مضمر والامر ان باطلان لكون اعراب كلا بالحركة في حال الاضافة الى المظهر وان كان تقديرية
قدم المصنف كلا على اثنان والا فالمناسب عكس الترتيب لان مناسبة الاثنين بالمثنى اقوى
من مناسبة كلا به كما لا يخفى **قوله** وهو ليس بمثنى الضمير راجع الى كلا اعرض ان يكون مع الخ
وبعد ونها فلا يرد انه لا حاجة الى قول الفاضل المحشي قال الله تعالى الخ والغرض من هذا القول دفع
ما يتوهم من انه لم لا يجوز ان يكون كلا من المثنى لا من ملحقاته وان اختلج في قلبك ان تعريف
المثنى لا يصدق على كلا لعدم وجدان النون في آخره الذي اخذ في تعريف المثنى فكيف يذهب
الذهن الى ذلك التوهم فازله بانه يمكن صدق التعريف على كلا بانه يمكن ان يقال ان النون
موجودة في آخره في الاصل لكن من جهة لزوم الاضافة فيه التزم حذف نونه وحاصل الدفع
ان كون كلا من المثنى غير صحيح لوجوه الاول ما اشار بقوله لانه لم يثبت الخ وحاصله ان المثنى
لا بد له من مفرد كما يشهد به تعريفه ومفرد كلا لو كان لكان كل وهو لم يثبت **قوله** و
لجواز رجوع الخ هذا وجه ثان لعدم كون كلا من المثنى وحاصله انه لو كان منه لالتزم ارجاع
ضمير التثنية اليه والامر ليس كذلك كما يشهد بهذا الشاهدان المذكوران في كلام الفاضل
المحشي **قوله** ضمير الواحد اليه مؤنثا كان او مذكرا والشاهد على الاول القول الثاني و
على الثاني الاول ولاجل هذه النكتة اورد الفاضل المحشي شاهدين والا ففي الواحد كفاية
قوله وللزوم الالف الخ هذا وجه ثالث لعدم المذكور وحاصله ان القاعدة في المثنى
تبديل الالف بالياء في حال النصب والجر كما هو المتعارف والف كلا لا يبدل في حال الاضافة
الى المظهر فلا يكون من المثنى **قوله** ولجواز امالته هذا وجه رابع لعدم المسطور وحاصله
ان الامالة في الف المثنى لا يجوز لانه علامة والعلامة لا تتغير الف كلا يمال فلا يكون

من المثنى **قوله** فان المثنى الخ علة لعلية جواز الامالة للقدر المذكور **قوله** والفه الخ
هذا الكلام اشارة الى الاختلاف الواقع بين النحاة فى الف كلا بانه بدل من الواو والياء ولا
دخل لهذا الكلام فى اثبات عدم كون كلا من المثنى فيكون هذا الكلام عطفا على قوله وهو
ليس بمثنى **قوله** لابدال التاء الخ بيانه ان مؤنث هذا اللفظ كلتا كما هو المتقرر والتاء فيه
لا يخلوا اما ان تكون بدلا من الواو او من الياء او لمجرد التانيث لاسبيل الى الثالث لانه على
هذا يلزم كون تاء التانيث وسطا وكون وزنه فعتل وكلا الامرين خلاف ما تقرر وكذا
لاسبيل الى الثانى لانه على هذا يلزم ابدال التاء من الياء فى غير لفظ الاثنين وهو خلاف
ما تقرر فلم يبق الا الاحتمال الاول فلما كانت التاء بدلا من الواو فيكون لام كلا الذى هو
مذكر كلتا واوا فالف كلا يكون بدلا من الواو **قوله** ولم يبدل الخ المراد من عدم التبديل
هو الذى يكون فى موضع اللام وبطريق الاتفاق فلا يرد التبديل فى كيت وذيت لانه
اختلافى وكذا لا يرد التبديل فى موضع الفاء ان شئت التفصيل فارجع الى حاشية
مولانا عبد الحكيم **قوله** اسماء الخ فوائد القيود الثلثة ظاهرة وان شئت التصريح بها
فارجع الى الحاشيتين المشهورتين لانهما مذكورة فيهما على التفصيل **قوله** على وزنه هذا
اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الف كلتا هى الالف التى كانت فى كلا والتاء فيه زيدت
للتانيث فيلزم توسيط علامة التانيث وكون وزنه فعتل وكلاهما خلاف الواقع و
حاصل الدفع انا لا نسلم ان الالف فى كلتا هى الالف فى كلا وعلامة التانيث فيه التاء حتى
يلزم المحذور بل التاء فيه بدل من الواو التى ابدلت منها الالف فى كلا والالف فيه
للتانيث فيكون وزنه فعلى ويكون علامة التانيث فى الآخر فلا يلزم المخالفة من الواقع
قوله كالالف فى كلا اى الالف التى وقعت فى مقام لام الكلمة والتشبيه فى مجعولية الالف
فقط لا فيه مع التانيث لان الف كلا ليست للتانيث كما لا يخفى **قوله** وانما جيئ الخ
اشارة الى دفع ما يتوهم من انه لما زيدت التاء فى كلتا فما الحاجة الى زيادة الالف بعدها
كيف والاشعار بالتانيث الذى هو المقصود يحصل بالتاء ايضا وحاصل الدفع ان زيادة
التاء لو كانت للاشعار بالتانيث لكان الامر كما قاله المورد لكن التاء ههنا بدل من الف كلا
وليست متمحضة للتانيث فيحتاج الى علامة يحصل الاشعار به **قوله** لكونها بدلا عن لام
لقوله لم تتمحض وهو اى عدم التمحض علة لجواز التوسيط **قوله** ولهذا الخ يرد ههنا ان
المذكور فيما سبق عدم كون تاء كلتا للتانيث وابدالها من الالف التى وقعت فى مقام لام
الكلمة ولا دخل له فى عدم انقلاب تاء اخت وبنت هاء فى حالة الوقف كما لا يخفى فكيف

يعم قول الفاضل المحشي ولم ينقلب تاء اخت وبنت هاء والجواب ان المشار اليه بهذا هو
العدم الاول والابدال مطلقا اعم من ان يكون فى كلتا او غيره فيصح التقريبان وان اختلج
فى قلبك ان المذكور فيما سبق هو الخاص فكيف يشار بهذا الى العام فاتز له بان العام يفهم من
الخاص والفهم كاف فى الاشارة **قوله** لم ينفتح ما قبلها مع انه يجب انفتاح ما قبل تاء التانيث
قوله ولم ينقلب الخ مع ان تاء التانيث ينقلب هاء عند الوقف **قوله** ولانها الخ الجار والمجرور
متعلق بقوله جاز الجمع قدم عليه للاهتمام والتقدير وجاز الجمع بين الالف والتاء فى كلتا لانهما
ليستا متمحضتين فى التانيث فيكون الواو لعطف جاز المتأخر على جاز المتقدم فالعلة فى جواز الجمع
هو عدم كون التاء متمحضة للتانيث وبعده ذكر الفاضل المحشي فى المعطوف والا فذكره هذه
العلة فى المعطوف عليه كاف والله اعلم **قوله** لانها تتغير حيث ينقلب ياء فى حالتى النصب والجر
والالف المتمحضة للتانيث لا تتغير لان التغير فى العلامة مما لا يعهد ويندفع بهذا ايضا ان المناسب
كتابة هذه الالف بالياء لانها للتانيث **قوله** والحاق الخ هذه جملة مستانفة اشارة الى
الاختلاف الواقع بينهم فى ان كلا اذا اضيف الى المؤنث الى المؤنث هل يلحق التاء به ام لا **قوله**
وفى قوله اى الشارح الرضى لان هذا القول يعنى فلذا جاز توسيطها واقع فى كلامه ولا خدشة
فى ارجاع الضمير اليه مع عدم ذكره لان شهرته يغنى عن الذكر بيان الرد ان المفهوم من كلام المصنف
حيث ذكر التانيث مطلقا ان ما فيه شائبة التانيث او محضه لا يجوز توسيطه مع ان تاء كلتا فيها
رائحة التانيث كما هو الاظهر ووسطت فعلم ان عدم جواز التوسيط فيما كان لمحض التانيث كما هو
المفهوم من كلام الشارح الرضى حيث نفى التانيث الخاص لا فيما فيه شائبة التانيث ومحضه كما
هو المفهوم من كلام المصنف ولا يخفى انه لو كان المراد من التانيث المذكور فى كلام المصنف محضه
حتى يكون معنى عبارته انها ليست لمحض التانيث فلا يجيء الرد على المصنف بهذا الكلام وجه
والله اعلم **قوله** ويجب الخ هذه جملة مستانفة ايضا اشارة الى حكم آخر لكلا وكلتا **قوله**
اما لفظا ومعنى نحو كلا الرجلين **قوله** يجب ان يكون الخ دفع ما يتوهم من ان الاعراب بالحرف
هو الاصل اذا كان فى حال الاضافة الى المظهر الذى هو الاصل ايضا فالمناسب ان يشترط
فى المظهر المضاف اليه التنكير الذى هو الاصل ايضا ليوافق الاصول الثلثة وحاصل الدفع ان
المناسب كذلك لكنه ترك هذا المناسب لئلا يلزم المخالفة من وضع كلا ويلزم المخالفة على
تقدير اشتراط التنكير فى المضاف اليه لان وضعه للتاكيد المعنوى والنكاير لا تؤكد به والله اعلم
قال الشارح قدس سره يسقط الخ قال الفاضل السمرقندى لا دخل لهذا القول فى اثبات
تقديرية الاعراب لان كون آخره الفا مستقل فى كون اعرابه تقديريا انتهى اقول وبالله

التوفيق لعل غرض الشارح من هذا القول دفع ما يظن بحسب الظاهر من عدم وجود الالف في آخر كلا حال الاضافة بأن الالف موجودة فيه بحسب الاصل لكنها ساقطة لاجل التقاء الساكنين **قوله** قيل الخ اي في بيان تخصيص الاعراب بالحروف في كلا وكلتا بحال الاضافة الى المضمر والاعراب بالحركة فيهما بحال الاضافة الى المظهر فيكون هذا القول وجها آخر لتقييد المصنف بقوله مضافا الى مضمر **قوله** فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له كما يقال جاءني الرجلان كلاهما وجئتما كلاكما وجئنا كلانا وانما قال فالاغلب لانه جاز ان يقال كلاهما جاء بعد ذكر شخصين وح لا يكون يكون تاكيدا بل مبتدا **قوله** وهو موافق لعل الغرض من هذا القول الاشعار على ان الجريان على المثنى لا يكفي في كون الجاري معربا باعرابه كما ترى في قولهم جاءني الرجلان زيد وعمرو بل لابد من الموافقة بالمثنى مع ذلك الجريان والله اعلم **قوله** لفظا او معنى اما معنى فظاهر لكون معناه معنى المثنى واما لفظا فلان آخره وان كان واوا او ياء في الاصل لكنهما ابدلتا بالالف فوجدت الالف في آخره كما في المثنى وعدم وجدان النون في آخره لا يقدح في الموافقة اللفظية لانه لما كان لازم الاضافة فيوهم ان عدم النون للزوم الاضافة لان النون غير موجود فيه في الاصل والله اعلم **قوله** ان يكون معربا بالحركة لان الاصل في الاسماء الاعراب كما ان الاصل في الافعال البناء **قوله** موافقا للمتبوع فيكون اعراب كلا وكلتا في حال الاضافة الى المضمر بالحرفين كاعراب المثنى **قوله** ثم اطرد الخ دفع ما يتوهم من كلا قد لا يكون تابعا للمثنى المعرب كقولك جئنا كلانا او جئتما كلاكما فلاي وجه اعراب بالحرفين في تلك الصورة وحاصل الدفع ان الوجه هو اطراد الباب والله اعلم **قوله** المثنى المعرب المراد من المثنى ما هو مثنى معنى لا ما هو مثنى معنى ولفظا فلا يرد ان المفهوم من هذه العبارة اطلاق المثنى على الضماير والظاهر من المثنى المثنى لفظا ومعنى فيكون مفهوم هذه العبارة مخالفا لما فهم من السابق من ان الضماير مثنى معنى فقط والله اعلم **قوله** فلما لا يجري اذ لا يقال جاء في اخوانك كلا اخويك لانه موضع الاضمار فبقي مفردا منصرفا فلمنقوصا فيكون معربا بالحركات الثلث تقديرا **قوله** قال الشيخ الرضي آه غرض الفاضل المحشي من نقل كلام الشارح الرضي الاعتراض على المصنف بيانه ان في عبارته قصورا وهو ان المناسب له ان يذكر مذرو ان بكسر الميم والذال المعجمة والراء المهملة بمعنى طرف للقعد اي طرفي الاليتين في ملحقات المثنى لانه ليس منه اذ لم يستعمل مفرده مع انه معرب باعراب المثنى وان اجيب عن جانب المصنف من ذلك الاعتراض بان المفرد المعتبر في المثنى اعم من ان يكون محققا او مقدرا والثاني موجود ههنا يعني انه كان بحسب التقدير مذري بمعنى ظرف الالية ثم ثني لطرفي

الا ليتين فمع قطع عن ان المناسب على هذ مذ ریان بالیاء لا مذروان بالواو ولان من المتقرر
ان الاسم المقصور اذا کان علی اربعة احرف یثنی بالیاء علی کل حال غیر خفی علی المجیب انه علی هذا یکون
المناسب للمصنف ان یذکر فی الملحقات ثنایان لانه لیس بمثنی مع انه معرب باعرابه اما الثانی
فظاهر واما الاول فلان مفرده وهو ثنا لو کان بحسب التقدیر والفرض لکان بمعنی طرف الحبل
لان ثنایان بمعنی طرفی الحبل والثناء لا یوجد فیه معنی الثنی الذی اشتق ذلک منه لانه بمعنی
دوتاکردن کما فی المنتخب وعدم وجدان هذا المعنی فی الطرف الواحد من الحبل غیر خفی علی من له
ذهن سلیم وفهم مستقیم فالجواب عن جانب المصنف ان هذا المعنی وان لم یوجد فی الطرف الواحد
من الحبل بمعنی الدخول لکنه موجود فیه بحسب العروض وهذا القدر یکفی فی الاشتقاق فیکون
ثنایان معدودا من المثنی فلا قصور فی عبارة المصنف هذه الخلاصة الحواشی والله اعلم بالصواب
قوله اذ لیس فی المفرد لان الثنی فی اللغة بمعنی العطف الذی هو بمعنی دوتاکردن کما فی المنتخب
کما سبق وعدم وجدان هذا المعنی فی المفرد مما لا یخفی **قوله** فالثنایان علة لقوله ولیس فی
الطرف الواحد معنی الثنی **قوله** الثنی علی وزن ترکی بمعنی دوتاکرده شده **قال الشارح**
قدس سره والمراد به الخ اشارة الی دفع ما یرد ههنا من ان مثل سنون وارضون یعرب بالواو حالة
الرفع والیاء حالة النصب والجر مع انهما لیسا من الجمع المذکر السالم لانه مفسر بما لا یکون مفرده
بالتاء مع سلامته وهذا التعریف لا یصدق علیهما کما لا یخفی وحاصل الدفع ان المراد من الجمع
المذکر السالم ما یسمی به بحسب الاصطلاح وهو ما جمع بالواو والنون او بالیاء والنون سواء
سواء کان الواحد فیه مذکرا او مؤنثا وسواء کان الواحد فیه سالما او غیره وهذا المعنی یصدق
علیهما وعلم من هذا ان فی عبارة الشارح بالواو والنون حذف العاطف مع المعطوف والله اعلم
قال الشارح قدس سره وما الحق به غرض الشارح من هذه العبارة مثل الغرض الذی بیّنا فی شرح
قوله هذا فی بحث المثنی **قال المصنف** والوفان قیل قالوا لم یوجد فی کلام العرب اسم آخره
واو قبله ضمة ولو کذلک قلنا الواو فی معرض التغیر فلا یعتد به او یقال الواو مما قامت مقام
الضمة فکانها لیست بواو ووجه تقدیم الو علی عشرین واخواتها ان الو مشارک مع الجمع المذکر
السالم فی اصل الجمعیة وخفیف واقل بالنسبة الی عشرین واخواته کذا فهم من حاشیة مولانا
عصمت الله مع منهیه والله اعلم **قال الشارح** قدس سره جمع ذو لا من لفظه دفع ما یرد من
ان عدّ الو من ملحقات الجمع المذکر السالم غیر صحیح لانه کما سبق مفسر بما جمع بالواو والنون وهذا
التعریف یصدق علی الو لانه یحتمل ان یکون عدم النون لاجل سقوطها لاجل الاضافة الملتزمة
فیه وحاصل الدفع ان وجود المفرد من لفظ الجمع المذکر السالم شرط فیه ومفرد الو من لفظ غیر

موجود لانه جمع ذو فلذلك عُدّ من الملحقات لكن المناسب للشارح ان يذكر هذا الشرط في
السابق الا ان يقال ترك لشهرته والله اعلم قوله فلا يكون جمعا سالما النفي راجع الى وصف السلامة
بناء على ما اشتهر من ان النفي اذا دخل على شيء مقيد بقيد يكون ذلك النفي راجعا الى هذا القيد
وبناء على ان الجمعية المطلقة ليست بمنفية عن اولو كما هو الظاهر قوله وكذا اولات تعريض على
المصنف بان المناسب له ان يذكر ملحق جمع المؤنث السالم وهو اولات جمع ذات لانه ليس منه
بناء على ان وجود المفرد من لفظ الجمع كما هو شرط في الجمع المذكر السالم فكذلك شرط في الجمع
المؤنث السالم وهذا الشرط غير موجود ههنا كما لا يخفى مع انه معرب باعراب الجمع للمؤنث السالم
الا ان يفرق بينه وبين الجمع المذكر السالم باشتراط قيد وجود المفرد من اللفظ في الثاني وعدم اشتراطه
في الاول بل يكتفي فيه بما جمع بالالف والتاء فيكون اولات على هذا من الجمع للمؤنث السالم لا من
ملحقاته فعدم الذكر لا يكون مضرا والله اعلم قوله فلا يكون جمع الخ يرد ههنا ان المناسب بما
سبق ان يقول فلا يكون جمعا سالما فلاي نكتة زاد قيد المؤنث اجيب بان النكتة في ذكر المؤنث
ههنا وعدم ذكر المذكر فيما سبق هي الاشعار على ان النفي في كلا المقامين هو وصف السلامة
المجرد عن خلية التذكير والتانيث لذكر السلامة في كلا المقامين على نحو واحد والله اعلم قوله
واماذو بفتح الاول وضم الثاني وسكون الثالث والغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من
ان اولو كما انه من الملحقات فكذلك يكون ذو ومنها فالمناسب ذكره فيها ايضا والدفع غني عن البيان
وان اختلج في قلبك ان النون شرط في الجمع المذكر السالم وهي غير موجودة في ذوو فكيف يكون
منه فازله بانه يمكن ان يقال ان النون موجودة في ذوو في الاصل الا انه لاجل لزوم اضافته اذا
استعمل في المحاورات سقطت منه قوله ولا يدل الخ يرد ههنا ان الجمعية وعدم الدلالة على
عدد معين كانهما شيآن متحدان لان عدم الدلالة على عدد معين من لوازم الجمع وخواصه
فالمناسب للفاضل المحشي ان يكتفي باحدهما في بيان وجه تقديم اولو على عشرين اقول وبالله التوفيق
ان هذين الامرين وان كانا كشيئين متحدين لكن كل واحد منهما بدون لحاظ الآخر كاف في بيان وجه
التقديم فلاجل ذلك اللحاظ ذكرهما بيان كفاية الاول ان اولو جمع وعشرون ليس بجمع لانه لو كان
جمعا لكان المناسب ان يطلق على ثلثين بل على ازيد منه كما لا يخفى فيكون اولو مناسبا بالجمع
فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته وبيان كفاية الثاني ان اولو لا يدل على عدد معين وعشرون
يدل على عدد معين وكلما لا يدل على عدد معين يكون مناسبا بالجمع لان عدم الدلالة على
عدد معين من مقتضى الجمع فيكون اولو مناسبا بالجمع فقدم على ما ليس بجمع كعشرين واخواته
والله اعلم قوله كما هو مقتضى آه متعلق بالنفي لا بالمنفي قال الشارح قدس سره والا

قوله ان يلاحظ منه عينان ... الدلالة على عدد معين وعدمها ١٢ منه

قوله ان يلاحظ منه غيره وعدمه فيه الجمعية ١٢ منه

والا يعو آه وايضا لو كان جمعا للزم ان يقال عشرون بفتح العين وهذا فيه لم يسمع وايضا لو كان
جمعا لكان جمعا بالواو والنون وهذا الجمع لا يكون الا لعلم مذكر يعقل او لصفات العقلاء وعشرون
ونظائرها ليست كذلك وايضا لو كان جمعا لكان ينبغي ان لا يطلق عشرون واخواتها على ما فوق
العشرة بل عليها وعلى الاقل على ما هو الاصل في جمع القلة كذا افهم **قال** الشارح قدس سره
ملحقاته قال مولانا عصام الدين الاولى ترك مع ملحقاته لان بيان الوجه في الاصل يغني عن
البيان في الملحق ولانه لا يساعده قوله لانهما فرعان للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة
التثنية انتهى قال مولانا نور الحق ما حاصله ان هذا ليس بداخل في المدعى بل ذكر لكمال الكشف
المرام ولا يبالي بامثال هذه التصريحات في الشروح والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وفي
آخرهما آه زيادة هذه المقدمة للاشعار على ان الفرعية للمفرد وحدها غير كافية في كون الشيء
معربا بالحروف والا فيشكل بالجمع المؤنث السالم **قال** الشارح قدس سره وهو علامة آه دفع ما
يتوهم من كون اعراب التثنية والجمع بحرف النون لانه هو آخرهما وحاصل الدفع ان المراد
بالآخر هو علامة التثنية والجمع لا الآخر الحقيقي الذي هو النون لانه لسقوطه بالاضافة لا
اعتبار له والله اعلم **قوله** قال الشيخ الرضي آه قال الفاضل المدقق المقصود من هذا النقل
دفع توهم ان الياء علامة التثنية والجمع انتهى بما هو المقصود وحاصل الدفع ان علامة
التثنية والجمع هي الالف والواو لا الياء لان الاطراد في جميع المثنى والجمع لا يحصل الا بهذا الطريق
لان الالف والواو موجودان في كل افراد المثنى والجمع بخلاف الياء كما لا يخفى فيكون علامة
التثنية والجمع الالف والواو دون الياء لكن بقي شيء وهو ان من المتقرر فيما بين القوم ان العلامة
لا تتغير واذا كانت الالف والواو علامة التثنية والجمع فكيف يبدلان بالياء في حالة النصب
والجر الا ان يكون غرض الشارح الرضي من جعل الالف علامة للتثنية والواو علامة الجمع هو
الجعل في حالة الرفع لا مطلقا فيكون علامة التثنية والجمع هو احد الامرين من الالف والياء
او الواو والياء والله اعلم **قوله** لقلة عدد الخ اللام في كلا الموضعين اي لقلته ولكثرته
متعلقة بالمناسبة ووجه المناسبة ان القلة الذي في المثنى يوجب الخفة كما ان الكثرة الذي في الجمع
يوجب الثقل فالالف لخفتها تناسب المثنى الذي هو خفيف والواو لثقله يناسب الجمع الذي
هو ثقيل **قوله** وهذا الحكم اي الجعل المذكور اما مطلقا كما هو ظاهر العبارة او في حالة
الرفع كما هو المناسب على ما سبق **قوله** في جميع الخ اي سواء كانا مظهرين كما في زيدان
وزيدون او مضمرين متصلين مستترين كما في ضاربان وضاربون او بارزين كما في ضربا
وضربوا او منفصلين كما في انتما وانتم وهما وهم وكما وكم ووجدان الواو في هذه الثلثة

ك لان الفرعية في الملحقات غير موجودة لانهما ليسا فرعين للمفرد ۱۲ منه
ك لان الالف والواو في آخر الملحقات ليسا علامتين للتثنية والجمع ۱۲ منه

ك وايضا يعلم من قول الشارح ان علامة التثنية والجمع هي الاعراب فيهما واذا كانت علامتهما في الالف والواو فيجب ان يكونا معربين بالياء في حالة النصب والجر كما هو المثبت المتقرر ۱۲ منه

ك او الا ان يكون المراد من الالف والواو اعم من ان يكونا بعينهما او يكون قائما مقامهما الذي هو الياء فعلى هذا لا يكون الياء معدودة من العلامة لقصر الواو والالف فافهم

[illegible] لا تغير علامة التثنية والجمع ۱۲ منه

بحسب الاصل لانها غير موجودة في الاستعمال كما لا يخفى ويعلم من هذا ان في عبارة الفاضل
المحشي قصورا حيث ترك مثال المستتر وكن امثالي المظهرين على نسخة والله اعلم **قوله** ولان
كلا الخ وجه آخر لتخصيص الالف بالمثنى في حالة الرفع والواو بالجمع في تلك الحالة والياء بهما
في حالة النصب والجر وهي موقوفة على ثلثة مقدمات الاولى ان الالف في المثنى والواو في
الجمع موجودان فيهما قبل الاعراب لانهما جزآهما وهما مقدمان على الاعراب لانهما موصوفان
والاعراب صفتهما والموصوف يكون مقدما على الصفة فكذلك يكون مقدما ما هو جزؤ
هما الثانية انه لا حاجة في كون المثنى والمجموع معربين بالحروف الى اجتلاب حرف خارج
عنهما بل الحرف الآخر فيهما كاف كما تقرر والثالثة ان الاسبق في انواع الاعراب اعراب الرفع
لانه علامة العمدة فحاصل هذا الوجه ان الالف في المثنى وكذا الواو في الجمع موجود انفيهما
قبل حالة الاعراب بحكم المقدمة الاولى وكلما هو موجود فيهما قبل حالة الاعراب فالمناسب
ان يجعل علامة بحكم المقدمة الثانية فينتج ان الالف والواو ناسبا ان يجعل علامة الاعراب لكن
الاسبق منه الرفع بحكم المقدمة الثالثة فجعلا من علامة الرفع هذا غاية وسعي في تطبيق
الكلام بقوانين الاستدلال والله اعلم بحقيقة الحال لكن بقي شيئ وهو ان التذكير كما انه
ثابت للالف والواو فكذلك ثابت للياء فلا بد من تخصيصهما بالاعراب السابق الذي هو الرفع
دون الياء من مخصص فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ولم يبق الخ اشارة الى الجزء
الجزء الآخر من المدعى وهو تخصيص الياء في المثنى والمجموع بحالة النصب والجر **قوله** اولى
لحصول حرف اللين من اشباع الحركات وتشبهها بها في الخفة **قوله** والجر اولى بها الغرض من
هذه العبارة بيان ان النصب في المثنى والجموع تابع للجر ووجه الاولوية ان الياء حاصلة
من اشباع الكسرة التي هي الاصل في الجر **قوله** فاتبع اي جعل النصب تابعا للجر **قوله** لكونها
علة لتبعية النصب الجر دون الرفع **قوله** قال الشيخ الرضي نزل الخ لعل الغرض من هذه
العبارة التعريض على الشارح بان قوله فتحوا يادي ما على ما ادعاه ان الفتحة غير موجودة
في المثنى قبل الاعراب والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فالمناسب له ان يقول وابقوا الفتح
ومما يؤيد هذا التصريح الشارح الرضي بالابقاء الا ان يقال ان مراد الشارح من قوله فتحوا ابقوه
لاحد ثوا ويحتمل ان يكون هذه العبارة اشارة الى وجه آخر للفرق بين المثنى والمجموع بفتح
ما قبل الياء وكسرها كما قال مولانا عبد الحكيم والله اعلم والمراد من الترك الواقع في كلام
الرضي الترك على حالها والضمير في له في كلامه راجع الى ما قبل الياء **قوله** قبل اعراب المثنى
وجه القبلية ان الالف المقتضية لفتحة ما قبلها داخلة في بناء المثنى وهو مقدم على الاعراب

هذه الكلام غير موجود في نسخة الرضي ١٢ منه

كما سبق فيكون الالف للمنصبة ايضا مقدما على الاعراب الله اعلم **قوله** مع عدم الخ اشارة
الى عدم المانع من الابقاء المذكور كما انه موجود فى الجمع **قوله** واما الضم الخ دفع مايرد من
ان الفرق الذى هو المقصود بين المثنى والمجموع يحصل بابقاء الضم الذى هو فى الجمع قبل لحاق
الاعراب فلم ابدل بالكسر وحاصل الدفع انا نسلم حصول الفرق على ذلك التقدير لكن يلزم
فى الابقاء محذور آخر وهو الاستثقال لو ابقيت الياء على حالها والتباس حالة الرفع بحالة
النصب والجر وبطلان السعى اى سعى تبديل الواو بالياء فى حالة الجر والنصب لو قلبت الياء
بالواو لان من المتقرر تبديل الياء الساكنة التى قبلها ضمة بالواو **قوله** مع ان تغيرة اشارة
الى وجه آخر لتبديل الضم بالكسر فى الجمع وحاصله ان الضم لو بقيت على حالها لكان المناسب
تبديل الياء بالواو للقاعدة المذكورة لكن التبديل موجب للعسرة لان تغير الحركة اسهل من
تغير الحروف فابقاء الضم موجب للعسرة فبدلت بالكسرة التى هى المناسب بالياء **قوله** لن
حذف الخ هذا التقييد لدفع مايتراءى من انه لا حاجة الى الفرق بفتح ماقبل الآخر وكسره لحصول
الفرق بكسر النون وفتحها والدفع ظاهر عن البيان **قوله** وكسر النون الخ اشارة الى وجه آخر
للفرق بين المثنى والمجموع حال عدم الاضافة وبيانه ان النون فى المثنى مكسورة وفى الجمع مفتوحة
بيان كسر النون فى المثنى ان هذه النون تنوين فى الاصل لكون مفرد المثنى والجمع منصرفا مشتملا
على التنوين التى تدل على امكنية الاسم فتكون ساكنة كما ان اصلها ساكن واذا الحق الالف بآخر
المفرد لبناء المثنى والواو الساكن به لبناء الجمع فيلزم التقاء الساكنين فمست الحاجة الى التحريك
ومن المتقرر ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فكسرت النون فى المثنى وان اختلج ببالك ان اللازم
من هذا كسرة النون اعم من ان تكون فى المثنى او المجموع لا كسرتها فى المثنى والمطلوب هذا لا
ذاك فازيله بان المثنى مقدم فى الوجود على الجمع فيلزم التقاء الساكنين فى المثنى اولا فيحتاج الى
دفعه فيه اولا فكسرت نونه وبيان الفتح فى الجمع انه لما كسرت النون فى المثنى فتحت فى الجمع ليحصل
الفرق بينهما وان اختلج ببالك ان الفرق يحصل بضمها ايضا فلم اختير الفتح فازيله بان فى الفتح خفة
كما لا يخفى فتكون اولى **قوله** واما الياء الخ دفع مايرد من ان الياء مشتركة بين المثنى والمجموع
فلا يحصل الاعتدال بالفتح فى المثنى والكسر فى الجمع فى حالتى النصب والجر وحاصل الدفع ان الياء
طارية للاعراب فلا اعتبار للطارى بخلاف الالف والواو فانهما لتحصيل البناء كذا فى حاشية
مولانا المدقق **قال** الشارح قدس سره تفسير الاعراب المراد من التقسيم التقسيم بطريق
الاشارة لا بطريق الصراحة ومن البين[له] البين بطريق الصراحة فلا يرد ان المصنف لم يقسم الاعراب
الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحرف فكيف يصح قول الشارح لما فرغ من تقسيم الاعراب

له تفصيل لهذه المقدمة فى دفع الايرادات الاتية اوردت لنفع ذهن ارادة البيان الضمنى فى قول الشارح ١٢ منه

لان المصنف وان لم يقسم بطريق الصراحة لكن قسم في تعريف الاعراب بطريق الاشارة وصرح الشارح ثمه بذلك التقسيم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فيما سبق من تقسيم الاختلاف الى الاختلاف اللفظي والتقديري في بيان حكم المعرب في وجه الاشارة ان الاعراب عبارة عند الشارح بل عند المصنف عن ما به الاختلاف كما ينادي بالملى نداء على هذا حمل كلمة ما في تعريف الاعراب موصوفة لا مصدرية وتقسيم الاختلاف الى اللفظي والتقديري ليس الا من جهة تقسيم ما به الاختلاف الى هذين القسمين فيعلم من ذلك التقسيم هذه لكن بطريق الاشارة **قوله** اى في ضمن ما سبق دفع ما يرد من المتقرر على ما ذكره الفاضل الچلپي في لفظ الاشارة انه اذا لم يكن في مقابلة التصريح فيراد منه مطلق الدلالة والظاهر منه الدلالة بطريق الصراحة فيعلم من قول الشارح ان تقسيم الاعراب الى اللفظي والتقديري مصرح به في الكلام السابق والامر ليس كذلك كما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الظاهر من مطلق الدلالة الدلالة بطريق الصراحة لكن اذا كانت ارادته صحيحة وههنا لا تصح ارادة الدلالة بطريق الصراحة فالمراد من الاشارة الدلالة بطريق الخفاء وهي موجودة على ما مر بيانه كذا فهم من حاشية مولانا المدقق والله اعلم **قوله** وانما قال ذلك الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على ايراد الشارح لهذه المقدمة مع ان الظاهر تركها بوجهين الاول ما اشار اليه بقوله ليصح آه وحاصله ان مراد الشارح تفسير قول المصنف التقديري واللفظي بتقديري الاعراب ولفظيته وهذا التفسير لا يسوغ الا بكون اللام الموجودة في ذلك القول للعهد الخارجي ومن شروطه تقدم المشار بها اليه اما صراحة او ضمنا فاورد الشارح هذه المقدمة ليعلم التقدم فيصح كونها للعهد الخارجي فيصح التفسير المراد لكن بقي شئ وهو انه لم حمل الشارح اللام في ذلك القول على العهد الخارجي ولم يحمل على باقي اقسام اللام من الاستغراق والجنس والعهد الذهني الا ان يقال لو حملت على الاولين للزم كون تقدم العامل فيما تعدد وا مستقل لانه ايضا ما يقدر ولو حملت على الثالث للزم الجهالة كذا فهم والله اعلم **قوله** المعرب الظاهر ان يقول المعربين الا ان يرجع الضمير الى كل واحد **قوله** كما يبين وقعت هذه الصيغة في نسخة على صيغة الماضي وفي اخرى على صيغة المستقبل الاول بالنظر الى تقديم الشرح على حاشية الفاضل المحشي والثاني بالنظر الى ارادة الشارح **قوله** وليتصل الخ هذا هو الوجه الثاني لبيان الباعث على ايراد الشارح تلك المقدمة في البين وبيانه ان الشارح لو لم يورد تلك المقدمة لتوهم ان هذا القول من المصنف اشارة الى نفس الاعراب اللفظي والتقديري لا الى محلهما لان بيان الاحلة للاشياء فرع بيان انفسها فلا يحصل الاتصال بين الكلام السابق الذي هو المنصرف الى ههنا واللاحق اى قول المصنف التقدير واذا قال الشارح الذين اشار آه فلا يتوهم

حيث ورد كلمة ما التي هي عامة ١٢ منه

ويؤيد هذه المقدمة قول مولانا عبد الحكيم حيث قال فانا انقسام الاختلاف اليهما انما هو باعتبار انقسام ما به الاختلاف اليهما انتهى ١٢ منه

يعني في احدهما بتقدير المضاف اليه وفي الآخر بتقدير الموصوف ١٢ منه

انما قال في اكثر لانه صرح بعد العلم في توجيهات اقسام الكلمة ١٢ منه

ذلك لان التصريح بعد العلم ليس من داب المصنف في الكافية في اكثر المواضع بل يتيقن ان
هذه العبارة بيان اصالة الاعراب التقديري واللفظي فيحصل الاتصال والله اعلم **قوله** بهل
الضبط اشار بزيادة هذا القول الى علة استلزام القلة للتقديم **قوله** والا لكان الخ هذا بيان
الاعتراض المدفوع بقول الشارح ولما كان التقديري الخ وحاصله ان المتقرر في العلامة بحسب الا
حقية ان تكون ظاهرة فيكون الاعراب اللفظي اصلا والتقديري فرعا فالمناسب تقديم اللفظي
على التقديري فلم فعل المصنف العكس لكن يرد ههنا انه على هذا وجدت النكتة للتقديم
في كل من اللفظي والتقديري فلا بد لاختيار نكتة تقديم الاعراب التقديري على اللفظي من نكتة
الا ان يقال ان النكتة في التقديري نكتة عارضية والنكتة في اللفظي ذاتية ومن المتقرر ترجيح
العارضي على الذاتي على ان في رعاية الاولى يحصل الاتصال بين كل من خلاف الاصل الذي هو
الاعراب بالحرف والاعراب التقديري كذا افهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اي
تقديرا الخ قدر المضاف اليه ولم يقدر الموصوف لانه يحتاج تقدير الموصوف الى جعل التقدير
بمعنى المقدر او حذف ياء النسبة **قال** الشارح قدس سره اي في الاسم فيه اشارة الى ان ما
موصولة وهو المختار وانما فسر بالاسم المعرب لا بالاسم المطلق لان الاعراب التقديري لا يكون
الا في الاسم المعرب فان في الاسم المبني يكون الاعراب محليا ولم يجعل ما كناية عن الحرف
الآخر لان تقدير الاعراب كما يتأتى في الاعراب بالحركة فكذلك يتأتى في الاعراب بالحرف وهذا
الجعل لا يصح فيه كما لا يخفى **قوله** اشار به الخ حيث لم يتصرف في تعذر بتأويله بالمصدر **قوله**
وذلك الخ اي عدم كون ما مصدرية ثابت لان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر ان يجعل في
بمعنى اللام او تقدير الوقت او نحوه فيكون المعنى تقدير الاعراب للتعذر او في وقت التعذر
وكلاهما خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور اندفع ما قاله الفاضل المدقق وهو ممنوع
لجواز ان يجعل في للظرفية المجازية وهو ظرفية السبب للمسبب انتهى لانه خفاء في ظهور احد
الامرين المذكورين على ذلك التقدير **قوله** والى لزوم الخ اشارة الى محذورية احتمال كون
ما مصدرية من وجه آخر وبيانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية لكان الظاهر في الامثلة تقدير
التعذر او الاستثقال لان الظاهر من التمثيل تمثيل نفس التعذر لا محله والامثلة المذكورة في
المتن ليست من افراد التعذر او الاستثقال والتقدير خلاف الاصل وبزيادة قيد الظهور
ههنا ايضا اندفع ما قاله الفاضل المدقق واللزوم المذكور ايضا ممنوع لجواز ان يكون المقصود
تمثيل محل التعذر او الاستثقال المفهومين من التعذر والاستثقال انتهى **قوله** ولفوات
الملائمة الخ اشارة الى محذورية احتمال المصدرية من وجه آخر وبيانه ان كلمة لو كانت مص

لفاتت الملايمة بين الكلامين لان الكلام السابق الذى هو قوله فالمفرد المنصرف الخ لبيان المحلة الاعراب بالحركة والحرف وهذا القول على ذلك التقدير يكون لبيان المحلة الاعراب التقديرى واللفظى لان محلهما ليس الا الاسم المعرب ولا تعرض له على ذلك التقدير لا بلفظه ولا بما هو كناية يكون عنه اعنى كلمة ما والملايمة امر مهم عندهم **قوله** ولان فى آه اى لفظة فى فى قول المصنف واللفظى الخ هذا اشارة الى وجه آخر لهذ وشية احتمال المصدرية وبيانه ان كلمة ما لو كانت مصدرية لزمت المخالفة مع عديل هذا القول وهو قوله واللفظى فيما عداه لان الظاهر على تقدير المصدرية كون فى بمعنى اللام لان فى البقاء كلمة فى على الظاهر يلزم الاحتياج الى تقدير الوقت ونفس التقدير خلاف الاصل بخلاف جعل فى بمعنى اللام لان استعمال احد الحروف الجارة مقام الاخرى مما هو شايع كما تقرر والكون المذكور اعنى كون فى بمعنى اللام فى ذلك العديل غير صحيح مطلقا اى على تقدير مصدرية ما فيه وعدمه فيه لان المعنى على تقدير المصدرية يكون هكذا واللفظى لاجل عدم التعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى لان الاعراب اللفظى لاجل العامل مع ذلك العدم ولا لاجل العدم فقط وعلى تقدير عدم المصدرية يكون المعنى واللفظى لاجل ما هو مغاير للتعذر او الاستثقال ولا يخفى فساد هذا المعنى كما سيجئ ولعل الفاضل المحشى ترك الاحتمال الاول لاجل الظهور وههنا خدشة ظاهرة وهى ان احتمال المصدرية كما انه محوج الى تقدير الوقت او جعل فى بمعنى اللام او مستلزم الى غيرهما فكذلك احتمال الموصولية محوج الى حذف العايد الذى هو خلاف الاصل ايضا الا ان يقال ان كلا من الوجوه المذكورة معهم احتمال الموصولية واما الوجه المرجح له فهو الاحتياج الى التقدير او الجعل المذكور او المخالفة من العديل المسطور مع فوات الملايمة مما سبق هذا ما ظهر لى فى تقرير هذا الكلام والله اعلم بحقيقة المرام **قوله** ولا يخفى الخ اذ الاعراب اللفظى لاجل العامل مع انتفاء التعذر والاستثقال لا لاجل كل ما يغاير عن التعذر او الاستثقال **قال** الشارح قدس سره الاعراب فيه دفع ما يرد فى هذا المقام من ان كلمة ما اذا كانت موصولة كناية عن الاسم المعرب فالضمير فى تعذر لا يخلو اما ان يرجع الى كلمة ما او يرجع الى الاعراب الذى كانت الالف واللام فى لفظ التقدير اشارة اليه لا سبيل الى الاول لان الاسم المعرب اذا كان متعذرا فكيف يقدر الاعراب فيما هو الظاهر ولكن لا سبيل الى الثانى لانه على هذا يخلو الصلة عن العايد واشتمالها عليه من الضروريات كما تقرر وحاصل الدفع انا نختار الشق الثانى ونسلم اشتمال الصلة على العايد لكن اعم من ان يكون ظاهرا او مقدرا والاول وان لم يوجد ههنا لكن الثانى موجود ولما علم ان الاعراب فى عصا ممتنع والتعذر مبنى عن امكانه لانه عبارة عن عسر او شدة ونكال

ولو حملت العبارة على خلاف الظاهر بما عداه و ابقاء فى على حاله لم يلزم تقدير الوقت للمخالفة لانه لو انتفاء فى صحة معنى واللفظى فى وقت العدم والتعاقى عن التعذر والاستثقال والله اعلم ۱۲ منه

كما فى المنتخب فقال اى امتنع يعنى ان المراد من التعذر الامتناع ولما يرد ان الاعراب اذا كان ممتنعا فكيف يقدر فقال ظهوره يعنى ان المراد من الامتناع امتناع ظهوره لا امتناع نفسه والله اعلم **قوله** ولك ان تقول الخ فى الجواب الآخر عن الاعتراض الوارد على المصنف الذى مر تقريره بيانه انا نختار الشق الاول ولا يرد الحذور المذكور فيه لان هذا الضمير فى الواقع مضاف اليه للمضاف المحذوف الذى اقيم ذلك المضاف اليه مقامه فيكون المعنى التقدير فى الاسم المعرب الذى تعذر اعرابه ولا خدشة فى هذا المعنى وهذا الجواب من مختارات الفاضل الرضى وذكر الفاضل المشهور ان فى وجه عدم تعرض الشارح الى هذا الجواب انه على هذا يلزم حذف العمدة وحذف الفضلة الذى يلزم على مختار الشارح اهون من ذلك اقول وبالله التوفيق انه اذا اقيم المضاف اليه مقام المضاف الذى هو العمدة فكيف يلزم حذفه فالوجه فى اختيار ما ذكره على ما تركه هو الترجيح بنفس الارادة على مذهب الكلابية من ان نفس ارادة المريد مرجحة فى اختيار الامرين المتساويين وعدم التعرض الى كليهما عدم ارادة الاستيعاب فى الله اعلم بحقيقة الباب **قوله** اى فى موضع آه دفع ما يرد من ان آخر الاسم المعرب ليس الا الالف المقصورة فيلزم ظرفية الشئ لنفسه وحاصل الدفع ان العبارة بحذف المضاف والتقدير اى فى موضع آخره فالظرف هو الموضع وهو مكان الالف المقصورة كما لا يخفى **قوله** ولك ان تقول الخ اشارة الى الدفع الآخر وبيانه ان الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة خاص مطلقا من آخر الاسم لانه يكون غير ذلك الالف ايضا كما هو الظاهر وظرفية العام المطلق للخاص المطلق مما لا يخفى جوازه باعتبار قيام الشمول العمومى مقام الشمول الظرفى **قوله** والالف الالف واللام فى الالف للعهد اشارة الى الالف المقصورة التى هى آخر الكلمة لا انها مطلقة وليست اللام للجنس ايضا لان الالف المقصورة مطلقة وكذا الجنس الالف خاص من وجه من آخر الاسم وظرفية الخاص من وجه للعام كذلك مما لا يعهد ولا يعرف وبما ذكرنا ظهر سخافته ما فى حاشية مولانا المدقق فافهم **قوله** لانها ضد الخ يعنى ان القصر بمعنى ترك المد وهو موجود فى الالف المقصورة كما هو الظاهر فسميت باسم المقصورة **قوله** او لانها الخ وجه آخر للتسمية وبيانها ان القصر بمعنى المنع والمنع موجود فى الالف المقصورة لانها ممنوعة عن الحركات الثلث على ما هو الظاهر فلذلك سميت باسم المقصورة وان اختلج فى قلبك ان وجه التسمية يحصل بوجود المنع فى الالف عن واحد من الحركات الثلث فلم يزيد قيد الاطلاق فى وجه التسمية فاقول له بانه لو لم يزد ذلك القيد لورد الاعتراض بياء قاض بان المنع عن الحركتين الرفع والجر موجود فيها

له وفيه نظر بعد وجوه آخر الاسم ههنا عبارة عن الالف المقصورة فيكون المعنى فى موضع الف مقصورة وهو المحكوم كما ترى واجيب عنه بان هذا المحكوم اذا كان اذا عبر عن آخره بالف مقصورة ولكن اذا عبر عنه بلفظ آخره فيفيد كما مر فى الامثلة اليه منه ١٢ منه

ايضا فالمناسب ان يسمى بالمقصورة وان كان هذا الاعتراض مدفوعا بانه لا يشترط الاطراد
في وجه التسمية والله اعلم **قوله** اولى لم يقل الصواب لان المقابلة بالممدودة لا يوجب
التسمية بالمقصورة بل يرجحه وكذا عدم اختصاص المنع لا يوجب عدم التسمية بالمقصورة لعدم
لزوم الاطراد في وجه التسمية على ما تقرر **قوله** في ميم غلامي على المذهب المشهور واما
على مذهب البعض فالمنع مطلقا مختص بالالف المقصورة غير موجود في ميم غلامي لانه في
حال الجر معرب بالاعراب اللفظي على مذهب ذلك البعض **قوله** وهي في حكم الثابت دفع
ما يتوهم من ان الالف اذا كانت محذوفة فيكون من قبيل الاسماء المحذوفة الاعجاز بعضها يكون
معربة بالاعراب اللفظي كيد ودم وحاصل الدفع ان آخر عصا في حكم الثابت بخلاف آخر
الاسماء المحذوفة الاعجاز لانه صار نسيا منسيا ويدل على هذا عدم سماع اواخرها عند
الاعراب كما سبق من الشارح فيجري الاعراب على ما قبله في الاصل لانه آخر في الحال واما
ههنا فآخره وسط على ما كان فلو اجرى الاعراب عليه لاجرى على وسط الكلمة وهو خلاف
المتعارف والله اعلم **قوله** ولخفاء هذا القسم آه دفع ما يرد من ان الحكم اذا كان واحدا
في صورة حذف الالف ووجودها فلم لم يورد المصنف مثالا لهما او مثال وجود الالف
مع ان هذا هو الظاهر في تقديرية الاعراب وحاصل الدفع ان ما ذكر مسلم لكن الخفي لو
ترك للمريكن معلوما والظاهر يكون معلوما وان لم يذكر فلاجل ذلك اللحاظ وقصد الاختصار
ذكر ما ذكر وترك ما ترك والله اعلم **قال** المصنف كعصا وغلامي مثل بمثالين لان التقدير والتعذر
لا يكون الا من جهة كون الآخر غير قابل الاعراب وهذا لا يوجد الا بوجهين لانه اما باعتبار ذاته
لكونه موضوعا على السكون كالالف المقصورة او بواسطة الغير كاشتغاله بحركة اما حركة
المناسبة كغلامي او حركة الحكاية مثل تأبط شرا فذكر المصنف مثالين للاشارة الى النوعين
كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين اقول وبالله التوفيق ان المناسب زيادة مثال ثالث ايضا
لان الاقسام ثلثة كما علمت والله اعلم **قوله** خبر مبتداء الظاهر ان المراد من الخبرية وكذا من
من الصفتية الخبرية والصفتية باعتبار المتعلق لانه لو كان المراد منهما ما هو باعتبار نفس الكاف
للمريصح المقابلة بين هذه العبارة وعبارة وان جعلت الكاف اسمية لانه على ذلك يكون الكاف
اسمية ايضا كما لا يخفى والله اعلم **قوله** عصا وامثاله آن اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي اما
ان يكتفي بالاجمال او يقصد التفصيل والتوضيح فان كان الاول فالمناسب له ان يقول هو اي ما تعذر
كعصا وغلامي وان كان الثاني فالمناسب له ان يقول هو اي ما تعذر ثابت كعصا وغلامي
فانه له بان غرضه الاجمال يعني التعرض للمبتداء فقط لكن على وجه يكون الحكم شاملا لعصا

ع اول ناظر الى مثال وجود الالف والثاني ناظر الى مثال وجود الالف وصحح ١٢ منه

ع اي متعلق الكاف الموجودة في عصا باعتبار الظاهر وفي غلامي باعتبار الحكم ١٢ منه

وغلامی فاز له بان غرضه الاجمال یعنی التعرض للمبتداء فقط لکن علی وجه یکون الحکم شاملا
لعصا وغلامی وامثالهما بطریق الظهور وهذا لا یحصل لو قال هو ای ما تعذر کعصا وغلامی
کما لا یخفی **قوله** مصدر محذوف فیکون فی محل النصب کما انه علی الاول یکون فی محل الرفع
والاضافة فی قوله کتعذر عصا لادنی ملابسة والتقدیر کتعذر الاعراب فی عصا وغلامی
قوله وان جعلت الخ علق جواز البدلیة والبیانیة بجعل الکاف اسمیة لانه لا یجوز ابدال
الحروف من الاسم ولا بیان الاسم **قوله** جاز ان یکون الخ وکذا جاز ان یکون علی هذا التقدیر
خبر او صفة ولعل وجه الترک الظهور ولکن ایحتمل ان یکون تفسیرا بتقدیر اعنی **قوله** بلا فیکون
فی محل الجر **قوله** من معنی التمثیل کانه قیل هو مشابه او مماثل بعصا وغلامی مطلقا ای غیر مقید
بحال من الاحوال اقول وبالله التوفیق لو قال الفاضل المحشی والعامل فیه متعلق الکاف لکان
اظهر **قوله** او تقدیر الاعراب کانه قیل قدر الاعراب فی عصا وغلامی مطلقا **قوله** اضیف
الیه لانه فاعل التعذر ویجوز ان یکون حالا عن التعذر المحذوف یرشدک الیه قوله فیما سیجیٔ
تعذر امطلقا والله سبحانه اعلم **قوله** والمعنی ای علی تقدیر الظرفیة والمصدریة لا علی تقدیر
الحالیة ایضا **قوله** من قوله کعصا ای من الکاف التی بمعنی المثل ولما کان مثل عصا بدلا من ما فی
قوله فیما تعذر کان مفعولا لعامل الظرف المستقر فیصح الحال عنه کذا افهم من حاشیة مولانا
عبد الحکیم **قوله** فی الظرف المستقر وهو ثابت مثلا والتقدیر بناء علی البدلیة ثابت فی مثل
عصا وغلامی حال کونهما مطلقین **قوله** او ظرف والتقدیر التقدیر ثابت فی عصا وغلامی فی زمان
اطلاقهما ای عدم تقییدهما بحال من احوال الاعراب **قوله** ما دامت الفا دفع ما یرد من
ان الهمزة فی قائل الف فی الاصل مع انها قبلت الکسرة وحاصل الدفع ان المراد من عدم القبول
عدمه فی حالة کون الالف الفا والالف فی مادة النقض لیست الف بل بدلت بالهمزة کما هو
الظاهر **قوله** لم یقل الخ دفع ما یرد فی هذا المقام من ان غلامی کما انه اسم معرب بالحرکة
مضاف الی یاء المتکلم فکذلک هو مفرد فلم لم یتعرض لوصف افراده بان قال وکما فی الاسم
المفرد المعرب بالحرکة المضاف الی یاء المتکلم نحو غلامی بیان الدفع انه لو قال کذلک لخرج الجمع
المکسر والجمع المؤنث المضافین الی یاء المتکلم مثل رجالی ومسلماتی مع انهما معربان بالاعراب
التقدیری للتعذر **قوله** ولو قیل الخ تعریض علی الشارح بان عصای اسم معرب بالحرکة مضاف
الی یاء المتکلم مع انه لیس بمعرب بالاعراب التقدیری المتعذر لاجل الاضافة لان اعلال اللفظ
مقدم علی الاضافة فالمناسب ان یقول بالحرکة لفظا لیخرج مثل عصای الا ان یقال بان هذا
القید مراد لکنه ترک لاجل الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** واعلم ان اکثر الخ دفع ما یرد

على المصنف من ان تقدير الاعراب فى الاسم فرع كونه معربا كما هو الظاهر وغلامى على ما ذهب اليه
النحاة كما ذكره الرضى مبنى فكيف يكون مما قدر فيه الاعراب للتعذر وحاصل الدفع ان بناء
غلامى ليس مما ذهب اليه كل النحاة حتى يكون اعرابه اختراعا بل مما ذهب اليه اكثر النحاة والمخالفة
عنهم لنكتة ليس بغريب بل المخالفة عن الكل لاجل نكتة ايضا كذلك والموجود ههنا الثانى اى
المخالفة عن الكل لان البعض الذاهبين الى اعراب غلامى لا يقول بتقديره فيه فى الاحوال الثلث
بل فى حال الرفع والنصب والمصنف يقول بتقدير الاعراب فيه مطلقا فيكون مخالفا عن الكل
كما لا يخفى لكن لما كان لنكتة فلا خدشة والله اعلم **قوله** لان غلامى اى هذا الحد دليلين
لمخالفة المصنف من الذاهبين الى بناء غلامى لوجه الاضافة الى المبنى وبيان ان الاضافة الى المبنى
لا يوجب البناء والا فالمناسب بناء غلامى اى لوجود تلك العلة فيه كما هو الظاهر لكن بناءه
مفقود بدليل ثبوت الالف فى حال الرفع وانقلابها ياء حال النصب والجر كما لا يخفى فالمقدم
من وجوب الاضافة الى المبنى البناء مثله وان تأملت فى هذا التقرير يظهر لك عدم اتجاه ما ذكر
فى حاشية مولانا عبد الحكيم عن جانب الخصم والله اعلم **قوله** ولان الاضافة آه هذا دليل
آخر لمخالفة المصنف عن اكثر النحاة الذاهبين الى بناء غلامى وبيان ان الاضافة الى المبنى لا توجب
البناء مطلقا بل على شرط وهو كون الاضافة بمنزلة العدم لانه على هذا يكون مشابها بالحرف
فى الاحتياج وعدم ابدال الشيء من المضاف اليه لانه لو ابدل لكان المضاف اليه باعتبار البدل
موجودا فلم يشبه الحرف فى الاحتياج مثال الجزء الاول من الشرط الاضافة الى الجملة اذ الاضافة
اليها فى الحقيقة اضافة الى مصدرها الغير الموجود ومثال الجزء الثانى قبل وبعد بالتنوين وكلا
الامرين مفقودان فى غلامى فكيف يوجب هذه الاضافة البناء والله اعلم **قوله** لان الكسرة
الخ هذا اشارة الى وجه ما يستفاد من الشرح من ان كسرة الميم فى غلامى قبل دخول العامل عليه
وبيانه ان العامل لا يدخل على الاسم الا بعد تمامه لان دخوله عليه ليس الا لايراث الاثر فيه وايراث
الاثر فى الشيء قبل التمام ليس من المعقولات على ما لا يخفى والمتمم للاسم فى الاسم المضاف
ليس الا الاضافة فينتج ان العامل يدخل على غلامى بعد الاضافة واذا كان كذلك يكون كسرة
الميم سابقة على العامل لان علتها التى هى الياء تكون موجودة قبله وغرض دعوى القبلية
المستفادة من كلام الشارح ظاهر غير خفى لا لطيل الكلام بذكره والله اعلم **قوله** وهو ههنا
آه اى الاسم الثابت فى نفسه يعنى التام فى الاضافة مضاف الى الياء ولو قال الفاضل المحشى
هو ههنا بكونه مضافا لكان اظهر فى افادة هذا المعنى والله اعلم **قوله** تفريع الخ دفع ما يرد
من ان عدم الرضاء بمذهب البعض لا يعلم الا من تحقق الامتناع الذى لا يحصل الا على كون

قوله على ما ذهب النحاة فى الرضى ان مذهب بعض النحاة ان باب غلامى مبنى وما الفهم للمصنف ١٢ منه

قوله اما عند الاكثر فلانه مبنى واما عند البعض فلانه لا يقول بتقدير الاعراب فى باب غلامى مطلقا ١٢ منه

الاشتغال محققا على ما لا يخفى والمفهوم من كلام الشارح تعليق هذا الامتناع بالاشتغال في التعليق لا يستلزم التحقق كما لا يخفى على من له مهارة في صناعة الميزان فكيف يصح التفريع وحاصل الدفع ان كلمة لما مذكورة في الشرح وهي موضوعة للتعليق واستثناء المقدم لا للاول فقط كانه قيل ان اشتغل ما قبل الياء بالكسرة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى لكنه اشتغل في خلاهي فامتنع ففرع عليه ما فرع وان اختلج في قلبك ان الدخل في التفريع كما هو للمقدمة الاستثنائية فكذلك للشرطية على ما لا يخفى فلم قال الفاضل المحشي تفريع على المقدمة الخ فالجواب بان التفريع على المجموع لكن اذا كان وضع المقدم الذي هو عبارة عن المقدمة الاستثنائية جزأ اخيرا من ذلك المجموع اسند الفاضل المحشي التفريع اليه كذا افهم والله اعلم **قوله** وتوضيح الخ دفع ما يرد ههنا من ان تفريع عدم مرضية مذهب البعض على المقدمة الاستثنائية غير صحيح لانها تدل على امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء بعد دخول العامل على تقدير اشتغاله عليها قبله وهذا غير لازم في مذهب البعض لانه لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة ما قبل الياء في حال الجر هي كسرة الملائمة بعينها لا ان الكسرة الاخرى تدخل عليه حين ورود العامل حتى يلزم اجتماع الحركتين ولو حكما في حرف واحد على مذهب ذلك البعض فيكون غير مرضي وحاصل الدفع ان احتمال العينية بين كسرة الملائمة وكسرة الاعراب التي يوجد بعد العامل مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب لتقدم الاولى على الثانية بمراتب كما بينه الفاضل المحشي بنفسه فكيف يذهب ذلك البعض اليه والله اعلم **قوله** ان قلت الخ اعتراض على الشارح بان عدم مرضية مذهب البعض لا يعلم من امتناع دخول الكسرة على ما قبل الياء على تقدير اشتغاله عليها قبل دخول العامل لانه لم لا يجوز ان يكون مراد ذلك البعض ان كسرة الملائمة تزول اذا جاءت كسرة الاعراب في هذا الاحتمال مما لا خدشة فيه لانه لا يستلزم وجود الحركتين ولو حكما على حرف واحد كما هو المفهوم من الشرح ولا القول بالعينية بين المتقدم والمتأخر كما هو المفهوم من التوضيح **قوله** قلنا لا وجه لزوالها الخ وحاصل الجواب ان هذا الاحتمال وان لم يستلزم ذينك المحذورين لكن فيه محذورات اخر فهذا الاحتمال الخ ايضا مما لا ينبغي ان يذهب اليه ذاهب فكيف يذهب اليه ذلك البعض المحذور الاول ان سبب كسرة الملائمة الياء وهي موجودة ووجود المسبب عند وجود السبب من المتقررات فالقول بزوال الكسرة التي هي المسبب مع بقاء الياء التي هي السبب من خلاف المتقررات المحذور الثاني ان القول بزوال الكسرة خلاف الاصل لان الاصل ابقاء الشيء على ما كان وكل ما هو خلاف الاصل فهو في قوة الخطاء المحذور الثالث ان القول بزوال كسرة الملائمة وبقاء

كسرة الاعراب بخلاف المعقول لان سبب الاولى وهو الياء كالجزء من الكلمة لشدة الاتصال بينهما كما هو الظاهر بخلاف سبب الثانية الذى هو العامل لانه ليس كالجزء فالمناسب ان يكون العناية بالكسرة الاولى اكثر من العناية بالكسرة الثانية وزوال ما هذا شانه لا شك فى كونه خلاف المعقول **قوله** خصوصا اشارة الى محذورية العقول بالزوال وبيانه ان المتقرر فى مقره ان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كل وجه ويلزم من ذلك القول اهمال رعاية الياء من كل وجه الى بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية الياء من كل وجه بخلاف لو قدر الاعراب لانه فيه رعاية العامل والياء على ما لا يخفى والله اعلم **قوله** ان قلت الخ اعتراض آخر على الشارح بان ما ذكره لا يدل على عدم مرضية مذهب البعض لانه لم لا يجوز ان يكون مراده ان كسرة الملائمة تكون كسرة الاعراب ايضا بعد دخول العامل ونظير هذا علامتا التثنية والجمع لانهما قبل دخول العامل علامتان فقط وبعده تدل على الاعراب ايضا فلم لا يجوز ان يكون كسرة الملائمة ايضا كذلك **قوله** فقد اجيب الخ وحاصله ان قياس كسرة الملائمة على علامتى التثنية والجمع قياس مع الفارق فى جعل كسرة الملائمة دالة على الاعراب بين الحكمين وفى جعل علامتى التثنية والجمع علامتين على الاعراب بين المعنيين وبيان الحكم الاول ان كل واحد من الياء والعامل مؤثر اصطلاحا فى الكسرة والمؤثر الحقيقى فيها المتكلم بخلاف صورتى التثنية والجمع لان المؤثر فى اعرابيهما اصطلاحا هو العامل واما المؤثر فى علامتيهما الذى هو قصد المتكلم فليس بمؤثر حقيقة وبيان الحكم الثانى انه لو جعل كسرة الملائمة دالة على الاعراب للزم توارد العلتين اصطلاحا على اثر واحد وهو كتوارد العلتين حقيقة على معلول واحد يعنى انه محال ولو جعل علامتا التثنية والجمع دالتين على الاعراب لا يلزم توارد المؤثرين على اثر واحد لا اصطلاحا لان المؤثر فى الاصطلاح هو العامل لا غير ولا حقيقة لان المؤثر الحقيقى هو قصد المتكلم لا غير هذا ما فهمت والله اعلم **قال** المصنف كقاض خبر مبتداء محذوف والتقدير هو اى ما استثقل قاض وامثاله او صفة مصدر محذوف اى استثقالا كاستثقال قاض وان جعلت الكاف اسمية جاز ان يكون كقاض بدلا من قوله ما استثقل او بيانا له هذا نظير ما قاله الفاضل المحشى من الطرق الثلثة فى قول المصنف كعصا وغلامى والله اعلم **قوله** يعنى ان الخ دفع توهم كون قول المصنف ظرفا وجرا ظرفا لاستعمال قاض وثبوته لانه غير سديد لان قاض كما هو مستعمل فى تينك الحالين فكذلك مستعمل فى حال النصب بان ذلك القول ظرف لاستثقال قاض المقدر فى هذا المقام لا لاستعماله ولا شك فى تقييد استثقاله بتينك الحالين ومظروفيته فيهما والله اعلم **قوله** وقت مر توضيحه التفسير الاول على تقدير كون المصدر مصدرا محضا ولا والثانى على

(حاشیہ:) ۱؎ فيكون الاعراب فى حال الجر غلامى فى حال النصب ۱۲ منه
۲؎ وهو ان القياس قياس مع الفارق ۱۲ منه
۳؎ يعنى ان كل واحد من العامل وقصد المتكلم ليس بمؤثر اصطلاحا بل احدهما اصطلاحى والآخر حقيقى ۱۲ منه

تقدیر کونہ مصدرا معلوما **قوله** ولك ان تجعل مصدرا ای مفعولا مطلقا باعتبار المضاف
من الاستثقال المقدر والمعنی کاستثقال قاض استثقال رفع وجر **قوله** او حالا مما الخ وهو
فاعل للاستثقال المقدر والمعنی کاستثقال قاض حال کونه مرفوعا ومجرورا **قوله** الی غیر
ذلك الخ احدها کون قوله رفعا وجرا حالا من مدخول الکاف والعامل فیه ما یتضمنه الکاف
من معنی التمثیل کانه قیل مثلت ما استثقل بقاض حال کونه مرفوعا ومجرورا اما یفهم من الکلام
من الاستثقال کانه قیل استثقل الاعراب فی قاض حال کونه مرفوعا ومجرورا او تقدیر الاعراب
کانه قیل قدر الاعراب فی قاض حال کونه مرفوعا ومجرورا وثانیها ان یکون قوله رفعا وجرا حالا
من قوله کقاض والعامل فیه ما هو عامل فی الظرف المستقر او ظرف الذلك العامل وان تاملت
ظهر لك ان الاحتمالات المذکورة فی الشرح والحاشیة بناء علی الاحتمال الثانی فی قوله کقاض
الاحتمال الاول المذکور فی هذا التعلیق بناء علی الاحتمال الاول المذکور فی ذلك القول والثانی
المذکور فیه بناء علی الاحتمال الثالث المذکور فی ذلك القول والله اعلم **قوله** المکسورة ماقبلها
دفع ما یرد من ان الکسرة والضمة علی الیاء مطلقة لیستا بثقیلتین کما هو الظاهر علی من ینظر فی
کلمات العرب والدفع غنی عن البیان **قوله** قال الشیخ الخ الغرض من هذا النقل اثبات الاستثقال
وبیان فایدة زیادة قوله المکسورة ماقبلها **قال الشارح** قدس سره عطف الخ دفع ما یرد من
ان لفظ نحو مستدرك لان قوله مسلمی عطف علی قوله قاض فیکون تحت کاف التمثیل فما الحاجة
الی زیادة النحو وحاصل الدفع انا لا نسلم انه عطف علی قاض بل معطوف علی کقاض فلا یکون
داخلا تحت الکاف فلا بد مما یفید التمثیل وینفی التخصیص کلفظ نحو مثلا ولما کان یرد علی ذلك
ان بناء المتون علی الاختصار فلای نکتة ترك المصنف العطف علی قاض وزاد لفظ النحو واختار
العطف علی کقاض دفع الشارح هذا الایراد بقوله یعنی الخ بیان الدفع انه زاد لفظ النحو لیعلم
ان قاض ومسلمی مندرجان تحت نوعی الاستثقال الاستثقال فی الحرکة والاستثقال فی الحروف
لکن بقی شیء وهو ان عصا وغلامی ایضا مندرجان تحت نوعی التعذر التعذر من جهة الذات
والتعذر من جهة الغیر کما سبق فالمناسب ان یراد فیه ایضا لفظ النحو الا ان یقال ان الیاء
شدة الامتزاج کانها لیست بعارضة کما سیأتی من الفاضل المحشی **قوله** مرفوعا ومنصوبا
ناظرا الی المعطوف علیه فالمعنی ان نحو مسلمی عطف علی کقاض حال کونه مرفوعا ومنصوبا وترك
اعراب المعطوف احالة علی فهم المتعلم او الی المعطوف فالمعنی ان نحو مسلمی عطف علی کقاض
حال کون لفظ النحو مرفوعا او منصوبا علی قیاس اعراب المعطوف علیه وترك هذا الوجه الذی
ذکر لخفاء شیء وهو ان الاحتمالات فی المعطوف علیه ثلثة الرفع بناء علی کونه خبر مبتدأ محذوف

والنصب بناء على كونه صفة مصدر محذوف والجر بناء على كون الكاف اسمية وكون كقاض بدلا
او عطف بيان لما استثقل على ما سبق ففي عبارة الفاضل المحشي قصور الا ان يقال ادخل الجر في
النصب والله اعلم **قوله** لا على قوله قاض محترز قول الشارح عطف على كقاض **قوله** اذ
قصد الخ الغرض من هذه العبارة بيان محذوشية احتمال عطف قوله ونحو مسلمي على قوله
قاض ليصح احتراز الشارح عنه وتقريره ان المراد من لفظ النحو على ذلك التقدير لا يخلو اما
ان يكون المراد افادة تمثيل تقدير الاعراب بسبب الاشتغال او افادة ان المثال لذلك
التقدير غير مختص بمسلمي خاصة بل شامل لكل جمع سالم بالواو والنون مضاف الى ياء المتكلم
لا سبيل الى الاول لانه يكفي في تلك الافادة لفظ الكاف المقدرة بحكم العطف كما لا يخفى وكذا
لا سبيل الى الثاني لان توهم الاختصاص لو كان معتبرا عندهم لكان الشايع بين القوم في جميع
التمثيلات الجمع بين الكاف ولفظ النحو مثلا والامر ليس كذلك كما ترى فلا اعتبار لذلك التوهم
حتى يزاد لدفعه لفظ النحو والله اعلم **قوله** واضرابها اي امثالها وفي بعض النسخ واخواتها
قوله ونحوها اي نحو الكاف مما يؤدي مؤداها كلفظ نحو ومثل في سائر التمثيلات **قوله**
قال الفاضل الخ الغرض من نقل كلام هذا الفاضل الاشارة الى الاعتراض والجواب الواردين
في هذا المقام بيانه الاول انه لا فرق بين عصا ومسلمي لان الاعراب فيهما قبل الاعلال مستثقل
وبعده متعذر اما الاستثقال في عصا قبل الاعلال فلان اصله عصو بالواو والواو صالحة
للاعراب لكن مع الثقل كما هو الظاهر وفي مسلمي فلان اصله مسلموي فتكون الواو التي
هي اعراب الجمع المذكر السالم موجودة فيه لكن لاجل اجتماعها مع الياء فيه صار التلفظ بها
ثقيلا كما لا يخفى واما التعذر في عصا بعد الاعلال فلان الموجود فيه بعده الالف وهي لا
يقبل الحركة وفي مسلمي فلان التلفظ بالواو بعد انقلابها ياء مما لا يخفى تعذره فلاي وجه
عد المصنف عصا في ما تعذر ومسلمي في ما استثقل بيان الثاني ان الامر كذلك لكن المؤثر
في تقدير الاعراب في عصا التعذر لا الاستثقال وفي مسلمي هذا لا ذاك فلذا فعل المصنف
ما فعل اما الاول فلان اعراب عصا بالحركة كما هو الظاهر واجراء الحركة على الواو التي
يكون ما قبلها متحركا ثقيل كما لا يخفى فلاجل هذا الثقل وجب ابدال الواو بالالف وهذا
الابدال ليس تقدير الحركة حتى لو كانت الالف قابلة للحركة لكان الاعراب في عصا لفظيا
بل يحكم بالتقدير بعد الاعلال لاجل امتناع الالف عن قبول الحركة وتعذر اجرائها على
الالف فيكون التقدير لاجل التعذر واما الثاني فلان اعراب مسلمي بالواو كما تقرر واجتماعها
مع الياء ثقيل فلذلك الثقل اوجب ابدال الواو بالياء وهذا بعينه تقدير الواو فيكون التقدير

يعني ان الكاف فيه للتمثيل ولفظ النحو لتعميم توهم تخصيص تقدير الاعراب بسبب الاشتغال بلفظ مسلمي خاصة فلا يلزم الاستدراك ١٢ منه

اي اختصاص المثال بالمثال المذكور بحيث لا يشمل نحوه ١٢ منه

لاجل الثقل والله اعلم **قوله** لا الاسكان فيه رمز الى الفرق بين عصا وقاض بان ثقل ظهور
الاعراب في الثاني في حالة الرفع والجر يوجب اسكان الياء وهو تقدير للحركة فعلة تقدير
الاعراب فيه الاستثقال بخلاف الاول لان الثقل فيه يوجب الابدال وهو ليس بتقدير الحركة
الحركة كما سبق بيانه فعلة التقدير فيه التعذر والله اعلم **قوله** وذلك الامتناع الخ دفع لما يتوهم
من ان التفريع لا يصح لانه لم لا يجوز ان يكون الياء المنقلبة عن الواو بدلا عنها في الدلالة على الاعراب
كما ان الكسرة المنقلبة عن الفتح في جمع المؤنث السالم بدل عنها في الدلالة على الاعراب وحاصل
الدفع ان قياس الياء على الكسرة قياس مع الفارق لان الواو زائلة بالاعلال بخلاف الفتحة
فلو جعلت الياء بدلا عن الواو في الدلالة كالكسرة عن الفتحة للزم وجود الاعرابين لكلمة
واحدة لان الزائل بحكم الاعلال في حكم الثابت **قوله** باقية على سكونها دفع ما يتوهم
من ان كون الياء المدغمة ياء لا يقتضي لفظية الاعراب في مسلمي حالة النصب والجر لاشتراط
السكون في ياء الاعراب في يحتمل ان يكون الياء متحركة في صورة الادغام والدفع غني عن البيان
قوله او بعضها تعريض على الشارح بان غرضه من قوله وقد يكون الاعراب الخ تعريض
المصنف بان في بيان الاعراب اللفظي او التقديري قصور لانه قد يكون الاعراب بالحروف
تقديريا في الاحوال الثلث مع انه لا يعلم من عبارته والحال ان في بيان التعريض الصادر من الشارح
على المصنف ايضا قصور لانه كما يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث فكذلك يكون
تقديريا في بعض الاحوال مع ان هذا لا يعلم من عبارة الشارح ومغايرة هذا البعض للبعض
الذي تعرض المصنف له مما لا يخفى كما يعلم من الجواب مثال الاعراب بالحروف الذي يكون
تقديريا في الاحوال الثلث جاء ني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم ومثال تقدير
الاعراب في بعض الاحوال المثنى في حال الرفع نحو جاءني غلاما القوم بخلاف حال النصب والجر
لان الاعراب فيه في تينك الحالين لفظي لان الدال على المحذوف لالتقاء الساكنين يوجد فيه
حال الرفع لكون حركة ما قبل الالف من جنسها بخلاف حال النصب والجر لان حركة ما قبل
الياء في المثنى ليس من جنسها فلو حذفت لم يوجد الدال عليها الا ان يقال انه يعلم من
تقدير الاعراب بالحروف في جميع الاحوال تقديره في بعض الاحوال كما لا يخفى فلا يوجد في
تعريض الشارح قصور والله اعلم **قوله** فيما كان آه يرد ههنا ان من المتقرر استحالة تعلق
الحرفين من جنس واحد بفعل واحد وهذا يلزم ههنا لان في الاحوال الثلث وفيما كان كليهما
متعلقان بقوله يكون اجيب عنه بان قوله فيما كان متعلق بيكون لكن بعد تعلق في الاحوال
به وبالجملة ان الاول متعلق بالمتعلق والثاني بالمقيد **قوله** ولا في عدة الخ انما اشترط

له التفريع صحيح لانه لاعتبار تعين تعويض الياء عن الواو ١٢ منه

عه الياء والواو ١٢ منه

لان فی هذه الصورة تسقط تلك المدة لالتقاء الساكنين وتدل حركة ما قبلها عليها فيصير
الاعراب بالحرف تقديريا **قوله** كما فی قوله تعالى الخ آمدم ان فی هذا القول ثلث قراءات
احدها والمقيمی الصلوة باضافة الجزء الاول الی الثانی وثانيها والمقيمين الصلوة بنصب
الصلوة بناء على الاصل والثالث والمقيمی الصلوة بنصب الصلوة وتقدير النون وهذا رواية
الحسن ذكر فی التفسير الكبير وقول الفاضل المحشی مبنی على هذا لانه على الاول لا يصح قوله على
قراءة النصب على الثانی لا يكون مثالا لتقدير الاعراب فافهم واغتنم هذا التحقيق لعلك
لا تجد فی غير هذا التعليق **قوله** لئلا ينتقض الخ بيان النقض ان مصطفوا فی مصطفو القوم
اسم اعرابه بالحروف لانه فی آخره ساكنا مع ان الاعراب فيه ليس بتقديری **قوله** ولعله
انما لم يعده جواب للشارح عن جانب المصنف بان مقصوده بيان موضع الاعراب اللفظی و
التقديری الذين يوجد ان فی الاسم بالنظر الی الذات لا باعتبار العارض وتقدير الاعراب
فی الاسم الذی لم يذكره المصنف لاجل التقاء الساكنين لا لذاته فلذلك لم يذكره **قوله** ولكان
الياء الخ دفع ما يتوهم من انه لو كان مراد المصنف ما ذكر لكان المناسب له ان لا يذكر مثل قاضی
ومسلمی لان تقدير الاعراب فيهما لاجل الياء بيان الدفع ظاهر **قوله** ان قلت الخ حاصله
ان تقدير الاعراب لاجل الياء اذا لم يكن مخالفا عن مقصود المصنف فالمناسب له ان يعد
فی لان اعرابه حال الرفع تقديری لان اصله فوی فاجتمعت الواو والياء والاولى منهما ساكنة
فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فی الياء كما فی مسلمی وعلى تقدير عدم العد يبطل قول المصنف
واللفظی فيما عداه كما لا يخفى **قوله** اجيب عنه الخ حاصله ان الاسماء الستة حال الاضافة
الی ياء المتكلم معربة بالحركات التقديرية فاصل فی فوی بكسر الواو فنقلت كسرتها الی ما
قبلها ثم قلبت الواو ياء ثم ادغمت الياء فی الياء فصار فی ولما اشتغل ما قبل الياء بالكسرة
جعل اعرابه فی الاحوال الثلث تقديريا فيكون مندرجا فی غلامی وبالجملة ان نوعه مذكور
وان لم يكن شخصه مذكورا **قوله** تعريفه الخ وان تأملت فيما سبق لظهر لك عدم بقاء
هذا الاشكال لان تقدير الاعراب فی الاعلام التی تحكی فی لغة الحجاز بعارض الاستفهام لا
مطلقا كما تقرر ويمكن ان يدفع بان مقصود المصنف بيان موضع الاعراب اللفظی والتقديری
الذين يكونان متفقين فيما بين اهل اللغة والمادة المذكورة ليست بمتفقة كما هو الظاهر
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ای الاعراب المتلفظ به انما غير الاسلوب حيث قدم
المضاف اليه وهو الاعراب فی القول الاول للمصنف وهو التقديری والموصوف فی القول
الثانی له وهو اللفظی الخ لان هذا القول منه متلبس بهذه النسبة كما ترى وايرادها بين المضاف

والمضاف اليه غير متعارف بخلاف القول الاول له لكن بقى شئ وهو انه لم يسلك المصنف على نسق واحد الا ان يقال ان النكتة فى تغير الاسلوب لحاظ التفنن فى العبارة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره يعنى فيما عدا ما ذكر دفع ما يرد من ان المناسب للمصنف ان يقول واللفظ فيما عداهما لان المذكور فى السابق امران التعذر والاستثقال وحاصل الدفع ان الضمير راجع اليهما بتأويلهما بالمذكور وهذا الجواب من الشارح على تقدير التسليم والا فهنا جواب آخر وهو ان يقال انا لا نسلم ان الضمير اذا كان راجعا الى امرين فيورد ذلك الضمير بصيغة التثنية مطلقا بل اذا كانا مذكورين سابقا بكلمة الواو واما اذا كانا مذكورين باو الفاصلة فيورد ذلك الضمير على صيغة المفرد كما تقرر والامران ذكرا ههنا باو الفاصلة كما ترى وايضا لا نسلم ان الضمير راجع الى التعذر والاستثقال بل الى التقدير وهو امر واحد كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ولما ذكر الخ دفع من ان بيان موضع الاعراب للفظ والتقدير قد تم فالمناسب للمصنف ان يشرع فى المقصود وهو قوله المرفوعات فلم شرع فى تعريف غير المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه ذكر فى بيان انواع اعراب الاسم الذى اشار المصنف اليه بقوله فالمفرد المنصرف آه المنصرف وغير المنصرف فالمناسب له التعرض الى تعريفهما ليتضح ذلك القول حق الاتضاح فلما ورد ان التعرض لتعريف غير المنصرف اذا كان لذلك الوجه فالمناسب له ان يتعرض لتعريف المنصرف ايضا فاشار الشارح الى دفع هذا الايراد بقوله وبمعرفته يعرف المنصرف وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن تعريف المنصرف يعلم من تعريف غير المنصرف وعادة المصنفين جرت على الاختصار فلهذا اتعرض الى تعريف غير المنصرف فقط فالمراد ان بين المنصرف وغير المنصرف نسبة التقابل ولا شك فى ان من تعريف احد المتقابلين يعلم المقابل الآخر لان من المتقرر فيما بين القوم ان شيئا اذا اعتبر فى احد المتقابلين يعتبر نقيضه ومنافيه فى المقابل الآخر فكما يعلم المنصرف من تعريف غير المنصرف فكذا يعلم غير المنصرف من تعريف المنصرف فلاى وجه اختار المصنف تعريف غير المنصرف فاشار الشارح الى دفعه بقوله وكان غير المنصرف بيان الدفع ان غير المنصرف اقل افرادا من المنصرف بحسب الاستقراء وكل ما هو اقل افرادا فتعريفه اسهل لان مشتركه ومميزه يعلم بسهولة كما لا يخفى وكل ما هو اسهل يكون مختارا فلذا اختار المصنف ما اختاره هذا ما ظهر لى فى تقرير هذه الكلمات والله اعلم بالمرادات **قوله** وانما صح الاكتفاء الخ دفع ما يرد من ان الاكتفاء بتعريف غير المنصرف يكون صحيحا اذا كان يعلم منه تعريف المنصرف وهو مبنى على حصر المعرب فيهما لانه على هذا يوخذ فى احدهما نقيض ما يوخذ فى

الآخر كما لا يخفى وذلك الحصر غير صحيح عند النحاة لخروج ما اعرب بالحروف منهما كما سيأتي
فكيف يصح الاكتفاء وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكن الحصر وان لم يثبت عند جمهور النحاة
لكنه ثابت عند المصنف ومما يدل على ذلك عدوله في تعريف المنصرف وغير المنصرف
عن تعريف النحاة لهما والله اعلم **قوله** ولهذا اى لانحصار المعرب عند المصنف في المنصرف
وغير المنصرف **قوله** ومثل ماسبق قال مولانا المدقق الظاهر ومثل ماسبق لان كلا منهما وجه
مستقل انتهى اقول وبالله التوفيق ان كلمة او ههنا مضرة لانها لاحد الامرين كما تقرر والامران
ههنا علتان فالمناسب الواو التي للجمع والله اعلم والمراد مما سبق بيان وجه عدول المصنف
عن تعريف النحاة للمعرب **قوله** وذلك الخ اى العدول للانحصار ولمثل ماسبق ثابت
للاستلزام وعدم الانحصار الاول بالنظر الى قوله ومثل ماسبق والثاني بالنظر الى قوله
ولهذا بيان الاستلزام ان المقصود من تعريف غير المنصرف بيان معرفة حال آخره
من سلب الجر والتنوين عنه كما ان المقصود من تعريف المعرب معرفة حال آخره من كونه
مختلفا باختلاف العوامل فلو عرف غير المنصرف بما سلب عنه الجر والتنوين كما فعله النحاة
للزم توقف الشئ على نفسه كما لا يخفى مثلا اذا قلنا احمد غير منصرف اى ما سلب عنه الجر
والتنوين وكل ما هو غير منصرف اى ما سلب عنه الجر والتنوين ما يسلب عنه الجر والتنوين
فينتج ان هذا اما يسلب عنه الجر والتنوين ومن هذا المثال يتضح لزوم تقدم الشئ على نفسه على
من له ادنى دراية واما بيان عدم الانحصار فهو ان ما اعرب بالحروف ليس بمنصرف لانه ليس
مما يدخله الحركات الثلث والتنوين ولا غير منصرف لانه وان سلب عنه الجر والتنوين
لكنه ليس بمتحرك بالفتح كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** مثلا انما قال مثلا لانه يخرج
عنه ايضا ما اعرب بالضمة والكسرة كالجمع المؤنث السالم **قوله** المنصرف الخ الغرض من
هذه العبارة بيان ماخذ المنصرف وغير المنصرف ليعلم وجه التسمية **قوله** وهو
الفضل كما يقال ما بين الدرهمين صرف فضل اى وقيل المنصرف مشتق من الصرف بمعنى
الصوت وفي آخر الاسم المنصرف يوجد الصوت وهو التنوين وقيل من الصرف بمعنى اللبن
الخالص والاسم المنصرف ايضا خالص عن مشابهة الفعل وههنا اقوال أخر تركتها لاجل
افضاء ذكرها الى التطويل **قوله** اعني علامته يعلم من الحواشي المكتوبة ههنا ان الضمير في
علامته راجع الى المنصرف ويحتمل ان يكون لفظ العلامة منونا والمآل واحد **قوله** تمكنه
اى قوته في الاسمية لعدم شبهه بالفعل وعدم منع الجر والتنوين الذين هما من خواص
الاسم عنه **قوله** ولما عرفت الخ ولا يخفى وجه المناسبة ايضا في غير المنصرف على تقدير

القولين الآخرين المذكورين في السابق بل على القول الأخر **قال** الشارح قدس سره اي اسم دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يصدق على ضربت لوجود الوصفية والتانيث فيه مع انه ليس بغير منصرف وحاصل الدفع ان المراد من كلمة ما الاسم وضربت ليس باسم فهو خارج عن الجنس الذي يكون في التعريف **قال** الشارح قدس سره معرب دفع ما يرد من ان تعريف غير المنصرف يصدق على حيثما وطار لوجود العلتين فيهما وهما العلمية والتانيث مع انهما ليسا بغير منصرفين وحاصل الدفع ان المراد بالاسم الذي هو جنس غير المنصرف الاسم المعرب وهما من المبنيات فهما خارجان من الجنس **قوله** جعل ما موصوفة آه دفع ما يرد من ان الشايع في امثال هذا المقام جعل كلمة ما موصولة والتعبير عنها بالمعرفة فلاي نكتة جعلها موصوفة وعبر بالنكرة وحاصل الدفع ان لفظ غير المنصرف ههنا مبتداء وقوله ما فيه علتان خبره والاصل في الخبر التنكير كما ان الاصل في المبتداء التعريف كما تقرر فلذلك الاصل جعل كلمة ما موصوفة وعبر عنها بالنكرة **قوله** ولئلا يلزم الخ هذا اشارة الى وجه آخر لجعل الذكر والتعبير المسطور بيانه ان المبتداء ههنا وهو لفظ غير المنصرف نكرة فلو جعلت كلمة ما موصولة وعبرت عنها بالمعرفة للزم تعريف الخبر مع تنكير المبتداء وهو من المستقبحات عندهم ولما ورد ان كلمة غير مضاف الى المنصرف والاضافة للتعريف فكيف يكون المبتداء نكرة دفع بقوله لان غير الخ وحاصله ان كلمة غير لتوغلها في الابهام لا تتعرف بالاضافة وفيه ان عدم التعريف اذا لم يكن لما اضيف اليه كلمة غير ضد واحد مشهور واما اذا كان كذلك كما في ما نحن فيه وعليك بالحركة غير السكون فيتعرف اما وجود الضد الواحد في المثال الثاني فظاهر وفي المثال الاول فلان الاسم الذي لا يدخله الجر مع التنوين مشهور بمغايرته للمنصرف الذي اضيف اليه غير وبما ذكرنا ظهر سخافة ما في حاشية مولانا عبد الحكيم من منع الضد الواحد المشهور **قوله** وفيه ان الخ تزييف للوجه الثاني للقول للزوم تنكير المبتداء وتعريف الخبر بان المحذور المذكور انما يلزم اذا اريد المعنى التركيبي الاضافي من لفظ غير المنصرف لان معنى المغايرة على هذا يكون ملحوظا فيكون مبهما بابهام الغير واما اذا اريد منه المعنى العرفي الذي هو مفهوم ما فيه علتان الخ فلا يلزم المحذور المذكور لان معنى المغايرة لا يلاحظ فيه حتى يكون مبهما بل هو مفهوم محصل معين لا ابهام فيه كما هو الظاهر والله اعلم **قوله** وله ان يقول تزييف التزييف المذكور بيانه ان لفظ غير المنصرف اذا اريد منه المفهوم الكلي فهو ايضا نكرة فيلزم تنكير المبتداء وتعريف الخبر لان اللفظ الموضوع للمفهوم الكلي يكون معرفة دائما عند العارف اذا كان من قبيل اعلام الاجناس واما اذا كان من قبيل اسماء الاجناس فلا وانظاهر هو

الثانی لان الاول فرض یفرض فی اللفظ الذی یجری علیه احکام المعارف فی لغة العرب و لفظ غیر
المنصرف لیس من ذلک القبیل فیکون من قبیل اسم الجنس فیکون نکرة وفیه ان اسم الجنس
یکون فی حکم النکرة اذا ارید منه فرد من افراده واما اذا ارید منه المفهوم فی ضمن ای فرد کان فلا
کما تقرر والله اعلم قوله والقول بانه الخ لما کان یرد علی کلا الوجهین بجعل کلمة ما موصوفة لا
موصولة انه لم یجوز ان تکون کلمة ما مبتداءة و لفظ غیر المنصرف خبرة قدم علیه فالمناسب جعلها
موصولة دفع الفاضل المحشی هذا الایراد بانه مخالف للاسلوب الشایع و القاعدة المحفوظة
اما الاول فلان الشایع جعل المعرب بفتح الراء مبتداءً لا المعرف بکسر الراء کما لا یخفی واما الثانی
فلان المتقرر المثبت فیما بین القوم ان المعلوم متعین لابتدائیة و لفظ غیر المنصرف معلوم
فی السابق وان کان بوجه الاعراب بخلاف ملفیه علتان لانه غیر مذکور والله اعلم قوله علی تقدیر
الظرف اما اذا قدر الظرف بالفعل فظاهر واما اذا قدر باسم الفاعل فلانه اعتمد علی الموصوف
فما فی حاشیة الفاضل المدقق ههنا لا یخلو عن اختلال حیث ترک الاشارة الی احتمال تقدیر
الظرف بالفعل الذی هو من جملة محتملاته وزاد احتمال کون ما موصوله وهو المزیف کما علمت
آنفا والله اعلم قوله العلة الخ لعل الغرض من هذه العبارة الی قوله فعلی هذا الاشارة
الی الایراد علی المصنف بان العلة فی اصطلاح النحاة ما ینبغی ان یختار المتکلم عند حصوله
امرا یناسبه ولا شک ان المتکلم لا ینبغی له ان یختار عدم دخول الکسرة والتنوین عند واحد
واحد من هذه الامور التسعة فلا یصح تسمیة کل واحد منها بعلة بل ینبغی له ان یختار
العدم المذکور عند حصول اثنین منها فیکون العلة اثنین منها والی جواب هذا الایراد
اشار بقوله فعلی هذا وبان ان تسمیة واحد واحد منها بعلة من قبیل اطلاق اسم الکل الذی
هو اثنان منها علی الجزء یعنی ان الاطلاق مجازی وباب المجاز غیر منسد والله اعلم قوله غیر
طبیعی احترز بهذا القید عن العارض الطبیعی کالصحة وبالقید الثانی احترز عما لا یستدعی
حالة کحمرة الخجل وصفرة الوجل وبالقید الثالث احترز عن الکیفیة الحادثة من شرب الدواء
للصحة کذا افهم والله قوله لیست بمعنی الموجب قال الفاضل المدقق لان الموجب لتغیر آخر
الکلمة لیس الا المتکلم اقول وبالله التوفیق ان الموجب الواقعی وان کان المتکلم لکن لم لا یجوز
ان یراد من الموجب ما هو الموجب بحسب الاصطلاح کالعامل لانه مؤثر فی الاصطلاح لا
فی الواقع فلم لا یجوز ان یکون العلة بمعنی الموجب والله اعلم قوله ما ینبغی ان یختار الخ زاد
ینبغی لان المتکلم قد یترک الامر المناسب عند حصول علته لنکتة کترک عدم دخول الکسر
والتنوین ههنا للضرورة او للتناسب کذا فی الحاشیتین وذهنی القاصر یحکم بعدم الانتفاع

اسم الجنس ما وضع لمفهوم کلی لا من حیث المعلومیة للسامع و العلم الجنس ما وضع له من حیث المعلومیة للسامع ١٢ منه

قوله اعتماده یعنی اعتماده علی الموصوف او الموصول ١٢ منه

من العموم من کلام الفاضل المحشی واعلم ان الفاضل انه حمل الظرف علی تقدیر الفعل لانه علی هذا یکون جملة ١٢ منه

ای النظام مع هذا ١٢ منه

في صورة الترك لنكتة لانها انما وجدت فالمناسب الترك كما لا يخفى على من له ذهن سليم وفهم
مستقيم والله اعلم **قوله** لكن صريح آه ايراد على الجواب الذي صدره بقوله فعلى هذا بان
هذا التوجيه لكلام المصنف بما لا يرضى به لان المعلوم من الايضاح مصنف المصنف ان اطلاق
العلة على كل واحد من العلل حقيقة الا ان يقال ان للعلة في اصطلاحهم معنيين احدهما ما ينبغي
ان يختار المتكلم عند حصوله امرا يناسبه وثانيهما ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله او
حصول كله امرا يناسبه فلم لا يجوز ان يكون منظور المصنف المعنى الثاني ومنظور المجيب المعنى
الاول او التوجيه بما لا يرضى انما يلزم لو كان منظورهما واحدا والله اعلم **قوله** ذلك اي صحيح
كلامه يعني ان المصنف صرح بالاطلاق الحقيقي نظرا الى ان صاحب المفصل ثنى السبب في تعريف
غير المنصرف حيث قال ما فيه سببان فيلزم اطلاق السبب على كل واحد واحد من الامور التسعة
والاصل في الاطلاق الحقيقة فلذلك الوجه صرح المصنف بالاطلاق الحقيقي والله اعلم **قوله**
هذا الوجه اي الاستدلال بالتثنية الذي ذكره في السبب جار في العلتين ايضا بان المصنف
ثنى العلتين في تعريف غير المنصرف في الكافية كما لا يخفى فيلزم اطلاق العلة على كل واحد
من الامور التسعة والاصل في الاطلاق الحقيقة فيعلم الاطلاق الحقيقي من كتاب الكافية كما
علم من كتاب الايضاح فتوجيه كلام المصنف بكون الاطلاق مجازيا مما لا يرضى به المصنف والله
اعلم **قوله** عنده اي عند المصنف بالنظر الى كتاب الكافية **قوله** ايضا اي كما في الايضاح
قال الشارح قدس سره تؤثران باجتماعهما لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان وجود
العلتين في شيء واحد لحكم واحد من المستقبحات بل من المستحيلات عندهم فكيف يصح تعريف
غير المنصرف بما فيه علتان وحاصل الدفع ان المراد من العلتين العلتان اللتان تؤثران في الحكم
بطريق الاجتماع يعني اذا اجتمعتا والعلتان اللتان تكونان بهذه المثابة تكون جزئي العلة التامة ووجود
الجزئين من العلة التامة ليس من المستقبحات بل من الواجبات ورأيت في الحواشي المكتوبة في هذا
المقام فوايد أخر لهذه العبارة لكن الفاضل المحشي اختار فايدة لقوله واستجماع شرايطهما لا يحصل
الا بالطريق الذي ذكرنا فلذا اخترت ما اخترته فافهم **قوله** انما قال ذلك آه فيه اشارة الى ان
قول الشارح واستجماع شرايطهما لدفع ايرادين احدهما ان العلتين اللتين تؤثران باجتماعهما موجودتان
في نوح وهند اذا صرفا ففيهما العجمة والتانيث الاولى في الاول والثانية في الثاني وآخرهما العلمية
مع انهما منصرفان كما هو المفروض وثانيهما ان ما مدخله اللام كالاحمر وما اضيف كاحمركم يصدق
عليهما ان فيهما علتان تؤثران باجتماعهما مع انهما منصرفان على مذهب كما هو المتقرر فيبطل منع التعريف
ايضا وحاصل الدفع ان المراد بالعلتين ليس مطلقيهما بل ما تكونان مع الشرائط ورفع الموانع

له اي تؤثران الا ان المناسب منه ١٢

له ان هذين السببين تؤثران باجتماعهما في ابراهيم وزينب ١٢ منه

والشرايط مفقودة في مادة النقض التي ذكرت اولا كما لا يخفى ورفع الموانع مفقود في مادة النقض التي ذكرت ثانيا كما لا يخفى ايضا والله اعلم **قوله** او اضيف ولو قال واضيف بكلمة الواو بدل كلمة او لكان اظهر لان الورود ليس على احد الامرين **قوله** فانه منصرف اي على مذهب لا عند كل النحاة كما يظهر لك من الشرح نفسه فيما سيأتي في آخر بحث غير المنصرف **قوله** لان من شرايط ورود هذا النقض ههنا انا لم يصرف بان المعارض لتأثير السببين موجود فيه مع حصول عدم الانصراف لان شرط تأثير التناسب المعنوي احد الامور الثلثة كما سيجيء في المتن وهو مفقود في هذا كما هو الظاهر كذا في حاشية الناد لـ المدقق اقول وبالله التوفيق ان المراد من المعارض لا يخلو اما ان يكون ما يكون معارضا لتأثير السببين على سبيل التحتم والوجوب او ما يكون معارضا لتأثيرهما على سبيل الجواز فان كان الاول فوجوده في هذا مسلم لكن مراد الفاضل المحشي من قوله لان من آه ان من شرائط تأثير السببين على سبيل الوجوب انتفاء المعارض المذكور والموجود في هذا التأثير على سبيل الجواز فوجود المعارض لا يضره وان كان الثاني فلا نسلم وجوده في هذا لان المعارض بالمعنى المذكور عدم السببين وهو غير موجود في هذا **قوله** يعارض احد الخ اي ثقله **قوله** يعارض السببين معارضة السببين في الصورة التي وجدت الاضافة او اللام فيهما مع السبب الذي يكون العلمية شرطا فيه ومعارضة احد السببين في الصورة التي وجد احدهما مع السبب الذي لا يكون العلمية شرطا فيه كما سيجيء في الشرح نفسه في آخر البحث **قوله** بالاسم فبدخول اللام او الاضافة يتقوى جهة الاسمية ويضعف جهة الفعلية فيكون الاسم منصرفا او في حكم المنصرف على تقديرهما لا غير منصرف لا يحصل بجهة المشابهة بالفعل في الفرعيتين وقد ضعف قال الفاضل المدقق وانما جوز معارضة السببين في اللام والاضافة دون سكون الاوسط لزيادة ارتباطهما بالاسم بحيث صارا مختصين به دون سكون الاوسط لتحققه في الفعل ايضا نحو قيل وخاف انتهى **قوله** ان قلت آه قال الفاضل المدقق لا بقاء لهذا النقض بعد ادخال انتفاء المعارض في شرايط تأثير العلتين لان الضرورة والتناسب يعارضها فقوله لصدق التعريف عليه ممنوع انتهى ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب هذا الايراد بان المراد من الشرايط الشرايط التي ذكرت في بيان العلل وبالنظر اليها يتصور البقاء لان الضرورة والتناسب ليسا من جملتها انتهى بحاصله اقول وبالله التوفيق لا فرق بين معارضة اللام والاضافة مع السببين او احدهما ومعارضة الضرورة والتناسب معهما لانهما ليسا بمذكورين في المتن بعنوان الشرايط وتصادق عليهما العدم الا انه يعلم منه صراحة حيث قال ويجوز صرفه للضرورة او التناسب وجميع الباب باللام او

له لانه منشأ لا تعريفات الاوسط الجملة تحتمل على الكلمة و الزيادة على الكلمة و هذا اشرط شرط في التانيث المعنوي على ما ١٢ منه

له لان من موانع عدم عدم الانصراف الاضافة واللام ويكون ما بحصل الاصل ومع ١٢ منه

الاضافة يتغير بالكسر فلا يتصور بقاء النقض الا ان يكون بناء هذا الاعتراض على الاغماض مما سبق من دخول انتفاء المعارض فى الشرايط والاغماض ليس بعزيز فى كلامهم والله اعلم **قوله** مع انه منصرف عنده اقول وبالله التوفيق ان عبارة الشارح فى شرح قوله ويجوز صرفه ينادى باعلى نداء على ان ما دخله الكسر والتنوين ليس بمنصرف عند المصنف بل هو فى حكم المنصرف فكما ان تعريف غير المنصرف يصدق عليه فكذلك هو غير منصرف فكيف يتصور النقض **قوله** ويصدق التعريف عليه لان فيه علتين التعريف والتانيث مع شرايطها **قوله** لدخول الكسرة فى هذا التخليل نظر لانه لا يعلم من دخول الكسر والتنوين على شئ انصرافه لان غير المنصرف عند المصنف معرف بما لا يدخله الكسر والتنوين بل بما فيه علتان الخ **قوله** اجيب عن الاول الخ المراد مما سيجئ تفسير الصرف فى قوله المصنف ويجوز صرفه بالجعل فى حكم المنصرف آه او تفسيره بالمعنى اللغوى وارجاع الضمير الى الحكم لان مآل كلا التوجيهين راجع الى ان ما دخله الكسر والتنوين غير منصرف عند المصنف فلا نقض لانه كما يصدق التعريف المذكور الذى عند المصنف عليه فلذلك هو من افراده عنده واما الاحتمال الآخر المذكور فى قول مولانا عبد الحكيم فى قوله المصنف ويجوز صرفه من ان الحكم بالانصراف الواقع منه ليس على مذهبه بل على مذهب القدماء من النحاة فذلك وان كان يصلح للجواب عن ذلك النقض الا انه لما كان بعيدا عند الفاضل المحشى كما سيجئ فى كلامه فلا ينبغى ان يراد مما سيجئ اقول وبالله التوفيق لما كان ارادة خلاف الظاهر من عبارة المصنف وهى ويجوز صرفه آه متيقنة ظاهرا فلا وجه لايراد هذا السوال والجواب من مثل الفاضل المحشى والله اعلم **قوله** بان يمنع وجود الخ حاصله ان للمعترض ان يقول لا نقض بهندات لان وجود السببين المستجمعين لشرايطهما فيه ممنوع لان السبب المؤثر فى منع الصرف اما التانيث اللفظى او التانيث المعنوى اى التقديرى لا سبيل الى الاول لان التاء الموجودة فيه ليست لمحض التانيث بل لانها على الجمعية ايضا والمعد ودمن اسباب منع الصرف التانيث بالتاء التى لمحض التانيث وكذا لا سبيل الى الثانى لان التاء الظاهرة الموجودة فيه مانعة عن تقدير تاء اخرى فيه اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشى ان يقول وعن الثانى بان يمنع وجود السببين لان شرط التانيث العلمية وشرط التعريف ايضا العلمية وهى غير ممنوعة بل الكلام ههنا فى نفس التانيث كما عرفت فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** او ان يقول عطف على ان يمنع وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف عند المصنف كما يصدق على مسلمات فكذلك هو من افراده وان اختلج فى قلبك انه كيف يكون مسلمات من افراد غير المنصرف والحال انه يدخل عليه الكسر والتنوين فازله بان الممنوع من غير المنصرف تنوين

قوله لانه لا يعلم منه ايضا ان ما لا يدخله الكسر والتنوين غير منصرف عند المصنف ١٢ منه

قوله لانه فيه ارتكاب ما هو المزيف عنده بلا داع ارتكاب توجيه كون قوله بما هو مزيف عنده بلا داع ١٢ منه ١٢

المتمكن لا مطلق التنوين والتنوين الموجود فی مسلمات تنوین المقابلة والممنوع منه الكسرة المختصة
بحال الجر لا مطلق الكسرة والموجودة فی مسلمات ليست مختصة بحال الجر بل يوجد فی حال النصب
ایضا **قوله** او ان يحذف الخ عطف على ان يمنع او ان يقول على ما هو المتعارف فی صورة تعدد
المعطوفات وحاصله ان للمصنف ان يقول ان تعريف غير المنصرف كما يصدق على مسلمات
فكذلك هو من افراده واجراء الكسر والتنوين عليه ليس بثبت اتفاقا قال مولانا المدقق ولا يخفى
انه يرد قوله تعالى من عرفات بالكسر والتنوين انتهى اقول وبالله التوفيق ان ورود قراءة القرآن
ليس على المتفق من اللغات على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون اجراء الكسر والتنوين على عرفات
على لغة المثبتين لهما فی الجمع المؤنث لا على لغة النافين نعم ورود القرآن على افصح اللغات
ثابت وهو لا يدل على النفی فكيف الرد بتلك الآية على الجواب الثالث والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره اثرا سيجيئ ذكره اشار بذلك الى ان المراد بالاثر المفهوم من قوله تؤثر ان ليس مطلق
الاثر والا فيكفی وجود مطلق العلتين فی منع الصرف لانهما يؤثران منشيا أيما وجدا فيه لان وجود
العلة والمؤثر بدون الاثر من المستحيلات والله اعلم **قوله** بينة بقوله الخ دفع ما يرد من
ان التعريف يكون للتوضيح وهو لا يوجد ههنا لتحقق الابهام فی التسع الذی اورده المصنف
لرفع ابهام العلتين كما لا يخفى وحاصل الدفع ان لا ابهام فی التسع مسلم لكن البيان من المصنف
له موجود بلا فصل فلا يخل ذلك الابهام بالتوضيح المقصود من التعريف والله اعلم **قوله**
فلا حاجة اذن الخ الغرض من هذه العبارة الرد على من اجاب عن ذلك الايراد بان المراد من
العلتين ليس مطلقيتهما بل المانعتين من الصرف وهما موجودتان فی التسع المبنية لهما بلا تعيين
فيهما فلا ابهام فيتم التعريف بيان الرد ان المنع من الصرف يساوی غير المنصرف فی المعرفة
والجهالة فالعلتان المانعتان من الصرف مساويتان لغير المنصرف ومن شروط التعريف
ان يكون اجلى كما تقرر والله اعلم **قوله** والحصر فيها ای فی العلل التسع استقرائی ومعنى
الاستقرائی ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المناسب للفاضل المحشی ان يؤخر شرح هذا القول
يعنی من تسع شرح قوله من علل تسع لان المقصود فی القول الثانی شرح تقدير لفظ العلل
وهو مقدم على لفظ التسع كما لا يخفى على من رأى عبارة الشرح فتأمل لعل الله يحدث بعد
ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره من علل تسع دفع ما يرد من ان التسع من اسماء الاعداد
التی يطلب المميز ولا قرينة على تعينه فيكون مميزه الاشياء فيرجع معنى العبارة الى ان غير
المنصرف ما فيه علتان من اشياء تسع او تسع اشياء فيوهم كون من ظرفا مستقرا متعلقا
بمركبة فيؤول المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان مركبتان من اشياء تسع بان يكون احدهما

مركبة من خمسة اشياء والآخر مركبة من اربعتها او يكون كل منهما مركبة من تسعتها او غير ذلك وهذا خلاف ما قصد واراد واكما هو الظاهر وحاصل الدفع ان لفظ علتان قرينة كون مميز التسع العلل فيرجع المعنى الى ان غير المنصرف ما فيه علتان من علل تسع او تسع علل وتركيب العلتين من العلل التسع غير ظاهر فيدل العبارة على كون من للتبعيض وهو موافق لما اراد واهذا ما ظهر من حاشية مولانا المدقق مع ادنى تغير والله اعلم **قوله** او من تسع الخ الغرض من هذا التقدير بيان مميز لفظ التسع بعنوان الصفة او بعنوان المضاف اليه كما ان التقدير المذكور في الشرح بيان المميز بعنوان الموصوف وفي كل من شقي الصفة والمضاف اليه خدشة اما في الاول فلان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد بعنوان الصفة واما في الثاني فلان حذف المضاف اليه وتعويض التنوين عنه مختص بلفظ كل وبعض غير شامل لكل الالفاظ على ما ذكر في الرضى الا ان يقال ان التخصيص غير مسلم لان التنوين في ايا ما تدعوا جعل عوضا عن المضاف اليه كما ذكر في المكمل مع انه ليس بلفظ كل وبعض وتعريف التنوين العوضي ايضا لا يدل على التخصيص وهو كل تنوين لحق مضافا عند حذف المضاف اليه كما ذكر في الايضاح كذا فهم والله اعلم **قوله** والاول اوفق لان فعله واحدة صفة على القطع يقتضي الموصوف لانه لا يميز واحد ولا اثنا **قوله** وبما في اول الخ حيث قدم المعدود وعطف العدد فيه كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اى العلل الخ دفع ما يرد من ان الضمير في هي لا يخلوا ما ان يرجع الى العلة الواحدة التي يقوم مقام سببين او الى التسع لا سبيل الى الاول لعدم صحة الحمل ان قدم الربط على العطف كما لا يخفى وجهه ولعدم صحة الرفع المنقولة من في عدل ووصف وهكذا ان قدم العطف على الربط لان الجزالذي يقتضي الرفع على هذا هو المجموع لا كل واحد وعلى هذا لا يصح العطف ايضا لان العطف ما قصد بالنسبة اي نسبة الى شيء او نسبة شيء اليه ولا يوجد هذا المعنى في وصف كما لا يخفى وكذا لا سبيل الى الاول لان العدل ليس مما يقوم مقام سببين على ما هو الظاهر وحاصل الدفع ان الضمير راجع الى التسع وجزء مجموع ما في هذين البيتين لا كل واحد مما ذكر فيهما يعني ان العطف مقدم على الربط والله اعلم **قوله** وذلك باعتبار الخ ظاهر هذا القول ينادي باعلى نداء على ان مراد الشارح من قوله اى العلل التسع جواب عن الايراد المذكور باختيار الشق الثاني من الاحتمال الثاني وهو لا يناسب لان الاستحالة المذكورة على ذلك الشق عدم صحة الوجه للرفع في عدل ووصف وعدم صحة العطف ولا تعرض لدفع هاتين الاستحالتين لا في كلام الشارح ولا في كلام المحشي لا صراحة ولا ضمنا الا ان يقال ان غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان القرينة على الخبر

حيث تم بعون الله ١٢ منه

واما وجه صحة الرفع فى عدلوا وصف وهكذا وجه العطف فكون عدل خبرا فى الظاهر ولعل الشارح والمحشى لم يتعرضا الى ذلك للاعتماد على فهم المتعلم والله اعلم **قوله** فما النفى فى تصوير كلمة ما نافية والتصويب النزول او النسبة الى الصواب **قال** الشارح قدس سره والعدول فى عطف دفع ما يرد من ان كلمة ثم للتراخى فى زمان كما تقرر فى ثبوت العلية للجمع ليس بمتأخر عن ثبوتها للعجمة ولكن الحال فى التركيب فالمناسب ايراد الواو بدل ثم مع ان حصول الاختصار وكون ذكر العلل على نسق واحد يحصل بايراد الواو وحاصل الدفع انا نسلم حصول الفوائد المذكورة على تقدير ايراد الواو ولكن المحافظة على الوزن لا يحصل بايرادها كما لا يخفى فاورد ثم بدل الواو وههنا نكتة جليلة اخرى ذكرها مولانا عصام الدين وهى ان كلمة ثم للتراخى فى الزمان ويستعار للتراخى فى الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله او ادنى وهذا الامر موجود ههنا لان الجمع اعلى رتبة من العجمة والتركيب حيث يؤثر وحدها فى منع الصرف والله اعلم **قوله** مجردة عن الخ دفع ما يرد من ان استقامة الوزن يحصل على تقدير ثم لكن الاستحالة المذكورة فى ايرادها كما علمت سابقا من انها للتراخى وهو غير موجود ههنا باقية على حالها فكيف يستقيم ايراد كلمة ثم وحاصل الدفع انها مجردة عن التراخى واريد بها مجرد المشاركة كما فى الواو **قوله** وذلك الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على التجريد فى ثم **قوله** فيه مساهلة بجعل جزء العلة الذى هو المجموع شرطا للعلة التى جعلها المصنف علة اعنى النون وهذه المساهلة لضرورة وزن الشعر **قوله** او صفة موصوف لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان فى كلامه فى بيان اعراب زايدة قصورا لان ههنا احتمالات اخر الا ان يقال ليس غرض الشارح الاستيعاب حتى يلزم عليه ذكر جميع الاحتمالات **قوله** بتقدير اعنى فالتقدير والنون اعنى نونا زايدة **قوله** لان النون الخ دفع ما يتوهم من ان النصب بتقدير اعنى يكون فى موضع الابهام والاحتياج الى تعيين المراد **قوله** لان اللام الخ دفع ما يتوهم من ان المطابقة بين الصفة والموصوف فى التعريف والتنكير شرط كما تقرر والنون معرف باللام وزايدة منكر فكيف يجوز توصيفه به وحاصل الدفع ان اللام فى النون للعهد الذهنى وهو فى حكم النكرة كما هو المثبت عندهم فيجوز التوصيف **قوله** زيدت الغرض من هذه العبارة بيان فايدة زيادة اللام التى هى للعهد الذهنى **قوله** يدل عليه الخ الغرض من هذه العبارة بيان القرينة على كون اللام فى النون للعهد الذهنى والمراد من البواقى ما سوى وزن الفعل او كله ان كانت الاضافة فيه ايضا للعهد الذهنى او لم يكن الاضافة فيه مقصودة فلا يرد ما يرد فافهم والله اعلم **قوله** او بدل عطف على صفة النون والتقدير ويجوز ان يكون مرفوعا على انه بدل بحذف الموصوف انما زاد هذه العبارة لان البدلية

باعتبار حال نفسها غير متصور لعدم الاتحاد كما لا يخفى **قوله** او جزء مبتدأ عطف على صفة
النون او على بدل فيكون التقدير و يجوز ان يكون مرفوعا على انه خبر مبتداء محذوف **قوله**
والجملة معترضة بين الجزاء يعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الف او بين جزء الجزاء
اعني قوله والنون ومتعلقه اعني قوله من قبلها الف الاحتمال الاول بالنظر الى اللفظ لانه اجرى
الاعراب على النون فيكون جزءا والاحتمال الثاني بالنظر الى المعنى والواقع لان احزي في الواقع المجموع
لا كل واحد والنكتة في ايراد الجملة المعترضة بيان حال النون وهي الزيادة لانها مدار منع الاسم
المشتمل عليها والله اعلم **قوله** قال الشارح قدس سره اذ المعنى الخ دفع ما يرد من ان المتقرر فيما
بين القوم ان الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول به والنون ههنا جزء مبتدأ فكيف يصح نصب
قوله زائدة بناء على الحالية عن النون وحاصل الدفع ان النون وان لم يكن فاعلا او مفعولا لفعل
مذكور او مقدر في الكلام بل هو خبر مبتداء في الظاهر لكنه في الاصل فاعل للفعل المفهوم من المقام
وهذا القدر يكفي في الانتصاب بالحالية والله اعلم **قوله** وذلك لعل الغرض من هذه العبارة
بيان القرينة على فسو... من هذا المقام لان تقدير الفعل الخاص بلا قرينة غير مسموع وبيانها ان
قوله عدل ووصف الخ اذا كان تعداد للموانع من الصرف فيفهم المنع منه بالفهم الظاهر **قوله** لانه
خبر مبتداء محذوف قال الفاضل المدقق اي في كلام الابناري واما في كلام ابن الحاجب فهو خبر
لقوله وهي الراجع الى العلل التسع يبين الموانع للصرف انتهى والدال على هذا التقييد الصادر
من الفاضل المدقق ذكر المبتداء في كلام ابن الحاجب هو هي ولفظ الموانع لان غرض الفاضل
المحشي ان كان بيان الاعراب في قول ابن الحاجب فالمناسب له ان يقول تعداد للعلل كما لا يخفى
قوله اي تلك التسع الخ والايراد المشهور يرد ههنا ايضا بان يقال يلزم عدم صحة الحمل على
تقدير وعدم صحة الرفع في عدل وهكذا على تقدير والجواب هو الجواب المشهور ايضا **قوله**
المفهوم من المقام فعامل الحال ههنا يكون معنويا واشار الشارح الى هذا بقوله اذ المعنى الخ **قوله**
من غير تقدير لانه لو قدر في نظم الكلام لاختل بالانتظام كما لا يخفى **قوله** قيل الخ غرض صاحب
القول جواب الاعتراض الوارد على الشارح الذي مر تقريره بان النون مفعول لفعل المفهوم من
الكلام كانه قيل اعرفك النون حال كونها زائدة قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وفيه ان تقييد
التعريف بحال الزيادة غير مقصود انما المقصود تقييد النون انتهى يعني ان الحال يكون قيد العامل
فيكون الزيادة على هذا قيد التعريف وهو خلاف المقصود ومثل هذا يفهم من كلام الفاضل
المدقق اقول وبالله التوفيق ان الحال لا يكون قيد النفس العامل بل له مع المتعلقات كما لا
يخفى في جاء في زيد قائما حيث كان القيام قيد المجيئ زيد للتسكار لا له مطلقا وعلى هذا يكون

الزيادة قيد التعريف فيها من موانع الصرف ولا خفاء فى مطابقة هذا التقييد مع المقصود واسعلم **قوله** كما قيل الخ يعنى انه قيل فى قوله تعالى والارض جميعا قبضته ان جميعا حال من الارض والعامل فيه التعريف المستفاد من اللام والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ما حاصله ان عامل الحال فى الآية هو انتساب قبضة الى الارض لانه لم يوجد الشاهد فى الآية لصاحب القيل على ذلك التقييد والله اعلم **قوله** الجملة حال الغرض من هذه العبارة بيان ارتباط قوله من قبلها العام قوله والنون زائدة ودفع ما يرد من ان الظرف اذا قدر باسم الفاعل فكيف يصح رفع الفاعل به عنه لان من شرط عمله الاعتماد وهو لم يوجد بان الاعتماد على ذى الحال او الموصوف موجود ههنا والله اعلم **قوله** او صفة للنون لان اللام فيه للعهد الذهنى التى فى حكم النكرة فلا يرد ان المتقرر ان الجملة تكون صفة للنكرة والنون ههنا معرف باللام فكيف توصيفها بالجملة **قال** الشارح قدس سره ولا يخفى الخ تزييف للتوجيه السابق فى عبارة المتن بانه لا يفهم من ذلك التوجيه زيادة الالف وهى ايضا من المقاصد كما لا يخفى ولا يخفى عليك ان هذا انما يصح اذا قدر متعلق الظرف عاما اعنى من الافعال العامة واما اذا قدر من الافعال الخاصة مثلا زايدة فيفهم زيادة الالف ايضا بلا شبهة الا ان يقال ان الفعل العام متعين لمتعلقية الظرف عند عدم وجود القرينة القرينة على الفعل الخاص وفيه ان القرينة موجودة وهو لفظ زايدة المذكور فى المتن والله اعلم **قوله** الفرق بين الخ دفع ما يتوهم من انه ما الحاجة الى كون الظرف متعلقا بالزيادة والحال انه يجوز ان يكون قوله من قبلها متعلق بكاين حال من الالف وحاصل الدفع انه على هذا لا يفهم زيادة النون لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الثانية من قبلها بخلاف ما اذا جعل الظرف متعلقا بالزيادة لانه على هذا يكون المعنى والنون حال زيادة الالف الزايدة قبل النون لانه يفهم على هذا التقدير زيادتهما لان السابق على شئ فى وصف يقتضى ان يكون للمسبوق شريكا له فى ذلك الوصف كما لا يخفى **قوله** للزيادة او لنفس الخ يختلج بالبال ان هذه المقابلة لا تصح لان فى الزايد النسبة والمبتدأ والذات والصالح للمتعلقية ليس الا المبتدأ الذى هو الزيادة ههنا فلا فرق بين ان يكون الظرف متعلقا بالزيادة او بالزايد الا ان يقال ان المراد بالزايد ليس لفظه بل مصداقه الذى ههنا هو الالف والمراد من جعل قوله من قبلها ظرفا لغوا ان يكون ذلك الظرف متعلقا بكاين مثلا وجعل حالا منه والله اعلم **قوله** الاولى اعنى الالف لانها الاولى فى الذكر حين اجتماعها مع النون او فى كلام الشارح **قال** الشارح قدس سره يعنى ان الخ الضمير فى راجع الى المصنف ولفظ به مقدر وانما احتيج الى التقدير لان قول الشارح وقوله مبتداء وقوله وهذا القول تقريب بدل منه وقوله يعنى خبره والجملة اذا وقعت

ثم على الحالية بالنظر الى المعنى والظاهر من كلام الشارح الاول فالاحتمالات الاخر ايضا جارية فى قوله زايدة كما ستعرف من الفاضل المحشى ١٢ منه

جزا لا بد فیہما من الرابط ولیس بموجود بحسب الظاہر **قولہ** من فسرالخ لما فیہ التقریب فی بعض الشروح بالاقرب حیث قیل فیہ ما حاصلہ ان یراد العلل والاسیما بصورۃ النظم اقرب الی الحفظ واورد علیہ بان التقریب جعل الشئ قریبا والاقرب عبارۃ عن المصنف بزیادۃ القرب وبینہما من البعد ما لا یخفی فکیف یصح تفسیر التقریب بالاقرب فی جواب الفاضل المحشی کلام ذلک البعض بانہ فہم الزیادۃ من حمل المصدر لان حملہ لا یکون الا للمبالغۃ کما فی زید عدل او من نفس الصیغۃ لان صیغۃ التقریب صیغۃ تفعیل وہو یجیئ للتکثیر **قولہ** وفیہ انہ الخ اعتراض علی الوجہ الثانی بیانہ ان التفعیل علی قسمین لازم ومتعد اما الاول فیجیئ لتکثیر نفس الفعل نحو جولت وطوفت ولتکثیر الفاعل نحو موتت المال واما الثانی فیجیئ لتکثیر المفعول کما فی غلقت الابواب فی التقریب متعد یدل علی ہذا قولہ تعالی وقربناہ نجیا فیکون لتکثیر المفعول الا ان یقال ان تکثیرہ یستلزم تکثیر الفعل ایضا کما فی غلقت الابواب لان الابواب کما ہی متعددۃ ثمۃ فکذلک الغلق ہناک متعدد فیفہم من التقریب المبالغۃ والتکثیر فی القرب ایضا واللہ اعلم **قولہ** لا ظہران الخ ایراد علی الشارح بان المناسب الالیق لان یفسر قول المصنف وہذا القول الخ بتفسیر یجری فی کلام الناظم والعلۃ لیس بموجود فی کلامہ فلا یلیق تبدیل العلۃ بالمانع لکن الامر سہل لان علۃ عدم الانصراف مانع عن الصرف فیصح ارادۃ المانع من العلۃ او یقال ان ہذین البیتین لما ذکرہما المصنف فی کلامہ فکانہما من کلامہ والعلۃ موجود فی کلامہ **قولہ** مع ان الظاہر الخ اشارۃ الی الایراد الاخر علی الشارح بان ہذا التفسیر مخالف لرای المصنف لان تسمیۃ کل واحد من العلل التسعۃ بعلۃ تحقیقی عند المصنف لا مجازی علی ما سبق لو بدل العلۃ بالمانع وکان ہذا تفسیرا لقول وہذا القول فی کلام الابیات لکان موافقا برای لا ید قولہ کلما اجتمعت ثنتان الخ قرینۃ ظاہرۃ علی ان تسمیۃ کل واحد بالمانع مجازی لکن الامر فیہ ایضا سہل لانہ یحتمل ان یکون المراد من التحقیقی الواقع فی کلام الشارح التحقیقی الواقعی لا التحقیقی عند المصنف واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ تقریبی ہذا حاصل المعنی ولیس اشارۃ الی ان یا النسبۃ محذوفۃ لان حذف یاء النسبۃ غیر ثابت کما صرح بہ مولانا عصام الدین فی بحث المصدر **قال** الشارح قدس سرہ اثنان منہا الخ المراد من الاثنین اعم من ان یکونا حقیقیین او حکمیین والتانیث فی الجمع والف التانیث کما لا یخفی فلا یرد ما یرد فتامل **قال** الشارح قدس سرہ لان فی عددہا اختلاف اہ اعلم ان فی ہذا المقام اختلافا فقال بعضہم انہا اسباب منع الصرف تسعۃ وہی المذکورۃ فی بیتی الابیات وقال بعضہم انہا اثنان الحکایۃ والترکیب وقال بعضہم انہا عشرۃ التسعۃ فی بیتی الابیات والعاشر شبہ الف التانیث المقصورۃ اذا سمی بہ سواء کانت للالحاق کارطی او لا کقبعثری وقال بعضہم انہا احد عشر العشرۃ ما ذکر والحادی عشر ما اہا الاصل فی نحو احمر اذا نکر بعد العلمیۃ وقال بعضہم انہا

ثلثة عشر الزايد لزوم التانيث ولزوم الجمع واذا عرفت هذا فقد صرحت ان المناسب للشارح ان
يتعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا لانه لوكان ملحوظا محذوفية المذاهب فالمناسب ان لا
يتعرض لما سوى المذهب الاول لان ذلك محذوف كما سياتي ولوكان ملحوظا الاستيعاب لكان المناسب
له التعرض للمذهب الثالث والخامس ايضا فهو نعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** لعله اراد الخ
دفع ما يتوهم من ان هذا المذهب مما ينبغي ان لا يذهب اليه الوهم فضلا عن العقل لان سبب منع
الصرف اذا كان منحصرا في الاثنين فالمناسب ان لا يحصل بدونهما والامر ليس كذلك لانه يحصل
بالتانيث والعلمية مثلا وحاصل الدفع ان مراد صاحب هذا المذهب منع الصرف يعني انه لا يقول
بالسببين ما سوى الاسباب التسعة بل يندرجها في ذينك الاثنين قال مولانا عبد الحكيم فيه انه لو اراد
ضم النشر لا درج ايضا وزن الفعل في التركيب او ليس اعتبار التركيب فيه اكثر تكلفا من اعتباره
في البواقي انتهى قال مولانا المدقق في جوابه ان مراد القايل تقليل الانتشار ولا شك في التقليل على
طريق هذا المذهب انتهى لكن بقي شيء وهو انه ما النكتة على هذا في عدم ادراج وزن الفعل على
الخصوص مع انه يحصل تقليل الانتشار بعدم ادراج واحد من البواقي ايضا والله اعلم بالصدور
واليه مرجع الامور **قوله** والاثنان الحكاية الغرض من هذه العبارة بيان الاثنين وتعيينهما بحيث
يندرج الاسباب التسعة فيهما **قوله** كاعلم فمنع صرف اعلم ويشكر للوصفية في الاول والعلمية في الثاني
والحكاية الفعلية فيهما يعني كما لا يدخل الكسر والتنوين عليهما قبل النقل فكذلك لا يدخلان عليهما
بعده **قوله** ولا يخفى الخ حاصله ان المتقرر فيما بين القوم ان افكل اذا سمي به كان غير منصرف
كذلك اعلم واحمر وانتفاء التركيب في هذه الثلثة ظاهر فلا يكون الا من جهة الحكاية الفعلية
والعلمية والوصفية ولما فسرت الحكاية بالنقل من الفعل الى الاسم فينتفي فيها ايضا اما في الاول
فلعدم مبناء الفعل منه واما في الثاني والثالث فلان كل واحد من صيغة افعل التفضيل وافعل
الصفة صيغة براسها غير منقولة عن الفعل كما تقرر الا ان يقال ان المراد من النقل اعم من ان يكون
حقيقة او حكما والاول وان لم يوجد فيها لكن الثاني موجود فيها لان هذا الوزن اذا كان مما يوجد في الفعل
فكانها نقلت من الفعل ويعني الوصفية التي لم توجد فيها كلمة لا في لا يتناول والله اعلم **قوله**
ففي البواقي كتركيب العدل مع المعدول عنه وتركيب الوصف مع الموصوف وتركيب التانيث
مع التاء الظاهرة او المقدرة او الالف وتركيب المعرفة مع العلمية وتركيب العجمة مع العلمية
او تكررها في العجمي والعربي وتركيب الجمع مع الجمع لان الجمعية في صيغة منتهى الجموع متكررة
اما حقيقة او حكما وتركيب التركيب مع الاسمين وتركيب الالف والنون المزيدتين مع العلمية
ووجه التكلف ظاهر لان التركيب المعتبر في منع الصرف هو بين الكلمتين لا مطلق التركيب

له على صيغة الماضي فلا يحصل بوزنه

له على صيغة التفضيل والصفة المشبهة ١٢ منه

واسه اعلم **قوله** هذه التسعة دفع مايتوهم من ان الاثنين الزايدين على التسعة فی قول ذلك البعض لحكاية والتركيب بيان الدفع ان الاثنين الزايدمن مراعاة الاصل وشبه الف التانيث المقصورة لا الحكاية والتركيب لانهما ليسا مغايرين عن التسعة بل عينهما كما عرفت **قوله** المقصورة قال مولانا المدقق صفة شبه الف التانيث يدل عليه قوله الآتی واما الف الالحاق الممدودة فلا الممدودة فيه صفة الالف للقابل للشبه المذكور انتهى مع الاختصار اقول وبالله التوفيق يعلم من كلام الفاضل المحشی حيث ارجع ضمير المذكر فی قوله وهو كل الخ الی لفظ الشبه ان هذا اللفظ مذكر فكيف يصح توصيفه بالمقصورة لان المطابقة بين الموصوف والصفة فی التذكير والتانيث لازمة الا ان يقال ان لفظ الشبه مما يذكر ويؤنث ويعلم تانيثه ايضا من كلام الفاضل المحشی حيث قال لانها بالعلمية الخ حيث ارجع ضمير المؤنث اليه والله اعلم **قوله** سواء كانت الخ اعلم ان معنى الالحاق ان توجد حروف ناقصة من حروف بنية اخرى فی الاصول فيزاد على الناقص حرف ليصير مثله فی الزنة عند ارادتهم مثل تلك البنية المخصوصة وليس فی الاصول مماثل لها كما ذكر ايضاح المفصل واذا عرفت هذا فاعلم ان مثال المحشی لالف الالحاق بارطی غير متيقن لانهم يقولون اديم مرطی وكذلك يقولون اديم مأروط وعلى الاول لايكون الفه للالحاق لان اثبات الياء يدل على اصالتها وانتفاء الاصالة شرط فی الالحاق وعلى الثانی يكون للالحاق اذ حذف الالف من المفعول يدل على زيادتها فالمناسب ترك هذا المثال وايراد مثال آخر متيقن الا ان يقال ان الاحتمال فی المثال ايضا كاف كما لايخفى على من طالع الكتب فی على تقدير كون الالف فيه للالحاق الحاقة بجعفر **قوله** اولا كقبعثرى وجه عدم كون الالف فيه للالحاق انه ليس فی الاصول سداسی حتى يلحق به ولو لم يشترط فی الملحق به كونه من الاصول كما يعلم من عبارة المكمل لكان لكون الالف فی قبعثرى للالحاق ايضا وجه كما وقع فی كلام الجوهری فتامل **قوله** لانها بالعلمية ای شبه الف التانيث بسبب علمية الاسم المشتمل عليها ممتنع من التاء كالف التانيث المقصورة ممتنعة من التاء ووجه الشبه كون كل منهما الفا المقصورة ممتنعة من التاء وان كان المنع فی احدهما من جهة العلمية وفی الاخرى من جهة الف التانيث فلا يرد ان المنع من التاء اذا كان فی شبه الف التانيث من جهة العلمية فلا يتم المشابهة لان المنع فی الف التانيث من جنبها لا من جهة العلمية والله اعلم **قوله** فلم يلحق الخ لان الالف الممدودة التی للتانيث اعنی الهمزة ليست اصلا فيه كما تقرر فلو اعتبر شبهها ايضا لكان هذا الاعتبار من قبيل اعتبار شبه الشبه وهو من المستكرهات والله اعلم **قوله** ولعل المصنف الخ اشارة الی جواب عن فائل ان الاسباب المنع الصرف احد عشر من جانب المصنف القايل بكونها تسعة بيانه ان المصنف اعتبر الوصفية

عه الی نحو من اتخذها للحمل يدعم بم ١٢ منه

عه وانتفاء الاصالة شرط فی الالحاق يعنی ١٢

عه قبعثری العظيم الشديد ١٢ منه ح

الاصلية كما ينادى عليه عبارته باعلى ندائه وفى مراعات الاصل يكون مندرجا فى الوصف فلا حاجة
الى اعتباره براسه وأما شبه الف التانيث المقصورة فلم يذكره لان عدم الانصراف به غير ثابت
عند المصنف وان كان القياس يقتضيه كما بينه الفاضل المحشى وفيه ان هذا لا يقتضى كون القول
بالتسعة مقربا الى الصواب لان المراد بالمقربية المقربية فى نفس الامر لا عند المصنف وذلك لا يثبت
منه لان عدم الانصراف بشبه الف التانيث المقصورة وان لم يثبت عند المصنف لكنه ثابت
عند غيره فالاولى ان يقال من جانب المصنف ان مشابه الشئ داخل فى ذالك الشئ فاذا اعتبر
الف التانيث فلا حاجة الى اعتبار شبهها لكن على هذا يرد ان الالف والنون ايضا كذلك فلذا
عدم اعتبارها على الاستقلال الا ان يقال ان النكتة للفارة لا للقارة هذا ما لخص مع زيادة والله
اعلم **قوله** لانه اشبه بشابهتها لفظا وامتناعا عن التاء بخلاف الالف والنون الزيد تين
لوجود الثانى فيه كما هو الظاهر ومن هذا يعلم جواب الاعتراض الباقى فى الحاشية النشا
بلا فصل والله اعلم **قال الشارح** قدس سره تقريب لها الى ما هو الصواب من المذاهب
الثلثة بل من المذاهب الخمسة لان المذاهب خمسة كما سبق اما وجه كونه صوابا بالنظر الى
المذهب الثانى فهو[١] ان الحكاية لا يتناول فكل بل نحو اعلم وان ما ذكر فى معنى التركيب تكلف محض
كما سبق وأما وجه كونه صوابا بالنظر الى المذهب الثالث وكذا بالنظر الى الرابع والخامس
فهو[٢] ان شبه الشئ داخل فى حكم الشئ فلا حاجة الى اعتباره براسه وان مراعات الاصل داخل
فى حكم الوصف وان لزوم التانيث وصف له ووصف الشئ ملحق به وكذا لزوم الجمع لكن فى دخول
شبه الف التانيث فيه نظر[٣] وجواب مر ذكرهما فتذكر **قال الشارح** قدس سره ثم انه الخ الغرض
من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف فى اختيار الترتيب الخاص الذى ذكره فى بيان امثلة
العلل **قال الشارح** قدس سره وفى ايراد الخ الغرض من هذه العبارة بيان الباعث على المصنف
فى اختيار المثال الخاص الذى ذكره للمعرفة من بين امثلتها مع ان الظاهر ايراد مثالها على وجه لا يكون
فيه سبب آخر كما لا يخفى **قوله** يعنى ان التانيث الخ دفع ما يرد من ان الاشارة الى قسمى التانيث
مخالف لما سبق الكلام له وهو بيان امثلة العلل المعتبرة فى عدم الانصراف فكيف يكون هذه
الاشارة باعثة على ايراد زينب بعد طلحة وحاصل الدفع انه ليس المراد من الاشارة الاشارة الى قسمى التانيث
من حيث هو هو بل من حيث اعتبارهما فى منع الصرف ولا شك فى موافقة تلك الاشارة من هذه
الحيثية مع سوق الكلام أقول وبالله التوفيق ان فى ضمن تفسير الفاضل المحشى يظهر الباعث على
ايراد طلحة مثالا للتانيث مع ان الظاهر ايراد ما هو خال عن التذكير والله اعلم **قوله** وان كان
الخ فى ايراد ان الوصلية اشارة الى انه لو لم يكن مع التذكير الحقيقى او مع التذكير والتانيث

[١] ان المراد من الثانى والثالث والرابع والخامس ما هى مذكورة فى حاشية قول الشارح لان فى مذهبها اختلاف ١٢ منه

[٢] ناظر الى الثالث قوله وان مراعات آه ناظر الى المذهب الرابع قوله وان لزوم آه ناظر الى المذهب الخامس

[٣] وهو انه على هذا عدم عد الالف والنون المزيدتين سببا براسه يكون مناسبا ١٢ منه

الحقيقيين فاعتباره يكون اولى ولا شك فى الاولية **قوله** معه اى مع التذكير الحقيقى فى المؤنث اللفظى **قوله** الذى خفى فيه آه فى التوصيف رمز الى انه ليس المراد من التانيث المعنوى ما يكون تانيثه من حيث المعنى بان يكون مؤنثا حقيقيا والا يخرج كثير من الاسماء المؤنثة منه على ما لا يخفى بل ما يكون فيه علامة التانيث مقدرة **قال** الشارح قدس سره اى حكم غير المنصرف دفع ما يرد ان الضمير فى وحكمه راجع الى احمد لانه هو القريب فيستفاد ان حكم احمد ان لا كسرة فيه ولا تنوين وهذا وان كان صحيحا لكن خلاف الاليق لان هذا الحكم غير مختص باحمد بل هو شامل لما عداه ايضا والدفع غنى عن البيان ولو رجع الضمير الى احمد ويراد منه الحكم على نوعه اعنى غير المنصرف لكان ايضا صحيحا هذا ما ظهر لى حين تسويد هذا البياض والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والاثر المترتب عليه دفع ما يرد من ان الحكم اما بمعنى خطاب الله تعالى المتعلق بافعال المكلفين وجوبا وتخييرا او بمعنى فراغ الذمة عما وجب ما دائه او بمعنى النسبة التامة الجزئية لا سبيل الى الاول والثانى كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لانه باعتبار ملابسة الجزئية يضاف الى القضية وما بعناها كالجزء والكلام وباعتبار ملابسة الصدور يضاف الى الحاكم والقايل وغير المنصرف ليس بشئ منها كما هو الظاهر فلا يصح اضافة الحكم الى ضميره الصادر من المصنف بيان الدفع ان الحكم كما يجئ بالمعانى المذكورة فكذلك يجئ بمعنى الاثر المرتب والحكم ههنا بهذا المعنى والله اعلم **قوله** انما قال ذلك آه الغرض من هذه العبارة بيان فايدة زيادة الشارح قوله من حيث اشتماله الخ وبيانها انه لما كان يرد على الشارح انه اذا جعل الحكم بمعنى الاثر المرتب فعاد اعتراض عدم صحة الاضافة لان الحكم بمعنى الاثر المترتب لا يضاف الا الى علة وذات غير المنصرف ليس بعلة لعدم الكسرة والتنوين والا لانعدما فى الاسماء المعربة كلها والامر ليس كذلك فزاد قوله من حيث اشتماله آه لدفع ذلك الايراد وبيان الدفع ان اضافة الحكم لضمير غير المنصرف لادنى ملابسة وهى ان عدم الكسرة والتنوين اذا كان بجهة العلتين او واحدة تقوم مقامهما من العلل التسع وغير المنصرف مشتمل على واحد منها فاضيف الحكم اليه باعتبار تلك الملابسة والمناسبة **قوله** ورجع الضمير الخ الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الرد على ما يجاب عن الاعتراض المدفوع بقول الشارح من حيث اشتماله على علتين بان الضمير فى قول المصنف وحكمه راجع الى وجود احد الامرين من العلتين او ما يقوم مقامهما المفهوم من المقام لا الى غير المنصرف ولا شك ان وجود المذكور علة الحكم وبيان الدفع ان الارجاع المذكور مخالف لما ينساق الى الفهم من هذا المقام على ما لا يخفى ويرد ههنا ان الارجاع المذكور كما انه مخالف لما يسبق الى الفهم فكذلك اضافة الحكم

الى ما فيه العلة مخالف لما هو الظاهر فى اضافته وهو الاضافة الى العلة فمن اى وجه رجح هذا
على ذلك واجيب عنه بان فى الارجاع المذكور مخالفة للنشا والسوق لان الكلام سيق
بيناً غير المنصرف لا لبيان وجود احد الامرين بخلاف الاضافة الى ما فيه العلة لان فيه شيئا
واحد وهو مخالفة الظاهر والله اعلم **قال** المصنف ان لا يكسرة ولا تنوين جزلا مقدر كما ينادي
عليه عبارة الشارح والجملة اى لا مع الاسم والجر خبران وضمير اسمه مستتر فيه راجع الى الشارح
فكلمة ان مخففة من المثقلة ولا حاجة الى العايد لان هذا بمنزلة قل هو الله احد اى يكون الخبر
تفسير المبتداء **قوله** انما ذكر الكسرة الخ دفع ما يرد من ان انتفاء الكسرة وعدمها فى غير المنصرف علم
من قول المصنف سابقا غير المنصرف بالضمة و الفتحة فلم تعرض اليه ثانيا مع ان الاختصار
المطلوب للمصنف يحصل فى تركه وحاصل الدفع ان الامر كذلك لكنه اراد المصنف الجمع بين
الحكمين فلذا تعرض اليه ثانيا والباعث عليه فى ارادة الجمع بينهما الاقربية فى الضبط **قوله** لا
يخفى الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى التعريض على المصنف بان الحكم الذى ذكره غير
شامل لجميع افراد غير المنصرف لخروج المثنى وجمع المذكر السالم علمين[له] لمؤنث عنه لان النون
فيهما ليست للتمكن حتى يحذف فيتبعه الكسرة ايضا لان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر
النصب وصرح الشارح الرضى بهذين الوجهين واجيب عنه بان مذهب البعض فيهما جعلهما
معربين مثل اعراب المفرد وعلى هذا يكون فيهما تنوين التمكن فيحذف فيتبع الكسرة الى هذا
الجواب اشار الفاضل المحشى بقوله الا اذا الخ اقول وبالله التوفيق انه لا يلزم فى حكم الشئ ان
يكون شاملا لجميع افراد ما هو حكم له كما علم مما سبق فى بيان حكم المعرب فلم لا يجوز عدم
كون هذا الحكم شاملا للمثنى والجمع علمين لمؤنث وان عدم الكسرة والتنوين موجود فيهما
اما عدم الكسرة فى الجمع المذكر السالم فهو ظاهر واما عدم التنوين فيهما فلان التنوين المراد
له هو النون الساكنة لا المتحركة وهى فيهما متحركة واما عدم الكسرة فى المثنى فلان الممنوع من
غير المنصرف الكسرة التى هى الاعراب الكسرة الموجودة فى المثنى ليست باعراب كما هو
الظاهر ومنه الوصول الى سبيل الرشاد ومنه المبدأ والمعاد **قوله** اعلم الخ فيه اشارة الى
دفع ما يتوهم من ان المراد من الفرعية اما ما يكون فرعية الموقوف للموقوف عليه كما فى
الوصف والموصوف وغيره فيخرج فرعية العدل للمعدول عنه لانه ليس بمعنى التوقف بل بمعنى
كونه خلاف الاصل والمطابق له او يكون اعم فلا ينحصر فيما ذكر بل يشتمل غيرها ككون الاسم
مثنى مثلا فالمناسب ان يعتبر مع سبب آخر ويجعل الاسم غير منصرف به ايضا وبيان الدفع
ان المراد ما هو اعم لكن النحاة لم يعتبروا ما سوى المذكور فى جعل الاسم غير منصرف فلم

له انما قيد به ليعلم
ان العلتان فيهما فيكون
غير منصرف فيخرج منه

يجعل الاسم غير منصرف به لذلك والله اعلم **قوله** ولم يعلم وجه لعل الغرض من هذه العبارة رد هذا الجواب بان المعتبر هو الاعتبار الذي يظهر وجهه وهذا الاعتبار مما لا يظهر وجهه فكيف يعتبر ولم يجعل الاسم غير منصرف بالفرعية التي سوى ما ذكر في الشرح والجواب ان قواعد النحاة نكات بعد الوقوع فلما تتبعوا ووجدوا بعض الاسماء غير منصرفة تكلفوا الاسباب والفرعية فيه ما ذكر فلذا اعتبر ولم يعتبر ما سوى ذلك والله اعلم **قوله** ولم يقنع الخ اشارة الا دفع ما يورد من ان منع الكسرة والتنوين من غير المنصرف اذا كان من جهة المشابهة بالفعل التي يحصل بوجود الفرعية الواحدة فلو لم يكتف في المنع المذكور بوجود الفرعية الواحدة مع ان تلك المشابهة يحصل بها ايضا وحاصل الدفع انا لا نسلم حصول المشابهة بالفرعية الواحدة لان المتقرر في وجه الشبه ان يكون مختصا واشتد ارتباطا بالمشبه به والفرعية الواحدة ليست من الخصائص الظاهرة للفعل وكذا من الخصائص لقوية اما الاول فلانه يحتاج في اثباتها في الفعل الى تكلف وهو جعل فرعية الافادة والجزئية للكلام للاسم فرعية الفعل لان الفرعية في الاصل لافادة وجزئية من الكلام لا لنفس الفعل وجعل الفرعية عند البعض جعلا عند الكل لان فرعية الفعل في الاشتقاق عند البصريين لا عند الكل واما الثاني فلان الفرعية متحققة في الاسم ايضا كاسم الفاعل لانه فرع الفعل في العمل ومن هذا التقرير علم ان قول الفاضل المحشي اذ الفرعية المقولة تكلف علة لقوله غير ظاهرة واما علة قوله ولا قوة فمتروكة ولعل وجه الترك الاعتماد على فهم المحصل اقول وبالله التوفيق ومنه الوصول الى التحقيق ان الفرعية الواحدة اذا لم تكن من الخصائص الظاهرة للفعل فما بال الفرعيتين يعني انهما لا يكونان من تلك الخصائص بالطريق الاولى فكيف يشبه الاسم بالفعل في وجود الفرعيتين فيه وان الفرعية في الفعل اذا كانت مفسرة بالاحتياج الى الفاعل كما فعله الشارح فلا يحتاج اثباتها في الفعل الى تكلف لان نفس الفعل محتاجة الى الفاعل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا اثبات الخ يعني ان المتقرر في وجه الشبه ان يكون ظاهرا في المشبه واثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل خفي ويشهد على الخفاء بيان الفرعية بسبب هذه العلل في الكتب لان الفرعية لو كانت ظاهرة فما الحاجة الى البيان ولي كلام ههنا مثل ما سبق فافهم **قوله** ولم يكتف الخ يرد ههنا ان معنى ولم يقنع بعينه معنى ولم يكتف فما الحاجة الى التكرار لانه ذكر سابقا اجيب عنه بوجهين احدهما انه ذكر ثانيا للاتصال بين الاستثناء والمستثنى منه فثانيهما ان المذكور اولا بطريق المدعى والمذكور ثانيا بطريق النتيجة وهذا شايع فيما بينهم فلا قدح اقول وبالله التوفيق ان المناسب على هذا تبديل الواو بالفاء لان الشايع في ايراد النتيجة بعد الدليل

حاشية: اي عدم اعتبار النحاة ١٢ منه

حاشية: يعني انه كان اثبات الفرعية الواحدة في الاسم بسبب واحد من هذه العلل خفيا كان اثبات الفرعيتين فيه خفيا بالطريق الاولى فيكون المشابهة ١٢ منه

حاشية: ويؤيد ما قلنا بعض ان الفاء ويدل الواو في بعض النسخ ١٢ منه

تقتديهما الفاء كما لا يخفى **قوله** اعلم الخ الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من انه ما الوجه
في ان الاسم قد يشبه بالفعل فيعمل ويبنى كاسم الفعل وقد يشبه فيعمل فقط ولا يبنى كاسم الفاعل
وقد يشبه فلا يعمل ولا يبنى لكن يمنع منه الاعراب المختص بالاسم كغير المنصرف وحاصل الدفع
ان هذه الامور الثلثة باعتبار قوة المشابهة وضعفها وتوسطها فاذا كانت المشابهة قوية
كما بين اسم الفعل والفعل لانه في تمام المعنى يعطى العمل والبناء كلاهما للمشابه بالفعل لانهما
من خواص الفعل هو مشبه به وان كان بينهما فرق كما سيجيئ واذا ضعفت المشابهة كما بين
غير المنصرف والفعل لانها لوجه بعيد فلا يعطى كما هو مشابه بالفعل شيئ من خواصه لكن يمنع
منه الاعراب المختص بالاسم لئلا يفوت رعاية المشابهة بالكلية واذا توسطت المشابهة كما بين
اسم الفاعل والفعل لانه في جزء المعنى الذى هو الحدث وفى الحروف الاصلية فيعطى للمشابه
بالفعل بعض خواص الفعل اعنى العمل لان البناء وان كان من خواصه لكنه ليس بمثابة العمل
الا ترى ان الفعل لا يخلو عن العمل ويخلو عن البناء كالمضارع والله اعلم **قوله** اصل الاسم
الاعراب لان اعتوار المعانى واختلافها على الاسم فيحتاج الى القرينة التى هى الاعراب بخلاف
الفعل كما سبق من الفاضل المحشى فى شرح كلام المصنف المعتورة فتذكر **قوله** ولهذا الخ
اى ولاجل ضعف امر الفعل فى البناء يعرب المضارع **قوله** او يتنزعان اشارة الى الخلاف
الواقع فيما بينهم كما سيأتى **قال** الشارح قدس سره فمنع منه الاعراب الخ لما كان الجر
والتنوين زيادة اختصاص بالاسم من بين خواصه لوجودهما فى اكثر الاسماء خصهما بالمنع ولا
يرد ما يرد فتأمل كذا فهم من حاشية مولانا جمال الدين **قوله** وفى تقديم الكسرة الخ اشارة
الى دفع ما يرد من المناسب للشارح ان يقول فمنع منه التنوين والاعراب المختص بالاسم الخ
لان منع التنوين بطريق الاصالة ومنع الجر بطريق التبعية فالمناسب ذكر الاول اولاً وذكر الثانى
ثانياً وحاصل الدفع ان كون منع الجر بطريق التبعية امر مختلف فيه كما مرت الاشارة الى
الاختلاف من الفاضل المحشى قبيل هذا الكلام فلا اشارة الى مذهب كون منع الجر بطريق
الاصالة مثل منع التنوين قال الشارح ما قاله وقدم ما قدمه ولعله هذا يكون بعينه وجها
لتقديم المصنف الكسرة على التنوين ولما كان المراد من الجر الواقع فى كلام الشارح الكسرة الذى
الجر يوجد فى غير المنصرف الا انه على صورة الفتحة فلا يرد ان الشارح لم يتعرض الكسرة فضلا
عن التقديم وظهر مما قررنا ان المشار اليه بذلك قول الفاضل المحشى فى الحاشية السابقة او يتنزعان
معا لكن لو قال الفاضل المحشى او يتنزعان وفى تقديم الكسرة على التنوين اشارة الى هذا قوله
فمنع الخ او منع آه لكان ادق والله اعلم **قوله** او منع التنوين اولا لما كان من علامات

المحشين والشارحين صد كلام الشارح والمتن من عبارتهم عطف الفاضل كلاهم او منع التنوين
على كلام الشارح فمنع منه الاعراب ولعل الغرض من زيادة هذا القول التمهيد الى ما
بعده ولا فذكره مستدرك لانه علم مما سبق واشار المصنف والشارح الى المذهب الآخر
والله اعلم **قوله** وقد جوزه دفع ما يتوهم من ان القول بالاختلاف المفهوم من كلام الفاضل
المحشي يكون من مخترعاته فلا يكون معتدا به والدفع غني عن البيان **قوله** لعود الكسرة آه دليل
على ان منع الكسرة من غير المنصرف من جهة منع التنوين منه وبيانه ان من المتقرر فيما بينهم انه
اذا مست الضرورة الى عود التنوين كما في احد ذكر نعمان لنا الشعر عادت الكسرة معه ايضا وان لم
يكن الضرورة الى عوده اماسة ولو كان منع الكسرة بطريق الاصالة لم تعد مع التنوين عند
مد مساس الحاجة الى عودها لان المتروك والممنوع من غير ضرورة لا يعاد الا لضرورة كما تقرر **قوله**
وانما تبع الكسرة الخ اشارة الى بيان الباعث على التبعية وبيانه ان الحذف التنوين ومنعه
من الاسم اسبابا اخر من الوقف واللام والاضافة كما تقرر فلو اكتفى بمنع التنوين من غير المنصرف
لم يعلم من اول الامر ان هذا المنع لاجل المشابهة بالفعل او لجهة اخرى بخلاف ما اذا اتبع
الكسرة للتنوين لانه على هذا يعلم من اول الامر لان الكسرة مقدمة على التنوين ان منع التنوين
لاجل المشابهة بالفعل لان الكسرة منافية للفعل لا للاسباب الاخر التي تسقط التنوين
لاجلها والله اعلم **قوله** صورة الكسرة انما زاد لفظ الصورة لان الكسرة بصورة الفتحة
قوله لا تدخل الفعل الا ترى انه اذا وجد المقتضي للكسرة في آخر الفعل يؤتى بنون العماد نحو
ضربني **قوله** وقال المصنف الخ بيان الباعث الآخر على التبعية **قوله** يعني انه دفع ما يرد
من ان ملازمة الكسرة للتنوين غير مسلمة لان التنوين موجود في جاء في زيد ورأيت زيدا و
الكسرة ليست بموجودة كما هو الظاهر والدفع غني عن البيان **قال** الشارح قدس سره والتنوين
علامة على الاعراب وقوله الذي هو علامة الخ لدفع ما يرد من ان التنوين غير ممنوع من غير
المنصرف لان عرفات علما غير منصرف والتنوين موجود فيه بيان الدفع ان المراد من التنوين
الممنوع تنوين التمكن لا مطلق التنوين والموجود في عرفات تنوين المقابلة ووجه منع تنوين التمكن
انه لما منع من غير المنصرف اعراب الجر فلم يكن له امكنية جميع انواع الاعراب الاعراب فلا وجه
لادخال تنوين التمكن التي هي الدالة على امكنية الاسم للاعرابات الثلثة كذا فهم من الحواشي
اقول وبالله التوفيق انه يعلم من هذا الوجه ان منع التنوين من غير المنصرف لاجل منع الجر
منه لا بطريق الاصالة وهذا خلاف الاجماع والله اعلم **قوله** لان الاصل آه يعني ان
المعدول لم يبق على حاصله الا شيء وكلما لم يبق على حاصله الاصلي يكون نقص ما لم يبق على حاله

قوله في الشعر الى الكسرة ١٢ منه

الاصلى الذى هو المعدول عنه فينتج ان المعدول يكون فرعا للمعدول عنه ولما اعتبر الفاضل المحشى البقاء وهو وصف اللفظ علم ان المراد من العدل المعدول لا كون الاسم معدولا والله اعلم **قوله** لتوقف معناه الخ بيانه ان الوصف يتوقف فهم معناه على ما يقوم به الذى هو الموصوف يكون موقوفا له فيكون الوصف فرعا له وزاد الفاضل المحشى لفظ المعنى ليكون نصا فى ان المراد من الوصف هو اللفظ كاحمر مثلا لكون اللفظ دالا على ذات الخ فيكون مطابقا للعدل وهكذا الحال فى البواقى والله اعلم **قوله** فهو فرع له لفظا اشارة الى التعريض على الشارح بان المفهوم من كلامه هو الفرعية اللفظية فقط يعنى لا المعنوية والفرعية اللفظية فقط غير كافية والى دفع التعريض اشار بقوله ولما غلب آه يعنى ان الفرعية المعنوية متحققة ولعل وجه عدم التعرض ظهورها والله اعلم **قوله** ولما غلب المذكر الخ اى من حيث الرتبة ايضا كما قال الله تعالى وللرجال عليهن درجة وايضا قال الرجال قوامون على النساء لا من حيث الافراد لان الغلبة من هذه الجهة غير معلومة والله اعلم **قوله** وفيه بحث الخ اعتراض على فرعية المؤنث للمذكر بحسب اللفظ المستفاد من قول الشارح لانك تقول الخ بيانه ان الفرعية اللفظية انما يثبت اذا كان التانيث طاريا على التذكير والامر ليس كذلك لان قيد التجريد عن علامة التانيث معتبر فيه ومع اعتبار ذلك القيد لا يصح ان يكون علامة التانيث طارية عليه لانه مستلزم لاجتماع النقيضين على ما لا يخفى بل معروض التانيث هو المطلق اى مرتبة لا بشرط شيء فيكون التانيث فرعا له لا للتذكير الذى هو بشرط لا شيء ويعلم من حاشية مولانا جمال الدين جواب ذلك البحث بانه ليس مراد الشارح ان التانيث طار على التذكير حتى يرد ما يرد بل مراده ان المذكر مجرد اذ المذكر عبارة عما ليس فيه علامة التانيث و المؤنث مزيد اذ المؤنث عبارة عما فيه علامة التانيث والمزيد فرع المجرد اقول ويرد عليه ان فرعية المزيد للمجرد مطلقا ممنوع بل المثبت فرعية المزيد لمجرد ذلك المزيد اى لما يكون المزيد عليه وهنا ليس الا مرتبة الاطلاق بل الاولى فى الجواب ان الفرق بين مرتبة لا بشرط شيء ومرتبة بشرط لا شيء تدقيق فلسفى غير معتبر عند الادباء ولما كان هذا المقام الجواب الذى يكون الاحتمال فيه كافيا على ما تقرر فلا يرد ان عدم نظر الادباء الى التدقيقات الفلسفية باسرها غير ثابت على ما لا يخفى فلم لا يجوز ان يكون ذلك الفرق من التدقيقات التى ينظر اليها هذا ما ظهر لى حين كتابة هذه السطور والله اعلم بما فى الصدور **قوله** يعنى ان التعريف دفع ما يرد على الشارح من وجه الاول انه يفهم من قوله لانك تقول رجل آه ان التعريف طار على التنكير والامر ليس كذلك لانه كثيرا ما يستعمل المعارف بدون سبق النكرة عليها كما لا يخفى على من له

وبعد التسليم فكيف يكون المعرفة طارية على النكرة الثانى انه يفهم من كلامه طريان المعرفة على
النكرة والظاهر من طريان الشيء على الشيء تغايرهما يعنى ان الطريان يكون بزيادة امر على المطرو
عليه والنكرة والمعرفة قد يكونان لفظا واحدا كلفظ رجل اذا جعل علما لشخص فلا يوجد الطرو
والثالث ان الطريان المستفاد من كلامه يفيد الفرعية اللفظية فقط وهى قاصرة فكيف تكون كافية
بيان الدفع عن الاول ان مراد الشارح من الطرو الطرو بطريق الغلبة لا بطريق الكلية ولا خدشة فى
ذلك وعن الثانى ان الطرو اعم من ان يكون بالزيادة او بشىء آخر كالوضع الجديد مثلا يعنى ان التغاير
بين الطارى والمطرو عليه اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا فلا محذور ويوجد ان التغاير الاعتبارى
فى الصورة المنقوضة وعن الثالث ان الفرعية المعنوية ايضا متحققة لكن من وجه آخر وهو
تقديم الجهالة التى هى مفاد النكرة على التعريف ولعل ظهور هذا الوجه يكون وجها لعدم تعرض
الشارح اليه ويختلج بالبال ههنا بحث مثل البحث السابق وبيانه ان طريان التعريف على مرتبة
الاطلاق لا على مرتبة التقييد والنكرة عبارة عن الثانى لانها مفسرة بما ليس فيه اداة التعريف
ويجاب بمثل الجواب المذكور ولعل وجه ترك تعرض الفاضل المحشى اليه هو الاعتماد على فهم
المتعلمين والله اعلم بما فى صدور العالمين **قوله** بالف التانيث المراد بالف التانيث الهمزة
المنقلبة عنها لانها هى التى للتانيث كما تقرر ويرد ههنا ان المتعارف فيما بين القوم اشتراك المشبه
والمشبه به فى وجه الشبه والاشتراك ههنا غير موجود لان لفظ كونهما زيدتا معا الخ يشعر بالاثنينية
والف التانيث الممدودة واحدة والجواب عنه ان فى العبارة تقديرا والتقدير لمضارعتهما بالف
التانيث الممدودة مع الالف اللازمة لها فيتحقق الاثنينية فى جانب المشبه به هذا من سوانح
الوقت والله اعلم **قوله** فى امتناع التاء يعنى كما ان تاء التانيث مسلوبة عن الاسم الذى فيه الف
التانيث الممدودة فكذلك مسلوبة عن الاسم الذى فيه الف ونون زائدتان **قوله** وكونهما الخ
يعنى كما ان الف التانيث الممدودة والالف التى قبلها زيدتا معا فى الكلمة واذا اخذ فالعلة تاخذ
معا فكذلك الالف والنون المزيدتان زيدتا معا فى الاسم واذا اخذ فتاخذ فتاخذان معا **قوله** وكون
احدهما آه يعنى كما ان الاولى فى الف التانيث مدة فكذلك الاولى فى الالف والنون المزيدتين مدة
والاخرى من كل منهما وهى الهمزة فى الاولى والنون فى الثانى حرفا شبيها بحرف العلة فى كونهما من
الحروف الزوائد وكونهما قابلين للحذف **قوله** ولا يخفى الخ هذا الكلام هو المقصود من هذه
الحاشية يعنى ان على هذا المذهب لا بد من اثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به فان ثبتت تلك
الفرعية يصح قول الشارح ان لكل علة فرعية وان لم تثبت لم يصح والله اعلم **قوله** يفيد فرعية
الخ تعريض على الشارح بان الوجه الذى ذكره لفرعية وزن الفعل لوزن الاسم انما يفيد فرعية

القسم الاول من وزن الفعل لوجود الاختصاص فيه بخلاف القسم الثانی لعدم وجود الاختصاص فیه کما ینادی علیه قول الشارح فیما بعد اویکون غیر مختص واجیب عن ذلک التعریض فی الحاشیتین المشهورتین بان الحرف الزاید فی الفعل لما کان لمعنی کان وزنه اصلا للاسم الذی فیه زیادة لا لمعنی لان الاصل فی الالفاظ ان تکون موضوعة لمعان اقول وبالله التوفیق ان اعتراض الفاضل المحشی علی الوجه الذی ذکره الشارح بانه لا یفید الفرعیة فی القسمین وما ذکر فی تینک الحاشیتین یثبت الفرعیة فی القسمین من وزن الفعل لکن لا بالوجه الذی ذکره الشارح بل من وجه آخر وهو فرعیة وزن الاسم لوزن الفعل فالاولی فی الجواب عن ذلک التعریض ان یقال ان جریان وجه الفرعیة الذی ذکره الشارح فی قسم من وزن الفعل دون قسم آخر لا یقدح فی کون وزن الفعل بکلا قسمیه فرعا لوزن الاسم الا تری الی التعریف والتنکیر حیث یجری الوجه الذی ذکره الشارح لکون التعریف فرعا للتنکیر فی الاغلب لا فی الکل کما ینادی علیه قول الفاضل المحشی فالبا وان احتیج فی قبلت ان عدم القدح فی صورة التعریف والتنکیر لاجل الغلبة یعنی ان الوجه جار فی الاغلب ان لم یجر فی الکل وههنا الغلبة غیر موجودة لانه یجری فی احد القسمین ولا یجری فی الاخر فان لم یات الاختصاص قد یوجد فی القسم الاخر من وزن الفعل ایضا کما لا یخفی علی من طالع کلام الفاضل المحشی فی بحث وزن الفعل فوجدت الغلبة ههنا ایضا قوله ولا یجوز عکسه دفع ما یرد علی المصنف بان الانسب له ان یقول ویجوز صرفه وعدم صرف المنصرف للضرورة الخ لان الضرورة تغیر الاشیاء فغیر المنصرف یغیر الی المنصرف والمنصرف الی غیر المنصرف بیان الدفع ان الضرورة تغیر الاشیاء الی اصولها لا عن اصولها والاصل فی الاسماء الصرف وعدم الانصراف خلاف الاصل فالضرورة تغیرها الی الانصراف الذی هو الاصل لا الی عدم الانصراف الذی هو خلافه فلاجل ذلک اقتصر المصنف علی ما ذکره وفیه القاضی بیکر بان تغیر الضرورة غیر مختص بها الی الاصل بل تغیر الضرورة عن الاصل ایضا قد یوجد کما لا یخفی والله اعلم قوله متی المقصور لانه اصل والممدود فرع قوله بشرط العلمیة قال مولانا عبد الحکیم دون غیرها من الاسباب لقوتها بکونها شرطا لکثیر من الاسباب مع کونها سببا انتهی اقول وبالله التوفیق ان القوة العلمیة والفی التانیث حیث یقوم کل منهما مقام سببین بخلاف العلمیة فالاولی ان یقال فی وجه التخصیص ان جواز العکس غیر مثبت ومنقول فی غیر العلمیة والله اعلم قال الشارح قدس سره ای لا یمتنع دفع ما یرد من ان الجواز عبارة عن تساوی الطرفین والانصراف حقیقة او حکمه فی صورة الضرورة ضروری فکیف یصح قول المصنف ویجوز صرفه للضرورة بیان الدفع ان المراد من الجواز عدم الامتناع وهو اعم من الوجوب وتساوی الطرفین کما لا یخفی فالضرورة توجب

ای من حاشیة مولانا عبد الحکیم وحاشیة مولانا قوی سره منه

ای غیر المنصرف ١٢ منه

اما قال فالاولی لانه یمکن ان یقال من طرف مولانا عبد الحکیم انه عبر بقوله بدون غیرها عن تقدیر جریه بکون الغیر ثابتا بان یکون وقوعه منصرفا فی کلام العرب للضرورة ١٢ منه

الاول والتناسب يفيد الثانى **قوله** الجواز الخ دفع لما يرد من ان الجواز يراد به الامكان
الخاص وهو عبارة عن سلب الضرورة عن طرفى الوجود والعدم فكيف يجامع الوجوب لان
فيه ضرورة احد الطرفين الذى هو الوجود فلا يصح تفسير الجواز بعدم الامتناع الشامل
للوجوب بيان الدفع ان الجواز كما قد يراد به الامكان الخاص فكذلك قد يراد به الامكان العام
وهذا لا ينافى الوجوب كما لا يخفى **قوله** ويقيد بجانب الخ دفع ما يرد من ان الامكان العام عبارة
عن سلب الضرورة عن احد الطرفين اى الوجود والعدم والمصنف ههنا لم يذكر الوجود حيث
لم يقل ويجوز وجود صرفه فيحتمل ان يكون بمعنى عبارته ويجوز عدم صرفه وعلى هذا لا يصح
لانه على هذا يسلب الضرورة عن طرف وجود الصرف مع ان وجوده ضرورى حين الضرورة
بيان الدفع ان المتقرر ان الحكم اذا كان بطريق الايجاب يكون الامكان قيد اللوجوب واذا كان
بطريق السلب يكون قيد العدم والوجود ههنا هو الاول فيكون معناه سلب الضرورة
عن طرف العدم وهو اعم من ضرورة طرف الوجود كما فى حالة الضرورة وعدمه كما فى
حالة التناسب والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى جعله فى حكم المنصرف دفع ما يرد من
ان تعريف غير المنصرف غير مانع من دخول الغير لان ما دخله الكسرة والتنوين للضرورة او
التناسب منصرف كما ينادى عليه قول المصنف ويجوز صرفه مع ان تعريف غير المنصرف
وهو ما فيه علتان او واحدة الخ يصدق عليه كما هو الظاهر بيان الدفع ان مراد المصنف
من قوله ويجوز صرفه ويجوز جعله فى حكم المنصرف لا جعله منصرفا حقيقة فالاسم الذى
دخله الكسر والتنوين غير منصرف كما يصدق تعريفه عليه والله اعلم **قوله** فان ما لا يترتب الخ
دفع ما يرد من ان الاسم الذى دخله الكسرة والتنوين للضرورة او التناسب اذا كان غير منصرف
فلا يصح التعبير عنه بالصرف فكيف قول المصنف ويجوز صرفه بيان الدفع ان غير المنصرف
غاية وحكما وهو عدم دخول الكسرة والتنوين واذا لم يترتب هذا الحكم على الاسم الذى يكون
غير منصرف فيكون عدم انصرافه كالعدم فيصح التعبير عنه بالصرف والله اعلم **قوله** والتوجيه
الآتى فى الشرح وهو ارجاع ضمير صرفه الى الحكم وحمل الصرف على اللغوى **قوله** عدم مانعية
الخ قد مر تقريره فى الحاشية المتعلقة بقول الشارح اى جعله آه فتذكر **قوله** والقول الخ اشارة
الى جواب آخر عما يرد على قول المصنف ويجوز صرفه بان ذلك الاسم منصرف حقيقة ولا يصدق
عليه تعريف غير المنصرف الذى قال به القدماء وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان
يصدق عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما لا يدخله الكسر والتنوين وان يصدق
عليه تعريف المصنف لغير المنصرف وهو ما فيه علتان الخ وبالجملة ان المصنف مشى فى هذه

حاشية بمعنى موقوف ... على مذهب القدماء لا غير منصرف من المنصرف ما دخله الكسر والتنوين ١٢ منه

حيث يجرى الكسر والتنوين عليه كما يجريان على المنصرف ١٢ منه

وجعله يراد منه كونه ذيل قول الشارح اى جعله ١٢ منه

العبارة على مذهب القدماء لا على مذهبه والله اعلم **قوله** بعيد جدا الا ان تعريف القدماء
لغير المنصرف مزيف عند المصنف حيث عدل عنه الى اختاره والمماشاة على المذهب المزيف
فى عبارة بعيد بلا ريب وبالجملة ان عدم الانصراف ثابت لذلك الاسم فالقول بصرفه
بعيد **قال** الشارح قدس سره بادخال الكسر الخ يرد ههنا ان صرف غير المنصرف يحصل
بادخال واحد من الكسرة والتنوين فقط عليه كما فى صبت على الشعر ولا حاجة فيه الى ادخالهما
عليه فكيف قال الشارح بادخال الكسر آه الا ان يقال ان الواو الواصلة بمعنى او الفاصلة التى
لمنع الخلو ههنا **قال** الشارح قدس سره عند المصنف يرد ههنا ان المنصرف عند غير المصنف
ما يدخله التنوين والحركات الثلث فالصورة التى يدخل فيها الكسر فقط او التنوين فقط كيف
يكون منصرفا عند غير المنصرف فاى وجه لتخصيص الشارح آجيب بان ادخال واحد من الكسر
والتنوين على الاسم يوجب جواز ادخال الآخر عليه فكان كل ذلك موجود فى ذلك الاسم فتس
لم **قال** الشارح قدس سره عنهما اى عن العلتين يرد ههنا ان المراد من العلتين المأخوذتين
فى تعريف غير المنصرف العلتان المؤثرتان كما ينادى عليه قول الشارح فيما سبق والتأثير
ههنا ليس بموجود كما هو الظاهر فكان الاسم خاليا عن العلتين فلا يصح قول الشارح ويظهر
بالبداهة الامر كما قال الموضح فى نفس الامر الا ان اطلاق العلة والسبب على غير المؤثر ايضا
شايع كما فى قول المصنف او على سبب فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح من العلتين ذاتهما
فقط يعنى وان لم تؤثرا **قال** الشارح قدس سره وقيل المراد الخ اشارة الى دفع آخر بطريق منع
المدفوع بقوله اى بجعله الخ بيانه ان المراد بالصرف المعنى اللغوى الذى هو التغيير وضمير صرفه
الى حكم غير المنصرف فحاصل عبارة المصنف على هذا ويجوز تغيير حكم غير المنصرف للضرورة
بان يدخل الكسر والتنوين عليه لاجل تلك العلة ولا خدشة فى هذا المعنى يرد ههنا ان دفع
ذلك الايراد يحصل بارادة المعنى اللغوى هو خلاف الظاهر من الصرف فما الحاجة الى ارتكاب
خلاف الظاهر الآخر الذى هو رجع الضمير الى حكم غير المنصرف اجيب عنه بان الامر كذلك
لكن جزالة المعنى فيما اختاره الشارح لان التغيير ليس فى ذات غير المنصرف بل فى حكمه وفى قول
الشارح وقيل اشارة الى ضعف ذلك الجواب ولعل وجهه ان هذه العبارة تكون على
هذا التقدير من احكام حكم غير المنصرف كما لا يخفى لا من احكام غير المنصرف الذى سيق
الكلام له والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى لضرورة آه دفع لما يرد من ان المراد من
الضرورة ضرورة وزن الشعر فيخرج غير المنصرف الذى دخله الكسر والتنوين لرعاية
القافية فيلزم القصور فى عبارة المصنف بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره

فكقوله صبت آه اعلم اولاً ان من البحور المعتبرة عند علماء العروض البحر الكامل وهو يحصل
من ركن متفاعلن ست مرات ثلث فى المصراع الاول من الشعر وثلث فى الثانى منه ومن الزحا
فات التى تعرض على هذا البحر الاضمار وهو فى عرفهم عبارة عن سكون التاء فى متفاعلن فينقل
الى مستفعلن وثانيا ان بحر هذه القصيدة كما صرح به بحر كامل مضمر بتمام صيرورة التقطيع والانطباق
الذين هما معتبران فى ذلك العرف بمقابلة ساكن من اجزاء الشعر بساكن من اركان البحر والمتحرك
بازاء المتحرك بدون لحاظ الموافقة فى نوع الحركة تجد اماذا على مستفعلن من شعر تر مستفعلن
بت احمد ن متفاعلن وهكذا وثالثا ان ها هنا بان لو لم يكن لخروج هذا البيت من البحر الكامل
الذى قرأت تلك القصيدة فيه لانه يكون على هذا مكفوفا والكف الذى فى ذلك العرف
عبارة عن اسقاط الحرف الرابع الساكن من الركن لا يعرض على البحر الكامل كما تقرر فى اسطعلم
قوله الصب آه بيان المعنى اللغوى ليتضح المعنى ويحتمل ان يكون الغرض التعريض على مصنف
البيت بان الصب مختص بالماء فلا يناسب ذكره فى هذا المقام لكن الامر هين لانه يمكن ان يقال
انه شبه المصائب بالمياه فاستعمل الصب **قوله** قال قدس سره الغرض من نقل هذه الحاشية
الاشارة الى ان قول الشارح فى الكتاب فكقوله بتذكير الضمير ليس فى موقعه لان قائلة هذا
البيت فاطمة رضى الله عنها فالمناسب كقولها الا ان يقال ان علماء السير اختلفوا فى هذا البيت
فمنهم من يقولون ان هذا البيت مما انشده وقاله بعل فاطمة اى زوجها رضى الله عنهما ومنهم
من يقولون انه مما انشدته فاطمة رضى الله عنها فلم لا يجوز ان يكون قول الشارح فى الكتاب مبنيا
على قول وقوله فى الحاشية مبنيا على قول آخر والله اعلم **قوله** وفى حاشيتها اقول وبالله التوفيق
ان قول الشارح جمع غالية ان كان فى الحاشية على الحاشية فالمناسب ان يذكر لفظ انتهى بعد قوله
غواليا ليفيد انتهاء اصل الحاشية وان كان فى الحاشية فلا وجه لذكر قوله وفى حاشيتها بل
الانسب ان يقول بعد قوله غواليا جمع غالية فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** مرثية الغرض تحقيق
الالفاظ اللغوية ليتضح معنى الشعر والحاشية **قوله** ما الذى الخ هذا على تقدير ان يكون ما استفهامية وما
موصولة بمعنى الذى لكن تفسير كلمة ما الاستفهامية على هذا يكون متروكا والتقدير اى شئ الذى **قوله** اى
شئ هذا على تقدير ان يكون ما زائدة وما استفهامية **قوله** وقع الخ فيه اشارة الى ان الجار والمجرور فى قوله
عليه متعلق بمحذوف وهو وقع **قوله** فى ان لا الخ فيه اشارة الى ان لا يشم منصوب بنزع الخافض وهو
كلمة فى والمعنى لا جرح على من شم تربة احمد فى تركه شم انواع الغالية لانها ما هى اعلى من تلك التربة وهو
انواع آه فيه اشارة الى جمع غواليا باعتبار الانواع فلا يرد ما يخطر بالبال فتأمل **قال** الشارح قدس
سره واما الثانى فكقوله اعلم اولا ان من البحور المعتبرة عند علماء علم العروض البحر الطويل وهو فعولن

هذا بالنظر الى المعنى اللغوية لانه من ذكر فى الحاشية لا فى الشعر ١٢ منه

مفاعيلن فعولن مفاعيلن مرتين يعنى مرة فى المصراع الاول ومرة فى المصراع الثانى فمن الزحافات التى تعرض على هذا البحر القبض والكف الاول فى اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف الخامس الساكن نحو مفاعلن فى مفاعيلن والثانى فى اصطلاحهم عبارة عن اسقاط الحرف السابع الساكن نحو مفاعيل فى مفاعيلن كما سبق وثانيا ان بحر هذا البيت بحر طويل صورة التقطيع والانطباق احدهما فعولن لعل مفاعيلن لنا ان فعولن ذكر هو مفاعلن و هكذا وثالثا ان فيمان لو لم ينون للم يخرج هذا البيت من البحر لانه على ذلك التقدير يلزم الكف كما لا يخفى وهو قد يوجد فى هذا البحر كما سبق لكن يخرج عن السلاسة كما لا يخفى والله اعلم

قوله استينافية فى جواب سوال مقدر كانه قيل ان الاعادة عبارة عن التكرار وهو امر شنيع فلا يهم الامر بالاعادة وبيان الدفع ظاهر **قوله** وهو اللام تفيد تعليل علة الامر بالاعادة

قوله وانما لم يمثل الخ دفع مايرد من ان المصنف مثل غير المنصرف الذى دخله التنوين لاجل التناسب لقوله سلاسلا واغلالا فلو لم يمثل لاجل الضرورة والدفع غنى عن البيان

قال الشارح قدس سره ولكن يتمم الخ يريد هنا ان الاحتراز عن الزحاف يحصل باجراء التنوين فقط عنى نعمان فما الحاجة الى اجراء الكسر الذى منع من غير المنصرف عليه كما لا يخفى والمروى اجراؤهما عليه واجيب بان الكسر والتنوين متلازمتان فى المنع من غير المنصرف بالاجماع سواء كان امتناع الكسر لاجل امتناع التنوين او على الاصالة على الاختلاف كما عرفت سابقا فاذا لم يمتنع التنوين لم يمتنع الكسر **قال** الشارح قدس سره فان قلت الخ بيان الايراد ان المتقرر عند علماء العروض عدم القدح بورود الزحافات التى تجئ فى الابحار عليها مثلا لا يقدحون بمجئ القبض فى الشعر الذى قيل على البحر الطويل وبمجئ الاضمار الشعر الذى قيل على البحر الكامل لان هذين الزحافين يرادان على زينة البحرين كما تقرر وسبق واذا لم يوجه القدح فلم يكن الاحتراز عنه ضروريا فكيف يشمله قوله للضرورة **قال** الشارح قدس سره قلنا الخ بيان جواب ذلك الايراد ان الزحاف على قسمين زحاف يخرج الشعر عن السلاسة وزحاف لا يخرج عنها والاحتراز عن القسم الاول ضرورى عند الشعراء لان الخروج عن السلاسة بمنزلة الخروج عن البحر وما نحن فيه من القسم الاول كما يحكم به سلامة الطبع فيكون الاحتراز عنه ضروريا فيشمله قول المصنف للضرورة **قال** الشارح قدس سره اذا امكن الاحتراز فيه وضع الكلام موضع المضمر دفعا لتوهم رجوع ضمير امكن الى بعض الزحافات فتدبر **قوله** فالمراد الخ دفع مايرد من ان حمل الضرورة على الاحتراز عن بعض الزحافات كما وقع فى كلام الشارح غير صحيح لان الضرورة عبارة عن امتناع الانفكاك وهو لا يصح فى ذلك الاحتراز لان عدم الاحتراز

ط ولو تفخيم وبطلان الخبر فى هذا المقصد ١٢ منه

ايضا قد يقع بيان الدفع ان المراد بالضرورة الضرورة التي مدحها الشعراء ضرورة وهو نسبة
الخطيئة الى البيت على تقدير انتفاء ذلك الامر فيه ولا شك في نسبة الخطاء الى البيت على تقدير
عدمه احترازا عن بعض الزحافات فلما كان هذا الايراد مندفعا بقول الشارح عند الشعراء
صدر الفاضل المحشي هذا القول بالفاء التفريعيه والا فالاظهر ان يقول والمراد الخ بالواو والله
اعلم قال الشارح قدس سره اي يجوز صرفه آه دفع مايرد ههنا من ان بناء قول المصنف على
الاختصار فلو ترك اداة اللام في قوله اوللتناسب عطف على الضرورة ولم يترك اللام لم يعطف
على الضرورة بيان الدفع ان الضرورة والتناسب الذين هما علتان لتغيير حكم غير المنصرف
ليست عليتهما من طريق واحد لان الاول من قبيل قعدت عن الحرب جبنا والثاني من قبيل
ضربته تأديبا فلو ترك اللام لتوهم كون عليتهما من الطريق الواحد والامر ليس كذلك فلذا زاد
اللام والله اعلم قوله ولهذا يقال آه يعني ان العرب يقولون مرائي لرعاية هناني كما يقال
هناء في الشيء ومرائي ولو لم يلحظوا تلك الرعاية لقالوا هنأني الشيء وامرأني لان امرأ استعمال متفق
فيما بين اهل اللغة بخلاف مرأ لان استعماله مختلف فيه والله اعلم قوله ثم قال يسر يعني ان
اصله يسري بالياء الا انه لما كانت فواصل تلك السورة بالراء قال الله تعالى يسر بحذف الياء
ولو لم يكن التناسب امرا مهما لكان المناسب ان يقول يسري لانه الاصل وعلة حذف الياء غير
موجود اقول وبالله التوفيق ان هذا القول يكون مثالا على مذهب نافع وابو عمرو من القراء الذين
حذفا الياء من يسري عندهما لاجل رعاية الفواصل واما عند غيرهما فهذا القول لا يكون
مثالا لان حذف الياء عنده منه لاجل التخفيف وعلى قرأة يسر بدون التنوين واما على
قرأته بالتنوين فلا يكون مثالا كل ذلك غير خفي على من له ادنى مهارة في التفاسير والله اعلم قوله
ويمال سجي الخ يعني ان الامالة مختصة قياسا بما يكون الفه منقلبة عن الياء وههنا يمال سجي قياسا
مع كون الفه منقلبة عن الواو لمناسبة قلى الذي الفه بدل عن الياء ولو لم يكن التناسب امرا مهما
مرعيا للنحوي لما جاز الامالة في سجي قياسا لعدم وجود شرطها والله اعلم قال الشارح قدس سره
وان لم يصل الخ فيه اشارة الى ان رعاية التناسب بين الكلمات لو كانت واصلة الى احد الضرورة
لكان كونها مهمة بالطريق الاولى على ما هو القاعدة في ان الوصلية ولا شك في صحة ذلك المثل
والعجب مما قاله مولانا عصمت الله ههنا فيه اشارة الى ان رعاية التناسب قد يصل الى حد
الضرورة الى آخر ما قاله فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال المصنف مثل سلاسلا
واغلالا اقول وبالله التوفيق ان هذا القول مثال على قراءة نافع والكسائي وابوبكر من القراء
وابيل على قراءة غيرهم فليس بمثال لانهم لا يقولون سلاسلا بالتنوين ونصب سلاسل في

في المتن حكاني فلا يرد ان سلاسلا لو كان منصرفا لكان مجرورا فيه لاضافة المثل اليه **قوله**
وقد ينصرف الخ دفع ما يتوهم من تخصيص انصراف غير المنصرف لاجل تبعية المنصرف الذي
يليه بقرينة المثال المذكور في المتن بيان الدفع ان المراد عام وذكر المثال الخاص اتفاقي لا انه
ضروري **قوله** كقوله تعالى قواريرا الثانية في كلام الله تعالى عند نافع والكسائي وابو بكر والاولى
فيه عند ابن كثير **قوله** اواخر الآي اي حالة عدم الوقف واما في حال الوقف فلا يناسب التنوين
كما لا يخفى **قوله** واما اذا قرئ الخ دفع ما يرد من ان تقييد قواريرا في تمثيل انصراف غير المنصرف
لرعاية المنصرف الذي لم يله بقوله على قراءة التنوين لغو لانه لو قرأ بالالف لكان مثالا لذلك
ايضا لان التنوين ينقلب بالالف حالة الوقف فح لا يجوز ان تكون تلك الالف بدلا عن التنوين
بيان الدفع ان المثال على ذلك التقدير لا يكون يقينيا لان الالف كما يحتمل ذلك الاحتمال فكذلك
يحتمل الالحاق اي الاشباع والاولى في المثال كونه يقينيا **قوله** الظنونا فان اصله الظنون بحذف
الالف ثم اشبعت فتحة النون فحدثت الالف فصار الظنونا **قوله** اعلم ان غير الفصيح الخ اقول
وبالله التوفيق ان سلاسلا لو كان غير فصيح من وجه آخر سوى اجراء التنوين على غير المنصرف
لكان لقول الفاضل المحشي هنا وجه وهو دفع ما يرد من ان لفظ سلاسلا غير فصيح فكيف
وقع في القرآن بيان الدفع انا نسلم عدم فصاحته لكن كثيرا ما يكون اللفظ غير فصيح في نفسه
ويصير فصيحا اذا اتصل بلفظ آخر فصيح مثل اغلالا ههنا فلم لا يجوز ان يكون لفظ السلاسل
من ذلك القبيل الا ان ذلك الوجه لا يعلم في الكتب ولو كان غير فصيح لاجل اجراء التنوين
على غير المنصرف للترجيح لقول الفاضل المحشي ذلك وجه لانه يكون هذا القول منه بعينه
تكرارا لما في المتن والله اعلم **قوله** وكذا ابتدئ الخ يعني ان يبدئ من الابداء غير فصيح ويبدأ
من البدء افصح كما تقرر في مقره مع ان الواقع في الكلام الذي يجب الاحتراز فيه عن وقوع
غير الفصيح يبدئ من الابداء لانه وان كان غير فصيح في نفسه لكنه صار فصيحا لاجل يعيد لكن
من الاعادة **قوله** روي فيه استشهاد آخر على ان اللفظ الغير الفصيح قد يصير فصيحا لاجل
انضمام الفصيح الآخر وتقريبه ظاهر **قوله** افهم ويناديك على هذا قول المصنف في باب المنكر
المزخرف كما لا يخفى **قوله** ان التناسب آه يعني تحصيل التناسب بين حار وحار بالضم كما
هو الظاهر يحسن حار بالضم وان كان الفصيح حار بالكسر **قال** الشارح قدس سره فقوله
سلاسلا الخ دفع ما يرد من ان مثال الاسم الغير المنصرف الذي صرف لاجل مناسبة النظير
هو لفظ السلاسل فالانسب للمصنف ان يكتفي به لان التطويل في المتون لاسيما الكافية غير
متعارف فبيان الدفع ظاهر لكن لا بد من بيان النكتة في تعرض المصنف الى تمثيل غير المنصرف

ح قوله التنوين حكاني فلا يرد ما يرد فافهم ١٢ منه

ح النسخة الى قوله اعلم ١٢ منه

ح لانه على هذا يكون تعليلا لما يرد من ان قوله وقع [illegible] سلاسلا بالتنوين غير فصيح فكيف وقع في القرآن بان اجراء التنوين عليه وجعله فيما لمناسبة لفظ الاغلال وهذا استفهام [illegible] منقول عن التقرير ١٢ منه

الذی صرف لاجل المنصرف وللنصرف الذی صرف غیر المنصرف لاجله کلیهما مما ان
المقام یقتضی ایراد الاول فافهم لانه من سوانح الوقت **قوله** لکان الانسب لان المثال هو هذا
قوله اللائق تقدیمه تعریض علی المصنف بیانه ان المصنف ابهم فی تعریف غیر المنصرف
حیث قال او واحدة تقوم مقامها وجعل هذا القول بیانا لرفع ذلک الابهام فیکون هذا القول
من تتمة التعریف فالمناسب تقدیم هذا القول علی قوله وحکمه ان لا کسرة الخ کما انه ابهم فی
التعریف حیث قال ما فیه علتان من تسع وجعل قوله وهی عدل بیانا لرفع ابهامه وقدم علی
قوله وحکمه ان لا کسرة الخ اقول وبالله التوفیق یحتمل ان یکون هذا القول من المصنف اشارة الی
جواز تقدیم غیر المقدم الذی هو الحکم علی المقدم[له] ایضا اذا کان مُهْتَمًّا بشانه والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره ای العلة الخ دفع ما یرد من ان هذا القول من المصنف بیان رفع الابهام الذی صدر
منه فی تعریف غیر المنصرف بقوله او واحدة الخ وهذا لا یحصل به لان الواحدة فیما سبق
مبهمة عن العلة وکلمة ما ههنا عامة بیان الدفع انها ههنا ایضا عبارة عن العلة فیکون هذا
القول مفید الرفع الابهام **قال** الشارح قدس سره مقام علتین دفع توهم رجوع الضمیر
الی الاعلال والسلاسل او الی التناسب الضرورة لان کلا من هذین الاحتمالین مما لا یصح کما
لا یخفی **قال** الشارح قدس سره علتان دفع ما یرد من ان العطف فی قول المصنف الجمع والفا
التانیث اما ان یکون مقدما علی الربط او یکون الربط مقدما علی العطف فان کان الاول فیکون
الخبر هو المجموع لا کل واحد من الجمع والف التانیث فلا یصح رفعهما ولا یصح العطف وان کان الثانی
فلا یصح الحمل لان الحمل علی قسمین حمل اولی وحمل شایع وانتفاء الاول ظاهر واما انتفاء الثانی فلان
من لوازمه ان یکون الموضوع فردا للمحمول او یکون افراد الموضوع افراده وکل من هذین غیر
موجود بین الموضوع والمحمول ههنا کما لا یخفی بیان الدفع انا نختار الاول یعنی ان الخبر هو المجموع
وان اختلج ببالک انه علی هذا لا یصح رفع الجمع والف التانیث والف التانیث ولا یصح عطف هذا
علی ذلک فازله بان صحة کلا الامرین بالنظر الی کون الجمع خبرا فی الظاهر ویمکن ان یقرر الدفع
بان الخبر ههنا مقدر وقول المص الجمع خبر مبتدا محذوف وکذا ما بعده والتقدیر ما یقوم
مقامهما علتان احدهما الجمع وآخرهما الفا التانیث والله اعلم **قال** الشارح قدس سره
مکررتان اشارة الی وجه قیام کل من الجمع والف التانیث مقام علتین وبیان التکرار فیهما
سیجیٔ انشاء الله تعالی **قال** الشارح قدس سره قامت آه دفع ما یتوهم من ارادة کون مجموع
الجمع والف التانیث قایما مقام علتین لانه علی هذا لا یحصل الموافقة مع الخارج کما لا یخفی وعمّا
هو المتقرر عند الکل من ان الجمع وحده یقوم مقام علتین وکذا الفا التانیث **قال** الشارح

له یعنی کما انه یقدم المقدم علی غیر المقدم کذلک یقدم غیر المقدم علی المقدم ١٢ منه

قدس سره البالغ الى آه دفع ما يرد من ان مسلمين جمع وكذا اضراب وضرب مع انها ليست
غير منصرفة بيان الدفع ان المراد بالجمع الجمع البالغ الى وزن صيغة منتهى الجموع اعني مفاعل
ومفاعيل والجموع المذكورة ليست من هذا القبيل كما هو الظاهر فلا ضير **قوله** اى الجمع
الذى الخ دفع ما يرد فى هذا المقام من وجوه آحدها ان البلوغ نسبة يقتضى تغاير الطرفين
وههنا الجمع وصيغة منتهى الجموع متحدان فكيف يتخلل البلوغ بينهما وآلثانى ان الصيغة عبارة
عن الهيئة والمادة كليهما كما تقرر فيفيد العبارة التخصيص لان المادة لا تكون الا مخصصة لا
العرض فلا يتصور تعميم للعام من حيث هو والمخصص اعنى مادة مساجد مثلا او مصابيح مثلا
غير معلوم بل مضر لانه لو اريد هيئة مساجد حال كونها عارضة لتلك المادة لخرج ما
سواها وبطلان هذا مما لا يخفى فلا يستقيم معنى العبارة وآلثالث ان الظاهر من الجموع الجموع
المطلقة فيكون مفاد العبارة ان المراد من الجمع الجمع البالغ الى صيغة تكون هى منتهى الجموع
المطلقة يعنى لا يجمع بالجمع الآخر سواء كان سالما او مكسرا فيخرج مساجد ومصابيح مثلا
لعدم منع الجمع السالم فيهما وآلرابع ان صيغة الجموع جمع واقل افراده الثلثة فيستفاد من
العبارة تحقق افراد من ثلثة الجمع فى الجمع الذى يقوم مقام سببين وهو خلاف الواقع كما
هو الظاهر بيان الدفع عن الاول ان المضاف من ضمير البالغ الراجع الى الجمع محذوف والتقدير
البالغ جمعيته الى صيغة آه والتغاير بين الجمعية وتلك الصيغة امر ظاهر فلا محذور والى
هذا اشار الفاضل المحشى بقوله بجمع وعن الثانى ان المراد بالصيغة الوزن يعنى الهيئة
فمفاد العبارة التخصيص بالهيئة يعنى هيئة مفاعل او مفاعيل ولا شك فى صحة ارادة هذا
التخصيص لا التخصيص بالهيئة والمادة كليهما حتى يلزم الاستحالة والى هذا رمز الفاضل
المحشى بقوله الى وزن وعن الثالث ان المراد بالجموع التكسيرية لا مطلقتها ولا السالمة فمفاد
العبارة منع جمع ذلك الوزن على جمع التكسير مرة اخرى ولا خدشة فى ذلك كما هو الظاهر فلا
يلزم خروج مساجد مثلا والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله التكسير وعن الرابع ان ما
المتقرر فيما بين القوم ان الالف واللام اذا دخلا على الجمع يبطلان جمعية ذلك الجمع وههنا
دخلا ههنا على لفظ الجموع الذى هو جمع فلا يستفاد من العبارة تحقق الافراد الثلثة من
الجمع فى كل جمع يقوم مقام سببين ويعلم هذا من قول الفاضل المحشى عن جمع بصيغة المفرد
فاحفظ هذا التقرير الانيق لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق والله اعلم وبقى شئ وهو ان الظاهر
ان الضمير فى يجمع راجع الى الجمع فيخرج مساجد لان الانتهاء الى صيغة منتهى الجموع فيه ليس لجمعية
الجمع بل لجمعية المفرد كما هو الاظهر على من له ادنى سمع لكلمات النحاة الا ان يقال ان فى الكلام

تقديرا وحذفا والتقدير اى الجمع الذى يجمع هذا الجمع او مفرده الى ان ينتهى اى يصل الى الوزن
فيمتنع هذا الوزن او ذلك الجمع عن جمع التكسير مرة اخرى والله اعلم بما فى الصدور واليه
مرجع الامور **قوله** اعلم ان الخ دفع ما يرد من ان للعلوم من النحاة فى سبب قوة الجمع امور
ثلثة كونه نهاية جمع التكسير وكونه مكررا حقيقة اوحكما وكونه لا نظير له فى الاحاد فما الوجه فى تعرض
الشارح احد هذه الامورات الثلثة اعنى التكرار وترك الباقيين وبيان الدفع ان الشارح تعرض لتكراره
بتبعية المصنف والله اعلم **قوله** الى ان قوته آه الاولى ان يقول الى ان سبب قوته فيامه كان الاختلاف
ليس الا فى السبب كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى قبيل هذا اختلفوا فى سبب قوته **قوله** كونه
نهاية آه اذ بلوغ الشئ الى نهاية وكماله يوجب قوته **قوله** تكرر الجمعية آه اذ الشئ اذا تكرر تقرر
فقوى **قوله** حقيقة اوحكما فايدة التعميم سيذكر فى التعليق بقول الشارح فانتظر **قوله** كونه
لا نظير له اذ هذا الكون ملزوم لعدم اشتباه الجمع بالمفرد والعربى فكان قويا فى الجمعية **قوله**
واما نحو ثمان آه فيه دفع ما يرد على مذهب الاكثرين بيان الايراد ان ثمانيا بالياء مفرد مع انه
موازن مساجد كما هو الظاهر فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع الذى يقوم مقام السببين فى الاحاد
العربية بيان الدفع ان هذا اللفظ قليل وهو بمنزلة المعدوم فلا اعتبار له **قوله** واما نحو تراقى
آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب بيان الايراد ان تراقى مصدر تفعل مفرد مع انه موازن مساجد
فكيف يصح قولهم لا نظير الجمع فى الاحاد العربية بيان الدفع انا لا نسلم ان تراقى موازن مساجد لان
القاف فيه مضمومة بخلاف مساجد **قوله** واما نحو هوازن آه فيه دفع ايراد آخر على ذلك المذهب
بيان الايراد هوازن اسم قبيلة من قيس مفرد مع انه موازن مساجد فلا يصح قول اكثر النحاة
من انه لا نظير الجمع فى الاحاد العربية بيان الدفع ان مرادهم من الاحاد العربية الاحاد العربية
التى لا تكون منقولة عن الجمع وهوازن منقول عنه فلا نقض **قوله** واما نحو يمان آه فيه دفع
ايراد آخر على ذلك المذهب بيانه ان يمانى وشآمى مفردان مع ان كلا منهما موازن مساجد فلا
يصح قولهم بيان الدفع ان مراد اكثر النحاة من عدم النظير عدمه فى الوزن الاصلى وهذا الوزن
عارضى لان اصلهما يمنى وشامى بالياء المشددة للنسبة الى اليمن والشام ثم عوض عن احدى يائى
النسبة الف فصار يمانى وشآمى فلا نقض **قوله** والالف آه عطف على احدى آه وحاصل الكلام
ان هذا الوزن بسبب ياء النسبة لكن ابقيت احد يائيها على حالها وابدلت اخرى يمانيا بالالف فياء
النسبة عارضة لا يعتد بها فهذا الوزن بسبب عارضة لا يعتد بها وكل ما هذا شانه لا يعتد
به فهذا الوزن لا يعتد به وبما قررنا ظهر دفع ما يتوهم بالبال فافهم **قوله** وكذا ثمانية آه فيه اشارة
الى دفع ايراد آخر على ذلك المذهب بيان الايراد ان ثمانيا مفرد مع انه موازن مساجد فلا

قوله وجه قوة هذه الامور الثلثة يحتج فانظر ١٢ منه

وعدم كتب الياء فى قول الفاضل المحشى لجعل سقوطها للتنوين ١٢ منه

موصوف هذه الكلمة مقدر ١٢ منه

ظاهر وهوازن لفظا مستبعد الخ

ظاهر كلام المحشى ان يقول واحدى ياء النسبة والالف الذى هو بدل عن آه ليظهر التكرار وان هذا القول لا يحتمل المعنى لانه يفيد عدم اعتبار العارض او الوزن والله اعلم ١٢ منه

يصح قولهم بعدم النظير وبيان الدفع ان الالف في ثمان عوض عن احدى يائى النسبة والاخرى محذوفة لالتقاء الساكنين لان اصله ثمنى فهذا الوزن عارض لا يعتد به ومراد اكثر النحاة بعدم النظير عدمه في الاوزان الاصلية فلا نقض **قوله** بمعنى تهامة آه فيه دفع ما يرد من ان النسبة في تهمى ليس الا البلدة وبلدة من البلاد ليست بمعروفة بالسم تهم وبيان الدفع ان التهم بمعنى التهامة **قوله** قال الجرامى آه مقابل لقوله في المنسوب الى تهم **قوله** لكن حذف آه فيه دفع استدراك وهو انه كيف يصح النسبة الى تهامة مع ان ياء النسبة مشددة والياء المنقولة في هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع غنى عن البيان **قوله** وانما لم يعد ياء آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ياء النسبة اذا كانت سببا لعروض الوزن وعدم الاعتداد به فلم اعتبر الموازنة الحاصلة بسبب تلك الياء في نحو عوارى وجعلوه غير منصرف وبيان الدفع ان ياء النسبة لسبب عروض الوزن لكن اذا كان عروضها واعتبارها في الجمع دون مفرده يعنى لم يكن قبل جمعية هذا الجمع موجودة واما اذا كانت موجودة قبل جمعية الجمع على اعتبار تلك الياء فليست سببا للعروض لانها اصلية بالنسبة الى الجمع وان كانت عارضة بالنسبة الى الواحد وعوارى من هذا القبيل لا من ذلك فلا خدشة **قوله** ان آه دفع آخر للايراد الذى يرد على اكثر النحاة القائلين بعدم النظير في الاحاد العربية للجمع الذى يقوم مقام السببين بثمان وقد تقرر وبيان الدفع ان هذا الوزن عارض لا اعتداد به لانه حاصل بسبب ياء النسبة لان الياء في ثمان للنسبة الى جزءه الذى هو الثمن اصله ثمنى ابدلت احدى ياء النسبة بالالف ففتحت الميم الساكنة وتسقط الاخرى لالتقاء الساكنين وابدلت الضمة بالفتحة فصار ثمان **قوله** ولا يخفى آه اذ لا معنى لنسبة العدد الى جزءه كما لا يخفى **قوله** وقيل منسوب آه مقابل لقوله لانه منسوب الى جزءه وصاحب هذا القول الفاضل الرضى كما ان صاحب القول الاول السيرافى **قوله** وليس الا آه يعنى ليس الثمانى الا المعدود ومثل هذه العبارة شايع **قوله** فاذن آه فيه رمز الى دفع ما يختلج بالبال من ان ياء ثمانيا كيف يكون للنسبة مع ان ياءها مشددة والمروى في هذا اللفظ مخففة وبيان الدفع ان الالف الموجودة في هذا اللفظ الذى الف المنسوب اليه يعنى ثمانية بل هى بدل عن احدى يائى النسبة فلا يضر التخفيف لما **قوله** وكذلك آه فيه دفع ما يرد من ان الياء في ثمان لا يكون للنسبة الى ثمانية لان ياء النسبة متلحق بالكلمة من خارج وتلك الياء ياء ثمانية وبيان الدفع ان ياء ثمانية محذوفة كما ان تاءها محذوفة وياء ثمان ملحقة به من خارج **قوله** واما السراويل آه فيه دفع ايراد آخر على من هو اكثر النحاة بان سراويل موازن مصابيح مع انه مفرد فكيف يصح القول بعدم النظير وبيان الدفع

بوجوه آلاول ان مراده بعدم النظير عدمه في العربية كما ينادي عليه بأعلى نداء عبارتهم فتذكر وسراويل من الاحاد العجمية فلا يضر وجوده الثاني ان ذلك اللفظ شاذ قليل كالمعدوم لا اعتبار له آلثالث انا لا نسلم انه مفرد بل جمع غير منصرف الا ان احاده تقديرية **قوله** واما نحو آه فيه دفع ما يرد على مذهب اكثر النحاة من ان سبب قوة الجمع الذي يفيد قيامه مقام السببين لو كان انعدام النظير في الاحاد العربية فليعتبر وزن نحو اكلب في اجمال في قيامه مقام السببين ايضا لانه لم يوجد نظير هذا الوزن في الآحاد العربية ايضا وبيان الدفع ان هذين الوزنين مختصان بجمع القلة وهو في حكم المفردات بدليل التصغير على لفظه كما يقال اكيلب واجيمال ومرادهم بعدم النظير في الآحاد عدم المشابهة بالمفردات لا وزنا ولا حكما والثاني منتف في هذين الوزنين فلذا لم يعتبر والله اعلم **قوله** فيهما اي في عدم اعتبار قيامها مقام السببين **قوله** على لفظ اي بلا رده الى مفرده **قوله** ولا يجاء آه فيه تزييف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب في قيامه مقام السببين لانه لا نظير له في الاحاد العربية بان نظيره موجود كادرج وآجر وآنك فكيف يعتبر بيان التزييف ان نظير وزن اكلب غير موجود في الآحاد العربية في الاصل لان ادرجا في الاصل جمع ليس بمفرد واستعماله في اسم موضع مارض فافراده المبني على ذلك الاستعمال ايضا عارض لا اعتبار له واما آجر وآنك وان كانا مفردين في الاصل لكنهما من الاحاد العجمية لا من العربية والمعتبر نفي النظير في الاحاد العربية والله اعلم ويرد ههنا ان في نظاير وزن اكلب ابلما فلم لم يتعرض الفاضل المحشي اليه والجواب ان ابلما بفتح الهمزة لغة رديئة والفصيح ضم الهمزة **قوله** ولان آنكا آه تزييف الجواب المذكور في آنك بوجه آخر وهو ان وزن آنك فاعل بضم العين لا افعل والكلام في هذا دون فاعل **قوله** ولا باشد آه تزييف جواب عما يقال من اعتبار وزن نحو اكلب بان نظيره موجود كاشد فكيف يعتبر بيان التزييف ان شدا ليس مفردا بل هو جمع مفرد ليس بموجود او شدا على غير القياس **قوله** بدليل آه متعلق بجمعية الاشد مطلقا لا بخصوصية احد الجمعين **قال** الشارح قدس سره فانه قد تكرر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان العلة الذي يقوم مقام السببين يشترط فيه التكرار كما ينادي عليه عبارة الشارح قبيل هذا وصيغة منتهى الجموع لا يوجد فيه التكرار كما في مساجد فكيف يقوم الجمع مقام السببين وبيان الدفع انا نسلم اشتراط التكرار في العلة الذي يقوم مقام السببين لكنه اعم من ان يكون حقيقة او حكما والثاني موجود في مثل مساجد والله اعلم **قال** قدس سره آه غرض الشارح من التنبيه بيان التكرار الحقيقي في اكالب اساور وانا عمود غرض الفاضل المحشي في نقلها بيان

لان وزن صيغة منتهى الجموع اعتبروا في قيام مقام السببين ١٢ منه

بيان لما يقال ١٢ منه

للمعانى اللغوية للالفاظ التى خفيت معانيها ولو قال الفاضل المحشى قوله كالكالب آه لكان احسن فالظاهر لعل اسم حدث بعد ذلك الى امرا قوله يارة دست بالمثناة الفوقانية والراء المهملة معناه فى اللغة دست برنجن قوله فى قراءة آه اعلم ان فى هذه الآية ثلث قراءات احدها وهو قراءة حفص فلولا القى اساورة من ذهب وفى هذه الصورة يكون منصرفا قوله واكثر ما يقع آه كلمة ما مصدرية اى اكثر وقوع هذا الاسم على الابل قوله واردوا آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يرد من ان جمعية الجمع ان يكون اذا اريد الضروب والانواع المختلفة والابل وكذا السوار والكلب نوع واحد كما لا يخفى فكيف يصح الجمع فيه بيان الدفع ان الجمع هنا جمعية الجمع كما يكون لاجل ارادة الانواع المختلفة كذلك يكون لاجل ارادة التكثير و الكثرة والثانى ههنا موجود وان لم يوجد الاول والضمير فى جمعه راجع الى الجمع لا الى صيغة منتهى الجموع بقرينة قوله كذا فى الصحاح لان الصحاح لا يبحث عنه والله اعلم قوله انما جعل لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا القسم كما انه مشابه بالقسم السابق فى الوزن كذلك مشابه بالجموع الاخر فى الجمعية فلم جعل ملحقا بالقسم السابق ولم يجعل ملحقا بالجموع الاخر بيان الدفع ان المشابهة بالقسم السابق اتم واكمل من المشابهة بالجموع الاخر لانه من وجوه ثلثة الجمعية والموازنة وامتناع الجمعية بجمع التكسير مرة اخرى قوله وقد اشار اليهما آه الى الثانى بقوله كالجموع والى الاول بقوله الموافقة لهما فى عدد الحروف والسكنات اقول وبالله التوفيق ان اشارة الشارح ليس الا لوجه الثالث لان امتناع الجمعية ليس الا لاجل موافقة هذا القسم بالقسم السابق فى الوزن واما الوجه الاول والثانى فمصرح بهما فى كلام الشارح فلا يناسب لفظ الاشارة ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والفاضل المدقق ان المراد من الوزن الوزن العروضى لا الوزن الصرفى وهذا من الامور التى يظهر سخافتها على من له ادنى بصارة فى العلوم لانه لو كان المراد الموافقة فى الوزن العروضى فكيف يستقيم جواب الفاضل المحشى من نحو التراقى بان الاصل فيه ضم ما قبل الياء وكذا من آنك بانه يحتمل ان يكون فاعلا لا افعلا على ما سبق فى كلامه وكذا اجواب الفاضل الهندى من ابلم ان الفصيح فيه ضم الهمزة لا فتحها على ما سبق منا لان المخالفة فى الحركة لا يضر الوزن العروضى كما تقرر ههنا فهم فان الحق احق بالقبول وان لم يصدر من الفحول والله اعلم قوله الجمع اى جمع التكسير لا الجمع مطلقا قال الشارح قدس سره وثانيهما التانيث فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان المصنف لم يعد الف التانيث من الاسباب التسعة فى البيتين السابقين فكيف يصح قوله والفا التانيث ههنا وبيان الدفع ان المراد التانيث لكن لما لم يقم مطلقه سواء كان بالتاء او بالالف مقام السببين بل ما هو بالالف والمقصود ههنا ذكر السبب الذى يقوم مقام السببين

قوله فيما اشارة الى ان قوله الطريقة المفعولة اليه حسن مراده لعل وجهه توضيح الفاضل المحشى يعنى القول السابق بعينه اشارة الى قول الشارح ... ١٢ منه

قوله لان المراد من ما يقوم مقام السببين هو السبب الذى يكون من العلل التسع ١٢ منه

قدم الالف على التانيث **قوله** الهمزة فی آه لعل الغرض من هذا القول دفع مایرد من ان الممدو
دة لیست الا الالف التی قبل الهمزة کما لا یخفی وهی لیست للتانیث کما تقرر بل المتیقن انه هی الهمزة
التی ابدلت من الالف ای بهذه الحیثیة فالمناسب للمصنف ان یقول والف التانیث وهمزة وبیان
الدفع ان الامر کما قلت لکن لما لم یغایر الهمزة من الالف والالف هنا فی صورة فرض المدحکا
نسبة التانیث الی مجموعهما وهذا مذهب سیبویه وعلیه الجمهور وقیل الهمزة سببها ای من غیر
حیثیة ابدالها عن الالف للتانیث وقیل الالف التی قبل الهمزة للتانیث زیدت الهمزة بعده
للفرق بین مونث افعل نحو حمراء وبین مؤنث فعلان نحو سکری وقیل الهمزة والالف معا
للتانیث کذا فهم من قول مولانا عبد الحکیم ذیل قول المصنف وعلامة التانیث والالف مقصورة
او ممدودة وللایراد المذکور دفع آخر یعلم من قول الفاضل المحشی وهو ان الهمزة منقلبة عن
الالف ففی الاصل للتانیث الالف فبالنظر الی الاصل قال المصنف الفا التانیث والله اعلم **قوله**
دون الالف آه لانها زیدت لتحصیل زیادة المد لان الالف السابق لما کان بمنزلة لازم الکلمة
فزیدت الالف قبلها للمد فاجتمع الفان ساکنان فلو حذف احدهما لصار الاسم مقصورا ولم
یحصل المد الزاید المطلوب فقلبت ثانیتهما الی حرف یقبل الحرکة فاختیر الهمزة دون الواو والیاء
مع ان مناسبة حروف العلة بعضها ببعض اکثر اذ لو قلبت الی احدیهما لاحتیج الی قلبها الفا کما
فی کساء ورداء کما تقرر والله اعلم **قوله** نسبتها الی التانیث فیقال الممدودة للتانیث ولما کانت
الممدودة مجموع الالفین فلا یتوهم ان نسبة الالفین الی التانیث لیس بموجود فی هذا القول **قال**
الشارح قدس سره لانها لازمة ان الغرض من ذلک القول بیان النکر المشروط فی السبب الذی
یقوم مقام السببین **قوله** ای بنائها الغرض منه دفع مایرد من ان التاء قد یکون لازمة
للکلمة من غیر العلمیة کما فی حجارة وتجارة فلا یصح قول الشارح فانها لیست لازمة للکلمة
وبیان الدفع ان المراد من عدم اللزوم عدم لزوم التاء لبناء الکلمة وهیئتها والتاء لیست بلازمة
لهیئة حجارة وتجارة کما لا یخفی فلزومها فیهما لا یضر **قوله** الفاء لتفسیر آه فیه اشارة الی
دفع ما یتوهم من ان الفاء الداخلة علی قول المصنف فالعدل آه تکون للعطف وعدم صحة هذا
الکون اظهر من البیان بیان الدفع ان هذه الفاء فاء تفسیریة وهی الفاء الداخلة علی التفصیل الذی
ذکر بعد الاجمال ولا شک فی کون هذه الفاء فاء التفسیر لان قول المصنف فالعدل الخ تفصیل
للاجمال الذی ذکره بقوله وهی عدل ووصف آه **قوله** ای بیانفس آه فیه اشارة الی دفع
مایرد من ان المصنف لم یفسر الاسباب کلها فی هذا الکتاب کما هو الظاهر فکیف یصح قول الفاضل المحشی
الفاء لتفسیر العدل واخواته وبیان الدفع ان المراد من التفسیر تفسیر نفس المفهوم او تفسیر شرطه

لان البناء والوزن او الصیغة هو الهیئة التی یمکن ان یشترک فیها غیرها ١٢ منه

تأثيره فى منع الصرف ولا شك فى وجود هذا الامر الاعم بالنظر الى كل الاسباب فى كتاب الله
والله اعلم **قوله** وهو فى آه لعل الغرض من هذه العبارة الرمز الى التعريض على المصنف بان
المناسب ان يفسر العدل بالاخراج لا بالخروج لانه فى اللغة الصرف وهو متعد فالمناسب تفسيره
بالمتعدى الا ان يقال توافق المعنى الاصطلاحى واللغوى فى اللزوم والتعدية غير لازم وان كان
امرا حسنا بل اللازم وجود العلاقة وهى موجودة ههنا لان الصرف يستلزم الخروج وتحقيق
كلام الرضى بحيث يظهر منه رد قول الفاضل المحشى هو فى الصفة كما قال مولانا عبد الحكيم
او قبوله كما قال الفاضل المدقق مفوض الى من ينظر فى كتاب الرضى والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره مبنى آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان العدل لما فسر فى الفارسية به بيرون
آوردن فيكون صفة المتكلم والخروج مفسر فيها به بيرون آمدن فيكون صفة اللفظ وتفسير ما هو
صفة المتكلم بما هو صفة اللفظ غير صحيح فكيف يصح تفسير العدل بالخروج ههنا وبيان
الدفع ان العدل مصدر مبنى للمفعول اى المعدولية اى كون اللفظ معدولا فيكون صفة اللفظ
فيصح التفسير **قوله** فيصح تفسيره آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الخروج المعتبر فى المعدولية
اى المصدر المبنى للمفعول هو الخروج المستند الى اخراج المتكلم فيما بعد وبيان الدفع ان المتبادر
من الخروج وان كان الخروج بنفسه لكن مفهومه اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا
فالمراد ههنا هو الاول وبما ذكر ظهر ان الفاضل المحشى لو ادرج الواو بدل الفاء لكان اظهر فافهم
فانه من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** واعلم يفسر آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من
ان مفهوم الخروج اذا كان اعم من المستند الى الاخراج وعدمه واريد ههنا الاول فلم لم
يفسر المصنف العدل بالمصدر المعلوم الذى هو صفة المتكلم ايضا وبيان الدفع ان المصنف فسر العدل
بالمصدر المبنى للمفعول ولم يفسر بالمصدر المعلوم لان اسباب منع الصرف او صفات الاسم المتمكن
والوصفية للاسم يحصل بالتفسير الاول دون الثانى كما لا يخفى والله اعلم **قال الشارح**
قدس سره اى كون الاسم معدولا تفسير لما يفسر به المصدر المبنى للمفعول هو المعدولية
كما تقرر واختار الشارح تغيير التفسير لان احتمال العموم من الاسم الذى هو غير مراد ههنا
باق فى التفسير والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اى خروج الاسم الخ التفسير الاول
تفسير المضاف اليه والتفسير الثانى تفسير المضاف وغير الاسلوب اللائق لتوقف التفسير
الثانى على الاول وارجاع الضمير الى الاسم المعلوم من البحث لكون الكلام فى الاسم لان العدل
سبب منع الصرف وهو من خواص الاسم والله اعلم **قوله** اى خروج مادة فيه اشارة
الى دفع ما يرد من ان الشارح فسر الصيغة بالصورة لغرض سنذكره ان شاء الله تعالى والاسم

وهذا الدفع بيانه من قول الشارح فيما بعد حيث قال اى كونه خارجا او لم يقل اى مخرجا لكونه خارجا ١٢ منه
كما يدل عليه تفسيره بكون الشىء مخرجا بفتح الراء لان المخرج لا بدله من المخرج بكسر الراء ١٢ منه
اى كون الشىء مخرجا ١٢
وفائدة التفسير الثانى على تعميم محل الخروج بالعلم الخ
لانه يحصل
العدل لانه المتبادر من الخروج بنفسه لا بجعل
هو الخروج فالعدل
لان الخروج هو المستند
الى الفعل

عبارة عن المادة والصورة كليهما فالصورة جزء للاسم والاسم كله وخروج الكل عن الجزء محال
لان في خروج الشيء عن الشيء لابد من اشتمال الشيء الثاني على الشيء الاول وعدم اشتمال الجزء
على الكل مما لا يخفى لانه مستلزم لاشتمال الشيء على نفسه لان ذلك الجزء موجود في الكل بيان الدفع ان في
العبارة حذف مضاف والتقدير خروج مادة الاسم عن صورته فلا يلزم خروج الكل
عن الجزء وان اختلج في قلبك انه على هذا يلزم خروج الجزء عن الجزء وهو ايضا من المستحيلات
فاقول له بان استحالة هذا الخروج ايضا مسلم لكن اذا لم يكن الجزء مشتملا على الآخر واما اذا كان
كما في نحن فيه فلا استحالة لان الاشتمال الذي مما لا بد منه في الخروج موجود والله اعلم **قال**
الشارح قدس اي عن صورته لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان الصيغة عبارة عن المادة والصورة
فخروج الاسم عنها يكون بالتغيير عن المادة والصورة كليهما فيلزم خروج عمر عن الحد لانه ليس بخارج
عن مادة عامر لان المادة عبارة عن الحروف الاصلية كما يدل عليه قول الشارح وان المتبادر من
الخ فانه لو حملت المادة على الحروف الشاملة للاصول والزوائد لم يتصور بقاء مادة عامر في
عمر كما هو الظاهر وبيان الدفع ان الصيغة كما يطلق على المعنى المذكور كذلك يطلق على الصورة
والمراد ههنا الثاني فالخروج عنها لا يكون الا بالتغيير منها وتغير صورة عمر وعامر مما لا يخفى وههنا
شك اورده الفاضل المدقق وهو ان الضمير في صيغة لا يخ اما ان يكون راجعا الى الاسم كما ان
ضمير خروجه راجع اليه او الى المادة المقدرة ههنا بتأويل الجزء المادي وكل منهما مخدوش
اما الاول فللزوم خروج عمر عن الحد لان مادة عمر لم يخرج من صورة عامر كما لا يخفى واما الثاني فلانه
لا يلزم خروج المشتقات بقيد الاضافة كما فعله الشارح لان صورة المشتقات صورة مادة
المصدر كما ان صورة المصدر صورة لتلك المادة والخروج مما هو المسلم واجاب عنه الفاضل المذكور
ايضا بما حاصله انا نختار الشق الثاني ونقول ان في العبارة تقديرا واصله خروج مادة الاسم
عن صيغة نوع مادة الاسم يعني عن صيغة توجد في نوع مادة ذلك الاسم وصيغة نوع المصدر
ليست صيغة نوع المشتقات لان اداء معنى المصدر لا يكون بصيغة نوع المشتقات بخلاف
صيغة نوع عمر وعامر لانه واحد لان اداء معنى عمر كما يكون بصيغة نوع عمر كذلك يكون بنوع
عامر فاورد ذلك الفاضل ثانيا بان المصدر قد يكون على صيغة اسم الفاعل فاداء المعنى المصدري
يوجد بصيغة نوع المشتقات ايضا فاجاب بان المراد من المصدر المصدر الصالح للاشتقاق
وهو لا يكون بقالب المشتق كما تقرر وقد اطلنا الكلام في هذا المقام لانه من مزال الاقدام والله اعلم
بحقيقة المرام **قوله** كانه اراد منها آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه يخرج عن التعريف خروج
عمر اذا اريد به عمر معين عن العمر المعرف باللام لان الخروج يستلزم المغايرة والمغايرة في

قوله اسم المعرفات الصورية يعني المادة ولغة ١٢ منه

قوله الذي هو للنار علمية شخصية ١٢ منه

قوله اي معينا في الخروج عن ١٢ منه

قوله المعرف اذ هو للعهد

الصورتين مفقودة لان اللام كلمة براسها لا دخل لها فى صورة الكلمة نبيان الدفع ان اللام وان كانت كلمة براسها لكن من جهة عدم جواز الفصل بينها وبين مدخولها صارت بمنزلة جزء الكلمة فالصورة الحاصلة لها باللام صورة لها ايضا لكن حكما لا حقيقة والمراد من الصورة ههنا اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصورة الحكمية مغايرة كما لا يخفى فوجد الخروج وانما اورد كلمة كان المشعرة بالشك لعدم انقطاع مادة الاشكال لورود الاعتراض الذى سيلوح عليك ايضا قوله ومع هذا يبقى آه بيان الاشكال ان التعريف لا يصدق على خروج اسم التفصيل المجرد عن الامور الثلثة من الحلى بمن او الاضافة لان صورتهما فى الصورتين واحد غير مغاير بالتغاير الحقيقى والحكمى كليهما لان كلمة من والمضاف اليه ليستا بمنزلة جزء الكلمة بقرينة جواز الفصل بين اسم التفصيل وبين من نحو هو احسن لو انصفت من الشمس والمضاف والمضاف اليه نحو بيركة اصله بير حور والخروج لا بد له من المغايرة الا ان يقال ان المراد بالصورة الحكمية ما يحصل بالامور اللازمة سواء كان جايز الفصل كهذين الامرين او لا كاللام فوجد التغاير فى الصورة الحكمية فى هذه الصورة ايضا هذا ما فهم من حاشية الفاضل المدقق اقول وبالله التوفيق ان قول الفاضل المحشى ولا يرد على تفسيره آه ينادى باعلى نداء على ان محط الفايدة جواز الفصل وعدمه فالصورة الحكمية ما يكون بالامور التى لا يجوز الفصل بينها وبين الكلمة وان قوله للصورة الحاصلة آه ينادى باعلى نداء على ان اسم التفصيل المجرد عن الامور الثلثة يحتمل فيه ان يكون معدولا عما هو مضاف وعبارة الشارح فيما سيأتى خلاف ذلك الا ان يقال ان كلام الشارح فى اسم التفصيل الذى هو مجرد عن التنوين والبناء والاضافة كآخر وكلام الفاضل المحشى فى المطلق والله اعلم قوله من الصيغة آه بيان لما فى عما هو حقه ومقول الصورة المتعرضة بقوله او استلزام آه قوله معدولا عن آه لانه يصدق على خروج يوم الجمعة عن فى يوم الجمعة انه خروج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى وهو كلمة فى معه الا ان يقال ان خفية فى مع الظرف غير مسلم لان الشايع فيه كلا الامران يعنى تركه فى وايرادها والله اعلم قوله بجواز آه قال صورة عدمه لكنه لم يعرف له مثال فى الكتب المتداولة قوله ويمكن ان آه جواب عن جانب التعريف المصدر بالخروج عما هو حقه آه قال الشارح قدس سره الاصل والقاعدة وذلك لان الاصل والقاعدة اما منع الصرف كما فى العدل التقديرى او غيره كما فى العدل التحقيقى كما سيجىء فلا يرد ان التعريف لا يصدق على العدل التقديرى لعدم الاصل والقاعدة فيه قال الشارح قدس سره وليست صيغة المشتقات المراد من المشتقات الاسماء المشتقة لان المشتقات التى ليست باسماء كالماضى والمضارع والامر الحاضر خرجت بقيد الخروجية لانه راجع الى الاسم

فلو اخرجت باضافة الصيغة الى ضمير الاسم للزم اخراج المخرج فلا يرد ما يرد فافهم و يمكن ان
يقال ان الافعال المشتقة وان كانت تخرج بضمير خروجه لكن اسناد اخراجها الى قيد اضافة
الصيغة الى ضمير الاسم اولى لوجود التشويش في تعريف المشتقات على ذلك التقدير و اخراج المخرج
باطل اذا كان مخرجا قصديا و اما اذا كان تبعيا فلا هذا كله ظاهر على من له ادنى حفظ لكتب
الميزان هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح خرجت المشتقات اى خروجها لان
الاشتباه في خروجها و عدمه فلا يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره وان المتبادر
من آه عطف على ان الصيغة آه فيكون تحت قوله ولا يخفى والغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان تعريف العدل يصدق على خروج الاسماء المحذوفة الاعجاز مع ان العدل لا يوجد فيها
كيد ودم مثلا والصدق ظاهر لا يحتاج الى البيان و بيان الدفع ان المتبادر من خروج الاسم
عن صيغة الاصلية وقوع التغير في الصورة مع بقاء المادة بحالها والمادة في الاسماء المحذوفة
الاعجاز غير باقية كما هو الظاهر فلا صدق وان اختلج في قلبك ان كل المادة لم تبق في عم بعدم
وجود الالف فيه و بعضها موجود في تلك الاسماء ايضا فازله بان المادة عبارة عن الحروف
الاصول عنها مع الزوائد والالف من الزوائد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره واخرج
آه هذا ايضا عطف على ان صيغة آه فيكون داخلا تحت قوله ولا يخفى آه والغرض من هذه العبارة
دفع ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج المغيرات القياسية كرمى ومدعو و
ميزان ومقام عن اصولها كما لا يخفى مع ان العدل غير موجود فيها و بيان الدفع ان المتبادر
من خروج الاسم عن صيغة الاصلية ان يكون خارجا عن صيغة الاصلية و داخلا تحت صيغة
اخرى مغايرة للاولى بان لم يكن داخلا تحت القاعدة كما كان الاولى داخلا تحتها وفي المغيرات
القياسية كلا الصيغتان داخلتان تحت القاعدة كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قيل لم تدخل
آه لعل الغرض من هذا القول الاعتراض على من اخرج المغيرات القياسية بما هو المتبادر من خروج
عن صيغة الاصلية ببيان انها خارجة بقيد الخروج لان المتبادر منه الخروج بنفسه كما يقال
خرج زيد الى بلد كذا و خروج المغيرات القياسية ليس بخروج بنفسه لانها مخرجة لا خارجة
لان فيها علة تخرجه عن صيغة الاصلية اقول و بالله التوفيق ان الخروج وان كان المتبادر منه
الخروج بنفسه لكن المراد ههنا اعم من ان يكون مستندا الى الاخراج او لا كما ذكر الفاضل المحشي
سابقا فتكون المغيرات القياسية مخرجة ثانيا في قيد الخروج فلا بد من اخراجها بما هو المتبادر
والله اعلم **قوله** وفي دخول المعدولات آه الغرض منه الاعتراض على صاحب القول الثاني
بان المخرجية اذا كانت منافية لقيد الخروج فلا يكون التعريف جامعا لفرد من افراد المعرف

لان كلها مخرجة لا خارجة ويفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم ومولانا الفاضل المدقق جواب
هذا الاعتراض بان بيان مخرجية المغيرات القياسية ومخرجية المعد ولاعتقادنا بان الاول لعلة
والثاني لا لعلة والمراد بالخروج الخروج لا لعلة سواء كان بنفسه او مستندا الى الاخراج فالمغيرات
القياسية لكون خارجة بقيد الخروج بخلاف المعد ولات اقول وبالله التوفيق ان الاخراج
في المعد ولات ايضا لعلة اما منع الصرف او غيره كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس
سره واما المغيرات آه فيه اشارة الى دفع مايرد من انه اذا كان المتبادر من الخروج عن الصيغة
الاصلية دخوله في الصيغة الاخرى المغايرة للاولى في كونها غير داخلة تحت القاعدة فيصدق
التعريف على خروج المغيرات الشاذة مثل اقوس وابنب لانها خارجة عن الصيغ الاصلية مثل
مثل اقواس وابناب وغير داخلة تحت قاعدة كما كانت الاولى داخلة تحتها لان القاعدة في الاجوف
واويا كان او يائيا عدم الجمعية على افعل بل على افعال مع ان العدل غير موجود فيها وبيان الدفع
ان في العدل لابد من امرين احدهما وجود الاصل والآخر اعتبار الاخراج عنه وههنا وان وجد
الامر الاول لكن الامر الثاني غير موجود لانه لو وجد فلا يقال لها في لا استعمال الجموع الشاذة
والله اعلم **قوله** كالجموع والمصغرات لعل الغرض من هذا التمثيل الرد على من توهم من تخصيص المغيرات الشاذة بالجموع
جريانه من الشارح فيها وهذا التخصيص غير لازم لانه امر في المصغرات الشاذة والمنسوبات الشاذة ايضا لكن للغفلة وجه تخصيص
وبيان الدفع ان المراد التعميم وجوبا كلام الشارح في الجموع وحدها بالتمثيل مثال المصغرات الشاذة كعريب
وعريبس في تصغير عرب وعربس والاصل عريبه وعريسة مثال المنسوب الشاذ
خُرَيْبِيّ في النسبة الى خريبة والاصل خربي كجهني كذا فهم من الشافية والله اعلم **قوله** الشاذ
قيد لكل من الجموع والمصغرات والمنسوبات والشذوذ يحصل بالمخالفة عن القواعد المعتبرة في
كل منها كما لا يخفى **قوله** واما القلب آه فيه اشارة الى دفع مايرد من ان تعريف العدل يصدق
على خروج آيس من يائس مثلا يعني الخروج الذي يكون بالقلب كما هو الظاهر ان العدل غير
موجود فيه كما هو المثبت فلا يكون التعريف مانعا وبيان الدفع ان الخروج عن الاصلية لم
يتحقق في تلك الصورة لان تبديل بعض الحروف على بعض لا يغير الصورة والهيئة فضلا عن
التقديم كما هو المتقرر في علم الصرف والله اعلم **قوله** فانه امر اعتباري يعني ان التقديم
من الامور الاعتبارية والنسبة فلو كان له دخل في الوزن والصورة لكان جزء منه والوزن
والصورة جزء من الكلمة فيكون التقدير الذي من الامور الاعتبارية جزء من الكلمة وكلما
هذا شانه يكون اعتباريا غير موجود في الخارج فيكون الكلمة امرا اعتباريا غير موجود في الخارج
وهو خلاف المثبت فيما بين القوم ويرد ههنا ان الاول ان السكون الذي هو عدمي لا يكون جزء

من الوزن والصورة بعين ذلك الدليل وهو خلاف ما تقرر الثاني انا لا نسلم ان الصورة جزء
من الكلمة لانه لم لا يجوز ان يكون شرطا لتحقق الكلمة كما هو مذهب المحققين في الهيئة التركيبية
فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قوله اما نحو ثخن وعتق آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع
ما يرد من ان تعريف العدل يصدق على خروج ثخن وعتق بسكون العين فيهما عن ثخن بكسر
العين وعتق بضمها لان ذلك الخروج خروج الاسم عن صيغته الاصلية مع ان العدل غير
موجود فيه فلا يكون التعريف مانعا عن دخول الغير وبيان الدفع ان من المتقرر ان اللفظ
اذا اطلق ينصرف الى الكامل فالمراد من الخروج الخروج التام لانه الكامل وهو عبارة عن عدم
الاستعمال في الصيغة الاصلية اصلا او على القلة وههنا استعمال ثخن وعتق في الصيغة الاصلية
اكثر كما لا يخفى والله اعلم قوله ولا يخفى آه فيه اشارة الى الجواب الاخر وبيانه ان تغير ثخن و
عتق تغير قياسي فيخرجهما ما يخرج به المغيرات القياسية والله اعلم قال الشارح قدس سره قال
بعض الشارحين غرض صاحب القول الجواب عن الاعتراضات الواردة على تعريف العدل
بالاسماء المحذوفة الاعجاز وبالمغيرات القياسية وبالمغيرات الشاذة وتقريره غني عن البيان
والتعريض على من اجاب عن تلك الاعتراضات بالتوجيهات التي ذكرها الشارح بان هذه
تكلفات غير محتاجة اليها في تصحيح التعريف ولعل غرض الشارح من نقل هذا القول التعريض
على صاحبه بان نسبة التكلف الى تلك التوجيهات كما صدر من هذا القول ليس كما ينبغي
لان بعضها متبادرة وبعضها ظاهرة والله اعلم بما في صدور العباد واليه المرجع والمعاد قال الشارح
قدس سره اعلم ان آه لعل غرض الشارح من هذا القول الرد على ما هو المشهور من الفرق بين
مثل وزفر وبين مثل ثلث ومثلث واخر وجمع بان النحاة وقفوا وتنبهوا على اعتبار العدل في
الاول بدليل منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تقديري بخلاف الثاني فانهم وقفوا
وتنبهوا على اعتباره فيه بدليل غير منع الصرف ولذا يقولون بان العدل فيه تحقيقي وبيان
الرد انه لا فرق في هذين القسمين في ان الدليل على العدل في احدهما منع الصرف وفي الآخر
غيره بل الدليل على العدل فيهما منع الصرف الا ان وجود الاصل المحتاج اليه في العدل في القسم
الثاني محقق فيكون تحقيقيا وفي القسم الاول تقديري فيكون العدل تقديريا والله اعلم قوله
كان وجهه آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من امرين الاول ان المفهوم من كلام الشارح تقدم وجه
ان النحاة وعلمهم منع صرف هذه الامثلة على اعتبار الفرعيتين كما لا يخفى وهذا مما لا يخفى ركاكته
لان غير المنصرف معرف بما فيه الفرعيتين فيكون علمه متأخرا عن العلم بالفرعيتين على ما هو
القاعدة في ما بين المعرف والمعرف الثاني ان كلام الشارح يدل على ان النحاة فتشوا عن حال

تلك الامثلة بعد وجدانها غير منصرفة وهذا التفتيش مما يستغنى عنه كما لا يستتر على من له ذهن
سليم الثالث ان كلام الشارح يدل على عدم وجدان السبب المغاير للوصفية والعلمية ولا يدل
على وجودهما كما لا يخفى على من ينظر الى عبارة الشارح فبعد اعتبار العدل فى تلك الامثلة يوجد
سببان واحد فيها فكيف تكون غير منصرفة وبيان الدفع عن الاول ان الامر كما قلت لكن هذا
التقديم بالنظر نظر النحاة لان نظرهم فى تتبع الكلمات اولا الى اعراب الكلمة وبنائها لا الى
ازفيه فرعيتان امرا امتثالا والى هذا الدفع اشار الفاضل المحشى بقوله كان وجهه الى قوله منع
الصرف وبيان الدفع عن الثانى ان هذا التفتيش لتحصيل تطابق هذه الامثلة مع الكلمات
الاخر الغير المنصرفة التى تتبعوها ووجدوها غير خالية عن الفرعيتين والاحتياج الى التفتيش
لتحصيل تلك الفائدة مما لا يخفى والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله ولما علموا الى قوله عن
حال تلك الامثلة وبيان الدفع عن الثالث ان كلام الشارح بمفهومه الظاهر يدل على ما ذكرت
لكن بمفهومه المخالف يدل على وجدان العلمية والوصفية فى تلك الامثلة كما هو لا ظهور
عدم اعتبار المفهوم المخالف فى النصوص لا فى الروايات والى هذا اشار الفاضل المحشى بقوله
فوجد فيها فرعية آه هذا ما فهمت فى هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام ومما ذكر ظهر ان الضمير فى
وجهه راجع الى المفهوم من كلام الشارح اعلم الى آخره **قوله** حقيقة او حكما لان غير المنصرف
قسمان ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما من العلل التسع فالاول فى الاول والثانى فى الثانى
قوله ولم يصلح آه وسيجئ وجهه فى تعليق كلام الشارح ولم يصلح للاعتبار الا العدل ان شاء الله
تعالى **قوله** ثم فتشوا وهذا التفتيش لاجل عدم معقولية اعتبار العدل بدون المعدول عنه
كما هو المتقرر **قوله** اى العدل آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان توصيف العدل بالتحقيق
على هذا لا يصح لان المعلوم مما سبق كون العدل باعتبار القول وتقديره فى كل الالفاظ وبيان
الدفع ان هذا وصف بحال المتعلق لا بحال نفسه **قوله** اى ثابت فى الخارج فيه اشارة الى دفع
ما يرد من ان المحقق بمعنى الثابت والاصل ثابت فى القسم الثانى ايضا فكيف يكون الاول تحقيقيا
والثانى تقديريا بيان الدفع ان المحقق بمعنى الثابت فى الخارج لا بمعنى الثابت مطلقا والاصل
فى القسم الثانى ثابت لكن فى الذهن لا فى الخارج فيصح تسمية احدهما بالتحقيقى والآخر بالتقديرى
والله اعلم **قال** الشارح قدس سره غير الوصفية الوصفية فى ثلث الجمع والعلمية فى عمر اقول
وبالله التوفيق ان الاولى للشارح ان يقول ولم يجدوا فيها سببا غير الوصفية لانه يفهم من كلامه
بناء على ان النفى اذا دخل على كلام مقيد يتوجه الى القيد ان النحاة وجدوا فى تلك الامثلة سببا
غير الوصفية والعلمية لكن لا على وجه الظهور وفيه خفاء لانه على هذا لا يحتاج الى اعتبار العدل

لان عدم الانصراف يقتضي وجود السبب الآخر مطلقا سواء كان على وجه الظهور او لا فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا قال الشارح قدس سره ولم يصلح للاعتبار اى فى تلك الامثلة اما وجه عدم صلاحية التركيب فلانه يقتضي الكلمتين كما هو الظاهر وكل من تلك الامثلة كلمة واحدة واما وجه الجمع ووزن الفعل فلان لكل منهما وزن مخصوص كما لا يخفى وشئ من تلك الامثلة ليس مثل ذلك الوزن واما وجه الف التانيث والالف والنون المزيد بن فلان حصولهما فيهما فى آخر الكلمة اما مع الهمزة او مع النون او وحدها ونفي وجود الالف فى آخر تلك الامثلة اظهر من البيان واما نفي العجمة فلان كل منها عربي كما لا يخفى واما وجه نفي الوصف فلانها علمية وبينها وبين الوصفية تضاد كما هو المتقرر وفى ثلث الى جمع تحصيل الحاصل لان الوصفية فيها موجودة واما وجه نفي التانيث فهو انه على قسمين التانيث بالتاء والتانيث المعنوي فنفي الاول ظاهر لانه يقتضي التاء وهي مفقودة واما نفي الثاني ففي ثلث الى جمع ان من شرطه العلمية وهي ليست بموجودة فيها كما هو الا ظهر واما فى عمر فلان العلمية وان كانت فيه موجودة لكن شرطه الذى هو الزيادة على الثلثة ليس بموجود هذا ما سنح به خاطري والله اعلم قال الشارح قدس سره فاعتبره فيها ويرد ههنا ان العدل على هذا يتوقف على عدم الانصراف وهو موقوف على العدل فيلزم الدور واجيب عنه بان عدم الانصراف موقوف على وجود السبب الآخر غير الوصفية والعلمية لا العدل بخصوصه وهو موقوف على عدم الانصراف بخصوصه فلا يلزم الدور ويخطر ببالي ان المفهوم من كلام الشارح توقف اعتبار العدل فى تلك الامثلة على وجه ان النحاة عدم انصراف تلك الامثلة وعدم وجدان السبب الآخر غير الوصفية والعلمية فيها وعدم صلاحية السبب الآخر للاعتبار لا على عدم الانصراف فقط كما لا يخفى على من له ادنى مهارة فكيف يتوهم الدور وان اختلج فى قلبك انه على هذا يتوقف اعتبار العدل ايضا على عدم الانصراف الا انه فى ضمن المجموع فيلزم الفرار على ما عنه الفرار فازجه بان التوقف لا يثبت الدور والا لم يكن الشكل الاول منتجا فضلا عن ان يكون بديهي الانتاج وهذا ظاهر على من سمع كلمات اهل الميزان والله مفيد الايقان قال الشارح قدس سره ولكن لا بد فى آه فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر اذا كانت من سلكة وطريقة واحدة فى ان اعتبار العدل فى كلها لاجل وجدان النحاة منع صرفها فلم كانت الاول امثلة للعدل التحقيقي وعمر مثالا للعدل التقديري كما صدر من المصنف وبيان الدفع انا نسلم انه لا فرق بين هذه الامثلة فيما ذكرت لكن الفرق من وجه آخر وهو وجدان الدليل على الاصل الذى هو غير منع الصرف ثابت بان فى ثلث واخواته يوجد الدليل فيه غيره كما سيجئ لشرحه فى الشرح

له بحث من شرط التانيث المعنوي فيما كان علما الزيادة على الثلثة اوتحرك الاوسط او العجمة وهي ليست بموجودة فى عمر هذا السوال والجواب منقول من حاشية مولانا عبد الرحمن مدظله

لان النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وهي موقوفة على النتيجة لكن لما كانت النتيجة فى الكبرى بطريق الاجمال فلا يلزم الامر

وفی عمر ومثله لم یوجد غیره کما سیجیئ ایضاً بیانه فیه وتحقیقیة العدل وتقدیریة لیس الا باعتبار
الاصل ففی مثال یکون الدلیل علی الاصل غیر منع الصرف یکون الاصل محققا ثابتا فی الخارج
فیکون مثالا للعدل التحقیقی وفی مثال لم یوجد الدلیل علی هذا الطریق یکون الاصل مقدرا
لانه لا بد للعدل فیکون مثالا للعدل التقدیری فلا خدشة فی عبارة المصنف والله اعلم
قال الشارح قدس احدهما وجود اصل آه اعم من ان یکون فی الخارج او فی اعتبار العقل و
تقدیره فلا یرد انه علی هذا یخرج العدل التقدیری لعدم وجود الاصل له **قال** الشارح قدس
سره ففی بعض کثلث ومثلث واخر وجمع مثلا وبیان الوجدان مذکور فی الشرح نفسه غیر
محتاج الی البیان **قال** الشارح قدس سره بلا شك آه ورد ههنا ان استعمال لفظ بلا شك
ههنا غیر واقع فی موقعه لان مقدمات الدلیل یجوز ان تکون ظنیة فیفید الظن لا الیقین و
وهذا اللفظ یستعمل فی الیقین واجیب عنه بانا لا نسلم تخصیص استعمال هذا اللفظ فی الیقین
بل قد یستعمل فی الظن ایضاً لان الشك عبارة عن تساوی الطرفین فنفیه کما یصدق مع الیقین
کذلك یصدق مع الظن الذی هو عبارة عن الطرف الراجح بل مع الوهم ایضاً هذا ما فهم من
حاشیة مولانا جمال الدین والله اعلم بما فی صدور العالمین **قال** الشارح قدس سره ففی
بعضها الخ کعمر وزفر مثلا ورشیت کلام الشارح ههنا بالفاء والظاهر الواو فافهم ورد ههنا
ان الدلیل علی وجود الاصل فی هذا القسم وجدان النحاة منع صرفه مع عدم وجدان
انهم غیر السبب الآخر الذی وجد فیه وهو فی عمر مثلا العلمیة ومع عدم صلاحیة السبب
الآخر غیر العدل للاعتبار یعنی الدلیل المجموع المرکب من الامورات الثلثة وهو مغایر لمنع
الصرف فلا یصح قول الشارح لا دلیل غیر منع الصرف واجاب عن هذا الایراد مولانا جمال
الدین بان مراد الشارح بالقرینة الغیریة بالذات والمجموع المرکب لیس بمغایر بالذات
لمنع الصرف اقول وبالله التوفیق ان البداهة شاهدة علی التغایر الذاتی بین المجموع وعدم
الانصراف الذی هو جزء واحد منه لاعتبار الجزئین الآخرین بینهما ایضاً فالاولی فی الجواب
ان یقول ان مراد الشارح ان الدلیل فی بعض الامثلة علی الاصل منع الصرف اما وحده
او مع شیء آخر وفی بعضها لا دخل لمنع الصرف فی اثبات الاصل اصلا فیصح المقابلة ویصح
کلام الشارح ایضاً والله اعلم **قوله** المشهور آه لعل غرض الفاضل المحشی من نقل هذا الکلام
الاشارة الی ان مراد الشارح من هذا الکلام الرد علی ما هو المشهور وسهو المصنف حیث
اورد عبارة ینطبق علی المشهور کما هو ظاهر هذه العبارة وینطبق علی مختار الشارح کما
تکلف فی انطباقه علیه فافهم **قوله** بعض الامثلة کثلث ومثلث واخر وجمع مثلا **قوله**

بغیر منع الصرف وبیان هذا الغیر مذکور فی الشرح **قوله** بعضها کعمر وزفر مثلا **قوله** یوجد
منع آه المراد من التجرید التجرید عن الدلیل علی منع اعتبار العدل الذی ثبت مثلا فی ثلث لا
التجرد عن کل ما سوی منع الصرف لان الداعی للعدل قد یکون ضرورة کما سیجیئ حتی یرد ما اورد فافهم
قوله ولعل وجهه آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان المشهور قول لا حاجة الی رده لانه لا وجه
له اصلا لان الدلایل الموجودة فی بعض الامثلة کثلث مثلا غیر ناظرة الی العدل بل الی اصول تلک
الامثلة کما لا یخفی علی من یعمها فکلام الشارح تطویل لا طایل تحته وبیان الدفع ان الوجه الشبیه
موجود وهو ان المتقرر فیما بین القوم ان ما یثبت الاصل یثبت الفرع ایضا لکن للاول اصالة والثانی
ضمنا فاذا ثبت الدلایل فی بعض الامثلة اصولها فقد ثبتت ان تلک الامثلة فروع تلک الاصول
والمعلوم انه لا فرعیة فیما بینها الا باعتبار عدولها واخراجها عنها فیکون الدلایل فی بعض الامثلة
شبهة وناظرة الی العدل ایضا لکن ضمنا والله اعلم **قوله** ان قلت آه بیانه انه اذا ثبت الدلیل
علی وجود العدل غیر منع الصرف فی بعض الامثلة فکیف یصح قول الشارح فلا دلیل علیه الا منع
الصرف لانه یفید الانحصار وتقریر دفعه ان وجود الدلیل علی العدل غیر منع الصرف فی توجیه القول
المشهور لا ینافی الانحصار فی مختار الشارح لان هذین القولین قولان متنافیان فما الحاجة الی الجواب
المصدر بقوله قلنا آه واجیب عنه بان غرض الفاضل المحشی اظهار ان الشارح المحقق مع علمه بتوجیه
القول المشهور خالفه ولعل وجه المخالفة ما ذکره الفاضل المحشی سابقا بقوله کان وجهه ولیس
مخالفة لعدم اطلاعه علی التوجیه المذکور هکذا افهم من حاشیة الفاضل المدقق والله اعلم **قوله**
المراد آه بیانه ان مراد الشارح من الدلیل فی قوله فلا دلیل علیه الا منع الصرف الدلیل المؤثر الثابت
من اول الامر لا اعم من ان یکون مثبتا من اول الامر او فی المرتبة الثانیة والدلیل الثابت للعدل فی
توجیه القول المشهور دلیل فی المرتبة الثانیة وزاد الفاضل المحشی قوله فی نظر النحاة لانه لم یقم دلیل
علی انعدام الدلیل علی العدل غیر منع الصرف فی نفس الامر الی الآن والله اعلم **قوله** او ضرورة
مثله فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان انحصار دلیل العدل فی منع الانصراف کما هو مصرح قول
الشارح غیر صحیح لان العدل قد یعتبر لاجل تحصیل البناء کما فی حضار وطمار کما قاله الشارح بنفسه
بعید هذا وبیان الدفع ان مراد الشارح من عدم الانصراف الامر الداعی للعدل علی طریق ذکر
الخاص وارادة العام **قوله** واما ثبوت آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان العدل قد اعتبر
من غیر ضرورة کما فی قطام فکیف یصح قوله لیس الا منع الصرف او ضرورة مثله وبیان الدفع
ان الدلیل المنحصر هو الدلیل بالذات والدلیل فی الصورة المنقوضة هو الدلیل بالعرض **قوله**
وصف مجال آه لعل غرض الفاضل المحشی من هذا القول التعریض علی الشارح بان توجیه توجیه

له ان عدم الانصراف حال عن خاص العدل ۱۲ منه

قول المصنف بما لا يعنى به لان الاظهر فى وصف الشئ وهو الوصف بحال نفسه وهذا يتصور فى قول
المصنف تحقيقا وتقديرا على القول المشهور واما على توجيه الشارح فقوله تحقيق صفة لقوله
خروجا بحال متعلقه الذى هو الاصل كما لا يخفى والله اعلم **قوله** وكذا المعنى اى خروجا تقديرا
اى خروجا مقدرا **قوله** اى ذلك الخروج لعل هذا التفسير يكون تفسيرا على كلا الاحتمالين لان
الحاجة الى تقدير لفظ الخروج ماسة فى كليهما والغرض من هذا التفسير دفع ما يرد من ان توصيف
الخروج وابتدميه لثلث غير صحيح لان كلا منهما يقتضى الحمل ما اقتضاء الثانى فظاهر واما اقتضاء
الاول فلما تقرر من ان الاوصاف قبل العلم اخبار والحمل بين الخروج وثلث منتفى لعدم الاتحاد
كما هو الظاهر وبيان الدفع ان فى العبارة تقديرا والله اعلم **قوله** وهذا الخصر آه وجه الاختصار
ان الدليل الذى قاله الشارح مركب من مقدمات ثلثة احدها ان فى معنى ثلث ومثلث تكرارا
وثانيها ان التكرار فى لفظيهما غير موجود وثالثها ان الاصل اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا والدليل الذى اورده الرضى مركب من مقدمات خمسة احدها وجدان ثلث وثلثة
ثلثة بمعنى واحد وثانيها ان فايدة ثلث وثلثة ثلثة تقسيم امر ذى اجزاء على هذا العدد المعين و
ثالثها ان لفظ المقسوم عليه فى غير لفظ العدد فى كلام العرب مكرر ورابعها مطابقة لفظ العدد
مع غيره فى كونه مكررا وخامسها عدم وجدان لفظ مكرر بمعنى ثلث غير ثلثة ثلثة قال مولانا
عبد الحكيم ما حاصله ان الدليل الذى اورده الرضى وان كان مطولا لكنه مشتمل على فوايد احدها
فايدة ذكره فى الكلام وثانيها بيان اشتماله على الوصفية وثالثها بيان وجه اعرابه وهو انه
منصوب على الحالية مثل قرأت الكتاب جزءً جزءً ورابعها بيان فايدة كون الاصل قبل التكرار
بوجه لا يجرى فى غير اسماء العدد المعدولة والدليل الذى اورده الشارح وان كان مختصرا لكنه
يقتضى ان كل لفظ يدل على معنى مكرر يكون الاصل فيه تكرار اللفظ فيلزم ان يكون اسماء
العدد كلها معدولة مثلا اثنين لكونه دالا على معنى واحد واحد يكون معدولا عن واحد
وواحد وكذا ثلثة واربعة انتهى حاصله قال مولانا المدقق فى تزئيف كلامه الثانى انه لا بد فى
العدل من بقاء المادة بعينها وهو مفقود فى اثنين وثلثة واربعة فاللزوم المذكور باطل انتهى
اقول وبالله التوفيق فى تزئيف كلامه الاول ان تلك الفوايد غير مهمة ومطلوبة فى هذا المقام
فاشتمال الدليل عليها لا يوجب الحسن ومقصود الفاضل المحشى من هذا القول بيان وجه عدول
الشارح فى اثبات عدول ثلث ومثلث عن ثلثة ثلثة عما اورده الرضى والله اعلم **قوله** ثلث
آه الاولى ان يزاد ومثلث لان المقصود كلاهما **قوله** وفايدتهما اى فايدة ذكر ثلث وثلثة
ثلثة فى الكلام **قوله** على هذا العدد آه ويرد ههنا ان التقسيم لا يكون الا على المتعدد ومدلول

فالظاهر ان مراد المصنف رحمه الله تعالى من الوصف القسم ١٢ منه

يمكن توجيهه على الثانى ايضا كما هو ظاهر وعلى الاول ايضا ثم ههنا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار ١٢ منه

المعین امر واحد فکیف یکون فایدة ذکر ثلث وثلثة ثلثة فی الکلام تقسیم امر ذی اجزاء علیه ویمکن ان یجاب عنه بان هذا العدد المعین باعتبار عروضه للمعدودات المتغایرة اوفی الکلام حذف مضاف والتقدیر علی افراد العدد المعین وهی متعددة فلا خدشة والله اعلم قوله مکررا ای علی سبیل الکلیة لان التکرار علی سبیل الجزئیة لا یفید المطلوب قوله جزءجزء منصوب علی الحالیة من الکتاب کانه قیل مفصلا بهذا التفصیل قوله فی باب العدد آه لیس المراد من باب العدد اللفظ الموضوع له والا یلزم کون ثلث مثلا من اسماء العدد بل اللفظ الماخوذ فی مفهومه العدد قوله کذلک ای التکرار علی سبیل الکلیة قوله علم بالاستقراء یعنی انا لما استقرینا وجدنا لفظ العدد موافقا بغیر لفظ العدد فی الاحکام فاذا کان لفظ المقسوم علیه مکررا فی غیر العدد کان القیاس ذلک التکرار فی لفظ العدد ایضا لاجل العمل بذلک الاستقراء والله اعلم قوله للفرد المتنازع فیه وهو لفظ ثلث ومثلث حیث نوزع فیها بانها مکرر ای الاصل اولا قوله بالاعم الاغلب وهو لفظ المقسوم علیه فی غیر العدد قوله ثلث آه وکذا مثلث والله اعلم قوله بمعنی ثلث وکذا بمعنی مثلث قوله فقیل انه اصله الضمیر الاول راجع الی ثلثة ثلثة بتأویلهما بذلک اللفظ فلا یرد مایرد فافهم و الضمیر الثانی راجع الی ثلث قال الشارح قدس سره وهو ثلثة ثلثة وفیه بحث من وجوه الاول انه لا یصح عدول ثلث ومثلث من ثلثة ثلثة لانهما تقعان صفة المؤنث کما فی قوله تعالی فانکحوا ما طاب لکم من النساء مثنی وثلث وربٰع وحکم موصوف اسماء الاعداد حکم تمیزها وهو فیما فوق الثلثة للمذکر مؤنث وللمؤنث مذکر کما تقرر فعلم انهما معدولان من ثلث ثلث بدون التاء الثانی ان ثلث وکذا مثنی ورباع لو کانت معدولة عن ثلثة ثلثة واثنان اثنان واربعة اربعة لجاز نکاح ثمانی عشرامرءة علی تقدیرالواو الانضالیة فی الآیة المذکورة وثمانی نسوة لوحملت الواو علی الانفصالیة مع انه لا یجوز نکاح ما فوق الاربعة الثالث انه لا یصح عدول ثلث من ثلثة ثلثة لان الثلث لفظ واحد وثلثة ثلثة لفظان ولا یمکن خروج اللفظ الواحد من الاثنین والجواب عن الاول ان لفظ النساء اسم جمع وهو مذکر لا مؤنث وعن الثانی بان اللفظ الثانی بدل عن الاول او تاکید له فیفید التاکید والتقریر لا العدد وعن الثالث ان خروج اللفظ الواحد عن اللفظین ممکن اذا کان بین المخرج والمخرج عنه اتحاد فی المادة واما اذا لم یکن فلا وما نحن فیه من قبیل الاول وهذا حاصل حاصل ما رئیت فی بعض التعلیق المکتوب بخط عمی واستادی ومولائی نور الله مرقده ونفرح مضجعه والله اعلم قوله اراد بای آه فیه اشارة الی دفع ما یرد من ان کلمة الی

دخول ثلث ومثلث الذي هو المشبه به في المشبه وهو مستحيل وبيان الدفع ان كلمة الى لتعين الحد فتكون بمعنى مع فيكون تقدير العبارة مع رباع ومربع ولا خدشة في ذلك والمراد من الحد الحد على الاتفاق لان مجئ خماس ومخمس وهكذا ثابت ايضا على مذهب الله اعلم

قوله فالاظهر آه لانه يقتضي دخول المشبه به في المشبه وهو مستحيل **قوله** قال الشارح الرضي لعل غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة التعريض على الشارح بان المفهوم من كلام الرضي عدم سماع خماس الى تساع بدون الياء وسماع عشار فقط والمفهوم من كلامه سماع الكل الا ان يقال ان قول الشارح مبني على قول شارح التسهيل والموافقة مع الرضي لازم غير آه ويقال ان الضمير في قول الشارح والصواب مجيئهما الى عشار ومعشر فقط سيما قال مولانا عصام الدين فلا مخالفة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والسبب الغرض من هذه العبارة الرمز الى راجحية قول من قال بعدم انصراف ثلث ومثلث لاجل لعدل والوصفية على قول من قال بعدم انصرافهما لاجل تكرار العدل ولعل وجه الراجحية ان هذا مستلزم لكون العدل قائما مقام السببين وهو خرق الاجماع كما لا يخفى **قوله** عند سيبويه والخليل لعل غرض الفاضل المحشي من هذه العبارة تعيين سلب القول الذي رجحه الشارح وذكر صاحب القول المرجوح بطريق الاجمال **قوله** لانه عدل فيه آه فيه دفع ما يرد من ان العدل في ثلث ومثلث واحد وهو العدل من اللفظ المكرر الى اللفظ الغير المكرر فكيف يصح القول بالتكرار وبيان الدفع ان ههنا اعتبارين احدهما اعتبار العدل من صيغة الى صيغة مع قطع النظر عن تكرارها وعدم تكرارها وثانيهما اعتبار العدل من الصيغة المكررة اعني ثلثة ثلثة الى صيغة غير مكررة اعني ثلث او مثلث او اعتبار العدل من الاسمية التي في ثلثة ثلثة الى الوصفية التي في ثلث وبهذين الاعتبارين يتحقق التكرار والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لان الوصفية فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان شرط الوصفية في منع الصرف هو الاصلية وهي منتفية في ثلثة ثلثة كما لا يخفى فكيف يؤثر هذه الوصفية في منع الصرف بيان الدفع ان الامر كما قلت لكن الوصفية العارضية في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث الاعتبار ها في موضوعه والمقصود عدم انصراف هذا لا ذلك والله اعلم **قوله** اعلم ان ثلثة آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان ثلثة من اسماء الاعداد موضوعة لمرتبة معينة منه كما فلا يتحقق الوصفية فيه لا اصلية ولا عارضية فكيف يصح قول الشارح لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة آه بيان الدفع ان الامر كما قلت لكن قد يستعمل لفظ الثلثة مجازا في ماله الوحدات اعني الذوات المتصفة بالثلثية فبهذا الاعتبار تتحقق

الوصفية العارضية فى لفظ الثلثة ولما وضع لفظ ثلث ومثلث لذلك المعنى المجازى صارت
الوصفية فيهما اصلية وخرج من الاسماء الاعداد والله اعلم **قوله** وتعاويل ان آه حاصله
ان عارضية الوصفية فى لفظ ثلثة مسلم باعتبار الوضع الافرادى واما باعتبار الوضع التركيبى
فممنوع لانه لم لا يجوز ان يكون موضوعة باعتبار هذا الوضع لماله الوحدات اقول وبالله التوفيق
ان هذه المنع وان لم يضر المقصود وهو كون الوصفية فى ثلث اصلية منذ ثم انصراف اربع
فى مررت بنسوة اربع بان[له] هذا الاحتمال جار فيه ايضا فلم لم ينصرف **قوله** تشهادة آه دليل
آخر لكون آخر اسم تفضيل مقابل لقول الشارح لان معناه آه ورئيت فى بعض الحواشى تما[م]
انه لا يحتاج الى الدليل لان اصل اخر أأخر على وزن افعل اسم تفضيل قلبت الهمزة الثانية
بالالف الذى هو مناسب بحركة ما قبلها وهى الفتحة انتهى اقول وبالله التوفيق ان هذه
العبارة يدل على ان وزن افعل مختص باسم التفضيل كما لا يخفى وذا غير مسلم كما هو الظا[هر]
لمن طالع كتب الصرف والنحو والله اعلم **قوله** اى فى معنى من المعانى آه لما كان التأخر مقتضيا
للصلة ولا قرينة على تخصيصها قال الفاضل المحشى ما قال والله اعلم **قوله** لا حمار آخر وامرءة
اخرى ويرد ان الحمار والمرءة من جنس زيد كما لا يخفى على من دع كتب الميزان فما وجه
النفى ويمكن ان يجاب بان المراد من الجنس الجنس الاصولى لا المنطقى ولما كان اكثر المنافع
المقصودة من الحمار والمرءة غير المنافع المقصودة من زيد لم يكونا من جنس واحد والله
اعلم **قوله** اذ قلت آه اعلم اولا ان حاصل كلام الشارح على قانون الاستدلال ان اُخر
معدول عن المستعمل باحد الامور الثلثة لمعنى اللام او الاضافة او من لانه اسم تفضيل
وكل اسم تفضيل قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة فينتج ان أُخر قياسه ان يستعمل باحد
الامور الثلثة وكلما قياسه ان يستعمل باحد الامور الثلثة ولم يستعمل به يكون معدولا عن المستعمل
فلو لم يكون معدولا عن المستعمل والى اثبات الصغرى من الشكل الاول اشار الشارح بقوله[له] جمع اخرى
مؤنث آخر وآخر اسم تفضيل والكبرى منه مبنية على ما تقرر فى اسم التفضيل والكبرى من الشكل
الثانى ظاهرة وثانيا ان حاصل هذا الاعتراض المنع على الصغرى من الشكل الاول لو كان المراد
من اسم التفضيل المستعمل فى معنى الزيادة والمنع على الكبرى من الشكل الاول لو كان المراد منه
الموضوع للزيادة وان لم يستعمل وان اختلج فى قلبك انه لم لا يجوز ان يكون المراد منه فى الصغرى
الموضوع للزيادة وان لم يستعمل وفى الكبرى المستعمل فى الزيادة فيكون كلا المقدمتين
ظنيتين من المنع فلزمه بانه على هذا لا يتكرر الحد الاوسط فكيف ينتج فاحفظ هذا التقرير
لعلك لا تجده فى غير هذا التقرير والله اعلم **قوله** معنى الاغيار يختلج بالبال ان هذا

له بمعنى ان هذا الاحتمال غير معتد به والا يلزم ان يكون اربع غير منصرف عند من يجوّز ذلك الاحتمال فيما يظهر ١٢ منه

له لم يعلم منه ان أُخر مؤنث اسم تفضيل وكل مؤنث اسم تفضيل فانه اسم تفضيل ١٢ منه

مخالف لقول الشارح حيث اثبت النقل الى معنى غير لا الى معنى الاغيار وهكذا مخالف لقوله فى الحاشية التى الا ان يقال تبعا للشارح وعطا المحشى فى الحاشية التى ناظر الى آخر مذكر اخرى وعبارة الفاضل المحشى هنا ناظر الى اخر جمع اخرى والله اعلم **قوله** قلنا نختار الاول آه بيان الجواب ان المراد من اسم التفضيل ما وضع للزيادة وان لم يستعمل فيه والمراد من قياسية الاستعمال باحد الامور الثلثة القياسية فى الاصل ولا شك فى صحته كما ذكره الشيخ الرضى ومن هنا البيان يظهر ان كلمة ما فى قوله ما ذكره الشيخ الرضى مفعول نقول والله اعلم **قوله** لكن عدل آه هذه العبارة لا دخل له فى الجواب بل ذكر لدفع توهم فى كلام الرضى وهو ان القياس اذا كان فى اسم التفضيل الاستعمال باحد الامور الثلثة فى الاصل فلم لم يذكر مع اخر والله اعلم **قوله** ولما كان العدول آه لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بان الدليل الذى ذكره مستلزم للامرين احدهما العدول عن واحد من الامور الثلثة اعنى الالف واللام والاضافة ومن لا بعينه وثانيهما تغير التفسير الى خروجه عما هو حقه من الصيغة ١ واستلزام كلمة اخرى لعدم صدق التعريف على اخر على تقدير عدوله عن المستعمل بمن او الاضافة على التعريف الذى ذكره المصرّح من والاضافة لا دخل لهما فى الصيغة لا حقيقة ولا حكما بخلاف اللام كما ذكره الفاضل المحشى سابقا والاول من هذين الامرين ذكره الشارح والآخر لم يذكره هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** يؤيد آه بيان التائيد على وجه الاستدلال ان يقال ان اخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وكل اسم تفضيل مطابق لم يستعمل باللام يكون معدولا عن المستعمل بها فآخر يكون معدولا عن المستعمل بها ولا يظهر حكم غير المنصرف فى المثنى والمجموع لكن لا ضير فيه كما سبق ويرد ههنا انه على هذا للفاضل المحشى ان يقول ويدل عليه لان المطابقة يكون حدا اوسط ويمكن ان يجاب عنه بان الكبرى مسلمة لكن وقت كون اسم التفضيل مستعملا فى معنى الزيادة وههنا بمعنى غير فيكون كساير الصفات الجارية على موصوفاتها **قوله** قيل لكن يدفعه آه بيان الدفع ان الموافقة بين المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير امر لازم وعلى تقدير كون آخر معدولا عما فيه اللام ينفى الموافقة لان آخر نكرة كما يقال جاءنى زيد ورجل آخر وامرأة اخرى ورجلان اخران ورجال آخرون والآخر معرفة **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان عدول الاسم عن صيغة الاصل جايز لفظا ومعنى واذا جاز العدول معنى فكيف يلزم المطابقة بين المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير لان العدول معنى عبارة عن ترك بعض المعنى للمعدول عنه فى المعدول كالتعريف مثلا فخلاصة الجواب منع لزوم الموافقة والله اعلم **قوله** اذا اردت به آه ويرد

لكون تصحيح هذا الدليل موقوف على هذا الجواب وهو متضمن لهذين الامرين كما بينه الفاضل المحشى ١٢ منه

ههنا ان السحر اذا اريد به التعين فيعرف باللام او الاضافة نحو طاب السحر و سحر ليلتنا كما تقرر فيكون السحر المجرد غلطا غير مستعمل ويمكن ان يجاب ان المراد بالتعين التعين مع الظرفية كما في قولك جئتك يوم الجمعة بسحر وفى هذه الصورة اللام او الاضافة غير لازم هكذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** من لام العهد وحيث لم يوجد يكون معدولا عن المعرف باللام ويرد ههنا ان فى عبارة الفاضل المحشى قصورا لان الرضى ذكر فى بحث العلم ان اسم الجنس يطلق على بعض افراده المعين باداتى التعريف هما اللام او الاضافة الا ان يقال ان فى العبارة حذف المعطوف مع العاطف والتقدير من لام العهد او الاضافة والله اعلم **قوله** بنى آه ويرد ههنا انه يلزم المخالفة بين عبارتى الفاضل المحشى لانه يفهم من هذا المقام ان معنى اللام وهو التعين غير محفوظ والمفهوم من الكلام السابق حفظه وارادته كما ينادى با على نداء عليه قوله اذا اردت به سحرا معينا الا ان يقال ان التعين كما انه معنى اللام كذلك معنى العلمية فحفظ المعلوم مما سبق لاجل العلمية كما ينادى عليه قوله فيما سيأتى وذلك بالعدل والعلمية المقدرة وعدم الحفظ للعلوم من هذا المقام هو لاجل اللام فلا مخالفة والله اعلم **قوله** فى المشهور ومقابله قول بعض الافاضل من انه مبنى لتضمنه معنى حرف التعريف ولعل احقاقه الحق يكون مذكورا فى المبسوطات والله اعلم **قوله** العلمية المقدرة اى الفرضية كما يدل عليه اذا اردت وههنا تفسيران اخران مذكوران فى الحاشيتين المشهورتين ان شئت الاطلاع فارجع اليهما **قوله** وكامس آه عطف على كما فى سحر آه اعلم ان فى لفظ امس اقوال ثلثة احدها ما نقل سيبويه عن بنى تميم واختاره المحشى وذكره وهو الاعراب مع عدم الانصراف فى حالة الرفع والبناء على الكسر فى حالة النصب والجر ثانيها مذهب اهل الحجاز وهو اللغة العليا وهو البناء على الكسر فى الاحوال الثلث وثالثها ما نقل الزمخشرى عن بنى تميم وهو الاعراب فى جميع الاحوال ووجه ما ذكره الفاضل المحشى ان امس يمكن فيه اعتبار علة البناء وهو التضمن لمعنى اللام وعلة الاعراب مع عدم الانصراف وهو العدل عن المعرف باللام والعلمية المقدرة فعمل بالجهتين لان الاعمال من وجه اولى من الاهمال من كل وجه بان اعتبر الاعراب الذى هو اولى واشرف بالاسماء فى الحالة التى هى اسبق انواع الاعراب واعتبر البناء فى الحالتين الاخريين وسوى بينهما فى الكسرة دون الفتحة والضمة لان الاول اعراب غير المنصرف فعلى هذا التقدير لم يتميز منه وعلى الثانى لم يتميز من الاعراب واما وجه القولين الاخيرين فلعله يكون مذكورا فى المبسوطات والله اعلم **قوله** عند الجوهرى فانه يقول ان ضحى اذا اردت به ضحى يومك يكون كسحر فى عدم التنوين وفى العدول عن المعرف باللام **قوله** والقياس آه فيه اشارة الى التعريض على

اعلم ان فى لفظ السحر ثلث استعمالات الظرفية فقط والتعين فقط والعلم وحكم الاول الصرف نحو قوله تعالى نجيناهم بسحر وحكم الثانى التعريف باللام او الاضافة نحو طاب السحر او سحر ليلتنا وحكم الثالث عدم الانصراف للعدل والعلمية ١٢ منه

يجاب بانه يقتضى ان يكون صباح ومساء اذا اريد بهما صباح يوم ما ومساء يوم ما معدولين عن الصباح والمساء المعرفين باللام فيكونان غير منصرفين كسحر ان لم يكن معنى اللام محفوظا فيهما او مبنيين كامس ان كان معنى اللام محفوظا فيهما مع انهما معربان منصرفان ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بان علة اعتبار العدل ليس الا منع الصرف او البناء ولما لم يوجدا في صباح ومساء فما الحاجة الى اعتبار العدل فيهما حتى يتفرع عليه ما فرع والله اعلم **قوله** يؤيده آه ولما كان المخالفة بين المعدول والمعدول عنه فى التعريف والتنكير ايضا جايزا على ما سبق كان على سبيل الندرة قال الفاضل المحشى يؤيده ولم يقل يدل عليه **قوله** لكن ينبو عنه النبو والنبوة واپس جستن وبجاى قرار نا گرفتنه و بيان النبو ان آخر اسم تفضيل مطابق لموصوفه وكل اسم تفضيل مطابق لموصوفه لم يكن مستعملا بمن فآخر لم يكن مستعملا بها لكن كان احتمال ان يكون المطابقة بحسب كونه صفة من الصفات باعتبار تجريده عن الزيادة باقيا على ما سبق قال الفاضل المحشى ينبو ولم يقل يبطل والله اعلم **قوله** وعدل لظواهر آه يعنى ان آخران واخريان وآخرون واواخر واخرى معدولة عن آخر المذكر وهو آخر من ولو كان مستعملا بمن لم يوجد هذا العدل لان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما تقرر ولما كان هذا الحكم مختصا باسم التفضيل المستعمل فى معنى الزيادة وآخر لم يكن من هذا القبيل عطف هذا القول على لزوم المطابقة وجعل تحت قوله ينبو واعاد لو لفظ الظاهر فى المقامين لانه لا عدول فى معنى المثنى والجمع والمؤنث عن معنى الواحد المذكر لا تحاد المعنى لان الواحد يستوى فيه الجميع والله اعلم **قوله** ولا يخلو عن بعد قال مولانا عبد الحكيم اى لا يخلو القول بكون المثنى والجمع والمؤنث معدولا عن الواحد عن بعد لانها متغيرات قياسية وان كان العدول فيها ايضا متبادرا يستلزم ركاكة من انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان المراد من العدول العدول باعتبار الاستلزام كما هو الظاهر فاين البعد والله اعلم **قوله** وعلى هذا آه لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى ترجيح احتمال كون آخر معدولا عن المعرف باللام على احتمال كونه معدولا عن المستعمل بمن بان العدول على الاول يتحقق فى جميع التصاريف لان اللام لما دخل فى الصورة على ما سبق بخلاف الاحتمال الثانى لان العدل على هذا التقدير يتحقق فى التصاريف التى هى ما سوى آخر على صيغة الواحد المذكر لاجل وجود التغاير بين المعدول والمعدول عنه ولا يتحقق فى آخر لعدم التغاير لان من لا دخل له فى الصورة لا حقيقة ولا حكما على ما سبق بيانه والله التوفيق ان التصاريف لا توجد على تقدير استعمال آخر بمن على تقرر ان اسم التفضيل المستعمل بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فكيف يثبت العدل فكيف يصح قول الفاضل المحشى على هذا آه فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وعلى كلا التقديرين آه لعل الغرض من

هذه العبارة دفع مايرد على المصنف وهو ان العدل اذا كان موجودا فى ماسوى أخر يعنى صيغة الجمع للمؤنث فلم اختارها المص بالذكر مع ان المفرد اولى ببيان الدفع ان اثر العدل وهو منع الصرف لا يظهر الا فى هذه الصيغة بخلاف البواقى فان اثره لا يظهر فيها اما فى أخرى وا واخر لوجود علة منع الصرف فيهما غيره وهى الالف المقصورة وصيغة منتهى الجموع الاول فى الاول والثانى فى الثانى واما اخر وآخرون فلكون اعرابهما بالحروف على ما كان الظاهر واما الحركات فلتبعية النصب الجر فيه بخلاف غير المنصرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره عما ذكر معه من ان ما كان معنى من غير ملحوظ فى للعدد لم يكن مبنيا فلا يرد انه لو كان معد ولا من آخر من لكان مبنيا لتضمنه معنى الحرف والله اعلم **قوله** الحصر ممنوع آه الغرض من هذه العبارة التعريض على الشارح بانه يفهم من كلامه الحصر فى ايراد التنوين او البناء او الاضافة حين اسقاط المضاف اليه وهو غير مسلم الا ترى ان الخليل ذهب الى كون اجمع واكتع واجمع وابتع معرفات بالاضافة فاصل جاءنى القوم اجمعون وقرءت الكتاب اجمع اجمعهم واجمعه وهكذا مع ان واحدا من تلك الامور الثلثة غير موجود فيه كما هو الظاهر ويمكن ان يجاب بان قول الشارح لعله مبنى على مذهب غير الخليل ولذا قال الفاضل المحشى فالاولى آه والله اعلم **قوله** ولا يجوز اظهاره ههنا لان المقتضى هو لحاظ معنى الزيادة وهو ههنا منتف كما لا يخفى **قوله** فى المضاف اليه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بالمماثلة المماثلة فى المضاف فعلى هذا لا يصح بين ذراعى وجبهة الاسد لتغاير المضافين فى هذا المثال مع ان صحته مثبت فيما بين القوم وبيان الدفع غنى عن البيان **قوله** تكرار الاول كما فى يا تيم تيم عدى **قوله** او لا كما فى بين ذراعى وجبهة الاسد **قوله** تابعا للاول تاكيدا له او معطوفا عليه **قوله** ولذا اى لاجل اشتراط الكون المذكور **قوله** تلك العبارة اى فى مقام قول الشارح او اضافة اخرى مثلها **قوله** تابع مفعول مالم يسم فاعله لقوله اضيف **قوله** عليه متعلق بقوله دلالة والضمير راجع الى المضاف اليه **قوله** الا علالة او بداهة تمامه هذا الجزارة وسابقة ولا نقاتل بالعصى ولا نرمى بالحجارة الاحرف استثناء متعلق بما قبله والبداهة بالضم اول جرى الفرس والعلالة بضم العين جريه بعد الجرى الاول والسابح الفرس السريع السير والنهد بفتح النون وسكون الهاء العظيم صفة سابح مضاف الى الجزارة اضافة الصفة الى الفاعل والجزارة بضم الجيم والزاء المعجمة والراء المهملة المفتوحة من الجزار والمراد بها القوائم الاربع ولم يرد ان على قوائمه لحما كثيرا وانما يريد به غلظ عظامها وقوله لا نقاتل الخ يريد بيان قومه ليسوا بر عات ولا من السفلة الذين لا سلاح لهم فلذا تقاتلوا وتراموا بالحجارة وتضاربوا بالعصى بل هم اصحاب حرب يقاتلون على الخيل هكذا

لان المقتضى هو الزيادة والخرج عنه منه ١٢

في حاشية مولانا المدقق **قال** الشارح قدس سره جمع جمعاء آه بيان العدل في جمع على قانون الاستدلال ان جُمَع جمع جمعاء وكلما هو كذلك ولم يكن على صيغة جميع او جماعى او جمعاوات يكون معدولا عن واحد منها فجمع يكون معدولا عن واحد منها اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلما تقرر في جمعاء من انه ان كان صفة يجمع على فُعْل كحمراء وحمر وان كان اسما يجمع جمع التكسير على فعالى وجمع السالم على فعلاوات والله اعلم **قوله** لا على جمع فلا يكون قياسا جمعاء وان كان صفة ان يجمع على جمع اجيب عن هذا الاعتراض في الزبدة بان جمعه على اجمعون شاذ وخلاف القياس واما جمعه على القياس فهو لا يكون الا جمع فلا ايراد **قال** الشارح قدس سره كصحراء لا يخفى ان صحراء ليس فعلاء افعل فهو تنظير لا تمثيل هكذا في حاشية الفاضل المدقق **قوله** وله ان يقول آه وفيه بحث اذ الشرط كون الاسم علما لمذكر عاقل لا كونه علما مطلقا هكذا في حاشية مولانا جمال الدين **قوله** انه علم جنس فانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف ولم يستعمل في شخص معين فيكون علم جنس فعلى هذا منع صرف اجمع لوزن الفعل والعلمية **قال** الشارح قدس سره اما جمع وجماء آه يعني ان نظر الى وصفية جمعاء بحسب الاصل فيكون اصله جمع وان نظر الى اسميته العارضة في باب التاكيد يكون اصله جماعى او جمعاوات والله اعلم قال مولانا جمال الدين ولا يخفى انه وضع المعدول غير وضع المعدول عنه فلا ضير في كون التكسير معدولا عن السلامة فلذا ما قيل لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها انتهى **قال** الشارح قدس سره في باب التاكيد اسما لانه ليس المراد من اجمعون في قولهم جاء في القوم اجمعون الذوات المتصفة بالجمعية حتى يتحقق الوصفية فيه والا لم يفد التاكيد كما لا يخفى بل المراد منه جماعة مخصوصة والله اعلم **قوله** واعترض عليه آه حاصله ان وجود الوصفية الاصلية في جمع غير صحيح لان وجدانه فيه تابع لوجدانه في اجمع وهو فيه غير صحيح لان الوصفية فيه ان كانت موجودة فاما ان يكون من قبيل افعل الصفة كاحمر مثلا او يكون من قبيل افعل التفضيل كافضل مثلا وكلاهما باطلان اما الاول فلانه اما ان ينظر الى اصله وهو الوصفية او ينظر الى عارضه وهو غلبة الاسمية فعلى كلا التقديرين لا يصح جمعه اجمعون لان افعل الصفة يجمع على فُعْل كحمر بالنظر الى الوصفية وعلى افاعل كاساود بالنظر الى الاسمية واما الثاني فلانه لا يصح كون مؤنثه على جمعاء لان مؤنث افعل التفضيل على وزن فعلى ككبرى على ما هو المتقرر والله اعلم **قوله** واجاب عنه آه بيان الجواب انا نختار الشق الثاني وهو كون اجمع من قبيل افعل التفضيل وكون مؤنثه جمعاء باعتبار مشابهة اجمع باحمر لفظا ومعنى

اما الاول فظاهر واما الثانی فلتجرید ه عن معنی الزیادة قوله انه اتم جمعا ای الکتاب اتم مجموعیة
باعتبار الالفاظ والحرکات والسکنات فی قرأتی من کل شئ تحذف المفصل علیه مع کلمة من
بینهما نفس السامع کل مذهب ممکن کما فی الله اکبر هکذا فی حاشیة للمدقق قوله عن معنی
الزیادة واستعمل بمعنی جمعیة قوله اسم التفضیل کالاضافة واللام وکلمة من قوله نحو
کآخر فی التجرید والعدول المذکورین الا انه معرفة وآخر نکرة قوله کما یصح حسنا آه الغرض
من هذه العبارة الاستشهاد علی مجئ مؤنث الاسم علی وزن فعلاء لاجل مشابهة لافعل الصیغة و
بیانه ان القیاس فی حَسَنٍ وخَشِنٍ ان یجئ مؤنثه علی حسنة وخشنة لکونهما صفة مشبهة باسم الفاعل
ومؤنثه علی القیاس یجئ بالتاء لکن ترک هذا القیاس لاجل مشابهتهما باحمر فی الاشتمال علی معنی
الوصف قوله وفیه بحث آه الغرض من هذه العبارة تزییف الجواب المذکور بیانه ان المعترض
ذهب الی اسمیة اجمع فی باب التاکید کما سبق وعلی هذا لم یکن فیه معنی الوصفیة موجودا لکی
یکون فی حکم احمر فی الاشتمال علی الوصفیة حتی یصح مجئ مؤنثه علی فعلاء بذلک الاعتبار معنی
اللفظیة فقط لا یکفی فی تصحیح مجئ مؤنثه علی فعلاء والا لکان مؤنث افعل الصفة وافعل التفضیل علی
السواء ویمکن ان یقال فی تصحیح الجواب ان اجمع وان صارت اسما فی باب التاکید لکنه لم یجرد
عن معنی الوصفیة بالکلیة کما لا یخفی فیکون مثل اسود وارقم والله اعلم قوله من تفسیر
معنی الخروج آه فیه دفع ما یتوهم من ان المراد بما ذکرنا دلیل کون جمع جُمَع فی الاصل اجماعی او جمعاوات
بقرینة القرب ولا شک انه لا دخل لذلک الدلیل فی دفع الایراد علی تعریف العدل بالجمع
الشاذة فکیف یستقیم قول الشارح وبما ذکرنا لا یرد آه بیان الدفع ان المراد بکلمة ما تفسیر
معنی الخروج عن الصیغة الاصلیة وتبیینه بالامثلة ولا شک فی دخل ذلک التفسیر فی ذلک
الدفع لان الشارح فسر الخروج بکونه مخرجا وهو یدل علی الاخراج کما لا یخفی وهو منتف فی المغیرات
الشاذة والا لم یتحقق الشذوذ وان اختلج فی قلبک ان الشارح اجاب عن ایراد المغیرات الشاذة
اولا فیکون هذه العبارة تکرارا وهو شنیع فازحه بانه لا تکرار لان فی السابق اجاب عن ذلک
الایراد بمجرد المنع وههنا اجاب عن ذلک الایراد بالمنع المستند بقوله کیف ولو اعتبر آه وان
اختلج فی قلبک انه لم ینکر الشارح قوله فکیف آه عقیب قوله واما المغیرات الشاذة حتی لا
یتوهم التکرار فازحه لوجهین احدهما ان نکات علم الادب نکات بعد الوقوع لا قبله فافهم
وثانیهما ان النسیان والذهول وعدم العلم یعرض علی العباد والشارح منهم فلم لا یجوز ان نسی
السند سابقا او لم یعلم ولم لم یعتبر الشارح فی الامثلة باعتبار الاخراج سوی مثال جمع کما لا یخفی
علی من ینظر فی عبارة الشارح فذهن القاصر یحکم بان الاولی الاکتفاء فی تفسیر کلمة ما بتفسیر

له یعنی کما ان الاسود والاحمر ولو خرجا عن معنی الوصفیة لکن لم یجردا عن الوصفیة بالکلیة فصار فی حکم الصفة کذلک اجمع وان صارت فی باب التاکید اسما لکن لم یجرد عن الوصفیة بالکلیة فیصح مجئ مؤنثه علی فعلاء بعد عدم اعتبار الوصفیة ما ١٢ منه

يعني الخروج لان الشارح بين في لا امثلة دلايل وجود الاصل ففرع عليها المعدولية وبمثل ذلك يمكن ان يقال في الجموع الشاذة ايضا فافهم واحفظ لعلك لا تجد هذا التقرير في غير هذا التقرير والله اعلم قوله اي لا ينقض آه النقض قد يكون بالطرد وقد يكون بالمنع والمراد ههنا الثاني ولو زاد لفظ المنع وقال اي لا ينتقض منع التفسير بهما لكان اظهر قال الشارح قدس سره ولو اعتبر جمعهما لعل الضمير يكون راجعا الى القوس والناب المذكورين في الا قوس الانيب والله اعلم قوله يعني ان اقوسا آه لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان المشار اليه بهذه في قول الشارح فلا شذوذ في هذه الجمعية جمعية اقواس وانياب كما هو الاظهر ولو هو شذوذ هذه الجمعية في غاية البعد فكيف يحتاج الى الرد بقوله فلا شذوذ في هذه آه وبيان الدفع ان الظاهر وان كانت الاشارة الى جمعية اقواس وانياب لكن مراد الشارح بالاشارة الى جمعية اقوس وانيب هكذا افهم من حاشية المدقق وظهر بهذا التقرير عدم المخالفة بين كلام الشارح والفاضل المحشي كما قال به مولانا عبد الحكيم والله اعلم بالصدور واليه مرجع جميع الامور قوله لا سبيل الى الاول وهو نسبة الشذوذ الى الاقوس والانيب من جهة انهما مجموعان للواحد على خلاف قاعدة الجموع وبيان الاستحالة ان هذه النسبة يقتضي الجمعية كما لا يخفى وهي منتفية فيهما لان الجمع مغير الواحد ابتداء كما تقرر ولا شئ من مغير الواحد ابتداء باقوس وانيب فلا شئ من الجمع باقوس وانيب وينعكس الى قولنا لا شئ من اقوس وانيب بجمع وهو المطلوب بقي شئ وهو انه على هذا يخرج جمع الجمع من الجمع مع ان اطلاق الجمع عليه شايع وان حمل المفرد والواحد على الواحد الاعم من الحقيقي والتنزيلي فيرد ان اقواسا وانيابا ايضا مفردان تنزيلا هذا من سوانح الوقت والله اعلم قوله قال الشيخ الرضي آه لعل غرض الفاضل المحشي من نقل هذا الكلام دفع ما يتوهم من ان المراد بمثل عمر ان كلما هو على وزن فعل ولا شك في استحالة لان صردا مثلا فعل مع ان العدل فيه غير موجود كما لا يخفى فكيف يصح قول المصنف كعمر وبيان الدفع ان المراد بمثل عمر ما يكون على وزن فعل لكن اذا كان علما وجمع شرطين احدهما ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية ولا شك في ثبوت العدل في هذا القسم وباقي الكلمات والاحكام مذكورة في كلام الفاضل المحشي على وجه الظهور لا يحتاج الى البيان والله اعلم قوله اسم جنس وهو عبارة عما يكون موضوعا لمفهوم كلي مع قطع النظر عن المعهودية والمعلومية بين المتكلم والمخاطب فيجري عليه احكام النكرة وعلم الجنس عبارة عما يكون موضوعا لمفهوم كلي مع لحاظ المعهودية بينهما فيجري عليه احكام المعرفة كما تقرر وصفة عطف على اسم جنس لا على غير صفة كما يعلم من الرضي قوله فلا عدل فيه آه فعل الوجه فيه الاستقراء

ان يقال لا ان في اقوس وانيب ليل يدل على وجود الاصل وهو ان الاجوف واويا كان او يائيا يجمع على افعال فعلم انهما معدولان عن اقواس وانياب ١٢ منه

اذا الغرض منه انهما مفعولي اقواس وانياب وهما جمعان للواحد ١٢ منه

ونه مغير الجمع ابتداء كما هو الظاهر ١٢ منه

والله اعلم **قوله** فلا عدل فيه فيكون منصرفا حين تسمية المذكر به لان العلمية وحدها
لا يكفي في عدم الانصراف وغير منصرف حين تسمية المؤنث به لاجل العلمية والتانيث
لا للعدل والعلمية لعدم وجوده ولعل الوجه فيه ايضا الاستقراء **قوله** الا اخر جمع
ويرد ههنا ان جمع جمع جمعاء لا جمع كما هو المعلوم من الشرح نفسه وقول الرضي ايضا فكيف
يصح قوله هذا والجواب عنه ان المختار عند الرضي ان جمع كاخر كما يدل عليه قوله ان شئت
الاطلاع فارجع اليه واما كونه جمع جمعاء كما هو المثبت في كلام الشارح والمذكور في كلام
الرضي اولا فهو مما شاع مع القوم ليس بمرضي له آن اختلج في قلبك ان جمع صار علما واسما
في باب التاكيد كما سبق فكيف يندرج تحت القسم الثاني وهو صفة فلعله باعتبار المراد بالصفة
الصفة الاصلية ولا شك في وجودها في جمع والله اعلم **قوله** فلا عدل فيهما لعل الوجه فيه
ايضا الاستقراء **قوله** سمي بها المذكر خص المذكر بالذكر لان فايدة اعتبار العدل وهو منع
الانصراف يحصل في هذا الوقت واما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فايدة اعتباره لانه يمكن
ان يقال ان عدم الانصراف يحصل في هذا الوقت اما وقت تسمية المؤنث فلا يظهر فايدة
اعتباره لانه يمكن ان يقال ان عدم الانصراف حصل لاجل التانيث والعلمية لا لاجل العدل
والعلمية والله اعلم **قوله** لا متنع صرفها يختلج بالبال ان هذا القسم مختص بالنداء فلا
يستعمل بدونه كما ينادي عليه باعلى نداء قول الفاضل المحشي واما ان يختص به والمنادى
حين عدم كونه مضافا يكون مبنيا فكيف يكون غير منصرف لان عدم الانصراف من خواص
المعرب وليت لي علما على ما قال الفاضل المدقق في دفع هذا الاختلاج اي على تقدير استعمالهما
في غير صورة النداء لان ظاهره يفضي الى العجب لانه مناف بالاختصاص بالنداء كما هو لنا
على مرادي في فهم فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** وتمسكوا آه بيان التمسك
على قانون الاستدلال ان فسق وفسق معدولان من فاسق وفاسقة لانهما ناقصان في الاستعمال
عنهما مع كونهما للمبالغة فيهما وكلما هو ناقص في الاستعمال عن شيء مع كونه للمبالغة يكون معدولا
عن ذلك الشيء فينتج ان فسق وفساق يكونان معدولين عن فاسق وفاسقة اما الصغرى
فالجزء الثاني منها لما تقرر والجزء الاول منها لان فاسقا وفاسقة غير مختصين بباب النداء
وفسق وفساق مختصان به فيكونان ناقصين وموضع المنع المذكور في قول الفاضل المحشي
الكبرى الا ان يقال ان فسق وفساق حين تسمية المذكر بهما لما وجدا غير منصرفين فطلبوا
النجاة لاجل ذلك الوجدان نكتة فبينوها بما ذكروا فيكون هذه النكتة نكتة بعد الوقوع
ويكفي فيها الاحتمال فعدم وجدان الدليل لا يضر والله اعلم **قوله** كون فعال الملكان معينا

توهم رجوع الضمير الى احد لو قال الفاضل المحشي لكثرة كونه غير منصرف لقربه فوضع الظاهر موضع للمضمر لدفع ذلك التوهم **قوله** واضطرار ناح آه عطف على الكثرة والتقدير لاضطرار ناسين كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف وجه الاضطرار ان عدم الانصراف يقتضي وجود السببين والموجود ههنا العلمية فقط ولا يصلح للاعتبار ما سوى العدل والله اعلم **قوله** وعدم قترآه هذه الانعدام مما اختلف فيه فلعل المختار عند الفاضل المحشي العدم فلا يصح الفتح عليه كما قال شعر ومن عادتي حب الديار لاهلها وللناس فيما يعشقون مذاهب والله اعلم **قوله** واذا اختل آه وهذا الاختلال اما بانتفاء الشرط الاول وهو عدم فاعل وعدمه فعل قبل العلمية او بانتفاء الشرط الثاني وهو ثبوت فعل وثبوت فاعل واما بانتفاء هما وهو عدم فاعل وعدم فعل لان في انتفاء الاثنين انتفاء الواحد متحقق وهو عدم فاعل او ثبوت فعل قبل العلمية مثال الاول والثالث غير متحقق ومثال الثاني ختم وخاتم والله اعلم **قوله** انصرف آه اما انصراف الاول والثالث فلعدم وجود المعدول عنه اللازم للعدل المقتضي لعدم الانصراف واما انصراف الثاني فلاحتمال النقل من فعل الجنسي وهذا الوجه يجري في الاحتمال الثالث ايض **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ان الشرط الثاني في عمر وزفر منتف لوجود عمر قبل العلمية جمع عامر وزفر قبلها بمعنى السيد فينبغي ان ينصرف فابيان الجواب ان كما في الشرطية الاولى وهي قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين استثناء وهو قوله الا اذا ثبت آه كذلك في هذه الشرطين يعني واذا اختل آه استثناء مقدر وهو قوله الا اذا ثبت آه استعماله غير منصرف فلا محذور فافهم **قوله** ان قلت آه مورد هذا الاعتراض قول الفاضل المحشي فان جمع شرطين بيان الاعتراض ان الشارح قال بعدم ثبوت المعدول عنه في العدل التقديري فكيف يكون ثبوت فاعل وهو المعدول عنه شرطا للعدل بيان الجواب ان فاعلا على قسمين احدهما فاعل علمي وثانيهما جنسي والمعدول عنه عند الشارح الفاعل العلمي هو غير موجود لا الفاعل الجنسي الموجود وهو غير معدول عنه فالذي شرط وجوده غير معدول عنه والذي هو معدول عنه غير موجود نعم يرد هذا الاعتراض على الفاضل الرضي حيث يقول يكون الفاعل الجنسي معدولا عنه ان شئت الاطلاع فارجع الى كتابه والله اعلم **قوله** قلنا آه ويمكن ان يجاب عن هذا الاعتراض بتقرير آخر وهو ان الشرط ثبوت فاعل لا من حيث كونه معدولا عنه والعدم المفهوم من قول الشارح هو عدم الفاعل من حيث كونه معدولا عنه والفرق بين فلا منافاة هكذا نقل عن حاشية مولانا جمال الدين **قوله** هذا اشارة اليه قول السائل الشرط الاول **قوله** هو هذا اي المشهور اي الشايع الاتحاد بين المعدول والمعدول عنه **قال الشارح** قدس سره ومثال الجمع قطام وتقدير لفظ المثل للمشاكلة بقوله كعمر لا القصد المعنى والا لكان مستغنى عنه لانه يفهم

كلمة الواو بمعنى مع ١٢ منه

على عدم الاصل ١٢ منه

من لفظ المثل يفهم من لفظ الباب فلا حاجة اليه **قال** الشارح قدس سره المعدولة عن فاطمة لما كان قطام اسم امرأة اورد الشارح المؤنث فى المعدول عنه والا لكان المناسب ان يقول المعدولة عن قاطمة فلا يرد على المحشى ما اورد الشارح عليه فيما سيأتى من ان ذكر باب قطام فى غير موقعه لان عدم انصرافه لاجل التانيث والعلمية لا دخل للعدل فيه **قال** الشارح قدس سره واراد بها آه فيه دفع ما يرد من ان المراد بباب قطام كل اسم هو على وزن فعال وهذا الحكم من المحشى غير صحيح لان فعال قد يكون بمعنى الامر وقد يكون بمعنى المصدر وقد يكون بمعنى العلم وقد يكون بمعنى الصفة وكلها مبنيات لا عدل فيها بيان الدفع ظاهر ومحترز قوله علما فعال صفة كفساق بمعنى فاسقة ومحترز قوله للاعيان ما كان علما للمعنى كفجار ومحترز قوله المؤنثة ما كان علما للاعيان المذكرة مثل غلاب وكلاب فى محترز قوله من غير ذوات الراء ما كان منها كحضار وظمار فلما تقرر ان الالف واللام الداخلة على الجمع يبطل معنى الجمعية فلا يرد ان المناسب للشارح ان يقول كلما هو على فعال علما لعين من الاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء لان العلمية للاعيان غير موجودة والله اعلم **قوله** على زعم بعض آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان بنى تميم لا يعرفون العدل فكيف يعتبرونه بيان الدفع ان المعتبرين للعدل النحاة لكن لما كان هذا الاعتبار متعلقا بلغتهم اسند الاعتبار اليهم مجازا ولفظ البعض الواقع فى كلام الفاضل المحشى يدل على ان بعض النحاة لم يزعم العدل فى باب قطام فى لغة بنى تميم والله اعلم **قوله** اى بنظره آه فيه اشارة الى دفع ما يرد ان العدل ليس سببا للبناء والا لكان كلما كان فيه عدل من قبيل المبنيات والامر ليس كذلك كما هو الظاهر فكيف يصح قول الشارح فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء بيان الدفع ان مراد الشارح باعتبار العدل لاجل تحصيل سبب البناء هو مع مناسبتها لنزال فى الوزن ولا شك ان هذين الامرين كليهما موجبان للبناء وان لم يكن كل واحد منهما على الانفراد بموجب كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لان مجرد المناسبة آه وكذا مجرد العدل لا يوجب البناء والا لبنى مثل عمر وزفر وغير ذلك مما وجد فيه العدل ولعل وجه ترك الفاضل المحشى هذا الكلام الظهور والله اعلم بالصدور **قوله** وانما عنوا آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من انه ما الباعث على سبب البناء فى ذوات الراء فى الاعلام المؤنثة مما هو على وزن فعال حتى يحتاج الى اعتبار العدل وبيان الدفع ان الباعث لفظها وحسنه لانه اذا كان مبنيا يبقى كسر الآخر على حالها وهى مقتضية لوجه مستحسنة كما تقرر والله اعلم **قوله** ولان الراء آه عطف على قوله ليحصل الكسر آه فيكون هذا القول وجها آخر لبيان الباعث وبيانه ظاهر **قوله** والبناء اخف لانه موجب لبقاء الكلمة على حالة واحدة فيكون الكلمة معتادة بخلاف الاعراب **قوله** فكانه ذكر آه جواب لايراد الشارح ولما كان هذا مفهوما من قول الشارح ولهذا اورد الفاضل المحشى الفاء ولم يقل وكانه **قوله** وفيه اشارة آه فيه دفع ما يرد من انه ما الفائدة فى الذكر الا استطرادى بيان الدفع ظاهر **قوله** لا

قوله تعريض على الفاضل المحشى ١٢ منه

قوله لا اعتبار العدل فقط ١٢ منه

لانسب آه فيه اشارة الى الاعتراض على المصنف بان في الوصف خفاء لان له معان احدها النعت والثاني الامر القائم بالغير والآخر اللفظ الدال على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها والآخر يكون المذكور والمراد ههنا الاخير فالمناسب للمصنف ان يفسر الوصف الا ان يقال ان المص في هذا الكتاب اختار عدم التفسير[له] ان كان فيه خفاء فرسب[له] لم يخالف الجمهور في التفسير فلذا لم يفسره **قال** الشارح قدس سره وهو كون آه فيه اشارة الى دفع ما يرد من ان الوصف عبارة عن اللفظ الدال على ذات مبهمة آه وهو عين الاسم لا صفة فكيف يصح عدّ الوصف من اسباب منع الصرف لانها اوصاف الاسم بيان الدفع ظاهر **قوله** لانه هو السبب آه لانه هو الوصف للاسم بخلاف الدال لانه عينه **قوله** لم تتعين الا آه اي المخصوص منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف يصدق على اسماء الزمان والمكان والآلة كمقام ومضرب مثلا لان كلا واحد منها يدل على ذات مبهمة وهي المكان والزمان والآلة ماخوذة مع بعض صفاتها كالقيام والضرب مثلا فان الرفع ان الذات المأخوذة في الوصف لا يتعين الا من جهة الوصف الذي اخذ معه كالضارب مثلا لان معناه شيء له الضرب والذات المأخوذة في المكان والزمان والآلة كما تتعين من ذلك الجهة كذلك يتعين من جهة آخر وهي كونه مكانا او زمانا او آلة مثلا ولو كانت الاضافة في قوله صفاتها من قبيل اضافة الصفات الى موصوفاتها لم يحتج الى اخراج هذه الاسماء عن تعريف الوصف الى هذه العناية لان القيام والضرب مثلا ليس صفة المكان والزمان والآلة هكذا افهم من حاشية المكمّل والله اعلم **قوله** وفيه نظر آه بيان النظر ان المبادي قد يدل على الذوات المعنية كالفيض مثلا لانه عبارة عن كثرة الماء فاذا اشتق منه الوصف كالفياض مثلا فيدل ذلك الوصف على الذوات المعنية وهي الماء فيخرج مثل هذا الوصف عن التعريف فلا يكون التعريف جامعا واجيب عن هذا النظر بان التعين المفهوم من جهة المبادي لا يضر الابهام المفهوم من جهة الهيئة يعني ان الابهام المعتبر في الوصف هو الابهام بالنظر الى الهيئة ولا شك في تحققه في الفياض مثلا هكذا افهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** لان الاوصاف آه المراد من الاوصاف صيغ المشتقات الدالة على المعاني القائمة بالغير كالضارب مثلا والمراد من الصفات المبادي باللزوم الاشتقاق والمراد من القياس كون النسبة الذوات المعنية مأخوذة في مفهومات المبادي والله اعلم **قوله** فان الفياض المأخوذ آه قال مولانا جمال الدين ولا يتشكل بالفياض لانه مشتق من الفيض وهو انصباب عن امتلاء صرح به القاضي البيضاوي في تفسير قوله تفيض من الدمع وهو اعم من ان يكون فاعله ماء او غيره فمعناه ماله الانصباب لا يقال يتشكل به اذا كان مشتقا من فاض الماء فيضا وفيضة اذا كثر حتى سال من جانب الوادي قلنا لا يفهم منه الاختصاص

له اي تفسير الاسماء ١٢ منه فلا يرد ان العدول عن تفسيرهم ... كتاب ... اختيار في هذا الكتاب عدم التفسير ... الجمهور في تفسير ... ١٢ منه

له اي العلة الى النتيجة ١٢ منه

بالماء فمعناه شيء ماله والسيلان بطريق الكثرة ولو سلم فمعناه بشيء ماله الكثرة وان كان ذلك الشيء
في الواقع مأخوذا مختصا من لكثرة به وبالجملة ليس الماء داخلا في مفهوم الفيض ولا ينتقض بالتصغير
لان المقصود تعريف صفة يكون نسبيا بالاتفاق ووصف التصغير ليس كذلك انتهى **قوله** فانه بعيد
لعدم سبقه الى الذهن والماء الكثير متبادر اليه والله سبحانه اعلم **قوله** فالاولى انما قال فالاولى
لان ما قاله الشارح ايضا وجها كما سبق والله اعلم **قوله** منع طليحة آه لان الوصفية ينافي العلمية
كما تقرر فكيف يجتمعان **قوله** قلنا آه هذا الجواب التسليمي مبني على القول الظاهري واما على القول
التحقيقي فمنعه من جهة العلمية والتانيث ممنوع لانه عليه منعه من الصرف لاجل الوصفية والتانيث
هكذا افهم من قول الفاضل المدقق لكن يختلج بالبال ان شرط التانيث العلمية فكيف يصح منع
طليحة على القول التحقيقي بالوصفية والتانيث والله اعلم **قال** الشارح قدس سره سواء كانت آه
لعل الغرض منه دفع ما يرد من ان تعريف الوصف غير جامع لانه يخرج عنه رحمن لانه لا يدل على ذات
مبهمة بل يدل على ذات معينة وهو الله تعالى الا ترى انه لا يصدق على غيره تعالى بيان الدفع ان المراد
من الدلالة على الذات المبهمة الدلالة عليها اعم من ان يكون بحسب الوضع او بحسب الاستعمال
ولفظ رحمن بحسب الوضع اعم يمكن صدقه على غيره تعالى بحسبه والله اعلم **قوله** القرينة على
آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الظاهر من الدلالة هي الدلالة الوضعية وحمل
التعريف على الظاهر واجب فكيف يكون المراد من الدلالة ما هي اعم من الوضعية والاستعمالية
بيان الدفع ان حمل التعريف على الظاهر واجب اذا لم يوجد القرينة على خلافه وههنا القرينة موجودة
وهي لفظ في قول المص وشرطها ان يكون في الاصل لو لم يحمل الدلالة على الدلالة الاعم لان الدلالة الوضعية
يكون على ذلك التقدير مأخوذ في التعريف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره التي هي الجهة زاد
بعض المحققين لفظ النكرة ايضا والامر ليس كذلك يعني ان النكرة ليست من الاوصاف التي يكون الاضافة
معها موجبا للوصفية والا لكان مثل انسان وفرس وحيوان وصفا وهو خلاف ما تقرر هكذا افهم
من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره موصوفة بالاربعية قيل
الصواب متصفة ولعل وجهه ان النسوة متصفة بالاربعية في نفس الامر لا انه وصفهن احد بها
ولفظ موصوفة مشعر على هذا ويمكن ان يقال ان مآل كون الشيء موصوفا ومتصفا شيء واحد فيصح
اطلاق كل منهما على الآخر لانه قد اشتهر اطلاق الموصوف على من قام به المعنى بمعنى ما من شانه ان
يوصف سواء وصفه احد او لا والله اعلم **قوله** فانه في معروض ادملة لعلية مرضية لقوله
لا العرضي بيان العلية على قانون الاستدلال ان السبب الرافع لما هو الاصل وهو الصرف في
الاسماء لا يكون الا راسخا ولا شيء من الراسخ بعرضي فلا شيء من السبب الرافع لما هو الاصل بعرضي

لعله واكتفى بلفظ رحمن لان لفظ الرحيم يصدق على غيره تعالى ايضا كما قال الله تعالى في وصف الرسول صلى الله عليه وسلم بالمؤمنين رؤف رحيم فظهر ان الفاضل عبد الرحمن اغمض عن التفتيش حيث اثبت تخصيص اسمه تعالى بلفظ رحمن ورحيم جميعا ١٢ منه عفى الله عنه كاتبه عبد الله

قوله قال الشيخ الرضي آه لعل الغرض من نقل هذا القول التعريض على ما تقرر وذكر الشارح و
المصنف من عدم اعتبار الوصف العرضي في سببية لمنع الصرف **قوله** والاستدلال آه لعل الغرض
منه دفع ما يرد من ان الدليل على عدم اعتبار الوصف العرضي موجود على سبيل الشهرة وهو انصراف
اربع لانه لو اعتبر الوصف العرضي في سببية منع الصرف لكان اربع غير منصرف لان الوصفية العارضة
موجودة فيه فكيف يصح قول الشيخ الرضي لم يتعرض الى الآن آه بيان الدفع ان مراد الشيخ نفي الدليل
القاطع كما ينادي عليه عبارته وهذا الدليل ليس بقاطع لوجود الخلل فيه وهو جواز انصرافه
لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء كما ينادي عليه قول المص غير قابل للتاء فقبوله
التاء **قوله** وما يقال آه لعل الغرض من هذا القول دفع الدخل المذكور بيانه انا لا نسلم انتفاء
شرط وزن الفعل في اربع حتى يجوز انصرافه لاجله لان شرطه عدم قبول التاء الطارئة مطلقا
كما في يعمل ويعملة وهذه التاء ليست بطارئة لان اربعة مقدم على اربع لان المذكر مقدم على
المؤنث في الرتبة بل تحقق اربع حصل من اسقاط التاء نعم لو كان اربع المذكر اربعة المؤنث لكانت هذه التاء طارئة
وليس فليس **قوله** ليس بشيء جواب لقوله وما يقال الغرض بيان دفع الدخل المذكور بيانه ان المعتبر لوزن الفعل عن سببية
منع الصرف هو قبول التاء فاذا لم يعتد بوزن الفعل الذي لم يكن للخروج موجودا فيه بالفعل لكن يكون ممكنا كما في يعمل
فالمناسب ان لا يعتد بالوزن الذي يكون حاصلا من الوزن الذي يكون المخرج موجودا فيه بالفعل
كما في اربع كما لا يخفى ويمكن ان يقال ان الشيء يضعف ويخاف حين رؤية العدو ويقوى ثم يخف عنه
الخلاص منه كما تقرر فالمناسب ان لا يعتد بوزن يعمل لعروض المنافي عليه الذي هو يعملة و
يعتد بوزن اربع لخلاصه عن المنافي وهو اربعة لتأخر ذلك عن هذا فافهم هذه النكتة لعلك لا
تجد في غير هذا التعليق والله اعلم بالتحقيق **قوله** مع كونه آه يعني ان نظر الى الاصل وقطع النظر
عن الاستعمال يكون اربع ويعمل من طريق واحد وهو امكان عروض المخرج على كليهما فيكون اربع
كلاهما من اشتراط الوزن نحو يعمل **قوله** ما قيل آه اي في دفع الدخل المذكور بيانه ظاهر **قوله**
لان قولك آه علة لقوله ليس بشيء بيانه ان هذه التاء للتانيث لان قولك اربعة رجال او زيدين
باعتبار الجماعة **قوله** والتذكير آه ولما ورد على عدم شيئية ما قيل ان هذه التاء لو كانت للتانيث
فكيف يصح قولهم اربعة للمذكر دفعه الفاضل المحشي بقوله والتذكير بيان الدفع ظاهر **قوله**
ما قاله آه الضمير البارز راجع الى ما وضمير قال الى السيد قدس سره بيان التانيث ان الانقلاب
خاصة تاء التانيث فلو لم يكن هذه التاء تاء التانيث لما كان الانقلاب فيها **قوله** وعدم انصراف
آه عطف على قوله انقلاب التاء فيكون هذا التانيث آخر بيان التانيث ان اربعة في قولهم ربعة
فصاعدا غير منصرف ولم يوجد فيه غير التانيث والعلمية اما التانيث فظاهر واما العلمية

فلما تقرر من ان الاسماء الاعداد اذا اريد بها الاعداد كانت اعلاما فلو لم تكن هذه التاء تاء التانيث لما كان لعدم الانصراف وجها والله اعلم **قوله** وقال المص في دفع الدخل المذكور بهانه الانضم انتفاء شرط وزن الفعل في اربع لان شرطه عدم قبول التاء قياسا وهذا موجود فيه كما هو الظاهر **قوله** الاولى ان يقول آه وجه الاولوية ورود الاعتراض على المصنف بمثل حاتم على تقدير هذا القول بان مثل حاتم يجب ان يكون غير منصرف لوجود السببين فيه احدهما الوصفية الاصلية والثاني العلمية مع انه منصرف **قوله** وكانه تركه آه فيه اشارة الى توجيه عبارة المصنف ولما كان له وجه اوردها الفاضل المحشي للتأويل دون لفظ الصواب والله اعلم **قال** الشارح قدس سره في سببية منع الصرف لا في تحققه لانه غير مشروط بهذا الشرط كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره وصفا لعل الغرض من زيادة هذا القيد دفع توهم اشتراط كون ذات الوصف في الوضع شرطا لسببية منع الصرف وهذا التوهم فاسد لورود الاعتراض باللفظ الذي فيه الوصفية العارضة كاربع على ذلك التوهم لوجود ذاته الذي هو اربع في الوضع وان لم يكن مع الوصفية وحاصل الدفع ان تقديم العبارة شرطه كون الوصف وصفا في الاصل لا كون الوصف موجودا في الاصل مثلا فيفيد اشتراط كون ذات الوصف في الوضع مع قيد الوصفية فلا ورود لاعتراض وهذا ايكن وجه منه بامعلهم لان الاول مطلق والثاني مقيد كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره الذي هو الوضع فيه اشارة الى دفع ما يتوهم من ان الاصل عبارة عن القاعدة والقانون والوصفية في اربع وصفية في القانون لان من القوانين قولهم كل عدد جار على معدود يراد منه الذات المتصفة بمرتبة ذلك العدد فينبغي ان لا ينصرف لوجود الوصفية الاصلية ووزن الفعل فيه وحاصل الدفع ان المراد من الاصل الوضع والوصفية في اربع غير موجود في الوضع فلا ايراد والله اعلم **قوله** قال قدس سره في آه غرض الفاضل المحشي من نقل كلام الحاشية دفع ما يرد عليها كما ستعلم عن قريب وغرض الشارح من الحاشية دفع ما يرد على تفسير الاصل بالوضع كما فعله في الشرح بيانه ان الاصل وضع لما يبتني عليه الشيء والقاعدة والقانون والوضع ليس بواحد منها فكيف يفسر الاصل به وبيان الدفع ان هذا التفسير ليس تفسيرا بالمعنى الحقيقي حتى يرد عليه ما اورد بل تفسير بالمعنى المجازي والجامع اي العلاقة بين المعنى الحقيقي اعني ما يبتني عليه الشيء مثلا وبين المعنى المجازي التفرع والترتب يعني كما يترتب على الاصل الشيء الذي يكون ذلك الاصل له كذلك يترتب على الوضع الدلالات الثلث اعني المطابقة والتضمن والالتزام لكونها اقساما له ولو اورد الفاضل المحشي هذه العبارة قوله الذي هو الوضع وبعده لو قال قال قدس سره في الحاشية لكان اظهر هذا ما ظهر لي والله اعلم **قوله** اي لتفرع آه الغرض من هذه العبارة دفع توهم ارادة

يعني من الاصل بالوضع كون المراد منه الوضع كما سبق في ١٢ منه

يعني دفع منقوض بارجعنا التوهم صحيح في حد ذاته مسلم بين القوم ١٢ منه

يعني دفع هذا معتبر بحيث انه لا يتوهم منه ان الوصف في عبارة اللغو لانه مستلزم للاغلاق اسم يكون وخبره لان اسمه هو الضمير الراجع الى الوصف والاغلاق عال ١٢ منه

الدلالة العقلية والطبعية عن لفظ الدلالات بحمل الجمع على الجمع اللغوى اعنى ما فوق الواحد وتوهم ارادة جميع الدلالات لاجل عدم ترتب ذينك الدلالتين وكذا الجميع على الوضع وان اختلف فى صنيعك ان الشارح وصف الدلالات بقيد المعتبرة فى الحاشية وهاتان الدلالتان لعدم انضباطهما غير معتبرتين كما تقرر فكيف يتوهم ارادتهما حتى يحتاج الى الدفع قلت له بان الاعتبار المطلق الذى ذكر فى الحاشية موجود فى ذينك الدلالتين لانهما معتبران فى باب تقسيم الدلالة وان لم يوجد الاعتبار فى باب الافادة والاستفادة فيهما وبيان الدفع ان المراد بالدلالات الثلث المطابقية والتضمنية والالتزامية لا العقلية والطبيعة لان المراد بالدلالات الثلث كما هو مفاد الجمع وهما ليستا بثلث وتفرعها على الوضع ثابت كما مرّ والله اعلم **قوله** المعتبرة فى باب آه يعلم من الحاشيتين المشهورتين ان اخراج الدلالة العقلية والطبعية بقيد المعتبرة اقول وبالله التوفيق انهما خرجا بقيد الثلث المفهوم من لفظ الدلالات وهذا القيد بيان للواقع بل خلاف الواقع لان الدلالة الالتزامية بل التضمنية ليستا بمعتبرتين فى باب الافادة والاستفادة فى العلوم كما هو الظاهر منهما كما لا يخفى على من له حفظ كتب الميزان الا ان يقال ان المراد من الافادة والاستفادة هما اللتان تكونان فى المحاورات لا فى العلوم وهجران تينك الدلالتين فى المحاورات غير مسلم والله اعلم **قوله** لان الاصل آه اى مثلا فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** واذا كان الوضع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاصل جعله المصنف ظرفا بقرينة دخول كلمة فى عليه والوضع ليس بظرف لانه اما زمان او مكان وهو ليس بشئ منهما كما هو الظاهر فكيف يفسر الاصل به كما فعله الشارح وبيان الدفع ان دخول كلمة فى على لفظ الاصل لا يقتضى ان يكون مراد المصنف به الظرف الحقيقى لانه لم لا يجوز ان يكون مراده به الظرف المجازى وهو صادق على الوضع لانه لما كان اصلا للدلالة ومشتملا عليه وهى يكون متفرعا عليه ومشتملا عليه له يكون كالظرف فى الاشتمال يعنى كما ان الظرف مشتمل على المظروف كذلك الاصل يكون مشتملا على الفرع فيصح تفسير الاصل بالوضع الذى هو اصل بالنسبة الى الدلالة لكن بقى شئ وهو ان المصنف جعل الاصل المفسر بالوضع ظرفا بالنسبة الى الوصف لا بالنسبة الى الدلالة واما بالنسبة اليها فلم يثبت مما ذكر فلا يكون ظرفا مجازيا بالنسبة اليه ايضا فكيف يصح دخول كلمة فى عليه فى المتن وكيف يصح قول الفاضل المحشى مع نسبة الدلالة اليه لان مراده شرح عبارة المصنف لا صحة نسبة الدلالة الى الوضع فى اىّ عبارة كان ويمكن ان يجاب عنه بان الوصف عبارة عن الاسم على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها فظرفية الاصل بالنسبة الى الوصف ظرفية بالنسبة الى الدلالة وكون الاصل المفسر بالوضع ظرفا مجازيا بالنسبة الى الدلالة لكونه اياه

(حاشية) نظرا الى اقل مراتب الجمع

(حاشية) يعنى الاصل مشتمل ... كون الاصل مشتملا على الفرع ١٢ منه

(حاشية) لما علم انه لا يكون ظرفا حقيقيا ... منه

بالنسبة الى الوصف لملاحظة لا فى عبارة المتن ولا فى عبارة الفاضل المحشى هكذا افهم والله اعلم
قوله لما ان تقدير آه توجيه آخر بجعل المصنف الاصل ظرفا بالنسبة الى الوصف وبيانه ظاهر
والفرق بين التوجيهين ان الظرفية على الاولى مجازية وعلى الثانية حقيقية واما كلمة فى فان كانت
موضوعة لمطلق الظرفية يكون استعمالها بطريق الحقيقة فى التوجيهين وان كانت موضوعة للظرفية
الحقيقية يكون استعمالها على التوجيه الثانى بطريق الحقيقة وعلى الاول بطريق المجاز والله اعلم
قال الشارح قدس سره بان يكون آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان
الوصفية فى الوضع يتحقق لعروضه فى الاستعمال بعد الوضع ايضا فينتقض باربع مع انه منصرف
وبيان الدفع ان المراد من الوصفية فى الوضع ان يكون وضعه على الوصفية ووضع اربع ليس على
الوصفية فلا نقض به **قال الشارح** قدس سره سواء آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع
ما يتوهم من ان الظاهر من وضع الاسم على الوصفية بقاؤه معه فى كل الاحوال فيرد النقض باسود
وارقم لخلوهما عن الوصفية مع ان كلا منهما غير منصرف وبيان الدفع ان المراد ههنا الاطلاق
والعموم لكن بقى شئ وهو ان المعلوم من ارادة الاطلاق ان الوصفية يؤثر فى منع الصرف وان كان
زايلا وهذا الحكم ليس بصحيح لان الوصفية اذا زالت بالعلمية لم يؤثر فى منع الصرف لا حال العلمية
كما هو بالاتفاق ولا بعد زوالها كما هو عند الاخفش كما سيجئ فكيف يصح قوله او زال عنه ويمكن ان
يجاب عنه بان المراد من الزوال الزوال الذى يكون من وجه والزوال فى الصورة العلمية زوال من
كل وجه فعدم تأثير الوصف الاصلى الزايل بالعلمية فى منع الصرف لا يضر والله اعلم **قوله**
الفاء للتفريع آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الفاء للعطف وعطف جملة
لا تضره الغلبة ليس مما ينبغى لان عطف جملة وشرطه ان يكون فى الاصل ولا على يكون فى الاصل كما لا
يخفى من له طبع مستقيم وذهن سليم وبيان الدفع ان الفاء للتفريع لا للعطف والتقدير اذا كان
شرط الوصف كونه فى الاصل فلا تضره الغلبة والله اعلم **قال الشارح** قدس سره بان يخرجه
اشار به الى دفع ما يقال من ان الغلبة يضر الوصفية لانه يرفع الابهام الكثير الثابت فيه والدفع
غنى عن البيان **قال الشارح** قدس سره اى غلبة الاسمية آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما
يتوهم من ان المراد بالغلبة غلبة الاستعمال فى المعنى الوضعى ومضرة تلك الغلبة ليست بمتوهمة
حتى يحتاج الى دفعه بقوله فلا تضره الغلبة وبيان الدفع ان المراد من الغلبة غلبة الاسمية على
الوصفية ومضرة تلك الغلبة مما يتوهم لزوال الوصفية على ذلك التقدير فيحتاج الى الدفع بقوله
فلا تضره الغلبة ورأيت فى بعض الحواشى المتعلق بهذا القول اشار الى ان المراد بالغلبة غلبة
الاسمية لا مطلق الغلبة اسمية كانت او علمية لان العلمية يضر اقول وبالله التوفيق ان مراد

للمصنف لو كان نفى غلبة العلمية لكان المناسب له ان يترك قيد الغلبة لان العلمية نفسها يضر والله
اعلم **قوله** اى معنى غلبة الاسمية لعل الغرض الاصلى من هذه العبارة دفع ما يرد على كلام
الشارح من ان الظاهر من ضمير اختصاصه ارجاعه الى الوصفية وهو ليس بصحيح لانه على هذا لا يكون
المثال مطابقا للممثل لان الاسود ليس بوصفية وبيان الدفع ان الضمير راجع الى الوصفية لكن
بالنظر الى المعنى التضمنى وهو الاسم الدال على المعنى الوصفى ان كان مراد الشارح بيان معنى
غلبة الاسمية على الوصفية او الاسم الدال على المعنى ان كان المراد بيان معنى الغلبة مطلقا
ولا شك ان الاسود دال على المعنى الوصفى وعلى المعنى فيكون المثال مطابقا للممثل ووجه كون كل
من هذين الامرين معنى تضمنيا للوصفية ان الوصفية عبارة عن كون الشئ وصفا والوصف
كما يطلق على كون الاسود الا آخر كذلك يطلق على الاسم الدال على المعنى الوصفى والمراد من
الوصف الذى هو فى ضمن الوصفية هو المعنى الثانى فجزئية الدال على المعنى الوصفى من الوصفية
ظاهر وجزئية الدال على المعنى منه لانه جزء الجزء وكلما هو جزء الجزء فهو جزء والعجب من الفاضل
المدقق انه فرق بين هذين الامرين بجعل الاول معنى تضمنيا والثانى التزاميا مع جزئية الامر
الثانى من الاول كما هو الظاهر هذا ما فهمنا من الملك العلام وهو اعلم بحقيقة المرام **قوله**
ذهب الشيخ آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على الشارح بان كلامه مخالف لما هو
المفهوم من كلام المصنف لان المفهوم من كلامه عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على
الوصفية بحيث لم يقيد الحية بالحية السوداء وكذا بالحية التى فيها سواد وبياض وكذا القيد بجهة
الدهمة والمفهوم من كلام الشارح اشتراط بقاء المعنى الوصفى فى غلبة الاسمية على الوصفية
حيث بين معنى الغلبة باختصاصه ببعض افراده آه فلا اعتبار لكلام الشارح وبيان الدفع ان عدم
الاشتراط المفهوم من كلام المصنف مخالف للغة كما بينه الفاضل المحشى ووجود الاشتراط المفهوم
من كلام الشارح موافق لكلام الرضى فالاعتبار لكلام الشارح ووجه عبارة المصنف فى ما لا تقييد
سيأتى فى كلام الفاضل المحشى عن قريب فانتظر وهذا ما ظهر لى حين تحرير هذه السطور والله
اعلم بالصدور **قوله** فان ان اى حين غلبة الاسمية على الوصفية **قوله** اسما محضا اى لفظا و
معنى **قوله** وصفا لفظا اى جاريا على الموصوف **قوله** لعدم آه هذا دليل على خروجه عن كونه
وصفا لفظا وبيان الدليل ان الوصف اللفظى عبارة عن الوصف الجارى على الموصوف وجريان
الوصف الغالب محال لانه اما ان يجرى على الفرد الذى لم يختص هو به او على الفرد الذى هو مختص
به لا سبيل الى الاول لعدم صحة الاطلاق عليه وكذا لا سبيل الى الثانى لعدم افادة هذا الاطلاق
لانه بمنزلة ان يقول الحية حية اقول وبالله التوفيق ان من مذهب هذا المسند لاشتراط بقاء

قوله وانما قيد الغرض بالاصلى لان الغرض الآخر بيان معنى الاول فحينئذ القول يعلم من هذا التقرير بانه على الاول المعهود وعلى الثانى الجنس كما هنا لانه لو كان نعتا للتبرج يقصد اما المراد البحث فالمناسب ان يقول اى معنى غلبة الاسمية او معنى الغلبة مطلقا اختصاص الدال على المعنى الوصفى او الدال على المعنى والله اعلم ١٢ منه

قوله لانه لو كان المراد منه المعنى الاول فيتكرر لكون فيه كما لا يخفى ١٢ منه

المعنى الوصفي في الاوصاف الغالبة فكيف يكون قولنا الحية اسود بمنزلة قولنا الحية حية بل يكون
بمنزلة قولنا الحية حية فيه سواد ولا شك في افادة هذا القول وان كان غرض المستدل ان
الفرد المختص اذا اخذ في مفهوم الصفة الغالبة فلا حاجة الى ذكره لافادته منه فاقول في دخول
الموصوف العام داخل في مفهوم المشتقات عند اهل[له] العرب مع انه قد يذكر معه كما لا يخفى
وايضا نقول ان الاختصاص ببعض الافراد المعتبر في الغلبة لا يدل على دخول ذلك البعض في مفاهيم
تلك الصفات والله اعلم **قوله** عدم الاشتراط اى عدم اشتراط بقاء المعنى الوصفي في غلبة
الاسمية على الوصفية **قوله** مخالف للغة اقول وبالله التوفيق ان مراد الفاضل المحشي اما مخالفة
الحمل على الاطلاق لبعض كتب اللغة او مخالفة لكلها الاول مسلم لكنه لا يضر لان للموافقة مع
ذلك البعض غير لازم والثاني غير مسلم كما لا يخفى على من طالع كتب اللغة **قوله** فالاولى
آه يعني ان الاطلاق ليس بمراد للمصنف بل مراده التقييد لكن لما كان المصنف بصدد تعليل الذات ولا
مدخل في ذلك لتقييدها بصفة فلم يقيده وعلى هذا يكون من مذهبه ايضا بقاء للمعنى الوصفي
في الصفات الغالبة وفيه ان هذا التوجيه مخالف لراى المصنف حيث قال في شرح قوله وخالف
سيبويه الاخفش في نحو احمر ومذهب سيبويه اولى لما ثبت مقدما من اعتبار الوصفية الاصلية
وان زال تحققها معنى انتهى لان هذه العبارة ينادى على ان نحو هذا الاسم زال عنه معنى الوصف
بالكلية والله اعلم **قال** الشارح قدس سره الى قرينة تميز الموصوف او غيره بخلاف سائر ما فيه
سواد فانه لا بد لكل واحد منه اذا اريد باسود من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو
عندى اسود من الرجال **قوله** الفاء للنتيجة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على
المصنف من ان الفاء لسببية ما قبلها لما بعدها فيفيد سببية الاصلين المذكورين قبل الفاء للانصراف
والامتناع المذكورين بعد الفاء واللام لتعليل ما بعدها لما قبلها وما بعدها ذلك وهو اشارة الى
مجموع الاصلين كما ستعرف وما قبلها الانصراف والامتناع لان العبارة في الاصل هكذا صرف
اربع وامتنع اسود وارقم لذلك الاصلين فيفيد ما افاده الفاء فيلزم الاستدراك وبيان الدفع
ان الفاء للنتيجة ومفادها سببية ما قبلها لما بعدها لكن في العلم يعني ان علم ما قبلها مستلزم
لعلم ما بعدها اعم من ان يكون ما قبلها علة لما بعدها في الواقع والامر بالعكس او كانا معلولين
لثالث واللام للتعليل فمفادها علية ما بعدها لما قبلها في الواقع فلا استدراك بل يكون اجتماعهما
من قبيل التخصيص بعد التعميم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره المذكور من اشتراطه آه
لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الاشارة بذلك لا يخلو اما ان يكون الى اشتراط الاصالة
في الوصفية او الى عدم مضرة الغلبة او الى كليهما لا سبيل الى الاول لانه على هذا لا يصح عطف

له واما عند اهل الميزان فلا يدخل الموصوف في المشتقات لا عاما ولا خاصا بل يلزم دخول العرض العام في الفصل والخاصة والا يلزم انقلاب جهة الامكان الى الضرورة كما لا يخفى على من له ادنى حفظ كتب الميزان ١٢ منه

امتنع على صرف لان العطف يقتضي ان يكون الامتناع معلولا كما يكون الانصراف معلولا له الامر
ليس كذلك كما لا يخفى وجهه وكذا لا سبيل الى الثاني لانه على هذا لا يصح ذكر صرف لعدم مداخلة
مضرة العلمية في الانصراف كما هو الظاهر وكذا لا سبيل الى الثالث لان ذلك من اسماء الاشارة
المفردة فكيف يشار بها الى الاثنين كما هو المتقرر وبيان الدفع انا نختار الشق الثالث لكن اوّلنا
الاثنين بتأويل المذكور فيكون الانصراف بالنظر الى الجزء الاول من ذلك المذكور والامتناع بالنظر
الى الجزء الثاني فلا خدشة والله اعلم **قوله** وذلك آه ان اختلج في قلبك ان هذا بعينه ما اختاره
الشارح فما الفائدة في التكرار فاقول له بان محط الفائدة في هذا الكلام اما قوله المترتب احدهما على
الآخر وقوله وجه ذلك وهما مما لم يفهما من كلام الشارح اذ الاشارة الى ان التأويل ليس مختص بذكر ما كونه
فائدة هذين الكلامين سيجيئها ان شاء الله تعالى فانتظر **قوله** المترتب آه لعل الغرض من هذه
العبارة دفع ما يتوهم من ان جعل الامرين بمنزلة الواحد بتأويله بالمذكور او المجموع يكون فيما
اذا كان بينهما علاقة وههنا لم يوجد فكيف يصح تأويلهما بالمذكور والدفع غني عن البيان والله اعلم
قوله ليصح عطف آه وجه عدم صحة العطف على تقدير ان يشار الى الاصل الاول قد مرّ في الحاشية
المتعلقة بقول الشارح فتذكر **قوله** ووجه ذلك آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان ذلك اذا كان اشارة لكلا الامرين بتأويلهما بالمذكور فلا يصح المعطوف وهو الامتناع وكذا
المعطوف عليه وهو الانصراف لعدم ترتب واحد منهما على المجموع كما لا يخفى وبيان الدفع ان
المرتب مجموع المعطوف والمعطوف عليه على مجموع الاصلين لا كل واحد منهما عليه حتى يرد ما
يرد واعادة كل فرع الى اصله يحال على ذهن المتعلم للامتحان عليه والله اعلم **قوله** واما قوله
آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان قوله وضعف عطف على امتنع فيكون مترتبا
على ما يكون امتنع مرتبا عليه وهو عدم مضرة العلمية والحال انه لا دخل له فيه كما لا يخفى والدفع
غني عن البيان او حل تركيب هذه العبارة ان هذا القول معطوف على ما سبق بحسب المعنى والتقدير
اما قوله امتنع فقد عرفت حاله من عطفه على صرف بلا ارتكاب التكلف واما قوله وضعف فعطفه
عليه بلا ارتكاب التكلف لكن فيه تكلف لان عدم التكليف بعد لا يمنع تكلف فتأمل **قوله**
بحسب الصرف آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الانصراف وعدمه من احوال
الاسم ومررت بنسوة اربع جملة فكيف يصح نسبة صرف اليه وبيان الدفع ظاهر لكن هذا الجواب
بعينه معلوم من الشرح فلا فائدة في هذا التعليق من الفاضل المحشي بقول المصنف وذلك على
نسخة المتن هكذا او صرف مررت بنسوة اربع واما على النسخة الاخرى وهي صرف اربع في مررت
الخ فلا حاجة الى ما قاله الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** اي صرف نسوة آه لعل الغرض من

وههنا ان الانصراف معلول لاشتراط الوصفية والامتناع معلول لعدم مضرة العلمية ۱۲ منه

هذه العبارة دفع ما يرد من ان السود وان قصر واد هو من الموجودات فكيف يصح نسبة امتنع
اليها وبيانا الدفع ان المراد من نسبة الامتناع اليها ليس نسبة الى نفسها بل الى الحكم فيها وصرفها ممتنع غير
موجود آه اعلم ان مال التوجيهين واحد لكن الاول اولى لموافقة بقول المص ويجوز صرفه واضعف
لانه تصرف وتأويل قبل الاحتياج فيكون من قبيل نزع الخف قبل الوصول الى الماء والثانى اولى
لانه تصرف بعد الاحتياج واضعف لانه مخالف لقول المص ويجوز صرفه والفاضل المحشى لو لم
يذكر التوجيه الثانى لكان احسن لانها معلومة من كلام الشارح فلا فايدة فى السؤال والله اعلم
قال الشارح قدس سره لم يجر آه ويرد ههنا ان مقصود الشارح من هذه العبارة تطبيق المثال
للممثل وهو يحصل بقوله فان هذه الاسماء الى قوله اوصافا فما الحاجة الى الايراد الذى وقع من
الشارح ويمكن ان يجاب بان الامر كما قلت لكن فى الايراد اشارة الى دليل اصالة الوصفية
فى هذه الاسماء هذا اما فهمه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ووزن الفعل آه ويرد ههنا
ان وزن الفعل كيف يؤثر فى منع الصرف السود مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء مفقود فيه
لانه يقال للحية الانثى اسودة ويمكن ان يجاب بان المراد بالتاء التاء اللاحقة على القياس وتاء السودة
على خلاف القياس اذ القياس ان يقال فى مؤنثه سوداء وبهذا الجواب ظهر دفع ما يرد على انصراف اربع
لعدم اصالة الوصفية فيه بانه من اين يعلم ان انصرافه لعدم شرط الوصف فيه وهو الاصالة
والحال انه لم لا يجوز ان ينصرف لعدم شرط وزن الفعل فيه وهو عدم قبول التاء بان قبول التاء
فيه ليس على القياس لان اربعة للمذكر والقياس كونه للمؤنث كما هو الظاهر والله اعلم **قال**
الشارح قدس سره على زعم آه الزعم بمعنى القول يعنى ان منع صرف افعى الذى هو بناء على قول
الوصفية فيه ضعيف وعلة قول الوصفية فيه توهم اشتقاقه من آه فلا يرد ان الزعم عبارة
عن الظن الذى هو الجانب الراجح والتوهم هو الجانب المرجوح فكيف يكون هذا علة لذلك
واجاب عن هذا الايراد مولانا عبد الرحمن بوجه آخر ان شئت الاطلاع فارجع الى الحاشية **قوله**
محكوما فتى آه اشارة الى ان الشارح بين المعنى اللازم للعدل لا الحقيقى مع ان الوصفية موجود
فيه ايضا **قوله** وهو طاير اخضر آه ان وجد فى هذه الطاير الخيلان فى نفس الامر فيكون هذا البيان
من الفاضل المحشى لبيانها اى خيلان الذى جعله الشارح بمعنى الاخيل وان لم يوجد الخيلان
فيه فى الواقع فيكون الغرض من هذه العبارة الايراد على الشارح بان الاخيل مفسر باشقراق وهو
ليس بذى خيلان والله اعلم **قوله** الخال نقطة آه لعل الغرض من هذه العبارة ان ذلك التوهم
ليس بموجب للوصفية لان الخال عبارة عن النقطة وهى ليست من المعانى الوصفية كما لا يخفى الا
ان يقال انه ليس عبارة عن النقطة مطلقا بل من النقطة الاسودة كما ينادى على هذا قوله نقطة سيا

والله اعلم قال الشارح قدس سره عدم الجزم بكونهما آه ورجح ههنا الثاني فى ان اعتبار الوصفية فى
افعى واخواته مع جواز اماتتها يوجب ضعف منع صرفها وتقدير العدل فى عمر وامثاله مع الجزم
بعدم تحقق صيغتها الاصلية والخروج منها لا يوجب ضعف منع الصرف فيهما مع انه اولى بالضعف
ويمكن ان يجاب عن هذا الايراد بان الفرق بين الصورتين بالوجدان وعدمه بان عمر واخواته نحو
فى كلام العرب غير منصرف فيقدر السبب له بخلاف افعى واخواته والله اعلم قال الشارح
قدس سره ولا فى الحال ايراده للمبالغة فى نفى الوصفية والا فلا حاجة اليه كما لا يخفى قال الشارح
قدس سره مع ان آه الغرض منه دفع مساواة منع صرف افعى مع صرف اللازم مما سبق ليثبت
الضعف فى جانب المنع والله اعلم قال الشارح قدس سره اللفظى آه لعل الغرض من هذه
العبارة تدفع ما يرد على المتن من ان التانيث المعنوى ايضا كاين بالتاء لان التاء المذكورة فى المتن
اعم من الملفوظة والمقدرة كما هو الظاهر والقسم الثانى موجود فى التانيث المعنوى اما بنفسها
او بحرف يقوم مقامها كالحرف الرابع كما هو المتقرر ومشروطها العلمية فيلزم استدراك قوله
والمعنوى كذلك وبيان الدفع ان المراد من التانيث التانيث اللفظى لا الاعم فلا استدراك
لكن فيه شئ وهو ان بناء كلام المتن على الاختصار فلو لم يرد الاعم لم يكتف بقوله التانيث بالتاء
شرطها العلمية الا ان يقال انه لما كان اشتراط العلمية فى التانيث اللفظى والمعنوى بالتغاير
كما هو المشروح فى الشرح فلذا افرد التانيث المعنوى من التانيث اللفظى قال الشارح قدس سره
الحاصل آه وههنا شك من وجهين الاول ان المتعارف فى امثلة هذه العبارة تقدير النكرة فلم خالف
الشارح الاسلوب المتعارف وقدر المعرفة ههنا والثانى انه على هذا يلزم حذف الموصول مع
بعض الصلة وذا لا يجوز كما هو المتقرر ويمكن ان يجاب اما عن الوجه الاول فبان المتعارف وان كان
تقدير النكرة لكن جزالة المعنى فى تقدير المعرفة لان النكرة تكون حالا والمعنى ليس على الحال
كما لا يخفى فلذا خالف الشارح الاسلوب المتعارف واما عن الثانى فبان اسم الفاعل ههنا للثبوت
لا للحدوث وكون الالف واللام على اسم الفاعل موصولية مبنى على كونه للحدوث ولو سلم
فنقول ان ذلك الحذف جائز عند البعض هذا ما فهمت والله اعلم قوله هى تاء زائدة آه لما لم يكن
التاء مطلقة موجبة ومحصلة للتانيث كما هو الظاهر فاحتيج الى بيانها بينها الفاضل المحشى والمراد
من الزائدة ما لا يكون جزءا للكلمة لا ما لا يكون مقابلا للفاء والعين واللام كما هو المشهور وسيجئ
فائدة هذا فانتظر فاحترز بهذا عن تاء مثل نفطت لانها جزء هذا اللفظ قوله فى آخر الاسم
واحترز بهذا اللفظ عن تاء افتعال ونحو ضربت اما الاول فلانه ليس فى الآخر بل فى الوسط
واما الثانى فلانه ليس فى آخر الاسم وان اختلج فى البال ان تاء ضربت تاء التانيث فكيف يحترز عنها

فانه له بان للمعرف تاء التانيث لكن لا مطلقا بل التي لها دخل في عدم الانصراف وتاء ضربت وان
كانت للتانيث لكن ليس لها دخل في عدم الانصراف كما هو الظاهر وبهذا ظهر الجواب عن الاعتراض
الذي ذكره مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** مفتوحا ما قبلها واحترز بهذا القيد عن تاء
نحو اخت **قوله** ينقلب في الوقف هاء هذا القيد لزيادة التمييز لا للاحتراز وفيه رمز الى الرد
على الكوفية حيث ذهبوا الى ان الهاء اصل التاء **قوله** فتاء اخت آه ويختلج في الذهن شئ وهو
انه ما السبب في تعرض الفاضل المحشي الى محترز القيد الاخير وعدم تعرضه الى محترزات القيود
الباقية الا ان يقال انه لما كان في اخت حيثية المؤنث به اختلاف في انه كهند او مصروف وجوبا
كما ذكره الفاضل المحشي فذلك الاختلاف بنفسه فللاشارة الى هذا الاختلاف ذكر محترز القيد الاخير
والله اعلم **قوله** لانتفاء القيدين اي فيه الاولى ان يقول لانتفاء القيد الذي يكون قبل القيد
الاخير لانه ليس للاحتراز **قوله** بل هي بدل من اللام لا يقال ان هذه التاء اذا كانت بدلا من اللام
فكانت اصلية فيكون خارجة بالقيد الاول لانا نقول ان المراد من الزائد ههنا ما لا يكون جزء الكلمة
كما سبق وهذا الامر موجود في هذه التاء فكيف يخرج هذا القيد **قوله** كهند اي في جواز الصرف وعدمه
لان كلا منهما مشتمل على شرط جواز تأثير التانيث المعنوي وهو العلمية غير مشتمل على شرط الحتم
وتحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة او العجمة **قوله** مصروفة اي وجوبا **قوله** محضة لكونها
بدلا من اللام كما مر **قوله** ولا يمكن آه دفع ما يتوهم من ان التاء هنا وان كانت بدلا من اللام لكنها
لم يحتمل ان يقدر فيه تاء اخرى فيكون غير منصرف وبيان الدفع ظاهر **قوله** متمحضة اي للتانيث
قوله للزوم الالف يعني ان اشتراط العلمية للتانيث بجعله وصيرورته لازما للكلمة باعتبار الحال
لازمة لها لانها جزء منها فلا حاجة الى الاشتراط **قال** الشارح قدس سره في سببية منع الصرف
لا في نفس وجوده لان العلمية ليست شرطا له كما هو الظاهر **قال** الشارح قدس سره اي علمية
الاسم آه لعل الغرض منه دفع ما يرد على المصنف من ان الياء في لفظ العلمية مصدرية فتقدير العبارة
شرط التانيث كونه علما فيلزم حمل الذات الذي هو العلم على الوصف الذي هو التانيث لان خبر الكون
محمول على اسمه وذا لا يجوز كما تقرر وبيان الدفع ان الالف واللام في لفظ العلمية بدل عن المضاف
اليه الذي هو الاسم المؤنث فالتقدير شرط التانيث كون الاسم المؤنث الذي وجد فيه التانيث
علما فيلزم حمل الذات على الذات وهو جائز اذا كان بينهما علاقة وهي موجودة كما لا يخفى **قوله** اي
بعده آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان التانيث بالتاء قد يلزم الكلمة من غير العلمية
كما في شجرة فما الحاجة الى اشتراط العلمية لاجل اللزوم وبيان الدفع ان اشتراط العلمية للزوم
التانيث فيما اذا لم يكن لازما كما هو الاصل فيه يعني ان الاصل في التاء عدم اللزوم لانها للفرق بين

له وفيه ان الظاهر وان العبارة فيلزم التناقض لانه لازم الكلام يكون للاحتراز فكيف يكون قيدا اتفاقيا ١٢ منه

له هكذا قال الفاضل الدقق ١٢ منه

المذكر وللمؤنث فحيث اريد المذكر لم يوات بها وحيث اريد المؤنث يؤتى بها فمست الحاجة فى لزومها الى اشتراط العلمية ولزومها الكلمة على خلاف القياس فى بعض الاعيان غير معتبر لكن بقى شئ وهو ان لزوم التانيث بالتاء اذا وجدت فى الكلمة على خلاف القياس هل يشترط فيه العلمية فى منع الصرف ام لا قلنا العلمية شرط فيه ايضا لكن لا للزوم التانيث بل لفرعية هذا التانيث اللازم للتانيث الاصلى الغير اللازم كما علم والله اعلم **قوله** وهى ح اى حين اذ اجاء على اصله **قوله** كمرة وحسنة الاول مثال الاول والثانى مثال الثانى **قوله** وح اى حين اذا جاء على خلاف اصله **قوله** كجمرة فان دخول التاء فيها ليس لمعنى من المعانى بل هى جزء الكلمة كزاء **قوله** لكنهم يعتبروا آه فيقولون شرط التانيث العلمية ليصير التانيث لازما ووجه عدم الاعتبار كون هذا اللزوم على خلاف القياس والله اعلم **قوله** امتناع بشاشا هذا امثلة لبيان محفوظية الاعلام عن التصرف **قوله** او ما فى حكمها وهو الثقل والتعسر **قوله** كما فى الترخيم هذا مثال كلا الامرين كما بينه الفاضل المحشى بنفسه **قوله** جبرئيل الخ ونظيره تبعتهم فى الاول جبر الاول والوسط فى الوسط جبر الاول والآخر فى الآخر جبر الكل فانهم **قوله** ثالث ان نقول آه المراد بالاعلام المذكورة فى القول الشارح لان الاعلام محفوظة عن التصرف فى هذا التوجيه الاعلام التى فى كلمات العرب فيه قيد بقدر الامكان احتراز عن التصرف للضرورة الحقيقية او الحكمية فى اعلام تلك الكلمات فقط كما ان المراد بالاعلام فى التوجيه الاول اعم من ان يكون فى كلمات العرب او لا وفيه تقييد الامكان احتراز عن التصرف للضرورة الحقيقية او الحكمية فى اعلام كل الكلمات الا عجمية والله اعلم **قوله** اى ما يكون تاؤه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان المؤنث المعنوى ما يكون اسم المؤنث حقيقيا فايراد سقر وقدم وجور فى امثلة غير صحيح لعدم مراسيتها بالمؤنث الحقيقى وكذا لا يصح قوله فان سمى به آه لانه على التقدير بالمذكر لا يكون مؤنثا حقيقيا وبيان الدفع ان المراد به ما يكون تاؤه مقدرة اعم من ان يكون اسم المؤنث حقيقيا كهند وزينب او المذكر حقيقيا كقدم اذا سمى به مذكر او لا هذا ولا ذاك كماء وجور وسقر **قوله** ولا بما لماء آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان دفع الاعتراض المذكور يحصل بارادة ما يقابله علامة التانيث عن المؤنث المعنوى فلم خصص نسبة التقدير الى التاء وقال ما يكون تاؤه مقدرة وبيان الدفع ان الالف لا يقبل التقدير لانها لازمة للكلمة بخلاف التاء فلهذا خصص نسبة التقدير الى التاء لا لان دفع الاعتراض لا يحصل الا به والله اعلم **قال الشارح** قدس سره بالتاء لا كالتانيث بالالف لعدم اشتراط العلمية فيها **قوله** قيد آه فى وجه مشابهة التانيث المعنوى باللفظى فى اشتراط العلمية **قوله** وشرط الظاهر آه فالمقدر الذى هو اضعف من الظاهر اولى بهذا الشرط **قوله** مستلزم له آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان ما ذكره الشارح لا يفيد الفرق بين التانيث المعنوى واللفظى فى اشتراط العلمية لانها اذا كانت شرط الجواز فى التانيث المعنوى يكون شرط اللزوم

فيه ايضا لان الوجوب موقوف على الجواز كما هو الظاهر والجواز يكون موقوفا على العلمية بناء على الفرض
فالوجوب ايضا موقوف على العلمية ولا معنى لاشتراط الشئ على الشئ الا توقفه به وبيان الدفع ان المراد
من الشرط المستلزم ولا شك ان العلمية ليست بمستلزمة لوجوب منع الصرف في التانيث المعنوي
بخلافه في التانيث اللفظي كما لا يخفى فيحصل الفرق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره كما اشار اليه
المراد من الاشارة الدلالة اعم من ان يكون بطريق التصريح او الخفاء والموجود ههنا هو الاول فلا
يرد ما يرد فافهم **قال** الشارح قدس سره احد امور ثلثة اشار بهذا الى ان كلمة او ههنا ليست
لمانعة الجمع حتى يتوهم الخلو ولو علم بالاستقراء عدم الجمع بين هذه الثلثة او بين الاثنين
لكانت للانفصال الحقيقي والله اعلم **قوله** اى بالفعل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد
من ان المراد بتحرك الاوسط اعم من ان يكون في الاصل او في الحال فيلزم ان لا ينصرف دار على
سبيل الوجوب لانه في الاصل دور بفتح الواو انقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبيان الدفع
ظاهر **قوله** كهند في جواز الصرف وعدمه **قال** الشارح قدس سره من حروفها الثلثة انما
قيد بالثلثة لانه لا حاجة الى تحرك الاوسط في الزائد على الثلثة لوجدان الامر الاول الذي هو شرط
التحتم في ذلك الاسم **قال** المصنف او العجمة في الثلاثي الساكن الاوسط وانما قيدنا بهذا القيد
لانه لا حاجة الى العجمة في الثلاثي المتحرك الاوسط وفي الاسم الزائد على الثلثة لوجدان الامرين الاولين
في ذينك الاسمين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** انقلت آه حاصل الاعتراض ان الدليل لا يوافق
الدعوى لانها امر خاص وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي باحد الامور الثلثة والمفهوم
من الدليل امر عام وهو اشتراط وجوب تاثير التانيث المعنوي او العلمية باحد تلك الامور الثلثة
كما ينادي عليه عبارة الشارح بنفسه ان تعارض ثقل احد السببين لكن بقي شئ وهو ان المناسب
للفاضل المحشي ان يقول هذا الثقل يوجب تحتم تاثير واحد من العلمية والتانيث فلم جعله آه لان
الخفة ليست من شانها ان تعارض ثقل السببين لا بمعنى المجموع كما يفهم من قوله وتحتم تاثير كليهما
ولا بمعنى كل واحد واحد على سبيل الاجتماع كما يعلم من قوله تاثير كل من العلمية والتانيث فافهم
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** قلنا آه حاصل الجواب ان الامر كما قلت لكن لما كان الكلام
مسوقا لبيان شرط التانيث فلذا جعل المصنف احد الامور الثلثة شرطا لتاثير التانيث المعنوي
فيوافق الدليل الدعوى مع لحاظ تلك المقدمة لكن بقي شئ وهو ان تاثير العلمية ليست مشروطة
باحد الامور الثلثة الا ترى الى العلمية الجامعة مع سبب آخر فكيف يصح ما هو المفهوم من
الدليل وكيف سلم الفاضل المحشي ذلك المفهوم في الجواب للصدد بقوله قلنا آه والله اعلم
قوله او لان المتبادر آه يعني ان المفهوم من الدليل الامر العام لكن ذلك الاعم متحقق في ضمن ذلك

الاخص يعني التانيث المعنوي في نفس الامر لان الخاص الاكثر من ذلك الاعم اعني العلمية غير
محتاج الى التقوية والاشتراط فلاجل هذا الامر جعل المص احد الامور الثلثة شرط التأثير
التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** دون العلمية بقوتها والدليل عليها كونها سببا براسها
وشرطا لتاثير سبب آخر **قوله** لانه لا يلائم آه لان المناسب للشارح على ذلك التقدير ان
يقول من سابها ان يتعارض التانيث المعنوي وفي ذكر عدم الملائمة اشارة الى ان ما قاله الشارح
صحيح ايضا لان الاضافة في احد السببين للعهد اي احد السببين الذي هو محتاج الى التقوية
والاشتراط وهو التانيث المعنوي والله اعلم **قوله** اشار بقوله آه دفع ما يتوهم من ان الشارح
لم يقل علمين لمكانين بيان الدفع انه يشير بهذا الى وجه تانيث ماه وجور ولعل غرض الشارح
من هذه الاشارة دفع ما يرد على المص من ان ايراد ماه وجور في امثلة الاسماء الغير المنصرفة
لاجل العلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره غير صحيح لانه فيهما غير موجود لانهما اسمان
لمكانين والمكان مذكر وبيان الدفع انهما البلدتين والبلدة مؤنثة والله اعلم **قوله** اعلم ان آه
لعل الغرض من هذه العبارة التعريض على المصنف بان امثال هذه الاسماء يجري فيها
الوجوه الثلثة عدم الانصراف والانصراف وجواز الامرين فكيف يصح الحكم على ماه وجور
بالامتناع على القطع واليقين الا ان يقال ان جريان الوجوه الثلثة في امثال تلك الاسماء
حين عدم معلومية استعمالها على وجه الانصراف وعدمه والمص لعله علم على استعمال
ماه وجور على طريق عدم الانصراف فلذا حكم عليهما به بالقطع والله اعلم **قوله** معلوما
قال الشارح الرضي واما اسماء القبايل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر نحو
فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل
فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تعالفهم كصرفهم
ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرفهم سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبايل بتأويل
الاب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبايل
بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوّ
واصرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزهما على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم
لها فلك فيها الوجهان هذا انتهى وعليك بتطبيق كلام الفاضل المحشي بعبارة الرضي فافهم **قوله** بالقبيلة
يعني اذا اولت تلك الاسماء بالقبيلة فتكون مؤنثة وغير منصرفة واذا اولت بالحي تكون مذكرة و
منصرفة وان اولت بكلا الامرين يجوز فيها كلا الامران اعني التذكير والتانيث والانصراف وعدمه
قال الشارح قدس سره صرفها لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد على المصنف من

واما حين معلومية استعمالهما فالحكم فيهما بما علم من استعمالهما على عدم الانصراف او الانصراف او جواز الامرين ١٢ منه

ان حمل الممتنع على زينب مع معطوفاته غير صحيح لامرين احدهما ان كلا من هذه الاسماء موجود في كلام
العرب والممتنع لا يوجد فكيف يكون ممتنعة ثانيهما ان المبتداء ههنا متعدد لان العطف بالواو وضمير
الخبر مفرد فلا تطابق وهو شرط وبيان الدفع ان المراد من الامتناع ليس امتناع نفسها بل امتناع صرفها
وهو اي انصرافها غير موجود في كلام العرب فلا يرد الامر الاول وان ممتنعا ليس مسندا الى زينب
مع معطوفاته بل مسند الى الصرف وهو مفرد فلا يرد الامر الثاني وان اختلج في قلبك ان لفظ
الصرف غير مذكور فيلزم حذف الفاعل وذا لا يجوز كما هو المتقرر فازله بان حذف الفاعل
حين قيام شئ آخر مقامه جائز وههنا قام الضمير الى الراجع الى زينب مع معطوفاته مقام فاعل
لفظ الممتنع الذي هو الصرف وان اختلج ثانيا في ذهنك ان الضمير الكائن في لفظ الممتنع غير
صحيح الارجاع الى زينب مع معطوفاته لافراده فكيف تم ما قلت فازله بان زينب مع معطوفاته
مأول بالجمع وهو مذكر مفرد فيصح ارجاع ضمير المفرد المذكر الى زينب مع معطوفاته هذا ما عندي
والله اعلم **قوله** او ممتنع كل آه جواب آخر عن الايرادين الوارد بين على المصنف الذي سبق ذكرهما
بيان الجواب عن الثاني ان الضمير راجع الى كل واحد من زينب مع معطوفاته لا الى جميعها وكل واحد
مفرد فيثبت التطابق وبيان الجواب عن الاول ظاهر **قوله** والاول اوفق آه وجه الاوفقية ان
الجواز في ذلك القول مسند الى الصرف فللوافق لذلك القول ان يسند الامتناع اليه ايضا
والغرض من هذه العبارة بيان وجه اختيار الشارح ذلك التوجيه في هذا المقام **قال** الشارح
قدس سره اي بالمؤنث آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الضمير في به راجع الى التانيث
المعنوي بقرينة ان هذه الجملة من تفصيلاته وهو غير صحيح لان تسمية المذكر بالتانيث المعنوي غير موجود
في لفظ عقرب كما هو الظاهر وبيان الدفع ظاهر لكن بقي شئ وهو ان المؤنث المعنوي غير مذكور فيما سبق
فكيف يرجع ضمير به اليه الا ان يقال انه مفهوم من التانيث المعنوي والله اعلم **قال** المصنف فشرطه
ويختلج بالبال ان الضمير في فشرطه لا يخلو اما ان يكون راجعا الى المؤنث المعنوي او الى التانيث المعنوي
لا سبيل الى الثاني لوجهين احدهما الانتشار في الضماير في غير الخطب وهو من المستكرهات كما تقرر
وثانيهما ان التانيث المعنوي قد زال من ذلك اللفظ حين تسمية المذكر به فكيف يكون الشرط شرطا
وكذا لا سبيل الى الاول لان المراد من الاشتراط الاشتراط في سببية منع الصرف والمؤنث
المعنوي بسبب ليس لمنع الصرف لان اسبابا وصفا الاسم كما تقرر وهو نفس الاسم كما هو الظاهر و
الوجه الثاني من وجهي بطلان الشق الثاني يجري ههنا ايضا فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله**
وههنا شروط آه اعلم ان اعتراض الفاضل المحشي لو قرر بان شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي حين
التسمية ما هو فيه موجود بالمذكر غير منحصر في الزيادة على الثلاثة لان ههنا شروط ثلاثة اخر احدها

يعني بحذف المراد الخبر اذا كان ... بها عن شئ ثم معطوف باو العاطفة ... في تلك الصورة ... في الواقع ١٢ منه

لو تعلقا بالمعنوي سميت ... ان المؤنث المعنوي ... الا ان يقال ان ... ما اخذ المركب ... واما اذا ... للمعنوي ... مؤنثا ... عصمت الله ... افتي بما يكون تاما ... كما قال الفاضل ... وجه الزوال ... اعلم ١٢ منه

الا ان يقال ان الحيثية راجعة الى المؤنث المعنوي من حيث انه مؤنث معنوي ١٢ منه

عدم كون ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل وثانيها عدم احتياج تانيث ذلك الاسم الى تأويل
غير لازم وثالثها عدم غلبة استعمال ذلك الاسم بحسب معناه الجنسي في المذكر فيدفع بما قيل
ان مقصود المصنف الحصر الاضافي يعني ان تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي لا ينفع تحرك الاوسط
او العجمة في سببية تانيثه لمنع الصرف بل لنا فع له من بين الشروط الثلثة المذكورة في عبارة المصنف
سابقا هو الزيادة على الثلثة ولو قرر الاعتراض بان في عبارة المص قصورا حيث ترك في موضع
بيان شرط تحتم التاثير للمعنوي حين تسمية المذكر ما هو منها وهو الامور الثلثة المذكورة سابقا
فيدفع بما قاله الفاضل المحشي في آخر الحاشية هذا ما فهم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم
قوله ذلك المؤنث كرباب اسم امرأة كان قبل التسمية مذكرا بمعنى السحاب **قوله** وكذا حايض آه
اى كالمؤنث الذى كان منقولا عن مذكر حايض ونحوه مما كان نعتا بغير التاء كالطالق فيما اذا سمي
به مذكر صرف ولعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان المراد بعدم كون ذلك
ذلك المؤنث مذكرا بحسب الاصل ان لا يكون ذلك المؤنث مستعملا في المذكر وعلى هذا يوجد الشرط
في حايض ونحوه لعدم استعماله في المذكر مع ان الامر ليس كذلك وبيان الدفع ظاهر **قوله** كرجال
اى كل جمع مكسر بغير التاء **قوله** بتأويل الجماعة اذ بسبب هذا التأويل يكون التاء فيه مقدرة **قوله**
بالجمع يكون مذكرا **قوله** ان لا يغلب آه المراد من الغلبة المنفية غلبة استعماله مذكرا قبل تسمية
المذكر به لان الغلبة بالكلية حين التسمية امر واجب كما لا يخفى **قوله** ثم ان تساوى اى قبل تسمية
المذكر به **قوله** تساوى اى بعد ذلك التسمية **قوله** وان غلب اى قبل تسمية المذكر به **قوله** آه
اى بعد تلك التسمية **قوله** فى الاول اى المؤنث الذى يكون مذكرا بحسب الاصل **قوله** بتقسيمه
اى الاسم والصفة **قوله** طارية اى عارضة على الوضع الاصلي **قوله** ما طرؤ وما عرض للاول
فى الاول و الثانى فى الثانى **قوله** ان الحكم للغالب فاذا كان الغالب فيه التذكير يكون لا اعتبار
له لا للتانيث **قوله** وما ذكرنا آه الغرض من هذه العبارة الاشارة الى الجواب عن الاعتراض
المذكور بان المتبادر من التانيث المعنوي هو التانيث المعنوي القوي وهو فى تلك الصور
ضعيف كما لا يخفى والحاصل ان التانيث المعنوي مطلقا اى سواء كان ضعيفا او قويا وان
احتاج فى سببية لمنع الصرف الى شروط سوى الزيادة على الثلثة لكن التانيث المعنوي
القوي لا يحتاج فى ذلك السببية الى امر آخر سوى تلك الزيادة والمراد من التانيث المعنوي
هذا لا ذلك **قوله** فما هو آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان الحرف الرابع
كما يقوم مقام تاء التانيث كذلك الحرف الخامس يقوم مقامها وكذلك السادس فلا
وجه للتخصيص وحاصل الدفع ان فى العبارة حذفا فلا تخصيص وهنا كان تاء التانيث

فی الآخر فلا وجه لایهام جعل الحرف الرابع فی الاسم الخماسی کن السداسی مقامها والله اعلم **قوله** لان موضعه
الغرض من هذه العبارة الفرق بین الاسم الثلاثی والزاید علیه فی عدم جعل الثالث مقام تاء التانیث وجعل
الزاید علی الثلثة مقامها **قوله** وثبته الخ الغرض منه دفع مایرد بان التاء فی ثبة للتانیث مع انها ثلثة
فکیف یصح ان موضع التاء فی کلامهم فوق الثلثة وبیان الدفع ان التاء فی ثبة رابعة فی الاصل لان
لامها او عینها محذوفة والاصل ثبیة اوثوبة **قوله** اصلها ای اصل ثبة لکن اذا لم یعرض لها التاء و
هکذا فی واصلها ثوب فلا یرد ما یتوهم فافهم **قال** الشارح قدس سره ای التعریف الغرض من
هذه العبارة دفع مایرد من ان عد المعرفة من اسباب منع الصرف لا یصح لانها اوصاف الاسم المعرفة
ذات بیان الدفع ان المراد من المعرفة التعریف اما علی طریق الحقیقة وهذا اذا کان لفظ المعرفة مشترکا
بین الاسم المشتمل علی صفة التعریف والتعریف او طریق المجاز من قبیل ذکر المحل وارادة الحال لا یقال
لم لم یقل التعریف شرطه کذا مع انه صریح فی المقصود لانه علی هذا لا یحصل موافقة التفصیل مع الاجمال
لان المذکور فی الاجمال المعرفة کما لا یخفی ووجه ذکر لفظ المعرفة فی الاجمال هو ضرورة ویمکن جعل هذا
نکتة فی اختیار المعرفة علی العلمیة ایضا واضافة الوصف الی التعریف اضافة بیانیة کذا افهم من حاشیة
مولانا عصمت الله **قوله** یجوز ان یقدر الخ اشارة الی جواب آخر للایراد الذی دفعه الشارح بقوله ای
التعریف بیان الجواب ان المراد من المعرفة هو الاسم المشتمل علی صفة التعریف لانه الشایع من المعرفة
لکن المضاف فی العبارة مقدر والتقدیر تعریف المعرفة فالسبب یکون تعریف المعرفة وهو تعریف
المعرفة من الاسباب کما لا یخفی وقول الفاضل المحشی او ان یعتبر الحیثیة الخ اشارة الی الجواب الاخر من ذلک
الایراد بیان الجواب ان المراد من المعرفة ما هو الشایع منه وهو الاسم المشتمل علی صفة التعریف لکن الحیثیة
مقدرة والتقدیر المعرفة من حیث انها معرفة فیکون المآل الی التعریف فیندفع الایراد لا یقال لم لم
یتعرض الشارح الی هذین الجوابین لانه علی تقدیرهما لا یحصل الموافقة مع سائر الاسباب لان التقدیر
لیس فیها بموجود کذا افهم والله اعلم **قال** الشارح ای شرط تأثیرها الخ دفع ما یتوهم من ان المعرفة توجد
بدون العلمیة کما هو الظاهر والمشروط لا یوجد بدون الشرط کما هو المتقرر فکیف یکون العلمیة شرطا
للمعرفة بیان الدفع ان العلمیة شرط تأثیر المعرفة فی منع الصرف وهذا التأثیر لا یوجد بدون العلمیة و
لیست العلمیة شرطا لذات المعرفة وبالجملة ان فی عبارة المصنف تقدیرا **قوله** قیل لم یقل الخ لعل
غرض القایل بیان وجه زیادة لفظ ان تکون لان المصنف بلیغ وفعل البلیغ لا یخلو من نکتة ووجهه
ان تلک الزیادة موهم تکرار لفظ الکون کما ستعلم وجه انشاء الله تعالی وحاصل ذلک الوجهان
المراد من المعرفة ههنا التعریف لما تقرر من الشارح ووجه هذا انه لو قال شرطها علمیة لکان المعنی التعریف
شرطه کون الشیء علما والشیء وان کان اعم من التعریف لغیر الذی یصلح لکونه علما لکن المراد منه ههنا

هو التعريف والا لزم كون التعريف مؤثرا فى منع الصرف ابدا لان شرطه على هذا يكون موجودا ابدا على ما لا يخفى آه اذا كان المراد من الشئ ههنا التعريف فيصير المعنى التعريف شرطه كون التعريف علما ولا شك فى عدم صحة هذا لان التعريف ليس بعلم بل يوجد فى العلم **قوله** ان قلت الخ حاصل الاعتراض ان رجوع المعنى الى ان التعريف شرطه كون التعريف علما يلزم اذا كان المراد من قول المصنف المعرفة شرطها آه ان شرط التعريف كون التعريف نفسه علما واما لو كان المراد منه ان شرط التعريف كون ما فيه التعريف علما كما فى ذكره والمراد من ذلك القول هذا بشهادة ان المصنف اراد من قوله التانيث بالتاء الخ ان شرط التانيث كون ما فيه التانيث علما لا كون التانيث نفسه علما والله اعلم **قوله** قلنا هناك الخ حاصل الجواب ان ارادة علمية ما فيه التعريف ههنا اذا وجد ههنا ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو ما فيه التعريف وذا ليس بموجود ههنا بخلاف قول المصنف التانيث بالتاء الخ لان ما يكون بدلا عن المضاف اليه هو ما فيه التانيث موجود وذلك هو اللام فالمماثلة بين قول المصنف التانيث شرطه الخ وقوله التعريف شرطه الخ ممنوعة وتم بما يرد انه يعلم من هذا ان المضاف اليه محذوف فى قول المصنف التانيث بالتاء الخ وعوض عنه اللام وهذا كما ترى لان حذف المضاف اليه مشروط بالبناء على الضم واضافة اخرى مثل الاضافة الاولى او التنوين وفقدان هذه الامور فى ذلك القول مما لا يخفى وآجيب بان المراد ان فى ذلك القول وجد ما يؤدى مؤدى المضاف اليه اى علمية المؤنث لانه وجد فيه لام العهد ويشار بها الى الحصة المعهودة وهو علمية الاسم اذ هو المعلوم فيما بينهم وبقرينة المقام خصال الاسم بالمؤنث فتؤدى مؤدى المضاف اليه كما لا يخفى وليس المراد ان فى ذلك القول حذف المضاف اليه ولعلك ذهب من هذا انه فلا اختلافهم ان اللام كما يكون عوضا عن المضاف اليه كذلك التنوين يكون عوضا عن المضاف اليه كما يظهر على من يتتبع كلماتهم فالتنوين يوجد فى المعرفة شرطها علمية وان لم يوجد اللام فيه وبالجملة يجوز ان يقول المص المعرفة شرطها علمية ويريد ان المعرفة شرطها علمية ما فيه التعريف بجعل التنوين فى علمية عوضا عن المضاف اليه فى ذلك لان التنوين لا يؤدى مؤدى المضاف اليه لانه لا يجئ للاشارة الى الحصة المعهودة والله اعلم **قوله** قلنا اللزوم الخ بيان الجواب انه لو اتى باللام ههنا اى لو قال المعرفة شرطها العلمية للزم التكرار فيفوت التفنن الملحوظ للبلغاء فى كلامهم ولعل المراد من التكرار التكرار فى لفظ العلمية لانه لا يلزم تكرار جميع اجزاء الجملتين كما لا يخفى والله اعلم **قوله** لفظا انما قال لفظا لانه لا تكرار معنى لان احدهما فى التانيث والآخر فى التعريف **قوله** ان قلت آه حاصل الاعتراض ان فرار المصنف من قول شرطها علمية الى قول شرطها ان تكون علمية لاجل لزوم التكرار اللفظى على ذلك دون هذا لا يدفع التكرار اللفظى الموجب لفوات التفنن المطلوب للبلغاء لانه وان لم يلزم بين اشتراط المعرفة واشتراط التانيث بالتاء لكن يلزم بين اشتراط المعرفة واشتراط العجمة لان المصنف قال فى هذا الاشتراط شرطها ان تكون علمية **قوله** لا لزيادة الخ

ويجاب ايضا بان يقدر التنوين عن المضاف اليه يتعين بلفظ كل وبعض واذا كما صرح بهذا عبد الحكيم ذيل قول الفاضل المحشي او قول الفاضل ناقلا وعن الرضي ١٢ منه

حاصل الجواب ان التفنن المرعى للبلغاء بعدم التكرار انما هو التفنن فى الجملة التامة دون المفردات و
ما فى حكمها اذ لا يمكن التحرز عن تكرار المفردات وما فى حكمها والجملة التامة فى اشتراط الجهة ليست
تكرارا للجملة التامة فى اشتراط التعريف لان الجملة التامة فى اشتراط الجهة شرطها ان تكون علمية فى الجهة
والجملة التامة فى اشتراط التعريف شرطها ان تكون علمية والله اعلم **قوله** اى يكون هذا آه لعل الغرض
من هذه العبارة الاشارة الى دفع ما يرد ههنا بالوجهين بيانه ان الايراد ان الياء فى لفظ العلمية اما ان تكون
للمصدرية او للنسبة فان كان الاول فيلزم تكرار الكون لان مآل العلمية على هذا بقرينة المقام يكون الى
كون المعرفة علما ومآل ان تكون باعتبار ان ايضا الى كون المعرفة لان ضمير تكون راجع الى المعرفة فمآل
العبارة شرطها كونها كونها علما وهل هذا الا تكرار الكون ولا يخفى سخافته ومع هذا يستفاد من العبارة
كون التعريف علما لان المراد من المعرفة التعريف كما مر وجهه هذا ولا يخفى عدم صحة ذلك وان كان الثانى
فيكون مآل العبارة الى شرطها كونها منسوبة الى العلم ونسبة شئ الى شئ يكون باعتبار من الاعتبارات كما لا
يخفى فنسبة المعرفة الى العلم باى اعتبار بيان الوجه الاول من الدفع ان الياء فى لفظ العلمية مصدرية
لكن لا يلزم تكرار الكون لان قول المصنف علمية مؤول بهذا النوع والمراد من هذا النوع التعريف العلمى ولا خفاء
فى كون التعريف العلمى نوعا بالقياس الى مطلق التعريف فيكون مآل العبارة الى ان شرط التعريف كونه هذا
النوع ولا يخفى صحة هذا واندفع المحذوران الآخران ايضا كما لا يخفى ولما كان النوع مقتضيا للجنس زاد الشارح
لفظ من جنس التعريف وبيان الوجه الثانى من الدفع ان الياء فى لفظ العلمية للنسبة فالمعنى شرط التعريف
ان يكون التعريف منسوبا الى العلم باعتبار كونه متحققا وحاصلا فى ضمنه فالنسبة باعتبار التحقق فى الحصول
والله اعلم **قوله** الاظهر ان آه تعريض على الشارح بان الفرق بين التوجيهين انه على الوجه الاول يستفاد من
العبارة حصول التعريف فى ضمن التعريف العلمى وهذا الحصول حصول الكلى فى الجزئى لان التعريف العلمى جزئى
للتعريف كما هو الظاهر وعلى الوجه الثانى يستفاد من الكلام حصول التعريف فى العلم وهذا الحصول حصول
الصفة فى موصوفها لان العلم موصوف التعريف ليس بجزئى له كما لا يخفى فالاظهر اسقاط لفظ الضمن من البين
لانه مشعر فى حصول الكلى فى جزئيه وزيادة لفظ حصول الصفة فى موصوفها فلو لم يسقط لفظ البين لفهم منه
كون العلم جزئيا للتعريف وهو باطل ولو لم يزد حصول الصفة فى موصوفها لكان موهما لكون حصول التعريف
فى العلم حصول الكلى فى جزئيه فلا يكون نفعا فى المقصود وبالجملة ان انسب الفرق بين التوجيهين فى ان يقال حاصلهما
فى حصول الصفة فى موصوفها فان قلت العلم عبارة عن ذات موصوفة بالعلمية فمفهوم العلمية فيه حصول الجزء
فى الكل لا حصول الصفة فى الموصوف قلت العلمية جزء من مفهوم العلم والكلام فيما صدق عليه العلم ولا شك فى كونها
صفة كما مر **قوله** لا يخفى ان آه الغرض من هذه العبارة بيان الفرق بين اشتراط المعرفة بالعلمية واشتراط
سائر الاشياء بها مثلا يتوهم كونهما على نسق واحد فبيانه ان العلمية نوع التعريف والتعريف جنس له ومن الشراح

ان الجنس لا تحقق له الا تحقق النوع ولا تحقق للتعريف الا تحقق العلمية تجرد فى الاسباب الاخر كالتانيث فى الغير
فان العلمية ليست نوعا لها لما بينهما من التباين كما لا يخفى فلا يكون تحققها تحقق العلمية لا يقال ان هذه الحاشية
منوطة على القول المتعلق بكون ياء العلمية ياء النساء والفرق المذكور انما يناسب كون تلك الياء ياء مصدرية
فما الوجه فى ذكر هذا الفرق فى هذه الحاشية لانا نقول ان اشتراط تأثير التعريف بكونه منسوبا الى العلم
فهو يستلزم اشتراطه بالتعريف العلمي الذي هو مفاد كون ياء العلمية ياء مصدرية فباعتبار هذا
الاستلزام ذكر هذا الفرق فى هذه الحاشية كذا فهم والله اعلم **قوله** وفى حكم المنصرف دفع ما يرد من
ان التعريف باللام او الاضافة سبب للانجرار بالكسرة لا لجعل غير المنصرف منصرفا فان غير المنصرف ما فيه علتان
من تسع او واحدة تقوم مقامهما كما صرح به المصنف وبالانجرار بالكسرة لا يلزم خلو الاسم عنهما فكيف
يصح ما قاله الشارح يجعل غير المنصرف منصرفا فبيان الدفع ان فى الكلام حذف المعطوف مع العاطف والحكم المذكور
فى المعطوف عليه مبنى على تعريف القدماء لغير المنصرف وهو ما لم يدخله الكسرة والتنوين والحكم المذكور فى
المعطوف مبنى على تعريف المصنف لغير المنصرف والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فلم يبق الا التعريف
فيه انه بقى تعريف النداء فالمناسب التعرض له بانه لا يصلح لسببية منع الصرف لان بعض انواعه من المبنيات
وبعضها مضاف او مشبه به فلا يصلحان لسببية منع الصرف لما مر واما بعض الباقى وهو المنادى المستغاث باللام
فلم يعتبر للاطراد كذا فى حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم **قوله** هذا مبنى الخ اى الحصر الباقى فى التعريف
العلمي ولعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان السبب الآخر لعدم انصراف اجمع واخواته التعريف بالاضافة المقدرة
او اللام المقدرة لان اصل قولهم جاء فى القوم كلهم اجمع اجمعهم او الاجمع هذا ليس بمسلم فيما سبق لان
المراد من التعريف باللام او الاضافة فى قول الشارح التعريف باللام الخ التعريف باللام الظاهرة او الاضافة
الظاهرة لانه لو كان المراد اعم لم يصح قول الشارح يجعل غير المنصرف منصرفا لان هذا الاعم باعتبار فرديه هو التعريف
باللام المقدرة او الاضافة المقدرة سبب لعدم الانصراف فلا يصح قول الشارح فلا يتصور كونه الخ ايضا ولما يكن
ذلك مسلوبا فيما سبق يكون باقيا فكيف يصح قول الشارح فلم يبق الا الخ بيان الدفع ان كون السبب الآخر لعدم
انصراف اجمع واخواته التعريف بالاضافة المقدرة او اللام المقدرة ليس بمتفق لان المصنف ذهب الى ان السبب
الآخر فيه الصفة الاصلية والبعض ذهب الى ان السبب الآخر العلمية وقول الشارح فلم يبق الا الخ مبنى على احد من
هذين المذهبين ولعلك دريت من تقريرنا لا يراد اندفاع ما يقال ان الاولى كتابة هذه الحاشية وتعليقها
بقول الشارح فلا يتصور كونه الخ فافهم نعم لو علق هذه الحاشية بقول المصنف شرطها ان تكون علمية لكان
اولى فافهم والله اعلم **قوله** والعلمية اى العلمية الجنسية وذلك لان اجمع يجيء لتاكيد المعرفة وتاكيد لا يكون
الا معرفة الا نادرا والنادر من الاعتبار له فيكون معرفة ولا يمكن اعتبار غير العلمية فيه فيكون علما والعلمية
الشخصية منتفية فيكون علمية جنسية كذا فهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وانما جعل الخ دفع

مايرد من ان البعض جعل العلمية سببا لمنع الصرف والمصنف جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا فاى
نكتة فى المخالفة بيان الدفع ان السبب لا بد له من الفرعية والفرعية فى التعريف اظهر من الفرعية فى العلمية
كما سيجئ وجهه فلهذه النكتة خالف عن ذلك البعض **قوله** قيل فعلى هذا الخ لعل غرض القايل
دفع مايرد على المصنف من ان فى كلامه تدافعا لانه يعلم من قوله المعرفة شرطها الخ ان للتعريف
تاثيرا فى منع الصرف وليس للعلمية تاثير لانه جعل شرطا ولا تاثير للشروط ويعلم من قوله او مافيه علمية
مؤثرة الخ ان للعلمية تاثيرا فى منع الصرف وهل هذا الا التدافع بيان الدفع ان المصنف جرى فى قوله
ومافيه علمية آه على اصطلاح الغير وفى قوله المعرفة شرطها آه جرى على اصطلاح نفسه التدافع
يلزم على تقدير كون الجريان فى القولين من شخص احد او جرى فى قوله مافيه علمية الخ على التجوز
بارادة العام وهو التعريف من الخاص وهو العلمية وفى قوله المعرفة شرطها الخ جرى على الحقيقة
ولزوم التدافع على تقدير كون الجريان فى القولين على سبيل الحقيقة وغرض الفاضل المحشى من
نقل كلام ذلك القايل الرد عليه وسيجئ بيانه انشاء الله تعالى والله اعلم **قوله** فيه ان كون الخ
اشارة الى الرد على من قال فعلى هذا الخ بيان الرد ان الياء فى لفظ العلمية سواء كانت مصدرية
ويكون مفاد العبارة كون تاثير التعريف مشروطا بتحققه فى ضمن العلمية او نسبتية ويكون مفادا
العبارة كون تاثير التعريف مشروطا بثبوته فى العلم يكون مفاد العبارة تحقق التعريف فى العلمية و
العلمية نوع التعريف والتعريف جنس له ولا تحقق للجنس الا بتحقق النوع فيرجع كون التعريف
مؤثرا الى كون العلمية مؤثرا وانما الاختلاف فى التعبير فلا يوجد فى قول المصنف ومافيه علمية
مؤثرة جرى باصطلاح الغير تجوز والله اعلم **قوله** لان الفرعية الخ اشارة الى وجه ظهور فرعية
التعريف للتنكير بيانه ان الفرعية فى هذا السبب فرعية لما هو مقابل التنكير لانه الاصل ومقابل
التنكير هو التعريف لا العلمية فالفرعية للتعريف لا للعلمية لكن لما كان العلمية نوعا من التعريف يكون
العلمية ايضا مقابلا للتنكير لكن بالواسطة والتعريف بالذات فالفرعية فيه يكون اظهر والله
اعلم **قال** الشارح قدس سره هى كون اللفظ آه دفع مايرد من ان العجمة لكونها عبارة عن الاسم
العجمى لا يصح عدها من اسباب منع الصرف لان اسباب منع الصرف تكون من اوصاف الاسم لا ذاته بيان الدفع
ان المراد منها كون اللفظ مما الخ ولا شك فى كون هذا الكون من الاوصاف فيصح عدها من الاسباب
وطريق معرفة ان هذا اللفظ مما وضعه غير العرب على ما نقل مولانا عصام الدين عن صاحب الفوائد
هو النقل اجماع الائمة **قوله** لا غير اى لا غيره غير العرب هو العرب يعنى لا يكون ذلك اللفظ مما وضعه
العرب والغرض من هذه العبارة دفع مايرد من ان اللفظ المشترك بين العجم والعرب يوجد فيه كون
هذا اللفظ مما وضعه غير العرب هو العجم فيلزم منع صرفه على تقدير وجود شرائط العجمة فيه لكم

ليس كذلك بيان الدفع ان ذلك اللفظ وان وجد فيه كون هذا اللفظ آه لكن وجد فيه ايضا كون مما وضع غير غير العرب هو العرب لانه مما وضعه العرب ايضا والمراد ههنا انه لا يكون مما وضعه غير غير العرب هو العرب فلا يلزم المحذور وهذا القيد مستفاد من المقام السكوتي وهو معتبر عند الكل على ما قاله الفاضل المدقق قال مولانا عبد الحكيم الاظهر اعتبار الحيثية بان يقال كون اللفظ مما وضعه غير العرب من حيث انه كذلك انتهى ولعل وجه الاظهرية شيوع اخذ الحيثية فى امثال هذا المقام والله اعلم قال الشارح قدس سره لتاثيرها فى الخ زاد هذا القيد لان العلمية ليست بموجودة فى كثير من الالفاظ العجمة كما هو الظاهر فلو كانت العلمية شرطا لنفس العجمة للزم عدم وجدان العجمة فى ذلك الكثير واللازم باطل فالملزوم مثله وترك لفظ شرطان لئلا يتوهم كون او الفاصلة فى قول المصنف او الزيادة على الثلثة بمعنى الواو الواصلة فيكون لتاثير العجمة فى منع الصرف شرط ثالثة وهذا خلاف الواقع كما لا يخفى وبين الاول والثانى لئلا يتوهم عطف ذلك القول للمصنف على قوله ان يكون علمية فى العجمة فيكون الشرط الاول آه من هذا الكون المذكور تلك الزيادة المذكورة والشرط الثانى تحرك الاوسط وهذا خلاف الواقع لان العجمة لا تؤثر فى منع الصرف بدون العلمية والله اعلم قال الشارح قدس سره اى منسوب الى العلم لم يجعل الياء فى لفظ العلمية ههنا للمصدرية لانه على هذا يلزم ان يقول اى يكون هذا النوع من جنس العجمة كما يدل على هذا قوله فى شرح قول المصنف شرطها ان آه فى بحث المعرفة وذلك اللازم ههنا مما لا يصح لعدم تحقق النوعية والجنسية ههنا كما لا يخفى قال الشارح قدس سره بان تكون الخ الاظهر ان يقول بان تكون حاصلة فيه حصول الصفة فى موصوفها لان ذكر لفظ الضمن شايع فى الجزئى والنوع كما مر والعلم ليس بنوع للعجمة والله اعلم قال الشارح قدس سره حقيقة كابراهيم الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان اللازم ان لا يؤثر العجمة فى قالون ولا يجعله غير منصرف لعدم وجود شرطها والعلمية فى اللغة العجمة فيه لانه فيها اسم حسن بمعنى الجيد واللازم باطل بيان الدفع ان العلمية فى تلك اللغة اعم من ان يكون حقيقة او حكما والاول ان لم يوجد فيه لكن الثانى موجود فيه كما بينه الشارح والله اعلم قال الشارح قدس سره سمى به احد بصيغة المبنى للمفعول والاحد منهما الى الرواة والرواة جمع الراوى كالقضاة جمع القاضى قوله سمى نافع آه لما لم يعلم الشارح ان قالون علم اى راو من اى قارى وهذا النوع جهالة فاراد الفاضل المحشى رفع تلك الجهالة فلفظ سمى بصيغة المبنى للفاعل والفاعل نافع وهو من القراء ومفعوله الاول راوية وعيسى بدل من الراوى او عطف بيان له قال الشارح قدس سره وانما جعلت شرطا آه اى انما جعلت العلمية شرطا لتاثير العجمة فى منع الصرف وبيانه انه لو لم يكن العلمية شرطا لتاثرت العجمة فى منع الصرف فى اللفظ العجمى المنقول الخ

العربية مطلقا اى سواء نقل اليها مع العلمية او بدونها واللازم باطل لان العرب يتصرف فى اللفظ
العجمى المنقول الى لغتهم بغير العلمية فيضعف فيه معنى العجمة فلا يصلح لان يكون رافعا لما هو الاصل
وهو الصرف لان الضعيف لا يقدر برفع القوى بخلاف ما اذا نقل اليها مع العلمية لانهم لا يتصرفون
فيه حينئذ لان الاعلام تكون محفوظة بقدر الامكان **قوله** تحقيق الاشتراط الخ هذه العبارة تشعر
على ان ما ذكره الشارح ليس تحقيق الاشتراط ولعل وجه ذلك انه يتوهم من كلام الشارح ان اللفظ العجمى
اذا نقل الى لغة العرب مع العلمية فلا يتصرف العرب فيه اصلا والامر ليس كذلك لانه يقبل الاعراب وياء
النسبة وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها وايضا يتوهم منه ان بطلق التصرف
فى ذلك اللفظ يضعف معنى العجمة فلا يكون صالحا للسببية لمنع الصرف والامر ليس كذلك لان التصرف
باجراء الاعراب وبالحاق ياء النسبة وبالتخفيف بالحذف والقلب لا يضعف معنى العجمة كما هو المتقرر لكن
الامر سهل لانه يحتمل ان يكون مراد الشارح من التصرف هو التصرف الخاص الذى يعلم من كلام
الشيخ الرضى لا التصرف العام والله اعلم **قوله** وان العجمة الخ اى وصف العجمة فى الاعجمى المستعمل
فى كلام العرب لان اللام فى الاعجمى للعهد بيان وجه اشتراط العلمية فى تاثير العجمة فى منع الصرف على ما يفهم
من كلام الرضى انه لو لم يكن العلمية شرطا لتاثرت العجمة فى منع صرف الالفاظ العجمية المنقولة الى لغة العرب
مطلقا اى مع العلمية او بدونها واللازم باطل لان اللفظ العجمى المنقول الى لغة العرب بدون العلمية
يتصرف فيه تصرف كلامهم كجعله قابلا للام والاضافة اذ لا مانع منها فيه ولما كان التنوين مما
يعاقبهما فيجعلونه قابلا للتنوين ايضا ولما كان الكسر تابعا للتنوين فيجعلونه قابلا للكسر ايضا ولا يخفى
منافاة ذلك مع منع الصرف بخلاف اللفظ العجمى المنقول الى لغة العرب مع العلمية لانه باعتبار منافاة
العلمية للام والاضافة كما سيجئ وجهه هذا لا يكون قابلا لهما فلا يكون قابلا للتنوين ايضا لانه
مما يعاقبهما فلا يكون قابلا للكسر ايضا لانه تابعه فحصل هذا لا مقتضى مع الصرف والله اعلم **قوله** تقتضى
ان لا يتصرف لان الاعجمى ليس من كلامهم اى العرب فيما ليس من كلامهم كان اللائق عدم تصرفهم فيه
لان تصرفهم يكون فيما هو من كلامهم **قوله** فيما يرد ههنا ان هذا الضمير وكذا نظائره من ضمير وقوعها
وضمير فيها الثانى وضمير وقعت راجعة الى الاعجمى كما هو الظاهر والاعجمى مذكر فلا يوجد التطابق بين
الراجع والمرجع فى التذكير والتانيث ويعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم جواب ذلك الايراد بان
الاعجمى مؤول بالكلمة وباعتبار هذا التاويل صح ارجاع ضمير المؤنث اليه ويعلم من حاشية مولانا
عصمة الله بان الاعجمى موصوف اللفظ والمضاف الى هذا الموصوف محذوف والتقدير ان العجمة فى افراد اللفظ
العجمى تقتضى الخ فالضماير المؤنث راجعة الى ذلك المضاف المحذوف وعلى هذا يرجع اليه تلك الضماير كما لا
يخفى والله اعلم **قوله** ان يتصرف فيها الخ لانها لما وقع فى كلامهم ككلمة من كلامهم فيعملون به ما

يفعلون بما هو من كلامهم اعلم ان فى قول الشيخ الرضى ان العجمة الى قوله تصرف كلامهم الخ الى
الايراد بان نقل اللفظ العجمى الى لغة العرب لا يصح لانه على هذا يوجد فيه وضعان احدهما العجمة فى
الآخر وقوعه فى كلام العرب الاول مقتض لئلا يتصرف فيه لان العقل يحكم على ان اللائق بالنقل
ان يتصرفوا فيما هو من كلامهم لا فيما لا يكون من كلامهم والثانى مقتض لان يتصرف فيه لان
ذلك اللفظ لما وقع فيه فصار كانه منه فان رجح الاول فمع قطع النظر عن لزوم الترجيح بلا مرجح
يلزم ان لا يتصرف فيه والامر ليس كذلك لان تصرف اجراء الاعراب والحاق ياء النسبة وامثالها
يوجد من العرب فى كل الالفاظ العجمية المنقولة الى لغة العرب كما هو المتقرر وان رجح الثانى فمع قطع
النظر عن ذلك اللزوم يلزم ان يتصرف فيه كاللام وليس كذلك لان تصرف الاضافة وادخال اللام والتنوين
والكسر مما لا يوجد فى اللفظ العجمى المنقول مع العلمية الى لغة العرب كما هو المتقرر ايضا وان رجح كلاهما
يلزم اجتماع المتنافيين التصرف وعدم التصرف وفى قوله فاذا وقعت الخ اشارة الى جواب ذلك الايراد
وسيأتى ان شاء الله بيانه والله اعلم **قوله** فاذا وقعت ولا اى نقلت مع العلمية الى لغة العرب هذه العبارة
الخ اشارة الى جواب الايراد الذى مر تقريره آنفا بيانه انا نختار الشق الثالث لكن العجمة تراعى فى حق ادخال
التنوين فى اللفظ العجمى الذى نقل مع العلمية الى لغة العرب فيمتنع ادخال التنوين عليه فيتبع له الكسر كما هو
عادتهما والوقوع فى كلامهم يراعى فى نحو باقى التصرفات فى اللفظ العجمى المنقول الى لغة العرب مع العلمية او بدونها
فتكون جارية فى المنقول الى لغتهم فلا يلزم اجتماع المتنافيين لا يقال اذا كان الوقوع فى كلامهم مرعيا
فى باقى التصرفات يلزم ان يكون ذلك اللفظ قابلا للام والاضافة والامر ليس كذلك لان هذا محل لمنافات بين
العلمية واللام والاضافة وان اختلج بانه ما السر فى كون العجمة مرعية فى تصرف ادخال التنوين فى اللفظ العجمى المنقول
الى تلك اللغة مع العلمية وكون الوقوع فى كلام العرب مرعيا فى باقى التصرفات فى اللفظ العجمى المنقول الى تلك
اللغة مع العلمية او بدونها فازل له بان النكات المذكورة فى هذا الفن نكات بعد الوقوع وليست علة والله
اعلم **قوله** وهو منافية الخ لان حصول التعريف بالعلمية حصوله بجوهر الكلمة وحصوله باللام والاضافة ليس حصولها
بجوهرها كما لا يخفى والواو للحال **قوله** فامتنعتا معها اى اللام والاضافة مع العلمية يرد ههنا ان اللام قد
تجامع العلمية كالفضل والحسن والكافية والشافية والجواب ان هذا باعتبار الوصفية الكائنة فى ذلك
معهما لا باعتبار الاصل والفاء للتفريع على المنافات بين العلمية واللام والاضافة **قوله** جاز ان يمتنع
العجمى الخ اى فاذا وقعت الخ كذا افاد مولانا عبد الحكيم **قوله** ما يعاقبها ولعل وجه معاقبة التنوين اللام
والاضافة ان الكلمة اذا لم تكن تامة تامة باللام والاضافة تكون تامة بالتنوين فكانه يعاقبهما والله اعلم **قوله**
رعاية لحق الخ مفعول له لا لامتنعتا معها ولا لكليهما على سبيل التنازع لان علة امتناع اللام والاضافة مع العلمية هو
المنافات بينهما لا رعاية حق العجمة وضمير امكنته راجع الى الرعاية كذا فهم والله **قوله** فيتبع الكسر الخ فجاز الامتناع

قوله على ما هو عادته اي جرى عادة الكسر على ان كل موضع يجوز فيه التنوين يجوز فيه الكسر وكل موضع لا يجوز فيه التنوين
لا يجوز فيه الكسر والله اعلم قوله نحو جيجال الخ كلا المثالين مثالان للقلب فلو تعرض لمثال الحرف لكان اولى قوله
ذهب سيبويه واكثر النحاة الخ الى التعريض على المصنف بان ما يستفاد من كلامه من ان الشرط الثاني لتاثير العجمة
في منع الصرف احد الامرين تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة مخالف لما عليه سيبويه واكثر النحاة لانهم ذهبوا الى ان الشرط
الثاني للعجمة هو الزيادة على الثلثة ولعل وجهه للمصنف ان كون وضع كلام العجم على الطول في جميع الالفاظ غير
مسلم لان الثلاثيات ايضا كثيرة في كلامهم كما لا يخفى وبعض تلك الثلاثيات ساكن الوسط وبعضها متحرك
والثلاثي الساكن الوسط خفيف كما هو الظاهر فخفته يعارض احد السببين فلذا اشترط تحرك الاوسط على تقدير عدم الزيادة
على الثلثة والزيادة كون وضع كلام العجم على الطول غالبا لا يفيد المقدم بعد الاعتبار لتحرك الاوسط في تاثير العجمة في
منع الصرف كما لا يخفى والله اعلم قوله ان الشرط الثاني للعجمة في منع الصرف قوله لا اعتبار الخ في تاثير العجمة قوله نوح
الثلاثي خفيف سواء كان متحرك الاوسط او ساكنه ويمكن ان يقال من جانب المصنف ان متحرك الاوسط وان كان
خفيفا بالنظر الى الزائد على الثلثة لكنه ثقيل بالنظر الى ساكن الوسط كما هو الظاهر فيجوز ان يوجد له اعتبار في تاثير العجمة في منع
الصرف والله اعلم قوله ذهب الزمخشري لما كان قول الشارح وهذا اختيار المصنف مشعرا على ان هنا مذهبا في هذا غير
ما ذهب اليه المصنف فاراد الفاضل المحشي بانه قال ذهب الزمخشري الخ قوله كهند يعني كما ان هندا يجوز منعه وعدم منعه
كذلك نوح يجوز صرفه وعدم صرفه اما وجه جواز الصرف وعدمه في هند فهو انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي كما مر
قوله كانه قاس الخ لما كان قياس شيء على شيء مقتضيا للامر المشترك بينهما فيقال ان هذا الامر هو عدم وجود العلة المقتضية
ولما كان قياس شيء على شيء مقتضيا لتعدية حكم المقيس عليه للمقيس فيقال كما ان التانيث المعنوي يؤثر في جواز عدم صرف الثلاثي
الساكن الوسط كذلك العجمة تؤثر في جواز عدم صرف ذلك الثلاثي فيكون نوح كهند في جواز الصرف وعدمه ولا يخفى ان قياس العجمة
على التانيث المعنوي قياس مع الفارق لان التانيث المعنوي امر محقق وله نوع قوة لظهور علامته في بعض الصور فلا يلزم ان تعتبر
سكون الوسط فلا يعتبر كما في هند بخلاف العجمة لانها سبب ضعيف اذ ليست امرا حقيقيا تلبسا في الاسم بل هي امر اضافي
في قلب فيجب اعتبار عدم سكون الوسط هذا هو الذي يفهم من كلام الشارح قدس سره قوله وغيره يحتمل الخ هذا وجه اخر لكلام
الزمخشري كما ان قوله كانه قاس الخ اشارة الى وجه اخر لمذهبه بيانه ان العجمة في ذاته وجود موجبة لوجوب منع الصرف فيما مع
سكون الوسط واذا كان كذلك فلو لم تكن مؤثرة في وجوب منع صرف نحو نوح فلا اقل من ان تكون مؤثرة في جواز منع صرف
نحو نوح لا محالة قوله لا يخفى ان فامه الخ اي ان فاء كل واحد من القياس والغير وبرهان كلام من حيث الامرين تاثير العجمة مع
التانيث في ضرورة تحتم منع ما وجوده منه فعابا ما ذكره الشارح كما لا يخفى فارجاع الضمير الى احد بتحتيم بلا مرجح والى كلا الامرين يستلزم
عدم المطابقة اما تقرير اندفاع القياس فقد مر واما تقرير اندفاع الغير فهو ظاهر والله اعلم قوله ما ذهب الخ اي الزمخشري
قوله انه لم يسمع الخ دليل لكون ما ذهب اليه الزمخشري باطلا بيانه انه لو كان ما ذهب اليه الزمخشري شيئا لزم وجود عكس الصرف
نحو لوط والتالي باطل فالمقدم مثله اما بطلان التالي فلانه لم يسمع لا في كلام فصيح ولا في غيره فصيح كون نحو لوط غير منصرف

واما البلاد فهو قلادن لو ماكنوح في سكون الوسط فلو كان عدم انصراف نوح للزم جواز عدم انصراف لوط ايضا فيكون
مسموعا وان البحث عن مطلق الجواز وعدمه ليس من وظائف هذا العلم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لانه مع ارادة معنى
يرد ان الضمير راجع الى البقعة ولفظ البقعة مؤنث كما هو الظاهر ومما يدل على هذا تانيث ضمير اعتبارها الراجع للبقعة فيلزم
عدم مطابقة الراجع للمرجع والجواب ان ضمير المذكر راجع الى البقعة باعتبار تأويلها بالسبب او يقال ان الضمير ذكر باعتبار
الخبر وهو امر معنوي كذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله **قوله** اي ليس له علامة الخ لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من
ان معنى الامر المعنوي ما لم يكن لفظا والتانيث المعنوي امر معنوي بهذا المعنى ايضا فكيف الافتراق بينه وبين البقعة بكونها امرا
معنويا وحاصل الدفع ان المراد من الامر المعنوي ما تكون له علامة تظهر في اللفظ في بعض الاحوال ويدل على هذا قول المصنف في الشافية
حيث قال في بحث التصغير ويرد في المؤنث الثلاثي بغير تاء تاؤه كعُيَيْنَة واُذَيْنَة انتهى اي في تصغير عين واذن كذا فهم
من حاشية مولانا المدقق مع زيادة والله اعلم **قال** الشارح قدس سره انما هو لتقوية الخ يرد ههنا ان احد السببين
في ما نحن فيه هو العلمية والعلمية لكونها سببا قويا الا ترى انها تؤثر بالشرطية وبالسببية كما لا يخفى مستغنية عن التقوية
فكيف يصح قول الشارح قدس سره لتقوية السببين وايضا قال بعيد هذا ولا يلزم من اعتبارها لتقوية السبب الآخر و
يعلم من هذا ان اعتبار البقعة فيما نحن فيه لتقوية احد السببين وهو التانيث المعنوي لان المراد من السبب الآخر ليس الا هذا
ويعلم من قوله انما هو لتقوية السببين ان اعتبار البقعة فيما نحن فيه لتقوية كلا السببين وهل هذا الا التدافع والجواب
ان العبارة على حذف المضاف وهو احد التقديرين لتقوية احد السببين فاندفع الايرادان والله اعلم **قوله** قيل يجوز
ان يقال الخ اشارة الى الاعتراض وبيانه ان عدم انصراف شتر لا يدل على ان البقعة تؤثر في منع الصرف مع تحرك الاوسط لاحتمال
ان يكون عدم انصراف شتر لاجل التانيث والعلمية لا البقعة والعلمية ولما لم يوجد التانيث في شتر في الظاهر اشار المعترض
الى ثباته بقوله لتأويلها بالبقعة يعني ان شتر مؤنث باعتبار ان مسماها وهو الحصن بديار بكر مؤول بالبقعة او بالمكان
واسماء الاماكن اذا اولت بالبلدة او البقعة كانت مؤنثة كما مر من الفاضل المحشي والله اعلم **قوله** فانه لا يستعمل
الخ اشارة الى الجواب عن الاعتراض المشار بقوله قيل يجوز ان يقال الخ وبيانه ان عدم انصراف شتر لاجل العلمية والتانيث الحاصل
من تأويله بالبقعة موقوف على استعماله مؤنثا واستعماله مؤنثا مفقود اذ لا يرجع اليه ضمير المؤنث فلما كان المعترض
يجوز الوجود التانيث في شتر فرجع ضمير المؤنث اليها ولما كان المجيب مانعا لوجود التانيث فيه فرجع ضمير المذكر اليه والله
اعلم **قوله** للمناقشة فيه مجال اشارة الى تزييف الجواب المشار بقوله فانه الخ وبيانه ان من المقرر ان شهادة النفي ليست
بما لا يمكن ضبطه وباب رجع الضمائر مما لا يمكن ضبطه فكيف يعتبر شهادة النفي للشارح بقوله اذ لا يرجع اليه فيجوز ان يرجع
ضمير المؤنث الى شتر في الاستعمال فيكون تأويلها بالبقعة صحيحا **قوله** بالملك بها هو فيهم فكان **قوله** كان اسلم
من الاعتراض قال مولانا عبد الحكيم وحاصله انه اسلم من الاعتراض يكون ثابتا لو ثبت امتناع صرفه وقد نوقش
فيه انتهى ومما يدل على هذه المناقشة قول مولانا عصام الدين حيث قال ولم يروا بدا من الزيادة على الثلاثة لان كلاهما
نوح منصرف انتهى ويعلم من حاشية مولانا المدقق جواب اعتراض مولانا عبد الحكيم بانه يعلم من كلام الرضي حيث قال فلفظتا

العجمي لمك اسم ابي نوح على نبينا وعليه الصلوة والسلام انتهى ان لمك غير منصرف عند الشيخ الرضي لانه حكم بكونه مثالا
وكونه مثالا موقوف على كونه غير منصرف كما هو الظاهر وحكم الفاضل المحشي مبني على مزعوم الشيخ الرضي والحكم المبني على مزعوم
شخص من الاشخاص ليس محلا للاعتراض لاسيما يكون الزاعم مثل الشيخ الرضي والله اعلم **قال** الشارح قدس سره وهو
اسم حصن الخ هذا مخالف لما في القاموس من قلعه بايران بين بردعة وكنجه كذا افهم من حاشية مولانا عصام الدين
ولعل الشارح ينقل هذا من ثقة من الثقات لكن لم يحصل لي الاطلاع الا اطلاع على هذا والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره فهذا دفع ما يرد من ان حمل ممتنع على شتر وابراهيم بتأويل كل واحد يفيد امتناع شتر وابراهيم عن
وجودهما وهذا غير صحيح كما هو الظاهر بيان الدفع ان المضاف الى الضمير في ممتنع وهو الصرف محذوف فصار الحاصل امتناع صرف
شتر وابراهيم وعدم وجوده لا خفاء في صحة هذا **قال** الشارح قدس سره وفي ابراهيم الخ وكذا ابرهام وابرهم
من لغات ابراهيم ممتنع من الصرف لوجود الشرطين فيه كذا في حاشية مولانا عصام الدين **قال** الشارح قدس سره
وانما خص التفريع الخ دفع ما يتوهم من ان المصنف جعل لتأثير العجمة في منع الصرف شرطين احدهما العلمية و
ثانيهما تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة فما الشارح التعرض الى تفريع الشرط الثاني وجودا او عدما ولم يتعرض
الى تفريع الشرط الاول وجودا او كذا عدما وما الشارح في تقديم انصراف نوح على امتناع صرف شتر وابراهيم مع ان الاولى
العكس لان انصراف نوح تفريع الشرط الثاني عدما وامتناع صرف شتر وابراهيم تفريع هذا الشرط وجودا وما هو
تفريع الوجود يكون اولى مما هو تفريع العدم كما لا يخفى وجهه وعلى ما يكون الاولى يذكر مقدما بيان الدفع ان مقصود
المصنف التنبيه على ما هو الحق عنده في الاختلاف الذي في نوح من انه منصرف وليس مقصوده بيان ذكر التفريعات
لكن يختلج بالبال ان المقصود اذا كان ذلك التنبيه فلم ذكر امتناع شتر وابراهيم الا ان يقال لما حصل في ذكره التنبيه
على ذلك التنبيه التجئ الى تفريع الشرط الثاني عدما فتعرض بتبعه الى تفريع هذا الشرط وجودا لان اولوية تقديم تفريع
الشرط وجودا يابى عن ترك ذكره مع ذكر تفريع الشرط عدما وان كان حصول هذا الذكر في ضمن شيء آخر والله
اعلم **قوله** يجوز ان يقال الخ اشارة الى الجواب الآخر عن التوهم المدفوع بقول الشارح انما خص الخ بيان الجواب ان مقصود
المصنف هو التنبيه على ما هو الحق عنده مما وقع فيه النزاع من نوح وشتر اما في الاول فلان المصنف ذهب
الى وجوب انصرافه والزمخشري ذهب الى جواز عدم انصرافه واما الثاني فلان المصنف ذهب الى عدم انصرافه
للعجمة والعلمية واكثر النحاة ذهبوا الى عدم انصرافه لاجل التانيث والعلمية لان الشرط الثاني لتاثير العجمة
في منع الصرف عندهم هو الزيادة على الثلثة فقط **قوله** تقديم انصراف الخ اشارة الى الجواب عن الاستفسار الثاني المذكور
في تعليق قول الشارح وانما خص الخ بيانه ان المصنف اعتنى بشان انصراف نوح لانه مخالف من اصل كتابه اعني المفصل
بجواز عدم انصراف شتر لانه ليس بمخالف عن اصل كتابه فلذا قدم انصراف نوح وان كان المناسب تأخيره لانه تفريع
الشرط عدما اعلم ان صاحب المفصل قال وما فيه سببان من الثلاثي الساكن الحشو كنوح ولوط منصرف في اللغة
الفصيحة التي عليها التنزيل لمقاومة السكون احد السببين وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه انتهى وهذا

العبارة تشعر على ان القول بجواز الامرين فی نوح غير مختار عند صاحب المفصل والقول بالصرف مختار عنده
كما لا يخفى فكيف يكون انصراف نوح مخالفا لاصل هذا الكتاب يعنى المفصل الا ان يقال ان المراد انه مخالف
عما هو مذكور فی اصل هذا الكتاب سواء كان على سبيل الاشارة الى تزييفه اولا والله اعلم **قوله** مما لا
ينبغی آه ينبغی ان للمصنف قدم انصراف نوح مع كونه تفريع الشرط الثانی عدما لانه جلی لا ينبغی لاحد ان يتنازع
فيه وما يدل على جلائه ما قاله الشيخ الرضی لم يسمع نحو لوط غير منصرف فی شیء من كلامهم **قوله** فانه ليس
بمنزلة آه لان اكثر النحاة ذهبوا الى عدم تحرك الاوسط فی العجمة تاثير فی منع الصرف وقالوا ان امتناع صرف
شتر كجمل التانيث المعنوی الحاصل باعتبار التاويل بالبقعة والعلمية وما هو المنقول عن اكثر النحاة انه لم يكن
مما لا ينبغی ان يتنازع فيه لكن لا يكون مخالفته جليا والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اعلم ان اسماء الخ لما لم
يكن الكتاب المعتد به فی علم النحو غير خالی عن هذه القاعدة اراد الشارح ان تذكر هذه القاعدة فی كتابه
ايضا لكن هذه القاعدة منتقضة بشيث ونوح عليهما السلام فانهما منصرفان كما يدل عليه المنصوص كذا
ذكر فی حاشية مولانا عصام الدين ومولانا عصمت الله اقول وبالله التوفيق ذكر صاحب تفسير الاتقان فی
النوع التاسع والستين وفيه ای فی القرآن من اسماء المتقدمين غير الانبياء والرسل عمران ابو مريم وقيل ابو
موسى ايضا واخوها هرون وليس باخی موسى كما فی حديث اخرجه مسلم وسياتی فی آخر الكتاب عزير الی آخره
ويعلم من هذه العبارة تصريحا ان ليس عليه فكيف يوجد النقض بهوا اما النقض بشيث فيمكن ان يدفع بان
المراد من الانبياء المذكورة فی القرآن وشيث ليس منها لانها على ما قاله صاحب الاتقان فی ذلك النوع
خمس وعشرون آدم[1] ونوح[2] وادريس[3] وابراهيم[4] واسمعيل[5] واسحق[6] ويعقوب[7] ويوسف[8] ولوط[9] وهود[10] وصالح[11]
وشعيب[12] وموسى[13] وهرون[14] وداود[15] وسليمان[16] وايوب[17] وذو الكفل[18] ويونس[19] والياس[20] واليسع[21] وزكريا[22]
ويحيى[23] وعيسى[24] ومحمد[25] عليه وعليهم الصلوة والسلام والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لكونها عربية فلا
يوجد فيها العجمة وانتفاء الاسباب الاخر غير العلمية فيها ظاهر فلم يوجد فيها الا العلمية وبه فقط لا يحصل
عدم الانصراف فتكون منصرفة وبعض الفضلاء اعنی ملا صاحب جالك[1] قال لی ان صالحا قبل اسمعيل
عليهما السلام كما هو المتقرر فی مقره ومن المتقرر ان العرب من ولد اسمعيل عليه السلام كما صرح به
الشارح فكيف يكون عربيا بل يلزم ان يكون عجميا وشرطا العجمة يعنی العلمية والزيادة على الثلثة
موجودان فيه فلم لم يكن غير منصرف انتهى وما يدل على تقديم صالح على اسمعيل ما قاله صاحب
تفسير الاتقان فی النوع التاسع والستين ذيل نبی صالح ولم يكن بين نوح ابراهيم نبی الا هود وصالح
انتهى لان ابراهيم لكونه ابا اسمعيل مقدم على اسمعيل وصالح لما كان مقدما على ابراهيم كان مقدما على
اسمعيل لان المقدم على المقدم على الشیء مقدم على ذلك الشیء وبعد زمان ظهر لی دفع ذلك بانه لم لا
يجوز ان يكون اسم صالح عربيا ومصداقه عجميا فان اختلج ببالك ان الظاهر ان الاسم العربی يوجد بعد

وجود العرب فی العرب البائدة لم یکونوا موجودین قبل اسمعیل کما ینطق به کلام الشارح وکان تسمیة صالح بصالح قبل اسمعیل کما هو الظاهر فکیف یجوز ان یکون اسم صالح عربیا فازاله بان وجود اللسان العربی لیس بموقوف علی وجود العرب بل یجوز ان یکون هذا اللسان موجودا قبل العرب ومما یدل علی هذا قول صاحب روح البیان تحت تفسیر قوله تعالی وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا حیث قال وفی الخبر علمه سبعمائة الف لغة فلما وقع فی اکل الشجرة سلب اللغات الا العربیة فلما اصطفاه بالنبوة رد الله تعالی علیه جمیع اللغات فکان من معجزاته تکلمه بجمیع اللغات المختلفة التی یتکلم بها اولاده الی یوم القیامة من العربیة والفارسیة والرومیة والسریانیة والیونانیة والعبرانیة والزنجیة وغیرها فافهم والله اعلم **قال** الشارح قدس سره من ولد اسمعیل الخ قیل اسمعیل ایضا عربی فکیف یصح هذا القول آه الا ان یقال المراد ان العرب من ولد اسمعیل فی المشهور من الاقوال وکون العرب قبله غیر مشهور فح معنی قوله ومن لم یکن کذلک فلیس بعربی انه لیس بعربی فی المشهور فلا منافاة حینئذ کذا فی حاشیة مولانا عبد الرحمن **قال** الشارح قدس سره فیما یذکر ای فی کتب التواریخ التی یذکر فیها حالات الانبیاء علیهم السلام **قوله** ای الجمعیة دفع ما یرد من ان اسباب منع الصرف تکون اوصافا للاسم وذات الجمع لا تکون علی هذا التقدیر فکیف یصح عده من اسباب منع الصرف للاسم بوجوه ثلثة احدها ان الجمعیة لازمة للجمع کما هو الظاهر فالمصنف ذکر الملزوم واراد اللازم وثانیها ان العبارة علی حذف المضاف وهو الجمعیة والتقدیر ای جمعیة الجمع وثالثها ان الحیثیة مرادة ای الجمع من حیث انه جمع والجمع للحیث بهذه الحیثیة عاید الی الجمعیة والجمعیة من اوصاف الاسم فیصح العد لکن یختلج انه علی هذه التوجیهات یکون مفاد قول المصنف شرطه الخ کون شرط الجمعیة صیغة منتهی الجموع ولا معنی لهذا کما لا یخفی الا ان یقال ان المراد شرط الجمعیة کون ما یوجد فیه الجمعیة صیغة منتهی الجموع ولا خفاء فی صحة هذا والله اعلم **قوله** یجوز ان یجعل الخ لما کان قول الشارح وهو سبب قائم مقام السببین تذکیر الکون الجمع قائما مقام السببین لان قول المصنف وما یقوم مقامها آه بعد مظنة النسیان والباعث علی التذکیر ان الشارح اراد تفسیر ضمیر قول المصنف شرطه بما ذکره وهذا مقتض لذلک التذکیر کما لا یخفی اراد الفاضل المحشی ذکر التوجیه الآخر لذلک التوجیه فقال ویجوز ان یجعل آه ولا یخفی ان کون لام لفظ الجمع للعهد هو علی الاحتمال الاول من الاحتمالین واما علی الاحتمال الثانی فیکون الاضافة للعهد فلا حاجة علی هذا الی کون اللام للعهد فلو قال الفاضل المحشی قوله وهو سبب آه ویجوز ان آه لکان اولی کما لا یخفی والله اعلم **قوله** مصدر میمی آه دفع ما یتوهم من ان المنتهی اما ان یکون اسم زمان او اسم مکان او اسم مفعول لا سبیل الی الثالث لان الانتهاء لازم کما یرد علی هذا قول الفاضل المحشی فی هذه الحاشیة حیث قال ای صیغة ینتهی هذا الجموع آه الا ان یجعل منه صیغة اسم المفعول وکذلک لا سبیل الی الثانی والثالث لان صیغة ... لیس ... منتهی الجموع کما هو الظاهر فیهما کونه مکانا لهذا لا انتهاء ایضا کذلک کما لا یخفی ... ان ذلک اللفظ مصدر میمی مضاف الی الفاعل فیفید ان هذه الصیغة صیغة انتهاء الجموع

لم يظهر من هذه الفائدة كون هذه الصيغة منتهى الجموع ان المتم ذلك ولم يكن المراد من الجموع
الجموع مطلقة بل جمع تلك الصيغة بالسالم كما لا يخفى فسر الفاضل المحشي هذه العبارة لقوله اى
صيغة آه وقيد الجموع بجموع التكسير ولست واحصل وجها قويا لما قال الفاضل المدقق فى فلية
هذا التفسير لانه يلزم على بيانه تقدير معمول المصدر عليه وهو مخالف لما قال المص فى بحث
المصدر فتكلم اضافة الصيغة الى المنتهى من قبيل اضافة السبب الى المسبب يعلم من قول الفاضل
المحشي ينتهى بها اى بعز والله اعلم **قوله** جموع التكسير المراد ما فوق الواحد **قوله** يعنى ان
آه الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان صيغة رجال صيغة ينتهى بها جموع التكسير لان
هذه الصيغة لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى كما هو المتقرر فيوجد فيه الجمعية مع شرط مع انه
ليس بغير منصرف وبيان الدفع ان عدم الجمعية فى رجال بجمع التكسير مرة اخرى لخصوصية
فيه لا للنوع هذا الوزن الا ترى الى حمار وحمر وحمير فلا يعتبر ولعل وجه الخصوصية بين
فى مقره **قوله** بناء متعلق بالنفى وقوله فان آه لاثبات عدم القابلية باعتبار الخصوص
ولو تعلق بالمنفى لم يظهر لقوله بخصوصه على هذا وجه فافهم **قوله** حمر على وزن كر يروى فى بعض
النسخ على حُمُر بضمتين كدسر **قال** الشارح قدس سره وهى الصيغة آه وذكر قول المصنف
بغير هاء على ذلك التقدير اما للتحقيق او لعدم الاعتداد بالهاء المنقلبة عن التاء لجواز
حذفها فيكون بعد الالف حرفان او الارادة اليا المدة من الوسط لا مطلقة فلا يرد ان
ذكر قوله بغير هاء مستدرك لان المتلبس بالتاء لا يكون وسط ساكنا فيخرج بصيغة منتهى
الجموع **قوله** اولهما مكسور الخ الغرض هذه العبارة دفع ما يرد من ان تعريف صيغة منتهى
الجموع يصدق على صحارى وكمالات الاول بالاول لان فيه بعد الالف حرفان والثانى بالثانى
لان فيه بعدها ثلثة احرف مع ان كل واحد منهما ليس من صيغة منتهى الجموع كما هو الظاهر
بيان الدفع ان المراد من الحرفين بعد الالف والثلثة بعدها ما يكون اولهما او اولها مكسورا
ولم يوجد الكسر فى صحارى وكمالات فيخرج كل منهما عن التعريف والقرينة على ذلك التقييد
المثالان المذكوران فى قول المصنف واجيب عن النقض بكمالات بوجه آخر وهو ان الكلام فى
جمع التكسير وهو ليس منه كما هو الظاهر ورُدَّ هذا بوجهين الاول انه لا يعلم من انسابق تخصيص
الكلام بجمع التكسير الثانى ان عدم كونه من جموع التكسير لا يضر لان مقصود المتعرض نقض
تعريف صيغة منتهى الجموع به وهو حاصل الا ان يراد من الصيغة المذكورة فى التعريف صيغة
جمع التكسير فيكون خارجا بهذا القيد الرد الاول ذكر فى حاشية مولانا عبد الحكيم والرد
الثانى ذكر فى حاشية مولانا الفاضل المدقق والله اعلم بالحق **قال** الشارح قدس سره وهى التى

ای علی نقض تعریف صیغة
منتهی الجموع بما ذكره
الشارح ١٢ منه

آه يحتمل ان يكون ضميرهي راجعا الى صيغة منتهى الجموع ويكون هذ التعريفا آخر لها ولا خدشة
في تعدد التعريفين لو كانا من جملة الرسوم او الحدود الناقصة او يكون الواو بمعنى او لو كانا من
جملة الحدود التامة كما هو الظاهر لانه لا كثرة للامور الاصطلاحية الا ما حصلت منها في الذهن
ولعل هذا التعريف يكون احسن لانه يعلم منه وجه التسمية وغير مشتمل على كلمة او التي
وضعت للشك في الاصل وان لم تكن ههنا له بل للتنويع واما انتقاضه برجال فقد مر دفعه كذا
ويحتمل ان يكون ضمير هي راجعا الى الصيغة التي ذكرت في التعريف ويكون مقصود الشارح من
هذا القول الاشارة الى وجه التسمية وعدم ورود النقض برجال على ذلك التقدير ظاهر
هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لا يجتمع اى لا يجتمع مفرده فلا
يرد ان المفهوم من هذه العبارة تحقق الجمعية الواحدة في صيغة منتهى الجموع كما لا يخفى مع ان
هذا مناف لكونها صيغة منتهى الجموع والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لانها آه دفع ما يتوهم
من ان المشار اليه بهذا عدم جمعية مفرد تلك الصيغة بجمع التكسير مرة اخرى وهو لا يقتضي
التسمية بصيغة منتهى الجموع لان لفظ الجموع لو بقي على حاله لكان مقتضيا لتكرار الجمعية ثلث مرات
واكثر ولو اريد منه ما فوق الواحد لكان مقتضيا لذلك التكرار مرتين وعدم الجمعية بجمع التكسير
مرة اخرى لا يستلزم واحدا من ذينك الامرين كما في مساجد لان العدم المذكور فيه موجود
مع انتفاء كل من الامرين فيه كما هو الظاهر فكيف يصح التعليل بيان الدفع ان المراد من الجموع
ما فوق الواحد والتكرار مرتين الذي هو مقتضاه موجود في بعض صور صيغة منتهى الجموع
كما كانت يعني ان العدم المذكور وان لم يستلزم للامر الثاني المختار ههنا بالنظر الى كل الصور لكن
يستلزمه بالنظر الى بعض الصور وان اختلج في قلبك ان المناسب على هذا تسمية ذلك البعض
بذلك الاسم لا البعض الآخر فاز له بانهم يجوزون الامور الكثيرة لطرد الباب فلعل هذا
التسمية يكون من ذلك القبيل والله اعلم **قوله** اى لانها صيغة آه بالاضافة لا بالتوصيف
لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد وهو ان المضاف من اسم ان وهو المفرد اما يكون محذوفا
او لا وكلاهما ليسا بصحيحين اما الاول فلان مفرد هذه الصيغة جمع على جمع ثم جمع تلك الجمع على
تلك الصيغة كما هو المتقرر لا ان مفرد تلك الصيغة جمع مرة على جمع ثم جمع مرة اخرى على
تلك الصيغة اما الثاني فلان تلك الصيغة لو جمعت مرة على جمع لا يكون صيغة منتهى الجموع جمعت
على شيء آخر في بعض الصور مرتين كما زعمت حتى يكون منافيا لكونها لمنتهى الجموع بل المراد ان
الجمعية في تلك الصيغة في بعض الصور متحققة مرتين لانها اذا كانت جمع الجمع فكانما اعتبرت
جمعية مفردها لجمعيتها ويمكن ان يدفع باختيار الشق الاول بان مفرد هذه الصيغة اذا كان

بمثا المفرد الاصل فكانه جمع مرتين هذا غاية التوضيح في هذا المقام والله اعلم بحقيقة المرام
قوله وهو تعليل لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان فعل الشارح لافادة
يكون علة التسمية بصيغة منتهى الجموع والحال ان ذلك التسمية علت سابقا بقوله ولهذا
وتوسط المعلول بين العلتين خلاف المتعارف فكيف فعل الشارح بيان الدفع ان هذا القول
ليس علة التسمية بل علة للعلية المستفادة من قوله ولهذا التسمية وبيان تلك العلية
قدمة منافي حاشية المتعلقة بقول الشارح لانها فتذكر **قال الشارح** قدس سره فانه لا
يغير الصيغة وان اختلج في ذهنك ان جمع السلامة اذا لم يغير الصيغة فكيف يكون فيما من الجمع
لان تلبس المفرد بالتغير مأخوذ في مفهوم الجمع كما لا يخفى فازله بان المراد بالنفي ههنا نفي التغير
في المفرد بان ينقص منه شيء او يغير حركاته او سكناته او يزيد في وسط شيء والتغير المأخوذ في
المفهوم اعم مما ذكر ومن ان يلحق بآخره شيء هذا ما ظهر والله اعلم **قوله** فتصير كالمنزهة اشارة
الى ان علية الاشتراط بالكون المذكور هيهنا وفيه رمز الى دفع ما يرد ههنا من ان الصون عن التغير
يحصل بالعلمية ايضا فلم لم يكن شرطا للجمع كما كان شرطا لبعض الاسباب الأخر بيان الدفع
انه على تقدير العلمية لا يبقى الجمعية فضلا لزومها والمقصود بقاءها على وجه اللزوم حتى يكون
رافعا للاصل الذي هو الصرف في الاسماء **قوله** الباء للملابسة لعل الغرض منه دفع ما يتوهم
من ان الباء للسببية وعدم صحتها ظاهر كما لا يخفى **قوله** والغير بمعنى آه لعل الغرض منه دفع
ما يتوهم من ان الباء اذا كانت للملابسة والغير بمعنى ما يغاير يكون المقصود ههنا تلبس تلك
الصيغة بما يغاير الهاء وهو زايد على الغرض كما لا يخفى بيان الدفع ان الغير ههنا بمعنى النفي لا بمعنى
المغاير **قوله** بل لا بهاء لما كان توهم تلبس تلك الصيغة بعدم الهاء قائما في المعنى المذكور نبه
على توهم ارادة العدول من كلمة لا الى اعرض عن ذلك وقال لا بهاء **قوله** جزء آخر لشرطه
والتقدير شرطه بغير هاء بل لا بهاء والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ههنا والتقدير
كونه بغير هاء لانه على ذلك التقدير يكون قوله بغير هاء خبرا لكون لا جزءا آخر لشرطه كما هو الظاهر
وهذا الشرط ليس بمستقل في تاثير الجمع في منع الصرف بل لابد معه من الشرط الاول كما ان
الاول ليس بمستقل بل لابد معه من هذا الشرط ومن هنا علم ان جعل قوله بغير هاء صفة
لقوله صيغة منتهى الجموع اولى والله اعلم **قوله** او صفة آه وان اختلج في قلبك انه لا يبعد
هنا من تقدير المتعلق معرفا ليطابق الصفة مع الموصوف وهذا التقدير شنيع لانه يلزم على حذف
الموصول مع بعض اجزاء الصلة فازله بان الفاضل المحشي تبع في هذا الشارح حيث قدر
المتعلق معرفا باللام في قول المصنف خبر لا لنفي الجنس **قال الشارح** قدس سره منقلبة عن آه

لعل الغرض منه دفع ما يرد ههنا من ان فوارة غير منصرف مع انه متلبس بالهاء كما هو الظاهر فكيف يصح قول المصنف بغير هاء وبيان الدفع ان المراد من الهاء الهاء المنقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف وهاء فوارة ليست من هذا القبيل لانها من نفس الكلمة او ان المراد من الهاء التاء لا نفسها وانما سميت الهاء تاء لانها يؤل الى الهاء حالة الوقف وفوارة ليس بمتلبس بتاء التانيث فلا خدشة في جمعية **قوله** فعلى الاول آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان قول المصنف شرطه صيغة منتهى الجموع بلا هاء قضية مطلقة اعني ليست بمقيدة بجهة من الجهات على كلا التقديرين كما هو الظاهر فيستفاد منه ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما لان هذا الثبوت اذ ماه وهذا الثبوت متحقق في فوارنة لانه غير متلبس بالهاء حالة الوصل وغير متلبس بالتاء حالة الوقف فينبغي ان لا يكون منصرفا والامر بخلاف ذلك بيان الدفع ان هذه القضية وان كانت مطلقة بحسب الظاهر لكنها مقيدة اما بقيد حالة الوقف ان كان المراد من الهاء معناها كما قال به الشارح ثانيا والقرينة على ذينك التقييدين عدم ظهور كون الهاء المنقلبة عن تاء التانيث الا في حالة الوقف وعدم كون تاء التانيث في الكلمة الا في حالة الوصل ولا ادري وجه لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم ههنا حيث يعلم الفرق مما قاله ههنا بين الموجبة والسالبة في افادة الاطلاق العام من الاول والدوام من الثاني وهو خلاف ما يحكم به الذهن الثاقب **قال** الشارح قدس سره او المراد آه قال مولانا عصمت الله والاظهر ان يقال بغير تاء التانيث لئلا يحتاج الى احد هذين التكليفين كما قال في وزن الفعل غير قابل للتاء الا انه تفنن في العبارة انتهى ويختلج بالبال ان التفنن يحصل بطريق العكس ايضا كما هو الظاهر الا ان يقال النكتة للفاء لا للالغاء ولما كان المضر في الاشتراط ههنا وجود التاء بالفعل وفي وزن الفعل القبول وان لم يكن بالفعل زاد القبول هنالك لا في هذا المقام والله اعلم **قوله** كما قيل آه يعني ان غرض الشارح قدس سره من بيان جمعية فوارة لغة الرد على من قال انه جمع فارة ووجه الرد ظاهر **قوله** قال قدس سره آه لعل الغرض من هذه العبارة ازالة كون الفارة اسمان للفارة معنيين وكل واحد منهما صفة فالفارة صفة كما الى احد معنييه بقوله الفارة الى الرق والى الآخر بقوله ويقال للبغل آه **قوله** يبين الفروهة قال الفاضل مولانا المدقق في تاج البيهقي الفروهية والفراهة سخت زيرك شدن ونيك رو شدن انتهى **قوله** الحاذق لما لم يكن عبارة الشارح في الحاشية لفظا في صفتية الحاذق فسر الفاضل المحشي الحاذق فيكون لفظا لما ذكر الموصوف في المعنى الآخر الذي هو البغل والحمار لم يحتج الى تفسير المعنى الآخر **قوله** ويقال للفرس آه يعني كما انه يقال في ذلك المعنى

[ل] الضرورة او الدوام وغيرهما وذلك ١٢ منه

[آي] تقدير الحذاية و تقدير الصفتية ١٢ منه

[عه] واما الثبوت بطريق الامكان الصرف بمعنى الخالي عن الوقوع فلعله لا يكون معتبرا عند النحاة ١٢ منه

[ع] هذا ناظر الى الجواب الاول في الشرح ١٢ منه

[ع] هذا ناظر الى الجواب الثاني في الشرح ١٢ منه

للفرس جواد كذلك يقال فيه له رابع يعني ان ذلك المعنى صفة للفرس ايضا لكن المستقبل فيه
ليس لفظ الفارة بل لفظ الجواد والرابع **قوله** فينبغي ان آه اذ غير اللازم في معرض الزوال
وما قيل في الحاشيتين المشهورتين اذ العارض في معرض الزوال لا يخلوا عن حزازة اذ اللازم
عارض كما تقرر وليس في معرض الزوال الا ان يقال في اصطلاح النحاة المراد من العارض
للفارق بالفعل والله اعلم **قوله** كما في وزن الفعل حيث ينقلب بهذا الوزن الى وزن لا
يقبله التاء قال الفاضل المدقق والمتحير بان من اعترض على اعتبار تغير الوزن بالتاء في الجمع
كيف لا يعترض على اعتبار تغير الوزن بها في وزن الفعل فالجواب المذكور كما ترى انتهى اقول
بل الاعتراض في ذلك المقام اولى لان المعتبر فيه القبول لا الفعلية الا ان يقال ان هذا
الكلام كلام على السند الاخص وهو ليس بمعتبر كما هو المتقرر **قوله** على ان التاء آه حاصل
العلاوة ان المعترض ان اراد بقوله التاء غير لازمة عدم لزوم التاء في جميع صور صيغة
منتهى الجموع على طريق السلب الكلي فهو ممنوع وسند هذا المنع مثل اشاعثة وفرازنة لانهما
لم يستعملا في كلام العرب بدون التاء وان اريد عدم لزومها في بعض صورها على طريق
السلب عن البعض والاثبات للبعض الآخر فتفرع الانتفاء غير مسلم كما هو الظاهر **قوله**
وفيه نظر آه هذا النظر متوجه الى العلاوة وبيانه ظاهر ويمكن ان يجاب بان مراد صاحب
العلاوة المنع على السلب الكلي على تقدير وهو يتحقق بالمزوم في بعض الصور وهو جمع للنسب
كما لا يخفى على من له ذائقة سليمة بقي شيء في مقابلة الفاضل المحشي الاعجمي للمنسوب فلننظر
لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** اذا كانت اي قد لة جمعا للمنسوب في تقدير المتعلق
خاص بقرينة المقام ويحتمل ان يتعلق لام المنسوب بكائنة مثلا ويراد من الكمونة الجهة
له وهكذا الحذف في قوله للاعجمي **قوله** اشعثي منسوب الى اشعث اسم رجل واما جمع اشعث
فهو اشاعث **قوله** لانها بدل آه تعليل للزوم التاء في المنسوب في الجامع كون كل من ياء النسبة
والتاء للفرق بين المفرد والجنس كتمرة وتمر وزنجي وزنج **قوله** بخلاف آه يعني ان التاء في
هذا القسم غير لازمة لانها غير موجودة لان الحاق التاء في هذا القسم ايضا ثابت بطريق
الغلبة كما يعلم من حاشية مولانا عبد الحكيم والله اعلم **قوله** وايضا عدم آه منع للسند
المستفاد من قوله لعدم استعمال آه لمنع عدم لزوم التاء على تقدير وتقريره انه يجوز ان يكون
موضوعا بلا تاء ويكون استعماله مشروطا بالحاق التاء كما في اسماء الاشارة والموصولات
والضمائر على مذهب من قال وضعها للمفهوم الكلي ويمكن ان يجاب انه هذا منع على السند
وهو ليس بمعتبر والله اعلم **قوله** بزيادة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان

مقصود الشارح من هذا الكلام الرد على من زعم انه لا بد فى تعريف صيغة منتهى الجموع
من زيادة قيد ولا بياء النسبة لاخراج نحو مدايني وهذا الرد لا يحصل بهذا الكلام بطريق الصراحة
وان استلزمه لان الامر الظاهر وهو فى كلام الزاعم الاحتياج الى الاخراج لكن بقيد ثاني للنفي
فى كلام الشارح الاحتياج الى مطلق الاخراج بيان الدفع ان مراد الشارح ايضا نفي الاحتياج
الى الاخراج الخاص لتحصيل الرد بطريق الصراحة ويرد ههنا ان مدايني خارج عن تعريف صيغة
منتهى الجموع لان بعد الالف فيه اربعة احرف فكيف التزم الزاعم اخراجه بقيد زايد
وسلك الشارح مسلكه واجيب بان المقصود اخراج مداين فى مدايني لا مدايني وبعد
الالف فيه حرفان فيصدق تعريف صيغة منتهى الجموع عليه والحال انه فيه منصرف فلا
من قيد زايد حتى يخرجه فلذلك وجه الالتزام المذكور والسلوك المسطور واورد عليه
الفاضل المدقق بان مداين فى مدايني جزء منه والاحتراز عن جزء الكلمة لا معنى له انتهى
بحاصله اقول وبالله التوفيق ان جزء الكلمة لو كان له حكم خاص فلا بعد فى الاحتراز عنه
بشيء الا ترى ان عبد الله كلمة عند البعض مع ان جزئه الذى هو عبد او الله مثلا لو اخرج عن تعريف
غير المضاف او غير المضاف اليه فلا يكون فيه بعد كما لا يخفى والله اعلم **قوله** مع انه لو زيد
آه اشارة الى ايراد الآخر على من يزيد ذلك القيد لذلك الاخراج بيانه انه يلزم على هذا خروج
كراسي من الجمع الذى يؤثر فى منع الصرف لانه بياء النسبة مع انه غير منصرف اقول وبالله التوفيق
انه لو اريد ولا بياء النسبة التى لم تكن فى مفرده فلم يتوجه اليه هذا الرد ويرد ههنا ان الياء فى
كراسي ليست للنسبة كما يفهم من كلام الشيخ الرضي فى شرح الشافية فكيف يخرج بهذا القيد
واجيب بان اطلاق ياء النسبة على تلك الياء فى اصطلاح النحاة امر جائز كما يفهم من كلام
ذلك الشيخ فى شرح الكافية فى بحث وان لم يجز ذلك الاطلاق عليها فى اصطلاح الصرف هذا
ملخص من الحاشيتين المشهورتين والله اعلم **قوله** لا يصح الا آه تفسير المفرد والمحض الباعث
عليه لعله دفع ما يتوهم من ان المفرد المحض ما لا يكون فيه وجه من التركيب فى مداين فى مدايني
تركيب مع ياء النسبة فكيف يكون مفردا محضا بيان الدفع ان المراد من المفرد المحض ما لا يعامل
معه الا معاملة المفرد وهو فيه كذلك لانه لو عومل معه معاملة الجمع لزم فى النسبة الى المفرد على
ما هو القاعدة فى نسبة الجمع **قوله** فلا يصح آه تفسير الجمع المحض ولعل الباعث على هذا التفسير
دفع ما يتوهم ان الجمع المحض ما لا يكون فيه جهة من الافراد وفى فرازنة هذه الجهة موجودة وهي
المشابهة بالكراهية اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشي لا يصح الا معاملة الجمع معه واورد
الفاء فى السابق لكان عبارته بسلك واحد والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لو اقتضى الجمع

ولو يوبير [illegible] وفي نحو النسبة ههنا [illegible] ١٣ منه

آه يختلج بالبال ان الكلام اذا كان فى مداين فى مدايني كما سبق وجهه ففى اثبات الجمعية له كلام
للمصرح بهذا القول وفى نفى الجمعية عنه بقوله ليس جمعا آه تدافع الا ان يقال ان الثانى لما
كونه جزء مدايني والاول وقت عدم كونه جزء لكن بقى شئ وهو ان نفى الجمعية الحالية حال الجزئية
ظاهر واما نفى الجزئية المآلية فهو غير ظاهر الا ان يقال ان مراد الشارح ان مداين فى مدايني ليس
جمعا فى الحال ولا بعد حذف ياء النسبة عنه اما الاول فظاهر واما الثانى فلما تقرر من ان فى وجود
الشئ لا يكفى رفع المانع والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بخلاف فرازنة لعل الغرض من هذا
الكلام دفع ما يرد من انه كما لا احتياج الى اخراج نحو مدايني لعدم جمعية كذلك لا احتياج اخراج
نحو فرازنة لانه لكونه على زنة المفردات مفرد ببيان الدفع انه جمع وكون الشئ على زنة المفرد
لا يقتضى الافراد نعم يثبت الفتور فى الجمعية فاذا كان جمعا ضعيفا لا يقوى القيام مقام السببين
فيحتاج الى قيد يخرجه **قوله** وهو معرب الضمير راجع الى فرازن والمعرب منه لم يذكر كلام
الفاضل المحشى وهو فرزين كما ينادى عليه عبارة المنتخب لعل مقصود الفاضل المحشى من
هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان الشارح لم اختار تقديم الفرزين على الفرزان ولم يقل
جمع فرزان او فرزين بان الفرزان معرب فرزين فهو اصله والاصل يكون مقدما فلذا
قدم الشارح هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فعلم مما سبق
آه لعل الغرض من هذا الكلام التمهيد الى دفع ما قيل ليست اما فى قوله واما فرازنة للتفصيل
لعدم التعدد اللازم لاما التفصيلية ولا للاستيناف لسبق كلام آخر عليها وانتفاء شرط
فى الاستينافية بان اما هذه للتفصيل والتعدد اللازم لها اعم من ان يكون مذكورا كما
فى قولك جاء اخوتك فاما زيد فضربته واما عمرو فاكرمته واما خالد فكلمته او مقدرا كما
فى قوله تعالى واما الذين فى قلوبهم زيغ الآية والثانى موجود ههنا لان تقدير الكلام صيغة
منتهى الجموع قد يكون بها وقد يكون بغيرها اما الصيغة التى بغيرها كمساجد ومصابيح
فهى غير منصرفة واما التى تكون بالهاء كفرازنة فهى منصرفة **قوله** قيل ليست آه لعل
لعل غرض الفاضل المحشى من نقل هذا الكلام الرد عليه باختيار الشق الثانى وسيجئ بيانه
كما رد عليه الشارح باختيار الشق الاول ومر تقريره **قوله** للاستيناف يعنى ان الكاف
فى اما الاستينافية عدم سبق الاجمال عليها كما ينادى عليه عبارة الشارح فى بحث حروف
الشرط لا عدم سبق الكلام عليها كما توهم هذا القايل والعجب من الفاضلين المشهورين
جعل مأخذ هذا الكلام كلام الفاضل الهندى الذى ذكره عن غيره مع وجود مأخذه
فى كلام الشارح فى بحث اما فى حروف الشرط والله اعلم **قوله** فمنصرفة مع وجود شرط

للمطابقة بين المبتداء والخبر وذكرنها سابقا في الحاشية المتعلقة بقول المصنف الكلمة لفظ
واعجب من الفاضلين المشهورين حيث اكتفيا في بيان شروط المطابقة بالاشتقاق وحده
والله اعلم **قوله** لان المنصرف آه يعني ان الخبر جامد فلا يلزم المطابقة اما الثاني فظاهر
واما الاول فلان المنصرف اسم اما لما ليس فيه علتان او واحدة تقوم مقامها كما هو عند
المص واما لما دخله الكسرة والتنوين كما هو عند غيره **قوله** وان المراد آه يعني ان المطابقة موجود
ههنا لان المبتدا ليس قرارنة في الواقع بل لفظ نحو مقدر او ما يؤدي مؤداه كمثل اقول و
بالله التوفيق ان هذا الجواب مما لم يشر اليه الشارح بقوله وامثالها بل اشار به الى حذف المعطوف
والمعطوف ليصح الحكم بالانصراف على قرارنة وحده ولو كان هذا الجواب مما استفيد من
كلام الشارح لكان المناسب للفاضل المحشي اما تقديمه او تأخيره كما لا يخفى على من له ذهن
سليم وفهم مستقيم والله اعلم **قوله** او ان المراد اللفظ يعني ان قرارنة مذكر معنى مؤنث
كطلحة فروعي جهة المعنى فذكر الخبر اما الثاني فظاهر واما الاول فلان المراد به اللفظ **قوله**
وهذا هو الظاهر لان الكلام في بيان انصراف الالفاظ وعدم انصرافها **قوله** ما العلمية لان
الالفاظ اذا اريد بها نفسها تكون اعلاما لها عند الجمهور خلافا للسيد السند كما تقرر في مقره
قوله لانا نقول آه ويرد ههنا ان هذا جواب بالتسليم يعني بتسليم عدم الانصراف فكيف
يصح الحكم عليه بالانصراف واجيب بان الانصراف وعدمه باعتبارين هكذا ذكره في غاية
التحقيق بحسب المعنى **قوله** مع انه يجوز آه جواب آخر واما عدم الاحضار بوجه عدم اجراء
التنوين عليه فمما لا يصغى اليه لان اختلاف الكلمة بالتنوين وعدمه لا يوجب الاختلاف في
اصفاره فلا يرد ما قيل انه حينئذ يكون اختلال في اصفاره مستعملا في معناه مع ان المقصود
خلافه **قوله** ليس منصوبا آه لما كان لمتوهم ان يتوهم ان علما منصوب باعني المقدر لانه
لو كان حالا فاما ان يكون حالا عن حفاجر او عن ضمير منصرف راجع اليه وكلاهما لا يخلو
عن الخدشة اما الاول فلانه مخالف لمذهب المصنف واما الثاني فلانه يوجب تقديم المضاف
اليه على المضاف لان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل فيه وهو غير جائز اتفاقا والنصب
به ايضا لا يخلو عن الخدشة لفقدان شرطه في هذا المقام وهو المدح او الذم او الترحم كما هو
الظاهر فكيف يصح نصب علما اشار الفاضل المحشي الى دفعه بانه حال عن ضمير منصرف
راجع الى حفاجر ولا اضافة ههنا لان كلمة غير بمعنى النفي فيكون التقدير وحفاجر علما لا
منصرف والله اعلم **قوله** باعني اي اعني المقدر فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** في غير منصرف
اي في منصرف في غير منصرف فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** وثانيا آه ناظر الى قوله للتوهم

بجزماته موجود ۲۹۹ قرارنة منصرف فرهن التوضيح ۱۲ منه
الا انه يوقيل ان القاضل المحشي اخذ بعض الكلام من الفاضل المسناوي فالنسبة اليه اولى فقيل في جوابه ان الفاضل كما اخذ من البعض الآخر فالنسبة اليه اولى ۱۲ منه

ان من جملة الحال لم يبحث عن المحشي ۱۲ منه

واما الثاني فلانه الخ **قوله** بمعنى النفي ويحمل عليه لتصحيح العبارة **قوله** فانه ح في قوة آه لعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يتوهم من ان غير اذا كان بمعنى النفي يكون التقدير وحفاجر علما ليس منصرفا وتقديم خبر ليس عليه مختلف فيه فكذا تقديم معموله عليه بناء على القاعدة المشهورة من ان المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل فيه فكيف قال الفاضل المحشي وجاز على لا اطراد قولنه لا يلزم كون غير بمعنى ليس على تقدير النفي بل يحتمل ان يكون بمعنى لا وههنا كذلك **قوله** من تقدير بيان ما في قوله ما جا والمراد من المدخول في كلا الموضعين مدخول لا و قوله وزيادة عطف على تقدير مثال التقدير انا زيدا غير ضارب اي انا لا ضارب زيدا ومثال الزيادة لا زيد في الدار ولا عمرو **قوله** ولا يخفى آه رد على احتمال الحالية **قوله** من ايهام آه انما قال من ايهام لانه بعد التاء مل يظهر عدم انصراف حفاجر في حال التنكير بطريق الاولى لانه لما اعتبر الجمعية مع المنافي وهو العلمية فاعتباره مع عدم المنافي وهو التنكير اولى فالحال يكون قيدا لكن الاحترازيا فيكون هذا التقييد مثل التقييد في نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه **قوله** على انه خبر مبتداء محذوف وهو هو ولم يجعل خبر حفاجر لان مثل هذا الحكم ليس بمقصود للنحوي كما لا يخفى **قوله** وينبغي آه يعني وان صح كونها جملة حالية بناء على انها لا تكون قيدا احترازيا كما في قوله علما لكن جعل كونها اعتراضية اولى لخلوه عن الايهام المذكور **قال** الشارح قدس سره علم جنس الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين الاول ان علم الجنس موضوع الطبيعة مع اعتبار المعهودية والمعلومية بخلاف اسم الجنس لانه موضوع لها مع اعتبار عدم المعهودية والمعلومية الثاني انه يجري على علم الجنس احكام المعارف بخلاف اسم الجنس فانه يجري عليه احكام النكاير **قال** الشارح قدس سره يطلق على الواحد قال مولانا جمال الدين ليس مما يحتاج اليه اذ مجرد قوله علم جنس يكفي في انتفاء الجمعية انتهى اقول وبالله التوفيق لو كان غرض الشارح من هذه العبارة الرمز الى انتفاء الجمعية بوجه آخر حاصله ان الجمع لا يطلق على الواحد وحفاجر يطلق عليه فلا يكون جمعا فينبغي ان يكون منصرفا لان صيغة منتهى الجموع شرط الجمع ليس بسبب لكان الكلام الشارح وفا والاطلاق حفاجر على الكثير مغاير لاطلاق الجمع عليه لانه اطلاق على واحد واحد بخلاف اطلاق الجمع فهو ايضا ينافي الجمعية هكذا قال مولانا عصمت الله والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فينبغي ان يكون آه قيل انتفاء الجمعية لا يقتضي الانصراف اذ كثير من الاسماء المفردة غير منصرف واجيب عنه بان منعه من الصرف مستند الى الجمعية واذا انتفت الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا ويان هذا التفرع بالنظر الى ظهور انتفاء الاسباب الاخر في حفاجر

هكذا قيل فی حاشية مولانا جمال الدين وعصمت الله **قال** الشارح قدس سره الجمعية الامين
اشارة الى ان فی عبارة المصنف مسامحة لانه يشعر على ان النقل من الجمعية سبب عدم الانصراف
والامر ليس كذلك **قوله** الجمعية وان كانت آه لعل الغرض من هذا القول دفع ما يتوهم
من ان عدم الانصراف اذا كان للجمعية يلزم اعتبار المتضادين وهما الجمعية والعلمية فی حكم
واحد وهو عدم الانصراف وهو من الممتنعات بيان الدفع ان المنافات مسلم لكن لا نسلم
معية الاعتبارين ای اعتبار الجمعية واعتبار العلمية فی حكم واحد وهو عدم الانصراف
لانه لا حاجة فيه الى اعتبار العلمية لان الجمعية وحدها تقوم مقام السببين **قوله** كالوصفية
ای كمنافات الوصفية للعلمية **قوله** ومن قال آه فی دفع التوهم المذكور وبيان هذا
الدفع عدم تسليم المنافات بين الجمعية والعلمية **قوله** منافيا العلمية حال عن ضمير
لازم فيكون من قبيل عبارة المصنف وحضاجر علما غير منصرف **قوله** لمعنى الجمعية لان معنى
الجمع الاحاد المقصودة بحروف مفرده بلا تعين **قوله** نعم يجوز كلمة نعم تصديق لما
سبق وهو المنافات بين الجمعية والعلمية وقوله يجوز آه جملة مستانفة ذكرت لبيان
منشاء غلط ذلك القايل بانه قد يبقى شائبة الجمعية وهی التعدد فی العلم كما انه قد يبقى شائبة
الوصفية فيه فمن هذا البقاء يتوهم بقاء الجمعية والوصفية واجتماعهما مع العلم فيقال انه
لا منافات بينهما **قوله** قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشی من نقل هذه الحاشية الرد
عليها بانها مخالفة لما فی الصحاح والصراح معارضة للجواب الاعتراض الذی ذكر فی الشرح بعدم
تسليم التانيث فی الضبع وفرض الشارح اثبات قوله لان الضبع هی انثى الضبعان لكن بقی فی
نفسی شیء وهو ان المناسب للفاضل المحشی ان يورد ههنا قوله لان الضبع هی آه فيقول بعد
قال قدس سره وللشارح ان يثبت قوله بالنقل من كتاب ثقة من كتب اللغة لان ما قاله فی
الحاشية ليس اولى مما قاله فی الكتاب حتى يثبت هذا بذلك هذا من سوانح الوقت والله
اعلم **قوله** اندفع السوال لانه مبنی على كون حضاجر انثى الضبعان وان احتيج فی صدره
ان الجواب بعدم تسليم التانيث صدر من الشارح نفسه فی الكتاب فی جواب الاعتراض
المصدر بقوله فان قلت آه فكيف قال الفاضل المحشی فعلى هذا اندفع السوال فالجواب بان
ههنا تانيثين تانيث حضاجر وتانيث الضبع قال الفاضل المحشی منع تانيث الضبع مستندا
بالصراح الصحاح وتبعه بمنع تانيث حضاجر ايضا لانه علم له والشارح منع تانيث حضاجر لا الضبع
كما يعلم من حاشية المتعلقة بقوله لانه علم لجنس الضبع لانه اول قول المصنف وحضاجر
علما للضبع آه والله اعلم **قوله** الملازمة ممنوعة وحاصل المنع اما لا نسلم انه اذا كانت

له والتقديم بين الجمعية المنافات ههنا كما لا يخفی ۱۲ منه

له لان شرح الفيصنات لا استقلال لهی وارا المصنفين كما هو المحسوس من الكتب ولو اراد الفاضل المحشی نقل كلام الشارح فی الجمعية الى آخره لكان لا يراد الحاشية ههنا وجه ما لكن فيه بحث لا يخفی ۱۲ منه

له الاول متعلق بتعلق الجار المصدر والثانی متعلق بالمعنی فلا يرد ان تعلق الجارين بمعنی بجنس واحد بفعل واحد من المستغنات فافهم ۱۲ منه

العلمية مؤثرة فی حفاجر یکون منصرفا بعد التنکیر لما ان المانع من الجمعة العلمية فاذا زالت بالتنکیر عادت الجمعية فيكون غير منصرف كما فی احمر لان الوصفية زالت عنه بالعلمية فاذا زالت بالتنکیر عادت الوصفية فيكون غير منصرف للوصفية ووزن الفعل الا ان یقال ان ملازمة الشارح مبنية على المذهب المختار وهو عدم عود الزايل برفع المانع اعنی بدون وجود المقتضی كما سيجئ فی شرح قول المصنف وخالف سيبويه الاخفش فافهم

قوله قال قدس سره آه غرض الفاضل المحشی من نقل هذه الحاشية الرد عليها بان التأويل مستغنی عنه لانه مبنی على الباطل وهو تانيث الضبع وغرض الشارح دفع ما يرد عليه بان عدم تسليم التانيث فی حفاجر غير موافق لقول المصنف وحفاجر علما للضبع انثى الضبعان كما قاله الشارح سابقا بانا نسلم ان الضبع مؤنث لكن لا نسلم تانيث حفاجر لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا ومعنى قول المصنف وحفاجر للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا له فقط وههنا سوال على طبق مامر وآلعجب من الفاضل المدقق حيث تعرض للسوال ههنا ولم يتعرض له فيما سبق مع انه مثل هذا المقام من غير فرق والله اعلم

قوله فعلى هذا ای على تقدير كون حفاجر علما لجنس الضبع مذكرا كان هذا الجنس او مؤنثا **قوله** بناء لانه لو لم يثبت التانيث فی الضبع بل يكون شاملا للمذكر والمؤنث كما علم من الصراح والصحاح لكان العموم مستفادا بدون تقدير لفظ الجنس موصوفا بشامل **قوله** ولا مكان آه دليل آخر لقول الشارح ولم يقل آه وبيانه ان اعتبار الجمعية المطلقة اعنی الشاملة للجمعية الاصلية والجمعية الحالية ممكن فی منع الصرف ولو قال الجمعية ان يكون فی الاصل ولو تاملت تامل الانصاف لظهر لك ان هذا القليل فی غير محله لان الجمعية الاصلية مقابلة للجمعية العارضية كما ان الوصفية الاصلية فيما سبق مقابلة للوصفية العارضية لا للجمعية الحالية كيف ولو كانت الجمعية الاصلية مقابلة للحالية فی هذا المقام لتوهم مقابلة الوصفية الاصلية بالوصفية الحالية فيما سبق ايضا ليفهم منه عدم اعتبار الوصفية الحالية فی منع الصرف والامر ليس كذلك فافهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

قال الشارح قدس سره فاجاب بانه آه وتقريره ههنا ان الاعتراض على سراويل ليس الا على تقدير عدم انصرافه فالاختلاف فی صرفه وعدمه كيف جوابا واجيب بان الجواب آخر الكلام واما اوله ای بيان الاختلاف فليكن تضعيفا للسوال بان سراويل مادة النقض على الاتفاق لانه اذا انصرف لا يرد النقض به كما هو الظاهر هكذا افهم من حاشية مولانا عصمت الله

قوله ومذهب الاكثر آه يعنی ان فی عبارة المصنف حذفا اما حذف الجار والمجرور كما فی قوله

يعني ان المناسب له ان يزيد قوله لانه علم لجنس الضبع فيقول بعينه قال قدس سره آه ولو اراد بقول الشارح الى آخره لكان لو يراد الحاشية ههنا وجه تكلف فيه بعده منه

الشارح او حذف المضاف كما فعله الفاضل المحشي وفي كلا التقديرين نوع نقصان اما في تقديره
الشارح فهو انه موقوف على الاطلاع بجميع موارد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير
منصرف اكثر من استعماله منصرفا وذا متعسر بل متعذر واما تقدير الفاضل فهو انه موقوف
على ثبوت اختلاف النحاة في صرفه وعدم صرفه وذا غير معلوم هكذا قال مولانا عصمت الله
ويفهم من قول مولانا عصام الدين ايضا ولعل الاختلاف المذكور في الشرح يكون امرا مشهورا
لا تحقيقيا كما هو المفهوم من حاشية مولانا عصام الدين **قوله** خبر مبتدا محذوف لعل
الغرض من هذا دفع ما يرد من ان قوله اعجمي مقول القول المستفاد من قوله فقد قيل وهو لا
يكون الا جملة والاعجمي مفرد بيان الدفع انه خبر مبتدا محذوف والتقدير هو اعجمي ومقول القول
ليس الا هو مع مبتداه وهذا المجموع جملة والفرق بين كلام الفاضل المحشي والشارح
بقلة الحذف وكثرته فيكون في عبارة الفاضل المحشي تعريض على الشارح والى هذا التقدير
اشار الشارح قدس سره بقوله انه اسم اعجمي مع زيادة فائدة وهو تقدير الموصوف
وهذا التقدير ليس مما يستغنى عنه لانه قد يكون صفة للشان وهو غير مراد ههنا هكذا فهم
من حاشية الفاضل المدقق **قوله** لانه دخيل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان حمل
سراويل على موازنه واعتبار الجمعية فيه حكما ليس باولى من حمل موازنه عليه وعدم الجمعية
فيها حكما بيان الدفع ان سراويل دخيل في كلام العرب على تقدير اعجمية فيكون تابعا لما هو
عربي في الاصل فيكون محمولا عليه بخلاف ما هو عربي في الاصل لانه لا يكون تابعا فلا
يكون محمولا **قوله** وانما لم يمنع آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن
لو كان مؤثرا في منع الصرف لكان المناسب عدم انصراف آجر المعرب حملا على موازنه منها
اذ هو اسم بلدة بيان الدفع ان بعض موازن آجر المعرب منصرف كالكلب والبحر وبعضه
غير منصرف كاذر فلما لم يكن لغير المنصرف ترجيح على المنصرف بل الامر بالعكس نظرا
الى ما هو الاصل في الاسماء حمل لموازن المنصرفة بخلاف سراويل لان جميع موازنه غير
منصرفة فحمل عليها وجعل غير منصرف وان لم يكن فيه سبب من اسباب منع الصرف
قوله المعرب مخففا قال في الصحاح آجر فارسي معرب قد يشدد راءه وقد يخفف انتهى
فلما كانت موازنه الغير المنصرفة مخففة كاذر مثلا قال الفاضل المحشي مخففا والا فالترجيح
ليس مختص بحال التخفيف والله اعلم **قوله** احترازا آه يعني ان المقصود من عبارة الشارح
قدس سره لكنه من قبيله حكما دفع ما يرد من ان الحمل على الموازن غير معدود فيما سبق من
اسباب منع الصرف فكيف اثر ههنا فيه بيان الدفع ان المؤثر ههنا الجمعية الحكمية الحاصلة من الحمل

له لكون الاعتقاد من فعل الشارح فانه فی حكمه

الحمل لا الحمل بنفسه وفی استناد الفاضل المحشی الاعتذار بهذا القول اشارة الى شیخنا الكریم و
بجامدلة اهل العصر لم یحس الى ذكره فافهم **قوله** وقد یعتذر عنه بیان هذا الاعتذار ان مد
مد الحمل علی الموازن من اسباب منع الصرف كما سبق لاجل انه سبب علی سبیل الاحتمال
ولیس بسبب علی القطع لان السبب فی سراویل علی تقدیر كونه عربیا الجمعیة التقدیریة وعلی
تقدیر كونه عجمیا الحمل علی الموازن **قوله** قال المصنف آه غرض الفاضل المحشی من نقل هذا الكلام
الاشارة الى ان هذا الاعتذار الاول لیس بمرضی للمصنف لانه علی تقدیره یلزم علی الذین قالوا بانه
اعجمی الجمع وما اشبه الجمع كما ان بعضهم قال بذلك هكذا افهم من حاشیة الفاضل المدقق قوله
وبالله التوفیق ان المصرح فی كلام الشارح قدس سره ان بناء الجواب علی هذا التقدیر علی
ان المراد من الجمعیة اعم من ان یكون حقیقیة او حكما فكما انه لا حاجة علی تقدیر كون الجمعیة
اعم من ان یكون حقیقة او تقدیرا الى زیادة القید كذلك لا حاجة علی تقدیر تعمیمها
من الحقیقة والحكمیة الى الزیادة قال الفاضل مولانا عبد الحكیم فی تعلیق قول الفاضل
المحشی قال المصنف آه تایید لكونه سببا لمنع الصرف علی هذا التقدیر حیث صرح المصنف بلزوم
النكرة فی قران الجمع وانه قد قرن به البعض انتهی **قال** الشارح قدس سره فهنا وهذا و
یرد ههنا ان بناء الجواب اذا كان علی التعمیم من الحقیقی والحكمی فلو قال به المصنف سابقا فی
دفع سوال حضاجر تقسیمت المسافة ولم یرد الاعتراض علی سراویل ویمكن ان یجاب عن
هذا الایراد بان الجمعیة الحكمیة تكون لاجل الحمل علی الموازن وهو مفقود فی الالفاظ الثلاثة
بعضها مع بعض لان بعضها لیس بدخیل فی البعض الآخر بل كلها اصیل والحمل لا یكون الا فی الدخیل
هكذا وجد فی بعض الحواشی المكتوبة بید مولانا وعمنا المرحوم نور الله مرقده وطیب الله
مضجعه والله اعلم **قوله** فنه تقدیر الداخل فی نصب تقدیرا ههنا لنفاء لان المفعول بجمیع
اقسامه یقتضی الفعل او شبهه وكلاهما مفقودان ههنا اما الاول فظاهر واما الثانی فلان
الجمع وان كان مصدرا فی الاصل لكنه نقل الى ما دل علی احاد آه والحال یقتضی الفاعل
او المفعول واذا انتفی الفعل وشبهه فینتفیان ایضا وبیان سائر اقسام المنصوب ظاهر
اشار الفاضل المحشی الى انه منصوب علی انه مفعول مطلق لفعل مقدر وهو قدر والجملة
وقعت جوابا لمن قال كیف كان جمع سروالة مع ان السروالة لم یجئ بمعنی قطعة من السراویل
بان هذه الجمعیة تقدیریة فیقدر السروالة بذلك المعنی وان لم یوجد بذلك المعنی فی كتب
اللغة قال الفاضل مولانا عبد الحكیم الجملة صفة سروالة ویرد علیه انه یفهم من هذا
ان لفظ السروالة فرضی مع انه لیس كذلك كما هو الظاهر لانه مستعمل فیما بین العرب الا

ان يقال ان المراد من السراويل السروالة بمعنى قطعة من السراويل لا مطلقا والله اعلم قال الشارح قدس سره فكانه سمع آه الفاء للتفريع او للتعليل هكذا قال الفاضل المدقق قوله انما قال كانه يعني انما اورده بصيغة التمريض لان السروالة اذا كانت مفرد السراويل وهو يكون جمعالها فيجب ان يكون السروالة بمعنى قطعة من السراويل كما لا يخفى وهي بهذا المعنى ليست بموجودة في كتب اللغة بل جاء فيها بمعنى قطعة الخرقة فتمريض كون السروالة بذلك المعنى وكونه مفردا لها وتمريض الغرض لا يخفى قوله فيكون للفرج آه اى السروالة بمعنى قطعة من السراويل قال الفاضل المدقق تفريع على قوله فكانه سمع انتهى اقول وبالله التوفيق ان تفريع هذا الكلام على كلام الفاضل المحشي نفسه وهو قوله لان السروالة آه صحيح كما لا يخفى في الحاجة الى تفريعه على كلام الشارح قدس سره وان كان صحيحا بالنظر الى المنهج المعتاد من المصنفين قوله والمام يجعل آه دفع ما يتوهم من ان السروالة اذا جاءت بمعنى قطعة الخرقة فلم لم يعتبر السراويل جمعالها بذلك المعنى مع ان الجمعية يكون على هذا التقدير تحقيقيا والمفرد ايضا يكون محققا بين الدفع انه على هذا يكون السراويل مختصا بالخرقة وهو خلاف ما ثبت في كتب اللغة من اختصاصه بالازار قوله لقايل ان يقول آه غرض هذا القايل اثبات ان السراويل جمع السروالة بمعنى قطعة الخرقة بيانه ان اختصاص السراويل بالازار ليس الا بعد نقله من المعنى الجمعي الى هذا الجنس الغير الملحوظ فيه معنى الاقطاع مطلقا سواء كان اقطاع الازار او اقطاع الخرقة واما قبل نقله فيحتمل ان يلاحظ فيه معنى اقطاع الخرقة او اقطاع الازار بل الاول متعين لان السروالة بذلك المعنى موجود فالنقل الى هذا الجنس جاز ان يكون من اقطاع الخرقة بل هو متعين قوله ان قيل آه جواب الاعتراض الذي صدر بقول الفاضل المحشي لقايل ان يقول آه بيانه انه على ذلك التقدير يلزم النقل من الجمع الى الواحد الكاين في الاجناس وهو لم يعهد ولو قيل ان النقل من الجمع الى الواحد في الاجناس ثابت كما في حضاجر فكيف يصح هذا الجواب فان له بان اراد الفاضل المحشي بقوله في الاجناس اسماء الاجناس على طريق حذف المضاف وحضاجر علم جنس كما تقرر لا اسم جنس فلو قيل انه على هذا لا يصح قوله نعم جاء في الاشخاص لانها عرض الاعلام والنقل ليس بثابت الا في الاعلام سواء كانت اعلام اشخاص كمداين او اعلام اجناس كحضاجر فان له بان هنا ايضا حذف المضاف والتقدير اعلام الاشخاص والمراد من الاشخاص اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشتمل الاجناس قوله اجيب آه بيان هذا الجواب ان الجمع على قسمين جمع محقق وهو ان يستعمل العرب في محاوراتهم في معنى الجمعية وجمع مقدر وهو ان لا يستعمل في محاوراتهم في معنى الجمعية لكن يقال به لامر متقرر مثلا لو لم يقل

له الخرقة بالكسر ما يمزق [illegible] شنشيري

اى على تقدير كونه ماخوذا قبل النقل بمعنى اقطاع الخرقة منه

بالجمعية فی سراویل لبطلان قاعدتهم وهی ان ما علی وزن صیغة منتهی الجموع لا یمنع الصرف الا
بالجمعیة وهی لیست موجودة فیه فقد ههنا مافیه و عدم ثبوت النقل من الجمع الی الواحد فی اسماء
الاجناس یختص بالجمع المحقق لا بالا عم منه ومن المقدر **قوله** وبان المفرد آه جواب بتغییر
الدعوی ان مراد القایل لیس نقل السراویل الذی هو جمع السراولة بمعنی قطعة الخرقة الی
جنس الازار حتی یرد ما یرد بل مراده انه لم لا یجوز ان یکون سراویل جمع سراولة بمعنی القطعة
لکن اطلق علی ذلک الجنس بملاحظة الاشتمال علی الاقطاع بدون النظر الی ان ههنا اقطاع الخرقة او
اقطاع الازار فاحفظ هذا التقریر ولا تسرع بالرد والقبول لعل الحق لا یجاوزه والله اعلم
سد وبالعباقوله **قوله** وفیه ان آه هذا الکلام علی قوله کما یقال **قوله** ذلک ای المنقول بقوله
یقال **قوله** بجماعتهم وجعله صفة له **قوله** من باب الاطلاق آه ای ذکر الجمع وارادة الواحد
والکلام فی الثانی دون الاول **قوله** هو الاطلاق لا انه اذ اهو توصیف شیء بشیء هو اطلاق
الشیء الثانی علی الاول **قوله** لما کان آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان کلمة اذا یستعمل
فیما هو قطعی الوقوع وعدم الصرف والصرف کلاهما ههنا مشکوکان فکیف استعملت فیهما
بیان الدفع ان عدم الصرف لغلبته وقومه کان مثل قطعی الوقوع فاستعملت فیه کلمة اذا الموضوع
لما هو قطعی الوقوع حقیقة او حکما واما الصرف فاستعمال کلمة اذا فیه للمشاکلة لا لمناسبة لانه
لیس قطعی الوقوع لا حقیقة ولا حکما ووجه الاول ظاهر ووجه الثانی الندرة **قوله** من
ان لان کلمة ان تستعمل فی المشکوک ای غیر المقطوع به سواء کان مشکوکا حقیقیا او موهوما او
المغلوب لندرته موهوم فلا یرد ما یرد فافهم **قوله** للمشاکلة کما فی قوله تعالی جزاء سیئة
سیئة مثلها والمشاکلة التعبیر عن الشیء بلفظ مصاحبه سواء کان متقدما علیه او متأخرا عنه
لکن اقال الفاضل المدقق **قال** الشارح قدس سره بالنقض به آه لعل الغرض من هذا ان
کلمة لا فی قول المصنف فلا اشکال لنفی الجنس وهو ههنا غیر متحقق لورود الاعتراض علی هذا
بصابح بان المناسب ان یکون منصرفا لانه یوازن مفردا منصرفا وهو سراویل کما صرف
قوارنة للموازنة بکراهیة بیان الدفع انه لیس المراد من الاشکال جنس الاشکال بل المراد الاشکال
الوارد علی سراویل بقاعدة الجمع بانه صیغة منتهی الجموع وسدها ینبغی بدون الجمعیة لا یکفی فی عدم
الانصراف والجمعیة فی سراویل لیست بموجودة فکیف منع من الصرف وهذا الاشکال علی
تقدیر الصرف لیس بوارد فهو قول المصنف فلا اشکال **قوله** لا یخفی آه لعل الغرض من هذا دفع
ما یختلج بالبال منه علی تقدیر التخصیص فی الاشکال لا یکون کلمة لا لنفی الجنس مع ان اقسام
الاشکال منتفیة ههنا کما لا یخفی فکیف یتم قول المصنف فلا اشکال بیان الدفع ان التخصیص لا ینافی

ای علی تقدیر انصراف سراویل ۱۲ منه

ای لکون السراویل ... علی التقدیر ... الجمع سراویل بقاعدة الجمع ۱۲ منه

فيها لانها ينفي جنس مدخولها سواء كان اعم او احض والمدخول ههنا احض بقرينة السياق كذا
فهم من حاشية للدقق **قوله** ويمكن ان آه بيان الدفع الاول ان سراويل مفرد عجمي دخيل
في كلام العرب لا يوجب الفتور في قوة الجمعية موازنة للمفرد الدخيل فلذا لم يصرف منضمًا
بخلاف الكراهية فانه مفرد اصيل فيوجب الفتور في قوة جمعية الفرازنة فصرف وهذا
الجواب على تقدير انصراف سراويل **قوله** او بالندور بيان الدفع الثاني ان سراويل و
ان كان عربيا لكن انصرافه نادر والنادر كالعدم فلا يجيء موازنة مصابيح بالمفرد المنصرف
حتى يكون منصرفا وهذا ايضا جواب على تقدير الانصراف **قوله** او تقدير آه بيان هذا الدفع
الثالث ان الجمعية في سراويل مقدرة ومفروض سواء صرف اولم يصرف الاختصاص هذا
الوزن بالجمع فلا يكون مصابيح موازنًا بالمفرد حتى يكون منصرفًا **قوله** فمنهم نظر آه لعل
الغرض من هذا دفع ما يختلج بالبال من ان الجمعية اذا قدرت في سراويل فيكون غير منصرف
فكيف يصح قوله سواء[ك] صرف اولم يصرف وبيان الدفع ظاهر **قال** المصنف ونحو جوار آه
لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الجمعية مع شرطها الذي هي صيغة منتهى الجموع موجودة
في جوار لان اصله جواري مع انه منصرف بشهادة اجراء التنوين عليه بيان الدفع انا لا نسلم
انه منصرف بل هو غير منصرف والتنوين فيه تنوين العوض اما عن الياء المحذوفة او عن
حركتها لا تنوين التمكن الممنوع من غير المنصرف وان سلم انه منصرف فنقول ان الجمعية
وحدها يعني بدون صيغة منتهى الجموع لا يؤثر في عدم الانصراف وهي غير موجودة لان
الاعلال مقدم على عدم الانصراف واعلم ان الاحتياج الى الجواب في حالة الرفع والجر
واما في حالة النصب فلا اشكال فلا احتياج وان اختلج في ذهنك ان المص شابه نحو جوار
بقاض حالة الرفع والجر ولا يعلم من هذا التشبيه هذا الجواب فلم قلت بيان الدفع انا لا
نسلم آه فاذا له بان التنوين في قاض تنوين العوض حال العلمية المؤنث كما سيعلم من قول المص
المحشي بعيد هذا فافهم **قال** الشارح قدس سره اي كل جمع آه لعل الغرض منه دفع اختصاص
نحو جوار بالجمع المنقوص اليائي **قوله** وكذا كل مفرد آه لعل الغرض من هذا التعريض على
الشارح بان مثل الاعتراض المذكور في جوار جار في قاض اسم امرأة واعيل مصغر اعلى
ايضا فالمناسب للش ان يفسر نحو جوار بكل كلمة منقوصة غير منصرفة سواء كانت مفردا[ك]
او جمعا تقرير الاعتراض في قاض انه غير منصرف للعلمية والتانيث مع اجراء التنوين عليه
التي هي علامة انصراف الاسم وتقرير الاعتراض في اعيل انه مصغر اعلى وهو غير منصرف
للوصفية ووزن الفعل والمتقرر ان التصغير لا يخل بالوزن فيها اوله احد الزوائد فينبغي

ك في بعض النسخ لم يوجد لفظ سواء ١٢ منه

ك وان اختلج في ذهنك كيف يصح تشبيه نحو جوار بكل كلمة لانه بعض فيلزم تشبيه الشيء بنفسه كما لا يخفى فاذا له بان المشبه ماخوذ بلفظ آخر وهو كل كلمة وفي نحو المشبه ملحوظ بكنهه فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه والله اعلم

ان يكون هذا المصغر ايضا غير منصرف للعلتين المذكورتين مع اجراء التنوين عليه التى هى علامة انصراف الاسم وبيان الدفع عن قاض واعيل انا نسلم عدم انصرافهما والتنوين فيهما عوض عن الياء او عن الحركة لان اصل قاض قاضى بالياء واصل اعيل اعيلى بالياء ثم اعل اعلال لا مشهور الا التنوين صرف والممنوع من غير المنصرف هذا دون ذلك الا ان يقال لعل مقصود الشارح اظهار الجوابين جواب عدم التسليم وجواب التسليم وهما يجريان فى الجمع المنقوص دون المفرد المنقوص لان تقديم الاعلال وتاخيره فيه لا يؤثر فى عدم الانصراف والانصراف كما لا يخفى على من له ادنى دراية من الفهم الصائب بخلاف الجمع لان التقديم والتاخير فيه مؤثر كما بينه الشارح فلذا خص تفسير جوار بالجمع المنقوص فاحفظ هذا التقرير الا ينبغى لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق **قوله** المقصور عطف على قوله منقوص ولعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم ان الاعتراض كما هو جار فى المفرد المنقوص كذلك جار فى المفرد المقصور فلم خصصت بالتنبيه المفرد الغير المنصرف المنقوص بيان الدفع ان الاعتراض لا يجرى فى المفرد المقصور لان اجراءه فيه موقوف على اجراء التنوين عليه وهو موقوف على حذف الالف عنه وهو غير ثابت لان الالف لخفتها ثابت فيه **قال** الشارح قدس سره فى حالتى الرفع لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان نصب رفعا وجرا لا يخلو اما ان يكون على الحالية او المصدرية او الظرفية وكل منها غير صحيح اما الاول فلعدم صحة حمل كل واحد من الرفع والجر على جوار على تقدير حاليتهما عن الضمير الكاين فى يشبه او مشابه المستفاد من كاف التشبيه الراجع الى جوار وعلى قاض على تقدير حاليتهما عنه بناء على انه مفعول ليشبه او مشابه المستفاد كل واحد منهما من كاف التشبيه ووجه عدم الحمل ظاهر واما الثانى فلعدم اشتمال معنى الفعل او شبهه المستفاد من كاف التشبيه وهو المشابهة اما فى قالب الفعل او شبه الفعل على الرفع والجر ومن شرط النصب على المصدرية ذلك الاشتمال واما الثالث فلعدم كون كل من الرفع والجر ظرف زمان ومكان كما هو الظاهر بيان الدفع انهما منصوبان على الظرفية بناء على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **قوله** اشارة الى آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان مقصود الشارح من هذا التقدير جعل قوله رفعا وجرا منصوبان على الحالية مع ان من شرط الحال الحمل وهو ههنا مفقود فكيف يصح الاشارة بيان الدفع ظاهر **قوله** والعامل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لا بد للظرف من العامل الفعل وشبهه وكلاهما مفقودان فى هذه العبارة فكيف يصح جعل رفعا وجرا منصوبا على الظرفية بيان الدفع ان العامل فيهما

معنى المماثلة المستفادة من كاف التشبيه والتقدير ونحو جوار يشبه في حالة الرفع والجر بقاض
قال الشارح قدس سره لان الاعلال آه ويرد ههنا ان اعلال جوار بسبب ثقل الحركة
الحاصلة بالعامل فلا يكون هذا الاعلال متعلقا بجوهر الكلمة اذ لا تعلق له بذاتها واجيب
عنه بان المراد بتعلق الاعلال بجوهر الكلمة ان الاعلال سواء كان بالحذف او القلب او
التسكين موجب لتغير جوهر الكلمة لان الاعلال متعلق بما في ذاتها قوله ولان الاعلال
آه ويرد ههنا ان قول الشارح قدس سره لان الاعلال آه علة لكون التنوين في جوار تنوين
صرف وقول الفاضل المحشي على قول الشارح واجيب بانه معطوف على قول الشارح بحسب
المعنى كانه قيل لان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة و
منع الصرف من احوالها ولان الاعلال سببه آه قوله سببه قوي واذا كان السبب
قويا فالاليق الاعتناء بشانه وهذا الاعتناء يقتضي التقديم قوله فصار مثل آه لعل غرض
الفاضل المحشي من زيادة هذا القول الاشارة الى ان مقصود الشارح من قوله على وزن سكر
وكلام الرضي الى علة الصرف جوار بعد الاعلال وهو الفتور في الجمعية للمشابهة بالمفردات
الاصلية لان المشتهر بهذا الوصف في هذا الباب سكر آه نه والله اعلم قوله بغير من
آه لعل الغرض من هذا الكلام الاعتراض على ذلك البعض بان المفهوم من كلامه انه قائل
بتقديم الاعلال على منع الصرف والتعميم للمصرح بقوله عوض عن الياء المحذوفة او
غير حركتها ينافي ذلك القول لان القائل بتعويض التنوين عن الحركة هو المبرد وهو لا يقول
بتقديم الاعلال على منع الصرف كما هو المفهوم من كلام الشيخ الرضي ويمكن ان يجاب
عن هذا الاعتراض بان القائل بتعويض التنوين عن الحركة مع تاخير الاعلال وان كانت
منحصرا في المبرد لكن عند العقل يحتمل ان يقول شخص آخر بذلك التعويض وتقديم الاعلال
فلا يختل التعميم في قول ذلك البعض هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق والله اعلم
ووجه فهم تقديم الاعلال على منع الصرف من كلام هذا البعض ظاهر كما لا يخفى قوله
وجب الفتح فلا يوجد الاعلال عند هذا البعض ايضا الا في حالة واحدة وهو خلاف
مذهبه واما وجوب الفتح في حالة الجر في غير المنصرف فهو اظهر من الشمس غير محتاج الى
البيان قوله واصله آه المناسب ان يبدل الواو بالفاء لان هذا بيان اصل جوار على مذهب
المبرد هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق قوله بالتنوين يعني مع الياء المتحركة قوله
بعد ما يعني بحذف التنوين دون حركة الياء ووجه حذف التنوين كونه على صيغة منتهى
الجموع مع الجمعية قوله مولى من الالفاظ المشتركة يستعمل في المعتق بكسر التاء وفي

وفي المعتق بفتحها المراد هٰهنا الثاني وغرض الفهم وفي الرمز الى مجموع عبد الله بانه معتق معتق و
لعل الاستشهاد آخر اشعر **قوله** ويجوز آه وعلى هذا يبطل الاستشهاد لان الياء الثابتة
في موالي في حالة الجر على هذا لا تكون ياء نفس الكلمة بل ياء المتكلم ويختلج بالبال ان عدم
الانصراف اذا كان مقتضيا لحذف التنوين والحركة والياء في حالة الرفع والجر كما في جوار
فكيف يحصل تشديد الياء في موالي حال الاضافة الى ياء المتكلم بل يكون موالي كنذوي
لكن الامر فيه سهل وهو ان عدم الانصراف لا يقتضي الا حذف التنوين والكسرة لا حذف
الياء كما هو الاظهر وحذف الياء في جوار لالتقاء الساكنين الياء والتنوين المعوض
عن الحركة وهٰهنا لم يوجد التنوين لان الاضافة ينافيها **قوله** وحذفت الياء الاولى هٰهنا
طريق آخر وهو قلب الياء الثانية الفا لكن لقلة بالنسبة الى الحذف اعرض الفاضل المحشي
عن ذكره هكذا افهم من حاشية الفاضل الدري **قوله** ما فيه من المبالغة لانه جعل معتق
معتق نفسه **قال الشارح** قدس سره وهو صبي ورزة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد
من ان مثل النجم وبصرى اذا جعل علما ينبغي ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية مع عدم
الاضافة والاسناد مع ان الامر ليس كذلك بيان الدفع ان عدم حرفية الجزء ايضا مرعي في
التركيب في المادة المذكورة احد الجزئين حرف وهي اللام والياء **قوله** ولا شبهة آه لا
لعل الغرض من هذا الكلام الرمز الى دفع ما يرد هٰهنا من ان تعريف التركيب غير صحيح
لانه يخرج منه التركيبات التي لا تجعل الكلمتين او الكلمات فيها كلمة واحدة كزيد قائم مثلا
وبيان الدفع ان خروجها غير مضر لان المعروف هٰهنا التركيب الذي يوجد في الاسماء لا
المناسب واللائق بالعدّ من الاسباب كما هو الظاهر وهو لا يكون بدون كون الكلمتين
او الكلمات فيه كلمة واحدة **قوله** اذن اي اذا كان المعروف هو التركيب اللائق بالعدّ
الذي هو التركيب الموجود في الاسماء **قوله** لا اشتراط يفهم من حاشية مولانا عبد الحكيم
ان الاشتراط تقييد شيء بشرط والشرط بيان ما يتوقف عليه وجود شيء فالحاصل بعد
التسليم ان العلمية بيان لما يتوقف عليه وجود التركيب وثبوته وليس بتقييد له حتى
يفهم منه وجود التركيب بدون العلمية فعلى هذا يكون قول الفاضل المحشي لا اشتراط
عطفا على قوله شرط ويختلج بالبال ان اشتراط شيء بشيء لا يكون الغرض شيء مثلا اشتراط
الاسباب بمنع الصرف هٰهنا ليس الا لغرض تأثيرها في منع الصرف فلو اريد بالاشتراط
الواقع في كلام الفاضل المحشي التأثير يكون الاشتراط عطفا على قوله لصفته بحق الكلام
ايضا وجه لانه يكون الحاصل على هذا ان العلمية ليست شرطا لتأثير التركيب في منع

ليعلم ان الذي يجب فيما ليس اسما فلابد فيه ان التركيب المعتبر قائم ببعض في الاسماء ١٢ منه

حتى يفهم وجوده بد ونها ولكن فيه في جواب التسليم انه على ذلك التقدير يلزم القلق في عبارة
المصنف لان بعض الشروط المذكورة فيه يكون شرط التأثير والبعض الآخر يكون شرط
الوجود فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قوله** ان قلت آه بيان الاعتراض ظاهر
لكن يرد ههنا ان نفي الاضافة والاسناد اعتبر في كلام المص فكيف قال المعترض من
غير اعتبار نفي الاضافة آه واجيب عنه بانه ليس المراد بالاعتبار في الموضعين مطلقة
بل المراد الاعتبار على وجه الجزئية من المفهوم وهذا الاعتبار حاصل في نفي حرفية الجزء
دون نفي الاضافة ونفي الاسناد كما هو الاظهر هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق
قوله فما ادعى بالتركيب اقول وبالله التوفيق الاولى للفاضل المحشي ان يقول في مفهوم
التركيب او تعريفه لانه يعلم من عبارته ان ماذكره الشارح مراد من التركيب لا تعريف
له مع انه بنفسه قال سابقا وهو المعرف والله اعلم **قوله** تحكم اي حكم من غير دليل يعني
ان الانتفاءات الثلثة متساوية الاقدام في كونها شروطا لتأثير التركيب في منع الصرف فكون
احدها جزء وهو نفي جزئية الحرف من مفهوم التركيب والآخران خارجان شرطان له دعوى
بلا دليل **قوله** قلنا الحرف آه حاصله اثبات الفرق بين الانتفاءات الثلثة وبيانه ان
التركيب الذي هو من اسباب منع الصرف هو الذي له تأثير في اللفظ كجعل الاسم غير منصرف
والتركيب من الاسمين مطلقا اضافيا كان او اسناديا يعرض له تأثير في اللفظ كالبناء و
الخروج المضاف الى الصرف فكانا متناسبين فالمناسب عدم خروج هذا التركيب من مفهوم
ذلك التركيب اخراجه بقيد الاشتراط والتركيب من الحروف ليس له اثر في اللفظ فلا يكون
مناسبا للتركيب المراد ههنا فالمناسب اخراجه من مفهومه فالاعتبار المذكور والفرق
المسطور دعوى مع دليل **قوله** ولما لم يوجد آه دفع لما يقال لا بد للشارح ان يزيد
غير فعلية جزئين لان هذا التركيب ايضا غير مؤثر في منع الصرف وبيان الدفع ظاهر وان لم
في بالك لان المناسب للفاضل المحشي ان يزيد قوله ومن الحرفين لان هذا التركيب ايضا
غير مؤثر في ذلك المنع فانه له بان هذا القسم غير متروك في كلام الشارح لان التركيب اذا
كان من الحرفين فيجيء فيه حرفية الجزء وانتفاؤه مذكور في كلام الشارح بطريق الصراحة فان
ما حررت وجهك وقالوا ان انتفاء التركيب من الفعلين ايضا مفهوم من كلام المصنف لان
لان هذا التركيب ليس الا تركيبا اسناديا فانهم صرحوا بان الاسناد لا بد له من الطرفين
المسند والمسند اليه وفي ذلك التركيب الاخير مفقود فلا يكون هذا القسم من قبيل
التركيب الاسنادي فلا يكون انتفاؤه مفهوما منه هذا من سوانح الوقت والله اعلم

قوله والاغلال لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان التركيب لا يزول حين عدم العلمية كما ترى فى المركبات كلها فكيف يصح هذا الاشتراط لتلك الفايدة ببيان الدفع ان المراد من الزوال الاغلال ولا شك فى عدم الامن من الاغلال حين عدم العلمية كما فى قوله او ليتحقق آه لعل هذا يكون نكتة بعد الوقوع والا فما الباعث على هذا فى اشتراط العلمية بخصوصها فلا يرد ما يرد فافهم قوله اى اللزوم آه لعل الغرض من هذا دفع توهم مقرر بتقريرين لاحدهما اشار الفاضل مولانا عبد الحكيم وللآخر اشار الفاضل المدقق اما الاول فهو ان التركيب لا يقبل القوة والضعف فكيف يحصل بالعلمية فيه قوة ولعل وجه عدم القبول ان القوة عبارة عن كون احد الفردين بحيث ينتزع منه العقل بحسب الوهم امثال الاضعف واما الثانى فهو ان قوة الشئ عبارة عن عدم احتمال النقيض لذلك الشئ وعدم احتمال التركيب نقيضه غير مختص بالعلمية لانه لا يحتمله سواء كان علما اولا فكيف يحصل بالعلمية هذه القوة بيان الدفع من التقرير الاول ان المراد من القوة ليس معناه المقابل للضعف حيث يقال ان التركيب لا يقبل الانصاف بها بل اللزوم و التركيب يقبل اللزوم وعدمه فبالعلمية يكون لازما لان الاعلام لا يتغير بيان الدفع من الثانى ان عدم احتمال التركيب نقيضه فى حال التركيب مطلقا سواء كان حال التركيب اوفى المآل والمراد ههنا عدم الاحتمال مطلقا وذا يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير اقول وبالله التوفيق ان قوة الشئ عبارة عن ظهور اثر ذلك الشئ فى احد الفردين ازيد من الآخر وهذا موجود فى التركيب المراد ههنا قبل العلمية لان اثر التركيب اجتماع المتفرقات و فى التركيب المراد ههنا هذا الاثر ازيد الا ترى انه يعد اجزاء هذا المركب كلمة واحدة واذا عرفت هذا فاعلم ان هذه العبارة من الفاضل المحشى دفع لما يرد من ان القوة حاصل فى التركيب المراد ههنا قبل العلمية فكيف يكون اشتراط العلمية لتحصيل القوة بيان الدفع ان المراد من القوة لزومه لا نفسه والحاصل قبله نفسه لا لزومه والاشتراط للزوم لا لتحصيل نفس القوة واللزوم يحصل بالعلمية لان الاعلام لا يتغير فاحفظ هذا التقرير ولا تمل بالاطناب لان تقدم الطبق شئ واحد يوجب الطرب للنفس والله اعلم قال المصنف ولا باسناد والمركب التوصيفى داخل فى الاسنادى كما هو المفهوم من كلام مولانا عصام الدين قوله الباء للملابسة آه لعل الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد من ان الباء فى قول المصنف باضافية لا تخلو اما ان تكون للمصاحبة والملابسة او للاستعانة والسببية او للظرفية او للمقابلة او للتعدية او تكون زايدة وكل منها لا يصح

وتوجيه التصحيح بلفظ الانتفاء بهذا التفصيل ان الشدة لكن لما كان مقابل تلك الشدة الضعف ومقابل القوة ايضا الضعف فيتوهم منه اتحادهما ۱۲ منه

اما الزايدة فلانه هنا يجيئ في بعض المواضع قياسًا وفي الآخر سماعًا وانتفاء الامرين في هذا اللفظ
ظاهر اما التعدية فلان باءها تجعل الفعل اللازم متعديًا باعتبار تضمينه معنى التصيير كما في
ذهبت بزيد اي صيرته ذاهبا وهذا الجعل هنا مفقود كما لا يخفى واما المقابلة فلان باءها
عبارة عن ان يكون مدخولها في مقابلة شيء آخر كما في قولك هذا بذاك وهذا ايضا معدوم
هنا كما لا يخفى اما الصادق فلان باءه عبارة عن ان يكون مدخوله ملصقا بشيء آخر كما في قولك
مررت بزيد وبين التركيب المراد هنا والاضافة والاسناد منافات لان المراد من التركيب
التركيب الذي بعد شدة الامتزاج كلمة واحدة والاضافة والاسناد ويقتضيان الكلمتين
لانهما من النسب التي لا تتصور الا بين الاثنين فلا يكون بينهما الصاق اما الاستعانة والسببية
فلان باءهما عبارة عن ان مدخولها آلة وسببا لشيء آخر والاضافة والاسناد ليسا سببين
وآلتين للتركيب المراد هنا للمنافات بينهما كما سبق بل السبب له الوضع الثاني اما المصاحبة
والملابسة فلان باءهما عبارة عن ان يكون مدخولها مصاحبا وملابسا لشيء آخر وهذه
المصاحبة والملابسة بين التركيب المراد هنا والاضافة والاسناد ايضا مفقود للمنافات
المسطور ويمكن الدفع ان الباء للملابسة والمراد من الاضافة والاسناد هيئتهما والمنافات بين
التركيب وبين الاضافة والاسناد نفسيهما لا هيئتهما كما هو الاظهر لكن يبقى شيء وهو ان المراد من
الاضافة والاسناد اذا كان هيئتهما فلم لا يجوز ان يكون الباء للالصاق فافهم ولا تسرع
بالرد والقبول **قوله** وذلك لان آه غرض الفاضل المحشي من هذا الكلام اقامة الاستدلال
على اشتراط نفي الاضافة والاسناد في تاثير التركيب في منع الصرف والرمز الى النقض
في الاستدلال الشارح على هذا المطلب بيان الاول ان من المتقررات فيما بين النحاة في
الكلمة المنقولة عن مركب كونها معربة ومبنية باعتبار المنقول عنه وكون معناها
باعتبار المنقول اليه فلو جعلت كلمة منقولة من المركب الاضافي والاسنادي وجعلت
علما وتكون غير منصرفة باعتبار هذا الوضع يلزم خلاف المتقرر لانه يلزم على هذا
اعتبار الاعراب الذي هو حكم عدم الانصراف بالنظر الى المنقول اليه وبطلان جعلها غير
منصرفة باعتبار الوضع السابق ظاهر لعدم وجود السبب بيان الثاني ان دليل الشارح
يدل على ان المركب الاضافي لا يمكن منع صرفه نظرا الى حال الاضافة ولا يدل على عدم
صرفه نظرا الى الوضع العلمي والمقصود هذا دون ذلك والله اعلم **قوله** نقلت آه
والمراد من المنقول عنه الوصف المنقول عنه وهو التركيب وبالمنقول اليه الوصف المنقول
اليه وهو الافراد وبالنقل اللغوي فلا يرد ان المنقول اليه هو معناها فكيف يصح قوله

له والمراد بجهة الاستقلال بعلى والثاني بليس ولما الخ منه

له وهو عبدالله بن زبير وكان يكنى باسمه ولقب به اولا ثم بعده ١٢ منه

ومعناها باعتبار المنقول اليه هكذا قال الفاضل المدقق **قوله** اعرابها سواء كان المعرب كما فى المضاف اليه فى عبد الله او المطلق كما فى المضاف منه وسواء كان فى الجزئين كما فى حسن وجهه وسيضرب زيدا او فى احدهما كما فى ضرب زيد هكذا فى حاشية مولانا عبد الحكيم **قوله** باعتبار المنقول ليشعر بكونه منقولا **قوله** باعتبار المنقول اليه باعتبار الوضع الطارى بالنقل **قوله** لامتناع اعتبار حكمه اى حكم منع الصرف فلان هو الاعراب ممتنع باعتبار الوضع العلمى بناء على المقرر المذكور فيكون منع الصرف باعتبار ذلك الوضع ممنوعا **قال** الشارح قدس سره لان الاضافة اى التركيب الاضافى فعلى هذا لا يرد المناقشة فى قوله فكيف يؤثر فى المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب الاضافى هكذا فى العصمت **قوله** او لان آه دليل آخر لاشتراط انتفاء الاضافة بيانه ان تأثير التركيب الاضافى اما ان يكون فى الجزء الاول او يكون فى الجزء الثانى لا سبيل الى الاول كما عرفت فى الشرح وهو كون الاضافة مخرجا للمضاف الى الصرف او الى حكمه ولا سبيل الى الثانى باعراب المكانى وتوجيهنا انه لم لا يجوز شغل الجزء الثانى من المركب المراد ههنا بالاعراب المكانى واجيب عنه بان الشغل يقتضى سبق استعمال المركب المراد ههنا على العلمية وهو معدوم بخلاف المركب الاضافى الذى جعل علما كما لا يخفى والله اعلم **قوله** اذا كان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يختلج فى الوهم من انه يجوز ان يكون الاضافة مؤثرا فى المضاف الصرف وفى المضاف اليه عدمه نظرا الى تغاير المحلين بيان الدفع ان اقتضاء الضدين فى طبيعة شئ من الممتنعات لان مقتضى الطبيعة لا يختلف بحسب ظرف دون ظرف فان اقتضت الصرف اقتضته فى المضاف والمضاف اليه وان اقتضت عدم الصرف اقتضته فى كليهما فتخصيص احدهما بهذا والآخر بالآخر لا وجه له **قوله** بما فى مادة آه كانه العلاوة فى الدفع المذكور بيانه ان التركيب الاضافى فى حكم كلمة واحدة فاقتضاؤه الصرف فى المضاف اقتضاؤه فى المضاف اليه وعدم الصرف فى المضاف اليه اقتضاؤه فى المضاف فيلزم على هذا اجتماع الضدين فى امر واحد الذى هو المركب الاضافى **قوله** فى حكم كلمة واحدة قال مولانا عبد الحكيم ولذا يكتسب المضاف التعريف من المضاف اليه ولا يجوز الفصل بينهما فى السعة انتهى اقول وبالله التوفيق ان الشارح قال فى شرح فعل المصنف وتقييد تعريف ان تعريف المضاف مستفاد من هيئة الاضافة للمضاف لا من المضاف اليه فلا محل لكلامه ههنا واما حديث عدم جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة فايضا محل بحث كما يعلم من قول القاضى البيضاوى ذيل قوله تعالى وما هم بضارين من احد الا باذن الله حيث قال وقرئ بضارى على الاضافة الى احد وجعل الجار

جزء منه والفصل بالظرف انتهى واما النقصان فى كلامه لعدم التقييد بالمضاف اليه المعرفة فالامر فيه سهل لانه يقال فى ذلك الدفع ان المراد من المضاف اليه المضاف اليه المعرفة لا المضاف اليه مطلقا والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب **قوله** عندهما انهم آه لعل الغرض من هذا اعتراض على الشارح بان تعليل نفى الاسناد فى التركيب بذلك الطريق الذى صدر منه يقتضى تخصيص ذلك النفى بالمصنف ومن وافقه لان بناء المركبات الاسنادية ليس الا عندهم واما الآخرون فذهبوا الى اعرابها على الحكاية ولا بعد فى اعتبار عدم الاعتراض فى ذلك التقدير فيها والامر ليس كذلك لان هذا النفى معتبر عند الكل وان لم يعتبر هذا القيد عند الكل فهذا تحقيق لا اعتراض اعلم ان فى هذا المقام تطويلا فى الحاشيتين المشهورتين بحيث يمل طبايع الطلبة فالخصها بحيث يخلو عن ذلك الاملال فاستمع ان مولانا عبد الحكيم اعترض على الفاضل المحشى بان نسبة بناء الاعلام المشتملة على الاسناد الى المصنف افتراء عليه لان المعلوم من كلام الشيخ الرضى فى بحث المركبات ان المركب الاسنادى ليس بمعرب ولا مبنى عند المصنف لا قبل العلمية ولا بعدها فاجاب عنه الفاضل المدقق بان المعلوم من كلام المصنف فى الضياح المفصل ومن اماليه فى بحث الكنايات ان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات المحكية وان اختلج فى ذهنك انه على هذا اما الوجه لكلام الشارح الرضى حيث نفى البناء والاعراب من تلك المركبات الى المصنف فاقول له بانه يحتمل ان يكون ذلك النفى من تحقيقات نفس الشارح الرضى ولا يكون داخلا فى المنسوب الى المصنف وان اختلج فى ذهنك ان تلك المركبات اخرجها المصنف بقصد ولا نسبة فى تعريف المركب فيما سيأتى عن المركبات واخراجها عن باقى اقسام المبنى ظاهر فكيف تكون مبنية عند المصنف فاقول له بان تلك المركبات مبنية لا لاجل التركيب والمقصود من المركبات المبنية المعدودة فى المبنيات المركبات التى بناؤها لاجل التركيب فلذا اخرجها عن تلك المركبات فافهم ولا تسرع بالرد والقبول **قوله** بعد انصرافه الضمير راجع الى العلم المشتمل على الاسناد المعلوم من لفظ الاعلام المشتملة على الاسناد المذكور فى الشرح ووجه صحة الارجاع المزج الذى هو من عادة المصنفين فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** وان لم يظهر اثره لكون آخره مشغولا بالحركة الحكائية ونظير ذلك الحكم الحكم لعدم انصراف مسلمات حال العلمية مع ظهور اثره ولمولانا عبد الحكيم فى كون الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المعربات المحكية كلام ان شئت الاطلاع فارجع الى كلامه والله اعلم **قال** الشارح قدس سره علمين هنا قيد اما بالنظر الى القسمين اعنى ما تضمن حرف العطف وما يكون الجزء الثانى منه صوتا والتثنية باعتبار

تلك لا باعتبار الافراد المذكورة منها ههنا و بالنظر الى القسم الثانى و ترك عليه القسم الاول لشهرة فلا يرد ما يورد فافهم **قوله** لان المذكور آه هذا ناظر الى ايراد كلمة كان فى جواب السؤال الوارد على خمسة عشر و ستة عشر واما وجه ايراد كلمة كان فى جواب السؤال الوارد على سيبويه ولفظويه فهو انه يجوز ان يكون معنى قول المصنف والاعراب الثانى فى بحث المركبات انه وان لم يكن الثانى متضمنا لحرف العطف اعرب الثانى مع منع صرفه مطلقا اى سواء كان مبنيا قبل التركيب اولا وقوله على الاصح يكون قيدا لقوله ويبنى الاول فقط فيكون مثل سيبويه ولفظويه معربا غير منصرف عند المصنف كما ذهب اليه البعض ايضا ولا ادرى وجه الغرض الفاضل المحشى لوجه ايراد كلمة كان فى جواب خمسة عشر دون جواب سيبويه **قوله** مع بعده اى فى الذكر يعنى ان هذه القرينة قرينة خفية لا ينساق الذهن اليها **قوله** ومن الجائز آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه على ذلك التقدير يكون حكم ما يتضمن حرف العطف فى الاصل معلوما بطريق الدلالة بيان الدفع ان المعلومية بطريق الدلالة ينفع اذا كان حكم ما يتضمن حرف العطف بالفعل موافقا لحكم ما يتضمن حرف العطف فى الاصل ولم لا يجوز ان يكون بين هذين الحكمين تخالفا **قوله** ولذا اى لاجل ذلك التجويز فى الحكمين ذهب البعض الى الاعراب مع عدم الصرف فى المتضمن لحرف العطف فى الاصل **قوله** جواب آخر بيان هذا الجواب ان تقييد التركيب المؤثر فى منع الصرف بما يخرج خمسة عشر مضر لانه من المعربات الغير المنصرفة عند المصنف وكذا يحصل جواب آخر للاعتراض بسيبويه ونفطويه من بيان وجه ايراد كلمة كان فى جوابهما كما سبق فتذكر واعلم واجاب مولانا عصمت الله عن اصل الاعتراض بان ما تضمن حرف العطف فهو خارج بقوله من غير حرفية جزء واما ما يكون احد جزئيه صوتا فهو خارج بقوله صيرورة الكلمتين او اكثر لان الصوت ليس بكلمة انتهى مع ادنى تغير **قال** الشارح انهما من قبيل المبنيات ورد ههنا ان المتعرض فى كلام المصنف فيما بعد بناء المتضمن لحرف العطف ولا تعرض فيه لبناء ما كان الجزء الثانى منه صوتا واجيب عنه بان الشارح قال هذا بالنظر الى التوجيه الذى فعله فى عبارة المصنف وهو قوله والاعراب الثانى وبنى الاول على الاصح وهو تقييد الشرط بقوله ان لم يكن مبنيا سابقا وجعل قوله على الاصح متعلقا بالجملتين والتعرض لبناء ما كان الجزء الثانى منه صوتا على هذا ثابت بطريق الاشارة وان لم يثبت بطريق الصراحة فى عبارة المصنف كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره فلم يذكر بناءها اصلا بل اخرجها من المركبات بقيد الاسناد واخراجها من باقى المركبات ظاهر ووجه عدها فى المبنيات مع ذلك الاخراج

قد مرّ فی الحاشیة المتعلقة بقول الفاضل المحشی عند جماعة فتذکره **قال** الشارح قدس سرہ
علم لبلدة آه قال مولانا عصمت الله فیه انه اذا کان بعلبك علما لبلدة یجوز ان یکون منع
صرفه للعلمیة والتانیث کما هو وجود فلم یکن مثالا قطعیا للترکیب المؤثر فی منع الصرف
انتهی اقول وبالله التوفیق التانیث باعتبار البلدة لیس بثابت ومتقرر لانه او اوّل تلك
البلدة بالمکان یکون مذکرا علی ما هو القاعدة فی اسماء الاماکن فلذا لم یعتبر ذلك التانیث
وجعل غیر منصرف للعلمیة والترکیب والله اعلم لکن بقی شیٔ وهو ان المراد من الاضافة فی
قوله ولا باضافیة هیئة کما علم من قول الفاضل المحشی سابقا لا قصدا المعنی الاضافی ووجد
ان هیئة الاضافة فی بعلبك مما لا یخفی فلا یوجد الشرط فکیف یمنع من الصرف ویمکن ان یجاب
بان المراد هیئة الاضافة والاسناد الهیئة التی یکون علامتها موجودة فی اللفظ کجر الجزء الثانی
فی عبد الله ونصب شرا فی تابط شرا وهیئة بعلبك لیس بهذه المثابة **قوله** بل من غیر
نقل آه لما کان یرد علی الشارح ان المعلوم من کلامه نفی قصدا لنسبة لا اصلها فی بعلبك والشرط نفی اصل النسبة لا نفی
القصد اضرب الفاضل المحشی عما قاله ونفی اصل النسبة ویمکن ان یجاب عن قبل الشارح بان النفی قد یفید نفی المقید
والقید کلیهما اذا دخل علی شیٔ مقید فلم لا یجوز ان یکون مراد الشارح ههنا نفی النسبة والقصد
لا الاخیر فقط والله اعلم **قوله** علی الارتجال ای من غیر نقل بمقابلة ارتجال الخطبة والشعر
ابتداؤه من غیر تهیئة قبل ذلك **قال** الشارح قدس سره او غیرهما قال مولانا عصمت الله
لا حاجة الی هذا فان وجود نسبة غیر اضافیة واسنادیة لا یضیر فی تأثیر الترکیب فلا احتیاج
الی نفیه اقول وبالله التوفیق ان المفهوم من کلام الشارح قبیل هذا اضرار النسبة العطفیة
فی التاثیر کما لا یخفی ولو کان وجود النسبة العطفیة غیر مضر کما قال فلای وجه اجاب عن
الاعتراض المذکور فی کلام الشارح بقوله فان قلت کان آه کما نقلت سابقا فتذکره
والله اعلم **قوله** قیل الواو بمعنی مع لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان الواو لمطلق
الجمع لا اللاجتماع کما تقرر فمفاد کلام المصنف کون الالف والنون فی الاسم علی طریق الاجتماع
او التفریق بان یکون احدهما فی اسم والآخر فی اسم آخر وهذا لیس بمراد کما هو الظاهر بیان
الدفع ان الواو ههنا بمعنی مع او العطف مقدم علی الحکم وهو قوله ان کان آه فیفید الاجتماع
المراد وهو الاجتماع فی اسم واحد لکن لما کان هذا ان الامران خلاف الاصل مرّض هذا
التوجیه وقال قیل وقد یقرر الایراد بان الظاهر فی العطف اعتباره متأخرا عن الحکم فلا
یصح ارجاع ضمیر التثنیة الی المعطوف علیه ولا الی المعطوف وضعف هذا التقریر مولانا
عبد الحکیم بان الشایع فی العطف بالواو ایراد ضمیر التثنیة کما فی قولهم زید وعمرو جاءا

فلا خدشة فی عبارة المص واللہ اعلم **قال** الشارح قدس سرہ المعد ود ان من آہ لعل الغرض
من ھذہ ادفع مایرد من ان الالف والنون موجودتان فی حسان من الحسن اسما مع انہ منصرف
بیان المدفع ان المراد من الالف والنون الالف والنون المزیدتان بجعل اللام للعھد اشارۃ الی ماذکر فی الکتب
والنون فی حسان لیست بزایدۃ کما ھو الظاھر فلما لم یرد مثل ھذا الایراد فی الاسباب الاخر لم
یشر الشارح فیھا الی کون اللام للعھد وان کانت فیھا لہ ایضا ھکذا افھم من حاشیۃ مولانا جمال
واللہ اعلم بحقیقۃ الحال **قولہ** بالفعل لما کان معنی کون الشیء من الحروف الزواید موافقا
لما سیأتی فی بحث الحروف امکان اتصافہ بالزیادۃ فی مادۃ من المواد لا انہ متصف بھا فی کل
المواد فذھب الی الذھن کون الالف والنون من حروف الزیادۃ بھذا المعنی فیقتضی ان یکون حسان
مشتقا من الحسن غیر منصرف بوجود ذلک المعنی فی نونہ فیلزم علی ما عنہ الفرار قید الفاضل
المحشی قول الشارح لانھما من الحروف الزواید بقید بالفعل اشارۃ الی ان المراد بکون الالف
والنون من حروف الزیادۃ ھھنا کونھما متصفتین بھا بالفعل فیکون حسان منصرفا لان نونہ
لیس بمتصف بھا بالفعل حال کونہ ماخوذا من الحسن واللہ اعلم **قولہ** نونہ بدل من قولہ
لفظ ویحتمل ان یکون مضافا الیہ للفظ لفظ والضمیر یکون راجعا الی الشیء المرکوز فی کل الاذ
ھان والمذکور فی کل لسان **قولہ** جاز صرفہ ھذا الجواز بالنظر الی الاحتمال الاصالۃ لا بالنظر الی
الاصالۃ لانھا یوجب الصرف کما لا یخفی واما المنع فی قولہ الآتی ویمنع ح فبالنظر الی کون حسان
من الحس بفتح الحاء المھملۃ وتشدید السین المھملۃ لا بالنظر الی جواز ذلک الکون لانہ یوجب
جواز المنع کما لا یخفی فعلم ان الاولی للفاضل المحشی ترک الجواز فی الصرف او ذکرہ فی المنع
لیکون الکلام علی نسق واحد ھذا من سوانح الوقت واللہ اعلم **قولہ** بجواز آہ الغرض بیان تطبیق
المثال وھو حسان المثل وھو کون نون ھذا اللفظ یحتمل الاصالۃ والزیادۃ **قولہ** لمضارعتھما آہ
اعلم ان الموجود فی نسخ الشرح ھھنا لفظ علیھما بعد قولہ تاء التانیث وفی ذکر الفاضل المحشی ھذہ العبارۃ الطویلۃ بدون لفظ
علیھما قصد بیان لفظ الخ کما ھو عادۃ المصنفین فی بعض المقامات رمزا الی ان ذلک اللفظ غیر موجود فی النسخۃ التی
للفاضل المحشی والی ان الاصل عدم ایرادہ لان المقرر فی وجہ الشبہ ان یکون مشترکا بین المشبہ والمشبہ بہ وعلی تقدیر
الایراد المذکور یکون مختصا بالالف والنون علی ما ھو الظاھر وھو ارجاع ضمیر علیھما
الیھما وان تکلف علی ذلک التقدیر ایضا بان الضمیر راجع الی حرفی التانیث التین جعلتا بمنزلۃ
امر واحد والالف والنون المزیدتین التین جعلتا ایضا بمنزلۃ امر واحد واللہ اعلم **قولہ**
لما کان آہ لعل الغرض من ھذہ ادفع مایرد من ان الشارح لم یجعل وجہ مشابھۃ الالف
والنون المزیدتین مع الالف الممدودۃ تساوی الوزنین صدرا او کون الزایدتین مختصا

بشئ الذی هو المذکر وکون المؤنث والمذکر فی لغتی الصیغة ببیان الدفع ان تأثیر الالف والنون
المزیدتین فی منع الصرف لیس بدایر مع تلک الوجوه لان ندمان منصرف مع وجود الوجهین
الاولین فیه وعمران وعثمان ممتنعان من الصرف مع عدم تلک الوجوه فیهما بخلاف منع
دخول التانیث لان تأثیرها فی ذلک المنع معه دایر وجودا وعدما فتعین جعله وجها للشبه
فجعل الشارح وجه الشبه ایاه لاغیره **قوله** منع صرفهما لم یحمل هذه العبارة علی الظاهر
لانه یستفاد منه نسبة الصرف الی الالف والنون المزیدتین وهو خلاف الواقع لانه
وصف الانصراف من اوصاف الاسماء اول الفاضل المدقق بان المنع المضاف الی الصرف
مضاف الی ضمیرهما فی الواقع والتقدیر منعهما الصرف ولا شک فی صحة هذا المعنی اقول
وبالله التوفیق ان لفظ منع صرف وان کان مرکبا اضافیا فی الواقع لکنه یحتمل ان یخرج عن
الترکیب الاضافی ویجعل کشئ واحد فاضیف الی ضمیرهما لادنی الملابسة وهی کونه حاصلا
من مرجعهما والله اعلم **قوله** دایرا علیه الضمیر راجع الی منع دخول تاء التانیث ومعنی کونه
منع الصرف علی ذلک المعنی وجودا وعدما ان وجود منعهما دخول تاء التانیث مستلزم
لوجود منعهما الصرف وعدمه یستلزم لعدمه ویرد ههنا ان الدوران علامة العلیة کما
هو المتقرر فی علم الاصول فالمناسب ان یجعل سبب منع الصرف منع دخول تاء التانیث
لا الالف والنون المزیدتان ویمکن ان یجاب عنه بان الامر کما قلت لکن لما کان الاجماع
منعقدا علی جعل الالف والنون المزیدتین من اسباب منع الصرف والمخالفة منه من للینبغی
فجعل ذلک المنع سببا لما لاجله منع الالف والنون الصرف من الاسماء وهو المشابهة لالفی
التانیث ولا یتیسر هذا الا بان یجعل منع دخول تاء التانیث وجه الشبه والله اعلم **قوله**
لان الوجوه آه اسم ان الوجوه وجزها التساوی مع ما عطف علیه هذا اذا وجدت الواو
فی قوله الآتی ولا یدور علیها آه وان لم یوجد هناک حرف الواو فیکون الخبر هو وقوله کتساوی
الوزنین مع ما عطف علیه عطف بیان او بدل من الوجوه **قوله** صدر الاولی ترکه لان
الوزنین کما انهما متساویان صدرا لکن ذلک متساویان عجزا لکن الامر سهل وهو عدم کون
القید احترازیا **قوله** مع تحقق تلک الوجوه ویعلم من الحاشیتین المشهورتین ان المراد
من تحقق تلک الوجوه فی ندمان تحققها فیهما سوی الوجه الثالث یعنی ان فی ندمان الاول
والثانی من تلک الوجوه موجودان وفی عمران وعثمان کل معدوم اقول وبالله التوفیق
لعل وجه استثناء الوجه الثالث من ندمان کون المراد بکون المؤنث صیغة اخری کونها
علی صیغة فعلی لا المخالفة المطلقة وهذا منتف فی ندمان المنصرف لان مؤنثه علی هذا

ای لفظها ۱۲ منه

کما فی نسخة ۱۲ منه

کما فی نسخة ۱۲ منه

قوله صدر ای کون الحرف الاول منهما مفتوحا والثانی ساکنا لکن ذلک متساویان یجئ فی کون حرف الثانی مضموما والاول ساکنا ۱۲ منه

ندمانة لا ندامى ولعل وجه انتفاء الوجه الثانى عمران وعثمان ان المفهوم من اختصاص الزا
يدتين بالمذكر فى سكران مجيئ المؤنث له مع عدم تيك الزايدتين وهذا المعنى منتف فيهما
لان المؤنث لم يجئ لهما ولولا ذانك التكلفان بل بقى كلام الفاضل المحشى على ظاهره لعلمت
ان الوجوه كلها موجودة فى ندمان المنصرف والاول والثالث منتفيان فى عمران وعثمان
والثانى موجود فيهما فاحفظ ولا تسرع بالرد والقبول والله اعلم **قوله** عمران وعثمان بكسر
الاول فى الاول وضم الاول فى الثانى وبهذا اظهر وجه انتفاء الوجه الاول فيهما ولما لم يجئ
لهما مؤنث تحقق وجه انتفاء الوجه الثالث فيهما ايضا واما وجه انتفاء الوجه الثانى فيهما
فقد عرفت حاله **قوله** لا يظهر الغرض من هذا التزييف القول الاول بان للشرط اسے فى
الالف والنون الزايدتين انتفاء التاء وعدم دخولها عليهما وعلى هذا القول لا يظهر للشرط
الاشتراط وجه لان وجود التاء لا يقدح فرعيتها للمزيد عليه **قوله** الا ان يقال الغرض
تصحيح القول الاول والجواب عن تلك التزييف وبيانه ان تأثير الالف والنون فى منع
الصرف لاجل الفرعية ودخول التاء يقدح فيها لان المجرد عن التاء الذى هو المتلبس
بالالف والنون ههنا على تقدير دخولها به يكون اصلا بناء على ما تقرر ان المجرد عن التاء
اصل لما زيد عليه التاء والاصالة تنافى الفرعية **قوله** اى فى منع دخول آه لما كان
مشابهة الالف والنون بالفى التانيث متصورا بوجوه شتى مطلقها لم تكن مرادة كما سبق
كل من الامرين قيد الفاضل المحشى بما هو المراد والله اعلم **قوله** اما المشابهة او المشابه
ويرد ههنا ان المناسب للفاضل المحشى ان يقدم المشابه على المشابهة لان اسناد السببية الى
الالف والنون على الاول يكون حقيقيا وعلى الثانى يكون مجازيا كما لا يخفى واجيب عنه بان
الفاضل المحشى نظر الى ان سببية الثانى اصلية لان فرعية النسبة للطرفين فى الوجود بين امر
ظاهر بخلاف سببية الاول ولكل وجهة هو موليها هكذا افهم من حاشية الفاضل المدقق
والله اعلم **قوله** لكنه سبب آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان الفرعية اذا كانت
لما زيدتا عليه والسبب اذا كان الالف والنون فما الحاجة لمشابهة الالف والنون بالفى التانيث
وبيان الدفع ظاهر **قوله** مع ان المشبه آه يعنى ان المشبه من توابع المشبه به وهو اذا كان
ههنا فرعا للتذكير يكون مشبهه ايضا فرعا له فلا حاجة الى اثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه
به **قوله** ظاهر وبيان التوجيه فيما سبق لا يثبت الظهور بل الصحة كما هو الظاهر فلا يرد ما يرد
فافهم **قال** الشارح قدس سره يعنى به ما آه الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الاسم اعم
مطلقا من الصفة وهو خاص منه مطلقا والمقابلة بين ذلك العام والخاص بكلمة او ليست

ع ويختلج بالبال ان المؤنث لندمان ندمانة فينتفى اذا كان ندمانة ايضا الوجه الثانى فيه ان يقال كما لا يخفى الا ان المراد من الانتفاء انتفاء عدم صحة الزايدتين فى المؤنث وقد وجد التاء فى ندمانة مع وجدتان فى ندمانة الظاهر التام كلاهما فالانتفاء فى ندمانة ان يقال والله اعلم ١٢ منه

من المتعارفات فكيف حصلت من المصنف ببيان الدفع ان للاسم اطلاقين باحدهما يكون اعم من الصفة وهو ما يذكر في مقابلة الفعل والحرف وما الآخر مقابل لها وهو ما لا يدل على ذات ما لوحظ معه صفة من الصفات والمراد ههنا هو الثاني والمقصود من قول الشارح فان الاسم آه الاستدلال على اطلاق الاسم في مقابلة الصفة كما انه يطلق في مقابلة الفعل والحرف وقوله فالمراد بالاسم آه تفريع على الدليل اشارة الى ان نفي قصد الاسم الشامل للاسم والصفة مراد في المدعى هكذا فهم من حاشية الفاضل المدقق: قوله ولا الاسم آه لعل الغرض من هذا الكلام التعريض على الشارح بان للاسم اطلاقات أخر ايضا اعم مطلقا من الصفة فالمناسب نفيها ايضا لئلا يتوهم ارادتها فيلزم المقابلة بين العام والخاص المطلقين بكلمة او ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى المذكور في الشرح هو الظاهر المتبادر من الاسم في امثال هذه المواضع فلذا احتاج الى نفيه واما المعاني الأُخر فليس كذلك في مثل هذا المقام فلذا لم يحتج الى نفيها هكذا ذكر في حاشية مولانا مير جان اقول وبالله التوفيق او كان المراد من الاسم الشامل للاسم والصفة المنفي في قول الشارح الاسم المقابل للفعل والحرف لكان للسؤال والجواب وجه ولو اريد به ما هو ظاهره يعني لم يرد بالاسم المعنى الذي يكون به شاملا للاسم والصفة باي وجه كان هذا الشمول لم يبق لهما وجه والله اعلم قوله المقابل آه وهو عبارة عما لا يكون مشعرا بالمدح والذم ولا مصدرا بالاب والابن كما يقال العلم اما اسم ولقب او كنية قوله والمقابل للمهمل اي اللفظ الموضوع لمعنى وعليه حمل القاضي البيضاوي الاسماء في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها قوله والمقابل للظرف وهو ما لا يستعمل ظرفا لان الظرف اللازم هو الذي لا يستعمل الا ظرفا والى هذا المعنى اشار ابو علي حيث قال حيث يستعمل ظرفا لا اسما قوله او مجموع اشارة الى تأويل آخر لافراد الضمير الراجع الى الالف والنون في قوله فشرطه قوله وتثنية الضمير اشارة الى نكتة ايراد ضمير التثنية في قوله وان كانا في صفة اقول وبالله التوفيق الاولى ترك هذا القول لكون النكتة للغاء لا للفاء من المشهور والله اعلم قوله الشروط السابقة اذ هي شروط الاسباب الاسم اقول وبالله التوفيق ان الفاضل المحشي لو قال فيه انه يخالف الشروط بحذف السابقة لفظا كان احسن قوله لكن آه لعل الغرض منه دفع ما يتوهم من ان هذا التوجيه اذا كان مخالفا للشروط فالمناسب ان لا يذكر الشارح واكتفى بالاول فقط بان الدفع ان الحسن فيه ثابت من وجه وهو الخلو عن لزوم التنافر الموجب لتحير المبتدي فلذا ذكر ففي كل من التوجيهين حسن وقبح وفي تقديم التوجيه الاول رمز الى ان الموافقة اهم مهم من التحرز عن لزوم التنافر والله اعلم قوله

ووجه ضعف هذا الجواب من ذي سوق فطن محلها تاعبد الحكيم ان منعت الاطلاقين فافهم ايماء ١٢ منه

منهم من قال بلما كان فى العلمية الجامعة مع الالف والنون المزيدتين خلاف فى انها سبب و
شرط كما فى شروط ما سوى الجمع او شرط محض كما فى شرطه اشار الفاضل المحشى الى ذلك الخلاف
والاحتمال الاول اولى لان المتقرر ان المشبه لا يكون فى مرتبة المشبه به فكيف يقوم الالف
والنون مقام السببين والله اعلم قال الشارح قدس سره تحقيقا للزوم آه ويرد ههنا ان العلمية
وضع ثان تجعل الالف والنون من سنخ الكلمة واصليين والحال تاثيرهما فى منع الصرف لاجل الزيادة
فبينهما منافات فكيف يشترط احدهما بالآخر فاجيب عنه بان العلمية وان كان وضعا ثانيا
وتجعل الزايدين من سنخ الكلمة لكن لا بمعنى انهما صارا اصليين بل بمعنى انهما صارا كالشئ الذى
من اصول الكلمة فى اللزوم وعدم الانفكاك هكذا فهم من حاشية مولا ميرجال والله اعلم قوله
او ليتحقق سبب آخر الغرض من هذا الكلام احداث الوجه الآخر لاشتراط العلمية فى الالف
والنون المزيدتين الكائنتين فى الاسم وفيه كلام مر سبق والرمز الخفى الى ان الوجه المذكور فى الشرح
ثانيا ناظر الى المذهب المرجوح وهو المذكور ثانيا فى كلام الفاضل المحشى فى الحاشية السابقة تامل
فصل والله اعلم قوله وسلمان وعثمان الخ لعل الغرض من هذه العبارة الاشارة الى دفع
ما ورد على المصنف بانه ما الوجه فى ايراد المثال المكسور الفاء فى الاسم والمفتوح الفاء فى الصفة
مع وجود مفتوح الفاء فى الاسم كسلمان بيان الدفع ان مفتوح الفاء ومضمومها مشتركان فيها
بين الاسم والصفة يعنى يوجد ان فيهما واما مكسور الفاء فلم يوجد فى الصفة فايراد المثال
الخاص بالاسم المقابل للصفة اولى فلذا اورد المصنف وخفته النفى ينادى باعلى نداء على وجه
تخييل المصنف للمثال المفتوح الفاء على مثال مضموم الفاء فى الصفة فلا يرد ما يرد فافهم واستقم
قوله لكن المؤنث ح ولعل الغرض من هذا دفع استبعاد ذلك توهم مساوات مضموم الفاء
مفتوحها فى ساير الاحكام الناشى من الحكم بحيثهما فى الصفة ورمز خفى الى وجه اختيار المصنف فى ايراد
مثال الصفة مفتوح الفاء وهو ان المفتوح او يكون مؤنثة مع التاء وبدونها فيكون اعم من
مضموم الفاء لان مؤنثه لا يكون الا مع التاء والاعم اولى قوله فيه انه عطف آه الغرض
من هذا الكلام الاعتراض على المصنف بانه يلزم فى كلامه عطف الامرين وهما فى صفة وفانتفاء
فعلانة على المعمولين وهما فى اسم وفشرطه العلمية لعاملين مختلفين الاول لكان لانه جزء
والثانى لان الشرطية لانه جزاؤها بعاطف واحد وهو كلمة او وذا غير جايز كما تقرر وان اختلج
فى قلبك انه كيف يصح عطف فانتفاء فعلانة على فشرطه العلمية لانه على هذا يكون جزاء
ومن شرطه كونه جملة وهو ليس كذلك فاز له بان المراد من عطفه عطفه بتقدير المبتدا
يعنى عطف فشرطه انتفاء فعلانة على فشرطه العلمية هكذا فهم من الحاشيتين فقال الفا

له وان اختلج انه لو حاجة
فى عطف قوله فا
نتفاء فعلانة تنبيه
المبتدا على قوله فشرطه
العلمية لونه لا يلزم
المتن وعلى تقدير
عطفه على قوله العلمية
كما لا يخفى فانه لو جاء به
لو جيئ على هذا وجه
ايراد ما الفاء فافهم ١٢ منه

المدقق ما حاصله ان معمول ان الشرطية ما بعد الفاء لا هو معها فليس هناك العطف على
معمولى العاملين المختلفين بل ليس هناك العطف على شيئين فان الظاهر ان كلمة او
لعطف قوله فى صفة على قوله فى اسم و بسبب العطف يكون التقدير و ان كانا فى صفة
ولما لم يصح الجزاء الاول لجزائية ان الشرطية ولابد لها منه قاورده المص قوله فانتفاء فتو
بتقدير المبتدا انتهى بحاصله والله اعلم **قوله** وليس على شرطه لعل الغرض منه دفع
ما يرد من ان المتقرر فى مقره ان المجرور اذا كان مقدما فى ذلك العطف يكون جايزا
كما فى الدار زيد والحجرة عمرو و ههنا المجرور مقدم فلا خدشة فى عبارة المص بيان الدفع
ان ههنا مجموع الجار والمجرور معطوف على مجموع الجار والمجرور لا ان المجرور وحده
عطف على المجرور وحده واعادة الجار لازم لفظى لان الجار فى المعطوف ههنا لا يكون
فى حكم العدم فلا يكون على شرط جوازه فيلزم النقصان فى عبارة المص هكذا افهم من
الحاشيتين المشهورتين ولعل وجه عدم كون الجار فى المعطوف فى حكم العدم عدم
وجدان امر لفظى باعث على اعادته فيه كما ان الباعث[له] موجود فى المال بينى وبين زيد
يعنى ان الباعث غير موجود فاذا ذكر فيكون لنكتة فلا يكون فى حكم العدم والله اعلم **قوله**
قيل الصواب آه اعتراض على قول المص او فى صفة و بيانه ظاهر لكن لشهرة لفظ الصواب
فى ضد الامر الغير الصحيح الاولى للفاضل المحشى ان يقول الظاهر او الاحسن او غيرهما وان
كان هذا اللفظ من الفاظ القايل فايراد الجواب لهذا الاعتراض اشارة الى نقصان تقريره
ايضا والله اعلم **قوله** باعتبار نفس آه اى طبيعة الالف والنون التى هى مفهوم كلى **قوله**
فردها اى الالف والنون المخصوصتان بالخصوص الشخصى ورد ههنا ان التزويد فى نفس
الالف والنون فما القرينة على ارادة الفرد الشخصى منه واجيب عنه بان الحصول صفة
الافراد حقيقة لان الطبيعة لا يحصل فى شئ الا بواسطة الفرد **قوله** ويمكن ان يجاب آه
يعنى ان الالف والنون على قسمين احدهما فى الاسم والآخر فى الصفة والمراد كلمة او فى الاخير
شايع فلاجل الاشارة الى تقسيمه اليهما اوردها المص **قال الشارح** قدس سره كانه فى صفة
اشار بتقدير كان الى انه من عطف الشرط والجزاء على الشرط والجزاء وليس من العطف على
معمولى عاملين مختلفين لانه ليس ما جوز وهذا على تقدير كون كلمة فى مذكورا مع صفة
واما اذا لم يكن مذكورا على ما عليه بعض النسخ فمن عطف على معمولى عاملين مختلفين
لانه يكون من قبيل ما جوز هكذا رأيت فى بعض الحواشى **قال الشارح** قدس سره يعنى لمنع
دخول آه اشار بهذا التفسير الى ان انتفاء خصوص وزن فعلانة يغنى الفاء ليس بمقصود

وهو من جهة العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار ١٢ منه

حتی یردان فی عریانة بضم العین تحقق انتفاء فعلانة بفتح الفاء بل المراد عدم قبول تاء التانیث هکذا قال مولانا عصمت الله **قال** الشارح قدس سره لیبقی مشابهتهما هذا القلیل بالنظر الی القول الراجح فافهم **قوله** هذا عند الاکثرین ای من اهل اللغة لعل الغرض من هذا القول الاشارة الی امرین احدهما ان الملازمة المذکورة فی قول الشارح لیست بالنظر الی کل اهل اللغة حتی یردان بنی اسد یقولون فی کل فعلان جاء منه فعلی فعلانة ایض کما یقولون فی مؤنث سکران سکری وسکرانة وفی مؤنث غضبان غضبی وغضبانة بل بالنظر الی اکثر اهل اللغة وهم لا یقولون فی فعلان جاء مؤنثة علی فعلی فعلانة وثانیهما ان غرض الشارح من هذا القول الاشارة الی ضعف هذا المذهب الذی اشار المص الیه بلفظ قیل وبیانه ان مقصود هذا القایل اما وجود فعلی او انتفاء فعلانة فان کان الاول فالمناسب بل الواجب ان یحکم بعدم انصراف سکران وغضبان فی لغة بنی اسد لوجود الشرط وهو وجود فعلی والامر لیس کذلک عندهم لانهم یحکمون بانصرافهما وان کان الثانی فلا وجه للعدول عن المقصود وهو انتفاء فعلانة الی غیر المقصود وهو وجود فعلی مع عدم الملازمة بینهما لان المقصود قد یحصل بغیر وجود فعلی ایض کما فی رحمن والله اعلم **قوله** عندهم ای عند ذلك القایل مع اتباعه وهکذا فی الثانی والثالث والرابع **قوله** لحصول المطلوب وهو انتفاء فعلانة لعدم استعمال رحمانة فی لغات العرب کما هو الظاهر **قوله** قلنا الخ حاصل الجواب انه یحتمل ان یکون مراد ذلك القایل انتفاء فعلانة لکن لا مطلقا بل اذا کان مؤکدا بدلیل لفظی وهو ههنا لیس الا فعلی والانتفاء الموصوف بهذا الوصف منتف فی رحمن فلذا امتنع منعه من الصرف قال مولانا عبد الحکیم ما حاصله المنع لتلك الامور الثلث حاصل المنع الاول ان المراد من انتفاء فعلانة تحقق المشابهة بالف التانیث وهذا یحصل بمجرد ذلك الانتفاء فما الحاجة الی الانتفاء المؤکد وحاصل المنع الثانی ان الدلیل العقلی قد یکون اقوی من الدلیل اللفظی فما الحاجة علی تقدیر تسلیم الانتفاء المؤکد الی مؤکدیة بالدلیل اللفظی وحاصل المنع الثالث ان انتفاء فعلانة قد یکون بوجود فعلی وقد یکون بغیره فلا وجه للحصر لعلة ذلك الانتفاء فی وجود فعلی اقول وبالله التوفیق لو لوحظ کون الاحتمال کافیا للمجیب کما هو المشهور لا سیما مثل ذلك الاحتمال لم یرد علی الجواب شیء ولهذه المنوع اجوبة اخر فی حاشیة الفاضل المذکور ان شئت الاطلاع فارجع الیهما والله اعلم **قال** الشارح فی انه منصرف لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من ان الاختلاف فی وجود رحمن الذی هو اسم الله تعالی غیر مثبت او

الاول بالنظر الی عدم ... او بتعلق الجز ... والثانی بالنظر الی ... وان ... کان غیر لغا لما علم ... والبیان ۱۲ منه

مثبت غير مرتب على الاختلاف في شرط الالف والنون المزيدتين فكيف يصح قول المصنف ومن ثم اختلف في رحمن بيان الدفع ان المراد من الاختلاف في رحمن الاختلاف في صرفه وهو مترتب على الاختلاف في الشرط ويرد ههنا ان الامر المردد المذكور في كلام الشارح متفق فكيف يوجد الاختلاف فيه ويمكن ان يجاب عنه بان الاختلاف ليس الا في الصرف فقط او في عدم الصرف فقط لا في الامر المردد بينهما وان اختلج في ذهنك انه يعلم من الاختلاف في الصرف ذهاب البعض اليه والبعض الآخر الى عدم الانصراف وليس مفاد الاختلاف في عدم الصرف الا هذا فما الحاجة الى قوله او في عدم الصرف فاز له بان الامر كما قلنا لكن الفرق في لحاظ الصرف اولا كما في الاول وثانيا كما في الثاني موجود ولعل الشارح نظر الى ذلك فقال ما قال وهذا الفرق اللحاظي ايض قد يعتبر عند النحاة كما قال الشارح في شرح قول المصنف ولا يتصرف فيه بتقديم وتأخير في بحث فعل التعجب يرد ههنا ان الانصراف وعدمه وكذا الاحكام الاخر النحوية يعلم من استعمالات العرب ورحمن فيها اما ان يكون منصرفا ويكون غير منصرف فلا معنى للاختلاف فيه واجيب عنه بانه يجوز ان يستعمل فيما بين العرب مضافا او معرفا باللام فلا يعلم منه الانصراف وعدمه والله اعلم **قوله** فعلى الاول لا ينبغي آه الانبغاء بمعنى الوجوب وكذا في الثاني فلا يرد ما يرد فافهم **قوله** اللهم الا ان آه يعني ان تحقق المشابهة بين الالف والنون المزيدتين وبين الفي التانيث وانتفاءه على تقدير وجود التانيث بالتاء والتانيث بالالف الاول بالثاني والثاني بالاول انما يثبت اذا كان ذلك الوجود منفيا مقارنا بالاستعمال واما اذا كان فيها سببا فقط كما كان ههنا فلا يكون فيه التانيث بالالف كافيا في وجود منع الصرف والتانيث بالتاء مضرا لوجوده ولما كان ثبوت الاحكام بالنظر الى القياس امرا مشهورا فيما بينهم كثبوت الاصل مثلا في ثلث ومثلث باعتبار القياس وهو ان المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ ايض مكررا اصدر الفاضل المحشي هذا الجواب بلفظ اللهم المشعر بالضعف والله اعلم **قال** المصنف دون سكران حال من رحمن اي من اجل الاختلاف في الشرط اختلف في رحمن متجاوزا عن سكران وندمان فالاختلاف في الشرط سبب الاختلاف في البعض والاتفاق في البعض الآخر ولو لم يكن الشرط مختلفا بل متحدا لكان في الكل اتفاق فاندفع ما قيل ان الاختلاف في الشرط لا يكون منشأ عدم الاختلاف في سكران وندمان لانه على تقدير الاتفاق ايض يثبت عدم انصراف سكران وانصراف ندمان هكذا افي حاشية مولانا جمال الدين **قوله** لما كان المراد آه لما كان ندمان منصرفا بالاتفاق لعدم وجود الشرط على كلا المذهبين يخطر في الذهن ان ندمان الواقع في عبارة الكافية يكون مكسورا

ومنونا لاضافة دون اليه بحكم العطف فاشار الفاضل المحشی الى اعرابه بان المناسب عدم اجراء التنوين والكسرة على ندمان الواقع فى عبارة الكافية لان المراد منه اللفظ فيكون علما للندمان المنصرف فيكون غير منصرف للالف والنون المزيدتين فى الاسم والعلمية نعم لو لوحظ حال مسماه فيكون الكسرة والتنوين جاريتين عليه للمشاكلة وبالجملة جواز الامرين فى ندمان الواقع فى تلك العبارة ثابت وهذا لاجل عدم العلم بالمنقول من المصنف فى اعرابه والله اعلم

قال الشارح قدس سره وهو كون الاسم آه لعل الغرض من هذا دفع الايرادين احدهما ان عدّ وزن الفعل من اسباب منع الصرف غير صحيح لان تلك الاسباب اوصاف الاسم ووزن الفعل وصف الفعل كما هو الظاهر وثانيهما ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى اللام فيفيد الاختصاص فيلغو قوله شرطه ان يختص بالفعل بيان الدفع عن الاول ان وزن الفعل بالمعنى الاضافى صفة الفعل لكن فى الاصطلاح نقل عن ذلك المعنى الى كون الاسم آه وهو صفة الاسم وبيان الدفع عن الثانى ان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن بعد من اوزان الفعل والعد من اوزان الفعل كما يكون باختصاص كذلك يكون بمجرد الوجود فيه وهو غير كاف فى حصول منع الصرف فيحتاج الى قوله شرطه ان آه وبما حررناه من النقل اندفع ما قيل ان فى تفسير وزن الفعل بكون الاسم آه نظرا لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث فى حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعى الى حمله على هذا المعنى هذا ما فهم من الحواشى والله اعلم قوله سواء كان له زيادة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يختلج بالبال من ان عد الوزن المشترك بين الاسم والفعل من اوزان الفعل دون اوزان الاسم يشعر على زيادة اختصاص ذلك الوزن بالفعل فعلى تقدير تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن آه يظهر الاختصاص ايضا فيستدرك قوله شرطه وبيان الدفع ان اضافة الاوزان الى الفعل لمجرد نسبتها اليه لا لزيادة نسبتها اليه قوله فالاضافة فى آه ويرد ههنا ان كون الاضافة بمعنى النسبة مرادة فى وزن الفعل الذى هو مذكور فى المتن غير صحيح لانه بالمعنى الاضافى وصف الفعل كما هو الظاهر واسباب منع الصرف اوصاف الاسم واجاب عنه الفاضل المدقق ان المراد من وزن الفعل فى قول الفاضل المحشی هو الذى ذكر فى ضمن اوزان الفعل او المأخوذ فى المفهوم الاصطلاحى لوزن الفعل لانه كون الاسم على وزن الفعل وبهذا يظهر مخالفة ما فى بعض الحواشى المتعلقة بقول المصنف وزن الفعل لانه يفهم منه ارادة الاضافة فى قول المصنف وهو خلاف الواقع لانه مفرد منقول فى الاصطلاح الى ما هو صفة الاسم قوله والا لم يحتج آه اى ان كانت الاضافة محمولة على زيادة النسبة يكون لفظ شرطه مستدركا

لان شرط الشيء يكون اخص منه والاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادته على هذا
التقدير يكون مستفادا من وزن الفعل فيكون مساويا له ويرد ههنا ان المفهوم من كلام
الفاضل المحشي فيما سياتي ان الزيادة نسبة الوزن الى الفعل فرد آخر سوى القسمين المذكورين
في المتن وهو غلبة وجوده في الفعل مثل وزن فاعَلَ وتحقق وزن الفعل في هذا الفرد لا
يؤثر في منع الصرف كما يقول به الفاضل المحشي فيما سيأتي واذا كان الامر كذلك فيكون
الاختصاص بالفعل او كون الزيادة فيه كزيادة اخص من وزن الفعل فلا يكون لفظ المحقق
مستدركا ويعلم هذا الايراد من حاشية مولانا عبد الحكيم المتعلقة بقول الفاضل المحشي
لا على الاشتراط لكن العجب منه في عدم تعرضه اليه في هذا القول واجاب عن هذا الايراد
الفاضل المدقق لكن لست احصله فلذا لم اذكره والله اعلم **قوله** فشرطه المرئي في النسخ
الموجودة من كتاب الفاضل المحشي لفظ فشرطه بزيادة الفاء والحال ان هذا اللفظ ليس بموجود
لا في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الذين رشيتهما فيكون زيادة الفاء سهوا من الناسخ
او يكون نسخة المتن او الشرح بزيادة الفاء والله اعلم **قوله** فشرطه في زيادة الفاء في هذا
الكلام كلام مثل الكلام السابق **قوله** على شرط المحقق يعني ان هذا الشرط شرط المحقق
وهو لا يكون خاصا بل مساويا فمساواة الاختصاص بالفعل او كون الزيادة في اوله كزيادته
مع وزن الفعل على تقدير حمل الاضافة على الزيادة النسبة مما لا يضر لاشرط تأثيره في
منع الصرف فيكون المساوات المذكور مضرا له وفي هذا المقام يرد الايراد السابق المذكور
في حاشية قوله فالاضافة الخ بادنى تغيير فافهم **قوله** لان السببية آه لما ورد على ما فهم
من كلام مولانا عبد الحكيم ههنا من تعلق هذا القول بقول الفاضل المحشي ولك ان تحمل آه
ان الدليل انما يدل على اعتبار زيادة الاختصاص في وزن الفعل في الجملة سواء كان في
مفهومه او شرطه اعرض الفاضل المدقق عنه وقال تعليل للمفهوم مما سبق وهو لا بد في تأثير
وزن الفعل من زيادة النسبة بالفعل سواء حمل الاضافة على هذه الزيادة او على النسبة و
لوحظ الاشعار على الفرعية من اول الوهلة لكان لما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وجه
لانه لو اعتبر زيادة اختصاصه في شرطه لكان فهم الفرعية ثانيا يعني بعد التعريف لا اولا
هذا ما خطر بالبال والله اعلم بحقيقة الحال **قال** الشارح قدس سره اخذ الامرين وفيه
اشارة الى ان لفظة او في قوله او يكون آه للترديد ولذا ان اولفظة اما **قال** الشارح قدس سره
في اللغة العربية لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان وزن فَعَّلَ من المختصات بالفعل على
التقرير وهو لا يصح لان بقم وشلم موجودان في الاسماء بيان الدفع ان المراد من الاختصاص

المذكور في ضمن او زان الفعل او المأخوذ في ضمن المفهوم الاصطلاحي لوزن الفعل ١٢ منه

لان ذكر الاحتمال وبيان الايراد عليها اعراض عنه ١٢ منه

الاختصاص فی اللغة العربية وهما من الاسماء العجمية فلا يقدح فی الاختصاص **قوله** فی اکثر
نسخ المتن لعل الغرض من هذا تعريض على الشارح بان فی کلام المص ههنا نسختين احديهما
محتمل لدخول الباء على المقصور عليه الذی هو الاستعمال القليل و لدخول الباء على المقصور
الذی هو الاستعمال الشايع و ثانيتهما مختص بدخول الباء على المقصور عليه الذی هو الاستعمال
القليل فالمناسب له تعليق قوله على النسخة المحتملة لدخول الباء على المقصور الذی هو
الاستعمال الشايع والله اعلم **قوله** والضمير اجمع ای ضمير به راجع الی الفعل ليوافق اکثر
النسخ مع اقلها وان کانت الباء على هذا داخلة على المقصور عليه الذی هو الاستعمال الاقل
قوله او بالعکس يعنی ضمير به راجع الی الوزن وضمير يختص راجعا الی الفعل ليکون الباء
داخلة على المقصور الذی هو الاستعمال الاکثر الغالب ان کانت النسختان على هذا النمط
قوله وذا اعرب من الاعراب بمعنی الايضاح ای ابين واوضح وافصح **قال الشارح**
قدس سره بمعنی انه لا يوجد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان هذا الوزن اذا
کان مختصا بالفعل فکيف يکون سببا لتحصيل منع الصرف الذی يجیء فی الاسم بيان
الدفع ان المراد باختصاصه اختصاصه بطريق الاصالة وهو لا ينافی مجيئه فی الاسم بطريق
النقل وعدم الانصراف يقتضی مجيئه فی الاسم اعم من ان يکون بطريق الاصالة او على
طريق النقل **قال الشارح** قدس سره على صيغة آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من کون
شمر على صيغة الماضی المجهول من التشمير اعنی من الثلاثی المجرد فيلزم التکرار فی المثال من غير
فايدة وهو من المستقبحات بيان الدفع ظاهر اقول وبالله التوفيق ان المعلوم من کلام
الزبدة ههنا ان وزن الثلاثی المزيد فيه سواء کان معلوما او مجهولا مختص بالفعل حيث
قال واعلم ان کل اوزان الفعل ثمانية اقسام ستة منها مختصة بالفعل واثنان غير مختص
اما الستة المختصة فهو الثلاثی المجرد المجهول والثلاثی المزيد فيه سواء کان معلوما او
مجهولا لانه لم يوجد فی الاسم بطريق الاستقراء والرباعی المجرد المجهول والمزيد فيه على
الاطلاق لانه لم يوجد فی الاسم اصلا واما الاثنان اللذان هما غير مختصين به فهو الثلاثی المجرد
المعلوم لانه يوجد فی الاسم کفرس والرباعی المجرد المعلوم لانه يوجد فی الاسم ايضا کجعفر
انتهی فلعل محط الفايدة فی هذا التفسير قول الشارح من التشمير لان صيغة الفعل الماضی
المجهول منه ايضا مختص بالفعل على ما فهم من کلام الزبدة فلو قال على صيغة الفعل من التشمير
لکان احسن ولو اريد من شمر صيغة الفعل المعلوم من المزيد سواء کان مزيد ثلاثی او رباعی
او اريد من ضُرِبَ صيغة الفعل المجهول سواء کان من الثلاثی المجرد او الرباعی المجرد او المزيد

ع لعله التعريض بعض منهم هذا الشرح تعليقه بالفعل على ما بنسخة بالفعل ونسخة بعينه وبعض نسخ الشرح واما على تقديم تعليقه بنسخة الشرح کما ثانية ايضا فالتعريض عليه هذا اذا کان ضمير به راجعا الی الفعل ١٢ منه

ع وفی نسخة ان يختص به ١٢ منه

ع على تقدير يکون ضمير به راجعا الی الوزن وضمير يختص راجعا الی الفعل ١٢ منه

ع على تقدير يکون ضمير به راجعا الی الفعل وضمير يختص راجعا الی الوزن ١٢ منه

ع وفی نسخة ان يختص بالفعل ١٢ منه

من كليهما لكان عبارة المصنف مشيرا الى كل الاوزان المختصة بالفعل فافهم هذا التقرير لانك لعلك لا تجد فى غير هذا التعليق والله اعلم قوله من بذر المال لما بين المعنى الاصلى للمثال المذكور فى المتن لهذا النوع فى الشرح اراد ان يبين الفاضل المحشى للمعانى الاصلية للامثلة المذكورة فى الشرح من هذا النوع ولعل المعنى الاصلى لعثر الذى يعبر عنه بالفارسية بلغزيدن يكون ظاهرا فلذا تركه قوله علما مرتجلا اعلم ان المرتجل ما يكون موضوعا لمعنى ثم نقل منه الى معنى آخر لا لمناسبة بينهما وهذا المعنى غير موجود فى شلم لان له معنى واحدا فلذا احصل وجها لزيادة الفاضل المحشى قيد الارتجال ههنا فافهم ولا تسرع بالرد والقبول قوله وزن فعل الغرض من هذه العبارة دفع ما يرد من ان وزن فُعِل موجود فى اسماء الا جناس كدئل لدويبة فكيف يكون هذا الوزن مختصا بالفعل اجاب عنه الفاضل المحشى اولا بقوله وزن فعل الخ وبيان الجواب ان دئل فى اسماء الاجناس لكونه واحدا لا اعتبار له فلا يضر الاختصاص وثانيا بقوله وقيل آه حاصل هذا الجواب ان من عادات العرب نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان على سبيل القلة فيجوز ان يكون دئل منقولا منه لحال كونه بمعنى اسرع ولا يكون موجودا فى اسماء الاجناس بطريق الاصالة فالوجود المذكور لا يقدح فى الاختصاص ولو قال الفاضل المحشى وزن فعل مجهولا من الخواص اما دئل اسم جنس او قبيلة فهو على سبيل الندرة او على سبيل النقل من دئل بمعنى السرع او من دال بمعنى مشى لكان اظهر وادفع والله اعلم قوله نحو اكرم عن قيل وقال الدليل على كونهما منقولين الى الاسماء الاجناس خارجين عن معنى الفعلية دخول حرف الجر عليهما قوله واما دئل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد على اختصاص وزن فعل مجهولا بالفعل بان دئل علما للقبيلة موجود فى الاسماء فكيف يكون مختصا بيان الدفع انه منقول من دئل بمعنى السرع او من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا فكونه موجودا فى الاسماء يكون بطريق النقل لا بطريق الاصالة فلا يقدح فى الاختصاص ولم يتعرض الفاضل المحشى الى نقل دئل اسم جنس من دال بمعنى مشى مشيا مخصوصا لانه لا يحصل على هذا وجه التغير والله اعلم قوله والتغير للدلالة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كيف يكون منقولا من دال لان الموافقة بين المنقول والمنقول عنه من المهمات بيان الدفع ان المخايرة اذا كانت لغرض فلا باس بها ههنا الغرض الدلالة على العلمية قوله كما قيل الاول بالفتحات الثلثة والثانى بضم الاول وكسر الثانى وفتح الثالث قوله واما الوعل آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان الوعل وكذا الرئم بوزن الفعل موجودان فى الاسماء فكيف يكون هذا الوزن مختصا

لانتظار انهم افادوا من تسميته كما منه فكيف وجه لا منه ١٢

بالفعل بيان الدفع انهما شاذان فلا اعتبار لهما فلا يقدحان فى الاختصاص **قوله** فى الوعل
بفتح الواو وسكون العين بزكوهى **قوله** والرئم بضم الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم
والعجب من الفاضل المدقق حيث قال ههنا بفتح الراء المهملة والهمزة المكسورة والميم نعم
لو ثبت فى كتب اللغة على طريقة يكون كلامه اعتراضا على الفاضل المحشى بانه غير محتاج الى
الجواب والله اعلم **قال** العلامة قدس سره ولم يذهب الى منع آه ويرد ههنا ان الدليل
قد تم على قوله غير مختص بالفعل فما الحاجة الى زيادة هذا القول واجيب عنه بان هذا
دليل آخر على التقييد بالبناء للمفعول بيانه ان الذاهبين الى منع صرف فَعَلَ بالفتحات حال
العلمية مثلا ليسوا الا بعض النحاة والمقصود بالبناء ههنا مذهب الجمهور فلذا قيد بالبناء
للمفعول وَرُدَّ بان المقصود بالتمثيل ههنا الوزن الذى اختص بالفعل ووزن فعل بالفتحات
غير مختص بالفعل كما هو الظاهر فلا يصح التمثيل به وان كان الذاهبون الى عدم انصرافه الجمهور
فالحق فى الجواب ان هذا القول جملة مستانفة وقعت فى جواب سوال من قال هل الوزن
المشترك سبب لعدم الانصراف ام لا هكذا افهم من حاشية مولانا ميرجمال والله اعلم بحقيقة
الحال **قوله** يذهب آه لعل الغرض من هذا الكلام تعيين ذلك البعض الذى اجمله الشارح
وتزييف مذهب ذلك البعض والله اعلم **قوله** بين القبيلتين اى الاسم والفعل و
معنى قوله يؤثر اى يؤثر مطلقا سواء كان منقولا من الفعل الى الاسم او لا ليصح التقابل عند
وجود السبب الآخر ويرد عليه انه اذا لم يكن منقولا من الفعل فكيف يتحقق الفرعية التى
بناء وجود اسباب منع الصرف عليها فافهم **قوله** الى تأثيره آه يعنى اذا كان الوزن مشتركا
ويكون الكلمة التى وجد ذلك الوزن فيها منقولة الى الاسم فيؤثر ذلك الوزن فى عدم الانصراف
عند تحقق السبب الآخر قال مولانا عبد الحكيم اى الوزن المشترك بين الاسم والفعل انما يؤثر
فى منع الصرف اذا ثبت كونه منقولا فى الاسم من الفعل ولم يستعمل على انه وزن الاسم اقول
اقول وبالله التوفيق ان الوزن بسبب استعماله فى الاسم بطريق النقل من الفعل لا يكون
مشتركا والا يكون الوزن المختص مشتركا بين القبيلتين بل المشترك ما يكون مشتركا بين
القبيلتين قبل النقل ولا يكون مختصا باحدهما فبين اول كلامه وآخره تدافع والله اعلم
قوله كقوله انا آه هذا مثال لتاثير الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف يعنى
يعنى ان جلا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل والحال انه ليس من الاوزان المختصة بالفعل
فعلم ان الوزن المشترك ايضا يؤثر فى عدم الانصراف وانما حملنا هذا القول على مثال تاثير
الوزن المشترك بين القبيلتين فى منع الصرف دون مثال تاثير ذلك الوزن اذا كان

منقولا كما قاله عيسى لان المناسب للتمثيل على هذا ما يكون فيه عدم التأثير لاجل عدم النقل دون مثل هذا القول لانه لا يعلم فيه ان التأثير من جهة الوزن المشترك مطلقا او من جهة بعد النقل كما قاله يونس وعيسى الاول الاول والثاني الثاني وتمامه متى اضع العمامة تعرفوني جلا من الافعال التي استوى فيه اللزوم والتعدية يعني انكشف او كشف في الاصل ثم صار علما لشخص وثنايا جمع ثنية وهي العقبة وطلاع الثنايا عبارة عن ركاب صعاب الامور عطف على ابن او جلا وتفسير المصراع الآخر ظاهر **قوله** ولولا ذلك آه يعني لو كان جلا غير منصرف لكان منونا لانه اسم معرب ولا مانع فيه من التنوين على هذا كما هو الظاهر والرواية بغيره فعلم انه غير منصرف فيكون هذا القول دليلا على كون جلا غير منصرف **قوله** ويرد آه بيان الرد ان عدم التنوين في جلا لا يدل على تأثير الوزن المشترك في عدم الانصراف لان وزنه ليس من الاوزان المختصة بالاسم بل من الاوزان المشتركة بين القبيلتين فلم لا يجوز ان يكون محكيا يعني يكون جلا مع الضمير علما في البيت منقولا من الفعل وليس بمنون فكيف يكون المحكي بمنون لان المحكي لا يتغير وان يكون صفة لمقدر يعني يكون جلا فعلا في البيت ولم يكن علما وعدم كون الفعل منونا ظاهر فافهم هذا التقرير للرد والمردود ولا تشرع بالرد والقبول **قوله** انما لم يقل بدله آه لحل الغرض من هذا وجه عدول المص عما قاله الغائب هنا وهو قولهم او يغلب في الفعل هذا الوزن بان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم بيان وجه العدول انه على هذا يرد وزن فاعل لانه غالب في الافعال بحيث لم يوجد في الاسماء الا كلمات معدودة مع انه لو سمي به لا يكون غير منصرف بخلاف ما قاله المص لانه لا يرد عليه لان هذا الوزن ليس بمختص بالفعل وليس في اوله زيادة كزيادة الفعل على ما هو الظاهر اقول وبالله التوفيق ان هذا الوزن يكون مختصا بالفعل على ما قال في الزبدة ونقله عبارتها سابقا لانه مزيد وهو مختص بالفعل سواء كان معلوما او مجهولا والله اعلم **قوله** لما ذكر لم يظهر لي الى الآن وجه التقييد الا ان يقال ان عدم الانصراف على تقدير علمية المؤنث يحتمل ان لا يكون لوزن الفعل والله اعلم **قوله** الاخاتم ويرد هنا ان المقصود لو كان التمثيل فيكفي فيه ايراد المثال الواحد لو كان المقصود الاستيعاب ففيه قصور لان من الاسماء موجودة بهذا الوزن غيرهما ذكره مثل طابع وقالب غيرهما الا ان يقال ذكر الفاضل المحشي الخاص اراد العام اي الكلمات المعدودة فلا خلل والله اعلم **قوله** ولان في آه وجه آخر للعدول يعني ان معلومية الغلبة يحصل اذا تتبع جميع الاسماء والافعال بخلاف معلومية الوزن الذي يكون فيه الزيادة مثل زيادة الفعل فانه يحصل اذا تتبع

هو فقط ليعلم انه قابل للتاء او غير قابل لها قفي ما قاله النحاة يكون المؤنة زايدا بخلاف ما قاله المص فان
المؤنة فيه قليلة بالنسبة الى ما عدل عنه والله اعلم **قوله** لا يقال آه اعتراض على الوجه الثانى
للعدول بيانه انا لا نسلم ان الاشتمال على المؤنة الزايدة علة لترك ما اشتمل عليها مستندا بانه
لو كان كذلك لكان المناسب للمصنف ان يترك ان يختص ايضا فان معلومية الاختصاص موقوف
على تتبع جميع الاسماء والافعال كما لا يخفى **قوله** لانا نقول آه بيانه انا نسلم ان المناسب للمص
ترك الاختصاص لكن اذا لم يوجد لفظ يؤدى مؤداه من غير اشتمال على ما لا يقتضى المؤنة فاورده
للضرورة وحديث كون الضرورة مبيحا للمحذور مشهور بخلاف يغلب فلذا عدل عنه **قوله**
ان قلت آه معارضة لاقامة الدليل على مختار النحاة وبيانها ان سببية اسبابا منع الصرف موقوفة
على الفرعية كما تقرر وهى لا يحصل الا اذا كان لهذا الوزن زيادة اختصاص بالفعل وهو لا يكون
الا بالاختصاص وبالغلبة فاذا انتفى الاول فلا بد من اعتبار الغلبة **قوله** يظهر من الظهور
يعنى پيدا شدن اى حتى يحصل فرعية اى فرعية ذلك الوزن فى الاسم فان الوزن المشترك
لا فرعية له **قوله** قلنا آه حاصله منع انحصار زيادة الاختصاص بالفعل فى الاختصاص والغلبة
مستندا بانه يجوز ان يكون بوجه آخر ككون زيادة تلك الحروف مطردة فى الافعال دون الاسما
قوله الافعال المتصرفة احتراز عن افعال المدح والذم كنعم وبئس **قال الشارح** قدس سره
او يكون غير مختص لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان كلمة او لاحد الامرين فيفهم منها ان فى وزن
الفعل الذى هو سبب عدم الانصراف احد هذين الامرين وهو خلاف الواقع لانه يجوز ان
يجتمعا فيه كما فى نحو يزيد ويشكر بيان الدفع ان قيد عدم الاختصاص مراد ههنا فلا يجوز
اجتماعه مع الاختصاص فى نحو يزيد بل الزيادة المرادة وهى الزيادة مع عدم الاختصاص غير موجودة
كما لا يخفى **قوله** بقرينة المقابلة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان عبارة المصنف
مطلقة فمن اى قرينة قيدت بقيد عدم الاختصاص بيان الدفع ظاهر **قوله** لعل
وجهه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه ما الباعث على المقابلة ولم لا يجوز ان يكون
الشق الثانى عاما شاملا للشق الاول بيان الدفع ان بين هذين الامرين اى الاختصاص
والزيادة فى الاول تفاوتا فى التأثير يعنى ان الاختصاص اولى بالتأثير من الزيادة على ما لا
يخفى فالاولى بيان شق الزيادة على وجه لا يشتمل الاختصاص ويكون مقابلا له وانما قال
المص او يكون فى اوله زيادة آه ولم يقل او يكون فى اوله حرف من اتين مع انه اخصر لانه لو
قال كذلك لامتنع من الصرف اَوْلَقٌ المشتق منه مالوقا اذا سمى وكذا اَيْفَقٌ علما وتمثل
اذا سمى به مع انها منصرفات لاصالة اوايل هذه الكلمات كما علم من كلام الشيخ الرضى

ع
وهذا لا يستلزم تتبع جميع الاسماء والافعال لكونه (؟) فيه بل يعلم فى اول الوهلة ويسطها (؟) انه قابل للتاء او لا ١٢ منه

قوله والظاهر آه هذا اعتراض على الشارح بان جوابه لدفع الاعتراض الوارد على عبارة المتن محتاج الى التقدير وان كان مع القرينة وههنا وجه آخر لصحة بلا تقدير فما الباعث عليه في انهيا بيان للوجه الآخر ان الترديد بكلمة او والثانية لمنع الخلو بين العام والخاص من وجه ام ثبت فيما بينهما وهذه النسبة موجودة من بين هذين الامرين كما بينه الفاضل المحشي فلم لا يجوز ان يكون كلمة او ههنا لمنع الخلو فلا يثبت الخلل في الاجتماع ولا ينبغي المقابلة المشعرة بكون الشق الاول اولى بالتاثير واجاب عن هذا الاعتراض مولانا عصمت الله حيث قال قلنا نعم لكن لا يحتاج ح الى اشتراط عدم قبول التاء انتهى اقول وبالله التوفيق لعل الاشتراط يكون بالنظر الى بعض الافراد الغير المختصة والله اعلم قوله رد فتراقهما آه افتراق الاول عن الثاني موجود في الاول وافتراق الثاني عن الاول موجود في الثاني قوله واجتماعهما آه ويرد ههنا ان الشقين اذا كانا مجتمعين في يزيد ويشكر يلزم اجتماع النقيضين الذين هما عدم الاحتياج الى اشتراط عدم قبول التاء والاحتياج الى ذلك الاشتراط فيهما لان في الشق الاول اقتضاء الاول و في الشق الثاني اقتضاء الثاني والجواب عنه ان هذا الاجتماع اذا كان بالنظرين فلا محذور فافهم ولا تسرع بالرد والقبول قوله واستبرق اعجمي جملة معترضة وقعت جوابا لما يقال كيف يكون وزن استخرج معلوما مختصا بالفعل حتى يكون هذا مادة اجتماع الشقين مع ان استبرق موجود في الاسماء بيان الدفع ان هذا الوجدان غير مضر لانه اعجمي ليس بعربي والمراد من الاختصاص الا الاختصاص في اللغة العربية كما قاله الشارح في الصدر والله اعلم قال الشارح قدس سره اي اول وزن الفعل هذا الترديد بمجرد بيان مرجع الضمير اذ المراد على التقدير الاول ايضا وزن الفعل الذي في الاسم لقوله زيادة كزيادته فالمآل التقديرين واحد هكذا قال مولانا مير جمال قوله لما كان المراد آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه كان على وزن الفعل الذي هو موزون لهذا الوزن غير مذكور فكيف يصح ارجاع الضمير اليه بيان الدفع انه لو كان المراد من وزن الفعل ميزان الفعل لصح ما قال المعترض لكن المراد منه كون الاسم على وزن الفعل وهو مشتمل على الميزان والموزون الذي هو الاسم كما هو الظاهر فيصح رجوع الضمير الى كليهما والله اعلم قوله الى الوزن بمعنى الميزان لكونه مذكورا في ضمن مفهوم وزن الفعل ويرد ههنا ان المقصود كون زيادة الموزون الذي هو الاسم كزيادة الفعل وهو لا يحصل على هذا التقدير فكيف يصح ارجاع الضمير الى وزن الفعل واجيب عنه بان كون زيادة كزيادة في اوله مستلزم لذلك المقصود كما لا يخفى فيصح ذلك الارجاع هكذا فهم من حاشية

له لان بعضها على تقدير كون الشق الثاني اعم مطلقا من الشق الاول ١٢ منه

له اي على تقدير ارجاع الضمير الى وزن الفعل ١٢ منه

الفاضل المدقق والله اعلم **قال** الشارح قدس سره ای زیادة حرف لما کانت الزیادة مصدرا
مقتضیا للفاعل وهو لم یوجد فی عبارة المص اول الشارح علی طریقین عبارة المص احدهما ان التنوین
فی زیادة عوض عن المضاف الیه وهو فاعل فی المعنی وثانیهما ان الزیادة بمعنی الزاید وللموصوف
ای الحرف قبله مقدر فیکون فاعله علی هذا ضمیرا راجعا الی موصوفه مستترا فیه فی هذین
الطریقین لف ونشر علی الترتیب الطریق الاول بالنظر الی الارجاع الاول والطریق الثانی با
لنظر الی الارجاع الثانی فافهم **قوله** علی الاول آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد من انه
یشکل علی التقدیرین الظرفیة اذ لیس فی اول احمر مثلا وهو الهمزة زیادة حرف ولا حرف
زاید کما هو الظاهر بیان الدفع ان وجه الظرفیة علی التقدیر الاول شیوع نسبة الصفة
الی موصوفها یعنی کما یقال السواد فی الجسم یعنی ان الزیادة صفة الاول فیصح نسبته الیه بفی
وعلی التقدیر الثانی ان النسبة بین الحرف الزاید والاول عموم وخصوص من وجه کما بینه
ونسبة احدهما الی الآخر بکلمة فی جایز فلا خدشة فی عبارة المص ویعلم من حاشیة مولانا
میر جمال تزییف القول الاول الصادر من الفاضل المحشی بیانه ان الصفة هو الزیادة لا
زیادة الحرف والمنسوب ههنا لیس الا الثانی فما هو صفة لیس بمنسوب وما هو منسوب
لیس بصفة **قوله** عموم من وجه مادة اجتماعهما احمر ومادة الافتراق من جانب الاول
فی شمر مثلا ومادة الافتراق من جانب الحرف الزاید فی استخراج مثلا **قوله** العام الی آه
تشبیها لاشتمال الکل ای الخاص علی الجزء ای العام باشتمال الظرف علی المظروف **قوله** بالعکس
آه تشبیها للشمول العمومی بالشمول الظرفی ولما کانت الاحاطة فی العام والخاص من وجه
ناقصة فلا بد لهذه الصحة من النقل من الثقات وهو الی الآن لم یثبت هکذا فی حاشیة
الفاضل المدقق والله اعلم **قوله** اولان آه وجه آخر لصحة الظرفیة بیانه ان العبارة بحذف
المضاف وبعده امر الظرفیة ظاهر **قوله** ولو غیر ذلک آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد
من ان هَرَاقَ علی صیغة الماضی وهَرِقْ علی صیغة الامر معدودان من اوزان الفعل با
لنظر الی القسم الثانی مع ان الزیادة فی اوله کزیادته غیر موجود کما هو الظاهر بیان الدفع ان
الزیادة فیها لاصل موجود والتغیر الحالی لا یضر لانه نادر لان الاکثر فی الاستعمال اَرَاقَ
وارِقْ **قوله** وکذا لو تصرف آه ای وکذا لا یضر التصرف المذکور فی کلام الفاضل
المحشی لتأثیر وزن الفعل فی عدم الانصراف لان ذلک الزیادة یحفظ وزن الفعل **قوله**
لان السقوط دلیل لقوله یرد المحذوف **قوله** جاء فی یقول باعادة العین المحذوفة
لالتقاء الساکنین الحاصل لاجل الجزم واخشی باعادة اللام المحذوفة لاجل الوقف الجاری

بدله قاله

علی بالنظر الی القسمین
بل بالنظر الی الکلام
بالنظر الی فواتحه
المذکور فیما سبق
المذکور فیما سبق
۱۲ منه

فيهما الجزم **قوله** حال من ضميرا وله بيان للواقع لان بيان وزن الفعل اوما كان على وزن الفعل الذين يعلم ذو حاليتهما من هذه العبارة ليس صادرا من الشارح الا في ضميرا وله وحديث صحة الحالية من المضاف اليه وقت جواز حذفه واقامة المضاف مقامه كما في بل نتبع ابراهيم حنيفا يدفع استبعاد وقوع الحال من ضميرا وله لانه مضاف اليه قد فيه ان هذا فيما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به والامر ههنا ليس كذلك ولو نظر الى ظاهر عبارة الشارح في بحث الحال حيث لم يقيد المفعول بقيد به لم يرد هذا الاعتراض لكن قول الفاضل المحشي هناك يميل الى ارادة المفعول مطلقا الا ان يقال باصطلاح القوم من ان المفعول فيه هو ما قدر فيه في واما ما هو الظاهر فيه في فهو مفعول به بالواسطة كما هو المصرح في الشرح في بحث المفعول فيه فافهم والله اعلم **قوله** وانما لم يجعله آه بيان ان القسم الاول من وزن الفعل لا يحتاج الى الشرط عدم قبول التاء لانه غير قابل لها لاختصاصه بالفعل وبهذا اندفع ما يختلج بالبال ان وزن الفعل من جملة موانع الصرف فيكون فاعلا ليمنع المتهوم من فحوى الكلام فما الباعث على الشارح في اختياره حالية هذا القول من ضميرا وله لانه على ذلك التقدير يفيد الاشتراط في الشقين والامر ليس كذلك لان الاول غير محتاج الى الشرط والله اعلم **قال** الشارح قدس سره لاختصاصهما بالاسم ويرد هذا ايرادان الاول ان الالف واللام ايضا مختصان بالاسم فلم لم يخرج بدخولهما عن وزن الفعل الثاني ان الخروج يكون على تقدير اللحوق لا على القبول فالمناسب للمصنف ان ينفي اللحوق لا القبول والجواب عن الاول ان المراد من الاختصاص الاختصاص بحسب الكثرة وذا موجود في التاء مفقود في الالف واللام كما لا يخفى وعن الثاني ان المراد من القبول الامكان الوقوعي لا الامكان الذاتي هكذا افهم من حاشية مولانا مير جمال **قوله** كانه اراد آه هذا الجواب عن جانب المص من ان اعتراض الشارح بان وزن الفعل في اربع واسود مؤثر في منع الصرف مع ان شرطه وهو عدم قبول التاء مفقود كما هو الظاهر بيان الجواب ان مراد المصنف من عدم قبول التاء عدم قبولها قياسا وبالنظر الى الوضع الاصلي وقبولها في اربع ليس بقياسي وفي اسود ليس بالنظر الى الوضع الاصلي الذي هو وضع الوصفية كما لا يخفى وان اختلج في قلبك ان الفاضل المحشي اجاب عن اعتراض اسود كما ينادي عليه زيادة قيد بحسب الوضع وتفريع عدم النقض بالسود فكيف يكون عبارة جوابا عن كلا الاعتراضين فازله بان مراد الفاضل المحشي لو كان دفع اعتراض السود فقط لكان المناسب له ان يقول اذ موينة بحسب الوضع

يكون على فعلاء ولما اراد ههنا لفظ القياس فعلم ان مراده دفع الاعتراضين فيكون تقديرا
كلامه كانه اراد غير قابل للتاء قياسا بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود واربع اذ قياس
مؤنثهما وضعا ان يكون على فعلاء واربعة وان اختلج فى ذهنك ان الفاضل المحشى لم ينسب
الى المصنف ارادة القيد الذى دفع به الشارح اعتراض اسود وهو بالاعتبار الذى امتنع
من الصرف لاجله كما نسب اليه ارادة القيد الذى دفع به اعتراض اربع وهو قياسا فازله
بان ارادة ذلك القيد من عبارة المصنف غير متبادر فلا يحمل عبارته عليه بخلاف ما قاله
لانه متبادر من عبارته هذا ما الخصت عن حاشية الفاضل المدقق مع قدر زدته من
عند نفسى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره بالاعتبار آه الاولى ان يقول وبالاعتبار
بزيادة الواو كما لا يخفى لا يقال حذف العاطف غير عزيز فلم لا يجوز ان يكون مراد الشارح
ويرد ههنا ان المعلوم من الشرح ان اعتراض اربع يدفع بارادة قيد القياس واعتراض
اسود يدفع بقيد بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله والامر ليس كذلك لان القيد
الذى يدفع به اعتراض اسود يدفع به اعتراض اربع ايضا لان قبوله للتاء باعتبار الوضع
الجنسى وعدم انصرافه باعتبار الوضع العلمى وهو بهذا الاعتبار غير قابل للتاء واجيب
عنه بان الامر كما قلت لكن الشارح زاد قيد القياس لدفع اعتراض اربع لاجل حصول
الموافقة لكلمات النحاة حيث قالوا ان وزن الفعل فى اربع فى قولنا مررت بنسوة اربع
متحقق لان المعتبر عدم قبول التاء قياسا وانصرافه لاجل انتفاء الوصف الاصلى هذا
خلاصة ما فى حاشية مولانا عبد الحكيم وقيل ان القيد الذى يدفع به اعتراض اربع
وهو القياس يدفع به اعتراض اسود اذ الفرق بين الاسم المذكر ومؤنثه بالتاء خلاف
القياس انما القياس الفرق بالصيغة كما صرح به الرضى فى بحث الجمع الصحيح واجيب عنه بان المصرح
فى كلام الرضى غلبة الفرق فى الاسماء الجوامد بين مذكرها ومؤنثها بوضع الصيغ المخصوصة
لكل منهما والغالبية لا يستلزم القياسية حتى يكون خلافه وهو الفرق بالتاء خلاف
القياس عبارة الرضى هكذا الغالب فى الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع
صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وقد جاء العكس ايضا فى كليهما كاحمر وحمراء وافضل
وفضلى وسكران وسكرى وكامرء وامرأة انتهى هذا ما الخصت وعن حاشية مولانا عبد الحكيم
والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** قيل فى آه هذا اعتراض بيانه ان المتقرر المتعارف فيما
بين القوم ان المشار اليه بكذا يكون علة لما بعده فيكون عدم قبول التاء المشار اليه
بكذا علة لعدم انصراف احمر وانه لا يعمل وهو ليس بصحيح لان ذلك العدم

شرط وهو ليس بمستلزم للمشروط كما تقرر فكيف يكون علة لانه مستلزم للمعلول **قوله** ولقد يدفع آه بيان الدفع ان المشار اليه بلفظ ثمه الاشتراط لا الشرط كما ينادي عليه قول الشارح ومن اجل اشتراطه آه والاشتراط علة مستلزمة للحكم بعدم انصرافه احمر واذا جعل لا شرط حتى لا يكون مستلزما له وان اختلج في قلبك ان الاشتراط مستلزم للحكم بانصرافه يعمل لانه لو لم يشترط لكان غير منصرف وليس بمستلزم للحكم بعدم انصراف احمر لانه لو لا ه لم يكن منصرفا بل يكون غير منصرف كما كان فازله بان المراد ان الاشتراط علة مستلزمة للحكم باختلاف احمر ويعمل في الانصراف وعدمه ولا شك في هذا الاستلزام لانه لولاه لكانا متفقين في عدم الانصراف قال مير وجيه الدين معترضا على جواب الفاضل المحشي والمتجه بان اشتراط الشروط المذكورة في باب منع الصرف يكون لنفس الامتناع لا لحكمنا بالامتناع يعني لو وجد الشرط مع تحقق العلة يتحقق الامتناع في نفسه سواء حكمنا بالامتناع اولا ومجيبا عن اصل الاعتراض ان معنى قول المصنف ومن ثم اي من اجل وجود الشرط مع العلة في احمر امتنع من الصرف ومن اجل انتفاء الشرط وان كان العلة موجودا في يعمل انصرف انتهى بالحاصل والله اعلم **قال الشارح** قدس سره اي كل اسم آه لما كان الظاهر من قول المصنف وما فيه آه قاعدة والقواعد لا تكون الا كلية والكلية لا بد من لفظ كل وهو لم يوجد في هذا القول فقدر الشارح لفظ الكل ههنا ولما كان المراد من المؤثر المؤثر في منع الصرف بقرينة المقام فسرهما بالاسم الغير المنصرف لان عدم الانصراف لا يحصل الا فيه والله اعلم **قوله** او مع شرطية اعلم ان ههنا في الشرح نسختين احديهما او بالشرطية لسبب آخر وأخريهما او مع الشرطية لسبب آخر ففي هذا القول من الفاضل المحشي اشارة الى ان الباء كما وقعت في النسخة الاولى بمعنى مع والالف واللام عوض عن المضاف اليه والى ان الالف واللام عوض عن المضاف اليه بناء على النسخة الثانية **قوله** لا بالشرطية المحضة لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان تأثير العلمية كما يكون بالسببية المحضة وبها مع الشرطية كذلك يكون بالشرطية المحضة كما في الالف والنون المزيدتين حيث قالوا ان تأثير علمية الاسم الذي فيه الالف والنون ليس الا لتحقق السبب فيه وهو المشابهة بالف التأنيث الممدودة القائمة مقام السببين المؤثرة بالاستقلال فلم لم يتعرض الشارح لها بيان الدفع ان تأثيرها بالشرطية المحضة مذهب الجماعة المخالفة للمذهب المختار ومقصود الشارح حمل عبارة المصنف عليه وهو في الصورة المذكورة ان العلمية سبب شرط لا انه شرط كما تقدم وان اختلج في قلبك ان صورة تأثير العلمية بالشرطية

له هذا ظاهر كلام الفاضل المحشي لكن فيه مخالفة لما سبق من وجهين وهو منصوص من قال انما آه ١٢ منه

المحضة لا ينحصر فى الصورة المتقدمة لانه اذا اجتمعت العلمية مع التانيث والعجمة وكان السبب فى منع الصرف هو التانيث والعجمة فالعلمية كانت شرطا محضا لتاثيرهما لا شرطا وسببا لان السببين موجودان غيرها فالاولى بان فى حصول عدم الانصراف فى الصورة المذكورة بذينك السببين يلزم الترجيح بلا مرجح هذا ما فهم من حاشية مولانا عصمت الله لكن بقى شئ وهو ان الفاضل المحشى بين المذهبين فى الالف والنون المزيدتين سابقا بلفظ مشهور ومنصور ولم يتعرض الى ان احد المذهبين مذهب الجمهور والآخر مذهب الغير فمن اى وجه قال ههنا ما قاله والله اعلم قال الشارح قدس سره وصيغة منتهى آه ويرد ههنا ان المعدود من الاسباب الجمع لا صيغة منتهى الجموع فالمناسب ان يقول والجمع واجيب عنه بان الجمعية لا يبقى مع العلمية لما بينهما من المنافات كما لا يخفى بخلاف صيغة منتهى الجموع فانها يبقى معها كما هو الظاهر فللتنبيه على هذه النكتة قال الشارح وصيغة منتهى الجموع لكن يرد عليه ان الجمعية الاصلية باقية حال العلمية كما فى حضاجر علما والزائل الجمعية الحالية والمعتبر فى منع الصرف ذلك لا هذا الا ان يقال ان المصنف لم تقسيم الجمع الى الاصلى والحالى فى الظاهر كما قسم الوصف لم يذهب الذهن الى اعتبار الجمع الاصلى فى عدم الانصراف هذا ما ظهر لى وان تحرير هذه السطور والله اعلم بالصدور قوله اى بمفهوم صالح آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه يلزم المخالفة بين كلامى الشارح حيث يعلم من هذا المقام ان المراد من زيد واحد من الجماعة المسماة به ومن قوله فانه اريد به المسمى بزيد بيان الدفع ان مراد الشارح من هذا المقام ان يأول زيد بمفهوم صالح لان يراد به واحد من الجماعة وهو ليس الا المسمى بزيد فالمسمى يطابق الجزء قال الفاضل المدقق ولا حاجة الى هذا التأويل فانه يجوز ان يكون فى الكلام اشارة الى تأويلين فان كلا منهما صحيح انتهى اقول وبالله التوفيق ان مقصود الشارح لو كان تلك الاشارة فالمناسب له ان يصرح بذلك لان هذا بيان مقام التأويل للتنكير والاشارة فى مقام البيان ليس بمعهود والله اعلم قوله والا آه الغرض من هذه العبارة اثبات تلك الارادة يعنى ان لم يرد بزيد المسمى به ويلزم المخالفة بين الموصوف والصفة فى التعريف والتنكير كما لا يخفى قال المصنف لما تبين آه بيانه على قانون الاستدلال ان الاسم الذى يكون العلمية فيه مؤثرة اذا نكر يكون منصرفا لانه اذا نكر يكون بلا سبب او على سبب واحد وكلما هو كذلك يكون منصرفا فانه يكون منصرفا ويرد على الاولى منع الملازمة لان وجود السببين غير لازم فى عدم الانصراف الا ترى الى الجمع والف التانيث فاشار المصنف الى دفعه بقوله

قوله بان يقول بان المراد بالجماعة هو واحد من الجماعة او بالتشابه او بالتشابه الصحيح ١٢ منه

لما تبين آه بيانه ان العلمية المؤثرة لا تجتمع الا مع التانيث بالتاء لفظا او معنى والمعرفة والعجمة
والتركيب والالف والنون المزيدتين اذا كانا في اسم والعدل ووزن الفعل فقط لا مع غيرها
من الاسباب من الجمع والف التانيث والوصف والمراد ههنا العلمية المؤثرة فلا يتصور المنع
ههنا وبيان الصغرى المشار اليه بقوله لما تبين الى قوله الا احدهما انه لو لم يكن كذا الاسم
على تقدير التنكير بلا سبب او على سبب واحد للزم وجود المشروط بدون الشرط كما في
الخمسة الاول كما لا يخفى او لزم وجود المتضادين كما في الاثنين الثانيين فافهم واغتنم
لعلك لا تجد في غير هذا التعليق ومنه الوصول الى التحقيق **قوله** اى الدليل آه فسرنا بالدليل
لان الشايع بعد كلام لاجل الدليل وقال بالالتزام لانه يرد على قول المصنف والشارح ان التبادر
من التبيين والظهور ما يكونان بطريق الصراحة ومقدمات هذا الدليل ليست مصرحة فيما
سبق كما لا يخفى بيان الدفع الايراد ان المراد من التبيين والظهور اعم من الصراحة والا
التزام الموجود في هذا المقام في ضمن الاخير ارادة الاعم ايضا شايع وحكم معلومية مقدمات
الدليل مما سبق ليس الا بالنظر الى الاكثر فان بعضها اعنى تضاد وزن الفعل والعدل ليس
بمعلوم مما سبق وطريق معلومية الاكثر مما سبق انه ظهر من قوله وما يقدم مقامها الجمع
والف التانيث ان العلمية غير مؤثرة معهما وظهر من قوله فلا تضره الغلبة ان العلمية لا يجامع
الوصف لان مراد المصنف من الغلبة غلبة الاسمية لا مطلقها لان غلبة العلمية يضره
كما علم سبق وظهر من اشتراط بعض الاسباب بالعلمية انها تجامع ما هي شرط فيه وظهر
من امثلة العدل ووزن الفعل انها تجامعهما بغير اشتراط والله اعلم **قال الشارح** قدس سره
وذلك في التانيث اقول وبالله التوفيق لو زاد الشارح قوله وفي المعرفة وقوله ان كانا في اسم
لكان موافقا لما قاله المصنف فافهم **قال الشارح** قدس سره الا ربع لعل الشارح نظر الى لفظ
الاسباب الى مفرده فلا يرد ان الاولى الاربعة فافهم **قال الشارح** قدس سره مشروطة
الصواب مشروط بدل مشروطة الواقعة في بعض النسخ فافهم **قال الشارح** قدس سره
استثناء آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان في عبارة المصنف يلزم تعدد الاستثناء من
المستثنى منه الواحد بلا عاطف وهو من المستحيلات بيان الدفع ان المستثنى منه ههنا
متعدد لانه نظر الى الاستثناء الاول الكل اى كل الاسباب ونظر الى الثاني ما بقي من
الاستثناء الاول واذا تعدد المستثنى منه فلم يلزم المحذور **قوله** اى استثناء بعد
آه لعل الغرض من هذا دفع ما يتوهم من انه يعلم من عبارة الشارح ان الاستثناء الاول اخرج
الكل وابقى منه شئ باخراج البعض الآخر منه ولا معنى لهذا كما لا يخفى على من له بصيرة

له لان العدل ووزن الفعل متضادان فلو لم يجتمع العلمية الا مع احدهما بالتنكير لا يلزم اعتبار كلاهما للتضادان كما هو الظاهر ١٢ منه

له لعل ما شارة الى ان الموافق لعبارة المصنف ما قلت لكن المشهور فيما بين القوم المتكلم عليه جرى داب الشارح كون العلمية سببا ولا صحة له مشترطا بها كما هو الظاهر ١٢ منه

بيان الدليل ان غرض الشارح ان هذا الاستثناء من شيء يبقى من شيء آخر بعد الاستثناء الاول من هذا الشيء ولاخر شئ في هذا الان المستثنى منه في هذا المقام السبب المطلق وبالاستثناء الاول خرج منه التانيث بالتاء والمعرفة والعجمة وللتركيب في النون المزيدتان الكائنتان في اسم وبقي فيه العدل ووزن الفعل والوصف والجمع والف التانيث فاستثنى منها العدل ووزن الفعل فافهم **قوله** فلم يلزم تفريع على تعدد المستثنى منه المذكور في كلام الشارح بطريق الاشارة وفي عبارة الفاضل المحشي بطريق الصراحة ويرد ههنا انه لاحاجة ههنا الى الجواب عن هذا الايراد لانه ان اراد المعترض ان تعدد الاستثناء من المستثنى منه الواحد بلا عاطف محال مطلقا سواء كان مع تعدد ادات الاستثناء اولا فهو ممنوع وان اراد ان ذلك التعدد محال وقت اتحاد الادات فمسلم لكن عبارة المصنف ليس من ذلك القبيل كما هو الظاهر على ان هذا ايضا ليس مذهب الكل كما ينادي عليه عبارة الشيخ الرضي حيث قال استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثر اداة الاستثناء اذا لاصل فيه الا وهي حرف واحد فلا يستثنى بها شيئان ويجوز مطلقا عند البعض انتهى هكذا افهم من حاشية مولانا مير جان **قوله** ونظير ذلك آه يعني كثيرا ما يورد عبارات المصنفين بحيث يكون الجاران من جنس واحد فيها متعلقين بفعل واحد بلا عاطف وهو من المستحيلات فيرد الاعتراض عليها فيجاب هناك بان الجار الواحد متعلق بمطلق الفعل والآخر بمقيده بالجار الاول فلا يلزم تعلق الجارين من جنس واحد بفعل واحد وغرض الفاضل من ايراد النظير تقوية ذلك الجواب لان الشيء يقوى بالنظير والله اعلم **قوله** ولو جعل آه الغرض من هذا التعريض على المصنف بان قصد الاختصار وهو مع الاظهرية في ان يقول الا ما هي شرط فيه والعدل ووزن الفعل اما الاول فظاهر واما الثاني فلعدم ورود الاعتراض عليه **قوله** ولعل النكتة آه جواب عن ذلك التعريض بيانه ان المصنف قصد الاشعار على تفاوت تاثير العلمية مع ما هي شرط فيه ومع العدل ووزن الفعل بان في الاول الشرطية والسببية وفي الثاني بالسببية وقصد غرابة الاسلوب فلاجل قصد هذين الامرين قال ما قال **قوله** لتنقيح الضابطة آه الغرض من هذا الكلام تنقيح المقام وفي ضمنه يدفع ما يتوهم من ان العلمية المؤثرة مع العدل على نوعين نوع يكون الاسم فيه قبل العلمية منصرفا كعمر ونوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبلها كثلث وكذا العلمية المؤثرة مع وزن الفعل على نوعين نوع يكون الاسم فيه غير منصرف قبلها كاحمد ونوع يكون الاسم فيه منصرفا قبلها كاصبع ويزيد فمن اي وجه اختار الشارح

لمقام المراد منه بنظر الى الظاهر كما سيجيء ١٢ منه

هذا امثال على تقليل فرض وضعف قبل العلمية ١٢ منه

التعريف بين ذهنك النوعين فى التمثيل حيث اختار من النوعين والاولين الاول ومن
الثانيين ايضا الاول المشتمل على المخالفة وبيان الدفع ان مقصود الشارح بيان ما هو المتفق
على وجه يحصل بين المثالين صنعة التقابل وذا لا يحصل الا بما قاله لانه لو اورد النوع الثانى
من النوعين الاولين لم يحصل بيان هو المتفق لان فى عدم انصراف النوع الثانى كما قال
الفاضل المحشى بنفسه اختلافا فاورد النوع الاول منهما للاتفاق على عدم الانصراف فيه
فان اورد معه النوع الثانى من النوعين الثانيين لم يحصل صنعة التقابل لكن بقى شئ فيه هو
انه ما الباعث على الشارح فى اختياره صنعة التقابل على اختياره صنعة المناسبة و
لست احصل وجهها فى الحاشيتين المشهورتين فى اختيار الشارح احمد فلذا اعرضت
عنه والله اعلم **قوله** لان العدل آه يعنى ان العدل فى ثلث ومثلث لا يكون الا لاجل
تكرار المعنى كما سبق وهو ليس الا فى المعنى الوصفى فيكون العدل تابعا فاذا زال المتبوع
بالعلمية زال تابعه ايضا وفيه ان زوال المتبوع لا يستلزم زوال تابعه لانه قد يكون اعم كما فى
الشمس والحرارة مع ان تكرار المعنى علة لوجود الاصل لا للعدل لان علة عدم الانصراف
ليس الا كما سبق فتذكر **قوله** اعتبار للعدل يعنى ان الزايل العدل الحالى لزوال المتبوع
اعنى الوصف والمعتبر فى عدم الانصراف العدل الاصلى وهو لم يزل فافهم **قوله** واما اخر
آه ويرد ههنا ان اخر واخوانه مندرجة فى الاسم الذى كان غير منصرف قبل العلمية
فما الحاجة الى ذكرها عليحدة اجيب بانها ذكرت على حدة لوجهين احدهما ان فى
وصفيتها خفاء لكونها مستعملة استعمال الاسماء وثانيهما انها لو لم يذكر على حدة لكان الذهن
الى عدم انصرافها جامعا والى انصرافها اكثر النحاة والامر ليس كذلك لان الذاهب الى عدم الانصراف
سيبويه والى الانصراف الكوفيين هكذا افهم والله اعلم **قوله** دفع لما يتوهم آه اعلم ان قول المصنف
وهما متضادان من جملة ما يتوقف عليه صغرى قياس اثبات القاعدة المذكورة كما
ان قوله لما تبين آه من جملة ايضا كما سبق تقريره فيكون هذا القول عطفا على ما سبق
ولا يكون اعتراضا كما قال الفاضل مولانا عبد الحكيم وان اختلج فى ذهنك انه ليس
من داب الفاضل المحشى التعرض لمثل ذلك الامور الظاهرة فلم تعرض الى ذلك التوهم
ههنا فانه له بان مطمح نظره بيان الدفع الآخر لذلك التوهم وهو ان يحصل على طريق
الاجمال لكن على طريق التفصيل والبيان اولى والله اعلم **قوله** قبل ورودها وان اختلج
فى صدرك انه لم لا يجوز ان يكون العلمية سابقة على واحد من وزن الفعل والعدل فيكون
هى مع واحد منهما مستقلين بمنع الصرف لا العدل ووزن الفعل كما قاله الفاضل المحشى

لم لا يجوز ان يقال ان هذه النكتة الموقوف كما هو شأن اكثر النكات المذكورة فى هذا الفن ١٢ منه

ان يقول وفيه ما دفع المصنف لا يقول ان العلمية ١٢ منه

فازله بان انتفاء تقدیم العلمیة علی وزن الفعل امر ظاهر اذ لا یتصور العروض فیه واما العدل فلان الباعث علیه لیس الا منع الصرف کما تقرر فلو کانت العلمیة سابقة علیه فما الحاجة الی اعتباره لان منع الصرف یحصل بدونه بالعلمیة ووزن الفعل ومحصل الکلام ان تأخر العلمیة فی الصورة المفروضة امر ضروری فلذا اسند الفاضل المحشی استقلال التأثیر الی العدل ووزن الفعل والله اعلم **قوله** اوزان ثلث آه لما قال الشارح علی اوزان مخصوصة ولم یبینها فبین الفاضل المحشی فی ضمن الامثلة واحال فهم کلیاتها منها علی فهم المتعلم والله اعلم **قوله** ثلث یعنی بضم الفاء وما قبل آخره الف ساکنة یعنی فُعَالَ **قوله** ومثلث یعنی بفتح المیم الزایدة وسکون الفاء وفتح العین اعنی مَفْعَلَ **قوله** واُخر بضم الفاء وفتح العین اعنی فُعَلَ **قوله** وسحر یعنی بفتح الفاء والعین اعنی فَعَلَ وان اختلج فی ذهنک ان الفعل علی هذا الوزن موجود کما لا یخفی فکیف یصح قول الشارح فازله بان هذا الوزن غیر معتبر فی منع الصرف **قوله** وامس یعنی بفتح الفاء وسکون العین اعنی فَعْلَ **قوله** عند بنی تمیم آه ویختلج ببالی اما اولا فهو ان المناسب للفاضل المحشی عدم تقیید امس ههنا بقید عند بنی تمیم لان المقصود ههنا بیان اوزان العدل واعتبار العدل فی وزن امس غیر مقید بذلک القید وان قید ذلک الاعتبار فی امس بخصوصه بذلک القید کما یعلم من الرضی حیث قال لان اوزان العدل اما فعال عند بنی تمیم او مفعول او فعل او فعل او فعل او فعال انتهی واما ثانیا فلانه اذا کان اعتبار العدل فی وزن امس ووزن قطام کلیهما عند بنی تمیم فما الباعث فی التفرقة حیث لم یقل کامس وقطام ولعل وجه التفرقة ان اعتبار العدل فی قطام عند بنی تمیم لاجل الحمل علی الموازن بخلاف العدل فی وزن امس فانه لاجل عدم الانصراف واما ثالثا فهو ان تقیید عد وزن قطام من اوزان العدل بقید عند بنی تمیم کما صدر من الفاضل المحشی غیر صحیح لان الحجازیین ایضا یعتبرون العدل فی قطام لکن لتحصیل البناء کما یعلم من حاشیة مولانا عصمة الله المتعلقة بقول الشارح فیما سبق لان الحجازیین یبنونه فافهم لعل الله یحدث بعد ذلک امرا **قوله** یعنی ان المستثنی آه غرض الفاضل المحشی من هذا بیان الاعتراض الذی دفعه الشارح لقوله ای لا بوجه آه بیانه ان الضمیر الذی فی یکون الذی هو المستثنی منه لا یخلو اما ان یکون راجعا الی سبب المنع مطلقا او الی السبب الذی هو احد الامرین من العدل ووزن الفعل وکلاهما مخدوشان اما الاول فلعدم صحة الحکم لان مع العلمیة کما یکون واحد من العدل ووزن الفعل کذلک یکون معها من الاسباب الاُخر مثل التانیث

له
[illegible] من العدل ور
[illegible]
العدل [illegible] وهو موجود
[illegible] عندهم
سوى [illegible] تمیم
[illegible]
۱۲ منه

مثلا واما الثانی فلانه یلزم استثناء الشیء من نفسه علی هذا التقدیر کما هو الظاهر بیان المراد
انا نختار الشق الثالث و نرجع الضمیر الی المفهوم المردد بین مجموع السببین واحدهما وهو
اعم من احدهما کما هو الظاهر فیلزم استثناء الخاص من العام والله اعلم **قوله** بل
بمفهوم مامر حدا وهو ما یتصف بالتضاد او ذو تضاد کما وجد فی حاشیة الوجیه ویختلج
بالبال ههنا امران الاول ان الاتصاف بالتضاد لا یثبت للمجموع لانه لیس بمتضاد مع
شیء بل هو خاص فی احد السببین من العدل ووزن الفعل لان کل واحد منهما مضاد
مع الآخر الثانی ان هذا الامر غیر مذکور فکیف یرجع ضمیر یکون الیه ویمکن ان یجاب
عن الاول بان اتصاف المجموع بالتضاد انما هو باعتبار الاجزاء بعضها مع بعض لا باعتبار
نفسه مع شیء آخر وعن الثانی ان هذا معلوم من قوله وهما متضادان فکانه مذکور
حکما هکذا فهم وسنح به خاطری والله اعلم **قوله** او مفهوما مساویا آه یعنی ان ما قال
الشارح فی بیان المستثنی منه لیس علی طریق التخصیص بل علی طریق التمثیل لانه کما
یندفع الاعتراض بارجاع الضمیر الی المفهوم المردد کذلک یندفع الاعتراض بارجاع الضمیر
الی المفهوم المساوی مع احد السببین فی الواقع الاعم منه بحسب الظاهر وهو ما یجامع
العلمیة مؤثرا ولم یکن مشروطا بها **قوله** کما فی کلمة التوحید یعنی ان الاعتراض والجواب
المذکورین ههنا مثل الاعتراض والجواب المذکورین فی کلمة التوحید بیان الاول ان المراد
من الاله اما المعبود مطلقا یعنی اعم من ان یکون حقا او باطلا او المعبود بالحق وهما فاسدان
اما الاول فلعدم صحة الحکم لوجود الآلهة الباطلة واما الثانی فللزوم استثناء الشیء
من نفسه علی هذا التقدیر بیان الثانی ان المراد من الاله المعبود بالحق وهذا وان کان مساویا
مع الله تعالی فی الواقع لکنه اعم منه بحسب التصور والمفهوم ومن هذا التقریر یعلم ان الشارح
علی تقدیر الجواب الذی ذکره الفاضل المحشی من عند نفسه فافهم **قال الشارح** فقط
لا بمجموعهما قال مولانا عصمت الله لا حاجة بعد الحصر بالنفی والاستثناء الی قوله فقط
ولا الی قوله لا بمجموعهما کما بین فی محله انتهی قال مولانا میرجان اجیب ان قوله لا بمجموعهما
وان لم یوجد فی کلام العرب العرباء لکن کثیر فی عبارة العلماء انتهی **قال الشارح** قدس
سره احد اسبابه ای احد اسبابه التعریف المتحقق فی ضمن العلمیة علی مذهب المصنف
او هذه العبارة محمولة علی مذهب غیره فلا یرد ما یرد فافهم **قال الشارح** قدس سره
ای لم یبق فیه آه لعل الغرض من هذا دفع ما یرد علی المصنف بان التنکیر لا یزیل التانیث مثلا
کما هو الظاهر فکیف یصح قوله یبقی بلا سبب بیان الدفع ان ههنا امران احدهما ذات

التانيث مثلا والآخر وصف سببية والمراد بالانتفاء ههنا على تقدير التنكير الاخير
ولا شك في انتفاء وصف السببية عن التانيث مثلا على ذلك التقدير لانه مشروط
بالعلمية وهو زال بالتنكير وفيه بحث وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق
بالتأثير وبدونه ليس في السبب صفة السببية والعلية واذا عرفت هذا فلا فرق بين العدل
والتانيث مثلا في ابقاء الاول من حيث وصف السببية على تقدير التنكير وانتفاء الثاني
من حيث ذلك الوصف على ذلك التقدير ويمكن ان يجاب عنه بانه اذا لم يفت من العدل
ما يصيره من الاسباب وفات من التانيث مثلا ما يصيره منها فلا مشاحة في عد الاول
باقيا والثاني منتفيا هكذا افهم من حاشية مولانا مير جمال **قوله** وان كانت الاربعة
مجتمعة آه لعل الغرض من هذه الزيادة دفع ايهام عدم بقاء السبب على تقدير كون السبب
الجامع المشروط بالعلمية معها واحدا بيان الدفع ظاهر والمراد من الاربعة بقرينة المثال ما
سوى العلمية[ملـه] لان الاربعة التي سواها موجودة فيه وهي التانيث[١] والعجمة[٢] والتركيب[٣] و
الالف[٤] والنون المزيدتان اما الاول فلانه اسم لبلدة واما الثاني فلانه معرب آذربايجان
واما الثالث فلانه مركب من آذر بمعنى بلند في التركي وبايكان بمعنى جاي تونگران
فيه على ما علم من الغياث واما الرابع فلان حكم المعرب حكم العربي في زيادة الحروف
وعدمها اقول وبالله التوفيق لو قال الفاضل المحشي وان كانت الخمسة مجتمعة لكان اصوب
لان الاسباب المشروطة بالعلمية خمسة[٢ع] وكل منها موجودة في آذربيجان فافهم[٣ع] والله اعلم
قال الشارح قدس سره من الاسباب الاربعة بل من الاسباب الخمسة **قال الشارح**
قدس سره حلا لانه قد انتفى آه اقول وبالله التوفيق الاليق بالعبارة المحرر ان يقول لانه قد انتفى
السببان من حيث وسببيتهما بالتنكير مثلا انتفى المعرفة والتانيث المشروطان بالعلمية به
من تلك الحيثية فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب ولعل هذا القول صدر من الشارح
على مذهب غير المحرر والله اعلم **قال المصنف** او على سبب واحد ويرد ههنا ان التنكير
يكون على طريقين احدهما ارادة الوصف المشتهر صاحب ذلك اللفظ به منه كما سبق
فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به وصفا في الاصل ويكون التنكير على هذا الطريق
فيجوز ان يبقى بعد التنكير سببان احدهما هذه الوصفية والآخر العدل او وزن الفعل
كما في احمر لانه كان في الاصل وصف بمعنى ذات له الحمرة ثم جعل علما لشخص مشهور
بالحمرة فاذا انكر بان يراد منه ذات متصف بالحمرة يبقى فيه سببان احدهما الوصفية
الاصلية والآخر وزن الفعل ويمكن ان يجاب عنه بان المعنى الحاصل بالتنكير غير الوصفية

واما معنا في الخمسة ١٢ منه

[٢ع] كما ينطق عليه عبارة المحرر ١٢ منه

[٣ع] اشارة الى انه اراد بالاربعة ما سوى العلمية فلا وجه لهذا الاعتراض ١٢ منه

الاصلية بقرينة انه لو فرض عدمها فى ذلك الاسم ونكر بذلك الطريق يستفاد منه هذا المعنى ولو كان مينها فعلى فرض عدمها كيف يحصل هكذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله والله اعلم قال الشارح قدس سره وقد قيل آه لو كان هذا القول استدلالا على عدم صحة الحكم الاستقرائى بان العدل ووزن الفعل متضادان بانه قد جمعا فى احمت بكسر الهمزة والميم لكان الجواب الذى حاصله المنع متوجها عليه وان كان هذا منعا لتضاد العدل ووزن الفعل مستندا باجتماعهما فى احمت فح لا يصح الجواب الذى حاصله خلاف المنع اذ منع السند غير موجه هكذا فهم من حاشية مولانا عصمت الله وليت شعرى بان الشارح لم يذكر هذا القول فى ذيل قول المصنف وهما متضادان قال الشارح قدس سره امر غير متحقق فيه انه لو كفى هذا الاحتمال فى رد العدل لما ثبت فى اخر جمعا لجواز ان يكون استعمال فعل بدون الاضافة واللام ومن فى اصل اللغة الا انه هجر هكذا قال الفاضل المدقق قال الشارح قدس سره احمت بكسرتين آه لما لم يقل الشارح لجواز ورود احمت منه بكسرتين وان لم يشتهر لكانت عبارته محملة لمعنيين احدهما انه يجوز ان لو رد احمت بكسرتين مزحمت بحمت بكسر العين وان لم يشتهر هذه الكسرة فى هذا الباب وثانيهما انه يجوز ان يورد احمت بكسرتين من حمت يحمت بضم العين وان لم يشتهر مجئ الامر بكسرتين من ذلك الباب والله اعلم قوله به يندفع النقض آه لعل الغرض من هذه الاشارة الى التعريض على الشارح بان الجواب الثانى اولى من الجواب الاول لاشتماله على فايدة ليست فى الاول وهو دفع نقض وارد على آخر فالمناسب تقديمه ببيان النقض ان الحكم الاستقرائى بتضاد العدل ووزن الفعل باطل لوجودهما فى آخر على وزن افعل اما الثانى فللغرض واما الاول فلانه معدول عما كان معه اللام او الاضافة او من بيان الدفع ان مجرد وجود الاصل لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بل لا بد من اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل والسبب فيه غير العدل موجودان وهما وزن الفعل والصفة الاصلية فلا يمنع صرفه مقتضيا للعدل والله اعلم قال الشارح قدس سره اى الاخفش المشهور لعل لعل الغرض من هذا ايراد الجواب عن الاعتراض الوارد على المصنف بان القاعدة فى باب المخالفة كون للفحول اصلا والفاعل فرعا ويلزم من هذا كون الاستاذ الذى هو سيبويه فرعا للتلميذ الذى هو الاخفش وهذا غير مناسب بيان الجواب بان المراد من الاخفش ليس هو الاخفش المشهور الذى هو تلميذ سيبويه حتى يلزم ذلك بل استاذه آه

معاصره على ماقيل ان الاخفش اسم ثلثة افراد احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب الثانى تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن سعدة والثالث قرينه ومعاصره وهو ابو الحسن على بن سليمان فلا يلزم المحذور بيان الرد ان المراد من الاخفش هو الاخفش المشهور الذى هو تلميذ سيبويه لان نقل هذا المذهب عن غيره غير معلوم ولما كان يرد على ذلك اسناد المخالفة الى الاستاذ للموجب لكونه فرعا دفعه الشارح من جانب المصنف بقوله ولما كان قول التلميذ اظهر الخ ان الاستاذية لا يقتضى كونه اصلا فى جميع الاقوال بل قد يكون الحال فى بعض الاقوال على العكس وهذا المقام من ذلك القبيل كما ستعرف فلذا اسند المخالفة الى الاستاذ والله اعلم **قوله** يبعد ان يجعل آه لعل الغرض من هذا دفع مايرد من انه من اين علم ان المصنف اسند المخالفة الى سيبويه والحال انه يجوز ان يكون الاخفش مرفوعا فاعلا وسيبويه مفعولا منصوبا قدم لاجل كونه استاذاله فيكون اسناد المخالفة الى التلميذ بيان الدفع ان فى ذلك الاحتمال محذورين احدهما اصالة قول سيبويه والحال انه مخالف من القاعدة الحقة عند المصنف وهو قوله ومافيه علمية آه والمخالف عن القاعدة فى قوة الخطاء فكيف يكون اصلا وثانيهما ان اعتبار المفعول له يخالف وشرط نصبه اى تقدير اللام فيه اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل به وفاعل الاعتبار ليس الا سيبويه فالواجب ان يكون فاعل خالف ايضا هو الاخفش والا لا يصح نصبه **قوله** اصلا اذ تحقق المخالفة يقتضى سبق تقرر الاصل **قوله** عنده اى عند المصنف المذكورة بقوله ومافيه علمية الخ **قوله** وامتناع آه عطف على جعل فيكون فاعل يلزم **قوله** والقول آه لعل الغرض من هذا دفع المحذور الثانى بان نصب اعتبار ليس على كونه مفعولا له حتى يلزم المحذور لانه لم لا يجوز ان يكون منصوبا على الظرفية بتقدير المضاف والتقدير وخالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على الحالية بتأويله بصيغة اسم الفاعل والتقدير وخالف سيبويه الاخفش حال كونه معتبرا للصفة الاصلية او على كونه بدل اشتمال من سيبويه والتقدير خالف الاخفش اعتبار سيبويه الصفة الاصلية واتحاد فاعل هذه الاشياء وفاعل فعلها ليس بشرط كما هو المثبت بيان الدفع ان هذه الاحتمالات بعيدة لان المقصود ههنا التعليل وشئ من هذه الوجوه ليس لضافيه كما لا يخفى والله اعلم **قوله** قال فى مثل احمر آه وجد فى بعض النسخ الكافية ههنا لفظ المثل وفى بعضها لفظ النحو وقول الفاضل المحشى مبنى على الاول **قوله** حال من احمر لعل الغرض

من هذا دفع ما يتوهم من ان علما صفة احمر فالواجب جره مع ان المنقول من المصنف نصبه
بشهادة كتب الالف في رسم خطه بيان الدفع ظاهر ولما ورد ان الحال لا يكون الا
عن الفاعل او المفعول واحمر ليس واحدا منهما كما هو الظاهر دفعه الفاضل المحشي بقوله
لانه مفعول للمماثلة بيان الدفع ان احمر مفعول لفعل يماثل المستفاد من لفظ
المثل والفاعلية والمفعولية في ذي الحال اعم من ان يكون بحسب اللفظ او بحسب
المعنى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره والمراد بنحو احمر آه لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان المتبادر من نحو احمر علما كل لفظ يكون على وزن افعل ويكون فيه معنى
الوصفية قبل العلمية فيخرج عنه مثل سكران مع ان حكمه بعد التنكير حكم احمر
ويدخل فيه افعل التاكيد نحو اجمع وكذا افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية مع
ان كل واحد منهما منصرف بالاتفاق بيان الدفع ظاهر **قال** الشارح قدس سره ظاهرا
غير خفي والمراد من الظهور الظهور من مجرد اللفظ فيخرج افعل التفضيل المقرون بكلمة
من لان ظهور معنى الوصفية فيه من التفضيلية كما ينادي عليه قول الشارح فيما سيأتي
فاندفع ما قيل ان المراد بنحو احمر صادق على افعل التفضيل المقرون بمن فكيف يكون
غير منصرف بالاتفاق بعد التنكير هكذا افهم من حاشية مولانا مير جان **قوله** وكذلك
ثلث لعل الغرض من هذا التعريض على الشارح بان مقصوده لو كان تفريع ما هو
الداخل والخارج على تلك الارادة من غير تعرض الى تفصيلهما لكان المناسب له ان
يكتفي على قوله ويخرج عنه افعل التاكيد الخ وقوله وكذلك افعل التفضيل لاتمام على ذلك
القدر كما لا يخفى ولو كان المقصود ذلك مع تفصيل الجزئيات لكان المناسب له ان
يذكر ثلث ايضا لانه كافعل التاكيد الا ان يقال ان ثلث مثل احمر وليس مثل افعل
التاكيد لان الخلاف في انصرافه بعد التنكير ثابت ايضا كما هو المعلوم من قول الرضي ان
شئت الاطلاع فارجع اليه فكيف يخرج عن احمر والله اعلم **قوله** بخلاف افعل
فعلاء يعني ان فهم الوصفية من افعل فعلاء باعتبار نفسه لان لفظه مشعر بالالوان
والخلق الظاهرة في الوصف بخلاف افعل التفضيل المجرد عن من لان شرط ظهور
الوصفية منه مقارنته من معه كما في الوافي **قوله** ولذا لا يعمل آه اي لاجل ان معنى
الوصفية خفي في افعل التفضيل المجرد عن من فيقل مشابهة بالفعل الذي هو وصف
الفاعل فلا يعمل في اسم ظاهر لانه قوي لا يكفي فيه رائحة الفعل بخلاف افعل
فعلاء لان معنى الوصفية فيه ظاهر فتتم مشابهته بالفعل فيعمل في اسم ظاهر قبل

العلمية هذا من سوانح الوقت والله اعلم **قوله** اى ملحق به لعل الغرض من هذا دفع
ما يرد من ان افعل التفضيل وان خفي فيه معنى الوصفية لكنه وصف فكيف يصير
اسما لانه مقابله بيان الدفع ان الشارح لم يرد ان افعل التفضيل صار اسما حقيقة
حتى يرد ما يرد بل اراد انه لخفاء ذلك المعنى فيه كانه اسم وملحق به والله اعلم
قوله كافكل معناه بالفارسية ليزه كن فى الرشيدى **قوله** يجوز ان يكون آه
معطوف على مقدر والتقدير مفعول له لقوله خالف ويجوز ان يكون مصدراً
آه ولما لزم فى المصدر كونه للتاكيد او العدد او النوع اشار الفاضل المحشى الى الشق
الثالث ههنا ومصدرية لعله يكون باعتبار المضاف المحذوف والتقدير وخلافا
سيبويه الاخفش خلاف اعتبار الخ وترك هذا الاحتمال فى ذيل قوله السابق و
القول بانه منصوب آه يشعر عنا فاة هذا الاحتمال احتمال فاعلية الاخفش لغا
وملائمة لاحتمال فاعلية سيبويه له كاحتمال كون اعتبار مفعول له له هذا من
سوانح الوقت والله اعلم **قوله** يعنى ان آه لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان
معنى الاحمر بعد التنكير مثلا شخص مسمى بهذا اللفظ سواء كان احمر او اسود او ابيض
فكيف يرجع معنى الصفة الاصلية التى هى الحمرة حتى يكون معتبرا بيان الدفع ان معنى
الاعتبار انه يجعله المعنى الوصفى الزايل كالثابت حتى لو اعتبر شخص يجاز لزوال ما
يضاده والله اعلم **قال** الشارح قدس سره قيل الباعث آه حاصل الجواب ان المقتضى
لاعتبار الوصفية الاصلية فى احمر موجود وهو انها اعتبرت فى اسود وارقم وكانا غير
منصرفين فلم لم تكن معتبرة فى احمر مع انه مثلهما فى زوال الوصفية منهما بل هو اعلى
حالا منهما لان مانعها فيه قد زال بالتنكير بخلافهما لان المانع فيهما غلبة الاسمية وهى
موجودة والله اعلم **قوله** ان قيل آه حاصل الاعتراض ان ابقاء شايبة من الوصفية
فى اسود وارقم لا يجدى نفعا فى الفرق بينهما وبين احمر حتى يكون قياسه عليهما قياسا مع
الفارق لان هذا الابقاء متصور فيه ايضا كما اذا سمى به من فيه حمرة وان اختلج فى قلبك
انه فى الصور الاخر لا يكون المعنى الوصفى باقيا فكيف يعتبر فى جميع الصور فاز له بان هذا
لا يثبت مذهب الاخفش لانه يدعى السبب الكلى لان الايجاب الجزئى ينافيه نعم لا يثبت
به مذهب سيبويه وهو الايجاب الكلى والله اعلم **قوله** اجيب آه بيان الجواب ان
المقصود الاهم فى الاعلام المنقولة عدم وجدان المعانى اللغوية فيها فلو وجدت فى
بعض المواضع فلا يعتبر فكانه لا يبقى المعنى الوصفى فى الاعلام فى كل صورها بخلاف

وانما قال مشتركا لكونه معناه على احد طريقى التنكير واما على الآخر فالوصف يكون معناه ذات الاحمر المشتهر به سواء كان وصف الحمرة او غيرها ومن هذا علم ان ما فى حاشية مولانا عبد الحكيم السيالكوتى لكونه عن حد الاوجه لبيت معنى الاحمر ما ذكره على الاطلاق ١٢ منه

السود وارقم فيحصل الفرق فيكون القياس قياسا مع الفرق والله اعلم **قوله** كزيد فانه مصدر من زاد يزيد زيدا وزيادة مع ان الزيادة ليست معتبرة في حال العلمية **قوله** قال الشيخ الرضي آه لعل الغرض من نقل كلامه دفع مايرد على الاخفش وتوابعه كالمصنف والشارح بانه لا يجري الكسر والتنوين على احمر بعد التنكير في كلمات العرب فكيف يكون منصرفا فبيان الدفع ان مراد الاخفش الخلاف عن سيبويه في مقتضى القياس لا مطلقا ولا شك في انصراف احمر على مقتضى القياس وان لم يسمع من العرب منصرفا والله اعلم **قوله** خلافه الضمير راجع الى الاخفش **قوله** من كل وجه احترز به عن الوصفية في السود وارقم فانها معدومة من وجه باقية من وجه فافهم **قال** الشارح قدس سره ولما اعتبر آه اشارة الى ان قول المص ولا يلزم آه جواب سوال بيانه ان سيبويه لما جعل الوصف الزايل المعدوم كالموجود ورتب عليه الحكم وهو عدم الانصراف في مثل احمر فاللازم عليه ان يجعله في باب حاتم ايضا كالموجود ويترتب عليه عدم الانصراف بجامع ان الوصف فيهما زايل حاصل الجواب ان بينهما فرق وهو ان اعتبار الوصف الزايل في حاتم يلزم اعتبار المتضادين لان ضده اعني العلمية لم يزل بشئ بخلاف الحمل لان ضده زال فيه بالتنكير فلا يلزم من اعتباره فيه اعتبار المتضادين فلاجل ذلك اعتبره في احمر ولم يعتبره في حاتم والله اعلم **قال** الشارح مع بقاء العلمية ولم يكن فيه سبب آخر غير العلمية فح لا يرد ما قيل ان هذا المراد صادق على احمر مع انه لا حاجة فيه الى اعتبار الوصفية لوجود السببين فيه غيرها **قوله** علة للنفي وعلة المنفي هو اعتبار الوصفية في احمر كما مرّ وغرض الفاضل المحشي من هذه العبارة بيان الواقع لان الذهن بل الوهم لا يذهب الى كون قوله لما يلزم آه علة للنفي والله اعلم **قوله** يعني انه اراد آه لعل الغرض من هذا دفع مايرد من ان دليل الشارح لا يثبت المدعى الذي هو التضاد لوجهين احدهما انه لا يكون التضاد الا بين الامرين الوجوديين والخصوص والعموم ليسا بهذه المثابة لانهما عبارتان عن التعين وعدمه وثانيهما ان الخصوص والعموم من صفات معاني موصوفي الوصفية والعلمية لا من صفاتهما فكيف يثبت التضاد بينهما بهما بيان الدفع ان مراد المص من التضاد التقابل مطلقا يعني اعم من ان يكون بالذات او بالعرض فانطبق الدليل على المدعى فافهم **قوله** اي في شان آه لعل الغرض من هذا دفع مايرد من ان الحكم الواحد عبارة عن عدم الانصراف وهو ليس بموجود في باب حاتم فكيف يلزم اعتبار المتضادين فيه بيان

الدفع ان العبارة بحذف المضاف وهو الشان وهو ههنا بمعنى التحصيل فالتقدير لما يلزم
من اعتبار المتضادين فى تحصيل حكم واحد والمراد من الحكم الاثر لا المعانى الاخر كما لا
يخفى ولا خدشة فى هذا المعنى والله اعلم **قوله** فلا يرد الخ هذا فايدة قيد الشارح هو
لفظ واحد ومعطوف هذا القول وهو ولا فى منع صرف احمر الخ فايدة القيد الذى
ذكر فى كلام الفاضل المحشى وهو قوله منعا شخصيا بيان الايراد المدفوع بقيد الشارح
هو ان لزوم اعتبار المتضادين فى حكم واحد هو منع الصرف غير محال الا ترى الى منع
صرف بعض الالفاظ من وجه العلمية وسبب آخر وبعضها من وجه الوصفية وسبب
آخر وان اختلج فى قلبك ان منع صرف الالفاظ ليس لواحد فكيف يلزم اعتبار المتضادين
فى حكم واحد فاقول له بانه واحد بالنوع وبيان الدفع ظاهر بيان الايراد المدفوع بقيد
الفاضل المحشى هو ان اعتبار المتضادين فى حكم واحد هو منع صرف لفظ واحد غير محال
الا ترى الى منع صرف احمر تارة لاجل الوصفية ووزن الفعل وتارة لاجل العلمية
ووزن الفعل بيان الدفع ان المنع للاول وبين غير المنع للثانيين بالتشخص كما لا يخفى و
الا لزم توارد العلتين المستقلتين الحكميين على معلول واحد شخصى على سبيل التعاقب
وهو باطل عندهم كالتوارد الحقيقى والمراد وحدة المنع بالتشخص ولو تأملت تأمل
الانصاف ظهر لك ان قيد الفاضل المحشى يكفى فى دفع الايراد الاول ايضا لان تعدد المنع
بالتشخص اذا حصل فى لفظ واحد فكيف لا يحصل فى الالفاظ المتعددة والله اعلم **قوله**
بل نقول آه جعل فى الحاشيتين المشهورتين كلمة بل هذه للاضراب وان كان بينهما فرق
فيه كما لا يخفى وذهنى القاصر يحكم على انها للانتقال من كلام الى كلام وليست للاضراب
لان التغير فى كلام الفاضل المحشى من كلام الشارح ليس الا فى الامرين هما لفظا التوهم
والتقابلين ولما حكم الفاضل المحشى مما يقلع على ان المراد من التضاد التقابل وكان شبه
اجتماع المتضادين الذى ذكره الشارح مستلزما لا يهامها فكيف يصح الاضراب عنهما
الموجب لفظ ما اضرب عنه والله اعلم **قوله** ليس فى هذا المقام اى مقام عدم انصراف
علم للوصفية الاصلية والعلمية **قوله** وهو ظاهر لان دلالة حاتم مثلا على العموم
لاجل كونه صيغة وصف ودلالة على الخصوص لاجل كون لفظه علما **قوله** لاختلاف
محلهما ويرد عليه ان اختلاف المحل ليس بضرورى لهما على الاطلاق فكيف يصح نفى
التضاد عنهما واجيب عنه بان فى العبارة تقديرا والتقدير لاختلاف محلهما عند
اعتبار ذلك الاختلاف كما فى ههنا لان محل العموم المعنى الوصفى ومحل الخصوص

يعنى ان الواقع فى كلام الشارح لفظ الشبه وفى كلام الفاضل المحشى لفظ التوهم والواقع فى كلام الشارح لفظ المتضادين والواقع فى كلام الفاضل المحشى لفظ المتقابلين ١٢ منه

المعنى العلمى هكذا فهم من قول الفاضل المدقق قوله استعمال المشترك لان القايل بذلك الجواز لم يفرق بين ان يكون معانى المشترك من الاضداد اولا قوله فذلك ليس آه يعنى ان علة عدم ذلك الجواز عدم ايرود فى الاستعمال لان كون المعانى من الاضداد حتى او كانت من المتلازمات لكان ايضا ارادتها من المحالات قوله لا مجال الشبهة اى للشبهة المذكورة فى قول الشارح المصرحة بلفظ فان قلت آه ووجه عدم مجال هذه الشبهة فى هذا التقرير ان بناءها على لزوم اجتماع المتضادين كما هو الظاهر وبناء هذا التقرير ليس عليه كما ينادى عليه قول الفاضل المحشى فيما بعد سواء كان الضدان آه قوله ان الوجود اللفظى آه هذا بناء على مذهب من يقول ان الالفاظ موضوعة للاعيان الخارجية وعندى وشية هذا المذهب مما لا يخفى كما هو المتقرر فى مقره قوله فى بادى النظر اى ظاهر النظر او اوله وفايدة القيد مما يجئ فى كلام الفاضل المحشى بنفسه قوله وهو تأثير الضدين الاظهر ان يقول وهو المتقابلين كما لا يخفى قوله سواء كان آه هذا هو المظهر لعدم مجال تلك الشبهة فى هذا التقرير قوله كالكيفيات المتقابلة ان كان بين الكيفيات تضاد بالمعنى المصطلح فيكون المراد من المتقابلة المتضادة على طريق ذكر العام وارادة الخاص وان كان بينهما تضاد بالمعنى اللغوى يكون المراد من قوله لان الضدين قد آه المتقابلين فافهم فما ينتوهم من عدم تطبيق المثال للمثل والله اعلم قوله المؤثرة فى المزاج لعل القول بالتأثير سمع الفاضل المحشى عن بعض من يبحث عن هذا واما فهو مخالف لما هو المشهور بينهم وهو ان العناصر الاربعة اذا تفاعلت وكسر بعضها سورة بعض استعدت لان تفيض عليها من البارى سبحانه كما هو راى المحققين او من المبدء الفياض كما هو راى غيرهم كيفية متوسطة بين الكيفيات الاربعة متشابهة فى جميع الاجزاء ويعلم من هذا ان المؤثر فى المزاج هو البارى سبحانه او المبدء الفياض لا الكيفيات كما قاله الفاضل المحشى والله اعلم قوله وذلك تدقيق آه المشار اليه بذلك كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج يعنى ان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج تدقيق فلسفى اى منسوب الى الفلاسفة واما العلماء الظاهريون فيستندون كل الامور الى الواجب الحق الفعال لما يشاء ومنها المزاج فيكون مستندا اليه فيكون الفاعل فيه هو الله تعالى لا الكيفيات واذا كان كون الكيفيات المتقابلة مؤثرة فى المزاج من التدقيقات الفلسفية فكيف يكون فى بادى النظر والله اعلم بحقيقة المراد قوله فان لزوم آه

علة الشبه وبيانه ان الوصفية الاصلية مع العلمية فى التصور حالة تاثيرهما فى منع صرف حاتم مثلا امر ضرورى كما هو الظاهر وهو بمنزلة اجتماعهما فى التحقق لانه كضوء تحقق كما لا يخفى والله اعلم **قال** الشارح قدس سره اى باب غير المنصرف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من ان اللام فى قوله الباب للعهد اشارة الى باب حاتم فالمعنى فجميع باب حاتم فينجر بالكسر بسبب اللام والاضافة وهذا المعنى مخدوش لان الانجرار بالكسر ليس بممنوع عن باب حاتم حتى يكون اللام والاضافة سببا لتحققه فيه كما لا يخفى وبيان الدفع ان اللام للعهد اشارة الى باب غير المنصرف فالمعنى فجميع باب غير المنصرف الخ ولما كان هذا المعنى غير ظاهر قال مولانا عصمت الله اى جميع افراد عنوان هذا الباب وهو غير المنصرف والله اعلم **قوله** يعنى اراد آه لعل الغرض من هذا بيان جواب السوال المدفوع بقوله اى بصورة الكسر بيان السوال ان الانجرار بالكسر غير متصور لان الانجرار لا يكون الا فى الحركات الاعرابية والكسر لا يكون الا فى الحركات البنائية وبينهما تضاد كما لا يخفى فالظاهر ان يقول ينجر بالكسرة لانها اى الكسرة المقرونة مع التاء اعم من الحركات الاعرابية والبنائية بخلاف الجرة من التاء لانها مختصة بالحركات البنائية عند البصريين الذين بناء اكثر كلام المصنف على مذهبهم وبيان الجواب ان المراد من الكسر صورة الكسر اى الحالة الاعرابية الشبيهة بالكسر فى الصورة لا الحركة البنائية وان اختلج فى صدرك ان هذا معنى مجازى للكسر فمن اى علاقة اريد ذلك المعنى منها فازله بان ارادة منها بعلاقة التشبيه يعنى انه مجاز مستعار والله اعلم **قوله** لان الكسر آه علة ارادة صورة الكسر من الكسر لا معناها منها **قوله** ويطلق آه المراد من هذا المجاز هو المجاز المستعار لانه لو اريد منه المجاز المرسل بعلاقة التضاد فلا يجيء لقول الفاضل المحشى على سبيل الاستعارة[1] وجه لكن بقى شىء وهو ان المجاز المرسل بعلاقة التضاد اذا كان متصورا ههنا بان يكون المراد من الكسر صورة الكسر والمراد منها الحالة الاعرابية بدون لحاظ قيد الشبيهة فما الباعث على الفاضل المحشى فى تفسير كلام الشارح على وجه يكون من قبيل المجاز المستعار فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا **قال** الشارح قدس سره ايضا ويرد ههنا ان قوله ايضا مستدرك لان الكسر بدون التاء لا يطلق على الحركات الاعرابية عند البصريين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا مبنى على ما هو المختار عند الشارح وهو ما ذكره فى اول المبنيات من ان المراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانها كثيرا

[1] وفى بعض النسخ فى بيان الاستعارة ١٢ منه

ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضاً وان اختلج فى صدرك ان الكسر اذا كانت اعم
من الحركة البنائية والاعرابية فما الحاجة الى التكلف فى قول المصنف بالكسر فانه
بيان الحاجة اليه على الطريق المشهور لا على مختار الشارح فيكون فى الحقيقة قول الشارح
اى بصورة الكسر جوابا على تقدير تسليم صحابية الا بجرار بالكسر والله اعلم **قال** الشارح
قدس سره وللنحاة خلاف لعل الغرض من هذا دفع ما يرد من انه لم يقل المصنف وجميع
الباب باللام او الاضافة ينصرف مع انه غير محتاج الى التكلف بيان الدفع ان صرفه مختلف
فيه والا نجرار بالكسر متفق والقول بالمتفق اولى **قال** الشارح قدس سره اعنى اللام و
الاضافة بيان لما ونسبة الدخول اليهما على طريق التغليب **قوله** دون ساير الخواص لعل
الغرض من هذا دفع ما يتوهم من ان ذكر اللام او الاضافة من بين خواص الاسم بطريق
التمثيل لا بطريق الحصر وبيان الدفع ان هذا الذكر بطريق الحصر الذى يعلم من السكوت
فى مقام بيان ما اضيف اليه الدخول **قوله** قيل وجه ذلك آه لعل الغرض من هذا
دفع ما يتوهم من ان اللام والاضافة مشتركان مع سائر الخواص فى كونهما خاصيتين
فمن اى وجه يحصل ضعف مشابهة الغير المنصرف بالفعل بسبب دخولهما عليه
دون ساير الخواص بيان الدفع ان اللام والاضافة يؤثران فى مدلول الاسم لانهما
يغيران من التنكير الى التعريف كما فى اللام والاضافة الى المعرفة ومن عدم التخصيص
الى التخصيص كما فى الاضافة الى النكرة بخلاف ساير الخواص فانها ليست بهذه المثابة
كما لا يخفى **قوله** قيل فى آه لما كان مذهب من قال ان الاسم بعد دخول اللام او الاضافة
غير منصرف مطلقا غير صحيح لان الكسر لا يدخل على غير المنصرف وذلك الاسم بعد
دخولهما عليه ينكسر فاجاب الشارح عن قبله بما اجاب البعض عن ذلك الاعتراض
بطريق آخر ولما كان جواب ذلك البعض غير مرضى للفاضل المحشى قال قيل فى توجيه
والله اعلم **قوله** ان التنوين آه يعنى ان الممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين
لانه المنافى له لانه دال على التمكن والكسرة تابعة له فى السقوط لانه لو دخله الكسر لتوهم
جواز دخول التنوين ايضاً لانهما يتعاقبان فى مثل غلام زيد والتنوين موجود حكما فيما
دخله اللام او الاضافة لانهما تعلقان له اى شبهان بالخلف من حيث ان بينهما وبين
التنوين تعاقبا فيوجد تابعه الذى هو الكسر ايضاً وفيه ان ثبوت الممنوع حكمى وثبوت
التابع حقيقى وهذا الوجه مزية الفرع على الاصل هكذا قال الفاضل المدقق **قوله**
وانه محذوف بيانه ان تبعية الكسر التنوين فى السقوط مختص بما اذا سقط التنوين لاجل

عدم الانصراف وتنوين الاسم الذي دخله اللام او الاضافة سقط لاجلهما لا لعدم الانصراف
لوجود المنافات بينهما وبين التنوين لان كلا منهما من متممات الاسم فكرهوا اجتماع
واحد منهما معه فلا يتبعه الكسرة في السقوط **قوله** وفيه اي في الوجه الاخير بحث
بيانه ان المتقرر فيما بين القوم تعاقب الاضافة للتنوين المقدر في حواج بيت الله و
هذا يدل على ان التنوين في حواج سقط لاجل منع الصرف والا لكانت الاضافة
متعاقبة للتنوين المحقق لا للتنوين المقدر اقول وبالله التوفيق ان عبارة المصنف وجميع
الباب باللام او الاضافة يدل على ان لحاظ عدم الانصراف في الاسم اولا دخول اللام
والاضافة عليه ثانيا كما لا يخفى واذا كان الامر كذلك فكيف يذهب الذهن الى سقوط
التنوين لاجل اللام والاضافة لا لاجل عدم الانصراف لان نسبة اتصال شيء الى المنافي
الذي يكون في المرتبة الثانية مع وجود منافيه في المرتبة الاولى بعيد عن الانصاف والله
اعلم **قوله** فيه ان اللام آه بيان الاعتراض ان المنافات بين اللام والعلم غير مسلم لان
العلم اذا كان مصدرا او صفة في الاصل فيدخل عليه اللام بالنظر الى المعنى الاصلي
القابل لدخول اللام عليه فكيف يزول العلمية باللام واجاب عنه مولانا جال بان
المراد من اللام اللام الذي يكون للتعريف حقيقة واللام الداخل على العلم الذي هو في الاصل
مصدر او صفة للتعريف توهما لا حقيقة ورد عليه في الحاشيتين المشهورتين بان
هذا موجب للقصور في الشرح لان المناسب على هذا ان يقول وان لم يكن هناك
علمية او يكون ولكن لم تزل بقيت العلتان على حالهما والشارح لما لم يقل على هذا النظم
فتوجيه بذلك الطريق توجيه بما لا يرضى قائله واجاب الفاضل المدقق بان الشارح
لعله يدعي عدم تحقق منع الصرف في العلم الذي كان في الاصل مصدرا او والله
اعلم الحمد لله الذي علم الانسان ما لم يعلم وحصل لي الفراغ من البحث الذي قصر همته
الطلبة لاجل قصورهم همهم على قراءة ذلك البحث من حاشية الفاضل المحشي في هذا
الزمان في اليوم التاسع والعشرين يوم الاثنين من الجمادي الآخر سنة الف وثلثمائة
وثلث سنة ممن لا بضاعة له الا السيئات ولا خلاق له من الحسنات عبد الله بن
ابرار اسكنهما الله في الجنان الاخيار اللهم كما كان المقصود في هذه الحاشية انتفاع
الطلبة لا غير اجعلها متداولة بينهم لاجل الانتفاع وليس ببعيد من فضل خالق
السماء والارض ان ينتفع بها من اولادي من كان يقرئ في هذا اليوم واذ جعلنا
البيت مثابة للناس الى والركع السجود وكان عمره خمسة سنة واربعة اشهر مع قدره

ط
هذا في الربيع الآخر
من الجزء الاول من
من الحسيب ...
الغفران

من الایام المسمی بحمد الله ومن لم یشرع بالتعلیم لہ ماسنۃ السن المسمی بحبیب الله ومن لم ینفطم من الرضاعۃ للعلۃ المذکورۃ المسمی بحبید الله آوان ختم ہذہ الحاشیۃ

آمین ثم آمین

زمین فضل آلہی باین حقیر عباد — تمام گشت زتنظیم این بجهد وجهاد

امید نیست زفضلش اگرچه غور سزه — دراشتهار حواشی ہمہ تاروزسناد

بقدر وسع بکوشیدم اتابشو — خطائے سہو خدا درنہال عہد نہاد

امید مازتواین است گرخطا بینے — کہ چشم پوشی انسان تانشو دخاک رماد

بکشف مطلبہائے عفور ضامن ہست — زانتفاع مگردان خدا تواین بر باد

اگر بدرسہای عفور شد مقبول — بگوکہ جرح ولم معتدل شدہ زضاد

زنفع او تومگردان خدا ہمہ محروم — علی الخصوص کہ دار دبالنسب زولاد

بوقت ختم چوجستم سن ہجری زحساب — بگوش ہوش رسید است زغرقاب سداد

۳۰

وفات مو بعد انقضاء عدۃ من الاشہر من ذلک السنۃ

طبع شدہ تاریخ 20.5.1993

مکتبۂ رشیدیہ
سرکی روڈ کوئٹہ۔ فون: ۲۶۶۲۲۶۳